

فله يوم

(٣)

ص (٣١٢)

ص

(٢)

ص (٣٥١)

بيان الصلاة (٣)

في قواطع الصوائ (١)

٢٩ × ٣٢

بسم الله الرحمن الرحيم
 الثالث في بيان فضل الصلاة
 في تحكما العزة الظاهرة وفضل الصلاة
 اجمعين مصفا العالم الكامل والفاضل المجمع
 من شئ المشيئة في كل يوم من ايامه العشرة
 راعا الله مقامه في كل يوم في الصلاة والجمعة
 الصلاة الى اخرها كما في الخلافة الواقعة فيها
 من التوفيق عليه السلام

**مرتب ليس ولا يتسهل علينا
 يا رب العالمين**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله الطاهرين كتاب الصلاة وفيه دليل على ان الصلاة في فضل الصلاة
 اليوميتها وفضل الاعمال الدينية وان قول سائر الاعمال الحوقوف على ما لا يقبل منها الا ما قبل عليه بقلبه وان يجب الحافظة عليها او ابد
 او ما تهاوا الايمان بمجد ودهاوان من استغفها كان في حكم التارك لها وينتظم ذلك في حصول فضل ودويقة الاسلام والصدق في الصنيع
 من معوية بن وهب قال سئل يا عبد الله عليه السلام عن افضل ما يقرب به العباد الى ربهم واجبت لك ان الله تعالى فقال ما هو افضل فقال ما شئت بعد
 المعزة افضل من هذه الصلوة الا ترى ان العبد الصالح عيسى بن مريم قال او كتابا الصلوة وذا في في الزكاة مادامت حيا ودو المشايخ الثلاثة في
 التصحيح معوية بن وهب انه سئل يا عبد الله عليه السلام عن افضل ما يقرب به العباد الى ربهم فقال ما اعلم شيئا بعد المعزة افضل من الصلوة
 في هذا الخبر الشريف فواضح يحسن التنبيه عليها والتعريف بها لان كتابا هذا كما يبحث عن الاحكام الفقهية فيبحث ايتها عن تحقيق مطالعة الاحاديث
الفائدة الاولى لا يمكن ان يكون المراد بالمعزة في الخبر معرفة الله عز وجل فيمحل على معرفة الامم فان هذا الخبر ما شاع في الاخبار كما
 في اخبارهم كما هو ظاهر على ما قاله الخالد في محمل الامر منها بل من سائر المعارف الدينية والاصول اليقينية والاول يستلزم الاخيرين غالباً وفي كتاب الفقه
 الرصوي اعلم ان افضل الفرائض بعد معرفة الله عز وجل الصلوة العشر هو طهر في تاييد الخبر الاول والمراد بالصلوة هي اليومية والاشارة لهذا
 انما هو اليه لانها الفرق المتعارفة والذكر الى الذين عند الاطلاق وفي العدد والاشارة عن القمية تبين علمهم بزيادة التظيم وتبين ذلك
 الفرد اجمالاً تبيين كقريب محمل من علم الملاك **الثانية** لا يمكن ان يكون المراد بالمعزة في الخبر معرفة الله عز وجل فيمحل على معرفة الامم فان هذا الخبر ما شاع في الاخبار كما
 غير الاجزاء فان في وجود الفضلية منها لا يمنع المساواة معها لا يتم المطلوب قال شيخنا البهائي زاده الله له وشره في كتاب جليلين ما قصد من
 الفضلية الصلوة على غيرها من الاعمال ان لم يدل عليه بنطوق الكلام لان المفهوم من حيث العبد ذلك كما يبين من قولنا ليس بين اهل البلد من اهل
 الفضلية عليهم ان كان منطوقه في فضليتهم عليه هو لا يمنع المساواة انتهى قول ويؤيد ان السؤال في الخبر عن فضلية ما يقرب به العبد الى الله
 عز وجل فلو لم يحل على المعزة في خبره شيئا للمشاور اليه للزم عدم مطابقة الجواب للسؤال **الثالثة** لا يمكن ان يكون المراد بالمعزة في الخبر معرفة الله عز وجل فيمحل على معرفة الامم فان هذا الخبر ما شاع في الاخبار كما
 كانت في اول وقتها وفي وقت الاجراء الا انه دوي عنهم افضل الاعمال الصلوة في اول وقتها فيجب ان يقيد به اطلاق هذا الخبر على بقا هذه وجوب
 حمل المطلق على المقيّد على هذا الاية المدعى بل يجب ان لا يكون الاول في اعطاء الفضل مكم وقت في اول الوقت واخره والخبر الاخر في كونها في اول
 الوقت افضل الاعمال ولا منافاة بينهما فيصالح الى المحل المذكور فان الصلوة مكم اذا كانت افضل من غيرها من العبادات كان الفرد الكامل منها افضل
 الاعمال قطعاً بالنسبة الى الفرد الواحد والى غير ذلك **الرابعة** قال بعض شايخنا في جعله قول عيسى عليه نبينا واله وطمعتم واصلها بالصلاة الا
 مؤيداً لافضلية الصلوة بعد المعزة على غيرها فاف عفا ولعل وجه ما يستقام من تقديرهم ما هو من قبيل الاعتقالات في مفتحة كلامه ثم ردهم
 فذلك بالاعمال الدينية والمالية وتقدر لها بالصلاة مقدم ما لها على الزكاة ولا يبعد ان يكون التاييد لمجرد تفصيل الصلوة على غيرها من الاعمال
 من غير الحظ في تفصيل المعزة عليها وهو يؤيد عدم ابراهم ثم صدق لاية في صدق التاييد والاية هكذا قال في عبد الله اتاني الكتاب جليل نبينا
 وجعلني في كتابها انا كنت واصحابنا بالصلاة والزكاة صلاتي حيا انتهى كلامه في مقامه وذكر في مجمع زبدة الشاه من ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول
 احب الاعمال الى الله ثم الصلوة وهي اخوها في الدنيا فما احسن من الرجل ان يقتل او يوقنأ فيسبح الصلوة ثم يقتل حيث لا يراه انيس فيشرف
 هو ذكراً وساجداً في العبد اذا سجد فاحال السجود نادى بالميراد عليه طامع وعصيت وسجد وابتعد دواء في الفقير سلاً قال في الخواص في بعض
 نسخ الكلمة باليس كان انيس هو مصنف في بعض نسخ الفقيه النسخ في بعض نسخ فيشرف الله عليه ما ثبت لفظ لجلاله واكلامه وان كان
 اثبات لجلاله والا فله وجه والمستشرق فيشرف بعد لجلاله يعود الى الاصل لا انيس فيشرف الله عليه ما ثبت لفظ لجلاله واكلامه وان كان

فصل في الصلاة

البدنية

عن ابي حنيفة قال سمعت ابا عبد الله يقول اقرب ما يكون العبد من ربه عز وجل هو ساجد وذلك قوله واسجد واقترب عن يزيد بن مكي عن ابي حنيفة قال
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا قام المصل للصلوة نزل عليه روح من عنان السماء لا اعنان الارض فحفت بذلك شكته وناداه ملك لويلك هذا
المصل في صلواتها انقلب عن الحجة عن ابي جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه واله اذا قام العبد المؤمن في صلواته نظر الله اليه وقال اقبل اليه
حتى يضرخ والثلثة الرحمة من فوق راسه اقول السجد المثلثة تحفر من حوله الى اقول السجد وكل مملوكا ما على راسه يقول انها المصل لويلك هذا
اليك ومن تنابح التفت ولا زلت ومن ضحك بدأ دوى الشخ الخ لثلاثا باسنادهم عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلوات فريضة خير من عشرة من حجة وحجتها
خير من بيت مملوكها يصدق منه حتى ينفق في بعضها حال من قوله مملوك في بعضه لا يبق منه شيء عوفي بيان الحجة المثلثة من الحج بالكسر على
غير قياس الجمع جمع كسرة وسنة قال تغلب على الفتح ولم يسمع من العرب قول وهذا الخبر بمثل هذا لا في من اشكالات منها ان الحجة مثلثة على
فريضة وهي ركعتا الموات وان كانت الحجة مندبة فان الصلوة فيها واجبة فيلزم تفصيل الشيء على نفسه بل ثبت منها انه قد عدد ان الحج افضل من الصلوة
ومنها ما ذكره افضل الاحمال احزابا قد اجتمع في ذلك بوجوه اظهرها ثلثة احاد ها ان تحمل الفريضة على اليومية لانها الفرد المتبادر كما تقدم
الحديث الاول في حديث فضيلة الحج على الصلوة جميع على اليومية وحديث افضل الاحمال الحز على ماعدا الصلوة اليومية وان المراد افضل
كل نوع من الاحمال احزابا اي احزاب ذلك النوع مثلا التوضؤ في الوارد والبر والرجح ماشاءوا وكذا الصوم والصلوة في الصيف والشتاء ويخوذ ذلك
ثانيها ان يراد بالفريضة اليومية كما تقدم وان يراد بالحج المنطوق به دون حجة الاسلام اذ لا تعد فيها حتى يورن متعدها بشي والصلوة
التي في الحج المنطوق به ليست بفريضة حيث لم يفرضها الله عليه ابتداء وانما جعلها المكلف على نفسه باحرامه الحج فسات شها العتمة حجة وعلى هذا
فيكون الفرض من الحديث الثالث على المحافظة على الصلوات المفروضة في طريق الحج بالاتيان بها بشرط ما وجدودها وحفظه وقيامها فان كثير من الحجا
يضيغوف فريضة اليومية في طريق الحج ما يتقرب او قاتما او باداها على المركب في الحمل او بالتيمة ومع عدم التهادية في الثوب والبدن او
يخوذ ذلك قهوا وانما واستغنا فاشاءها والثواب ما يترتب للحاج على حجة البلد وبه انما يتفك مع عدم الاختلال بشي من صلواته اليومية والا
فالصلوة المفروضة التامة في جماعة بل في البيت افضل من حجة يتطوع بها ونال الشها ان يجهل ان يكون ذلك مختلفا باختلاف الاحوال ومن
مقتضاها الى الاخصاص كما روي انه سئل ابي الاحمال افضل فقال الصلوة الاول وقتها وسئل ايها اخرى ابي الاحمال افضل فقال بر الوالد
وسئل ايها الى الاحمال افضل فقال حج متبر وخضر كل ما يليق بحاله من الاحمال فقال ان السائل الاول كان عاجزا عن الحج ولم يكن له والدان فكان
الافضل بحاله الصلوة والثالث كان له والدان محتاجا من اجله لافضل له برهما وهكذا الثالث وروي الشيخ ربه في باب بسند عن ابي جعفر قال
قال رسول الله صلى الله عليه واله لو كان على باب واحدكم فخر فغسل منه كل يوم خمس مرات كان يبق في به نه شي من الذون فلنا لا قال فان دخل
كثلا التمر ليلته كل عطلة صلوة كقر ما بينهما من الذون روي الصدوق في الفقيه قال ابو جعفر ما من عبد من شيعتنا يقوم الى الصلوة الا لاكتفت
بعد من خاله من ذلك بصلواته خلفه ويد عوز الله له حتى يفرغ من صلواته **فصل** روي الشيخان في صحيحهم مسندا عن عبيد بن زاذرة عن ابي
عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله الصدق مره قال قال رسول الله صلى الله عليه واله اذا ثبت العود بيقين الاكتاب
الاداء والانشاء واذا انكسر لم يفع لم يفع لم يفع لا تشاء وروي الشيخ ربه في باب بسند عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه واله الذين الصلوة
هي اول ما ينظر فيه من عمل ابن ادم فان صحت نظر في عمله وان لم تصح لم ينظر في بقية عمله روي في مشك في باب بسند عن ابي جعفر قال سمعت ابا جعفر يقول كل
سهو في الصلوة يطرح منه غير ان الله تعاليم بالتواضع ان اول ما يحاسب العبد الصلوة فان قبلت قبلها سواها ان الصلوة اذ ارتفعت وقتها رجعت الى ما
وهي ربي مشقة تقول خلفت خلفك الله واذا ارتفعت في وقتها بغير حاد هار جتلى صاحبها وهي وادامثلة تقول خيبتني فبيعتك الله **بيان**
قوله كل هو الى قوله بالتواضع الى الكفاية خاصة والظن ان ما ذهل عن صلواته لم يقبل عليه بقلبه فهو لا يرفع له ولا يحسب منها غير ان الله سبحانه بالنو ليل
روي الشيخان في الاكام وشيخ المايه من زرارة عن ابي جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه واله انك اذا جالس في المسجد دخله جبار فقام يصلي لم يتم ركوعه ولا سجود فقال
فكرت في الغراب ايش مات هذا كذا اسلوة لموتن على غير ربي وروي في زرارة عن ابي جعفر قال لا تهاون بصلواتك فان النجاة قال عند موتك ليكن
استغفر بصلواتك من شرب مسكرا لا يرد على الحوض لا والله روي في الحقيقة الكفاية عنه قال لا ينال شفاعته من استغفر بصلواته لا يرد على الحوض روي في
في قال قال ابو الحسن ثم المصطفى الوفاة قال لما يحيى لا ينال شفاعته من استغفر بصلواته وروي في صحيحهم القيعين العيصين عن الصادق عليه السلام قال الله اني انا على
الرجل حسن من تقابل الله صلوة واحدة فاشي اشدة من هذا والله انكم لتعرفون من اجلكم واحباكم من لو كان في بعضكم ما قبلها منه لا شفاعته بها ان
عز وجل لا يقبل الا لمن فكيف يقبل ما يستغفر به وروي في صحيحهم زرارة عن ابي جعفر قال اذا دوى الرجل صلوة واحدة تامة قبلت جميع صلواته
وان كن غير تامة واذا قسد هاكلها لم يقبل منه شي منها ولا يحسب فاقالة لا فريضة وانما تقبل النافلة بعد قبول الفريضة واذا لم يؤد الرجل الفريضة لم
يقبل له النافلة وانما جلت النافلة ليم بها ما اسد من الفريضة وروي في صحيحهم بان من نفل طال صليت خلف ابي عبد الله عليه السلام في المغرب بالمز لفة
الحان قال ثم التفت لي فقال يا ابا ان هذا الصلوة الحسن المفروضة من قاصين وحافظ على مواقيتها في يوم القيمة وله عند الله يدخل به الجنة من
الصلوات المفروضة ومن لم يحافظ عليها في ذلك اليوم شاء فغفر له وان شاء عقبه وفي الحسن من مؤمن بن خارجة عن ابي عبد الله عليه السلام قال الصلوة وكل ما ملكك
له عمل غير ما فاذا فرغ من صلاة مناهم صعبها فان كانت مما تقبل قبلت ان كانت مما لا تقبل قبل له رد هاعل عبد فينزل بها حتى يضرب بها وجهه ثم يقول
له انا لك ساين لك الى حجة وروي في الفقيه بسند عن صادق بن محمد انه قال سئل ابو عبد الله عليه السلام ما بال الزواني لا تقسمه كافر او تارك الصلوة تسميه كافرا

فِي فَصِيلِ الصَّلَاةِ

وما يخرج ذلك فقال ان الزمان وما اشبهه مما يقع في ذلك المكان الشبهة لانها تعلقت بدارك الصلوة لا بتركها الا استخفافا بهاد ذلك لانك لا تجد الزمان في
المرأة الا وهو مسقط بانيته اياها ما قصد اليها ولكن ترك الصلوة قاصدا لتركها فان ليس يكون قصد لتركها للذة فاذا انقبت للذة وقع الاحتفاف واذا
وقع الاحتفاف وقع الكفر بيان في هذه الاخبار الشرعية جملتها من النكات الطرفية والغوامض المنفية بحسن التعريف لا بذكرها والتوجه لنشرها واد ذلك يقع
في مقام الاول ما دل عليه حديث ابي بصير المتقدم من قوله بمراديه صاحب كل يوم من الصلوة يلحس منها فراق الله سبحانه بالتوفيق قد ورد ونحوه في جملة
من الاخبار منها رواية علي بن ابي بصير قال رجل لا يجد الله في الصلوة الا في كثير من الصلوة فقال فيلحس من لم يجد فقل ما قلنا احد اكثر
سواء في صلوة او بعد الصلوة يا ابا بصير ان العبد لم يرفع له ثلث صلوات وثلاثة ارباعها واكثر على قدره فهو فيها ولكن يتيم من التوفيق فقال له ابو بصير
ما ادى التوفيق فيمنع ان ترك عملها فقال ابو بصير اللهم اجعل حصصه من صلواته على العبد ارفع له من صلواته نصفها او ثلثها او ربعها
حسب ما فيه فعله الا اقبل عليه منها بقليل انما امرنا بالتأفلة ليقوم بها ما نقصه من الفريضة في معناها اخبارا واخر قال شيخنا الشهيد الثاني رحمه الله في شرح
الغنية عند ذكر المصروف بعض الاخبار المشار اليها لما صوته واعلم ان ظاهر الجرح بالتوافل بحكم ما فات من الفريضة بسبب ترك الاقبال بها وان لم يقبل التوافل
بل في كانت صحيحة او لا ذلك لا يحتاج التوافل حينئذ الى كل اخروية سلك في حكم التأفلة فلم يقبل بها عدم قبولها في نفسها وعدم ترتيب الثواب
كثير عليها وان حصل بعضها جاز الفريضة مع الثواب الجزيل عليها ولو اقبل بها تصاعف الثواب يتم القربى الذي هو كلامه زيد مقامه عندك انما نظرنا في
لغفلة وعدم التأفلة الاخبار الواردة في المقام وذلك فان الظاهر منها ان ذلك انما هو على جهة التوسعة للكل لا داخل الاقبال في صلواته فانه يمكن تدرك
ذلك بالتوافل المستقام من الاخبار باعتبار بعضها لا بعض ان لهذا التدرك مراتب ولها ان يتدارك ما سمي به في الركعة الاولى اخل بين الاقباء
هناكلا وبعضها في الركعة الثانية ان فاته تدرك في الركعتين الاخيرتين وان فاته تدرك ذلك فانه يتدارك ذلك بالاقبال على التوافل وذلك على ما
ذكرنا ما رواه الصدوق في كتابه العلل الحديث عليه السلام في صلواته انما هي ركعة واحدة لان اصل العبد واحد فاذا نقصت من واحد فليست هو صلواته فليست
القبال الا يودون تلك الركعة الواحدة للثلاثة اقل منها بالكلية تمامها الاقبال عليها فخرن اليها ركعة اخرى يتم بها الثانية ما نقص من الاولى ففرض العبد وجب
صل الصلوة الركعتين فليست صلواته ان القبال يودون هاتين الركعتين تمام ما امر به كماله فليست في الظاهر والعصر والعشاء الاخرة ركعتين فكيف يكون
ان الركعتين الاولتين الحديث ثم ذكره متروكة للمغرب عدم فتم شيء لصلوات المصلي الاخبار في الركعات الزائدة على الثلثين الاولين لذلك غير هذا الخبر كثيرة
انما اذ صحت هذه الاخبار في الجار هذا المقام وتبين الحال اصل ما ذكرنا من رادة التوسعة على الاعتناء بتدرك ما يحصل منهم من التهور والغفلة و
ان المهور التداوي في جميع هذا المراتب قد قصروا في حق أنفسهم وصاروا حقيقين بالردود عدم القبول ذلا اعظم من هذا التوسعة لان المردوا
وقد قدس سر من ترتيب التكليف على كل نقص في العبادات فكل ناقص منها يحتاج الى مكمل يلزم التسلسل ولم يلزم ما ذكره ثم لا ينبغي ان الغرض من التكليف
ما هو في كانت الفريضة مكملها وبعضها لا يقبل عليه فانه لا يثاب عليها على الاول وثياب على ما اقبل عليه منها على الثاني والتكليف انما يحصل
في غيره فلو لم يثاب على هذا النقص في جميع الفريضة وبعضها لا يقبل عليه من التوسعة قد دلت على ان ما لا يقبل عليه من العبادة فريضة او نافلة فلا ثواب عليه بذلك
اعتبر ايضا قدس سره في كلامه المذكور فكيف يعقل من التأفلة التي لم يقبل بها لا قبول لها ان تكون مكمل للفريضة فانه لا ثواب عليها على هذا التقدير
كله ناقص الفريضة ولا يقبل التكليف عن غيرها ذكرناه وديدك على ما ذكرنا من جهة زارة الثانية وقوله فيها وان افسد هالكها ما يقع الفريضة و
نافلة لعدم الاقبال فيها لا يقبل من غيرها لا يثبت فريضة ولا نافلة الحديث وبالحجة فكلام شيخنا المذكور ونود الله سبحانه لا يفتن الغفلة عن
الاحلة الادلة في المقام الثاني ان ما دلت عليه هذه الاخبار من عدم قبول صلواته لا يقبل قلبه عليها وانه لا يقبل منها الا ما اقبل عليه قلبه
المردبة القبول الكامل وعدم القبول بالمرتب بحيث يعود العمل الى مصدره ونحوه ايقم ما ورد من عدم قبول صلواته ثواب الجزل اربعين يوما عند
ول صلواته الا بقرح يرجع الى مولاه والناسخه ترجع الى زوجها ما وردت الاخبار للمفهوم من كلام الاخبار في الاول هو الظاهر في
الثاني ولا خلاف بين الجميع في صحة صلواتهم وانما الجزية ومبرئة للذمة ما لم يعرض لها مطلقا خارج اتفاقا وافتوى وانما الكلام كما عرفت في نحو
فوهل المراد منه القبول الكامل فيبر التفتي تقيها الى العبد خاصة وان كانت موجبة للقبول تترتب الثواب لجملة بناء على استلزام الاجزاء الثواب
هو القول المشهور والمؤيد المتصور للمراد المقبول بالكلية بان لا يترتب عليها ثواب بالكلية وان كانت بحجة بناء على ان قبول العبادة
مغاير للجزاء وانه لا يلزم بينهما افتد يكون صحيحة بحجة وان لم تكن مقبولة كما هو متفق لم يرضه رضى واليه يميل كلام شيخنا البهائي وفي كتاب
اربعين والظاهر عند الاول ولنا عليه جواب الاول ان القصة المعبر عنها بالاجزاء اما ان تفسر بما هو المشهور من انها عناية عن موافقة
مروا مثاله وحي فلا ريب ان ذلك موجب للثواب على هذا القصة مستلزمة للقبول اما ان تفسر بما اسقط القضاء كما هو المتفق عند المتفكرين
ليست بما ذكرنا في المسئلة وفيه انه يلزم القول بترتب القضاء الاداء وهو خلاف ما يستفاد من الاخبار وخلاف ما صرح به غيره واحد من تحقيقه
مراد من ان القضاء يوقف على امر جديد ولا يترتب له على الاداء الثاني الظاهر في خلاف بين كافة العقلاء ان التبدل امر عبادي ايجابيا
لان الاحمال وودع الاجر على ذلك العمل فمثل العبد امر به بمولاه وانما فانه ما يجب على السيد قوله منه والوفاء بما وعد فلورده عليه من الاجر
مع عدم انما في الغرض مما امر به فانهم لا يخالفون في لوم السيد يستلزم خلاف العدل سيما اذا كان السيد ممن يمدح بالعدل والاكراه
لفضل والاعظام وما نحن فيه من هذا القبيل فان امرا لا يبايسته قد ان بها كاهو المفروض من الاخلال بالاقبال الذي هو وجب العبادة كما ورد في الاخلا

وَضَفْرَهَا

منها

فصل الصلاة

٥

بما خارج عن العباد كذا الأثمة الآخر لا يوجب الرداء الأول فلا نرى العربيا نأمنوا من قبله وقضيت شئت كما في العمان الكلام مستعمل في الأمر لا في فعله
سنا فاعا وما التلا فلا نه خارج كما هو المعروف من لوت تبقه بول العباد على عدم الإحلال بواجب وعدم فعله عصيته لم تقبل الأصوات المصنوعة من الثالث
انه خلافت بين صاحب القولين المذكورين في هذه العبارة المتقدمة بالعبادة والإجزاء مسقطا للعقاب لمتى على ترك العبادة ومع فرض عدم القول الكلية
بحيث يعود العمل المصنوع كان قبل الفعل كانه لم يفعل شيئا بل لولا ولا يعقل ساقطها العقاب إذا رجع العمل على طاعة الوكيل المذكور وما يوجب بقائه تحت
عقوبة التكليف فكيف في سقوط العقاب بغير ذلك ان سقوط العقاب غاية مرتبة على القول كما هو ظاهر الذي لعقول حج فبستلزم الثواب
البينة ومن ادعى تحقيق المسئلة فإداه على ما ذكرنا فليرجع الكتابنا الذي في الحقيقة من الملتقطات اليوسيفية فانه قد أحاط بالمراتب الكلام فإداه على ما ذكرنا
في هذا المقام المثلثا جادل عليه خبر مسعدة بن صدقة من كثر تارك الصلوة فإداه واستغنا فإداه ودون جلت من الاخبار ايضا منها ما دوا في حق من
بن ذرارة قال سلتا ما عبد الله عن الكبار فقال عن كتاب علي عليه السلام سبح الكفر بالله وقتل النفس عقوق والدن وكل الربا بعد البينة وكل مال اليتيم
الان قال نقضت كل دهم من مال اليتيم فلما اكبر لم ترك الصلوة قال ترك الصلوة قلت فما عدت ترك الصلوة في الكبار فقال في شيء اول ما قلت لك قال قلت
الكفر بالله قال تارك الصلوة كافر يضمن غيره علة منها ما دوا الصدوق في كتاب ثواب الاعمال والبر في الحسن بسند مخرج ابن جعفر قال قال رسول
الله ما بين المسلم وبين ان يكفر الا ان ترك الصلوة الغريبة معتد بها وانها من الكفر فلا يصليها وقد وايد في كتاب ثواب الاعمال عن ابي عبد الله عن جابر
قال رسول الله ما بين الكفر والايان الا ترك الصلوة والمفهوم من ترك الصلوة كلام الاصحاب في حلال الكفر هنا على غير المشهور والمتبادر منه وذلك فان
للكفر الاخبار اطلاقا حديدية الاول كذا الجود وهذا ما خلافت في ايجاب المقتل بثبوت الادلة من الدين الثاني كذا النقرة وعدم التكرار على
قوله جعل حكاية عن سليمان على بنينا واليه وعقبتهم ليلا بول اشكرهم الكفر من شكرنا انما اشكر لغضبه من كفرنا ان ربي عن كيم وقوله نعم لان شكرنا لا يزيدكم
ولكن كذا من علمنا ان يد وغيرهما من الايات والاشكال كذا البر الكفر له شكرنا انما اشكر لغضبه من كفرنا ان ربي عن كيم وقوله نعم لان شكرنا لا يزيدكم
منكم وقوله جعل حكاية عن سليمان على بنينا واليه وعقبتهم ليلا بول اشكرهم الكفر من شكرنا انما اشكر لغضبه من كفرنا ان ربي عن كيم وقوله نعم لان شكرنا لا يزيدكم
ما نحن منه من كذا المعاصي ترك الزكوة والحج والزنا وقد استفاضت الروايات في هذا المفرد والكفر بهذا المعنى يقابل الايمان الذي هو الاقرار بالان والاعمال
باليمان والعمل بالاركان وكذا فر هذا المعنى وان اطلق عليه الكفر الا انه مسلم على حكم الاسلام في الدنيا وفي الآخرة فهو من المرجين لا من القاطنين
يعنيهم وما يتوهم عليهم هذا علمنا الصلوة وفاقا لجليلة من مقتضى احكامنا كالصدق والشيخ المعين واما على المشهورين منها بانارة من عدم اخذ الاحكام في الايمان
فانه عندهم مؤمن وان كان يعذب في الآخرة ثم يدخل الجنة وتنازل الشفاعة ومن الاخبار الصريحة فيما ذهب اليه اردو في عن عبد الرحمن القصير قال كتبت
مع عبد الملك بن اعين الى ابي عبد الله اسأله عن الايمان فكذب في مع عبد الملك سلت حرك الله عن الايمان والايان هو الاقرار بالان وعقده القلب
على الان كان والايان بعضهم بعض هو رد الاسلام دار الكفر دار عقوبة يكون العبد مسلما قبل ان يكون مؤمنا ولا يكون مؤمنا بكون مسلما
والاسلام قبل الايمان وهو شيئا من الايمان فاذا اتى العبد كبريت من كبريا المعاصي وسيف من صفات المعاصي التي في القصة كان خارجا من الايمان ساقط
عنه اسم الايمان وثابت عليه اسم الاسلام فان تاب استغفر عاد الى الايمان ولا يخرج من الكفر الا بالحد والاحتلال ان يقول الحلال هذا حرام والحرام هذا حلال
وكان بذلك فعند ما يكون خارجا من الايمان والاسلام واخلاله دار الكفر وكان بمنزلة من دخل الحرم ثم دخل الكعبة واخذ في الكعبة حدثا فافترج من
الكعبة ولحم وضربت عنقه حتى اتى النار وصح من ذلك دالة على ان ترك الكبار انما يخرج من الايمان الى الاسلام دون ان يكون كافرا بالمعنى المشا
صحيحة ابن سنان قال سلت ابا عبد الله عن الرجل ترك الكبريت من الكبار فيفوت هل يخرج من ذلك من الاسلام وان عذب كان عذابه عذاب المشركين ام له
مدة انقطع فقال من ارتكب كبريت من الكبار بوزع انما حلال اخبر من الاسلام وعذاب مثل العذاب ان كان معتزلا انذرت مات عليه اخرج من الايمان ولم
يخرج من الاسلام وكان عذابه من عذاب الاول قال شيخنا العلامة في كتاب المنتهى ان تارك الصلوة مستحلا كافرا جاعلا من تركها معتقدا
لوجوبها يكفر وان استحق القتل بعد ثلث صلوات والتعريف من وقال احمد بن داود بن يقطين كذا بل كفرة ثم قال في المنتهى لا يقتل عندنا في اول مرة
ولا اذا ترك الصلوة ولم يبرء وانما يجزئ القتل اذا تركها مرة فعز وركها ثمانية فتركها ثم تركها ثالثة فعز فاذا تركها رابعة فانه يقتل ان تاب قال بعض الجمهور
اول مرة وقال شيخنا الجليل في كتاب الجاهل بعد ذلك عن العلامة في غير مسعدة وغير محل تلك الاخبار على الاستحلال بعيد ولا فرق بين ترك الصلوة وفعل
الزنا بل الظن انه محمول على احد ملك الكفر التي تضمنت في كتاب الايمان والكفر مقابل الايمان الذي لا يملكه من المؤمنين ترك الفرائض فعل الكبار بدين داع قوي
هذا الكفر لا يثبت عليه وجوب القتل لا الجاسة ولا استحقاق خلود النار بل استحقاق الحد والتعزير في الدنيا والعقوبة الشديدة في الآخرة وقد يطلق على فعل
الكبار وترك فرائض على هذا المعنى لا فرق بين ترك الصلوة وفعل الزنا انتهى قولنا ان يقول انه والملك الكفر على اصحاب الكبار بهذا المعنى
وترك الصلوة من جملة الايمان من المعنى لا يربط بتجسيم الصلوة على الحكم وهو كون تركها موجبا للكفر الحقيقة فانه ظاهر الاخبار الواردة في المقام حيث تدبر
مسعدة سأل عن المجترة تخلف ترك الصلوة باسم الكفر دون الزنا ونحوه ايضا خبر اخر نقله في الكفر ونقله شيخنا في الجاهل كتابه في بيان اسناد من مسعدة بن
صدقة قال قيل لابي عبد الله ما في ترك الصلوة من ترك الصلوة حتى لا يكون الزنا وشا ولا يخرج من صفة الكفر استحقاق
الصلوة وما المجترة في ذلك وما العلة التي يفرق بينهما قال المجترة ان كل ما دخلت نفسك فيه ولم يدعك اليه داع ولم يقبلك قلبك بشهوة مثل الزنا وشرك
وانت تدعو نفسك الى ترك الصلوة وليس ثم شهوة فهو الاستغناء وبعبارة وهذا فرق ما بينهما وبشبه ذلك حديث عبيد بن ذرارة المتقدم حيث انه علم
الكفر لا في الكبار والمتبادر منه هو المعنى المشهور ثم لما احتضره لتسايل ان لم يذكر ترك الصلوة في الكبار اراحه على الكفر الذي في كونه في صدق الخبر وان تارك الصلوة

منه الصلاة
فيما كان
الصلوة على
المرتب

والمؤمن

منه بعد تقديمه أو من الخوف أو الليل أو إذا استيقظوا أو الليل عادوه وصلوا وترين في ليلة ودوى الشيخ في بيت الحسن عن عبد الله بن
قال مع ما بعد الله ثم يقول لا تصلي أقل من أربع وأربعين ركعة قال رايته يصلي بعد العشاء أربع ركعات بيان قال في الواحدة ما الأربع ركعات
التي ضلها كانت غير الواحدة فصالحها انتهى ذكر الشيطان المذكور في الكتابين في الخبرين في نصرة قال قلت لأبي الحسن ما من أصابنا بمختلف في
صلوات الطلوع بعضهم يصلي أربعاً وبعضهم يصلي خمسين فأخبرني بالذي قبله أنت كيف هو؟ عمل مثله فقال يصلي واحدة وخمسين
ركعة ثم قال أمسك وعقد بيدك الزوال ثمانية وأربعاً بعد الظهر أربعاً قبل العصر ركعتين بعد المغرب ركعتين قبل العشاء الأربعة وكلها
بعد العشاء من قعود بعد أن يركع من قيام وثمان صلوات الليل أو ثلثاً ودكعت في المغرب والعصر أربعين سبع عشرة فذلك أحسن وخشوعه ودكعت في
في العصر من جاد من عثمان قال ثلثت من الطلوع بالتهاد فذكر أنه يصلي ثمان ركعات قبل الظهر ثمان بعد ما ومن لم يحدث من الغيرة في العصر من جاد من عثمان
قال عشرين في الطلوع قال أبو عبد الله أربع ركعات بعد المغرب لا تدع من حضور ولا شرف ولا يحوز في آخره من أيقم وزاد فيه وإن لم يكن في ذلك
الشيخ في زيعة قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا يصلي من الظهر شيئا حتى تزول الشمس فإذا زالت الظهر فذكر نصف أصبح مثله
ركعات فإذا زالت الشمس زاد على الطلوع ثم يصلي بعد الظهر ركعتين وإذا جاء الغزاة أربعين صلوات العصر في المغرب حين تغيب
الشمس فإذا غاب الشفق دخل وقت العشاء الأربعة وأخروقت للمغرب يا أيها الشفق فاذكرك الشفق دخل وقت العشاء وأخروقت للمغرب يا أيها الشفق فاذكرك الشفق
بعد العشاء ينصف الليل ثم يصلي ثلث عشرة ركعة منها أو ترونها ركعات المغرب قبل الغزاة فالطالع المغرب ضاء على الغزاة ودكعت في العشاء من جاد من عثمان
قال أبو جعفر كان رسول الله لا يصلي من الظهر شيئا حتى تزول الشمس فإذا زالت الشمس ثمان ركعات وهي صلوات الأوابين في تلك الساعة بواب السماء وينها
الغداة والحب والرجوع وينظر الله إلى خلقه فإذا جاء الغزاة على الطلوع بعد الظهر ركعتين ثم يصلي ركعتين أخروين ثم يصلي العصر أربعاً
إذا جاء الغزاة ثم لا يصلي بعد العصر شيئا حتى توب الشفق فإذا أتت هوان يغيب على المغرب ثلثاً وبعد المغرب أربعاً لا يصلي شيئا حتى يقطع الشفق
فإذا غط الشفق صلوات العشاء ثم يؤد سؤل الله إلى آخرته ولم يصلي شيئا حتى يزول نصف الليل فإذا زال نصف الليل صلوات ثمان ركعات وأوتت في الأربع
الأخيرة من الليل ثلث ركعات فمعه قل هو الله أحد ويفصل بين الثلث بتسليمه ويكلم ويأمر بالمحاجة ولا يخرج من مصلاته يصلي الثالثة التي
يوتر فيها ويقترب من قبل الركوع ثم يلم ويصلي ركعتي المغرب والعصر بعد ذلك وهو الفجر إذا غرض الفجر وأحسنها فهدى صلوات
رسول الله عليه السلام التي قبضه الله عز وجل عليه ودكعت في بيت من يجيز جليل سئل الوضاع عن أصل ما يقرب به العبد إلى الله من الصلوات قالت أربعون
ركعة فريضته ولو أنه زاد ركعة أو ترى أحداً كان أصح بالحقيقة وعن أبي بصير قال سئل أبا عبد الله عن الطلوع بالليلك النهار
فقال أنى يحب أن لا يقصر في ثمان ركعات عند زوال الشمس بعد الظهر ركعتان وقبل العصر ركعتان وبعد المغرب ركعتان وقبل العشاء ركعتان ومن
ثمان ركعات ثم يوتر الوتر ثلث ركعات مفصولة ثم ركعتان قبل صلوات الفجر وجب صلوات الليل إليهم في الليل بيان من المحتمل أن يكون قول
في الخبرين وجب صلوات إليهم من كلام أبي بصير المراد بضمير إليهم الأئمة عليهم السلام ويحتمل أن يكون من قول الإمام ويكون الغيرة أصلاً لا الحزم بها
ومن التوسل والأئمة وروى الشيخ في الموقوف عن زادة قال قلت لأبي عبد الله ما جرت به السنة في الصلوات قال ثمان ركعات الزوال وركعتان بعد
الظهر وركعتان قبل العصر وركعتان بعد المغرب ثلث عشرة ركعة من آخر الليل منها أو ترونها ركعات الفجر قلت فهذا جميع ما جرت به السنة قال نعم فقال أبو
الخطاب رأيت أن توفى في ذلك قال فليست كان منكناً قال أن قوت فصلها كما كانت تحط وكما ليست ساعة من النهار فليست ساعة من الليل أن الله عز وجل
يقول ومن الليل فخرج بيان هذا الخبر وثبتاً قد مناه في بيان مقت الشاقين سئل عن علم رسول الله فيقول زيد وحاصل كلامه أن هذا
العدد وإن قل في النظر إلا أنه مذهب حيث لا يقال والشروع فيه وتفرقة في ساعات المذكورة والمداومة عليه ونحو ذلك مما تقدم وذكر الشيخ في
العصر عن زادة قال قلت لأبي جعفر في رجل أتجر أختلف في آخره في الزوال والمحافظة على صلوات الزوال وكم يصلي قال يقطع ثمان ركعات إذا زالت
الشمس ركعتين بعد الظهر ركعتين قبل العصر وهذه الخمسة ركعة وتصل بعد المغرب ركعتين وبعد ما ينصف الليل ثلث عشرة ركعة منها أو ترونها
ركعات الفجر ذلك سبع وعشرين ركعة نحو الفريضة وإنما هذا كله قتلوع وليس يفرض أن تارك الفريضة كافر إن تاركه هذا ليس بكافر ولكنها محسنة
لأنه يحب وأعمال الرجل من الخير أن يدوم عليه ودكعت في بيت عن الفضيل بن أبي قرة دفعه عن أبي عبد الله قال سئل عن اثنين والواحدة ركعة فقال إن كان
النهار اثني عشر ساعة والليل اثني عشر ساعة ومن طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ساعة غير آت الليل النهار ومن غروب الشمس إلى غروب الشفق غروب
فلك ساعة وركعتان وللغروب ركعة ودكعت في بيت عن الجاهل عن أبي عبد الله أنه كان يصلي ركعتين بعد العشاء يقر فيها بما تراه ولا يحب لها ودكعت
وهو السري فيهما بقل هو الله أحد قل يا أيها الكافرون فان استيقظ من الليل صلوات الليل أو ترونها لم يستيقظ حتى يطلع الفجر صلوات ركعة فضيات
شعاعاً واحداً ركعتين اللتين صلاهما بعد العشاء وتراو في بعض نسخ الحديث صلوات ركعتين فضات شعاعاً في بعضها فضات سبعاً والظاهر أن الآخر
وقال في كتاب الفقه الرسمى أعلم بركعتان الفريضة والناس فلت في اليوم والليل أحسن وخشوع ركعة الفرض منها سبع عشرة ركعة فريضة وأربعة وثلاثون ركعة
سنة الظهر أربع ركعات والعصر أربع ركعات والمغرب ثلث ركعات والعشاء الأربعة أربع ركعات والغداة ركعتان وهذه فريضة العصر وصلوات السفر
الفريضة أحسن عشرة ركعة الظهر ركعتان والعصر ركعتان والمغرب ثلث ركعات والعشاء الأربعة ركعتان والغداة ركعتان والنوافل في المحصول ثلاث فريضة لأن
رسول الله في سبع عشرة ركعة فريضة على نفي أهل بيته وشيعته بأداء كل ركعتين ركعة إليهم بذلك الفريضة ما يقطع من التقصير إليهم منها ثمان ركعات
يقول زوال الشمس في صلوات الأوابين وثمان بعد الظهر وصلوات الحاشين وأربع ركعات من المغرب والعشاء الأربعة وهي صلوات الأوابين وركعتان بعد صلوات الأوابين

من جلوسه سجدتين في قيام وهو صلوات الشاكرين ثمان ركعات صلوة الليل هي صلوات العاشرين ثلث ركعات الوتر وهي صلوات الواعظين ودو ركعات بعد
الفجر وهي صلوات حامدين في التواضع الفجر أربع ركعات بعد المغرب ركعتان بعد العشاء الأربعة من جلوسه ثلث عشرة ركعة صلوة الليل مع ركعة الفجر
لم يقدر بالليل ثمانية ركعات من قبله وقد صلوات الليل اثنان أو ثلاثة الليل أقول في هذه الأخبار الجلية عدة طريف نبيلة وجملة لطائف جملة الأحكام
اختلفت هذه الأخبار في عدة النافلة الموطقة في اليوم والليل فلهذا ما دل على أنها أربع وثلاثون وهذا هو المشهور بين الأصحاب ثم نقل الشيخ رحمه
الإجماع ومنها ما دل على أنها ثلث وثلاثون باسقاط الوتيرة بعد العشاء ومنها ما دل على أنها تسع وعشرون باسقاط أربع قبل العصر ومنها ما دل على أنها سبع
عشرون باسقاط ركعتين من نافلة المغرب زيادة على ما ذكره الوجه في الجمع بينهما في ذلك كما ذكره جملة من أصحابنا من يحمل الفرواق على ما كان أو كذا سجدات
إذا لم ير إلا ذلك لا يوجد في سجدات الأربعة ثم بما أومر ببعضه زيادة المتقدم لقوله في خبره في عابوت به السنة في الصلوات طابا به بأن جميع ما جرت به السنة
صاحبه وهو سبع وعشرون خلاف ذلك فإن الحكم في السنة والتوظيف بما على التسبع والعشرون في الخبر قد حمل الرواية المذكورة على أن تسوع ذلك لزيادة
لعذر كان فيه ولا يخرج من بعد بل لا يلزم على السنة المؤكدة لأنه لا مرتبة لها في التقاض ويشمل ذلك رواية ابن أبي عمير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
ما جرت به السنة من الصلوات فقال تمام الحسين والتعريضان التوافل منها بعد أخرج الفريض ثلث وثلاثون باسقاط الوتيرة لأنها ليست من التوابت إنما
في ثلث عليها ليم بها عدد التوافل إن يكون بازاء كل ركعة من الفريضتين ركعتان من النافلة فهذه هي المرتبة العليا في الفضل إن جاز التقاض فيها من حيث
التوظيف منتهيا إلى التسبع والعشرون لأنه هي السنة المؤكدة لمرتبة دونها بقية الاشكال هنا في موضع الآخر أن أكثر الأخبار دللت على أنه لم يكن يسلط الوتيرة في
العشاء أنه كان بعد صلوات العشاء وأيا وحل في الخبر أنه نصف الليل الظاهر منها ما رواه في كتاب العلل عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام حديثه في الوتيرة قال
هل صلوات رسول الله هاتين الركعتين قال لا قلت ولم قال لأن رسول الله كان ياتيه الوحي كان يعلم أنه هل يموت في هذه الليلة أم لا وغيره لا يعلم فن اجلس لك لم
يصلها ولم يسمع أن رواية فضيلة البقاي وبكره في الثانية من الروايات المتقدمة دللت على أنه يسلط من الطلوع على الفريضتين وهذا لا يكون إلا بغير
الوتيرة وهي ثمة مثلا لم تله وان يكون بازاء كل ركعة الفريضتين ركعتان من النافلة وأما ما أجاب به في الوتيرة من حمل الأخبار أنه كان بعد صلوات العشاء أو
المؤخره أن المراد بالعشاء نافلة فيها أنه وإن لم تكن هذه الأخبار مع بعد إلا أنه لا يتم خبر العلل الذي ذكرناه وما أجاب به في الوسائل يتم من الجمع
بينها بأنه كان يصلها نافلة ويترك نافلة البعد ولا يتم خبر العلل كما لا يخفى وإشكالي ما تقدمه خبر زيادة في نصف صلوات رسول الله من الأخصار
على تسع وعشرين ترك الوتيرة وأربع ركعات من الثمان الضعيف الظاهر وكذلك رسالة الفقيه التي بعد ما ودلته الرسالة المذكورة على أن هذه صلواته التي تقضى
مع جملة الجباد الواردة في صفة صلواته إنما اختلفت في الوتيرة خاصة فذكر ما دل على عدمها وأما ما دل عليها الرواية الثانية من الروايات
التي قد تناها وأما بعد وهي رواية بخان ورواية كتاب الفقه الرضوي فانه قد اشتركت في الدلالة على صلوات ثمان بعد الظهر كما استفاضت به الأخبار
وحمل الخبرين الدالين على السقوط على كون ذلك في آخره كما احتمله البعض لا يخفى من الاشكال لأنه إن كان عن نسخ فكيف استفاضت الأخبار عنهم
بفضلها وإن كان عن ضعف وعلة بالنسبة إليه فبعد الظاهر من أن ينكر الطريقة الثانية ما دل عليه قوله في خبره من أن خبره بخان ولكن بعد
على ترك السنة وما اشكل بمسألة حيث إن المسحوب مما يجوز تركه شرعا فكيف يترك العذاب لهذا قال المحدث الكاشاني في هذا الخبر
يعض السنة في الصلوات ذلك في زاد على جمل الزائدة سنة فقد أبدع وترك سنة التسب وبذلك ما بسنة التي أبدعها فيعيد به بقدر ذلك على
كثرة الصلوات من غير أن يجعلها بعد مرسومته ويعقد هل سنة قائمة ما دون من الصلوات خير موضوع فمن شاء استقل بها قول لا يخفى أنه قد ورد
في الأخبار ما هو ظاهر الثاني بعد ذلك عليه ظاهر هذا الخبر مثل قوله معصيته في محضه زيادة المذكورة في المقام من الدلالة
على كون ذلك معصيته وإن كان مستقبلا حتى ثبت كونه معصيته حتى قرب العذاب عليه يؤيد ذلك استفاضة الأخبار بان تارك صلوات الجماعة
غيره مستحق لأن يحرق عليه بيته مع أن صلوات الجماعة ليست بواجبة وكذلك ما ورد من أنه لو أصر أهل مصر على ترك الأذان لقالتهم الإمام ثم
يبقى الاشكال في أنه قد ورد أيضا جملة من الأخبار أن العبد إذا قال في عز وجل بصلوات الفريضتين لم ياله عاصوا ما ومن ذلك الأخبار حديث عائشة
التي لم يروى بوجه أسانيد متون فلهذا ما رواه في تحفي القيص والحسن عن جليل بن دراج عن عائشة رضي الله عنها قال دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وأنا أريد
أستد من صلوات الليل فقلت استلم عليك يا بن رسول الله فقال وعليك السلام أي ولدتا ناولك وما نحن بدو قرابته ثلث مرات قالها ثم قال من غير أن أسأله
إذا قلت الله بالخبر فقلت ما يشك ما شك ذلك ودو في الفقيهين من جليل بن محمد قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا جئت بالخبر فقلت ما يشك ما شك ذلك
عن صلوات وإذا جئت بصوم شهر رمضان لم تسأل عن صوم وهذا المعنى أخبار عديدة قد تقدم بعضها أيقظ عدم السؤال عن الصدقة إذا أدى الزكاة أو
أقول وجه الجمع بين هذه الأخبار والأخبار المتقدمة بحملها على وجهين الأول حمل عدم السؤال في هذه الأخبار على الاتيان بالفريض كاملة معصية
لا تحتاج إلى تكليف حيث أن التوافل إنما وضعت استكمال الفريض كعرفت فيما تقدم وحمل الثاني على ما دل على الوجوب المذكور لم ينجح في التوافل لم يشكها
أن يحمل التوافل على الوجوب للعذاب والمؤخره في الجباد الأولى على ترك يكون على جهة الاحتياط بالدين والتهاديون بسلام سيد المرسلين وعدم المبالاة بالآيات
الشرع المبين وبذلك لا يبعد ترتيب العذاب على تركها في ذلك قوله في بعض تلك الأخبار في تأنيده في حقها ما رواه في أمضا سنة رسول الله صلى الله
قال الصدوق في فضل هذه التوابت ركعتا الفجر ثم ركعتا الوتر ثم ركعتا الأذان ثم نافلة المغرب ثم تمام صلوات الليل ثم نافلة العشاء ثم ركعتا العشاء ثم ركعتا الفجر
عند لم نقل على دليل يعتد به أقول ستعريف ليلة الله في المقام ونفكر في عقيب المعاد التوافل في ثلث عشرة ركعة منها بالليل منها نافلة المغرب
والعشاء قال بعضها أو كذا من بعض أو كذا ما الصلوات التي تكون بالليل لا تحصى تركها في سفر ولا حضر قال في المعتمد ركعتا الفجر أفضل من الوتر ثم

كلام جملة من الاحاديث حتمت اننا قلنا بعد ذلك واستدلوا على ذلك برواية علي بن ابي طالب عن ابي الحسن ان ابا الحسن عم اذا اغتم ترك التوافل -
وعن عمار بن خلاد عن ابي الحسن ان ابا الحسن كان اذا اغتم ترك الغنم قال في باب يريده تمام الغنم لان الفريضة لا يجوز تركها على الاغتم
في ذلك بان في الروايتين قصور من حيث السند والاولى ان لا يترك التوافل لجمال الحديث لا يكد عليه في النص للمعتد وقول ابي جعفر الصادق فان تارك
هذا ليس كافرا لكنه معصية لا تدفع في عمل الرجل علام من الخير ان يدوم عليه قول الصادق في صحيحه ابن سنان الوارثة فيمن فاته شيء من التوافل ان
كان شغلة في طلبه عيشة لا بد منها او حجة لا يخفى مؤمن فلا شيء عليه وان شغله كان له نيا يشغل بها عن الصلوة فضيلة الصلوة والالتفات لله عز وجل صفته
حتمها ونامضيقا السند رسول الله يقول فيه ولا ان ما طعن به في الخبرين المذكورين فهو لا يقوم حجة على المتقدمين كما سلف بينا في غير موضع وثانيا انه
تما يؤيد هذين الخبرين ايضا ما رواه ثقة الاسلام في كتابه من حديث ابي بصير عن ابي عبد الله قال قال النبي ان للقلوب قبالا وادارا واذا اقبلت فتنقلوا واذا ادرت فقلوبكم
بالفريضة ومثله عن امير المؤمنين في كتاب الحج البلاغة قال ان للقلوب قبالا وادارا واذا اقبلت فاحلوا على التوافل وان ادرت فاقصروا بها
على الفريضة لا ريب ان تلمذوا لغيره وجب الادب ما رواه ثانيا ان ما ذكره من الخبرين مضافا لثبوت الاخبار من ان من لم يلق الله عز وجل بالفريضة لم يلق الله
عما هو من وقد تقدم الكلام في ذلك قريبا وذكرنا وجه الجمع بين الاخبار باحد وجهين ونزيد هنا وجهها ثالثا ولعله الاقرب هو حمل الاخبار جواز
ترك التوافل على ظاهرها وحمل الاخبار الذم وجعلها معصية ليقطع عليها العذاب على مجرد التاكيد فانه لا يخفى على من احاذى خبرا باحد هذين انهم كثيرا ما
يؤكدون في المسببات على وجه يكاد يقطعها بالوجبات وفي النهي عن المكروهات بما يكاد يدخلها في غير المحرمات ويؤيد هذا التوجيه سوق الصلوة في
الصوم الواجب الزكوة والوجبة في تلك الاخبار الدالة على الجواز من ان تارك الصلوة المسبوبة التوبة لا يكون مؤاخذا فانه لا يروى فيها ما يدل
على ان تركها معصية لا يكون موجبا لاستحقاق وقع ذكر ذلك في الصلوة دونها لمحمول على خبر التاكيد والخش على التوافل ان الله العالم الشا منمن
ما تضمنه مرفوعة الفضيل بن ابراهيم من تقيهم الاحد وخمين وكثرة على الساعة المذكورة في الخبر قد روي في كتاب العلل عن ابي هاشم الجواد قال قلت لابي الحسن انما
عم لم جعلت صلوة الفريضة والتوافل خمسين ركعة لا يراو فيها ولا ينقص عنها قال لان ساعات الليل ثلث عشرة ساعة وما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس
ساعة وساعات النهار ثلث عشرة ساعة فكل ساعة ركعتين وما بين سقوط الشمس الى سقوط الشفق عشرون ساعة فكل ساعة ركعة وهذا الخبر وان تضمن التوافل
عن الخمسين لان الجواب كما ترى يشمل على احده وخمين فيشبه ان يكون قد وقع فيه سهوا بسقاط الخبر من التوافل من المصداق واحد والرواية ويجعل ان التوافل
انما كان كذلك فاجاب بما ذكره فيه تنبيهه على ان كان الاول ان يثقل على احد وخمين لان في هذا خبرا قد روي في الفريضة في بعض هذه الروايات
فيكون الجواب واقعا للسؤال الا انه يعني الاختلاف بين هذا الخبر على هذه الرواية وبين مرفوعة الفضيل المتقدمة والصدق في الفريضة في بعض هذه الروايات
التي ذكرها في هذا فقال وانما ساعات خمسين ركعة لان ساعات الليل ثلث عشرة ساعة وساعات النهار ثلث عشرة ساعة وما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ساعة
شعنا المظلمة في كتاب الجار الا اننا نرى نقل خبر ابي هاشم الجواد من كتابه الفريضة ما صوته ببيان هذا اصطلاح شرعي لساعات في مختلفه باختلاف
الاصطلاحات فمنها مستوية ومنها متعوجة والركعة التي جات في السواحل او كعبه الوقية فانه انما يقدر ان ركعة انتهى اقول ونجيز هذا الخبر في اشكال
لم ارض تنبه لي بهذا الجمل وهو انما يشترط بان ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ليس من ساعات الليل لان ساعات النهار والاحكام نصا وقوى اما
يظهر من هذين الخبرين على ان هذه الساعات من ساعات النهار وهذا ان صلوة الفجر من صلوة النهار وقوى رواية وقد ورد في تفسير هذين الخبرين فيها
رواية جملة من اصحابنا منهم السيد تواتر هذا العابد المجاهد رضي الدين بن طاووس في كتاب الامان من اخطار الاسفار والازمان في حديث الامام الباقر عليه
مع قيس التفسير قال له القيس اخبرني عن ساعات الليل لان ساعات النهار فقال هي ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس فيها الساعات
ويرقد فيها الساعات ويقوى فيها المعنى عليه جعلها الله في الدنيا وعبادة الراغبين في الآخرة للعاملين لها دليلا واخيرا وجها ما ناهى الله عن التكبر
التاكد من هذا الحديث في شيخنا ابي الهيثم في كتابه جاب عن هذا الخبر في صد كتاب مفتاح الفلاح بعد ذكره بموافاقه من اتفاق الاصحاب على ان ساعات
من النهار ما يمكن التقدير في الاشكال انما لعل الاحكام اجاب لتائل على ما يوافق غرضه اعتقاد حيث انه سئل عن سائل لم تكن معرفة الا بكن
اكا برعلناهم وهذا المسئلة من جملة ما استجبر بان جوابه هذا انما ينطبق على هذا الخبر خاصة وكانه فضل عن الخبرين المتقدمين ولم يطاع عليها في البين
فالاشكل فيها ما عليه قال الحق القليشوا العام ومحمد باقر الداماد في الجملتهم من هذا المقام اخرج ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس من
الليل النهار واعتبار زمانه على حاله ساعة فقد ورد به بعض الاخبار عنهم ومن ذلك ما رواه جماعة من شيوخه علماء ثائرة عن مولانا الصادق ع ان سئل
النص في سئل ابا الفرج عن سائل عديده عريضة منها الساعة التي ليست من ساعات الليل لان ساعات النهار هي الساعة التي بين طلوع الفجر
الى طلوع الشمس تشكلت لكن من ساعة تنبع العلوم وتعرف المذاق صراعا ان هذا امر لم ينفذ عليه الاصطلاح ولم يذهب اليه ذاهبا لان قال
واليس هذا الاصطلاح منقول لا كتب عالم علماء الهيئة من علماء الهند البيرك في البيرك في القافون والمسعودي ذكر ان براهم الهند
لان ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس في كل ما بين غروب الشمس وغروب الشمس في كل ما بين غروب الشمس في كل ما بين غروب الشمس في كل ما بين غروب الشمس
واورد ذلك لافضل البرجند في شرحه في شرح التذكرة ثم ان ما ذكره وايا تنازعنا اثمنا المصومين وما عليه لعل عند اصحابنا
دعي اجماعا هؤلاء زمان ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس النهار ومعد من ساعاته ذلك زمان غروب الشمس ذهاب الحمرة من جواب المشرق فان
ذلك لما رواه في اقول المرفوع النهار والشمس في باب الصلوة والصوم وفي سائر الاصول من طلوع الفجر المستطير للذهب الحمرة للمشرق وهذا هو
المعتد المعمول عليه عند اساطين الالهيين والرايين من حكماء يونان لان قال واما اصحاب الاحكام من المجتهدين فانها عند محمد ود في طرف

في التوافل
في التوافل
في التوافل

فتاوى العلامة

مكتبة الخليل

المستدل المنتهى بفتح كركر الشمس في فوق المشرق وغروبه في فوق المغرب زمان ظهور جرم الشمس إلى طلوع مركزها بحسب عند من الليله زمان غروب المركز إلى
 الخفاء والجمع أيضا كذا في غير انتهى قول أنت خير بان غاية ما افاد كلامه هو ثبوت الاصطلاح بذلك رأيا على انك القول به وان لم يكن هيا فيه
 واما الجواب عن الخبرين المذكورين وكذا خبر النص في لم يعرض له ويقرب عنك كذا في نحو اوليائه اعلم ان هذه الساعات كانت من النهار كما عرفت
 الا انها لما كانت اشرف ساعته كما يستفاد من كلام الباقر في جواب النص في ويدل عليه الامر بالتعقيب لا اشتغال بالذات فيها وكذا في النوم فيها كراهة
 مؤكدة ونحو ذلك جعلت مفصلة مستقلة وافردت بالذكر على جهة تنويعها بشأها وعلو رتبته على غير ما من الساعات والذات العالم الساعة
 المشهورة بين الأختان نافلة الظهر ثمان ركعات قبلها وناقلة العصر ثمان ركعات قبلها وقال ابن الجبيل على قبل الظهر ثمان ركعات وثمان ركعات بعد
 منها ركعتان نافلة العصر مقتضا ان الزاوية على الركعتين ليس العصر فيكون من مستند رواية سليمان بن خالد عن ابي عبد الله قال صاعق النافلة ثمان
 ركعاتين تقول الشمس قبل الظهر ست ركعات بعد الظهر ركعتان قبل العصر وهي التي كونت للظهر مع انه قد تقدم رواية البرزنجي انه
 اربع ركعات الظهر او بعاد قبل العصر بالجملته فالمنهوم من كلامه ايضا هذه النوافل قبل الظهر لها وكذا التي قبل العصر الى العصر التي بعد المغرب
 للمغرب اختيار لا نهض بذلك الا ان كان بنوع اشارة والا فلا لها فيه ان قرنت القليلة بها البعدية ويؤيد ان الشارح قد حدها وقاسمتها من
 القدم والقديم والذراع والذراعين ونحوها كما ينبغي انشا الله ثم وجب فالواجب بينهما الا في صلاة ملاحظة الامثال لها خاصة من دون انافلة الا ان
 قبل ظهر نافلة الحلا في اعتبار ايقاع الست قبل القديم او المثل ان جعلنا الظهر فيها اذ نذرنا نافلة العصر فان الواجب الثمان على المشهور وركعتان
 قول ابن الجبيل في قوله يمكن المناقشة في الموضعين اما الاول فبان مقتضى النصوص اعتبار ايقاع الثمان التي ظهر قبل القديم والمثل الثمان التي
 بعدها قبل القديم والمثلين سواء جعلنا الست منها للظهر ام للعصر اما الثاني فلان ينبغي قصد النذر فان قصد الثمان او الركعتين فان قصدا وضعا
 القاص للعصر يمكن التوقف في صحة النذر لعدم ثبوت الاختصاص كما بيناه انتهى وجب لا انه ينقدح عليه مناقشة اخرى هي ان ظاهر قوله مقتضى
 اعتبار ايقاع الثمان التي قبل الظهر قبل القديم والمثل آية يدل على وجود روايات تدل على كون المثل قنا النافلة الظهر والمثلين وقنا نافلة العصر وليس
 كذلك ان قيل به بل ربما كان هو المشهور فان لم نقف في الاخبار على ما يدل عليه بذلك عرفت هو انية رده لكلام الحق فيها ذكره في شرح قوله
 وقت النوافل اليومية للظهر ام حيث ذكر الرواية التي استدلوها على اعتبار المثل لمن فيها بعدم الدلالة على ذلك المراد من القائمة فيها قامة لا نشأ
 ليغيره في الباب كاشا تحقيقها انشا الله ثم في موضعه فكيف يستدل المثل ههنا بالنصوص في عادية عن ذلك على العموم والخصوص في العالم
 قد صرح به من اصحاب كراهة الكلام بين المغرب والمغرب نافلتها رواية الى الصلاة الحاشية جعفر بن محمد عن ابي عبد الله قال من صلى المغرب ثم عطف لم يتكلم به يحط وكعتين
 له في عشرين فان صلى اربع ركعات كتبت له حجة مبرورة واستدل على ذلك في ايضا بما رواه الشيخ في علية النوارس قال ههنا ابو عبد الله ان انكسب لاد
 ركعات التي بعد المغرب قال وكراهة الكلام بين الادب يفتي كراهة الكلام بينهما وبين المغرب بطريق اخر في قوله انت خير بان لا وجه لهذه الاولوية في المقام اذن
 لجواز اختصاص كراهة الكلام بين الادب وان جاز الكلام بينهما وبين المغرب بان يحصل الادب مرتبطة بعضها ببعض كالصلاة واحدة وهذا الحكم لا يذكره الا
 مع ان الرواية المذكورة صحيحة وان كان في الاول ايضا نوع اشارة الى ان قوله فان صلى اربع ركعات دخل تحت ثم عطف لم يتكلم به في صدر ركعتين مع عدم
 الفصل الكلام كان كذلك وان صلى اربع ركعات كان كذلك واما رواية لخصاف استجابة تقديم التعقيب على صاعق النافلة ونقل عن الشيخ المفيد في المقنعة ان
 الاولى القيام بالنافلة المغرب عند الفرج منها قبل التعقيب فخير الى ان يفرض من النافلة واجبه في هذه الرواية وهي كما عرفت بالدلالة على خلافه ان يقال
 السيد استدل ان بعد نفع من الشيخ المفيد في المقنعة الشيخ في جواب ما قد تناهت ما سودة وقال التمهيد في الذكرى الفصل المبادرة بها لينة نافلة المغرب قبل
 كذا في التبع في نقل من المفيد في مشله واستدل عليه بان التبع فعلها كذا في ما ثبت بالبحسن من صلى ركعتين بعد المغرب شكر الله بها بشرا بالبحسن من صلى ركعتين
 ولم يعقب حتى فرغ منها مقتضى هذه الرواية اولوية فعلها قبل التسبب اي لا ما يجوز له التسبب معاينة بالاجابة والقبض المتقدمة للامر بتسبب الزمراء
 قبل ان يتسبب المسلم من صلى الفريضة انتهى قول ظاهر قوله واستدل ان يستدل هو الشهيد في وليس كذلك بل ظاهر الذكرى ان المستدل انما هو
 الشيخ المفيد في اختيار الذكرى التي نقله عنه في هذا التقاد الاستدلال في ذلك فاقته في الذكرى في حجة اول بان وقت نافلة المغرب بعد ما في يد
 الشفق الغري في الاشارة في انها في نقل احتياج المتبصر في ذلك لان قال وقال المفيد في نقل بعد التسبب وقبل التعقيب كذا في فعلها النية لما بشرا بالبحسن
 فانه صلى ركعتين شكر الله بها بشرا بالبحسن ثم صلى ركعتين ولم يعقب حتى فرغ منها وابن الجبيل لا يصح الكلام وعلى شي بينهما وبين المغرب بالجملته التوقيت بما
 ذكره الشيخ في لم نقف على ان قال لوقيل بامتناد وقتها بوقت المغرب يمكن لانها تابعة لها وان كان الفضل المبادرة بها قبل كل شيء نحو التسبب في
 وبذلك يظهر في نقل السيد قدس سره من اجماع المحقق للوقوع في الاشكال ثم انه لا يخفى ان الرواية الواردة في تعديل النوافل بولادة الحسنين م لا
 اشفاقا بهذه الزيادة التي ذكرها وهي قوله ولم يعقب حتى فرغ منها وبذلك لا يتم ما ذكره وهذه صورة الخبر على ما نقل في كتب الاخبار ورواها الصدوق
 والشيخ في نسخة ونقل في الذكرى ايضا متقدمة على هذا الموضوع وسئل الشارح في ثلث ركعات واربعا بعد ما ليس فيها تعقيب في حصر لا
 سفر قال ان قدر تبارك ونعم انزل على نية كل صلاة ركعتين فاضاف اليها رسول الله لكل صلاة ركعتين في الحصر وقصر فيهما السفر الى المغرب الغدا
 فلما صلح المغرب بلغه مولد فاطمة عليها السلام فاضاف اليها ركعة شكر الله عز وجل فلما ان ولد الحسن فاضاف اليها ركعتين شكر الله عز وجل فلما ان ولد الحسين
 فاضاف اليها ركعتين شكر الله عز وجل فقال للذكر مثل حظ الانثيين في كل صلاة حالها في السفر والحضر هذه صورة ما ذكره في الخبر وليس فيها اشارة فضلا
 عن الدلالة على كون النافلة متقدمة على التعقيب متاخرة عنه اذ غاية الدلالة على صحة هذه الركعات بعد المغرب اما ما اجاب به في ان بناء على ثبوت

الدين عشرين نفلة من أهلها أن دخولها كان فيما بين المغرب والعشاء انتهى في إشارة إلى ما دللت عليه من الأخبار أن ثبت لنفل المذكور السابق
قوله في الدعاء المذكور في القنوت لما قضيتها لم يجز قرائتها بالتشديد والتخفيف فلهذا تقدروا التشديد يكون كما يحفظه لا يفتي في الاختصاص له ولا تقدير
التخفيف بحال إذا أئتمركم بالامتناع فيه جواب القسم التقدير لتقصيها كما في كتاب مجمع البيان قل نعم من المستحب في هذه الساعة أقيم صلوة
ركعتين يقرأ في الأولى بعد الحمد الزلزلة ثم ثلث عشرة مرة في الثانية بعد الحمد التوحيد خمس عشرة مرة وروى الشيخ طاب ثراه في كتاب المصباح الصالح عن
أبيه عن رسول الله قال أو ميسر بركعتين بين العشاءين في الأولى الحمد وإذا زلزلت ثلث عشرة مرة وفي الثانية الحمد قل هو الله خمس عشرة مرة فإنه
من صلاة لك كل شهر كان من المؤمنين فإن فعل في كل سنة كان من المؤمنين فإن صلاة لك في كل يوم كان من الخالصين فإن صلاة لك كل ليلة زلزلت
في الجنة ولم يحضر ثواب إلا الله تعالى **السبيل** **عشرون** ما تقدم ذكره من الجاهل من صلوة الصلوة الركعتين بعد العشاء يقرأ فيها بآية ثم يركع
من جلوس أو يقعد لم يذكر صلوة الصلوة الركعتين بعد العشاء يقرأ فيها بآية ثم يركع من جلوس أو يقعد لم يذكر صلوة الصلوة الركعتين بعد العشاء يقرأ فيها بآية ثم يركع
الاشكال قال شيخنا الشهيد في الذكرى بعد نقل الخبر المذكور بالرواية المشتملة على لفظ الركعة ما صورته وفيها ما يجوز تقديم الشفع في أول الليل
وهو خلاف المشهور نعم خبر زكاة عنه من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت حتى يوتر وهذا يمكن حمل على الضرورة وفي المصباح يستحب أن يصلي
بعد ركعة الوتر ركعتين من قيام وانكرهما ابن ادریس استخلافاً لأن الوترية خاتمة القنوت كما صرح به الشيخان في الفقيه النهاية حتى في صلاة العشاء
وهو مشهور بين أصحابنا لكن في رواية زرارة عن أبي جعفر في ليكن آخر صلواتك وتر ليلتك ولكن في سياق الوتر والوترية ونسب ابن ادریس الرواية
بالركعتين في الشدوذ وفي الجمع لا مشاقتي التقديم والتأخير صلاحية الوقت للنافلة أقول ما ذكره من أن في الخبر ما يؤيد إلى جواز تقديم الشفع و
أنه خلاف المشهور صحيح ولكنه هذا التقريب يجب حمله على التقية لأن المتقول عن العامة تقديم الوترية في أول الليل فإن انتهى في آخر الليل صلوا
صلوة الليل ولو تراوفا صلوا وترين في ليلة والأحسب ما تقدمه والأخبار قد نفت عليهم فعل وترين في ليلة واحدة إلا أن يكون أحدهما قضاء وما يرد ذلك
ما في صحيفة الجليل قال شلتا بأحد الليل قبل العشاء الأخرى أو بعد ما يشي قال لا يقرأ في أحدهما ركعتين وست أحسب ما صلوة الليل في
الأولى فيرد على العامة فإنهم بعد عوا وتر بعد صلوة العشاء يمشي من صلوة الليل فإن استيقظوا عادوا وما يقضون وترين في ليلة
ما ذكر من دلالة خبر زرارة على ذلك أيضاً أنه تأوله بحمله على الضرورة فقد تقدم الكلام فيه ضمناً وبيننا أن المراد بالوتر هنا إنما الوترية التي
تستحب بعد العشاء فلا إشكال في الخبر المذكور مما نقل من ابن ادریس في ذلك كما ذكره الشيخ في رواية الشدوذ فيمن كان ما دل على الصلوة بعد
ليس مضمناً في رواية الشيخ المذكورة بل هو مدلول الخبر الذي هو محل البحث وصحة حديثه من شأن المتقدم من صدر المقدمة إلا أن ظاهر قوله في
صحته من رواية أحسنه المشار إليها كلامه وليكن آخر صلواتك وتر ليلتك هو أن خاتم صلوة تلك الليلة الوترية واستحبنا الأطلاق الوترية وما فيها
من كلام مدح مع ما تقدم في الفائدة التاسعة من الأخبار الدالة على صحة هذا الإطلاق وإن كان شيئاً من الخبر مما هو في آخر الليل الكلام في
الآية لا منافاة في ذلك بالجملة فالكلام في المسئلة غيرها عن شوب الاشكال المعروف وقال المحدث الكاشان في الوفاء في الخبر المشار إليه لعل المراد
أنه حمله كونه فصلات مع اللتين صلاحهما الشافعية أن نافلة الخبر فضله وحسب بالركعتين بيان لعدم واحدة لتصل مع هذه شفعاً في بعض النسخ
صلى ركعتين فيكون المراد فصلات صلوة هذه شفعاً وهي مع التي صلاحها الساجدة بصلوة الوتر لا تأتمها بقدر واحدة وربما يوجد سبعاً مكان شفعاً
وكانه تعريضاً انتهى لا يخفى من شرطه في تناقض الذي يقرب عنك في معنى الخبر المذكور أن الركعتين اللتين صلاحهما بعد العشاء بلا فصل قرئ فيها بآية
آية هاركتا الوترية بقرينة قرأته بآية الآية قد ورد في هذا الخبر استحبابها فيها وقرينة قوله ولا يجتنبها بعض من صلوة الليل كما تقدم ذكره
ولما الركعتان من جلوس اللتان بعدهما فإن الغرض منها أنه يحتمل يستيقظ حتى يبلغ الخبر فانه يضيئ ليلهما ركعتين من قيام كما في الروايتين وذكر
بعض جلوس كان في الرواية الأخرى بحيث يبلغ ذلك من صلوة الخبر وما قوله واحسب الركعتين فهو واجب إلى الوترية بقرينة قوله اللتين صلاحهما بعد
العشاء فانهما اللتان يحسب بهما عن الوترية عرض من أن من جملة التعليلات في الوترية هو قيامها مقام الوترية في آخر الليل لومات ولم يوتر ومورد ذلك
الخبر وإن كان الموت إلا أن ظاهر هذا الخبر فوات الوقت أيضاً وكان كيف قاله كان في الخبر المذكور أن لا يتجاوز من غزاة وعلل لك من جملة الرخص الواردة
في الشريعة وما يؤيد هذا الخبر باعتبار لا تشيخ الزيادة على الوترية بعد العشاء الأخرى ما تقدم في حصة عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام قال
ورأيت بعد العشاء أربع ركعات وقد تقدم النقل عن صاحب الوفاء أنه حمل على غير الرواية وإنما فضأها والظاهر حملها على ما دل عليه هذا الخبر وكذا
الخبر الذي نقل في الذكرى عن الشيخ المصنف الآن خبر المجتاهدين الركعتين من قيام والخبر الذي في من جلوس خبر ابن سنان بجملة السابعة عشرة
روى الصدوق في من لا يضره الفقيه عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال من قال في آخر صلاة من ثلثة بعد المغرب ليلة الجمعة وإن كان
كل ليلة فهو أفضل اللهم لا أسئلك بوجهك الكريم واسمك العظيم أن تجعل لي عملاً يرضي الله والحمد لله الذي تقبلت ذنوبي العظيم سبع مرات نصرت وقد غفر لي
ظاهر الخبر في الذكرى أن محل هذا الدعاء التوبة الواحدة بعد التسبيح حيث قال بعد ذكر الخلق في موضع حديث الشك بعد المغرب ذكر رواية
جفر الجوهري عن محمد بن محمد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام في رواية عشرين سنة في سجدة واحدة بعد التسبيح بعد التسبيح بعد التسبيح بعد التسبيح بعد التسبيح
وهو مدح من عرف من الرواية المذكورة في السنة في هذا الحكم القائمة عشرين سنة من هذا الباب بصريح جملة من كل النوافل
ليكون على الركعتين الامتداد الوتر وصلوة الأخرى بعد العشاء في الشفع في ابن ادریس في الإجماع قال في الذكرى من ضيق من الزيادة على الركعتين
اقتضاهما نقل عن النبي وأهل بيته قال في أن صلاة الف سنة واجبة باجماعنا وما رواه ابن عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

في مواقيت الفرائض

وقد اختلف في ذلك كلام اصحابنا فقل شئنا في الذكرى عن الرسالة والتهامة انه يعرفه اولو صلوة الليل في الاول التوحيد في الثانية الحج قال في
موضع اخر منها فقدم المحمد وذكر العكر كذا في نقله الكتاب المذكور عن الشيخ المفيد وابن البراج في اولتها الثلثون مرة التوحيد في الثانية
مرة الحج وابن ادرين في كل ركعة منها بعد الحمد للثلثون مرة التوحيد قال وقد ذكرنا في الثانية الحج والاول اظهر في الذكرى بعد نقلها ذكرنا
قلت لكل من البعث في الاصلية وبينه للتوحيد ان يعمل بجميع الاحوال فمختلف الاحوال انتهى قول قد عرفت ان الذي ردت به الاخبار في المقام
هو سورة التوحيد والحج مرة مرة بتقديم التوحيد في المصلحة المتقدمة نقلها عن في رواية معاذ بن مسلم وعبارة كتاب الفقه الرضوي وسورة
التوحيد للثلثون في كل من الركعتين كما تقدم في رواية كتاب المحاسن ومصلحة الشيخ في رواية في القول بالثلثين بالحج في الركعة الثانية كما نقل عن الشيخ المفيد
او مرة مع التوحيد للثلثين مرة في الاولى كما ذكره في البهلاء في كتاب مفتاح الفلاح فلم نقل له على دليل قال الصدوق في الفقيه باب صلوة الليل ثم كثر
تفرغ في الاول الحمد وقوله الحمد في الثانية الحمد قل ايها الكافرون وتفرغ في الست الركعات ما عجب ان شئت طولت وان شئت قصرت وكان
من تفرغ في الركعتين الاولين ثم ساق الرسالة المتقدمة نقلها عن الشيخ وعنه في ما تعارض في موضعين هاتين الوايتين في المقام وظاهر كلامي في الذكر
حل رواية الثلثين على سعة الوقت ورواية التوحيد على ضيقه كما يشترط في مختلف الاحوال وهو جسد الخاص من محكم او ترويه روايات الا
التوحيد في الثلث والاثني بالمعنيين والتوحيد في الثالثة وقد تقدم في الاخبار والثالثة ما رواه عن ابن الجارود عن ابن عبد الله
قال هي معية بقول كان عليه السلام يوتر بثلثين سور قبل لعل المراد انه كان يقرأ في كل من الثلث بكل من الثلث والاربعون ذكره في كتابه في المغني
روى ابن النجاشي كان يصلي في الثلث ركعات بتسع سور في الاولى الهيك التكاثر وانا انزلنا واذ لزلت في الثانية الحمد والعصر واذ جاء نصر الله
انا اطيناك الكور في الغزاة من الوتر قل يا ايها الكافرون وتبث قل هو الله احد قل يمكن حل رواية ابن الجارود على هذه الرواية
ان ثبت كونها من طريقنا وفتح فترج الروايتان للرواية واحدة والخامسة ما ذكره في كتاب الفقه الرضوي قال وتفرغ في ركعتي الشفع تسبح
ذلك في الثانية قل ايها الكافرون في الوتر قل هو الله احد واكثر الاخبار على الرواية الاولى ثم الرواية الثانية وبالروايات لا يخفى من
التشدد في تحقيق المقام كما ينبغي بل اننا انقله المقلد من مواقيت والكلام فيها يقع في مقامات رابعة الاول في مواقيت الفرائض
المفسر وتفصيل البحث فيه يقع في مسائل الاول اجمع المسلمون على ان كل صلوة من الصلوات الخمس وقته بوقت لا يجوز التقدم عليه الا في
عند المشهورين الاصلية بل كان يكون لجماع ان لكل صلوة وقتين اولاً واخراً او في ذلك المغرب غيرها وقد وقع خلاف هنا فوضف
الاول ما نقله عن ابن البراج انه قال في اصحابنا من ذهب الى ان وقت المغرب لا واحد وهو غرب القمر من فوق المغرب اقول ولعل المستند
لهذا القول هو ما رواه الكليفي والشيخ في القصص عن زيد الشحام قال سئلت ابا عبد الله عن وقت المغرب فقال ان جبرئيل اتي النبي صلى الله عليه وآله
بوقت من غير طائر وقتها واحد وقتها وجوبها اقول يخفى سقوطها كقولهم سبحان الله فاذا وجبت جنوبها والقبول اجمع الى التمسك بقرينة المقام وعن اديم
الترمذي الصحيح قال سمعت ابا عبد الله يقول ان جبرئيل امر رسول الله صلى الله عليه وآله باصطوا كلها باصطوا لكل صلوة وقتين غير المغرب فانه جعل لها وقتاً واحداً
ودوي في حق القصص عن زرارة والصيقال قال ابا جعفر ان لكل صلوة وقتين غير المغرب فان وقتها وجوبها وقت فواتها
الشفق قال في الكافي ودوي ان لها وقتين اخرتها سقوط الشفق ثم قال وليس هذا بما يماثل الحديث الاول ان لها وقتاً واحداً لان الشفق هو
الحجوة وليس بين غيبوبة الشفق وبين غيبوبة الحجوة الا حجة لا يبرهن ذلك ان علامته غيبوبة الشمس بلوغ الحجوة القبلة وليس بين بلوغ الحجوة القبلة
وبين غيبوبة الاقتران ما يصلح الانسان صلوة المغرب فواتها اذا صلا على قوته وسكون وقد تفقدت ذلك غير مرة ولذلك صلت وقت
المغرب صلياً انتهى مثله الشيخ وفيه قال انما يخفى بالخيرين سعة الوقت اقول وتمايل على الامتداد الى الشفق رواية اسمعيل بن عمران قال كتبت
الى الرضا عليه السلام ان قال فكتب كذلك الوقت غير ان وقت المغرب يتيق واخرتها هاهنا الحجوة وصيرها الى البياض في حق المغرب وذكر الشيخ رحمه الله ان
يعبد الله عن ابن عبد الله في حديث قال وقت المغرب حين تحب الشمس ان تشتبك النجوم ونحوه رواية في حديث عن ابن عبد الله ان جبرئيل اتي النبي صلى الله عليه وآله
في الوقت الثالث في المغرب قبل سقوط الشفق عن اسمعيل بن جابر في القصص عن ابن عبد الله قال سئلت عن وقت المغرب قال ما بين غروب الشمس الى
سقوط الشفق وحمل اصحابنا في الاخبار والاول على افضلية الاصحح بها في اول الوقت وقال في كتاب الوان بعد نقل كلام صاحب في قول والذي يظهر
من مجموع الاخبار والتوفيق بينهما ان مجموع هذا الوقت هو الوقت الاول للمغرب اما الوقت الثالث لها فهو من سقوط الشفق الى ان يقع مقدار أربع ركعات
لما انصرفت الليل واتم ودفع وقتها الثالث في بعض الاخبار لشد التأكيد والترغيب فيها في الوقت الاول زيادة على الصلوات الاخرى كانت
وقتها الثالثة ليس قتالها الا في اشعار المضطر في ذوي الاحزان انتهى وهو جيد ويرجع بالآخرة الى ما ذكره الاصحاب في الثاني في التمسك
بين المتأخرين من الحق والعلامة ومن تأخروا وهو المنقول عن المصنف وابن ادرين في الوقتين للذين لكل فرصة ان الاول للفضيلة والثاني
للاجزاء وذهب الشبان وابن ابي عمير في الصلح وابن البراج ومن تأخر في المتأخرين المحدث الكاشاني في ان الوقت الاول المختار والثالث المضطر
وذوي الاحزان قال في طالع العذر في السفر المظفر المرض شغل ضرره كبدية او دنياه والضرورة حكمة الكافر يسلم والضعيف يبلغ الحايض يظهر
المجنون يفيق والمخبر عليه فيقول قال في كذا في مختلف الاضاح في الوقتين فذهب الاكثر منهم للمصنف ابن الجي في ابن ادرين في سائر المتأخرين الى ان الاول
والاخر للاجزاء وقال الشبان الاول المختار والاخر للمعذور والمضطر الاصح الاول لقوله في صحيح ابن سنان واول الوقتين افضلها والمقام
تفقد التماس مع التساوي في الجواز فيقول في كذا في مختلف الاضاح في الوقتين فذهب الاكثر منهم للمصنف ابن الجي في ابن ادرين في سائر المتأخرين الى ان الاول
على المصنف

في مواقيت الفرائض

في مواقيت الفرائض

على المصنف

وان شاعف من تعبيره بكبره وكمته وهذا ما تقتضيه حديث الفقيه المتقدم من ان اخر الوقت عفو الله والعفو لا يكون الا حين ذنب لا جاز ان لا يكون هذا الوقت
الاخير الذي جعل لصبر تحت المشية على خارج الوقت الذي هو المشية عند هم وهو ما بعد غروب الشمس بالنسبة الى الظاهر من شلا كما ياتوهم بعض
معكوس لا ذهان ومن ليس من فرنا هذا الميدان فانه لو كان كذلك لم يكن على صاحبها ان تحت المشية بل يجب الحكم عليه بالعفو بل الكفر كما دلت عليه الاخبار
المتقدمة من ان تارك الصلوة عدا كافر فهو مستحق لمزيد النكال والعذاب كما لا يخفى على ذوي الالباب بما يؤيد ذلك تأييدا وبعبارة تشييد الاخبار الواردة
في وضع الاوقات وشارة جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانه انما اتفقت احوال الاوقات خاصة دون احوالها فمعرفة مواعيد وقتها من وجهين احدهما ان
حين زالت الشمس من فصل الظهر ثم اتاه حين زاد الظل فامة فامر فصل العصر ثم اتاه حين غربت الشمس فامر فصل المغرب ثم اتاه حين سقطت الشمس فامر
فصل العشاء ثم اتاه طلوع الفجر فامر فصل الصبح ثم اتاه من الغد من زادت الظل فامة فامر فصل الظهر ثم اتاه حين زاد من الظل فامة فامر فصل
ثم اتاه حين غربت الشمس فامر فصل المغرب ثم اتاه حين ذهب الليل فامر فصل العشاء ثم اتاه حين نور الصبح فامر فصل الصبح ثم اتاه حين غاب ما بينه وقت فامر فصل
الرواية غيرها ايضا والظن ان وضع هذه الاوقات في اول الامر للكافرين ثم حصلت الوضعية للذوي الاحذار والاضطرار بالوقت الثالث بعد ذلك كما
بياننا ثم اتاه بذلك يجمع بين هذه الاخبار وبين الدلالة على الوقتين فجعل ما دل على الثالث على ذوى الاحذار والاضطرار فخرج الاخبار المتقدمة
شاهدا على ذلك قال الحنفى الكاشاني في الوقت بعد نقل الاخبار المتقدمة **بيان** انما اقتصر هذه الاخبار على بيان احوال الاوقات ولم يصرح بها
او لم يصرح لان اخر الاوقات الاوائل يعرف من احوال الاوقات الاخرى وكانت معلومة من غيرها ونقول لم يوثق للاوقات الاخرى بعد بيان
احوالها لئلا يثبت باوقات حقيقة وانما هي خص للذوي الاحذار كخارج الاوقات لبعضهم وانما ان باوايلها ليتبين به او اخر الاوقات لئلا يثبت بانها من
المهمات واهل ولا غيرها لانهما تصحيح الصلوة وعلى الثالث الاختصاص قوله ما بينه وقت في الحديث الاول وقوله ما بين هذين الوقتين وقت في الحديث
الاخير وما على الاول فلا بد من ان يكون بينه وبين نهايتها وقت وبالجملة لا يستقيم هذه الاخبار والاحكام وان كانت خير ما فيه
فان ما ذكره من الاحتمال بان اخر الاوقات كانت معلومة من غيرها لان هذه الاخبار الدالة على ذلك بعد وضع الاوقات للصلوة ومقتضاها انه قبل
ذلك الوقت لم يثبت شي من الاوقات لها من اين تكون او اخر الاوقات معلومة يومئذ بل الوجه من هذه الاخبار المذكورة والجمع بينها وبين تلك الاخبار
الدالة على الاحتمال في اخر الوقت الثالث انما هو ما ذكرنا ثانيا وهو وجه وجيه لا يدخل الشك ولا يعتريه وجع فلا يحتاج الى ما تكلفه اخرون من التلويح
والتشديد ببناء على ما ذكره من الاحتمال الاول فانه لا يوجب كونه بعيدا غير بعيد ومن الاخبار الدالة على ما اخترناه ايضا جملة من الاخبار والاضطرار
الدالة على ان وقت الظهر من زوال الشمس الى ان يذهب الظل فامة ووقت العصر الى ان يذهب ما بين يديها من الاضطرار ان حملوا على اوقات الفضيلة جعلا
بينها وبين ما دل على ان لكل صلوة وقتين والاحبار الدالة على امتداد الوقتين لا الغروب وليس باولى من حملنا على هذا المعنى ووجه ما على ذوى
الاحذار والاضطرار اربها ذكرنا هو الاول لما يتايد به ما عرف من الاخبار ولا سيما ما دلت على وضع الاوقات ودورات دخول اصحاب الوقت الثالث تحت
واما ما اجاب به جملة من اصحابنا من انهم شيعوا الشبهة في الذكرى عماروه الصدوق من قوله م اول الوقت رضوان الله واخره عفو الله من جواز توجيه
ترك الاول مثل على الله عنك و زاد الغاضل الحارثي انه يمكن الجواب بان يجوز ان يكون المراد الصلوة في اخر الوقت بوجه غير ان الذنوب العفو
عنها فضيلة ولا ان تتممة الخبر تادي بان العفو لا يكون الا حين ذنب هو صحيح فيكون التأخير موجبا للتأخير فكيف يحمل العفو على ترك الاول قياس
الخبر على الية قياس مع الفارق الظاهر في الجواز في الية من حيث عصمتهم وصحة الخبر فيها ذكرناه باعتبار قسمة وبعد من ذلك الاحتمال الثاني
فانه لا ينبغي ان يصحح اليه ولا يصحح في مقام التحقيق عليه ثانيا الاخبار الدالة على تقدمها الدالة على ان لم يما فظ على ذلك الوقت كان الله فيه المشية
ان شاعف له وان شاعف عذبه بتقصير التأخير في الوقت الاخير فانه صحيح في استحقاق العقوبة بالتأخير لغير عذر في الاوقات الاخرى ومن الاخبار
الدالة على المشية في الوقت الاول ايضا زيادة على ما قدمنا من التأخير عن الثالث لغير عذر وجوب للتصحيح ما رواه الصدوق في كتاب المجالس في الموقوف عن
عمار السامي عن ابي عبد الله عليه السلام قال من صلى الصلوات المفروضة في اول وقتها فاقام حدودها وادفعها الملك الى السماء بيضا نقية وهي تصف بصلواتك
الله كما خلقته فاستودعك الله كما استودعني ملكا كريما ومن صلاها بعد وقتها من غير علة فلم يقم حدودها وادفعها الملك سوداء مظلمة وهي تصف به
صبيته صبيحتك الله كما صيغته ولا رعاك الله كما لم ترعني الحديث وذكر الشيخ ابو علي المجلسي في غير موضع في كتاب الحج والبلاغة ايضا انه كذا امر المؤمنين
عليهم السلام ان يكرهوا ان يركبوا في الصلوة فصلها الوقتها ولا يقبلها قبله لفراغ ولا تؤخرها عنه لشغل فان رجلا سئل رسول الله عن اوقات الصلوة فقال
ما اتل جبريل في وقت الصلوة حين زالت الشمس فكانت على حابعة لا يمين ثم اتل في وقت العصر فكان ظل كهيئة مثلثة من فصل المغرب حين غربت الشمس ثم اتل في
الاحرة حين غابت الشمس ثم على الصبح على غلظ هاد الضمير مشبهة فصل هذه الاوقات والزم السنة المعروفة والطريق الواضح الى ان قال اعلم ان كل شيء
يملك تبع لصلواتك فمن فنيق الصلوة كان لغيرها اضعف وذكر في كتاب ثواب الامال قال ابو عبد الله افضل الوقت الاول على الاخير فيكون من
وله وما له وقال محمد بن ابراهيم قال الصادق افضل الوقت الاول على الاخير كفضل الاخرة على الدنيا وميمته لحيته عن ابي عبد الله قال اذا صليت في
شي من الصلوات في غير وقتها فلا يصح ان تقول المراد بغير وقتها بغير وقت الغضيلة وهو الوقت الاول لان التسرع لحد الاذار كما تقدم ويظهر من
جملة من الاخبار ما ذكره في المقام وما لم يذكر ولا سيما الخبر الاخير ان اكثر الاماكن لفظ الوقت انما هو على هذا المعنى في الوقت الاول خاصة الجمع القرينية
الصلوة عنه وقد استفيد من الاخبار المذكورة في المقام بغير بعضها الى بعض ان المراد الوقت المرتبة هو الذي يكون للعبد فيه من عند الله حجة بما يقع
الصلوة فيه انما هو الوقت الاول وان ثبت لفضله فيها اولها ولا هو الوقت الذي اول ما فرض ان كان الثالث وقتا في الجملة وان التأخير في الثالث

ان كان ضروره او غير ذلك لا يكره كونه وقتا له وانتهى فهو على ما تقدم ذكره ان كان فضله قال وتوابعه انفقوا ان كان كذلك فهو تضييع للصلوة
وان وقت فيه او سقطت افعلا الا ان صاحبها لم يتبين كونه في الصلاة فان شاء الله فعينه وقبل منه وان شاء غيره ومنعته فبذلك الوقت
انقضى اولها لذات نماذج اصحاب الاحزاب والاضطرار وخصه لم من حيث ذلك وان اجزأت لغيرهم مع احتياجهم اليه بعد المواخذة من الله سبحانه
الا ان يعفو عنه وكرمه والحمد لله ذكرنا في كتاب الزكاة في كتاب الفقه حيث قال انما جعل الوقت للمعول فضا الوقت رخصة للضعيف حال
اعتك ونفسه مال وهو حجة للعقوبة الفارغة لعدة الضعيف المعول ثم حال بعد كذا التكاليف ومركبه الى ذكرناه وبذلك يظهر لك قوة ما تقدمنا
ول كان خلافا لما يروى من الظهور من الاخبار والتور على الطور وما حققناه في المقام يعلم الوجه فيما نقل عن شيخنا مفيد الحاشية المحقق ورئيس الفرقة المحقة
وهو انما هو في وقت معلوم في كتاب الفقه حيث حكم ان اوقات قبل اذانها في الوقت كان مضيا لها وان بقي حتى يؤتيها في آخر الوقت وما بين الاول
والآخر عن غير ذلك والاصحاب لهذه العبارة نسبوا اليه وجوب المبادأة في اول الوقت وجعلوا على انما هو المشهور عندهم من الاحتياط بحيث ان الصلوة
من الوجبات الموسعة اقوال وصورة غيابة لا تحصره الا ان الاذان الظاهر ان بناء كلامه بما هو على ما نحن فيه من ان الوقت الشرعي المختار انما هو في
الاول والثاني انما هو من قبل الرضا صاحب الاحزاب وهو تضييع بالنسبة الى غيرهم ومن اجل ذلك وجب الصلوة في ذلك الوقت الذي هو الوقت الشرعي
له غاية الامر ان يتقوا في الوقت الثلاثة فاذا هي غفيرة في شبه كلامه هذا وان كان خلاف المشهور بينهم الا انه هو الموافق لمذهبنا في صلاة والمطابق
لما ذكرناه وحققناه من الاخبار كما هو في شرح هذا مما يشرنا في الحلات بينه وبين الاصحاب لانه في حيث استدلك به بالاحزاب
المراد على فضل الوقت الاول ودلوا على وجوبه على ما يتقوا به اللوم والخطيئة ومن ما يستحق به العقاب فهو من غفلة لا تشارع عن استهانة الوقت الثاني
فان الاول كما هو في ظاهره منطوقه على كلامه كالمسئلة المروية من الفقيه مصنفان ابن تليان في الروايات الواردة من الروايات الدالة
على حجية الوقت الاول شيئا انما هو في كتابه مسئلة اخرى في الظاهر ما فيه من تأكيد على انما هو في كتابه استسنا وتمت وحدثت بعض الكتب
المشتملة على علمه من راي شيخنا الشهيد الثالث في وجوبه من الاسئلة واجوبتها والظن انما هو في كتابه استسنا وتمت وحدثت بعض الكتب
مسئلة قبل ان تخرج الصلوة من الاوقات لا يجوز الا ان يندى في العذر في غيرهم على هذا القول فيصنع الاداء والاثم ام لا فان كان الاول فقد اجتمعوا
وان كان الثالث فقد ورد في الوقت رضوان الله واخره عفو الله فعلمنا انما هو في كتابه استسنا وتمت وحدثت بعض الكتب
التي هي صانع جعابا من الاخبار وان دل بعضها على ذلك بعضها على اختصاص كل واحد بوقت مع الاختيار يحمل هذا على الفسيلة واما لجماعه فحكموا
باختصاص اولها بالخيرين في الاعذار وعليه من اخر لا يبعد انما هو في كتابه استسنا وتمت وحدثت بعض الكتب
والصواب في حصول الذمة اصحاب القول الاول على المبالغة في الكراهة ونقض الثواب تبقى **المسئلة الثانية** المشهورة بين اصحابنا
انما اختصاص الظاهر من اول الوقت بمقدار اذانها ثم اشترك الوقت بين الفريقين لان يبقيه مقدار اداء العصر قبل الغروب فيقتصر به العصر وهكذا
في المغرب العشاء فيختص المغرب من اوله بثلث ركعات ثم يشترك الوقتان لان يبقيه من الانصاف قدر صلات العشاء فيقتصر به ونقل عن الصدوق
في الفقيه القول باشتراك الوقتين من اول الوقت الى آخره وعدم نقلها لهما والافان لم يصرح بذلك في الكتاب لولها الاشارة وغاية ما يمكن التوصل اليه
هذه النسبة هو ما ذكرناه وهو لا يخرج عن اشكال حيث انهم نقلوا عنه الاشتراك من اول الوقت الى آخره كما هو ظاهر الاخبار المذكورة مع ان كلامه في
الاشارة انما هو في كتابه استسنا وتمت وحدثت بعض الكتب
اصحابنا بانهم يقولون انما هو في كتابه استسنا وتمت وحدثت بعض الكتب
وقت الظاهر بمقدار ما يؤتي اربع ركعات فاذا خرج هذا المقدار اشترك الوقتان جميعا ذلك انما هو في كتابه استسنا وتمت وحدثت بعض الكتب
بطوله والظاهر مقداره ثم اذ بقى المغرب بقدر اربع ركعات خرج وقت الظاهر خالص للعصر قال العلامة في كفاية هذا الفقيه في كفاية السيد
يرى في كتابه استسنا وتمت وحدثت بعض الكتب
للتدقيق في القول بالاشارة الى انما هو في كتابه استسنا وتمت وحدثت بعض الكتب
الظاهر والعصر فاذا عات الشمس قد دخل الوقتان المغرب العشاء الاخرة وعن عبيد بن زادة في الفقيه قال سئل يا عبد الله عن وقت الظاهر والعصر
فقال اذا زالت الشمس دخل وقت الصلوة في الظاهر والعصر جميعا الا ان هذا قبل هذه ثم انت ثم وقت منها جميعا تغيب الشمس في الشجرة في بيت عبد
من ذرارة عن ابن عبد الله في قوله انما هو في كتابه استسنا وتمت وحدثت بعض الكتب
منها صلوات اول وقتها من عند والاشمس لم يرد الشمس لان هذه قبل هذه ومنها صلوات اول وقتها غروب الشمس انما هو في كتابه استسنا وتمت وحدثت بعض الكتب
ودوي العتبة تفسير عن عبيد بن زادة في قوله انما هو في كتابه استسنا وتمت وحدثت بعض الكتب
ان هذه قبل هذه وروى عن العجائب بن شيان في عبد الله قال اذا زالت الشمس قد دخل وقت الصلوة وعن مالك الجعفي قال سئل يا عبد الله
عن وقت الظاهر فقال اذا زالت الشمس قد دخل وقت الصلوة وعن مالك الجعفي قال سئل يا عبد الله عن وقت الظاهر فقال اذا زالت
الشمس قد دخل وقت الصلوة فاذا خرجت من تحتك فصل الظاهر بدو في وقتها عن اميل بن عمران قال كتب لي ابي حمزة ذكرا صاحبنا انما هو في كتابه استسنا وتمت وحدثت بعض الكتب
زالت الشمس قد دخل وقت الظاهر والعصر واذا غربت خلت في المغرب العشاء الاخرة الا ان هذه قبل هذه في السفر والحضر وان وقت المغرب في ربيع
اليل يكتب كذلك الوقت هو غير وقت المغرب في وقت الحديث وروى عن عبيد بن شيان بن العمير عن ابي عبد الله قال اذا زالت الشمس قد دخل

في وقتها من عند والاشمس لم يرد الشمس لان هذه قبل هذه ومنها صلوات اول وقتها غروب الشمس انما هو في كتابه استسنا وتمت وحدثت بعض الكتب

في وقتها من عند والاشمس لم يرد الشمس لان هذه قبل هذه ومنها صلوات اول وقتها غروب الشمس انما هو في كتابه استسنا وتمت وحدثت بعض الكتب

العصر من الغروب لوقوع ما ذكره لزم ان لا يكون شيء من الوقت مشتركاً أصلاً لأنه في كل جزء من الوقت ان لم يأت بالظهر ساقياً يلزم اختصاصه بالظهر
لعين الدليل المذكور وان لم يأت بها ساقياً لوقوع ما ذكره لزم ان لا يكون شيء من الوقت مشتركاً أصلاً لأنه في كل جزء من الوقت ان لم يأت بالظهر ساقياً يلزم اختصاصه بالظهر
على ما فتى في وقوع التكليف بالفعول نحن قد بينا عدم تعلق التكليف فيه نظر لأن ان ارد عدم التكليف مع التذكير فسلم ولا ضرر فيه وان ارد ولو
في الغروب أو قد منها فهو لا يأتى بغيره عدم تعلق التكليف في ذلك الوقت ولم يلزم ذلك من دليله الذي ذكره فانه غير ثابت عليه كما عرفت وبالحجة فلا
هنا على قياس الوقت المشترك فيه اتفاقاً كما ذكرنا وأما ما ذكره في المعبرين التاويل لتلك الاخبار رفع الظاهر عما فيه لا ريب انه خروج عن الظاهر وهو انما يكون
عند وجوده من غير قوتى يجب بحجة تقديره في العمل ليحضر ما جاء مساوياً اليه ما ذكره من الأدلة في المقام قد عرفت ما فيه مما كشف عن ضعفه بالحجة خافية إلا
في الاختصاص في قوله الآن هذه قبله من مردود لأن غاية ما تدل عليه هذه العبارة وجوب الترتيب هو مما لا خلاف فيه الا انه انما يصرف في التاويل
بغير ما قاله في الوقت الذي يقعوا على اشتراكه فانياً بانه لو كان كذلك ما نافي للاشتراك المطلق للزم تخصيص الوقت بالظهر ما لم يؤدها ولا اختصاصاً
بمقدار ادائها وأما ما ذكره في التاويل من الاستدلال بالاية فيصير لاية بالدلالة على خلاف ما دامه شبهة هذا ان العلامة زكية في قوله تعالى فانما يصرف في التاويل
وقد عرفت القول بالاشتراك من قول الوقت وذلك لأن غاية ما تدل عليه الآية المذكورة التكليف بالتاويلين والصلوات الأربع في ذلك الوقت المحدود ولا يلزم
من ذلك وجوب الترتيب بل الترتيب بما قام به دليل من خارج وهو انما يصرف الى التاويل كما عرفت فعدم التذكير في المطلق الآية على ما دللنا
استدلاله من رواية الجليلي نحو ما قيل انه ان اشتهر في كلامهم نسبة القول بالاشتراك من قول الوقت الى آخره في الصدوق وفي غيره من ذلك جملته
الفرع كما صنفه في الآيات معلومته ذلك من كلام الصدوق وفي غيره من كلامهم حيث انه لم يصح لهذا القول انما نسبوا اليه باعتبار نقله جملته من الروايات
المقدمة وصرح كلامه بالنسبة الى آخر الوقت يوافق كلام الاخبار فانه قال في باب احكام التهوية الصلوات ماصورة وان نسبت الظهور والعصر ثم ذكرها
عند زكية الشمس فصل الظهور من العصر في كذا لا يخاف خواتمها وان كانت في وقتها فبذلك لا يصح ما ذهبوا اليه من كونها ماصورة وان نسبت الظهور والعصر ثم ذكرها
الاولى بعد ذلك على انما هو في آخر الوقت خاصة بقوله الكلام بالنسبة الى من نقل عنه القول بذلك غير فهمه على وجه ما ذكرنا
عن الصدوق ولو مطلقاً كل جملة في الغيبة الاشكال في الاخبار حيث ان ظاهر الاخبار التي قد سنناها امتداد الاشتراك الى آخر الوقت بموجبه انه لو لم يبق من
الوقت الا بقية اربع ركعات فانه ينحصر بالظهر رواية الجليلي المذكورة ويحتمل ما ذهبوا اليه من كونها ماصورة وان نسبت الظهور والعصر ثم ذكرها
في تلك الاخبار التاويل في الاشتراك على ما قلنا وان كانت لا محذور لها بالقبول اول الوقت الا ان المعاد من بالنسبة الى آخره موجود كما عرفت بالجملة
فالمسئلة الاخر من شوب الاشكال فان الخروج مما عليه جمل الامم مع ما يتبعه عرفت شكك القول بتجسيم الاشتراك في اول الوقت دون آخره كما هو المذهب
من الاخبار والتاويل في الغيبة الذي ذكرنا مع عدم ذهب احد اليه فيها اهل اشكال الاحتياط لم يجد الله سبحانه واضح تنبيه اهل جماعة من الاحصاء قد عرفت على
الخلافاً للمقدم في المسئلة فترى منها ما قد من صلوات العصر في الوقت المختص بالظهر ما وما وصله الظهور بن بناء على ان دخول الوقت ثم ظهر وقوع
في الوقت المختص بالظهر فقلنا نقول بالاشتراك فيقول العصر ويصل الظهور بعد ما لا غاية الاخلال بواجب هو الترتيب هو ما وبناء على ما حوز الشائع من
العمل بالحق ولا ضرر فيه على القول بالاختصاص بطل العصر ويجب اذا ما وجد الظهور ومنها ان من قلن فيقول الوقت الا من اداه العصر فانه يتعين عليه
الالتيان بالعصر ولو صلح ثم يتبين الخطأ لم يبق من الوقت الا مقدار ركعة مثلاً فيجب عليه الالتيان بالظهر اداه على القول بالاشتراك حسب كذا ذكره
بعض الاحصاء لا يتعين شوب الا يتبين ان من قلن فيقول الوقت الا من اداه اربع ركعات او يتعين ذلك فانه على القول بالاشتراك فالواجب عليه الالتيان
بالظهر لقوله ع الا ان هذا قبله هذا وما على القول بالاختصاص فالواجب الالتيان بالعصر كما دللت عليه رواية الجليلي المتقدمة وكذا لو لم يبق من الوقت الا
بقدرة اربعة ركعات فانه المختص بالظهر اداه على القول بالاشتراك وبالعصر على القول بالاختصاص منها ان من ادرك ركعة من ركعات العشاء فانه يتعين عليه
الالتيان بالمغرب ولا ثم العشاء ان لم يدرك منها الاربع على القول بالاشتراك ويتعين العشاء على القول بالاختصاص منها ان من صلح الظهور فانه ساقط الوقت
ثم يتبين الخطأ وقومها في الوقت المختص بالعصر على القول بالاشهاد فانه يتعين قضاء العصر خاصة على القول بالاشتراك وقضاء ما بناء على الاختصاص والظاهر ان
المسئلة الثانية خلافاً بين الاحصاء ان اول وقت الظهور والشمس الذي هو عبادة عن ميلها والخروجها عن دائرة نصف النهار وقد نقل الاجماع على
ذلك في المعبر المنته في الاصل فيه الاية والاختلاف قال الله عز وجل اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل والذلوك هو الزوال كما نرى عليه هل
ودل عليه جميع ذرارة عن ابي جعفر قال الله عز وجل لنبيه ع اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل ودلوكها ذلوكها الحديث وقد تقدم بطلان مع البحث
في ذلك من مناه فصول للمقدمة الاولى دوى الصدوق في العيص عن زرارة عن ابي جعفر انه قال اذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهور والعصر واذا غاب
الشمس دخل الوقتان المغرب والعشاء الا في غير ذلك من الاخبار المستفيضة التي تقدمت في سابق هذه المسئلة وبما يتوهم دلالة بعض الاخبار على
بينا في ذلك كهيصة اسمعيل بن عبد الملك قال سئل اهل البيت ع قال بعد الزوال بقدم او نحو ذلك الا في يوم الجمعة او في السفر فان وقتها لم يبق من الوقت الا
وعنه عبيد الاحرج عن ابي عبد الله ع قال سئل عن وقت الظهور اذا زالت الشمس فقال بعد الزوال بقدم او نحو ذلك الا في السفر او يوم الجمعة فان
وقتها اذا زالت نحو ما عرفت فانها محمولة على وقت المنتقل الوقت الاول لغير كاشحاً فويصل الله ثم يحمله مفصلاً بالجملة فالتحدي يد بالزوال
فيكون لا يثبت وقت الظهور ما وقع الاتفاق عليه فضا وقوى انما الخلاف بينهم في خروجها وقد اختلف فيه قولهم قال العلامة زكية في ذلك اختلف علماً
في خروج وقت الظهور فبان السبل المتقدمة اذا زالت الشمس دخل وقت الظهور فاما مقدار صلوات اربع ركعات اشتركت العشاء والظهر والعصر
في الوقت الا ان يبقى للمصنف الشك مقدار اربع ركعات يخرج وقت الظهور فيبقى وقت العصر والغروب فيبقى وقت العصر وهو اختيار ابن الجبل

وقوع الاغتسل بين الغروب

وقوع الاغتسل بين الغروب

الأظهر جملة الغضيلة دون الاختيار لظاهر القرب وحركة الأخبار والمتقدمة في مقدار وقت الاجزاء الفردية فيه أنه لا ريب أن هاتين الصفتين
من جملة النصائح التي شرعنا سابقا لدلالة عليها آخرناه من أن الوقت الأول هو الوقت الأصلي لجملة الفرائض وأن الثلاثة انما وقع وخصه لذى لا عذر
الاضطرار من غير أن يكون اختيارا فهو مستحق للمؤخذ الآن يقول الله عز وجل هيئنا ذواتهم لعلهم يذكرون ما رواه في عن يزيد بن خليفة قال قلت
لأبي عبد الله عليه السلام إن عمر بن الخطاب قال ما فعلت قال أبو عبد الله عليه السلام إذا لا يذكرب علينا قلت فذكرت قلت أن أول صلاة افترضاها عز وجل على نبيه
وهو قول الله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس فاذا زالت الشمس لم يمنعك لكسبك ثم لا يزال وقت الظهر إلى أن يصير الظل قائما وهو آخر الوقت فإذا أصبل
الظل قائم دخلت العصر فمر بوقت العصر حتى يصير الظل قائما من الزوال وأول وقت العصر قائم وأخرونها قائما من وقت الشا والقصف وهو ما قال في غير
موقفه معوية ابن وهب في المقدمة في المسئلة الأولى الدالة على نزول جبريل بالآيات على النبي صلى الله عليه وآله في هذه الأخبار من حيث الدلالة
على امتداد الغضيلة والاختيار إلى صغرة ذلك كشيء مثله فانه مبني على حمل القامة على الأتس وفيه ما سياتي حقيقة في المسئلة الثانية أن الله تعالى
ولما ذكره هنا من هذا الوقت على وقت الغضيلة فقد عرفت أنه مجرد دعوى لا دليل عليها واستنادهم إلى الآية والأخبار قد عرفت أنه لا دليل على
في المسئلة وقت المختار ولا دلالته في الآية عليه لا في شيء من تلك الأخبار وبالمجمل فالتامع دلالته الآية وهذه الأخبار على أنه وقت في الجملة وأما كونه
للمختار كما هو المدعى فإن قضية الجمع بينهما وبين ما قد شاع من الأخبار الدالة على كون الوقت الثلاثة انما هو لذى لا عذر وأنه بالتسوية المعتبرة
وأنه موجب لوقوف العمل عن القول وبما أنه تحت ثلثية هو حمل هذه الأخبار على ما ذكرناه وأما على ما ذهبوا إليه فانه لا مانع لهم من طرح تلك الأخبار
مع ما هي عليه من الاستغاضة والكثرة والخصومة في كثرتها والضرورة وما يزيد بها تأكيد زيادة على ما قد تناه ما رواه في كتاب العيون عن الرضا
عليه السلام في كتاب الجلال في قول الإمام العن الشافعي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يزال الشيطان يدعو من المؤمن وفي بعضها ما أثبتنا من دم وعمر منه ما
على الصلوات الخمس فإذا صليت من فجر أجليته وتصلي الصلوات الخمس في وقتها قال لا تصبوا صلوته كما قال من صليت صلوته خسر مع قارون
وهما ما كان حقا على الله تعالى أن يدخله النار مع المنافقين أو لو لم يكن لم يخالط على صلوته وسنة نبيه صلى الله عليه وآله في كتاب الجلال السند صحيح عن
بن جرير عن الربيع بن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله في الغضيلة غدا من آخر الصلوة الغرضة بعدتها ودعوتها على عبد الله
قال قال أمير المؤمنين عليه السلام ليس على عبد الله عز وجل من الصلوة فلا يغفل عن أوقاتها شيء من أمور الدنيا فان الله عز وجل قد أتمها فقال لا ينبغي
عن صلوته من ساهون يصنعون ما يظنون أنه ما رواه في الخبر في جميع البيان عن زكريا عن أبي جعفر أنه قال هذه الفريضة من صلواتها فافهم
أبو جعفر عليه السلام ما كانت الله لها براءة من صلاتها لغير وقتها مؤثر عليه ما غير ما كان ذلك إليه من شاء غفله وإن شاء عذبه وروى الثقة الجليل
بن أبي عمير في تفسيره قوله تعالى الذين هم عن صلوته ساهون قالوا يخسرون لأن كل حديث من الصلوة قال أبو عبد الله عليه السلام ما خير الصلوة عن أول وقتها
لغير عذر في كتاب الجمع لم الذين يؤخرون الصلوة عن أوقاتها عن ابن عباس وروى ذلك مرفوعا في تفسيره في تفسيره في المذكرة عن يونس بن
عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن قوله الذين هم عن صلوته ساهون أي وكسوة الشيطان قال لا كل أحد يصيبه هذا ولكن ان يفعلها ويدع
وعن أبي سامة زيد الشحام قال سئل بأبي عبد الله عليه السلام عن قوله تعالى الذين هم عن صلوته ساهون قال هو التلذذ بها والتولذذ بها عن محمد بن الفضل عن
الحكم هو التضييع لها أقول انظر أي ذلك الله تعالى بين الاعتبار في هذه الأخبار وما لها من أوقاتها ما رواه في الخبر في جميع البيان عن زكريا عن أبي جعفر أنه قال هذه الفريضة من صلواتها فافهم
الأول تنصيص وأن المراد بالوقت في جميع هذه الأخبار السابقة والآخرة هو الوقت الأول فرما الملق في بعضها ودعوا ما قيد بأول الوقت من قبلنا
الفتحة للموصوف إلى وقت الأول وأن التلخيص عن تنصيص للصلوة غير مستحق للقبول بل يحق للعقوبات المحرم مع قارون وهما ما رواه في الخبر في جميع البيان
الشفاعة إلا ان يقول الله بكثرة كيف يلازم هذا القول بأنه وقت شرعي للمختار يجوز للتأخير إليه في حال الاختيار ورايها أن ما ادعى من
مرحلة الأخبار المتقدمة وامتداد وقت الاجزاء فيه أن ذلك الأخبار لم يصح في شيء منها بكونه وقت اجزاء لا غير وهذا التسمية انما وقعت في كلامهم
لمعنا حلهم الوقت الأول على وقت الغضيلة فهو الوقت الثلاثة وقت اجزاء وغاية ما دللت عليه الأخبار والمتقدمة أن الوقت بمقدار غروب الشمس
لقوله عز وجل بعضها استند وقت في تنصيص الشمس لكن مقتضى الجمع بينهما وبين الأخبار الدالة على التعديد بالقامة والقامتين يدل على أن ما بعد القامة
في الظهر والقامتين في العصر وقت مفضول ليس كالوقت الأول إلا أنهم يتوهم باعتبار حملهم أخبار القامة والقامتين على الغضيلة وقت
والآخر من خصوا بها هذا العذر ولا نسلط القضاة غيرهم أيضا أنه على حال التعريف من الأخبار المتقدمة وهذا هو الأرجح والأظهر
للأخبار المذكورة كما عرفت إذ عرفت ذلك فاعلم أن جملة من الأحباب قد نقلوا عن الشيخ في الاحتجاج علماء ذهب إليه من أنها وقت الاختيار بصرف
ذلك كشيء مثله بأن الجمع معتقد على أن ذلك أول وقت الظهر ليس على ما ذهب إليه من أنها وقت الاختيار بل على ما ذهب إليه من أنها وقت الاختيار
في القصر فلم يجز فلما ان بعد ذلك قال عمرو بن سعيد بن ملال أن ذواته سئل عن وقت صلاة الظهر في القصر فلم يجز فلم يجز من ذلك فأقر
التمرد لم إذا كان ذلك مثلك فصل الظهر فإذا كان ذلك مثلك فصل العصر ويصحب أحد من عمر أحد من محمد المتقدمين واجبا عن ذلك
في ذلك قال جواب ما عن الأول أنما قد بينا الدلالة على كون الزايد وقت الظهر من الرواية الأولى يمنع الدلالة على المدعى بل بالدلالة
على تنقيضه أشبه لأن امره بالصلوة بعد المثل يدل على عدم خروجه عن الروايتين الأخيرتين بالجمله وقت الغضيلة كما بيناه انتهى فيه ما عرفت
وزيد هنا ان الشبهة انما اتجه من أجل أنها وقت الاختيار لا انتهاء الوقت مطلقا والذي أشار إليه من الأدلة ليس فيها ما يدل على كون الزايد

المغرب ثم تأمه حين سقط الشفق فامر فضيلة العشائم تأمه حين لمع الفجر فامر فضيلة السبع ثم تأمه من الغد حين زادت الظل فامر فامر فضيلة الظلم ثم تأمه حين
من الظل فامتنان فامر فضيلة العصر ثم تأمه حين غربت الشمس فامر فضيلة المغرب ثم تأمه حين ذهب ثلث الليل فامر فضيلة العشائم تأمه حين نور الصباح فامر
فضيلة الضحى تأمه حين بينة وقت من معوية بن ميسرة عن أبي عبد الله قال إن جبرئيل عليه السلام أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسلم عليه فقال يا نبي الله
والصلى الله عليه وآله وسلم ما أرى في وجهك من نور فقال يا نبي الله ما أرى في وجهك من نور فقال يا نبي الله ما أرى في وجهك من نور فقال يا نبي الله ما أرى في وجهك من نور
وهذه الأخبار بانضمام بعضها إلى بعضها فامر الدلائل في أول الوقت الأول للظلم من هو الذراع والذراعان والقعدة والاربعة أقدام لأن القامة
في الجبر الأول لم تعرف أنها هي الذراع إلا أنها ظاهرة الاختصاص من غير المتعارف كان النوافل في تحديد ما بالذراع والذراعين فلو وقع بعد ذلك وجع فيكون
هذا الوقت وقت فضيلة بالنسبة إلى غير المتعارف على ذلك يحمل الأخبار المتقدمة أيضاً كصفي الأحمدين ودون يتحد بن حكيم وأما دونه بن زيد بن خليفة
فالظاهر حمل القامة فيه على قامة الشخص حيث قال في الخبر ما وقت العصر حتى يصير الظل تامتين وذلك لما كان النماز يتبطله قامة الشخص وحين
الذراعين كما لا يخفى إلا أن يحمل على ما لا غنى وهو بعيد بل الظاهر هو حملها على التقية ويؤيد ذلك أنه على عدم دخول وقت العصر حتى يصير الظل تاماً على الشا
بعض وقت خفيته وهو مذموم حكماً لما مر حيث أنهم يؤخرون العصر إلى ذلك الوقت ولعل من هذا الخبر نحوه حكم المتأخرين باستحباب تأخير العصر إلى قبل
المثلث الثلثة كما قد نقل عن الذكي الحنفية ما عرفت فيكون أن يحمل هذا الخبر على ما قد مر من أن لا يمنع من الإجماع من امتداد فضيلة الظلم في
والعصر إلى المثلثين حيث قال فيه لا تزال وقت الظلم لأن يصير الظل قامة وقد عرفت أن المراد بالقامة هنا قامة الإنسان قوله وهو آخر الوقت أي وقت
وقوله فإذا ما الظل قامة دخلت وقت العصر الوقت المختص فضله بالعصر بحيث لا يشاد ذلك الظلم فيه لأن ما قبله نك وقت فضيلة لها معاً كادت عليه
الأخبار من كل أقر من أول الوقت فهو أفضل فامة لا يمنع من التوجه والذراعين وجع فإذا بلغ الظل المثلث الثلثة اخفقت الفضيلة بالعصر إلى تمام
المثلث الثلثة وهذا الخبر أن كان محتملاً إلا أنه لا يمنع من كلفه ولعل حمل الخبر على الخروج مخرج التقية كما ذكرنا وجهلت من الأخبار قد دلت على التقيد بليس
بالذراع والذراعين والقعدة والاربعة ونحو ذلك منها ما رواه الصدوق في العيص عن زرارة عن أبي جعفر قال سئلته عن وقت الظلم فصل
ذراع من زوال الشمس وقت العصر من وقت الظلم فقلت ذراعاً من زوال الشمس قال ذراعاً من زوال الشمس فقلت ذراعاً من زوال الشمس فقلت ذراعاً من زوال الشمس فقلت
الله على الله عليه السلام كان قامة فكان في موضع فضله ذراع على الظلم وذا من موضع فضله ذراعاً من زوال الشمس قال اندرس حمل الذراع والذراعان قلت لم
يحمل ذلك على المكان الذي فيه لك أن تتفعلن في زوال الشمس في موضع الفضل ذراعاً فإذا بلغ فيك ذراعاً من زوال الشمس بدلت بالفريضة تركت النافلة وإذا
بلغ فيك ذراعين بدلت بالفريضة تركت النافلة قال في التقيد من قال ابن مسكان حلفه بالذراع والذراعين سليمان بن خالد أبو بصير عن أبي خنيس
البرقي عن ابن أبي عمير ومن لا يصح منهم القول القامة في هذا الخبر ما رواه قامة الإنسان وكذلك في التقيد وعن زرارة في الموقوف قال سمعت أبا جعفر يقول كان
مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قامة من موضع فضله ذراع على الظلم وذا من موضع فضله ذراعاً من زوال الشمس قال اندرس حمل الذراع والذراعان قلت لم
إذا دخلت وقت الذراع والذراعين نالت بالفريضة وترك النافلة أقول حيث أنه قد دلت الأخبار على أنه لا ترفع في وقت فريضة بل أكثر الأخبار الدالة على هذا
الخطأ بما أريد بها هذا المقام حيث أن السماع قد بين لنا فلتن في أول الوقت هذا المقدار من الذراع والذراعين والقعدة والاربعة فخرج هذا الوقت ولم يأت
بنا فلت وجبت للبداء بالفريضة وأما لو فرض النافلة قبل هذا المقدار فامة يجوز بل يستحب زكاة الفريضة لهذا هذا المقدار كما سيأتي إن شاء الله تعالى وكذا في
الأخبار وعن سمير الجعفي عن أبي جعفر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان في الجدار ذراعاً على الظلم وذا من موضع فضله ذراعاً من زوال الشمس فقلت ذراعاً من زوال الشمس فقلت
قصير بعضها لم يولد فقال كان هذا مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تاماً وعن أسحق بن عمار مثله سنداً ومتناً وذا من الجدار الذراع والذراعان ثلاثاً يكون تلو في
وقت الفريضة وعن سمير الجعفي عن أبي جعفر قال اندرس حمل الذراع والذراعان قلت لم كان المكان الفريضة ثلاثاً يؤخذ من وقت هذه ويدخل في وقت هذه
وعن زرارة في الموقوف عن أبي جعفر قال اندرس حمل الذراع والذراعان قلت لم كان المكان الفريضة ثلاثاً يؤخذ من وقت هذه ويدخل في وقت هذه
ذراعاً بدلت بالفريضة وترك النافلة وعن زرارة في الموقوف عن أبي عبد الله قال وقت الظلم ذراع وعن يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله قال سئلته
وقت الظلم فقال إذا كان الفوق ذراعاً قلت ذراعاً من فيك قلت العصر قال القطر من ذلك الحديث عن أبي جعفر عن أبي عبد الله قال كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم على ذراع والصبر على نحو ذلك وعن عبيد بن رافة في الموقوف قال سئلته بأبي عبد الله عن فضلة وقت الظلم قال ذراع بعد الزوال قال قلت في الشوا الصيف
سواء قل نعم ودون في غير الصيف عن الفضل رواه ويكي محمد بن مسلم يريد قالوا قال أبو جعفر وأبي عبد الله وقت الظلم بعد الزوال قدما وقت العصر
ذلك قدما وهذا أول الوقت لأن في رابعة أقدام العصر أقول بما سبق إلى بعض الأدغام كما وقع فيه بعض العلماء أن المراد من هذا الخبر إنما هو تحديد وقت
الظلم والاختيار بمحض الاختلاف لبقائها في هذا المقدار وكذلك العصر فيكون منافعها لما دلت على التقيد بالقامة والقامتين والمثلث المثلثين ومن أجل ذلك
حكم بطرح أخبار المثلث المثلثين أحسن هذا الخبر أنت خير من ظاهر الحقيقة المذكورة وأن أوهم ذلك في بادى النظر لأن الظاهر أن المراد إنما هو التقيد بما
القديم والاربعة فخصه قوله وقت الظلم بعد الزوال قدما يعني موقوعين وهكذا وقت العصر كما وقع نظيره في موقعة زرارة المتقدمة حيث قال
إذا دخلت وقت الذراع والذراعين بدلت بالفريضة فإن وقت الذراع بعد الزوال الذراع مع أن المراد إنما هو وقت الذراع كما هو صريح مكد الرواية وقد وقع مثل
ذلك في مكد زرارة في الموقوف مكد هذا الخبر حيث قال فيها سئلته عن وقت الظلم فقال ذراع من زوال الشمس وقت العصر ذراع من وقت الظلم فإن المراد
بعد ذراعاً كما ينادى في الرواية وقوله إنما ان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان قامة فكان إذا مفعول من فضله ذراع على الظلم وذا من موضع فضله ذراعاً من زوال الشمس فقلت
العصر الجبر ودون في غير عصر عبد الله بن محمد قال كتب إليه جليل فذكر أن أبا جعفر عليه السلام قال إذا زالت الشمس فقد دخل

الصلاة في الآن بين يديها سبعة وثلاثون وقتاً وان شئت قصرت ودوى بعض هؤلاء ان الظاهر على قدمين من الزوال وقت العصر على اربعة اقدم من الزوال ان صليت قبل ذلك لم يجز له وبعضهم يقول يخرج لكن الفضل في انتظار القدمين والاربع اقدم وقد اجبت جعلت ذلك ان اعرف موضع الفضل في الوقت فكتبه القدمان والاربعة اقدم قول ظاهر من الرواية كما ترى ان جملة من معاصري الائمة قد ذهبوا الى خلاف بين روايات التقدير بالثلاثة كما لا يخفى في المقام انما للتحديد من بين روايات التحديد بالاربع اقدم والاربعة اقدم وتوجب بعضهم العمل بروايات الاقدم على روايات التحديد بالثلاثة حتى بالغ بعضهم واجبت اخير الفريضة الى خمسة اقدم المذكور وحكم بعدم اجرائها قبله ولا يبان التأخر ظاهر منها كما سيظهر انما للقدمين ثم انه لا يخفى على الجواب عن الاجمال وعدم الانطباق على السؤال وضاحياً عرف بتحقيق الحال ولعله قد سقط شيء من البين وربما كان فيه اشكال وانما لا ترجح العمل بروايات الاقدم ومنه هو ثقة سيد الاجماع عن ابي عبد الله قال سئل عن وقت الظهر اذ زالت الشمس فقال بعد الزوال بقدوم او نحو ذلك الا في السفر او يوم الجمعة فان وقتها اذا زالت دوى في وقتها باب صلوات رسول الله صلى الله عليه وسلم من اجل جعفر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي من النهار شيئاً حتى يزول النهار فاذا زال صلى ثم لم يركب ركعت وهو صلوات الاوابين فتخرج في تلك الساعة ابواب السما والارض لطلبها الى ربها فان غاب الغفور راعا صلى الظهر لم يركبها وصلى بعد الظهر ركعتين وصلى ركعتين اخرين ثم صلى العصر بعد اذا غاب الغفور ذراعين وفي خبر اخر رواه الكليني بطريقين احدهما صحيح بحسن بابرهم بن هاشم بن باب بن اسحق بن عيسى قال وكان جابر بن عبد الله يقول انما كان اذا غاب الغفور راعا وهو وقت ركعتين من غير صلاة الظهر واذا كان ضعف على العصر وتوحد من الفرج قال كنت اسئل عن وقت الصلاة فاجاب اذا زالت الشمس فصل بركعتين واخبر ان يكون فراغ من الفريضة والشمس على قدمين ثم صلى بركعتين واخبر ان يكون فراغ من العصر والشمس على اربعة اقدم قد تقدمت رواية ابراهيم الكرخي الدار في خروج وقت الظهر بعد ما يحضر من الزوال اربعة اقدم وان اول وقت العصر هو وقت الظهر وان اخر وقت العصر هو وقت الغروب والشمس على خروج وقت الغروب في اربعة اقدم الا انما للظهر ودوا سيما بن خالد عن ابي عبد الله قال العصر على ذراعين فمن تركها حتى تفسد على ستة اقدم فذلك التضييع وعن الجعفي قال ابو عبد الله العصر يوم الجمعة على اقدم ودع من صور من كان من بعد الصلاة قال صلى العصر على اربعة اقدم وعن سليمان بن جعفر قال قال الفضل بن وقت العصر ستة اقدم ونصف وعن صفوان الجمال عن ابي عبد الله قال قلت العصر في اصلها اذ كنت في غير سفر قال لا يطهر في كتاب الفقه الرضوي قال وقت الظهر زوال الشمس واخره ان يبلغ الظل ذراعاً او قدمين من زوال الشمس كل زمان ووقت العصر بعد القدمين الا ان كان في وقتها من كان مريضاً او معسلاً او مقصر فافضل ان يركب ركعتين من العصر وان لم يكن مستلماً من مريض او من غير ولا مقصر او لا يريد ان يطيل التسفل فاذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلواتين وليس بمبغض منها الا التسعة بينهما والثالثة وكذا قبل الفريضة والثالثة بعد ما فان شاء طولاً الى قلوبين وان شاء قصر الى ان قال فاذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلوة وله حكمة في التسفل للنفوس والنوم والتفكر الى ان يبلغ ظل قامة قدمين بعد الزوال فاذا بلغ ظل قامة قدمين بعد الزوال فقد وجب عليه ان يصلي الظهر في استقبال القدم الثالثة كما يصلي العبدان في اخر الوقت في استقبال القدم الخامسة على ما تقدمت في ذلك قد ضيع الصلوة وهو قاض الوقت اقول قوله حكمة في التسفل للنفوس والتفكر الى ان يبلغ ظل قامة قدمين الظاهر ان اشاع الوقت الى الحلة المذكورة بمحض ان وقت الظهر من الزوال الى اول القدم الثالثة فهو في هذا المدة مريض في اشتغاله بنا فله ان ينام او يقوم او يشغل او يمشي في ذلك لا يتأخر في هذه المدة فاذا كانت اول القدم الثالثة يقين ايقاع الظهر فيه وليس له سعة في الاشتغال بنا فله ان ينام او يشغل او يمشي في ذلك لا يتأخر في هذه المدة فاذا كانت اول القدم الثالثة كوفوا اخرها من الحد المذكور ومختار ان كان مضيقاً وهو قاض الى ان قال في الصلوة بعد الوقت المعين لها اختيار الا ان المراد بالاختيار فعل الشيء خارج وقت وهو مقسّر محبة من الاحكام المتقدمة وموضع لها وذلك بانظره لا لتعدي ان الوقت الاول للظهر من الزوال الى نصف القدمين او الذراع والعصر الى نصف الاربع اقدم والذراعين وان لم يمتد مع الاشتغال بالثلاثة فله ان ينام بغير فريضة الظهر القدم الثالثة بغير فريضة العصر القدم الخامسة ان بعد ذلك يخرج الوقت الاول لكل منهما ويدخل الوقت الثالث الذي سبب التضييع ثم قال وقد جاءت احاديث مختلفة في الاوقات ولكل حديث مصنف لبعض ان اول وقت الظهر زوال الشمس وقته قامة قدمين وقد كان وجاء على النصف من ذلك وهو احوط الى وجاء اخر وقتها اذ انتم قامة قدمين وجاء اول وقت العصر اذ انتم الظل قد مضى اذ انتم اربعة اقدم وجاء اول وقت العصر اذ انتم الظل زاعا واخر وقتها اذ انتم ذراعين وجاء لها جميعاً وقت واحد رسول قوله زالت الشمس فقد دخل وقت الصلواتين وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم جميع بين الظهر والعصر ثم العشاء والعمة من غير فرق لانه جاء ان لكل صلوة وقتين اول واخر كما ذكرناه اول الباب اول الوقت افضلها وانما اجل اخر الوقت للمعاولة الى اخره وهذا الاختيار للمخالفين كما تقدمت في ذلك وادعاه في زيادة ونقصه وليس شيء مما يدل على الملك المثلين كما هو المذهب بين اصحابنا اذ في هذه جملة واحدة من الاخبار التي تضمنت تحديد الوقت بالاربع اقدم والاذرع وهذه ظاهرة في الفضل في هذا المقدار ولا سيما كلامه في كتاب الفقه الرضوي انما خرج عن هذا المقدار فهو المراد بالوقت الثاني وهو المفصول بين الاصحاب لا عداً ولا قسراً وجملة من الاخبار قد تضمنت التحديد بالثلاثة ومنها رواية يزيد بن خليفة وقد تقدم الكلام فيها وادعاه في تحجج ذمهم الحسن قال قلت لابي عبد الله صلى الله عليه وسلم في الظهر قال ثمانية ثم صلى الظهر ثم صلى بركعتين طالت وقصرت ثم صلى العصر عن عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله قال اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر الا ان بين يديها سبعة فذلك اليك ان شئت طولت وان شئت قصرت وفي القصة عن الحارث بن المغيرة وعمر بن الخطاب ومنصور بن حازم قالوا انما تفضل الشمس بالمد ينتد بالذراع فقال ابو عبد الله لا اتيهكم بما بين من هذا اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر الا ان بين يديها سبعة فذلك اليك ان شئت طولت وان شئت قصرت ودعاه في سبب الحارث وعمر ومنصور مثله وفيه اليك ان خفت

سجدة فمن تفرغ من سجدة وان كانت لموت فمن تفرغ من سجدة ودعى الشيخ وفيه من الحسن عن عيسى بن ابي منصور قال قال ابو عبد الله عليه السلام
الشخص صليت ثم لم تفرغ من سجدة فلو تفرغ قال ابو عبد الله عليه السلام اذا زالت الشمس فصلت على ركعتين صلاة الفريضة وبعد اذا فرغت
من سجدة وقصرت ولو لم تفرغ فصلت العصر ودع في قبة قال عليه السلام انما سجدة واحدة من وقت الظهر فقال اذا زالت الشمس فقد مضى وقت الصلوات
فيما اذا فرغت من سجدة فصلت الظهر بذلك وكذا في غيره من سجدة احمد بن محمد بن يحيى قال كتب بعض اصحابنا للشيخ الحسن بن محمد بن ابي القاسم
الاربع والقائمة والقامين وثلاثون والذراع والذراعين مكتوب في الاقدم والقديم اذا زالت الشمس فقد مضى وقت الصلوات ومن بين يديهما
سجدة وفي ثمان ركعات فان شئت لموت وان شئت قصرت ثم صل الظهر فاذا فرغت كان بين الظهر والعصر سجدة وفي ثمان ركعات فان شئت لموت
في اربع شمس قصرت ثم صل العصر وهذا جمل من الاخبار المتعلقة بالمسئلة وكلها ظاهرة في الدلالة على ان صلاة الظهر في وقتها الاول لها
اول الزوال في انهاء الاقدام والاذرع المذكورة في الاخبار وان الافضل من ذلك هو تقديم ركعتين قبل بلوغ ذلك الحد بالاسراع في التاخير
لو كان ممن ينفذ كما يدلي عليه قوله في رواية في بصيرة قال في كونهما لعبد الله اول وقت الظهر فمضاه فقلت كيف صنع بالثالثة قال خفط
وجعل من اصحابنا ما تقدم في كلام صاحبنا وشهد الحد الكاشك قد استدلوا على القول المشهور وهو امتداد وقت فضيلة الظهر من المثلث المثاليين
بعضهم الجدين المتقدمين محل القامة فيها على عامة الاضافات منها رواية يزيد بن خليفة ومحمد بن الحكم المتقدم جميع ذلك وهو ان احمل الا
ان احمل العمل القامة فيها على الزمان قائم الا في رواية يزيد بن خليفة كما تقدم والجليلة فانه لم يفر القول بالمثلث المثاليين كما هو المشهور على دليله في النسخ
بما هو معروف من احتمال التقية وانتهى القول بذلك بين العامة والمخرج عن مقتضى هذه الاخبار المستفيضة في القسوة ما هو مجزئ ذلك مشكك في ما يشا
يحيى التنبية عليهم السلام احدهما ان ظاهر الاخبار المتقدمة ما دل على التقيد بالاقدام والاذرع والاحبار الدالة على التقيد بالثالثة لا يخرج من تدافع ذلك
فان مقتضى الاخبار الدالة على التقيد بالثالثة هو ان الافضل يقع الفريضة بعد الفراغ من الثالثة وان كان قبل بلوغ القدمين والاذرع والذراع
ومقتضى الاخبار الاقدام والاذرع هو تاخير الفريضة الى تمام القدمين والاذرع والذراعين وان كان قد فرغ من الثالثة قبل ذلك لم يجمع بينهما
لا يخرج عن الاشكال في القسوة وكل من اخبار الطرفين ظاهر فيها ذكر تمام الظهر وظاهر للمحقق الشيخ في كتابه المستفيضة في العمل بالاحبار والتقيد بالاقدام
والاذرع وان الافضل عند تاخير الفريضة واذ انهم التاقل الى القدم الثالثة للامس الذراع والثالثة والثالثة قال عليه السلام مررت في الكتاب المذکور
بعد ذكر الاخبار المشار اليها اذ تبين ان المراد من التقيد بالذراع والذراعين ما قد علم وكذا من القدمين والاذرع بعد منجز الاول يبره عليه من سائر
ما تضمنها من الاخبار الكثيرة المتضمنة لدخول الوقت بزوال الشمس بقاؤها وخصوصا ما يدعي محمد بن احمد بن يحيى السابق حيث نفى اعتبار القدم والذراع
وكذلك الاخبار الدالة على ترجيح اول الوقت مطلقا ويجوز ان المراد من الوقت الذي اخل بزوال الشمس وقت الاجزاء وما بعد القدم والقدمين وقت الفضيلة
في الجملة وقد وقع التفرع في بعض الاخبار السابقة فاذا ثبت ذلك جعل الاخبار الواردة برحان اول الوقت على رادة الاول مما بعد وقت الفضيلة لا
ابتداء الوقت فيبقى الكلام في الخبر الثالث لاعتبار القدم والقدمين وقد ذكر الشيخ في رآه انما نفى ذلك لثلاثة اقسام اولها وهو غير موثوق به
يكون ايضا وقد دل على صحة التقية لما هو معروف من حال اكثر اهل الخلاف في تكاثر ذلك والعمل بخلافه انه في كل امر يزيد مقامه بعض فاضل صاحبنا
قد مرجح العمل بالاحبار الاخر الدالة على التقيد بالاقدام والاذرع فجملة الاخبار الرومل الدالة
ظاهر على تاخير الصلوة المصنوعة قبل ذلك كونه في وقت تلك الاخبار على استيعاب الوقت بالثالثة والامالة فيها لغرض حصول الجماعة وان يفرغ قبل ذلك
ولكنه يذهب الى اجتماع الناس بعد المقدار او ينظر في ارجح الجماعات في التوافق لهذا المقدار او قوله في تقديرها ذكره كل من هذين الغاضلين في نظرهما ما ذكره
الشيخ حسن بن فوجه النظر المتطرق اليه انما هو ان الوقت للدخول الزوال انما هو وقت الاجزاء لا الفضيلة وانما وقت الفضيلة بعد مضي الذراع
والذراعين وحلة الاخبار الدالة على رجحان اول الوقت وفضليته على رادة الاول مما بعد دخول وقت الفضيلة ممتدة لامل ابتداء الوقت الزوال
بما يجب القطع بفشائها ولا قلب بعد غاية البعد من شيا الاخبار الدالة على ان لكل صلوة وقتين واول الوقتين افضلها فانه انما عني بالوقت الاول
للظهر من ما بعد الزوال كما بعد الذراع واما ثانيا فللأخبار الكثيرة الدالة على استحباب مراجعة الفريضة لثالثة في الذراع والذراعين ومنها ما رواه
الشيخ في غيره من مجتبى الفرج قال كتبنا سألنا عن اوقات الصلوات فاجاب اذا زالت الشمس فصلت سجدة واجاب ان يكون فراغ من الفريضة والشمس على
قدمين ثم سجدة صلاتا لحيان يكون فراغ من العصر ثم سجدة اربعة اقدم وما رواه في الموثوق في غيره عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألنا عن اوقات
فقال اذا زالت الشمس فمضى وقت لا يحسبك منه الا سجدة فليها او تقصها فقال بعض العوام انما افضل الاولى اذا كانت على قدمين والعصر على اربعة
اقدام فقال ابو عبد الله عليه السلام انما سجدة واحدة من وقت الظهر فقال ابو عبد الله عليه السلام انما سجدة واحدة من وقت الظهر فقال ابو عبد الله عليه السلام
سفر قال على قدر ثلثه قدم بعد الظهر في غير ذلك من الاخبار الدالة على المراجعة وفضلية ما قرع من الزوال وفي رواية في بصيرة عن ابي عبد الله عليه السلام قال
ذكر ابو عبد الله عليه السلام اول وقت وضله فقلت كيف صنع بالثالثة قال خفط صانع بالثالثة قال خفط صانع بالثالثة قال خفط صانع بالثالثة قال خفط صانع بالثالثة
ابو جعفر اول الوقت زوال الشمس هو وقت الله الاول وهو افضلها ورواه الصدوق في غيره من النسخ في القصة عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا عبد الله
عليه السلام يقول اذا دخل وقت الصلوة ففتحت بابا للصلوة لا تجعلها على اربعة اقدم ولا تسجد ولا تكبت بعد في القصة ولا تسجد ولا تكبت بعد في القصة ولا تسجد ولا تكبت بعد في القصة
مرسلا قال قال رسول الله اذا زالت الشمس ففتحت ابواب السماء وابواب الجنان واستجيب اليه آية فلو لم يكن رفع له عند ذلك عمل صالح ومن ذلك
الصدوق المتقدم فقهه في باب صلوة رسول الله وقوله فاذا زالت الشمس ركعتين وهي صلوة الكواكيب تنفخ في تلك الساعة ابواب السماء وسجدة

الثناء فبما كان في نظر الناس في خلقه غير ذلك من الاخبار الصحيحة في اول الزوال هو المخصوص بالفضل لانه وقت الاجزاء والفضل انما هو بعد كما
تتم بدونه سرور وانما بقاء ما نقله عن الشيخ في حديثه في الحديث في استحبابه فهو وليد غاية البعد انما المعنى في ما المراد منها هو ان لما
كان في اول الزوال في نظر الناس في خلقه غير ذلك من الاخبار كما فهمه هذا الحق وغيره من تقدم ايضا كما اشارت اليه رواية عبد الله بن محمد المتقدّم من ان اول وقت
فضيلة الظهر انما هي بعد صلاة المذكورة كما بناه ظاهر تلك الاخبار بقاء ما ذكرناه وانما الغرض من ذلك ما ذكرناه في جملة من الاخبار من بيان ان
الذي يفتقر الى التاخير في صلاة الظهر لا يجوز الايمان بها بعد هذا هو ظاهر من الرواية المذكورة وانما خلافاً ما كان من العمل من العمل على التقية باعتبار ان العامة
لا يقولون بالاقدم فينبغي ان العامة لا يقولون بالتقية في الرواية من تجهيل المتأخرين في اقل من مقدار المذكورة الاقدام فانهم يعتبرون التفرقة
بين الغرضين في المثالين كما هو الاصل معمول عليه بينهم وانما ما ذكره الفاضل الحارثي في الرواية انما هي في الظاهر خاصة ما هو
الواقع بعد اجتماع الناس لا يجرى فيها ما ذكرناه من ان الاخبار قد تلت على التاخير فيها ايضا بذلك للبعد والتمسك ان يقال انه يفرق بين الوقيين
بالمثل المثالين فلا يصح في وقت واحد لان فيه مع الامور من المناقشة فيه كما سئل في بيان انشا الله ان الحكم لا يتم في كلتا الاوقات في وقت واحد
ودرجة تانياً ان لا يتفاد من بعض الاخبار ان المسألة بالفرصة في اول وقتها افضل من انتظار الاجتماع وهو ما رواه القطب الرازي في كتاب
الحج والمجاهد بسند عن ابراهيم بن موسى الفريزي قال خرج الروضة ليقبل بعض الطالين وجاء وقت الصلوة فقال له قصر هناك فنزل تحت شجرة
فقال اذن نزلت فنظر يلقى بنا احبنا انما لا يفرق بذلك لا يخرج من صلوة عن اول وقتها الى اخرتها من غير علمه طيبك ابدى باول الوقت
خاذاً في فصلنا قال في هذا المسألة في كتاب الحارثي في هذا الخبر يدل على انه لا يفيض التاخير لا تظلم الرقعة الجامعة ايضا انما في ثانياً ان الاخبار
في التاخير على وجه يتوقف على المقدار في الاخبار المتقدمة الدالة على فضلية التاخير في التاخير وضرة الفريضة لها في ذلك المقدار ونحوها الا
الدالة على فضلية ما قرر من الزوال وبالمجمل فان فضل اول الوقت مما اشكال فيه لا ستفاد من الاخبار به واستحباب التاخير لا تظلم الجامعة مما لم
يقم عليه دليل بل الدليل على خلافه واضح التيسر ثم انه قد مر في كتابه الاخبار بتاويلات عديدة الا انها تكلفات شديدة والظاهر عندي ان
هذا الاختلاف في الاخبار انما هو التقية التي لا يمكن محتملة في الدين وبلية كما يدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح على الظاهر عن سالم بن خليج عن ابي عبد
الله قال سئل اننا نأخر في الصلاة ما دخلت المسجد بعض ما بنا يصلي العصر بعضهم يصلي الظهر فقال انما امرهم بهذا الوصل في وقت واحد يعرفون ان
برقاهم وما رواه الطبري في كتاب الاحتجاج بسند عن حمزة بن عبد الله قال قال ذلك من قبله ما رواه الشيخ في كتاب لعدة عن الصادق عليه
السلام انه سئل عن اختلاف اصحابنا في الوقت فقال انما اختلفت بينهم وما رواه الصدوق في كتاب من كتاب الاخبار عن الخوازمي عن حمزة بن الحسن
قال اختلف اصحابنا في ذلك لكرامة وقال ان ايمان ذلك جعلتكم على امر واحد سئل عن اختلاف اصحابنا فقال انما اختلفت بكم ذلك لوقتكم على امر واحد لا
يتاكم في غير ذلك من الاخبار الدالة بعبوديتها وخصوصها المراد والمستفاد من هذه الاخبار ونحوها ان ايقام الاختلاف في الاحكام لا يتوقف
على القول بالحكم المخالف من العامة ولا على حضور احد منهم في مجلس الفتوى كما تقدم تحقيقه في المقدمة الاولى من مقدمات كتاب المسئلة فانما سئل
الاقوات المتعددة على ايقاع الاختلاف فيها تقيده هذه الروايات بل وادعى ان هذه الاخبار انما خرجت في هذه المسئلة لم يكن بعيداً لانما انفق
في مسائل الاوقات على مسألة تنشر فيها من الطرفين وتصادمت من الجانبين ما بلغ في هذه المسئلة كما عرفت مما شرحناه وتقلناه وبشير في ذلك
رواية عبد الله بن محمد المتقدّم الدالة على وقوع هذا الاختلاف في عصر الامم واختلاف اصحابهم في ذلك كما ان منهم من يوجب تأخير الظهر عن وقت
المقدارين ومنهم من يجل ذلك وجه الفضلية بقول الكلام في التقيده في اي الطرفين في هذه الاخبار ولعل الاربع كونه اخبار القديس بالاقدم
الاربع وذلك لان من حيث اعتصم الجاد القديس بالتاخير على الاحصاء بما لا يحد يشا ولم ينفذ على قائل بظاهر ترجيح اخبار الاحكام في الحق المذكور
ثانياً من حيث اعتصمها بالخبر استحباب تخفيف التاخير واما فضلية ما قرر من اول الوقت وثالثاً انه لا يوجب الاحتياط وقد عرفت ان العمل على
التقية لا يتوقف على وجود القائل بذلك من العامة وان اشتهر بين اصحابنا بضرورة الله عليهم تخصيص العمل على التقية بذلك لان ظاهر اخبارهم يرد
فان المستفاد من الاخبار المذكورة في المقام وكذا انموذجه في المقدمة الاولى ان منشا التقية انما هو من حيث ان اتفاقهم على امر واحد لاجماع كلهم على
ذلك بوجوب الاحتياط بينهم ودخول الضرر عليهم وان كانت كلمتهم متفقة وتقولهم عن الاحكام مختلفة فانها في نظر العدو وسببهم في عدم الدين
والمدح في عبادهم ولا يمدحهم هذا ما ادعى اليه الفكر القاص في المقام وانما جازاه واولاؤه ما علم بالاحكام وثانيها قد عرفت فيما تقدم
المشهور بين الاحصاء من مقدار وقت فضيلة الظهر من الزوال الى مثل الساعة كذا وقت فضيلة العصر المشابهة المماثلة المعترية انما هي في ظل الشاخص
الحادث من الزوال بين قامة الشاخص في الظاهر لا في المستفاد من الروايات الدالة على المماثلة كرواية زرارة عن الصادق في المتضمنة لامر
عمر بن عبيد الله ان يقول لزرارة اذا ما ظلمك مثلك فصل الظهر واذا ما ظلمك مثلك فصل العصر روايات القامة كما تقدم في صحيح الاحكام
بناء على حمل القامة في مثل الشاخص كرواية زرارة بن يزيد بن خليفة الظاهر في ذلك كما تقدم في قوله ومثلهما رواية كتاب الجاهل المتقدم ايضا وفي صحيح
الشيخ في باب مثله الحق في باب ان المماثلة انما هي بين القائلين الرايد بعد الزوال الظل الاول هو الثالث منه عند الزوال لا الشخص استدلاله على ذلك بما
رواه عن صالح بن سعيد عن يونس بن منصور بن صالح عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن تأخير الصلاة في وقتها انما قال في وقتها في
قائمين وذا عاودوا عين قدما قد مر من هذا ومن هذا في كيف هذا وقد يكون الظن في بعض الاوقات نصف قد قال انما قال في وقتها

في المواضع

ولم يقل قامة الظل ذلك ان ظل القامة يختلف مرة بكثر مرة يقل القامة فامة ابد لا يختلف ثم قال ذراع وان قدم وقدر ان ضا ذراع وذن
تفسير لقامة القامتين في الزمان الذي يكون فيه ظل القامة ذراعاً وظل القامتين ذراعاً والذراعين
في كل زمان معروفين بمسارهما بالاختصاص به فاذا كان الزمان يكون فيه ظل القامة ذراعاً وكان الوقت ذراعاً من ظل القامة وكانت لقامة
ذراعاً من الظل اذا كان ظل القامة ظل أكثر كان الوقت محصوراً بالذراع والذراعين والذراع والذراعين وقدر
الجزء من المتأخرين ومتأخرهم بضعف الشاهد والدلالة كما ذكره في الذكرى مع المعارضة بالخيار والذراعين بالمراد بالمراد بالمراد
بجبالهم والامكنة بطلان الشخص في ذلك بعد ذكر الخبر المذكور وهذه الرواية ضعيفة بالادسار بجهاه صالح بن عبيد مساهمة ما في مسند
لا يدل على المطلوب ايتم فان قدر الظل الاول غير منضبط وقد يعدم في بعض الاوقات فلو ينظر الوقت به لزم التكليف بعادة موقفة في الوقت
او في وقت يصرفه اذ هو معلوم بالبلان وجملة متأخرين المتأخرين قد يعدم في بعض الاوقات فلو ينظر الوقت به لزم التكليف بعادة موقفة في الوقت
كلامه المقام فانه جيد في غير غشاة الاجاه من بعض مواضع الخبر ان يبقى بالبلد في الايام قال قدس سره ونحوه في بعد ذكر الخبر المذكور لا بد من تهذيبه
ينكشف على انقاب الايراد عن هذا الحديث من سائر الاحاديث المتقدمة عليها في هذا الباب ما بعد من الاجواب انتم الله نعم فقولوا بالذراعين
ان الشمس لم تطلع كان ظلها لولا ان لم يزل ينقص حتى تنزل فاذا زلت بزيادة ثم قد تقر ان قامة كل انسان سبعة اقدام باقدامه وثلاث ذراع ونصف
بغير هذا الترتيب فانه ان ذلك يعتبر بالقدم وعن طول الشخص الذي يقاس به الوقت والقامتون كان في غير الانسان وقد جرت العادة بان يكون قامة
الذي يقاس به قامة الوقت قد زاد ما كان في الاختلاف التي تحدثت فيها الزوال كان رجل رسول الله الذي يقاس به الوقت ايضا ذراعاً واثبات ذلك
كثيراً ما يعرف عن القامة بالذراع وعن الذراع بالقامة وبما يعرف عن الظل بالبلد عند الزوال من الشخص بالقامة ايضاً وكان ان اصلاً ما هو
وبناء هذا الحديث على اداة هذا الشخص كما استطلع عليه ثم ان كلامه في هذا الاقفاط قد يستعمل في تعريفه وفي فضيلة الفرضين كما في هذا الحديث
قد يستعمل تعريف اخر وفي فضيلة كما يستعمل تعريف الاول فالمراد به مقدار سبع اشخاص كما يستعمل تعريف اخر
فالمراد به تمام مقدار الشخص في الاول براد بالقامة الذراع وفي الثاني بالعكس بما يستعمل تعريف اخر لفظه ظل مثلك وظل مثلك ويزاد بالظل
القامة والظل قد يطلق على ما يقع عند الزوال خاصة وقد يطلق على ما يزيد بعد ذلك فليس الذي يقال له الفقيه من فاه يفيق اذ ارجح لا ان كان اولاً
ثم عدم ثم جرح وقد يطلق على جميع الاربعين ثم ان اشتراك هذه الافعال بين هذه المعاني سبباً لاشتباه الاربع هذا المقام حتى كثير من اعطى باعداً وهذا
الحديث مشكلاً لا يصح حاشا ثمانية منهم عده متهافتاً اذ اخلت بعدد ملاك على ما سلفه لا احبب كسريته معاً الا انه لما سطر الفقيه خافياً
فلا بأس ان نشكره شراً وايقنا على الفاعلة صوابه ونكتشف عن رموزه واشاراته فقولوا الهداية من الله تفسير الحديث على وجهه والله اعلم ان
ان مرادنا ان الله ما يصفه ما يصفه الحديث في تحديد اوقات فخرية الطه والفرقة العصرية بزيادة بصيرة الظل قامة وقامتين واخرى بصيرة نه
وذراعين واخرى قد عاقد من وجهاً من هذا القبيل من القدير في هذا الوقت الذي يعتبر عنه بالفاصل متباعدة المعاني وكيف يجمع التعبير عن شيء واحد
بجماصة مع ان الظل بالبلد عند الزوال قد لا يزيد على نصف القدم فلا بد من مضمرة مدة مديدة حتى يصير مثلاً قامة الشخص فكيف يصح تحديد اوقات
التي هي ايام الذراع لغير قامة الشخص الذي هو ثابت في غير مختلف بل المراد مقدار ظلها الذي يقع على الارض عند الزوال الذي يبرهنه بظل القامة
وهو يختلف بمسارها من البلد مرة بكثر مرة يقل انما يطلق عليه لقامة في زمان يكون مقداره ذراعاً واذا زاد الفقيه اعطى الذي يبرهنه بظل
بعد الزوال مقدار ذراعاً في زمان ما بالظل في اول الوقت للظهور اذا زاد ذراعين فهو اول الوقت للعصر او ما قوله فاذا كان ظل القامة ظل أكثر
كان الوقت محصوراً بالذراع والذراعين معناه ان الوقت انما ينضبط بالذراع والذراعين خاصته دون القامة والقامتين واما التعديد بالقدم
ما جاء في الحديث فاما بلقاء القدمين والاعتداد بالقدم وهو كالتحديد بالذراع والذراعين وما جاء نادراً بالقدم والقدمين فاما ان يريد بذلك
النافلة ويجعل الفرضية مطلباً للفضل والوقت فالاول ولعل الامام ع انما لم يتعرض للمقدم عند تفصيل الجواب تبينه لما استشعر من المسائل
عدم اهتمامه بذلك وانه انما كان اكثر اهتمامه بتفسير القامة وطلب العللة في تأخير اول الوقت الى ذلك المقدار فيجب تفسير القامة في هذا الخبر
بما يجيء في الزوال من الظل وان كان مثله او اقل واكثر جعل القدير بصيرة الفقيه الزوال مثل الظل مثلاً كما كانا ما كان واعترض عليه بعض
مشايخنا لما ثبت لهم بانه يقتضي اخلافاً فاحشا في الوقت بل يقتضي التكليف بعقبة يقصر عنها الوقت كما اذا كان البلاء شيئاً يسيراً جداً بل يستلزم
الخروج من الوقت في اليوم الذي تامة من الشمس من الشخص لان الظل الاول جرح ونفخ بالعقبة النافلة لان هذا التأخير عن الزوال انما هو للاختلاف
بها كما استفتى عليه قوله اما الاختلاف الفاضل في لازم وذلك لان كل بلد و زمان يكون الظل بالبلد فيه شيئاً يسيراً فاما ما يزيد الفقيه فيه في زمان
طويل بطوله جرح في الزوال وكل بلد و زمان يكون الظل بالبلد فيه كثيراً ما يزيد الفقيه فيه في زمان يسيراً لسهرة في الزيادة جرح فلا يفتاد
الاحرى ذلك واما انعدام الظل فلو لم زاد ولا يكون الا في قديم من البلاد وفي يوم يكون الشمس فيه مسافة لرؤس أهلها لا غير لاجرة بالنادور ثم يرد
على تفسيره جرح في الزوال احد هما انه غير موافق لقوله فاذا كان ظل القامة ظل أكثر كان الوقت محصوراً بالذراع والذراعين لا على تفسيره يكون انما
محصوراً بمقدار ظل القامة كما كانا ما كان والاشكال في وجوه القدير الواردة في الاخبار والمعتبرة المستفظة كما في ذكر ما قبلها فلهذا القصة
كأنهم عند الاطلاع عليها والتأمل فيها على اللفظ الذي فيها من الحديث لا يرد عليه شيء من هذه الملاحظات الا انه يصير جرحاً مختصاً بزمان
خاص على منصوص لا بأس بذلك ان قيل اخلافاً النافلة في المول والقصر بحسب الا زمانه والبلاد وتفاوت جداول وفي الفرضين

بعض من هذا في القامة التي بعد جداول الوقت

في الواقيين

من السؤال والجواب لا يخرج عن الأجمال بل لا شك في هذا الباب ما التوال فان تظاهروا بالجمع الموجب لسقوط الاذان هو جمع الصلوتين في وقت واحد
هو المثل الاول بناء على القول المشهور من ان المثل الاول للظهور ان فضلا بالتألفه حيث علم بان الاذان الثانية للاعلام ومع اجتماع الناس الاولى لا يتألف
في الاعلام والمخبر بالجمع بين الصلوتين موجب لسقوط الاذان في الجمع بينهما في وقت واحد والتفريق انما هو عبارة عن جعل العصر في اول المثل الثاني
كما هو المشهور من انه وقت فضيلة العصر في الثالثة فكيف ندبته بالجمع وقلمنا انه فضل هذا لحاصل كلامه ووجه الاشكال فيه ان الجمع والتفريق في اول فصل
ذكره الا ان المستفاد من الروايات ان الجمع والتفريق للمترتب سقوط الاذان وعلمه انما هو باعتبار الايمان بالتألفه وعلمه ولو في وقت واحد وان فضل
بالتألفه كما يظهر من كلامه بان الاذان للاعلام وهو غير محتاج اليه الصورة المذكورة فادوم اجتماع الناس الاولى لا يحصل الاطلاح مردود بان المستفاد
من الاخبار على وجه لا يقبل الانكار ان الاذان كما يجب في اوقات بان لا يلاؤن على المنارة للاعلام اذا دخلت وقت الظهر ودخلت وقت العصر هو
اول المثل الثاني كما يدعون ذلك في غروب الشمس لصواع الغرض والجمرة المفترضة للصلوات وهذا الاذان ليس على البحث في ذلك يستفاد منها
ما وقع عليه الاتفاق وضاد قوي من انه يجب لكل صلوة منفردة كان او جامعا ذكر كان او انفي ان ياتي في اول صلوة باذان واقامة في اول الوقت كان او
في آخره وهذا الاذان هو الذي يسقط الجمع بين الصلوتين وعدم الفصل بالثالثة فانه يحصل التفريق ولا يسقط هذا الاذان وان كان في وقت واحد
ومقام واحد على ما ادعاه من انه ان كان يفرق باعتبار تاخير العصر للمثل الثاني مثلاً لا واقع عليه المحقق في جوابه لم يرد به دليل يعتمد عليه ان
ذلك في كلامهم ولو رد ثمة دليل كان سبيله الجمع على التقييد لما عرفت من الاخبار المتقدمة سابق هذه المسئلة واستفاضت الاخبار عنه فما كان
وعنا هل يثبت في صلوة وامر به انما هو التفريق بالتألفه وان العصر بعد صلوة التألفه والاقدم الا بعدة ونحوها فلو كانت دون المثل ان العمل بما ذكر
انما هو مذنب لعامة كما هو الآن معلوم هذا ما في السؤال المذكور وما الجواب فظاهر موافقة السائل فيما ذكره من تحققة الجمع التفريق وانما
الاقوات وظاهراً مع الفصل بالتألفه وعلمه انما هو ان الجمع كان يجمع بين الصلوتين في وقت واحد تارة وفي وقت تارة
انما استحبنا الجمع في وقت ندبنا اليك الايمان بالغرضين والتوافل كالأدوات والتفريق وهو التاخي للمثل الثاني لما ثبت من دخول بالاقوال فاما الذمة
مشغولة بهما والبادرة الى التفريق المقتضى من الواجب امر مندوب اليه مشغول عليه وهو مشغول باقتضا المثل الثاني في سقوط الاذان في الصورة المذكورة
جعله جاعلاً لتفريقا من شأن الجمع سقوط الاذان فيه كما ذكره السائل في ما عرفت والعين في شئنا الشهيد جري على ذلك غير تنبيه على ان ذكرنا واهل
في غير حيث قوله بتجديد الوقت بالمثل الثاني في ضيق الظاهر العصر كما تقدم نقله عنه الا ان الكلام في سقوط الاذان مع الايمان بالتوافل كما يشترط
مجمع الغرضين في وقت ظهر فان الاخبار لا تلتزم على ثبوت الاذان في الصورة المذكورة وقد ثبت ان السيد السني قد حيث قال بعد ان نقل عن الذكر
مطهر ما ذكرناه ما صوته قلت ما ذكره رجحنا الاذان انما يسقط مع الجمع بين الغرضين اذ لم يات لكلف بالتألفه بينهما اقام مع الايمان بها فيسقط الاذان
لثانية كما ينبغي بانه انما قد انتهى المسئلة الى السائل في وقت العصر فذهب السيد المتفهم من في الجملة في جواب المسائل
الناسرية الى انه غريب الشئ هو اختيار ابن الجوزي ابن اديب ابن زهره وقال المفيد يمتد وقتها الى ان يتغير لون الشمس باضفارها فالغروب المضطر
والناسق لمضيقها وقال الشيخ في آخره اذا مضى كل شيء مثليه قال في آخره اذا مضى كل شيء مثليه اذا ما كان قد فات وقت العصر هذا وقت الا
فاما وقت الضرورة فيهما مشتركان فيلزم ان يمتد من النهار بمقدار ما يحصل فيه أربع ركعات فاذا ما كان لا يخفى وقت العصر الى ان تغرب اختاره ابن ابراهيم
وابن حمزة وابو العلاص وهو الظاهر من كلام سلاور وقال ابن ابي عمير الى ان ينتهي الظل من بعد زوال الشمس فاذا وذاك فقد دخل الوقت
الاخر كما نقل العلامة في وقتها قال والحق في قول السيد المتفهم في حقله في عين عاقلة لآخرين ونقل فيه عن المرتضى في بعض كتبه انه يمتد حتى
الظل بعد الزيادة ستة اشياء للشمس ثم اختار ما ذهب اليه المرتضى ولا أقول من الاخبار المتعلقة بالمقام ودابة سليمان بن جعفر قال الفقيه في وقت العصر
سته اقدم ونصف هذه الرواية نقلها عن جعفر الشيخ المفيد في قال واجمع المفيد باوراء سليمان بن جعفر في الصحيح ثم ساق الرواية ثم قال هو شاذ في
الاصول لان نقل الخبر اليها يثبت بغيره اقدم اقول الظن ان المراد بالسته اقدم ونصف هذا بعد المثل الاول ليتحقق ما ذكره من الاصل من
في وقت ذلك وقت الفضيلة وهو متيقن بناء على ما ذكره من ان فضيلة العصر في المثل الثاني فمن تركه حتى يصير حصة اقدم من ذلك التفتيح
الاخر وقد تقدم في كلام الشيخ وان وقت الاختيار في الصلوتين ورواية سليمان بن خالد عن ابي عبد الله قال العصر على ذراعين وهو محمول
على ان وقت الفضيلة او الاختيار بعد الذراعين وتوكل الى ان يمضي ستة اقدم وقت الاجزاء على المشهور والاضطرار على القول بالجملة فان
لا يربك ان المفهوم من الخبر هو الاحتداد الى الغروب لكن هذه لك مخصوصا بحجاب الاعذار والاضطرار كما هو احد القولين المتقدمين في مجموع
على الاجزاء كما هو المشهور واما ما قبله من وقت الاختيار او الفضيلة فقد تقدم الكلام فيه من ان المثل كما هو المشهور وادار اربعة اقدم مع الفرض
او الستة ونصف الكلام روي الا انك قد عرفت ما في رواية المثل الثاني والله العالم **المسئلة السابعة** قد ذكرنا الاحصاء في قوله في
المراد بالسته اقدم منها زيادة الظل بعد انتهاء نقصا واحدا ثم بعد عدمه قال والمراد بالظل هو الملبس المأخوذ من المقاييس القائمة على سطح الاقلام
المنكوس هو المأخوذ من المقاييس الموازية للأفق وتوضيح ذلك ان الشمس اذا طلعت في كل اخضر اثم على الارض سطح بحيث يكون عمود لسطح
الأفق فلو طيلة في جانب المغرب ثم لا تزال تنقص كلما ارتفعت الشمس حتى تبلغ كبد السماء وتصل الى دائرة نصف النهار وهي دائرة عظيمة موهمة
تفصل بين المشرق والمغرب تقامح دائرة الاقلام تقطين هاتفتا الجنوب الشمال وقطبا هاتفتا نصف الشرقي ونصف النصف الشمالي
من الاقلام وقطبا الشرقي والغربي فيكون ظل الناحية المذكور وقطبا على خط نصف النهار وهو الخط الموصل بين نقطتي الجنوب والشمال

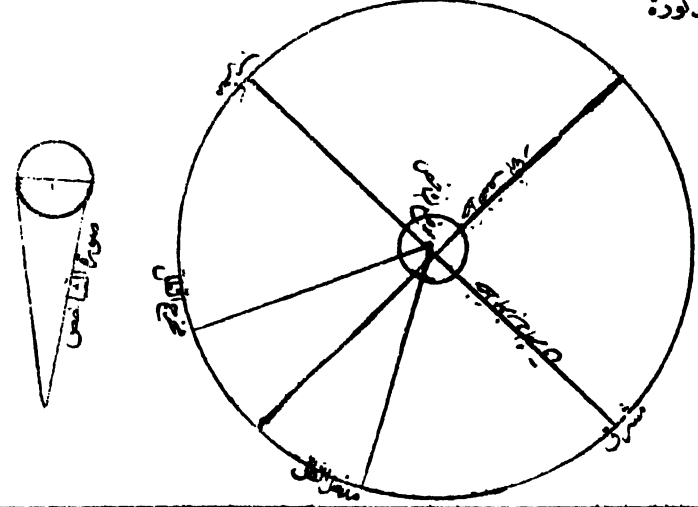
في كفاية من في وقت العصر وهو ان الناس الاولى لا يتألف
في الجمع والتفريق في ذلك وقامح من الناس الاولى لا يتألف

في كفاية من في وقت العصر وهو ان الناس الاولى لا يتألف
في الجمع والتفريق في ذلك وقامح من الناس الاولى لا يتألف

في كفاية من في وقت العصر وهو ان الناس الاولى لا يتألف
في الجمع والتفريق في ذلك وقامح من الناس الاولى لا يتألف

زالت الشمس عن دائرة نصف النهار بالمغربيات بالفرقة الحاجب لا يمن وما المرافع لشرقية وما والاها من واسطها من ميثاق لمتهم من
 الجنوب بالمغرب على تفاوت في ذلك زيادة ونقصه فنسب كل الشمس الى الحاجب لا يمن يكون قد مضى من الزوال مقدار غير قليل لا تحرف قبلته نحو
 وان كان ذلك في واسط العراق اقل القلة انما هو انهم نحو المغرب بالنسبة الى الاطراف الشرقية قالوا والفرقة بعد ذلك نحو ما قلنا واما ما ذكره شيخنا البهاء
 ومن ان ذلك يمكن جعله علامة للزوال في واسط العراق ايقم كالقوة وما والاها لا نه عند ميل الشمس الى الحاجب لا يمن من يستقبل قبلته لا يكون
 مضى من الزوال قدر معتد به فبعد جدا لان تحرف واسط العراق نحو المغرب كما ذكره شيخنا الشهيد الثالث اذ يمين من الحرف الى اي نحو المشرق ومن
 المقرر ان الحرف الى اي نحو المشرق قدر ثلث قوس ما بين نقطة الجنوب المشرق كما ذكره في شرح الاقضية ومن المعلوم ان من انحراف قدر ثلث قوس
 فضلا عما زاد منها نحو المغرب يكون عند ميل الشمس الى الحجة لا يمن قد مضى من الزوال قدر معتد به قدر ان يكون قد مضى من الزوال قدر معتد به
 العلامة من الاحكام انما تقدم في كتاب حديث بحال الشيخ المذكور في المسئلة الرابعة من قوله اثنى جبريل فارادى وقت الظهور حين زالت الشمس فكانت على
 حلبة لا يمن وكيف كان فالظاهر ان الكلام في معالومية الزوال هذه العلامة كما تقدم في العلامة الاولى من حصول الزوال قبل ذلك بقدر قال شيخنا
 الثالث لما ثبت في كتاب بعض الجمان بعد ذلك العلامة المذكورة فالقطة هذه العلامة لا يعلمها الزوال الا بعد مدة زمان كثيرة لا تبلغ
 القبلة بالنسبة الى البعيد من ثم قيد ما لفظ النهاية والمنتهى من كان بمكة اذا استقبل الركن العربي ليضيق المجال ويخفق الحمار الارباعي حاله
 فان الشمس لا يصير على الحاجب لا يمن يستقبل الركن العربي الا بعد زمان كثير بل ربما امكن استخراجه للبعيد زمان اقل منه يستقبل الركن والحق يقال لا
 حاجز الى التقييد بالركن لما ذكرنا لان البعيد اذا استخرج نقطة الجنوب باخراج نصف النهار والمشرق والمغرب عن ميثاق نية كما هو حال
 العراق وان كان في هذه العلامة تحت تعقيد عليه فحله انما قد تقدم فاذا وقف الانسان على سمت هذا الخط ظهر له ميل الشمس الى المشرق في زمان قصير
 يقرب من زيادة الظل بعد نقصه ما اذا اعتبر البعيد قبله العراق بغير هذه العلامة خصوصا بالنظر الى الفرق الذي يخرج به سمت القبلة فان الزوال
 لا يظهر في الايام نحو ما علم وقت الظلم لا يظهر من ذلك قريبا من ذلك استقبل الركن العربي فانه ليس موضعا على هذا الشاكلة يكون استقباله
 لاستقبال نقطة الجنوب الوقوف على خط نصف النهار انما هو بين المشرق والشمال بوصول الشمس ليه فوجب زيادة ميل عن خط نصف النهار كما لا يخفى
 انتم كلامه زيد مقامه ومنها الدائرة الهندسية وقد ذكرها الشيخ المفيد في العلامة وغيره ولا تها على ذلك بميل الظل عن خط نصف النهار
 الى جانب المشرق فان الظل يقابل الشمس انما فاذا كانت الشمس في جهة المشرق كان ظل الشخص في جهة المغرب بالعكس اذا كانت في وسط الدائرة
 نصف النهار كان ظل الشخص على خط نصف النهار من الشمال والجنوب ان كان له ظل فاذا زالت الشمس كان ظلها على ذلك بميل الظل عن خط نصف النهار
 الشخص الى جانب المشرق ان كان له واحد من ذلك الجانب ان لم يكن وطريق استخراج خط نصف النهار بالدائرة الهندسية يعلم منها ما ذكرنا علما ما ذكره جملته
 الاحكام بان يكون على الارض موضع من الارض يتوسطه محيط الدائرة من الانخفاض والارتفاع ثم يدور عليها دائرة باق بعد كان وكذا كانت الدائرة اوضح
 كانت للمعرفة اسمها تنص على مركزها مقياسا نحو طاحود والراس يكون طوله قدر ربع قطر الدائرة فغيرها نصبا مستقيما بحيث يحد من جانب زوايا
 ويعلم ذلك بان يقدر ما بين راس المقياس ومحيط الدائرة بمقدار واحد من ثلثة مواضع واكثر وان تساوت الابعاد فهو موعود ثم ترصد ظل المقياس قبل
 الزوال حين يكون خارجا من محيط الدائرة نحو المغرب فاذا انتهى من الظل الى محيط الدائرة تريد الدخول فيه فعلم عليه علامة ثم ترصد بعد الزوال
 خروج الظل من الدائرة فاذا اراد الخروج وضعه على علامة وفصل ما بين العلامة بخط مستقيم تنصف ذلك الخط وتصل ما بين مركز الدائرة ونصف
 الخط بنقطه وهو خط نصف النهار فاذا اتى المقياس فله على هذا الخط الذي هو خط نصف النهار كانت الشمس في وسط السماء لم يزل فاذا اتى راس الظل
 عن نقطة زالت الشمس بذلك تعرف القبلة ايضا ولو نصف القوسين لمحدثين من قطع خط نصف النهار للدائرة ووصلت بينهما بنقطتين فخط نصف النهار
 على ربع زوايا قويم كل منها ربع المحيط كان ذلك الخط خط المشرق والمغرب فينصل حد طرفيه بنقطتين مشرقا لغربا والاشارة في سفره وغدا
 صورة الدائرة المذكورة

في المواقف
 في المواقف
 في المواقف



في المواقف

[illegible]

٢٠
 قالوا يا عيسى بن مريم انزلناك بالروح القدس وقطنا الصلوة عليك وقلنا انك تكون من المرسلين
 الان نحن قد اقمنا لك من فوق روحا مقدسا
 من رحمته
 وقد تقدم قولنا ان عيسى عليه السلام
 بن محمد اذ انزل الله عليه الروح القدس
 في اليوم الذي ولد به
 والآن انزل الله عليه الروح القدس
 في اليوم الذي اقام له من فوق روحا مقدسا
 من رحمته
 وقد تقدم قولنا ان عيسى عليه السلام
 بن محمد اذ انزل الله عليه الروح القدس
 في اليوم الذي ولد به
 والآن انزل الله عليه الروح القدس
 في اليوم الذي اقام له من فوق روحا مقدسا
 من رحمته

ان کے لیے

ولأن الأجماع وقع على أن ما بعد الشفوق وقت العشاء أو الأجماع على ما قبله فوجب الاحتياط لئلا يصلح قبل دخول الوقت ولا تأخر وقتها ولا بد لها من ابتداء مضبوط ولا لزوم تكليف لا يطاق رداء المغرب في غير مضبوط فلا يطاق به وقت العبادات التي أتت قول ظاهر كلامهم ولا سيما ما ذكره هنا من الاحتياج لأن مراد الشافعي طاب ثراه ما نقل عنهما أن غيبوبة الشفق هو الوقت الحقيقي للعشاء وأن ما قبله قبله كصلوة المغرب قبل الغروب والظاهر قبل الزوال هو وقت نظر العين وجن آفاق الزمان بعدد الملقوع بطلانه عدم اطلاع الشيخين على تحلل الأخبار المتقدمة المستفيدة الدالة على دخول الوقتين بخبر الشافعي لأن هذه قبله ونحوها ما دل على جواز صلوات العشاء قبل غيبوبة الشفق ولجده من اشتراط بلال فاطمهما لغاها بالكتابة بعد الوتوق عليها ولا يحلها على تقدير هذا القول بالبرء وثانيا فلان الشيخ قد في قد جاز تقديم العشاء قبل غيبوبة الشفق في الشفق عند الاعتدال حيث قال بعد أن ذكر أن وقت العشاء الآخرة سقوط الشفق آخرة ثلث الليل يجوز تقديم العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق في السفر وعند الاعتدال يجوز ذلك مع الاحتياط قال الشيخ المعتمد في المغترة لا بأس بأن يصلي العشاء الآخرة قبل غيبوبة الشفق عند الضرورات يجوز في بيت قتيبه ما إذا أوتى أن لم يصل في هذا الوقت لم يمكن منها بعد وكلامه هذا يدل على كون هذا الوقت الذي نقل عنه في المسئلة إنما أريد به الوقت الموقوف لذلك الاحتياط دون ذي الأجزاء وهذا هو الذي تنطبق عليه الأخبار الجارية في هذا المضمار فخرج كلامهم إلى أن الوقت الموقوف لهم التقديم على الصلوة هو في بيده الاستدلال بما نقل عن أن من الأخبار ما فيها من جهة أصحاب الاعتدال وما ذكره العلامة في لفت من الأدلة والاعتبارات في ظاهر كلامهم أن ما ذكره من كلامه قد مر في كتابه المذکور بناء على ما فهم من كلام الشيخين المعتمد الذي أشار إلى بطلانه وقد عرفت أنه مما يجب لقطع بطلانه لما ذكرنا غاية الأمر أن العشاء دون غيرها وقتين خطر إربابهم أو اعتبار المبدأ والأخبار باعتبار المنع كالمكة في المسئلة لا يتبدل أنما قد تم ثم أنه على تقدير ما ذكرنا من جعل كلام الشيخين على أن المراد يكون غيبوبة أول وقت العشاء الآخرة بفضة وقت فضيلة ما وأنه لا تقدم على ذلك إلا عند ما تنفق فيجب حمل الأخبار على استندالها ما ذكرنا ذلك على ذلك أيضا لأنه قد ورد في الأخبار ما يدل على الجواز من غير عذر ولا علة مشهورة وثقته زارة المتقدمة هنا ما رواه الشيخ في الموقوف الذي هو كالصحيح عن عبد الله بن بكير عن زرارة عن عبد الله بن مسعود قال صلى رسول الله بالناظر الظاهر في العصر حين زالت الشمس في جماعة من غير صلاة وصلوا بهم المغرب العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق من غير صلاة جماعة وإنما صلى رسول الله ذلك ليتسع الوقت على امتنه وعن الحسن بن عمار قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن الجمع بين المغرب والعشاء في السفر قبل أن تغيب الشمس عن مكة قال لا بأس به وأما رواه الصدوق في حقه في الصحيح عن عبد الله بن مسعود عن الشافعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بأذان وأقامت من جمع بين المغرب والعشاء في السفر بأذان وأقامت من رده في حقه في الصحيح عن ربه منهم الغيبة في داره عن أبي جعفر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر فكان ذلك للمغرب العشاء الآخرة بأذان وأقامت من الظاهر من هذه الروايات على التوضيح كما يشير إليه قوله وإنما صلى ذلك رسول الله إلى آخره وإن كان الأفضل لا انتظار الغيبوبة الشفق وأنه لا يقدم قبل ذلك إلا مع العذر كما تقدم في جملته من الأخبار وتطرق أحكام التفتيح إلى آيات الشيخين قائم فإن التأخير لهذا الوقت عدم الصلوة قبله مذهب العلامة وحديثا كما لا يخفى فقد العالم المسئلة لما ينقضي عشر الشهرين أصحاب حبان وقت العشاء الآخرة يمتد إلى نصف الليل هو اختيار السيد المرتضى وابن الجوزي سلاوة ابن زهره وجهه للتأخير وقال الشيخ المعتمد في آخره ثلث الليل هو قول الشيخ في تبيين الجمل الخلاف والأقتضا وقال في آخره ثلث الليل المختار والمضطر نصف الليلين جلة في الاقتضا نصف الليل وأية وفي آخره ثلث الليل لا يجوز تأخير إلى آخر الوقت إلا عند الضرورة وإية أن آخر وقت العشاء الآخرة يمتد إلى نصف الليل الأحياء ما قد مر في آية فيك نقول ذلك هذا يدل على أن وقت المضطر من ثلث الليل قال ابن زهره بقوله في ذلك قال ابن أبي عمير أول وقت العشاء الآخرة مع الشفق الجمة لا باليا حرفا جاز ذلك كخروج الليل فقد دخل ربع الليل فقد دخل في الوقت الآخر وقد مر في نصف الليل قال ابن البراء كقول المعتمد في الشفق في طعن بعض علماء أن آخر المضطر لموقع الغروب ونقل عنه أنه قال في موضع من كتابه في خلاف بين أهل العلم في آيات الاقتضا إلا عند الزوال أدرك أحداهم قبل انقضاء الثلث مقدار ركعة أنه يلزمه العشاء الآخرة وقد تقدم في المسئلة التماسه اختيار المحقق صاحب هذا القول في جملته من تأخره والتأخيرين وأظهره في وقت المضطر والمعد ذولي نصف الليل غيره ثلث الليل وأورد به من أخبار المسئلة محضه من ردة ورواية عبد بن زهره في المسئلة التفتيح الآرية وقد تقدمت في الوجه الأول من الوجوه المتقدمة في المسئلة التاسعة ومنها رواية عبد بن زهره في المسئلة التفتيح آية في المسئلة المذكورة ومنها محضه بكون محمد قد تقدمت في المسئلة التامة في ما قاله وقت العشاء ذهاب الجمة وأخرونها إلى عشق الليل في نصف الليل ما رواه في مرسله قال قال الشافعي وقد تقدمت في روايات المسئلة العاشرة فإذا صليت المغرب فقد دخل وقت العشاء إلى أن يغيب الليل في غير من المعنى في غير من المعنى قال عبد الله بن مسعود قال آخر وقت العتمة نصف الليل في كتاب الفقه الرضوي وآخر وقت العتمة نصف الليل هو زوال الليل هذه الأخبار كلها لا تطل الاستدلال في نصف الليل لطلوعها ومنها الروايات الواردة في نزول جبرئيل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحديد الأوقات وهي وثقة معاوية بن وهب ورواية معاوية بن ميسرة ورواية الفضل بن عمر ورواية ذريح وقد اشترك الجميع في الدلالة على أنه في اليوم الأول في وقت العتمة من قبل الشفق في اليوم الثالث حين ذهب ثلث الليل ثم قال له ما بين هذين الوقتين وقت ذريح ورواية ذريح وأول الوقت أفضل ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا أنكره أن الشفاعة لآخرتها إلى نصف الليل وروى الشيخ في حقه في الصحيح عن عبد الله بن مسعود قال سمعت أبا عبد الله يقول آخر رسول الله صلى الله عليه وسلم الليل العشاء الآخرة ما شاء الله فجاءه عمر بن الخطاب فقال يا رسول الله نام العتيان فخرج رسول الله فقال له ليس أن تؤذوني ولا تأمرني إنما عليك أن تسلموا وتسلموا عن أبي بصير في الموقوف عن أبي جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا أن الخاف أن الشفاعة لآخرتها العتمة إلى ثلث الليل أنت في خصلة نصف الليل هو عشق الليل فإذا مضى عشق الليل كان من ردة من صلوات للكتابة بعد نصف الليل فلا

صالح

في هذا المكان ظاهر حقيقة من أن المتقدم المذكور كان يصلي ركعة الصبح إذا عترض الغمر فاشأنا بما فاذنك لأن يخص بعض الأوقات بحمل
فيها الأكتفاء لما دمج في التسوية لا إذا كان المذكور يحمل الأجزاء على قبة ما قال والتكثير في الغمر فاشأنا بما فاذنك لأن يخص بعض الأوقات بحمل
أن ما ذكره جده بالنسبة للصلاة على حد السجدة حيث تضمن أول ما يبدى قبل أن يستعرض ولكن العذر له أنه واضع حيث لم يطلع عليه ثم قال روى وكولا
التصريح في بعض أخبار التقييد بأن أفضل الوقت مع ملووع الفجر لا يجزئ لأجزاء الطلوع والاشفاق على زيادة وقت الأجزاء وأخبار الأماثلة على الفضيلة
بجوهر ما ذكره في سائر الفرائض نفي حقيقة صحة سبيل في هذا الخبر بغيره ووافقنا في العمل على الصبح الواضح وقطعنا نظرنا عما سواه كان الجمع لهذا الوجه
انتهى قول ما ذكره في زمن هذا الجدل ولا يصحح لك الشار إليه بما ذكره مردودا ووضعا سابقا في المسئلة الرابعة بسلامة كلامه ونقص ما رآه هو الله
الشار إليه هنا بقوله بجوهر ما ذكره في سائر الفرائض أشاد بالصحيح الواضح المعصية من مصادقه في هذا الوقت المذكور وفيها لا يخرج من واقعة لما دللت عليه مرسلات الفقهاء المتقدمين
الفجر فاشأنا وكيف كان فإدلت عليه هذه المعصية من مصادقه في هذا الوقت المذكور وفيها لا يخرج من واقعة لما دللت عليه مرسلات الفقهاء المتقدمين
لأن الجدل ذلك على بعض الأوقات دون بعض الأوقات لا يخرج من خبره بغير المتقدم قد قيده في غير ما يكون في المراتب في الشيخ قد قيده بكونه
والكيفية في قد روى في المعصية من خاص من حميد بن أبي بصير الملقب سابقا حديث بجوهر ما ذكره الصدوق إلا أنه قال في ترجم الطحان والشراب قال
في آخره إن تذهب تلك صانع الصبي واصحابه المستوفى جملته في اختلاف الشايع الثلاثة في أبي بصير والإطلاق والتقييد بالثقة من آخره بالصنف عند
من ثالثه وجب العلة في الخبر المذكور فقال أنه لا وثوق مع هذا الاختلاف بعضه في كذب من لا يحضره الفقهاء من التفسير ليم حسن انتهى أقول الله
الشرع في كلام جماعة من المحدثين تبين أبي بصير مع الإطلاق وتفسيره لبيت المرحومة كان الزاوي عن جماعة من حميد وأبي عبد الله بن مسكان ونحوه
ذلك يبين جمل ما ذكره الكلي من الأطلاق على المراتب في الترجمة بوجه كلام صاحب في مضافا لما علم من الشيخ من التهور الزائدة في متون الأخبار
وأسانيد ما في قوى اعتماد الخبر المذكور وتزول العلة الثالث قال شيخنا البهائي في كتاب الجملتين في شرح قوله في حسنة على بن عطين
كانه باض وكذا سور على وزن ذي موضع بالعرف من أرض بابل المار ببيضاها من هاهنا كما في رواية هشام ابن المنذر عن الكاظم ثم ساق الرواية
كما قد توافقت في حاشية الكتاب لنابض بالنون والباء الموحدة وأخره ضاده معجزة وأصله من نبض الماء إذا سال ودما قري بالباء الموحدة والياء
المثناة من تحت انتهى أقول وقد نسب جملته من علمنا الإجازة إلى هذه القرينة كما ذكر في الإجازات ويشير إليه حديث جويته بن مسهر في ذلك الشمس
على من المؤمنين عظيم ما دمج من قال في التواريخ وظاهر كلام شيخنا المذكور أن الرواية المذكورة في المشهود بين المحدثين ما بنون والباء وقال في
في الكتاب المذكور والقبليته بكسر اللام واسكان الباء الموحدة وتشديد الياء منسوبة إلى القبط شيا بفتح بصر انتهى قال في كتاب المسالك النير
القبلي بالكسر ناصرا مصر الواحد قبلي على غير القياس القبلي بالضم ثوب من كان دقيقا بغير نسبة إلى القبط غير القياس فترابن الأثران والثوب
والثياب قبليته بالضم بفتح وحيث قبليته والجمع قبلي انتهى قال في كتاب مجمع البحرين في الحديث الفجر الصادق هو المعترض كالقبلي بفتح القاف
وتخفيف الواو قبل الالف تشديدا للثياب بعد الطاء المهملة ثياب بيض فيقيد بفتح مصر واحد ما قبلي بضم القاف نسبة إلى القبط بكسر اللام
وهو أصل مصر في التغيير البنية هنا للاختصاص كما في الدهري بالضم نسبة إلى الدهر بالفتح وهذا التغيير إنما اعتبر في الثياب فترابن الأثران وغيره
فأما في النار فيمنع على اعتبار الأصل فيقال رجل قبلي بادية قبليته بالكسر غير انتهى الرابع قال شيخنا العلامة في كتابه انتهى أعلم أن
منزلة النهار من ضياء الشمس إنما يستضيئ بها ما كان كمد في نفسه كخيل في جوهر كالارض والقمر وأجزاء الأرض المنفصلة والمنفصلة وكلها
يستضيئ من جهة الشمس لا يرفع له ظلمة من وراءه وقد قدر الله تعالى لطيف حكمته دوران الشمس حول الأرض فإذا كانت تحتها وقمرها فوق الأرض
على شكل مخروط ويكون الهواء المستضيئ بضياء الشمس محيطا بجوانب ذلك المخروط فيستضيئ بها ما كان كمد في نفسه كخيل في جوهر كالارض والقمر وأجزاء الأرض المنفصلة والمنفصلة وكلها
صغيرا إذ هو متناهي فلا ينفذ كثيرا في أجزاء المخروط بل كلما ازداد بعدا ازداد ضعفه فانه يكون في وسط المخروط يكون في أشد الظلام فإذا
قربت الشمس من الأفق المشرق ما لم يحيطوا بالظل عن سمت الارتفاع قربت الأجزاء المستضيئة من حواشي الظل بضياء الهواء من البصر فيه أدق قوة ضده
عند قرب السجدة على هذا كلما ازدادت الشمس قربا من الأفق ازدادهايات الظل قربا من البصر لأن تطلع الشمس أول ما ينظر الضوء عند الصبح يظهر
مستد قامة تليها كما يعود ويسمى الصبح الكاذب الأول ويشبهه بذب السهمان لدقته واستطالته وليتقوا في أول سبقة على الثالث والكاذب
لكون الأفق ظلما إلى لو كان يصعد في نور الشمس كان المير في ظل الشمس ونما يبعد منه ويكون ضعيفا دقيقا ويبقى جزء الأرض على ظلامه نابل
الأرض ثم يزداد هذا الضوء إلى أن يأخذ طولاً وعرضا فينبط في عرض الأفق كمنصف أثرة وهو الفجر الثالث الصادق لا يصدق من الصبح بنية لك
والصبح ما جمع بياضا وحجرا ثم يزداد الضوء إلى أن يجر الأفق ثم تطلع الشمس انتهى كلامه في ذكره وجميع ما ذكره من قواعد علماء الهيئة
الفلك تدور بعض ما في شيخنا البهائي في كتابه في كتاب الجملتين لأن أخبار أهل البيت في ترويه كما لا يخفى عن طاعتها بما جاز من مطايعها ولا
سيما بالنسبة إلى ما يدعون أن السماء محيط بهذه الأرض المضي عليها وانها كالكرة في بطنها والشمس تجري في السماء من تحتها وأن نور القمر ينشأ من
نور الشمس بخلاف ذلك والحق المقام محل يق وهذا البصير أن لم يكن من شأن القمر والشمس له بالغة إلا أن جريته في هذا الكلام على ما ذكره
لشار إليه من تبين من الأعلام المقصود الثالث في موافقة الروايات في مسائل الأولى اختلف الأصحاب في ما خروفت نافذة الظلمة من
فيل أن آخره أن يبلغ زيادة الظلمة من الزوال فلهذا من الفرضية عن سبيل الأخير للظلمة في العصر إلى أربعة أقسام وهو هذا الصبح في ترويه وجميع
من الأصحاب هو الأصح كما سيظهر لك أنه لا خلاف في قوله بامتداد الثالث وهو هذا الصبح في ترويه وجميع من الأصحاب هو الأصح كما سيظهر لك أنه لا خلاف في قوله بامتداد الثالث وهو هذا الصبح في ترويه وجميع

المقصد الثالث في موافقة الروايات

الحمد لله

التفكير قال الشيخ الجليل كذا في وقت وقته فالتفكير من الزوال الذي يبقى لصورة الشيء مثل الشخص بقدر ما يبطئ فيه فريضة الظاهر العبد
الفرع من الظاهر الذي يبقى لصورة القوة مثلية بقدر ما يبطئ العتق قال ابن اديس اذا طال كل شيء مثله خرج وقتنا فقلت وقيل ان يثبت قوتها
بامتداد وقت الفريضة حكما في كل وقت وهو صحيح فلو قلنا قال في ذلك ولم ينقله في المعبر لا نقله غير فيما علم وهو صحيح فلو قلنا قلنا ابله راى بعد
ينقل غير لمن المتقدمين والافتقار لم يثبت في الوقت قبل التحقق الشيخ على ذلك في عدا ما عرفت ذلك فاعلم ان القول الاول هو المستفاد من الاخبار
انما يكون ومنها هي من غير ينقل الصدوق عن الجعفر في قوله ان حايط مسجد رسول الله كان قامة وكان اذا مضى من فيه ذراع على الظاهر
ادامض من فيه ذراعان على العتق ثم قال العتق لم يجل الذراع والذراعان قلت لم يجل ذلك قال لمكان التاخر تلك ان تتفعل من زوال الشمس ان
يخوض ذراع فاذا بلغ فيك ذراعاً بالفرضة وتوكلت لا فقلت لا غير ذلك من الاخبار المتقدمة في المسئلة الرابعة من المقصد المتقدم فانها استدل
بالمتأخر في القامة على جملتها في الذراع والذراعين والقدمين والاربعه اقدم وقتنا فقلت فاذا مضى هذا المقدار من الوقت بالفرضة
يجوز في راحة التاخر فقلت في استدلاله في المعبر على ما ذهب اليه من الامتداد بامتداد الثلث بحصة زوارة المذكورة حيث قال بعدة كوما وهذا يدل
على بلوغ الثلث المثلين لان التقدير ان حايط ذراع في مازكر من القامة والقامتين جاوز الجريد على ما ورد في من خلفته ثم ورد الرواية كما قلنا
وهي مقتضية لتفسير القامة بالذراع ونحوها فير ما تقدم ذكره قال في هذا الاعتبار يعود اختلاف كلام الشيخ في لفظها انتهى في ان ذراعاً في الاخبار
المذكورة على تقدير القامة بالذراع الا انه لا يفيح حمل القامة في الحقيقة المذكورة على ذلك لقوله في تفصيلها لاجل الاعلام المتقدمة فاذا بلغ
ذراعاً او اذ بلغ فيك ذراعين فانه صريح في ان الذراع المعبر بما هو من قامة الانسان وهو زيادة فيه بعد الزوال الى الذراع والذراعين والقامة
المذكورة في الخبر بما اريد بها قامة الانسان لا الذراع لانه لما توهم من عود اختلاف الشيخ في لفظها وبذلك ايضا لما ذكرنا من ان المراد
بالقامة في جمل مسجد رسول الله كان قامة الانسان لا قامة الانسان في المسئلة الرابعة من المقصد المتقدم من عبارة كتاب نفع الرضوى حيث قال
فيها وانما سمي على القامة قامة لان حايط مسجد رسول الله كان قامة انسان لا قامة انسان في المسئلة الرابعة من المقصد المتقدم من عبارة كتاب نفع الرضوى حيث قال
واستدل على القول الثالث بطواهر جملة من الاخبار المتضمنة لاحتساب هذا التاخر قبل الفريضة بقوله مطلق كقولهم فيما قلنا من الاخبار
فاذا زالت الشمس فقد خلق وقت الصلواتين الا ان بين يديهما سبعة وهي ثمان ركعات ان شئت حولتان شئت قصرت وفيه الاخبار الدالة على القامة
بالذراع والذراعين والقدمين والاربعه اقدم فوجب تقدير الثلاث هذه الاخبار كما تقدم ذكره واما ما حجه اليه صاحب الفريضة من حمل ايات التاخر
في تقديره على الفضيلة ودلالات التوسعة على الجواز فيجب كيف لا وقد صرح جملته من اخبار التاخر بان الفريضة منه هو ان لا تمام التاخر في
الفريضة مثل قوله في حصة ذرارة المتقدمة فاذا بلغ فيك ذراعاً بالفرضة وتركت لنا فقلت لا اخرها وفي وقتها ايضا انما لم يجل
الذراع والذراعان قلت لا قال من اجل الفريضة اذا دخل وقت الذراع والقدمين بدأت بالفرضة وتركت لنا فقلت وسيما ان الله تعالى يحق الكلام
ان الاخبار الواردة بغير التاخر في وقت الفريضة بما اريد بها هذا الموضع وبذلك اعترف هو ايضا تلك المسئلة حيث قال بعد ذلك
الاخبار الدالة على ان اذا دخل وقت الفريضة فلا صلوات قامة ما صودت ومن تتبع الاحاديث نظره في الاخبار يعلم ان مرادهم بقوله دخل وقت
او درك الصلوة او حضر وقتها في اكثر الاوقات حصود الوقت لم يجر على هذه الفضيلة في هذه الاخبار على هذا غير بعيد الى حركامة
في مقامه بالجملة فان ظاهر الاخبار المذكورة يعين ايقاع الفريضة بعد ذهاب الذراع والذراعين وحمل ذلك على ما ذكره من الفضيلة بوجه
الاخبار الدالة على ان لا تنقطع في وقت فريضة ودر بما استدلل هذا القول ايضا بالاخبار الدالة على ان صلوات الطلوع بمنزلة الهدية متى اتى بها
صلت في البحث بيان عدم الدلالة على ما ذكره النفا الله تعالى وتنفيع البحث في المسئلة يتوقف على بيان اموال الاول ظاهر عبارة الشيخ المتقدم
نقلها عن الجمل كذا وقت استثناء قدر ايقاع الفريضة من المثلث المثلين واعترض في الذكر كذا في ان الاخبار لا تتابعه فان ظاهرها انما يتبع
التاخر بجميع المثلث المثلين انما قد عرفت ان ليس في الاخبار ما يدل على توقيت التاخر بالمثلث المثلين وانما الموجود فيها التوقيت بالذراع
والذراعين والقدمين والاربعه اقدم فقولنا ان ظاهر الاخبار استينار التاخر بجميع المثلث المثلين فرع وجود الاخبار المذكورة ونحوها من
اختيار الذراع والذراعين فان ظاهرها ان لا يوصل التاخر في حق من الوقت المذكور قدر الفريضة فان يصل في التاخر دون الفريضة
وان وقت الفريضة انما هو في هذا المقدار الثلثة المشهور بين اصحابنا من قبل الظاهر ان لا خلاف فيه ان خروج الوقت الموقوف للتاخر ولم
يات بها اقدم الفريضة ثم قضى التاخر وان تلبس بالتاخر ولو بركعة تمام منخفضة ويزاها الفريضة ويدل على الحكمين المذكورين ما رواه الشيخ
في الوثوق عن جابر عن عبد الله قال للرجل ان يصلي الزوال مبلين زوال الشمس الى ان يمضي قدما فان كان قد بقى من الزوال ركعة واحدة او قبل ان
يمضي قدما اتم الصلوة حتى يصلي تمام الركعات وان يمضي قدما قبل ان يصلي ركعة بدأ بالركعة لم يصلي الزوال الا بعد ذلك للرجل ان يصلي من زوال
العصر ما بين الاول الى ان يمضي اربعة اقدم فان مضت الاربعه الاقدام ولم يصل من النوافل شيئا فلا يصل النوافل ان كان قد مضى ركعة فليتم النوافل
حتى يفرغ منها ثم يصلي العصر وهو صحيح في المراد لا ينافي ذلك ما تقدم في حصة من الزمان لا لا على وجوب تقديم الفريضة بعد الذراع
الذراعين فانما يحول بسبب هذه الرواية على عدم التلبس بالتاخر بالكلية قال المحقق في المعبر بعد ذكر الرواية المذكورة وهذه الرواية في سند
جامع من القطعية لكن بعضها انما فظة على سنة لم يتحقق وقت فريضة قال في ذلك بعد نقله عن هويج بعض اصحابنا انما هو
موافق للاطلاق للمعاصرة وليس لها من حيث به فلا بأس بالعلم بها انما الله تعالى في هذا القدر لهذا العذر الواضح الذي هو

بغير شئ كما هو مقتضى دهره في غير مقام من الاحكام فوجوه كعدوما ذكر من هذه التايدات لا تقيدها بغيره ولا تصلح لتأسيس الاحكام
 انشئت سماعا مع استغاثة الاخبار بحججنا فلما في وقت الفريضة وصدق ذلك على ما نحن فيه ولكن خيق الخناق في هذا الاصطلاح اوجب
 الحلال ذمامهم واختلاف نظامهم وادواتهم الجوار الى جبرضعه بالشهرة كان اولى لهم وان ودد عليهم ما ودد قوله في المعبر انة بحافظة على سنته لم
 يتيقن وقت فريضة هامة وادبانه اذ كان المعلوم من الشارع محدد بد وقت لنا فلة والفريضة بحدين وقد منع من ادخال احدهما بالآخر فكيف
 لما فلة على السند وقد خرج وقتها وصات محترمة بالاخبار الدالة على تحريم النافلة في وقت الفريضة وقوله في كذا لا مقام هذا الخبر ودعا
 ليكن من الروايات الدالة على تحريم النافلة في وقت الفريضة وكذا الروايات الدالة على انه بعد الصلوة والذكر عمن يجب تقديم الفريضة فانها بالطلا
 والتعليق التحريم ليس من النافلة بل لا كلفنا انما خصصنا ما بالتحليل المذكور كونه دليلا شرعيا عندنا وامامنا لم يجعله دليلا شرعيا بل جوده
 كعدمه فلا معارض للاخبار المذكورة وبذلك يظهر ضعف البناء على هذا الاصطلاح الذي هو في الغالب اقرب منه كما عرفت في اصلاح ثم ان جملة
 الاصحاب في خبره ما يترجم مع دخول الوقت عليه بعد التمسك بركعتيه بالمختصة وذكر ان المراد بتخصيصها الايقين على انما يجوز فيها كما لقرينة الخبر
 وحدها والاعتناء على تسبحة واحدة في الركوع والتجود في تال بعض المتأخرين انه لو تأخر في التخصيف والتخصيف عال اثره على القيام لا ملائق الامر
 بالتخصيف انت خيرا بان النص المذكور يدخل من قبل التخصيف لان الظاهر انه لا بأس ما ذكره بحافظة على التسبحة الى فضيلة وقت الفريضة فانه
 كما عرفت من اذ الوقت كان افضل الثالث للشهور بين الاصحاب انه لا يجوز تقديم شئ من التوافل على الزوال الا في يوم الجمعة كما يجب ان انشا
 التمهيد في باب صلوة الجمعة واستدل على ذلك ان الصلوة وظيفه شرعية يتوقف شرعية ما على ثبوت ذلك عن الشارع والذي ثبت عنه هو
 بعد الزوال والخبر الثاني الذي هو قول من الاخبار الدالة على ذلك ما تقدم من الاخبار المستقصية الدالة على ان النافلة المذكورة وقتا محذورا
 سعيانا وان اختلفت في تقدير من الذراع والذراعين فادونهما وادونه في القصص عن ابن اذينة عن عده انهم سمعوا ابا جعفر يقول كان المصلي
 عتيق لم لا يصلي من التماسا حتى تروا الشمس لمن الليل بعد ما يصلي العشاء حتى ينصف الليل عن زرارة عن ابي جعفر قال كان عليه السلام يصلي
 الليل شيان على العتمة حتى ينصف الليل لا يصلي من التماسا حتى تروا الشمس عن زرارة قال سمعت ابا جعفر يقول كان رسول الله الحديث كما قلنا
 اذ عرفت هذا فاعلم انه قد ورد في مقابلته ما ذكرنا من هذه الاخبار بجملة منها ايضا والتعليق على ذلك عليه الاخبار المذكورة ومنها ما رواه ثقفن
 الاسلام والشيخ عن محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عن الرجل يشتغل في الزوال ايجل من التماسا فقال نعم اذا علم انه يشتغل فيجوز له قصر التماسا وكلها
 وروي عن محمد بن زيد عن ابي عبد الله قال علم ان النافلة بمنزلة الهدية متعذرة في ما قبلت ودعى الشيخ في الحسن عن محمد بن عمار قال قال ابو
 عبد الله صلوة الطلوع بمنزلة الهدية متعذرة في ما قبلت فقدم منها ما شئت اخرها ما شئت عن علي بن الحكم عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله قال قال
 صلوة النهار ست عشرة ركعة صلواتها التي النهار ششتان ششتان اوله وان شئت في وسطه وان شئت في اخره وعن سيف بن عبد الله قال سالت ابا
 عبد الله عن فائلة النهار قال ست عشرة ركعة ششتان ششتان على الحسين ثم كانت له ساعات من النهار يصلي فيها فاذا شغله ضيعة او سلطان ضنا في
 النافلة مثل الهدية متعذرة في ما قبلت وعن القاسم بن الوليد الغساني قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت هذا صلوة النهار صلوة التوافل كما هي قال
 عشرا في ساعات النهار ششتان ان تصليها صليتها الا انك اذا صليتها في مواقيتها افضل عن اسمعيل بن عمار في القصص قال قلت لابي عبد الله في
 اشتغل قال فاصنع كما صنعت صليت ركعات اذا كانت الشمس في مثل موضعها صلوة العصر يعني ارتفاع الضحى اكبر واعتدبها من الزوال وعن زرارة
 في القصص عن ابي جعفر قال قال ما علم رسول الله صلى الله عليه وسلم قط قال قلت له بالبحر انه ان كان يصلي في النهار اربع ركعات قال بلى ان كان يصلي بمجملها
 التماسا التي بعد الظهر هذا ما وقع عليه من هذا الاخبار والشيخ قد جعلها على الوجهين علمه انه اذا لم يقدمها اشتغل عنها ولم يتمكن من ضنائها
 قال فاصنع عدم العذر فلا يجوز تقديمها واستدل على ذلك بعصية اسمعيل بن عمار المذكورة ودواعي بحجج مسلم المتقدمة في صدر هذه الاخبار
 قال في الذكرى بعد ذكره ايات التهديد بالاقلام والادع ثم هناء ايات غير مشهورة في العمل كرواية القاسم بن الوليد ثم ساق جملة من هذه الاخبار في ذكر
 حل الشيخ المذكور لها واذ كان الشيخ اعتمد في المنع عن التقديم على الاخبار التي في وقتها علمه انه اذا شئت ثم ذكر مصيبة ابن اذينة المتقدمة ثم قال قلت
 قد عرفت الشيخ يجوز تقديمها عند الضرورة ولو قيل يجوز مطلقا كذا دل عليه هذه الاخبار غاية ما في الباب انه مروج كان وجهها انتهى الى ما ذكره
 ما لجمع من متلفي المتأخرين منهم الحديث الكاشك في الحاشية والفاضل القرطبي في الذخيرة وهذا ظاهر ان ايشه والاطهر عندكم اذ ذكر الشيخ في الاخبار
 التحديد بالادع والاقلام فانها مصيبة مستفيضة صريحة في ان النافلة وقتا مبيحا ودواعي لا يشترطه لان يكون عليه جهة القضاء
 الترجيح لو ثبت التعارض لهذه الاخبار لما ذكرنا من مصبتها واستفاضتها وطرحها واعتقادها بالعلل الطائفة قديما وحديثا حيث انه لم يقل بظاهر الخبر
 المخالفه قال في هذا الباب ذهب الى اعتقادها ايضا بعصية ابن اذينة وروايت زرارة المتقدمة في حجب ان كتاب التايد فيها عارضها بان
 يحمل المتقدم على الرخصة في مقام العذر كما ذكره الشيخ وما قولهم انها بمنزلة الهدية متعذرة في ما قبلت فلا يلزم منها انها تكون ادع مطلقا بل الظاهر
 ان المراد انما هو بيان ان قبولها لا يقتضي الاتيان بها في اوقاتها المحددة حتى انها وضعت في غير ما لم يقبل بل يجوز تقديمها رخصة مع العذر
 فتأدوا بعد فوات وقتها وهي مقبولة في جميع هذه الاوقات وربما استأنس لذلك برواية سيف بن عبد الله المتقدمة وتعليل العتصا فيها كونه
 مثل الهدية ولما حسن في خبره عذر في نحوها فيجب قبيل الاطلاق ما ذكرناه من الاخبار المشتملة على التحديد بذلك اجاب عنها في كذا في مسئلة وقت

في نسخة
من نسخة
من نسخة

نافلة الظاهر من حيث نقل الاستدلال على امتداد وقت النافلة بامتداد وقت الفريضة ثم جاب عنها بان هذه الزوايا مطلقة ودواياتها
مفصلة والمطلق يحمل على المفصل العينة انه بعد ان ذكر ذلك في المسئلة المذكورة ناقض في المسئلة التي نحن فيها فقال بعد ذكر داية انقسم
الوليد الضالعة وداية سيف بن عبد الله ما صودته واستفاد من هاتين الزوايتين جواز التقديم مطلقا وان كان مرجحا بالنسبة الى بقاءها
بعد الزوال يدل عليه ايضا حصة محمد بن عذافر في حصة من الزوايا وهي المذكورة في الزوايات انه يوجب وجه التناقض ظاهر وانما
المذكورة متفقين بما ذكره في تلك المسئلة فلا دلالة لها على ما ادعاهنا بوجه المعصومين عصره فلهذا ومن هذا الكلام يظهر ميله الى ما قدمنا نقله عنه
واما حصة ذواته التي اعتد بها فانها خاصة برواية ذواته المتقدمة الدلالة انه كان رسول الله لا يصلح من الزوايا شيئا حتى تزول الشمس
الجمع بينهما هل هذه الاربعة ركعات في العينة المذكورة على موضع غير في بعض الاوقات والله العالم المستلذا الثانية المشهود بانها لا تصلح
في العينة مذهبنا وعلينا اننا قال في ان هذا من هذا لا يصلح فيه مخالفان وقت نافلة المغرب بعد هالة ذهاب الحمرة المغربية قال في
المعتبر يدل عليه انه وقت يستحقه تاجر العشا فكان الاقبال على النافلة هنا وعند ذهاب الحمرة يقع الاشتغال بالفريضة فلا يصلح النافلة
وبوئيد ذلك ما رواه عمر بن حريش عن ابي عبد الله قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يركب ثلث المغرب او بعد ما يدل على ان خروجه ذهاب الحمرة ما ذكر
من منع النافلة وقت الفريضة روى ذلك جماعة عنه محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال اذا دخل وقت الفريضة فلا يقع تطوع انتهى عندهم في ذلك فقال
بعد نفاذ ذلك وفيه نظر لان من المعلوم ان التلويح عن التطوع وقت الفريضة انما يوجب غير الزاوية للقطع باستصحابها في اوقات الفريضة الا ان
تشرع نافلة المغرب عندهم من قبل دخول وقت العشاء بعد مضى مقدار ثلث ركعات من اول وقت المغرب نافلة الظاهر من عند الجميع وقولنا
عند ذهاب الحمرة يقع الاشتغال بالفريضة فلا يصلح النافلة دعوى خالية من الدليل مع ان الاشتغال بالفريضة يقع قبل ذلك عند المصنف قال
بمقالته ويجوز استحباب تأخير العشا عن اول وقتها الى ذهاب الحمرة المغربية لا يصلح للمغرب انتهى قوله ما ذكره في جدي لان قوله لان من المعلوم
ان التلويح عن التطوع وقت الفريضة انما يوجب غير الزاوية على المطلاع من نظر ما عرفت وسعرنا ان شاء الله تعالى ان التلويح في كثير من الاخبار
انما توجه الى الزاوية قوله للقطع باستصحابها في اوقات الفريضة على الملازمة لان الاخبار كما قلنا استفاضت بانها اذا زالت الشمس دخل الوقتان الا ان
هذه قبل هذه كذلك قد استفاضت بان وقت الظهر انما هو بعد زوال وقت العصر انما هو بعد زوالها من اربعة اقدام وقد تقدم
وقد جمع الشيخ في من تأخر عنه بين هذا الاخبار بسبب ما يترتب من الاختلاف بينها في الجمل الاخبار والاولى على من لا يملك بالنافلة فان وقت من اول
الزوال والثانية يظن يعتادها ويلزمها فان وقت بعده هو هذا المقدار من الزوال من ذلك يعلم ان لكل من الظاهر العصر قتين باعتبار
المتنكح غيره وقد شاع في الاخبار اطلاق الوقت على كل من الميعين وجعل الاخبار للمنافعة من ايقاع النافلة في وقت الفريضة انما اراد بها الزاوية
بالنسبة الى الوقت الذي بعد الاقدام والافق فلا يلزم لهم بها الفريضة في هذا الوقت الموقوف لها وبالجملة فان الاخبار وان دلست على ان وقت
العصر من اول الزوال مرتبا لانها دلست على اقتطاع قطعته من اوله للمتقدم بحدوده بالادراج والاقدام وجعل وقت الفريضة بعد ذلك قد مر في
استحقاق من ارادته لا يجوز التطوع بالنافلة بعد مضى الزاوية والذراعين حيث قاله هو وانما جعل الذراع والذراعين مثلا ليكون تطوع في وقت فريضة
وعليه في داية تسهيل الجف لا يؤخذ من وقت هذا ويذهب في وقت غيره وهو ظاهر فيها قلنا نعم هذا انما يخرج بيقينه بالنسبة الى الظاهر من حيث
ان الاخبار قد بينت للنافلة وقتا محددا وللغريضة وقتا محدد واسما مثل المغرب العشا فلا يجوز استحباب الاتيان بالعشا في وقت مغيب
لا يتحقق منع النافلة ومنه يعلم ان كلام السيد السند في مقامه في قوله في الكلام على نافلة المغرب الى محل البحث لم يذكروا بغير اشكال
او عرف ذلك فاعلم ان اكثر المتأخرين انما اعتدوا في منع النافلة بعد الزاوية في الغرض على الاجماع المذمومة المنتهية في وقت مغيب
في الذكرى للميل الى امتداد وقتها بوقت الفريضة حيث قال السيد في حصة من وقتها بوقت المغرب يمكن انما تأخرها بوقتها وذلك
ما اجمعت من متأخري المتأخرين جازمين به اولهم فيها علم السيدات في ذلك قال في حصة من وقتها بوقت المغرب يمكن انما تأخرها بوقتها وذلك
بالمزلة لفق مقام فصل المغرب في صلاة العشا الآخرة ولم يركب بينها ثم صليت خلفه بعد ذلك بسنة فلما صلى المغرب قام فتقلد اربع ركعات ثم قام
فصلى العشا الآخرة اقول ولا يلزم في الاستدلال على ما قلناه ما رواه من الاخبار من التأكيد على نافلة المغرب انها فصل سفر وحضر مع ما رو
في الاخبار من امتداد وقت المغرب الثلث الذي لا يجوز كما تقدم جميع ذلك فانه يظهر من هذه الاخبار بعضها الى بعض ان النافلة تمتد
بامتداد الفريضة على انه يكفي في ذلك على الامتداد واللاق الاخبار الدالة على استحباب هذه النافلة بعد المغرب عدم دليل على التوقيت والتقدير
يعزى بالمشقوك الاجماع الذي اذعن مع مكان المناقشة في دلالة الاجماع المذكورة ايضا فان غايت الدلالة على ان عاقل ذهاب الحمرة وقت النافلة
وكذا لا فيه على ان ما بعد ذهاب الحمرة ليس بوقت بالجملة فالظاهر من ذلك هو القول المشهور بالامتداد لما عرفت للاعتناء بمثل هذه الاجماع لا يخرج من مجاز
في الاحكام الشرعية والله العالم ويتفرع على القول المشهور انه لو زالت الحمرة المغربية ولم يبق من النافلة اشتغال بالفريضة وحرم عليه
الاتيان بالنافلة لان يكون في اثناء ذلك حينها في ركعتين سواء كانا الاوليين والآخرين قالوا للتوحي بالمال العمل كون الصلوة عليها
اقتضت عليه حكم الشهادة الذي يحسن ابن ادريس ان كان قد شرع في الادراج ايها وان ذهب لشفق هذا بالنسبة الى نافلة المغرب اما الوتيرة فظاهر
الاجماع على امتداد وقتها بامتداد وقت العشا قال في المعتبر وكذا الوتيرة تمتد بامتداد وقت العشا وعليها ثنائيا نافلة العشا تكون مقبلة
بوقتها ويخرج من المنتهى غير اخول ما ذكره من ان الوتيرة نافلة للعشا اقل على ذلك المفهوم من الاخبار كما تقدم ان اصل شرطيتها انما هو انما

والمواقف

يقدم ذلك على صلاة الليل ما لو فعل ذلك ثم انكسر بقله الليل فبالله الذي في ذلك من قوة الذكرى ان يضيف لها صلته بشياد يعيد ركعة الوتر ودركته الفجر
ثم سئل الشيخ المفيد عن ثقله في الكتابين عن الشيخ علي بن بابويه ان يعيد ركعة الفجر لا غير لا يقول ظاهر كلام الشيخين المذكورين ان الحكم في هذه المسئلة هو
اذا قست ركعات الحاملا بركعة الفجر في صلاة الليل زيادة ست ركعات عليها ليكمل ثمان ركعات ثم عادتها بعد ذلك وانما اختلف
كلامها في اعادة مفردة الوتر فظاهر الشيخ علي بن بابويه عدم اعادة وظهر الشيخ المفيد اعادة واما في الذكرى بعد ذلك ثم نقل عن الشيخ
في طائفة من كون ركعتين من صلوة الليل ثم ذكر بعد ان وتر قضاها واداء الوتر ما لفظه وكان الشيخين نظر الى ان الوتر خاتمة النوافل ليوترها والذكرى
وقفت عليه لاجل ان يتعلق بهذه المسئلة ما رواه الشيخ عن علي بن عبد العزيز قال قلت لابي عبد الله اقوم وانا اتخوف الفجر اذا وترت قلت فانظر اذا
عليك قال فصل صلاة الليل عن ابراهيم بن عبد الحميد عن بعض اصحابنا والتمه احمد بن محمد بن ابي عبد الله قال اذا قام الرجل من الليل فظن ان الصبح
قد افاق وتر ثم نظر في ان عليه ليل قال يضيف الى الوتر ركعة ثم يستقبل صلوة الليل ثم يوتر بعد ذلك في كتاب الفقه القسوى ان كنت صليتا الوتر
ودركته الفجر لم يكن يلحق الفجر فاضف اليها ست ركعات وادركته الفجر فادركته الوتر بما فيه وان خشي بان الظاهر من الوتر في هذه الاخبار هو مجموع الركعات
الثلث كما استفاض الملا في هذه الاخبار وقد تقدم بيا في المعقود من الثانية وفي قوله في الخبر فصل صلوة الليل يحتمل على الركعات من صلاة
الثمان خاصة كما وقع الملا في هذه الاخبار وان الملق في بعض على ما يدل عليه الوتر ويحتمل على الامم ويحتمل على بعد البناء على ما ذكره الشيخ المفيد
من اضافة الست في غير قوله فصل صلوة الليل الى ان صلوة الليل كيف كان فالخبر لا يكون لا يحتمل لاجل اما الرواية الثانية فظاهرها انه
بما فعل من ركعات الوتر من صلوة الليل يضيف الى المفردة اخرى ليتم بها عدد اربع ركعات ثم يتم الثمان صلوة الليل يوتره لم اقف على قائل به وما عابا
كتاب الفقه فالتام ان معتد الشيخين للمعتد من يوافقه ايضا من كلامهما وان كان الشيخ المفيد صرح باعادة مفردة الوتر بعد ذلك ايضا بالتقريب
الذي كونه في الذكرى كيف كان فالمسئلة لا تخفى من اشكال المصنف من يقاض هذه الاخبار والاحتياط لا يخفى السادس من الشيخين في غير ذلك من غير
بن عمر عن الرضا قال اذا كنت في صلوة الفجر خرجت ودركت الصبح فزد ركعة الى الركعتين اللتين صليتها قبل اجله وتوافق شيخنا الشهيد في
الذكرى بعد ذلك في هذا الخبر فيه تصريح بجواز العدد ولين النقل الى النقل لكن ظاهره انه بعد الفراغ كما ذكر مثله في الفريضة ويمكن حل الخروج على ذلك
الفجر اثناء الصلوة كحل الشيخ في الفريضة على مقارنة الفراغ قول اما ما ذكره من تصريح الخبر بجواز العدد لهما كما ذكره فقد تقدم في سابق
هذا الموضع ما يؤيد ايمه ويؤكد ما دام ذكره في تدويل الخروج حيث ان ظاهر الخبر خروج في اثناء الصلوة فالظاهر بعد ذلك لا قرب حل الكلام على التجوز
وان المراد بالكون في صلوة الفجر الاثنيان بركني الفجر ويحتمل الخبر ما اذا كان الوقت خفيفا فصل صلوة الفجر لعدم اتساعه لا زيد منها فافهم بان الافضل
تقديم الوتر وان ينقل الى صلاة الركعتين يضيف اليها ثالثة وباب التجوز في مثال ذلك غير غير من المحدث الكاشك لما نقل الخبر في الوتر قال هكذا
في النسخ التي رايناها والقواب لليل كان الفجر يعني اذا كنت قد صليت من صلوة الليل ركعتين فزيت الصبح فاجله وتراوه في حد ذاته من غير جلد لكن حل
الاخبار على ذلك لا يخفى من اشكال والله العالم المسئلة للرا بعد المشهور وبين الاصحاب ان اول وقت ركعة الفجر الفجر من صلوة الليل الوتر وان كان ذلك
قبل الفجر الاول لكن قاله المعتز في تأخيرها حتى يطالع الفجر الاول فذلك اول وقتها بعد طلوع الفجر الاول ونقل عن السيد محمد بن محمد في الشيخ في طو به صرح
بالاعتناء بالركعة واما آخر وقتها فالتسوية ان يمتد الى طلوع الحمرة فان طلعت ولم يصلها بدع بالفريضة وقيل بابتداء وقتها الى طلوع الفجر الثاني وهو
المفغول عن ابن الجوزي في كتابه الاخبار قال ابن الجوزي على ما نقل عنه وقت صلوة الليل الوتر والركعتين من حين انقضاء الليل الى طلوع الفجر
على الترتيب الاخر عندئذ وقتها بعد صلوة الليل ان كان الافضل تأخيرها الى بعد الفجر الاول وان وقتها ينتهي بطلوع الفجر الثالث فلو طلوع ولما
يصلها ابدع بالفريضة لنا على الاول الاخبار والذات على جعلها مع صلوة الليل كاشته ما كانت ومنها ما رواه الشيخ في النسخ عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال
الزمان عن ركعة الفجر فقال شوبها صلوة الليل في الصبح عن ابن ابي نصر يعني قال قلت لابي الحسن دركت الفجر اصلها قبل الفجر بعد الفجر قال قال ابو
عاشور صلوة الليل صلواتها قبل الفجر في الصبح عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر يقول صل ركعة الفجر قبل الفجر وبعد وعنده في الصبح عن ابن ابي
يعقوب وقال قلت لابي عبد الله عن ركعة الفجر في صلواتها قال قبل الفجر معه بعد والمرا بالخير في هذه الاخبار هو الفجر الاول كما سيظهر لك والمقام
انما تقدم في الموقوف بابين بغير من زيارته عن ابي جعفر قال انما على احدكم اذا انصف الليل ان يقوم فيصلي بجله واحدة ثلثة عشرة ركعة ثم ان شاء جلس
وان شاء نام وان شاء ذهب حيث شاء وفي الموقوف بابين بغير من زيارته عن ابي عبد الله في حديث ثلثة عشرة ركعة من اخر الليل منها الوتر ودركتها الفجر
وفي مصححة زيارته عن ابي جعفر وبعد ما ينصف الليل ثلثة عشرة ركعة منها الوتر ومنها ركعة الفجر غير ذلك من الاخبار والكثيرة التي يقف عليها الشيخ
ومنها مصححة زيارته في الاية وقوله فيها انها من صلوة الليل ثلثة عشرة ركعة صلوة الليل ما على الحكم الثالث فاقدمنا من الاخبار الدالة على ان افضل وقتها
الوتر بعد طلوع الفجر الاول ومن العلوم ان ذلك هو الركعة التي لا يتردد الا بعد ولما استدل به في ذلك حيث انه اختار ما ذكرناه من ان
التأخير الى ان يطالع الفجر الاول افضل حيث قال يدل على ان الافضل تأخيرها حتى يطالع الفجر الاول مصححة عبد الرحمن النجاشي قال قال ابو عبد الله صلواتها بعد
يطالع الفجر وانما حملنا لفظ الفجر على الاول لينا سببا لاجل الساقفة ولعل هذه الرواية مستند الشيخ والمنفعة في جعلها ذلك اول الوقت والجواز للعدول
بالاخبار المستفيضة المتقدمة للامر بغير صلوة الليل من غير تفيد بطلوع الفجر الاول مع مكان القدر في هذا الزمان وبعدم وضوح مرجع الضمير
هو غير واضح في كون المراد الفجر الاول كما اعترض به وما ذكرناه من الدليل الظاهر في المراد اقول ومثله الرواية التي ذكرها مصححة يعقوب بن يزيد
البرابر قال قال ابو عبد الله صلواتها بعد الفجر واخر فيها في الاولى قلنا انها الكافرون في الثانية قل هو الله احد واما ما ذكره من لا يراد عليها

في صلاة الليل
فما لو كان
الوتر ركعة
فصل صلاة الليل
والوتر ركعة

في صلاة الليل
فما لو كان
الوتر ركعة
فصل صلاة الليل
والوتر ركعة

في صلاة الليل
فما لو كان
الوتر ركعة
فصل صلاة الليل
والوتر ركعة

في صلاة الليل
فما لو كان
الوتر ركعة
فصل صلاة الليل
والوتر ركعة

في صلاة الليل
فما لو كان
الوتر ركعة
فصل صلاة الليل
والوتر ركعة

بالأخبار المتقدمة فلها ان يجيب الجواب ان كان الوقت للموظف هو ما بعد الفجر الاول
لروايات المتقدمة المعتضدة بظاهر ما بين الروايتين ولنا على الحكم الثالث ما دل على الاخبار على عدم جواز التأخير بعد دخول وقت الفريضة
كما في ان الله تعالى يخرج صاحبك بملكه بغير ان يخصصه ما رواه الشيخ في الصحيح من رواية عن الجعفي قال سئل عن ركعة الفجر قبل الفجر او بعده
فقال قبل الفجر اتم من صلواتك تلك مشقة صلواتك القليل تريد ان تقاسم لو كان عليك من شهر رمضان كنت تنطوي اذا دخل عليك وقت الفجر
فابدا لفريضة وحسنه من ان قال لا بجعفر عليم الوكعتان قبل الغداة ايا من وضعها قال قبل طلوع الفجر فاذا طلوع الفجر فقد دخل وقت الغداة
ذوارة ايضا عن الجعفي عن صف صلوات رسول الله فيها ثم جعلت لك عشر ركعة منها الوتر ومنها ركعتا الفجر قبل الغداة فاذا طلوع الفجر فقد دخل وقت
الغداة واذا وصل الغداة وبوئيد هذا الخبر تايدا لظاهر الاخبار المتقدمة في ادخالها في صلوات الليل بل دلالته جلية منها على انها من صلوات الليل التي لا
خلت في ان وقتها قبل الفجر الثالثة في وثوقه بصحة ما رواه عن الجعفي من صلوات الليل عقال قال نعم ورواية محمد بن مسلم قال سئل
جعفي عن اول وقت ركعة الفجر فقال سئل الليل قوله في حصة من ركعة المذكورة انهم من صلوات الليل لثلاث عشر ركعة صلوات الليل وروى الشيخ في
عن الفضل بن عمر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اتم في ركعة الفجر فقال صلواتك شكك فاذا طلوع الفجر فاوتر وصل الركعتين فاذا انت قمت قد طلوع
الفجر ابد بالافريضة ولا تصل غيرهما فاذا فرغت فاقض مكانك الفجر موطأ هذا لانه واضح المقالة لظاهر الامر بالبداء بالافريضة لدلالة على الوجوه
والتي من صلوات غيرها الدلالة على التبريم واما صدر الخبر فمحمول على من صلى في وقت ثم بين وقت بعدة ام صلوات الليل فانه يتبها بالوتر وركعة
الفجر لا تقدم في الاخبار بظلالها واستدل السيد السند في القول المشهور بقول الصادق عليه السلام صلواتك قبل الفجر وبعد قال والبعدي تسهر بعد
الاسناد للملح في الحرة قال ويدل على انها الوقت بذلك حصة على بن يقطين قال سئل يا الحسن من التجل لا يصل الغداة حتى يفرغ ظهر
الحرة لم يركع ركعة الفجر اياها او غيرها قال يؤخرها ثم نقل استدلال الشيخ في ما نقله عن من الانتم بالملح الفجر الثالثة بحصة ذوارة المتقدمة
ثم قال يمكن التوفيق بين الروايات ما جعل لفظ الفجر في الروايات السابقة على الاول يرد بالبعد الفجر بعد الاول وقبل الثالثة او يجعل هذه الرواية
على الاحتياط لعل الثالثة ارجح انتهى قوله لا ينبغي ان دلالة حصة على بن يقطين على ما ذكره انما هو بالمعهوم الضيق اخبار صلواتها قبل الفجر وبعد
بجمله قابلة للاحتمال على الفجر الاول مثل هذا لا يقابل به ما ذكرناه من الاخبار ولا يتأيد بحصة ذوارة الاولى لما هي من الصلوات على ما بلغ وجهه وقرب منها
حسنه اربعة ومنها الاخبار الدالة على القول المشهور وادفع ما نقله لكتهم اضيقه لثلاث لانه لا بد ان لا يكون ذلك اعم من نقلها واعتدله ما نقله لثلاث
والجمل من الظاهر ضعف لثلاث كما قد تضمن ودون مدرك لا سيما ان اشتملت للموظف على من العلة فابدا على القول المشهور بدلالة واضحة
ورواية اسحق بن عمار عن جعفر عن قال صل الركعتين ما بينك وبين ان يكون الضوم هذا وسك فاذا كان بعد ذلك فابدا بالفجر ورواية الحسين بن علي
العلاء قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اتم في ركعة الفجر او بعده قال قد نوت والغداة قال فليصل التبعين قبل الغداة ثم ليصل الغداة ورواية ابي بكر الصديق قال
ابعد الله فقلت فقلت ركعة الفجر اتم في ركعة الفجر وهو الذي تسميه العرب الصبح وهذه الاخبار كما ترى من جهة مخالفة الاخبار التي قد تناها
فالوجوب التبع في المراتب من القول على المنصوصه عليها في مقام خلاف الاخبار وان عرض عن العمل بجملة تلكما انما الاربع فاعلمنا وظهر في ذلك
القرار وهو على ما نقله من هذا لا خلاف لانه وقد نقل جملة من شايخنا عن ان جهود العامة كما ذكره شيخنا الجليل في الجواهر على ان هاتين الركعتين لا يصلان
الا بعد طلوع الفجر الثالثة ومن اخبارهم المنقولة في ذلك ما نقله في المنتهى ما رواه الجهمود عن حفص بن رسول الله كان اذا اذن المؤذن وطلعت الفجر بطل
الركعتين وخرج فالواجب حمل هذه الاخبار على التيقن ويوضع ذلك باقضيها ورواية ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اتم في ركعة الفجر قال قلت
بعد طلوع الفجر قلت ان اباع جعفر امر ان اصيلها قبل طلوع الفجر فقال له يا ابا عبد الله ان الشيعة اتوا الى مسترشدين فاقامهم بمصر الحق واتوا في شك
فانتم بهم بالتيقن ومن وافقنا في هذا المقام شيئا البهائي عظم الله قدره في كتاب الجبل المتين فقال والمراء بالفجر فيا اتمه الحديث السابع
والثامن من صلوات ركعة الفجر قبله وبعده وعنه الفجر الاول كما يدل عليه قوله في الحديث الثامن احثاها صلوات الليل اذ المراد صلواتها
في وقتها والحديث الحادي عشر والرابع عشر صرحان ان وقتها بعد الفجر انتهى اشارة الى محشر المحيصة ذوارة المتقدمة وبالثامن عشر
الحسنه المذكورة بعد ما ذكره المحقق الشيخ حسن في كتاب المنطق بعد نقله بحصة ذوارة المشار اليها حيث قال قلت بيني وبينك ان يعلم
الفجر في هذا الحديث من ذكر التطوع بالصوم لمن عليه شيئين قضا شهر رمضان معا فاجتهدت بما علمه من ذوارة وهي مجادلة قياس ركعة الفجر
على غيرها من النوافل المتعلقة بالافريضة حيث ان الوقت فيها مطلق وقت الفريضة فتكون ركعتا الفجر قبل طلوع الفجر ودخول وقت الفريضة مما
المقاسم ان اشغال الذمة بالعباد الواجب من التطوع به فيقاس عليه حكم ركعة الفجر ويقال ان دخول وقت الفريضة بطلوع الفجر يمنع من الاشتغال
صالح لفعلمنا بعد الفجر والمطابق بهذا المعارضه بيان في القياس لا التنبه على الوجه الصحيح فيه فان الاخبار الكثيرة الدالة على جواز صلواتها بعد
الفجر شافيت وسنوردها واحتمالها التيقن كما ذكره الشيخ في جملة بوجهه وتأويلها غير كانت في المصير المتعين التقديم مع عدم صلواتها اذ فيه
اذ هي محتملة لا رادة او جحيت على التأخير ولذلك شواهد ايضا لا فيكون الجمع بين الاخبار بالمحمل على التخيير مع وجان التقديم اولي وجعل
يتعين حمل المعارضه في هذا الخبر على المعنى الذي ذكرناه انتهى كلامه لا مزيد مقامه وفيه نظر من وجوه الاول ان ما ذكره من حمل قوله في ركعة
في هذا الخبر على المعنى الذي ذكره في المقام انما هو من قبيل المعنى والافعال الواقين في شد وكلام اذ لا فريضة ولا شاذ هذا يؤذن به كما لا يخفى
على ذوي الاهتمام وليس للتوالت في هذا الخبر الا مثل اسئلته في جميع الاحكام على ان ما ذكره من ان ذرارة فليقاس ركعة الفجر غيرها

سائق السيل لا ولا يتلبس شيء منها وانت تاتك ذرجت الى ما ذكرنا من الاخبار واستدل لنا بقى المقام بالتحريك لثبوت كونه في الوجه الثالث
من وجوه الظن كلام الحق المذكور يظهر لك ان الظاهر هو الحمل على ما ذكرناه وان التاويل يجب ان يكون في هذه الاخبار والباقي بجملة ما ظهر منها في جواز
التقديم على التقية وحمل اخبار التقديم على ما قدمناه من الرخصة في بعض الاوقات وكذلك اخبار التلبس اربع وكذا لان الرخص في مقام المنع
والعزم كثيرة في الشريعة بقى في المقام فوايد يجب التنبه عليها **الاول** قال شيخنا الحلبي في كتاب الجواهر بعد ذكر خبر بصير الذي قد تناهنا مستندا
للحمل على التقية بعد ان ذكرنا جملة ما روي في الاما نصليان بعد الفجر اثنان وانه اذا يدبوا واه ابو بصير ثم ساق الرواية ما لفظه ويمكن حمل الخبر
ايضا على التقديم والتقديم كانت فيها يوجه ظاهر كلامه من تعين التأخير ثم هو الظاهر انه اعتمد في ذلك بما ذكره شيخنا الشهيد في الذكرى حيث انه بعد
نقله عن الشيخ في حمل ذلك الاخبار على التقية والاستدلال عليه برواية الجليل المذكورة قال بعد ذكر الرواية وهذا الخبر يدل على ان تقديمها افضل
لاعلان ذلك هو الوقت المخصوص منتهى كانه نظرا الى ان الرواية انما اشتملت على التأويل الى ان يقعها قبل الفجر وبعد لانه التأويل عن الوقت المعين
لها وانه قبل الفجر في فنية ما تدل عليه فضلية التقديم وان امر بالاقراء بذلك انما هو على جهة الفضل والاستصحاب فلا ينافي فيه جواز الايقاع بعد
الفجر على هذا الامر لصدق عليه السلام بالتأخير بعد طلوع الفجر فيتعين تأخير عدم جواز التقديم بحول على التقية كما ذكره ثم حيث ان العامة يوجبون
التأخير ولا يجوزون التقديم وهذا لا يمنع من جواز التأخير ولا يستلزم ان يكون جواز التأخير محولا على التقية فلا دلالة في الخبر على ما ذكره
من التاويل للحمل على التقية ولا يمتنع ما فيه من التكلف الشديد البعد عن ظاهر السياق بالانهاية عليه ولا يزيد فان الظاهر للتبادر من ظاهر قضاة
انما هو التأويل عن وقت الركعتين المذكورين المذكورين فيه فاجاب لباقره بانه قبل طلوع الفجر واجاب لصادق ع بانه بعدة قال سائل استغرب
واستبعد لان هذا جملتنا والآخر جملتها وقتا اخر غير فخصي شئ من ذلك فافهمه الصادق ع ان الوقت الشرعي انما هو ما افق به ابوهم واما
الوقت الذي افق به هو به فانما هو على جهة التقية هذا مقتضى سياق الخبر ولو كان الامر كما زعموه من المعنى ذكرناه لم يكن لراجحة الجواب بصير في الخبر
الآخر معنى يقول عليه الحق ان الخبر المذكور في ظاهر الاستدلال المذكور في الخبر لا يوجب عدم سيق الخبر والله العالم **الثانية**
نقل بعض الاصحاب عن الشهيد ع في الذكرى دليل على القول بامتناد وقت الفجر بامتناد الفريضة برواية سليمان بن خالد عن الصادق قال سئل
عن الركعتين قبل الفجر قال تركه لمعين تركه الغداة اتمها قبل الغداة وحمل مصححون بقلبن المتقدمة الدالة على التأخير الى الاصغار وظهور الخبر
على الغفيلة ونفى عنه البعد المحدث الكاشان في كتابه المستعصر بعد ان اخبرنا عن هذا الخبر ان قوله في رواية سليمان بن خالد
وتركه لمعين تركه الغداة لوجه الخبر كما ادعى وجعلوا على الاستدلال للزم منه المناقاة لقوله اتمها قبل الغداة بل الظاهر انه في مقام الاستدلال
الانكاس لا يلازم قوله اتمها قبل الغداة مؤكدا بان الاتفاق ملازم بين الامر بفعلها حين الغداة وبين ما بعد من الكلام المؤكد الدال على انها
قبل الغداة ويؤيد ما قلنا ان الشيخ في الاستدلال انظم هذه الرواية في سلك الاختاره من الروايات الدالة على انها في وقت طلوع الفجر اثنان ووجه
فالرواية المذكورة من جملة ادلة القول الذي اخبرناه **الثالثة** قد نقل عن الشيخ ع وجماعة من الاصحاب استحباب عادة الركعتين المذكورتين
بعد الفجر **الاول** لوصولهما قبل استناد الى مصيبة حماد بن عثمان قال قال ابو عبد الله ع وما صليتهما وعلى ليل فان نمت لم يطلع الفجر عدتهما
وفي بعض النسخ قال تمت باقاف مكان النون وعن زرارة في الموقوف بن بكير قال سمعت ابا جعفر يقول لا يصح صلوة الليل فافترغ من صلوة
واصل الركعتين فانما ما شاء الله ثم قبل ان يطلع الفجر فان استيقظت عند الفجر عدتهما وظهر الخبرين كما ترى فخصيص الاعادة بالنوم بعدهما
لامطلقا كما هو المذهب في ظاهر هذين الخبرين عدم الكراهة النوم بعد صلوة وقبل الصبح فيه ولما ذكره الشيخ ع وجملة من الاصحاب من الحكم
بالكراهة استنادا الى ما رواه الشيخ عن سليمان بن حفص المزني قال قال ابو الحسن الاخير ع اياك والنوم بين صلوة الليل والفجر ولكن فخصيص
نوم فان صاحبه لا يجهل على ما قدم من صلوته وما يؤيد الخبرين الاولين ما رواه ثقة الاسلام ع في الموقوف عن ابن بكير قال قال ابو عبد الله ع
كان يجهل الرجل ان يقوم من اخر الليل فيصلي صلوته ضربة واحدة ثم ينام او يدب هباي ان ذلك لا يثق عليه بل سهل يسير في بعض النسخ يجهل مكان
يجهل ووجه فتقوله لانه على ذلك وعن زرارة في الموقوف عن ابن بكير عن ابي جعفر قال انما على احدكم اذا انتصف الليل ان يقوم فيصلي صلوته جملته
واحدة ثلث عشرة مرة ثم ان شاء جلس فعدا وان شاء نام وان شاء ذهب حيث شاء والذي يربح عندك ان ما نقل عن الشيخ والجماعة من الحكم المذكور
انما استندوا فيه الى الخروج عن خلاف المقتضى والشيخ في القائلين بان وقت هاتين الركعتين انما هو بعد الفجر الاول واجادهم الى استدلالها
على ذلك ما ذكره من استنادهم الى مصيبة حماد بن عثمان وموثقة زائدة المذكورتين انما هو تكلف من نقل ذلك عنهم حيث لم يروا له دليلا ظاهرا
غير هاتين الروايتين فذكروهما مستنداهم ووردوا عليها ما ذكرناه ثم بقى الكلام على ما ذكرناه في اختلاف هذه الاخبار في كراهة النوم
بعد الركعتين وعدمها ولعل الترجيح لاحقا والجواز لفعلهما من ذلك مؤيدا بالخبرين الآخرين ويمكن الجمع بجملة خبر المزني على اتخاذ ذلك
عادة والاختار على وقوعها نا ويمكن ايضا ان يقال انه لا منافاة بين الجواز في كراهة فعلها وادل على الجواز على كون ذلك جائزا وان كره
ان فعل الامام ع يجهل على الجواز كما في جملة من الاحكام المذكورة التي نقل عنهم ففعلها فان الاصحاب حملوها على بيان الجواز ونحوها كثير
المستحبات التي ورد عنهم تركها لبيان الجواز فيه وبالجمله فانهم انما فعلوا ذلك في المقام الثلاثي وهم الناس العزم في ذلك المذكور **حيث**
وردوا التواهم والوجوب من حيث وردوا الامر بتعليمها وتفهمها وتوقيفها على بيان الحكمين المشار اليها والله العالم **المقصد الثالث**
في الاحكام وفيها من مسائل **الاول** المشهور بين الاصحاب جوب الصلوة في الاوقات المحددة في الاخبار والمقدمة وجوبا موصفا من

فلا بأس بالتطوع قبل الفريضة وان خاف فوت الوقت من اجل ما هو من الوقت فليبدل بالفريضة وهو حق انما يتطوع بما شاء ثم قال يمكن
الجمع بينهما ايضاً بتخصيص النهي الواقع عن التثنية بعد دخول وقت الفريضة بما اذا كان المقيم قد شرع في الاقامة كما يدل عليه مصنفه عن يزيد بن عبد الله
ابا عبد الله عن الرواية التي تروى انه لا ينبغي ان يتطوع في وقت فريضة ما بعد هذا الوقت قال اذا اخذ المقيم في الاقامة فقال الناس يختلفون
في الاقامة قال المقيم الذي صلى معه انه في استدلاله في الذكر على الخلاء من القول الثالث بموثقة سمعته لكونه وما رواه في صحيح عن اسحق بن عمار
قال قلت لابي في وقت فريضة نافلة قال نعم في وقت اذا كنت مع امام فتدبره فاذا كنت حده فابدأ بالكتابة وعن محمد بن مسلم ثم قالوا
المتقدمة المذكورة ان الفضل ان تبادر بالفريضة ثم تفترق المانعين انهم اجابوا رواية ابى بكر الحنفي عن رواية في وقت عن ابى جعفر ثم لا تطوع بركعة
في تحفة الفريضة كما هو مروي عنه ثم لا صلوات عليه صلوات ثم قال في الجواب لما تعارضت الروايات وجب الجمع بالجمع على الكراهة في هذا الوجه
وبني الصلوة الكاملة في غير المأذون وقد ذكر فيها تقدم التصريح بان قاض الفريضة يصلي امامها نافلة ركعتين وان التثنية فعل ذلك قال
الكيفية وقوة الله نام التثنية عن الصلوة تسع ركعات للامة ثم توفى من استدلال القول المشهور بقول التثنية لا صلوات لمن عليه فريضة
وتجوز زرع الدعوى في الذكر ثم استدلاله الاختاره من الجواز برواية سماعة ورواية اسحق بن عمار المتقدمة ذكرها عن الذكرى ورواية ابى
بكر عن ابي عبد الله قال سئل عن رجل نام عن الغداة حتى طلعت الشمس فقال يصلي ركعتين ثم يصلي الغداة وعن عبد الله بن سنان عنه ان
رسول الله قد غلبت عيناه فلم يستيقظ حتى اذا هزلت الشمس فرجع ركعتين ثم صلى الصبح ثم ذكر مصنفه في ذلك الى وقتنا نقلها عنه انما حمل الجواب
النهي على الكراهة جاعلاً قول و باقية لا يفتي عليك بعد ما لو ناه من اخبار القول المشهور ما في كلامهم في المقام من القصور وذلك من وجهين الاول
انه من القواعد المعروفة في كلامهم والمتداولة على عدد من اعلامهم انهم لا يجمعون بين الاخبار والامع التكافؤ في الاسانيذ والافتراس الضعيف
ويعلون على الصحيح من عدم ايضاً الله مع حصول الترجيح في احكامنا بين فائمه يعلون بالمرجع ويجعلون التاويل في جانب المرجح ومقتضى
ما تين افتاءه تين هو العمل بما ذكرنا من الاخبار والادلة على القول المشهور لصحة كثير منها كما عرفت وكثرها وصلاتها وضعفها قاطبها استدلال
عدا وادالة كما سيظهر لك اننا قد تكلمنا في وجههم علمنا عدم الاخبار وعدم التثنية لروايات المسئلة كما هو حقه وعكس القضية
في اللومين والجمع من صلواتك ان يلحق عدداً ببق محمد بن مسلم واديب من الجواب شفاها على الطائفة عبيد الله بن جلد مع انها اثنتان فجددتها
معدوداً على الصحيح الموثوق وان كان الموثوق عن من ستم الضعيف ثم يستدل بموثقة سماعة ويصنفها بكونها موثقة مع ذكره ذلك في المتن
بجواب رواية فلان اذا نافية عنها في سؤال الفرق بمصر مع ان رواية سماعة قد اشتمل طريقها على عثمان بن عيسى الذي قد علم من طريقه بعدد بشه
في الضعيف زيادة على سماعة فان كان الخبر الموثوق يصح دليله لا شرعياً فلا معنى لرد الخبرين والافلا معنى لتعلقه بخبرها عنه ولكن اصحاب هذا
الاصلاح لضيق الحقائق ولا سيما السبل المذكور لا يقفون على قاعدة ولا ضابط ولا كجدة لثلاثة ما عرفت في غير مقام مما تقدم من انما
عليه الجمع بين الاخبار بحمل النهي على الكراهة والامر على الاستصحاب قاعدة لم يرد بها في كتاب وان اتخذوها في جميع الابواب كيف لا وقد
في الاصول بان النهي حقيقة في التحريم والامر حقيقة في الوجوب فحمل كل منهما على خلاف ذلك مجاز لا سيما اليه الامع القرينة واختلاف الاخبار
من قرين المجاز وايضاً فان الاستصحاب حكم شرعي يوقف على الدليل النصي والظاهر في ذلك كغيره من الوجوب والتحريم والا لكان قولنا على
تأخير دليل وتجوز وجوده لعمارة من دليل على ذلك اذ يمكن ان يكون مصنفنا لا ينافي التحريم والوجوب من تقيده وبموجها ومضاهيها فهو
كما سيظهر لك في غير المقام والثالث ان الاخبار التي استند اليها في الدلالة لا تظهر لها فيما ذكره ولا وضوح فيها لما عتمدوه و
تحقيق كلامهم في المقام بتوفيق الملك العلام وبركة اهل الذكر عليهم السلام والفقهاء وبه يرتفع التساؤل بين الاخبار على وجه واضح لنا وان نقول بحجج
ان يعلم الا انه لا يخفى ان التساؤل من الاخبار التي قد تناها ما هو المنع من النافلة مطلقاً وان كانت رتبة متخارج وقتها الموقوف لها شرعاً ودخلت
فريضة وجب الوفاة بالواردية بهذا المعنى عند التاويل مضافاً اليها ووددت بالنسبة الى الرواية وجوز راحة الفريضة لها وعدم الاستغفار
من ظاهرها الصوم وذلك فان الرواية في الظاهر لا تجوز معلوم من وقت الفريضة بموجبه يمنع ادائها ويقوم بتقديم الفريضة وهو الذي لا
والذراعان والقدمان والاربعة قد اقدم كما تقدم بيانه وموضحاً لشرها وان الاشارة في بعض الروايات بوقت الفريضة المنع من التطوع فيه انما هو
ما بعد ذلك الجزء الذي يخص به النافلة ومن ذلك يعلم ان المراد بالتطوع المنع من مثل ذلك انما هو النافلة الواجبة وامتناع غيره ما يكون
بطريق اول في جملة منها عامرة والتمتع على المنع من النافلة بعد دخول وقت الفريضة واتباعها وتاويلها ان لا يخطئ الملاق وقت الظهر على
هذا الوقت المختار منه قد علمنا اننا قد تناها في الاخبار كما في موثقة سعيد الاعرج عن ابي عبد الله قال سئل عن وقت الظهر هو اذا
الشمس يقال بعد الزوال جردت ونحوها موثقة اسمعيل بن عبد الله بن عمار عن الروايات الكثيرة المتقدمة في المقصد الاول قد دلت الاخبار
ايضاً على ان هذا الوقت المختار انما هو النافلة كقول الجعفر في مصنفه في وقت الفريضة في وقت الظهر والذراعان قلت لم قال لكان الفريضة
ان تنقضي من زوال الشمس الى ان يبلغ الفجر اذا ما فاداً يلحق ذلك عبادات بالفريضة وترك النافلة في معناها الجادعة قد تقدمت هذا في
المستألف ما من لا يفتي في ان لا يفتي في اول الزوال ولا يفتي في التاخير الى ذلك الوقت عليه تدل الاخبار وايضاً في فاق
بالنسبة الى المستألف غير ان النسبة الى من لا يفتي في اخر وقت ذلك فاعلم ان استدلال صاحبك على جوازها بات المنع على الاضحية ببعض محمد بن
مسلم في انه فهم قولهم الفضل ان تبدل بالفريضة جواز البداء بالنافلة وان كان خلاف الافضل بنا على ان قول التاويل اذا دخل وقت

الفريضة هو الوقت الحقيقي وليس الامر كما فهمه بل المراد بالوقت المستعمل عنه هنا المقروض خوله انما هو الوقت المعين للفريضة بعد تقديره
الناقل كما اشترط اليه هذا الاخلاق كان شافعا كما يشهد من الاجابات التي اشترطها في هذا الوجه في الرواية والله سبحانه وتعالى اعلم ان الناقل انما
انه اذا دخل هذا الوقت المذكور فلهما يكون في ان اتفق له لا يقال في الفضل ان تبد بالفريضة لانه اول وقت فضيلةها والناقل هنا لا فضيلة
لخروج وقتها من كونها لا فضيلة فيها فلا يشترط الا ان يان بها لانه عبادة فاذا انتفى الفضل بهما دل على عدم فضيلةها نظرا وان تقدم تحقيقه في كل وقت
في الوضوء من قولهم ومن توفنا امرين لا يجوز قلنا لا يشترط في القول بغيره الثاني في الخبر المذكور كقولنا لان العبادات لا مباح فيها واما ما
او مندوبة وكلاهما يحصل الاكثر مع بذلك شيخنا الشهيد الثالث في كتابه في الجان بعد ما جملنا ذكره لوقال في الفضل بصفة افضل
الذي على حصوله في الايمان بالناقل لكان الحاجة ليست كذلك ويوضع ما قلنا قوله واما اخرت الظاهر في راعا اي انما اخرت الظاهر بعد القول
المستعمل عن اجل صانع الا بغيره في مخرج وقتها الموقوف فلا يصح بقاها الفريضة بل الفضل في البداية بالفريضة هذا معنى الخبر المذكور وما لا
اليه الومن ولا القصور الفريضة انه يوم من الناقل المستعمل في الخبر الناقل في الفريضة كايضا في استعماله وهو مطلق كلامه في خاله
مع انه لا يلزم قوله في الرواية واما اخرت الظاهر في راعا كما لا يخفى في ما يتلوه الكلام او لا يلزم ما ذكرناه ولما وثقة سماعه على الوجه الذي نقله
في ك فني المروية في يومه وروية في يومه وبما ايضا وفيها من زيادة على ما نقله الامام في ان يصلي الانسان في اول دخول وقت الفريضة التوافل لا
ان يخاف فوت الفريضة والفضل في اوله الانسان وحده ان يبد بالفريضة في اول دخول وقتها ليكون افضل الوقت للفريضة وليس في ذلك التوافل
اول الوقت في غير يوم من اخر الوقت وحاصل معنى الرواية المذكورة بنا على ما ذكرناه والله سبحانه وتعالى اعلم ان الراوي سئل عن ياتى للمعيد
تدعى عليه المكتوبة في اول وقتها وكذا في يومين من يومه وصانع اهل المسجد لا يبرهن كان بعض وقت الناقل كان باقيا فلهذا عن الطبع بالراتبة يتلوه
بما في ذلك الوقت ام يبدى في المكتوبة ولا يجازي ان يجل التلوع منطوق غير الراتبة اذا كانت الراتبة من ذوال وقتها الموقوف لما في تلك الاخبار لا
يجوز مزاجه الفريضة فيها فلا ينتمى مزاجه فيها بل يرقى ذلك لعمان التلوع في حصة الرواية وسياقها صريح في رادة الراتبة خاصة طحايا بان
كان ايانا في وقت من يعطي الراتبة ولو منقصة فلا بأس بالتلوع بها قبل الفريضة وان كان يخاف فوت الوقت اي وقت فضيلة الفريضة
لو قلنا ان الناقل من بعض من الوقت فليبدأ بالفريضة في اول وقت فضيلةها ثم يتلوع بعد ما جازا ويوضع ما قلنا في راتبة في ذكرنا ما
على نقله كبروية الشخص من ان الامم متع لفي التوافل من اول دخول الوقت المذكور في تلك الاخبار لان يجل فوت وقت الفريضة في
فوت وقتها التلوع بعد الناقل وهو اول وقت فضيلةها وعلته ان ان في وقت يمكن الايمان بالناقل ولو منقصة والابد بالفريضة في
فضلها الحمد وعلها وقد وثق الله تعالى بعد ان ظهر هذا المعنى بالملوك في حصة الرواية في كتاب الجمل المئين حيث قال وقوله في
الحديث الرابع عشر ان كان في وقت من اي منع يعطي الملاقاة جواز مطلق الناقل في وقت الفريضة لان يجل التلوع على الرواية يكون في قول
الناقل قد ساءوا اهل الفريضة في يومه او حتى في ذلك فان قد تقررت الموضع من حال كما قيل انهم كتب في الحاشية ما صوته في فهم منه انه بعض
من صلواتهم في وقت مجي ذلك التلوع لان ما ليس في الظاهر من الخروج وقت الراتبة في ذلك الزمان اليسر انتهى هو من غير قبال الطلوع
ظاهر كلام شيخنا المذكور يعطى نوع تردد في الرواية على الوجه الذي ذكرناه والحق انه لا تعديل عنه ولا يعضد الرواية غير ما بالنظر في الرواية
المذكورة في الشان المذكور وانما قوله في جملة الزيادة المشار اليها والفضل في هذا الانسان وحده والله سبحانه وتعالى اعلم ان المراد
من هذا الكلام ان الاوقات اذ صحت وحده ودخل عليه وقت الفريضة في الوقت المعين لها بعد وقت الناقل لما اشترط اليه سابقا من شيع هذا
الاطلاق في الاخبار فليبدأ بالفريضة في خروج وقت الناقل ويكون قد حصل الفريضة في اول وقت فضيلةها ولا يضر على مسألة التوافل في اول الوقت
يضع وقتها المقر لها وفيه اشارة الى ان ما وجد مع امام فانه يجوز لمزاجه وقت الفريضة بها الانتظار لجماعة فيكون هذا مستثنى من جملة التنبه
عليه على ذلك في جملة وثقة اسحق بن عمار الذي استدلل بها الشهيد في ذلك كروي التوضي كما تقدم ذكره من قوله قلت اختلف في وقت فريضة ناقل
نعم في اول الوقت اذا كنت مع امام فتتبعه واذا كنت واحدا فابد بالمكتوبة فانه لا يصح حمل الوقت منطوق ما جاء من الوقت الحقيقي الذي هو اول
الزوال لما استفاض من استجاب الناقل في المنفرد وفيه كيف يؤمر المنفرد هنا بترك الناقل في بل المراد انما هو الوقت الذي بعد من وقت الناقل
وان يجوز مزاجه الناقل للفريضة في انتظار الجماعة ويؤيده ايضا حصة عمر بن يزيد انه سئل يا عبد الله عن الرواية التي يروون انه لا ينطوع في وقت
فريضة ما بعد هذا الوقت الحديث كما تقدم فان هذا الحديث ايضا يحتمل ان ينظر الجماعة في بعض في الايمان بالراتبة بعد من وقتها ومزاجه وقت
الفريضة لاجل انتظار فضيلة الجماعة والافاق في الحقيقة الناقل انما هو الفرع والذراع وان بعد مضية بها فلا ينطوع ولكنها لما ساحت المزاجه
فما قبل الحد الاقامة وان زاد على الحد المقر وبما ذكرنا فلهذا حسن مجتهد في سلم وموثقة سماعه وموثقة اسحق بن عمار يظهر اننا لا نأفاه
فيها الاخبار السابقة التي استدللنا بها بل هي من طبقه علم من وجوه الانطباق ودفقة معها باو وضع متقا الاتفاق وان خلاف من خالف بناء على
ما فهم من هذه الروايات انما انشأ من عدم اعطاء النظر في الناقل في ملاقاة الاخبار واما ما استدلل به في التوضي في قوله ان تنقله
سابقا من روايت صاحب الركعتين قبل الغداة فمن نام عن الغداة وحديث قوم النبي في ان الكلام عليها في المسئلة الثانية انشا الله تعالى فان ما نقلوا
به من الروايات التي ذكرها واعتمدوا دليلها على الجواز فتدبر في ان لا دلالة فيها ولا نأفاه ما ذكرناه نعم هذا روايات اخر لم يتفرعوا عنها
ولم يلحقوا بها وكان الاول في الاستدلال بها في المقام ومنها حصة محمد بن مسلم قال سئل عن الرجل يفتي بصلوة النهار قال يقضيها انشاء بعد

لا فرق بين شاء بعد النشأ وحسنه الجليل عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل فاتته صلاة النهار فمضى بقصتها قال ان شاء بعد المغرب ان شاء
 العشاء فمضى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل فاتته صلاة النهار فمضى بقصتها قال ان شاء بعد المغرب ان شاء العشاء فمضى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل فاتته صلاة النهار فمضى بقصتها قال ان شاء بعد المغرب ان شاء العشاء فمضى
 قال قال أبو عبد الله عليه السلام ان فاتك شيء من صلوات النهار أو الليل فاقضه عند ذلك ثم ان شاء بعد الظهر عند العصر بعد المغرب بعد العشاء فمضى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل فاتته صلاة النهار فمضى بقصتها قال ان شاء بعد المغرب ان شاء العشاء فمضى
 التحريم يؤيدها الملاقاة من الأخبار وكذا يرى في بعض النسخ ان قوتها قضاؤه بالليل ودأية يجزئ من يجزئ من حيث لا يكتفى بالليل
 الحسن الرضائي يكون على صلوات النوافل فمضى بقصتها فمضى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل فاتته صلاة النهار فمضى بقصتها قال ان شاء بعد المغرب ان شاء العشاء فمضى
 ساعة شئت من ليل أو نهار وكل ذلك سواء وصححه ابن أبي عمير قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول صلوات النهار يجوز قضاءها في ساعة شئت
 أول أو ثاني أو ثالث من الليل قال سئل عن رجل فاتته صلاة النهار فمضى بقصتها قال ان شاء بعد المغرب ان شاء العشاء فمضى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل فاتته صلاة النهار فمضى بقصتها قال ان شاء بعد المغرب ان شاء العشاء فمضى
 فمضى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل فاتته صلاة النهار فمضى بقصتها قال ان شاء بعد المغرب ان شاء العشاء فمضى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل فاتته صلاة النهار فمضى بقصتها قال ان شاء بعد المغرب ان شاء العشاء فمضى
 ان يقول ان شاء النوافل المقتضية من ذلك هذه الأخبار وتوضيح ذلك ان يقال انه لا فائدة بعد دخول وقت الفريضة للفريضة مطروقة
 او مبتدأة او موقوفة وغيره بوقت الفريضة هو ما بعد الذراع وانذار عين بالنسبة إلى الظهر من أول المغرب بالنسبة إلى المغرب بعد غروب
 الشفق بالنسبة إلى العشاء وأول الفجر الثاني بالنسبة إلى صلوات الفجر بناء على ما مضى من هذه الاوقات فمضى بقصتها فمضى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل فاتته صلاة النهار فمضى بقصتها قال ان شاء بعد المغرب ان شاء العشاء فمضى
 مما اشتمل على وقت الفريضة فانه يجوز القضاء فيه هذه الأخبار دون النافلة للمبتدأة عملاً بعموم صلوات ذرارة في منع النافلة للمبتدأة ومع
 قضاء نوافل النهار بعد المغرب يعني قبل دخول وقت فريضة العشاء ويؤيده ان المتبادر من البعدية هو البعدية القرينية وقوله في رواية
 أبي بصير فاقضه عند زوال الشمس يعني قبل زوال الشمس وبعد الزوال قبل دخول وقت الفريضة وبعد الظهر عند العصر يعني قبل دخول
 فريضة العصر على هذا يحمل الملاقاة المتقدمة ويحمل ايضا خروج هذه الأخبار يخرج النافلة لا شعار مصحح ذرارة السابقتين المشتملتين
 على المقابلة بذلك انه لا يحضر في الآن مذهب العامة في المسئلة هذا ودعا استد بعض المجوزين في الاستدلال على ذلك بموضع منها ما
 ورد من انه في تلخيص المصلي بركعة من نوافل الزوال فانه يتها وان خرج وقتها ومنها من تلبيس اربع ركعات من صلوات الليل ثم طلع الفجر فانه
 يزاحم بها الفريضة عنها ما ورد ايضا من جواز ايقاع صلوات الليل كما بعد الفجر بناء على ما مضى من هذه الاوقات فمضى بقصتها فمضى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل فاتته صلاة النهار فمضى بقصتها قال ان شاء بعد المغرب ان شاء العشاء فمضى
 حتى يطلع الفجر فانه يصليها مخفية كما تقدم جميع ذلك فان هذه المواضع كلها تدل على جواز ايقاع النافلة في وقت الفريضة والجواب عن ذلك
 اولاً ان هذه المواضع خارجة عن محل النزاع فان مطرح البحث النوافل للمبتدأة او قضا الراتبة والخم لا يقول بان النوافل في هذه الاوقات
 تصلى قضاء فلا دليل في ذلك وثانياً انما نقول ان جواز النافلة في هذه الصوة انما خرج مخرج الرخصة وليست باعظم رتبة من الفريضة
 والشارع قد جوفى عنها ذلك به صرح الاحباب فقالوا بان من ادرك من الوقت ركعة فقد ادرك الوقت كله وروا ذلك بهذا العنوان
 ووردت به الرواية في خصوص صلوات الصبح كما في النسخة التي في حمله وقد تفقوا على انه لا فضل عليه بعد ذلك مع الاتفاق نصاً وقوى
 على بلان الصلوة في غير وقتها فليكن ما نحن فيه من قبل ذلك ومن الرخصة النوافل ايضا ما تقدم من جواز تقديم صلوات الليل على الانتقال
 المسافر والشاب الذي تمنعه طوبى وما غرض الانقباض وتقديم نافلة الزوال لمن يشتغل عن أدائها وقضاؤها ومنها تقدم غسل الجمعة
 عوز المأوى واعطاء ركعة الفطر قبل وقتها ونحو ذلك وهذه المواضع المعدودة من قبل فلامنا فاة فيها الاخبار الدالة على المنع من النافلة
 بعد دخول وقت الفريضة كما لا يخفى والله العالم الميكمل كذا في النسخة اختلف الاصحاب في جواز النافلة لمن عليه قضاء فريضة فالاكثر منهم
 المنع من النافلة بعد دخول وقت الفريضة وذلك وهو اختيار العلامة في الفتاوى واكثر المتأخرين وقبل الجواز ونقل عن ق وابن الجوزي والبيهقي والشيخان
 والظاهر عندي هو القول المشهور انما سأل الله تعالى عن المقعد الذي من قوله تكلم اتم الصلوة لذكرى المفسر في الاخبار بذكر الصلوة
 الفائتة وما ياتي ايضا من الزوايا الدالة على وجوب ترتيب الماضرة على الفائتة وانما يجب تأخير الماضرة الى ان يتضيق واذا وجب ذلك في
 الفريضة التي هي واجبة الوقت فمضى بقصتها بطريق اولي من معنى غيرنا فلهما ويد الله على ذلك ايضا مصحح ذرارة عن أبي جعفر المتقدم
 في المسئلة السابقة حيث قال فيها ولا تنطوي بركعة حتى تقضى الفريضة ويقتوب بن شيبك عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل
 ينام عن الصلاة حتى تنبع الشمس ايستقر او ينتظر حتى تنقطع الشمس فقال يصلي من يستقر قلت ابو ثور يصلي الركعتين قال بل
 يبدأ بالفريضة ويصلي ذرارة المتقدمة نقلها في صدر المسئلة السابقة عن المشايخ المتقدم ذكرهم وقوله فيها اصلها فافتر على
 فريضة اولى وقت فريضة قال لا انه لا يصلي نافلة في وقت فريضة الحديث ويؤكد قضية التنظير بقضاء شهر رمضان فانه صريح في
 المنع واما ما تكلفه بعضهم في الجواب عن هذه القضية الجمل على الادعاء خاصة مستند الان المتبادر من قوله في وقت فريضة ودخول وقت
 فريضة وقت الاداء وان المراد بقوله لو كان عليك من شهر رمضان الاداء لا القضاء فيمن البعد عن ماقى اللفظ وسياق الكلام ما لا
 يخفى على ذوي الالباب الا انهم ومن لم ادق معرفة باب الكلام لان قولنا ان نافلة فريضة في وقت فريضة مردد با د صريح في معارضة
 الاول للثاني وان الاول مرد به الفضل والاعم منه والثاني مرد به الادعاء خاصة وما جاب به بقوله لا يصلي نافلة في وقت فريضة وان كان ذلك
 في الاداء الا ان قضية تطبيق الجواب على السؤال بناء على ما ذكرنا اذ اذلة الصوم في الجواب يكون معنى الجواب لا يصلي نافلة في وقت

في الزمان فانه لا يفتى في قضاءها في وقتها

[illegible]

مِنْهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ

مايوهم القذح

في الصلاة
باب في الصلاة
مختصا بالصلاة
الكل

ما يؤمن القدر في العصر لكونه لا يشتمل على ركعتين بل على ركعة واحدة وهو على نحو الجهر والسر والعلانية من الصلاة
والنظر في حال واسع انتهى قول قد عرفت صراحة كلام شيخنا المعيد في رد المحتار المذكورة وكيفية يدعي أنه لا راد لها وعدم الملازمة بالعدم
وبالجملة فمقتضى عدم نحو الاستصحاب كما هو ظاهر اتفاقهم في هذه الاخبار ونحوها: وجعل على التقية كما يشاء الربية ما نقله من
رواية العامة الخبر المذكور في قتادة وجماعة من الصحابة لا يخفى ما بين الحكمين من التناقض والتناقض يقتضي كتمانهم من حيث قولهم بهذا الحكم
الشيء لهم لم يعضوا النظر على أدلتهم من طريق القدر ويستبرئ بالأعداد الواجبة كما لا يخفى على من يدرس كلامهم في الأحكام كما ينهنا عليه
في غيرهم: بالجملة فالظاهر عندنا هو القول المشهور في أدلتهم من الوضوح والظهور وما في مقابلها من الوهن في الدلالة والفضول كما في
معنى كلامهم: وهو قدوة لا لأنه لا يخلو عن عيبه في مقامه فيمضي على وجوده ولا منافاة ويؤكد ما ذهب إليه انضمامه إلى الأوقاف والاحتياط
الذي هو دراهم من الشبهة أو يتم وها هو صاحب التوق في هذه المسئلة حيث تمسك على نقل الأدلة من الطرفين ولم يرحم شيئا في البين
والظان النسبية صحة الأدلة من الجانبين: فعارض لنا ويل من كل من القائلين **المسئلة الأولى** بعد الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب في
أنه يستفاد وجوب لصلاة ما إذا توفقت على صفة الكمال ومقتضى مقدار أدائها مع الشرائط وجوب نقص الوضوء في حال هذا أما لو لم
يكن كذلك فلا قضاء له بها ولا ظهر أنه من أدرك الطهارة ودكعة من آخر الوقت وجب الاتيان بها ولو أدرك الطهارة وحقق ركعات من
الغرض أن نقصيل هذه الجملة بغير في مواضع الأول لا خلاف ولا اشكال في أنه لو حصل أحد الاعتذار المانعة من الصلوة كالجنون والأغواء
ونحوها بعد مقتضى قدر أداء الفريضة بشرطها فإنه يجب عليه القضاء ودل عليه عموم ما دل على وجوب القضاء أما لو لم يضر ذلك المقدار
فإنه لا قضاء له لا ظهر قال الشيخ في ذلك إذا أدرك من الظهر دون أربع ثم جن أو غلب عليه وحلضت لم تلزمه الظهر لأجاء الفرقه فالحق
لا يختلفون في أن من لم يدرك من أدرك الوقت مقدارها يؤدي الفريضة لم يلزمه عادة وظاهر الصدوق والمحققين وابن الجوزي اعتبارا
أدركه لا أكثر وقد تقدم الكلام في هذه المسئلة بكل ما ظهر فيها من جهة بحث الجرح من كتاب الطهارة الثاني: **لو أن المانع قد بقي في وقت**
ما عيب الطهارة ونحوها من الشروط والصلواتين أو أحدهما فإنه يجب الأداء ومع التفریط القضاء قدر الكلام أيضا مقتضى ذلك الموضع
بالمشار إليه كذلك لو لم يدرك الأربعة مع الشروط فإنه يجب عليه الاتيان بها وإن خرج الوقت وقد نقل في أن هذا الحكم يجمع عليه بين
الأصحاب نقل عن المنتهى أنه لا خلاف فيه بين أهل العلم قال الأصناف ما روي عن النجاشي أنه قال من أدرك ركعتين من الصلوة فقد أدرك الصلوة
وعنه من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ومن طريق الأصحاب ما رواه الشيخ عن الأصناف ابن نباتة قال قال النجاشي
المؤمنين عليهم من أدرك من الغداة ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدرك الغداة تامة وفي الموثق عن عمار السابلي عن أبي عبد الله أنه قال
فإن صلرك ركعة من الغداة ثم طلعت الشمس فليتم الصلوة وقد جازت صلاته ثم قال وهذه الروايات وإن ضعف سندها إلا أن عمل الطائفة عليها
ولا مكاره ما فينبغي العمل عليها انتهى أقول لا يخفى أن ما ذكره من رواية الأصناف وعما واللتين هما من طريق الأصحاب عمل الطائفة عليها إنما
مورد ما صلوة الصبح خاصة والمدة على أهم من ذلك نعم الخبر الأول صريح في العموم يكن ظاهر كلامه من طرق العامة كما هو ظاهر الذكرى بقوله
جرح فيشكل الحكم بالصوم إلا أن يقال إن العدة في الاستدلال إنما هو الإجماع كما هو ظاهر كلامه ونقل عن المنتهى فيه ما لا يخفى وبالجملة فالمسئلة
غيرها التي عن ثوب الاشكال لما عرفت ثم لا يخفى عليك ما نستوعق العمل بهذين الخبرين باتفاق الأصحاب على العمل بها فإن فيه ولا مكاره
من عدم الدلالة على المدة بل على ما أحسن ذلك وثانياً أنه قد نهى عن العمل بالخبر الضعيف في غير موضع وإن كان ظاهر الأصحاب الاتفاق على العمل
بمضمونه وبما حمله فإما من طرعه على الكراهة والاستحباب ثالثاً: الخبر الضعيف بمقتضى هذا الأصل لا يبرهن بطلان وجوده كعدمه فاستناد
عنده إنما هو على الإجماع مع طعن فيه في غير موضع بل صدر كتابه أنه صنفه بأنه لا يطاله وإن ساقفه في أمثال هذه المقامات وبالجملة فإن
المنافضات إنما نشأت من ضيق الخناق في هذا الاصطلاح الذي هو في الفاشل في هذا الاصطلاح الثالث المشهور بينهم أن الركعة عبارة
عن الركوع والسجود هل يتحقق برفع الرأس من السجدة الثانية أو باتمام ذكر السجدة الثانية قولان وقد ذكرنا عن الشهيد في الركوع في الجملة
الأجزاء بالركوع للتسمية لغة وعرفاً لأنه المعظم ثم دد بأنه بعيد أقول ما أحتمل الشهيد هنا هو ظاهر اختيار المحققين المسائل البعدانية
في مسألة الشك بين الأربع والخمسين فما إذا عارض الشك بعد الركوع وقبل السجود حيث إن الأصحاب الحكم بالصلاة وهذا الصلوة وهذا الصوت
بأنه يتم ويسجد سجدة السهو ولو لم يخلو تحت فضل المسئلة وهذا الحكم منهم هنا بما عايناه من أن الركعة عبارة عن الركوع والسجود فإن
مقتضى هذا الكلام لا يبال إلا مقتضى حيث أنه لم يأت بالركعة فلا يكون داخل تحت النص المذكور فكيف يمكن أن يكون بالصلاة في الصوت فلا يكون
والحق في الشارح اليد أجوبة للمسائل المشار إليها مختص من ذلك يحمل الركعة على مجرد الركوع قال بعد حكمه بالحق في المسئلة المذكورة
ما نقله لأن الركعة واحدة الركوع وعند بقاء الركوع يستحق ركعة وليس تيمتها ركعتين بل بالاتيان بالسجدة لأن الركعة واحدة الركوع وحسب
كالسجدة والسجود الركبة وانكوباً انتهى بذلك يظهر قوة ما أحتمل الشهيد في أنه ليس بقوله بالحق في صفة الشك المتقدمة في
على هذا القول كما لا يخفى في المسئلة المذكورة والآلة قصير غير متجهة والمسئلة لا نخرج من ثوب الاشكال كما لا يخفى التنبه عليه في
في موضع المذكور على هذا فالخرج الوقت بعد الركوع وقبل السجود وجب الاتيان من غير قضاء وعلى قول المحقق المذكور وسقط الفرض
أداء قضاء على القول المشهور الرابع: **اختلف الأصحاب فيمن أدرك ركعة من آخر الوقت هل يكون مؤدياً بالجميع أو قاصباً**

للمسح و بالترتيب قال فقل في الذكرى عن الشيخ انه نقل هذا الخلاف عن اصحاب ظاهر المشهور وبينهم هو الاول وهو اختيار الشيخ وقت
 ومن تأخر عنه وادعى عليه في الاجماع حيث نقل عن اصحاب ائمه لا يخفون ان من ادرك ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس يكون مؤديا في الوقت قال
 ودوى عن النبي من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك
 العصر قال وكذلك روى عن ائمتنا ومن نقل في القول بقضاء الجميع عن السيد المرتضى رحمه الله بان اخر الوقت يختص بالركعة الاخيرة فاذا
 وقعت فيه الاولى وقعت في غير وقتها ولا يصح لقضاء العبادة الا ذلك واما القول بالتوزيع فوجهه ظاهر من ان ما صادف الوقت ودفع فيه
 يكون اداء لوجوبه واداء فيه وما وقع بعد خروجه يكون قضاء لا نه ليس بالقضاء اما وقع بعد خروج وقته فالواو ثمرة الخلاف تظهر في
 النية وقال في الذكرى انها تظهر ايضا في الترتيب على الغائبة السابقة فعلى القضاء ترتب دون الاداء واعتبر في كفايته ضعيف جدا قال في الاجماع
 على وجوب تقديم الصادق الذي ادرك من وقته مقدار ركعة مع الشريط على غيرها من الغويات قول والتحقيق عندنا لا اثر لهذا الخلاف ولا
 اثر لبقية على هذا الخلاف في الاستفاد من الاخبار هو حقيقة المعلق على الوجه المذكور وعدم وجوب القضاء بعد ذلك واما كونها اداء او
 قضاء او موزعة فلا يظهر له اثر من تلك الاخبار وهذه الغائبة التي انفقوا عليها انما هي التفرع بها الوفاة الدليل على وجوب نية الاداء فيها
 كان اداء القضاء فيما كان قضاء والحال لا دليل على ذلك سوى اعتبارات ذكرها وخلافات سطرها لا تصلح لتأسيس الاحكام الشرعية
 كما تقدم تحقيقه في بحث نية الموضوع من كتاب الطهارة وبذلك اعترف السيد المستد غير من فاضله تأخر للتأخير وضع من ذلك ما ذكره في
 الذكرى لما ذكره السيد المذكور في المحامي قالوا لو ادرك قبل الغروب وقبل المنتصات الليل هكذا الغرضين لزمت واحدة خاصة لا سائلة
 مهلة وقت لا يصح ما بقي الكلام في ان قلنا بالاشتركي في الوقت من اوله الى اخره كما تقدم نقله عن قالا لا منته منها في الاولى لتفصيلها في وجوب
 الترتيب ان قلنا بالمشهور من الاختصاص في الواجب الثاني وما لو ادرك خمس ركعات في الموضعين فاتهم صرحوا من غير خلاف يعلم انه يلزمه
 الغرضان بناء على ما تقدم من ان من ادرك من الوقت ركعة فقد ادرك الوقت كله وحيث ان الركعة الاولى من الجنس المذكورة للفرقة الاولى وبها
 يصح ادراك الوقت فانها تزام الفرقة الثانية بثلاث وهكذا في الفرقة الثانية فانه يقعها ركعة من الجنس ما يحصل ادراك الوقت فيجب ان تزامن
 بالفرق المذكور وان زاح وقت الفرقة التي بعد ما كمل في العصر الى بعد ما صلق المغرب ووقع خارج الوقت كلف في فرقة العشاء والمشيئة عند
 لا تخ عن شوب الاشكال لعدم وجود نص في المقام وليس الا البناء على ما تقدم من قوله ان من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك كله وقد مر
 انه لا دليل عليه سوى رواية علمية والروايات الواردة من طريقنا مختصة بصالح الصبح وليس الا الاجماع المدعى في المقام كما تقدم ويمكن القول
 باختصاص هذا الحكم بالصبح كما هو مودد النقي وبكده انها ليس بعد ما فرقة يحصلها المشار في الوقت بخلاف غيرها من الفريضتين
 على المشهور من اختصاص الفرقة الاخيرة بمقدار ادائها من الوقت فاذا ركعت من الفرقة الاولى في صوة ما اذا ادرك من الوقت خمس
 كون ما بعد تلك وقتا مخصوصا بالثانية لا يجزئ نفعان وجوب الابتناء به لان ما بعد تلك الركعة مختص بالثانية ومن رجمته فانه يحتاج الى
 دليل ليس الا الاجماع المذكور واختصاص الخبر بصالح الصبح وبالحيلة فالمسئلة عند لا تخ من شوب الاشكال لا يحل فيها الا على كل حال
 ولو ادرك اربع ركعات في وقت العشاءين فظاهر ان ائتمان المغرب لا يزام العشاء فيه وان بقي منه ركعة للعشاء ولذالة النصوص على اختصاص هذا
 المقدار بالعشاء ونقل في الذكرى عن بعض اصحاب تبع البعض العامة وجمها بوجوب المغرب العشاء اذ لا ريب وذكر انه يخرج على ادراك
 الخمس من الظاهر من ردة بما هو مذكور في ردة ما ذكرنا من دلالة النصوص على اختصاص العشاء بهذا المقدار بخلاف ما لو ادرك
 خسا فانه قد ادرك ركعة من وقت المغرب فيجوز فيها ما تقدم من حديث من ادرك من الوقت ركعة فقد ادرك الوقت كله وبزاحم بها العشاء
 مع ما عرفت من الاشكال في المقام الثاني قد عرفت ان النصوص المتقدمه انما ترتب الحكم المذكور على ادراك ركعة ولكن ظاهر
 الاصحاب لا اتفاق على تقييد ذلك بادراك جميع الشريط من الطهارة وغيرها ولا عبرة بتكتمه منها قبل الوقت لانه في محله حاج ولو اتفق
 حصول الشريط قبل الوقت كفي في ادراك الصلوة وكذا لو حصل البعض كفي ادراك الباق مع الصلوة السابع قد اشترنا سابقا لانه المعبر
 اخف صلوة يقتصر في صلوة الواجب فلو طول في صلوته ثم جن او عرض الخضر او نحو ذلك من الموانع وجب القضاء ان حصل من ذلك اخف صلوة
 يوثق بها ولو كان في احد الاماكن الاربعة التي يتخير فيها بين القصر والتمام فهل يكفيها القصر لانه لو قصر لاداءها او يتعاق الحكم بقصره ونراه
 وجهان جزم في الذكرى الاول ولو قيل بالثالثة لكان غير بعيد الثاني قد عرفت بما تقدم انه لا بد من وجوب الفرقة الاولى اداء قضاء بالنسبة
 الى اول الوقت من ادراك الصلوة كلابد وطهارة واما بالنسبة الى اخرها فانه يكفي ادراك ركعة خاصة ولا يكفي ذلك في الاول ووجه الفرق
 ظاهر فيمكن المكلف في اخر الوقت بعد ادراك الركعة من اتمام الصلوة من غير اتمامه في خلاف اول الوقت لا سبيل الى ذلك كما ذكره ولا تخ من
 خدش نعم ذلك يصلح وبها الفصل لدال على الحكيم الثاني قال في الذكرى لا فرق بين الكافر وغيره من المعذرين لان الكافر لا يؤخذ
 بما تركه في حال الكفر فهو بعض كون الكافر غير معذور وهذا المخاطبة بالاسلام المقدور فيجب القضاء متى ادرك الوقت وهو ضعيف لقوله
 نعم قل للملذين كفر وان يبنوها ويظفروا ما قد سلف في القول بالهتمة بالاسلام لهدم ما قبله انتهى قول لا يخفى ان الاداء في ما ذهبوا اليه بل اتفقوا
 عليه من ان الكفار مكلفون بالاسلام وما لم يكون به وان الاسلام شرط في العقبة والقبول لا شرط في التكليف هو ما نقله عن البعض المذكور
 وكيف يكون الكفر علة شرعية لاجل كونهم كافرين والحيض حال انهم كافرين ومكلفون بحال الكفر لا ترى ان الحيض الجنون ونحوها انما

لعموم المقدم فان النبي صلى الله عليه وآله في تلك الاخبار عن ان يدخل عليه الوقت في انشاؤها لا فكيف يخرج عنه كما يدل عليه كلامه ولذا لم يذكر
على ان مراده بالمتقدم الظان لا انه يسبق تعدد الصلوات قال في ذلك ولا بأس به جميعا بين الكلامين وحمله العلامة في لفظ على وجوه تفصيله الى
الناس دون المتقدم ولا بأس به ايضاً من كون كلامه من التناقض الثاني ان يكون ناسياً والمراد به ناسياً لمرات الوقت وفي الذكر
اعم منه ومن جرت منه نضاق حال عدم ظهور الوقت بالبال والظن انه لا خلاف فيه في البطلان لو وقعت الصلوات كلها في خارج الوقت
اما لو وقع بعضها فقد اختلف المصنف فيه وظاهر عبارة العلامة المتقدمة الصحة ونقله لفظ انه منصوص في الصلاح وظاهر كلام ابن البراج
وقال السيد المرتضى في لا تقع صلواته في كلفه منصوص من الجليل في ظاهر كلام ابن الجليل واليه ذهب العلامة وهو المشهور بين
المناخين اجماع العلامة في لفظ على ما ذهب اليه من البطلان برواية البصير المتقدمة الدالة على ان من صلى في غير وقت فلا صلوة له ولا نه فصل
العبادة قبل حضوره فلا يكون مجزئة عنه كما لو وقعت باجماعه في الوقت ولان النسيان غير هل في القوات فلا يكون علة في التقديم
ولانه ليس بعد من الجميع فلا يكون علة في البعض ثم نقل عن الشيخ انه اجماع بان النسيان معدود ونحو ذلك لظن ان قال والجواب المنع من التقديم
اقول والظن عند هو القول المشهور لظاهر رواية البصير المذكورة وحمله على خصوص من صلى في الصلوات كلها في غير الوقت وان احتمل ان
ظاهر الرواية العموم والظاهر عند الاستدلال على ذلك انما هو معلومة التكليف بالانفراد من الدين وسقوطه بالصلوات على هذا الوجه
يحتاج الى دليل اما لو اتفق وقوعه في كل وقت في ظاهر شيخنا الشهيد في كبرى البطلان قال في الذكر المذكور ولو وقع في الوقت في ناسياً
يدخل الوقت وبالحكم في الاجزاء نظر من حيث عدم الدخول الشرعي ومن مطابقة العبادة ما في نفس الامر الاول قوي في البطلان والصحة لظن
العبادة ما في نفس الامر والظاهر هو الصلوات في المقام الا ان شاء الله تعالى من التحقيق المرفوع بذلك صرح السيد السند في كفاية ائمه
في المقام الثاني قال الفاضل الخراساني في الذخيرة ولو وقعت صلوات الناس في تمامها في الوقت فيقتصر بها غيرها الصحة لا تارة بل ما موربه
فتكون مجزئة لا يقال كان الواجب عليه مرعات الوقت ولم يحصل له مات بل ما موربه على وجهه لا نأقول وجب عليه المرات من باب التقدم في حال
ملاحظة وجوب الاتيان به في الوقت لئلا منه الاتيان به في الوقت على وجه الامتنال والاطاعة اما عند الذهول عن هذه المقدمة من كفاية ائمه
به في وقتها من غير امتثال من دون ملاحظة الوقت مرعاة فلا يكون المرعاة مقدمة للفعل مظان في قول والتحقيق مضافاً الى ما في الثاني
تحتاج ان التكليف بمرعاة الوقت انما هو لاجل ان يقع الصلوات في الوقت فالغرض لذلك والمقصود الكلي هو وقوعها في الوقت فان حصل ذلك باخر
اتفق فقد حصل له الشارع وان لم لا اخل بالمرعاة اذ المرعاة ليست واجباً ذاتياً بل هي على تركه الاثم والبطلان وما ذكره في الذكر من ان
دخوله غير شرعي على الملاقاة ثم اذا دخل على ما ذكرنا شرعي لتبين كونه في الوقت الذي هو مرعاة الشارع والى ما ذكرنا يرجع كلام الفاضل المذكور
المقام الثالث ان يكون جاهلاً وقد تقدم في عبارة الذكر ان المراد به جاهلاً دخول الوقت وجاهلاً الحكم اى جوب المرعاة والظن انه لا خلاف
بينهم في بطلان صلواته لو وقعت كلها خارج الوقت وانما الخلاف فيها اذا وقعت في الوقت كلها او بعضها للمشهور والبطلان في الموضوعين
في لفظ عن الصلوات من صلواته لو دخل عليه الوقت وهو فيها والظاهر هنا هو القول للمشهور ولما ذكرنا في المقام المتقدم بالنسبة الى ما
وقع بعضه في الوقت واما مقصودنا في الوقت كلها فقد تقدم في كلام الذكر في الصريح بالبطلان وقال السيد السند في ذلك ولو وقع في الوقت
صلوات الناس والجاهل بدخول الوقت في الاجزاء نظر من حيث عدم الدخول الشرعي ومن مطابقة العبادة ما في نفس الامر صدق الاشتغال
الاصح الثاني وبه قطع شيخنا المحقق في كفاية ائمه وكذا البحث في كل من في ما هو الواجب في نفس الامر ان لم يكن عالماً بحكمه ومثله القول في
الاعتقادات الكلية اذا ما ثبتت نفس الامر ما كانت كافية وان لم تحصل الدلالة المقررة كما صرح به سلطان المحققين فيصير المصلحة والدين ثم في
الحال الله بقاء وهذه غاية الجودة انتهى كلام السيد السند في كفاية ائمه من قوله شيخنا هو للحق اذ في بيانه في شرح الارشاد وقال الفاضل
الخراساني في الذخيرة بعد اقتياده البطلان كما هو المشهور ولو اتفقت صلواته لجاهل في الوقت فان قصدنا بالجاهل من علم وجوب غايته او
وعرفه للمواقف لكن بجاهل بالوقت لعدم مرعاه الوقت فالظن بطلان صلواته على القول باشتراك التقرير قصد الامتنال في الطاعة لا تتم
يات به على وجه الامتنال الاطاعة ثم ان قيل بعدم اشتراط ذلك في الصحة وسقوط التعبد لم يبعد القول بالصحة هنا وان قصدنا بالجاهل
من علم وجوب غايته الوقت لكن بجاهل بالوقت فالظاهر البطلان ايضاً على القول المذكور بالتقرير لياق وان قصدنا بالجاهل بوجوب
دعائه الوقت فضله شكاً في وجوب بعض فاضل المناخين الصحة قصد الامتنال وقال ايضاً وبالجملة كل من فعل ما هو في نفس الامر وان
لم يعرف كونه كذلك لم يكن عالماً به في وقت الفعل في لو اخذ المسائل من غير علمه بل لو لم يأخذ من احد وظن انها كذلك فانه يتصرف ماضيه
وكذا في الاعتقادات وان لم يأخذها عن اهلها فانه يكفي ما اعتقده دليلاً واصله الى المطالع لو كان تقليد قال فيهم من كلامه منسوب
الى المحقق فيصير المصلحة والدين قال في كلام الشارع اشارة اليه وذكرنا في اطول الكلام بنقلها عنك ان ما ذكره منطوية في مخالف للقواعد المقررة
العدلية وليس للمقام مقام تفصيله لكن اقول لهما ان احدهما هلين اذا صحت في الوقت والاخر في غير الوقت فلا يخرج اما ان يتحقق العقاب في
اصلاً وليحقق احدهما دون الاخر وعلى الاول ثبت الحكم لان استحقاق العقاب انما يكون لعدم الاتيان بالما موربه على وجهه وعلى الثاني يلزم
خروج الواجب عن كونه واجباً ولو انتفى هذا الباب لم يجز الكلام في كل واحد واحد من افعال الصلوات وفيضه الاخر الى ارتفاعه بل التكليف في
هذا مسند واضحه لا يوجب لاحدا لاجتراره بمثله ومعلوم فاده بالضرورة وعلى الثالث يلزم خلاف العدل لاستواء افعال الحركات

فأما براءة الوجه المدح والذم وأما هذه صفة الوقت وعوضه بغيره من الاتفاق من غير أن يكون لأحد منهما فيه ضرب من التعمد والتسرع
تجوز مدخلته للاتفاق الخارج عن المقدرة استحقاق المدح والذم مما هدم بنية اليرهان وعليه طبق العدة لثبته كل زمان وأما الآثار التي
ذكرها فكل منها قابل للتأويل فيشكل اعتماد عليها والتعويل لغير المقام مقام التفصيل هذا ظاهر التحقيق وإن كان الاشكال فيه في نظر ثابنا
نعم جزم الفاضل المثلث اذ لا قول وبالله سبحانه التوفيق ليعلم كما هو مأمول لا يخفى أن ما تكلفه هذا الفاضل في المقام من النقص والجرم ودم
بالإزالة ذكره المحقق لإمام غير خال من الوهن الظاهر لمن أعطى الشاة من حقه من ذوق الإيهام أما إذا كان من جملة الأخاء الدالة على ما ذكره
المحقق فإنه قد تم من الأكتاف لما بقية الحكم وقعا وإن لم يكن من علم ومعرفة رواية عبد الصمد بن بشير عن عبد الله قال سأجل بليتة قد دخل
المسجد الحرم وهو ليلى وعاءه فقصه فوشى إليه الناس من أطراف المسجد فقالوا شوق غيصة وأخبره من جليلك فإن عليك بدنة عليك الحج
من قابل حجتك فأسد فطاع أبو عبد الله فقام على باب المسجد فكبر واستقبل القبلة فدفن الرجل من المسجد لله وهو ينفث مشرو ويضرب
وجهه فقال أبو عبد الله سكن أبو عبد الله فدفن كبره وكان الرجل أحيا فقال أبو عبد الله ما تقول قال كنت رجلا أعلم بدي فاجتعت لفتنة
مجمعت أحم ولم أسأل أحد عن شيء فاستوتون هؤلاء أن شوق غيصة وإن زعم من ذلك على أن يخاف سد وإن على بدنة فقال له متى لبت فبصك بعد
ما لبت تام قبل قال قبل أن يلبس قال فأنه ليس عليك بدنة وليس عليك الحج من قابل أي رجل كبر لم يجهل أنه فاجتبت عليه طقت
أسبوعا وصلى ركعتين عنده مقام إبراهيم وبع بين الصفا والمروة وقصه من شعث فاذ كان يوم التروية فانتقل أهل الحج وأصبح كما يصنع الناس
الغريب فيه من مع تصريحه بعد ودية الجاهل بوجهه كل قاعة مطردة تتجهن جهة ما قبل لقاء الإمام من الإغسال والأحرام والتلبية ونحوها
مع أخبائه بأنه لم يسأل أحد عن شيء من الأحكام التي ألجأها وهذا وقع فيما وقع فيه وهو من أن يصنع كما يصنع الناس واجب ومستحب مع عدم المعصية
من ذلك يشبه ويصنف ذلك أخبائه بعد ودية الجاهل حجة عبادة على التفصيل الذي تقدم في مقدمات الكتاب من الجدل الأول أما ثانياً فإن ما ألت
به من تعجيل الجاهل لما ذكره من الإقسام وتخصيص كل المحقق الأردبيل بالجاهل بوجوب عاية الوقت تطويل بغير طائل ترديد لا يرجع إلى
حاصل فإنه على القول بالاطلاق فلا فرق في شيء من هذه الأقسام وكذا على القول بالنقطة الذي صرح به المحقق المذكور كما لا يخفى على من راجع
كلامه فإنه بعد أن فصل الجاهل بقوله وبالجملة كل من فعل ما هو في نفس الأمر وهو ظاهر ما صرح به في العموم وإن أمكن إرجاع ما ذكره من الإقسام
على الأخيرة الخروج عن محل البحث أما ثالثاً فانا نقول بعد اختيار الشق الثالث من ترديد الثاني هو محل النزاع والمسئلة أولاً أنه متى قام
الدليل من خارج على معد ودية الجاهل حجة عبادة إذا ما لابت الواقع فهذا الاستنباط العقلي غير مسموع وإن أشهر بينهما ترجيح الدليل العقلي على
النقل إلا أن ما نحن فيه ليس من شأننا أن المدح والذم على هذه الحركات الاختيارية إن كان من الله سبحانه فاستواتها فيه ثم إذا جاز الحركات
للذم والمدح ليس لذاتها وإنما هو لواقع الأمر وعدمها نعمه وأتقنا فادع فمقتضى ما قلنا من قيام الدليل على حجة عبادة الجاهل إذا صادف
الوقت فإنه تصعب عبادة من مثافت صلوة الوقت فيكون حركاته موجبة للمدح بخلاف ما يصادف فإنها تكون موجبة للذم لعدم المثافتة
الموجبة للصحة وثالثاً أن الغرض من التكليف على المراتب كما تقدم أنما اعتبرت هو به قدس سره والاثبات بما كلف به حسب الأمر من مثافتة
الوقت يصدق عليه أنه لا ما هو به واما مثال الأمر بغيره لأجزاء من ما ذكره في التمسك مما تقدم نقله في المقام الثالث من قوله في جواب السؤال الثاني
أورده لا نأقول إلى آخره كما يفتي فيه كما لا يخفى وأما إذا جاز أن ما ذكره من موقوفها بوقع الاتفاق عليه بضاد فتوى من جهة صلوات الجاهلين في
التقصير عما مع كونها غير مطابقة للواقع فإذا كان الجهمل عند ربح عدم المطابقة في الأول أن يكون عذر ما مع المطابقة ومثله ما لو قصر بعد
نية الإتمام للعجبة للتمام جاهلاً فإنه وإن كان المشهور لإعراية إلا أن صحة منصوص من شأنه تدل على أنه تركه جاهلاً فليس عليه إعادة بهما قال بعض
الاصحاب على هذه الرواية بغير إتماماً من جهة الجاهل أن خالفت الواقع وأما ثانياً فإنه معارض بغير ما صرح به الاصحاب كما نقله عنهم شيخنا
الشهيد الثالث في شرح الرسالة من صلى بالنجاسة جاهلاً بها وإن حقت صلواته ظاهر إلا أنها غير صحيحة ولا مقبولة وقعا لفقد شرطها وأما
فإنه يلزم بمقتضى ما ذكره أيضاً خلاف العدل لاستواء حركات هذا المصلي مع حركات من تقف كون صلواته في ظاهره فاعاد المدح والذم كغير
تقبل أحدهما دون الأخرى ذلك منها قد يفتي على ظاهر الطهارة في نظره وإنما حصلت الطهارة الواقعية في أحدهما بضرب من الاتفاق والغرض من
الاتفاق الخارج لا مدخل له ومثلاً لك فيمن توضأ بما ويحجب قاعه كونه طاهر الطهارة بطلان طهارة وعبادة دون من توضأ بما هو طاهر
ظاهره وقاعه اشتراكهما فيما ذكره من الحركات والتكثبات وكون الطهارة والنجاسة وقاعه نوع من الاتفاق خلاف العدل والاصحاب لا يقولون
به وأما سادساً فإنه لو كان الاتفاق الخارج لا مدخل له في الصحة في الأحكام الشرعية على الإطلاق كما ذكره المبرز أصوهم في يوم شعبان من أول يوم
من شهر رمضان ظهر كونه منه بعد ذلك وسقط القضاء عن أفطر يوم من شهر رمضان لعدم الرؤية ثم ظهرت الرؤية في المقادير وظهر على ذلك
في ذلك ولو لم يكن على من لم يظفر كونه طاهر من نجاسته ولحق من اشتري شيئاً من يدا أحد المسلمين ثم ظهر كونه غضباً ولو لم يكن غضباً والكفارة
عليه من أفطر يوم الثلاثين من شهر رمضان ثم ظهر كونه من شؤال ولو لم يكن من شؤال ولو لم يكن من شؤال ولو لم يكن من شؤال ولو لم يكن من شؤال
ولو لم يكن من شؤال ولو لم يكن من شؤال ولو لم يكن من شؤال ولو لم يكن من شؤال ولو لم يكن من شؤال ولو لم يكن من شؤال ولو لم يكن من شؤال
هذه الأحكام المعترضة بها إتمامها للقيام الدليل عليها قلنا قيام الدليل عليها دليل على أن الاتفاق وقاعته له دخل في المدح والذم و
الصحة والعصاة كما هو الذي لا يخفى أن الأحكام الشرعية لا تنطبق على الأدلة العقلية بل تنطبق على ما تقرر في الواقع من مخالفتها الغرض بالجملة فإن ما تكلفه

هذا الفصل المقام في الإعراب له وجه صفة كما تشناعه نقاب الإيهام والله العالم المقام الرابع ان يكون لما نازله من اختلاف بين الأصحاب انه
لور على الصلوة لما نزل الوقت ثم تبين فشاظته بوقوع الصلوة كالأقبل الوقت فانه يجب عليه الامادة ويدل عليه مضمونه واداره المتقدمة
فيمن صلى الغداة بليد غرة القرواهم على طاعت الشكر اخر انه صلى ليل قال بعد صلوته ورواية الى بصير فقد هه الغداة ايضاً على ان من صلى في غير
فلا صلوة له وصحيفة زرارة قال قال ابو جعفر وقت المغرب اذا غاب القمر فان دأبته بعد ذلك وقد صليت اعدت الصلوة ومضى من انما
لحلاف بمن دخل عليه الوقت في اثناؤها ولو قبل التسليم فالتسليم هو الحق لانه تعبد بطمعه خرج منه ما اذا لم يدرك من الوقت شيئاً بالنسبة لاجماع
المقدمين وبقى الباقي ويدل عليه يضاد رواية اسمعيل بن رباح عن ابي عبد الله قال اذا صليت انت ترى انك في وقت ودخل الوقت استغنى الصلوة
فقد اجزأت منك وتغلب عن التسليم فصرح في حق عتيق بن الحنيد البطلان كما لو وقعت باس فاقبل الوقت واختاره غيره في وقت التسليم
في ذلك وفيما لم يفتقر في العبرة الوقوف في المسئلة حيث قال ان ما اختاره الشيخ في وجهه بتقدير تسليم صحة الرواية وما ذكره المرتضى من وجهه بتقدير اتمامها
قال في ذلك بعد نقله عنه هذا كلامه لكن الاطراح متعين لصنف السند انتهى اخرج في حق ما ذهب اليه من البطلان برواية الى بصير فقد استمر وبانه
ما هو بايقاع الصلوة في وقتها لم يحصل الامتثال قال في ذلك بعد نقله عنك منه وهو جيد ولا ينافي في وجه الامر بالصلوة بحسب الظاهر لا خلاف في كون
كلاهما يفتقر في وقتها في وجهه من الشيخ في اخرج بما رواه اسمعيل بن رباح عن شمس الرواية ولا نه ما مورد بالدخول في الصلوة عند الظن اذ مع الاشياء
لا يصح التكليف بالعلم لا تحالة التكليف بالاطلاق فيحقق اجزاء ثم اجاب عن ذلك ما عن الرواية فالمنع من صحة السند وما عن شمس الرواية
الاجزاء انما يتحقق مع استمرار سببه هو الظن فاذا ظهر كذب انتفي ويقتضي عمدة الامر كالوفاة من العبادة قبل الدخول ثم قال واعلم ان الرواية
التي ذكرها الشيخ في طريقه اسمعيل بن رباح ولا يحضر في الان حاله فان كان ثقة فهي صحيحة وتعين العمل بمضمونها والا فلا انتهى قوله
انت خبير بان كلامه في هذه المسئلة صحيحة وبطلانها اذا ثبت ما روي عن اسمعيل المذكور بقوله ودفع من قبله وعمله اما لكونه ممن لا يرى العمل بهذا
الاصطلاح او لانه ولكن يجرى بضعف الخبر الشهرة فانه يحكم بالحقبة ومن رده فانه يحكم بالبطلان وحيث كان الخبر عندنا مقبولاً لا وجه لرد
لعدم علمنا على هذا الاصطلاح الحديث فالقول بالحقبة ظاهر واما ما اخرج به في حق ما نقله عنه في حق قوله ولا نه ما مورد بايقاع الصلوة في
وقتها ولم يحصل الامتثال ففيه ان استجوده السيد المذكور ان ارد به هذا الوقت الذي هو ما مورد بايقاع الصلوة فيه بمعنى الواقع التقس
كما هو ظاهر كلامها فهو يوم لان الشارع لم يجعل الواقع ونفس الامر هنا للاحكام الشرعية لانه في هذا الموضوع ولا في غيره ولان ما هو وقت
في نظر المكلف كما هو لنا في جميع التكليف فهو مصادق على ما ظن به كما هو المفروض غاية الامر انه وقت يفتقر في مسئلة انشا الله تعالى في المسئلة
الائتية بيان قول القول بالبناء على الظن مع الاشياء ووجه التحقيق ان يقال انه مكلف بايقاع الصلوة في وقتها للمعلوم والمطلون فيحصلها في
احدهما فقد مثلك امثال الامر في حق الاجزاء غاية ما في الباب انه قام الدليل على البطلان لو وقت كالأقبل الوقت في الباقي على الحقبة تقضي
الامر ولا لة الرواية المذكورة وتفيد رواية الاصمعي بن نباته وموافقة عماد المتقدمتان فيمن ادرك وكعبه من التسليم قبل طلوع الشمس وما ذكر
في ذلك بعد حكمه بكونه جيداً بقوله ولا ينافي في وجه الامر بالصلوة بحسب الظاهر لا خلاف في الامر في فلا وجه له بعد ما عرفت لان الاختلاف بين الأمرين
كما ادعاه انما ياتي لو كان الوقت الذي ادعى انه ما مورد بايقاع الصلوة فيه هو الوقت الواقعي الفعلي الامر في قد عرفت فساداً وانه ارد به الوقت
الذي في نظر المكلف فهو يرجع الى الماد كرواينا من الامر بالصلوة بحسب الظاهر لا خلاف بين الامرين كما لا يخفى والله العالم **المسئلة الثانية**
المشهور بين اصحابنا من ان كان له طريق في العلم بالوقت فلا يجوز له الصلوة الا بعد العلم بذلك فان لم يكن له طريق الى ذلك فهل يجوز له
الاجتهاد في الوقت بمعنى التعويل على الامارات المفيدة للظن او يجب عليه الصبر حتى يتيقن الوقت قولان المشهور الاول والكلام هنا يقع
موضوعين الاول فيما اذا كان له طريق في العلم وقد عرفت ان مذاهب اصحابنا لا يجوز له الصلوة الا بعد العلم ولا يجوز له التعويل
على الظن قال في ذلك بعد ذكر الحكم المذكور وهو مذاهب اصحابنا لا يعلم فيه مخالفاً واستدل عليه انتهى بان العلم يؤمن مع الخطأ والظن لا يؤمن
ذلك وترك ما يؤمن معه الخطأ وقبح عقلاً وعرضه في بانه ضعيف جداً قال العقل لا يقض بقبح التعويل على الظن هنا بل لا ياباه لوقام
عليه الدليل الاجود الاستدلال عليه بانتقام ما يدل على شوب التكليف مع الظن للتمكن من العلم ويؤيد عموم النوع عن اتباع الظن
اقول لا يخفى ان الاحكام الشرعية كما قد مثلك في غير موضع توقيفية لا مسج للعقل فيها بوجه وانما هي منظومة بالنصوص والادلة الواردة
عن صاحب الشريعة وجوداً وعدماً وصحة وبطلاناً ولكنهم ومن حيث اشتهر بينهم ترجيح الادلة العقلية على التمعية فتراهم في حكم يقدمون
دليلاً عقلياً برغمهم ثم يودونه بالادلة التمعية وان كان ادلتهم فيها ما هو اوهن من بيت السكوت وان لا وهن السيوت والتحقيق هو الرجوع
الى الاحاد الواردة عن الائمة وهذا المقام وغيره من ما يظهر من كلام صاحبك من عدم العلم بالخالف يدعو لاجماع على المسئلة المذكورة محل
نظر فان ظاهر الشافعي في المقنعة انها يشعر بالاختلاف فانه للمقتنع من ظن ان الوقت قد دخل فسلم ثم علم ذلك انه صلى قبله اعاد الصلوة الا
ان يكون الوقت دخل هو في الصلوة لم يرفع منها فيجزيه ذلك وقال في رواية لا يجوز لاحد ان يدخل في الصلوة الا بعد حصول العلم بدخول
الوقت او بغيره على كونه ذلك هو ظاهر السبيل ايضاً والمحل على ان المراد بالظن في مقام عدم امكن العلم وان لم يكن الا انه خلاف الظاهر من العبادتين
المذكورتين وبما ذكرنا من ظهور العبادتين المذكورتين في مخالفة القول المشهور مرجع الفاضل الخراساني اية في الذخيرة ويمكن الاستدلال
على قول الشافعي بظاهر رواية اسمعيل بن رباح عن ابي عبد الله قال اذا صليت وانت ترى انك في وقت ولم يدخل الوقت قد خلا

في تفسير
الاصحاح الاول
في بيان وقت الصلوة

ولست في الصلوة قد جرت عنك وظاهر الاصل جمل هذه الزوايا على صورة تقدير العلم حيث ورد وما في تلك المسئلة وهي كما ترى مطلة لا تنبذ
فيها ان قوله ولست تراهي نظرا لثبوت وقت اعلم ان يكون العلم مكنا او غير مكنا على ان ما ذكره من عدم جواز التعويل على الظن مع إمكان العلم لا يحل
عن المناقشة فان المستفاد من الاخبار المستفيضة الاعتماد على اذن المؤذين وان كانوا من الخلق ومن الظاهر ان غاية ما يفيد هو الظن وان تفاوت
شدة وضعف باعتبار المؤذين وتمام عليه من زيادة الوثاق في الضبط معرفة الاوقات وعلمتها انا السوق من الاخبار الجارية في هذا الموضع
فيها صحة درج الحداد في القول بعبد الله صلى الله عليه وسلم الجمة باذن هؤلاء فانهم اشد موالية على الوقت رواية محمد بن خالد القسري قال قلت
عبد الله يا وهو معتصم عند اناس من اصحابنا وهو يقول بصلون قبل ان تزول الشمس قال هم سكوت قال قلت ما فعله حتى يؤذن مؤذنين
قال لا بأس ما انما اذن فقد زالت الشمس الخبر الصحيح كما ترى بالاصطلاح القديم كونه من اصول المعتمدة وذكر الشيخ في كتابه رب الاسماء
عبد الله بن الحسن عن جعفر بن محمد عن ابيه موسى عليه السلام قال سئل عن رجل صلى الفجر يوم غيم في بيت واذن للمؤذن وقعد فاطا ليل
حتى شات لم يدر هل طلع الفجر الاظن ان المؤذن لا يؤذن في طلع الفجر الا اذ انهم وذكر الشيخ في كتابه عن عيسى بن عبد الله الهاشمي عن ابيه عن
عن علي بن عيسى قال المؤذن مؤمن ولا امام ضامن وذكر الصدوق في الفقيه رسالة قال قال الصادق في المؤذنين انهم الامناء وذكر في بعض رسائله
كان لرسول الله مؤذنان احدهما بلال والاخر ابن ام مكتوم وكان ابن ام مكتوم عمي وكان يؤذن قبل الصبح وكان بلال يؤذن بعد الصبح فقال
ابن ام مكتوم يؤذن بليل فاذا سمعتم اذنه فكلوا واشربوا حتى تسموا اذن بلال وذكر في رواية اخرى رسالة قال قال ابو جعفر في حديث المؤذن له
من كل من يصلي صوتا حسنة وبأسناده عن عبد الله بن علي عن بلال في حديث قال سمعت رسول الله يقول للمؤذنون امنا والمؤمنين على
صلواتهم وصومهم ونجومهم وما هم الحديث وروى الشيخ المفيد في المقنعة قال روى عن الصادق ع انهم قالوا قال رسول الله يغفر للمؤذن
مذنبه ويصبر ويصبر الى ان قال وله من كل من صلى باذنه حسنة وذكر الصدوق في كتابه عيون اخبار الزمان بسند عن الفضل بن الربيع
في حكاية حبس الكلام عند الله كان يعقب بعد الفجر الى ان تطلع الشمس ثم يسجد سجدة فلا يزال ساجدا حتى تزول الشمس قد وكل من يتصل
له الزوال ولست ادري في يقوم له الكلام قد زالت الشمس اذ وثب فيستد بالصلوة من غير ان يحدث وضوء ثم ساق الكلام الى ان قال فلا
يزال يصلي في خوف الليل في طلع الفجر فقلت انما هو مقبول الغلام ان الفجر قد طلع اذ وثب هو لصلوة الفجر الحديث هذه الاخبار كلها
كانت وظاهرها دلالة متعاضدة المقابلة في جواز الاعتماد على المؤذين وغيرهم كما يدل عليه الحديث الاخر ولا يخفى ان غاية ما يفيد هو
ويصدق هذه الاخبار دالة سمعيل بن راجح المتقدم الا انه روى في نسخة عن جعفر بن محمد عن ابيه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ولا يدرك المانع الفجر الا غير ان يظن لمكان الاذان انه طلع قال لا يجوز في علم انه طلع وهي ظاهرة في عدم جواز التعويل على الاذان وبها
استدل في كل القول المشهور وانما خبره ان ما قالها من الاخبار المتقدمة اكثر عدد او اصح سند او ارجح يتعين ان كتاب لنا وبها هذه
الروايات انما هي على عدم الوثوق بالمؤذن وعلى الفضل الاستحباب كما هي لقاعدة المطردة عندهم جميع الاربعة فظاهر الحق لميل الى اعتبارها
على ان الثقة الذي يعرفه الاستظهار بقول النبي للمؤذنون امناء ولان الاذان مشروع للاعلام بالوقت فلو لم يعول لم يحصل الغاية
من شرعيته واعترضه الشبهة وغيرها ان يكفي صدق الامانة بتحقيقها بالنسبة الى ذي الاعذار شرعية الاذان للاعلام لتقليد هم خاصة و
التنبية لهم على الاعتبار وقتها او لافان تقيده لاطلاق الاخبار بغير دليل نحو مجرد دعوتهم لاقفاق على اشرار العلم واما ثانيا فان
الدليل فيهم مخصص فيما ذكره المحقق من التعليين المذكورين ليمه ما قاله بالجواب عنها بل فظاهر حقيقة درج ودواية محمد بن خالد ونحوها من
الروايات بالمتقدمة هو العموم لتلك الاعذار وغيرهم وهو ظاهر من ان يحتاج الى مزيد بيان بذلك يظهر في وجود صاحب كتاب كلام الشهيد هنا
واعضاده به وورد في الفاضل الحراساني في الذخيرة بعد نقله فانه لا وجه له بعد ما عرفت من الاخبار التي قد تناهوا ولم يردوها في العموم
ولكنهم لم يعدم اعطاء النتيجة القاطعة في الاخبار بحسب ما جرى في امثال هذا المضمار واما ما نقله ابن ابي عمير في مستطرفات السرايين من كتاب فودر
البرقي عن عبد الله بن محلان قال قال ابو جعفر ع اذ كنت شاكا في الزوال فصل الوكعتين فاذا استيقنت انها قد زالت بدأت بالفريضة فلا
مناة في هذا ذكرناه اذ غاية ما تدل عليه هو عدم جواز الصلوة مع الشك في الوقت جوازها مع اليقين ولا دلالة فيها على التخصيص عدم جواز
الاعتماد على الظن الحاصل الاذان ونحوه بل هو مطلق بالنسبة الى ذلك فيجب تقيده بما ذكرنا من الاخبار وما دواء المترقب في مسألة الحكم و
المشايخ عن تفسير النعماني باسناده عن اسمعيل بن جابر عن الصادق ع عن ابيه عن امير المؤمنين ع في حديث طويل قال ان الله اذا احب عبدا
عين الشمس التي جهاد ليل على اوقات الصلوة فوسع عليهم تاخير الصلوة ليتبين لهم الوقت بظهورها ويستيقنوا انها قد زالت فورد
صورة الاشتباه في الكلام فيما ذكرناه عاملا في حديث علي بن محمد بن يزيد بن جعفر في الفجر هو الخط الابيض المعترض فلا تفصل في حضور ولا
سفر في تبيينه فان الله سبحانه لم يجعل خلقه في شبهة من هذا فقال فكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر فان
قيا الخبر انه مع اشتباه عدم تبيين الفجر الصلوة من الكاذب لا يجوز له الصلوة حتى يتبين ذلك الا ان تبيسه كما يكون برفية بنفسه كذلك يكون
بإجماع الاذان كما ينادى به قوله من صلاة الفقيه فكلوا واشربوا حتى تسموا اذن بلال وهو ظاهر للاقول بل في الاخبار وحاصل المعنى هو
في الاكل الشرع في تبيين الفجر باحد الشرين المذكورين وقال في كتاب بعدة عن صاحب كتاب كلام المعتمد ما قد تناهوا عن الشهادة ما صودرة
لغيره لو فرض فادة العلم بدخول الوقت كما قد يتفق كثيرا فان الثقة الضابط الذي يعلم منه الاستظهار في الوقت اذا لم يكن هناك ما يمنع

هذا الخبر
في نسخة
عن جعفر بن محمد
عن ابيه موسى
عليه السلام

هذا الخبر في نسخة عن جعفر بن محمد عن ابيه موسى عليه السلام

هذا الخبر في نسخة عن جعفر بن محمد عن ابيه موسى عليه السلام

من العلم بما التحويل عليه تطعا يدل عليه محضة ذريح ثم ورد العجوة المذكورة وعقبها برواية محمد بن خالد القيسري قول لا يخفى ما في العلم
 النبوية الا فان ما ذكره من افادة اذان الثقة الضابط للعلم ينال ما ذكره في الاصول بالنسبة الى الاخبار المرتبة عن الائمة بقول الثقة
 العدول المجمع على فضلهم ودورهم وعدلهم من ان غاية ما يفيد رواياتهم هو الظن دون العلم وهذا حكم للمعالي العظام بين الاصوليين
 الاخباريين كما حقق في محله واما ثانيا فان ما ذكره من دلالة الخبرين المذكورين على افادة العلم لا يعرف له وجه بانهم يستفاد من الاول حصول
 الظن الرابع باذانهم وبالجملة فالظن عندك من الاخبار الواردة في المقام هو ما ذهب اليه الشيطان المتقدمان من العمل على الظن واللدن العلم
 للموضع الثاني بما لو لم يكن له طريق الى العلم لغيره ونحوه فهل يجب التصبر عليه حتى يتيقن الوقت او يجوز له الاجتهاد والبناء على الظن المشهور
 الثالث ونقل عن ابن الجنيدي انه قال ليس للشاك يوم الغيم ولا غير ان يصلي الا عند يتقنه الوقت وصوابه في اخر الوقت مع اليقين حين من
 صوابه مع الشك والى هذا القول ما لا شك قال قدس سره بعد ذكر القول المشهور ثم ذهب ابن الجنيدي الى ان الاول ادلون برواية سماعة قال
 عن الصادق بالليلك انما اذا لم ينل الشمس لا القرو ولا النجوم قال اجتهد رايك وبعد القبلة جهدك قيل هذا يشمل الاجتهاد في الوقت القبلة
 ويمكن ان يستدل لرايها بما رواه ابو الصباح الكندي قال سئلت ابا عبد الله عن رجل صام ثم نزل ان الشمس قد غابت في السماء علمه فافطر
 ان الصباح ليحمله فاذا الشمس لم تغرب قال فلو لم يصوم ولا يقضيها فاذا جاز التحويل على الظن في الاضطرار جاز في الصلوة اذ لا قائل بالفرق وصحيفة
 زرارة قال قال ابو جعفر وقت المغرب اذا غاب القرص فان رايت بعد ذلك وقد صليت اعدت الصلوة ومنه صومك تكف عن الطعام ان كنت
 منه شيئا وتقرب الاستدلال ان تقدم ويمكن لنا قسمة في الروايتين الاوليين بضعف الثاني لثبوتها في الاصل لا في اللاحق ان براد بمضيق
 فشا وبالجملة فالسئلة محل تردد وقول ابن الجنيدي لا يخفى ان ما ذكره من الاستدلال برواية سماعة صبي على جمل الاجتهاد
 على الوقت الظن بعد بل المراد انما هو الاجتهاد في القبلة فيكون العطف بنفسه فلا يكون الرواية المذكورة من المسئلة في شيء واما رواية الكندي
 وصحيفة زرارة فيها ظاهر الدلالة على القول المشهور ورواها عنه من الظن في غاية العصور لما صرح به هو في كتاب العتوم في مسئلة
 الاضطرار للظلمة الموهمة حيث نقل انه لا خلاف بين علما ثانيا ظاهرا في جواز الاضطرار عند ظن الغروب اذ لم يكن للظان طريق الى العلم واما
 اختلافنا وجوب القضاء وعدمه انما انكشف في الظن ثم نقل القول بعدم الوجوب عن جميع من اصابنا نقل القول بالوجوب عن آخرين واذا
 الاول استدلال بصحيفة زرارة ورواية ابى الصباح الكندي المذكورتين وصحيفة اخرى لزارة ايضاً عن ابى جعفر انه قال لرجل ظن ان الشمس
 قد غابت فافطر ثم ابرئ الشمس بعد ذلك فقال ليس عليك قضاء ونقل ايضا رواية الشحام الدالة على ذلك دلت خيرة بظهره ودلالة هذه الروايات
 كمالا على القول المشهور في الحكم بالصلوة والصوم واحد لا يتناهما على وقت واحد واما ما ذكره هناك من التاويل بصحيفة زرارة فيجوز قوله
 مفوض منكم منصف فاشه فهو من التاويلات التي يقتضيها العجب مثله فان هذه العبارة انما يرى بها في مقام الكناية عن العتمة فيصير
 عن العتمة وما يؤيد القول المشهور زيادة على ما ذكرنا موثقة عبد الله بن بكير عن ابيه عن ابى عبد الله قال قلت في رما صليت الظهر في يوم
 غيم فاجلجت فوجدته صليت حين زوال الشمس قال فقال لا تعد ولا تعتد رواية اسمعيل بن رباح المتقدمة والروايات الدالة على الاعتماد على
 صباح الديك ومنها ما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيحين والسنن في كتابي الكليزية والشيخ الى الجعدي لابي عبد الله الفراء عن ابى عبد الله قال لرجل
 من اصحابنا انه ربما اشتبه علينا الوقت في يوم غيم فقال تعرف هذه الميود التي تكون عندكم بالعراق يقال لها الذبوك فقال نعم قال اذا
 ارتفعت اصواتها واجابوت فقد زالت الشمس كقول قال فصل كذا في كتابين المتقدمين وفي الغيبة فعند ذلك فصل ما رواه في وقت
 عن الحسين بن مختار عن رجل عن ابى عبد الله قال قلت له في رجل مؤذن فاذا كان يوم الغيم لم اعرف الوقت فقال اذا صاح الذبوك فتلثصوا
 ولا يفقه ذلك الشمس في ذلك وقت الصلوة ورواه المشايخ الثلاثة عن الحسين بن المختار عن الصادق مثله وقد علمنا بما ذكرناه قوة القول
 وان لا يعتبر به نقص لا قصور وبذلك يظهر لك ضعف ما ذكره في كماله الفاضل الحارثي في الذخيرة حيث انه تردد في المسئلة ويمكن ان يستدل
 لابن الجنيدي بما تقدم من رواية اسمعيل بن رباح بالمتقدمة عن قيس بن الربيع المذكورة في الموضع الاول الا ان ظاهرها لا يخفى من اشكال الدلالة
 على التاخير حتى تطلع الشمس مع انها بما اطلع في ذلك اليوم بالكلية ويمكن حملها على استحباب التأخير لتحقيق الوقت وكيف كان فهو لا تبلغ
 في مقابلتها قدمناه من الاخبار سنداً ولا عدلاً ولا دلالة فيصحت تأويلها بما ذكرناه وغير هذا مع استمرار الاشتباه ولما اذا انكشف في الظن
 المذكور فقد تقدم الكلام فيه مستوفى في المقام الرابع من المسئلة المتقدمة والى هذا القائل المسئلة لثبوتها في الاحكام من على كراهة
 في الاوقات الخمسة المشهورة في الجملة وهي عند طلوع الشمس حتى تذهب الحمرة وينتشر شعاعها وعند غروبها الى حال دنوها من الغروب صغارها
 حتى يكمل الغروب بذهب الحمرة المشرقية وعند قيامها الى كونها في وسط النهار على دائرة نصف النهار حتى يتحقق الزوال باحد اسبابه المتقدمة
 اليوم الجمعة فان لما هم الاتفاق على استئذان كماله انما قد تم وبعد طلوع الشمس حتى تطلع الشمس بعد صلو العصر حتى تغرب الشمس
 واما اختلفت كلمتهم في تخصيص نوازل المذكورة بالابتداء او عتومها للقضاء وذوات الاسباب واحدا دون الاخر على احوال المشهور
 تخصيص الكراهة بالنوازل المبتدأة وهو المنقول عن الشيخ في ذلك والاقضاء واليه ذهب المتأخرون وحكم في النهاية بكراهة النوازل اذ
 وقضاء عند الطلوع والغروب لم يفرق بين ذي السبب غيره وفضل في وقت فقال ياتى عن عند لاجل الوقت وحمل العطف بالشمس لا فرق فيه بين
 الصلوات في البلاد والايام الا يوم الجمعة فانه يصلي عند قيامها النوازل ثم قال واما من عند لاجل الفعل في المتعلقة بالصلوة انما يكون

في كراهة النوازل
 في الاوقات الخمسة

ابتداء الصلوة

ابتداء الصلوة فيه نافلة فاما كل صلوة لها سبابة لا بأس به وحجم المفيد بذكره التوفيق المستداة وذات السبب عند الطلوع والغروب قال
 ان من زار احد المشاهد عند طلوع الشمس غروبها آخر الصلوة حتى تذهب حرة الشمس عند طلوعها وصفر فلغروبها والى ما ذكره يرجع كلام
 انه في يومين بن الجعفي لا نافلة بعد طلوع الشمس الى الزوال ولا بعد العصر في غير يوم الجمعة وقضا فوات السن فان القضاء
 مطلق بعد طلوع الشمس الى الزوال وبعد العصر الى ان تغيب الشمس قال ابن الجعدي روى عنه عن رسول الله عن الانبياء عن الصلوة عند طلوع
 الشمس عند قيامها نصف النهار وعند غروبها وابع الصلوة نصف النهار يوم الجمعة فقط قال السيد المرتضى وبما انفردت به الامامية
 كراهة صلوة الغروب ان الشغل الصلوة بعد طلوع الشمس الى وقت زوالها يوم الجمعة خاصة وقال في اجوبة المسائل الناصرية
 حيث قال لا بأس بقضاء الغروب عند طلوع الشمس عند استوائها وعند غروبها قال وهذا عندنا صحيح وعندنا انه يجوز ان يصلي في الاوقات
 المنقوعة عن الصلوة فيها كل صلوة لها متقدم وانما لا يجوز ان يتدبر فيها بالتوافك صريح كلامي المرتضى رضي هو التحريم في المبتدأة وهو مطلق
 كلامي بن الجعفي وابن الجعدي الاصل في هذا الاختلاف هو اختلاف الاخبار الواردة في المقام وها انا اصيل عليك ما وقف عليه من تلك
 وادفعه بما وقفوا عليه لفهمه على وجه لا يعتبر به انما الله العتاد ولا يحسد الصدقة والنفاذ فيها ما رواه في في الصحيح عن محمد
 بن مسلم بن جعفر قال يصلي على الجنازة في كل ساعة انها ليست بصلوة ركوع ولا سجود وانما يكره الصلوة عند طلوع الشمس عند غروبها
 التي فيها الخشوع والركوع والسجود لانها اقرب بين قرني شيطان وتطلع بين قرني شيطان وما رواه الشيخ في كتابه في الموثق عن محمد بن الجعدي
 بن عبد الله قال لا صلوة بعد طلوع الفجر حتى تطلع الشمس فان رسول الله قال ان الشمس تطلع بين قرني شيطان وتغرب بين قرني
 شيطان وقال لا صلوة بعد العصر حتى يصلي المغرب وعن معاوية بن عمار عن ابن عبد الله قال لا صلوة بعد العصر حتى يصلي المغرب ولا صلوة
 بعد الفجر حتى تطلع الشمس عن الحسن بن بلال قال كتبت اليه في قضاء النافلة من طلوع الفجر الى طلوع الشمس من بعد العصر الى ان تغرب
 الشمس فكنت تلي لا يجوز ذلك الا للمقصر فاما غيره فلا يصح لا يجوز الصلوة في هذه بين الوقتين الا لمن يقصر نافلة او فرضية وعن عبد الله
 ابن سنان في الصحيح عن عبد الله قال لا صلوة نصف النهار الا يوم الجمعة وعن محمد بن فرج قال كتبت الى عبد الصالح ثم اسأله عن مسائل
 فكتب لي في كل بعد العصر من التوافك ما شئت صل بعد الغداة ما شئت وروى في في الفقيه عن الحسين بن زيد في حديث لنا من جعفر بن محمد
 عن ابائه قال نهى رسول الله عن الصلوة بعد طلوع الشمس عند غروبها وعند استوائها ورواه في الحاشي ايضا قال وقد مضى في الصلوة
 عند طلوع الشمس عند غروبها لان الشمس تطلع بين قرني شيطان وتغرب بين قرني شيطان وروى الصدوق في كتاب العدل بسند قوي
 عن سليمان بن جعفر الجعفي قال سمعت الرضا يقول لا ينبغي لاحد ان يصلي الا تطلع الشمس انها تطلع على قرني شيطان فاذا ارتفعت صفت
 فادعها فاصف الصلوة ذلك الوقت والقضاء وغير ذلك فاذا انقصف النهار وقادتها فلا ينبغي لاحد ان يصلي في ذلك الوقت لان ابواب السماء قد
 غلقت فاذا زالت الشمس وهبت الريح فادعها وروى ابن ادريس في مسطر فوات السرا عن جامع البرزطي عن علي بن سليمان عن محمد بن عبد الله بن
 عن محمد بن الفضل النعماني قال قلت لابي الحسن بن علي بن ابي بصير كان يفتي الناس عن بابائهم انه لا بأس بصلوة بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس بعد
 العصر الى ان تغيب الشمس فقال كذب لعنه الله علي بن ابي وقال علي بن ابي حمزة في كتابه في التفسير عن علي بن مزيد قال سمعت ابا
 عبد الله عليه السلام ان الشمس تطلع كل يوم بين قرني شيطان الا صبيحة ليلة الغدير روى الطبرسي في كتاب الاحتجاج مرسل عن جعفر بن محمد الاسدي
 والصدوق في كتاب الكمال الذين مسند عن محمد بن احمد الشيباني وعلي بن احمد بن محمد التقي والحسين بن ابراهيم المؤدب علي بن عبد الله
 الوراق قالوا حدثنا الحسين بن محمد بن جعفر الاسدي قال كان يروي عن الشيخ ابي جعفر محمد بن عثمان العمري في جواب مسائل الى صاحب الدار في
 الاحتجاج الى صاحب الزمان اما ما سئلت عنه من الصلوة عند طلوع الشمس عند غروبها فلا كان كما يقول الناس ان الشمس تطلع بين قرني شيطان
 وتغرب بين قرني شيطان فما ارغم ان الشيطان شيء مثل الصلوة فصلها وارغم ان الشيطان اذا عرف ذلك والكلام في هذه الاخبار يقع في
 مواضع الاول لا ينبغي ان بعض هذه الاخبار وان دل بالطلاقة على المنع من صلوة الفريضة في هذه الاوقات مثل مصيعة محمد بن مسلم وموثقة
 الجعفي بخلافها من الاخبار الدالة على انه لا صلوة في هذه الاوقات الا ان يجب تعييدها ما روى من الاخبار الدالة على قضاء الفريضة وجوب
 في هذه الاوقات كصحة زيارته عن ابي جعفر قال اربع صلوات يصليها الرجل في كل ساعة صلوة فانتك فتمت ذكرتها اذيتها وصالوة ركعتي
 طواري الفريضة وصالوة الكسوف والصلوة على الميت هؤلاء يصليهم في انساب كل ما روى في نفعان الرازي قال سئلت ابا عبد الله ع
 عن رجل فاته شيء من الصلوة فذكر عند طلوع الشمس عند غروبها قال فليصل حين ذكره ودواية ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال خمس
 صلوات يصليهن في كل وقت صلوة الكسوف والصلوة على الميت وصالوة الاحرام والصلوة التي تقوت وصالوة الطلوع من الفجر الى طلوع
 الشمس وبعد العصر الى اليك مصيعة معاوية بن عمار قال سمعت ابا عبد الله يقول خمس صلوات لا تترك على كل حال اذا طفت بالبيت اذا
 اردت ان تحرم وصالوة الكسوف واذا نسيت فصل اذا ذكرت وصالوة الجنازة وما سئلت في ان شاء الله في القصد الا في من الاخبار الدالة
 على العودية بالقضاء وان وقتها ساعة ذكرها فان قيل ان النسبة بين هذه الاخبار وبين الاخبار الدالة على المنع العموم من وجه لا في هذه
 الاخبار دللت على الجواز اعم من ان يكون على جهة الكراهة او بدونها وتلك الاخبار دللت على المنع من الصلوة فريضة كانت او غير
 من هذه المعدودات فما المخرج لما ذكرتموه من الجمع بتعبيد تلك الاخبار بهذه واستثناء من الكراهة ولم لا يجوز العكس

بإبقاء تلك الأخبار على ما هي من المنع وحمل الجواز في هذا الخبر على الجواز الغير المنان للكرامة فلما وجد الترجيح لما ذكر من الجمع وجعلنا
 منها أكثر هذه الأخبار وظهر من الجواز من غير كراهة وما بالثمة وعلى الأصحاب بذلك ونصير رواية إلى بصير النسبة إلى ما بعد الخبر وما
 بعد العصر إلا أنه لا يخفى أيضا أنه قد ورد في بعض الأخبار ما يدل على الكراهة في قضاء الفريض في بعض هذه الاوقات مثل رواية إلى بصير في
 عبد الله قال ان نام الرجل لم يصل المغرب والعشاء الاخرة فان استيقظ قبل الفجر قد مر ما يصلها كلها فيصليها وان خشي ان تكون احدها فليبتدئ
 بالعشاء الاخرة وان استيقظ بعد الفجر فليبتدئ بالعشاء الاخرة قبل طلوع الشمس فان خاف ان يطلع الشمس فتفوت احد
 الصلوتين فليصل المغرب يدعى العشاء حتى تطلع الشمس في هب عليها ونحوها في رواية الحسن بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام ان الذي كان يذكر
 ظهر منسية في اثناء العصر بعدد ولو ذكره في اثناء العشاء قبل المغرب بعد ما ولا يعدل لان العصر ليس بعد ما صلح وصحبه ابن سنان
 عن ابي عبد الله عليه السلام في صلاة المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس هذه الاخبار قد جعلها الشيخ في رواية التقيته وهو جيد لما تقدمنا تحقيقه
 من ان رواية إلى بصير صحته ابن سنان الذي لقيته على امتداد وقت الصلوتين في صلاة الفجر فما خرجنا من التقيته في ذلك وكذا في هذا الحكم
 وبالجملة فان المستفاد من الاخبار المذكورة هو استثناء هذه الصلوات المذكورة كلاً من عموم تلك الاخبار فلا كراهة فيها بالكلية الشك في
 المستفاد من هذه الاخبار بعد عدم مطلقها في مقيد ما هو جواز قضاء النوافل في هذه الاوقات من غير كراهية لان بعضها وان دل بالجملة
 على المنع الا ان رواية على بن بلال قد صحت باسنادنا القضا عليها ليحل ايضا اطلاق صحته عبد الله بن سنان الدالة على أنه يصلي بعد
 العصر من النوافل ما شاء بعد الغداة يعني قضاء وكذا رواية محمد بن فرج لما عرف من دلالة الاخبار المذكورة من المنع من المبتدأة
 خصوصاً وهو ما يدل على جواز القضاء في هذه الاوقات الاخبار المستفيضة كرواية محمد بن يحيى بن جيب قال كتبت الى ابي الحسن الرضا
 يكون على الصلوات النافلة في قضاءها فكتبني ساعة شئت من ليل او نهار ودواة حسبان ثم ان قال سئلت ابا عبد الله عن قضاء النوافل
 قال ما بين طلوع الشمس الى غروبها عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله في قضاء صلوات الليل والوتر في وقت الرجل يقضيها بعد صلوات
 وبعد صلوات العصر قال لا بأس بذلك عن جيل ابن دراج قال سئلت ابا الحسن الاول عن قضاء صلوات الليل بعد الفجر في طلوع الشمس قال نعم
 وبعد العصر في الليل في من سئل محمد بن خنوز في القيعة عن محمد بن محمد بن ابي نصر بن نبطي في بعض ما سئل ابا عبد الله عن القضاء قبل
 طلوع الشمس بعد العصر فقال نعم فاقضها من سائر المحمد عليهم السلام وروى في القيعة من سائر اهل القضا قال الصادق في قضاء صلوات الليل بعد
 وبعد العصر من سائر المحمد بن خنوز وروى الشيخ عن سليمان بن هارون قال سئلت ابا عبد الله عن قضاء صلوات الليل بعد العصر قال نعم
 انما هي النوافل فاقضها متى شئت وعن الحسين بن ابي العلاء عن ابي عبد الله قال اقض صلوات الليل متى شئت من ليل ونهار وكل ذلك
 وعن ابن ابي عمير في القيعة قال سمعت ابا عبد الله يقول صلوات النهار يجوز قضاؤها في ساعة شئت من ليل ونهار وبذلك يظهر ما في كلام
 الشيخين في المقضية انها من الحكم بكرامة قضاء النوافل في هذه الاوقات الثلاثة وهي عند اللالوع الغروب القيام فانه ناش عن الغفلة
 ملاحظة هذه الاخبار ونظام الاخبار الدالة على ان القضاء بعد الفجر وبعد العصر من سائر المحمد بن خنوز ربما اشعر بكونه مادل على المنع من القضاء
 في هذين الوقتين انما خرج مما خرج فكيف كان فانه يفي بالاشكال في هذا القضاء من ذلك لاسباب فان القول المشهور الجواز من غير كراهية
 ودوايات المسئلة كما ترى لا تعرض فيها الشك من ذلك الا ما دل عليه الاخبار المتقدم من الموضع الاول من ركعة الطواف وصلوات الاحرام
 ويقوم اعدا ذلك على الاشكال المذكور وما رواه في كتابه في الاستماع الحسن بن الحسين بن محمد بن عيسى جيعا عن جواد بن عيسى
 قال دايت ابا الحسن يوم وصل الغداة فلبس الامام قام فدخل الطواف فطاف سبوعين بعد الفجر قبل طلوع الشمس ثم خرج من باب بين
 شية ومخوف لم يصل فيه حمله على التقيته كان تران الطوافين يحمل عليها ايقم وظهر شيخنا الشهيد في الذكرى الجمع بين الاخبار بتخصيص عموم هذه
 الروايات بربايات ذوات الاسباب قال في القول بالكرامة استثناء ما له سبيلان شرعية عامة واذ اتعاض عن العمومات وجب الجمع فالجمل
 على غير ذلك الاستبا وجب جمع فان مثل قول النبي اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين يشمل جميع الاوقات كذلك سبب فان التخصيص
 شامل اتقوا انت خبير بآية لقائل ان يقول كل يجوز ان يخص عموم تلك الاخبار بهذه فلم لا يجوز العكس بإبقاء الاخبار المنع على عمومها
 هذه الاخبار ما بان يقال انه يرد في ذوات الاسباب وجداً السبب الا في اذ كان في احد هذه المواقف فلا بد لرجح احد الجاهل على الآخر
 من مرجح ويمكن ان يرجح ما ذكره بطرق التخصيص في تلك الاخبار بما قدمنا من اخبار قضاء الفريض في قضاء النوافل ما اشتملت عليه الاخبار
 المتقدمة في الموضع الاول من تلك الصلوات المنع من كل وقت سيما مع ما استعرفنا من احتمال نظرية التقيته في هذه الاخبار كلاً والبعض
 واعتقاد تلك الاخبار ايضاً بعموم مادل على شرعية الصلوات ودجها في كل وقت الثالث ظاهر في دفع الفقيه التوقف في هذه المسئلة
 حيث قال قد روي عن الصلوات عند طلوع الشمس عند غروبها لان الشمس تطلع بين قرني شيطان وتغرب بين قرني شيطان الا انه روي جماعة
 من مشايخنا عن الحسين بن محمد بن جعفر الاسدي ثم اردت الرواية كما قد رويها وقال الشيخ في باب بعد ان ورد الاخبار والمنظمة للكرامة وقد روي
 مرضية في الصلوات عند طلوع الشمس عند غروبها ونقل الرواية بعينها وقال السيد السند في كتابه نقل كلام الفقيه تمامه ولو اقطع الروايات
 ظاهر التعين لم يلزم ما تضمنته حمل اخبار النهي على التقيته لما وقعها المذهب لعامة واخبرهم وقد كثر الفقيه الجليل محمد بن محمد بن
 في كتابه المستحق باطل لا تفعل من التشيع على العامة في روايتهم ذلك عن النبي فقال انهم كثيرا ما يخبرون عن النبي يعني شيء فعله تلك

الصلوة على ما يجوز ان يتكلم به النبي صلى الله عليه وآله ولا يحرم الله من التمسك من الصلوة في وقتين عند طلوع الشمس حتى
يتم طلوعها وعند غروبها ولو كان على التمسك منها تطلع وتغرب بين قرني شيطان لكان ذلك جائزا فاذا كان آخر الحديث موصولا ما رواه
واخوه فاسد الجميع وهذا مهمل من قائله والاشياء لا يتحملها ما تطلعت هذه الرواية بقسط الحديث ثبت ان التمسك جائز فيها انتهى قول
ما ذكره ان الرواية مقطوعة غفلة من جهة ما من كتاب كمال الدين وانما التمسك الا انه ربما واطلع على ذلك لعدم توثيق
المشايخ المذكورين في كتب الرجال ولكن التحقيق كما ذكره شيخنا المجلسي عظم الله قدره الرواية حيث قال والمطلوب صحة الرواية لان قول
صوي جماعة من مشايخنا يدل على استقامته عند المشايخ الادوية الذين ذكرهم في كمال الدين وان لم يوثقوا في كتب الرجال لكنهم من مشايخ
ويروى عنهم كثيرا يقول غالبنا بعد ذكر كلامهم رضي الله عنهم وتوافق هذا العدد من المشايخ على النقل لا يقصر عن نقل واحد قال في بعض
اصحاب الرجال ثقة ولا يبعد حمل اخبار التمسك على التمسك والانتفاء لا شتم الحكم بين الحالفين وتوافقهم على اضرار من سلك في هذه الاوقات
نقل كلام الشيخ المفيد المتقدم في كلام السيد في قوله والعقول بمصرحة انه من الحمل على التمسك في باب لصحة هذا الخبر وصحته
الا انه ربما اشكل ذلك وبعد هذا اللفظ في جملة من الاخبار الواردة عن اخبار المستقلة مثل خبر النفر من اليهود الذين جاؤا الى رسول الله
فشد انهم من عن سائر في تعلق صلوة الفجر في الوقت المخصوص بها ما صودته وما سلق الفجر فان التمسك انما طلعت
على قرني شيطان فاستمر عز وجل ان اصل قبل طلوع الشمس صلوة الغداة وتبين ان يجدها الكافر فيقتله الله عز وجل الحديث بمخبر
قوله العلاء بما عايناه ام المؤمنين عليا سلم عن سائل اليهود قال ان الشمس تطلع بين قرني شيطان ونحوها مما لا ينبغي على المنتفع والظاهر انه
لذلك قال شيخنا البهاء في هذه في كتاب الجملتين بعد نقل كلامه في ذلك على التوقف الاول عدم الخروج عما طلعت به الروايات
وثانيه جملتها اصحاب انتهى في الجملة فلسفة لا تخفى عن شوب الاشكال ان كان ما ذكرناه من الحمل على التمسك اقرب قريب الرابع ما دل
عليه الاخبار المتقدمة من تعلق الكراهة حال الطلوع والغروب بان الشمس تطلع بين قرني شيطان وتغرب بين قرني شيطان قد ورد مثله
في اخبار العامة وقد ذكرناه معناه في النهاية الاثيرية وفيه التمسك تطلع بين قرني شيطان ونحوها مما لا ينبغي على المنتفع والظاهر انه
اي حين تطلع بقرني الشيطان ويتألف ويكون كالعين فيقرن بين قرني ابيه الاولين والآخرين وكل هذا تمثيل لمن يجيد للشمس عند
فكان الشيطان سؤل له ذلك فاذا وجد لها فكان الشيطان مقترن بها وقال في القاموس قرن الشيطان وقرناه امته والمتبع لولايته وقوته
وانتشاره امتا له وقال الطيبي في شرح المشكوك فيه وهو احد ما انه ينصب ثمة وجه الشمس عند طلوعها ليكون طلوعها بين قرني
اي قد يراه فيكون مستقبل لمن يجيد للشمس فيصير عبادتهم له فهو من الصلوة في ذلك الوقت بخلافه لعدة الشيطان وثانيها ان يراد
بقرني حواء اللذان بيعتهما الاغرة التماسك انهم من باب التمسك شبه الشيطان فيقول بعد الشمس يدعوه الى معاندة الحق بدوات القرني
التي تعالج الاشياء تدافعها بقرنها وادبها ان يراد بالقرن القوة من قولهم انا قرن لابي بطيخ ومعنى البهنية تضعيف القوة كما يقال
لهذا الامر يد ولا يدان اي لا قدرة ولا طاعة انتهى في الخصال في الذكر في قرن الشيطان حزنه وهم عبدة الشمس يجدون لها في هذه الاوقات
وقال بعض العامة ان الشيطان يدق راسه من الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجد للشمس ساجدا له انتهى قول والذي وقف عليه في
اخبارنا مما يعلق بذلك ما رواه في عن علي بن ابيهم عن ابيه ربيعة قال قال رجل لابي عبد الله عليه السلام الحديث الذي ذكره عن ابي جعفر ان الشمس تطلع بين
شيطان قال نعم ان ابليس تقعد عرشا بين السماء والارض اذا طلعت الشمس سجدة في ذلك الوقت التماسك بالابليس شيئا ليعين ان يزداد يصالحون في حق
ما تقدم من حديث النفر من اليهود مما يرجع الى التعليل بجود الكفار لما في حاصلة الخبرين المذكورين يرجع الى التمسك الذي ذكره في انهيته بان
المصلح في ذلك الوقت كانه ساجد يصلي بغير شيطان وجود الشمس يتسول الشيطان واخره فلو علموا ذلك يقترب بالشيطان باعتبار
تسويله واخلاله الخامس ظاهر قوله في رواية علي بن بلال لا يجوز ذلك الا بالتمسك بما يدل على ما صرح به المرفوع من التحريم وهو ايضا
ظاهر قولهم لصلوة وكذا انتهى الشيخ في فان طواهر هذه الالفاظ هو التحريم وان تفاوتت في الدلالة على ذلك شدة وضعفها الا ان كلام الأكثر
كما عرفت هو الكراهة والتمسك في الذكر في حمل التحريم في كلام المرفوع على الرجوع الى الصلوة التي تقدمت في صدر الكلام وهو انما
يتم له في العبادة الاولى من عبادتيه الساتين واما ثانيا في اجوبة المسائل لنا صريحة فلا لعدم ذكر صلوة الفجر فيها ولتصريحه فيها بالنوا
المستداه وانه لا يجوز ان يبدئ بالتواضع في هذه الاوقات وظاهر عبادة الشيخ المفيد في ايضا هو التحريم حيث قال في المنتفعة ولا يجوز ابتداء
التواضع لا يقتضي منها عند طلوع الشمس ولا عند غروبها بعد ان صرح او لا بانه لا بأس ان يقصر الانسان فوافقه بعد صلوة الغداة الى
ان تطلع الشمس بعد صلوة العصر ان يتغير لونها وولفت نقل عنه عبارة اخرى لغاها من غير المنتفعة وعبر فيها بالكراهة والتوقف جدته
في المنتفعة هو ما ذكره الا ان الشيخ المفيد جعل التحريم في وقت الطلوع والغروب لكلا النافلة المستداه والمنتفعة والسبب في كلامه الاول
التحريم فيما بعد طلوع الشمس الى وقت زوالها واطلق في التنقل ان التحريم مخصوص بما ذكره في الاوقات كلها وكيف كان فلو لم يرد الاخبار والدلالة
على التحريم كما ذكرنا الا انك قد عرفت تخصيص تلك الاخبار بما عدا القضاء بل في السبب في ابيهم التحريم الى المستداه خاصة ولا يعرف لهم
دليل على الخروج من طواهر من التحريم بدليل وجوب الخروج عن طواهر ما دللت عليه مع قول جميع منهم كما عرفت بذلك قال في الذكر
ولعل استناد الاصحاب في الحكم بالكراهة وحمل الاخبار المشار اليها على ذلك هو قوله في صحة محمد بن مسلم وانما يكره الصلوة عند

الطلع الشمس الخ قوله في رواية سليمان بن جعفر الجعفي المنقولة من العلل لا ينبغي لاحد ان يصلي اذا طلعت الشمس الى آخره والظن ان
الى ما ذكرنا اشار العلامة في المنتهى حيث قال انتهى لوردها من الكراهة لان اخبارنا لا تقيد بذلك خلا فالبعض الجهمي وروى في معارفه
غير تمام ما تقدم من كثره وروى هذين للفظين في التحريم في اخبارهم وقد حققنا انها تقدم انهما من الالفاظ المتشابهة لا في الحمل على احد المعنيين
الا بالقرينة وبالحكمة فالحكم عندنا غير خال عن ثبوت الاشكال للمعرفة وقال في الذكرى لو وقع التاخير المكروه في هذه الاوقات والظاهر
ان لم نقل بالتحريم اذا الكراهة لا تنافي العتق الصلوة لا يمكنه المكروه وتوقف فيه الفاضل من حيث انتهى فلنا ليس بتحريم عندكم وعليه
يقول في الصلوة في هذه الاوقات ضئلا فيعتقد على المنع جزم الفاضل لعدم انعكاسه لانه موجود ولنا ان يقول بالعتق ايضا لانه لا
يقصر عن نافلة لها سبب هو عندنا جائز ولا يجوز ايقاع الصلوة للمندورة مطلقا في هذه الاوقات انتهى اقول يمكن ان يكون توقفه على
نظره في ظاهر انتهى انه حقيقة في التحريم وان كان خلاف المشهور بينهم وخلاف ما نسب اليه بقوله ليس في تحريم عندكم فان اقول لرد في اكثر
المسائل متعددة وعليه يحمل ايضا جزمه بعدم انعقاد التذلل المذكور كما نقله عنه وبالحكمة فان جميع ما ذكره من البطلان وعدم انعقاد التذلل
انما يتم مع الاحتياط لظاهر انتهى فعلا العلامة في هذا الموضع اختار ما صرح به وهو غير مما عليه القول للشهرون من الجواز على ركاية **الثاني**
ظاهر الاحتياط لا تقا على استثنائهم يوم الجمعة من المنع من التوقف في قيام الشمس ونسبة المنتهى الى علمنا ما مؤدنا بدعوى الاجماع ونقله ايضا عن جماعة
من العامة وقد تقدم صحيح عبد الله بن ابي ان الدال على ذلك ومثله صحيحه على بن جعفر عن اخيه موسى قال سئلت عن ركعة الزوال يوم الجمعة
قبل الاذان او بعده قال قبل الاذان **السادس** اكثر الاخبار المتقدمة دللت على ان مقادنة الشيطان للشمس انها هو وقت الطلوع ووقت الغروب
وظاهر رواية الجعفي على تقدم نقلها من كتاب اصل مقادنتها ايضا في حال الاقتصار ان انتهى عن الصلوة وقت قيامها في الاخبار انما هو لذلك
من الاخبار الدالة على ذلك ايضا ما رواه في الذكرى قال ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الشمس طلعت ومعها قرن الشيطان فاذا رقت فارتقا واذا استوت
فارتقا فاذا زالت فارتقا فاذا دنت للغروب فارتقا فاذا غربت فارتقا ونبى عن الصلوة في هذه الاوقات الظاهر ان الخبر المذكور من طريقه
حيث انه غير موجود في كتب الاخبار وروى في عن الحسين بن مسلم قال قلت لابي الحسن الشاذلي ما يكون في السجدة فاعرف الوقت ويضيق على
ان ادخل فاصلي قال ان الشيطان يقارن الشمس في ثلثة احوال اذ ارتدت اذ كبرت واذا غربت فصل بعد الزوال فان الشيطان يريد ان
يوقعك على حد يقطع بك ودونه قال في الاولى زرت الشمس طلعت كبرت وصلت الى كبر السماء على سلمها وعلل مراد الراوي ان اشغاله بال
السجدة يمنع من ادخل موضع صلاتي فاصلي في اول وقتها فاجابه به بان وقت الغروب من الاوقات المكروهة للصلوة كوقتي الطلوع والعتيق
فاجبه بان لا تؤثر صلاتك اليه بحيث لا يكون مرده الى اعرف ان الوقت قد دخل الا ان الاستيقان به يقينان تكن نفسه اليه حتى دخل وقت
صلاتي فاصلي على حاله انما اصبر حتى يتحقق الزوال فاجابه بان وقت دخول الشمس وسط السماء هو وقت مقادنة الشيطان لها
كوقتي طلوعها وغروبها فلا ينبغي لك ان تقص على تحقيق الزوال فان الشيطان يريد ان يوقعك على حد يقطع بك سبيل الحق ودونه اي
يملك على الصلوة قبل دخول وقتها لكيلا يمتنع بك تلك الصلوة انتهى قول الظاهر بعد ما ذكره اخبر عن حبان بن سنان الخبر المذكور وان اظهر
هو الاول لكن بهذا التقريب هو ان السائل سأل انه يدخل عليه الوقت في السجدة ويعرفه ويحققه لكن تاخير الصلوة الى ان يفرغ ويخلص الى منزله
يوجب في الوقت فهل الافضل ان يصل في الوقت او يؤخر الى ان ياتي المنزل وان ضاق الوقت فامره بالاتي بهما في ذلك الوقت
والغرض من سؤالي هذا الكلام الدال على مقادنة الشيطان للشمس في هذه الاوقات الثلاثة بيان اضلال الشيطان للشمس في هذه الاوقات الثلاثة
علما هو عليه جميع الاوقات اما في وقت الطلوع فلما تقدم واما وقت القيام ووقت الغروب فانه حيث كان وقت الصلوة بعد هذين الوقتين
بلاضلا فانه يحضر هو وجوده لا غايمهم واضلاهم عنها بما امكنه فترى ما سؤل لك التاخير الى ان تدخل منزلك وموضع مصلاؤك ليقطع بك
دون الزوال فضيلته والقد العالم **الثامن** ينبغي ان يعلم ان ما دل عليه موثق الجليل المتقدم من النهي عن الصلوة بعد الغروب في طلوع الشمس
وبعد العصر حتى تغرب المراد به نفس فيضية الفجر وفضية العصر لا وقتاها وبه صرح الشيخ فيما تقدم من براءة الخلاف في تفصيله وفروقه
بين ما كان الكراهة لاجل الوقت كالثلاثة التي ذكرها ولاجل الفضل يعني فعل الصلوة في هذين الوقتين لا من حيث الزمان كالصلوة بعد
صلوة الفجر وصلوة العصر على هذا فاصلي في هذا الوقت قبل الغروب لم يتعلق به الكراهة وانما يرجع الى جواز النافذة في وقت الغروب
وان كان على كراهة كما هو احد القولين وعدم كراهة لاختار الكراهة على تقدير القول بالجواز انما هي من جهة اخرى غير ما نحن فيه والظن
تعلق الحكم على صلوة المصلية نفسه لا على الصلوة في الجملة وان كان من غيره ونقل في الذكرى عن بعض العامة انه جعل النهي معلقا على طلوع
الفجر لارادى ان النبي قال ليبلغ شأهكم كما شبكم لا يصلوا بعد الفجر الا سجدتين ويعوم قوله لا يصلوا بعد الفجر ثم اجاب عن ذلك **الحل**
الاول لم تستثنيته واما الثالثة فنقول بموجبه ويراد به صلوة الفجر توفيقا بينه وبين الاخبار انتهى **التاسع** كوصلي الصبح والعصر
منفردا ثم اراد الاعادة جماعة ليحصل فضيلتها فلهذا تصف صلوة هذه بالكراهة بناء على ما شهور وام اصرح في الذكرى بان ثلثة وعطلة بان
ها سببا وما اراد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما انصرف روى جليل في ذرية المسجد فقال لم تضلما منا فقا لا كنا قد صلينا في رحا لنا
فقال ما اذبحنا تضلما معنا وان كنتم قد صلينا في رحا الكما كنتم الكما سجدت انتهى اقول اما ما عليه اختياره لعدم الكراهة من ان هذه
النافذة ذات سبب فلا أعرف له وجهها اذ الصلوة في ردي ليست على استحباب الاعادة جماعة ولا تعلق لها بها ولا بد منها بالكلية انما

الليل قال لا يؤمن الله بالصلوة التي يرد في حق النسيح والحر من معوية بن رافع قال قال ابو عبد الله اقم ما فاتك من صلوات النهار بالليل
وما فاتك من صلوات الليل بالليل قلت اقمه وتري في ليلة قال نعم قضى ترا والى هذا القول السيد السدي في قوله لا يؤمن الله بالصلوة
الاخبار المذكورة الا ان الاخبار السابقة متقدمة بظاهر القرآن العزيز كما عرفت وبعضها اخرى متأخر من المحدثين حيل هذه الروايات
المتأخرة على النقية ولا يحضر في الآن مذهب العامة فان ثبت كون مذهبهم ما دللت عليه الاخبار المذكورة تعين الاختيار العمل بالاخبار
الاولى حيل الاخبار الاخرى على النقية والا فالمسئلة على اشكال واما ما رواه الشيخ في الموثق عن عمار عن ابي عبد الله قال سئلته عن الرجل يتأخر
عن الفريضة فطلع الشمس وهو في سفر كيف يصنع ايجوز له ان يقضي بالنهار ان لا يقضي صلواته ولا يفريضة بالنهار ولا يجوز له ولا ينبغي له ان
يؤخرها فيقضيها بالليل فقد اجاب عنه الشيخ بان هذا خبر شاذ لا يعارض به الاخبار المتأخرة بظاهر القرآن وظاهر الحديث الشيخ محمد بن الحسن
العاصمي في الوسائل للعلامة في تحصيله بالسرقة قال ويمكن حله على وجهين احدهما ان يكون في وقت التوبة والاقبال وقلة التوبة والاقبال وعلى
التساقط على الرحلة ولا ينبغي ما فيه والحق انه لو كان الراوي غير ما تحصل منه الاستغراب ولكن عن عمار المتكبر منه نقل المغرب غير غريب والله
العالم المسئلة لتاسعة لا خلاف بين الاصحاب في استحباب ابداء الصلوة في اول وقتها لما استفاض من الاخبار الدالة على
ذلك ومنها ما رواه في حق النسيح من معوية بن عمار وابن وهب قال قال ابو عبد الله لكل صلوة وقتان واول الوقت افضلها وما رواه
الشيخ في نفي الصبح عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا عبد الله يقول اذا دخل وقت الصلوة فحقت ابواب السماء لصعود الاعمال فما احسن
يصعد عملك من عملك لا يكتب في الصبح احد اقل منه وروى في حق النسيح قال قال ابو جعفر ع علم ان اول الوقت
ابدا افضل فعمل الخير استطعت احب الاعمال الى الله تعالى ما دام العبد عليه فان قل عن رزق في الصبح قال قلت لابي جعفر اصلحك الله
وقت كل صلوة اول الوقت افضل لوسطه واخره فقال ولدان رسول الله صلى الله عليه واله قال ان الله تعالى يحب من احبته الخير ما يعمل في غير ذلك
الاخبار الكثيرة وبالجملة فان الحكم ما وقع الاتفاق عليه بضاقى الا انه قد استلزم منه موضع التوقف تأخير الفريضة العشاء المفترضة عن غيرها
الى ان ياتي الزلزلة وان قصد مع التلويح يدل على ذلك جملة من الاخبار قد تقدم بعضها او يلى بعضها فكم لا يفتقر الى التمسك بها ومنها ما يصح
بن مسلم عن احمد بن محمد قال لا يصلي المغرب حتى ياتي جماعا وان ذهب ثلث الليل الثالث صلوات العشاء فانه يبيت يا يرحم الله ان يدرك الشفق
وقد تقدم ما يدل عليه الثالث المتشتمل في آخر الظاهر من التمسك بالثلاثة والذراع والذراعين على ثلاث المتقدمة وقد تقدم من الاخبار
ما يدل عليه في العصر تأخيرها الى اخر وقت فضيتها بالجمع بينهما وبين العصر والعشاء وقد مر ما يدل على تحضيض الاستحاضة والتمسك بصلوات المغرب
الى ذهاب الحجة المشرقية بناء على القول بدخول وقتها باستناد القرص من عين الناظر جميعا بين اخبار المسئلة وقد عرفت ما فيه فها قد مضى من
تحقيق المسئلة المذكورة والثامن المتشتمل بقوله الفريضة الثالثة تأخير الاداء الى اخر الوقت على المشهورين المتأخرين وعلى التحقيق المسئلة
ان شاء الله تعالى فليقتصد الى بيان ان ذلك عليه الوجه الوجوب كما هو المشهور بين المتقدمين لا الاستحباب والتاسع تأخير صلوات الصبح اذا
طلع الفجر عليه قد علم ان صلوات الليل هي بكل صلوة الليل عنك في هذا الموضوع في هذا المقام نظرا لان الظاهر من الاخبار المذكورة ان
ان ذلك انما هو على وجه الترخص لا انه لا افضل كما هو المراد في المقام والاعتدال بين صلوات ركعتين نوافل الزوال قبل دخول وقت الفريضة المحدث
بالقدمين ثم دخل عليه الوقت فانه من اعمها الفريضة بخضعة كما تقدم مع انهم لم يعددوه في هذا المقام والثامن تأخير الصلوات للمغرب اذا نازعته
نفسه للافتاد وان ثم من ينتظر الافتاد ويحكي الكلام في كتاب الصوم ان شاء الله تعالى وذكر الاخبار الواردة في المسئلة السابعة الظاهر ان
دخل الوقت حيث لا طريق للعلم فان افضلها التأخير حتى يتحقق الوقت فيحصل العلم به ويدل عليه ما تقدم من موثقة عبد الله
بن بكير عن ابيه عن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله ما صليت الظهر في يوم غيم فاجلت فوجدتني صليت حين ذوال نهار قال فقال لا تسدد لا
تعد فان ضيق العود مع نهي عن الاعادة انما هو لما قلنا ان كانت صلواته صحيحة واما الاستدلال لذلك بعصمة علي بن جعفر عن اخيه موسى
وقد سلمه من صلواته مع كل طلوع الفجر قال لا يجوز به يعلم انه طالع فهو بمنزلة ما يخرج منه والعاشرة المدافع للمخيشين فان افضلها
حتى يخرجها العيصية هشام بن الحكم عن ابي عبد الله قال لا صلوات لحاق ولا حاق وهو بمنزلة من هو في ثيابه ولما كان بالنون حال البول
ولما قال بالاعانة بل فاعاد رواية الحضر عن ابيه عن ابي عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه واله قال لا صلوات تحت شئ من الاثام
في الحادي عشر تأخير صلوات الليل الاخير من الليل قد تقدم من الاخبار ما يدل على ذلك في المسئلة المذكورة والثاني عشر تأخير
مر كق الفجر الى طلوع الفجر الاول وقد تقدم ايضا ما يدل عليه كذلك لورث والثالث عشر تأخير مريد الاحرام الفريضة كما عرفت في بعضنا فانه
الاحرام هكذا ذكره وهو موثق عندهم على الجمع في وقت الفريضة بين الفريضة وسنة الاحرام والمستفاد من الاخبار كما سيجي تحقيقه ان شاء الله تعالى
في كتاب الحج ان الاحرام اما بالفريضة ان اتقوا ذلك في وقت الفريضة والاعد سنة الاحرام ان لم يتقوا ذلك واما الجمع بين الفريضة و
الاحرام كما ذكره فلا وجود له في النصوص في فلا وجه لهذا الموضوع في جملة هذا الاقرار والاربع عشر تأخير من فريضة التيمم الصلوة الى
آخر الوقت اقول وهو على الملافة غير متبرر وانما يجز على القول بجواز التيمم مع السعة كما دللت عليه جملة من الاخبار ويجوز انما خيرا ففضل جمعا

المسئلة السابعة
في ان اول الوقت افضل

عن زرارة ع

عن زرارة ع

يهددين ما دل على جوب تأخير من الأختار أيضا فيكون المستند فيه هو الجمع بين أخبار المسئلة بناء على القول بذلك والخاص عشر تأخير
 الساس بالظن والمغرب للجمع أيضا كما تقدم في المسألة وقد تقدم ما يدل عليه المسائل الملقية بالود ومن كتاب الطهارة والخاص عشر
 تأخير من كتاب الأختار كما قد استمر مثلا والظاهر منه أو فاقدا للقبلة أو نحو ذلك فإنه يستحب تأخير عندهم هو الأختار
 وعندنا من السند المتصديق وسلا وجوب تأخير الصلوة في آخر الوقت قال وهو اختيار ابن الجني ثم نقل عن الشيخ القول بالجواز في أول الوقت
 في المصنف قال وهو الأقوى عندهم ثم استدلل على ذلك بأنه مخاطب بالصلاة عند أول الوقت فكان يجوز أن لا يمشي ثم نقل عن القائلين بالجواز
 أن يجوز ما كان ذوال الأثر قال والجواب أنه معارض باستصحاب المباداة والمحافظة على أداء العبادة لا مكان فواتها بالموت وغيره انتهى
 القول وبحث كاستمسألة غير مضمومة لا خصوصا ولا عموما فالجواب استصحاب تأخير عمل أشكال لأنه ليس إلا ما ذكره من جواز ذوال العذر وهو
 محض إن ذكرته من المحافظة على أداء العبادة ولا مكان لتسريع الفوت إليها بموت ونحوه والتابع عشر فتصا صلو الليل في صوة جواز التقيد
 بأداء كونه بعض الأصناف الظاهر لا وجه لهذا الفرد في جملة هذه الأفراد لأن مبدء الكلام على استحباب تأخير الصلوة عن أول وقتها الموقوف لها شرا
 وقتها صلو الليل هنا إنما كان فضلا بالنسبة إلى تقديمها على الانتصاف لا بالنسبة إلى وقتها المعين لها فلا يكون مما نحن فيه في شيء وهو ظاهر
 ما يفهم من كلام شيخنا التمهيد للثلاثة في شرح التنقيح حيث أن المصنف عد هذا الفرد في هذا المقام من التعليل بأن أول وقت صلو الليل مع
 هذا الأثر هو أول الليل في القادر بوجها عنه في الجملة وإن كان يفعلها في خارج الوقت فلا يجز من تكلف تحمل غايته ما تدل عليه تلك الأخبار
 كما تقدم فيجوز أنه هو التخصيص في التقديم لمن يحصل له العذر عن الاتيان بهما وقتها الموقوف دلت على أن قصتها أفضل من تقديمها بمحض كلاً
 الأمرين جاز وإن كان القضاء أفضل هذا لا يدل على كون أول الليل قتلها في هذه الصورة كما لا يخفى والخاص عشر تأخير الوتيرة ليكون الختم
 بها إلا أنه نافذة تهم رمضان على قوله جملته من الأحكام الباب أقول لعل الوجه في جملة هذه الأفراد هو أن ظاهر أخبارنا و
 الوتيرة بعد صلو العشاء كما تقدم في الأخبار المتقدمة من المقدمة الثانية مع أنه قد ورد ما يدل على استحباب تأخيرها والختم بها كما تقدم أيضاً
 في صحاحنا وروايتنا وحسنه من قوله وليكن آخر صلواتك وتليمتك وقد قد من الراد بالوترها الوتيرة وإن كان ظاهر كلام أصحابنا قد اضطر
 فيه باعتبار أنه على الوتيرة الذي بعد صلو الليل هو غلط كما تقدم التفسير عليه وحمل على ذلك للزم خلوهما الحكم من الدليل إلا أنه لا راية تدل على
 التأخير والختم بالوتيرة سوى الرواية المذكورة ثم إن ما ذكره من استثناء نافذة شهر رمضان من الأحكام والاثان والعشرين بجواز الوتيرة لا
 تؤخر عن ما قد نقله في شرح التنقيح عن سلا في مسائله قال وبذلك وردت رواية محمد بن سليمان عن الزمام وعقله في شرح التنقيح في هذه
 الزيادة كانت في نسخة الأصل بخط المصنف ثم كسها وبقى منها قال وهو موجود في كثير من النسخ قال إنما حذف لأن الشافعيين الأصحاب كما نقله
 في الذكرى أن الوتيرة مؤخر عن ذلك الفريضة فيكون خاتمة التوافل في الذكرى الظاهر جواز الأمرين والتاسع عشر تأخير المرتبة ذات التوافل
 الواحد الظاهر في آخر الوقت لتسجل ثوبها وفضل أربع صلوات في ثوب طاهر وبجاسته خفيفة وانت خير بان الرواية المروية في المسئلة
 مطلقة في غسل الثوب هذا التقيد إنما وقع في كلامهم كما تقدم بتحقيقه في إثبات الحكم بذلك لا يقع في أشكال والعشرين تأخير المسافر الذي
 دخل عليه الوقت في السفر الصلوة إلا أن يدخل فيه ويدل عليه وجه محمد بن مسلم عن أحداهم في الرجل يقدم من الغيبة فيدخل عليه وقت
 الصلوة فقال إن كان لا يخاف أن لا يخرج الوقت قبل أن يدخل عليه فليدخل لبيته وإن كان يخاف أن يخرج الوقت قبل أن يدخل فليصل
 والمسئلة بحث في تحقيقنا أنها قد تعلت في موضعها في المتن انتظار الإمام والمأموم أو كثر الجماعة أقول أما انتظار الإمام فقد تقدم
 في بعض الأخبار ما يدل على أنها انتظار الإمام أو كثر الجماعة فلم أقف في الأخبار على ما يدل عليه بل على عدمه بالنسبة إلى كثر الجماعة كما تقدم
 في حديث الزمام وتلقينه لبعض الطالبين وإن كان الشيخ قد صرح بجواز ذلك في جوابه عن حديث يوم النجف عن صلوة وتقدم وكقولنا
 الغيبة على الفريضة لأنه انتظار الجماعة لا أنه يجوز لا يصلح مستنداً والثالث والعشرين ما إذا كان التأخير شتم على الاتيان بالصلوة على وجهها
 من التوجه والاقبال فراغ البال وقد تقدم في روايات عمر بن يزيد الثلث ما يدل عليه في بعضها عن الجعفي عن عبد الله بن المغيرة إذا كان أوفى
 بك وأمكن لك في صلواتك وكنت في حوائجك فلك أن تؤخرها إلى ربع الليل قد بينا سابقاً أن هذا من جملة الأعذار المجوزة للتأخير في الوتيرة
 الثالثة والثلاثون التأخير لقضا حجة مؤمن وإليه يشير بعض الأخبار الواردة في قطع طواف الفريضة إلا أنه لا يجز من أشكال لكون
 الطواف غير محدد بوقت والثلث والعشرين تأخير صلوة الظهر الحرل يصلي في المسجد وهو المعبر عنه بالبراد لما رواه في في القصص عن
 معوية بن وهب عن أبي عبد الله قال كان المؤذن ياتي النجف في صلوة الظهر فيقول له رسول الله أبردا وبردا وبردا قل مرات الأمر الإختار
 وذكرنا الثقة لجليل محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي في كتاب الرجال في الشيخة في الاختيار عن ابن بكير قال دخل في صلاة عبد الله
 فقال إنكم قلتم لنا في الظهر والعصر على ذراع وذراعين ثم قلتم أبردا وبردا في الصلوة فكيف أبردا وبردا في الصلوة يقول فلم يسمعه
 أبو عبد الله في شيء فاطبق الواحد وقال إنما علينا أن نالكم وأنتم أعلم بما عليكم فخرج ودخل أبو بصير على عبد الله فقال إن زيارته
 شلتني عن شيء فلم أجبه وقد ضقت من ذلك فاذهب أنت رسول الله فقل صل الظهر في الصلوة إذا كان ظلك مثلك العصر إذا كان
 مثلك كان زيارته هكذا يصلي في الصلوة لم اسمع أحداً من أصحابنا يقول ذلك غيره وغير ابن بكير في الشيخ في نسخة الموقوف عن عبد الله
 بن بكير عن زرارة قال سألت أبا عبد الله عن وقت صلوة الظهر في القبط فلم يجبه فلما ان كان بعد ذلك قال لعمر بن سعيد بن

ان زاده سئل في وقت الظهور في القبط فلم يخبره فخرجت من ذلك فاق في غير العلم وقل له اذا كان ذلك مثلك فصل الظهور اذا كان ذلك مثلك
 فصل العصور هذا الجبر ان قد اشتمل على البراءة في صلو في الظهور والعصر والاصحاب خصوا الحكم بالظهور كما هو مورد الصحيح المقتضية وقيدوا
 ذلك ايضا بقية منها كون الصلوة في جماعة وكونه في المسجد وفي البلاد الحارة وفي شدة الحر والاصالة في هذه القيود ما قاله الغيرة في حديث قال
 كان الحر شديد في بلاد حارة داروان يصلوا جماعة في مسجد ان يبرد واصلوا الظهور قليلا ولا يؤخروا الاخر الوقت انتهى والنصوص كما ترى
 خالية من هذه القيود الا ان قرين الحاشية الجبر الاول تشير الى بعضها ذكره واما الجبران الاخيران فهما بالادلة على عدم اشبه كما لا يخفى وقال
 العلامة في المنتهى لا تعلم خلافا بين اهل العلم في استحباب تعجيل الظهور في غير الحر قالت عابشة ما رايته احدا اشتد تعجلا للظهور من رسول الله اما في
 فيستحب الا براد ان كانت البلاد حارة وصليت في المسجد جماعة وبه قال الشافعي ثم نقل وابق الخاصة والعامة ثم قال ولا نه موضع ضرورة فاستحب
 التاخير لولاها اما لو لم يكن الحر شديد او كانت البلاد باردة او صلى في بيته فالمستحب فيه التعجيل هو مذهب الشافعي خلافا لاصحاب الرأي
 احدا انتهى قال في الروض بعد نقل اعتبار المسجد كون البلاد حارة عن الشيخ في الظهور عدم اعتبارها اخذ بالعموم ودوى في كتاب العلل
 عن عبيد بن المسيب عن ابيه قال قال رسول الله اذا اشتد الحر فابردوا بالصلوة وان الحر من خرج جهم واشتكت لنا الى ان يها فاذن لها في نفس
 نفس الشتاء ونفس الصيف شدة ما تجدون من الحر من فيهما وما تجدون من البرد من زهرتها قال في الكتاب بلد كور بعد نقل هذا الخبر قوله
 فابردوا بالصلوة اي عجلوا بها وهو مأخوذ من البريد ونسب ذلك ما ذكرنا من صلوة يحضر فيها الا نادى ملك قوموا الى ان ينزل لكم انزلوا
 على ظهوركم فاطفوها بصلواتكم وقال في الغيبة بعد ذكر حقيقة معوية بن وهب قال مصنف هذا الكتاب يعجل على اخذ ذلك من البريد وفي نسخ
 الكتاب من التبريد قول في القاموس برود دخل في نواحيها وبرده جاء به باردا والبراد ان الغدا والعشوق قال في النهاية في الحديث برود
 بالظهور في البرد والحر وهو من البرد الدخول في البرد وقيل معناه صلوا في اول وقتها من برود النهار وهو اول وقتها في البرد والبرد
 والمعنى دخول الصلوة في الظهور في البرد اي صلوا اذا سكنت شدة الحر انتهى انت خبير بان ما ذكره في رواية لا يتلوا على شيء من هذا المعاني وقد قيل في
 توجيه كلامه ان مراده امر بتعجيل الاذان والاسراع فيه كقول البريدي في مشيه ما يقتضيه الناس من شدة الحر سرعيا ويفرغوا من صلواتهم
 حينئذ واما الجبر الاخر القليبي في العين كما كان الجبر يقول ارحا يا بلال وكان يقول قرع عيني في الصلوة ولا يخفى فيه من التكلف خلق ان ما
 فهمه كثر الاصحاب من الجمل على التاخير لشدته الحر فوسعه في التكليف في فعل المخرج اقرب مما ذكره ويصير هذا من قبيل الوضوء لوارق في الشريعة
 في غير موضع كما اتفقوا عليه في استئجال هذه المواضع التي قد منها ولعل الحامل للصدوق في ترك كتاب هذا التأويل البعيد وكذا من مال الكلا
 ووجهه بما قلناه هو شهر هذا الحكم عند العامة ولهذا ان بعض الاصحاب نقل عن الصدوق في حله حقيقة معوية بن وهب في التقييد فينبغي كلام العامة
 ايضا بخلاف ذلك قال في المحاشية في شرح السنة بعد نقل خبر البريدي المتقدم نقل الصدوق له في العلل اختلاف اهل العلم في تاخير صلوة الظهور في
 شدة الحر فذهب ابن المبارك واحد واستحق التاخيرها والابرار بها في الصيف وهو الاشبه بالاتباع وقال الشافعي في تاخيرها اولى لان يكون اما
 المسجد ببنية الناس من بعده وان يبرد في الصيف فاما من صلى وحده او جماعة في مسجد ببناء بيته لا يحضر الا من يحضره فانه يعجلها فانه لا
 عليهم في تعجيلها لا يخرجهم ان يكون نظره الى استفاضة الاخذ بافضلية الصلوة في اول الوقت ولعل الاظهر في ذلك انهم قد استثنوا من ذلك جملة
 هذه المواضع التي قد منها ولم يختلفوا في ذلك فاما لهم اختلاف في هذا الموضوع بخصوصه على ان اجاب صريحة لما مر في ذلك ولا متاضها
 البين سواء عرفت ما اوردتكم من اجل الواضع المتقدمة مع ان جملة من تلك المواضع كما عرفت خال من الدليل كما يتبين عليه بقى الكلام وان
 الاصحاب انما صاروا باستحباب الابرار بصلوة الظهور خاصة بالشرط الذي ذكرناه والتم كما قد تمان خبر في زاده هو الابرار في الظهور والعصر هو
 مشكل اذا خرج عن مقتضى الاخبار المستفيضة بمثل هذين الخبرين سيما مع عدم دهاب حديثه لا يخفى من بعد بل كما يكاد يشهد خبر زاده
 في صحة التقييد لانهم كثيرا ما يحقون باحكام يفرقون بين الشبهة ائتمار عليه مثل خرا لاهلال بالحج وغير التوافل الا فاختصاص زاده بالملأ
 على ذلك ابن بكير ومن جملة الشيعة الموجودين يومئذ كما صرح به حديث الكشي لا وجه له ظاهر الا ما قلناه ولعل في سكوتهم عن جوابه و
 الاشارة اليه بالما قبل ذلك ما يشير الى ما قلناه واحتمل بعض الفضلاء في خبر في زاده حملها على ان يكون ظل الزوال فيه حال الصيف فانه اذا
 مثلا فاذا صام مع الزيادة لم تحصل بعد الزوال مثالا للشيء يكون قد زاد قديم فيوافق الاجا والاخر وهو مع بعد الاستيفان في العصر
 كيف كان فلا احتياط في الحاشية على ذلك الوقت على ما كان الامع مشقة تلزم من ذلك ولقد العالم المقصد الرابع في وقت القضاء
 الظاهرية لا خلاف ولا اشكال في ان وقت القضاء الفاشن هو وقت ذكرها ما لم يتحقق الحاضر وقال في الذكر في وقت القضاء للفائنة الواجبة
 ذكرها ما لم يتحقق الحاضر بقوله نعم اتم الصلوة لذكر في اي لذكر صلواتي قال كثير من المفسرين انها في الفائنة لعله من نام عن صلوة
 او نسيمها فليقضها اذا ذكرها ان الله يقول اتم الصلوة لذكر في دوى زاده عن علي جعفر عن افا تنك صلوة ثم نقل الرواية كما ستا في وقال
 وفيها لا لا تلك التوقيت بالذكر ووجب القضاء وتقديمه على الحاضر مع التسعة ثم نقل وابتعن النبي م قال من نام عن صلوة ونسها
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك عوضها ثم قال وفيه دلالتان احديهما بوقت قضاء الفائنة بالذكر والثلا وجوب القضاء مع القوات ووجوب
 في حق المعذورين بل تلزم اولوية في حق غيره ثم نقل واية زاده لا تية المشقة على نه صليها اذا ذكرها في ساعة ذكرها ثم قال في تركه
 كانت الغدو بالجملة فان ظهر وكذا الذكر هو وقت القضاء من الية والاخبار وما لا يتجسمه لا تكاد وانما الحلات في وجوب الغدوية وعدمه

في المواقف

في وقت قد دخل ثم يقصه ما فاته الاول فالاول وصحيفة علي بن جعفر الرواية في كتاب قرب الاستناد عن اخيه جوسي قال سئل عن رجل نسي
المغرب حتى دخل وقت العشاء الاخره قال يصلي العشاء ثم المغرب موثقة عمار بن ابي عبد الله قال سئل عن رجل نسي المغرب حتى نسي العشاء
فقال ان حضرت العترة وذكر ان عليه صلوات المغرب فاجب ان يبدا بالمغرب بدؤا نحب بدأ بالعشاء ثم صلي المغرب بعد ما واستد لوايض ذبا على
ذلك كما ذكره في الذكرى بوجوب الاقل فنية الاصل قال فانه دليل قطعي حتى يثبت الخروج عنه والثالث لزوم المخرج والعلم المنع من بالكتا
والسنة وثالثها عموم أي الصلوة مثل أم الصلوة لدلوك الشمس في غسق الليل فهو الصلوة قال فانه يثبت من عليه فائتة وغيره والراجح
تسوية الاصحاب الاذان والاقامة للصلوة مع استصحابها وقد روي بطريق كثيرة ثم ذكر بعض الاخبار الدالة على الاذان في اول ودءه والاقامة في كل
منها وزاد في كذا الاستدلال بالروايات الدالة على جواز التأخر من عليه فنية اقول والجواب ما عن الاخبار والمدونة اما اول فانه من القواعد
المتكررة في كلامهم والدائرة على دس اقلامهم انهم لا يجمعون بين الخبرين المتعارضين الامع التكاثر في القضية والصراحة والافتراء بطرح
المرجوح ويجعلون النادر بل جانا بنمروجيته وبقاء ما ترجح على ظاهره ولا يخفى على المتأمل المنصف ان هذه الاخبار والى استدلالها
تقصير عن عارضة ما قد تناه سند عدد ودلالة كما ظهروا وسيظهر لك اننا قد تقدم فكيف عكسوا القضية هناك وهذا الخبر مع ما هي عليه
القضية والقرينة والاستفاضة وثانياً انه من الامة على المقررة في كلام أهل العترة وان كان اصحابنا قد عرضوا عنها والمروجها كما اوضحنا في غير موضع
مما تقدم واتخذوا لم قواعد هذه الابواب لم يرد بها سند ولا كتاب من حمل النهي على الكراهة والامر على الاستصحاب هو انه مع اختلاف الاخبار وتعرض
على كتاب الله عز وجل يؤخذ بما وافقه ويضمر ما لا يفرغ من الحاشية وقد عرفت تأييد الاخبار والاولى بتلك الآية الشريفة ووجه فقضية القاعدة
المدونة وان كانت بينهما محجوزة هو العمل بتلك الاخبار كما لا يخفى على من جاس خلال الدائرة في التأمل في هذه الروايات من طرق الطعن اليها عند النظر
بيكن التحقيق والتأمل في الفكر الثابت الدقيق فاما حقيقة عبد الله بن زياد وروايت ابي بصير في شتم العلماء لا يقول به الاصحاب وهاهنا خلاف
استفاضة الاخبار من المنع من قضاء الفريضة في ذلك الوقت وقد تقدم الكلام في ذلك فربما في المسئلة السابعة من سائل المقصد المتقدم
وبينا ان الشيخ قد حمل هذه الاخبار على التقية لذلك ولا شتمها الايض على استدلال وقت العشاءين للطلوع الفجر هو قول العامة وان تبهم
من اصحابنا من تبهم وقد تقدم تحقيق ذلك في بيان مسئلة اخر وقت المغرب منها ومضاه من ذلك يظهر لك عدم جواز الاستناد اليها واد
الاعتناء بجمعها على ان حقيقة زيادة الطويلة المتقدمة قد دللت في هذه الصورة على الامر بتقديم المغرب على العمل في الغداة وانه ان خشيان تقوى
الغداة مع تقديمها ما تقدم المغرب انما يصح في الغداة متقدمة عليها اذا خشي فواتها فهل يعارض هذا التفصيل الواضح في هذه القضية
المؤيدة بما عرفت الواقع كله بلطف الاسرار الدالة على الوجوب عندهم مثل ما بين الروايتين المتماقتين المتماقتين الاصول المذهب هذا الجواز
محيط ابي جعفر كما حصة محمد بن مسلم فالمراد بصاوغ النها رعيها انما هو النوافل النهارية وقد تقدم الكلام فيها وفي ما لها من مائة مسألة
الطلع في وقت الفريضة وكيف كان فلا يقل من قيام الاحتمالين وبه يخط الاستدلال من البين واما ما في الروايات فانها قد اشركت كلمها في
الدلالة على ان من فاتت المغرب ثم ذكرها وقت العشاء فليس شيء من العشاء الا فانه ياتي بالعشاء الاول وهذا الوجه اما ان يكون المراد بوقت العشاء
فيها هو الوقت الحقيقي فلا دليل عليها ادعوه بها للاتفاق على اختصاص الوقت الاخير بالعشاء او يكون المراد به في الوقت المشترك في كل
التعويل عليها والاستناد اليها فاذ كره لا خلاف بقا وفتوى وجوب الترتيب بين الفريضة والحاضرة في الوقت المشترك فالقول بتقديم العشاء
في الوقت المشترك في هذه الاخبار باطل البتة ويشبه ان يكون مخرج الروايات لهذا المعنى يخرج التقية وما يورث بذلك ذكره في رواية الحسن
وجه الفرق بين من ذكر فوات الظهر وهو العصر وانه يعدل الى الظهر وبين من ذكر فوات المغرب هو العشاء وانه يترك العشاء ثم يستأنف المغرب
فيكون العصر لا يجوز ان يصلي بعد ما وجب المعدل منها الا الظهر حين من ذكر فوات المغرب هو العشاء وانه يتم الحكم على ذلك لان
العصر لا يجوز ان يصلي بعد ما وجب المعدل منها الا الظهر ثم اتيان بها والعشاء لا يحرم الصلوة بعد ما فوجبا تمامها ثم اتيان بالمغرب بعد
وهذا الفرق وجوبا واستصحابا لا يقتضيه على صحة ما يما يجرى على قواعد العامة للمؤمنين من الصلوة بعد العصر مطلقا كما تقدم والعلامة في
بعد نقله موثقة عمار بن محمد بن المغيرة في علمه مغرب سابقه فرائض الاشكال المذكور وانت خبير بانها بالتامة تلك الروايات واما النظر فيها
يظهر ان المغرب المدونة انما هو مغرب ذلك اليوم وهو الذي فهم منها عامة الاحصاء لهذا ان الشيخ في التمهيد بين نسبة الاشذوذ والمحل
الشيخ في الزيادة الواسطة بعد نقله موثقة عمار بن محمد بن المغيرة في علمه مغرب سابقه فرائض الاشكال المذكور وانت خبير بانها بالتامة تلك الروايات واما النظر فيها
العصر لما تقدم لان ذلك اوضح دلالة واوثق واكثر وهو الموافق لعل الاصحاب انتم في نسبة التعليق المذكورة في الرواية ظاهره خلاف ما ذكر
بل الوجه انما هو التقية بقريضة التعليق المذكور واجاب الذكرى عن رواية الصيقل بالجمع على مغرب اسمه قال وهو اولى الرواية ذرا عن
ابي جعفر الدالة على العدول وفيه من سابقه من المناقاة لظاهر التعليق بل الوجه انما هو ما ذكرناه وهو الذي صرح به المحدث الكاشر في
في الواقع فانظر الى هذه الاخبار الى استدلالها بعين الاعتبار وترجيحهم على تلك الاخبار الوفيعة المناداة بالطاعة الانوار مع ما اشتملت
عليه مما اوضحنا لك ببيان من هذه الاكدار فتاوى الاكابر والاهل بالاجل تلك الاخبار بالجمع على الاستصحاب انزل العجب للعجاب عند من اعطى الانصاف
حقه في هذا الباب فاعتبر يا اولى الالباب اما في الأدلة التي اوردوها في دفع الضعف واهن من بيت العنكبوت وانه لا وزن البيوت
اما الاصل فمع تسليمه فانه يجب الخروج عنه بالدليل قد وضاه وهم قد يخرجون عنه بما هو اقل من هذه الاخبار كما لا يخفى على من ينس

ويعمل بالكتاب في كل ما لا يخفى عليه من العلم

خلال الديار وما الزوم العسر والخرج والظلمة اشار الى ذكره المرتضى عن المنع من اكل ما يزيد على سد الترق ونحوه في بيان الجواب عنه انشا الله تعالى وما عوم الى الصلوة فالجواب عنه بالعيب عن الاصل لا خلاف بينهم ولا اشكال في تخصيصهما القرآن وتقييد مطلقاته بالاحكام وان كان خبر واحد فضلا عن هذه الاخبار والمتعديده وما عاوضوها به من اجادهم المتقدمة فقد عرفت ضعفه عن المقاضاة وتبين قوة القول بها والتحويل عليها وما الاستناد الى الاقامة والاذان كما ذكره وتبعه عليه جملة من الاعيان كصاحب كذوقه فهو بما يقضيه منه العجب عند ذكره الاقدام والاذهان لاستفاضة الاخبار بل ما يدعى الضرورة من الذين بانهم من جملة الصلوات وان كانوا من مستحباتها فكيف يعترض بها على وجوب تقدم الفاشية ويعترض بها على منافاة القودية وبالجملة فان الواجب هو قضاء الصلوة التي هي باقية عن الاذان والاقامة وما بعدهما لان القضاء انما يخص بكمية الاحرام وما بعد ما غاية الاثر ان الشارع يحسن عليه صلوات متعددة ان ياتي باذان واحد في اول ودوده وكيف في الباقية باقامة واحدة واما بالنسبة الى الروايات المتقدمة لجواز الناقلة لمن عليه فرضية كما ذكره في كفاية ولا ان ظاهرها قد مر في بحث الاوقات هو الوقت في هذه المسئلة كما قد مرنا ذكره في المسئلة المذكورة وثانيا ان هذه الروايات معاصرة بجملة من الروايات الصراح الصريح الذي لا على العدم كما تقدم تحقيقه في المسئلة المذكورة اقوالا نظير حمل الله تعالى على الصلوة بلا سفساد الصلوة وناو لوها بالجملة على الاستصحاب الذي لا يستند من سنته ولا كتاب ولا عرفا عليه جميع الابواب **الموضع الثالث** نقل اجوبته من الادلة التي قد مرناها واعتمدنا عليها للمقام والجواب بوجوب شافعية واخيرة ظاهرة لذوي الاذهان والافهام ولنكتف هنا بما ذكره السيد السند في ذلك لانه نقل ما ذكره من تقدمه زاد على ذلك فقوله تعالى في الكتاب المذكور واجتماع القائلين بالتضييق والاجماع والاحتياط وانما ماورد بالقضاء على الاطلاق والاولى المطلقة على القود تعالى اتم الصلوة لذكره في المراد الفاشية لقوله في حصة زارة ابدالها بالتي فاتت فان الله تعالى يقول اتم الصلوة لذكره في ما رواه الشيخ في الصحيح من زارة عن ابي جعفر ثم في الرواية وهي حصة زارة الطويلة التي صدرت بها الاخبار الدالة على القول المختار وقصر عليه ما لم يورد غيرها من الاخبار التي قد مرناها ثم قال والجواب ما من الاجماع في المنع من دفع النزاع خصوصا مع مخالفة ابو يابويه للذين هم من اجلاء هذا المذهب واحتمال وجود المشاركة لهم في القوي ما من الاحتياط فانه انما يفيد الاولوية لا الوجوب مع انه معارض باسالة البرائة ولما قولهم الاول امر الملقية للغير فتم بالحق انها تدل على بليل الماهية من غير اشتراط بورد لا تراخ قال في المتقدمة لوقا والاولى اتم الصلوة او امر الشرع على التضييق قلنا بلز ماعله واما نحن فلا نعلم ما اثناء على ان القول بالتضييق يلزم منه منع صلوات كثيرة ان ياكل شعبا او ينام وانهما على الضرورة او يتعشى وكذا قوت يومه له ولغيره وان كان معه دهم ليوهم حرم عليه الاكثار في حقها في ذلك مكابرة صرفة والزام سوفسطائى ولو قيل قد اشار ابو الصلاح الجلي الى ذلك قلنا نحن من المسلمين كما قلنا ذكره فان اكثر الناس يكون عليهم صلوات كثيرة فاذا صلى الاثنان منهم شهرين في يومه استكثر الناس انا الاية فلا مسلم يختصا بها بالفاشية لم تدل على ان يكون الوجوب نحن نقول به ولا يلزم منه الضيق مع ان المذهب تناو لها الحاشية والفاشية وذكر المفسرين ان حصة قوله لذكرى ان الصلوة تذكر بلعبو وتغفل لسان والقلب ذكره وقبل ان المراد للذي خاصته لا لغيرها ولا تشبه ما يذكره غيره وقيل ان المراد لذكرتها في الكتب امرت بها وهذه الوجه كلها اتية في مطلق الصلوة للحاشية والفاشية واما عن الرواية فيها حمل على الاستصحاب جعلها بين يدين حصة ابن سنان المتقدمة للامر بتقديم الحاشية على الفواشيت المتعديده واعمال الدليلين اولى من اطراح احدهما خصوصا مع اشتداد الامر والتعب انتهى كلامه في مقامه وفيه نظر من وجوب الاول ما ذكره في الجواب عن الاجماع وان كنا لانرى العلم بهذه الاجماعا المتناقلة الا انما يجزى عن ذلك الزوايا مقتضى قواعد المقررة بينهم وهوانهم قد صرحوا في اصول بان مخالفة النسب غير قارحة في الاجماع من المتقدمين على هذا الحكم فخالفة ابنه باويه بناء على ما قرره غير رافعة من حجيته واما المتأخرون فهم يجوزون به بمقتضى قواعدهم فانه موكان الاجماع المنقول بخبر الواحد حجة كما هو المذكور في اصولهم ومخالفة معلوم النسب غير قارحة في دعوى الاجماع فكيف ساق لهم الخروج عنه والقول بخلافه وهو احد الادلة الشرعية عندهم واما الاطراء على ابنه باويه في هذا الموضع بانهم من اجلاء الماشقة حيث واقفوا ما اخذوا فيه من مقتضى هذا الاطراء اتباعها في كل اذها اليه ولا يراه يقول به واما احتمال وجود المشاركة فهو ضعف فانه اذا كان وجود المخالف للمعلوم النسب قارح فكيف بالاحتمال وهذا محال انما سحانه ظاهر لا خفاء فيه كما لا يخفى على العظمى التنبير والثالثة ما ذكره من منع دلالة الامر على القود فان فيه انه ربما كان يذهب الى ان القائل في القول بذلك والمسئلة قد حقت في اصول والحق فيها وان كان كما هو ذكره ومن ان الامر انما يدل على جرح الطلب من غير اشتراط اخ ولا هدية ولكن الذي نقوله نحن هنا الاول امر لرفع هنا مطلقة كما هو بذكره وقت مقيدة بباية الذكر كما دل عليه الاية ولاخبار التي قد مرناها والقول بالمنايعة انما انشاء من ذلك ولهذا دللت الروايات العديدة على وجوب العدول من الحاشية لود كذا القائل في اثباتها كما ذكر في حصة زارة الطويلة المتقدمة وغيرها وما ذاك الا لان الوقت لا يصلح لغيره بل هو مختص بهما وكذا هو مادام الوقت متصاع بعدد الفواشيت الى ان يتفقوا بالحاشية وهذا كله انما انشاء من التضييق كما لا يخفى على من شرب بكاس التحقيق فالامر هنا ليس مطلقا كالفاشية ولهذا ان الفاضل المراسلة في الفقرة استشهدوا ذكرناه واجاب بجواب اخر فانه بعد ان منع القودية بكلام الحق في المعتبر الذي تقدم نقله قال ما صودته والافل المستلذان يقولون وقم الامر بالفاشية عند الذكر ومقتضى ذلك علم جواز التأخير ثم اجاب بان التصوي محمول على بيان سببه الوجوب او على الاستصحاب جملة الاخوات خيرة بما في ذلك من التعسف والكلف الذي لا ضرورة له في الجواب عليه بعد

وقال في نسخة اخرى
في نسخة اخرى
في نسخة اخرى

الامر

وضوح

المغرب وقت الصلوة بخبره تقديم ايها شاء وحمل المغرب فيها على مغربكم ثم نقل رواية اخرى عن عمار بن ابينا وهو عمار بن عبد الله
قال سئل عن الرجل ينام عن الفجر حتى تطلع الشمس وهو في سفر كيف يصنع ايجوز ان يقضي لها قال لا يقضي صلوة نافلة ولا فرضية اليها
ولا يجوز له ان يثبت ولكن يؤخر يقضيها بالليل ثم نقل عن عمار بن ابينا عن ابي جابر قال فاذا اردت ان تقضي شيئا من الصلوة مكتوبة او غيرها فاك
تصل شيئا حتى تبدأ فقل الفريضة التي حضرت وكعتين نافلة لها ثم اقض ما شئت ثم نقل بحديث محمد بن مسلم وحسنه الجليلي لمسلمتين
السؤال عن فاتحة صلوة النهار قال يقضيها ان شاء بعد المغرب ان شاء بعد العشاء ثم نقل رواية اليه بصير لداثة على ذلك ثم قال في
الدلالة في هذه الاخبار الثلاثة ان صلوة النهار اعم من الفريضة والنافلة ثم نقل رواية جيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له يقول
الرجل الا ولى العصر الخبر ثم رواية الحسن الضيق ثم رواية علي بن جعفر وقد تقدم جميع ذلك في ادلة القائلين بالمواسعة ثم نقل رواية
كتاب الحسين بن سعيد في هذا الزاوية الغريبة من روايات السيد المتقدم بهذا اللفظ صفوان عن عيسى بن القاسم قال سئل يا عبد الله
عليكم عن رجل نسي ان يصلي في صلاة الفجر فدخل عليه وقت صلوة اخرى فقال ان كانت صلوة الاولي غلبت بها وان كانت صلوة العصر غلبت
العشاء ثم نقل عن ابي عبد الله عليه السلام في هذا ايضا من اخبار السيد المذكور ما هذا اللفظ ومن نام او نسي المغرب العشاء الاخره فاك
استيقظ قبل الفجر بقدر ما يصليها جميعا فليصلها ان استيقظ بعد الفجر فليصل الفجر ثم يصل المغرب ثم العشاء ثم قال وما يؤيد المطلوب
الاخبار الدالة على كراهة الصلوة مطلقا في الاوقات المذكورة وقد سلفت في محلهما في بعضها انصرح بالقبض اقول في موثقة
عمار السابغة وقد سئل عن الرجل اذا غلبته عيناه او عاقه امر عن صلوة الفجر فان طلعت الشمس قبل ان يصلي ركعة فليقطع الغداة
ولا يصلي حتى تطلع الشمس ويذهب عاها والاخبار الدالة على استحباب الاذان والاقامة لقطع الغداة ان قال وما يؤيد المطلوب ان
اقول بالمضائق على الوجه الذي كرهه يتقدم حرجا عظيما وعسرا بالغا ومشقة شديدة لانه يحتاج الى ضبط الاوقات ومعرفة الاعا
والرسد لا يحل صلوة وضبط انصاف الليل معرفة طلوع الشمس في غروبها وضبطها بحيث يتحقق اتمام الحاضرة عند ولا شك في كون
هذه الاشياء من اعظم الحرج وكذا ما ذكره جماعة منهم من الاقتصار على اقل ما يحصل التعبد فيهم من وجا عظيما ونعظيلا في الامور ونفوق
للأخر من قد يدعى الاجماع من فقهاء الاعضاء على بطلان ذلك انتهى كلامه في ذكر امره اقول لا يخفى فيه من التطويل لكن ليس له
مزيد بقول فاما ما ذكره من الاستدلال بالعبوة الدالة على الاكراه بالصلوة بدخول الوقت ولما عطلها والعمومات الدالة
على جواز القضاء التوافل في كل وقت ونحوها فبغيره قد وقع الاتفاق منهم على عدم العمل بها على عمومها بل خصصوها بادية
من خارج في مواضع كما اشار بقوله الا ما خرج بالدليل فليكن ما نحن فيه من ذلك القليل لقيام تلك الادلة التي قد منها اية
ودد اية على المنع من الصلوة والحال كذلك الامر بتقديم العائنة وتاخير الحاضرة الى اخر وقتها والعدل عنها لو ذكر في الاثنا
فيكون عموم الاخبار والاباات المذكور لها خصصا بما ذكرناه على انهم قد صرحوا في الاصول بانه لا يجوز العمل بالعام قبل استقصاء
البحث في هذا المخصص بل قال جماعة منهم انه من منع لاجل افضله هذا انما يستدل بالعام بعد الطلب لكل ما يصلح للتخصيص في فلاحه في الاستدلال
بالعام على التخصيص لاصح التخصيص قبول العام له واما حمل ذلك المخصص على ما هو بعيد عن سياق عناية ومفاد الفاظه بدو
مقابله بالمواد من من فيخرج عن التخصيص للعام فهو مسلم بعد ثبوت تلك الدخول حيث لم تثبت التخصيص ثابت الاستدلال
بالعام هنا على المسئلة المتنازع فيها مع كون الاستدلال متوقفا على عدم صلوح المخصص للمشار اليه للتخصيص ودكا لا يخفى في اما
الجواب عن حقيقة عبد الله بن زهران ودوايه اليه بصير فقد تقدم في الجواب عن كلام صاحبك وتحقيقه بما تقدم في بحث الاوقات و
اما حقيقة سعيد الاعرج فقد تقدم ايضا الجواب عنها في الاوقات واما موثقة عمار الاولى فقد تقدم الجواب عنها ايضا واما روايته
الثانية فيمنع الفريضة للكتاب السنة والاجماع وما هذا سبيله فلا تقوم به الحجة الا على الزعم العادي الا بصا والتماع اذ جواز القضاء بالتمتع
ثابت بالثلاثة المذكورة وبالجملة فانه ليس في الاستدلال بمثل هذا الخبر الا كثرة السواد واضاعة القرطاس في المداوود هذا من جملة اخبار
السيد المتقدم ذكره في رسالته ايضا واما الخبر الثالث عن عمار بن ابينا فظاهره كما ترى التعميم في المكتوبة وغيرها حتى يصلح
نافلة قبل الفريضة التي حضرت قتها ثم يقضي وليس منه نصريح بتقديم الفريضة التي هي صاحبة الوقت على القضاء وانما تقدم صلوة
وكعتين نافلة ثم القضاء ومفاد محرم القضاء او كراهته على غير هذه الكيفية ولا اعرف به تائلا ولا عاملا الا ان يكون هذا المستدل
الذي اوردته واعتمد دليلا اذ هو معتقد استدلاله ولعله يقول به وامثاله من اخباره المتقدمة وبكفي به شناعة فانظر اليك
الله تعالى في هذه الادلة الخالفة لاصول المذهب قواعد ما عرفت ولا يمتد روايات عمار والله ددا الحديث الكاشفة في الواجب
حيث قال في موضع منه بعد نقل بعض اخباره الخالفة وبعد ان تكلف في تاويله ما صودته هذا مع ما في سائر الطعن الشهير
وما في رواياتهم من الخلل القصور وقال في موضع اخر بعد نقل بعض رواياتهم التي من هذا القبيل لو كان الراوى غير عمار
لمكننا بذلك الا ان عمارا من لا يوثق بلخاره وقال في ثالث بعد ان نقل عنه حديثا لا على المنع من الصلوة من اكل اللين
حتى يصل اليه ويقضيها ما صودته هذا مع ما في اخبار عمار من الغرائب التي في جملة فالواجب في مقام الاستدلال بالاجماع
الدليل بان كان ما تضمنه سائما من الطعن فلا جاس من ابراده والاستدلال به ولا فلا ومن الظاهر ان هذا المستدل لا

في الصلاة

على بن حمزة عن الحسين بن سعيد عن ابراهيم بن ابي البلاد عن الجعفي قال قال ابو عبد الله عليه السلام البيت قبل المسجد والمسجد قبل مكة ومكة قبل الحرم والحرم قبل المدينة والنبينا وآلهم في هذه الاخبار ما يوجب تأكيد الاخبار والادلة على الامر بالتياسر وان ذلك موقوف على التوجه الى الحرم ثم ان الله في موضعها ما اوردوه على هذا القول من ان التكليف باجابه الحرم يستلزم بطلان صلوة اهل البلاد للتمتع بعلامته وحين للقطع بخروج بعضهم عن الحرم واللازم باطلا في المذموم مثله والملازمة ظاهرة مع ان المحقق في المعبر عن العلامة في المنتهى حتى جابان قبله اهل العراق وخراسان واحدة ومعلوم زيادة التفاوت فالجواب عنه ما افاده شيخنا الشهيد في هذا المقام وتلقا بالقبول جملة من الاعلام من ان ذكر المسجد والحرم اشارة الى الجهة قال وذكره على سبيل التقريل في افهام المكلفين وظاهر السعة بالجهة وان لم يكن ملتزما انتهى هو جيد وجب كما ان ذكر الكعبة في تلك الاخبار التي قد تناقلها عنهم في وجوب الاستقبال الى الكعبة لا بد من حملها على الجهة كما قد تناذره والال بطلت صلوة الصلوة الطويل الذي خرج عن سمت الكعبة وامامنا من جهة القبلة في ضعف الاخبار فقد رده شيخنا الشهيد في الذكرى بنا على اصطلاحهم عند ما تاذرنا في شهرت بين الاصحاب لا سبيل الى رد ما هذا على تقدير صحة اصطلاحهم والافا امره في وجوبه عندنا كما عرفت في غير موضع كيف كان فانه ينبغي ان يعلم ان النزاع في التسمية الى البعيد بان يكون قبلته جهة الكعبة كما هو لحد القولين او الحرم او جهة بناء على التاويل المذكور قليل الجدل ولا تقاوم جميعا على رجوع البعيد الى الامارات التي ذكرها وجوب عمله عليها في فلا يشر في هذا الاختلاف كما لا ينبغي انهم اختلفوا في تعريف الجهة على قول عدل قد اطل فيهما الكلام بابرار النقض نقض ابرار شيخنا الشهيد الثاني في رد المحتار في وجوب اقرها ما ذكره الشيخ الشهيد في الذكرى حيث عرفها بانها سمت القبلة لا تيقن كون الكعبة في مطلق الجهة كما قال بعض العامة ان من الجنوب قبله لاهل الشمال والعكس والمغرب قبله لاهل المشرق وبالعكس لا تيقن الخروج في ههنا عن القبلة وهو متبع قول هذا الا اننا ايضا قليل الجدل كما عرفت من انهم قد اوجوا على البعيد الرجوع الى العلامات التي ذكرها علماء اهل المدينة والتوجه الى سمت الذي قيل عليه فكان الاولى تعريف الجهة بها وينبغي التنبه على امور بها يتبع البحث عن تحقق المسئلة كما هو حقها الاول قد صرح غير واحد من الاحصاء بل في ظاهر كلام المعبر المتقدم الاجماع على ذلك بانه يجب على المكلف من مشاهدته عن الكعبة الصلوة اليها ولو بالضعف على السطح لقدرته على العلم فلا يجوز له البتة الظن ولو نصب محرابا بعد المعاينة جازت الصلوة اليه دائما لتيقنه الصواب وكذا الذي نشأ به وتيقن الاصل انه ولا يكون الاجتهاد بالعلامات ههنا لا رجوع الى الظن مع مكان العلم وهو غير ما نرى لو كان يجوز لا قدرته على استعمال العين جاز له التحويل على الاجتهاد وذكرنا من هو في نوح الحرم وهل يكلف الصعود الى الجبل لاستلام العين قولان قلنا في الشفيع والعلامة في بعض كتبها بذلك قال في كعبه خبايا القول الآخر وهو بعيد اقول لا ينبغي عليك بعد اتمامها بان تقدم انه لا دليل في اصل هذه المسئلة الا ما يدعيه من الاجماع والاقاوية انما دل على شرط المسجد مطلقا كما تقدم والاعبار لا تعرض فيها لذلك بوجوده ان كان الاحتياط فيها ذكره في الان في سقوط صعود الجبل كما هو لحد القولين فلهذا كلفنا في نظرا واستبعا صاحب لا يخرج من بعد ما اتفقوا عليه من عدم جواز البناء على الظن الا مع تقدير العلم والعمل بذلك يمكن بصعود الجبل فكيف يجوز له ان يصير الظن والحال ما ذكرنا الا ان يدعي استلزام المشقة بذلك لكن الحلال كلام يقتضيه العموم وهو غير جيد الثالث ينبغي ان يعلم ان القبلة ليس من البنية الشرعية بل هي من تنحدر من الارض الى عنان السماء فلو كانت البنية والعياد بالجهة التي تشمل على العين كما يصلي من هو على من الكعبة الى الجهة المسماة بالبنية وكذا من هو اخفض من موضعها بان يكون والظن انه لا خلاف في ذلك عليه مضافا الى الاتفاق ما رواه الشيخ عن عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل قال صليت فوق جبل الى قبس العصر فهل يجوز والكعبة تحت قال نعم انها قبلته من موضعها الى السماء وعن خالد بن ابي سمير او ابن اسمعيل قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يصلي على جبل الى قبس مستقبل القبلة قال لا بأس الثالث من صلى على سطح الكعبة فهل يصلي قائما او يركع بين يديه شيئا يصلي اليه ويستلقى على فناءه ويصلي قولان المشهور الاول وبه قال الشيخ في نهج وقال في نهج وابن بابويه وابن البرقي بالثالث لكن قيل ان البراج بعد التمكن من النزول واستند الاولون في وجوب الصلوة قياما لا لادلة الدلالة وجوب القيام والعود والركوع والسجود في الصلوة كما يصلي داخلها والخرج للشفيع في نهج على ما ذهب اليه بالاجماع بهما رواه عن علي بن محمد عن اسحق بن محمد عن عبد الله بن الرضا عليه السلام قال في الذي تدركه وهو فوق الكعبة فقال ان قام لم يكن له قبله ولكن يستلقى على فناءه وينفخ عن يمين السماء او يعقد بقلبه القبلة التي في السماء البيت للمعجود ويقف اذا اراد ان يركع فمخض عيني في ذلك اذا اراد ان يركع داسه من الركوع ففتح عيني في السجود على نحو ذلك اقول لا ريب ان من يعمل على هذا الاصطلاح الحديث فانه يتخير عنه القول بالاول لضعف الخبر المذكور وما من لا يعمل عليه فيسقط عنه التعارض بين تلك الاخبار لما اشار اليه في الاثبات بوجبات الصلوة كما هو بين هذا الخبر والتوجه لتلك الاخبار اكثر منها وشهرتها والظن انما ذكرنا ذلك لانه اكثرها في المتقدمين الى القول الاول الا انه يمكن ان يقال ان تلك مطلقة فاما وهذا الخبر خاص من القاعدة بتقديم العلية وتخصيص عموم تلك الاخبار به وبالحيلة فالمسئلة لا يخرج من ثوب الاشكال الا ان الامر في ذلك ههنا لعدم اتفاق هذا الحكم وحصوله الرابع لا خلاف بين الاصحاب في جواز صلوة النافلة في جوف الكعبة وكذا الفريضة حال الاضطرار ولا يعم عليه المعبر المنتهى اتفاق اهل العلم وانما الخلاف في الفريضة مع المتقيد فذهب اكثرهم منهم للشيخ في نهج والاستصحاب الى الجواز على كونه وذهبت في التعميم وتبعه ابن البرقي اجمع للعودون بان القبلة ليس مجموع البنية بل نفس العروة وكل جزء من اجزائها

على انه لا يعلم بقاؤه البناء الذي كان عليه عهد امير المؤمنين عليه السلام بل يدل بعض الاخبار على هدمه وتغيره كرواية الشيخ في كتاب التبيين عن فضيلة
 بن شاذان عن علي بن الحكم عن الربيع بن محمد الملقب عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير
 وكان مبتنجا بحرف وذنابا وطين فقال واذكر من هدمك وويلد من هدمك وويلد لانيك بالملحون في امة قبيحة فوجعوا في هدمك
 هدمك مع قائم اهل بيتك واكثر خيار الامة مع ابرار العترة هذا كلامه قد مر في كتابنا من كتابنا في الاشارة الى انه غير ما سئل في الاستكمال ما عورده
 من الكتاب المذكور بعد ذكر الاستكمال المتقدم ونقله اصل كلام المحقق في رسالته والاشارة الى انه غير ما سئل في الاستكمال ما عورده
 والذي يظهر في ذلك بالبال انه يمكن ان يكون الامر بالانحراف لان محراب الكوفة وويلد العراق اكثرها كانت محروقة عن خطه فثبت
 الشهادة كثيرا مع ان الانحراف في اكثرها يوجب كسب الكوفة فان انحرف قبات اليمين من ازيد مما انحرف القباب
 بعشرين درجة تقريباً وكذا مسجد السهلة ومسجد يونس لما كان اكثر تلك المساجد مبنية في زمان عمر بن الخطاب في الجور وامرهم وما ذكره اصحابنا من ان
 فيها نية فامر بالنياسة على ذلك الوجه الخطا بئس لا سكاكهم وعدم التصريح بخطه عطفاء الجور وامرهم وما ذكره اصحابنا من ان
 محراب المعصوم عليهم السلام لا يجوز الانحراف عنه فيما ثبت انما علم ان الامام عهده ومعلوم انه لم يبدل من قبله من غير انحراف وهو اخص غير
 ثابت بل ظهر من بعض ما سئل من انما القديرة عند قبر الحسين في زماننا ما يدل على خلافه كما سئل في ذلك مع ان القديرة من بعض الاخبار ان
 هذا البناء عن البناء الذي كان في زمن امير المؤمنين عليه السلام انتهى الغاص من قديم غير واحد من فضلاء المتأخرين بهوله الامر
 في القبلة واتساع الدائرة فيها وانه لا ضرورة الى ما ذكره المنقول وهو كذلك وتوضيحه انه لا يخفى ان القبلة مع عمود الدين الذي كان
 له ولا قيم الا بها ولذا ورد ان قول الاعمال يتوقف على قولها وورد ان قاتلها كما ذكرنا في مقدم ذكر ذلك في المقدمة الاولى لا ريب
 ان صحتها منوطه بالاستقبال بالضرورة من الدين ومع هذا فلم يرد عنهم في معرفتها مع البطلان لا خبران بجلان بالقبلة الى اهل
 العراق خاصة من قوله في احدى اقسامه من القبلة ضع الجدة في قنات وصل قوله في الاخر بعد انما في اكون في التفرقة في القبلة
 الى القبلة بالليل فقال انصرف الكوكب الذي يقال له الجدى قال نعم قال اجعل على منبلك اذ كنت في طريق الحج فاجعله بين كفتيك مع
 غفلة اصحابهم عن السؤال عن ذلك لتحقيقه كيف رضوا اليهم بذلك لم يحفظوا لهم مع ضرورة ضرورة ضرورة الصلوة فلهذا لو كان ذلك على ما
 بقوله اهل الهيئة من التدقيقات والتحقيقات والعلل لكل قطر فاجتهد في ان الذي ردد عنهم انما هو عكس ذلك وهو قولهم انما هو عكس ذلك
 المتقدمين ما بين المشرق والمغرب فلهذا يتبين ذلك باوضح تايد ما عليه قبول الائمة في العراق من الاختلاف مع قسب المسافة بينها
 على وجه يقطع بعدم انحراف القبلة في موضع من ارضها الا انهم لا يرون على الصلوة عند ما ودفن الاموات ويحذرون ذلك وهو
 انهم ظاهر في التوجه كما لا يخفى كيف كان فاذا ذكر علماء الهيئة مما في الاشارة الى بعضه في احوط الا ان في وجوبه كما يفهم من كلام اكثر
 اصحابنا اشكالاً لما عرفت قال السيد السدي في كنه المستفاد من الادلة الشرعية سهولة الخط في امر القبلة والاكتفاء في التوجه الى ما
 بقوله عليه السلام انه حجة المسكين فاجتهد في كونه عليه قوله تعالى فلو اوجوهكم شطره وقوله ما بين المشرق والمغرب قبلة وضع الجدة في قنات
 وصل في احوط الا انهم زاد على ذلك مع شدة الحاجة الى معرفة هذه العلامات لو كانت واجبة واحالة الهيئة مستبعدة لا بد علم
 دقيق في الهيئة كما لا يخفى في لعمري القاسم بعيد من قوانين الشرع وتقليد اهل غير جاز لا بد علم اسلامهم فضلا عن عدلهم والجملة
 التكليف بذلك مما علم انتفاؤه ضرورة والله العالم بمقتضى احكامه التاسيع اعلم ان الاصحاب قد ذكروا اكثر البلدان علاما في معرفة
 بها قبلتها والظاهر ان ذلك كله او اكثر ما هو من كلام علماء الهيئة الاخيرين ذلك من الارض ومعرفة البلاد لولا عرضها وقدرها في ذلك
 من الاشكال وان لم يرد عنهم في معرفة القبلة انما قد ناذروا ثم انهم قد ذكروا اهل العراق علامات تلك الا ان جعل المشرق على
 المنكب الا انهم لم يفرطوا في الامن وفي ذلك اكثر الاصحاب بالاعتدال بين اعداءها وانظروا كما مر في بعض شايخنا المتقين من
 المتأخرين انه لا حاجة الى هذا التقييد حيث قال اطلاق القوم المشرق والمغرب في خصوصية وتقييد بعض شايخنا غير محتاج الى بدل هو
 للفاقة وما انتهى من ان الاطلاق مقتضى الاختلاف الفالح في الجملة ليس كذلك لان المراد القدماء ان العراق يجعل مغرباً في يوم شاء على
 معشوق ذلك اليوم على ما به وهذا لا يقتضي الاختلاف الذي هو عموماً في كل الاوقات لكل المكلفين بخلاف المذهب الذي ذكرناه
 يقتضي ان لا يكون العلامة الموضوعية الا لحداد الناس المقادير على استخراج خط الاعتدال مع ذلك فليس باسبغ بما ذكرناه كما لا يخفى
 فاق داع الى تقييد عبارات المتقدمين بما نقله من الفائدة وبما ضبط على اكثر المكلفين ان يوجه هو جدي مستين الشافعية جعل الجدة
 بجدة المنكب الايمن والجدي مكبر بما يصغر ليميز عن البرج وهو مخمض في يد ومع الفيردين حول قطب العالم الشمال والقطب نقطة
 مخصوصة يقابلها مثلاً من الجنوب على الشهدا لثلاثة على اقرب الكوكب اليها نجم الايكاد يدركه الاحديد البصري يدوجها كل
 يوم وبلية دودة الطبيعة لا تكاد تدرك ويطبق على هذا النجم القطب لحال الجاودة للقطب الحقيقي وهو علامة القبلة العريضة اذا جعل
 المصلي خلف منكب الايمن ويخلف الجدي في العلامة اذا كان في غاية الارتفاع والانخفاض واما شرط ذلك لكونه في تلك الحال على
 دائرة نصف النهار وهي مائة بالقطبين ونقطة الجنوب الشمال فاذا كان القطب صامتا للعضو المحل كان الحد كصامتاً له لكونها
 على دائرة واحدة بخلاف ما لو كان مغرباً نحو المشرق والمغرب قال في ذلك بعد نقل ذلك عن جده قلت ما ذكره مشهور من الاصحاب ومنه

في المسألة
 في المسألة
 في المسألة

باصفة معتبر علامة في المنتهى الشهيد المذكور في نقل خفا الحق المذكور في الجاد بالمشهد المقدس ان يرى على ما كانت سلم
 عن بعض محققي أهل ذلك القرن ان هذا الشرط غير جيد لان الجدي يجمع لحواله اربع الى القطب الحقيقي من ذلك القيم الخفي ولهذا كان
 اقل حركة منه كما يظهر بالامتحان وهذا الحركة الماهرة انما هي للفرق بين الجدي فان حركته بسيرة جلد قد اعتبرنا ذلك فوجدناه كما
 افادنا في الشال جعل الشمس على الحاجب الايمن ثم اقبل الانف عند الزوال لان الشمس قبل الزوال تكون على دائرة نصف النهار
 المتصلة بنقط الجنوب الشمال فيكون حج مستقبل كون قبلة العرب نقطة الجنوب العلامة الثانية تقطع انحرافا بينا عن انحراف
 المغرب لا يخفى ان من التدافع الا ان بعض متأخري اصحابنا المحققين من قسم العراق الثلاثة اسام فجعل العلامة الاولى في الثالثة
 الاخرى العراق الغربية كالموصل سجاد وما والاها وحمل العلامة الثانية على اواسط العراق كالكوكة وبعداد والحلة والمشهد
 المقدسة واما اطرافها الشرقية كالبصرة وما والاها فتحتاج الى زيادة انحراف نحو المغرب ولذا حكموا بان علامتها جعل الجدي على
 الحد الايمن فال بعض فضلا متأخري المتأخرين ومن القسم هو الواقع لقواعد الهيئته فان طول بغداد على ذكر الحق فيضير ملكة قدس
 يزيد على طول مكة سبع دوج فتبقى بينهما زيادة انحراف الى المغرب عن قبلة بغداد فجعلوا علامتها وضع الجدي على الحد الايمن انما قول
 قد صرح ارباب هذا الفن بان الاقاليم السبعة المكونة ما بين هاهنا من البلدان كلها في النصف الشمالي من الارض بعد خط الاستواء القاسم
 للافق نصفين شمالي وجنوبي والنصف الجنوبي غير مكشوف لاستيلاء الحرارة والماء عليه والنصف الشمالي المعمور فيه انما هو
 نصفه المتصل بخط الاستواء وهو الذي فيه الاقاليم السبعة والنصف الاخر خراب لشد البرد وقد اثبتوا لهذا الاقاليم طول وعرضا فاما
 اعطاء عن طرف العادة عن جانب المغرب وهو ساطل البصر منتهى ما من الجانب الشرقي وهو كيك وبجدة ذلك من الجزاير مائة وثلاثون درجة
 اقسام نصف دائرة عظمى عليها من دوائر الفلك كل دائرة منها مقسومة ثلثا مائة وستين جزءا ونسب هذه الاجزاء درجات العرض
 من خط الاستواء في جهة الجنوب الى منتهى الربع المشرق في جهة الشمال وذلك تسعون جزءا ربع دائرة عظمى وح طول البلد عناية عن بعد
 عن منتهى العادة من الجانب الغربي وعرض البلد عناية عن بعد هاهنا عن خط الاستواء فاذلوا طول البلد مكة وعرض تلك البلد اكثر فسمت القبلة
 نقطة المغرب ان كان اقل فهو نقطة المشرق ومعرفة سمت في هذا الامر بربعة سهل توقف على اخراج الجهات الاربع على وجه الامر وان زادت
 مكة على البلد طولا وعرضا فسمت القبلة بين نقطتي المشرق والشمال وان نقصت فيها فسمت القبلة بين نقطتي الجنوب والمغرب ان زادت عن البلد
 طولا ونقصت عرضا فسمت قبلة البلد بين نقطتي الجنوب المشرق وان انعكس في نقطتي المغرب الشمال واكثر البلدان كلها على الانحراف
 ولذا كرجلة ما ذكره من البلدان المخرفة وبنافذة انحرافها فاما البلدان المخرفة عن نقطة الجنوب للمغرب فبلادنا البحرين سبع وخمسين
 درجة وثلاث عشرة دقيقة والمحاسب سبع وثلاثين دقيقة وبصرة ثمان وثلاثين درجة وواسط بعشرين درجة واربع وخمسين دقيقة
 والكوفة اربعين درجة وثلثين دقيقة والحلة اثني عشر درجة والمدائن ثمان درجات وثلثين دقيقة وبعداد اثني عشر درجة وخمسين
 اربعين دقيقة وكوفة اثني عشر درجة واحك وثلثين دقيقة وسمرقند اربعين درجة وستة وثلاثين دقيقة وكاشان اربعين درجة وثلثين دقيقة
 واحد وثلاثين دقيقة وقم باحك وثلثين درجة واربع وخمسين دقيقة ومساكن سبع وعشرين درجة وستة عشر دقيقة واسهم اربعين
 درجة وتسع عشرة دقيقة وقزوين سبع وعشرين درجة واربع وثلثين دقيقة و تبريز خمس عشرة درجة واربعين دقيقة ومراغة
 بست عشرة درجة وسبع عشرة دقيقة واستراباد ثمان وثلثين درجة وثمان واربعين دقيقة والطوس بالمشهد الرضوي خمس واربعين
 درجة وستة دقايق ونيسا بومر بست اربعين درجة وخمسة عشر دقيقة وسنابار اربع واربعين درجة واثنتين وخمسين دقيقة
 وشاهر بست وخمسين درجة وثمان وعشرين دقيقة و همدان ثمانين درجة وستة عشر دقيقة وقوم بنجمن درجة
 وعشرين دقيقة وطبرستان ثمانين درجة وخمسة وخمسين دقيقة واربعين درجة وثلث عشرة دقيقة و هرات اربعين
 وخمسين درجة وثمان دقايق وقاين اربع وخمسين درجة وسمنان بست وثلثين درجة وسبع عشرة دقيقة ورامغان ثمان وثلثين
 درجة ولبطام بست وثلثين درجة وثلث عشرة دقيقة ولاهجان بست وثلثين درجة وامل وثلثين درجة وستة وثلثين دقيقة ونداهان
 خمس وستين درجة والركاب سبع وثلثين درجة وستة عشر دقيقة وكرمان ثمانين درجة وستة عشر دقيقة و نعليس اربعين درجة
 ودرجة واحك واربعين دقيقة وشيرازان بستين درجة وتسع دقايق وكذا السماخي سبستان ثلثين درجة وثمان عشرة دقيقة و
 لماقان بست وعشرين درجة وثلث وثلثين دقيقة وبلخ بستين درجة وستة وثلثين دقيقة و نجا بست وعشرين درجة وثمان وثلثين
 دقيقة و بدخشان اربع وستين درجة وتسع دقايق وسمرقند ثمانين درجة واربع وخمسين دقيقة وكاشغر ثمان وخمسين
 درجة وستة وثلثين دقيقة وتبت بست وثلثين درجة وستة عشر دقيقة وهرموين اربع وسبعين درجة واهراب اربع وخمسين
 درجة وكاشان باحك وخمسين درجة وستة وخمسين دقيقة وخرقارقان ثمان وثلثين درجة وخرمزم اربعين درجة واما
 الانحراف من الجنوب الى المشرق فالمدية المشرقية مخرفة قبلها من نقطة الجنوب الى المشرق بسبع وثلثين درجة وعشرين دقيقة
 ومصر بثمان وخمسين درجة وتسع وعشرين دقيقة ووسط طنينة ثمان وثلثين درجة وسبع عشرة دقيقة وموصل اربع دقايق
 واثنتين وخمسين دقيقة وبيت المقدس خمس اربعين درجة وستة وخمسين دقيقة واما الانحراف من الشمال الى المغرب فمكة

هذا هو الخط المستقيم الذي هو خط الاستواء القاسم للافق نصفين شمالي وجنوبي والنصف الجنوبي غير مكشوف لاستيلاء الحرارة والماء عليه والنصف الشمالي المعمور فيه انما هو نصفه المتصل بخط الاستواء وهو الذي فيه الاقاليم السبعة والنصف الاخر خراب لشد البرد وقد اثبتوا لهذا الاقاليم طول وعرضا فاما اعطاء عن طرف العادة عن جانب المغرب وهو ساطل البصر منتهى ما من الجانب الشرقي وهو كيك وبجدة ذلك من الجزاير مائة وثلاثون درجة اقسام نصف دائرة عظمى عليها من دوائر الفلك كل دائرة منها مقسومة ثلثا مائة وستين جزءا ونسب هذه الاجزاء درجات العرض من خط الاستواء في جهة الجنوب الى منتهى الربع المشرق في جهة الشمال وذلك تسعون جزءا ربع دائرة عظمى وح طول البلد عناية عن بعد عن منتهى العادة من الجانب الغربي وعرض البلد عناية عن بعد هاهنا عن خط الاستواء فاذلوا طول البلد مكة وعرض تلك البلد اكثر فسمت القبلة نقطة المغرب ان كان اقل فهو نقطة المشرق ومعرفة سمت في هذا الامر بربعة سهل توقف على اخراج الجهات الاربع على وجه الامر وان زادت مكة على البلد طولا وعرضا فسمت القبلة بين نقطتي المشرق والشمال وان نقصت فيها فسمت القبلة بين نقطتي الجنوب والمغرب ان زادت عن البلد طولا ونقصت عرضا فسمت قبلة البلد بين نقطتي الجنوب المشرق وان انعكس في نقطتي المغرب الشمال واكثر البلدان كلها على الانحراف ولذا كرجلة ما ذكره من البلدان المخرفة وبنافذة انحرافها فاما البلدان المخرفة عن نقطة الجنوب للمغرب فبلادنا البحرين سبع وخمسين درجة وثلاث عشرة دقيقة والمحاسب سبع وثلاثين دقيقة وبصرة ثمان وثلاثين درجة وواسط بعشرين درجة واربع وخمسين دقيقة والكوفة اربعين درجة وثلثين دقيقة والحلة اثني عشر درجة والمدائن ثمان درجات وثلثين دقيقة وبعداد اثني عشر درجة وخمسين اربعين دقيقة وكوفة اثني عشر درجة واحك وثلثين دقيقة وسمرقند اربعين درجة وستة وثلاثين دقيقة وكاشان اربعين درجة وثلثين دقيقة واحد وثلاثين دقيقة وقم باحك وثلثين درجة واربع وخمسين دقيقة ومساكن سبع وعشرين درجة وستة عشر دقيقة واسهم اربعين درجة وتسع عشرة دقيقة وقزوين سبع وعشرين درجة واربع وثلثين دقيقة و تبريز خمس عشرة درجة واربعين دقيقة ومراغة بست عشرة درجة وسبع عشرة دقيقة واستراباد ثمان وثلثين درجة وثمان واربعين دقيقة والطوس بالمشهد الرضوي خمس واربعين درجة وستة دقايق ونيسا بومر بست اربعين درجة وخمسة عشر دقيقة وسنابار اربع واربعين درجة واثنتين وخمسين دقيقة وشاهر بست وخمسين درجة وثمان وعشرين دقيقة و همدان ثمانين درجة وستة عشر دقيقة وقوم بنجمن درجة وعشرين دقيقة وطبرستان ثمانين درجة وخمسة وخمسين دقيقة واربعين درجة وثلث عشرة دقيقة و هرات اربعين وخمسين درجة وثمان دقايق وقاين اربع وخمسين درجة وسمنان بست وثلثين درجة وسبع عشرة دقيقة ورامغان ثمان وثلثين درجة ولبطام بست وثلثين درجة وثلث عشرة دقيقة ولاهجان بست وثلثين درجة وامل وثلثين درجة وستة وثلثين دقيقة ونداهان خمس وستين درجة والركاب سبع وثلثين درجة وستة عشر دقيقة وكرمان ثمانين درجة وستة عشر دقيقة و نعليس اربعين درجة ودرجة واحك واربعين دقيقة وشيرازان بستين درجة وتسع دقايق وكذا السماخي سبستان ثلثين درجة وثمان عشرة دقيقة و لماقان بست وعشرين درجة وثلث وثلثين دقيقة وبلخ بستين درجة وستة وثلثين دقيقة و نجا بست وعشرين درجة وثمان وثلثين دقيقة و بدخشان اربع وستين درجة وتسع دقايق وسمرقند ثمانين درجة واربع وخمسين دقيقة وكاشغر ثمان وخمسين درجة وستة وثلثين دقيقة وتبت بست وثلثين درجة وستة عشر دقيقة وهرموين اربع وسبعين درجة واهراب اربع وخمسين درجة وكاشان باحك وخمسين درجة وستة وخمسين دقيقة وخرقارقان ثمان وثلثين درجة وخرمزم اربعين درجة واما الانحراف من الجنوب الى المشرق فالمدية المشرقية مخرفة قبلها من نقطة الجنوب الى المشرق بسبع وثلثين درجة وعشرين دقيقة ومصر بثمان وخمسين درجة وتسع وعشرين دقيقة ووسط طنينة ثمان وثلثين درجة وسبع عشرة دقيقة وموصل اربع دقايق واثنتين وخمسين دقيقة وبيت المقدس خمس اربعين درجة وستة وخمسين دقيقة واما الانحراف من الشمال الى المغرب فمكة

هذا هو الخط المستقيم الذي هو خط الاستواء القاسم للافق نصفين شمالي وجنوبي والنصف الجنوبي غير مكشوف لاستيلاء الحرارة والماء عليه والنصف الشمالي المعمور فيه انما هو نصفه المتصل بخط الاستواء وهو الذي فيه الاقاليم السبعة والنصف الاخر خراب لشد البرد وقد اثبتوا لهذا الاقاليم طول وعرضا فاما اعطاء عن طرف العادة عن جانب المغرب وهو ساطل البصر منتهى ما من الجانب الشرقي وهو كيك وبجدة ذلك من الجزاير مائة وثلاثون درجة اقسام نصف دائرة عظمى عليها من دوائر الفلك كل دائرة منها مقسومة ثلثا مائة وستين جزءا ونسب هذه الاجزاء درجات العرض من خط الاستواء في جهة الجنوب الى منتهى الربع المشرق في جهة الشمال وذلك تسعون جزءا ربع دائرة عظمى وح طول البلد عناية عن بعد عن منتهى العادة من الجانب الغربي وعرض البلد عناية عن بعد هاهنا عن خط الاستواء فاذلوا طول البلد مكة وعرض تلك البلد اكثر فسمت القبلة نقطة المغرب ان كان اقل فهو نقطة المشرق ومعرفة سمت في هذا الامر بربعة سهل توقف على اخراج الجهات الاربع على وجه الامر وان زادت مكة على البلد طولا وعرضا فسمت القبلة بين نقطتي المشرق والشمال وان نقصت فيها فسمت القبلة بين نقطتي الجنوب والمغرب ان زادت عن البلد طولا ونقصت عرضا فسمت قبلة البلد بين نقطتي الجنوب المشرق وان انعكس في نقطتي المغرب الشمال واكثر البلدان كلها على الانحراف ولذا كرجلة ما ذكره من البلدان المخرفة وبنافذة انحرافها فاما البلدان المخرفة عن نقطة الجنوب للمغرب فبلادنا البحرين سبع وخمسين درجة وثلاث عشرة دقيقة والمحاسب سبع وثلاثين دقيقة وبصرة ثمان وثلاثين درجة وواسط بعشرين درجة واربع وخمسين دقيقة والكوفة اربعين درجة وثلثين دقيقة والحلة اثني عشر درجة والمدائن ثمان درجات وثلثين دقيقة وبعداد اثني عشر درجة وخمسين اربعين دقيقة وكوفة اثني عشر درجة واحك وثلثين دقيقة وسمرقند اربعين درجة وستة وثلاثين دقيقة وكاشان اربعين درجة وثلثين دقيقة واحد وثلاثين دقيقة وقم باحك وثلثين درجة واربع وخمسين دقيقة ومساكن سبع وعشرين درجة وستة عشر دقيقة واسهم اربعين درجة وتسع عشرة دقيقة وقزوين سبع وعشرين درجة واربع وثلثين دقيقة و تبريز خمس عشرة درجة واربعين دقيقة ومراغة بست عشرة درجة وسبع عشرة دقيقة واستراباد ثمان وثلثين درجة وثمان واربعين دقيقة والطوس بالمشهد الرضوي خمس واربعين درجة وستة دقايق ونيسا بومر بست اربعين درجة وخمسة عشر دقيقة وسنابار اربع واربعين درجة واثنتين وخمسين دقيقة وشاهر بست وخمسين درجة وثمان وعشرين دقيقة و همدان ثمانين درجة وستة عشر دقيقة وقوم بنجمن درجة وعشرين دقيقة وطبرستان ثمانين درجة وخمسة وخمسين دقيقة واربعين درجة وثلث عشرة دقيقة و هرات اربعين وخمسين درجة وثمان دقايق وقاين اربع وخمسين درجة وسمنان بست وثلثين درجة وسبع عشرة دقيقة ورامغان ثمان وثلثين درجة ولبطام بست وثلثين درجة وثلث عشرة دقيقة ولاهجان بست وثلثين درجة وامل وثلثين درجة وستة وثلثين دقيقة ونداهان خمس وستين درجة والركاب سبع وثلثين درجة وستة عشر دقيقة وكرمان ثمانين درجة وستة عشر دقيقة و نعليس اربعين درجة ودرجة واحك واربعين دقيقة وشيرازان بستين درجة وتسع دقايق وكذا السماخي سبستان ثلثين درجة وثمان عشرة دقيقة و لماقان بست وعشرين درجة وثلث وثلثين دقيقة وبلخ بستين درجة وستة وثلثين دقيقة و نجا بست وعشرين درجة وثمان وثلثين دقيقة و بدخشان اربع وستين درجة وتسع دقايق وسمرقند ثمانين درجة واربع وخمسين دقيقة وكاشغر ثمان وخمسين درجة وستة وثلثين دقيقة وتبت بست وثلثين درجة وستة عشر دقيقة وهرموين اربع وسبعين درجة واهراب اربع وخمسين درجة وكاشان باحك وخمسين درجة وستة وخمسين دقيقة وخرقارقان ثمان وثلثين درجة وخرمزم اربعين درجة واما الانحراف من الجنوب الى المشرق فالمدية المشرقية مخرفة قبلها من نقطة الجنوب الى المشرق بسبع وثلثين درجة وعشرين دقيقة ومصر بثمان وخمسين درجة وتسع وعشرين دقيقة ووسط طنينة ثمان وثلثين درجة وسبع عشرة دقيقة وموصل اربع دقايق واثنتين وخمسين دقيقة وبيت المقدس خمس اربعين درجة وستة وخمسين دقيقة واما الانحراف من الشمال الى المغرب فمكة

في القبلتين

المتبع وثمانين درجة وسبعة بسبعين درجة والثلث عشرة دقيقة وحين ينحس سبعين درجة وسومنا ينحس سبعين درجة واربع
 وثلثين دقيقة واما ما كان من الشمال للشرق فضعنا بدرجة وخمس عشرة دقيقة وعلك ينحس ثمانا وخمسين دقيقة وحي
 دار ملك الجبلت بسبع واربعين درجة وخمس عشرة دقيقة وسائر البلاد القريبة من تلك البلاد والمتوسطة منها يعرف انحرافها
 بالمقاييس اقول لا ينحس علم من علم على هذه البلدان من القبلة فجميع الازمان فانه لا يوافق شيئا مما ذكرته هذا المكان مع
 استمرار الوقت الخلف عليهم ما من العلماء الايمان ومن ذلك قبلة البحرين والقطيف الاحسا فانها نقطة المغرب هكذا لجميع ما
 ذكر من البلدان ولقد اتفق في هذه السنين التي مضت لنا بحيث رجل من الفضلاء يدعى الشيخ حسين بن يحيى الجمعة والجماعة الى بلدة
 هبلما فخرج من قبله مساجد ما بناء على القابطة التي ذكرها علماء الهيئة وحصل الى تلك الجهة التي هي موافقة لكل علماء الهيئة
 وجعل الناس على الصلوة اليها فثابت ذلك لاس من كل مكان وكثر الطعن عليه فجميع البلدان فكانت من ابدع واكثر على الملك الذي
 البحث لنا في المستقبل الظاهرة لا خلاف بين اصحاب في وجوب العلم بالقبلة مع امكانه فلا يجوز التعويل على الظن قالوا
 ويعتقد العلم بالمعانية والشياع والخبر المحضوف بالقران ومحرم بالمعصوم اقول ان اريد العلم هنا العلم بالعين مع امكان المشاهدة فهذا
 مخصوص بالقران كما تقدم ولا يبين هذا الا يسوغ له الاجتهاد ولكن المذموم من ذلك ان اريد العلم بالعين بالنسبة الى البعيد فلهذا
 هذا ما يعتد به ان اريد العلم بالجهة بالنسبة الى البعيد والظاهرة هو المرام من كلامهم فمن الظاهر انما يحصل بالاجتهاد الذي غاية الظن
 لا يحصل لتقديره وجعل الظن في المرتبة الثانية بعد تقديره واما ما مثاوبه لصود بتحصيل العلم من المعانية فقد عرفت انه مخصوص بالقران
 المتقن بالمشاهدة لا العلم بغيره يستلزم المشقة والعسر اما الخبر المحضوف بالقران والشياع فهو ان مثاوبها لا فائدة العلم لكن ذلك بالنسبة
 الى الخبر هو قبول قول الغير الذي غاية ما يفيد هو الظن وانه قد يفيد العلم اذا اتفقت اليه امارات من خارج او كان شاعرا بحيث يفيد العلم
 وهذا لا يحصل بالنسبة الى القبلة والعلم بالجهة البعيدة فانه ان يرجع الى الامارات المتقدمة التي ذكرها اهل الهيئة للبلدان وغاية ما
 يفيد الظن بالجهة او قبلة البلاد والمخارج القوي ويخود ذلك وغاية جميع الظن نعم ربما يمتد ما ذكره محرم بالمعصوم فليعلم ان ثبت صلوة
 فينبط الهيئة التي هو عليها الآن ودون ثبوت خط القتل وان ادعى بعض اصحابك ان قال شيخنا الشهيد في الذكر في الاجتهاد في محرم بن
 الله صلى الله عليه وآله في جهة القبلة ولا في التيامن والتياسر فانه ينزل منزلة الكعبة ودوى انما اراد نصيبه زويت له الارض فجعل بازاء المين
 ولان النبي صلى الله عليه وآله المعصوم لا يتصور منه الخطأ وعند من جوده من العامة لا يقر عليه فهو صواب قطعا فيستقبله معانية وتنصب
 للمخارج هناك على معنى المدينة كل موضع توازن النبي صلى الله عليه وآله الى صلى فيه الى جهة معينة مضبوطة الآن وكذا الاجتهاد في المسجد اعظم
 بالكوفة في التيامن ولا التياسر مثل ما قلنا في مسجد النجف لو جوب عصمة الامام كما كانت في وقت نصيبه المؤمنين عظيم وصلى اليه هو
 والحسن والسين عليه السلام واما محرم بن جبال البصرة فنصيبه عقبه بن عمر بن موكاثر محارب الاسلام ودينا قيل عبادته مسجد الكوفة لان
 امير المؤمنين عظيم صلى في جميع من العصابة فكلما اجتهاد في مسجد الكوفة فكل في مسجد البصرة واما مسجد المدائن ففضل في نصيب الحسن عليه
 فان كان الحارث مضبوطة ولو قيل ان ذلك في شبهة من رأى صلوات الله عليه مشربة في مسجد مشوب الى الحارث كما فلا اجتهاد في قبلته انما
 كانت مضبوطة ولو قيل ان الماهر في ذلك القبلة تيامنا ودينا سر في محرم بن سواد في محرم بن المؤمنين في فينا له باطل لا يجوز له ولا غيره العمل
 به انما يلازمه مقامه فينا افاد شيخنا المجلسي على الله فممن في كتابنا الحديث قال في تمة الكلام الذي قد متنا نقله عنه انفا وما ذكره
 اصحابنا من ان محرم بن جبال الكوفة محرم بالمعصوم لا يجوز الا يحرف عنه انما ثبتت اذ علم ان الامام ع بناه ومعلوم انه لم يبنه وصلته منه
 من غير محرم بن جبال وهو ايضا غير ثابت بل ظهر من بعض ما سألنا من الاثا والعتبة عند تعمر المجد في زمانا ما يدل على خلافة كاسيلة ذكره انشاء الله
 تطامع ان الظاهر من الاخبار ان هذا البناء كان غير ثابت الذي كان في زمن امير المؤمنين ع عليهم السلام بل ظهر من بعض الادلة والقران ان محرم بن جبال
 النجف بالمدينة ايضا قد غير مكانه في زمانه كما لا يخفى ما شاهدنا في هذا الزمان موافق لخط نصف النهار وهو مخالف للقواعد التيامنية من
 انحراف قبلة المدينة الى الجبال من ثلثين درجة وخمسة امارات والمخاضة والعامة من انهم زويت له الارض دوى الكعبة فجعله بازاء
 الميزاب فان من وقف بمجرى الميزاب يصير الخطيب لهما الى محاذ المنكب لا يسر مخالف لبنايت الرسول صلى الله عليه وآله الذي في فيه مع ان الظاهر ان
 بناء البيت كان موافقا لبنايت المسجد بناء البيت اذ فوق القواعد من الحارثية ايضها الف مسجد قبا ومسجد النجف وغيرهما من المساجد التي
 بناها النبي صلى الله عليه وآله في الدوس في هذا الموضع بل بعض الافاضل ممن كان في عصرنا في حديث للفضل امثاله على مسجد المدينة وقال لما
 كانت الجهة وسبعة وكان الافضل بناء الحارث على سطحها الا ان تعارضه لمصلحة كسجد المدينة حيث يجوز حارث على خط نصف الدنيا في
 لهوا استعمال الاوقات مع ان وسط الجهة في موضعها في هذا الحكم باسحق التيامن في المصلحة وسط الجهة المنعوتة في موضعها
 لتلك المقاصد مع الاخبار والقران الدالة عليه في كتابنا ان ارد الله علم ويحرم بمخالف الاخبار والاثا انما هو كلامه علت في الخلافة قدمه
 وما اشار اليه كتابنا في هذا قد متنا ذكره من ان في مسألة استحباب التيامن في البيت اذ كان في مسجد المدينة والكوفة ففقد ذكره
 من المسجد بل يقال في الميزاب من الشهرة وقولنا في هذا الموضع ان جملة من لا يخبر في ذكره ان مع فقد العلم يقول على الامارات لم يفد
 للظن وادعى عليه المعبر والمنتهى اتفاق اهل العلم ويدل عليهم الاخبار في حصة من انهم عن ابي جعفر في ما لم يخبر في التيامن اذ العلم يعلم

والآن في محرم بن جبال
 بالجهة الا انما طرقت في القواعد
 على الهيئة وليس في
 في فضل العلم به وحصل
 العلم فيها على ما ذكره
 ونحوه مع مع مع

الجميع عن بعض ما ينظر في قوله قال سئل بالجفر عليم عن قبله المتخير فقال يصلي حيث شاء وروى الصدوق في الصحيح عن معاوية بن عمار
قال قلت لابي بصير في الصلوة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى انه قد اخرج عن القبلة فيمين او شمالا فقال قد مضت صلوته فما بين المشرق والمغرب قبله
ونزلت هذه الآية في قبله المقتصر للمشرق والمغرب فايها تولوا فتم وجعل الله كذا استدلت في ك واحتمل جملة من المحققين كون قوله في الرواية
نزلت هذه الآية من كلام الصدوق لان الرواية وعليه تنفي دلالة الرواية والمستفاد من بعض الاخبار ان هذه الآية انما نزلت في النافذة
وجعل صلوته لا القبلة فروي المبرمج في كتاب مجمع البيان عن الجعفر والعباس بن عبد الله عليه السلام في قوله تعالى ايما تولوا فتم وجعل الله لها القبلة
وانها مخصوصة بالنوافل في حال السفر وروى الشيخ في بعض الصناعات في قوله تعالى ايما تولوا فتم وجعل الله لها القبلة في حال السفر خاصة في
الغرائب لا بد منها من استقبال القبلة وقال الثقة الجليل علي بن ابراهيم في تفسيره للمشرق والمغرب ايما تولوا فتم وجعل الله لها القبلة فانما نزلت
في صلوة النافلة فصلا حيث توجهت اذ كنت في سفر فاما الفرائض فقولوا وجعل الله لها القبلة لا تصلوها الا الى القبلة
وفي تفسيره ايضا عن النبي صلى الله عليه وآله في هذه الآية في التطوع خاصة فايها تولوا فتم وجعل الله لها القبلة واسمع غيره وروى سؤل الله ما علم من
ايها توجهت حيث خرج الى غير من خرج من مكة وجعل الكعبة خلف ظهره قال ذوق قلت لابي عبد الله عليه السلام في التسمية والحمل وسؤال
كلها سواء ثم سأل في الخبر في الكتاب المذكور الى ان قال كل ذلك قبله للتعقل في قوله تعالى ايما تولوا فتم وجعل الله لها القبلة واسمع غيره في حديث عن حماد بن عثمان
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل يقرأ التوحيد وهو على ظهره اية قال يصلي حيث يشاء ثم سئل عن رجل يقرأ التوحيد وهو على ظهره اية قال يصلي حيث يشاء ثم سئل عن رجل يقرأ التوحيد وهو على ظهره اية قال يصلي حيث يشاء
وهو مستقبل المدينة يقول فايها تولوا فتم وجعل الله لها القبلة واسمع غيره في حديث عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل يقرأ التوحيد وهو على ظهره اية قال يصلي حيث يشاء
في قبله المتخير او جعلت من غير كلام الصدوق والحمل على التثنية او فوق النظام الاخبار وسلامتها من الاختلاف في هذا المقام وان كان الظاهر
ان الصدوق ايضا لا يقول الا عن رواية وصلت اليه وبما جمع بعضهم بين الاخبار المتقدمة بحملها على ايات الصلوة التي جهة شاء على عدم التمكن
من الصلوة الى اربع جهات بتقريب رواية خراش على ظاهرها ولا ينبغي بعد عن ظاهرها الاخبار المذكورة وبالحجة في الرواية المذكورة مع ضعفها
مخاصة بالخبر المتقدمة وهذه الاخبار والظاهر في معناها هو ما ذكرناه وبه ينقضي المناقشة بين الاخبار وانما علم على وجهه واضح المنار
وهذه السيرة في القين بن طاس من هذه المسئلة الى الرجوع الى القرعة قال في ك ولا بأس به اقول بل لا بأس به اظهر من اظهرها في الظاهر
الاخبار ان مشروعية القرعة انما هو من حيث الاشكال وانما لكل امر شكل والظاهرة لا اشكال هنا مع وجود الدلالة الصريحة الصريحة
في الحكم على ما ذكرناه في صفة رواية خراش فظروا ما علم ما ذكره من طبعها الضعف واستدلوا في قوله لا تقول بل علمها فانها علم على كل من
الوجهين بقول الاخبار رسالتهم عن المعاصر او وجه هذا للقرعة واي اشكال في الحكم بوجوب الرجوع اليها ثم انه على القول المشهور من الصلوة الى
اربع جهات يعتبر في الجهات الاربع كونها على خطين مستقيمين وقع احدهما على الاخر على وجه حديث عنها واما قويم لانه المتبادر من النص اقول يمكن
ذلك بالخطوط الثلاثة المتقاطعة في اقسامها على ما علم من اقسامها على وجه حديث عنها واما قويم لانه المتبادر من النص اقول يمكن
فقال قد مضت ما بين المشرق والمغرب قبله ثم انهم بنوا على القول المذكور من جوابه اية اوضحا الوقت عن الاربع الى ما يمكن ولو واحد الى اربعة جهات شاء
وبالحجة ما يشع له الوقت قال في المتبرك اوضحا الوقت عن الاربع الى ما يمكن ولو واحد الى اربعة جهات شاء
الاجتهاد كالاعتماد على الوقت عن التعلم والعالم بالعلامات مع خفاها لعارض من غير ونحوه فانه يجوز له التقليد بظاهر كلامه
وه في قتل من التقليد لا يفي في وجوب الصلوة الى اربع جهات مع السعة والتغيير مع الضيق لاجل الاولون بان قول العدل احدا لامارات الفيد
للظن فكان العمل بها لازما مع انقضاء العلم وعدم امكان تخصيصه لظن اقوى منه لقوله لا يجوز له ان يعلم ان وجه القبلة واجه الحق في
على ما ذكره بان الاصحى من لا يعرف امارات القبلة اذ اصلها الى اربع جهات باثرت ذمتها بالاجماع وليس على برائة ذمتها اذ اصلها الى واحد
ثم استدلت على التفسير مع الضيق بالضرورة بان وجوب القبول من الغير لم يبق عليه دليل الصلوة الى الجهات الاربع من غير كونها اجتهاد
الضرورة فيثبت التفسير وجوبه معلوم من جهة القول المشهور المتقدمة الا ان المسئلة لعدم النص لا يخرج من ثوب الاشكال وان كان
القول المشهور لا يخرج عن قول ما علم من الاعتماد على الظن في مسئلة القبلة مع اعراض من سعة الامر بها وبما يستدل هنا على وجوب التقليد
وعدم وجوب الصلوة الى اربع جهات بالاجابة الدالة على جواز امامته في الصلوة كصحة عبد الله الجليلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان يأم الاصحى
القوم وان كانوا الذين يوجهونه ويصنعونه زلة وحسنه عن الجعفر في حديث قال قلت له اصل خلف الاصحى قال نعم اذ كان له من سبده
وكان افضلهم ونحوها واية التكويد والظن انه ليس كذلك فان هنا مقامين الاول ان يكون القبلة معلومة في حد ذاتها لا تحتاج الى اجتهاد
لكنها بالنسبة للاصحى غير معلومة على التمسك الذي يجب الصلوة له فيحتاج الى من يسدده ويرشده وهذا هو مورد الاخبار المذكورة والظن
ان الشيخ لا يخالف في هذه الصورة ويعود على الصلوة الى اربع جهات ويخرج هذه الاخبار من غير محاض التثنية ان يكون القبلة مجهولة فيحتاج
الى اجتهاد وهذا هو موضوع المسئلة فمحل يجوز للاصحى الرجوع الى من حصل القبلة لاجتهاده او يجب عليه الصلوة الى اربع جهات ولا اخبار المذكورة في
لا دلالة لها على هذه الصورة بل ورد بها الصورة الاولى بذلك يظهر ما في كلام جملة من اصحابنا من ان السبيل المستند في ك والفاضل للغير
في الخبر من ان المراد بالتقليد هنا قول الغير وان كان مستندا الى الاجتهاد واليقين فانه يظهر ما في كلامنا من المقام الاول مع انه
ليس كذلك وبالحجة فان الظاهر ان موضوع المسئلة انما هو صورة الجهل بالقبلة وحصوله من اجتهاد في معرفتها ومن لا يمكن فهل

يرجع من لا يمكن من الاجتهاد للراي اذا تقدمت الى المتمكن ام لا وما في مقام العلم بالقبلة فليس محل البحث في شيء فان ما يحصل به اليقين عند
التدقيق لا ينفق الا من رؤية او مشاهدة او يقين تلهم من العلامات المذكورة بين علماء الهيئة يحصل به اليقين عند التقليد بغيرها الا ان يكون
انعم مكفوف البصر قد عرفت حكمه من الاخبار المتقدمة وان الشيخ لا يخالف في هذه الصورة ويدين في ان يعلم انه لو تفاوتت الظنون بالنبذة الى
التجرب من حيث العدالة والتعد ونحو ذلك وعدم العمل على اقويها او وجوبه في الحكم معه كما يجب تقديم العلم على الظن والكلام بالنسبة الى الشيخ
ونحوه كما تقدم من حصول الظن بقوله وعدمه الخاص فمضى في حواشي ما يوجب التعويل على قبلة البلد اذا لم يصل اليها بنيت على الغلط ولم يرد
بقبلتها بما فيها المنصوبة وقبورها ونحوها ونقل في التذكرة الاجماع عليه السلام في التعليل بعد اجتماع الحائق الكثير في المدة المتطاولة على
والحلاق كلامهم يقتضيه لا فرق في ذلك بين ما يفيد العلم بالهيئة والظن ولا بين ان يكون المصلح متمكنا من معرفة القبلة بالعلامات المفيدة
للعلم والاجتهاد المفيد للظن او ينفق الامر ان فانه يقول على قبلة البلد على جميع هذا التقدير او قول في بعض هذه الشقوق اشكال وهو ان لو كان
قبلة انما يفيد الظن بالهيئة مع تمكن من العلم فان الظاهر وجوب الرجوع الى العلامات المفيدة للعلم والظن في غيرهم في هذا المقام بانه ان
جهلوا محل العلم على الامارات المفيدة للظن ما يشك في ما قلناه وبالحيلة فانه لا يجوز الرجوع الى الظن الا مع تعذر العلم كما نانا ما كان والحلاق كلامهم
اعلم ان ان يكون البلد من الامصار العظيمة او قرية من القرى قال في التذكرة او كانت قرية صغيرة فاشياؤها قرون من المسلمين لم يجز في
قبلة ما وصح جماعة منهم بعدم جواز التعويل على الحواشي المنصوبة في الطرق النادرة من المسلمين عليها ونحو القبر والقرين من المسلمين
في الموضع المنتقطع وصح جملة منهم بعدم جواز الاجتهاد التي عليها قبلة البلد والظاهر ان مرادهم الاجتهاد الى استحالة الجهات الا درج جهة الشرق
مثلا بان يجتهد في جهة الشمال ونحوها ام لا التماس في تلك الجهة فانه يجوز الاجتهاد فيه لعموم الامر بالقرين ودوما قيل
بالمع لان احتمال اصابة الخطأ الكثير اقرب من اصابة الواحد واعترض عليه بانه يجوز بانهم تركوا الاجتهاد لعدم وجوب عليهم فهذا التعليل
انما يثبت وجوب الاجتهاد عليهم ووقوع منه اقول قد شربنا سابقا بالادلة لا يخفى علم من اتى جميع البلدان ولا شاهد بلوغ من العيان
فانه ليس في بعضها موافقا للعلامات الرياضية التحكوما ما فادتها العلم فضلا عن الظن فان من جهة من تتبع ذلك لا في المسافات
حج بيت الله الحرام على طريق البحر رجعت على طريق البر فاشق ان جماعة الحاج اشفقوا مع الامير ان يحضروهم الى المدينة فخرجنا من مكة مسطرة
سائر من الى جهة الشمال خمسة ايام حتى وصلنا الى منزل يقال له حرن فوقع بين الامير والحاج اختلاف فيا و عدم وطلب منهم مبلغا
واثرا وانفقوا على عدم مغادرة المدينة المشرقة والرجوع الى الاحسا فاشيا على الطريق للتوجه الى الاحسا وكان مسيرنا الى طرف الشرق
وكنتم اذا نحن الكليل الذي يسير على مطلع الثرى وهو ماثل عن نقطة المشرق الى الشمال كما لا يخفى حتى وصلنا الى منزل يقع سديرة فاسافرنا من
قاصدين الى جهة الشمال ثلثة ايام ثم دخلنا الاحسا والاحسا كالبحرين والقطيف قبلتها الان على نقطة المغرب ما ذكرناه من هذا الا
الدخا اهدناه موافقا لما ذكره علماء الهيئة مما قد مرنا نقله مؤيد له مع ان قبلة هذا البلدان منذ وجد دخلت في الاسلام في زمن النبي
صلى الله عليه وآله وعين فيها ولاه من جهة حم انما كان على هذه الجهة التي هي نقطة المغرب استمر عليها السلف والخلف وقد قدمنا لك ما وقع
في عصرنا البعض الفضلاء الاحيان في اجتهاده في مثل هذه البلدان وما ذكره شيخنا الشهيد في الذكرى قال وقد وقع في زماننا اجتهاد
بعض علماء الهيئة في قبلة مسجد دمشق وان فيه تباين من القبلية مع توطأ الاعضاء الموضوعة على عدم ذلك انتهى قد وقع مثله لشيخنا الشيخ
حسين بن عبد الصمد ولد شيخنا البهائي في قبلة خراسان كما ذكره بعض الاحيان ونقل في الذكرى عن عبد الله بن المبارك انه امر اهل مرو بفتح
بعد رجوعه من الحج وقد تقدم في كلام شيخنا الحلي ان محارب جدد الرسول يخالف لقواعد الرياضية وكذا مسجد الكوفة ومسجد السهلة وقد
يوزن تقدم بيان ذلك الى غير ذلك من البلدان التي يقع التماثل فيها والمطابق بين قبلة ما والقبلة التي ذكرها علماء الهيئة بالنسبة
اليها واللازم من ذلك احكام من اما بطلان صلوات اهل تلك البلدان في جميع الازمان او عدم اعتبار هذه العلامات وان امانت اليقين
كما ذكره دون الظن والتحقق الاول اظهر من البطلان من ان يحتاج الى البيان سيما وجهتها مما صكه في الامكن من شيء وبوي في النافذة
وصحبه الكوفة ودعوى التغير في هذا البلدان مما كانت عليه سابق الا زمان ويحوي دليل بل يخالف لما جرت عليه كافة العلماء وجلا بعد جعل
الثالث ويتأيد بما قدمناه من الاخبار والمؤيدات الدالة على سعة امر القبلة وبذلك يسقط هذا البحث من اصله ما ذكره من التفرعات و
الله العالم **السابع** من الخلاف بين الاصحاب في عدم جواز الفريضة على الرحلة اختاروا في الاعتبار من ذهب لعملاء كافة سواء في
ذلك الحاضر والمسافر الاصل فيهم في ذلك الاخبار ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال
لا يصل على الدابة الفريضة الا من يستقبله القبلة ويجزى فاته كتاب يضع وجهه في الفريضة على ما يمكن من شيء وبوي في النافذة
ايام وعن عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يصلي الرجل شيئا من المفروض ركبا قال لا الا من ضرورة وعن عبد الله بن سنان
في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تصل شيئا من المفروض ركبا قال انتصر في حديثه الا ان تكون مريضا وصاحبك قد نقل الزاوية او
من دواب عبد الله بن سنان المذكورين وجعلها من الموقوف مع ان في سندها احمد بن هلال وهو ضعيف قال ودوايت الموثقة انما
في الثانية بغير المثلن الذي نقله واما ما يدل على الجواز مع الفرض مضاعف لما عرفت من هذه الروايات فانه ما رواه الشيخ عن محمد بن
عذفر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يكون في وقت الفريضة لا يمكنه ان يركب الارض والقيام عليه في السجود عليها من كثرة الشدائد الماء

في حج البيت
الملك

والطهر والجل يجوز له ان يصلي الفريضة في المحل قال نعم هو بمنزلة: التقية ان امكنه قائما والا قاعدا وكل ما كان من ذلك فالله ولي العذر
يقول الله عز وجل بل الا ان على نفسه بصره وعن جهيل بن دوح في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله يقول صلى الله عليه وسلم ان الله في الفريضة
المحل في يوم صل مطر من مكن على قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول صلى الله عليه وسلم ان الله في الفريضة في يوم مطر قال فيكون
رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفريضة في يوم مطر وعن الجعفي وهو عبد الله بن جعفر قال كتبت الى الحسن عليه السلام روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
عن ابا ثعلبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفريضة في يوم مطر بصينا المطر في حائلنا والارض مبللة والمطر يوقى فهل يجوز
لنا يا سيدي ان نصلي في هذه الحال في حائلنا او على وابتنا الفريضة ان شاء الله تعالى فوقع عليكم يجوز ذلك مع الضرورة الشديدة وروي ابو
منصور احمد بن محمد الطبري في كتاب الاحتجاج عن محمد بن عبد الله بن جعفر الجعفي عن صاحب الزمان صلوات الله عليه انه كتب الى عمر بن
يكون في حمله والثلج كثير فانه رجل يقصون ان نزل القوس في يومه باليقظ الثلج وهو على تلك الحال فلا يستوي له ان يلبس شيئا منه
لكثرة وثقله هل يجوز ان يصلي في المحل الفريضة فقد فعلنا ذلك يا ما فهل علينا في ذلك عادة ام لا فاجاب لا بأس به عند الضرورة و
الشد قال في كتاب لفقه الرضوان صليت فريضة على ظهره ابتك استقبلت القبلة بتكبيرة الاحرام ثم جثت وجثت بك دابتك فترقاذا
اردت الركوع والتسجود استقبلت الكعبة واركع واجهد على شئ يكون معك تمام يجوز عليه التسجود لاضطرارها لا اضطرارها بحد بل تفعل
فيها مثله اذا صليت ماشيا الا انك اذا اردت التسجود سجد على الارض ما راو الشئ وعن منصور بن حازم قال سالت احمد بن النعمان فقال
في سجودك ان لم يرض قال فقال ما النافلة نعم واما الفريضة فلا قال احمد فذكر شدة وجعه فقال انا كنت مريضا شديدا لمرض فكنت امرهم اذا
حضرت الصلوة ينتهون فاحتملوا بغير شئ وادخلوا ثم اقبل بغير شئ في محله الشئ على الاستحباب والاقرب جملته علم مرض يحمل فيه الوضع
على الارض كما حكاه الامام عن بعض قديمي من رايق السير واليه فانه الصلوة في المحل بالضرورة الشديدة وبحقيق البحث كما هو حقه
في المقام يوقف على ربه في الاصل قد صرح الاصحاب من ايضا بالنسبة الى الماشي لاضطراره الصلوة مع ضيق الوقت يستقبل القبلة
بما امكنه من صلواته ويحيط مع العجز واستدل عليه انه يقول عز وجل فان خفتهم فوالا او دكنا واصححه عبد الرحمن بن ابي عبد الله
سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخاف من سبع او لص كيف يصلي قال يكبر ويؤتي برأسه وانت خيرة بما في الذليل المذكور من القصور عن
الاستدلال فانه لا دلالة فيه على المشي بوجه وقاية ما تدل عليه الصلوة في حال الخوف من السبع بالاماء وان كان واقفا في محله لظهورها
صحته على ابن جعفر عن اخيه ابي الحسن عليه السلام قال سئل عن الرجل يلقى السبع وقد حضرت الصلوة ولا يستطيع المشي فانه قام يصلي
في ركوعه وسجوده السبع والتبر لم يمانع عليه في القبلة فان قوبل القبلة خاف ان يشب عليه السبع كيف يصنع قال يستقبل الاسد ويصلي ويؤ
برأسه باماء وهو قائم وان كان على غير القبلة والاية والخبر ايضا على تقدير لا اله الا الله اعلى اعتبارا بضيق الوقت كما ذكره الا ان يدعو لك جميع
اصحاب الاعذار كما تقدم والظاهر الاستدلال على ذلك ما رواه في في الصحيح عن يعقوب بن شعيب قال سئل ابا عبد الله عن الرجل يصلي
على ولحنته قال يؤتي اياه ويجعل التسجود اخفض من الركوع قلت يصلي وهو مشي قال نعم يؤي اياه ويجعل السجود اخفض من الركوع وما رواه الشيخ
في صحيحه عن يعقوب بن شعيب قال سئل ابا عبد الله عن الصلوة في السفر وانا اضعه قال اوم اياه واجعل السجود اخفض من الركوع
وما رواه الثالثة في الصحيح عن حريز بن الجعفي عن ابيهم انهم لم يكن يرى ابا ان يصلي الماشي وهو مشي ولكن لا يسوق الا بالانطلاق هذا الخبر
وان تبادر منه لثا فله لکنه شامل للفريضة ايضا وان قوت بحال الضرورة كما لا يخفى يدل على ذلك صريح قوله في كتاب لفقه الرضوان
بعد ذكر صلوة الركبة على ظهره والاية وانه يستقبل القبلة بتكبيرة الافتتاح ثم يجث حيث توجهت دابته وانه وقت الركوع والتسجود
يستقبل القبلة ويركع ويسجد على شئ يكون معه تمام يجوز عليه التسجود الى ان قال وتفعل فيها مثله اذا صليت ماشيا الا انك اذا
اردت السجود سجدت على الارض ان تقوى روي في قوله قال سئل عن الرجل يجتهد في السجود على ولحنته قال لا بأس بذلك يؤي اياه
وكذلك الماشي اذا اضطر الى الصلوة والتقيد بمبدأ السير في الركبة الاضطرار في الماشي قربية المحل على الفريضة ان لا يشترط شئ من
ذلك في النافلة كما في ان شاء الله تعالى انهم ذكره وان لو امكن الركوب في الفريضة مع عدم امكان الاستقرار لم يحتمل التقيد بظاهر
قوله فكأن ختم فرجا او دكنا او تبرج المشي يحصلون في المقام ويرتج الركوب بان الركاب مستقر بالذات وان تحرك بالعرض بجلد
الماشية والجلود تقديم اكثر مما استيفاء للافعال ومع التساوي في التقدير في لثا في الملاقاة النص كلام الا انها يقضيه انه لا فرق في
الصلوة المفروضة بين اليومية وغيرها ولا بين ما وجب بالاضطرار والاراض به صرح الشريعة في ان كرى فقال لا اضطرار في الفريضة على
الراحة اختيارا لاجل الاختلال الاستقبال ان كانت مندرة وسواء نذرها وركبها او مستقر على الارض لانها بالنذر اعطيت حكم الركوب
قال في ك بعد نقل ذلك يمكن القول بالفرق واختصاص الحكم باوجبا لا مصلح ومما مع وقوع النذر على تلك الكيفية علام مقتضى الاصل
وعوم ما دل على وجوب الوفاء بالنذر ويؤيد رواية عن جعفر بن اخيه عن محمد بن سنان عن رجل جالس ان يصلي كذا وكذا هل يجوز له
ان يصلي فقلت له دابته وهو صاف قال نعم ثم قال في الطريق يحمل على احد القلق ولم يثبت وثيقة وشيئا ثم لم يثبت في ذلك ان شاء
الله تعالى انهم ما ذكره جيد الحديث كونه مؤيدا بما ذكره قبله وان عكس الامر بناء على ضعفه باسلا كما نبه عليه قول يمكن ان يقال
بالخصاص للاق الاخبار هنا باليومية لانها المتبادرة عند الاطلاق والفرق المتكثرة المتكثرة الشائع فيصير في الية الاطلاق لا فرق

في مثال هذا موضع وبنيانه ما ذكره حكم الصلوة المندوبة لعدم دخولها تحت الاملان المذكور بناء على ما ذكرناه الثالث من مفهوم
من كلام الاصحاب انه يجب الاستقبال بالمكن من صلواته لقوله نعم فلو اوجبه حكم شرطه على هذا فيجب عليه ان يحترق الدابة ولو انحرفت عن القبلة
مع المكنة ان كان المشرق صوب القبلة ولو حذرنا عنها بعد الفرضية بطلت صلواته والذي نفت عليه من الاخبار مما يتعلق بهذا الحكم
صحيحة زرارة قال قال ابو جعفر الذي ينافي الصلوة من التسبيح يصلي صلو المواقفة ايما وجهه دابته ثم قال ويجعل السجود اخفض من الركوع
ولا يدرك القبلة ولكن اين ادانت دابته غير انه يستقبل القبلة باول تكبيره حين يتوجه وقال في كتاب الفقه الرضوي ان كنت دابة كاحترق
الصلوة وتخطان تنزل من سبع او لضر وغير ذلك فليكن صلواتك على ظهر دابته وتقبل القبلة وتؤدي ايما وان امكنت الوقوف
والاستقبال القبلة بالافتتاح ثم امض في طريقك للتعريف حيث توجهت بك واطنك مشق ومغص او تضي الركوع والسجود ويكون
اخفض من الركوع وليس لك ان تفعل ذلك الا في الوقت وظاهر الجميع بل من غير الاستقبال بتكبير الافتتاح وقد دللت لبيان المقصود على
الاستقبال ايها الركوع والسجود وعليه العمل ان كان المحافظة على ما ذكره لحوط ثم انه بناء على ما قد ذكره عنهم قيل يجب عليه تحريك الكعبين
الى جهة القبلة فالأقرب قال في ذلك كان وجهه ان للقباب ثرا عند الشارح ولهذا افرقت الجهات في الاستدراك لظهور خطأ الاجتهاد
وقيل بعدم الخروج عن القبلة فتساوي الجهات قال في ذلك ولو قيل يجب تحريك يمين المشرق والمغرب دون يمين الجهات لثباتها وهذا الاستدراك
لظهور خطأ الاجتهاد لعولهم على ما بين المشرق والمغرب قبله كان قويا انتهى قول قد عرفت انه بالتفصيل المعتبرين المذكورين وانما دالا عليه
فلا تلهي هذه التخرجات القل بغير لو كان الركيب يركع من الركوع والسجود وفرض الصلوة كالركبة السنية او على غير معقول او نحو
ذلك فلهي جواز الصلوة ام لا المشهور الثالث لظهور الاخبار المتقدمة لا للاحكام المنع من الصلوة واما قال شيخنا الشهيد الثالث وهو عامة
وجه عموم الاستدراك المذكور فيها وادرج عليه في ان هذا العموم انما هو في الفاعل خاصة اما الدابة فمطلقة ولا يبعد حملها على
ما هو الغالب عن من لا يمكن من استيفاء الافعال انتهى هو جيد ونقل عن فخر المحققين الاستدلال على ذلك بما لا يخفى عن ضعف كما
ينبغي عليه ثم قال في كذا الاقرب الجواز كما اخذوا من جهة ان المفسر من الممكن من استيفاء الافعال الامن من ذواله عادة في تلك الحال
انتهى هو جيد ان ثم ما ذكره من الممكن الا ان ظاهر كلام الشهيد في الذكرى لتعليل المنع في السنية بعدم الاستدراك فلا يكون
من استيفاء الافعال حيث انه على المنع في الركبة السنية بعدم الاستدراك قال ولهذا لا يصح صلوة الماشي مستقبلا مستوفيا الا
لان المشي افعال كثيرة خارجة عن الصلوة فيبطلها وانما خرجت النافلة بدليل اخر مع المساحة فيها انتهى عنك في محل الصلوة في السنية
على صلوة الماشي وانما مشيها في عدم الاستدراك لان الركبة السنية مستقرة مكانا وانما يتحرك بها البعير الدابة بخلاف الماشي
سنية بالجملة فلا لا اعرف له وجه استقامته ومثله الكلام في الدابة المعقولة بحيث لا يامن من الحركة والاضطراب في استيفاء الافعال لظهورها
غير ممكن مع ان اطلاق الامر بالصلوة في الظن المعهود وهو ما كان على الأرض مائة معناه فلا يظهر لعدم الامع الضرر وتواشك من ذلك
ما ذكره في الارجوة المتعلقة بالجملة قال في كذا على اربع عبارات للمقدمة وهي قوله والا قرب الجواز كما اخذوا العلامة في يده وقريب من
ذلك الارجوة المتعلقة بالجملة ونحوها فانه ظاهر في جواز الصلوة عليه ما ظاهره باعتبار انصاليه بالكلام المتقدم انه يمكن استيفاء
الافعال عليه وانقل القول بالجواز عليه من العلامة في كذا ايضا ومنع من الصلوة عليه في الذكرى نقلته في خبره عن المنتهى ايضا
نقل عن هذا التوقف والارجوة على ما ذكره في القاموس جل علق وبركة القبيان وهو معقول في زماننا ايضا بان يعلق جل بين جلد
دقيقين يجلس عليه فيصلي بغيره في الهواء صعودا ونزولا لا يخفى في هذا المقام والحكم بصحة الصلوة عليه من الاشكال لا يطرأ
عدم استقراره وعدم مكان القيام عليه الركوع والسجود والجلوس كما هو وجه من الوجوه ولعلمه ارادوا بما ذكره من غير ما ادعى اليه في
القاصر لان عبارة القاموس ظاهر فيها قلنا وقد روي عن جعفر في الضيق عن اخيه مؤيد قال سئل عن الرجل يصلح له ان يصلح على الزن
بين نخلتين قال اذا كان مستويا بقدر على الصلوة فلا بأس قال شيخنا المجلسي في كتاب النجاة بعد نقل الخبر من كتاب قريب الاستدراك على
جواز الصلوة على الزن المعلق بين النخلتين وهو يجهل وجهين الاول ان يكون المراد شد الزن في النخلتين التوال باعتبار حرهما
الجواب بغيره انه يكفي استقراره في الحال فلا يضر احتمال اعلو عدم ضرر مثل تلك الحركة والثاني ان يكون المراد تعليق الزن بجبلين
مشددين يخلتين وفيه اشكال لعدم تحقق الاستقرار في الحال والجملة الاولى اولي اظهر في قوله ما ذكره القموزي في تفسيره ان
بالفعل انه شبه الطاق انتهى قول الظاهر من تشبيهه بالطاق يخفى الانحاء وحي فتكون جدبته في جانب السفل ليحصل القيام على
باطنها وينبغي ان يكون فيه عرض يحصل فيه السجود والركوع والجلوس مع لها نية واستقرار واليه يشير قوله اذا كان مستويا بقدر
على الصلوة عليه والظن ان منشا التوال انما هو من حيث كونه في الهواء ليس على الأرض ان يمكن الاستقرار فيه والاثبات بالصلوة فيه
على وجهها وبالجملة فانه ذكر الارجوة في هذا المقام مع ما عرفت غرضه لا اعرف له وجه استقامته في الظاهر والله العالم **السادس**
قال شيخنا الشهيد في الذكرى لو اختلف المجتهدون صلواتهم ولا حاجة لان المأموم ان كان محتجا في الجهة فسدت صلوة امامة الا
فصلوة في قطع بفساد الصلوة المأموم على التقديرين ثم قال بعد ذلك بقليل واختلف الامام والمأموم في التيامن والتيسار فالأقرب
جواز الافتداء لان صلوة كل منهما صحيحة وغنية عن الفتا والاختلاف هنا يسير لان الوجه مع البعد المهمة وهي حاصلة هنا التكليف

بالعين مع البعد ضعف انتهى قول الظاهر ان كلامه الاول ينطبق على ما هو المشهور بينهم من ان مناط الصفة مطابقة ما فعله المكلف للواقع وان كان يجب ظاهرا للشرع مستقدا بظنه ووجه قضايه ما يفيد مجابته مع مخالفة هو سقوط القضاء والمؤاخذة لا قبول العبادة وحققتها وترتب الثواب عليها من حيث كونها عبادة وقد عرفت ما فيه فيما تقدم من كتاب الطهارة في باب الطهارة من النجاسات والا فكيه يحكم هنا ببيان صلوة لحد ما والجمال ان كلامها مكلف بما ادعى السجدة والامثال الامر يقضي الاجزاء فيكون صلوة كل منها صحيحة مغنية عن القضاء كما قال في المسئلة الثانية وقع فلا فرق بين المسئلة الاولى والثانية في صحة الاقتداء وصحة صلوة كل منهما ولهذا المسئلة نظائر على منها ما لو توضأ بماء قليل نجس بالملاقاة كما هو المشهور من نجاسة القليل بالملاقاة لا نه عنه غير محس كاهو القول الاخر في المسئلة فانه ان قلنا لمن الصفة عبارة عن مطابقة الطهارة للواقع امتنع الاتيان بمان يعتد النجاسة لعدم معلومية المطابقة وان قلنا ان صحتها لا تتعلق لها بالواقع بل الظاهر في نظر المكلف في عند المأموم وان كان لا يعتد ذلك حقيقة فيجوز له الاقتداء فيها وان خالف اعتقاد لان صحتها دائمة مدار على فاعلموا وهكذا غير ذلك من الفروع فلحفظه فانه فرغ غريب ثم ان الظاهر ان المرد بالتياسر والياتيم في كلامه ما كان قليلا بحيث لا يخرج به عن الجهة التي يجب التوجه اليها وان كان مكروها كما سئل في انشاء الله تعالى والوجه فيه ان العلامات التي يثبت عليها التوجه للبدن في المسئلة تقتضي نوع انتفاع في تلك الجهة فلا يضر التياتيم والياتيم في التماس في اختلاف كلام الاصحاب في الصلوة في السنية فذهب ابن بابويه وابن حزم على ما نقل عنهم الى جواز الصلوة فيها فرضا ونفلا مختارا وهو ظاهر اختيار العلامة في اكثر كتبه واليهما السيد السني في ذلك ونقل عن ابن الصلاح وابن اديس انها من الصلوة فيها الا ضرورة واستقرية الشهيدة في الذكرى حكى عن كثير الاصحاب انهم فضلو على الجواز الا انهم لم يصحوا بكونه على وجه الاختيار والواجب كراخا في المسئلة والنظر فيما تدل عليه منها صحة جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان يكون في سفينة قريية من الجبل فاخرج فاصلي قال صل فيها اما ترضى بصلوة نوح عليه السلام وصحيفة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن صلوة الفريضة في السفينة وهو يجيد الارض يخرج اليها غايلا في تخاف السبع او للصوم فيكون معه قوم لا يجتمع دايهم على الخروج ولا يطيعونه وهل يرضع وجهه اذا صلى ويؤوي ايماء قاعدا او قائما فقال ان استطاع ان يصل قائما فهو افضل فان لم يستطع صلى جالسا وقال لا عليه ان لا يخرج فان لم يستطع صلى على مثل هذه المسئلة رجل فقال انما عن صلوة نوح وصحيفة معوية بن عمار قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في السفينة فقال لتقبل القبلة بوجهك ثم يقبل كيف دارت قبلة قائما فان لم تستطع فجالسا تجتمع الصلوة فيها ان ارادوا ويصلي على القبر لقفر وليجد عليه حسنة حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الصلوة في السفينة قال لتقبل القبلة فاذا دارت فان استطاع ان يتوجه الى القبلة فليصلي الا ان يطمع حيث توجهت به قال فان امكنه القيام فليصل قائما والا فليقعده ثم يقبل وهذه الاخبار استدلت في ذلك على القول بالجواز مطلقا ثم نقل عن لما نعين انهم اوجبوا بان القارئ يركن في القيام وحركة السفينة تمنع من ذلك واما الصلوة فيها مستلزمة للحركة الكثيرة الخارجة عن الصلوة فلا يصح اليها الامع الضرورة وبما رواه الشيخ في عن حماد بن عيسى قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام سئل عن الصلوة في السفينة فقال ان استطعت ان تخرجوا الى الجبل فاخرجوا فان لم تقدر او فصلوا قايما فان لم تستطعوا فصلوا قعودا وتحركوا القبلة عن علي بن ابي حمزة قال سئل عن الصلوة في السفينة قال يصلي وهو جالس اذا لم يمكنه القيام في السفينة ولا يصلي في السفينة وهو يقبل على الشط وقال يصلي في السفينة يجوز وجهه الى القبلة ثم يصلي كيف دارت ثم قال فاجيب عن الاول بان الحركة بالنسبة الى المصلي غير لانه ساكن ويمكن الحركه عند ايضا بان ذلك معتقدا بالنسبة هو الجواب عن الثاني وعن الرواية بن بعد سلامة السند بجل الامر في الاول على الاستصحاب التوجه الثانية على كراهة جماعين الادلة انتهى قول والتحقيق يمكنه هذا المقام ان يقال لا يربطه من الادلة القطعية وجوب القيام في الصلوة والاستقبال والركوع والسجود والاستقرار والقيام في السفينة ولا يصلي في السفينة وهو يقبل على ذلك في الصلوة في السفينة كما دللت عليه روايات المذكورة في الباب انه لا يخلو شيء من ذلك الامع عدم التمكن منه ويعضد ايضا ما تقدم من الاخبار والدالة على عدم جواز الصلوة على الرحلة اختيارا وبما ذكره العرف في السبل المذكورة في مسئلة الصلوة على ظهر الكعبة حيث قال نقل القول بان يصلي مستقيما ما صورته الاحضار والقارء المصنوع من وجوب الصلوة على سطحها كما يصلي داخلها عملا بمقتضى الدالة القطعية الدالة على وجوب القيام والاستقبال والركوع والتجود انتهى ج في جواجن هذا المقام تطبيق الاحاد الواردة في الصلوة في السفينة على هذه القواعد القطعية المتفق على العمل بها والاحاد المذكورة عند التام في معانيها منطبق عليها باوضع وجه من غير تكاث لا خروج عن قول كما سئله انشاء الله تعالى في المقام ويحجب ذلك لا يتم ما ذهبوا اليه من القول بالجواز مطلقا على ان يجوز في السفينة من استقرار وانظر وتفصيل الجمل من الكلام المتقدم هو ان يقال انه ان لم يتمكن من الارض الصلوة عليها على الوجه المتقدم من الاتيان بجميع الشرائط فلا بد انه يصلي في السفينة على ان يحركاته كان الفريدة ويحجب الاتيان بتلك الواجبات حيا لا مكان على هذا الجمل الاخبار الدالة على جواز الصلوة في السفينة وان دارت وتحركت وانطهرت كصحة عبد الله بن سنان وصحيفة معوية بن حماد حسنة حماد بن عثمان ونحوها وان تمكن من الخروج من السفينة والصلوة على الارض فلا يخفى اما ان يتمكن من الصلوة في السفينة والاتيان بها على وجهها ايضا لا يفعله الاول بغضير في الصلوة في السفينة وخارجها على هذا الجمل كصحة جميل بن دراج وشيئا ما رواه في كتاب قريي الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن علي بن جعفر

عن أخيه قال سئل عن الرجل يصلح له أن يعمل في السفينة الفريضة وهو يقدر على الجهد قال نعم لا بأس على أن لا يخرج من الصلوة على الأثر
تخصيلا للأتيان بالواجب المقتدر على وجهه لا كان الأتيان بها كما هو المفروض لا يجوز الصلوة في السفينة هنا وهذه الصورة هي مظهر
في الدين وعليه ما ذكرنا أنه لا يصح جهاد بن عيسى وحسنه بأبراهيم بن هاشم القمي عادية عن الوصف شي من الأمرين أيضا كما نصحه كما أن
الشيخ في رواية علي بن إبراهيم ومثلهما ما ذكرنا في كتابنا من أن لا ينادى عن محمد بن عيسى والحسن بن طريف عن علي بن مهزيل كل من جهاد بن عيسى قال سمعت
أبا عبد الله يقول كان أهل العراق يشاؤون في رفضي الله عنه في الصلوة في السفينة فيقول إن استطعتم أن تخرجوا إلى الجهد فافعلوا وإن لم
تقدروا فصلوا ما قاما لم تقدروا فصلوا فتدبروا القبله ومحمد بن عيسى إن كان مشركا وعليه بن مهزيل ماله إلا أن الحسن بن طريف
في الحديث صحيح صريح في المراءى وعليه ما ذكرنا قد جهت الأخبار على وجه لا يعتبره العباد إلا أنه روى في كتاب هذا يترسلا قال سئل النبي
عليه السلام عن الرجل يكون في السفينة ويختصر الصلوة يخرج إلى الشط فقال لا يرغب عن صلوة فوج فقال صل في السفينة قائما فإن لم تنهها
من قيام فصلها قاعا فإن دارت السفينة فدر معها وتحر القبله جهتها فان عصفت الزح ولم ينهها لك أن تدور في القبله فصل إلى صدر
السفينة ولا تجتمع مستقبل القبله ولا مستدبرها وقال في كتاب الفقه الرضوي أذا كنت في السفينة وخضرت الصلوة فاستقبل القبله
وصلى إن أمكنك قائما وإلا فاقعد إن لم ينهها لك فصل قاعا وإن دارت السفينة فدر معها وتحر القبله وان عصفت الزح فلم ينهها لك
أن تدور في القبله فصل إلى صدر السفينة ولا تخرج منها إلى الشط من أجل الصلوة وروى أنك تخرج إذا أمكنك الخروج ولست تخرج عليها
إنها تدرك قبل أن توجه نحو القبله وإن لم تقدر ثبتت مكانك هذا في الفرض يجزيك في النافلة أن تفتتح الصلوة تجاه القبله ثم لا يضر
كيف دارت السفينة يقول الله تعالى فإني أوفى وجه الله والعل على أن تتوجه إلى القبله وتصل على شدة كما يمكنك في القيام والقعود ثم
أن يكون الإنسان ثابتا مكانه أشد لم يكن في الصلوة من أن يدور لطلب القبله انتهى هذا في جواز الصلوة في السفينة حال
الاضطرار إن أمكنه الخروج إلى الأرض الجواب عنها أنها لا يبلغان قوة في معاضتها أشرا اليه من الأخبار والذكر على تلك الأحكام مما
خصوصا لا يبعد جعلها على التفتة وإن لم يضر في الآن مذهب العامة ذلك ولعل في قوله في كتاب الفقه بعد أن أتى بذلك وروى في الخبر ما
في ذلك فإن كانا لفتادى عن إياها ثم إنما يكون لذلك بذلك يظهر لك ما في كلام السيد التنزي من المجازفة في المقام أمّا إذا قلنا أنه في
رواية إبراهيم بن هاشم بعدم سلامة السند مع أنه في الأغلب يحد يش في الحسن ورواه في الضعيف في المقام الذي يحتاج إلى العمل به كما أشرفنا
الشيخ في موضع وثانياً لتعليقه بالمنع بأن القادر ركن في القيام وجوابه من ذلك ما ذكره الخبير لا يخفى عليك ما فيه فإن جواز الصلوة في السفينة
دعما استلزم ترك القيام بالكلية وترك الركوع والتهجد على ما يقع التوجه عليه ونحو ذلك وكل هذه واجبات قطعية كما اعترف به اتفاق المجتهدين
الاخلال بها التخيّر والحدار وعيت في الصلوة في السفينة مع الاضطرار فكيف تكون معتقدا بالتحريم أدقاه والحال أنه يمكن الإتيان
على وجهه بالخروج عن السفينة ما هذه المجازفة ظاهرة ثم لو لم يكن ذلك فلا شك في الجواز ولا خلاف لما كان الضميمة وثالثا أن ما جمع
به بين الأخبار من حمل الأمر في حصة جهاد على الاستصحاب كما هو الطريق للمجمع لهم في جميع الأبواب إنما يتم بقدر تسليم ذلك أو انحصار المجمع
بين الأخبار بذلك وليس كذلك بل الظاهر في الجمع وهو الطريق الواضح هو أن يقال أن الروايات التي استدلت بها ما عدا حصة جميل مطلقة و
روايتنا مفضلة وطريق المجمع حمل المجهل على المفضل أما حصة جميل فقد عرفت الوجه فيها ثم إن ما ذكره في الأخبار من قوله ثم ترغب في
صلوة فوج ثم ونحو ذلك مما يدل على هذا المعنى فالظاهر أن وجهه أنهم كانوا يظنون عدم جواز الصلوة في السفينة ونقصانها ولو مع
الضرورة فاجبوا بذلك كما يشعر به صحيح الأيوب المحرر قال قلت لأبي عبد الله أنا ابتلينا وكنك سفينة واسينا ولم تقدر على مكان
مخرج اليد فقال أصحاب السفينة ليس فصل بومنا هذا ما دنا طمع في الخروج فقال أن لا يكون تلك صلوة فوج قلت بل الحديث
والله العالم البحث الثالث فيما يستقبله في أحكام الخلل الكلام يقع في مقامين الأول ما يستقبله ويجب الاستقبال في غير
الصلوة مع الامكان كما تقدم وبالميت عند احتضاره والصلوة عليه دفن وقد تقدم الكلام في ذلك في فصل غسل الأموات وعند
الذي كما لا نشأ الله تعالى على كل ذلك مع الامكان فيسقط في كل موضع لا يمكن منه كصلوة المظلمة وعند ذبح الدابة الصائلة أو
المتردية بحيث لا يمكن من هذه القبله لهما عاضا وفوق كما يتك في مواضعها إنشاء الله تعالى وذكر بعض أصحابنا في الاستقبال بصفه كما
المرقرة في هذا الموضع ويحرم في حال النفل على المشهور كما تقدم بيانه في محله وبكره في حال الجمع مستقبل ومستدبر كما رواه الصدوق
كتاب الجداية عن الصادق عليه السلام لا تجتمع مستقبل القبله ولا مستدبرها وقال في كتاب الفقيه في غير من الجمع مستقبل القبله ومستدبرها
يستحب في حال الاستقبال للجلوس مطلقا لقوله في فضل الجلوس مستقبل القبله ولا يكاد إلا باحة بالفضة الاضيق
هنا ويستحب الاستقبال بالنافلة لا يجزى أنه يجوز في حال غير القبله وإن كان المصل مستقبلا على الأرض بل على حد استصحاب الوضوء
القرار فيها ونحو ذلك من حيث أنها شرط في صحتها لكن لا يصف بانوجب مع أن أصل النافلة مستحبة ودعها لغيرها من بعض العبادات
النافلة في غير القبله وإن كان مستقبلا على الأرض هو بعيد لأن العبادات موقوفة على التشريع من صاحب الشرع ولم ينقل عنه ذلك
فيكون إقامتها كذلك تشريعا محترما ويجوز صلواتها في غير القبله سفر بالاختلاف وقال في المعبر أن اتفاق علماءنا هو بلاك أن السفر
أو قصر أو ما في الحضر فلو أن المشهود الجواز ونقل عن ابن الجعفي القول بالمنع والأقرب جواز النافلة في غير القبله وأكابرنا

فيما يستقبله في حال الخلل

الخطيب

في جوابه لا شك ان العبد اذا صلى على وجهه وجعل في هذا المقام مع انه قد زاد في التمسك بالاسد لال من غفل عن الاستدلال بهام من يتبعها الجواب لزوم الاشكال في الجواب كما عرفت واما في الفريضة فانه يجب ان يستقبل بكتبة الاحرام فيها الى القبلة كما تقدم ومنها انه يفي بحال الصلوة واما الركوع والسجود فيجعل الينا والسجود والخضوع من الركوع وهذا بخلاف الفريضة فانه يجب ان يضع وجهه على ارض السجود عليه كما تقدم في محبة عبد الرحمن ابن عبد الله بن تيمية قوله ووضعه وجهه في الفريضة على ما يمكن من شيء ويؤتى في النافلة ايماء ومثله في عبارة كتاب الفقه الرضوي المتقدم في التنبيه السادس منها ان الفضل لما شانه يحول وجهه الى القبلة ويركع ويسجد على توجهه الحقيقي فيها جميعا بين ما دلت عليه محبة معوية بن عمار المتقدم من الامر بذلك وبين محقق يعقوب بن شبيب المتقدم من في موضع المشار اليه انفا الدالين على الينا بالركوع والسجود ونحوها رواية برهم بن ميمون المتقدم هنا ومنها ان الفضل في صلوة النافلة في الحضرة يكون على الارض كما يدل عليه صحيح عبد الرحمن بن الحجاج المتقدم واما في الفريضة فانه يصح على من هربا المتقدم القبيح ما رواه الشيخ في عن عمارنا باطني الموثوق في حديث طويل اودعه الشيخ في الزوائد من باب المواقيت عن الرجل يكون عليه صلوة في الحضرة فيقف فيها وهو صاف قال نعم يقضيها بالليل على الارض فاما على الظاهر فلا يمكن حمله على الفريضة وتحصيله لليل بالقضاء لانه وقت النزول والاسترخاء غالبا ووجهه على النافلة لا شك في الحكم فيها لانه هذه الاخبار المستفيضة بحول صلوة النافلة على الدابة مطلقا وتحصيله القضاء بالمنع غير معقول الا ان يجعل على منقرات عمارنا في اخباره بالاحكام المستفيرة والبلاد العالم المقام الثالث في صلوة الاحزاب من بانه لو صلى الجهة طائفا انها القبلة او نصيب الوقت عن الجهات الاكبر او لا اختيار المكلف بناء على القول بقبض المحضين ظهر الاخر في فلاح اما ان يكون في اثناء الصلوة او بعد الفراغ منها وعلى كل منها اما ان يكون الاخر في فيما بين اليمين واليسار او الى جنبها او الى بر القبلة فمهما صور الاول ان يكون ظهري الاخر في اثناء الصلوة ويكون الى ما بين اليمين واليسار فالتساوي انه لا خلاف في انه يستدبر الى القبلة ويدبر على ما مضى لعلهم هم ما بين المشرق والمغرب قبله ولما رواه عمارنا في الموثوق عن ابن عبد الله بن عتيبة في رجل صلى على غير القبلة فعلم وهو في الصلوة قبل ان يعرف من صلواته قال ان كان متوجها فيما بين المشرق والمغرب فيقول وجهي يعلم وان كان متوجها الى بر القبلة فليقطع ثم يحول وجهه الى القبلة ثم يفتتح صلواته ورواية القاسم بن الوليد قال سئل عن رجل يتبين له وهو في الصلوة انه على غير القبلة قال يستقبلها اذا ثبت ذلك وان كان قد فرغ منها فلا يعيدها والمراد انه يستقبل القبلة اذا تبين الاخر في باربع الضمير الى القبلة لا الى الصلوة كما دلت عليه ما يؤول به وهي محمولة على ما اذا كان الاخر بين اليمين واليسار كما تضمنت رواية عمارنا في المحقق في المعبر نقل الاجماع على الحكم المذكور الثاني في الاول يعنيها الا ان الاخر خارج عما بين اليمين واليسار من ان يكون الى جنبها او الى بر القبلة وقد ذكرنا الاحزاب من ان الحكم فيها الاستيناف في الوقت اقول ويدل عليه بالنسبة الى المستدبر موثقة عمارنا المذكورة واما بالنسبة الى المحض اليمين واليسار عليه باخلا له بشرط الواجب مع بقاء وقت الصلاة به يمكن فيجب لانه موجب للاستيناف بعد الفراغ كما سيأتي ان شاء الله تعالى فكذا في الانتهاء لان ما بعد الكل يفسد المخرج قال في ذلك وبويرة رواية القاسم بن الوليد ثم ساق الرواية المتقدم واستدل له بها هاتبا على ارجاع الضمير في استقبالها الى الصلوة وحمل غير القبلة على ما خرج عما بين اليمين واليسار والى ما ذكرنا من جعلها على ما دلت عليه موثقة عمارنا في الصورة الاولى في كثير كلام العلامة في المنتهى حيث انه ذكرها مع موثقة عمارنا في الصورة الاولى كذلك الفاضل الخراساني في الذخيرة وانت خبير بان آخر الرواية المذكورة قد تضمنت انه متى فرغ والحال هذه فانه لا يعيد ما هذا المعنى لا ينطبق على جعلها من قبل الصورة الثانية لوجوب الاعادة في الوقت فيها كما عرفت مع نصريح الرواية بالعدم وانما ينطبق على الصورة الاولى التي لا اعادة فيها بعد الفراغ كصحيح معوية بن عمار كما سيأتي في الصورة الثالثة ويظهر من كلام الشيخ في ط الخلاف فيما لو ظهر الاخر في المحض اليمين واليسار فانه الحق ما بين اليمين واليسار دون دبر القبلة كما هو المعنى من كلام الاحزاب من حيث قال تدرسه وان كان في خلال الصلوة ثم ظن ان القبلة عن يمينه او شماله بنى عليه واستقبل القبلة وانما وان كان مستدبرا القبلة اعاد من اولها بلا خلاف وقال في ايضا وان دخل يعني الاعى فيها ثم غلب على طنه ان الوجه في غيرهما مال اليها وبوق على صلواته لم يستدبر القبلة انتهى هو ظاهر مما كاترى في تخصيص الاستيناف بصورة الاستدبار ومن المعلوم ان محض اليمين واليسار لا يدخل في الاستدبار ولا يصدق عليه لفظه فيكون الواجب فيها الاستدبار او الامام كما في ما بين اليمين واليسار والظاهر من هذا ما عرفت تنبيهك قال السيد السند في ذلك بعد ذكر هذه الصورة فرغ لوقيتين في اثناء الصلوة الاستدبار وقد خرج الوقت فالأقرب انه يخرج ولا اعادة وهو اختيار الشهيد بن زحاما ذكره من استلزام القطع القضاء للمنفق انتفاء الدلالة على بطلان بل انه قد دخل في الاثر والاحتياط فيقتضيه الاجراء واعادة انما ثبت اذا تبين الخطأ في الوقت كما هو منطوق رواية عبد الرحمن بن سليمان بن خالد انتهى في هذه المقالة تبعد من تأخر عنكم الفاضل الخراساني في الذخيرة وغيره وفيما ذكره عندك نظر من وجهين أحدهما ان ما نقله عن الشهيد بن زحاما لا يخلو من خلل في النقل ما الشهيد الاول فانه لم يصح هذه المسئلة الا في كتاب المذكور في هذه صورة عطائه فيه لوقيتين في اثناء الصلوة الاستدبار واحدا الجانبين وقد خرج الوقت يمكن القول بالاستقامة ولا اعادة لدلالة نحو

نقد استدلال

الاخبار عليه يمكن الاعادة لانه لم يات بالصاق في الوقت انتهى ظاهر كما ترى لتردد التوقف في المسئلة حيث ذكر الاحتمال
 يرجع شيئا بين والاحتمال الاول وهو الذي فيه مذهبنا اليه انما استدل عليه بغير الاخبار والظاهر انه فحوى ما يستعمل في
 وسيلان بن خالدا لاثنتين انشاء الله تعالى وهو قوله وان فانك الوقت فلا تعد فانه يصدر في الصورة المذكورة انه فانه الوقت
 وهو لاجل المعاذرة هو من الاستدلال بالروايتين المذكورتين ايتم واين هذا من الذي نقله عنها واما جهة الشهيد الثالثة فانه
 لم يذكر هذه المسئلة ايضا فالحال في الرقعة وانما ذكرها في الرقعة بهذه العبارة نعم لو فرض بين التيام والقياس بعد الوقت
 فمن ادرك منه ركة والمستند على القول بالسواة امكن القول بالاستقامة ولا اعادة للاحتمال الاخبار وعده لانه لم يات
 بالصاق في الوقت لان ما بعد الوقت هنا يحكم الواقع فيه فيكون الحكم المذكور فيه يصدق بان الاول صادقة ومساواة ما بعد
 الوقت سابقا قبله مطلقا منوعة على جعل النقص كوقا لا يخرج الحكم على الاحتمال فيكون كلامه وان كان معذونا باختياره ما نقله
 عنه الا انه انما عليه ما قد تناقضنا في الذكر كما ذكره من استلزام القطع القضا الفضا المنفعة ان يعترض عليه بانتفاء الدلالة على بطلان
 الادعاء وحال كونهما ذكر ذلك في غير هذه الكتب المشهورة بعيد غاية البعد وثانيهما انه لا يخفى ان هذا الفرع المذكور لا يدخل
 تحت شيء من اخبار المسئلة وما ذكره من الوجوب الموجبة لصحة الصلوة مع الاستدلال بالجهة القبلية لا يخرج من اشكال ذلك فان موردنا
 المسئلة كون الصلوة التي وقع الاختلاف فيها كانت في الوقت وان الوقت متغير بعد ما قد اشتملت على التفصيل في تلك الصلوة يمكن
 كون الاختلاف فيها للعاين اليه ليس مع العلم به في الاشياء والحكم فيه الاستدانة والاثام او ابا جعفر في ذلك والحكمة في البطلان لا ابا
 وانما يحصل العلم بعد الفرج في الوقت والحكم الاعادة في الوقت خاتمة على الشهورة في احد فرديه وانما وقع جزء من الصلوة خارج
 الوقت وعلم الاختلاف في وجه القبلية والحال هذا فكما يحتمل ما ذكره الشهيد ان من الاستدانة والصحة بنا على اطلاق قوله في
 الروايتين المشار اليهما وان فانك الوقت فلا تعد وان هذا فانه الوقت في الصلوة المذكورة كذا يمكن ادخال هذا الصلوة تحت وقتها
 المتقدمة وقوله فيها وان كان متوجها الى وجه القبلية فليقطع ثم يحول وجهه الى القبلية ثم يفتق الصلوة فان اطلاق هذا الخبر على ما لو كانت
 الصلوة اذ في الوقت وقضاؤه خارجا وقع بعضه في الوقت كماله في الصورة المفروضة ولا يترك دخول هذه الصورة في اطلاق الخبر المذكور
 اظهر مما ادعوه في ذلك الخبر لان الحكم ان المرء من دينك الخبر وان فانك الوقت فلا تعد انما هو بعد ان صليت الفريضة وفيها
 وضعت على الصلوة فلا تعد ما خارج من اجل ذلك الاختلاف لان المرء في الوقت مع وقوع الصلوة كالا وبعضا خارجا ولا يلزم ان من
 صلي قضاؤه ظهر الاستدانة في ثنائها انتم بما بعد الاستدانة لانه بعد عليها انها داخلة تحت قوله وان فانك الوقت ولا نظر هذا القائل بل فيه
 بل الواجب هو الاعادة من اس البتة وانما اعاد على الصلوة في الصورة المذكورة من انه دخل في الاشارة والامتناع بقبض الاجزاء هو من كونه
 وان دخل في الاشارة والامتناع بقبض الاجزاء هو من كونه في الاشارة والامتناع بقبض الاجزاء هو من كونه في الاشارة والامتناع بقبض الاجزاء هو من كونه
 ما ذكره في الفروع التي في المسئلة المذكورة بعد هذه المسئلة من حكمه بالابطال بظهور الاستدانة في الاشياء في الفروع الاول والفرع الثاني
 مع جريان تعليل المذكور هناك تلك المقامات فليس الخ حيث ان ظهور الاستدانة واجب للبطلان كما ذكرنا وبالجملة فانه لا يترك الاستدانة
 من قواطع الصلوة الموجبة لبطلانها وجوب عاداتها لو وقع فيها خرج منها ما لم يعلم الا بعد ان صلاتها في الوقت ثم خرج الوقت بناء
 على ما هو ووطاها في الاجزاء الاتية في فصل لا فصل على موردنا من الصلوة التي صليت في الوقت ووضع التفصيل فيها بما تقدم في الجمل في
 ومنه موضع البحث مع ظهور دخول هذه الصورة تحت اطلاق موقوفه كما عرفت كيف كان في حيث كانت المسئلة فيها لا يخرج من حيث
 لما ذكر في تقدير الاحتمال وان كان ما ذكرنا هو الاخر في هذا الجاهل في احتمالية ما مطلوب على كل حال وانما العالم انما لثا لثا ان يبين
 انك الفرج من الصلوة وكان الاختلاف فيما بين البين واليت والاختلاف في صحة الصلوة في الصورة المذكورة في نقل الفاضلان لجامع
 اهل العلم على ذلك ويدل عليه جملة معوية بن عمار عن ابي عبد الله قال قلت لابي جعفر في الصلوة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى انه اخرج
 من القبلة يمين او شمال فقال قلت مضت صلوة وبابن المشرك والمغرب قبله وروى في كتابه في كتابه عن الحسن بن الحسين بن علي بن
 عن الصادق عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله قال قلت لابي جعفر في الصلوة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى انه اخرج
 ما تقدم من مصحة زرارة عن ابي جعفر قال قال لاصاوة الا القبلة قال قلت لابي جعفر في الصلوة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى انه اخرج
 في هذه الاخبار بناء على قلة العرف في اعرفت ذلك فاعلم ان كثيرا من عبارات المتقدمين هنا مطلقة في وجوب الاعادة في الوقت اذا صلي غير
 القبلة من غير تفصيل بل في نحو القبلة الما بين البين واليت او اذا روي ذلك قال الشيخ المفيد في المصحة ومن لخطا القبلة وسوءها من غير
 ذلك والوقت باق اعاد فان عرف بعد خروج الوقت لم يكن عليه عاذا فيها فلهذا لان يكون قد صلي مستدبر القبلة وقال الشيخ في طرد اذا
 صلي البصر الى بعض الجهات فبين ان صلي الى غير القبلة والوقت باق اعاد الصلوة قال في حقه فان صليها ناسيا او شبهة ثم تبين ان صليها في غير
 وكان الوقت باقيا وعليه اعادة الصلوة وتوجب منها كماله في ذلك كلام ابن خزيمة وابن اديب لعل له من الصلوة الى غير القبلة ما لم يكن
 فيما بين المشرق والمغرب كما ذكره بعض اصحابنا في الاخبار وكلام اصحابنا في ما بين المشرق والمغرب قبله وايدى بايراد الشيخ
 الزواجرة المتقدمة لذلك في شرح كلام الشيخ المفيد من غير تعرض لكلامه عليه بالجملة فان حمل كلامه على ما مرع مع عرفت من هذه الاخبار

الصلوة في غير القبلة في موضعين فيجب العمل بها على الملازمة لان يقوم المختص ليس بالشيخ انه اخرج بثبوتها في المتقدمة في المتن
 الاول ولا يخفى فيه فان مورد الرواية من علم اثناء الصلوة بانه صلى في غير القبلة فانه يقطع ويحول وجهه الى القبلة ثم يفتح الصلوة
 حين يحس كون ذلك في الوقت نعم وبما يمكن الاستدلال على ما ذهبوا اليه برواية معمر بن يحيى قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى في
 غير القبلة ثم تبين ان القبلة قد دخل في وقت صلوة اخرى قال يعيد ما قبل ان يصل في هذه المرة قد دخل وقتها واجب عليها بضعف الاستدلال
 المتأخر لما تقدم من الاخبار والصلح المتكاثرة المتعاضدة الدالة على عدم الاعادة بعد خروج الوقت فيجب حملها على ما علم من صلته بغير اجتهاد
 مع العلم منه وما يحمل قوله وقد دخل في وقت صلوة اخرى على وقت الفضيلة فيصلي على وقت صلوتين مشتركين كالظهيرين والشماليين
 بان يدخل وقت فضيلة الثانية على انه غير محبوبه على الملازمة لا لانه على الاعادة ايضا بالنسبة الى ما كان في الميعين والشمالي قد عرفت
 لا قال عليه واما ما رواه الصدوق في القصص عن زرارة عن ابي جعفر انه قال لا صلح الا الى القبلة قال قلت اين هذا القبلة قال ما بين المشرق
 والمغرب قبله كله قال قلت فخير صلته في غير القبلة في يوم غير يوم في غير الوقت قال يعيد فيجب حملها على الاعادة في الوقت جمعا بينه وبين الاخبار المتكاثرة
 المتقدمة المفصلة حمل المطلق على المقيّد والظاهر ان قوله في غير الوقت الا في وقتها الا في وقتها الا في وقتها الا في وقتها الا في وقتها
 قطع الشيخ في بعض كتبه لعموم دفع عن اقتراح التبيين وقيل لان خلافه مستند الى تفسيره بخلاف الظاهر في ذلك وكذا الكلام في
 جاهل الحكم ثم قال لا قرب الاعادة في الوقت خاصة لا خلاه بشرط الواجب من القضاء لا في فرضه مستأنف انتهى قال في الذكرى هل المصلحة
 في جهة ناسيا كان الظاهر في الاحكام قطع به الشك لعموم دفع عن اقتراح الخطأ والتبني واضعفا لغا ضلالتهم مستند الى تفسيره بخلاف الظاهر
 والاقترب الى ما رواه الشافعي عن عبد الرحمن بن النضر اما ما جاهد الحكم فالقرب انه يعيد مطلقا الا ما كان بين المشرق والمغرب في وقتها الا في وقتها
 ووجه المساواة التماسه في سعة ما يعلموا انتهى قول لا يخفى ان اطلاق الاخبار المتقدمة في الصورة الواجب من جهة عبد الرحمن بن النضر
 سببا للرد وصحة تسليمها بن خالدها لظان والتسليم به يظهر قهرا مشاة التماسه للظان كما اختاره في الذكرى الا انه سببا ان شاء الله تعالى
 في بحث قواطع الصلوة وان الاقناعات من جهة ما في اخبار تلك المسئلة ما يظهر منه المناقاة وبه نصير المسئلة في قالب المشكالات كما سنكشف
 ان شاء الله تعالى حقيقة الحال في البحث المشار اليه الشك في الشهادة بين الاحاديث من انه لا يتعد الاجتهاد بعد الصلوة الا اذا حصل شك في
 الاجتهاد الاول ونفقه في كونه في حله انه واجب القيد دائما نكل صلوة ما لم يتجسس الامارات لتسعي في صابغة الحق ولان الاجتهاد الثاني
 ان مخالفه في الجمل للمصلحة لان تغير الاجتهاد لا يكون الا امارات اقوى من الاول واتوى الظنين اقرب اليه اليقين وان واقفة تأكد اليقين ثم قال
 في كونه بعد نقل ذلك وهو جديان اخلا في امارات اقوى من الاول لا يخفى ان ظاهر هذا النقل ان جميع ما اشتمل عليه من الذم والعلل الدليلين المذكورين
 من كلام الشيخ في طبعه ان ليس كذلك كما لا يخفى على من راجع الكتاب المذكور وهذه صورة عبارة الكتاب يجب على الانسان ان يتبع امارات
 القبلة كلما اراد الصلوة عند كل صلوة اللهم الا ان يكون قد علم القبلة في جهة معينة او ظن ذلك بامارات صحيحة ثم علم انها لم تتغير التوجه
 اليها من غير ان يجد اجتهاده في طلب امارات انتهى في خبر ما بين الكلامين من المباني لفظا ومعنا اما لفظا فاما ما مضى فلا مرجع
 الكلام الى ان يتقدم بد مخصوص بصورة احتمال تغير امارات لا مطلقا كما هو ظاهر النقل المذكور فلو علم انها لم تتغير قط الاجتهاد كما لا يخفى
 في كونه وقيد بكلام الشيخ في هذه الاشارة صرح في المتن بقوله لا عن الشيخ في ظاهر المجود عليه حيث قال لو صلى عن اجتهاد الى جهة ثم اراد ان
 اخرى قال الشيخ في كونه يعيد اجتهاده اذا علم ان امارات لم تتغير وهو قول الشافعي واحدا في ظاهره كما ترى لما وقعنا انقله عن الشيخ وهو
 خلاف النقل المتقدم فليست له في مثل هذه القول وليرجع في تحقيق ذلك المنقول الثالث قال في كونه لو تغير الاجتهاد للصلاة في مثل هذه
 المخوف وبما كان لا يبلغ موضع الاعادة والا اعاد لو تغير اجتهاده بعد الصلوة لم يعيد ماصلا الامع تبين الخطأ قال في المتن لا يعلم
 فيه اختلافا انتهى قول لا ينبغي ان يفتقر هو تفرع هذه المسئلة على مسئلة من صلته فانما تبين الخطأ في طه بالعلم بالقبلة
 ذلك من التفصيل الذي تقدم به ان اذا كان ظهور الخطأ في الاشياء فانه يخرق لو ظهرت صلوة بين الميعين والشمالي ويعيد لو خرجت عن ذلك
 وان كان بعد الفراغ لكن في الوقت لا في خارجة تنبأ لهذا الظن المتعدد منزلة العلم في تلك المسئلة والا فاقول بوجوب الاعادة اذا ظهر
 الخطأ في الاشياء دون ما بعد الفراغ مما لا يظهر له وجه فان الموجب للعادة في البعض موجب للاعادة في الكل وما مضى من الصلوة ان كان
 صحيحا بناء على اجتهاد الاول لا انه دخل فيها ودخلوا مشروها كما ذكرنا في بقائه الفرع الذي ذكرناه في التبيين المتقدم فالواجب الاستدانة
 نحو القبلة دون الاطباء في الموضعين وان كان ماصلا ولا ماصلا بالاطباء والاستدانة بالشماليين والشمالي فيجب الاعادة من رأس
 فهو ايضا فيما بعد الفراغ للعلم المذكور في الوقت بان خطاب التكليف متوجبه لا انه ماخوذ عليه ان في الوقت يصلح حصص
 وهذه قد علم بطلانها بالاستدانة بل البطلان في صورته الفراغ الظاهر منه فيما لو كان في الاشياء لا مكان التدارك في المصلحة الثالثة في الاجتهاد
 الاول فان الجميع ظهر على غير القبلة نعم لو خرج الوقت قبل تغير الاجتهاد اجمعه عدم الاعادة لتوقفه على ما عرفت فان قيل انهم يفترون جوابا انه
 لو تغير اجتهاده لصلوة العصر مثلا بعد ان صلى الظهر والاجتهاد الاول لم يجب عليه عادة الظاهر من ان الوقت باق فلما انهم قد صرحوا بذلك
 لكن لم نقله على دليل امارات ما يدعيه الاجماع والبحث في الدليل الشرعي من النصوص ثم ان ظاهر قوله في كونه في آخر العبارة قال العلامة في المتن
 ولا يعلم فيه خلافا راجع الى ما ذكره من التفصيل في المسئلة وعبارة المتن لا تاعد على ذلك فان حكم تغير الاجتهاد بعد الفراغ غير المذكور

سجانه

فيها

فإنما هي في الصلاة
فإنما هي في الصلاة

فيه لم يثبت قال فلو تغير اتجاهه في الصلوة فان كان منحرفا ليس الاستدراك للقبلة وانما عادته وان كان مشرقا او مغربا او مستديرا على
ثم نقل عن بعض الجمهور الاحكام وقال انه ليس بجديد ثم نقل عن آخرين انه لا يرجع ويخص على الاجتهاد الاول قال وهو لا عن التحقيق مع
ثم قال وذكر الوجهين تبين الوجهين في انشاء الصلوة استدراكا لها كاهل قبلها استدراكا للقبلة ولا نعرف فيه خلافا فانما هو قول
وفي عدل استدراكه اهل قبله هذه المسئلة نظرا لا يخفى فان الاستدراك يومئذ انما هو لنسخ القبلة الاولى للقبلة الثانية فيكون ما خص
من الصلوة وقع على قبلة صحيحة اصلية وما بعد النسخ كذلك بخلاف ما نحن فيه فان تغير القبلتين انما هو من حيث الاعتبار
بالجهة المصلحة وظنه وتغير اتجاهه وحصوله من آخر بعد ظن وانما هي قبلة واحدة بخطئها المخطئ ويصيبها المصيب والزيادة
قد فصلت الاحكام المتعلقة بهذا الخطا وهذا الاصابة في الصور المتقدمة وليس الامر فيها ذكره كذلك كما لا يخفى الرابع قال
في ذلك لو اختلفت وجهات جهته وخص في صفات القبلة ان يصح صلوة لعدم اتيانه بالمأمور به وقال الشيخ في طه بالاجزاء لان المأمور
هو التوجه الى القبلة وقد لا يرد وهو ثم اذ المعتبر الهاء على جهته ولم يفعل فيبقى في جهة التكليف انما هو قول قد تبعت كتاب
في باب القبلة فلم أقص على هذا النوع فيه وكونه في غير الباب المذكور او النقل عن طه وضع سهوا وانما هو في غير ممكن الا ان
الشهيد كرى نقل ذلك عن طه ايضا ولعله في غير الباب المذكور ثم ان ما ذكره السيد السند من المناقشة فيما نقله عن الشيخ من جديد
على اصول جمهور الاصحاب من وقوع عدمه الا انه خلاف ما اختاره فيما تقدم في مسئلة من صلى قبل الوقت جاهلا او ساهيا حيث
قال بعد ان صرح بان الوجه الموجب للبطالان في التجميع عدم صدق الامتثال الموجب لبقاء المكلف تحت العهدة ما لفظه لوصاف
الوقت صلوة الناس والجاهل بدخول الوقت ففي الاجزاء نظير من حيث عدم الدخول الشرعي ومن مطابقة العباد لما في نقل العر
وصدق الامتثال والاصح الثالث وبه قطع شيخنا المحقق سلمة الله تعالى قال كذلك البحث في كل من الى ما هو الوجه عليه في فصل الامر
ان لم يكن هالما بحكمة الآخرة فانه لا يخفى ان المسائلين من باب احدا لا شتر كما في ان الدخول في كل منها بحسب الظاهر ليس بشيء ولكن
قد اتفق مصنفه الصلوة في الواقع لما امر به الشارع فان كانت للمطابقة الواقعة مجزية كما ذكره في تلك المسئلة فهنا كذلك
فلا معنى لرد على الشيخ والا فلا في الموضوعين فلا وجه لما صحت اليه في تلك المسئلة المخاصصة قال في الذكرى لو اختلفت وجهات
صلواته في واجهة لان المأمور ان كان محققا بالجهة مستصلاوة امامه والافضالة فيقطع بفساد صلوة المأمور على التقديرين اقل
الفاضل صحة الاقتداء كالمصلين حال الشك والخوف ولا يتم كالتأمين حول الكعبة يستقبل كل واحد منهم جهة غير جهة الاخر مع صحة
الصلوة جماعة ويمكن الجواب بمنع الاقتداء بحالة الشك مع اختلاف الجهة ولو سلم فلا استقبال هنا فط بالكتابة بخلاف التجهدين
والفرق بين المصلين في النواحي الكعبة وبين التجهدين ظاهر للقطع بان كل جهة قبلة هناك والقطع بخفاء واحد هنا وكذا نقول في
صلوة الشك ان كل جهة قبلة انتهى اجابته عن الفرق المذكور بان لا يمكن دفعه بان الخلاء انما هو في مصافة الصلوة لجهة
الكعبة لا لجهة التجهيد استقبلها للقطع بان فرض كل منهم استقبال ما اتى اليه لاجتهاد وان كانت خلاف جهة الكعبة انتهى قول
الكلام في هذا المقام يقع في موضعين احدهما ان الظاهر من كلامهم ان المراد بهذه الجهة التي هي خلاف جهة التجهيد دون غيرها لم يات
بعضهم ببعض ما بين اليين واليسار وهو ضعيف لان الذي يظهر من عباداتهم ويوح من اشاراتهم ان التيامن والتياسر ليس
لا يخرج عن القبلة وفسره ما بين المغرب المشرق ولهذا حكموا بوجوب صحة صلوة من ظهر من صلواته الى تلك الجهة بعد الفراغ والاستدراك
في انشاء وماذا الا من حيث كونها قبلة ويدل عليه باوضح دلالة الاخبار والدلالة على ان ما بين المشرق والمغرب قبلة كما تقدم قال
شيخنا المشايخ الذين ذكرى بعيد هذا الكلام المتقدم نقله لو اختلف الامام والمأمور في التيامن والتياسر فلا قرب جواز الاقتداء
لان صلوة كل منهما صحيحة مغنية عن القضاء والاختلاف هنا لا يبرر لان الوجوب مع البعد للجهة هنا قال في موضع آخر لو صلى بجهة
الجهة ولفظ الوقت ثبتين الاختلاف ليس استقام بنا وعلى ان القبلة هي الجهة ولقول الصاق في ما بين المشرق والمغرب قبلة ولو
بين الاخرين الكثير استأنف في ظاهر الاصحاب ان الكثير كان على سمت النهمين واليسار والرواية عارضة نقل موثقة عما تقدم في الصلوة
الا في هذه الكلمات اذا حتمت بعضها البعض فلهذا ما قلنا هو بظاهر ما ذكره قدس سره في تعريف الجهة حيث قال في القاموس
السمت الذي يظن كون الكعبة فيه لا مطلق كما قال بعض العامة ان الجنوب قبلة لاهل الشمال والعكس المشرق قبلة لاهل المغرب بالعكس
نتيقن الخروج من ان القبلة وهو متنع وهذا مما لا يشك ولا ينبغي ظنه ولا يفتقر بين الكلامين في المقامين وبالحيلة فان كلامهم في تحقيق
الجهة هنا كان مبنيا على الامارات الرياضية وهي بظاهر مخالفة لظاهر الاخبار والمعصومية وقع هذا الاضطراب في كلامهم في حواشي الاختلاف
على رؤس افلامهم والمستفاد من النصوص كما عرفت هو الاشاع في امر القبلة سيما الاخبار ما بين المشرق والمغرب قبلة وبعضها وان ورد
في قبلة الطائفة الا ان الاخرى تعبير القبلة مطلقا كما تقدم وهذا ما لا يصح لاحصاء القول بظاهره والمستفاد من البشارة على الامارات الرياضية
التي اوجب الرجوع اليها والبشارة على الصلوة فيها والاختلاف بيننا وبينه لا على الوجه الذي اعترفوا به فيكون دليله ان غير من الصلوة ولا
القدرة انما يتم على تقدير العمل بالاخبار والعمل بالامارات الرياضية فانه موافق للواجب مثلاً في بعض المواضع جعل الجدي بين الكفتين
الموجب كون القبلة نقطة الجنوب فلو انحرف كان صلواته الى غير القبلة ووجب الاعادة وقفا واما مطلقا كما يقتضيه وثبات القبلة

بخصوص هذه الجهة المعينة مع انهم لا يقولون به على الاطلاق والاختلافات اعدا بل ترد بالافتقار فكيف يتم جعله قبله مطلقا كما هو مقتضى
ذلك العلامة وحكمه بوجهة الاقتداء مع اختلاف الامام والمؤمنين في التماس والتمسك بآية بناء على تعيين الجهة بهذه العلامة المذكورة ونحو
نعم انما يتم بناء على ظهور الاختبار والشارح اليها وبالجملة فان كلامهم في هذا المقام لا يخرج من تدافع ظاهرين في ادعائهم وانما بينهما ان ماعا له
في الذكري بطلان الاقتداء في الصورة المذكورة الظاهر شيخي على ما هو المشهور في كلامهم من ان الصفة والبطان متعلقان بمطابقة الواقع
وعلمه وان كان بحسب الشرح متعديا بظنه وحق فضايتها في غير عناية مع عدم ظم فضاهاها وسقوط القضاء وعدم الملوأخذ لان حاصل
دليله هنا ان المأموم ان كان محققا اي ان صلواته مطابقة للقبلة الواقعية فصول الامام فاسد واقعا لا خلافي الجهتين وان
كانت حقيقة مسطرة للقضاء في اعتقاده والاضلوة في الياطة لعدم المطابقة وبالجملة فانه يقطع هنا بفساد واحد لا يعينه العلم المطابق
للقبلة الواقعية وبذلك يظهر ان ما ذهب اليه صاحب الحاشية عن الفرق الذي ذكره شيخنا المذكور في توضيحه انه لا يرب ان قبله البعيد عندهم انما
في جهة الكعبة والاجتهاد انما يقع في محصلها فان كل من كان اجتهادا مؤد بالها فهو مصيب من لم يكن كذلك فهو مخطئ ومجرب فكون فرض كل
منهم العمل اجتهاده لا يستلزم صحة ما لا به بل يجب تقييد بمطابقة الواقع بمقتضى نصيحتهم في مثال هذا المقام فانه متجه الى اتفاق
مطابقة اجتهاد القبلة الواقعية فالصواب حقيقة مقبولة من هذه الجهة ريثاب عليها كالصواب المعلوم توجهها الى القبلة والاكالات
بالبطلان حقيقة مسطرة للقضاء لم ينكشف الخطا وان كانت عند غيره من يحكم بخلافه بالطلبة لتقصير في الاجتهاد غاية الامر ان كلامهم
يبدى الامانة في اجتهاده فخطئه من سوان المصيب حقيقة واحدة لا غير وان كان صحيحا ولا يخلو يكون مخطئا وصحة الصواب المترتبة
على مطابقة الواقع انما ثبت للمصيب فحقا والثانية بالطلبة ونظيره هذه المسئلة ما ذكره في الاجتهاد في الاحكام الشرعية بالادلة المقررة من
ان حكم الله تعالى في المسئلة واحدة تختلف المجتهدين في الحكم بتلك المسئلة لا يجوز ان يقال ان كلامهم مصيب ان حكم الله تعالى في المسئلة
هو الذي ادى اليه اجتهاد المجتهدين لا على قول ضعيف من غرضه بل يجب ان يقال حكم الله واحد يصيبه المصيب بخلافه المخطئ بل يجب
الكلام في الملوأخذ على الخطا وعدمها وفيه تفصيل حقيقته في كتاب الدرر النجفية في الذم في شرح مقبولة عمر بن خطلة ثم انه
يلين على تقدير الجواب بالسيد المذكور انه لو كان الامام يعتقد استحباب السورة والقنوت مثلا والمأموم يعتقد وجوبها فانه
يجوز له الاقتداء به وان ترك السورة والقنوت لاستحبابها لمعنى بتقريبها ذكر من انه مكلف بظنه واجتهاد فصوله حقيقة
نفسه مع ان الظاهر ان الامر ليس كذلك لان المأموم يعتقد بطلان الصواب بتركها الوجوبها عنده وينسب الامام الى الغلط في اجتهاد ويحكم
بخطئه وبذلك يظهر قوله القول المشهور الا انه يمكن تطرق الاشكال الى اصل ما بين عليه هذا الكلام من القاعدة المشهورة بينهم هو ان الحكم
بالصفة والبطلان دائر مدار مطابقة الواقع وعدمها بما قد مرنا تحقيقه في كتاب المطهارة من ان الحكم بالمطهارة والنجاسة والحل والحرم والصفة
والبطلان ليست منوطة بالواقع ونفس الامر ان الشارع لم ينط الاحكام بالواقع ونفس الامر ان الشارع لم ينط الاحكام بالواقع ونفس الامر ان الشارع لم ينط الاحكام بالواقع
جعلها منوطة بنظر المكلف عليه وعلى هذا فالظاهر علم المكلف بطلان ما نالته في حجة من عدم العلم بالنجاسة لا العلم بالعدم ومثله الخبيثات
وكذا اصولي في ثوبين وصل الى غير القبلة واقعا ونحو ذلك من شرايط الصلوة مع كون الصلوة في اعتقاده مستحبة لشرايط الصلوة
فانها حقيقة ريثاب عليها كما يشاهد على الصلوة المستحبة الشرط ولا يرق انها حقيقة بطلان ما نالته في حجة من عدم العلم بالنجاسة لا العلم بالعدم ومثله الخبيثات
الا باعتبار علم المكلف عدمه لا باعتبار ما كان في علم الله تعالى فانما غير مكلفين به وهو غير متيسر لنا فكيف يجعل الله سبحانه حجة على ما لا يعلمها
مرتبة بولي على هذا فينبغي ان يقال ان بطلان صلوة الجماعة في هذه الصورة ليس من حيث ما ذكره من ان المأموم ان كان محققا في جهة الى اخر ما
ذكره مما او خضا بانه وبيننا انه مبني على تلك القاعدة المشهورة في كلامهم فانها غير مسلمة لما عرفت بل من حيث ان كلامهم ما يكلفه شرا
بما ادى اليه اجتهاده فاقتراده المأموم في هذه الصورة علم غير المكلف به شرا لان من حيث بطلان صلوة احدها واقعا والتحقيق في المقام ان
يفرق بين الاحكام الشرعية وموضوعها فيقال بان حكم الله تعالى في الاحكام الشرعية من وجوب تحريم ونحوها حكم واحد لا يتغير لا يتبدل
يصيبه من يصيبه بخلافه من يخطئ ان الصفة والبطلان والثواب والعقاب منوطة بمطابقته وعدم مطابقته وان المكلف غير معد في خطا
وعدم اصابته الا في صورة مخصوصة تقدمت الاشارة الى ذكرها في الكتاب المشار اليه انفا فلهذا لا يجوز ان اداه اجتهاد واستنباط
من الادلة الشرعية الى وجوب السورة مثلا او وجوب القنوت ان يقتضيه من يتركها الاعتقاد استحبابها والامن يعتقد نجاسته الماء الطليل مثلا
ان يقتضيه من يظهره بغير ما لا فاة لاعتقاده عدم انفعاله بذلك ونحو ذلك لا اعتقاد بطلان صلوة في جميع هذه المواضع وخطا في اجتهاد
وعدم مطابقة اجتهاده لما هو حكم الله تعالى في الواقع في اعتقاده وان كان الاختلاف في حكمه بوجهة اجتهاد في نفسه مطابقة للواقع وانما حكم الله
تعالى في موضوعات الاحكام كما فعل الجسد نظاره فانه ليس له شعور علم المكلف وعدمه فهو متعدد مستكثر بتعدد العلم وعلمه فيقال ان هذه المسئلة
ظاهرا بالنسبة الى من استكمل شرائطها فانما هو ان كانت واقعا ليستحس وبطلان بالنسبة الى من لم يستكمل شرائطها وان استكملها واقعا فاقوى كما
تقدم الصفة وان كان المشهور البطلان وحق فلا يحكم بطلان عبادة من اخل ببعض شرائط عبادته واقعا مع طمعه عدم الاختلاف في اعتقاده لان
لا واقع هنا وادعائه وافتقاده ان علم جواز الاقتداء انما نشأ من شيء اخر كما عرفت وهو وجوب العمل على الجهد بما ادى اليه اجتهاد
لان من حيث البطلان والادعاء العالم الثاني من حال في المنتهى لو صلى الا من غير تقليد بل بوايه ولم يستند الى مادة يعلمها فان الخطا

هذا الكلام في الملوأخذ على الخطا وعدمها وفيه تفصيل حقيقته في كتاب الدرر النجفية في الذم في شرح مقبولة عمر بن خطلة ثم انه يلين على تقدير الجواب بالسيد المذكور انه لو كان الامام يعتقد استحباب السورة والقنوت مثلا والمأموم يعتقد وجوبها فانه يجوز له الاقتداء به وان ترك السورة والقنوت لاستحبابها لمعنى بتقريبها ذكر من انه مكلف بظنه واجتهاد فصوله حقيقة نفسه مع ان الظاهر ان الامر ليس كذلك لان المأموم يعتقد بطلان الصواب بتركها الوجوبها عنده وينسب الامام الى الغلط في اجتهاد ويحكم بخطئه وبذلك يظهر قوله القول المشهور الا انه يمكن تطرق الاشكال الى اصل ما بين عليه هذا الكلام من القاعدة المشهورة بينهم هو ان الحكم بالمطهارة والنجاسة والحل والحرم والصفة والبطلان ليست منوطة بالواقع ونفس الامر ان الشارع لم ينط الاحكام بالواقع ونفس الامر ان الشارع لم ينط الاحكام بالواقع جعلها منوطة بنظر المكلف عليه وعلى هذا فالظاهر علم المكلف بطلان ما نالته في حجة من عدم العلم بالنجاسة لا العلم بالعدم ومثله الخبيثات وكذا اصولي في ثوبين وصل الى غير القبلة واقعا ونحو ذلك من شرايط الصلوة مع كون الصلوة في اعتقاده مستحبة لشرايط الصلوة فانها حقيقة ريثاب عليها كما يشاهد على الصلوة المستحبة الشرط ولا يرق انها حقيقة بطلان ما نالته في حجة من عدم العلم بالنجاسة لا العلم بالعدم ومثله الخبيثات الا باعتبار علم المكلف عدمه لا باعتبار ما كان في علم الله تعالى فانما غير مكلفين به وهو غير متيسر لنا فكيف يجعل الله سبحانه حجة على ما لا يعلمها مرتبة بولي على هذا فينبغي ان يقال ان بطلان صلوة الجماعة في هذه الصورة ليس من حيث ما ذكره من ان المأموم ان كان محققا في جهة الى اخر ما ذكره مما او خضا بانه وبيننا انه مبني على تلك القاعدة المشهورة في كلامهم فانها غير مسلمة لما عرفت بل من حيث ان كلامهم ما يكلفه شرا بما ادى اليه اجتهاده فاقتراده المأموم في هذه الصورة علم غير المكلف به شرا لان من حيث بطلان صلوة احدها واقعا والتحقيق في المقام ان يفرق بين الاحكام الشرعية وموضوعها فيقال بان حكم الله تعالى في الاحكام الشرعية من وجوب تحريم ونحوها حكم واحد لا يتغير لا يتبدل يصيبه من يصيبه بخلافه من يخطئ ان الصفة والبطلان والثواب والعقاب منوطة بمطابقته وعدم مطابقته وان المكلف غير معد في خطا وعدم اصابته الا في صورة مخصوصة تقدمت الاشارة الى ذكرها في الكتاب المشار اليه انفا فلهذا لا يجوز ان اداه اجتهاد واستنباط من الادلة الشرعية الى وجوب السورة مثلا او وجوب القنوت ان يقتضيه من يتركها الاعتقاد استحبابها والامن يعتقد نجاسته الماء الطليل مثلا ان يقتضيه من يظهره بغير ما لا فاة لاعتقاده عدم انفعاله بذلك ونحو ذلك لا اعتقاد بطلان صلوة في جميع هذه المواضع وخطا في اجتهاد وعدم مطابقة اجتهاده لما هو حكم الله تعالى في الواقع في اعتقاده وان كان الاختلاف في حكمه بوجهة اجتهاد في نفسه مطابقة للواقع وانما حكم الله تعالى في موضوعات الاحكام كما فعل الجسد نظاره فانه ليس له شعور علم المكلف وعدمه فهو متعدد مستكثر بتعدد العلم وعلمه فيقال ان هذه المسئلة ظاهرا بالنسبة الى من استكمل شرائطها فانما هو ان كانت واقعا ليستحس وبطلان بالنسبة الى من لم يستكمل شرائطها وان استكملها واقعا فاقوى كما تقدم الصفة وان كان المشهور البطلان وحق فلا يحكم بطلان عبادة من اخل ببعض شرائط عبادته واقعا مع طمعه عدم الاختلاف في اعتقاده لان لا واقع هنا وادعائه وافتقاده ان علم جواز الاقتداء انما نشأ من شيء اخر كما عرفت وهو وجوب العمل على الجهد بما ادى اليه اجتهاد لان من حيث البطلان والادعاء العالم الثاني من حال في المنتهى لو صلى الا من غير تقليد بل بوايه ولم يستند الى مادة يعلمها فان الخطا

اعاد وانما قال الشيخ لا يعيد وقال الشافعي يعيد اجمع الشيخ وبانه امتثال امر به من التوجه نحو المسجد الحرام فيكون مجزيا ولا ن بطلان
 الصلوة حكم شرعي فيقف على الدلالة وهي مقفود اجمع الشافعي بانه لم يفعل امر به وهو الرجوع الى قول الغير فخرى مجرى عدم الاصابة وكلاهما قولان
 انتهى اقول ظاهر كلامه هنا هو التوقف في هذه المسئلة لتفاض الدليلين المذكورين عنده حيث حكم بقوتهما جميعا وهو ظاهر المعبر به حيث
 قال بعد نقل قول الشيخ وعنده في الاصابة تردد وظاهر كلام الاحصاء هنا هو ما نقله عن الشافعي من ان دخوله في الصلوة غير مشروع لكونه
 بالتقليد فلا فرق بين اصابته وعدم اصابته وقد تقدم في التنبيه الرابع بصرح صاحب الكلب بذلك هو ظاهر المحقق في نفي وبذلك صرح
 في الذكرى بالجمله فهو المشهور وكلامهم وبذلك صرح في ذلك في هذه المسئلة وذكر ان الاعادة فيما اذا عول على رايه من دون اعادة ثابته
 على كل حال وان ظهر من المطابقة لدخوله في الصلوة دخوله في الصلاة انتهى في ما عرفت في التنبيه الرابع وظاهره ان لا فرق في الصلوة او
 البطلان بين سعة الوقت وضيقه لان يكون من يقبله مقفودا ولم يصل الحد الاستدبار فاذة تضع صلواته في حال الضيق وان كان مخالفا
 ولو اصاب في صورة الضيق فالقولان المتقدمان الذي صور عدم وجود من يقبله فانه ما قالوا بالصلوة هنا قطعوا ولو صلوا مقلدا ثم اصر
 في تناء الصلوة فان كان عاميا استمر على تقليد لان حكم العامي الاعنى واحد في الرجوع الى التقليد ان كان مجتهدا اجتهدا فان وافق ما
 استقبله فلا اشكال بالثالث صرح في الذكرى قال لانه في معنى العلم بالتحريم قطع الصلوة والظاهر اصابة الخبر بقوى مع كونه مجتهدا عن علم
 بل يمكن هنا عدم الاجتهاد بالاقتران في المعبر حيا لها وكذلك الشيخ في ذلك الا انه قال بعد ان صرح بالاستيناف لان ذلك عمل كثير في
 الصلوة ولو قلنا انه يخفى فيها لانه لا دليل على انتقاله كان قويا غير ان الاحوط للعادة الاول ولودخل في تعيينه في الصلوة ثم عيى اتم صلوة
 فان اصر من بعد من التبت الذي حصل اليه بطلت صلواته وان اتفق في ذلك في امكنة الاستقامة استقام ما لم يكن قد خرج الحد الا لبطال
 المتقدم وان لم يمكنه فان اتفق من سيد محول عليه ينتظروا ان لم يخرج عن كونه مصليا والاقبال اقرب لبطلان والله العالم بالمقتضى
 الخاص من باب المصلحة وفيه مطالب الاول فيما يجب تشره وما يتعلق من الاحكام في المقام وفيه مسائل الاولى اجمع العلم
 فانه على وجوب سعة العود في الصلوة ويدل عليه مضافا الى اجماع المذكور جملة من الاجاباد بصرح في بعض تلويحات اخرى ومنها ما
 الشيخ في القصص عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سئل عن رجل قطع عليه او غرق متاعه وبقى عرايا واوصفت الصلوة كيف يصلي
 قال اذا اصاب حديثا استعودته اتم صلواته بالركوع والسجود وان لم يكن يصلي شيئا استعودته او ما وهو قائم وما وافي في
 في القصص عن زيارته قال قلت لابي جعفر عليه السلام رجل خرج من سفينة عرايا وادسلب ثيابه ولم يجد شيئا يصلي فيه فقال يصلي اماما فان
 كانت امرأة جلست يد لها على فرجها وان كان رجلا وضع يده على سوسته ثم يجلسان فيوميان اماما ولا يركعان ولا يجلسان فيسجد
 ما خلفها تكون صالحا اماما برؤسها الحديث ويحتمل من احاديث المرأة واخبار صلواتهم جماعة وان الامام يجلس في وسط الصف في
 يتقدم بركنية التفرج فيها لانه لو لم يكن الستر واجبا وشرطه في صفه الماسقط لاجل قد جملة من اركان الصلوة المتفق بقا وفوق
 من الذين على وجوب هذه الصلوة وهي القيام والركوع والسجود كما عرفت من الخبر المذكور ومثاله وبالجمله فانه لا اشكال الا خلا في الحكم
 المذكور وانما الخلاف هنا وقع في مقامين اخرين احدهما انه هل الستر شرط مع الذكر خاصة او مطلقا صرح جميع من الاصحاب بوجوبه
 المحقق في القصة وفي المتن في الاول قال في المعبر لو انكشف لعودته ولم يعلم سترها لم تبطل صلواته تطاولت المدة قبل جله ولم تطل كثيرا
 كان انكشف او قبله لا سقط التكليف مع عدم العلم انتهى وقال في المتن لو انكشف عودته في أثناء الصلوة ولم يعلم بصلواته لانه
 مع عدم العلم غير مكلف والاذن مال السيد السند في ذلك وهو الظاهر لما رواه الشيخ في القصص عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام في الاول
 يصلي وخرج خارجا ليعلم به هل عليه الاعادة قال لا اعادة عليه وقد تمت صلواته ودواه ابن ادرين في مستطرفات السري برفلا عن كتاب
 مجتهد عن علي بن محبوب قال ابن الجبيل على ما نقله عنه تحلف لو صلى وعودته ما مكثوا فان غير اهل عاد ما كان في الوقت فقط ونقل عنه في
 الاجاب باحاطة ان الستر شرط للصحة وقد اتفق فيجب الاعادة لعدم حصول الامتثال اما القضاء فيه واجبا انه بامر جديد لم يثبت في
 عليه بان الستر شرط للصحة مع التذكرة مطلقا وهو جيد للصحة المتقدمة اذ مفهومها ذلك ولو لاها لكان قوله جيدا لان الخطاب في الوقت
 متوجه على الصلوة مستحكمة الشرط والقضاء يحتاج الى مرجع في نقل عن الشيخ في ذلك انه قال فان انكشف عودته في الصلوة وجب لها
 عليه لا تبطل صلواته سواء انكشف منه قليل او كثير بعضه وكلام الشيخ هنا مطلق وقد اختلف كلام العلامة في التذكرة وان كان
 منه فجاء في الاول على الملاقاة وشموله صورة العلم والعدم وحل في ذلك على الانكشاف بدون العلم والعدم وهو الاقرب للمساق الى الذهن
 منها وقال ايضا التمهيد في الذكرى بعد نقل عبارات الشيخ في ذلك وان الجبيل المحقق في المعبر ذكر دواه في علي بن جعفر في المقدمة ونقل
 احتجاج العلامة في ذلك ابن الجبيل وجوابه هنا هذا لفظه وكلام الشيخ والمحقق ليس فيها تصريح بان الاطلاق لا يستعمل مطلقا
 على الاطلاق لانه يقتضي ان الستر حصل في بعض الصلوة فلو اتفق في جميع الصلوة لم يترضا له بخلاف كلام ابن الجبيل فانه صرح
 في الامر في الرواية فتمت الفرج وجاز كونه النفس فيشمل الفرجين والوجه فان كان النفس فيه مخالفة في الظاهر لكلام ابن الجبيل
 وان كان الوجه فيه مخالفة في الظاهر لكلام الجبيل وليس بين الصلوة مع عدم الصلوة الكيفية وبذلك ما مع عدمه ببعض الاعتبار
 فلا بد من اذ ان يكون المحقق بالبطلان انكشاف جميع العود في جميع الصلوة فلا يحصل البطلان بدونه واما ان يكون

بأن
 لا يفسد
 بغيره

بأن
 لا يفسد
 بغيره

انتهى ذلك بعد ان استدرك بجملة محمد بن مسلم المتقدمة قال وهذه الرواية كما تدل على وجوب ستر الرأس الجسد تدل على استثناء الوجه الكفين
لان لغيره ما يدرج وهو القميص المقنعة وهي الرأس فدل على ان ما ذكرنا من ذلك غير واجب الذرع لا يستر اليدين ولا القدمين بل لا القميص غالبا
انتهى قول عتيق في هذا المقام على ما يظهر من اخبارهم ان الوجه لا اشكال في استثناءه لما ذكره بل ما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة قال
سئلت عن المرأة تصلى متقبعة قال اذا كشفت عن موضع السجود فلا بأس ان اسفرت فهو افضل واما استثناء الكفين والقدمين فلا يخفى عن بعض
بل كما كان الظاهر منها العدم وذلك لان معنى استدراكهم بجملة محمد بن مسلم المذكورة على ان الظاهر ان القميص لا يستر ذلك عادة وهذا التمام
لو علم ان ثياب النساء في وقت خروج هذه الاخبار في تلك الديار كانت على ما يدعون ولم لا يجوز ان دروعهم كانت مفضية الى ستر اليدين
واقدا نحن كما هو المشاهد لان النساء اعراب الحجاز بل كثير بلدان العرب فانهم يجلبون القميص اسعة الاكام مع طول زايدها بحيث تكون
طويلة الدبل تجر على الارض من القير يكن ذلك جاري على الزمان القديم في تلك البلدان فخرت الاخلاق على ما جرت عليه الاسلاف
بعيد ذلك ما ذكر في الموثق عن سماعة عن ابي عبد الله في الرجل ثوبه قال انه لا كراهة ان تشبه بالنساء فان مودد الخبر بالنسبة الى استثناء
تشمير الثياب للرجال ظاهر بل سمعنا عن ابي عبد الله في ذلك خلاف ذلك وانما يحجب نه على الارض بذلك يظهر ان ما استدركه لهم بجملة محمد
مسلم المذكورة القميص عادة انهم للمتقدمة وليس بعد ما الا تلك التعليل العلية التي لا تصلح لتأسيس الاحكام الشرعية واقاما على
هذه الرواية من اخبار البابا فانه لا ياتي الانطباق على ما ذكره القائلون بشمول وجوب الستر لهذه الموضعين فمن الاخبار صحيحة رواية المتقدمة
الدالة على ان ما قصصه المراء فيه وانما درع ومحفنة تنشرها على راسها وتجلها والمحفنة عبارة عن ثوب اسع سابغ شامل للبدن بل
على الثياب في المحفنة المذكورة ان تجلت به ليغنى نشرها على راسها وعلى جميع بدنها وختمة على بدنها كما توضع الاخبار لانتية حصل ذلك
ستر الكفين والقدمين هكذا مضافا لما عرفت من حصول الستر بالدرع لما عرفت مما هو عليه من السعة طولها ودرعها ومنها ما صحته على بن
جعفر المرقية في قوله انه مثل ما سمعنا عن المرأة ليس عليها الا المحفنة واحدة كيف تصلى قال تلفت بها وتغطي راسها وتصلى فان خرجت رطلها
ولست تقدر على غير ذلك فلا بأس بالتقريب تقدم في قوله فان خرجت رطلها ما يدل على كون المحفنة شاملة في الغالب للرجلين الى
اخرها وانما اتى بالباس هنا مع خروج الرجلين من حيث الضرورة لعدم وجود ستر غيرها وهو مؤذن بحصول الباس مع امكن غيرها
فيه ايما الى وجوب ستر القدمين مع الامكان ومنها ما رواه في الصحيح ولكنه يختلف فيه الى الملعون بن خنيس عن ابي عبد الله قال سئلت عن
المرأة تصلى درع ومحفنة ليس عليها ازار ولا مقنعة قال لا بأس اذا التفت بها فان لم يكفها عرنا جعلته طولا والظاهر من قوله اذا لم
يكفها عرنا يعني لاجل الوصول الى القدمين وسترها استظهرها اذا لم يسترها الذرع الرأس حاصل لهما البتة ومنها ما رواه في الموثق
عن عبد الله بن ابي يعقوب قال قال ابو عبد الله عليه السلام في ثلثة اثار ودرع وخار ولا يضرها ان تقع بالخمار فان لم تجد
فتوبين تنزرا باحد ما وقع بالخمار قلت فان كان درع ومحفنة ليس عليها مقنعة قال لا بأس اذا تغطي بالمحفنة فالتكفها فقلنسوها طولا
اقول يجمل ان يكون المراد بالازار هنا ثوبا شاملا للبدن من شفة واحدة كما ورد في اجزاء الكفن والاحباب حملوا الثلثة هناك الاحتجاب
لحصول ستر الذرع والخمار لا بأس به ويمكن جملة على الاستظهار حتى ستر القدمين والكفين ايضا بانك على ما قلنا واما قوله ولا يضرها ان
تقع بالخمار فانه ان المراد به ان لو لم يكن ثوبا ازار فانها تختم باحد طرفي الخمار فتقع بالطرف الاخر الطويل منه لان الظاهر من الاخبار انه
يستحب بعد تحجب الرأس تغطية القناع فوقه كما يستحب للرجل بعد تغطية الرأس بالقلنسوة ونحوها العامة ثم ذكره انه لو لم يجد هذه الثلثة
ولا الذرع ولا الخمار فانه يجزئها ثوبان على الوجه المذكور بان يكونا ساترين لجميع ما يجب ستره في الصلوة وظاهر هذه الاخبار كما ترى لا ياتي
الانطباق على ما ذكره الشيخ في الاقتصاد ومن تبعه ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن جميل بن دراج قال سئلت ابا عبد الله عن المرأة تصلى
فدرع وخمار قال يكون عليها المحفنة تغطيها عليها وحمل ذكر المحفنة على الاحتجاب الفضل هو جيد للاستظهار في ستر أطرافها
من اليدين والرجلين واما ما اعترض به في ذلك على كلام الشافعية في الاقتصار حيث قال واما الحجاب الشافعية في الاقتصار على وجوب ستر بان
بدن المرأة كله عورة فان زاد بكونه عورة وجوب ستره عن الناظر المحترم فسلم وان اراد وجوب ستره في الصلوة فهو مطالب بدليله
انتم فقيهان الظاهر من الاخبار وكلام الاحباب وجوب ستره عن الناظر المحترم وكذا في الصلوة امران متلازمان وذلك فان
وجوب ستره في الموضعين دائر مدار ثبوت كونه عورة ولهذا كما عرفت من كلامه في المنتهى لفت انما تستك في عدم وجوب ستره
الاشياء والخروج عن كونه عورة ولعل وجه الفرق الذي توهم انما بناء على ما فهم من صحة محمد بن مسلم ودعوى لاله على خروج
الكفين والقدمين وقد عرفت ما فيه وبالجملته فانه لا اعرف لهم دليلا سوى الاجماع الذي منهم مع وجود المخالف كما عرفت واقاما
ذهب ليه ابن الجبيل من مساواة المرأة للرجل في ان العودة انما هي القبل والذبر فلم تقع تحجيرة على ذلك صلح لم يرفع تكليفه بنقل
الدلالة لا قال ليه بنقلها فيه لم يعترض هنا لنقل دليل له مع نقله القول المذكور وهو ظاهر ظاهره متعنه بعد ما عرفت واقاما ما
اليد من القول الاخر فاحتج عليه واحتجوا له عليه بما رواه عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالمرأة الخمر ان تصل
وهي مكشوفة الرأس واجاب عنها الشافعية بالجل على التغطية او على حال الضرورة وقال في المعبر ان هذه الرواية مطرحة لضعف عبد الله
بن بكير ولا ياتي له جهة الاخبار الصحيحة المتفق على مضمونها القول والظاهر عندك من الرواية على ان المراد بكشف الرأس يعني من القناع

لا يستره

التي اشرفنا سابقا لانه يستحقها التقدير زيادة على ستر الرأس الواجب هو ليس بعبادة في مقام التواضع والجمع بين الاجاد كما لا يخفى على من عاين
 الذي دخل في قماره بعد الرواية اخرى عن ابن بكير ايضا قال لا بأس ان يرضى المرأة المسلمة وليس على داسها قناع فان من الظاهر ان
 القناع عرفا زيادة على ثيابها الذي تلف به الرأس كما لا يخفى انما عرفت فاعلم ان ما تقدم ذكره من الكلام انما هو بالنسبة الى بدن المرأة وجسد هام
 ستره وكلاهما على الموضع الثلثة المنقذة واما بالنسبة الى شعرها فلم يتعرض للكلام فيه وقد عرفت ان الكلام فيه من اصحابنا قد قال في ذلك
 في هذا المقام واعلم انه ليس في العباة كغيرها من عبادات اكثر الاصحاب تعرض لوجوب ستر الرأس بل كما علم من انهم اذ نهوا عن لبسها لم يوجبوا عدم دخول
 في ستر الرأس يدل عليه إطلاق الامر بالصلو فلا يتقيد بالبدليل لم يثبت اذا الخيا لا تقطع ذلك واستقر بالشبهة في الذكرى الواجب
 لما رواه ابن بابويه عن الفضيل عن الجعفي قال صلت فلهتم في درع وخمار وليس عليها اكثر مما وارت به شعرها واذ نهوا وهي مع تسليم
 الاستدلال على الوجوب نعم يمكن الاستدلال بما علم عدم وجوب ستر العنق في رواية زيادة في المقدمة متشابهة ايضا انتهى اقول في ان الظاهر من
 الاجاب للمقدمة باعتبار اشتغالها على الخمار والمقنعة التي هي عبارة عن الخمار ايضا كما ذكره اهل اللغة وغيرهم والمقنعة تلفت بها هوسنة شعر الرأس
 العنق بل ستر الرأس والخمار وعنه ما عدا الوجبة بالنسبة الى الخففة ظاهر ما عرفت من معناها بعد التقنع بها تلفها وقصها على بدنها واما بالنسبة
 الى الخمار فان الظاهر من المعلوم انما هو ان العنق زيادة لا كالحصان بالراس كما هو به ظاهر كلامه من انهم لا دلالة على ذلك قوله عز وجل
 ليضربن بخمرهن على وجوههن قال شيخنا امين الاسلام الطبرسي في تفسيره جمع البيان والخمار المقانع جمع خمار وهو غطاء رأس المرأة
 المسدل على وجهها يجنبها امرئ بالقاء المقانع على صدورهن تعطينة لغيرهن من قد قبلهن كن يلقين قناعهن على ظهورهن فيسود
 صدورهن وكفى عن الصدور بالوجوب لا انها ملبوسة عليها وقيل انهن امرن بذلك ليسترن شعرهن وقرطهن واغناهن من
 ابن عباس يغطي شعرها وصدورها وتزنيها وسواها انتهى هو صريح كما توضح في كون الخمار منسدا الى الصدور والظهر وهو جبا الشعر والرأس
 العنق كما لا يخفى وان حملنا على ما هو المصوب الآن والمتعارفين في هذا الزمان فهو بالغ والظهر في ستره احرأ المدكورة من ان يحتاج
 بيان ولما الرواية التي نقلها عن فاطمة التي هي سبب توعية في هذا الوجه فومع كونها ظاهرة في كون تلك الحال ضرورية ظاهرة وجوب
 ستر شعرها في لا يخفى ان شعر الرأس بمقتضى العادة منسك على العنق والبدن بين امام وخلف وهي صلوات الله عليه لكان الضرورة وعدم
 خمارها متشاكرا بالآخر والتمسك بها فاجتعت شعرها وارتدت في ذلك الخمار اليسير حيث انه ليس فيه سعة تال على شعرها مع
 ان الدلائل فان ظاهر الخبر ان ذلك الخمار لصغر انما وادى فوق العنق فاجتعت شعرها فيه ولو كانت الصنعة جائزة مع عدم ستر الشعر
 كما توهم كان لجمعها في الخمار وجه البتة لعرفت انه بمقتضى العادة منسك تحت وهذا الجهد لانه لا يستره سليده به يظهر ان
 ما استقر به في الذكرى من دلالة الخبر على الوجوب محتمل وان كلامه عليه منسك لدلالة وجهه له واما قوله نعم يمكن الاستدلال بهما على عدم
 وجوب ستر العنق فضعيف بل عيبين مثله فانه لا يخفى ان ظاهر الخبر انما هو انما فاصول الله عليهم في ذلك الخمار لهذه الكيفية انما
 لكان الضرورة وانه ليس عليها اكثر من ذلك فالحال الحاضرة والضرورة ان تبص الحجابات وانما صلت كذلك حيث لم يجد سائر الكسبة
 ما زاد على ذلك فكيف يوقع منه الاستدلال على جواز كشف العنق مطلقا وقد عرفت من ظاهر الآية كما ذكره امين الاسلام المتقدم ذكره ان
 على كون الخمار المتعارف يومئذ سائر الجميع وان الله سبحانه قد وجب ستر هذه المواضع عن الناظر المحترم لكونها عورة فيجب سترها في الصلوة
 ايضا كما تقدم ويجب حمل الخمار في الاخبار المتقدمة على ذلك كما عرفت به يظهر وجوب ستر العنق ونحوه ايضا اعلم من ذلك قوله في
 رواية زيادة في المقدمة اشعابه وكان توهم من نشر الخففة على داسها انها تروى في الخففة على يمينها وبيها وبصل على كشوة العنق مما يلي
 صدورها وغفل عن قوله وتجلل بها فان المراد بالجلل ما ختم على البدن كما عرفت من الروايات الاخرى وبه ترجح اهل اللغة حيث ذكر وان
 الجلال للذيكا التوب للانسان يقبض من البرد ونحوه وهو يقتضيه ضم على البدن من جميع جهاته والظاهر وبالحيلة فان كلامه في مثال هذا
 المقام لا يخفى عن مجازفة وعدم تأمل اعجب من جميع ذلك متابعه من تاخر عنه له في مثال هذه المقامات من غير اعطاء النظر حق في الاجاد
 كلام علما اننا لا نبرر ولا نحقق ما هو الحق من هذه المقامات حسن الظن بصاحب الكتاب اشبه له بالفضل والتحقيق في جميع الابواب المحال كما عرفت
 في غير موضع مما شرحنا ونسب الله تعالى اليه من الكتابات التي في العالم المستقلة في الشائقة لا خلا في بين الاصحاب من نحو
 كشف لراس الامرة والصبيبة في الصلوة وقد نقل عليه الفاضلان والنهيد الاجماع من علماء الاسلام الا الحسن البصري فانه واجبه الكمة
 الخمار اذا تزوجت واتخذها الرجل لنفسه يدل على الحكم المذكور مضافا الى الاجماع المدعي عدة دوايات منها ما رواه الشيخ في الصحيحين
 عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن قال ليس على الامراء ان يتقنعن في الصلوة ولا ينبغي للمرأة ان ترضى لآفة ثوبين وعن محمد بن مسلم في الصحيحين
 عن الجعفي قال قلت له الامرة تغطي رأسها فقال لا ولا على الم ولدان تغطي رأسها اذا لم يكن لها ولد وعن الجعفي عن عبد الله بن
 انه قال على الصبيبة اذا حملت الصيام وعلى الجارية اذا خاضت الصيام والخمار الا ان تكون مملوكة فانه ليس عليها خمار الا ان تحتان تحت
 وعليها الصيام وانه كتابه في اسناد بسند عن علي بن جعفر عن اخيه قال سئل عن الامرة هل يصلح لها ان ترضى في قبض حد قال لا
 معارفا في ذلك عن محمد بن مسلم في الصحيحين قال سمعت ابا جعفر يقول ليس على الامرة قناع في الصلوة ولا المدبرة ولا على المكاتبه اذا اشترى
 عليها قناع في الصلوة وهي مملوكة في ذلك في جميع مكاتبها ويجوز عليها ما يجزى على المملوك في الحدود كلها واذ في قوله قال وسئلته

في بيان أصل
 في بيان أصل
 في بيان أصل

في بيان أصل
 في بيان أصل
 في بيان أصل

في باب المصلاة

المذكورة من كانت أمه والمتبادر منها هي الملوكة كلافان في الذكرى بعد نقل الأصح بمحمد بن مسلم الثانية وهو يشعر بما قاله المصنف من المشقة
 بعض أن تخصيصه المكاتبه المشركه بالذكر في هذا المقام وهي التي لا تنفق حتى تؤدى مال الكفاية كالأدوية المطلقة التي تنفق منها بنية ما تؤدى به
 من المطلقة حتى أدت بعضها لم تنفق على عدد هؤلاء المذكورين باتفاق بعض ما قبل جانب الحرية منها وبغيرها حكم الأحرار التي بعده قال
 في المتن في شكك بجعل عليه ستر جيبها ما كان أحدهما ذا ذراعه واحد على غيره ستر جميع جيب كالمراة فيه تردد بين ما أصالة براءة الذم
 فيها اليها ومن العلم بالاحتياط في وجوب التجميع والاقتراب لثلاثة لأن الشرط بدون حصول التجميع لا يتيقن حصوله والى ما ذكره من اختيار
 مال الشهيدة المذكورة فيقال والاقتراب لما في بعض المرات في وجوب ستر أخذ بالمبر في الذم وأعرضها الفاضل الخواص في الذم في قوله بان
 الاشتراط إنما ثبت في حق المرأة لا مطلقا فهم هنا كمن كان لأمره بالطلاق بالصلوة باقيا على حاله من غير تقييد فمقتضى ذلك عدم الوجوب في قول
 لا يخفى أن لهذا هذا الباب كلمة الأصحاب من قد انقضت على أن حكم الرجل بالنسبة إلى هذه المسئلة وجوب ستر العورتين خاصة وجوب
 كشف عظامهما والمراتب عليه ستر اليد كالأصابع المستثناة على ما تقدم ولا يري أن الخفى المشكل لا يتيقن جلاله في أحكام الرجل ولا
 المرأة للحجة أحكام المرأة ولم يرد من خصوصه في حق الحكم فيه شكلا وقد كاثرت الأخبار بالثلاث حلال بين وحرام بين وشبهات بين
 ذلك ولا ريب أن حكم الخفى هنا من القسم الثالث وقد ورد عنهم أن الحكم في هذا القسم هو الأخذ بالاحتياط في الصلوة هو عندنا واجب
 في هذه القوة وإن كان عند أصحابنا الأصوليين مستقبا فما ذهب إليه الشيخان المذكوران هو الحق في المسئلة وكذا في هذا الفاضل عليها
 لا مصلح له وتمسكه بالطلاق الأمر بالصلوة بما ذكره من العلم من الشرع ضرورة أن هذا الإطلاق قيد في التفسير بالشرط الواجب على جميع
 المكلفين بخلاف من وجوب الستر لها رده وطهارة المصلى من الحدث والقبلة والوقت ونحوها فلا بد في حق الصلوة من أن يكلف
 من الايمان بهذه الشروط والخفى المشكل من جملة المكلفين البتة فيصحبها ستر العورة لكن حصل الشك في إلحاقها بذلك بالرجل والمرأة
 حيث لا نص عليها بالخصوص عدم دخولها تحت شيء من العوائين المذكورين فالواجب الأخذ بالاحتياط في الحائصة إذا اعتقت لامرأته أن
 الصلوة وهي مكشوفة الرأس وعلت بذلك قال الشيخ في قوله قد رتب على ثوبه غطى رأسها وجب عليها الخذ وتغطية الرأس وإن لم يتم لها ذلك
 إلا بان تمسكه خطأ قليلة من غير أن تستد بالقبلة كان مثلك وإن كان بالبدن عنها وخافت قوة الصلوة وأصلحت إلى استد بالقبلة
 صلت كما هي ليس عليها شيء ولا تبطل صلوته انتهى مرجع إلى أن الواجب عليها الستر إلا أن يستلزم تحصيله فلا كثيرا أو يستلزم استد بآداب
 الصلوة مع سعة الوقت وتخصص عدمها إلى هذا القول حال العلامة في المتن في قوله ما ذكره في قوله لا قرب عند وقال الشيخ المذكور في قوله
 الامت في الاثناء وجب عليها الستر فإن اقترنت إلى فعل كثير استأنفت مع سعة الوقت تأملت لامرأة لتعذر الشرط في فصل الجيب المكنة وهو الجيب
 الواجب في طهارة في قوله قال الشيخ في قوله لا تستمر الغفلة على صلوتهما والحق أن دخولها كان مشروعا والصلوة عليها افتتحت عليه قال في الخبر بعد
 نقل هذا نصا الصلوة وهو ظاهر الحق في الجملة لا يخفى من قوله لأن القدر الثابت وجوب الستر في قوله التكليف بذلك قبل الدخول في الصلوة
 والمسئلة محل تردد انتهى قول ما ذكره من أنه ظاهر المعنى فليكن كذلك بل ظاهرنا هو ما ذكره الشيخ في قوله حيث قال واعتقت في الصلوة
 وأمكنها الستر من غير طهارة في حثت صوت الصلوة وأصلحت إلى فعل كثير سترت وأما ما علقه قوة القول المذكور وعند ما هو في قوله
 بأن اشتراط الصلوة بهذه الشروط من طهارة الساتر والقبلة ونحوها دائر مدار الإمكان كأنها ما كان قبل الصلوة وإن ثابتهما إلا ترى أنه
 لو ظهر له القبلة بعد الاستد بآداب في أثناء الصلوة وجب الاستد بآداب إليها في بعض القول المتقدمة وما ذاك الأمر حيث الإمكان وعدمه وبالله
 فالظاهر هو ما ذكره في طهارة القول المشهور الذي صرح به في المعبر المذكور في قوله لا تستمر الغفلة على صلوتهما والحق أن دخولها كان مشروعا والصلوة عليها افتتحت عليه قال في الخبر بعد
 وإن اقترنت إلى فعل كثير استأنفت اعتصم بان الصلوة أن الاستد بآداب إنما ثبت إذا أدركت بعد القطع ركنة في الصلاة الواجب في طهارة
 لأن وجوب الستر مشروط بالقدر عليه لم يفت على هذا القول في كلامهم سوى عبارة في حيث ذكر ذلك واعتصم في قوله ما ذكره هنا في ظاهر
 كلامهم أن الاستد بآداب إنما هو مع سعة الوقت بان تذكر منه ولو ذكره ولا استمرت كما عرفت مما قد من عباراتهم فيما عدا ذلك وقال في
 سبب ولو اعتقت في الاثناء وعلت استمرت فإن استلزم المنة بطلت مع سعة الوقت ونحو عبارة نحن أيضا والله العالم المسئلة
 الثالثة قد عرفت مما تقدم أن الواجب على الرجل ستر العورتين القبلة والذروة على المرأة ستر جميع بدنها وقد ذكره الأصحاب أنه
 يجب للرجل ستر جميع بدنه ويجوز به أن يصلي في ثوب واحد ويستحب للمرأة أن تصلي في ثلثة أثواب روع وخمار وملحفة قول ما عدا ما يتعلق
 بالمرأة من الأجزاء الثلاثة التي ينبغي أن تصلي فيها فقد تقدم نقله يأتي هنا جملة منها أيضا أشاء الله تعالى وأما بالنسبة
 إلى الرجل فمن الأجزاء المتعلقة بذلك ما رواه في حق الصلوة عن محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد قال سئل عن الرجل يصلي في قميص واحد
 في قيام طاق أو في قيام محشو وليس عليه إزار فقال إن كان عليه قميص صفيق وقبالة ليس بطويل المخرج فلا بأس في الثوب الواحد يوضح
 به وسرويل كل ذلك لا بأس به وقال إذا لبس ثوبا فيجعل على عاتقه شيئا ولو جلا ما رواه المشايخ الثلاثة في الصلوة عن زياد بن
 سوقة عن الجعفي قال لا بأس بصل أحدكم في الثوب الواحد ولو كان عليه ثوب واحد ولو كان عليه ثوب واحد ولو كان عليه ثوب واحد ولو كان عليه ثوب واحد
 ابن عبيد بن جراح قال قلت لأبي عبد الله إن الناس يقولون إن الرجل إذا صلى واداره محلوته وبداه داخلان في القميص إنما
 يصلي على ما قال لا بأس ما رواه في حق الصلوة عن محمد بن جعفر أن أخر صلوة صلاها الثوبين بالثوبين في ثوب واحد قد رخصه

في باب المصلاة

بين طرفيه الا انك التوب قبله فخرج ملحقة فذرعها ففعلت فكانت سبعة اذرع في ثمانية اشياء وما دونه في سبعة عن غياض ابن ابراهيم عن جعفر
عن ابي بصير قال لا يصلي الرجل بحلول الا اذا زاد الم يكن عليه اذرع وعن ابراهيم الاخرى قال سئل ابلعبد الله عن رجل يصلي اذراعه عظيمة قال
لا ينبغي ذلك وما دونه في ثمانية الصبح عن محمد بن مسلم قال رأت ابا جعفر عليه السلام في اذرع واحد ليس باوسع قد عقد على عنقه فقلت له ما
ترى الرجل يصلي في قصر جليل فقال اذا كان كثيفا فلا لباس به والمرأة تصلي في الدرع والمقنعة اذا كان الدرع كثيفا يعني اذا كان سترها
الله الامنة تغطيها قال ليس على الامنة قناع ودونى عنه عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال المرأة تصلي في الدرع والمقنعة اذا كان سترها
كثيفا يعني سترها وما دونه في ثمانية الصبح عن جليل بن دراج قال سئل ابلعبد الله عن المرأة تصلي في الدرع والمقنعة قال يكون عليها ملحقة
تسترها عليها ودونى عنه قال سئل يونس بن يعقوب ابلعبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي في ثوب واحد قال نعم قال قلت للمرأة قال لا ولا
يصلي المرأة اذا حاضت الا الحاء الا ان تحض ودونى الكليشة في الصبح والحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصلي المرأة المسلمة ان تلبس من الخمر
والدروع ما لا يورى شيئا وعن علي بن محمد رفعه عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل يصلي في سراويل ليس معه غيره قال يجعل التكة على عاتقه ودونى
في يده ويصلي الصبح عن عبد الله بن سنان قال سئل ابلعبد الله عليه السلام عن رجل ليس معه الا سراويل قال يجعل التكة منه فيطرحها على عاتقه ودونى
قال ان كان معه سيفك ليس معه ثوب فينقلد السيف يصلي قائما ودونى عنه قال سئل جعفر بن محمد عن رجل يصلي في ثوب واحد قال لا يصلي في ثوب واحد
سراويل رداء قال لا بأس به ودونى عنه في الصبح عن علي بن جعفر عن اخيه محمد قال سئل عن الرجل يصلي له ان يؤتم في سراويل و
قلنسوة قال لا يصلي وسئل عن السراويل هل يجوز مكان الا اذا قال نعم ودونى عنه في زوارة في الصبح عن ابي جعفر عليه السلام قال ادنى ما يجزى
من الثياب ان تصلي فيه بقدر ما يكون على منكبك مثل جاكبي الخفاف وقال في الفقيه ايضا قال ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ما يجزى للرجل من
الثياب ان يصلي فيه فقال صلى الحسين بن علي في ثوب قد قلص عن نصف ساقه وقارب كتيبه ليس على سكتيه منه الا قدر ما يجزى الخفاف
وكلن اذا ركع سقط عن منكبيه وكلما سجل ياله عنقه فيرد على منكبيه بيده فلم ينل ذلك دايدة ودايدة مشغولة به في انصر وركب
في يمينه جليل قال سئل ابلعبد الله عليه السلام وانا مع حاضر عن الرجل المحاضر يصلي في اذرع وقرنيه قال يجعل على كتفه منديل او
عامته يترديه ودونى عنه في ثوب عن فاعة عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي في ثوب واحد ياتر به قال لا بأس به اذا رفعه الي
الشدين كذا في ثوب وفي ثوب الى الشدين بدل الشدين والشدة بالمثلثة لحم الشدين او اصله في رواية مسفيان بن السمط عن ابي
عبد الله عليه السلام قال الرجل اذا اتر بثوب واحد الى الشدة وتبه صلى فيه ودونى عنه في كتاب الخصال بسند معتبر عن ابي بصير محمد بن مسلم عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام عليكم بالصبر في الثياب فان من رقى ثوبه ودونى عنه وقال لا يصوم احدكم بين يدي الرب جل جلاله
وعليه ثوب يشق وقال لا يصلي الرجل في قصص متوشككة فانه من افعال قوم لو هو قال نعم يجزى الصلوة للرجل في ثوب واحد يعقد
طرفيه على عنقه في القيص ايضا يرضه عليه ودونى عنه في كتاب الكاظم عن النبي صلى الله عليه واله قال وكنتان بعامته افضل من اربع غيرها
عامته وكتاب المسائل لعلي بن جعفر عن اخيه محمد قال سئل عن الرجل هل يصلي ان يصلي في قميص واحد او قباء وحده قال لا يطرح
على ظهره شيئا وسئل عن الرجل له ان يؤتم في سراويل وداع قال لا بأس به وسئل عن المرأة هل يصلي لها ان تصلي في ملحقة ومقنعة
ولها ردع قال اذا وجد فلا يصلي لها الا ان تلبس ردعها وسئل عن المرأة هل يصلي لها ان تصلي في اذرع وملحقة ومقنعة ولها ردع
قال اذا وجدت فلا يصلي لها الا على الردع وسئل عن المرأة هل يصلي لها ان تصلي في اذرع وملحقة وتفتح بها ولها ردع قال
لا يصلي لها ان تصلي حتى تلبس ردعها قال وسئل عن السراويل هل يجوز مكان الا اذا قال نعم وسئل عن الرجل هل يصلي له ان
يصلي في اذرع وقلنسوة وهو يجرد رداء قال لا يصلي وقال سئل عن الرجل هل يؤتم في سراويل قلنسوة قال لا يصلي وسئل عن المحرم
هل يصلي ان يؤتم في سراويل قلنسوة قال لا يصلي وسئل عن المحرم هل يصلي له ان يعقد اذرع على عنقه في صلوة قال لا يصلي ان يعقد
ولكن يثبته على عنقه ولا يعقد سئل عن الرجل هل يصلي ان يجمع طرفه في رداءه على راسه قال لا يصلي جمعها على اليك ولكن اجمعها على
يمينك او دعمها متفرقين وسئل عن الرجل هل يصلي له ان يؤتم في مبط وحده وجبة وحدها قال اذا كان تحتها قنصل فلا بأس
وسئل عن الرجل هل يؤتم في قباء وقيص قال اذا كان ثوبين فلا بأس اقول وتتحقق البحث في هذه الاخبار بقعة في مواضع الاولى في
مادل عليه قوله نعم في خمسة محمد بن مسلم من اعتبار كون الثوب صفيقا ومجتمعا للثانية من كون ردع المرأة كثيفا يعني سترها ومثله
الرواية التي بعد ما هو مسند الا صاحب فيها ظاهر الاتفاق عليهما اشتراط السترة في الثوب الذي يصلي في ذلك من ان لا يكون البشارة
وما هي عليه من بياض وسواد وجمرة وهل يعتبر كونه ساترا للجسم الا صرح الفضلان بالعدم وعليه كثر المتأخرين ودونى عنه في محمد بن
دفعه الى ابي عبد الله عليه السلام قال لا تصل فيها شفت او سف يعني ثوب الضيق في الشفة فيب عن احمد بن محمد رفعه الى ابي عبد الله عليه السلام
قال لا تصل فيها شفت او سف يعني ثوب الضيق في الشفة فيب عن احمد بن محمد رفعه الى ابي عبد الله عليه السلام
البحر في ثوب او صف باو واحد والمعروف باو من الوصف اقول في ثوبان الرواية التي وصلت اليها في كتب الحديثين فلا يصح
يب في ثوب كتاب الذي انما هي باو واحد واما الذي في ثوبان ما هو بالثوبين كما عرفت وعلى كلا الروايتين فالراوى قد بشرنا
فما ذكره الا عرفت له وجهها وما يدل على حصول السترة في ثوبين فافاد في قول الصادق في ثوبين ان الثوبين شتر من

عن جعفر بن محمد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصلي في ثوب واحد

المعلوم ان التوبة انما تستر اللون دون الحجم بقى الكلام في قوله في حديث الخصال عليكم بالصيق من الثياب فان من دق ثوبه
 دق دينه وقوله لا يقوم احدكم بين يدي الرب وعليه ثوب يغتفر عنه يلوح منه البشرة ويظهر لونهما والنظر انهم قيل
 الاخبار المتقدمة الدالة على اشتراط التستر في كل ما يكون كلامه اول محمولا على الرقيق الذي لا يبلغ الحد ودئية اللون فيكون
 النهي محمولا على الكراهة وبذلك جرت جملة من الاحكام في الشجرة في طيوز اذا كان صفيقا وتكره اذا كان دقيقا وقال في
 البزكري في كراهة الصلوة في الرقيق انك لا تكمل بها عدا من حكاية الحجم وتخصيلا لكمال التستر نعم لو كان تحت ثوب خرم يكن اذا كان الاسفل
 من ثوب العورة انتهى وبما اشعر كلامه بان لو كان الاسفل غيرا ترفان الكراهة باقية وان حصل التستر الكامل بهما وبهم منه
 في انه لو كان كل منهما لا يستر العورة وانما يحصل التستر بها معا فانه لا يجرى ايضا والظاهر انه ليس كذلك اذ اعتبار شرطية في الصلوة غير معتد
 به في حبل المراد من العورة كيف اتفق بثوب واحد وثياب متعددة او غير الثياب مطلقا الشك في اكثر هذه الاخبار المتقدمة قد
 دلت على الصلوة في الثوب الواحد اشامل للبدن ولو اذرا ولمحفة يعقد طرفها على عنقه جملة من الاحكام صرحوا بان الافضل التعلل
 في الثياب في الذكرى بعد ان نقل جملة من اخبار الصلوة في ثوب واحد وانظر بعض العامة الفضل في ثوبين لما ذكر عن النبي صلى الله عليه
 قال اذا كان احدكم ثوبان فليصل بهما ولا بأس به والاخبار الاولى لاتنافيه لانهما على الجواز ويؤيده عموم قوله تعالى واذا نزلت من الصلاة
 فليصلوا ولا لالة الاخبار ان الله تعالى احق ان يترتب له واودد هذا في التذكرة عن النبي صلى الله عليه وآله وافق به فيكون مع التبعيض اذ لو سربل مع
 الاتفاق على ان امام يكمله ترك الرداء وقد رواه سليمان بن خالد عن ابي عبد الله لا ينبغي الا ان يكون رداء وعامة يرتد بها والنظر ان
 القائل بثوب واحد من الاحكام نما يرتد الجواز المطلق ويريد به ايضا على البدن والافعال العامة مستقيمة مطلقا وكذا السراويل قد ذكر
 سدد الصلوة الواحدة بالثوب والتسويل انما المرة فلا بد من ثوبين دد وعاد الا ان يكون الثوب يشتمل لراس الجسد عليه جملة الشجرة
 رواية عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام في جواز صلوة المسلمة بغير قناع وليست بثلاثة للمرة لرواية جليل بن داج عن ابي عبد
 عليه السلام دد وعاد ولمحفة انتهى اقول النظر ان الرواية التي نقلها ونفي لباس عن القول به عامية لعدم وجودها في اخبارنا ووجه يشعر
 كلامه ايضا واكثر الاخبار كما عرفت انما دلت على الثوب الواحد منها زيادة على ما تقدم مارواه الشيخ في الصحيح عن عبيد بن زياد عن
 ابيه قال صلونا ابو جعفر عليه السلام في ثوب واحد وعزل عن يمينه في الصحيح قال صلى بنا ابو جعفر في قميص بلا ازار ولا رداء ولا اقامه
 فلما انصرف قلنا له فاك الله صليت بثلثة قميص بلا ازار ولا رداء ولا اقامه فقال ان قميصا كشيء هو يجرى ان لا يكون على ازار
 رداء الحديث نعم يدل على التعلل بما قدمناه قوله في رواية اخرى على جعفر الطويلة المنقولة من كتابه وسئل عن الرجل هل يصلح له
 ان يؤتم في مطر حله وجبت بعد هاله آخره الا ان مورد الامامة لا مطلقا كما هو المذهب في حديث سليمان بن خالد الذي ذكره مورد
 ايضا الامامة خاصة فلا ينعض حجة في المذهب بالجملة فالاستحباب حكم شرعي يحتاج الى دليل واضح كالوجوب التحريم الا انه لما
 اشتهر بينهم المساحة في دلة السنن توسعوا في ذلك وهو خروج عن الطريق الواضح كما تقدم بتحقيقه في كتاب الطهارة في البحث
 معهم في هذا التسامح نعم ما ذكره بالنسبة الى المرأة من الثلاثة الاثواب قد تقدم فيما اوردناه من الاخبار هنا وفيما تقدم ولعلهم
 حيث ان جميع بدنها مغطاة فيغفر ان تبالغ في سترة ثياب الثياب اما الرجل فليس كذلك الثالث قد دلت حقيقة زياد بن سودة
 على جواز الصلوة في الثوب الواحد وازداد محمولة ونحوها رسالة ابن فضال دلت وايضا عن ابن ابراهيم على النهي عن ذلك اذ لم
 يكن عليه ازار ونحوها رواية ابراهيم الاحمر والاصحاب هنا قد صرحوا باستحباب الا ازار وكرهوا تحمله لبعضا من الاخبار المذكورة وظاهر
 الملاق عبا جملة منهم كالملاق الاخبار المحمودة جواز ذلك وان استلزم ظهور العورة حال الركوع للمصلح غير ولا يخرج من الاشكال
 لما علم من اشتراط الصلوة بستر العورة قال الشيخ في فتا على ما نقله في الذكرى يجوز في قميص ان لم يزره ولا يشد وسطه سواء كان
 واسع الجيب ضيقه ثم نقل حقيقة زياد بن سودة في هذا الكلام ثم قال ولا يعارضه رواية غياث ثم اورد الرواية وجملة ما على
 الكراهة في المتن ولا بأس ان يصلح في قميص اذرا ومحمولة واسع الجيب كان او ضيقه رقيقة كان او غليظها كانت تحت
 مژد لم يكن وقد ذكر كل ازار زياد بن سودة ثم ساق الرواية الى ان قال ولو كان الجيب معاظمه له عودته لور كع الجيب
 ستر ذلك عن نفسه كانت صلواته ماضية لان المقصود تحريم نظره في العورة وتوقيده مارواه الشيخ في ثم اورد رسالة ابن فضال
 والملاق كلام الاصحاب في ذلك الضيقة المذكورة والمرسلة لتاعدا ذكره الا انه قال في الذكرى في موضع اخر غير ما قد تاذكر
 لا يجوز في الثوب اذا كان لا يستر العورة حسبما افق الشيخ وهو في رواية زياد بن سودة عن ابو جعفر في ثم ساق الرواية ثم قال
 فاشترطنا عدم بدو العورة ولو تضمن الاختلال الشريط ودوايتحاج من مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام اذا كان القميص ضيقا والقباء
 ليس بطويل الفرج فلا بأس لو برزت العورة ... حين الركوع لا تافان من بطلت الصلوة في ولو برزت للمصلي لا غير فالأمر
 البطان اذا قدر دية الغير لو كان في الموضع والملاق في المعبر العضة اذا بان له حال الركوع والا فربا لا كفوا بكثافة المحبة للمنفعة
 عن الزويرة وجه المنع انه غير مودع في التستر كما ترفان قلت في غياث ثم ساق الرواية ثم قال قلت لجملة الشجرة على الاضطرار
 مع امكان حملها على ما يبدو مع العورة ويؤيد جملة الشجرة مارواه ابراهيم الاحمر عن ابي عبد الله عليه السلام ثم ساق الرواية كما قد مرنا

ولا اذان في
 ولا اذان في

وقال المحقق في
 المصدر لو كانت
 واسعا بحيث لا يرفع
 بان لا عورة له
 يجب بستر ذلك في
 صلوة فاضية قد
 روي ذلك وحمل
 هو ابي عبد الله
 ثم نقل رسالة الحسن
 بن علي بن فضال
 المنقولة في
 من رواية محمد بن فضال
 اتفق قول

انتهى قول الحق عندك في هذا المقام هو انما قام الدليل من خارج على وجوب تر العود في الصلوة والتبادر في جميع واجباتها
قيام وقعود ودكوع وسجود ونحو ذلك فالواجب حمل هذه الاخبار على ما يجمع به مع تلك الادلة ولا يحسن الاستثناء ودوية المصلحة لنفسه
دون غيرها وجوب ستر العود ليس باعتبار وجود التلويح مما هو باعتبار ان لو كان ثمة ناهل كان يرادها والا لكان المصلحة في الظلام
او في بيت يغلق عليه تصح صلواته وليس كذلك اجماعا فاذا ذكره شيخنا الشهيد من هذا الكلام الاخير هو المعتمد الا ان كنفائه
بستر الحية ضعيف لا ينبغي ان يلتفت اليه كما اشار اليه وفتح فلا بد من ما يدل بحصه زيادة من سقوة ولو اجماعا على ظاهرها وحمل انتهى
رواية غياث على ظاهرها من التحريم ونحوها رواية ابراهيم وما يذعنون من ان لفظ لا ينبغي ظاهر في الكراهة اصطلاحا عن قوم من الناس
والا فقد عرفت في غير موضع ان استعماله في التحريم في الاخبار اكثر كثيرا الا انه يجب تقييد التحريم بما اذا استلزم ظهور العورة
وعلى هذا يحمل النجاسات الجوزان على عدم ظهور العورة وعلى ذلك تجمع الاخبار وتتفق مع تلك الاخبار والدالة على شرطية الستر في الصلوة كما
لا ينبغي ثبوته ما قلناه من المنع من حل الا زوايا من المندرجين بالجفوة وفيما حل الا زوايا في الصلوة من عمل قوم لوط
الواجب قال في الذكرى الا فضل الرجل ستر ما بين السرة والركبتين داخل في الستر للخروج عن الخلاف ولانه مما يستحي منه ويستتر
البدن افضل الزوايا اكل التعمد والستر اكل التعمد وروى عن النبي صلى الله عليه واله اذا صلى احدكم فليلبس ثوبه فان للداح ان يترى
له وروى عنه سوا ذلك يعدل اربعا بغيره كذا روى في العامة انتوى لعل اشار بالزوايا في العامة الى ما قد متناقله عن
كتاب كدام الاخلاق والظاهر ان هاتين الزوايتين انما هما من طرق العامة لعدم وجودها في كتاب اخبارنا قال شيخنا المجلسي رحمه الله بعد
نقل رواية لكدام المذكورة الظاهر ان هذه الزوايا عامية وبها استند الشهيد وغيره من ذكر اصحابها في الصلوة ولم ادر في
اخبارنا ما يدل على ذلك نعم وروى استحباب العامة مطلقا في اخبار كثيرة وحال الصلوة من جملة تلك الاحوال وكذا روى استحباب كثرة
الثياب في الصلوة في مهادي من الزينة فقد دخل تحت الآية ونحو هذه الرواية مع تأيدها بما ذكرنا في ثبوت استحباب ستر العورة
ويمكن ان يقال انه انما بالتواضع والتذلل ولذا روى في بعض الاخبار الامر به ولعل الاصل عدم قصد استحبابها في خصوص الصلوة
بل يلزم قصد تهاطل من الاحوال انتهى قوله لا ينبغي في كلام شيخنا المذكور من المجاز فزجر على دية من تقيد به من الاصحاب ان
اثبات الاحكام الشرعية في قول على الله كما وقد استفاضت الايات والروايات بالثبوت عن القول عليه عز وجل والوجه في ذلك انما
هذه الزوايا العامة اوسع انضمام هذه القربيات مجازة محض في احكامها جازية ومجرد كون ذلك للاستحباب لا يترتب على تركها
العقاب بوجوب الساهر اذا الكلام في انه قول عليه عز وجل بغير علم فيدخل تحت التواهي الشديدة المستفيضة في الباب من هاتين
عليه العقاب لا ينبغي على الاطلاق ان ما اذا علم من استحباب كثرة الثياب في الصلوة لم نقف على تحريم من الاخبار كما تقدم القول
في ذلك غاية ما يرد في حكاية الصلوة في ثوبين او ثلاثة مثالا اما الاشد ذلك وانه الافضل في الظاهر لا يقطع عن عدمه نعم وروى ذلك
في المرأة كما تقدم وبالحكمة فالتمس من الاخبار المتقدمة استحباب الصلوة في الثوبين ساترين جميع البدن من التبعين ونحوها وروى
اساقلة خاصة واما الاصل فوضع ثوبين على عاتقه والافضل ما يستره كلابن ردوا وانما رويها فيها امكن فكيف كان اوسع فهو
افضل حتى ينفق الامر في تلك السدال والجلد ونحوها المسئلة التي لا يبعد اختلاف في انه مع عدم مكانة التستر بالثوب فانه
يجب ان يكون من حيث هو واما الخلاف مع وجوده ثم على الاول فلهذا روي في جماعه ام لا بل يتغير تفصيل الحكم في المقام انه قد اختلف
الاصحاب في المسئلة فالشهور والجمهور على خروج ابن ادريس والفاضلان والشهيد عن انه يغير بين الثوبين في الوضوء والطين
وليس في غير هذه المسئلة مقتدا بحال الضرر في ذلك فانه كتابا في الانوار في الذخيرة ان المشهور للمسئوب في الوضوء
المذكورين انما هو وجوب تقديم الثوبين في الغيبة بين الثلاثة المذكورة وفي رواية في الذخيرة ان انما يبعد ما نقله في الذخيرة وعما
العلامة في الارشاد ظاهر في الغيبة مطلقا وهو ظاهر شيخنا الشهيد الثلاثة في الروضة كذا في الفواعل على ما نقله عنه في الذخيرة
وظاهر عبارتي للمعتبرين في الغيبة في الاربعة المذكورة كما نقله شيخنا المجلسي في ذهاب الشهيد في الذخيرة في وجوب الثوبين مع
نعتهم فكذلك يستلزم لو بالحيث وروى في موضع نعتهم في الطين وذهب في الذكرى الى الغيبة بين الثوبين الحشيش والورد فان نقله
في الطين وقد اختلف في ذلك ان في المسئلة اقوالا اربعة والذي وقف عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسئلة مصحح طبريزي جعفر عن
اخيه موسى قال سئل عن رجل قطع عليه وخرق متاعه فبيع عرايا وحضرته الصلوة كيف يصلي قال ان اصاب حشيشة يستر به عود
انتم صلواته بركوع وسجود وان لم يصي حشيشة يستر به عود او ماء وهو قائم اتم احج القائلون بالقول الاول وهو الغيبة في الاربعة
بجس المقصود من السرة ورواية طبريزي جعفر المذكورة حديث النوبة سترته كما تقدم في الحركت كتاب لها ان كذا ذكره شيخنا الشهيد
الثلاثة في الوضوء واستضعف هذا القول في كميله ان هذه الاشياء انما يجوز بتعدد الثوب الظن ان وجهه هو نحو ان المستطاب
من اتساق في الاخبار انما هو الثوب في غاية النوبة ستره بغيره مع الاغراض من منعه اطلاقا انما يصلح على الافراد الغالبة الشائبة
بعد الفرض الثلاثة كما تقدم في غير مقام ورواية طبريزي جعفر لا دلالة لها على الغيبة مع وجود الثوب لزمود ما عدمه ومن ذلك علم
دليل القول بوجوب الثوبين في الغيبة بين الثلاثة الباقية مع عدمه وهو القول الثالث وتقرير الاستدلال ان المتبادر انما

هذا هو الوجه في ثبوت استحباب كثرة الثياب في الصلوة

هو الثوب فلا يجوز غير مع وجب ومع فقد فوجبه القصة بين الثلاثة الصيغة المذكورة مجمل كالحديث في اقلها على القليل كما ينسب
اليه قوله في غيرها وان لم يصح شيئا ستر به عودته كما يدل على ما هو من الحديث قد عرفت من الاخبار ان التوبة ستره وبذلك ثبت
التصريح بين الاقوال الثلاثة بعد فقد الثوب يمكن المناقشة في وجوب تدار الثوب من الامر بالستر بان المتبادر انما هو التغطية على
لا يمكن النظر اليه والحكم بالستر بالحديث في الرواية وقم تابعنا للسؤال ووه بعد الثوب ذلك لا يقتضيه عدم جواز الستر به عند
امكان الثوب يمكن دفعه بان انكاره عو تدار الثوب بجاذبة ظاهرة اذ لا يربك ما جرت به العادة بعد وقت لتكليف بل عند
خلقت لذنا انما هو الستر بالثياب وتحتل ذلك مباينة لا يفيغ الاصغاء لها واما ما ذكره بالنسبة الى الرواية فيكفيها في ما عدا
الدلالة على القصة مع وجود الثوب فان هذا القائل انما يستدل به على التحسين في النشأة بعد فقد الثوب كما عرفت وبذلك يظهر
قوة القول الثالث واستبعد في ذلك مساواة القين للودق والحديث كما هو مذهب اصحاب القول الثالث ولم يذكر وجه البعد في ذلك مع دلالته
اخبار التوبة على الستر به والطين مثله ولا وجه لتقديم الودق والحديث عليه كما يدعيه وكلامه ظاهرة في اختيار ما ذهب اليه الشهيد في س كما
تقدم ويمكن توجيه الدليل لهذا القول بما بالنسبة الى وجوب تقديم الثوب فيما عرفت انما هو بالنسبة الى تقديم الودق والحديث على الطين
فبعد فهم الطين من التارة على الاطلاق كما ذكره في الذكر في بقوله تعالى خلوا ذينكم عند كل مسجد والطين لا يعد ذينة وفي الثاني
ما لا يخفى استد الشهيد في الذكر على ما ذهب اليه اما على المساواة بين الثوب والودق والحديث فيصير على بن جعفر المذكورة واما على عدم
جواز الطين مع وجود شيء من الثلاثة المذكورة فيما عرفت من عدم انصاف اللفظ اليه واعتراضه في هذا الشهيد الثالث في الرد في قوله
القصيق ان جسد طين جسد طاهر في فاق الثوب فلا يتم الاحتجاج به على التصريح بينه وبين الثوب ما ذكره من التحجج على تقديمها ان في تقديم
الثوب على غيره والذينة كذا لا تتناول الطين كذا لا تتناول الطين في قوله هو جيد اقول والمسئلة لا في عن ثوب الاشكال
الا ان الاقوال في النظر في الصيغة المذكورة هو وجوب تقديم الثوب لكونه هو المتبادر والغير الشايع المتعارف من التارة مع تقدم
فالتصريح بين كل ما يحصل به الستر لود الطين لاخبار التوبة ستره والظاهر في قوله في قوله الاول لو استتر الطين مع وجود غيره فهل يصح
قا بما يركع وسجودا موصلي اياه قال في الذكر في سقوط الاماء نظرا من حيث طلاق الستر عليه من اياه العرب وايد بعضهم ترجيح
الاياء بان الظاهر من الادلة تعين اياه وعندنا ان الستر في ما يحوي مجرا كالحديث في اقرب عندك هو الصلوة قا بما يركع وسجود
فان السطر في صفة الصلوة كذا لا تتناول الستر لود الطين استاذ الاخبار التوبة كما عرفت ما ذكره في الذكر من اياه العرب
بعد دلالته الاخبار على حصول الستر به وهو الشرط بذلك ما ذكره في ذلك البعض مدخول بان كذا هو من تلك الاخبار كما يشكك قريبا
انشاء الله تعالى هوانه ينتقل الى الاماء لم يجد ستر العورة ومنها صيغة على بن جعفر وفيها وان لم يجد شيئا ستر به عورته او حتى وجبته
المقدمة فانها صريحة كما ترى في التوبة ينتقل الى الحديث ثم قال فان لم يجد شيئا ستر به عورته او ما وهو قائم واكثر الاخبار انما
تضمنت العريان وانه يصلي اياه من غير تعرض للعلق على عدم وجوب شيء وبالحكمة فان دعواه لم يرد توقف الاياه على عدم الثياب نحو
من الحديث وعو لانه عن الدليل هو على خلافها واضح السبيل ثم انه على تقدير الستر الطين فهل يستره فيه خفاء اللون ونجم معا
ام يكفي خفاء اللون ظاهر الشهيد في كونه الاول وقيل الثالث وهو الاخرى اذ الظن من اخبار ستر التوبة التي هي السند في المقام هو ستر اللون
خاتمة الثالثة في صرح جميع من الاصحاب في انه لو وجد العا كغيره يمكن الركوع والسجود فيها واجب عليه ذلك واستدلوا عليه رواه
الشيخ عن ابي بن نوح عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله قال العاري الذي ليس له ثوب اذا وجب عليه ركعها او سجدها ركعها وركعها قال الحق في
المعبر فاذا ستر لود غير ركع دخلها وصلى قائما ودكع وسجد وقال الشيخ يدخلها قائما لم يركع بالركوع والسجود وهو موقوف على قوله
بوجوب القيام مع اذن الملمع ومنع ذلك جمع من الجمهور من وجوب الصلوة جاك ان السائر لا يصدق بجلد المصلى في ركع في عدمه
لنا ان الستر يحصل من تلك الشهادة ولا يتم ان الصلوة الساتر شرط ويؤيد ذلك ما رواه ابي بن نوح ثم جرد الرواية المذكورة اقول وعندك
في هذا الحكم اشكال لان المتبادر من الاخبار ان ستر العورة الواجب الصلوة انما هو عبادة عن وضع شيء عليه بحيث يحول بين الناس
اليها وبين ربه ما يؤيد ذلك الاختلاف في ستر الحج والاقبال على مجرد ستر اللون فهذا هو المتبادر من ستر اللون في الاخبار وفي كلامهم
لانه عبادة عن وضع الانسان نفسه في مكان مشعر لا يراه احد وان كان سجدته مكشوفة والاصح صلوة من صلى عاريا في دار مغلقة
عليه او بيت مظلم لا يراه احد الظاهر لعل في عدم جواز ذلك ولا يسيان الحيرة المشتملة على الخلاء بحيث يركع ويسجد ويلبس فيها
من قبل ما ذكرناه وان تفاوتت لانه قلته وكثرة واما قول الحق في كلامه لنا ان الستر بذلك يحصل من المشاهدة ولا يتم ان
النصاق الساتر شرط فحينئذ لو تم بجاذ الصلوة في البيت للمعلق عليه الظالم كما ذكرناه لصدق ما ذكره على ذلك وكان كانه اعتمد على هذا
القليل الواجب لضعف الرواية عنده فحجها موثقة دون ان تكون دليلا وفي ما عرفت على ان من الظاهر انه لو طس احد على هذا
الحق في قبلة المصلى لراى قبله البتة للخلاء الذي يركع ويسجد فيه نعم لو كانت الحيرة ضيقة على وجه يلتصق بالبدن بحيث يقع
فيها وبقي اياه ما كان ستر العورة بذلك ولعل ذلك مراد الشيخ في ذلك ولذا لم يذكر الركوع والسجود في الحيرة وقد نقل ابن فهد في
كتاب الوجوه قول بان الصلوة في الحيرة بالاياء وهذا القول هو الانسب بما ذكرناه ولعل فائلا نظرا لما قلناه الا ان الاشكال

لا موقوف

في قوله
فان السطر في
صفة الصلوة
كذا لا تتناول
الستر لود الطين
استاذ الاخبار
التوبة كما عرفت
ما ذكره في الذكر
من اياه العرب

في الخبر المذكور

في الخبر المذكور بالجملة فإني لا أعرف للعلامة الخبر المذكور وجها مع مخالفته للقواعد المستفادة من الاخبار إلا ان يكون هذا الموضوع مستتباً
 من وجوبه العزيمة في الصلوة والله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة الحال لم أر من نسب لما ذكرنا من أصحابنا رضى الله عنهم في الخبر المذكور
 اشكالاً آخر لم أر من نسب له ولا غيره عليه فإن ما مره من تعدد الثوب حصول الحيرة فإنه يصح في الحيرة على الوجه المذكور وان
 وجدنا ثوباً من حيثين نحوه مع أن حقيقته على بن حبة والمتقدم في حقه المسئلة دللت على أنه في هذه الصورة ينتقل إلى السترة بالخشش
 ونحوه وعلى ذلك فتوى أصحابنا من كافرته، وظاهر الجمع بين الخبرين يقتضي التخيير بين الأمرين فإن الصلوة في الحيرة بمنزلة الساتر
 من حيثين نحوه وظاهر الإجماع بين الحيرة من متاخرة عن الخشش ونحوه بجل الملاق هذا الخبر على ما تقدم في صحيحه على بن جعفر
 من السترة بالخشش وكذا الظاهر أنه ما ذكرنا من الجمع بالتخيير قريب لأن بطل صحه على بن جعفر على عدم وجود الحيرة وظاهر المحقق في نج
 وهو ظاهر السيد السند أيضاً في طرح الخبر المذكور والانتقال إلى الإماء بعد قصد الساتر بجميع أنواعه وعلى ذلك في بعض
 الخبر المذكور والانتقال على عدم انصراف لفظ الساتر إلى الحيرة فالمسئلة كما عرفت لا يفي عن ثوب الاشكال والله العالم **الثالث**
 الخلف أصحابنا من فيما لو وجد رجلاً فهل يجب نزوله والاستئذان به أم لا قال في المعتمد لو وجد رجلاً أو ما كدر بحيث لو نزله ستر عودته
 لم يجب نزوله لأن فيه ضرراً ومشفقة وقال في الروض ولو وجد رجلاً أو ما كدر فالمشهور وجوب الاستئذان بها وقال في الذكر ولو
 وجد رجلاً ولا ضرر فيه تطلع به ولو لم يجد الإماء كدر استتر به مع إمكانه ثم نقل عن المعبر أنها لا يجبان للمشقة والضرر والعاقلون
 بالوجوب خالفوا فقيل إن الوجه مقدم على الماء وإن لم يستتر به لم يدر أنه داخل في مستى الساتر وأشباه الثوب الطين المقدمين على الماء
 واستظهر في الروض قيل بتقديم الماء على الحيرة وقيل بتقديم الحيرة على الماء المذكور وتأخر الطين عنه وقيل بتقديم الماء المذكور على الحيرة
 مطلقاً وقال ابن مهنه في موجبه ولو وجد الجميع قدم الخشش ودون الخشش الحيرة ثم الماء الكدر ثم الطين ويؤتى في الأخيرين فيقتل
 شيخنا الشهيد الثالث في الروض فقال والتحقيق أن السجود المأمور به في الحيرة أن كان هو المأمور واختياراً فهو دل على سعة الحيرة
 وحيث فيبعد تقديمها عليها مع إمكان استيفاء الأفعال بها فاتهاج الصواب بالساتر والحيرة أشبه باليد التي لا يصدق الذي لا يصدق
 تقديمها عليها وأوضح الظاهر أن الوجه مقدم عليه مطلقاً لعدم منافاة لاستيفاء الأفعال وأما الماء الكدر فإن تمكن من السجود فحينها
 ستر وإن تمكن في الماء خاصة فهو أولى بالتقديم وكذا لو لم يتمكن فيها ولو تمكن في الحيرة دون الماء فحينها تقدمت بها من كون الماء الصق
 به وادخل في الستر من صدق الستر في الجملة ومكان الأفعال وكذا التصق على الحيرة دونها والاتفاق على وجوب الاستئذان به دون
 فقد يهاج أوجه ولو لم يعتز في الصلوة واستيفاء الركوع والسجود كصلوة الخوف والنجاة سقط اعتبار هذا الترجيح وأولى
 من الحيرة الفطما الصق إذا لم يمكن لسهة ثم في تأييد لما ذكرناه من أن المتبادر من الساتر إنما هو الأصق على البدن قول لا
 يخفى أن الكلام في هذه الفروع العادية عن النصوص مشكل الذي ورد في هذا الباب كما عرفت رواية على بن جعفر ومرسلة أيوب
 نوح والآخر أن دللت على أن مرتبة الإماء إنما هي بعد عدم وجود شيء يستتر به عورته إلا أن إطلاق الساتر فيها المذكور من الوجه
 الذي هو غاية عن الماء والطين وكذلك الماء الكدر محل اشكال الأحكام الشرعية إنما ترتب على الأثر المتبادر من الإحلال الكثير
 الدون في الاستئذان دون الفروض النادرة وأما الثانية فقد عرفت ما فيها والله العالم **المسئلة الخامسة** خلافاً بين
 الأصحاب من في حقه ليجد سائراً فإنه يصلع عرايا ولا يسلط الصلوة عنه بفقد الساتر وإنما الخلاف في أنه هل يصلع قائماً مطلقاً أو
 جالساً مطلقاً أو قائماً مع من المطلع وجالساً مع عدمه أقوال أشهرها القول الثالث نقل عن السيد المرتضى أنه يصلع جالساً
 متربحاً من المطلع وعن ابن دريس أنه يصلع قائماً مواء في الحالين والأصل في هذا الاختلاف خلاف ظواهر الاخبار ومنها ما
 دلت في الصحيح عن ذرارة قال قلت لأبي جعفر عجل وجهه رجل خرج من سفينة عرايا أو سلباً به ولم يجد شيئاً يصلع فيه فقال يصلع بما
 فإن كانت امرأة جعلت يدها على فرجها وإن كان رجلاً وضع يده على سوتته ثم تجلسان فبؤمان إمام ولا يسجدان ولا يركعان
 فيبدع ما خلفها تكون صلواتها برؤسها قال إن كان في ماء أو بحر لم يجز ليجسداً عليه موضوع عنها التوجه فيه بؤمان في ذلك
 إمام ورضعها بوجه ورضعها برؤسها في قوله برؤسها وذلك يكون سجودهما الخفض من ركوعهما ودوى الشيخ عن عبد الله
 بن سنان قال سئل عن قوم صلاوا جماعة وهم عراة قال يتقدمهم الإمام بركبته يصلح لهم جلوساً وهو جالس نحوه موثقة أسحق بن عمار
 الأتية في المقام والحكم بالجلوس في الجماعة يقتضي وجوبه مطلقاً إذا لم يعقل ترك الركن لتفصيل فضيلة الجماعة وذكر الشيخ في
 في الصحيح عن علي بن جعفر الحديث وقد تقدم في صدرها بوجه المسئلة وفيه إماماً وهو قائم وذكر في غيره مرسلاً قال ودوى
 في الرجل يخرج عراياً فتدركه الصلوة أنه يصلع عراياً قائماً إن لم يره أحد فإن رآه أحد صلى جالساً وذكر الشيخ في الصحيح عن ابن
 مسكان عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عجل وجهه الرجل يخرج عراياً فتدركه الصلوة قال يصلع عراياً قائماً إن لم يره أحد وإن رآه
 أحد صلى جالساً وذكر أحمد بن أبي عبد الله البرقي في الحسن في الصحيح عن عبد الله بن مسكان عن أبي جعفر عجل وجهه رجل عراياً ليس
 ثوباً لئلا كان حيث لا يراه أحد فليصل قائماً ونقل شيخنا المجلسي روى عن نوادة الراوند أن رجلاً ساءه عن موثقة
 بن جعفر عن أبيه عجل وجهه العرايا أن ذاه الناس صلى قائماً وإن لم يره الناس صلى قائماً وذكر في قرب الإسناد عن الشيخ بن محمد بن

فتى في الثالث
 هل يصلع قائماً إن
 كان عراياً

الاجتهاد عن الصادق عليه السلام قال من غرت شيئا به فلا ينيه ان يصلي حتى يذهب ما به لوقت يمتنع شيئا فان لم يجد صلا عاريا لم
يؤم بعباءة ويجعل سجوده اخفض من ركوعه فان كان واجعا فباعتدائه الجالس ثم صلو كذلك فله في رواية سماعة عن ابي بصير
واحد واجبة ان يصلي عاريا فاعاد ويؤم كذا في رواية في التهذيبين عوفي فاعاد قائما وفي رواية يجل على الجبهة فين كان كذلك
يجلس مجددا يصلي فيؤم ايما وقد تقدم في مسألة جواز الصلوة في الثياب مع تعدد التراتيب وعدم من كتاب الطهارة هذا ما وقفت
عليه من اخبار المسئلة وهي كما ترى ما بين مطلق في القيام ومطلق في الجلوس ومقتضى ان المطلع فيقوم بعد من يجلس في اكثر اخبار المسئلة
فيجب تخصيص الاطلاق بها وبغيره في قول المشهور قال في ذلك واحتمل المسئلة ما يدل على ان قوله المشهور بالتحصيل حيث
وهو حسن وان كان المشهور واحدا في قول العجينة انه قدم في مسألة ما يدل على ان قوله المشهور بالتحصيل حيث
انه بعد نقل الاقوال لثلاثة وهي قول بالتحصيل او لا ثم قول المريض بالصلوة جالس مطلقا ثم قول ابن اديس بالصلوة قائما
مكمل قال والمعتد الاول فان فيه جمعا بين القولين الجهرين وهو صريح في قواه بالقول المذكور فكيف عدل عنه هذا الى التغيير
وجعل القول بالتحصيل طريق الاحتياط والكلام في مقام واحد بلا فاسلة يعتد بها وكيف كان فان وجهه ان مسكان وان كانت
كما ذكره وامكن الجواب ان ابن مسكان ممن لم يعتد بالصلوة على يقين ما يقع عنه فلا يضطره ما عتاده من الضحك بعد كما هو
بمنه امثاله الا ان رواية الحسن كاد ريت هيمنة السند لا يركب فانه روى الخبر عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة عن عبد الله
ابن مسكان واستعد رواية ابن مسكان عن ابي جعفر عليه السلام بعد فان الطقة لا تبايه وان كان انما في اصحاب الصلوة عليه السلام
بالجملة فالقول بالتحصيل والمعتد للروايات المذكورة وينبغي التنبه هنا على امور بهيمة الكلام في المقام وتنقح المسئلة بجميع
ما هي عليه من الافتقار الاول ظاهر الاخبار بالمفصلة انه يصلي قائما مع عدم المطلع حال دخوله في الصلوة وان جوز مجيء احد
بعد ذلك لكن لو اتفق مجيء احد بعد الدخول فالظاهر انه ينتقل الى الصلوة جالسا والا فلا وجه للتحصيل المذكور في مناط القيام
هو عدم المطلع ومناط الجلو في وجوده ولا يعقل الفرق باعتبار الدخول وقبله وهو ظاهر لم اقف على من تعرض لذلك والقلم انه
لا اشكال فيه الثالث في الظاهر من جهة ذرارة ورواية في البغية ان الائمة بالراس قال في ذلك ان الواجب الائمة في الجالس للركوع في
السجود بالراس ان امكن والا فبالعنتين والظاهر انه مستنبط من حكم صلوة المريض الا فالروايات المذكورة لا اشار فيها اليه والظاهر
منها انما هو ما قلنا واجبا للشهيد في الذكرى لا يختص فيها بالجلوس بحيث لا يتبدد معه العوزة وان يجلس السجود اخفض من جالسة
على الفرق بينه وبين الركوع واحتمل وجوب وضع اليدين والركبتين وابهاى التجلين في السجود على الكيفية المعتبرة قال في ذلك في نقد
النص من غير دليل بل لا يبعد وجوب وضع شيء يسجد عليه لقوله في نسخة عبد الرحمن الواردة في صلوة المريض يضع وجهه في الأرض
ما امكنه من شيء انتهى قول اما ما عتد به من على كلام الشهيد من انه تقييد للنص بغير دليل فحينما عدل عن السجود قائما في صرح
بمنه في اخر حجة ذرارة المتقدمة كما ذكرناه وفي رواية في البغية فلا يرد ما ذكره منه واما ما ذكره من انه لا يبعد وجوب وضع شيء
يسجد عليه فبغيره بعد اذا استند الى نص في المسئلة المذكورة قياسا لروايات اصولنا فان احكام المريض لا تنص على الروايات الواردة في المسئلة
عارية بما ذكره وحج فريد عليه ودد على الشهيد من انه تقييد للنص بغير دليل الثالث المستفاد من الاخبار وكذا من كلام الاحصاء
رضي الله عنه في الامور في طائفة القيام والجلوس على وجه واحد يعني انه من قيام مع القيام ومن جلوس مع الجلوس نقل شيخنا في الذكرى عن شيخنا السيد
عبد الله الذي ان كان يقوى جلوس القيام ليؤم في السجود جالسا استنادا الى كون من اقرب الى هيئة السجود يدخل تحت فاقوم منها انما
وردت في الخبرين المتأخرين بان الوجوب في انتقال الائمة الى السجود فيمكن من السجود قول ورد في رواية في نسخة عن ابن
المتقدمة يوجب وقائمه في الكلام في حال الشبهة وحصله قائما هل يشهد من قيام او يجلس في موضع الشبهة ويتشهد ثم يقوم لم
في كلام الاحصاء على كماله في الفرع والاعخبار المتقدمة مطلقة لا دلالة فيها على شيء من هذا الامر فيمكن القول بوجوب الجلوس في
موضع الشبهة ثم القيام لان الائمة في الركوع والسجود قائما واجبا انما هي لم يلاحظ على اشتراط العورة والشهادة جالسا لا يثبت ذلك ان لم
يؤكد فلا وجه لسقوط الجلوس اليه الا ان المسئلة غير خالية من شوب الاشكال الرابع قد صرح الاحصاء انه يجزى ان الساتر بمنزلة
او ازيد من التمكن ولو اعمى وجب عليه لقبول المصالح المكنة التي هي المدارة في الوجوب عليه والظاهر انه لا خلاف في ذلك ولو ذهب فقهاء
الشيعة وجوب لقبول وضعية العلامة في الذكر بانه يستلزم المنية ودد جملة من تأخر عنه بالضعف لمصالح المكنة كما تقدمت والظاهر
والظاهر ان ما استدل به في الذكر بانه في العامة كما يشعر به كلامه في المنية حيث قال ما لو وجد من يهيه التوبى قال الشيخ عليه
القبول خلافا لبعض الجمهور وقول الشيخ في حيد لا يمتنع فيجب عليه العارية التي هي المدارة في الشهادة وجوبه العارية الذي يوجب
انكشاف عودته اعظم من المنية انتهى الخامس لوطن العامة وجود الساتر في الوقت فالظاهر وجوب التأخير فاما المعبرة والمنتهى في
في كذا ما اذ لم يظن ذلك فالمشهور عدم وجوب التأخير به صرح الشيخ واتباعه ساعة الى فضيلة اول الوقت بعد من عرض لم يقط
دا وجب له تركه سلا ونباء على اصلها من وجوب التأخير على ذوى الاعذار في قول ظاهر رواية في البغية في المتقدمة يعطى التأخير الا انها
مع صحتها ليست صريحة في وجوب التأخير فيما تقدم من القليل فيكون لا ينبغي في الاخبار من الالفاظ المتشابهة كيف كان فهو اكثر على ان كان

في لباس الصلاة

في لباس الصلاة

في لباس الصلاة

في لباس الصلاة

التأخير

التأخير السادس قلته اصحاب من بانه لو لم يجد الاوتيا حركا او ثوبا مضوبا او جلد ميتة او جلد لا يؤكل لحمه لم يجز الصلوة
 في شيء من ذلك صلاها بالنوع من الصلوة في هذه الاشياء وهو جاز بالنسبة الى ما عدا التوبة المصوبة لوجوب الاخبار عنها اما في المصوبة
 فينبغي تحقيق الكلام فيه ان الله تعالى في قوله في بعض ما سبق من الخلاف في المسئلة في كتاب الطهارة من جواز الصلوة في الجاهل
 مع تعدد ما ترفع الخبر الى الانتقال الى الصلوة عاريا بالسابع قد صرح بجملة من الاخبار بان السترة يراعى من الجاهل لا بد من ثوب
 ولا يراعى من تحت ثوبه صلى على طهر من سلم بحيث ترى عورتهم من تحت فاشكال في بناء من ان وجوب السترة يراعى من الاماكن التي تجزى
 العادة بالنظر اليها ومن ان السترة من تحت انما يغتفر اذا كان الصلوة على وجه الارض كما هو الفالب المسئلة غير منصوصة الا ان الظاهر هو
 وجوب السترة لان اغتفاره في الموضع التي تجزى العادة بعدم الرؤية فيها لا يوجب اغتفاره فيما يحصل فيه الرؤية ويؤيد ان الله لا يوفق الا
 الذي هو عندنا واجبه موضع اشتباه الحكم الثامن لو كان في ثوبه خرق فان لم يجاز العودة فلا اشكال له لو اصابها بطلت صلواته
 الاخلال بشرطها ولو جعده بيد بحيث يتحقق السترة بالثوب فلا اشكال في القصة كما صرح به الاصحاب قرأ بياض او وضع يده عليه او يد غيره
 في موضع يجوز له الوضع بحيث ان السترة انما تستدل الى اليد فقد صرح جمع من الاصحاب بالبطالان لعدم فهم السترة بعض المكيين المطلق السائر
 وهو قريب لان الحكم بذلك مع عدم النص في المسئلة مشكك يمكن ان يقي بالقصة لان عدم فهم من المطلق السائر للمأمور به لا ينافي في
 السترة المطلوب هو السترة عدم رؤية الناظر اياي نحو تقوى يؤيد ما تقدم في مصحة ذرة وان كانت امرأة جعلت يدها على فرجها وان كان
 رجلا وضع يده على سوسته وكيف كان فالاحتياط في المسئلة لعدم النص لمطلوب السابع قد صرح بعض الاصحاب انه لو وجد سائرا
 لاحكام العودتين وجب زياد بعض ان الاصل من ذلك القبول لقوله في بعض الاخبار التي نقلناها في احكام الخلاء واما الذي هو مشهور
 بالابيتين فاذا سترت القضية البيضتين فقد سترت العورة العاشر لو وجد السائر في صلاة الصلوة فان لم يكن السترة من غير
 مناف وجب الاكمل بقطع الصلوة مع سعة الوقت والصلوة في السائر او يستتر في ثوبه لثالث منها انه دخل في خلاء او مشوا والاحتياط
 يحتاج الى دليل للاول ان الصلوة عاريا انما جازت لضرورة فقد السائر وبوجوده يرتفع العذر في نزول الضرورة والمسئلة لعدم
 النص غير ما ينزى ثوب الاشكال والاحتياط بان تمام الصلوة ثم لاحادة في السائر لازم على كل حال واما لو كان الوقت بعد القطع بغير
 ولو عن ركعة فظاهر ان لا اشكال في وجوب الاستمرار والظاهر ان ذلك الحائز عشر الظاهر في الخلاف في استحباب الجماعة للركعة رجا
 كانوا او نشا كما ذكره في كتابه الذي ذكر في حيث قال في بعض الامور الصلوة جماعة رجلا كانوا او اثنا الجماعة العوم شرعية الجماعة وافضليتها وان
 انما الخلاف في كيفية فاشهره ووجه الصحيح المعتبر السيد المرتضى رحمه الله عليه يسلون جميعا صفا وحلدا فيقدم الامام بركبته ويصلون
 جميعا بالاماء واختار ابن ادريس في رواية عليه السلام وعلى بن عيسى عند الله بن سنان المتقدم في حديثه في ان الامام يؤم في من خلفه ويكبر
 ويصلون وعليه في موثقة اسحق ابن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام قوم قطع عليهم الطريق ولعلنا نثابهم فيموا عراة وحضرت
 الصلوة كيف يصنعون قال يتقدمهم امامهم فيجلس في موضع خلفه فيؤم ايماء للركوع والسجود وهم يكعون ويصلون خلفه على
 وجوههم ويقيم من المحقق في المعبر المثل الى هذه الرواية حيث قال بعد نقل الخلاف في المسئلة والاستدلال بالشخ بالرواية
 المذكورة ما صورته في هذا حسنة ولا يلتفت الى من يدعي الاجماع على خلافها واعتز به جمع منهم صاحب كتاب الظاهر انه اولهم واقتفا
 صاحب الخبر بان في سند له عبد الله بن جبلة واسحق ابن عمار وكان عليهما فلا يضمن وصفها بالحسن اقول فيه ان الظاهر في المحقق
 لم يرد بما وصفها به من الحسن ما هو موقوف من هذا المعنى المصطلح فان هذا الاصطلاح في قسم الاخبار الى الاصناف الاربعية لم يخل
 بعد عصر المحقق من العلامة اجاز الله تعالى اكرامه كما ذكره جملة من الاصحاب الشيخ محمد بن طاهر كما ذكره بعضهم فهو لم يرد وصفها
 بذلك من حيث السند واما ان ارد من حيث المتن كما قد صيف بذلك بعض الاخبار الصحيحة السند والضعيفة كلا لا يخفى على من تتبع كتابه
 وقد نبه على ذلك السيد المذكور في كتابه المشار اليه في مسئلة الصلوة في النجاسة سببا ناجيا ان المحقق وصف بصحة الصلاة المذكورة
 على عدم الاعادة بانها احسن فقال السيد قد ستر مراده بالحسن هنا خلاف المعنى المصطلح عليه بين الحديثين بل احسن المضمون فان
 عادته لم يجرى بالعرض لجمال الروايات وما هي عليه من الصحة والتوثيق في عين تالكيد اما صرح به شيخنا البهائي في كتاب الجمل الميز
 فقال ان التعرض لذلك في كتب الفروع انما يحدث بعد اعلاء الله مقامه فاول من تعرض لتفصيل ذلك من اصحابنا وانتم بشا في الكتب
 الاستدلال لينة العلامة خلد الله دار الكرامة انتهى في الرواية المذكورة اشكال اخر قد نبه عليه شيخنا في الذكرى حيث قال بعد نقل
 القول بغيره من المحقق ويشكال بان فيه تفرقة بين المنفرد والجامع وقد نبه المنفرد عن الركوع والسجود كما تقدم في ثلاثين والعلو
 ثم نقل رواية عبد الله بن سنان التي هي مستند القول المشهور ثم قال وبالمجلة يلزم من العمل برواية اسحق احد من اما اختصاص
 المأمومين بهذا الحكم واما وجوب الركوع والسجود على كل عار اذا من المطلاع والامر لثلاثة لاسبيل اليه الامر الاول بعيد انتهى
 وهو جاز وما ذكرنا يعلم ان ادل عليه جنابة الخشعة للتقدم من انهم اذا كانوا جماعة تباعدوا في الجالس ثم صلوا اكن ذلك فردا في
 جملة لم يلق عدم امام يؤمهم وعلو النقية فانه قد نقل في عن بعض العامة انه منع من الجماعة الا في القلعة حذر من بدو العودة واعتز
 باننا نتكلم على تقدير عدمه لان ظاهر في في القول بهذا الرواية صريح بذلك في خراباب صلوات الخوف والمطاردة فقال العبد

العلم
 في
 كتاب
 الصلوة

الاخبار الدالة على طهارة ما يشترى من الجلود من الخواف كان والصلوة فيها وقد تقدمت الأخبار الدالة على ذلك في كتاب الطهارة و
منها ما يحتمل الجلب قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما في التوق نثرها فما ترى في الصلوة فيها قال صل فيها حتى يقال لك أنها ميتة
وهو دال بالحالة على جواز ذلك من حيث كان مسلما إذا فرغ من الصلاة الميتة أو غير متحل بنحوها ميتة أخرى فيها اشترى صل حتى تعلم أنه
ميت بعينه ودابة الحسن بن الجهم قال قلت لأبي الحسن عليه السلام اعترض التوق فاشترى خفا لا أدركه هوام لا فقال صل فيه قلت لا فقال
مثل ذلك قلت لا أصيب من هذا قال لا ترغب كان أبو الحسن عليه السلام يفعل في غير ذلك من الأخبار والكثير المتقدم في الموضوع المذكور حتى فيجب حمل هذا
الجهرين على الاحتياط والاستحباب كما هو ظاهر من رواية الألفهم والالباب فلا دلالة على ما علمنا من غير هذا الباب بذلك يظن من إمامنا في قوله
فإن هذا الخبر لا دلالة له على الاحتياط بل دلالة على الاحتياط لا من حيث عدم قبول قولك بل من حيث عدم قبول قولك في الاحتياط لا من حيث عدم قبول قولك في الاحتياط
على أنه يمكن أن يستدل بمقام التهم من قبول كذا اليد مطلقا في هذا الموضوع وله نظائر في الأحكام قال السيد السند رحمه الله وذكر جمع من
الاصحاب من أن المبلغ للصلوة في الجلد علم كونه ميتة أو غير ميتة إذا فرغوا الفاك في تذكية لا صالة عدم التذكية وقد بينا سابقا أن أصالة عدم
التذكية لا تفيد القطع بعدم لأن ما ثبت حازان يدوم وحازان لا يدوم فلا يدل دأمة من دليل كتحليل الثوب بل لا دلالة له على ما ذهب إليه
الجلد الدم المشبه من استصحاب عدم التذكية في الجلد دون التذكية الدم ومع استغناء عجيبة يجب القطع بالطهارة فيها لا صالة عدم التكليف
باجتنابها وعدم نجاستها لهما اتفق كونهما بالجملة فالفارق أشارة إلى ما تقدم منه وفي بحث النجاسات والطهارات من أنه إذا اشتبه
الجلد واحتمل كونه ميتة أو غير ميتة أو مذكور كذا الدم المشبه بالطاهر النجس الفرق بينهما على مذهبه لا صاحب باعتباره استصحاب عدم التذكية
في الجلد فيكون نجسا بجلد الدم ومتوقفا على بطلان الاستصحاب فلا فرق بينهما ثم استدلل على ذلك بأصالة عدم التكليف باجتنابها وعملها
الملازمة وانت خبير بأن هذا الاستدلال بالنجس في الجلد لا يفي من مضادة لأن هذا أذل البعث عين الذبح وطرح النزاع حيث
إن النجس يحكم بوجوب الاجتناب نجاسته لئلا في حكمه بكونه ميتة والحق في الجواب ما هووا أشرا إليه لقام من الأخبار الدالة على القتل الكلية
المتفق عليها وهو أن كل شيء فيه حلال فهو حلال حتى يقر الحرام بعينه وكل شيء طاهر حتى تعلم أنه قذر فإذا علمت فقد قدّر
ولا يبالى بول أصليته أم ماء أو علم ونحو ذلك ولا يري أن الجلد هنا داخل تحت عموم هذه الكلية فيجب الحكم بطهارته وجواز ملاقاة
برطوبة وهكذا يقال في الدم مع الاشتباه ويدل على خصوص ذلك رواية السكوني المتقدم من الموضوع المتقدم من كتاب الطهارة فأكدنا
الأولى قال السيد السند رحمه الله وأعلم أن مقتضى كلام المعصية في العبارة العلامة في المنتهى غير اختصاص بالمنع بميتة ذي النفس هو كذلك
للاضطرار انتفاء ما يدل على أن هذا الأصل هنا عبارة عن أصالة الإباحة التي هي البرائة الأصلية والخلاف فيها مشهور كما تقدم ذكره
في مقدم الكتاب لأن السيد المذكور من يرى العمل بما هو المشهور بين الأصوليين ولذا تراء دائما يعتمد عليه ما يطرح الأخبار الضعيفة
باصطلاحه مقابلتها وأما ما ذكره من انتفاء ما يدل على عموم المنع فهو وإن كان كذلك لكن يمكن الاستناد في ذلك إلى إطلاق
العمل عليه كما تقدم تحقيقا مشروحا وأما ما ذكره من انتفاء ما يدل على عموم المنع فهو وإن كان كذلك لكن يمكن الاستناد في ذلك إلى إطلاق
الأخبار فأنه من ميتة ذي النفس غيرها والحق في حجة شيخنا البهائي في كتاب الجبل المتين ونقله عن والده حيث قال لا ينبغي أن
المنع من الصلوة في جلد الميتة يشمل ما ملاقة ميتة ذي النفس غير سواء كان مأكولا أو لا وفي كلام بعض علماءنا جواز الصلوة في
ميتة غنوي النفس من أكل اللحم كالشمالك الطائر مثلا والمنع من الصلوة في ذلك من غير لصديق الميتة عليه وكونه طاهرا لا يستلزم جواز
الصلوة فيه وكان والد الحق يميل إلى هذا القول لأناس به انتهى فيه أن ما ذكره من صدق الإطلاق وإن كان محتملا إلا أن الإطلاق إنما
يجل على الأفراد إذا كانت أكثر المتكررة فأنها هي التي ينساق إليها الذهن من الإطلاق دون الفروض لتأدية كما عرفت في غير موضع
وبه صرح الاصحاب في غير مقام فإن قلت أن مقتضى ما ذكرته في رد الاعتماد على الأصل المذكور وهو المنع من الصلوة في جلود السمك
ونحوها ومقتضى ما ذكرته في رد ما ذكره شيخنا البهائي هو الجواز فما المعول عليه عندكم قلت الظاهر هو الجواز لكن لا للاصل
المذكور بل للمعصية الدالة على شرطية التمسك بما تركان والامر بالصلوة في أي لباس كان خرج ما خرج بدليلك يعني ما بقي الدليل
هنا على المنع من الصلوة في ذلك فما ذكره شيخنا البهائي من الاستناد في المنع إلى إطلاق الميتة قد عرفت ما فيه وأما قوله لغيره
كونه طاهرا لا يستلزم جواز الصلوة فيه مردود بأن مقتضى عموم المذكورة ذلك حتى يقوم دليل على الاستثناء وهنا كما قام الدليل
على فضلات الحيوان لغير ما كولا اللحم على القول بالتحريم إذا لا يري أن هذه الجلود طاهرة في حال حيوانها والموت لا
ينجسها لعدم التعرض لجواز الصلوة فيها كسائر الملابس الطاهرة ومن أخذ الجواز في المسئلة المذكورة شيخنا الشهيد الثالث في
شرح الرسالة المستند إلى ما ذكرنا من الطهارة حال الحيوان وأن الموت غير منجس فيه أيضا بأن الله أكثر الاصحاب جواز الصلوة
في جلد الخنزير وإن كان غير ميتة مع كونه نجسا غير مأكول فبجواز جلد السمك أولى إذ عرفت ذلك فاعلم أن الحق الشيخ عليه
شروحه على اللفظة حكى عن المعصية المذكورة أنه نقل عن المعتمد على جميع الاصحاب جواز الصلوة في جلد السمك وإن كان ميتة
وفي حق عدم نقله عن المعتمد في المسئلة المذكورة هو عجيب غريب حيث أنه لا أثر لذلك في الكتابين قال شيخنا الشهيد الثالث في
شرح الرسالة بعد نقله ذلك عنه ونسب إلى الوهم أن المعصية لا يجوز في ذلك عن المعتمد لا موجود في المعتمد إنما الذي نقل عن المعتمد

يعفور عن عبد الله عليه السلام وعنه في هذه الرواية توقف لضعف محمد بن سينا وما نقله لما اتفقوا عليه من انه لا يؤكل من حيوان البحر الا
 السمك ولا من السمك الا ما له فلس فكل جماعته من التجار انما القند من لم يتحققه قال شيخنا الشهيد في الذكرى بعد نقله اذ ذكره المحقق
 من التوقف قلت فهو منها مشهور بين الاصحاب فلا يضر ضعف الخبر في الحكم بجله جازان ليستدل به حل استعماله في الصلوة وان لم يترك
 كما الحل الحيتان بخروجها من الماء حية فهو تشبيه الحل بالحل لا في جنس الحل بل في الحكم بجله جازان ليستدل به حل استعماله في الصلوة وان لم يترك
 هناك من الناس من يزعم انه كلب الماء وعليه هذا الشكل ذكوتة بدون الذبح لان الظاهر انه ذو نفس ساكنة والله اعلم انتهى قوله في الفقه
 وقفت عليه من الروايات المتعلقة بذلك زيادة على ما تقدم في صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج ورواية ابن ابي يعفور المتقدمين ما رواه
 في باب الطهارة وللشارب عن محمد بن احمد بن حنيفة القمي عن محمد بن خلف عن محمد بن سنان عن عبد الله بن سنان عن ابن ابي يعفور قال
 سئل يا عبد الله عليه السلام عن كل لحم الخنزير قال كلب الماء وان كان له ناب فلا تقربه والا فاقربه وقال احمد بن محمد بن علي القمي عن الحسن بن
 عن ابن بكير عن محمد بن ابي عمير قال سئل يا جعفر عليه السلام عن الخنزير فقال سمع برعي في البرد يا وى الماء ودوى في بياض عن محمد بن احمد بن محمد
 حمزة عن زكريا بن ادم قال سئل يا الحسن بن محمد بن فضال عن الخنزير فقال ان كان له ناب فلا تأكله ثم سئل
 ساعده فلما هممت بالقيام قال اما انت فلا تأكله ولا تأكله ويستفاد من مجموع اخبار المسئلة في بعض امور الاكل
 ان الخنزير دابة تمسح على اربع وان كان كلب الماء كان نقل في الذكرى عن بعض الناس قد وقع التصريح بكونه كلب الماء في صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج
 وهو ان كان في كلام السائل الا ان الامام ما قرأ عليه في رواية ابن ابي يعفور الثانية وقريب منها رواية محمد بن ابي عمير في نسخة
 الثالثة ان من ماله ناب منه الا ناب له وان الثالثة بجل محمد بن احمد بن محمد بن خلف عن محمد بن سنان عن عبد الله بن سنان عن ابن ابي يعفور
 وهو ظاهر رواية ابن ابي يعفور الاولى في غير ذلك الى استبعاد صاحب المعبر ولا الى جواب صاحب الذكرى لاختصاص ما ذكره بالبحر
 المحض كالسمك وهذا ليس كذلك كما عرفت واشتمل عليه خبر محمد بن ابي عمير في نسخة الناب منه والثالثة انه بريء
 بحري برعي في البرد يا وى البحر كما ذكره في كتاب مجمع البحرين وعليه ذلك رواية محمد بن ابي عمير في نسخة الناب منه والثالثة انه بريء
 ذكوتة مواتة في البرد كما صرح به رواية ابن ابي يعفور الاولى وهو ظاهر صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج وحكمه في ذلك حكم الحيتان ومن هنا
 ينقدح الاشكال المذكور اشار اليه في الذكرى اذ الظاهر من كونه كلب الماء انه على اربع قوائم برعي في البرد وانه سميع وذو ناب
 ذو نفس ساكنة مع انه جعل حكمه حكم الحيتان في كون ذكوتة بالوت خارج الماء ويحب القول باستثنائه من القاعدة المذكورة
 كما انما يجب استثنائه من قاعدة تخصيص حل كان في البحر بان لم يفس من السمك فان هذه الاخبار دللت على خروجها من القواعد
 المذكورة وبالنسبة الى ما ناب منها وقد حكم في الحل الذكوتة كذلك في رواية عبد الله بن ابي يعفور الاولى والثالثة في صحيحه عبد
 الرحمن بن حنيفة فان ظاهرها انما ليس من الصلوة في ذلك وبذلك يظهر ضعف نقله في المعبر عن جماعة من التجار وكذلك ما ذكره في
 الذكرى مما يتيحه في زمانه من التمسك في المحل في هذا الحديث هذه الاسماء لهذه الاشياء قال شيخنا المجلسي في كتاب البحار بعد كلام
 في المقام اذ عرفت هذا فاعلم ان في جواز الصلوة في الجمل المشهور في هذا الزمان بالخز وشعره ووبره اشكال للشك في انه هل
 هو الخنزير المحكوم عليه بالجواز في عصر الامم لا بل الظاهر انه غيره لا يظهر من الاخبار انه مثل السمك يموت بخروجه من الماء
 وذكوتة خارجة والمعروف من التجار ان الخنزير المعروف الان دابة تعيش في البر ولا يموت بالخروج من الماء الا ان يقال انها صفا
 برعي وبحري في كلاهما يجوز الصلوة فيه وهو بعيد وليشكل التمسك بعدم التلف اتصال العرف من زماننا الى زمانهم والقبح
 بالاخبار لضعف اتصال العرف غير ما دام اذ وقع الخلاف في حقيقة ما عاصا عليها السالفين ايها رضى وكون الاصا علم
 التلف في مثل ذلك حجة في عمل المنع فالاحتياط في عدم الصلوة فيه انتهى هو جيد لان قوله مثل السمك يموت بخروجه من الماء
 ليس كذلك اذ انظر منها انه برعي في البر وانه لا يموت بالخروج كالسمك وانما يموت بحبس من الماء وعدم رجوعه اليه كما قد منا
 ذكره والله اعلم **المسئلة الثالثة** اختلفت الاصحاب في جواز الصلوة في جلد السمك وبه فذهب الشيخ في كتاب
 الصلوة من يرويه اكثر للتأخيرين الى الجواز حتى قال في كتابه انما السمك الحاصل فلا خلاف في انه يجوز الصلوة فيها ونسبته انتهى الى
 الاكثر وذهب الشيخ في كتابه الى منع من يرويه اكثر الى المنع واختاره ابن البراج وابن ادریس وهو ظاهر ابن الجبید والمقتضى والصلوة
 بل ظاهر من ذهبه نقل الجماعة عليه اختلف في المنع ونسبته الشهيد الثالث الى الاكثر ذهب ابن حمزة الى الكراهة قال في قم وقال ابو
 رسالة الى لا بأس بالصلوة في شعره وبرك الكلب وان كان عليه غيره من جناب دسمه وادفك وادى الصلوة فيه فانزعه
 قد ذكر فيه وخلفه في منشأ الخلاف في المقام لاختلاف اخبارهم واختلاف الافتراء في الجمع بينها والافهام وتمايد على القول
 بالجواز ما تقدم في المسئلة السابقة من رواية ابن ابي عمير في نسخة حمزة ورواية محمد بن ابي عمير في نسخة حمزة ورواية محمد بن ابي عمير في نسخة حمزة
 عن المجلسي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الصلوة في الفراء والسمود والسمك الثعالب اشباهه قال لا بأس بالصلوة فيه وعن
 الوليد بن ابلان قال قلت للنظام اهل في الفئك والسمك قال نعم فقلت فصل في الثعالب اذ كانت ذكوتة قال لا تصلح فيه ما عرفت
 ابن زياد قال سئل عن الفئك والفراء والسمك الثعالب قال لا بأس بالصلوة فيها او بلاد الاسلام اصلها

عن احمد

اكثر

في كتاب البحار بعد كلام

غير دقيقة

في باب الصلوات

كما الملقح في مع أن بقية كلامه في طوؤن بالتأويل في تلك الرواية وما ذكره من التفصيل في طوؤن المحقق في المعبر زاد في الخبر المنع
مقطوع السند شاذ فيقطعت اعتبارا ويجوز ذلك أيضا صرح به في لفت فقال وعندي أن هذه الرواية محمولة على الكرامة وعلى أنه إذا كان
أحد هار لبا لأن ما هو بخير إذا كان بابا لا تنقذ منه الجاسة للغير ثم نقل عن ابن أبي عمير أنه قال لا بأس بالصلوة في الثوب الذي تحته أو فوقه
وبر الأرباب والشعالب ثم استقر به وقال لنا أنه صل على الوجه للمأمور به شرعا فيخرج عن العهدة ولأن المقتضى للضرورة موجودا للمعاش
لا يصلح لها الغيبة إذا ما غلبت البسامة الوبر وليس هذا من الواضع إذا جعل العيب إذا ما سخر غيره وإياها لم تعد الجاسة إلى الغير فكيف
الوبر الذي ليس بخير ثم نقل عن الشيخ أنه أخرج أن الصلوة في الدعة بيقين ولا تبرز إلا بمثل ولا يتحقق البرائة مع الصلوة في الثوب
الملاصق للوبر وما على بن محمد بن يحيى من أن ورد الرواية إلا آخرها كما قد مره وقال والجواب عن الأول أنه قد حصل اليقين بالبرائة
حيث قد وقع الفعل على الوجه للمأمور به في الثالثة أن الرجل يجهول فجاز أن يكون غير عدل مع إمكان حمل النبي على الكرامة كما حمله الشيخ
وه في أنه انتهى أقول لا يبعد عندنا أن الثوب في الأخبار المذكورة عن الصلوة في الثوب الذي تحت الجلد فوقه أو ما هو باعتبار ما يسطع عليه
من الوبر ويقتضى عليه وقت له لم يمت الوبر كان أو فوقه وحج فيكون فينبذ لانه على عدم جواز الصلوة في الثوب الذي عليه شعرا وما لا
يؤكل لحمه وسيلة الكلام فيه أن شاء الله تعالى والأقول بالمنع من حيث الجاسة لا وجه له بالكلية ثابت من جهة التذكية لهذه الحيوانات
للشيخ في التبع والتبع في الجاسة لا تنقذ الجاسة لو ثبتت الجاسة وهذا كله ظاهر بل الظاهر أنه لا وجه للمنع إلا ما ذكرناه وإن ثبت أنه لا يتبين
من الوبر شيء ولا يسطع منه شيء على الثياب فلا مناص من جعل النبي ثوبا أحمر ولا على الكرامة ويؤيده ما ورد في رواية أبي بصير قال سئل
أبا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في الفراء فقال كان على بن الحسين من رجلا صر الأيدي فيه فزار الحجاز لأن دباغة بالقرط وكان يبعث على العراق
فيؤتى مما قبلكم بالعرف فيلبث في أحضر الصلوة الغاء والحق القيصم الذي تحته بلبنة كان يسئل عن ذلك فقال إن أهل العراق يسخلون
لباس الجلود الميتة ويرغمون دباغة ذكوت فانه لا يربك نزع الفراء عنها محمول على الاستحباب لا مسألة الطهارة كما تقدم تحقيقه كذا الثوب
الذي يليه بالطريق الأولى **المسئلة الخامسة** قطع الشهيدان وجاعته منهم صلحت ومن تبعه باختصاص المنع باللباس فلم يكن
كان كالشعر الملقاة على الثوب لم يمنع عن الصلوة وهذا لا يعمم المنع كما نقله الجليل في كتابه إجماع أقول والفرع فنت عليه من
الأخبار المتعلقة بذلك ما تقدم في موثقة ابن بكير من قوله وكل شيء حرام أكله فالصلوة في دبره وشعره وجلده وبوله ودروثه والباله
وكل شيء فيه فاستدل الحديث فانها شاملة للشعر الملق على الثوب حصصه محمد بن عبد الجبار المتقدم في رواية المسئلة الثالثة وهو صحيح
في جواز الصلوة فيه إذا كان ديكيا واللفظ ومن كلام شيخنا الشهيد الثالثة في من أن مستند فيذهب إليه من الجواز في هذه المسئلة هو
الجمع بين الروايات المذكورة حيث أنه بعد ذكر الأخبار المذكورة قال ما بين الجمع حمل وإيات المنع على الثوب المعول من ذلك والجواب
على طرح على الثوب من الوبر ثم قال ومن مخرج بالجواز للشيخ والشهيد في الذكرى هو ظاهر الحديث وجمع الشيخ بينهما حمل الجواز على ما يعمل
منها ما لا يتم الصلوة فيه وحده كاللثة والقلنسوة كما وقع النص في من مكانة العسكري ثم انتهى قوله لا يربك قد عرفت فيما قد مرنا أن
الأظهر حمل الجواز في حصص محمد بن عبد الجبار على الثوبية على أنه كيف يتم له الجمع بذلك حصص محمد بن عبد الجبار المذكورة قد تضمنت جواز
الصلوة في اللثة المعول من وبر الأرباب ورواية إبراهيم بن محمد الهذلي المصترحة بالمنع تضمنت الشعر والوبر الذي يسطع على الثوب
يتم له الجمع بما ذكره وأخبار المسئلة كما ترى وهذه الأقفلة بعيدة من مثل شيخنا المذكور مضر الله بالرفعة والحق ودأما ما نقله عن الشيخ
من الجمع بين الأخبار المذكورة حمل الجواز على ما يعمل منها ما لا يتم الصلوة فيه والمنع في غير ذلك ثم لم بالنسبة لهذه الروايات إلا أنه
يضعف ما دلل عليه دأيتا على بن مهران وأحمد بن إسحق الأبرص من المنع عن الصلوة في الجوارب والتمسك المعول من وبر الأرباب
وبالجملة فانه لا يخلو من هذه الاشكالات وكثرة هذه الاحتمالات لا يجعل الروايات المذكورة على الثوبية كما ذكرناه والله العالم **المسئلة**
السادسة لا يلزم عند عدم دخول فضلات الإنسان من شعره وريقه وعرقه ونحوها في حكم فضلات غير ما كقول القم وكذا فضلة
غير في النفس الباطنة فانه غير داخل في بابنا ذلك أما بالنسبة إلى فضلات الإنسان فاذ لا يخفى أن المتبادر من قولهم كقول القم في تلك الأخبار
المقابل في كثير منها كوثقة ابن بكير وغيرهما كقول القم إنما هو ما كان من سائر الحيوانات ذى النفس لثلاثة الخ فوقع جملة منها بالنفس
في تلك الأخبار المحررة والتجارب الفتن ونحوها ما تقدم وبعض الأخبار قد اشتمل على هذا العنوان وبعضها قد اشتمل على جوانب معددة
وبعضها قد اشتمل على الأخرى وحج فيحمل طلقه على مقتضى ما وجملها على مفسلمها وبالجملة فإن الإنسان وإن صدق عليه هذا العنوان لكن
مرور هذه العبارة في الأخبار والمتبادر منها بغير ما ذكرناه إنما هو ما عدا من تلك الحيوانات التي تجرت العادة باتخاذ الجلود منها والأشعار
والأوباد والانتفاع بها في سائر وجوه المنافع وثانيا ما رواه علي بن الرزيان في الصحيح قال كتبت إلى أبي الحسن ع أسأله هل يجوز الصلوة في ثوب
يكون فيه شعر من شعر الإنسان والظفارة من قبل أن ينفض ويليقه عنه فوقه ويجوز ويحصى لاخرى قال سئل أبا الحسن ع عن الرجل
من شعره والظفارة ثم يقوم إلى الصلوة من غير أن ينفض من ثوبه قال لا بأس بالأولى شاملة لشعر الإنسان نفسه والظفارة أو شعر غيره والظفارة
والثانية شعر نفسه ومنه في غير من الفضلات والعللة واحدة ويضد ذلك ما رواه في كتابه قريب الإسناد عن الحسين بن علوان
عن الصادق ع عن أبيه سئل عن البراق يصيب الثوب لا بأس به واللاق في لباس شاطي الماخن فيه وثالثا استلزام ذلك المنع من

الصلوة في الثوب الذي عليه شعرا وما لا يؤكل لحمه وسيلة الكلام فيه أن شاء الله تعالى والأقول بالمنع من حيث الجاسة لا وجه له بالكلية ثابت من جهة التذكية لهذه الحيوانات للشيخ في التبع والتبع في الجاسة لا تنقذ الجاسة لو ثبتت الجاسة وهذا كله ظاهر بل الظاهر أنه لا وجه للمنع إلا ما ذكرناه وإن ثبت أنه لا يتبين من الوبر شيء ولا يسطع منه شيء على الثياب فلا مناص من جعل النبي ثوبا أحمر ولا على الكرامة ويؤيده ما ورد في رواية أبي بصير قال سئل أبا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في الفراء فقال كان على بن الحسين من رجلا صر الأيدي فيه فزار الحجاز لأن دباغة بالقرط وكان يبعث على العراق فيؤتى مما قبلكم بالعرف فيلبث في أحضر الصلوة الغاء والحق القيصم الذي تحته بلبنة كان يسئل عن ذلك فقال إن أهل العراق يسخلون لباس الجلود الميتة ويرغمون دباغة ذكوت فانه لا يربك نزع الفراء عنها محمول على الاستحباب لا مسألة الطهارة كما تقدم تحقيقه كذا الثوب الذي يليه بالطريق الأولى

الصلوة في الثوب الذي عليه شعرا وما لا يؤكل لحمه وسيلة الكلام فيه أن شاء الله تعالى والأقول بالمنع من حيث الجاسة لا وجه له بالكلية ثابت من جهة التذكية لهذه الحيوانات للشيخ في التبع والتبع في الجاسة لا تنقذ الجاسة لو ثبتت الجاسة وهذا كله ظاهر بل الظاهر أنه لا وجه للمنع إلا ما ذكرناه وإن ثبت أنه لا يتبين من الوبر شيء ولا يسطع منه شيء على الثياب فلا مناص من جعل النبي ثوبا أحمر ولا على الكرامة ويؤيده ما ورد في رواية أبي بصير قال سئل أبا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في الفراء فقال كان على بن الحسين من رجلا صر الأيدي فيه فزار الحجاز لأن دباغة بالقرط وكان يبعث على العراق فيؤتى مما قبلكم بالعرف فيلبث في أحضر الصلوة الغاء والحق القيصم الذي تحته بلبنة كان يسئل عن ذلك فقال إن أهل العراق يسخلون لباس الجلود الميتة ويرغمون دباغة ذكوت فانه لا يربك نزع الفراء عنها محمول على الاستحباب لا مسألة الطهارة كما تقدم تحقيقه كذا الثوب الذي يليه بالطريق الأولى

ثوب يعرف بالانسان نفسه لنفسه غير او ثوب يحيط فيه ويصق فيه والمنع من المصافحة والمعاينة في البلاد الحارة مع العرق فيها والصل
واللوازم كلها بالهالة منقبة بالاية والزواية للزوم الحرج والعصر اما بالتسبب الى ما لا ينزل فيها تقدم من عدم تبادر ذلك من العوا
وعدم علة شيء مما لا ينزل في عدل تلك الافراد وصاله العدم حتى يقوم الدليل الواضح البيان ولان الملا في الاقاط في الاحكام
انما يصير الى الافراد الشائعة المتكثرة دون الفروض لتاديه ولا تلوثر ذلك لانهم الحكم بالمنع من الصلوة في الثوب البدن الذي عليه فضلة
الذباب لزوم الحرج به ظاهر ويضد ذلك باين وجه جواز الصلوة في الحرير المزيج انما قاموا بالايتم الصلوة فيه وان كان خالصا على
المشهور مع انه فضلة ما لا يؤكل لحمه وبذلك يظهر لك جواز الصلوة في الثوب الذي يقط عليه العسل والشمع المقتض منه وما يوضع منه
تحت فص الحاتم ونحو ذلك والله العالم **المخلص** قد علم مما قدمنا من الابحاث وما يتكلم في المقام الثالث ان الله تعالى ان ما دل عليه
موثقة ابن بكير المتقدمة من عموم التحريم في فضلة ما لا يؤكل لحمه لا بد فيه من ان كتاب التخصيص التفسير فان منه ما يجب لوجاه من هذه
القاعة كفضلات الانسان وفضلات غيره في النفس الثالثة ومنها ما يجب **المسئلة** استثناء الاخبار لطباع الاصحاب كالحريز المنسج
بغير مزج ونحو مما سئل في الحر ومنه ما يجب لبقائه تحت القلاء المذكورة وحمل الاخبار لذلك على الجواز فيه على التقية وان قيل
هذه الاخبار وحمل الاخبار بالمنع على الكراهة الا انك قد عرفت ما فيه واقامالم ترد الاخبار بالمعاصرة فيه من الاداء فيجب بقاؤه على
دلت عليه الوثيقة المذكورة لصريحته في ذلك عدم وجود **المسئلة** العاشر قال العلامة في المتن لو شك في كون
الصلوات والشعائر او بر من كقول الله لم تجز صلواته لا تشرط بستر العورة بما يؤكل لحمه والشك في الشرط يجب الاستبراء في ذلك
اقول الظاهر ان هذه شبهة عرضت في هذا المقام والا فالظاهر من الاخبار وكلام الاصحاب ان الشرط في الصلوة ستر العورة مطلقا الا
ان قد دلت جملة من النصوص على التيقن من الصلوة في شيا وهي المحدثات في هذه المقامات وان لم يستبرأ بها العورة ومنها ما يقيد بما لا
يؤكل لحمه كما عرفت من اخبار هذا المقام والمنع عن ذلك موقوف على معلومية كونه مما لا يؤكل لحمه فاما يعلم كونه كذلك فليس بداهة بل
يحت تلك الاخبار فيصير تحت اصل القصة وبعض الاخبار الصحيحة الصريحة فان كل شيء فيه حلال وحرام فهو حلال حلال في حر
الحرام بعينه والمرد بالحل هو اعم من حل الاكل وهو محل الانتفاع نعم ما ذكره هو الاصول كما لا يخفى **المسئلة** الحادي عشر قال العلامة
لو مزج قنوما لا يؤكل لحمه وما يؤكل لحمه ونسبها ثوب لم تضع الصلوة فيه تعليلها الحرمة على شكله بل لا يجب بناء من بستر النسيج من
الكتان والحريز من كونه غير متضمن كقول الله وكذا الواضحة قطعاً وخبط لم يبلغ كل واحد منهما ما يستبرأ العورة اقول الذي ينبغي ان يعلم في
هذا المقام هو انه قد دلت الاخبار على التيقن من الصلوة فيما لا يؤكل لحمه وعن الصلوة في الحرير مقتضى هذا النهي هو العموم لكون كل منها
خالصا او مزجا نعم قام الدليل بالتسبب الى الحرير وانتم مخرج بغير مما يجوز الصلوة فيه ونسب معه فكان ثوبا واحدا على جواز الصلوة
فيه فوجب استثناؤه من دوايات المنع مطلقا بوقوعه على حكم العموم والحال احدهما بالآخر فخص قائلين بوقوع اصول المذكور في اشكال
بجهد ذلك المتعال وبعض ذلك ما تقدم في حر الحرير المشغوش بوبر الازناب والتعال فان الاظهر الا شهر داية وقنوى هو المنع
من الصلوة فيه منسوبا او ملقى على الثوب **المسئلة** الثاني قال العلامة في جواب ما سئل من ان ثوب الحرير المزج لا يخلو من الحرير
بطلان الصلوة فيه قال في التعليق لا يحرم لبسه للرجال فعليه على الاسلام واما بطلان الصلوة فهو مذهب علماءنا واثنا بعض
الحنابلة اقول اما ما يدل على تحريم لبسه للرجال فالحجاء مستفيض من طرق الخاصة والعامة فما ورد من طرق الاصحاب اوردوا في
في غير ذلك الجارود وعن علي بن جعفر عن ابي النبي صلى الله عليه واله قال لعلي بن عبيد الله احب اليك ما احب اليه وكونك ما اكره اليه فلا
تختم بها ثوبك في ذلك في الاخرة ولا تلبس الحرير فانه من اودية البليس لا تركب عيشة حر او فاق من مركب بليس لا تلبس الحرير
فيقول الله جل جلاله يوم تلقاه قال في الواقي الحرير بالكسر صبح ادم في يكون من عصاة دود يكون في اجاهم ولعل بعض الحديث
الرداء المصباح به من اودية فلهذا في لباس عند في كتاب الصلوة وجمع الفقهاء بين الحريرين بان الثوب عند ما كان من ابراهيم بن
طائفة الحرير من ثوبهم المشاة الختانية على المثلثة ليد ندبلة تمام فوضعت في باب الاث الدواب تنفق مادوا والكلمة في الموق
عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال لا يصلح لبس الحرير والدياج فاما بيعها فلا بأس عن ابي داود يوسف بن ابراهيم قال دخلت على
ابي عبد الله عليه السلام وعليه ثوب اخر وبطانية اخر فقلت لعلك ارتفع فقلت ان علي ثوبا اكره لبسه فقال وما هو قلت طيلة هذا قال
وما بال طيلة قلت هو ثوبك سدا ابراهيم قال ما بال ابراهيم قال لا يكره ان يكون سدا الثوب ابراهيم ولا ذلة ولا طلة واما يكون
لمصنوع من ابراهيم للرجال لا يكره للثوب اما دواه الشيخ وفيه عن يوسف بن محمد بن ابراهيم عن ابي عبد الله قال لا بأس
ان يكون سدا وذلة وعلية حريرا واما يكره الحرير اليهم للرجال مادوا في في الموقوف عن ابن بكير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
قال لا يلبس الحرير والدياج **المسئلة** الثالث قال العلامة في الواقي الذي يباع يقال الحرير المشغوش فاستبرأ من الحرير بطريق
ما لا ينقض بقاءه الذي يباع اقول في كتاب مجمع البحرين بعد ان ذكر ان الدياج ثوب يسلو الحرير في الحرير لا يلبسوا الحرير و
الدياج يريد به المستبرق وهو الذي يباع لقليل فيمكن الجمع بين الكلامين بان اللفظ الذي وصفه به هنا بان عتار القنص كما
ذكره في الواقي فلا منافاة وعن ابي شامة في قال قال ابو عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه واله له كسوة اسمته بن يدخله حرير

هذا هو الحرير المزج

لولا بالحرير

الآن يكون مستهلكا بحيث يستلزم على الثوب أنه حرير محض إلى ذلك يشترط قوله في صحيفة البرزخ أن الفز أكثر من النصف لما يؤذن بطلان الفز على
القطن الذي فيه ولو لم يكن من ذلك موثقة لم يعلل الفضل عن العبد لله في الثوب يكون فيه الحرير فقال إذا كان فيه خلط فلا باس به فاذكر
في خبر لا يحتاج ونحو من السدا أو التهمة يمكن عمله على التمثيل كما يستفاد من ذكر المزج بالقطن والكتان فاذ لا ينصرف ذلك فيهما إجماعا بل
كلما تجوز الصلوة فيه من صوف ودبر ونحوهما مما يخرج به عن كونه حريرا محضا كما يشهد به كتاب الفقه ولو خلط الحرير بغيره من قطن ونحو
وان كثر لم يخرج عن التحريم وكذا لو جعل الثوب بغيره من قطع حرير وغيره مما تجوز الصلوة فيه لا يخرج بذلك عما هو عليه من التحريم وادع ذلك
ما لو كانت بطناته أو غيرها تحريرا بغيره في الكلام في الحشو بالحرير فهل يكون ذلك مطلقا أم يجوز فيه ولا الفلانة مال الشهيد في الذكر في بطنه من
المجلس على الجميل إليه أيضا في الأول قطع الفضل في المعبر والمنقوع هو الظاهر من بي وديل على ما ذكره في الذكر في الروايات الثلاث المنقذة
وحمل الصلوة في غير القصة هنا على قدر المأخوذ والظاهر أن مراده شعرو ولا يخرج منه وفي المعبر يقل رواية الحسين بن سعيد التي هي في الثالث
وددتها بالضعف لاستناد الرواية إلى ما وجد في كتابه في بعض من حدث ثم نقلنا في الكتاب المذكور في المتن في كتابها أيضا ولجلها بما ذكره
الصدق ولم يلعن بالضعف ما فيه من الضعف كما لا يخفى لكل مجمل من التحمل كما لا يخفى على المختص قال في الذكر بعد ذكر الكلام في المسئلة
ونقلنا دليل الصلوة في جواب صاحب المعبر بالقطعة قلت يضعف الأول بأنه خلاف الحقيقة الظاهرة والثالث بان اخبار الرواية بصيغة الجزم
والكتاب بالجزم به في قوة المشاهدة مع أن الخاص مقدم على العام فلو قيل بالعل برؤية الحسين لم يكن بعيدا وبوئيه ما ذكره في في أنه كتب أبيهم
ابن هزرا إلى الجليلي ثم ساق الخبر كما تقدم ثم قال وودده الصدوق بصيغة الجزم أيضا انتهى هو جيد وعلى هذا فيكون هذا الخبر مستثنى
من كليات المنع من الصلوة في الحرير المذكورة إلا أن في كتابنا للمعبر المختص حيث لم يسد الخلاف إلا إلى الشافعي وذكر الظاهر في الذكر
حيث قال فلو قيل بالصلوة كونه الحكم بالمنع إجماعا وقولنا على عموم اخبار المنع من الصلوة في الحرير فيشكل الخروج عنه لأنه ان الغاء هذا
الاجماع مع تأيدها بما يقتضيه القاعده في تقديم الخاص على العام وتخصيصه به لشك في المسئلة لا يخفى عن شوب الاشكال لما عرفت ولما استجبا
في المقام أيضا ان الله تعالى في الآية الظاهرة أنه لا خلاف في جواز لبس الحرير في غير الصلوة للثبوت نقل الاجماع على ذلك الفضلان
والشهيدان وغيرهم وإنما وقع الخلاف في الصلوة لمن فيه فذهب إلى أكثر الجواز ونقل عن في المنع قال في الفقيه قد وردت الاخبار
بالثبوت لبس الحرير في الصلوة لا بغيره بل في الحرير المحض الصلوة فيه لا يحل وددت الرخصة لبس ذلك للثبوت ولم ترد يجوز صلوات
فيه فالتمس عن الصلوة في الحرير المحض على العموم للرجال والثلاث احتجوا به من خبر لا يطلق لمن في الصلوة فيه كاحتجوا به بلبس ثوبي
وهذا الكلام يمكن نظره في نفسه على غير وجهه وذلك من وجهين أحدهما أن ظاهر كلامه أنه إنما استدل بمنع صلوة النساء في الحرير
إلى أن الرخصة إنما وردت لمن في لبسه لم ترد يجوز صلوات فيه ويرد عليه أنه يكفي في صحة صلواتهن فيه العتمة الأكثر باللباس ستر
العورت مطلقا خرج ما خرج بدليل فيبقى جاز في يجوز لمن الصلوة فيه حتى يقوم دليل على المنع وإنما بينهما ما يؤذن به كلامه من أن
الاجماع والوارد به انتهى عن الصلوة في الحرير المحض شاملة بالطلاق أو عمومها للرجال والثلاث احتجوا به فان أكثر الاخبار إنما اشتملت على
التشوا عن الرجال في حريرها الخاصة وصيغتها محتمل لبسها لغير الرجال ولأنها بالطلاق أو عمومها للرجال والثلاث احتجوا به فان أكثر الاخبار إنما اشتملت على
المحض إلا أنها مبنيان على سبب من هو القلنسوة التي هي من لباس الرجال خاصة فضعفت الاستناد إلى أن ذلك يحمل إطلاقها
على ما يشتمل لثالث إذا عرفت ذلك فاعلم أن طوائف الاخبار في المسئلة لا يخفى عن اختلاف ومنها موثقة ابن بكير وبعض اصحابه عن
الجعدي بالله قال لثالث تلبيس الحرير والديباج في الاحرام وقضية الاستئذان لجواز لبس من في الصلوة وقد تقدم في صلب المقام قوله
عنه رواية ابن داود ويوسف بن ابراهيم وإنما يكره المصمت من الابريص للرجال ولا يكره لثالث إلا أنه غير صحيح في جواز الصلوة ونحوها
رواية لثالث المراد من امر الرسول في لاسامة بقتلة الحرير بين ثبوتها ومنها موثقة سماعة عن الجعدي بالله قال لا ينبغي للمرأة
ان تلبس الحرير المحض وهي محرمة فاما في الحر والبرد فلا باس فيها اشعار ما بعدم لبس الصلوة وما رواه في المختار بسند عن جابر الجعفي
قال سمعت جابرا يقول ليس على النساء ان قال ويجوز للمرأة لبس الحرير والديباج في غير صلوة واحرام وحرم ذلك على الرجال
إلا في الجهاد ويجوز ان تنضم بالذهب بصلته فيه وحرم ذلك على الرجال إلا في الجهاد والخبر ظاهر في أنه ليس في حريرها من الحرير
حرفه قال سمعت نبينا عن لباس الحرير للرجال والنساء إلا ما كان من حرير مخلوط إلى ان قال وإنما يكره الحرير المحض للرجال والنساء وهذا الرواية
ان حملت على مجرد اللبس في خاصة الاجزاء المستفيضة والجمع المندعي مما جاز لبس النساء له في غير الصلوة فلا يتم تحريم لبسها عليها
كل في الرجال ولا يلزم حمل إطلاقها على الصلوة وحج فتكون دائمة مادلت عليه رواية جابر من التحريم في الصلوة فتكون مؤيدة
لفعل في أيضا ما لو استدلل الصلوة على ما ذهب إليه في الروايات لكان وجهها ما ذكره من التعليل العليل كما عرفت وما لا يدل على
ما ذهب إليه الصدوق في كتابه في الحرير من غير الاجماع والاحتياط في جواز الاحرام إلا في جواز الصلوة فيه مع نص في جملته من
الاجزاء المستفيضة بأنه لا يجوز للمرأة الاحرام في الحرير وانما خلاف اصحاب الاخبار في ذلك ايضا ولكن الترجيح للروايات الدالة على المنع كما لا يخفى
بمقتضى ان الله تعالى وبه يظهر قوة قول الصدوق في هذا غاية ما فيها من وثوقه ابن بكير المنقذة هو الدالة بالمنع وهو ضعيف في مقابلة
ما قلنا من الاخبار في المعصين وما حمل بعضنا على ما دل من الاخبار هنا على مذهب في على الكراهة فلا عرف له وجهها مع عدم المعاض

والاخبار

في التفسير
في التفسير
في التفسير

والثوب المصنوعين غاية الامر انه من حق من التصرف في المصنوع في ذم لم يصل غاية ما يوجب هذا النهي هو الاثم في التصرف في نحو كان وهو
 من ومن ثم ما لا يلهي الحديث لكاشا في خلافه فان قيل في كتاب النجاشي نقل الكلام بطوله ما صوته فظهر ان القول بالصحة كان بين
 الشيعة بل كان شهم عند من في تلك الاعصار انتهى قوله يؤيد ايضا ان صاحب الكاشا قد نقل ذلك ولم ينكره ولم يطن عليه شيء منه انما
 عرفت ذلك فاعلم انه لا بد من نقل صحة القوم في هذا المقام وبين ما يتوجه عليها من نقص ابرام فقوله بالحق سبحانه الاعتصام من ذبح الا
 ولغيان الكلام قال السيد السند في كتابه بعد نقل كلام الاصحاب في حكمه بالجلال في السلسلة والحق عليه بان الحركات الواقعة
 في الصلوة منه غير انها انصرفت في المصنوع النوع من الحركة من غير ان يقيم والقعود والتجود وهو جزء الصلوة ففقد لان النهي في
 العبادة يقتضي ان تكون الصلوة بالهالة لفتاها وبانته ما مور بانته المصنوع عنه ورده الى ما له فاذا اقتصر على فعل كثير كان مقتضا
 للصلوة والامر بالشيء يقتضي النهي عن ضد فيفسد يتوجه على الاول ان النهي انما يتوجه الى التصرف في المصنوع الذي هو لبس ابتداء
 واستدائه وهو ما خارج من الحركات من حيث هي حركات في القيام والقعود والتجود فلا يكون النهي متناولا لجزء الصلوة ولا شرطها
 ومع ان فعله يقتضي بالجلال وعلى الثالث ما بينا من ان الامر بالشيء انما يقتضي النهي عن غيره العام الذي هو نفس تركه والكف لا
 الاضداد في الخاصة الوجودية والمعتد بالخاتمة المصنوع من بطلان الصلوة ان كان سائر المعنى في توجيه النهي الى شرط العمل فيفقد
 ويبطل المشروط لغواته وكذا ان قام فوقه او سجد عليه لان جزء الصلوة يكون منهيا عنه وهو القيام والقعود حيث انه نفس الكون
 عنه والاول يمكن كذلك تبطل توجيه النهي الى امر خارج عن العبادة اقول لا يخفى انه قد كفا في المؤنة في رد الدليل المشهور ما ذكره بقى الكلام
 فيه استدله به واعتمد من كلام المحقق في المعتبرين ان نه جسد ومعتبر في بطلان يعلم ان عبادة المعتبرين لا يخفى عن قصور السيد في نقله عنه
 قد اصله وذا في العبادة ما يدفع به عنه لا يراد ان كان ما اصله به ايضا لا يوصل الى المطلوب لا مراد كما سيظهر لك انشاء الله تعالى بوجه لا
 ينظر الى اللفظ في ذلك فان اصل عبادة المعتبرين هكذا اثم اعلم انه لم اقتصر على نص من اهل البيت عليهم السلام بابطال الصلوة وانما هو في
 البطلان في الثلاثة وتباعهم ولا قريب منه ان كان سائر العود ويصعد عليه واقام فوقه كانت الصلوة باطله لان جزء الصلوة يكون منهيا
 وتبطل الصلوة بهواته اما لو لم يكن كذلك تبطل ان كل من مضمون انتهى ظاهره كما نرى في بطلان في المواضع الثلاثة يكون كل منها جزءا
 من الصلوة وهو منقوع عنه من ان سائر العود ليس من جزء الصلوة وانما هو من شروط صحتها والتبديكاته تنقضي لذلك فعدل عن اعتياله و
 علمه بان شرط لها ولكنه بالنهي عنه يفسد ويبطل المشروط لغوات شرطه وفيه تاثير ما لا تتم فساد الشرط وبطلانه الا اذا كان عبادة
 وانفايته حصول الاثم خاصة وما يخفى في ذلك فان سائر العود ليس عبادة بل هو كازالة الفجاسة فانها شرط في صحة الصلوة مع انه
 لا يقدح في الصلوة اذ انها باء مضمون او التزم مضمون ويخوذلك في دفع ففقد الصلوة في السائر وان كان مضمونا وان اثم من حيث
 الغصب اما على بطلان الوقاء واقعد فوقه وسجد عليه من اجزء الصلوة يكون منهيا عنه وهو القيام والقعود والتجود في الصلوة
 المذكورة والنهي عن العبادة موجب لبطلانها وبطلان الجحش يبطل الكل فالجواب عن ان اريد به النهي عنه من حيث عدم جواز الصلوة فيه
 فما ذكره من بطلان مسلم لكن الحال ليست كذلك لا انه لم يرد في هذا المعنى في المقام والاسقط البحث من اصله وان اريد النهي عنه من حيث
 الغصب فيصير التصرف في المصنوع غير ما ذكره من البطلان المنع في ذلك ثم لان القدر المقطوع به من بطلان العبادة بتوجيه النهي اليها
 انما هو اذ توجه اليها من حيث كونها عبادة لان التعلق على الوصف شعرا بالعبادة لا من جهة اخرى كما يخفى فيه والنهي هنا انما يتوجه الى القيام
 على هذا الثوب المصنوع من حيث تحريم التصرف في المصنوع فيكون اذن المالك الامن من حيث عدم جواز الصلوة عليه لزم اجتماع الامر والنهي في
 شيء واحد مع اختلاف الجبهتين غير اننا قد وجدنا في الاطلاق المتعارفين على ذلك انما يلزم مع اتحاد الجبهة كما لا يخفى لم المانع على من نقل
 هذه الدققة في المقام علمنا الاعلام وبها يصل جميع شبه التي طال فيها الكلام وانتعت فيها اثره الخصام وكشيتها بالنقص والابرار فان ذلك
 موقوف على شبهة النهي انه يقتضي العبادة وهو موجب لبطلانها وهو على الملازمة كما عرفت فان ذلك مخصوص بما يتوجه اليها من حيث كونها عبادة
 مثل النهي عن السجود على ما لا يبطع السجود عليه مما منع الشارع من السجود عليه اما النهي عن السجود على المصنوع فانما هو من حيث كونه تصرفا
 في مال الغير فيفرض انه وبذلك يظهر لك انه لا فرق بين استعمال المصنوع في هذه الاشياء الثلاثة التي عداها للعبرة بتبعه من كونه كالمالك فيكون
 وجها قبله وغيرها ولا يبرهن المصنوع مطلقا فيجران ما ذكرناه في الموضوعين والظاهر ان مقتضا قوهم بالبطلان في الثلاثة للعدودة هو انه
 لم يكن احد الثلاثة فان النهي انما يقتضي ذلك البار من حيث كونه تصرفا في مال الغير فيفرض انه وهذا امر خارج عن الصلوة لا انه من حيث ذلك
 من حيث كونها حركات في الصلوة فبطلانها اذا كان الثلاثة لعين ما تقدم نقله عن كونه قد عرفت ما فيه ويمكن ان يكون اللزوم لاجتماع الامر والنهي
 في شيء واحد وهو محال لو قيل بغير الصلوة في هذه المواضع الثلاثة وفيه ما عرفت من انه لا مانع منه مع اختلاف الجبهتين وهو يلزم الحال انما
 يحصل مع اتحادهما كما لا يخفى قد تضمن من هذا البحث ان المشهور هو بطلان الصلوة في المصنوع مطلقا كما تقدم وعلم هذا المحقق ومن تبعه
 كالشهيد في الذكر في الوقف السيد في بطلانها اذا كان المصنوع سائر المعنى في النهي عن السجود عليه او سجدا او اذ في موضع عند من
 فالقد اجمع عليه وهذا قد عرفت في الجميع وبه يظهر قوة ما قدمنا من الفصل في اذان وقال شيخنا الحلي في نهية الكلام الذي قد منا
 نقله في كلام الفضل بن شاذان وكلام الفضل يرجع الى ما ذكره محققوا اصحابنا من ان التكليف لا يوجب ليس متعلقا بهذا الفرع المخصص بل

معتق

متعلق بطبيعة كائنة شاملة لهذا الفرد وغيره وكذا التحريم لتكليف متعلق بطبيعة النفس لا بخصوص هذا الفرد والنسبة بين الطبيعتين عموم
من وجه فطلب الفعل التارك غير متعلق بأمر واحد في الحقيقة حتى يلزم التكليف بالإطلاق وانما جمع المكلف بينهما في فرد واحد اختياره فهو
للتكليف لا يجلب باعتبار أن هذا فرد الطبيعة المطلوبة وامتثال الطبيعة انما يحصل بالانسان بفرد من أفرادها وهو متعلق بالمعقاب ايضا باعتبار
كون هذا الفرد فرد الطبيعة المتكيفة وقيل لهذا القول غير صحيح على اصول مذهبا لأن تعلق التكليف بالطبيعة مسلم لكن لا تراعى عندنا في أن
الطبيعة المطلوبة يجب أن تكون حسنة ومصلحة واجتهادنا في جميع المحال لا يتهاون وقد ثبت في ذلك في محله وغيره حتى أن الطبيعة لا تنصف لهذا
الصفا الأزمن حيث الفصل الخارجي باعتبار انحاء وجوداته الشخصية وحيث نقول الفرد المحترم لا يتجاوز ما ان يكون حسنا ومصلحة ما كونه مرادة
لشأنه لم لا وعلى الاول لا يصح انتهى على التمسك لم يكن القدر المشترك بينهما وبين باقي الأفراد مطلوباً بالشأن بل المطلوب الطبيعة المعقيدة
بقيد يخص به ما عد ذلك الفرد فلا يحصل الامتثال بذلك الفرد لمجرد وجوبه من أفرادها مودبه أقول لا يمكن للمناقشة فيه بالتوضيحه لما للحجنا
عاما هو مقصودنا في هذا الكتاب بالجملة الحكم بالبطان احوط وان كان اثباته في غاية الاشكال انتهى كلام شيخنا المشاء الذي من أقول
لا يخفى أن القائل بما نقلناه هو الغافل عن الفرق في الذخير حيث نمن القائلين بالقول المشهور من بطان الصلوة في المضروب مكم وشيئا المذكور
لم يتقرر لبيان المناقشة في كلامه بل اعترض بما ذكره ويمكن الجواب عما ذكره في خلاصة كلامه في نسخة بقوله وحيث نقول الفرد المحترم لا يجزأ ما ان
يكون حسنا أن يقال هنا فردا غير ما ذكره من الفردين بان يكون حسنا من وجه وقبحا من وجه وذلك بان يكون حسنا من حيث توقف
العبادة عليه ان كان قبيحا من حيث التصرف في مال الغير يغري أن نهو هذا وجهين من من أحديهما قبيح من الجهة الاخرى لا من الجهة الاول التي
هي جهة الحسن فلا يلزم ما ذكره واطال به من اللازم على كل من الفردين اللذين ذكرها اذا التزم غير مخصص فيها مع وجود هذا الفرد الذي
ذكرناه واما ما ذكره في اعراض على كلام شيخنا الشهيد الثالث في الروض حيث لجأ في الروض عن حجة القول المشهور المتقدمة بنحو الجواب
به بسطه في ذلك فقال في الذخير بعد نقل مثله عن ذلك عنه وفيه نظر لأن الانسان اذا كان متلبا للباس لم يفتقر إلى الكوع مثلا فلا خلاف
في أن الحركة الركوعية حركة واحدة شخصية محترمة لكونها محركة للشيء المختلف فيكون تصرفه في مال الغير محرما فلا يصح التعبد به مع أنه
جزء من الصلوة واعتبار الجهتين غير ناضح في حقه تعلق الوجوب والمحرمية الأمع اختلاف المتعلق لا مطلقا انتهى في أنه لا ريب أن التصرف
في المضروب ما يرتب عليه من التحريم العقاب قد حصل بفرض اللبس التحريم ثابت له ابتداء واستدانة من صلى فيه ولم يصل تحرك فيه ولم يحرك
ولا يعقل لهذا الحركة الركوعية والسجودية خصوصية في هذا المقام ليرتب عليه شيء من الاحكام فلا يصح لتفريقه على الحركة الركوعية
بقوله فيكون تصرفه في مال الغير فلا يصح التعبد به إذ هو متصرف فيه حال قيامه وقعوده بل جميع احواله وبذلك يظهر أنه لا يحل لقوله فلا يصح
التعبد به هذا التعريض في حقه ما ذكره من الاختصاص بالحركة الركوعية ونحوها اذا التصرف والتحريم كما عرفت قد حصل بمجرد اللبس عليه
صلى فيه ولم يصل غاية الأمر أنه قد تدارك هذه الحركات والتكينات في الصلوة والنوى عن المقادير لا يوجب التشكك ما قاد ندوج فلا يكون
متناولا لمجرد من الصلوة ولا شرا لها ومع تسليم ما ذكره فالجواب عنها ما تقدم وقوله في الاشارة الى الجواب عن ذلك واعتبار الجهتين غير ناضح
أه ثم فان العلة التي عللوا بها ذلك انما تتم فيها اذا كان تعلق الامر بالنوى من جهة واحدة كما لا يخفى بالجملة فانه يكفى التمسك بامثال الامر
المتفق على كونه يقتضي الاجر او ذك فانه اذا قال الشارع لعبد الهامة مستقبل القليلة مستترا بشوب طاهر مثلا فاشتمل المكلف في ذلك فلا ريب
في حقه صلاته ما ذكرناه والحكم بطلان عبادة لو كان المكان والثوب مخصصا يحتاج الدليل حيث ان العبادة محترمة وبطلانها اذبادة ونقصا
وكيفية وكيفية توقيفية والشائع لم يذكر فيها الشبهة من شروط الصلوة بالضرورة ولا ثوبه والدليل عندنا مخصص في كتاب التنية دون
هذه التخصيصات الفكرية التي يزعمونها انه عقلية مع اختلاف العقول فيها نقصا وبرا ما كلف هذه المسئلة وغيرها وقد حققنا في مقدما
الكتاب عدم جواز الاعتماد على الادلة العقلية بل عدم وجودها بالكلية الا انه قد ورد هنا بعض الاخبار مما ينادى على الفهم منها الدلالة على
القول المشهور ومثلا في اشياء المصنوع في كتاب الجواهر عن كتاب تحف العقول المحسن بن علي بن شعبة وكتاب بشارة المصطفى المحسن بن
المؤمنين عتيق في وصيته لكميل لا كميل انظر فيما نصه وعلى ما نصه ان لم يكن من حله فلا يقول قريبي ما رواه في مرسله ولا كميل مستند عن
المضائق قالوا ان الناس اخذوا ما امرهم الله به فانفقوا فيها ما هم عنه ما قبله منهم ولو اخذوا ما نهاهم عنه فانفقوا فيها امرهم الله به ما
قبله منهم حتى يلبسوا من حق وينفقوا حتى ذر بما يقال من ان القول انما هو بغير عدم شيء ثواب لا ينافي في العترة فقد اطلنا في
جملة من زعموا لا سيما كتاب الدرر البهية ان باب ثوابه فيها فهو متعلق بالجملة فالمسئلة لا تخفى من شوب الاشكال والاحتياط فيها
مطلوب على كل حال فان كلام الفضل لا يخفى من قوة كما عرفت في هذا المجال والحمد للعالم فروع الاول قال في المتن لا فرق بين ان
يكون الثوب للمغسوسا او غيرها وان يكون فوق الشاؤر وتحت علاشكال أقول الظاهر ان وجه الاشكال عنده هو تقدمه في كل
الحق للمعتبر من خصيصه التحريم بالاشارة او ما يقوم عليه او يصعد عليه والحواف في هذا ذلك وهو في هذا الكتاب محذور والمعتبر غالبا
وفي هذا المقام توقف قد مضى تحقيق الكلام في المقام الثالث في المتن ايضا قبل جمل الصلوة في تمام المغسوس شبهه كالسوار
والغسل في العامة وفيه تردد في بطلان القول ومن هذا الفرد ايضا هو كلام الحق في العترة حيث انه جزم بالعترة في تمام المغسوس
ونحوه في الاستبراء والعورة والعلامة قد تخرج القول المشهور الثالث لوجهين اصل الفضايلة انه لا خلاف بينهم في العترة لعدم توقف

كتاب الصلوة

بشيء من الله تعالى عن اثنين لثمة الاضواء ان المتخلف الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
الزجل وادته تحت اليه ثم يجعل طرفه على منكبه حتى لا يراه من المذودين كواهنه مطلقا والظاهر ان ذكر الاحصاء لهذا الحكم في هذا المقام
انما هو من حيث عموم الكتاب المذكور في حال الصلوة يعني الكلام في معناه وانما عبادته مما اذا كان في كتابه من كتابه الا ان بعد ذكر الخبر المذكور
فيه قال الاصح في ثمة الاضواء ان المتخلف الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
يقولون هو ان يثمل الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
الى اخواته مناه ثم قال هذا هو التاويل القبيح نفع قال الجوهر قال ابو عبيدة واثمة الاضواء ان المتخلف الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
ان برذلك من قبله عبيدة يد اليه كبره ثمة الاضواء ان المتخلف الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
يقولون هو ان يثمل الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
الشملة لثمة الاضواء ان المتخلف الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
من الشملة وهو كذا يتطير به ويتلف فيه والمتخلف عنه هو القبل بالثوب اسبالة من غير ان يرفع طرفه ومنه الحديث هو عن ثمة الاضواء ان المتخلف الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
يثمل الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
يقولون هو ان يثمل الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
ان لا تفر من له حاض من دفع بعض المواقف او غير فيستدبر عليه ويقع ويحرم على التثنية ان لا تكشف بعض عودته والا يكره وهو مبهمة ومذق
وعلى هذا التصحيح من علمنا ان العاقبة ومنه يعلم معناه عند اللغويين منهم وعند فقهاءهم وانما ما ذكره اصحابنا من فقال الشيخ في كونه هو
وبهذا لا يفر من له حاض من دفع بعض المواقف او غير فيستدبر عليه ويقع ويحرم على التثنية ان لا تكشف بعض عودته والا يكره وهو مبهمة ومذق
الصلوة كما يفعله اليهود وهو ان يثمل الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
لاشتمال الصلوة هو السدل قالوا هو ان يثمل الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
وهو خلاف ما عليه اصحابنا كما في انشاء الله تعالى في ما ذكره كان فالعلية ما دل على عبيدة في التقية وهو قول الشيخ المتقدم وبه قال في
الا انه بقى هنا شيء وهو انه هل المارد من قوله في الخبر في ثمة الاضواء ان المتخلف الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
الاخر من تحت الجناح الاخر ثم جعلها على منكبه حتى لا يراه من المذودين كواهنه مطلقا والظاهر ان ذكر الاحصاء لهذا الحكم في هذا المقام
الامين والامر لا يثمل الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
الصلوة في عامه كذا في انشاء الله تعالى في ما ذكره كان فالعلية ما دل على عبيدة في التقية وهو قول الشيخ المتقدم وبه قال في
لا يجوز الصلوة في الطائفة ولا يجوز التثنية في ثمة الاضواء ان المتخلف الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
الاخبار كراهية ترك الثغرات حال الصلوة وغيرها والخصوصية للصلوة بذلك وانما يكون دخولها من حيث العموم على نحو ما اشار اليه
في ثمة الاضواء ان المتخلف الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
عليه السلام قال في ثمة الاضواء ان المتخلف الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
هناك فاصابه الم لا دواع له فلا يلوم من النفس في ثمة الاضواء ان المتخلف الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
يدر العمامة تحت حنكه فاصابه الم لا دواع له فلا يلوم من النفس في ثمة الاضواء ان المتخلف الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
تقصص اجنحه وقال النبي صلى الله عليه واله الفرق بين المسلمين والمشركين التلويح بالعمامة وذلك في اول الاسلام وابتداء ثم قال قد نقل عنه
اهل الخلافة ايضا ان التلويح هو عن الاقتصار الى هذا الكلام الفقيه نقل عن العلامة في ثمة الاضواء ان المتخلف الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
وكلامه المتقدم نقله وان كان ظاهره التحريم الا انه ربما اسند الى مشائخه الا ان يقال انه باعتبار عدم انكاده ودقه والعلية القول به فيه
ما فيه لا مكان توقفه وقال شيخنا البهائي في ثمة الاضواء ان المتخلف الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
عام ولعل حكمهم في كتب الفروع بذلك مأخوذ من كلام علي بن ابي بصير فان الاحصاء كانوا يفتكوا بما يجدونه في كلامه عند اعواز النصوص في ذلك
للوامة على الثغرات في جميع الاوقات ومن لم يكن متصفا وادان يصلي به فالاول ان يوقد في نفسه لا انه مستحب لاجل الصلوة
انتم اقول وعندكم بما ذكره من ان هناك من استجاب الثغرات وانما الاشكال لان ذلك وان كان هو ظاهر الاخبار المتقدم الا ان هناك من
الاخبار ظاهرة في ثمة الاضواء ان المتخلف الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
الضاعينهم في قول الله عز وجل وسقين قال لعلي بن ابي حمزة عن رسول الله صلى الله عليه واله في ثمة الاضواء ان المتخلف الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
خلفه عن الجعفر في ثمة الاضواء ان المتخلف الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
يدبره وقصره من خلفه قد روي في ثمة الاضواء ان المتخلف الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
بعث للمؤمنين في ثمة الاضواء ان المتخلف الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان
خرج رسول الله صلى الله عليه واله في ثمة الاضواء ان المتخلف الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء قال قال الله تعالى ان الله تعالى هو ان

في ثمة الاضواء ان المتخلف الزجل يورث ليد بين فرجه وبين السماء شيء

المستحب ثانياً وهو خلاف التخيّر كما ظهر من ذلك والذي يقرّب بطلان دليله في فكر الكليل هو ان يقال لا يثبت الخبر القبيح بغيره
ول على استنباطه في التفرّد بغيره اهل على استحبابه السعي لفضا الحجة وبعضها بغير التعميم ولا يخفى ان المناقشة لاخبار الاسدال في الماهية
العلم الثالث حيث انها كما في الماهية لا صاحب رضى دل على عدم ذلك واستمره ما دام معتمداً صحيح فيمكن القول ببقاء الخبر القبيح في الاخر
على ظاهرها من غير دليل اذ لا منافاة فيها فان مورد هذا هو الماهية من الفردين فيختص بها الاخبار الاسدال ووجه الجمع صحيح وهو حال
اخبار القسم الثالث على ان المراد التخيّر وقت التعميم بان يدير العامة بعد فرد من التعميم تحت حكمه لا انما كما في الماهية لا صاحب رضى
يشعر بغير الاخبار المذكورة فان ظاهر قوله ولم يتخك من حيث كونهما من الفاعل في قوله من نعم والمال في قوله فاعلمها يعطى ان التخيّر وقت
التعميم واما استمره ذلك فيحتاج الى دليل ليس الا ما قد مر من ان ما هو مورد صحيح في اخبار الاسدال على ظاهرها فيكون المستحب ثانياً هو الاسدال
والتمكّن بخصوص هذه الصور الثلاثة ولا قدح يتطرق الى ما ذكرنا الا مجرد مخالفة الاحتياط فيهم من هذه الاخبار حيث تم اقصا على قائل
بان كونهما لكن لا يخص في وجه الجمع بينهما غير ذلك والظاهر ان ذلك لا يثبت ما قد مر من كلام السيدان طواسم القريب للكون قد مرنا ذكره والله
العام ومنها كراهة الامامة بغير دواعي الحكم بذلك مشهور بين اصحابنا لا اعرف فيه مخالفاً وظاهر شهيد بن استحباب الزوايا
مطلقاً قال في كتاب الجاهل الذي يظهر لنا من الاخبار ان الزوايا يستحب الامام وغيره اذا كان في ثوب واحد لا يستحب ان يكون
صفيقاً وان استحبته لكنه في الامام او كذا المجدد فيا برتد به سبع كونه في زار وويل فقط يجوز ان يكتفى بالثبوت والسيف والقوس
ونحوها ويمكن القول باستحباب الزوايا مع الاثواب المتعديّة ايضاً لكن الذي رد التاكيد الشديد فيه انما يكون مختصاً بما ذكرناه وقال السيد
السند في هذا الحكم اعني كراهة الامامة بغير دواعي مشهور بين اصحابنا استحبوا عليه بصحة سلكها بن خالد قال في كتابه عليه السلام
عن رجل اتى في قصص ليس عليه دواعي قال لا ينبغي الا ان يكون عليه دواعي مشهور بين اصحابنا استحبوا عليه بصحة سلكها بن خالد قال في كتابه عليه السلام
وحد لا مطلقاً ويؤكد هذا الاختصاص قول الجعفر عليه السلام لما تم اصحابه في قصص بغير دواعي ان قصصه كيف يحجز ان لا يكون على زار ولا دواعي
ثم نقل عن جده انه قال كما يستحب له دواعي الامام يستحب لغيره من المصلين وان كان للامام او كذا قال واجتبه عليه بتعليق الحكم على مطلق
المصلين في عدة اخبار كصحة زارة عن الجعفر عليه السلام انه قال اني ما يجزى بلان نصلي فيه بقوله ما يكون على منكبيك مثل جناحي الخفاف
وحديث عبد الله بن زينا قال مثل ابو عبد الله عن رجل ليس معه الاسلحة فيقال يحمل التكة ويضعها على مائه فيصلي ان كان معه
فليقتل السيف ويصل قائماً وحديث محمد بن مسلم قال اذا جلس السراويل فليجعل على عاتقه شيئاً ولو جلا ثم قال لا يخفى في هذا الا
من الصنف لاختصاص الزوايا من الاخيرتين بالعسكر وعدم ذكر الزوايا في الرواية الاولى بل قصه ما تدل عليه استحباب سلكها بن خالد
كان بالزوايا بغيره وبالحجة فالاصح في هذا الباب داية سليمان بن خالد وهي انما تدل على كراهة الامامة بدون الزوايا في القصة
فاثبات ما زاد يحتاج الى دليل انتهى قول وبالله التوفيق لباع المامول وبيل المسؤل لا يخفى ان المفهوم من تتبع الاخبار كما لا يخفى
على من جاس خلال الذي ان الزوايا في الصدر الاول ليس الامم جلة الثياب التي يلبسها الناس يومئذ مثل القبيح القباء ونحوها لا
اختصاص له بصلاة غيره فضلاً عن ان يكون اماماً او غيرهم والمستفاد من اخبار هذا الباب انه يستحب المصلي ان يكون او غير
في ثوبين احدهما فوق الاخر دواعي كان ثوباً لا على اوقاء او غيرها وان لم يكن ثوباً فانه يستحب تعظيظه بان يضع على عاتقه
رداء او قباء ونحو ذلك مما يستظهره ولو قد فرغ من تجزيه ولو مثل جليل السيف وتكة السراويل ونحوها وان يتأكد ذلك في الموضع
في الامام وجب فاستوال والجواب في صحة سلكها بن خالد استند اليها في استحباب الرداء للامام لا دلالة فيها على خصوصية الرداء
ولا الامام الامن حيث السؤل وكلام فيها انما خرج من غير التخيّر الا انها من قبيل الاسئلة الاتية في كل مصل في كل ثوب به نظره
ان لا دلالة في الزوايا على ما دعوى وبؤيد ذلك ما اشار اليه السيد من الرواية عن الجعفر وقوله ان قصصه كيف فهو يجزى ان
لا يكون على زار ولا دواعي فان فيه ما يثبت عدم استحباب الرداء من فرداً ولا ينافي ما ذكرناه من استحباب الثوبين الجواز خروجهما
من الجواز لانهم كثيراً ما يتكلمون المستحبات ويفعلون للمكروهات لبيان الجواز كما صرح به غيره من الاصحاب ثم انما يبان
عليه ما ذكرناه من الحكم مضافاً الى الروايات المتقدمة صحيحة على جعفر المذكورة في كتابه عن اخيه موسى قال سئلت عن الرجل
هل يصلح له ان يصلح في قصص واحد او قباء وحده قال يلطرح على ظهره شيئاً وسئلت عن الرجل هل يصلح له ان يوق في سراويل ورداء
قال لا بأس وسئلت عن المرأة هل يصلح ان تصلي في ملحفة ومقنعة وطاردع فقال لا يصلح الا ان تلبس ردعها وسئلت عن المرأة
هل يصلح لها ان تصلي في زار وملحفة ومقنعة وطاردع قال اذا وصلت فلا يصلح لها الصلوة الا وعليها ردع وسئلت عن الرجل هل
هل يجزى مكان الا زار قال نعم وسئلت عن الرجل هل يصلح ان يوق في مطر وحده او جبة وحده ما فقال اذا كان تحته قميص فلا بأس وسئلت
عن الرجل يوق في قباء وقميص قال اذا كان ثوبين فلا بأس وانت خبير بان لا يستفاد من مجموع هذه الاجوبة المنقولة عنه وهو انما
ذكره من ستر اكله لبدن من كان مكشوفاً وعليه تدل صحة زارة المتقدمة وما بعد ها واستحباب الصلوة للرجل في ثوبين كما تدل
على صحة سليمان بن خالد فانها ليست الا من قبيل هذه الاسئلة المتقدمة للثوبين وان وقع فيها السؤل عن الامام والزوايا فليس
الامام الاخير من المصلين وليس لرداء الاخير من الثوبين في هذا الخبر نعم لو كان الرداء انما يخص لبدن الجاهل الصلوة لكان

الاصحاب
في خبره

ان سئلت عن الرجل هل يصلح
ان يوق في زار وملحفة ومقنعة
وطاردع قال لا يصلح الا ان
تلبس ردعها وسئلت عن
الرجل هل يصلح ان يوق في
مطر وحده او جبة وحده ما
فقال اذا كان تحته قميص
فلا بأس وانت خبير بان لا
يستفاد من مجموع هذه
الاجوبة المنقولة عنه وهو
انما

ليشمل مثل القيام والعبادة ونحوها ومنها ان السنة في الزمان يكون عرض الشوب بحيث يصل الى الالفين وطوله بقدر ما يصل الى ثدي كبير
ومنها ان الزمان في زمان الصادق ع كان يزيد على ذلك كما يستفاد من تتبع الاخبار والسير بحيث انه يخرج على الارض منها جاز ترك السنة
ان كانت مجزئة بين الناس كان عامة الناس يعيونها ويتركونها في عرض من يفعلها قال في الواقع في هذا الخبر في الحديث دلالة على انه
ينبغي عدم الاتيان بما لا يثبت منه الجمهور وان كان مستحبا كالتحريك بالعامة في بلادنا انما هي منها كراهة الشام للرجل اذا لم يمنع القرابة و
الاحرم وكذا الحكم في القباب للمرأة والمطلق الشيخ المفيد في المقتبة المنع من الشام للرجل وحمله في المعبر على ان كراهة و هو حسن للاخبار
الذاتية على الجواز ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن الجبل قال سئل باعبد الله عليكم هل يقرأ الرجل في صلوة وثوبه على فيه فقال لا
بذلك اذا سمع المهرمة وفيه دلالة على انه مع عدم سماع المهرمة يحرم كما صرح به الاحصاء من ايضا ما رواه في الصحيح عن عبد الله بن سنان
انه سئل باعبد الله عليكم هل يقرأ الرجل في صلوة وثوبه على فيه قال لا بأس ما رواه الشيخ في باب عن الحسن بن علي عن ذكره من اصحابنا عن
احدهما انه قال لا بأس بان يقرأ الرجل في الصلوة وثوبه على فيه وما رواه الشيخ عن سماعة قال سئل باعبد الله عن الرجل
ويقرأ القرآن وهو ملتزم فقال لا بأس به واما ما يدل على كراهة فهو ما رواه الشيخ في الموقوف عن سماعة قال سئل عن الرجل يصلي فيقرأ القرآن
وهو ملتزم فقال لا بأس به وان كثر فيه فهو افضل قال وسئل عن المرأة تفضل في صلاة فقلت لا بأس به وان كثر في موضع التخيير فلا بأس به وان كثر
فهو افضل ما رواه في وفيه في الصحيح عن محمد بن مسلم عن جعفر بن عبد الله قال قلت له ايسل الرجل وهو ملتزم فقال اما على وجه الارض فلا واما على
فلا بأس قال في الواقع لعل الوجه في الفرق ان كلاهما يثبت لثلاثين في الغاية في ذلك بخلاف الواقف على الارض في الصحيح قد حمل ديات
البايع على اذا سمع المهرمة لصحة الصلاة المتقدمة والظاهر حمل ذلك على الجواز ان كان الفضل عدمه لمؤثقة سماعة الا ان الجواز مقيد بما اذا
لم يمنع التمتع بصحة الصلاة ومنها ما ذكره جملة من الاحصاء من كراهة الصلوة في القباء المشدود الا في الحرج قال الشيخ المفيد في المقتبة ولا
يجوز لاحد ان يصلي وعليه قراء مشدود الا ان يكون في الحرج فلا يمكن ان يحل في ذلك للاضطراب وظاهره التحريم ونقل عن صاحب الوسيلة
انه حرمه قال الشيخ في باب ذكر ذلك علي بن الحسين بن ابوبير وسمنه عن الشيوخ مذاكرته ولم يعرف به خبر سند واحاول تشهيره في ذلك في
الاستدلال عليه بما رواه العاصم عن النبي صلى الله عليه واله انه قال لا يصلي احدكم وهو مشدود ودق بانه فاسد لان شد القباء غير التحريم ونقل في الباب
عن الشيخ كراهة شد الوسيلة ومنهم من جعل القباء المشدود على القبا انك شدت اذ رده مع انهم صرحوا بكراهته على الاذن في الصلوة وانه من
على قوم لوط كما ورد به الخبر لان ان يضرب كراهته على الاذن او بالقبض الواسع الجيب كما تقدم تحقيقه وبالحجة فان الحكم لا يستدل به ولا دليل عليه
كما عرفت فطويل البحث في هذا لا ثمة له مهمة ومنها كراهة الصلوة في الحديد اذا كان بارز اغبر مستعمله ودود وبقا في التحريم قال
الشيخ في باب لا يجوز الصلوة اذا كان من الاشياء من حديد مشتمل التمكن من الصلوة في الحديد فان كان في عمل وقرب فلا بأس بذلك ونقل
في الفتاوى عن ابن البرقي انه قد رجح جملته ما لا يصح الصلوة فيه على حال ثوب لا ناس اذا كان فيه سلاح شهيرة مثل سكين وسيف قال كذلك اذا كان
في كفة مفتاح حديد الا ان يفرغ منه واذا كان معه دراهم سودا او ان يفرغ منه والذي وقفت عليه من الاخبار الواردة في هذا المقام كما اذا
على هذا القول منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن التكون عن الجبل عن النبي صلى الله عليه واله قال قال رسول الله صلى الله عليه واله لا يصلي الرجل في يد خاتم حديد
وعن محمد بن ابي بكر النخعي عن النبي صلى الله عليه واله انه عليه السلام قال قال الجبل عن النبي صلى الله عليه واله ان الدنيا بينة الجن والشياطين فيصرون على الرجل المسلم
بليغ الصلوة الا ان يكون قبالا على فلا بأس به قال قلت قال الرجل في السفر يكون معه السكين تحفه لا يتخفى عنه او في سره يله
والمفتاح يحشيه في وضعه ضاع ويكون في وسطه المنطقة من حديد قال لا بأس بالتكن والمنطقة المسماة في وقت ضرورة وكذلك الفتاح
اذ خاف الضيعة والنساء لا بأس بالثوب في كل آلة السلاح في الحرب في غير ذلك لا يجوز الصلوة في شيء من الحديد فانه ينجس مسوخ ودرى
في كتاب لعل في الموقوف عن حماد الساباطي عن النبي صلى الله عليه واله انك عليه السلام قال لا يصلي الرجل في يد خاتم حديد قال لا ولا يتخفى به الرجل لان من لباس اهل
النار الحديث عن الفضل المدايني عن حماد بن عثمان عن النبي صلى الله عليه واله انك عليه السلام قال لا يصلي الرجل في يد خاتم حديد قال الكلبية ودوى اذا
كان المفتاح في غلاف فلا بأس به هذه الاخبار كما عرفت في القول المذكور و الاحصاء لم يثبت كراهة في مقابلة الا بالاصل قال في كعب
نقل قول الشيخ في باب في المعتمد كراهة لنا على الجواز الاصل والاطلاق الامر بالصلوة فلا يقيد الا بدليل على كراهة ما رواه الشيخ ثم
نقل وابتدأ التكون وموسى بن ابي بكر النخعي المذكورين وهذا الكلام جيد على اصله من رد الاخبار الضعيفة والاعتماد على الاصل في مقاباتها
وان عمل به في كراهة ولا يصح ان يثبت فيه غير ما يابى له قال في هذا يمكن القول بانقضاء كراهة مطلقا للضعف المستند انما هو خلا
ما هو عليه في مقام من الاحكام كما لا يخفى على من لا حظ كتابه وبالحجة قال في حكمه عدد من يحكم بفضة الاخبار ولا يرى العار بهذا الاصطلاح
الحديث لا يخرج من اشكال الا ان ظاهر حديث النخعي ان العلة في المنع عن الصلوة فيه انما هو من حيث انه ينجس مسوخ وقد قد من كتاب الطهارة
ان الاصح لم يرد في وجب فيضعف الاعتماد على هذا الخبر ويعضد ذلك ما رواه في كتاب الاجتناب عن محمد بن عبد الله بن جعفر النخعي في كتابه
الى صاحب الزمان عمل الله فيه انه سئل عن الرجل يصلي في كفة او سراويله سكين او مفتاح حديد هل يجوز ذلك فكتب الجواب حائز
ودوى في كتاب الفينة ودوى في كتاب لعل فابانه عن عبد خير قال كان علي بن ابي طالب عليه السلام امره بخواتمه فخرها باقوت
النبله وينوزج لغيره والمحدث الفينة لقوته وعقوبته في الحديث وفيه دلالة على جواز لبس الحديد في الصلاة الا انه لا يدل على جواز

كراهة الشام
في الصلوة

كراهة الصلوة
في القباء المشدود

كراهة الصلوة
في الحديد اذا كان بارزا

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

الصلاة فيه صريحان ظاهر من الخبرين عان في ضعف الافتاد عليه فتصير من هذا المنع من الحد يد مطلقا بما وقد روي الشيخ في باب
 في فضل الكوفة حديثا يتفق من كراهة التضميم وكيف كان ففقط الكراهة بستره كما دللت عليه رسالة الكلي في صريح الاحكام قال في المغتفر
 ونقط الكراهة مع سترو قولا بالكراهة على موضع الاتفاق من كراهة ومن كراهة الصلاة في ثوب ملثم بعد وقت النجاسات وذكر ان
 يعلم انه لا يتوق النجاسة على المشهودين لاصحاب منها الشيخ في ثوبه حيث قال اذا عمل الجوسه ثوبا لمسلم فلا يصح فيه الا بعد غسله وكذا اذا
 استغاث ثوبا من شاربهم او مسطوح شي من النجاسات يستحب ان يغسله اذا لم يصح فيه وقال الشيخ في طه اذا عمل كافر ثوبا لمسلم فلا يصح
 فيه الا بعد غسله وكذلك اذا صنع له لان الكافر ينجس سواء كان كافرا مسلما او كافرا ملثما وهو ظاهر في الثوب والنجاسة وانما يرد
 وجعل قول الشيخ في ثوبه خيرا واحدا قد يرد لا اعتقادا بل اعتقادا ووقاه ما ذكره في طه مع انه قد قيل ذلك على ما نقله العلامة في الفتاوى قال و
 المستحب تجنب ثياب المشركين من لا يؤمن بالنجاسة من ثوبه والتنظيف لمجرد منها وخاصة ما ذكره وما سفل من اثارهم التي يلبسونها
 وما يلبسون عليه من فرشهم ولو صل عليه وفيه ثم علم بنجاسته اخذت له الامانة في الوقت وغير الوقت وهي في الوقت واجب منها اذا خرج
 اتفقوا لا يخرج ما بين الكلامين من المداخلة لان يحمل كلامه الاول على الاستحباب ان كان خلاف ظاهره اعتمادا على ما تقدم من هذا الكلام
 المذكور وقال الشيخ يجوز ان يغسل في ثوب ملثم اذا كانت مأمونة وعذر ابن البراج في المذكور في ثوب ملثم المطلق واقول لا يقدح في
 مباحث المفصل الثالث من الباب الخامس من كتاب الطهارة بتحقيق ان الاصل في الاشياء الطهارة وان لا يخرج عن اصلها الطهارة بمجرد ظن
 النجاسة بل لا بد من العلم وجملة الاخبار الدالة على الاصل منها جملة من الاخبار التي نقلها الجوزي ان اثارها اخبارا دالة على خلاف ذلك
 من العمل بظن النجاسة وان الشيخ ومن تبعه قد حاولوا الاخبار بالخلاف على الاستحباب لا باس بنقل بعض اخبار الطهارة من المقام اذ بها العسر
 على الناظر هنا الرجوع الى ذلك الكتاب فنقول بما يدل على ما هو مقتضى القاعدة المتفق عليها بصحة معقبات ابن عماد قال سئل ابا عبد الله
 عليه السلام عن الثياب لسايريه يعلمها الجوسه هم اخباث وهم يشربون الخمر وناؤهم على تلك الحال البسه الا اعلمها واصل فيهما قال نعم
 قال عوية ففقطت له قبضا خطية وقتلت له اذرا وبرد من الثياب ثم تعبت بها اليه في يوم جمعة حين اتفقت انها فكا نعرف ما روي
 فيخرج فيهلك الجمعة وصحبه عبد الله بن سنان قال سئل النبي محمد الله عليهم وانا حاصل في اعيرة الذي يولي انا اعلم انه يشرب الخمر وياكل لحم
 الخنزير فيرده على فاعلمه قبل ان يصلي فيه فقال ابو عبد الله صلى الله عليه وسلم لا تغسل من اجل ذلك فانك اعترت بآء وهو طاهر لم تستيقن انه
 نجس واية المجاب خفي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا باس بالصلاة في الثياب التي تعلمها الجوسه النجاسة واليهود الى غير ذلك
 من الاخبار المتعلقة بالثياب غيرها واما ما يدل على خلاف ذلك من البناء على ظن النجاسة كما هو مذاهب ابن اديس وصحبه عبد الله بن
 قال سئل النبي محمد الله عليهم عن الذي يعبر ثوبا يعلم انه ياكل الخمر يشرب الخمر فيرده ايصلي فيه قبل ان يغسله قال لا يصلي فيه حتى
 يغسل من ذلك وصحبه عبد الرحمن بن الحجاج ورواية في بصير المقتضى من ان المقام الاول من المطلب لثلاث فيما يجوز لبسه للمصلي
 وما يجوز ونحوها مما تقدم ثمرة واما ما يدل على الاستحباب كما فهمه لا صاحب رواية في علي بن ابي عن ابيه قال سئل ابا عبد الله عليه السلام
 عن الصلوة في ثوب ملثم قال برش الماء والتفريق هذا الخبر اعلم من الاخبار المتكاثرة من استحباب البرش في موضع يقين الطهارة اذا
 عرض ما يؤذن ظن النجاسة والنزعة ونحو ذلك كقراءة الكتاب الخنزير باليوسه ونحوها ومن الاخبار الظاهرة في هذه المسئلة بان
 الى المثلث بعد توقي الثياب ما رواه الكلي في الشيخ عن العيص بن القاسم قال سئل ابا عبد الله عن من الرجل يصلي في ثوب ملثم وفي
 اذ اراه ما يبعث بخارها قال نعم اذا كانت مأمونة ورواه الصدوق عن العيص بن القاسم قال سئل ابا عبد الله عن من الرجل يصلي في ثوب ملثم وفي
 بمفهومه على المنع من غير المأمونة ومنها كراهة صاوق المرافعة خلال له صوت فلو كان احدهما من غير كراهة ويدل على كل من
 الحكمين ما روي عن جعفر بن العيص عن اخيه موسى بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 باس ان كان له صوت فلا يصح ولا اختصاص المرافعة بحال الصلوة كما يظهر من كلام الاحكام في نعم تدل على ذلك بالملامحة
 وقال ابن البراج لا يصح الصلوة في خلاخل النشا اذا كان لها صوت ومنها كراهة الصلوة في ثوب فيه تماثيل ولا خاتم كذلك
 على المشهور وقال الشيخ في هذا اذا كان فيه تماثيل صلا لا يجوز الصلوة فيه وقال ايضا لا تصل في ثوب فيه تماثيل ولا خاتم كذلك ونحو
 في التماثيل ونقل عن ابن البراج انه حرم الصلوة في الخاتم الذي فيه صورة وظاهر كلام الاكثر عدم الفرق في المثالين صور الجوز وغيره
 وقال ابن اديس انما ذكره الصلوة في الثوب الذي عليه الصور وانما اقبل من الجوز وانما صور غير الجوز فلا باس قال في الذكر
 لعلة نظيره نفسه قوله تعالى يملون له ما يشاء من محاريب تماثيل فمن اهل البيت ع انها كصور الاشياء واقول وما انا انقلها ما دل
 الى من الاخبار المتعلقة بهذا المقام بما تضمنه انثبات غيرها واذيلها بما يفهم منها من الاحكام بنوينا للملك العلامة وبركة اهل الذكر
 عليهم الصلوة والسلام ومنها ما رواه نفع الاسلام في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سئل ابا عبد الله عن التماثيل في البيت فقال لا
 باس اذا كانت عن يمينك وشمالك وخلفك واحتج بركك وان كانت في القبلة قال في ثوب فيه تماثيل لا بأس به ما رواه ابن اديس عن عبد بن سنان بسند فيه محمد
 عيسى عن يونس عن ابي عبد الله انه انكره ان يصلي عليه ثوب فيه تماثيل عن محمد بن موسى عن يونس عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن الصلوة في ثوب فيه تماثيل لم ير او غير ذلك قال لا وعن الرجل يلبس الخاتم فيه نقش مثال الكلب او غيره ذلك قال لا يجوز

في كتاب الصلاة
الاصحح
١٥١

في كتاب الصلاة

الصلاة فيه ودوى الصدوق في حديث لنا المذكور في قال نوح سؤل الله صلى الله عليه واله ان ينقش شيء من الحيوان على الحائط وما دوا
الصدوق عن عبد الرحمن بن الجراح في القيص عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الذرهم السود تكون مع الرجل وهو يصلي ربوطة او غير
ربوطة قال ما اشتبه ان يصلي معه هذه الذرهم التي فيها التماثيل ثم قال ما للناس لا بد من حفظ بضائعهم فان صلى وهو معه فليكن
من خلفه ولا يجعل شيئا منها بين يديه وبين القبلة وعن محمد بن اسمعيل بن بزيغ في القيص عن ابي الحسن الرضا عليه السلام انه سئل عن الصلوة في الثوب
المعلم فذكر ما فيه من التماثيل وما دوا في يده عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال لا بأس ان تكون التماثيل في الثوب اذا غرت الصلوة منه وما
دوا في كتاب النجاشي باسناد عن علي بن عيسى في حديث لا ريب ما انه قال لا يجوز الرجل على صورة ولا على ما فيه صورة ويجوز ان تكون
تحت قديمه او يطرح عليها ما يوردها ولا يفقد الرجل الذرهم التي فيها صورة في ثوبه وهو يصلي ويجوز ان يكون الذرهم في ثوبه او في ثوب
اذا خاف ويجعلها في ظهره وما دوا في القيص عن محمد بن مسلم قال قلت لابي جعفر عليه السلام اني انظر اليها قال
لا طرح عليها ثوبا ولا بأس بها اذا كانت عن يمينك او شمالك وخلفك او تحتك او فوقك او راسك وان كانت في القبلة فالتق عليها
ثوبا وصل عن محمد بن الجراح في القيص عن بعض صحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن التماثيل تكون في البطاطا عينا وانت تصلي فقال
ان كان لها عين واحدة فلا بأس ان كان له عينان فلا ريب في الا انه قال يقع عينك عليه انت تصلي وعن حماد بن عثمان في القيص قال
سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الذرهم السود فيها التماثيل يصل الرجل وهو معه فقال لا بأس بذلك اذا كانت مودة وعن محمد بن مسلم في
القيص عن ابي جعفر قال لا بأس ان تصلي على كل التماثيل اذا جعلتها تحتك وعن ابي الحسن في القيص قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الوسايد
تكون في البيت فيها التماثيل عن يمين او شمال فقال لا بأس ان تكن تجاه القبلة فان كان شيء منها بين يديك يميل الى القبلة فغطه وصل وان
كان معك دهرم سودي فيها تماثيل فلا تجعلها من بين يديك واجعلها من خلفك وعن محمد بن مسلم في القيص عن ابي جعفر قال لا بأس
ان تكون التماثيل في الثوب اذا غرت الصلوة منه وما دوا في كتاب ترمذ في كتاب عن الحسن بن علي بن جعفر عن اخيه موصي قال سئل
عن فرش حريري ومصلح برودي مثل الذي باع الان قال وسئل عن الرجل هل يصلح له ان يصل في بيت فيه تماثيل هل يصلح له ان يصل
وسئل عن الرجل هل يصلح له ان يصل في بيت عليه باب ستراجه فيه التماثيل ودونه تماثيل البيت ستر ليس فيه تماثيل هل يصلح له ان يستر
الستر الذي ليس فيه التماثيل حتى يحول بينه وبين الستر لئلا يرى التماثيل ويجيب لابي عنه ويصلي قال نعم لا بأس وسئل عن البيت
قد صوفيه طير او سمكة او شبهه يعبد بها هل ليك هل يصلح الصلوة فيه قال لا خير يقطع راسه ويفسد وان كان قد صلي فليس
عليه عادة وسئل عن الذرهم الحجري فيها التماثيل يصل فيها قال لا يصل في شيء منها مستقبلك الا ان لا تجد بد فقطع رؤسها
والا فلا تصل ودوا في كتاب المحاسن عن محمد بن القاسم عن علي بن جعفر عن اخيه قال سئل عن الرجل هل يصلح له ان يصل في بيت عليه
بابه ستر من الخراف او لولة والاجوبة وما دوا في كتاب المكارم عن محمد بن الحسن في القيص عن ابي عبد الله عليه السلام قال بما قلت صلى بين يديك وسادة فيها
تماثيل لما ترجمت عليه ثوبا وقال قد اهديت الى طنفة من الشام فيها تماثيل لما ترجمت به فغير راسه فجعل كهيئة الشجر وقال ان
الشيطان اشتد ما بهم الا ان اذا كان وحده وعن محمد بن مسلم قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن تماثيل الشجر والشجر القبر قال
لا بأس ان يكن في شيء من الحيوان على البصية قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني انبط عند الوسايد فيها التماثيل فترسها قال لا بأس
بما يصل منها ويغير ثوبه ولاء انما يكره منها ما نضج على الحائط والستر وما دوا في القيص عن محمد بن مسلم قال سئل ابا جعفر عن الرجل
يصلي في ثوبه دهرم فيه تماثيل فقال لا بأس بذلك وما دوا في الكلب في القيص عن البرنطي عن الرضا انه راها خاتم الحسن عليه السلام وفيه ودوا
وهلا في اعداء ودوا في القيص عن زرارة عن ابي جعفر قال لا بأس بها تماثيل الشجر في القيص عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
عن تماثيل الشجر والشجر القبر قال لا بأس ان تكن شيئا من الحيوان وما دوا في كتاب الخصا عن ابي بصير عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه
قال قال امير المؤمنين عليه السلام لا يفقد الرجل الذرهم التي فيها صورة في ثوبه وهو يصلي ويجوز ان تكون الذرهم في ثوبه او في ثوب
اذا خاف ويجعلها في ظهره وما دوا في القيص عن بعض اصحابنا في القيص عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يكون في ثوبه
وان كان ظاهر القصر بلعينا النوى وما دوا في القيص عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يكون في ثوبه او في ثوب
الذلة على نفق الباس عن صادق الرجل في ثوبه دهرم وفيها تماثيل صحيح البرنطي لادال على العودة والهلالة في خاتم الحسن ثم كما تفيد
وحقيقة محمد بن مسلم انه لا تطع في الباس عن تماثيل الشجر والشجر القبر وحديث الطنفة المنقول عن المكارم الدال على تغيير صورة
الطير في صورة الشجر بعض الاخبار الواردة بلفظ لا تشقوا لاحت مضا فاذ ذلك الاتفاق جهوا الاحباب على الكراهة فالقول
بالقصر ضعيف الشائعي ان ظاهر اكثر الاخبار عموم الكراهة في الصلوة من ذوي الارواح وغيرها الا ان صحيح دوا في الدال على
الباس عن تماثيل الشجر وحقيقة محمد بن مسلم انه لا تطع في زيادة الشجر القبر على الشجر في ذلك وكذلك حديث الطنفة كذلك خبر البرنطي
المن كور في خاتم الحسن ثم بدل على شخص الكراهة بدى الروح كاذبا ليه ابن ادريس من ذلك ينقدح هنا اشكال الطنفة
الاستدلال بهذه الاخبار على الكراهة حيث انها دللت على الجواز في الاخبار التي على الكراهة جعلها بين يدي هذه الاخبار على علم
فعلق الكراهة في ذي الروح كحضت الكراهة بدى الروح كاذبا ليه ابن ادريس من ذلك ينقدح هنا اشكال الطنفة

كانت

كما تقدم وعلى
هذه الاخبار

الرفوحى

جلد پنجم
فہرست

كالتمثيل بالماضي في بعض قطع الراس في بعض الجسار العين في بعض مآخذ ذلك وبعض الأخبار الدالة على التحريم بخصوص تصوير ذي
 الروح وأما غير ذي الروح من الأشجار ونحوها فلا بأس بها فعلى جعفر في تفسير قوله تعالى الذين يؤذون الله ورسوله فهم المصورون
 ويكفون يوم القيمة إن يخفوا فيه ما في حديث الملائكة المروي في تفسير الشيخ صلى الله عليه وسلم من صورة كلفه الله يوم القيمة
 أن يخفي فيها ما ليس في الخبز بعضه ذلك كلام بعض النحويين الدال على أن التمثال إنما هو ذو الروح قال المصنف في المغرب لفتا
 ما تضمنه تصوره مشبه الخلق الله من ذوي الأرواح والصورة عام وليشهد لهذا ما ذكره الأصل أنه صلى عليه ثوب فيه تماثيل كره
 له ذلك قال وإذا قطعت رؤسها فليس بها تبايل قوله لا تدخل الملائكة بيوتها فيه تماثيل ونصا ويركز في ذلك من الراوى أما قوله
 ويكره للتصاير والتماثيل العطف بالياء وأما تماثيل الشجر فما كان حق انتهى قال في المصباح المنير التمثال الصورة المصورة وفي قوله
 تماثيل أي صور حيوانات مصونة قال في الدرر كرى بن إدريس الكراهة بتماثيل الحيوان لا غيرها كالاشهاد وكانه نظرا في تفسير قوله تعالى
 وأبطلون له ما يشاء من محاديت تماثيل فمن هنا هل البيت عليهم أنها كالأصا لاشهاد وقد روي العلامة في الفصاح أن رجلا قال لابن عباس
 في صورة هذا الصور فافتحني فيها فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مصورة تشارك في كل صورة صورا
 نفسا فيعذب به في جهنم فقال إن كنت لا بد فاعلا فاصنع الشجر وما أنقص له وفي مرسل ابن عباس عن الصادق عليه السلام في التماثيل في الدبال
 لها عينان الحديث كما قلناه ثم قال في نسخة من نسخة جعفر عليه السلام قال لا بأس أن يكون التماثيل في الثوب إذا غيرت الصورة منه
 وأكثر هذا يشهر بما قاله ابن إدريس أن أهل مكة كثير من الأصحاب من انتهى كلامه زيد مقامه وهو مؤذن بمكة إلى ذهب إليه ابن إدريس
 ولا يخفى من قوة كإفوت أن كان العمل بالقول المشهور لحوط إلا أنه كان قد ناذر أنه يلزم من القول بالتحريم في تماثيل ذي الروح وهو
 الذي جعله ابن إدريس محل الخلاف في المسئلة أن الأخبار التي قد تناهت عنها في الجواز مودة تماثيل غير ذي الروح وهو خارج
 من محل البحث بناء على مذهب ابن إدريس نعم يمكن الاستدلال على الكراهة في بعض الألفاظ بعضها في الأخبار الكراهة ولفظ لأحب
 ولا اشتوى بخود ذلك وفيه ما فيه سماع نصريح موثقة في المتقدم من المسئلة على مثال الطير بعد الجواز والنهي بالجملة فالمسئلة
 عند التماثيل لا أنها لا تخفى عن شوب الاشكال والمتاخر قد أخذوها سلمة ولم يذكر الكراهة هنا بموثقة عن ابن كوزة وصحيفة
 ابن أبي عمير في المسئلة على سؤاله عن الرضا عن الثوب للمعلم فكم وفيه تماثيل لم يذكر غير هذا ظاهر في الاعتناء بالكراهة على لفظه
 كونه في هذا الزاوية فظهر ما مع موثقة في الدلالة على عدم الجواز النقي عن تماثيل الطير ليل كالحال لاجل هذا اللفظ مع ما صح به
 وغيره من أن دود لفظ الكراهة في الأخبار أكثر كثير في التحريم كما تقدم قريبا مع هذا الاستدلال ظاهر الاختلال نقل قول ابن إدريس
 بالتصريح بصحة الحيوان قول الشيخ في كونهما بالضعف الحال ما نرى الثالث ظاهر كثير من هذا الأخبار دلال الكراهة والتحريم
 على القول به بقطع داس الصورة لو كانت صور حيوان الجسد عين منها وظاهر ذلك نقص خصوص بعضا تلك الصورة كما يشهد له قوله في
 في صحيفة محمد بن مسلم إذا غيرت الصورة منه وهذا ما يؤيد أيضا قول ابن إدريس لأنه إذا زالت الكراهة عن صور الحيوان بغير نقص
 عضو مع أن سائر أجزائه مماثلها وجد منها في الخارج فالشجر ومثاله أولى للجواز وتناول الكراهة بما لو لم تكن الصورة في القبلة
 بل كانت عن يمين أو شمال أو تحت أو فوق وتناولها بغيرها لو كانت في القبلة والقول فيها سائر ما ما دام في كتاب الحسن بن محبوب عن علي
 بن جعفر قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الثوب يكون فيه التماثيل يصلح فيها قال لا تأخذ تقييد بالأخبار المذكورة لكن لا يخفى قد
 انقضت الأخبار على النهي عن الصور في الدرام السود مصونة ومطر حزين يديه وتناول الكراهة بغيره في ثوب وجهه إلى خلفه
 إلا أن ظاهر صحيفة عبد الرحمن تفتت أنه يشدها من صلواته على ظهره ولا يجعلها ملية القبلة لأنها بعد من قوم المشاهدة لصادة الأصناف
 على تلك الدرام وهي السبب لوجوب الكراهة الصلوة وهي بمنزلة لا يخفى أنه يطرحها خلفه وقت الصلوة فانه مناف للفظ الذي لاجله في
 الصلوة فيها لم يكن ذلك لعظم في تشويش باله وعدم قوته في الصلوة وقبالة وادخل منه في الدلالة على ما ذكرنا حديثه في بغير
 بن مسلم وهو لا يخرج من الأخبار وأما صحيفة علي بن أبي طالب فالظاهر حملها على صور عدم الخوف عليها وإن يكون مطر حزين على الأرض فانه
 من خلفه وإن لم يشدها في شيء أو ما يحيط بها بن عثمان تغاية ما تدل عليه وال الكراهة بغيرها في ثوب كانت من كان الأفضل أن
 يكون موادها لجهة الخلف كما تدل عليه صحيفة عبد الرحمن بن الحجاج والمستفاد من هذا الأخبار وأخبار الدرام البيض أن الدرام في
 الصدر لا أول في أي من فضة بغيرها في أي من فضة سودا وعليها موصور الأصنام ولا يخفى في هذا المناسبة من الحسن في المقام الخامس من مجموع
 الزانية وفيها أسماء الله كشك وسودا في فضة سودا وعليها موصور الأصنام ولا يخفى في هذا المناسبة من الحسن في المقام الخامس من مجموع
 ما ذكره الأصحاب من خصوص التماثيل الصور المنقوشة على الثياب والستور والخانات والجدران ويحذر ذلك ما لو كانت الصورة
 غير منقوشة على شيء كصورة طير ونحوه فلم ينعرضوا للكلام فيها ولا ذكرها فيما أعلم أحد ظاهر قوله في حديث علي بن جعفر المتقدم
 المقول في كتابه في الأسماء والالحاس وقوله في نسخة من البيت المذكور فيه طير أو سمكة يعيث أهل البيت هو كراهة الصلوة
 في ذلك البيت المذكور في تلك الصور بقطع داس الصورة أو بغيرها بنقص بعض أعضائها أو بغيرها كون تلك الصور منقوشة
 على جدران البيت إلا أن الظاهر من كونها يعيث بها أهل البيت بغيرها للعلل التي ذكرها في الأحكام المذكورة في جاريته

التماثيل

فَلْيَبَاسُ الْفُتْلَةِ

التماسك الصوفى منقوشة كانتا مستقلة ومنهما كراهة الخضايب عند الشيخة ومن تبعه والاخبار الواردة في الصلوة في الخضايب لا
 من تدافع والشيخ جعفر بينهما ما ذكره من الكراهة فثبت في مكرها الصلوة والظاهر انه غير متعين الجمع ليكون حكما شيخنا بذلك لا بد
 من نقل الاخبار المتعلقة بذلك وبيان ما اشتملت عليه ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر قال
 سئلته عن الرجل والمرأة يختصبا اصيليان وهما بالحناء والوسمة فقال اذا برز الفم والمخضر فلا بأس عن رقاعة قال سئلته الحسن عن
 اذا تمكّن من السجود والقراءة اصيلي في حائنه قال نعم اذا كانت خرقته ظاهرة وكان متوضعا عن مجلدين سهل بين اليسع الاشعري عن اخيه
 الجلسن ثم قال سئلته اصيلي الرجل في خضابه اذا كان على ظهره فقال نعم وعن عمار السابحي في الموثق قال سئلته با بعد الله عن المرأة
 تطلّع بدها من بوطان بالحناء فقال ان كانت توضع للصلوة قيل لك فلا بأس بالصلوة وهي مختصة بدها من بوطان وما روي في
 عن ابي بكر الحضرمي في الصحيح السبع قال سئلته با بعد الله عن الرجل يصلو عليه خضابا لا يصلو وهو عليه ولكن ينزع اذا اراد ان يصلو
 قلت ان حائنه وخرقته نظيفة فقال لا يصلو وهو عليه المرأة ايضاً لا يصلو عليه خضابا وما رواه في كتاب لعلي الحسن عن سمع بن عبد
 الملك قال سمعت ابا عبد الله يقول لا يصلو المختصبت ولم قال لا تختصرون عن يونس بن عبد الرحمن عن جماعة عن ابي بصير قال سئل او
 عبد الله ما العلة التي من اجلها لا يهل الرجل ان يصلو على شارب الحنأ قال لا لأنه لا يتمكّن من القراءة والدعا وما رواه في كتابه من ان
 عن عبد الله بن الحسن عن جعفر بن علي بن جعفر عن اخيه عتيق قال سئلته عن الرجل المرأة يصلح لها ان يصليا وهما مختصبتا بالحنأ والوسمة
 قال اذا برز الفم والمخضر فلا بأس أنت خير مني كما يحتمل كذا في المختصر على الكراهة كما ذكره الشيخة ومن تبعه وجعل بذلك حكما شيخنا
 وسئلته مستقلة يمكن بل ولا يظهر من اجل الخبر المذكور وعلى ما مضى من القراءة ومن الاتيان بها على الوجه الاكمل كما يدل عليه خبر يونس
 المذكور وعلى هذا فالمنع محمول على الكراهة على الثاني ومنها كراهة ما يستظهر القدم مما لا سابق له وان قل على المشهور بين اكثر
 المتأخرين وبه صرح الشيخ في كتاب ابن هزمه ومشالوه بالشمك والنعن السند ومن حج جملته من المتقدمين بالتحريم كالنخعي في
 للفتنة والنهاية وابن البراج وسلاسل الفضائل وما لا يستظهر في سائر له سابق وان قل كانت في الجواب بالحدود فظاهر انها
 مما له سابق والتعلل العربية بما لا يستظهر القدم فلا خلاف فيه بينهم وقال في التذكرة انه موضع دفاق بين العلماء فاقية ما استدلل به في المختصر
 على القول بالتحريم فعل النبي صلى الله عليه واله وعمل الصحابة والتابعين فانهم لم يصلوا في هذا النوع قال في التذكرة وهو استدلال ضعيف اما
 اوله فلا تدل على شهادة على نفي غير محصور فلا يسمع ثم لو سلمنا ذلك لم يدل على عدم الجواز ان يكون تركه لكونه غير معتاد لهم بالتحريم
 واما الثاني فلان هذا الاستدلال لو لم لا يقتضي تحريم الصلوة في كل ما لم يصل فيه النبي صلى الله عليه واله وهو معلوم بالجلال انه متى وجد
 ثم ان ظاهرهم ان مستندهم في الحكم بالكره انما هو مقتضى ما من ان كتاب وقع فيه الخلاف ولا يخفى فيه فان الكراهة حكم شرعي يتوقف على
 الدليل الواضح نعم نقل العلامة في غير موضع عن ابن هزمه انه عدل السند والشمك فيما يكره الصلوة فيه قال في كتابه
 محظوظ في النعل السند والشمك وهذا الرواية لم نقل النواوي في الشيخ في كتاب الغيبة والطبرسي في كتاب الاحتجاج مما كتبه الحسين
 الى الناحية المقابلة هل يجوز للرجل ان يصلو في رجله بطيط لا يغطي الكعبين ام لا يجوز فخرج الجواب جاز قال في القاموس البطيط اس
 الخن بلا سابق وهذا الخبر باق في القول بالجواز وهو المعتد والاحتياط لا يخفى فيما مع دعوى دود الخبز والنوى كما لا يخفى كلام ابن هزمه
 المتقدم ومنها كراهة البراءة جاعلين ما رواه في الصحيح والشمك الحسن بن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام انه كره لباس البرطلة وما رواه
 الشيخ في الموثق عن يونس بن يعقوب قال سئلته با بعد الله عن الرجل يصلو عليه لبرطلة فقال لا يصح وما يوقد الكراهة ايضا ما روي عن النبي
 عن الطواف بها معلل في بعض تلك الاخبار وانها من زعم اليه ووددت انك لاجل ذلك كرهوا الطواف فيها بل انك بالتحريم ايضا كما في انشاء الله
 ثالثة كتاب الحج والبرطلة بغير الباء الموحدة واسكان الواو وفي الطاء المهملة وتشديد اللام المقنونة ودونها مخففة فلو لم يكن كراهة
 تلبس بها في كل سنة السان ستر في مكان ولهم فيه تفريقات عديدة لا يخفى عن مناقشات والاجود في تقريره كما ذكره في السند
 بالنسبة لا بآية الى انه الفاعل الذي يغسله بدن المصلّي وليست عليه لوبوسا يطو بعبارة الطهارة انه ما يلاق ببل المصلّي او ثيابه البش
 هنا يقع في مسائل الاصل المشهور بين الاصحاب من اشتراط الاباحية في كل ذلك ولخص بها ما قابل الغضب في نقلها في المملوك عينا
 ومنفعة ولما اذن في جملة افتاء من اذن الصريح خصوصاً كان او عموماً كان ياذن بالكون فيه او بالغير في كل حال الغضب للتضياع ونحو
 او بشاهد الحال كالحافات والرايات والاصحاب سائر الاماكن المأذون في عشاها والاستقرار فيها كالحمام او لا يجوز الغضب عنها او
 منفعة لا دعاء الوصية بها او دعاء الاستحباب كذا وكذا خارج روشن واسا بطي موضع يمنع فيه والفرق بين غصب العين وغصب المنفعة
 مع استلزامه لضرر في العين ان في صور تعرض غصب المنفعة لا يتعرض للعين بغیر لا انتفاع فلو اراد المالك بيعها او هبتها لم يمنعها من اخراج
 غصب العين فانه يمنع من جميع التصرفات هذا وقد تقدم نقل كلام الفضل بن شاذان في المقدمة الخامسة وصرح في جواز الصلوة في المكان
 المقتضون انهم من حيث التصرف بغیر ان المالك يشتر من هذا الاحتياط المذكور وقال في حاشية الشهابي المذكور في ما المصنوع فحرم الصلوة
 فيه بجمع عليه اما بطلانها فنقل الاصحاب عليه بعض اعانة ليقول الحق في المفسد بالعبادة قالوا النبي عن امر خارج عن الصلوة كروية
 عن نوح بن جابر الى نقاده وليس هناك غير هذا المصلّي قلنا الحركات والسكنات اجزاء حقيقة من الصلوة وهي بنوعها وانفاذا للفرق

۱۵۲: خط ۱۵۲

لا سنان في سنان

وکیل عبدالرحمن صاحب

مفتی محمد رفیع الدین صاحب

امخارج

امسحارج وقال في كتاب اجمع العلماء كافة على تحريم الصلوة في المكان المغصوب مع الاختيار والحق علمنا ذلك على بطلانها ايضا لان الحركات التي
الواقعة في المكان المغصوب منقوعة كما هو المرفوع فلا يكون مأمورا بها ضرورة استحالة كون الشيء الواحد مأمورا به ومنه يلحقه وقال في ذلك
اكثر العامة وحكموا بصحتها بناء على جواز كون الشيء الواحد مأمورا به منه يلحقه واستدلوا عليه بان السبب اذا امر به بجائز فوجب فيها كون
في مكان مخصوص ثم خالفوا ذلك لان المكان فانه يكون مطيعا عاصيا للجحوق الامر بالخياطة والنعى عن الكون وجوابه ان الامور به في هذا المثال
غير المنقوعة عن الامور به الخياطة والمنقوعة عن الكون واحد هما غير اخر بخلاف الصلوة الواقعة في المكان المغصوب لان متعلق الامر والنعى
فيها واحد وهي الحركات التي في المكان المغصوب فان قلت لكون في الخياطة واجب من باب المقدمة وانما يتعلق به النعى اجمع الواجب المحرم
في الشيء الواحد الذي انكرتموه قلت هذا الاجماع انما يقتضونه لذلك لكون خاصة بالخياطة وجوبه على تقدير تسليمه انما
هو من باب المقدمة والغرض من المقدمة التوصل الى الواجب ان كان منه يلحقه لسقوط الطلب عنه ما كما هو من سلوك الطريق المغصوب
الى المصلحة عند وجوب الحج فانه يقول بالله التوفيق الى هدايته سواء الطريق الظاهر ان ما ذكره في المنقوعة الذي كره من التعديل بكون الحركات
والتكنات منه يلحقها والنعى في العبادة موجب للفناء فهو عليه كالمسلك الى سبيل لما قد تمنا تحقيقه في مسألة اللباس من ان العقد المحكوم
للتقوى عليه هو ان التقوى اوجب للعبادة من حيث هو عبادة فهو مبطولها وانما اذا توجه اليها باعتبار امر خارج فلا وعلى مدعى البطلان ان يثبت
واقامة الدليل البرهاني لما سيظهر لك اننا انقلنا في هذا المكان زيادة على ما تقدمت وهذه الحركات والتكنات انما توجه النعى اليها
من حيث انها تصرف في مال الغير غير ان ذلك على انا قد قد من ايضا منع توجه النعى اليها بالكلية فان النعى انما توجه الى امر هذا الثوب من اقل
الامر غاية الامر انه قادر على الحركات والتكنات في هذا الثوب احد هما غير الاخر وانما ما ذكره في ذلك من التعديل في الظاهر انه عليل لا يبرر
الغليل فان للقاتل ان يقول ان ما ذكره من اجمع الامر والنعى في شيء واحد محال هو الذي يفعله لاستدلال ان ارد به مع اتحاد حقيقة
الامر والنعى في وسلم ولكن الامر هنا ليس كذلك لما عرفت في مسألة اللباس ان ارد به ولو مع اختلافها فهو موم وعلى المدعى اثباته
بالدليل القاطع والبرهان الساطع وان به ومستند المنع ما قد مرنا من انه مأمور بان لا يتقاسم عن الثوب البطلان لصلوة في
منه عن الاشارة بالمغصوب مع انه لو اذ لها بالماء المغصوب مع ذلك وجاز ان يدخل به في الصلوة وكذلك ما ذكره من سلوك الطريق
المغصوب الى الحج فانه مأمور به من حيث كونه مقدمة الواجب منقوعة عنه فانه حال الغير غير ان ذلك قد اجمع الامر والنعى في شيء واحد
يعين ذلك نقول في الصلوة فان الحركات والتكنات التي هي عبارة عن القيام والقعود والركوع والسيود مأمور بها من حيث كونها اجزاء
من الصلوة واجبات فيها ومنقوعة عنها من حيث كونها تصرف في مال الغير فتقع الصلوة وان كانت كذلك ويؤيد ذلك إطلاق الامر
بالصلوة ومدى منع الاجتماع في ذلك ومخالفة التقوى في ذلك عليه ليدل بذلك يظهر ان ادعاء كون اجتماع الامر والنعى في شيء واحد محالا
ليس على إطلاقه بل انما هو مع اتحاد جمل الامر والنعى كما ذكرنا من العامة انما حكموا في هذه المسئلة بالحق ما ذكرناه من اختلاف الجمهور
الا فانهم وغيرهم من كافة العقلاء لا يجوزون اجتماع الامر والنعى مع اتحاد الجهة فيها ويظهر لك ذلك من مثال الخياطة الذي ورد في اختلاف
الجمهور بينه كما هو ظاهر من ذلك ولذلك جعلوا مطيعا عاصيا باعتبارين وانما ما اجاب به عن كلام المخالفين بقوله وجوابه ان المأمور به
في هذا المقام غير المنقوعة عنه فهو مأمور بهما استشعر لغيره من ان حاصل استدلالهم على اجتماع الامر والنعى في مثال الخياطة ان الكون في
الخياطة واجب من باب المقدمة لان الامر به في المقدمة امر بها فيكون مأمورا به لاجل الخياطة وهو منقوعة عنه من حيث كونه تصرفا
في المغصوب غير ان المالك فاجتمع الامر والنعى في شيء واحد وانما جوابه عن ذلك بقوله قلت هذا الاجتماع انما يقتضي في اذن ذلك الكون
خاصة وهو خروج عن موضع البحث اذ الكلام في انه قد منع سابقا اجتماع الامر والنعى في شيء واحد ادعى انه محال فنقل لعامة انهم
حكموا بصحته واستدلوا على ذلك بمثال الخياطة والحال انه يقتضي عترة بان الكون في الخياطة واجب من باب المقدمة فيكون
مأمورا به والحال انه منقوعة عنه من جهة التصرف في مال الغير فقد سلم اجتماع الامر والنعى الذي منعه سابقا وادعى محاليتها وجوابه
هذا خارج عن محل البحث لان محقة الفصل بعد ان تكلمت في منع عدم محقة لا مدخل في المقام انما الكلام في انهم بنوا استدلالهم
في هذه المسئلة على بطلان الصلوة في المكان المغصوب على انه يلزم من القول بالصحة اجتماع الامر والنعى في شيء واحد وهو محال
وكل استدلال محال فهو باطل والحال انه قد عرفت محقة الاجتماع في مثال الخياطة بالتقريب المذكور وبه يتحقق بطلان الصلوة
في المكان المغصوب جلية بان هذا الاجتماع انما يقتضي لا يتعلق له باصل المسئلة بل يكون الخضم عترة بصحة الاجتماع اذ بينه
دليلهم على عدم جواز الاجتماع كما عرفت على ان التحقيق ان ما ذكره من محقة الحج وسقوط الواجب مع قطع الطريق المغصوب انما انشا
من حيث اختلاف جمهور الامر والنعى كما ذكرنا من حيث ما ذكره الاتري انه لو نهى الشارع عن سلوك الطريق المغصوب الى الحج وحج
مع سلوكه لزم اجتماع الامر والنعى في شيء واحد ولزم منه فساد الحج البتة لوجع التقوى ليه بطريق اخر المستلزم لفساد
والقول بصحة الحج هناك ولا يلزمه يقول به ومثله بان في مثال الخياطة لو نهى السيد من الخياطة في المكان المغصوب فانه
يلزم الامر والنعى من جهة واحدة في امر واحد في حصول الامتثال وحصول الامتثال في الفرض الاول انما انشا من حيث
اختلاف جمهور الامر والنعى ان كانا في شيء واحد من حيث ما ذكره وجوابه بان الاجتماع انما يقتضي في الكون خاصة انما يجبه

في كل واحد من هذه

٧ يقال هنامح

فان هذا الذي ذكره في القرآن المذكور في المكان المصنوع لا يجوز ان اما الصوم في المكان المصنوع فمحرّم بمحض لانه لا يدخل الكون فيه وورد عليه
بعد الفرق بين الصوم وقراءة القرآن مثلاً ان الفرق في ذلك فتنفيع البصق في المسئلة يتوقف على بيان امور الاول الظاهرية لا خلاف في
معذورية جاهل اصل الغضب بجاهل الحكم فلهذا هو فيه عدم المعذورية وما في ذلك تبعاً لبعض ما يجزمه المحققين والظاهرية الحق
الارد بسبب في المعذورية واما ناس الغضب فظاهر الاصحاب ان الكلام فيه هنا كالكلام في اللباس في غير هذه المسئلة في ذلك البصق
التفصيل بين الوقت خارجة او اعادة في الاول دون الثاني وصاحب قد اخذ هنا ما اخذاه المصنف من عدم الاعادة مطلقاً حيث قال
بعد ان ذكر ان صحة صلوة الجاهل بالغضب مضع وفاق بين العلماء لان البطلان تابع للنهي هو انما يتوجه الى العالم والاضح ان انما
كذلك لا تنفع النهي بالنسبة اليه لهذا اتفق الكل على عدم ثبوت النهي اقول لا يخفى ان هذا الكلام على الملاحة لا يخرج عن الاشكال
لان لو لم لا يفتقر طهره في غير مقام من عبادات الناس مع انه لا خلاف في بطلان صلوة من نسي ركناً من الصلوة وايضا فانه استقام
الاخبار بوجوب اعادة الصلوة على من صلى في الجاهل ناساً قد علم في بعض تلك الاخبار وجوب الاعادة باهم الدلالة كحيث قال
يعيد صلوة من نسي في النسي ان كان في ثوبه عقوبة لنسيانه وهو ان يترك في غير محله عدم معذورية الناس لان العقوبة على النسيان وعدم
التذكير لا يجمع مع المعذورية وفيما يفيده حديث دفع القلم هو عدم العقوبة لاصحة الصلوة واحدها غير الاخر وبذلك يظهر ما في
استدائه الى الاتفاق على عدم الثانية فالمسئلة بالنسبة الى المكان واللباس غير منصوصة والتفصيل المذكور لا يصلح لتأسيس حكم شرعي
لما عرفت في الحكم بالنسبة الى الاخبار فجملة من الاحكام مختلفة فبعضها كما تقدم انه غير معذوري في بعض كنيان الصوم والا كل فيه
حكماء يصحرون وجوب الاعادة مطلقاً ومن ذلك يعلم انه ليس لمحكم كل لا قاعاً مطردة فالواجب لو توقف على مورد التصويب
في كل جزئي ودل الحكم فيه بالعموم والخصوص الا لو توقف على سبب الاحتياط والله العالم الثالث المشهور بين الاصحاب انه
لا فرق بين عدم جواز الصلوة في الملك المقتض من الغاصب غيره من علم بالغصب جواز المرتضى رض والشيخ ابو الفتح الكراخي الصلوة
في المقتض من الغاصب استصحاباً لما كانت عليه قبل الغصب نفوذت بعد شيخنا الجليل في الجواز ولو صلى المالك في مكان المقتض
صحت صلوة تاجراً آمن الزيدية على ما ذكره في الذكر في لو اذن للمالك الغاصب لغيره في الصلوة صحت لا ارتفاع المانع وقال
الشيخ في لو صلى في مكان مغصوب مع الاختيار لم يجز الصلوة فيه ولا فرق بين ان يكون هو الغاصب او غيره ممن اذن له الصلوة
فيما ذكرنا ان الاصل في صواب الجواز الصلوة فيه قال شيخنا الشهيد في الذكر بعد نقل هذه العبارة واختلفت في معناها فلهذا اعتبرنا في الاذن
للمالك لانه قال الوجه الجواز لو اذن له المالك وقال في الغاصب كالمالك في الاذن فلما قال في المعبر عما الثالث
فلا تراه لا يذهب لوجه الى احتمال جواز اذن الغاصب كيف ينبغي الشيخ معللاً لا لا يطابق هذا الحكم ويمكن توجيه الاول بان المالك لا يمكن
يكن متمكناً من التصرف فيه بعد اذ لا باخراً كما لو باع فانه باطل لا يبيع المشتري لنفسه وينبغي جواز ان يقر اذن بصيغة الجهم ولو يرد
به الاذن المطلق المستند الى اهل المال فان طر بان الغصب يمنع من استصحابه كما صرح به ابن ادریس فيكون فيه التنبيه على مخالفة
رض وتعليل الشيخ مشعر هذا وقال شيخنا المجلسي الجاهل بعد نقل عبارة الشيخ المذكورة والظاهر ان مراده بالاذن اذن الغاصب
وان كان الوجه لا يذهب الى تأثير اذن في الغاصب اذ يمكن ان يكون الاشتراط مستتباً على العرف والظاهر ان لا يتمكن الغاصب من الصلوة فيه
الا باذن الغالب الغاصب حمله على اذن المالك كما هو ظاهر ما اعتبره بعيد جداً لاجل البطلان في وجوبه في الذكر بان المالك
لما لم يكن متمكناً من التصرف فيه لم يقدّر له الا باخراً كما لو باع فانه باطل لا يجوز للمشتري التصرف فيه وفيه نظر لمنع الاصل بطلان
القياس فلا يتم الحكم في الفرع ثم نقلوا الحمله في الذكر في القرأته بصيغة الجهم ولو ما فرغ عليه ثم قال وليت شعري ما المانع من
الحمل على ما ذكرناه مع انه اظهر في عاداته لفظاً ومعنى ما دل على حمل على ما وجب تلك التكاليف وسمعنا ان بعض افاضل
المتأخرين ممن ولي عصرنا اذ في الظهور نية الحكم بان لا يجوز للمالك ان يصلي فيه لانه لا يصدق عليه انه مغصوب
وهذا دفع ورد ذلك العبارة في شيء من التصويب لا نص فيه على الخصوص بل انما يستدلون بعموم ما دل على عدم جواز
في ملك الغير ثم يحتجون للبطلان بان النهي في العبادة موجب للفناء ولا يصح في ذلك في المالك من اذن له فكيف يمكن ان يجوز
الصلوة وصحتها للغاصب غير وان منع المالك صريحاً وبين من يقول بهذا القول انه في كلام شيخنا المشد اليه وهو جازم في الحكم
ان من عرف النهي وطريقه يقطع ويجزم بان لا يذهب الى هذه التدقيقات التي وجب بها في الذكر في كلام المحقق في المعبر عما
القرأته بصيغة الجهم في الثالث الظاهرية لا خلاف في انه لو امر الاذن بالكون في المكان صريحاً او نحو الخروج قبل
الاشتغال بالصلوة في الوقت متسع فانه يجب عليه الخروج على الفور لمنع التصرف في مال الغير فيراذنه فكيف مع النهي صريحاً
فلا اشتغال بالصلوة والحال هذه بطلت عندهم كما تقدم ذكره لوجه النهي في العبادة للوجوب لفناء ما فيه ما عرفت مما تقدم
محققه انما الخلاف فيما اذا اشتغل بالصلوة قبل الامر بالخروج وفيه وجوب بل اقول وهو مختار العلامة في الاشاد
وجاهل ان يجب عليه الخروج وبهها وهو خارج ولا يقطعها وعلو بان فيه جهاً بين حق الله تعالى امرها تمام العلاج عند بطلان
العلاج بين حق الادعي او دد عليه بان يشكك باستلزامه فوات كثير من اركان الصلوة وبعض شرائطها مع امكان الاتيان بها

كامله

كاملة موقان الوقت متسعا كما هو المفروض وجوب اتم العمل ملقا بحيث يشمل محل النزاع ثم والثالثة وهو الظاهر من كلام الشيخ
المحقق واختاره في قطع الصلوة مع سعة الوقت انهم ما شغلوا بالخروج مع ضيقه اما الاول لعدم جواز الانهاك مستقلا لا يضر
في ملك الغير غير ضا عدم جواز الانهاك خارجا لا يستلزمه فوات كثير من الاذنان والشرائط لئلا يمكن الاتيان بها على
وجوبها بعد الخروج واما الثالثة فلا يمتنع ان مضيقا فيجمع بينهما بحسب الامكان وليس الا ما ذكر في الثالث مستقرا
مطلقا وهو اختيار الشهيد في الذكر في النجاسة كما يقتضيه الاستصحاب ان الصلوة على ما افتت عليه وورد عليه ان منع ظاهره
الثالثة التي هي الحقيقة بين يده ثابتا لا يوجب الباطل في التصديق والراجح الفرق بين الاذن بالصلوة والاذن بالكون المطلق فيتم
في الاول مستقرا وهو مختار العلامة في اكثر كتبه اما في الثالثة فاحتمل الوجه الثالث في عدم ذكره وفي يده احتمال الوجه الثالث في صورة
سعة الوقت واستقر بطلان الصلوة في صورة التصديق والراجح الفرق بين الاذن بالصلوة والاذن بالكون المطلق فيتم
الحال او الفرض فيتم في الاول فيخرج في الثالثة مصليا مع الضيق ويقطعها مع السعة ذهب اليه شيخنا الشهيد الثالث في الرد
قال هذا هو الاجود ثم قال ودعوه في الاول ان اذن المالك في الامر الا انه شرعا يقتضي اللزوم فلا يجوز له الرجوع كما لو اذن في
البيت في ارضه واذن فدهن ماله على دين الغير فانه لا يجوز له الرجوع بعد ما اذن في البولي ان الاذن في الاستعانة لا يدل
على اتمام الصلوة باحد الكالات فانه اتم من الصلوة والعام لا يدل على الخاص شاهد الحال ضعف من المطلق واما القطع مع
السعة فلا يستلزم التثاغل بها فوات كثير من اركانها مع القدرة على الاتيان بها على الوجه الاكمل بخلاف ما لو ضاق الوقت فانه يخرج
مصليا موميا للركوع والتسويد بحيث لا يتناقل في الخروج عن المعتاد مستقبلا ما يمكن قاصدا اقربا لطريقا تخلصا من حق الاذن في
بحسب الامكان ان يتقوا كلامه زيد فقامه قالوا وكذا يخرج متشاغلا بالصلوة لو امر بالخروج مع ضيق الوقت قبل الشروع في الصلوة
جمع بين الحقيقتين كما تقدم اقول لا يخفى ان المسئلة لما كانت عادية من النصوص كثرت فيها الاحتمالات وتصادمت فيها الضمائم
الحكم فيها مشكل ما عرفت والاحتياط مطلوب بل واجب لان المسئلة من الشبهات التي يجب فيها الاحتياط عندنا الا ان اقربا لقواعد
والاستنباط يظهر هو قطع الصلوة مع الاشتغال به في سعة الوقت والاتيان بها كاملة الاضال بعد الخروج واما مع ضيق الوقت
فان مقتضى قواعدهم في مثل هذه الضورة هو وجوب الانهاك مستقرا اياها فاعلم ان المكان المغصوب وذلك فان اباة المكان عندهم
انما هو من شروط الصحة كسائر العدة ولم يمتنع السائر ونحوها وقد قرأ في اصول ان شروط الصحة لا يمتنع مع الامكان والاستطاعة
وقد ساعدتهم الاخبار على ذلك لما ورد فيمن فقد اثاره صلى الله عليه وآله وسلم فقد اثاره صلى الله عليه وآله وسلم على اثاره صلى الله عليه وآله وسلم
ومن فقد القبلة صلى الله عليه وآله وسلم اولى اربعين ما فان قيل فالانهاك من الصلوة والاتيان بها بالكلية ليلزم ما ذكرتم فانما هو عليه
الصلوة لكن بهذه الكيفية المتقدمة مستغلا بالخروج فلما من الظاهر ان الصلوة المأمور بها شرعا المنصرف اليها الاطلاق هي الصلوة
المستقلة على الاتيان بالاذنان والوجبات على وجهها واستقبال القبلة ونحوها وهي المعلوم من صلح الشرع خرج ما خرج من دليل
كصلوة المريض صلوة الحرب صلوة الخوف والصلوة في السفينة ونحو ذلك مما دلت عليه دلالة الشرع فيمن يغيب ويغيب
انه لم يبق دليل على هذا الشرع من صلوة على شرط الا باحتمال المكان وبالجملته فاقولون على جادة الاحتياط طريق السلامة من
الوقوع في هذا الاحتياط ولقد العالم ان الرجوع هل تطل الصلوة تحت السقف الخفية المغصوبين مع اباة المكان ام لا اشكال لا
من حيث المكان اذ لا يضر ذلك في تعريف المكان المتقدم وانما هو من حيث ان هذا نص في المغصوب ان النص في كل شيء
بحسب ما يليق به واعد له ولا ريب ان الغرض من الخفية والسقف هو لجوس تحتها قال شيخنا الشهيد الثالث في الرد في بعد تعريف
المكان بتعريفين ذكرهما والبحث فيها ما لفظه وعلى التعريفين لا تطل صلوة المصلي تحت سقف مغصوب او تحت خيمة مغصوبة مع اباة
مكانها لانغلق اسم المكان فيها هذا من حيث المكان اما من حيث استلزام ذلك التصرف في مال الغير فيمن على ان من افاة الصلوة لم يضر
هل يعد مغصوبا ام لا بل يمكن بناء على حكم الصلوة في السقف المغصوب غير السائر وقد تقدم الكلام فيه وان الدليل العقلي لا يثبت
على البطلان فان التقي ختمنا انما يوجب الاضال العام للتخلص من المغصوب هو تركه لا الاضال الخاصة وبالجملته فلا يضر بعقل
عليه مثال ذلك ولا يتحقق بدونه الحكم بطلان الصلوة بالتي هي شرطا للصلوة ولا جرة ادلة علم بحقيقة الحال انتهى اقول
وملخصه هو الصلوة معقبة وان اتم من حيث التصرف في المغصوب بناء على ما قدمناه من ان التصرف في كل شيء بحسب ما يليق به وما يثبت
عليه من المنفعة وهو جيد الخامس هل يكفي شاهد الحال في هذا المقام الدلالة الظنية ولا بد من العلم قولان ظاهر المهور
الاول وصح جمع منهم السيد السند في كتابه اكثر الاصل في شرطها اذا كان هناك مادة تشهد بان المالك لا يكره وهو اتم
من العلم ويمكن ان يؤيد القول المشهور بعلمت الاخبار الدلالة على الأرض مسجد له صلى الله عليه وآله وسلم فان المراد به محل الصلوة
كما ترويه الاخبار حتى والحق التسويد على الصلوة لتسميته للكل باسم المجرع وفي بعض تلك الاخبار جعلت لك ولا شك الاضال
مسجد الحديث وفي بعض اخر ان لا تجلج الاضال لعلها لا تكون من رتبة ما صلى عليها وانت خبير بان الانك
لبعض هذا الاحتمان منه سبحانه على سوله صلى الله عليه وآله وسلم الدلالة على اتمه هو الاكتفاء بمجرد ظن الرضا على ان اعتبار العلم بنفي فائدة

في مكالمصلي
في بيان ما يجب في
الصلوة من حيث
الوقت والمكان
والطريق

في بيان ما يجب في
الصلوة من حيث
الوقت والمكان
والطريق

وفي رواية أخرى ما عرفت من كثرة الأخبار المتقدمة في عدم صحة قيامه في الاكتفاء في تقديم الرجل الجوز لصلواته مع المرأة في مكان واحد
بالتقدم ولو بعد اصدرة وهذا ما يقرب من اشتراط التقدم بشروطه ومنها أحسنه محمد بن مسلم عن أبي جعفر في المرأة تصل
الرجل فقال إذا كان بينهما حاجز فلا بأس من هذا أيضا ما استدلل على الجواز في الدلالة على خلافه في ظاهرها إنما هو
الجواز مع الحائل ومنه ما شئت بالإسناد مع عدم الحائل في عليه لأنه لا يمتنع من أن يصحح محمد بن مسلم أيضا قال سئل عن الرجل يصلي في زاوية المحراب
أو ابنته تصل في زاوية أخرى فقال لا ينبغي ذلك وإن كان بينهما استرجاء هكذا في رواية في الخبر المذكور ودواء الشيخ في بيت
بلفظ شريطة إذا كان الرجل متقدما للمرأة بشروطه وهذه الزيادة يحتمل أن تكون من كلام الشيخ ويحتمل أن تكون من الرواية قال في
القول لا ينبغي في الموضع الكراهة والظاهر أن الشرايين الملهمة والتواء المشقة من فوق وقال الشيخ في بيان المعنى أن الرجل إذا كان
متقدما للمرأة بشروطه وهو بعد انتهى أقول ظاهره أن مبادئ استدلاله بالخبر المذكور على ذكره من أن لفظ لا ينبغي في ظاهره الكراهة
وقبيل منع فانه إذا ظهر في عرف الناس فهو مسلم ولكن لا يجدي نفعاً وإن أراد في عرفهم فهو محذور لما أوفضناه في غير هذا
ما تقدم في مباحث الكتاب من أن الحق أن هذا اللفظ من الألفاظ المشتركة في عرفهم فلا يجعل على أحد معنييه إلا مع القرينة والقرينة هنا
ظاهرية لا نصية لأن قوله فإن كان بينهما استرجاء يدل بمفهوم الشرط الذي هو حجة عنده وعند المحققين على عدم الاجراء مع عدم
تج فكون الرواية من أدلة الشيخين ومن تبعهم في القول بالصحة في مثل هذه الرواية معارضة ابن ادریس في مستطرات السرائر من أن
البرهان عن محمد الجوز قال سئل بالبعد الله عن الرجل يصلي في زاوية امرأة أو ابنته يصل في الزاوية الأخرى قال لا ينبغي ذلك
إلا أن يكون بينهما استرجاء كان بينهما استرجاء وهي الظاهر فيها قلنا هذا كله على تقدير ما نقله من الرواية بلفظ الشرط لئلا يغلط ما في
رواية الشيخ في بيت من لفظ الشرايين الملهمة والتواء المشقة فالوجه فيه بما ذكره الشيخ من تقدم الرجل بهذا المقادير واستصحاب
له بعد كما أشاد إليه في كتاب الجمل المتين ومنها أحسنه حريز أو حسنه عن أبي عبد الله في المرأة تصل في البيت الجمل
قريباً منه فقال إذا كان بينهما موضع الرجل هو ما يجعل على البعير كالتسريح للفرس هو يقرب من الدراع ومنه رواية أبي بصير عن
أبي عبد الله في الرجل المرأة يصليان في وقت واحد المرأة من بين الرجل فجاءته فقال لا إلا أن يكون بينهما شرايط ذراع والتقريب
فيها ظاهر حيث هو عن الحاذق الأمام تقدم الرجل بشروطه الذراع وما رواه محمد بن مسلم في الضيق قال سئل عن المرأة تزامن الرجل الجمل
يصليان يجعلا فقال لا يمكن يصلي الرجل إذا صلى صلاته المرأة وهي ظاهرة في التقرير كما اختاره وأحسنه أدریس بن عبد الله القمي قال سئل
للعبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي في البيت المرأة قائمة على فراشه اجبا فقال إن كانت قاعدة فلا تقرب وإن كانت تصل فلا وهي كاجبا
ظاهر في التقرير رواية عبد الرحمن بن عبد الله البصري قال سئل بالبعد الله عن الرجل يصلي في المرأة فجاءته فبنته أو يسوق قال لا بأس به
إذا كانت لا تصل وهي ظاهرة في المدعى البصر وموقفه بن بكير عن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي في المرأة تصل في البيت الجمل
جانبه فقال إذا كان سجودها مع ركنه فلا بأس من هذا الخبر المتقدمة في الجواز بشرطه فقهه عليها هذا المقادير الذي يقرب من خبره أو
ذراع ورواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل المرأة يصليان جميعاً في الجمل الجمل قال لا ولكن يصلي الرجل نصفه
وهو صريح في المطلوب كحصة محمد بن مسلم المتقدمة المتقدمة للصلوة في الجمل ايضاً وموقفه عارضا إلى أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن
الرجل يصلي بين يديه امرأة يصل في البيت الجمل بين يديه أكثر من عشرة أذرع وإن كانت عن يمينه أو عن يساره
جمل بين يديه مثل ذلك إن كانت تصل خلفه فلا بأس إن كانت تقبض يديه الحديث وروى في كتابه قريباً لاسناد عن عبد الله بن الحسن
جاء عن جعفر عن أبي بصير عن جعفر قال سئل عن الرجل يصلي في البيت الجمل ايضاً وموقفه عارضا إلى أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن
أقول أن المستفاد من هذه الأخبار بعد فهمها لا معقدها مطلقاً إلى عقيدتها أن الواجب في صلوة الرجل مع المرأة في مكان دفعة
أن المرأة إن كانت متقدمة فلا بد من حاجز أو قد عشرة أذرع فصاعداً وهكذا إذا كانت إلى أحد جانبيه محاذية له في الموقف فلا بد من
أحد الأمرين وأما مع آخرها ولو شئ من المقادير المذكورة في تلك الأخبار فانه لا بأس بصلوة كل منهما أحسنه ولا يشترط هنا أن يكون ذلك
وبذلك يظهر ما في كلامه في ذلك من أن يتبع حيث قال بعد نقل الأخبار التي أشركت في استدلالها ما صودته وجه الدلالة من هذه
الأخبار واستدل بها في عدم الحائل أو التبع بالعرف وإذا انفرد ذلك ثبت الجواز لا قائل بالفصل على هذا فيجب حمل الأخبار المتقدمة
على الاستصحاب صواباً للأخبار من التناقض لا ينفرد ذلك باختلاف القيود لأن مراتب الفضيلة مختلفة وبالحكمة وهذا الاختلاف قرينة
الاستصحاب انتهى أقول قد عرفت أنه لا خلاف في أن الأخبار المذكورة بل كلها متفقة الدلالة على رواية جميل المتقدمة أقول
الروايات على ما ذكرناه قوله وجه الدلالة من هذه الأخبار استدل بها في عدم الحائل والتابع مردوداً في الحائل التابع المذكورين
إنما يشترط في تقدم المرأة على الرجل أو محاذية أحدهما جنباً بحيث تساويه في الموقف لا في صورة آخرها وإن كان قليلاً ومثلاً الشهية
عنده أن أكثر الروايات الدالة على الشرايط الذراع أو ما لا يخطى في نحو ذلك من التقدير بل المذكورة قد جعل على مسالة الرجل المرأة في
الموقف ولكن تتأخر عن هذه المقادير كما يشاء إليه قوله ولا ينافي ذلك باختلاف القيود باختلاف التابع يكونه عشرة أذرع
في بعض قدر عظم الذراع في بعض ما لا يخطى في ثالث وهكذا وهو المحض فإن هذه الروايات لا يجالها وإن أوهت ذلك

تكن هنا الخافقة صحت بما ذكرنا من المراد بهذه المقادير في تقديم الرجل على المرأة مع الحاذقة مثله وثقة ابن بكير الدالة على نفى الباس
 اذا كان سجودا مع موضع ركوعه وصحة زيادة الدالة على انه لا يجوز ان صلى بحاله الا ان يكون الرجل قد اقامه بصدقه وهو
 بما يقرب من الشبر بذلك يظهر لك وجه حمل اجمال تلك الاخبار على هذين الخبرين وبه يحصل انتظام هذا الاخبار مع اخبار
 المنع الصريحة في الخبرين كما قد منها على ان ما ذكرناه ان لم يكن منعنا فلا اقل من ان يكون محمدا به يسقط استدلاله بالخفاء
 وج فلا تصلح لمعادضة ما قد منها من الاخبار الصريحة انه من تكلم بالجماع ما ذكره من روايته عارضا نحوها على الكراهة زعمانه
 الاختلاف بل الخبرين في رواية عارضا نحوها ما ذكره واما على ما ذكرناه من القول بالخبرين وحمل اجمال تلك الروايات التي توهم
 فيها ما ذكرناه على الروايات المفصلة فان الروايات تكون متفقة على خبرهم تقدم المرأة مساواتها للرجل الامع الحامل او
 البعد بعشرة اذرع واما مع التاخر ولو يتبع من تلك المقادير فلا اشكال في صحة صلواتها ثم انه قال في ك بعد ما نقلنا عنه
 الروايات وما ذيلها به ثم اخذنا بطلانها بالجماع لما نؤمن به وثقة عارضا باطمي عن عبد الله انه سئل عن الرجل ثم ذكرها كما قد منها
 ثم قال وصحة خبره عن حماد قال سئل عن المرأة تزامن الرجل في العمل الخبر وقد قد منها ثم قال وصحة خبره عن جعفر عن اخيه موسى
 قال سئل عن ما كان في الظاهر فقلت مرة بما لا يصلح معه وهي تحب انها العصر هل بعد ذلك على القوم وما حال المرأة في صلوات
 معهم وقد كانت صلت الظاهر فقال لا يبعد ذلك على القوم وتعيد المرأة والجواب بحمل التمسك في الروايتين الاوليين على الكراهة وحمل
 الامر بالعادة في الرواية الاخيرة على الاستحباب مونا للاخبار عن التمسك مع ان الامر بالعادة لا يتعين كونه بسبب الحاذقة لاجمال
 ان يكون بسبب اقتداءها في صانع العصر من يصلي الظاهر مع اعتقادها انها العصر فلا تدل على الحد الاسرى بضائفتها في ذلك وان
 دليل الخبرين غير مخصص فها ذكره لماعرف من الاخبار التي قد منها ما وبتنا دالته على ذلك ذاتنا ما عرفت في غير موضع فما تقدم من انه لا
 دليل على هذا الجمع بين الاخبار من الحمل على الكراهة والاستحباب ان اتخذوا لم يقامه في جميع الابواب كيف لا يتجمل صون الاخبار
 عن التمسك مع خبرهم في الاصول بان الاصل في الامر الوجوب في التمسك بالخبر وبوجوب ذلك يلزم العقاب العذاب على تركها ما عرفت
 وان كتابا ينهى عنه مع ان الاستحباب مما يؤذن بمحو التمسك والكراهة مما يؤذن بمحو الفعل فكيف مع هذا يحصل صون الاخبار مع
 عن التمسك ويخرج المكلف عن العهد بما قاله وثالثا ما عرفت من انه لا محذور في هذه الاخبار الدالة على التمسك الا ما هو من تلك
 الاخبار الواردة في الحاذقة المتضمنة للفصل تلك المقادير المتقدمة والحال انك قد عرفت الوجه فيها وانها تنطبق مع هذا القول
 على حسن وجوه الانطباق وتفق مع ما بالهم من وجوه الاتفاق تعريفي رواية جميل المتقدمة وقد عرفت الجواب عنها ودل على ان من العجب
 في الجواب عن حقيقة خبر جعفر ان الامر بالعادة لا يتعين كونه بسبب الحاذقة اه وان تبعد فيه من تبعد فان استا الاطال الى ما ذكره وحقا
 احتمل في صحة الرواية المذكورة بوقف على جود دليل على ذلك من خارج مع انه لا دليل لا قال ذلك والاستناد الى هذه الرواية
 في ذلك مضارة في البين والجملة فان التحقيق عند في المسئلة هو ما كشفت عنه نقاب الابهام واوضحته لجميع الافهام والحمد
 العالم بقى بحكمهم في المقام فوايد بحسن التنبيه عليها الاولى قد صرح جميع من الاحباب منهم العلامة والشهيدان والسيد
 السند ذلك بان يشترط في نعلق الحكم بكونها كراهة ومحرر بما صفة صانع الاخرى لولا الحاذقة بان تكون جامعة لجميع الشرائط
 المعينة في الصحة سوى الحاذقة فلا يتعلق الحكم بالفاسدة بل يصح الاخرى من غير كراهة اذا فاسدة في حكم العدم واحتمل شيخنا
 الشهيد الثالث عدم الاشترط لصدق الصلوة على الفاسدة وتضمنه البعد في الذم اقول كانه لصحة قولهم انها صاغة فاسدة
 والطلاق الصلوة اعم من الصحة والفاسدة ثم انهم ذكروا انه على الاول فالمعتبر في دفع المنع العلم بالفتا قبل الشروع ولو علم بعد
 الفراغ لم يؤثر في الصحة لان الصلوة صلت باطلة بالحاذقة على القول بالقرن او متضمنة بالكراهة على القول الاخرى فظهر ان الفتا
 بعد الفراغ لا يؤثر في صحة ما اذ وال كراهة عنها بعد ما ثبت انصافها به اقول انما ان ما ذكره من الحكم بانة مقولهم الفتا
 بعد الفراغ فانه لا يؤثر في صحة الصلوة من حيث بطلانها ظاهرا بالحاذقة متبوعا على مسئلة اخرى هل ان الصلوة اذا كانت
 بحسب الواقع ونفس الامر ان كانت بالنظر الى الظاهر باطلة فهل يحكم بغيرها باعتبار ما كانت عليه في الواقع او يحكم بالبطلان بالنظر
 الى الظاهر المشهور انشأ عليه بغيره ما ذكره الاحباب هنا من بطلان صلوة الحاذقة ان كانت صلوة صحة بحسب الظاهر
 لولا الحاذقة وان كانت باطلة في نفس الامر بغيرها الا انه انما علم بعد الفراغ فانه يصدق على الصلوة المذكورة انها صحة في الواقع
 بطلان تلك الصلوة الاخرى في الواقع وباطلة في الظاهر من حيث الحاذقة في تلك الصلوة العتيقة ظاهرا اما على ما ذهب اليه جميع
 من الاحباب من القول الاول في تلك المسئلة ومنهم السيد السند في كتابه بحث قال في مسئلة الصلوة قبل الوقت جاهلا او ناسيا
 ولو صادف الوقت صلوة الناسي والجاهل يدخل الوقت في الاجزاء نظرا من حيث عدم الدخول في الشروع من طابفة العبادة ما في نفس
 الامر وصدق له امثال والاخرى لثالثا وبه قطع شيخنا المحقق لم الله على الاخر كلامه في الوجه العتيقة اذ لا مبرر بان ما نحن فيه كذلك
 لان المفروض ان تلك الصلوة فاسدة واقعا في حكم العدم وان لم يعلم الحاذقة في الا بعد الفراغ والحاذقة الوجبة لبطلان الصلوة
 انما هي حاذقة الصلوة العتيقة وهذا الصلوة ظم بطلانها فلا تؤثر في الحاذقة لانه بطلان صلوة الحاذقة بعد ظم هو ذلك فلو

والظاهر في الخبرين

في الخبرين

الب عبد الله قال عشرة موضع لا يصلي فيها الطين والماء والحمام والقبور ووثا الطرق وقري النملح معاطن الابن بحري الماء والسخن والشيخ
 قال في كتاب النصال بعد نقل الخبر المذكور مسندا الا انه اسقط منه القبور وذاد فيه وادى خبنا ما صورته هذه المواضع لا يصلي
 فيها الا في حال الاختيار فان حصل في الماء والطين واضطر الى الصلوة فانه يصلي بماء ويكون ركوعه اخفض من سجوده واما الطريق
 فانه لا بأس ان يصلي على الطواهي لانه بين الجواز فاما على الجواز فلا يصلي في الماء الحمام فانه لا يصلي فيه على كل حال فاما مسالخ الحمام فلا بأس
 بالصلوة فيه لانه ليس بحمام واما قري النملح فلا يصلي فيها لانه لا يمكن من الصلوة لكثرة ما يدب عليه من النمل فتؤذي به فتشغل عن الصلوة
 واما معاطن الابن فلا يصلي فيها الا اذا خاف على متاعه فلا بأس به بالصلوة فيها واما سراج الغنم فلا بأس بالصلوة فيها واما بحري الماء فلا يصلي
 فيه على كل حال لانه لو من ان يحري الماء اليه هون صلوته واما السبخة فانه لا يصلي فيها بقر ولا صق لانه واما غيرهما فانه من ريق سكان
 سجوده حتى يمكن الوجه فيه فتؤذي به سجوده فلا بأس به بالصلوة في السبخة فانه لا يصلي فيها بقر ولا صق لانه واما غيرهما فانه من ريق سكان
 عليه سجوده واما وادى خبنا وجميع الاودية فلا يجوز الصلوة فيها لانها وادى الخبنا والخبنا لانه وادى الخبنا وادى الخبنا لانه وادى الخبنا وادى الخبنا
 اشتمل عليه الخبر المذكور ما ذكره الاصحاح في اذنه على ذلك ووردت به الاخبار فاقول منها الحمام والمشهور بين الاصحاح كراهة الصلوة
 فيه ونقل عن الاصحاح انه منع من الصلوة فيه وتردد في الفتا والظاهر الاول مسند عبد الله بن الفضل المنقذة واما وادى الخبنا
 في الموقوف عن عامر التباطي قال سئل باعبد الله عن الصلوة في بيت الحمام قال اذا كان الموضع نظيفا فلا بأس به واما وادى الخبنا في البيت
 عن علي بن جعفر انه سئل عما هو في الصلوة في بيت الحمام فقال اذا كان الموضع نظيفا فلا بأس به واما وادى الخبنا في البيت
 الجواز والاختيار فاحملوا انتهى في الحمام على الكراهة جبايد بين ما تقدم وظاهر ذلك عدم الفرق بين المسخ وغيره والمفهوم من كلام
 الاصحاح في قري النصال كافتقار الشبهة في تخصيصه وابق الجواز بالمسح حيث قال في قري النصال في مسخ الحمام وابقا في
 في الحمام لا تهاوي الشياطين والشيخ بعد ان ذكر موثقة عما رجله على المسخ وصرح الشهيدان بنفي الكراهة في المسخ ايضا ولم
 في الاخبار بخصوص المسخ بنفي لا اثبات والطلاق لفظ الحمام شامل الا ان في في النصال بعد ان نفى لباس عن الصلوة فيه اذ في
 انه ليس بحمام وفيه منع ظاهر فان كان ما ذكره وجميع بين الاخبار فاحمل انتهى على الكراهة في غير المسخ يحتاج الى دليل وهو حقيقة
 في العزم واما تغليب الصدوق بانه وادى الشياطين في ظاهره من الاخبار ليصلح وجه الكراهة ونقل عن العلامة في التذكرة انه
 احتمل ثبوت الكراهة في المسخ وبقى الاحتمال على انه انتهى فان كانت الجاسمة لم تكروه وان كان كشف لعوده فيكون ما وادى الشياطين كونه وادى
 بانه ضعيف لجواز ان لا يكون الحكم معللا او يكون العلة غير ما ذكره ولو جعل وجه الجمع بين الاحاديث ما صرح به الزوايان الاول والثاني
 من تعليل نفي لباس على النظافة فيجوز اهل على انه على عدم النظافة لكان اقرب على هذا فيكون محمولا على العزم لعدم نظافة المكان
 وكيف كان فانه لا يكره الصلوة في سطح الحمام كما صرح به غير واحد من الاصحاح والله العالم ومنها ما يثبت لغلط عقد ما الاصحاح في هذا
 الباب لم اقف في النصوص على هذا العنوان والظاهر ان المراد به بيت الحمام الذي هو بيت لذلك وظاهر الشيخ في المنقذة في القنم
 حيث قال لا يجوز الصلوة في بيوت الغائط وحمل الاصحاح على الكراهة لعدم ما يوجب التحريم اذ ليس الا انها منقذة القنم وغاية ما هو
 ذلك الكراهة والاصحاب قد استدلوا على هذا الحكم بما رواه الشيخ في الصحيح والشيخ عن محمد بن مروان عن ابي عبد الله قال قال رسول الله
 صلى الله عليه واله ان جبريل قال قال فاما معاشر المسلمين لا تدخل بيتا فيه كذب لا تمثال جسد ولا بيتا يال فيه وعن عمرو بن خالد عن
 جعفر بن محمد قال قال جبريل قال فاما معاشر المسلمين لا تدخل بيتا فيه صورة انك ولا بيتا يال فيه ولا بيتا فيه كذب انت خبير بهذا هذا
 الاستدلال من بعد عن المذاهب في المذاهب في بيوت الغائط والبول لا يستلزم الغائط والذى قفت عليه كما بينا سابق لك ما رواه الشيخ
 عن غيبه في زيادة قال سمعت باعبد الله يقول يقول الارض كلها مسجد الا بئر غائط او مقبرة في رواية اخرى ما رواه في ضمن الفضيل
 يشا قال قلت لابي عبد الله اقوم في الصلوة فادى قد اخرج في القبلة العذرة فقال خضعها ما استطعت والظاهر ان ما اشتملت عليه
 هذه الرواية مكره لغيره ما نحن فيه وهو ان يصلي الى عذرة في قبلته كما ذكره بعض الاصحاح بالجملة فالمقام وان كان مقام كراهة
 يتباح بينهم في دليله لكن الكلام في كون الحكم شرعا يتوقف على الدليل الشرعي الواضح ومنها ما ينادى بالبر في مسند عبد الله بن
 الفضل المنقذة وغيرها معاطن الابن به عن بعضهم ايضا وهو ما ينادى بالبر حول الماء قال في الصحاح العطن والمعطن واحد الاطمان
 والمعاطن وهو بك الابل عند الماء لتشرع على بعد ذلك قال في القاموس العطن حركه لا يكون منه لاجل الحوض وكلامها وكذا كلام غيره
 من اهل اللغة في تخصيصهم للمعاطن بما ينادى بالبر عند الشرب المفهوم من كلامهم انه من ذلك به صرح ابن ادريس في السرائر فقال
 بعد تفسير المعطن بانقله من اهل اللغة في حقيقة المعطن عند اهل اللغة الا ان اهل الشرع لم يخصوا ذلك بمبرك لانه
 واسلم بنوه على عدم تغلب الفرق بين موضع الشرب فيه وهو محتمل انه لا لا يخرج نوع اشكال لان من قواعد الترجيح في معاذرة الالفاظ
 بعد تعذر الحقيقة الشرعية والعرض الخاص في الكلام اهل اللغة ثم ان القول بالكراهة هو المشهور ونقل عن اهل الصلاح القول بالتحريم
 وهو ظاهر الشيخ في المنقذة ايضا فاحملنا ظاهر النص من اجاب المسئلة زيادة على ما تقدم في مسند عبد الله بن الفضل في صحة تحريم
 قال سئل باعبد الله في اعطان الابل فقال اذا تخوفت الضيعة على متاعك فاكسبه وانصت لآب اس بالصلوة في مراتب الغنم وصيغته على

الصلوة
في الحمام

على تعرض

وضعا
الغائط

في البيت
الابل

صريح

عليه السلام

٧ به وموقفه من الماء
قال ثلثي الصلوة
في اقطان الابل صح

في مكان الصلة

في مكان الصلة

في مكان الصلة

في السفينتين

كامل

بن جعفر الرومي في كتابه عن اخيه جعفر قال ثلثي من الصلوة في معادن الابل اتصل قال لا تصلح الا ان تخاف على ضيعتنا منك فالكثرة ثم انصح
 بالثالث صلواتك من معادن الغنم تصلح الصلوة فيها قال نعم لا ياتي في مرض البقر الغنم فقال اذا اضغقت بالباء فكل يا ابا غلام يا ابا غلام
 فيها فاما مرض الخيل البغال فلا تفعل الشيخ في باب هذه الرواية على الضرورة والخوف على اللعان كما تقدمت في حصة محمد بن مسلم المذكور
 وصحة الحديث انه سئل البعد الله عن الصلوة في مرض الغنم فقال صل لا تصل في اقطان الابل الا ان تخاف على ضيعتنا منك الصلوة والكثرة
 وشهرا بلما وصل في رواية قوله ظاهر هذا الاخبار من حيث لا يلتزم ان كان يخاف على متاعه الضيعة جازله الصلوة فيه من غير كراهة بعد
 ان يكتفي برب شته هو الدلالة على القول المشهور في نفسه اطلاق الابل عبادكم ما حيث كان من غير قيد بما ذكره اهل اللغة بل الظاهر
 القضيص موضع النزول ذلك فان الظاهر من هذا الكلام هو ان القافلة متى نزول في مكان فجالهم ودعاهم واثقلهم في ذلك المكان
 وانما يكره الصلوة في ذلك المكان فينبغي ان يخرج المكان لخر خارج عن محل النزول الا اذا كان بجانب من خواصه الضيعة على وجه
 فانه يصل في ذلك والا فانه لا مناسبة بين هذا التعليك وبين تخصيص المعادن بمواضع السقي كما هو ظاهر فان موضع السقي ليس مقام فخذ
 النزول ودفع الانقاع الاحمال فيه ثم ان ظاهر كلامهم انه لا فرق في الكراهة والتحريم بين وجود الابل في ذلك المكان وعدمه وبذلك
 صرح في المتن ايضا معللا بانها لما تنقل الماعنة لا يخرج عن اسلم المعادن اذا كانت تادى اليه وظاهر هذا التعليك انه لو كان ذلك الموضع
 انما اتفق بروكها فيه مرة واحدة ثم لم يقد اليه لم يتعلق بالحكم ثم انه قد صرح ايضا بكراهة الصلوة في مرض الخيل البغال عن ابي الصلاح هنا
 ايضا القول بالتحريم ومن الاخبار ان لا تعلق في النهي ايضا موثقة بسماعة المتقدمة ومنها موثقة لآخرى الا انها مقطوعة وفيها زيادة التحريم
 على الخيل البغال ومنها ما سكت التعليل وهو العبرة عنه في خبر عبد الله بن الفضل المتقدم بقوله انه لم يوجع قرية وهي جميع توابها هو
 حجرها ويبدل على ذلك زيادة الخبر المتقدم ما رواه في كتاب الحسن بن سعيد من عبد الله بن عطاء قال كتبت الى جعفر بن محمد وانا سئلت
 اذا بلغنا موضعا قلت الصلوة حيلة الله فذلك هذا ارض وادى التعليل لا يصلحة فيها فقلت ان بلغنا موضعا اخبرنا ان ذلك فقال هذا ما نحن
 لا نصل فيها اقول نقلت خبرنا في الباطن ان بعض النسخ تضيي للموضعين بالنون وفي بعضها بالياء ثم قال في الاول في الخبر خاص الحكم به
 فالمراد التحريم او شدة الكراهة فلا ينافي في كل واحد من وجهي الكراهة في الجملة لغيرهم ورواه القيس بن تقي في تفسيره ان فيه هكذا فسرنا حتى زلت التمس بلغنا
 قلت هذا المكان اكرم فقال الكراهة في كل واحد من وجهي الكراهة في الجملة لغيرهم ورواه القيس بن تقي في تفسيره ان فيه هكذا فسرنا حتى زلت التمس بلغنا
 فضيكت الارض حيا قال هي هنا فنزل الخبر وظاهر الخبر كراهة الصلوة في وادى التعليل ان لم تكن عند قراها وحجرتها الا ان يحمل على كون
 الوادى ما لو بدلك وبتعلله بعض الاصحاب من بعد انفكاك التعليل من اذاهما وقيل بعضها وبديل على الاول ما في كتاب الفضل بن محمد
 علي بن ابراهيم بن هاشم قال العلة في حجة التعليل ان التعليل بما اذا فلا يمكن من الصلوة في منها ما جازى ليليا وهو المكان للمعدة لجرها فيكون
 لم يكن فيه ماء وقد تقدم في كلامي في تعليك النهي انه لا يؤمن ان يجري الماء اليه وهو في صلواته والظاهر انه لا دليل عليه لغير عبد الله
 بن الفضل المتقدم صد الكلام وظاهر الخبر المذكور انهم ان يكون الماء موجودا فيه لا فلو قصر الحكم على ما اذا كان موجودا
 فهو مذهبنا في حال الصلوة لكان ظاهر في شمول الحكم للصلوة في السفينة باعتبار كونها تجري في الماء وكذلك على التابا الذي على ظهر حجري
 الماء اشكال لبناء من صدق الصلوة في حجري الماء ومن ان المتبادر من البناء هو يقع الصلوة في الارض التي يجري فيها فضلا او قوة بال
 اعدادها لذلك والاشكال في التابا اضعف فاصح في المتن هو دخول هذين الفردين في حكم المسئلة المذكورة وقيل الكراهة في
 بطون الاودية التي يخفف فيها الهجوم السيل الظاهر ترجيح الاول لان المروى في الجبل لا يحصل فيه الجريان من واد وغيره وقد ذكرنا التفسير
 في باب ويب عن ابي هاشم الجعفي قال كتبت مع الحسن بن جعفر في دجلة فخرجت الصلوة فقلت جئت فذلك نصلي في جماعة فقال لا تصل في بطون
 جماعة وهذا الخبر كابدل على صدق الوادى على الجري من حيث اتسع كذا يدل على ان حكم الصلوة في السفينة اذا كانت تجري في الماء حكم الصلوة
 اصل الجري به يفهم دخول هذا الفرع تحت الحكم المذكور كما صرح به شيخنا المتقدم ذكره ولعل القضيص بالجماعة وقع من حيث سألنا عن
 الجماعة فلا منافاة لادل على الحكم المذكور مطلقا بقى هنا شيء وهو انه قال في كعبه تفسير جري ليليا بانها لا يمكن للمعدة لجرها فيها
 وقيل كراهة الصلوة في بطون الاودية التي يخفف فيها الهجوم السيل قال في نه فان لمن السيل الخيل بقاء الكراهة اتباعا لظاهر النهي عدمها الزوال
 موجبها ولم اقتض على ما اذا كان الاطلاق انما هو قول الظاهر ان ما ذكره من عدا الاودية هنا بنا على دخولها تحت جري ليليا باعتبار جريانها
 السيل فيها فيقتضي علمه بجري ليليا وحيث ان هذا ادعى اقبال بقاء الكراهة وان من السيل تشكبا بالاطلاق رده السيد ثم با تدري لاضر
 في هذه المسئلة بالكلية حتى يستدل الى اطلاقه اقول اما النهي عن بطون الاودية فصد ورد وان لم يكن مشهورا الا ان كون العلة فيه
 ما ذكره من هجوم السيل غير معاوم بل لا محال بل لخر فالظاهر ان يجعل هذا الفرع من افراد المسئلة على حدة وهو كراهة الصلوة في بطون الاودية
 والذي يدل عليه ما رواه في كتاب الحسن بن جعفر في جلة المناهل المنقولة عنه قال ونهى عن يصل في الرجل في المقابر والطرق والارحية الاودية
 ومرض الابل على ظمير الكعبة وكتاب لعل الجهد بن علي بن ابراهيم قال لا يصل في ذات الجيش ولا ذات الصلوات لا بطون الاودية ثم في
 الكلام في بلقنا هذا وذكر على النهي ان قال ولعله في بطون الاودية نهية ما وى النجاشي والنجاشي والنجاشي والنجاشي والنجاشي والنجاشي
 في هذا الكتاب ان لم يسند هذا النص الا ان الظاهر انه حيث كان من اصحاب الصدوق الاول مثل ابي جعفر وعن الذين لا يقولون الا بالصواب

كتاب الصلوة

في كتاب الصلوة

في كتاب الصلوة

في كتاب الصلوة

في كتاب الصلوة

كما وصل اليه اكثر من هذا العليل هو لا يقول هذا الا بعد وصوله الى كبره بذكره في حركه عبد الله
 ابن الفضل المراد بالعين هنا الصل الذي هو طين واما من تزج ان لا فالطين الذي لا مانع من الصلوة عليه هذا قال الصدوق في هذا
 تقدم نقله عنه واذ حصل في الطين والماء واضطر الى الصلوة فانه يصلي اجماعا وعطف الماء عليه لانه قد فرغ من الصلوة فيه الا
 كذلك كما في النكاح والنفقة والطمع ان التوجه نحو محل الصلوة ثم يمنع شيء من واجبات الصلوة كالاستقرار في السجود
 نحو والاكثام والاعمال في الموقوف عن ابي عبد الله انه سئل عن هذا الطين الذي لا يجهد عليه ما هو قال اذا غرقت البجته ولم تثبت على الارض
 فلو اضطر الى الصلوة فيه وحي كما ذكره الاصطحاب يدل عليه وثيقة عارضة عن ابي عبد الله قال سئل عن الرجل يصيبه المطر وهو في موضع
 لا يقدر ان يجلس فيه من الطين ولا يجهد موضعا قال يفتخ الصلوة فاذا ركع فليركع كما يركع اذا صلى اذ ارفع راسه من الركوع فليوم بالسجود
 في الحال المذكورة وان لم يكن واجبا شيئا الشهدا للثلاث الجلوس في غير البجته من الارض بحسب الممكن وبعض آخر بعدد الزوايا تضعف
 السند بناء على الاصطلاح المحدث قال بان وجوب الجلوس الاثني بالممكن من السجود وهو الاصل استنادا الى انه لا يقطع الميسر بالتسوية
 وفيه ان وجوب الانحناء وانما هو من باب المقدمة فوجبه تابع لوجوب السجود الذي هو في المقدمة في سقط وجوب ذي المقدمة سقط
 وجوبها واما حديث لا يقطع الميسر بل هو في تسليم حقه لا في حاله من اجله لا على تقدير كون وجوب الانحناء مستقلا ليس مترتبا
 على السجود والحال ان الميسر كذلك واما ما تضمنت من وجوب الشهرة والامر ان اصطلاحا بان فلا يصح العمل بالحد ما ترك الاخر ومنها الما
 وبديل على المنع من الصلوة فيه زيادة على حجة عبد الله ان الفضل المتقدم مارد في الشبهة في الصلوة عن ابي عبد الله قال سئل
 عن الرجل يخوض الماء فتدركه الصلوة فقال ان كان في حرب فانه يجزيه الا بما هو ان كان تاجرا فليقم ولا يدخله حتى يصلح عن اسمعيل ابن جابر في
 الصلوة قال سمعت ابا عبد الله قدس سره قد سئل عن الرجل تدركه الصلوة وهو في ماء يخوضه لا يقدر على الارض فقال ان كان في حرب او في
 سبيل من سبيل الله فليوم اجماعا وان كان في غير ذلك فليامره بركبته فيخرج من الماء ويصلي قال قلت وكيف يصنع قال يقضيها اذا خرج من الماء
 وقد وضعه ومضمنا اشمل عليه الجبر ان كان الصلوة في الماء من حيث الضرورة كما في حركه الخوف ويخوذ ذلك فليصل فيه اجماعا والا فلا يجوز
 له الصلوة فيه فلو صلى فيه والحال كذلك وجب القضاء بقضاء الصلوة في الماء فانه في السجود من الظاهر في هذا الموضع في الايام
 فلا تجزي لغيره ولو كان الايام المذكورة في الخبرين فينبغي تعقيب عدم امكان ما يوجب الايام من ان يكون مع تقاديرها والايام
 فانه يركع وهكذا في السجود ومن الظاهر في هذا الموضع وما يقدر السجود متعذره في وجوبه كما تقدم واما الركوع فهو موقوف على ما ذكرنا ايضا
 من الامكان وعليه واما ما تقدم في كلام الصدوق في صفة المسئلة من قوله في هذا الصلوة في الماء والطين واضطر الى الصلوة فيه فانه يصلي
 اجماعا وان كان في حرب او في سبيل الله فليوم الركوع والسجود معا اذا لم يكن من الركوع وجب كما تقدم في وثيقة عارضة في سابق هذا الموضع
 ومنها ما في الطريق قال في القاموس من الطريق مثلثة وفيه من حيث الطريق وقال في المغرب من الطريق وعظمه ووسطه
 ولعل المراد بالطريق الجادة والعظيمة لهذا وقع التفسير في الجادة في كلام جل من الاصطحاب المشهور كراهة الصلوة فيها ودفع الاضمار عن ظاهر
 الصدوق والشيخ المفيد في الخبرين وكان ذلك في تفسيرها لعدم الجواز في هذا المقام وهو ان كان ظاهرة في ذلك الا انه قابل للحمل على تقييد الكراهة
 والتعريف بذلك بما تقدم في الاخبار من اخبار المسئلة في حصة محمد بن مسلم قال سئل ابا عبد الله عن الصلوة في السفر فقال لا
 تصل على الجادة واعتزل على جانبها وصحيفة الجليل عن ابي عبد الله قال سئل عن الصلوة في عظم الطريق فقال لا بأس بان يصلي في الظواهر
 التي بين الجواد وقاع على الجواد فلا تصل فيها وصحيفة معوية بن عمار عن ابي عبد الله قال لا بأس بان يصلي بين الظواهر وهي الجواد والطريق
 ويكره ان يصلي في الجواد وثيقة الحسن بن الجهم عن ابي الحسن الرضا قال كل طريق ولو لم يزل يصل عليه ودوايته بين الفضل عن الرضا
 قال كل طريق ولو لم يزل يصل عليه ودوايته بين الفضل عن الرضا قال كل طريق ولو لم يزل يصل عليه ودوايته بين الفضل عن الرضا
 جادة ومنها من خص الحكم بالجواد في العظم من الطريق التي يكثر سواها ذات خبر لا تدل على الاعتضاد القول بالكراهة في الشهرة بين اصحاب
 لكان القول بان الصلوة في الصلوة في العظم من الطريق في غاية القوة فان جل الاخبار صريحة بالنهي الذي هو حقيقة الخبر في غاية ما ربا
 بشك به للقول بالكراهة قوله في حصة معوية بن عمار ويكره ان يصلي على الجواد وقوله في رواية محمد بن الفضل لا ينبغي ودوايته
 للفقهاء في الخبرين في الاخبار اكثر من كراهة في موضع ثم الظاهر في الاخر في الكراهة بين ان يكون الطريق مشغولة بالمادة في
 الصلوة لا لعدم الاخبار واما ما استلزم الصلوة في الطريق فيكون من المرد في الخبرين في الظاهر لا في خلاف وفي
 وقد صرح جل من يفتي الصلوة ايضا والظاهر ان وجه عند من حيث ان الطريق ملك للمسلمين يتصرفون فيها فانصرف فيها على وجه وجوب
 دفع حرم محرم الشريعة في الكلام هناك في الحكم بفتا السادة وهو بناء على المشهور من حمل النهي على الكراهة لا على ما لا يخلو من احوال
 عليه هذه الاخبار من حمل النهي على التحريم اجماعا لان معاملة المادية ام لا هذا كله في الطريق النافذة اما الطريق المرفوعة فلا اشكال
 في التحريم فيها لانها تملك لادب البيوت التي تنفذ اليها ومنها البضائع التي لا تملك لادب البيوت التي تنفذ اليها ومنها البضائع التي لا تملك لادب البيوت التي تنفذ اليها
 نقل عن الجليل في كتاب العين وقال في الروضة بعد قول المصنف في الجادة في البضائع وهو القبول الذي يعمل في الارض
 كالمحرم فيكون البضائع كالبضائع في الارض فان البضائع فيكون خاصة لادب البيوت التي تنفذ اليها من باب اضافة الموصوف الى صفته كسجد الجامع

والله ان ما ذكره الخليل اقر من الاخبار في ذلك بانه على الخبر المتقدم في صدر المسئلة موثقة بالبرهان عن عبد الله قال سئل عن الصلوة
 في التجر لم تذكره قال لان الجهة لا تقع مستوية فقلت ان كان فيها ارض مستوية فقال لا بأس وموثقة سماعة قال سئل عن الصلوة في
 الساج قال لا بأس وصحة الطلوع فيها قال وذكر الصلوة في البضة الا ان يكون مكانا ليسا يقع عليهما جهة مستوية وروى عن العليل عن
 بن السري عن ابي عبد الله لم يحرر الله الصلوة في البضة قال لان الجهة لا تقع عليهما واصلها الاصاب على الكراهة جعلا قد تقدم في
 للموضع الرابع نقل وايضا الحسن والعياشي المتضمنين لانه لا يصلي في ارض البضة وروى في كتاب الحسن عن المعلى بن خنيس عن ابي عبد الله
 ثم قال سئل عن البضة العيلة النجس فيها فقال انما تذكر الصلوة فيها من اجل فلك ولا يمكن ان يضع وجهه كابر يد قلت رأيت ان هو وضع
 وجهه كما قال من واظم ان قوله فلك من التفكيك وهو كتابه عن كونها ارضه نشأته لا تستقر اليه عليها قال في القاموس تفكيك العطر
 تفكيكه انتهى المشهورين الاصاب هو الكراهة وظاهر الصدوق في كتاب المعلى التحريم حيث قال باب العلة التي من اجلها لا تجوز
 في البضة وظاهر كلامه المتقدم نقله عن الرجل يخصص التحريم بالنسبة والامام في ظاهر هذه الاخبار ان العلة في الكراهة هو عدم حصول
 التمكن للجهة في الوقوع على الارض من حيث غايتها ومع حصول التمكن بغير الوجه وروى بان يوجد ارض كك فلا كراهة
 على ذلك بل الملاقى موثقة سماعة ومنها الثلج وقد تقدم عنه في خبر عبد الله الفضل الظاهر ان التوجه عن الصلوة عليه هنا محمول
 على التحريم لان الثلج ليس ارض خصيصا للعبادة عليه ومع وجود الارض مع التمكن من الارض فلا اشكال في جواز التوجه عليه مع الضرورة
 الا ان يحمل على الصلوة عليه مع السجود على شيء اخر فلا بد في الكراهة من الاخبار الواردة في المقام رواية داود الصرمي قال سئل عن
 قلت اني اخرج في هذا الوجه وروى في موضع صلتي في الثلج فقال ان لم تكن من الارض فلا اشكال في جواز التوجه فان لم يكن فسد
 عليه رواية مضمورة عن غير واحد من اصحابنا قال قلت لابي جعفر انما يكون ارض ردة يكون فيها الثلج افضل عليه فقال لا ولكن اجل
 بينك وبينه شيئا قلنا او كانا وجهه غير من خلاد قال سئل الحسن عن التوجه على الثلج فقال لا تصلي على الثلج ولا على الثلج وموثقة
 قال سئل ابي عبد الله عن الرجل يصلي على الثلج قال لا وان لم يقدر على الارض بسط ثوبه وصلى عليه قول الظاهر من موثقة عماد هو كراهة
 الصلوة على الثلج بمعنى القيام عليه الصلوة اعم من ان يكون السجود عليه وعلى غيره وبذلك الاخبار قد اشتركت في النهي عن السجود عليه انه
 مع عدم وجود الارض ليجد على العطر والكتان او ثوب من غيرها وان لا يجد على الثلج الا مع تعدد الثوب نحوه ويمكن حمل السجود في
 هذه الاخبار سواء اوجبا على الصلوة وتوابعها السؤال عن الصلوة في رواية الضرعي وقوع الجواب بلفظ السجود وحيث فلا محيل في
 بينه وبينه من سلة منصودة وقوع نحو الارض بسط الثوب عليه مع تعدد الارض في روايتهما وعل هذا فلا تعرض للسجود بمعنى وضع الوجه على الكف
 وعندنا ان هذا الوجه قريب من الجدينة الا من حيث التوجه بالاطلاق السجود على الصلوة وظاهر في اكثر الاخبار اكثر كراهية لهما الجاهل
 في الارض مسجد اى صلى عليها ومنها ما وضع بين الحرمين لهما اليد اوى على ميل من ذي الحليفة فماليه مكة وانما سميت بذلك
 لانها تبعد جيش الغيلة ومن ذلك ايضا سميت ذات الجيش ودل على ذلك من الاخبار صحيحة معوية بن عمار عن ابي عبد الله قال الصلوة
 نكرو في ثلثة موطن من الطريق اليد اوى ذات الجيش ذات الصلوة خضبان لا بأس ان يصلي بين الظواهر وهي الجواد جواد الطرب
 ويكره ان يصلي في الجواد وصحة ان لا يصلي في البضة قال قلت لابي الحسن انما كان في اليد اوى في غير الكف فوفاقت واستكت وانما الصلوة
 ثم اندخل عليه ثوب في ثوب في اليد اوى في الجواد فقال لا تصلي في اليد اوى قلت فابن هذا اليد اوى فقال كان ابي جعفر اذا بلغ ذات الجيش
 هذا السير لا يصلي حتى يلقى مقر التوجه قلت وابن ذات الجيش قال دون الحيرة بثلاثة اميال وصحة ثوب ابن فوح عن ابي الحسن الاخير
 ثم قال قلت لخص الصلوة والرجل في اليد اوى فقال يتنقى من الجواد يمتد ويسوق ويصل في صحة على بن مزياد انه سئل بالحسن الثالث
 جمع الرجل ليد في اليد اوى فندركه صلوة فرفضه فلا يخرج من اليد اوى حتى يخرج وقتها كيف يصنع الصلوة وقد نهى ان يصلي باليد
 فقال يصلي فيها ويجتنب قلعة الطريق ومن هذا الخبر يعلم حمل النهي في الخبرين الاولين على الكراهة قال ابن ادریس في تعداد ما
 يكره فيه الصلوة واليد اوى لانها ارض خضبان في بعض الاخبار ان جيش السفلى باقى اليها قاصدا مدينة الرسول فيخفف الله
 تعالى تلك الارض بين يديها وبين مفاصل اهل المدينة الذي هو ذو الحليفة ميل واحد وهو ثلث فرسخ فقل وكذلك يكره الصلوة في كل
 ارض خضف لهذا كراهة الموثقين علية الصلوة في ارض رابا لنهوى ثانيا ذلك الصلوة جمع صلوات قال ابن ادریس في الارض التي
 لها حق وروى بذلك فتره في النهي قبل ان تهلن البحر الخوط بان تهلن فاصلا يوصل وبه فتره الشهيد وروى ونقله الجوهري
 عن ابي عبيدة ونحو كلام القاموس قول ان كان للارض من هذه التفسير في كلام اصحابنا من هو وروى الحكم بالكراهة مدارها في مشكل
 لان المفهوم من صحة معوية بن عمار المتقدم ان هذا الاسم موضع مخصوص كالاسمين الاخرين المذكورين معه في هذا الطريق بين
 الحرمين الا اني لم اقف على تعيينه في الاخبار ولا كلام احد من اصحابنا الا برون قال لهما طوي الشقة لما رواه في شهر رلا قال وذكر
 انه لا يصلي في اليد اوى ولا ذات الصلوة ولا وادي الشقة ولا وادي خضبان وما رواه في في الصلوة عن احمد بن محمد عن ابي فضال عن بعض
 اصحابنا عن ابي عبد الله قال لا يصلي في وادي الشقة ورواه الشيخ باسناد عن احمد بن محمد بن ادریس في كراهة الصلوة في وادي
 بفتح الشين وكسر القاف واحدا في موضع معين مخصوص ولا كان فيه شقايق النعمان اوله يكره وليس كل ارض يكون فيه شقايق

في كتاب الثلج

في كتاب السجود

في كتاب الصلاة

في كتاب النجاسة

النعمان

من غير فرق فيبقى من صلته عند من الامام ثم اوعده جليد ان يلاحظ ذلك وقد ثبت على ذلك جماعة من اهل المومنين في المشهد المقدس على
صاحبه السلام وهذا مما ينبغي ملاحظته لصلته في مسجد النبي صلى الله عليه واله وكذا في سائر اماكن الصلاة المقدسة على ساكنها افضل التيمم انظر
كلامه على الله في الخلعة قامه وهو ظاهر الجوده والرضا قل من رغب في تحقيق الحق واشتاقه ولم تأخذ في التعصب على الباطل حمية الجاهلية والجماعة
وما ذكره بعض المتأخرين فمن حكيما عنهم الخلاف في هذه المسئلة من احوال عطف يصلح في الخبر المذكور على قوله ولا يجوز ان يصل على قوله ولا
يتقدم فهو تعطف ظاهر عنده ولا فيهما بل هو ثابت عن كلام الامام الذي هو امام الكلام اذا لا ينبغي على من مضى في البلاقة والفصاحة من
سرح بردي نظره في تلك الشاحة ان المتبادر من قول القائل جاء زيد وجائته عمر وهو في الجحيم من زبده مع اثباته له ولا ينعى عنه وموت
غيره عنه غير الموت فبقول طائفة زيد ولا عمر وجب او وقع في الخبر الذي استندوا اليه وكيف كان فلا ينبغي ترجيح خبر بيت بصحة السند
وكذا ثانياً انه لا خلاف بين المحققين في ترجيح اخبار الكتب لا بدعة المشهورة على غيرها بل المشهور عندهم عدم العمل بخبر اخبار الكتب لا بدعة
لشهرتها ومعنوية بها بخلاف ذلك مما ذكره وان كان لا يعتمد الا انه في مقام التعارض بين ما فيها وفي غيرها فالترجيح لما فيها البتة ولا
يتبع مع صحة السند ضعف المعارض فيقتضي العمل بالترجيح المذكورة واجراء الرواية المقابلة في قائمها ومع عرض الخبر عن جميع
ذلك فلنا ان نقول ان هذين الخبرين قد تعارضتا فتنافسا فحسبنا الى قضية الاصل لا ريب ان الاصل صحة الصلوة حتى يقوم
دليل الابطال ليس فيفسد الجنب هو لا المتأخرين انهم في جميع الاحكام متفقون على اخبار جموعهم بالكرامة والاصحاب
كما في القاعدة المطرقة عند الاصحاب فكيف غفلوا عن ذلك في هذا المقام **الموضع الثالث** في حكم التأخر خلف المقبر المشهور
بين الاصحاب الجواز على كراهية قولهم ان كان او غيره قد تقدم نقل القول بالخير عن في والمفيد والى اصلاح وهو ظاهر الحق في المقبر
حيث انه بعد ان نقل موثقة عماد ودأية معمر بن خلاد الدالين على النهي عن الصلوة خلف المقبر مطلقاً ثم نقل كلام المفيد المتقدم قوله
فيه ودأية لا بأس به قال لا ريب ان طراحي هذه الرواية لضعفها وشدوذها واضطراب لفظها انتهى هو كما ترى ظاهر من مواضع
الشيخ المفيد في هذا الموضع من الخبر خلف المقبر مطلقاً للروايتين المذكورتين في كلامه ونصوب الشيخ المفيد في رد صحة الخبر المذكور
على الامور بالصلوة خلف الامام ثم ومنشأ هذا الاختلاف هو ما عرفت من الاخبار في المقام فما يدل على القول بالخير مما لم يحصل الفاصل
او البعد المذكور في موثقة عماد ومثقة عماد ودأية في البيع وصحة الخبر ودأية الاحتجاج وغيرها مما تقدم
جميعه ولا اصحاب جموعهم بالخير بل اخبار النهي على الكراهية حيث ان الاصل كما تقدم ذكره هو الصلوة عند الراي في شيء من ذلك قوله في
رواية التميمي المتقدمة في الموضع الثالث وان شئت صليت خلفه عند راسه افضل نعم جاز هذا العمل في صحة ذرارة ومصلحة الفقيه
لا يخفى بعد وهذا العمل لبعض شائخنا في معناها ان المراد انه لا يجوز ان يجعل قبره قبلة يعني مثل الكعبة يصل على لهما من كل جهة ولا
مسجد يعني التوجه على القبور الظاهر عند الجدة ولا سيما في القضية المذكورة لان هذا الكلام وقع تقليداً للنهي عن اتخاذ شيء من القبور
قبلة وانما يصل على خلفها يعني من غير ان يجعل شيئا منها قبلة ومن الظاهر البين ان المراد من هذا الكلام انما هو النهي عن الصلوة خلفها
لا استقبالها من جميع الجهات فالوجه في الكلام الذي وقع تقليداً عما ذكره لم يصلح التعليل مع انه مسوق له نعم يمكن حمل الخبرين
المذكورين على التقية لان لعامة قد روي نحوه عنهم كما نقلت في المتن مع امكان حمل الخبرين على التخصيص بهم دون سائر
قبور الا انهم المعصومين ثم كما يؤذن به التعليل الذي في الخبرين التشبه باليهود وبالجملة فالظاهر عندي وجواز الصلوة خلف قبورهم
عند من كان على كراهية قال السيد السني في كتابه بعد ان نقل كلام الشيخ المفيد في ذلك انه اشاد بالرواية التي في صحة الخبر المتقدمه موصوفة
ولا بأس بالعمل بهذه الرواية لصحتها ومطابقتها لمقتضى الاصل والجموعات وذكر المصنف في معتبراتها ضعف شاذة وهو غير واضح انتهى
المقام الثاني في حكم سائر القبور والمشهور بين الاصحاب كما عرفت الحكم بالجواز على كراهية وقد تقدم انهم مذهبنا في القائلين
بالخير فيما اذا اذبحوا للمعتقة بذلك فقد عرفت دلالة صحة ذرارة على جواز الصلوة خلال القبور المنع من اتخاذها قبلة ومثلها
صحة معمر بن خلاد والاصحاب قد جعلوها على الكراهية جماعاً بينهما وبين مصحح علي بن يقطين وعلي بن جعفر الدالين على جواز الصلوة
بين القبور لقائل ان يقول من جانب القول بالخير ان مصحح علي بن يقطين وعلي بن جعفر قد دللت على جواز الصلوة بين القبور هو
اعمن التوجه اليها وعدمه فضايتها بالدلالة على ذلك بالاملاق والصحة ان المعارضتان قد فصلتا بالفرق بين الصلوة خلفها فانه
جائز والصلوة اليها فانه محرم وقضية القاعدة المقررة حمل الجمل على الفصل المطلق على المفيد ثم قد روي جواز الصلوة خلف القبر
من جملة بالنسبة الى جوده لا يتم كما تقدم فيجب تخصيص القضية من المانعين من الصلوة خلف القبور بها وان لم يقل به الشيطان المذكور
ومن تبعها ما يبقى ماعداً بقوله لا يتم تحت النهي لمقتضى الخبرين من غير عارض ظاهره في المقتضى بالجملة فالظاهر عندي من ختم الاخبار
بعضها البعض في هذه المسئلة هو انه يجوز الصلوة الى قبور الا انهم على كراهية وما غير ذلك فاما ما في موثقة عماد المتقدم
فقد عرفت ان الاصحاب يجوزونها على الكراهية جماعاً بينهما وبين مصحح علي بن يقطين وعلي بن جعفر في باقي على ما اخترناه من تخصيص
الصحة المذكورة بين الصلوة خلال القبور من غير استقبال شيء منها ثبوت الكراهية في الصلوة المذكورة دون صوة الاستقبال
فهو باق على ما هو في النهي بالخير المعلوم من قوله في الخبر لا يجوز في قوله لا يجوز في قوله لا يجوز في ظاهره بالنسبة الى صوة الاستقبال

في الخبرين المتقدمين

في الخبرين المتقدمين

اهل الرواة تلك الاصول المسندة بين المصنفين واصحاب الاصول ويظهر من قى توثيق الحسن بن علي الكوفي وهو الحسن بن علي بن عبد الله بن الحسن
الكوفي فان معنى قوله معروف يعني بالواقعة ولهذا وجه القدرح الى من بعده وفيه رد على شيخنا الشهيد الثالث في حيث رده حديث الحسن بن
الكوفي ورفقا بالضعف في غير موضع من ذلك واما وصف من روى عنهم الحسن بن علي فيكون مجهولين يعني عند المصنف وعند ناقله لم تقف
على احدهم فيما وصل اليه من كتب الاخبار فلا يستلزم ذلك كونه مجهولين عند اصحاب الاصول الذين اخذوا عنهم اقول الذي يخرجني عن ابي
وبترد في فكري خيل في معضلة الخبر الذي جاءه على الرخصة ان المراد منه حفظا غير ما ذكره ولعله لا يقرب هو انه لا يخفى ان الكراهة في
عدم بل في هذا المقام تفاوت بل اعتبار احوال المصلين واقبالهم على الله سبحانه في صلواتهم وعدمه فمن كان وجه قلبه متوجها الى الله عز وجل
لا الى غيره فكونه مستغفرا في رقبته تعالى في قيامته قعوده وركوعه وسجوده فلا يضره ما بين يديه من هذا الاشياء ولا يشغله عن ملاحظته
ومن لم يكن كذلك فهو ملزم بل بخلاف التوكل في هذا الاشياء تكون موجبة لشغل قلبه وتشويش فكره وتمايل في ذلك ما رواه في كتاب التوحيد
عن ابن ابي عمير قال روى سفيان الثوري عن الحسن بن وهب عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الناس يترقبون بين يديك في الطواف
فقال نعم الذي يصلي اليه اقر من هؤلاء وبخبره وخبرنا عن ابي الحسن عليه السلام قال ان الله تعالى اعرف هذا فاعلم انه قد روى الطبرسي في الاحتجاج عن
محمد بن جعفر الاسدي قال كان فينا ودد علي بن محمد بن عثمان العمري عن القائم ثم امتلأنا من المصالح والنداء والصورة والشرح بين يدي
هل يكون صلوة فان اناس قد اختلفوا في ذلك فقلت فانه جائز لمن لم يكن من عبدة الاوثان والذين يصليون التلحيز بين يديه لا يجوز
ذلك لمن كان من اولاد عبدة الاوثان والذين روى الصدوق في كتاب كمال الذين مسند عن محمد بن جعفر الاسدي ويمكن حل التفصيل في
هذا الخبر على ان الكراهة انفسية الى اولاد عبدة النيران والوثان لا شذوذ احتمال اذ لا يصح ان يكون بينك وبينك البعد ايهم الا ان الظاهر ان
الاول قراية منهن ما سألوا الفريضة في خوف الكعبة على المشهود قد تقدم تحقيق الكلام في ذلك في فصل الفريضة الرابعة في القبلة ومنها
بيوت المجوس علما بان ذلك بعد تفكاكم عن الفاسد ولا يخفى ان هذه العلة جارية في غيرهم من اليهود والنصارى ونحوهم مع انهم لا
يقولون بذلك بل العلة الحقيقية انما هو النقص هو اذ ابا بصير قال شئت باعبد الله من الصلوة في بيوت المجوس فقال
رثق صلواتي على عبد الله بن سنان في القصص ابي عبد الله عليه السلام قال شئت عن الصلوة في البيوع والكنائس في بيوت المجوس فقال رثق
وصلت قد قطع الاصحاب نزول الكراهة بالشر كاد عليه الخبر وقد صرحوا بالكراهة في بيت جن جنوت وبيوتهم بل كراهة اذ كان
الذي فيه ضرر على اليهود ما يدل عليه ما رواه في ضمن ابي اسامة عن ابي اسحق عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصلي في بيت فينموسى لا باس ان
يصلي فيه يهودي ونصرت وظاهر الخبر في الاولين كراهة الصلوة في بيته وان لم يكن فيه حجة برشره وظاهر الثالث كراهة الصلوة في
البيت الذي فيه المجوس وان لم يكن بيته بل من حيث مجرد حضوره فيه ولهذا لم يذكر الشره في التقابيل العلية في الخبرين والخبر الثالث
قد روى الشيخ عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام في الجواز من غير كراهة في البيوع والكنائس ونقل عن ابي ابراهيم
وسادس ابن البراء انهم كرهوا الصلوة في البيوع والكنائس محققين لعدم تفكاكم عن الفاسد قال في ذلك وهو ضعيف والفقهاء
عليه من الاخبار والمتعلقة بذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن العيص بن القاسم قال شئت باعبد الله من البيوع والكنائس في بيوتهم
قال نعم قال وسئل هل يصلي نفضها مسجد فقال نعم وعن عبد الله بن سنان قال شئت باعبد الله من الصلوة في البيوع و
الكنائس فقال رثق صلواتي على عبد الله بن سنان قال شئت باعبد الله من الصلوة في البيوع والكنائس في بيوتهم وما رواه في
عن الحسن بن الحكم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول شئت عن الصلوة في البيوع والكنائس فقال رثق صلواتي على عبد الله بن سنان
يصلون فيها قال نعم ما تقر القرآن قل كل يعمل على شاكلته فترك اعلم من هو اهل كسب الاصل في القبلة ودعمهم وعن الصادق في الصحيح
الحسن بن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال شئت عن الصلوة في البيعة في الكنيسة الفريضة والصلوة في المسجد افضل اقول لا يخفى ان
هذه الروايات الواردة في المقام ما بين مطلق الجواز وما بين مقتضى العمل على القيد الكراهة حتى يحصل الرش الذي
تروك الكراهة وبذلك يظهر قوة ما ذهب اليه ابن ابي عمير في دليله في سائر ارباب البيوع فلا معنى لفرقهم في هذا المقام بين بيوت المجوس التي اتفقوا
فيها على الكراهة وبين البيوع التي يحكمونها بعدم الكراهة فان الرش ان كان للرفع الكراهة ففي الموضعين وان كان لا لذلك ولا
يستلزم الكراهة في الموضعين ايضا فانها كانت في احد هادون الاخر مع شدة الدليل لا عرف له وجهها اقول من الاخبار المتعلقة بهذا
المقام ما رواه محمد بن عيسى عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال شئت عن يولي اليهود والنصارى التي يقعدون عليها
في بيوتهم يصلي عليها قال لا اقول حيث كان مقتضى الاصل الظاهر بالخبر اما محمول على علم الناس فيكون التعليل المقصود ولا يكون الذي
محمول على الكراهة ما رواه في ضمن عامر بن نعيم قال شئت باعبد الله عليهم عن هذا المنازل التي فيها الناس فيها ابوالدواب والاشجار
ويظهر اليهود والنصارى كيف يصلي فيها قال صلى على ثوبك اقول يستفاد من هذا الخبر كراهة الصلوة في بيوت اليهود والنصارى
معقاهم وان لم يذكر الاصحاب ثم انه لا يشترط اذن اهل المذمة في ذلك ام مقتضى المطلق النص في كلام الاصحاب هو الاشياء والاشجار
في الذكر الاول تبع الغرض الوقت في هذا الخبرين والظاهر من هذا المطلق الاخبار المذكورة وما دل عليه بعضها من جواز نفضها

في كتاب
الاحتجاج

في الصلاة
التي هي
الصلوة

خبرنا وشوكة وشياؤك فلا بأس أن نتجسس على كتمان ذلك من قطن أو كتان إذ عرفت ذلك فاعلم أن تحقيق البحث في هذا المسئلة متوقف
 على بسطه في مقامات الأول الظاهرة لاختلاف بين الاجابات فمن استثناء القطن من هذا الحكم في الجملة بان نقل شيئا من الكتان في المسالك
 على استثناءه مطلقا ويدل عليه مضافا لذلك حقيقة على من زاد قال سئل ودون فرق بالكتان من القطن في الكواغذ المكتوبة بها نحو
 السجود عليه السلام لا يكتب يجوز وصحة جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام انه لو كان يسجد على قطن عليه كتابته لفظ الكراهة هناك لم يرد له
 المشهور لم يدل عليه الخبر السابق من الجواز وصحة صفوان الجمال قال ما ريت بالعباد الله في المحل يسجد على القطن اذ ذلك يؤتى ايماء
 والنظم المعنى هذا الخبر ان حيث كان صلواته في المحل وقت السير فربما يمكن من السجود فيضع وجهه على القطن وربما لا يمكن في
 السجود ايماء والطلاق هذا الاجاب يقتضيه جواز السجود على القطن ومضافا سئل ان قطن من القطن والا برسيم او غيره ما نقل عن العلامة في
 التدكير انه اعتبر فيه كونه مأخوذا من غير الارسيم لا من ليس له من الارسيم ما يظهر من التمهيد في كتبه الثلاثة التوقف الاستحسان في السجود
 على القطن يقول مطلقا حيث قال في كتاب البيا ويجوز على القطن المقدس من النبات ويشكل اجراء التوبة وقال في كتاب القطن لا بأس بالقطن في السجود
 لا في المحل المصروف والقطن القطن من القطن والكتان والتحريم لم يرد في كتابه المذكور بعد كذا يروي عن ابن فرقد وصفوان وفي الخبر
 من القطن من حيث اشتبه على التوبة المستحيلة الا ان نقول الغالب جواز القطن ونقول جواز التوبة برديها اسم الارض الحان قال
 فرج الاكثر اخذ القطن من القطن والقطن من الارسيم فالظاهر ان يقال ان القطن عليه من خلاصة التوبة ويجوز له وينبغي الاستحسان
 عن اسم الارض والقطن من القطن والكتان يمكن بناؤه على جواز السجود عليه ما قد سئل قول الظاهر ان من هذا القطن الفاضل في المقام
 باد كان تخصيصا لاجاز القطن بالمختار ما يجوز السجود عليه كما يعطيه قوله في كونه تعليلا للمنع من السجود على المختار من الارسيم بالارسيم
 بارتق قوله في الذكر في المختار من القطن والكتان ببناء ذلك على جواز السجود عليه بالجمع بين اخبار المنع من السجود على غير الارض وما
 انبثت من كونه لا بأس بالارسيم القطن قد خرج عن تلك الاشياء المختار منها كما كانت الى حقيقة اخرى فلا يفيد كونه مختارا فيما يصح السجود عليه
 فافهم الا ترى انه قد منع عن السجود على القطن وان كان اصلها الارض باعتبار الجلالة والانتقال من الارضية الى حقيقة اخرى
 القطن لا يصح عليه كذا روي كما انبثت كونه كان قبل الاستقالة الى هذه الحقيقة مما جعل عليه لا يحل نفعه والاحكام السجود على
 المعادن بالقرين المذكور في ما هو استثناء القطن من هذا الاخبار من القاعدة المستفادة من تلك الاخبار وجميع ما ذكره تفصيل المنصوص من
 غير دليل واضح ولا برهان لا محالة ينبغي ان يلتفت اليه لا يخرج في مقام التحقيق عليه إذ عرفت ذلك فاعلم انه قد صرح الاصحاب بكراهة السجود
 على القطن لا المكتوب عليه كونه حجة جميل المتقدمة الا ان يشترط في صحة السجود عليه ان يكون مكتوبا ان يقع السجود على ما كان خاليا عن
 الكتابة اذا كان المكتوب به ما لا يصح السجود عليه لا في قوله في ذلك بين القاطن والامني وذلك عن الشيخ في كتابه اربعين تخصيص الكراهة
 ما بقا في البصر انه لا يكره في حق الامني ولا في حق القاطن في بصره والطلاق النص برده الشك في المشهور بين الاصحاب من المنع من
 السجود على القطن والكتان سواء كان قبل التمتع او بعده بالاقول في قلته قول علمائنا اجمع وخافنا ذلك المرقن في المسائل الموصلية
 مع انه ذهبت في الجملة الى المنع ونقله في اجماع الطائفة وظاهر الحق في المعتمد الى الجواز على كراهية ايضا وهو ما حدث
 الكاشاني في الاولى اية كما تفت عليه نقل عن المرقن انه جمل على ذلك بانه لو كان السجود على الثوب المنسوج من القطن والكتان مختارا
 محظورا لم يخرج القبر وجوب عادة الصلوة واستينافه لم يخرج السجود على الفاسدة ومعلوم ان احدا لا يمتنع الى ذلك ولا يخفى فيه نعم يد
 على ذلك جملة من الاخبار عنهم وهم وكان الاولى الاستدلال به في المقام دون هذه التفريعات لفتنة التفتيح الامام ومنها ما روى الشيخ
 عن بدو الصريح قال سئل بالكتان الثالث هل يجوز السجود على الكتان والقطن من غير تيقنه فقال جائز وعن منصور بن حازم عن غير
 واحد من اصحابه قال قلت لابي جعفر نعم انا نكون اباردة فيها الثلج افنجد عليه قال لا ولكن اجعل بينك وبينه شيئا فقلنا او كتانا وعن
 الحسن بن علي بن بكير الصنع قال كتب في القطن الثالث هل يجوز السجود على القطن والكتان من غير تيقنه ولا ضرورة فكذلك ذلك جائز
 وعن ابي الخادم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انا اصلي على الطير وقد لقيت عليه شيئا اسجد عليه فقال مالك لا تسجد عليه اليس هو من بيت
 الارض فاجاب الشيخ بجميع هذه الاخبار بالجملة على حالة الضرورة او التيقنه ووجه التحقيق في المعتمد ان في رواية الصنع في التنصيص على
 الجواز مع انتفاء التيقنه والضرورة واستحسن حمل الاخبار لما انفرد على الكراهة قال في كونه مختارا لكن هذا الاخبار لا ينفذ
 او قصود في ذلك فلا يصح لمعاضة الاخبار الصحيحة الدالة على المنع المؤبدة بعمل الاصحاب انتهى في ظاهر الميل الى ما ذكره في المعتمد
 لو اضمحلت ديات الجواز في المحرث الكاشاني في الواجب بعد ان نقل جملة الشيخ في رد ايات الجواز استبعد وقال الاولى ان يحمل النهي
 عنها على الكراهة قول وبالله التوفيق لا يخفى ان ما ذكره الشيخ هناك من الجمع بين الاخبار بالجملة من الاخبار المحظورة على التيقنه والضرورة
 حمل جيد بما لا يتنبه الى التيقنه فلما استفاض عنهم من عرض الاخبار في مقام الاختلاف على هذه الجملة والاختلاف في الجواز بين
 العامة من غير اشكال بعينه ذلك جهة الاخبار الدالة على التحريم وتكاثرها معوما وخصوصا واعضاءها بل لتأنيده في ما ذكره
 اجماع في المقام ولما ذكره في المعتمد ان روية الصنع انفتحت على الجواز مع انتفاء التيقنه والضرورة فليس شيء لان المفهوم من

كما تقدم في كتاب
الدرر

في الصلاة
التي هي
الصلوة

في مكان الصلاة

بان يحمل ذكر الخمر على التشليل لما كان في الخمر من حصول المعزة السجود على الارض في رغبة وغيرهما مما امر به النبي صلى الله عليه واله ووددت البينة
المطهرة من الخمر ونحوها سنة وجب في حق هذا العبد على ما هو عليه من القصد كما ذكرنا وفضل اول الارض في السجود التربة الحسينية على
مشرفها افضل الصلوة والسلم والحقبة فروى الصدوق في كتابه قال قال الصادق عليه السلام على طين ذبل الحسين يقول في الارضين السجدة ومن كل
معه جنة من طين قبل الحسين عظيم كتبه سبحانه وان لم يبلغ بها دروى الطبر في كتاب الاحتجاج عن محمد بن عبد الله بن جعفر الجعفي عن جعفر بن
عجل الله فرجه انه كتب اليه يسأل عن السجود على لوح من طين القبر في فضل اجاب نعم يجوز ذلك وفيه الفضل في ذلك الشيخ في كتاب المصباح
عن معوية بن رجا قال كان لا يصعد الله في ربيعة ديباج صفر عود فيها تربة ليعبد الله فكان اذا حضرته الصلوة صبه على سجادة ووعده
ثم قال ان السجود على تربة عبد الله صلى الله عليه واله في السجود وروى الحسن بن محمد الدلي في كتاب الارشاد قال كان الصادق عليه السلام لا يصعد الا على تربة
الحسين في تربة الا وكان مكانه اليه **فصل في** الاولى في الحول كدبا التربة الحسينية في استحباب السجود عليها الا ان كان من خشن جوده
سواء في ذلك الحسين عظيم من لا يهتم به ولم تقف على ذلك في غير موضع من غير موضع في هذا التربة في شرح التعليل بعد نقل المصنف ذلك عنه
الثاني قال شيخنا المشايخ في المذكرة ولا فرق في التربة الشريفة بين ما شوي منها بالنادر وغيره في فضل الافضلية لشمول التربة الاولى
في الخبر السابق لها لكن يكره السجود على التربة في خصوص ما اذا بلغ حد الخنزير على الاقوى اتفق اقول لا يخفى ان هذه السجدة المستعلة الا من التربة
المطبوخة فانها تصير كخنزير فيعين ما يقال فيه من الخروج عن الارضية بالموضع وعدم يقال فيها التربة في ذلك توقف لشك في الخروج وعدمه
الا حيا فيه يقتضي وجوب تقدمه على التربة الاولى والله تعالى اعلم الثالث حمل شيخنا المشايخ في شرح التعليل جعل التربة في كلام المصنف بكل ما يعين ما يتخذ من
قبل الحسين وغيره من الامم والاشيا الذين ثبت لهم تربة معينة كذا التربة والصلواتين قال اذا شك في تقدمها بواسطة ما تقدمت التربة في
الحسينية بذلك وان كانت مظاهرة بها وروى انه كانوا يتخذون السجدة من تربة حمزة ثم قيل ان الحسين عليه السلام كان تربة كانت لها بصيرة فانها
قتل الحسين ثم اتخذت من تربة الشريفة وتبديلهما الامم ثم من تربة امة العوم نقله عن سلا بعد ذلك اللوح المتخذ من جوده ثم كان
شرف التربة اقوى من شرف الخشب اتفق اقول يمكن نظري البحث المير في استحباب حكم شرعي يتوقف ثبوته على الدليل الواضح وما ذكره من التعليل
لا يصلح لتأسيس الحكم الشرعي ولم لا يجوز اختصاص الحسين في ذلك كخصه بان الشافعي في تربة واجابة الدعاء فثبت وجوبه في الامم
ذرية وان كان غير من الامم والاشيا والصلوات من يجرى به ذلك ايضا **السابع** قد عرفت دلالة الاخبار المتكاثرة على انه لا يجوز السجود
على الارض وما انبتت فقصبت ذلك دون الصخرة من صدق الارضية بالنسبة الى الارض وقد حصل الاشكال في ذلك هنا في اشياء
الاول الخنزير وفي خروجه بالطبخ الارضية تورد وظهر المشهور بين المتأخرين جواز السجود عليه من غير تردد ولا نقل خلافه فان قوله
في كونه استدلال على عدم خروجه بالطبخ عن اسم الارض يجوز السجود عليه وهو مشعر بان جواز السجود عليه مسلم بين الكل والمحقق والمعتبر
منع من التربة به لخروجه بالطبخ عن اسم الارض جواز السجود فقال بعد المنع من التربة فخرج عن اسم الارض لا يخاف جواز السجود لانه يجوز
على اليك ما يرضى كما غدا وقد تقدم بيان ضعف الكلام في باب التربة من كتاب الطهارة وبالحجة فالقائلون بالجواز انما جازوا ذلك من
حيث عدم خروج الخنزير بالطبخ عن اسم الارض كما صرح به الشهيدان وغيرهم وان صرحوا بالكراهة فمقتضاها ان السجود على الخنزير يخرج
كما عرفت اليه سبيل كلام الفاضل الخراساني في الوجوه والمنقذون لم يتعرضوا لذكر هذه المسئلة ويعضد هذا القول ما تقدم في كلامه في
في كتاب الحق ارضي من قوله في تقدير ما يمنع من السجود عليه لا على جريضة المطبوخ وهذا التفسير يحمل ان يكون منه في كتاب
ومن القائلين بالمنع انما هو من جهة التذكير في قوله الاول اجتنابا لما ذكره المصنف من خروجه بالطبخ عن اسم الارض ان ما كان توجه المنع اليه
ان الارض المحترقة يصدق عليها اسم الارض عرفا ويمكن ان يتحقق يستدل على الجواز ايضا ما رواه الشيخ وابن بابويه في الصحيح عن الحسن بن محبوب
عن ابي الحسن انه سئل عن الجوز قد عليه بالعدرة وعظام الموتى ثم تجتمع في المسجد ليعبد الله فكتب اليه بخطه ان الماء والنادر قد طهره
وجعل لاله انما تاكل بظاهرها على جواز السجود على الجوز الخنزير في معنى وتؤيد الاخبار الكثيرة المتضمنة لجواز السجود على القرطاس
محمية بن محمد بن الحسين بن جواد السجود على القرطاس محمية معوية بن محمد المتضمنة لجواز السجود على القير انقوى وينبج حذنا في شرحنا على
الكتاب بالحجة فالمسئلة عندك محل توقف والاحتياط فيها واجب قد تقدم في باب التربة ما فيه زيادة بيان لما اخرناه في المقام وانما يصححه الحسن
بن محبوب المذكور وقد تقدم تحقيق معناه في كتاب الطهارة في مسئلة تطهير النادر من المظهرات العشرة فيرجع اليه من احب الوقوف عليه
والثاني والثالث الجوز النور قبل الاحراق وبعد الاحراق وقد تقدم تحقيق البحث في ذلك في باب التربة من كتاب الطهارة والحكم في البابين
ولحد فانهم وثقوا في الارضية ترتيب عليها لجواز السجود والتيمم وموافقتا نقيا **المسئلة السابعة** قد تقدم نقل اتفاق الاصحاب
على طهارة موضع السجود وانه لا يجوز السجود على الخنزير ان لم تتعد نجاسة الى المصلى ومن قواعدهم ايضا ان المشية بالنسبة اليه من احب الوقوف عليه
المحسوسة ووجه ما وصل اليه من موضع محصور منعت السجود عليه قد تقدم البحث في هذه المسئلة في كتاب الطهارة والمسئلة السابعة
من البحث الاول من المقصد الثالث من الباب الخامس في الطهارة من القياسات من ابواب الكتاب المذكور **فصل في** احكام المساجد في طهارة
الاعيان بفضل المساجد السجود عليها والصلاة فيها قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا لله من انبأ اليوم لا تروا عظم الصلوة على الزكوة على غير الايدي
فصالح لذلك ان يكونوا من المؤمنين وتكثف الاسلام في حقهم فيصير لهم من الجعبدية الخنزير وقال نعمت الله عليه يقول من جعبد

لان يعملوا بها الا في جميع الامور بالجملة فلا كسر اظهر من ان يذكر من احب تحقيقك في طهر حج الكتابنا سلاسل الحديد في تقيد ارباب
ثم انصرح في الذكر على تقدير جواز التقصير في الجسد الظن الغالب بوجود العادة ولو لم يتحقق في تمامها كان اولى الامع الاعمال الى
الاولاد وامن حيلة من تأخر عنه فلا بأس به ثم انه قد صرح الشهيدان في جواز احداث ما يفي تلك المصلحة عامة كان ذلك المسلم في الخروج
والدخول فوضع عليهم ولو كان المصلحة خاصة كقصر المسافة على بعض المسلمين اعمل جازها ايضاً لما فيه من لاهانة على القرية وفعل الخير وكذا يجوز فتح
دعوتها للمصلحة العامة وفي جواز المصلحة الخاصة الوجهان في الكلام في انه قد اشتهر في هذه الاعصا جواز ضرب في المسجد لاجل دخول المسلمين وفيه
عند اشكال الا ان تقدم البر على المسجدية فلا اشكال في جواز ذلك من الاشكال بناء على قاعدة الحساب من اشتراط الوقفية ظاهرة حيث ان
ذلك متا الوقت في الوقوف عليها وقت مع قطع النظر عن ذلك فلو اصرر الاخلا والذلة على ان المساجد انما ببيت للعبادة وتلاوة
القران وتلاوة التلاوة وذلك وتوهم انها غير هذا بحيث توهم بتقليل الجواز بانقطاع اكثر المسلمين ولم يزد ذلك كما ذكره بعض عليل لان التمسك بالخاصة
في كرون الحائزها هو الوضوء في البيوت حصون المساجد سيما في الصدر الاقل بمكة فلهذا قلنا في المساجد يوسم ولا يقاس هذا على ما تفكر
من فتح بابك وروية فان ذلك معلوم للمصلحة فقال من المفسد بخلاف هذا فان المفسد فيه يعني المكان الذي فيه لم يشرع عن الصلوة
فيمنع من الناس عن ذلك الموضع ظاهر ولا يبعد بناؤه ما قلنا بطلان الصلوة بالوضوء من تلك التمسك بالاهلية لا نه مقتضى كون ذلك على
خلق الويل لشرعي كان من قبل المفسد فيجوز التصرفات الملتزمة على ذلك من قبل التصرف في المفسد او موزالت الالبسة بلغة الاحكام
فليس الا في بعض الاحكام والمصلحة العامة التي هي في الدنيا سمي قد ذكرنا من الاصحاب انه يجوز استعمال الالبسة في غير ذلك المسجد وفي ذلك
بعضها اذا كان تلك الالبسة داخلية من ذلك المسجد مستغنى عنها او قد استعملها في الاستيلاء بالخرب عليه وكون الاخراج اليها من كثر المصلين
ويجوز ذلك لان المال هو لله سبحانه وتعالى في ذلك المسجد وبذلك الشهيدان واذ في هذا الشهيدان في ذلك قال لا يجوز صرف وقفه ونذر على غيره الشرط فكيف
كذلك المشهد فلا يجوز صرفها الى غيره ولا مسجد ولا مسجد ولا مسجد الى المسجد اليه مطلقاً ان تقول انك بعد نقض ذلك وتلطف في هذا الحكم من اصل
جواز المقصر عدم جواز صرفها الى المسجد الا في غير مطلقاً كل ما شهد له تعالى والتدرا والوقف بذلك الحيل المعين فيجوز ان تصاعليهم ولو بعد صرفه فيه
او علم استغناء عنه في ذلك المال امكن القول بجواز صرفه في غير من المسجد للمشاهد بل لا يبعد صرفه في مطلق القرب لان ذلك اولى من
بقا ثلثي ان يعرف انك فيكون صرفه في هذا الوجها نادوا على الحسين من سبيل اني اقول انك في هذا المقام على شئ من الانبياء
انما امر في شئ من الكلام وقطع مادة التقصير في البر لم يوجب الا اضراراً والتدبر في الوصية على الكعبة الشريفة وسبوا الكلام فيها انشأ تعالى في كتاب
الحج فيها ولا يبين انصرف من قبل وهو لو لم يدم في الكعبة عند الجفيرة فقال ان الكعبة مخصصة عن هذا الموضع من اعمام البيت فقطع به اذ
ذهبت نفقته وضلت دلت على عجز ان يرجع الى اهلها فادفع الى هؤلاء وبعضهم يوجبون اخبار عديدة يلقون ذكرها ان شاء الله تعالى فوضع المشاهدة
انما امر في ذلك المشاهدة والكعبة طهره ومقتضى الاجابة المذكورة ان الواجب صرفه في تعظيم المشهد والكعبة والاحتياط في ذلك والا فانه يصير في مونة
الحج والادراك للمشاهدة بذلك صرح السيد المشاهدة في كتاب التذرين في حق فتنه في كونها شيئاً محدثاً في المشاهدة في مونة على حسب
قصده التاديع مع الاطلاق يصح في بعض المشاهدة ولا تستغنى المشاهدة عن الحال طلال فالظاهر في مونة الزيادة لان ذلك اولى من
بقائه على حاله مع المشاهدة فيكون صرفه على هذا الوجها نادوا على الحسين من سبيل اني اقول انك في هذا المقام على شئ من الانبياء
ومن ذلك يلزم ما قلناه انما مع تعدد صرفه في ذلك المشهد ويجوز صرفه في غير من المسجد للمشاهد بل لا يبعد صرفه في مطلق القرب
بعد كما عرفت والاقرب لجلدات على اخبار المشاهدة اليها هو اذكرناه وما ذكره في حق هذه بالنسبة الى المشاهدة المشاهدة واما بالنسبة الى المشاهدة
لوحصل الاستغناء لمن الاوقات والالآت ونحوها وما ذكره وحسن في المقام فهو عند عمل اشكال لعدم القليل الواضح والاستناد الى الملة
الابنة المذكورة يتوقف على ثبوت كون ذلك لها نادوا هو عمل البحث كان بعض شايخنا المعاصرين في بلادنا البحرين يبعدون فيما فضل من اموال
المسجد الى التعمية وشراء العقارات بها ووضو حواصلها في صالح المسجد من غير التمسك به في ذلك طلال سبحانه اعلم انك في فضل المشاهدة
وضل الصلوة فيها وبيان اختلافها في الفضل في العتق عن عبودية ابن عمار عن ابي عبد الله في حديث ان رسول الله قال الصلوة في مسجد
في غير المسجد الحرام فان الصلوة في المسجد الحرام تعدل الف صلوة في مسجدك وعن معوية بن وهب في القصة عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى
عليه واله الصلوة في مسجدك تعدل الف صلوة في غير المسجد الحرام فانه افضل منه وفيه المعانيخ اربعة وروي الكيفي والصدوق وعطاء الدين
في هذا القصة عن ابي عبد الله قال كثر حرم الله وحرم رسول الله وحرم علي بن ابي طالب الصلوة فيها ما يرة الف صلوة والدة ثم فيها ما يرة الف صلوة والدة
حرم الله وحرم رسول الله وحرم علي بن ابي طالب الصلوة فيها ما يرة الف صلوة والدة ثم فيها ما يرة الف صلوة والدة ثم فيها ما يرة الف صلوة والدة
حرم علي بن ابي طالب الصلوة فيها ما يرة الف صلوة والدة ثم فيها ما يرة الف صلوة والدة ثم فيها ما يرة الف صلوة والدة ثم فيها ما يرة الف صلوة والدة
من كل صلوة عليه لم يندم وجبت عليه الصلوة وكل صلوة يصليها الا ان يموت وعن الحسين بن علي بن الحسن الرضائي عن ابي اشرع قال قال
ابن علي الباقر صلوة في المسجد الحرام افضل من مائة الف صلوة في غير المسجد من هريرة بن ابي عبد الله قال قال علي بن ابي اشرع قال قال
كثير بن عبد الله الكوفي يكون مائة الف صلوة في المسجد الحرام افضل من مائة الف صلوة في غير المسجد من هريرة بن ابي عبد الله قال قال علي بن ابي اشرع قال قال
او تدعى ما فضل انك الموضع من مسجد صالح ولا يفتي الا وقد صلى في مسجدكم حتى ولو اكلنا اسيرة قال المجتهد تدرى ان رسول الله

في غير المسجد الحرام

في غير المسجد الحرام

في غير المسجد الحرام

فكذلك المسجد القوي في زمان الكفر تلك الملل السابعة بل اعتبار بلجرى عليه اسم المسجد في الاسلام وبعضه تقرب اليه الناس على المسجد الحرام
 الموجود في زمنه دون ما زاد عليه الله العالم نعم يعني اشكال اخر بالنسبة الى التغيير يا ابن ابيه الذي وقع بعد ميل المؤمنين عظيم وثبوت المسجد
 للجميع الموجود وشذو يمكن التفوق عن ذلك بانه لعدم معلومته لنا الآن لا يلزمنا حكمه ويمكن تخصيصه في باب اعتبار القبلة دون ارض المسجد
 كما يشير اليه ما رواه الشيخ في كتاب اقبية بسند فيه عن الاصمعي بن نيات قال قال ابو بكر بن عتيق في حديث له في انتمى الى المسجد الكوفة وكان
 صلياً يخرج من دقان وطين فقال بل ان هدمك ودبل من سهل هدمك وفيل لبانيك بل يطوخ المغيرة قبله فوجم طوي لم ين شهد هدمك
 مع قائم اهل بيته واكثر خيالا لا مة مع براد العترة ودوي محمد بن ابراهيم النعماني في كتاب اقبية بسند الحجة العشرة في حديث عنه قال
 كان في نظر اهل بيته ما رواه الشيخ في كتاب اقبية بسند الحجة العشرة في حديث عنه قال كان في نظر اهل بيته ما رواه الشيخ في كتاب اقبية بسند الحجة العشرة في حديث عنه قال
 في هذا الخبر ما يدل على سفيان فلعلمه خرج فخرج التقي في انتمى ذلك بين الامويين حيث ان معوية استلحقه فجله لاهل بيته والامويين وشهدوا
 بين علماء التابعين بنسبة الى امه سمية او يقال زياد بن ابيه **الكتاب الثاني** ما تقدمه من اقبية عن علي بن عتيق في فضل الصلوة في
 المسجد المذكور قد ورد مثله فيما رواه الشيخ في كتاب اقبية بسند الحجة العشرة في حديث عنه قال كان في نظر اهل بيته ما رواه الشيخ في كتاب اقبية بسند الحجة العشرة في حديث عنه قال
 المسجد الاعظم بقدر مائة صلوة فربما في حديث التكويني المذكور وكذا في كتاب المحاسن كما هو المذكور في اكثر نسخ الفقيه ما في الفصول
 وكذا في كتاب ثواب الاعمال الظاهر في انما قلنا في التخليق في القصد الاول واحد الرواة واستعملها الشيخ في قوله في فضل المسجد الاعظم على المسجد
 وفضل بقدر النسخة الاخرى في فضل المسجد الجامع وبيت المقدس بغيره في فضل القدس واليهما كان من يدخل فيه يطمع من الذنوب المار بكون
 الصلوة في فضل الصلوة او في البيوت وغير المسجد في فضل المسجد الجامع والبيت المقدس بغيره في فضل القدس واليهما كان من يدخل فيه يطمع من الذنوب المار بكون
 وفضل الاول اقرب الى المسجد القبلة هو مسجد الحطيم المذكور في كلام الاحباب بعنوان الحطيم ووجه خروج هذه التسمية في الخبر انه كان في ذلك
 الاوقات ولا سيما الكوفة فبائل العرب كل قبيلة في حيلة ولها مسجد فيها فمسجد القبلة والمراد بمسجد السوق ما كان لاهل السوق وقفا
 في السوق التي جنبها اما اتصل بها وان كان جامعاً او مسجد قبيلة والاكثري من المسجد الجامع متصلة بالسوق ولا سيما المسجد الحرام ومسجد
 الرسول ورواية في بيت وصاله الزجل في بيته وصاله واحد وكذا في بعض نسخ الفقيه في كتاب ثواب الاعمال قال الحديث الكاشف في
 الواقع بعد نقل الخبر على ما في بيت بيان لفظة واحدة ليست في نسخ الفقيه فان قلت بان التضعيف في الاجر باعتبار الجاهل متكررها فاشبهها او وضع
 مقابلة الوحد والجماعة فقلت انه باعتبار المسجد من غير نظر للجماعة فاسقاطها او وضع في مقابلة كل من الوحد والجماعة بمثله انما اقول قد روي
 الشيخ في كتاب المجالس عن الحسين بن عبيد الله عن التلعكبري عن محمد بن عمار عن عبد الله بن جعفر عن جعفر بن محمد عن خالد بن عبد الله السعدي عن ابي الحسن
 قال سمعت باعبد الله يقول صلوة التجر في منزله جماعة بعدل اربع وعشرين صلوة وصاله التجر جماعة في المسجد بعدل ثمانية واربعين صلوة
 مضاعفة للمسجد وان الزكاة في المسجد الحرام الفضة كقصة في سوا من المساجد وان الصلوة في المسجد في ارباع وبع وعشرين صلوة والصلوة في منزلك
 فردا بمشهود لا يصعد منها الى الله تعالى ومن صلى في بيته جماعة رغبة عن المساجد فلا صلوة له والآن صلواتي على من علمه تمنع من المسجد وروى
 فينا ايضا بالتسليم كورين زريق المذكور قال سمعت باعبد الله يقول شكت للمسجد الى الله تعالى الذين لا يشهدونهم من اجل انها فاحي
 الله عز وجل اليها وعز في وجلا في اقبية علم صلوة واحدة ولا ظهرت لهم في الناس عدالة ولا انهم رغبة ولا جاد وفي حجة وفي جملة من
 الاخبار لا صلوة في المسجد الا في وجه الجميع بينها وبين الخبر المذكور واما في حصة الصلوة في البيت جوازا ما اتمم التخلع عن المسجد على
 ما اذا كان لمجرد التهادن والاختلاف في عدم المبالاة باور في الصلوة فيمن من الاجور والثواب اليه يشكر دين الاولاد وعلو قوله الاجور والثواب اليه
 عليه لعله كما في حكم العدة ولعله لاظم فانه في كثير ما يابى الغون لا ترجع عن المكروهات بما يكاد يلحقها بالهفوات والحث على الاستحيات بما
 يكاد يدخلها في حيز الواجبات وكيف كان فجميع العذر يكون مستثنى من الحكم المذكور ويدل عليه رواية في كتابه قريب الاسناد عن الصادق عليه
 عن ابيه قال قال علي بن عتيق ليس في المسجد صلوة اذا لم يشهد المكنوبة في المسجد اذا كان قادراً صحيحاً ومكته دون في بيت أيضاً والله العالم
 المقتضى من السان سمي في الاذان والاقامة الاذان لغزة الاحلام ومثله الاذان ومنه قوله تعالى فاذا نزل الجحيم من الله ورسوله في اذان
 وعلو قوله المذكور في اذانكم بالحرف في المدة يعني التمسك وفعله ان ياذن ثم تشدد للتعدي وشرع الاذان بخصوصه وموضوعه للاعلان
 بدخول اوقات الصلوة والاقامة مصداقاً بالمكان والتاء عوض عن الواو والحدو في ان اصلا اوام اصدا قائم الشيء بمعنى اذمه ومنه
 يقول الصلوة وشرع الاذان بخصوصه عند اقامة الصلوة والاجابة بفضله وقوابه وانتم وكيد التان وانه وحى من الله تعالى الامانة لعلها
 العيشة التي اتم اجوا عليه من حيث المثل فيا هيك الذين زينة منامه مستفضة متواترة ولا بأس بقيل جملة منها لان كتابنا هذا كما قلنا ذكر
 كتاب اجاد واهكام فروع الصدوق فيمن لا يحضر الفقيه عن عبد الله بن علي قال جملت صلوة من البصرة الى مصر فقدمتها فيها فانا في بعض
 الطريق فاذا انابني طويلاً شديداً لادمه ايضا اراش الحجة عليه طرأ احداهم السود والخراب في قلعتي من هذا فاقوا هذا بلال مولد
 رسول الله صلى الله عليه واله فخذت الولوفات فقلت له السلام عليك ايها الفقيه فقال عليك فقلت جئتكم من الله فخذت
 حدثني حجة جمع الناس علينا ومن فيك قال قال في اقام من اواله لادانت قلت من اهل لعراق قال فيخرج ثم سكنت ساعة ثم قال اكتب بسم الله
 الزيم سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول المؤمنون امناء المؤمنين على صلواتهم وموهم ولهم يوم ودائم لا يسلون الله عز وجل الا

المفهوم ان السان

الصلوة في البيت

غير مؤمن وبما يؤمن الخلاف يحقق المسئلة وهو غلط محض وهل يصير الكافر بلفظه بالشهادتين في الاذان والاقبال مسلما فبعت باذنه لا المنقول
عن العلامة في التذكرة الا ان الشهادتين صحيح في الاسلام وقد قاله امرئ القيس قاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا عصى وعصى ما عصى
وامرؤهم محرم ودينهم محرم التلغظ بذلك غير موجب للاسلام لو قومه من غير الاذان فبعض اللفظ كالاجماع وعلى جهة الاستهزاء والحقاكية او الغفلة والتأول
كما يقولون النكاح ان يحتمل بغيره العرش منه لا يوق ان هذا يجري ايضا فيما لو تلفظ بالشهادتين طرد عونه الى الاسلام فيلزم ان لا يتحقق سلامه مع انه
خلا عن النقل الاجماع لا نقول كذا الشهادتين في الاذان وفي الصلوة ليس موضوعا للذكر على الاسلام والانباء عن اعتقادات الذين به بل الاعلام في الاذان
وكونها بمنزلة من العبادة في الصلوة بخلاف التلغظ بها عند الدعاء الى الاسلام فانها موضوعان للذكر على اعتقاد قائلها بمضمونها وان لم يكن في الواقع
مستقدا لذلك فلذلك حقن بها ماله ودمه وبذلك صحح الشهيدان في ايضا واما اشتراط كونها عا فلا يجزى مجنون فلو رفع القلم عن المجنون فلا يعتد
بعيانه والامر فيه ان يحتاج الى مزيد تطويل نعم لو كان المجنون مما يعتوره ادوارا فلا مانع من الاعتداد باذنه وقت افاقته واما اشتراط
الذكورة فهو على خلافه محل كلام اذا الظاهر انه لا خلاف في اعتدائه بالاذان المراد لمن قال في الذكر كذا الا ان مشروع التلغظ باعتدائه بالاذان
المراد لمن عند علماءنا وكذا لو اذنت للحاكم واما الاشكال في اذنه الاجانب لعل المشتراط هنا في على الاذان الاعلاحي الذي على المناداة
ملا في دفع عنه الارادتنا على ما اشتهر في كلامهم من ان صوت المرء عونه فلا يجوز لها السماعها الاجانب لان المنقول عن طه هنا جواز سماعها الاحياء
والاعتداد به وان منع من تأخير عونه وذكوره في ذلك في الجملة فالمسئلة مبنيّة على عدم سماع المرء صوته بالمرء صوته بالمرء وهو مشهور عند
والذي ثبت عندنا من تنبؤ الاخبار الكثيرة الدالة على تكلم الناس في حال السامع لا يسمعه كذا كلام فاطمة في محمل من القضاة ووجهه الخاص في ذلك
في المسئلة من بين من القضاة وتبينها بعد المحاضرة والمجادلة تلك الخطبة الطويلة المروية عند العامة والخاصة كما ذكرنا هاهنا كتابنا
سلاسل الحديد في تقييد ابن الجوزي في خلاف ما ذكره وبه يظهر جواز اذنه الاجانب لو الاذان الاعلاحي لا انه ينبغي التوقف فيه من
جهة اخرى هو ان الاذان الاعلاحي عبادة شرعية مبنيّة على التوقيف ولم يرد عنهم في الاذن للتشافي ذلك ولا وقوعه من التشافي فظاهر
ولا الاشكال في الشيء من ذلك فظاهر اذ لم يأت في جميع الاعضاء به خراجت الاخر من الرجال الخاصة فيبقى التوقف فيه من هذه الجهة
جهة كون سماع صوته عونه فانه لم يثبت على المحلاة وان دل فظاهر بعض النصوص الواردة على ذلك فهو محمول على حصول التوبة بذلك لا
اشكال في التبرير مع ذلك واما الاعتدال بالاذن المميز فنقل في الذكر كذا لاجماع عاقل فاما المميز فبعت باذنه اجابا ما اقول في بدل عليه وادوا
الشيء في يستدل على ما سبق بن عاصم بن عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول لا بأس ان يؤذن الفلام قبل ان يحتمل وما رواه الشيخ في
عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يؤذن الفلام الذي لم يحتمل وفي كتابه ما في الاسلام عن جعفر بن محمد قال لا بأس ان
يؤذن الصبي الفلام الذي لم يحتمل قال في حضانة الرضخ والمراد بالمرء المميز من يعرف من الضار والنافع من اذنه يحصل بينهما التباين بحيث
يجزى على التباين اعترفه سبطي كذا بانه مع عدم وضوح ما خذ به في الجهالة قول لا يخفى ان الورق في الاقبال المذكورة التي هي شذوكم
المذكورة انما هو الفلام قبل المحاكم والتقييد بكونه مميزا انما وقع في كلامهم فيهم ولعل من غير ذلك من المتعديين فانما اذا المرء في اللوح فانه
لا يوجب اجابة الاخبار المذكورة والظاهر ان ما اوردته السيد رحمه الله في غير ما اوردته وجده هذا اللفظ في الاخبار فانه مقتضى ذلك فالجواب
بمقتضى قواعد التوجه الى العرف وما ذكره هو مقتضى العرف في معنى التغير الثاني قد صحح الاحاط من ان يثبت انصاف المؤذن بعمود لها
العدالة لقوله يؤذن لكم بخبركم وقوله المؤذن مؤمن ولا تدرى ما قلن ذلك الامم وقطع الاصحاب عدا ابن الجوزي بعت اذان الفاسق لكونه عا
كاملا في بعت اذانه عا لا يلاق ومنع ابن الجوزي في حقه في الرضخ فانما ان استجاب كون المؤذن عا لا يعلق بالمؤذن لفتحة اذان الفاسق مع كونه
ما عا بالاذان بل الاستجابة لاجل ان يكون ينصبه مؤذنا لغيره فانه وانما ان يكون صبيته اي يذيع الصوت ليحصل الغرض من الاذان
وهو الاعلام ويدل عليه تقدم من رواية عبد الله بن سنان في هذا المرسول في بل لا لبالعالم على الجواز ان يرفع صوته بالاذان وفي
عن ذرارة عن جعفر بن محمد قال لا يخرى من الاذان انما اسمعت نفسك واهنته وافصحت بالاذان في الماء وصل على النبي صلى الله عليه وآله وذكره ذكرك عندك
في اذان وغيره وكتبنا اشتد صوتك من قبل ان يمتدحك كان من يسمع كثير وكان يترك في ذلك اعظم اقول في هذا الحديث الشريف فوايدتها
عدم جواز الاذان في المسمع نفسه المراد منه الاذان الموقوف في الصلوة عند ايقاعها بجماعة او فرادى اذا كان هو المؤذن ومنها عدم الاجتماع
بسمع المهمة الغيرة المهمة اذا كان المؤذن غير كما اشار اليه بقوله واهنته فانه على ما ذكره شيخنا البهلي في البناء الجوزي قال هو مضبوط
كذلك في الكتب المعبر ويحتمل عطفه على سماع نفسه بان يكون عطفه على تفسيره واما الحمل على فهمه معك الاذان فبغيره واما استجابة
الانصاف بالالف والماء في ذكره في الباب انشاء الله تعالى ومنها الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله في ذكره الانسان وسمعه سواء كان
في اذان او غيره وهو ظاهر الوجوب كحقناه في موضع ليق خلا فالله مودين الاحاط منها دفع الصوت بالاذان من قبل ان يتعوض المرء
به الاذان الاعلاحي يؤتى في ذلك ايضا ما اورد في رواية محمد بن مروان عن الصادق في المؤذن يغفر له مائة مائة ويشهد له كل شيء في اذنه
ان يكون حسن الصوت ذكره جمع منهم وعلقوا باقبال القلوب على استماعه وفيه ما لا يخفى فان الاستجابة بحكم شرعي واثبات الاحكام الشرعية بمثل
هذه التعليق العلية بجاذفة وانما بان يكون ميسر اليهم من معرفة الاوقات ولو كان له من يبدده جاز بلا كراهة وروى في كتاب
وعالم الاسلام عن جعفر بن محمد قال لا بأس ان يؤذن الامم في سبده وقد كان ابن ام مكتوم يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وآله ودوا في الجملة

رواه الشيخ
في كتاب الصلاة

فإنما الصلاة

ملوثة ومنه بانها لم تكن لها الملبو ببقا عمنه وهذا بخلاف الاذان الاعلا فان الكربة لم يتعلق بشخص بعينه وانما هو من قبيل المسجود الخاشية
 التعمين قام بها كونه متشالا لامر بالجملة فانك اذا حققت النظر للمقام وتاملت في ذكره من الكلام علمت ان يجهل منه في غير الاذان الاعلا ولا في غيره
 بالكلية وانما العالم المقام المشايخ فيما يؤذن له ويقام من الصلوات لا ريب في اشكاله رجحان الاذان والاقامة في الصلوات الخشنة المرفوعة اذا
 وقضوا لجملة المسلمين ذكورا واناثا فلو روي جماعة وهل لمصلحة جهة الاحتجاب في جميع هذه المواضع والوجوب في بعض دون بعض خلاف بلية
 تفصيله نشا الله تعالى يؤذن للشخص من النوافل لا لشي من الفريض غير المجلس اليومية بل يقول المؤذن الصلوة ثلثا او دود ترك الاذان والاقتضا
 على الاقامة في مواضع وورد ايضا احتجابهم في غير الصلوة في مواضع وتفصيل هذه الجملة كما هو حقه يتوقف على بطلان مسائل الاصل في اختلاف
 الاحتجاب في الاذان والاقامة وجوبا واحتجابا بعمومها وخصوصا فذهب الشيخ في قولنا انها مستحبان ليسا بواجبين في جميع الصلوات جماعة صابت
 فروي هو ايضا السيد المرتضى في المسائل الناصية وهو مذهب ابن اديب سلاوا والآثار المشهورة بين المتأخرين واجوب الشيخان الاذان
 والاقامة في صلوة الجماعة واختاره ابن البراج وابن حمزة واجبهما السيد المرتضى في الجمل على الرجال من الثلثة كل صلوة جماعة في حضر وسفر
 واجبهما عليهم في سفر وحضر في الفجر والمغرب صلوة الجمعة واجبهما الاقامة خاصة على الرجال في كل رخصة وقال في حكمه صلى جماعة بغير اذان والاقامة
 لم يحصل فضيلة الجماعة والصلوة ماضية وقال ابن الجنيد الاذان والاقامة واجبا على الرجال للمجمع والافراد والسفر والحضر في الفجر والمغرب للجمعة يوم الجمعة
 والاقامة في باغ الصلوات المكتوبات التي تحتاج الى التنبيه على وقتها وجعلها بالصلاح شرط في الجماعة وقال المرتضى في مسائل الناصية يتخلف
 قول صاحبنا في الاذان والاقامة فقال قوم انهم من السنن الواكيلة في جميع الصلوات وليسوا بواجبين وان كانا في صلوة الجماعة في الفجر والمغرب
 صلوة الجمعة في الكبد وهذا الذي اختاره وذهب اليه ذهب بعض صاحبنا الى انها واجبان على الرجال خاصة دون الثلثة كل صلوة جماعة في سفر
 حضر يجلب عليهم جماعة وفرد في الفجر والمغرب صلوة الجمعة والاقامة دون الاذان يجزيه في باغ الصلوات المكتوبات وجعل في الجمل قوله في المسألة
 الناصية رواية وقال ابنه على من ترك الاذان والاقامة متعمدا بطلت صلوة وعليه عادة والاصل في هذا الاختلاف في الاذان في الظهر
 والعصر والعشاء الاخرة فان الاقامة تجزئ عنه ولا اعادة عليه تركه واما الاقامة فانه ان تركها متعمدا بطلت صلوة وعليه عادة والاصل في
 هذا الاختلاف ما يترتب من اختلاف الاخبار والواجب ولا يكون نقل الاخبار الواردة في هذا الباب ثم الكلام فيها بما بين القسمن اللبائس يحصل اليها
 الجماعة والصلوة بتوفيق الملك لوفا فاقول الاذان في غير ما يصر عن احدهما قال ثلثه يجوز اذان واحد قالان صليت جماعة لم تجز الاذان
 والاقامة وان كنت وحدا تبادر لم يخاف ان يفوتك جزيك اقامة الا الفجر والمغرب لا ينبغي ان تؤذن بينهما وتقيم من اجل انه لا تقصر فيها كما تقتضي سنن
 الصلوات الثلثة ما روى الشيخ في بعض صلواته في سبابة قال قال ابو عبد الله لا تدع الاذان في الصلوة كلها فان تركته فلا تنك في المغرب والفجر فانه
 ليس فيها تقصير الا انك ما روى ايضا عن الحسن بن زياد قال قال ابو عبد الله اذا كان القوم لا ينظرون احدا اكنوا اقامته واحد انما يراجع ما روى
 ايضا في التقصير الجليل عن ابي عبد الله عن ابيه ثم انه كان اذا صلى وحده في البيت قام اقامة واحدة ولم يؤذن الحاضر ما روى ايضا في التقصير عن ابي عبد الله
 ابن شاذان عن ابي عبد الله قال يجزئك اذ خلوت في بيتك اقامة واحدة بغير اذان التاوس ما روى في الموقوف من باقة قال ابو عبد الله لا يصلي
 الغداة والمغرب الا باذان واقامة وحضر سائر الصلوات بالاقامة والاذان افضل التاوس ما روى في التقصير عن ابن شاذان عن ابي عبد الله قال
 في الصلوة اقامة واحدة الا الغداة والمغرب لثا من ما روى في التقصير عن محمد بن يزيد قال قلت لابي عبد الله عن ابي عبد الله في الاقامة بغير اذان في المغرب قال ليس
 به مانع ما احتجنا بعتاد ما روى الصدوق في التقصير عن زرارة عن ابي جعفر ثم ان الذي يجزئ من الاذان ان يفتح الباب لاذان واقامة
 يفتتح الباب لاذان واقامة ويجزئك في سائر الصلوات اقامة بغير اذان العاشر ما روى في المشايخ الثلثة في الموقوف من باقة عن ابي عبد الله قال
 سئل عن الرجل يؤذن ويقيم لمسلم واحد فيصلي معه فيقول له فضيلة جماعة هل يجوز ان يصلي بذلك الاقامة قال لا ولكن يؤذن ويقيم
 الحاضر عشر ما روى في التقصير عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال سمعت ابا عبد الله يقول يقصر اذان في السفر كما تقصر الصلوة يجزئ
 اقامة واحدة الثلثة عشر ما روى الصدوق في التقصير عن ابي عبد الله عن ابن ابي عبد الله عن الصادق ثم قال يجزئ في السفر اقامة بغير اذان الثالث
 عشر ما روى في التقصير عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن الرجل يلجئ في السفر والحضر اقامة ليس معها اذان قال نعم لا بأس انما يجزئ عند
 مدد ايضا في التقصير عن محمد بن مسلم والفضيل بن يسار عن احدهما قال يجزئك اقامة في السفر الحاضر عشر ما روى ابا عبد الله بن جعفر الجعفي في
 كتابه في الاستئذان في التقصير عن علي بن ابي طالب قال سئل ابا عبد الله قلت تحضر الصلوة ونحن نجتهدون في مكان واحد يجزئنا اقامة بغير اذان قال
 نعم التاوس عشر ما روى الصدوق في كتاب العلق عن صفوان بن مهران عن ابي عبد الله في حديث قال لا بد في الفجر والمغرب من اذان واقامة
 في الحضر السفر لا تقصر فيها في حضر ولا سفر يجزئ في التقصير اقامة بغير اذان في الظهر والعصر والعشاء الاخرة والاقامة والاذان في
 جميع الصلوات افضل اذا عرفت ذلك فاعلم ان مما يدل على الوجوب في الجماعة كل واحد قول الشيخين ومن تبعهما الجمل الاول وبه احتج
 في على ذلك اجاب عنه في كضعف السند الاول وانما بالجملة على الاحتجاب لان الاجزاء كما يجوز ان يراى الاجزاء في التقصير يجوز ان يكون
 المراد به الاجزاء في الفضيلة ويؤيد ذلك قوله وان كنت وحدا تبادر لم يخاف ان يفوتك جزيك اقامة قال هذا التنزيل لا بد للشيخ
 حيث لا يقول بوجوب الاقامة اقول قد عرفت في غير موضع مما تقدم ان المعنى ضعفت السند في رد على الشيخ ونحو من لا اثر لهذا
 الاصطلاح عندهم واما الجمل على الاحتجاب فهو مرفوع وجود المعارض الواجب عليه ذكره ليرى له الجمع بينهما وبين هذه الروايات الجمل على الاحتجاب

مع الاغراض فانه مما عرفت سابقا في بابنا ما استناد الى قوله فان كنت في حديثك اني فنيان الشيخ قائل بوجوب الاقامة ايضا كما هو احد قول
وان كان اتمامه هنا بالاذان فلا منافاة ولا ظلم عندك في الجواب عن ذلك انما هو بادل عليه الخبر الثالث والخامس عشر من اكتفاء القوم مع
باقا متروكة في الجملة وفيه اشياء بان الغرض من الاذان هو اعلام لمن لم يكن حاضرا من الجماعة للمنادين للصلاة جامعة في هذا المكان فوق كوا
جميع طاعتين سقط استجابته واكتفى بالاقامة الا انه يخص من المدعى يمكن تأييد ذلك ايضا بالحديث التاسع الدال على الاكتفاء بالاذان في الصلوة
المفارقة فانه مما عرفت في الجملة ايضا والاحتياط في الملازمة عليه الجماعة ويظهر من الحديث الثالث في المبدأ في القول بالوجوب في الجماعة حيث قال
في المصباح وقيل بوجوب الجماعة وفيه قوة وانما ما يدل على الوجوب في الصلوة والخبر الثاني والثالث من السادس والتاسع والسادس عشر
الا انه يعارضه جملة من الاخبار خصوصا ما ذكرنا في الثالث والرابع والخامس الثامن والعاشر عشر لكن الجمع انما يدل على ترك الاذان
خاصة دون الاقامة والتعارض بينهما انما حصل في الاذان وهذا الجمع بالاحتياط انما يتم فيه خاصة كما سيظهر لك في المقام انشاء الله تعالى وبالجملة
فالظاهر من الاخبار المذكورة بغير بعضها لبعض حل مطلق على مقتضى ما وجدنا عليه فصارها هو استحباب الاذان دون وجوبه في جماعة كانت
فراصة انما المذكور في الاقامة فان المذهب هو عندكم كونها كالاذان في ذلك مع ان الاخبار المتقدمة كانت متفقة على الاتيان بها ولم يرد بها
تركها صريحا ولا اشارة بل كلها مصرحة بالاتيان بها واصحاب هذا القول انما استندوا في القول باستحبابها الى الاجماع المركب حيث اعوزتهم
النصوص العموم والخصوص الدال على استحبابها او تركها فيعارضون ادلة الاتيان بها فاولا ان كل من قال بوجوب الاذان قال بوجوب
الاقامة ومن قال بالاستحباب في الاقامة قال بالاستحباب في القول باستحبابه ووجوبه اخرج للاجماع المركب كذا الحقيقة العلامة في ذلك
نتيجة جامة من تلخيصه وعليه جملة ذلك والذخيرة ولا يخفى على المصنف ما فيه من الضعف وهل هو الا من قيل للتثبت بالتحديث للفرق
مع ما يعلم من عدم الحاجة به من ذلك المصنف وكيف لا ومثل هذين المحدثين قد تكلموا في الاجماع وخبرناه في مواضع من كتبهم انما هي وان
استلحق في مثل هذا الموضع وما يؤيد ما ذكرنا من الفرق بينهما انه لا يلزم من استحبابه استحبابها انما قد رخص في الاخبار في الاذان
قاعدرا وكما وما شئت وكيف شاء ولم يرض في الاقامة الا ما ذكرنا من مستقبل القبلة وقد تقدمت الاخبار والدالة على جميع ذلك بل صريح جملة
منها يؤيد كونها من الصلوة كما صرح به رواية سيدنا بن صالح المتقدمة وكذا رواية يونس الشيباني المتقدمة ايضا ويؤكد رواية في هاتين
المكفوفين قال ابو عبد الله عليه السلام يا ابا هريرة من الاقامة من الصلوة فاذا اتممت فلا تتكلم ولا تؤم ببدك وفي وثيقة عمر بن الخطاب في نصرة القليل
لاي عبد الله انكم التجل في الاذان قال لا بأس قلت في الاقامة قال لا وادل عليه بعض الاخبار من جواز الكلام فيها ما مضى بادل على عاداتها لو
كصحة محمد بن مسلم قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تتكلم اذا اتممت فانك ان تكلمت اعدت الاقامة في غير ذلك من الموائد لما قلنا ولم اعثر على
من تنبى لما قلنا في هذا المقام الا على جملة كلام شيخنا غفر له في كتابه في الاذان والاداء في غير ذلك من الموائد لما قلنا ولم اعثر على
والاقامة واستحبابها ما صوته اذا علمت في الاقامة ان الاخبار مختلفة جدا ومختلفة في استحبابها في الاقامة وفيها اشكال اذ
الاخبار الدالة على جواز تركها انما هي في الاذان وبمسكون في الاقامة يخرج للاجماع المركب فيه ما فيه الاحوط عدم ترك الاقامة في الغل والغفر
والجمعة ولا سيما في الحضرة التي يتعلق بعضهم من الحديث حماد وتعليم الصادق عليه السلام في الصلوة حيث لم تشغل على الاذان ولا الاقامة ولو كانا
واجبين لذكر في مقام البيان وهو ومن مشتبك لان ظاهرنا الخبر ما روى حماد بالصلوة بين يديه ثم قوله ما اوجب التجل منكم الخ ووصف
حماد لما مضى في تلك الركعتين ان كانا فيهما كان بالنسبة الى اثنين والمستحب الى اثنين وصنفها ما كان في محابته والمقصود بالتحليل انما
هو ذلك ولم يكن قصد التعليم الواجبات لان حماد اعلم من ان يجعل الواجبات في ذلك الا ترى انما قال في حفظ كتاب جوين يعنى
الصلوة فاما بغير معرفته فبجمع احكام الصلوة من واجب مستحب وكيف يدعى ان المراد تعليم حماد للصلوة كلاما من واجب غير حقيقة للاجماع
بالخبر على ان المقام مقام بيان فلو كان الاذان والاقامة واجبين لذكر كما هو هذا الغفلة او تغافل ولكن المصنف يثبت بالاحكام البعيدة
والتمسك بالغير السديدة وبما احتجنا في المقام وكشفنا عنه نقاب الاشكال في ايهام بظهورك ما في كلامنا فاضل الخراساني في الذخيرة فانه
بعد ان نقل الخلاف في المسئلة وجملة من الاخبار واستشكل في الحكم باستحباب الاقامة من حيث عدم الترخص في هذا الخبر بل وقع الامر بها
في اخبار كثيرة واقررت بان في كثير من الاخبار القديمة ما هو في وجوبها ونقل عن الشيخ انه ذكر اخبارا ثلاثة دالة على ان الاقامة من الصلوة لكن
في طريقها ضعف قال ما صوته والا فصح استحبابها للاصل بناء على انه خارج عن حقيقة الصلوة للاتفاق ولما دل على ان اول الصلوة التكبير فلا
يتوقف تحصيل اليقين من البرائة من التكليف بالصلوة عليه لعدم القائل الفصل كما نقله المصنف في لفت ولا شاذ خبر زاده وحماد بالاستحباب
وعدم وضوح دلالة الاوامر في الاخبار الدالة على ذلك اكثر من التاكيد الرجحان المطلق والاحتياط ان لا يترك مجال التيقن فيه زيادة على ما
قد عرفت في ان الاستناد الى الاصل في مقابلة الدليل انما لا يقول عليه عند ذلك التحصيل خروجها عن حقيقة الصلوة لا منافاة فيه للقول بان
فان من قال بوجوب الاذان لم يقع كونه جزءا فيكون واجبا خارجا فلا منافاة ولا ينافي في ما دل على ان اول الصلوة التكبير ولا خبر
حماد الذي استند اليه مع ما عرفت في الاستناد الى خبر حماد في هذا المقام الوهن الذي لا يخفى على ذوي الافهام واما قوله فلا يتوقف تحصيل اليقين
بالبرائة من التكليف بالصلوة عليه فممنوع فان يبين البرائة متوقف على الاتيان بالصلوة الاولى التكبير ومع كل ما توقف عليه من الشرط
الواجبة للحاجة فما تقدمت فالتقدمة ومنها الاقامة المذكورة في هذه المقدمة كما هو المدعى بالوجوب كما عرفت لا يثبت

والاقامة
في الاذان والاداء
في الاذان والاداء
في الاذان والاداء

الصلوة

الاذان

من الصلوة

نحوها

دخولها حقيقة الصلوة وانما اجزؤها لخاصة منتهى انقضاء الجزئية انقضى بوقوع اليقين بالبرهان من الصلوة عليها وانما قوله ولعدم الغافل الفصل
اشارة الى اجماع المالك الذي اخرج به في وقت فهو اوهن من بيت العنكبوت وانه لو هو البيوت كما تقدم القول في ذلك مراراً ومن مرجع الكلام وما
الحال به في الفقه في اجماع في باب غسل الجنابة في مسئلة الوضوء في الذكر يعرف حقيقة ما جعلنا به عليه هنا وانما قوله ولا شاذ خبر ذراة وهو
قد مر في صدر البحث سورة انه سئل يا بصير عن رجل نسي الاذان والاقامة حتى دخل في الصلوة قال فوضعه صلاته قائماً الا ان سئله فقيل ان
كان قد سبق له الاستناد في هذا الخبر جرحه ما صلح ايضاً انه ليس الخبر كما ترى بل من الدلالة على صحة الصلوة مع نسيان الاقامة ان يدخل
في الصلوة وهو لا يسمع من وجوبها فان واجبات الصلوة معتبرة بالنية في اثناء الصلوة انما قامت في محلها كما علم ان هذه الرواية معارضة
ما دل عليه خلاصة الحديث من مسلم عن ابي عبد الله انه قال في رجل نسي الاذان والاقامة حتى دخل في الصلوة قال ان كان ذكره قبل ان يقرأ فليقل
على ان يقرأ وان كان قد قرأ فليتم صلاته ومثلها يصححه الحسين بن ابي نعيم في صحيحه الجليل انه يعود للاذان والاقامة مع نسيانها لما يركم الحديث
وهذه الروايات ارجح من تلك الرواية لصحتها وبقوة ما قلناه من عدم وضوح دلالة الرواية في الاخبار ذات الفقه على كتمان التأكيد للحاجان
المحققين في رد دعوى الدليل على الدليل على خلافه واضح لا يخفى والسبيل لحققنا في مقدمات الكتاب بالآيات والروايات مضافا الى ما
حققته من الاحوال في القبول بالوجوب قد تقدم الكلام في ذلك في مواضع من الكتاب في زيادة على ما تقدمت في اوصلنا ان في هذا القول
الذي نغني به هذا الفصل خروج من حيث لا يشعرا لله عمن الله تعالى من ان الاقدام وطغيان الافلام في احكام الملك الاعلى
المستأنس انما ينبغي قد اجمع الاصحاب على مشروعية الاذان والاقامة الا ان لا يأتوا في حقهم كقوله في الرجال قال في الصحيحين على ان لا يأتوا الاذان
اقامة ولا تعرف في خلافاً لانه لم يأت في شرعية بتوقف وقيل التكليف به على الشرع ولم يرد يجوز ان تؤذن للمرأة ثلاثاً ويصلي من بعد
اليه عمداً وانما قال قال علماء اذا اذنت المرأة استمرت بصوتها لا يسمعها الرجال هو عورة وقال الشيخ يعتد بانهم في موضعين لا يسمعون
واذا لم يسمعوا لم يسمعوا والتمويل على النساء ولا اجزاء به لعدم السماع انما يقول الظاهر ان المراد من صدق كلامه هو نفي الوجوب
لدلالة في الكلام عليه يؤيده ما ذكره في التذكرة قال في الصحيحين في صلوة جماعة النساء ان تؤذن احداهن وتقيم لكن لا يسمع الرجال عندئذ
والاستصحاب من الرجال اذ كانت في حال الجهر بها التكبيرات ما كان لقول الصادق عليه السلام انما الله تعالى في الرجل الذي وقفت عليه من
الاخبار في هذا المقام اذ ما لا يخفى في الصحيحين عن ابي عبد الله عن سنان قال سئلت ابا عبد الله عن المرأة تؤذن للصلوة فقال احسن ان فعلت في ان لم
تفعل اجزاها ان تكبران تشهدان لا اله الا الله وان محمد رسول الله وعز وجل في الصحيحين قال قلت لابي عبد الله انما تشهدان ان فقال
اذا شهدت الشهادة من خمسة ما وعز جليل بن دجاج في الصحيحين قال سئلت ابا عبد الله عن امرأة اعلمها الاذان والاقامة فقال لا ودوا في عن ابن
عمر بن الخطاب في الصحيحين عن ابي عبد الله في الصحيحين قال سئلت ابا عبد الله يقول اقامة المرأة ان تكبر تشهدان لا اله الا الله وان محمد رسول
الله عليه وسلم ورسوله وقد اصدق في قوله مرسل قال قال الصادق عليه السلام ليس على المرأة الاذان والاقامة فاسمعت اذان القبلة ويكفيها التثنية
ولكن اذا اذنت اقامت فهو افضل قال قال الصادق عليه السلام ليس على النساء الاذان والاقامة ولا جماعة الحديث في اسناد في اخر الكتاب عن جابر
ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله
في كتاب الحديث في الصحيحين عن زاذان بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله
اكثر من الشهادتين فان الله تبارك وتعالى قال للرجال اقيموا الصلوة وقال للثلاث اقيموا الصلوة واقيموا الزكوة والطعن في قوله ورسوله الخبر
وذكر في كتاب النسخ في احوالهم على ما علم على النسخة ولا جماعة ولا اذان ولا اقامة وروى فيه بسند من جابر الجعفي عن
ابن عبد الله قال ليس على النساء الاذان ولا اقامة وظاهر من مجموع هذه الاخبار في بعض هذه الاستصحاب للاذان والاقامة بل من ليس
على نحو ما ورد في حق الرجال في حقهن في تركه والاكتفاء بالتكبيرات في الشهادتين خاصة عوضا عن الاذان ودعا الجهرت بالشهادتين ايضا عوضا
عن الاقامة مع التكبيرات بدونه وظاهر هذه الاخبار هو ان الصلوة منفردة فلا يدخل فيها الاذان الاعلاحي كما تقدم تحقيقه في
المقام الاول ولا الاذان لجماعة النساء اذ كره الاصحاب من اذان الجماعة النساء والاعتدال بهن في الظاهر انما استندوا فيه الى الدلالة
العامية في صلوة الجماعة وانه يجوز ان يتولى الاذان الامام او غيره وان هذا الحكم لا يفي في جملة النساء والرجال قال الحق في المعنى
ويجوز ان تؤذن للنساء ويصلي من بعدهن عليه السلام اذ روى من جواز اقامتهن والذان انما هي جائزتان تأخر جازن تأخر جازن يؤذن لمن لان
منصب الامام اتم وتكبر اذناها لا تؤذن للرجال لان صوتها عورة ولا يجزى به قال في الصحيحين انما لا مانع من انما انما الجهرت
فهو منوع عنه والتمويل على النساء انما لم يجزى به لعدم السماع اقول وقد تقدم نحوه هذا الكلام عن النبي صلى الله عليه وآله وهو موقوف على ما هو
المشهور في كلامهم من تخريم سماع صوت الاجنبية وقد قلنا انه لا دليل عليه بل ظاهر الاخبار الجواز ولعل كلام الشيخ في طبعه على ذلك
على انه يمكن نظرا في الاشكال الى اعتدال الرجال به وان جاز ناسماع صوت الاجنبية من حيث عدم ورود النقل بذلك والعبادات مبينة على
التوقيف كما صرح به في كونه يمكن الجواب ان ما دل على اعتدال سماع الاذان وان كان ظاهراً كون المؤذن رجلاً الا انه لا يعلم خصوصية
للمؤذن في ذلك فيعتد الحكم بغيره في النسخة القطعية لكل مؤذن من رجال امرأة كذا في سائر جنسيات الاحكام وان صرح بالرجل فانه لا يمتثلون
في تقدير الحكم الا للنساء ما لم يعلم خصوصية ولا يخفى على المتبحر ان اكثر الاحكام الشرعية لا تنطبق على عموم الرجال والنساء وانما وردت في الرجال

لكونه المستعمل وان يقع ذلك ابتداء من الامام ولو خست الاحكام بموارد الاخبار وان لم تعلم الخصوصية لصاقت الشريعة ولزم القول
 بجلية من الاحكام من غير دليل وهو ظاهر البطلان قال في الذكر في حكم المرأة المختصة يؤذن للمحرم من الرجال النساء ولا جانب لثالث الا بالجماع
 الرجال ثم قال لعل الشك في جعل الجماع الرجل صوت المرأة في الاذان كما هو صوته فيه فان صوت كل منهما بالنسبة الى الآخر عودته نحو قول لا يجرى ما بين
 هذين الكلامين من التداخل فان ظاهر الكلام الاخر انه يحرم على المرأة سماع صوت الرجل في دعواته بالنسبة اليه كما يحرم عليها النظر اليه مقتضى هذا
 التحق فيؤذن لاجانب النساء من حيث احتمال الرجولية مع انه يجوز ثم ان ما ذكره من ان صوت الرجل عودته بالنسبة الى المرأة كبند في مفهوم عليها سماع
 كما يحرم عليها النظر الى جسده لم اقله على دليل بل الدليل على خلافه واضح السبيل نعم يحرم النظر الى جسده لم اقله على دليل بل الدليل على خلافه
 واضح السبيل نعم يحرم النظر الى جسده منصوص اما سماع الصوت فلا ولا علم ايضا فالاذا ذلك سواء قد عرفت ان ما ظاهره الاتفاق عليه من سماع
 صوت المرأة لا دليل عليه بل الدليل على خلافه فالحكم بالرجوع الى الجواز والله اعلم ايضا فالاذا ذلك سواء قد عرفت ان ما ظاهره الاتفاق عليه من سماع
 ولا الفرق بين الغرض من التسمية ثم ذكره على الاسلام وبعضه ان الاذان وظيفة شريعية فتوقف كفيته وكيفية وجلا على الورد وعن صاحب الشريعة
 والمنقول عنه فاصلا الخمس خاصة الا ان اصحابنا ذكروا انه يقول المؤذن الصلوة ثلثا ولم اقل عليه غير صلاته الطيبة بل هي اجلة من الواضع قد
 فيها اسباب الاذان ومع الاقامة فليس هو منها التواضع كما ذكره في الذكر ثم قال في ابن بابويه عن الصادق عليه السلام ان تقول بكم الغرض فاذنوا
 وفي الجهر فان من النبي صلى الله عليه واله اذا تقول بكم الغرض فاذنوا باذان الصلوة ورواه القاسم وفسره المرواني بان العرب يقولون الغيلان في القول
 تراعى للناس تقول يقولوا اي تلوون تلفوا فاضلهم عن الطريق وهلكهم وروى في الحديث لا غول في اذان بلال لكان يكون الاذان له في الغيلان
 الذي يحصل في الغيلان وان لم يكن له حقيقة انه في كلام الذكر في قول قال في كتاب عام الاسلام وعنه عليه السلام قال قال رسول الله اذا تقول بكم الغيلان فاذنوا
 بالصلوة قال في النهاية الاثر فيه لا غول ولا صغر الغيلان احد الغيلان وهو حبس بين اليدين والشيئين كانت العرب تزعمن ان الغول في الغلة تزاوي
 فتقول غول في صوته شق تقول لم يزل ينادي من الطريق ففناء الشيعة وبطلان قيل قوله لا غول ليس بغيل العين الغول وجوده وانما فيه بلال في غم العرب
 في تلوته بالصوت المختلفة واختياله فيكون المصنف بقوله لا غول انها لا تستطيع ان تفصل احدا ويشهد له الحديث الاخر لا غول لكن السعة لرحمة الحق اي
 ولكن في الجهر في سحرهم فليس في حديثنا ان تقول للغيلان فاذنوا بالاذان اي في فواشرها يذكر الله تعالى هذا يدل على انه لم يرد بنفيه احد
 ان يقر منها بالولد يستحب الاذان في اذنه اليمنى والاقامة في اليسرى كما ورد عن الصادق ع منهما من ساء خلقه روى في كتاب المحاسن عن هشام بن سالم قال
 قال النبي صلى الله عليه واله من تركه اربعين يوما ساء خلقه ومن ساء خلقه اذنوا في اذنه ومثله روى في جرح هشام بن سالم عن ابي عبد الله ع في الصحيح والحسن
 وروى عن ابان الواسطي عن ابي عبد الله ع قال ان لكل شيء قرأ وان قرأ الرجل الكرم من تركه اربعين يوما ساء خلقه ومن ساء خلقه اذنوا في اذنه الهيب
 وروى في بعض اصنافه عن ابي عبد الله ع من اذنه عن علي ع قال قال الله فان الكرم من لم ياكل اربعين يوما ساء خلقه واذا ساء خلقه احكمكم
 من انسان او دابة فاذا اذنه الاذان ومنها ما تقدم في حديث سليمان بن جعفر الجعفري قال سمعته يقول اذن في بيتك فانه يطر الشيطان ويذهب
 من اجل تصليها الا انه يمكن جعله على الاذان والاقامة في اختلاف اصحابنا في ترك الاذان والاقامة في تحديد دخل في الصلوة
 فقل من السيد المصنف للكتاب والشيخ في كتابه ان كان متعذرا مضى صلاته وان كان ساهيا رجع مضى ما لم يركع وفعل ذلك عن الاكثر قال الشيخ في كتابه
 ترك الاذان والاقامة متعمدا ودخل في الصلوة فليضرب ويؤذن وليتألف الصلوة وان تركها ما ساء خلقه في الصلوة ثم ذكر مضى صلاته
 ولا اعادة وبه قال ابن ادریس هو على القول الاول الملق بالشيخ في طه فقال متعذرا مضى في الصلوة من غير اذان ولا اقامة يستحب الرجوع ما لم يركع ويؤذن
 ويقيم وليستقبل الصلوة وان ركع مضى صلاته ولم يفرق بين العمدة والاضواء قال ابن ابي عمير في نسخة الاذان في صلوة الصبح والمغرب جازا مرفوعا
 واقام ثم افتح الصلوة وان ذكر بعد ما دخل في الصلوة ان قد سأل اذنا قطع الصلوة واذن واقام ما لم يركع فان كان قد ركع مضى صلاته ولا اعادة عليه
 الا ان يكون تركه متعمدا استغنا فاضله لا اعادة وظاهر هذا القول هو الرجوع الى الاذان وحده في صلوة الصبح والمغرب تركه ناسيا ما لم يركع ولو سأل في
 وحده ما فانه يرجع لم يركع في جميع الصلوات ما لم يركع ان تركها سهوا وان تركها عمدا فليقله لا اعادة مطلقا وما احتج به ابن ابي عمير في موافق ما قلنا من انقله عنه في
 صدر المسئلة الاولى من قوله واما الاقامة فانه ان تركها متعمدا بطلت صلوة وعليه لا اعادة والذي نفت عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسئلة ما رواه
 الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال اذا افتتح الصلوة فنبئت ان تؤذن وتقيم ثم ذكرت قبل ان تركه فانصرف واذن واقم واستفتح الصلوة وان
 كنت قد ركعت فاقم على صلاتك وعن زرارة عن ابي عبد الله ع قال قلت له رجل نسى الاذان والاقامة حتى يكبر قال يضر على صلاته ولا يعيد عن ابيان
 الرازي قال سمعت ابا عبد الله ع وسئل ابي عبد الله ع عن رجل نسى ان يؤذن ويقيم حتى يكبر ودخل في الصلوة قال ان كان دخل المسجد ومن يذنه ان
 يؤذن ويقيم فليضرب على صلاته ولا يضره من الاقباع ابي عبد الله ع قال ثلثة عن رجل نسى الاذان حتى صلى قال لا يعيد وعن ابي عبد الله ع قال
 قال ثلثة عن رجل نسى ان يقيم الصلوة حتى يعيد صلاته قال لا يعيد ما ولا يعيد مثلها وعن داود بن سرح في الصحيح عن ابي عبد الله ع في رجل نسى
 الاذان والاقامة حتى دخل في الصلوة قال ليس عليه شيء وعن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله ع قال ثلثة بالجهنم عن رجل نسى الاذان والاقامة حتى دخل
 في الصلوة قال عليه ضرب في صلاته فانما الاذان سنة وعن علي بن يقطين في الصحيح قال ثلثة بالجهنم عن رجل نسى ان يقيم الصلوة وقد افتتح الصلوة قال
 ان كان فرغ من صلاته فقد تمت صلاته وان لم يكن قد فرغ من صلاته فليقله ما رواه الكشي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع انه قال في الرجل
 الاذان والاقامة حتى يدخل في الصلوة قال ان كان ذكر قبل ان يقرأ فليصل للنية وليقرأ وان كان قد فرغ فليتم صلاته وروى في كتابه قال في رجل

في الاذان والاداء
 في الاذان والاداء
 في الاذان والاداء

في الاذان والاداء
 في الاذان والاداء
 في الاذان والاداء

فقال جلت قد لا يملك في المسجد الفريضة بعضا وجلس بعض بالشيع فدخل عليا رجل المسجد فاذن فرفعوا ومنعوا عن ذلك فقال ابو عبد الله ع
انصتادفع عن ذلك لمنعه شذائع فقلت فان دخلوا وادوا ان يصلوا فيه جماعة قال يقولون في اية المسجد لا يبدى بهم امام وارادوا في
عن ابى بصير عن الرجل يفتي في الامام حين يسلم فقال ليس عليه ان يبعد الا ان فليدخل معهم في ذاتهم فان وجدهم قد تفرقوا اعدا الاذان وما
وقايتهم عن ابى بصير عن ابى عبد الله ع قال قلت لرجل يدخل المسجد وقد صلى القوم يؤذن ويقيم قال ان كان دخل ولم يفرق الصف صلا باذانهم
واقامته وان كان تفرق الصف اذن واقام وعمر بن خالد عن زيد بن علي ع ابا نهم قال دخل رجل المسجد قد صلى الناس فقال ان شئنا قبلوكم لحدكم
صلاجه لا يؤذن ولا يقيم وعن السكوني عن جعفر عن ابى بصير ع عظيم انه كان يقول اذا دخل الرجل المسجد قد صلى اهل فلو يؤذن ولا يقيم ولا
يتطوع حتى يبدأ الصلوة الفريضة ولا يخرج منه الى غير محله صلى فيه وفي كتاب زيد بن عمر بن عبد الله ع عظيم قال اذا درك الجماعة
وقد انصرف القوم ووجد الامام مكانه واهل المسجد قبل ان يفرقوا اجزاك اذا نهم واقامتهم فاستفتح الصلوة لنفسك فاذا واقفهم وقد انصرفوا عن
صلواتهم وهم جلوس اجزا واقامة بغلطان وان وجدتهم قد تفرقوا وخرج بعضهم من المسجد فاذن واقم لنفسك قال لا بعد ان اودع مستند الحكم
المذكور واية ابى بصير الثانية ردوا به الى ع وعنه في هذا الحكم من اصله توقف لضعف مستندنا في ادواي الاولي بين الثقة والضعف في ادواي
الثانية فلا يوجب التعليق بها اقول كتحقيق في هذا المناقشة الواضحة لان ضعف هذين الخبرين بناء على تسليم هذا الاصطلاح مجبور على التمايز بينهما
اذا لا دلالة للحكم في اختلافه قد سلم في غير موضع العمل بالخبر الضعيف المجبور على الاحتياط ان خالف في مواضع اخرى في هذا الموضوع وقد عرفت ان
هذين الخبرين معتضدان ببعضهما من الاخبار المذكورة الا انه قد ورد ايضا ما ظاهرا المناقشة هذه الاخبار فيما دلت عليه من قول الاذان في هذا الصلوة
ومنها ما دلت عليه في الحقيقة للتوثيق من ادواي الى ع قد عرفت ان شاعرا الرجل اذ لا امام حين سلم قال عليه يؤذن ويقيم ويفتح الصلوة ودواي الفتح في باب
في الموقوف عن قارئه وما دلت عليه الحقيقة ايضا عن معاوية بن شريح ع حديث قال من ادركه وقد رفع راسه من السجدة الاخيرة وهو في التشهد فنادى الجماعة
وليس عليه اذن ولا اقامة ومن ادركه قد سلم فعليه الاذان والاقامة والحديث الكاشف في الاواني عمل وثيقة بما دلت عليه صورة التفرق والظاهر بعد بحث
انها اشتملت على انه ادرك حين سلم وتفرق الناس حين التسليم خلاف المعروف من المصنفين الذين الناس الموقف من الجلوس للتعقيب لوقيل لا ذكر ايضا
بعد نقل داية معاوية بن شريح وادواي ع في عارضة من هذه الزيادة انه يجمل ان يكون هذا الزيادة من كلام الصلوة عظيم ويجمل ان يكون
من كلام الصدوق اقول انما حمل هذين الخبرين على الجواز على كونهما في محله عمل انتهى في تلك الاخبار على الكراهة جعلا بين الاخبار ولا ينافي قوله في خبر الى
على ادفعه عن ذلك ومنعه شذائع فانه محمول على ناكيد الكراهة وبذلك يظهر ان التسقوط هنا ليس التسقوط فيما تقدم من تلك الصور التي وضع
فيها الاختلاف بقوله المسئلة فواتي الحسن التنبيه عليها ضرورة الرجوع اليها الاولي قال شيخنا الصدوق ع في كتاب الفقيه لا يجوز جعلان في
مسجد في صلوة واحد ثم نقل شيكا على المتقدم في مسئلة التسليم فتمنع على هذا القول الحديث الكاشف وهو بناء منها على ان معنى قوله في الخبر
لا يبدى لهم امام بالاداء وسيد لهم امام بالاداء عوض الاداء لا يبدى بهم على اختلاف التحقيق هذا الخبر يعني لا يظفر لهم امام وهو كناية عن عدم الصلوة
جماعة والمفهوم من كلام اصحاب الجواز من غير خلاف ينقل كلامهم لكن يراعي الاذان والاقامة التفرق وعدمه كدلت عليه الاخبار المتقدمة
حتى ان لم اقف على ناقل لاختلاف الصدوق هنا مع ان عبا نهم كما ترى صريحة في ذلك قال الشيخ العيني ع في المتقدمة اذا صلى في مسجد جماعة
لا يجوز ان يصلي دفعة اخرى باذان واقامة وظاهر هذا الجأزة تحريم الاذان والاقامة للجماعة الثانية ان حصل التيمم بالرجوع الى القيد كما هو المشهور
وان رجع الى القيد والفتنة كان فيه دلالة على تحريم الجماعة مرة ثانية مع الاذان والاقامة والامران مشككان والشيخ في باب بعد ان ذكر
هذا الحديث اورد حديثا على دلائل عليه انه قال بعد نقل الحديث بتمامه والفقير يدل على ما قلنا من انه لا يؤذن ولا يقيم قائل ادواي الجماعة
ما رواه محمد بن محمد بن ع قار واية زيد بن علي ع المتقدمة في محله الخبر على ما فهمه اصحابنا ما هو لا يبدى لهم او يبدى في ذات واقامة
وهذا الخبر وان كان بخلاف الدلالة على هذا المعنى الا ان حديث زيد المذكور صريح في ذلك وما رواه الحديث الكاشف في اية ابى بصير ع انما
مذهب الصدوق من جملة على الرخصة في خصوص الاثنين حيث انه ورد الخبر بعد غلظة البعد الاحتمال لا يخفى انما نية قد علق عادة الاذان
في خبر ابى بصير ع تفرق الصف فلن تفرقوا اذن واقام والتفرق يصدق بهما بعضهم ويقام بعضهم في يؤذن ويقيم في هذه الصورة ولا
يزن الاذان والاقامة الا مع بعضها جميعا الذي هو مصداق عدم التفرق وعلى هذا تلزم المناقشة في الجواب على الدال على انهم مع انصراف بعضهم وبقا
بعضا فانه لا يؤذن ولا يقيم فالواجب حمل التفرق المذكور على انصراف الجميع وذهابهم كلهم جميعا بين الاخبار فالوجه في بعضهم ولو ادعى ان في سقوط
الاذان وهو اختيار شيخنا الشهيد الثالث ويمكن حمل المناط في سقوط الاذان بقائهم كلا او بقا الاكثر ان ذهب الى ان ظاهر خبر زيد
الذي يرمي ما يؤتي ظاهرا الخبرين المذكورين فان الظاهر ان معناه هو انك اذا درك الجماعة وقد انصرف القوم الى غير غوا من الصلوة ووجد الامام مكانه
واهل المسجد يفرقون بعضهم لبعض من المسجد بل بقاء متجليين بالتحقيق اليك كما قد يجرى اذانهم واقامتهم فاذا واقفهم وقد فرغوا من صلواتهم
وهم جلوس في غير محله لا يؤذن ولا يقيم اذن وان وجدتهم قد تفرقوا وخرج بعضهم من المسجد فاذن واقم وهو عظيم سبب لا قائل به فيما علم و
قال الشيخ ع اذا اذن في صلاة فتم الصلوة بعينها كان ذلك كافيا في ان يصلح تلك الصلوة في ذلك المسجد ويجوز له ان يؤذن فيها بين يمين
فمنه ان لم يفعل فلا يثبت عليه ظاهر كلامه يؤذن باسحاب الاذان سزا وان التسقوط علم في مثل التفرق وعدمه وهو خلاف ظاهر الاخبار المتقدمة
في الشك هل يكون الحكم مقصورا على المسجد او علم له وليس وجهه بل قولان اختار اولهما الحق للعبارة الثانية والشهادة الثالثة والخاتمة

علاجه لول الروايتين قال يجوز ان تكون الحكمة لمراعاة جانب امام المسجد الراتب ترك ما يحث على الاجماع ثانيا وقال في الذكرى الاقرب انه لا فرق بين
المسجد غير ذكوه في الرواية على الاطلاق اي ان اكثر اخبار المسئلة المتقدمة قد اشتملت على المسجد وما الملق منها فالظاهر جملة عليه لان
الحكم الشرعية انما يتبين على افعال المتكرو ولا يبين من صلوات الجماعة انما تذكر وتعاد في المساجد وقوعها نادرا العلة في بعض المواضع لا
يقدر وجع فاذا كان مورد التصول للمسجد فالخروج عن ذلك يحتاج الى دليل بالجملة فانه يقتصر في ترك ما علم بثبوته واستجاب به بالادلة
القبالة على الموضوع المتبين انما بعد الظاهر من الحكم الجامع والمنفرد كما هو ظاهر كلام الاطحاب نقل عن ابن حزم انه خصه بالجماعة وهو ناش عن
الفقهاء من مرجحة الاخبار التي قد منها فانه لا يصح في المنفرد الخاصة هل يخص الحكم بالفرضية المؤداة ام يعم ما لو دخل الداخل او اذ ان يصل
فشا اشكال في شامس الملاقى التصول بصلوات الداخل شامل للأداء والقضاء ومن ان قرين الحال من قصد المسجد والتمسك اعلة للتجول مع الامام
يخوذ ذلك انما يصح في الأولاد ولم اقف على تعيين احد من الاصحاب بذلك المسئلة الشاسعة الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب ان
لو اذن للمنفرد ثم اذ الصلوة جماعة فانه يعيد اذانه واقامته ويدل على ذلك ما رواه الشيخ في الموقوف عن عمار السابطي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سئل عن الرجل يؤذن ويقيم لصيقه من رجل اخر فيقول اقبل جماعة هل يجوز ان يصلي بذلك الاذان والاقامة قال لا ولكن
يؤذن ويقيم ودواء الكيفية مثله ولطعن في المعبر مثله في بعض السند لان روايتها فطحية لكن قال في المعبر ان مفهومها استحباب
تكرار الاذان والاقامة وهو ذكر الله وذكر الله حسن ثم استقر بالاجتزاء بالاذان والاقامة وان نوى الاقامة وايد ذلك بما رواه اصحاب ابن
عصبة عن ابي مريم الانصاري قال صلى بنا ابو بصير في حفصة بلا اذان ولا رداء ولا اذان ولا اقامة فلما انقضت قلت له عافاك الله صليت
بنا في حفصة بلا اذان ولا رداء ولا اذان ولا اقامة فقال ان يصح كشف فوجي من ان لا يكون على اذان ولا رداء وان سرت بجعفر وهو يؤذن في
يقيم فلم اتكلم فاجزى ذلك قال اذ البقرة باذان غير فباذنه الى الله تعالى قال الشهيدي الذكرى بعد ذكر الحكم المذكور والاستدلال بالرواية بل
ما صوته وبها اتفاق الاصحاب ولا ادخالها في الشئ بخلاف الذين فاقه ضعف سند ما بانهم فطحية وقرب الاجتزاء بالاذان والاقامة ولا اذنه فقد
ثبت جواز الاجتزاء باذان غير فباذنه الى الله تعالى قلت ضعف السند لا يضر مع الشهرة في العمل بالتلقي بالقبول والاجتزاء باذان غير لكونه
مناصفة السامع للجماعة فكانت اذن للجماعة بخلاف التناوي باذنه لا افراد قال في كعبان نقل لمحض هذا الكلام عن الذكرى في شكل بما
يشتمل من ان مثل هذه الشهرة لا تقتضي تسوية العمل بالجزء الضعيف ان الظاهر ترتيب الاجتزاء على ما في الاذان من غير مدخلية لاعداد ذلك في
الان قال للمعتمد الاجتزاء بالاذان المتقدم كالاخار في المعبر وان كانت الامادة اولى استلزامه اقول لا يخفى في هذه المناقشة الواهية التي
هي كبيت العنكبوت انه لا وزن في البيوت مضاهية والكلام في هذا المقام اما بالنسبة الى صاحب المعبر فقيده ولا انه قد صرح في صك كتابه
وجله من المقدمات مثل هذه الاحكام والامور التي يجب البناء عليها في كل مقام ما صوته قد افطر المحسوبة في العمل بجزء الواحد حتى انقادوا الى كل
خير وما نظروا الى ما تحته من التناقض فان من جملة الاخبار قول الشيخ في مسنده بعدك القالة وقول الصادق ع ان لكل رجل منا رجلا يكذب عليه
واقصر بعض من هذا الاثر فقال كل يعلم السند يعمل به وما علم ان الكاذب يصدق وما تنبأ ان ذلك طعن في علماء الشيعة وقبح في
الذهب اذ ما صنف الا وهو يعمل بجزء المجموع كما يعمل بجزء العدل وفطر اخرون في رد الخبر حتى حال استعلاء عقلا ونقل الان قال وكل
هذه الاقوال محض قبح السن والتوسطا قرب فاقبل الاصحاب ودلت القرين على صحة عمل به وما عرض الاصحاب عنه وشدة وجب الطرح
ثم استدلل على ذلك بما له من اجاب الوقوف عليها فليجزم الى الكتاب المذكور فانظر ايدك الله تعالى الى خروجه في هذا المقام عما قد مر وجعله اساسا
لجملة الاحكام فان الجزم المذكور لا بد له من الاصحاب قبله كما سمعته من كلام شيخنا الشهيد فكيف استجاز هذا التناقض في كتابه وثانيا انه قد اعتمد
على الاخبار الموثقة في غير مقام من كتابه من ان باب غسل النفاضة قال بعد نقل وثقة لهما المذكور هنا ما صوته وهذه وان كان سند
فطحية لكنهم ثقات في النقل قال بعد نقل وايت من الكوفة والكوفة عاني لكنه ثقة فانظر الى هذا الاضطراب في كلامه رضى وثالثا انه من العجب
لمعنى وثقة قمار واعتقاد برواية ابي مريم وهي الضعيفة جدا لانها رواية له كما صرح به في كعبان بن عقبة قال فقد قيل انه كان كذا باغايا
لا يلتفت اليه انتهى اما بالنسبة الى صاحبك فهو ايضا كذلك واعظم من ذلك لتصريره في غير موضع من كتابه بموافقة الاصحاب في مثل هذا الباب
بعد نقل كلام الذكرى ليعرف ان قد بين مرارا ان مثل هذه الشهرة لا تقتضي تسوية العمل بالجزء الضعيف مردود بما قلنا حيث قال في مسئلة ما اذا اذ
الظاهرة ودكته من الوقت بعد ايراد بعض الاخبار الحقيقية دليلا على ذلك ما صوته وهذه الروايات وان ضعف سندها الا ان عمل العامة
عليها ولا تخاف لها فينبغي العمل عليها وقال في مسئلة غسل التوبة نقل عن الحق في المعبر بعد ذكر رواية مرسلة باستحباب الغسل الطعن فيها ما
صوته والمعتمد في قول الاصحاب في الغسل لان الغسل خيرا وجه عليه قال في مسئلة غسل المولود بعد ان نقل وايت بهما في الدلالة على ان غسل المولود
واجب للمعتمد الاستصحاب مع انه لا دليل عليه وداء الرواية لا عمل الاصحاب في المشهور الاستصحاب قال في مسئلة غسل الجمعة يوم الخميس بعد نقل
بعض الروايات الضعيفة ولو انما اشتمل من التسامح في ادلة السن لا يمكن المناقشة في هذا الحكم مع انه قد ذكره في الشرح في صك الكتاب فقال وما قيل من
ان ادلة السن يتسامح فيها لا يتسامح في غير ما فنظروا في ان الاستصحاب حكم شرعي فيوقف على الدليل الشرعي كما في الامكام وقال بعد نقل مسئلة
ابن حزم الواردة في ضبط الذكر بالتمسك في غير ما فنظروا في ان الاستصحاب حكم شرعي فيوقف على الدليل الشرعي كما في الامكام وقال بعد نقل مسئلة
فيكون الاجماع عابرا لا دالها انتهى في شتم في هذه العبادات في غير الجزء الضعيف في الاجماع دون الشهرة وقرينة بين الامر بين ما لا يبين ولا يخفى من

جميع فانه لا معنى للاجماع في هذه المواضع التي شرنا اليها فاما اعتدوا فيه على غير الاخبار الضعيفة وانما الذي شره العمل باوهم وجود الزاوية والخاصة فيها
فسميت في بعض المواضع التي يفطر بها العمل بالعلماء ويجعلها جاز للضعف لغير حق الموضوع الذي برقبته شهرة وبمعنى كونها جاز للضعف ترجيح من غير
مرسخ ما ذكرنا في غير موضع مما تقدم من جنس الخناق في هذا الاصطلاح الذي هو في الاصل اقرب من الصلاح على ان الاجماع عندنا ليس ببديل شرعي
كما اشار اليه في كتابه وذكرنا في صفوة السالفة في ذكره وان استسلفنا تأييد في بعض المواضع فكيف باذله لا اعتدوا عليه في غير هذا الضعيف هذا وقد ذكره
في المعبر مثل وجود التبدلية في كتابه من تأييد ما ذكرناه برواية يبرهيم الانصار في قضية ولا انه لا يخرج عن القياس لان الذي الاجتزاء باذان الان
نفسه موثق بنية الانفراد ووجود الرواية الاجتزاء باذان الغير كونه مفهوم اولوية لا يخرج عن القياس كما تقدم تحقيقه في مقدمة الكتاب
ثانيا ما ذكره شيخنا الشهيد من الفرق صالبا بين من ان الظاهر قرب الاجتزاء على سماع الاذان وعدم مدخلية تعدا ذلك مردود بان لا يثبت
ان ظاهريا الجبر ان الباقر حين سماعه الاذان جفرا وقامته كان قاصدا الى الجاهة لقوله في الاعتدال للمؤمنين من ترك الاذان والاقامة في
موت يجفروا هو يؤذن ويقيم يجفروا في جوفه قاصدا الى المكان الذي فيه الجاهة فظاهر الجبر يدل على مدخلية قصد الجماعة كما ذكره شيخنا الميرزا
واما قوله في المعتد الاجتزاء باذان المتقدم كما قلنا في المعبر فقد ظهر لك بما ذكرناه انه غير معتد لا معتبر بغيره بان في معتد ثبت في
الاذان للجماعة وما ذكره فيها بالاخبار حتى قيل هو جوهرا يعرف سقوطه في موضع من المواضع يحتاج الى دليل واضح وبرهان لا يخفى ما مع ودود
المذكورة بتأييد عموم تلك الاخبار فلما دلت على جبرهم فمع ضعف سندها عندنا كما صرح به لادلة في هذا على المدعى في دليل احتياط الخروج
عن مقتضى الاحتياط لتأكيد تلك الاخبار بهذه الامايزات ظاهرة ومناقشات قاصدة ولقد دنا لافاضل الجهر الى في التذكرة في هذا
المقام مع متابعتنا لصاحبنا في جعل الاحكام حيث عدل عنه منا وصرح باختيار القول المشهور والله العالم **المقام الثالث في كيفية**
الاذان والاقامة وفيه ايضا مسائل **الاول** في اخلاف بين اصحابنا في غير الصبح لا يؤذن الا بعد دخول الوقت واقلها الضيق على المشهور
الرخصة في تقديمه قبل الصبح ثم اعادته بعد طلوع الصبح قال ابن عجلال الاذن عند التوسل عند الصلوات الخمس بعد دخول وقتها الا
الصبح فانه جاز ان يؤذن لها قبل دخول وقتها بابتداء تلك وترت الاخبار عنهم ثم قالوا كان لرسول الله صلى الله عليه وآله مؤذنان احدهما
بلا لالاخرين ام مكتوم وكان يصلي قبل الفجر بلا لالاخرين وكان يقول اذا سمعتم اذان بلال تكفوا عن الطعام والشراب
منع ابن اديس من تقديمه في الصبح ايضا وواختار المصنف في المسائل الناصرية ونقل عن ابن النجاشي في الصلح والجعفي قال السبيعي في
الكتاب المذكور دخلت الرواية عندنا في هذه المسئلة فروى انه لا يجوز الاذان لاصول قبل دخوله قبة اعلم حال ردوى انه يجوز في صلوات
الفجر خاصة وقال ابو حنيفة في سجدة التوحيد لا يؤذن للفجر حتى يطلع الفجر وقال مالك ابو يوسف والاوزاعي انما يفتي يؤذن للفجر قبل طلوع الفجر
والدليل على صحة هذا ان الاذان دعاء الصلوة وعلم على حضورها فلا يجوز قبل وقتها لانه وضع للشيء في غير موضعه ايضا ما دوى ان بلال
ان قبل طلوع الفجر فامر النبي صلى الله عليه وآله ان يعيد الاذان وروى عيسى بن عامر عن بلال انه دسول الله قال لا يؤذن حتى يستبين لك
الفجر هكذا ومتى بيد عرضا قال في بعد نقله والجواب للبعصر فائدة الاذان في اعلام وقت الصلوة بل قد ذكرنا له فوائد قبل طلوع الفجر
قال في كذا الاذان الاول لتبين التمام وقاية الصلوة بالظهور ونظر الجنب في طهارة ثم تعاد بعد الفجر لا يقصر على ما تقدم اذ ذلك
ليس بادل في الصلوة وهذا المدخل فيها وعن الحديث الثالث انا نقول بموجبه ان يصح المؤذن اعادة اذانه بعد الفجر وعن الثالث
بانتم امر بذلك لان ابن ام مكتوم كان يؤذن قبل الفجر وجل الفجر اذان بلال علامة على دخوله انتهى اقول مما يدل على القول المشهور
زيادة على ما ذكرنا في عجلال وارادوا الشيطان في ريب في القصص عن عثمان بن عفان قال سئل ابا عبد الله عن الاذان قبل الفجر فقال اذا كان
في جماعة فلا اذا كان وحده فلا يشرع في الصبح عن ابن سنان عن ابي عبد الله قال قلت له ان لنا مؤذنا يؤذن ببيل فقال اما اذنك
ينفع الجهران لقيامهم للصلوة واما السنة فانه ينادي مع طلوع الفجر ولا يكون بين الاذان والاقامة الا الزكعتان وعن ابن سنان قال
عن الصادق قبل طلوع الفجر فقال لا بأس اما السنة فمع الفجر وان ذلك ليسع الجهران يعني قبل الفجر وروى الصدوق عن عوف بن وهب عن
الصبغ عن ابي عبد الله في حديث قال لا تنتظروا اذانه فقامت اذ دخل وقت الصلوة واحدا فقامت حددا قال كان لرسول الله
مؤذنان احدهما بلال والاخر ابن ام مكتوم وكان ابن ام مكتوم يؤذن قبل الصبح فكان بلال يؤذن بعد الصبح فقال النبي ان ابن
ام مكتوم يؤذن ببيل فاذا سمعتم اذانه فكلوا واشربوا حتى تسمعوا اذان بلال فغيرت العامة هذا الحديث عن حمزة فقالوا ان رسول الله
عليه السلام يقول ان بلالا يؤذن ببيل فاذا سمعتم اذانه فكلوا واشربوا حتى تسمعوا اذان ابن ام مكتوم اقول قد نقل صاحبنا في مسائل
الحديث المذكور كما نقلنا في ظاهره من قوله فغيرت العامة هذا الحديث في نسخة من قول الامام محمد والاقربا منه من كلام الصدوق
كما هو عادت في ادخال كلامه في الاخبار على وجه يحصل به الاتساع في هذا الموضع وهو ظاهر شيخنا الشهيد في الذكرى فانه نسب هذه
الزيادة الى الصدوق وروى ثقة الاسلام في الصحيح بسند اخر في الصحيح والمنع من الجهرين ابا عبد الله قال كان بلال يؤذن في
السنة وابن ام مكتوم فكان يصلي يؤذن ببيل لا يؤذن بلال حتى يطلع الفجر وعن زرارة عن ابي عبد الله ان رسول الله قال هذا ابن ام
وهو يؤذن ببيل فاذا اذن بلال فصد ذلك فامسك اقول وهذه الاخبار اشاد ابن عجلال في قوله في الاحتياط وهو كما ترى فانه لا
في المدعى الا ان من شأن السيد ابن اديس الاعتدال على الادلة العقلية بزمها وعدم رجوعها الى الادلة التمهنية كما لا يخفى على المتتبع

المقام الثالث
في كيفية
الاذان والاقامة

غملوخل

[illegible]

كتاب الصلوة

هذه الشرطه ايضا ما دود منها من انه متى تكلم في اقامته فانه بعيد ما كادوا في ذرقة الضيق قال ابو عبد الله ع لا تنكروا اذا قلت الصلوة فقلت
ان تكلمت اعز الامامة وهذا الخبر يثبت ان تلك الاخبار والوارد في جواز التكلم حال الاقامة وبعد ما قلناه ان جازله ذلك لكن لا بد من اعادة ما
وعدم الاعتداد بها وبه يتم المطلوب كما اذا قام في الصلاة ومقرضا ما ذكر في رواية اخرى في كتاب الجاهل بسند عن عبد الله بن الحسين بن
زيد عن ابيه عن الصادق ع قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ان الله ذكر الكلام بين الاذان والاقامة في صلوة الغداة حتى يقضى الصلوة
ونحوه في قول ظاهر هذا الخبر كراهة الكلام بين الاذان والاقامة في صلوة الغداة ولم يذكر اكثر الاصحاب انهم كانوا يكرهون الكلام اذا
تحرروا كراهة في خلال الاقامة وبعد ما علمنا من نقل ذلك عن الفقيه يوجب تحريجه في الجامع فانه قال يكره الكلام بين الاذان والاقامة في صلوة
ونحوه قال شيخنا الشهيد في التقييد رواه ايضا الصدوق في وصية النبي صلى الله عليه واله في الصلوة هو التمسك بالموضع الثالث انظر انه لا خلاف
بين الاصحاب في ان اذان اسمي اذان مؤذن جازله ان يجزى به في الجماعة ويدل عليه من الاخبار ما ذكر في الصحيح من ان شاعرا في الجبل عدا الله
قال اذا اذن مؤذن ففصر الاذان وانت تريد ان تصل ما اذنه فانه ما تفصر هو من اذنه وعن ابي بصير قال صلى الله عليه واله في صلوة الغداة في قصر الصلاة
او لا واداء الاذان والاقامة فلما انصرف ثلثناه ما عاكف صليت بنا في قصر الصلاة او لا واداء الاذان والاقامة فقال ان تقصر في قصر في قصر
ان لا يكون على اذان او لا واداء والى مرت بجعفر وهو يؤذن ويقيم فلم تكلم فاجزى ذلك وعن غيره من اصحابنا في الجعفر ع قال كنا مع جعفر ع في صلاة
جاء به الصلوة فقال قوموا فقمنا فصلينا معه بغيا اذان ولا اقامة وقال يجزى لكم اذان جادكم بقول الكلام هنا موضع الاول في الصلاة
والفقهاء يفتونه في المؤذن بين كونه مؤذنا مبرا ومجبرا ومنه في بعض نسخ نسخة الشهيد في الصلاة في ذلك بالاذنين ومنه من الاجتزاء باذان
المفرد ونحوه في بعض النسخ في هذا المقام بل لا بد من عليه العكس كان ظاهره ان الظاهر من الخبرين المذكورين كون كل من المؤذن والمقيم
منفردا والثاني ان ذلك الظاهر لا يفرق في هذا الحكم بين الامام والمفرد وان كان المفروض من عبارات الاصحاب اجتزاء الامام لانه اذا
ثبت اجتزاء الامام بصلوات الاذان فالمفرد في الصلوة لا يفتي في حقك عليك ما في هذا الكلام من الوهن وتطرقا لكشكالا ان كان قد سبقه اليه
الشهيد المذكور حيث قال في اجزاء المنفرد بهذا الاذان نظر في هذا لا نمن باب التفسير بالاذن على الاصل لا يجزى فعلا على انه لو
ثبت الاولوية فالخروج من القياس محل البحث قد سلف تحقيقه في مقدمات الكتاب نعم يمكن ان يقال ان ظاهره ان لا يفتي في حقك
يشمل المصلحة منفردا واكثر الاصحاب لم يذكرها في ادلة المسئلة وانما ذكرها الروايتين الاخيرتين للشك في ان عليا في الجماعة الا ان لقائل ان يقول
يمكن ان يكون اطلاقها على جميعها على تقييد الروايتين المذكورتين وبالجملة فان مقتضى ادلة ثبوت الاذان والاقامة معهما اما مقام الدليل
الواضح على خروج جعفر ع في حكمه به ويقضي ما عدا ويعضد اقتضا الاحتياط ذلك الثالث استفاد من رواية ابي بصير وعمر بن خالد
اجتزاء جميع الامامة ايضا الا ان رواية ابي بصير قيدت بعد الكلام بعد الاقامة وفي خلاها وهو جليل ما عرفت فان من ان الكلام في الاقامة
او بعد ما هو جليل عاذا متاخر في التمسك بطريق اولي الرابع هل يجزى عادة الاذان والاقامة في صلوة الغداة في قصر الصلاة في قولنا او
للاداء او المؤذن في الجماعة ام لا وجهان اقربهما ان الظاهر من خبرنا ان ظاهر قوله وانت تريد ان تصل ما اذنه انه تعبير بين الصلوة
وعدها ويؤيد ان ظاهر رواية ابي بصير المذكورة ان جميع ما ذكر فيها انما خرج من الترخي الى ما ذكرنا من انما يكره الكلام السيد السند في ذلك
والفاضل الخراساني في الذخير واولا بالعادة ما اذا اتى الوقت بين الاذان المسموع وبين الصلاة به وظاهر الشهيد في الذكر في التخي
في ذلك حيث قال هل يجزى تكرار الاذان والاقامة للامام السامع او المؤذن او المنفرد بجملة ذلك وهو صواب مع انتفاء الوقت قوله
قد تقدم ان المنفرد اذا اذن ثم اراد الجماعة اعاد اذانه والفرق بينه وبين السامع في ظاهره وكيف كان فانه يجب ان يستفاد من هذا الحكم المؤذن
المقيم في الجماعة فانه لا يستحب اعادة اذانه واقامته ولم يستدل عليه بالحاج للسلمين كما عرفت تركه ولو كان مستحب لما لم يوجب تركه
في موضع الرابع قال الشيخ في هذا اذا اذن في مسجد دفعة لصلوة بعينها كان ذلك كافيا لكل من يصلي تلك الصلوة في ذلك المسجد
ويجوز له ان يؤذن ويقيم فيها بينه وبين نفسه ان لم يفعل فلا يفتي عليه انتهى ووجهه في دفعه فانه في حق من احدث في اثناء الصلوة ظهر ما عدا
ولا بعيد الاقامة الا ان يتكلم انتهى ظاهره ان الحد في الصلوة لا يوجب اعادة الاقامة مع انه قد مر في حق هذه المسئلة بان من احدث في اثناء
الاقامة فلا بعيد ما هو مشكوك في ما يدل على اعادة الاقامة بقتل الحد ما رواه الجعفي في قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن اخيه ع قال سئل عن
المؤذن يجزى اذا اذنه واقامته قال ان كان الحد في الاذان لا بأس ان كان في الاقامة فليست فلو اذنه واقامته والسيد في ذلك انما استدل على ذلك
بجبره في كون الموقوف المتقدم وقوله في الاقامة من الصلوة ثم قال من حكم الصلوة لا يستحب بطريق الحد في اثناءها فتكون الاقامة كذلك
انتهى وهو ناش عن عدم اطلاع على الحد المذكور وكيف كان فالظاهر هو اعادة الاقامة في صوة بلان الصلوة بقتل الحد لانه لا يخرج عن
وقوع الحد بعد الاقامة وهو موجب في عادتها الموضوع الخامس من صلواتنا من لا يقتد بذكر الفضة اقام فان غشفت الزكاة اقتصر
قد تمت الصلوة مرتين وثنية التكبير التمهيد ثم قالوا واما في بقية ما يترتب على المؤذن فيجب ان لا يخل بشيء من فصول الاذان احتج
لما موم الاثبات به فاما ما يدل على الحكم الاول فادوا الشيخ عن محمد بن عذافر عن ابي عبد الله ع قال ان من خلف من قرأ خلفه وروا في صلاة ما فقد
في وثيقة عاقل المتقدمة في صدر المقام الاول من قوله حيث مثل عن الاذان هل يجوز ان يكون من غير اذان قال لا يفتي في الاذان ولا يجوز
ان يؤذن به الا بجل من عدا عاقل فان اذنه فاذن به ولم يكن عاد فالجواب ان اذنه ولا اقامته ولا يفتد به واما ما يدل على الحكم الثالث فهو

هذا الخبر لا يثبت في حقك عليك ما في هذا الكلام من الوهن وتطرقا لكشكالا ان كان قد سبقه اليه

كتاب الصلوة

في الخبرين خبره بالحديث الذي سمعته في قوله لا يخرج فان قال فلم يجعل شفوئيه قيل ان يكون مكتوبة في اذان المسمعين مؤكدا عليه ان سهل من الاول
لم يسمع من الثالثة ولا ان الصلوة ركعتان ركعتان فكان ذلك جعل الاذان شفوئيه فان قال لم يجعل التكبيرة في الاذان لربنا قيل ان الاذان انما يبدو غفلة
وليس في الكلام بغيره فاجعل في تلك تنبيهها للمسمعين لما بعد في الاذان فان قال لم يجعل بعد التكبيرة شهادتين لان اول الايمان انما هو التوحيد و
الاقرار بغيره فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فان قال لم يجعل في الاذان الا التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة
شهادتين في الاذان كما جعل في سائر الحقوق شهادتين فاذا اقرت بها التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة
هو الاقرار بالله ورسوله فان قال لم يجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة
فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة
ثم مد على الخبرين خبره فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة
الله فان قال لم يجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة
باسمه فان قال لم يجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة
وهو الاقرار بالانبياء ورسولهم فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة فاجعل في الاذان التوحيد والرسالة
الاذان فقال تبيد العلة الظاهرة والباطنة قلت ريد هاجمها فقال ما العلة الظاهرة فالتكبير فالتكبير فالتكبير فالتكبير فالتكبير فالتكبير فالتكبير فالتكبير فالتكبير فالتكبير فالتكبير
فان خير العمل لولاية فان راد بتركه في طاعة الله فان راد بتركه في طاعة الله فان راد بتركه في طاعة الله فان راد بتركه في طاعة الله فان راد بتركه في طاعة الله فان راد بتركه في طاعة الله
لان من لم يترك في طاعة الله فان راد بتركه في طاعة الله فان راد بتركه في طاعة الله فان راد بتركه في طاعة الله فان راد بتركه في طاعة الله فان راد بتركه في طاعة الله فان راد بتركه في طاعة الله
هذا التعليل لعلها لا تفيدها عنه ايضا في تحريم متعة الحجس قوله كرهت ان يخرجوا الحجس ودورهم ففقط من ثنائهم وقوله كرهت ان يكون
معصين تحت الاذان فخير من الحجس ودورهم ففقط من ثنائهم وقوله كرهت ان يكون معصين تحت الاذان فخير من الحجس ودورهم ففقط من ثنائهم وقوله كرهت ان يكون معصين تحت الاذان
بمقي كل من المومنين فلهذا ذلك من علم الله سبحانه وانما اهتدك اليه هو ولقد صدق عليه قوله عز وجل ذلك بانهم كرهوا ما انزل الله فاجعل
اعلمهم ودورهم في كتاب من كتاب الاخبار بسند من محمد بن مروان عن علي بن جعفر قال انك تقرأ ما تفسر في طاعة الله فان راد بتركه في طاعة الله فان راد بتركه في طاعة الله
بمن قلت لا قال لي برقا طاعة الله وعلماها اقول لا مائة بين هذه الاخبار وبين ما تقدم من طاعة الله فان راد بتركه في طاعة الله فان راد بتركه في طاعة الله فان راد بتركه في طاعة الله
كالنظر لما ظهروا بطريق كتاب العمل المحمدي عن علي بن ابي حمزة قال سمعته في طاعة الله فان راد بتركه في طاعة الله فان راد بتركه في طاعة الله فان راد بتركه في طاعة الله
الصلوة وتحث على الزكوة ومعنى الاذان اعلام لقوله نعم واذن من الله ورسوله الى الناس ايعلم وقال المومنين نعم كنت فاما الاذان في الناس
وقوله واذن الناس الى الحج اعلمهم وادعهم فمعنى الله ان يخرج النية من عدم الوجود ويخرج الاشياء من شيء وكل مخلوق ودون يخرج الاشياء
من شيء الا الله فلهذا معنى الله وذلك فرق بينه وبين المحدث ومعنى اكبر من ان يوصف في الاذان اكبر من كل شيء خلق الله ومعنى قوله شهد
ان لا اله الا الله اقرب الى التوحيد من ان لا اله الا الله ومعنى شهد ان لا اله الا الله اقرب الى التوحيد من ان لا اله الا الله ومعنى شهد ان لا اله الا الله اقرب الى التوحيد من ان لا اله الا الله
قول الله عز وجل ودفعنا ذلك عنك تذكرة اذ ذكرت ومعنى طاعة الله ايعلم في طاعة الله ايعلم في طاعة الله ايعلم في طاعة الله ايعلم في طاعة الله ايعلم في طاعة الله ايعلم في طاعة الله
العمل ايعلم في طاعة الله ايعلم في طاعة الله ايعلم في طاعة الله ايعلم في طاعة الله ايعلم في طاعة الله ايعلم في طاعة الله ايعلم في طاعة الله ايعلم في طاعة الله ايعلم في طاعة الله
رسول الله فقال ما يرفعون من الاذان فخير من الاذان فخير من الاذان فخير من الاذان فخير من الاذان فخير من الاذان فخير من الاذان فخير من الاذان فخير من الاذان فخير من الاذان
قد قامت الصلوة ايعلم في طاعة الله ايعلم في طاعة الله ايعلم في طاعة الله ايعلم في طاعة الله ايعلم في طاعة الله ايعلم في طاعة الله ايعلم في طاعة الله ايعلم في طاعة الله
خلفك صفان من الملائكة ولا يجوز ترك الاذان الا في صلوة الظهر والعصر والعشاء في هذه الصلوات الثلث فامة بلا اذان ولا اذان افضل ولا
يجوز ترك اذان ولا يجوز ترك الاذان الا في صلوة الظهر والعصر والعشاء في هذه الصلوات الثلث فامة بلا اذان ولا اذان افضل ولا يجوز ترك الاذان
فان في الكتاب بعد نقل ذلك لعل الحث على الزكوة في الاذان لكون قول الصلوة مشروطا بها او كون الشهادة بالرسالة في الاذان غير كمال في غير هذا الكتاب
فصل في رد الصدوق في كتاب ثواب الاعمال الجاهل في العكس من عباس بن موسى الرضا قال سمعته يقول ان قال من يسمع اذان الصبح اللهم اني استاك
باقبل تمامك وادبائك حصة صلواتك اصدوا ما لك تسبعا مائة كنك ان توب على انك انتا لتواب التوب وقال في الاذان اذان الصبح اذان الصبح اذان الصبح اذان الصبح اذان الصبح
يوما ومن يلىه تلك كان ثوابا اقول في رواية الجاهل ان اوبع الله الصلوة في يقول في كتابه في الاذان الاذان الاذان الاذان الاذان الاذان الاذان الاذان الاذان
باقبل تمامك وادبائك حصة صلواتك اصدوا ما لك تسبعا مائة كنك ان توب على انك انتا لتواب التوب وقال في الاذان اذان الصبح اذان الصبح اذان الصبح اذان الصبح اذان الصبح
في بعضها بالانوار جميعا كقاصص وضاد بعد وتسبعا مائة كنك في اكثر الروايات في بعضها في كتاب الفقهاء الرضا في قولين في الاذان ولا اقام
في جميع الصلوات اللهم رب هذه الدعوى النامة والصلوة القائمة على طاعة الله عز وجل والصلوة القائمة على طاعة الله عز وجل والصلوة القائمة على طاعة الله عز وجل
اليك ببنيتك في التوبة فاجعل في الاذان فاجعل في الاذان فاجعل في الاذان فاجعل في الاذان فاجعل في الاذان فاجعل في الاذان فاجعل في الاذان فاجعل في الاذان
بهم مستجابا ومن طاعة طاعتهم يارحم الرحمن يقول هذا في جميع الصلوات وتقول بعد اذان الصبح اللهم اني استاك باقبل تمامك وادبائك حصة صلواتك
ان تجلس بين الاذان والاقامة فاضل فان فيه فضلا كذا في الاخرة فاجعل في الاذان فاجعل في الاذان فاجعل في الاذان فاجعل في الاذان فاجعل في الاذان فاجعل في الاذان
تقول في الصلاة بين الاذان والاقامة اللهم اجعل قلبها زاود في واجعل له عند قبره سواك مستقرا واذ في كتاب البلد الامين واذ في كتاب

هذا الحديث في كتاب الصلوة

ما اخرجنا منكم قال شيخنا الهادي في كتاب الجبل المئين فصل بين فعل التجبين وهو موله وهو مختلف فيمن بين النواة فمنه لا يفتن المبرد وجوه المادني
والله اعلم بالصواب قالوا نعم يقولون بالحسن بالرجل ان يصدق وصده من الامام من اقوى الحجج على جواز الجاني قوله ثم منكم حاشا لاقبل
او وصفه فان لمعرف بلام العهد الذي حقق حكم النكره والمراد ما اقبل بالرجل من الشيعة ومن ملهاهم قوله وقرب بين قديمه حتى كان بينهما فليس
اصابع منفردا هذا هو المشهور بين الاصحاب من حيث هو حواجا تدرج بين يكون بينهما ثالث اصابع منفردات الى شبر لان ظاهر حقيقة ذوات المنفردات
وقوله في صدرها اصبا اقل ذلك الشبر بما في هذا الخبر واجاب عنه شيخنا الهادي في الجبل المئين بان له لعل المراد به طول الاصابع لا عرضها والظن من
الاصابع المذكورة ان الصلابة لا يصح اليه شبرا ما هو حال القيام واملحال للركوع فانه يكون بينهما مقدار شبر والمفهوم من كلام الاصحاب العموم
قوله ثم قرأ الحمد بترتيل لترتيل لغة التلوة وتبيين الحروف بحيث يمكن الاتصاف من عدما مأخوذ من قولهم فترتلا في امرئ اذا اقبل عليه فترتله
اعلى اورق القرآن ترتيلا وعن ابي المؤمنين عليه السلام انه حفظ الوقوف وبيان الحروف اي مراعاة الوقت التام والحسن والالتزام بالحروف على اتصاف
المعترق من الحسن والجمود والاستعداد والاطباق والالتزام واما ملهاها والترتيل بكل من هذين التفسيرين مستحق من اجل الامر في الامة على الوجوب والترتيل
ما خرج الحروف من خارجها على وجه يميز ولا يتبع بعضها في بعض قوله صبره في بعض نسخ الحديث هينة بضم الهاء وتشديد الباء بمعنى الوقت الكثير
تغيره هينة بمعنى الوقت ربما قيل هينة بابل الياه هاء واما هينة فمضموم وب نقر عليه القاموس كذا فاذا شيخنا الهادي في الجبل المئين ان شيخنا الهادي
نقل ان اكثر النسخ هنا بالهرف في المجالس بعض نسخها قوله بقوله ما يتعسف بعض النسخ بقوله ما يتعسف فيكون القمير بالهاء م وفي بعضها
يتعسف بالمضارع للمعنى وهو فيه دلالة على استحباب التكتة بعد التورة وحدها بقدر النقص في الذكر في من المستحبات التكون اذا فرغ من
الحمد والتورة وهما سكتان لرواية اسحق بن عمار عن الصادق ع المشقة على ان لا يركع قال كانت لرسول الله سكتان اذا فرغ من ثم القرآن واذا فرغ
من التورة وفي رواية في بعض النسخ بعد التورة بنفسي قال ابن الجوزي وكسمة وانه يركع عن النبي صلى الله عليه واله التكتة لا يركع
تكتة الا في التلوة ثم قال الظاهر استحباب التكون عقب الحمد في الركعتين قبل الركوع وكذا عقب التلوة في جميع تمام الكلام في ذلك المشا
الله في بعض النسخ ان الترة قوله ثم تجرد بسط كنية مضموم الا صابع من بين يدي كنية جلال وجهه ربما افاه قوله منه صحيح فذرة المتقدمة
ولا تجملها بين يدي كنيته ولكن يحذف من ذلك شيئا والوجوب عن ذلك ما افاده شيخنا الهادي في الجبل المئين قوله ولا تجملها بين يدي كنيته اي لا تجملها
في نفس قبل الركعتين بل يحذف من ذلك قليلا ولا ينافي هذا ما في حديث شمس انه لم يسط كنية بين يدي كنيته لان المراد يكون الشيء بين اليدين
بين يدي الركعتين والتمسك بالركعة من الموجهة الحقيقية والاشارة الى الجبل المئين وليست له في كل من اللعين فاستعمل هذا الحديث في الجبل
والاخر في الثاني قال صاحب الكشاف في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقعدوا بين يدي الله ورسوله ثم حقيقة قوله جلست بين يدي فلان ان يجلس بين يدي
المستامين ليمشيه شماله قريبا منه فثبت الجهرتان بدين لكونها على سمت اليدين مع القرب منها او تعاملا اليك الشيء باسم غيره اذا جاوره ودافاه
قوله فسلو كعتين على هذا قال شيخنا الهادي في الجبل المئين انه في هذا يعطى انهم قرء سورة التوحيد في الركعة الثانية ايضا وهو ينافي ما هو المشهور
بين اصحابنا من استحباب غاثة التورة في الركعتين وكرهه تكرار الواحدة فيهما اذا الحسن غيرها كما اذا طعن جعفر عن اخيه محمد بن يوسف تعاملا اليك
بعضهم من استثنى سورة الاخلاص من هذا الحكم وهو جيد ويعضد ما اذا زارة غلب جعفر من ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كان يركع في كل ركعة
هو الله احد كوز ذلك ابن الجوزي بعد ان هو كلام شيخنا الهادي في الجبل المئين قوله في صحيح فذرة وبلغ باطراف الاصابع من الركعة ضبطه شيخنا الهادي في الجبل
بها وشرقا باللام المشددة والعين المهملة من البليغ الجبل المئين باطراف الاصابع بالعين من الركعة قال هذا كما سيجي في بحث الركوع من قوله
وتلقم باطراف اصابعك عين الركبة كاللقم لا طراف الاصابع وبها يقرع وبلغ بالغين المجتهد وهو تصحيف انتهى قوله في الحديث في الجبل المئين
اقبضها اليك قبضا قال شيخنا الهادي في الجبل المئين في قوله وقبضها اليك انه اذا رفع رأسه من التوجه الاطراف فقبضها اليه
ثم رفعها بالتكبير لا انه يرفعها بالتكبير عن الارض برفع واحد في كلام الشيخ الحليل عطين باوبه ده ما في ذلك فانه قال اذا رفع راسه من
التوجه في الارض فقبض يديه اليه قبضا فاذا تمكن من الجلوس فيها بالتكبير انه في كلام شيخنا الهادي في الجبل المئين في نظره القاصر ان ما ذكره في معنى العبارة
المذكورة لا يخرج من بعد قياسه على عبادة الشيخ المذكور قياسا مع الفادى فان في العبادة الجزان الامر بقبضها اليه قبضا انما هو حال التوجه فان
ما قبل هذه الجملة ما بعد هاكله فادرجال السجود ولا تعلق له بالرفع من السجود وحمل هذه الجملة من بين هذه الجملة لانه قبلها ما بعد هاكله
المعنى الذي ذكره خروج عن ظاهر الآية والنظام بل من قبيل الالغاز الذي يعيد تصوره عن الافهام ولا اشارة في هذه العبارة الى التكبير فضلا
عن التصريح بما وقع التصريح به في عبادة الشيخ المذكور واما عبادة الشيخ المذكور فانها صريحة في الرفع من السجود والتكبير بعد ثم قد مر في
كتبنا الحاشية في هذا الموضوع كان قد جاء عليها ثلثة ابحاثون على لفظ الترواية او ما قرئ منه في كتب الفروع انتهى قوله مراد بهذا الكلام
الاشارة الى ان الشيخ عطين باوبه انما ذكره في العبادة اخلاصا من الحديث المذكور وان الشيخ المذكور فهم منه ما فهموه وهو غلط في ما اوردوا
فلما ذكرناه واقفا فلان كلام الشيخ المذكور انما اخذ من عبادة الشيخ المذكور في الرفع من السجود في موضع ما تقدمت به في الجبل المئين
في الكتاب المذكور ثم ارفع راسك من السجود اقبض اليك قبضا يتمكن من الجلوس الحديث مراده بقبض يديه اليه قبضا بعد الرفع الى ان يجلس
ولكنه لم يذكر التكبير بعد الجلوس كما ذكره الشيخ المذكور والظاهر ان من كان في موضع الكلام المذكور في محضته ثم انه ما هو قبض الكفتين الى حال
السجود مجعنان لا يبا عدها عنه بل يدينه من جعلها محاذيين للمكئين كما تضمنت الترواية ودرو في ثبوت الاسلام عطين في عن زمرته قال اذا

الصلوة من هذه النعم العاجلة والآخرة ثم استخبر قصد فعلها بقدر ما ذكره كان نورا اذا عرفت ذلك فقول انه يعتبر بنية الصلوة القرينة وهي الطاعة لله ثم قال
الكلام في تلك الامور الاربعة التي ذكرها الله بنقض بولم الى ان قال بالجملته فقلت تفاد من الادلة الشرعية سهولة الخطاب امر الية وان المعنى فيها
فقد الفعل المعين طاعة لله الخاصة وهذا القدر لا يكاد ينفك عنه عاقل وتوجه الى ايقاع العبادة ومن هنا قال بعض الفضلاء لو كلف الله تعالى
بالصلوة وغيره من العبادات بغير نية لكان تكليفها بما لا يطاق وقال بعض المحققين لو اقيم الادلة على اعتبار القرينة والالكان ينبغي ان يكون
من باب استصحابها سكت الله عنه وذكر الشهدية في الذكرى ان المتقدمين من علماءنا ما كانوا يذكرون النية في كتبهم الفقهيّة بل كانوا يقولون
اقل واجبات الوضوء غسل الوجه فاول واجبات الصلوة تكبير الاحرام وكان وجهه ان القدر المعبر عن النية لا يكاد يمكن الانفكاك عنه وما
ناد عليه فليس بواجب بما يؤيد ذلك عدم ورود النية في شيء من العبادات على الخصوص بل على الاطلاق والادلة في صفة وضوء اليدين وعمله
وتيمم من ذلك وكذا الزاوية للمقننة لتعليم الصلوة فالحمد والصلوة حيث حال فيها انما قام واستقبل القبلة وقال الخشوع لله كما هو لم يقل في النية
ولا لفظها ما لا غير ذلك من هذه الخرافات الحديثة وبنيها نأما رواه الشيخان رضي في وجوبه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن عيسى
عن الحسين بن سعيد عن محمد بن عيسى قال اذا افتحت الصلوة فادفع كفيك ثم ابسطهما بباطن كبريت ثم اساق الزاوية كما شئت قربا انشاء الله
انما اقول لقد اجاب في هذا الكلام الاخر بما افادوا طابوا السداد لكنت ناقض نفسه فيما صد به الكلام وايضا استحسن من كلام الذكر في ذلك
وكذا بما ذكره بعد ذلك في فضيلة مقارنة النية اليه حيث احتجوا به واولئك لا علام وتوضيح ذلك ان مقتضى كلامه الاول الذي في صدر
البحث انه لا بد من احصاء المنوي او لا في الدفن بجمع بنية من غير ما في هذا النص قصد ان يقع مقتضى ذلك في الله تعالى لا بد من احصاء ما لا بد من احصاء
يقوله وبالجملته فقلت تفاد من الادلة الشرعية الى اخر الكلام فان مقتضى الكلام الاول كما عرفت انه لا بد لقاصد الصلوة عند التكبير من احصاء
ذاته وقصودها ونصو صفاتها التي يتوقف عليها التحسين ثم القصد بعد ذلك في هذا الموضع طاعة لله فلا بد على هذا من ان
فيه هذا التصور والاستقصاء ملاحظة للتمييز وتخليصها من شباك وساوس البليغ ما يوقعه في ذلك الوقت من الوسوسة والتلبيس فحسبكم بعد
ان هذا من مقتضى الكلام الاخر من ان النية تخرج الى ان ينفك عنها قل نحو لو كلف الله العباد بغير نية لكان تكليفها بما لا يطاق ثم يذكر
النية في كلام المتقدمين وكذا في الاخبار وعلى هذا فابن ما ذكره او لا من وجوب احصاء المنوي في ذلك الوقت واين بقصوده ونقصه من غير ان يثبت مقتضى
اليه وانه لا يجوز له الدخول في الصلوة الا بعد هذه التصورات ونحوها مما اعترى اخيرا من الخرافات وبالجملته فان ظاهر كلامه الاخر على
ان ما ذكره او لا من جملة تلك الخرافات التي اشار اليها وان كانت اقل مما ذكره غيره وتحقيق هذا المقام بالاجموم حوله النقص الابرار وان
تقدم في كتاب الطهارة كما اشار اليه لانه ربما عذر على الناظر في هذا المقام الوجوب لعدم وجود الكتاب عند من ما ذكرناه هنا في مزيد
ايضا علمنا تقدمه في قولنا بانك جازة الثقة والهداية لا بد انك لا تترك المسئلة لا بد انك لا تترك المسئلة لا بد انك لا تترك المسئلة لا بد انك لا تترك المسئلة
الامن بقصود الدواعي الباعثة على الايمان بها وهي المشا الى هذه الامور الثلاثة مما اعترى اخيرا من الخرافات وبالجملته فان ظاهر كلامه الاخر على
موجب كرامته فكتابه هذا الكتاب موجبا تنقاع به وترويض امره موجب كبر الشبهة الحيوانية والاشكال بخودك من الدواعي الحاملة على الافعال
فاذا تصورت لنفسك هذه الاغراض ينبعث منها شوق حقيقي الى جذبها وتحصيلها فاستبدت اين هذا الشوق ويتأكد ويستقر بالارادة فاذا انضم الى
القدر التي هي هيئة القوة الفاعلة انبعثت تلك القوة لتضرب العضلات الى ايقاع تلك الافعال ايادها وحركتها الى اصدارها واجادها الى
الاجل فخرجها التي تصورة اذ لا فاعبات النفس توجهها قصد هالها من غير انها هي النية نعم قد يحصل تكبير الفعل الاعتياد عليه نوع هو
عن تلك العلة الفاعلية الحاملة على الفعل الا ان النفس يادى توجهها القنات استحضار ذلك كما هو المشاهدة في جملة افعالنا المنكرة من ادراج طائفة
النية بالنسبة الى الصلوة الا كغيرها من سائر افعال المكلف من قيامه وقعوده وكله وشربه ومغذاه ومحبيه في كاحه ونوموه ونحو ذلك مما
الافعال التي تتكرر منه ولا بد ان كل عاقل غير فافل لا ذاهل لا يصدر عنه فعل من هذه الافعال لا بقصد ونية سابقة عليه مع انه لا يتوقف
شيء من ذلك على هذا الاستحضار الذي ذكره والتصور الذي صوروه وان اردت مزيدا فيضاح لما قلنا فانظروا في نفسك اذ كنت جالسا فجلسك
ثم دخل عليك رجل عزز حقيق بالقيام له تواضعا ففعل بحوله فنت له لجلالا واكراما كما هو الجاهل في رسم العادة فهل يجب عليك ان تنصود
او لا في ذلك وخيالك معضن للعلل وقصد من القصود بان تقصد ان تقوم لهذا الرجل اجلالا له واعظاما لقدره والالكان قيامك و
تواضعك بغير نية فلا يثبت تواضعا ولا استحقاق عليه مدحا ولا ثوابا بالمكنى بحجته قيامك في تلك الحالة بصدق نية وقصودك من التكبير له والجلال
شأن الصلوة وان المكلف اذا دخل عليه وقت الظهر مثلا وهو عالم بوجود تلك الفرض عليه عالم بكيفية وكيفية وكان الحامل لم على الايمان به هو
التقرب الى الله عز وجل ثم قام من كانه وطلع الى الوضوء وقبض المصحين ووقف في مصلاه واذن وقام ثم قال الله اكبر ثم استمر في صلاته فان صلواته صحيحة
شعيرة شملت على النية وهذا هو الذي دل عليه الاخبار كما اشار اليه في كلامه اذا عرفت ذلك فاعلم ان الذي اوقع الناس في التنبه الى النية في
شبانك الوساوس الخماس هو ان جملة من المتأخرين عرفوا النية شرعا بانها القصد للمقارن للفعل قالوا فلو تفتت عليه لم تقادته حتى في ذلك عز
الانية ثم تفتتوا في المقادير فقام من فسر ما امتداد النية باصدا التكبير فاباين من فسر ما جعل النية بين الالف والاراد ما بين من فسر ما
بان ياتي بالنية او لا ثم يثبت التكبير بلفظ بينها وهذا كله يعطى ان مرادهم بالنية انما هو الكلام النفس والتصور الفكري الذي يجرى
المكلف في نفسه يتصوره في فكره بما يترجمه قوله احصل في هذا الظاهر مثلا اذا اذ لو جوبه قرينة الى الله تعالى قد عرفت ان النية ليست حقيقة الاما

في تكثير الاحرام

التي لا يكون الا في حق من المناقشات الدالة على بطلان ما ذهبوا اليه من ان كان ما لا يحصى ولا يعد الا اننا نذكر ما ظهر بالبال على سبيل
 الاستحسان فيقول ما قوله ويمكن ان لا نشأ فيه بان كون اولئك منعه من ذلك لا يستلزم هذا الحكم فان فيه انه لا يوجب ان العبادات الشرعية مبنية على
 التوقيف عن صلح الشريعة كما عرفت به وهو غير ما اذا علم من الشارع انه جعل الاولى من هذه التكميلات للاحرام وابتداء الصلوة واقتضاها فانه يلزم
 اسم الحكم بذلك حتى يثبت المنع لهذا الحكم يقوم دليل اقوى على الخروج عنه واما قوله في معنى ان العلة الواردة فيه ما كثيرة وسائر العلة لا بد على
 يثبوت فيعلم ان هذه العلة انما هي التكميل لا انما هي تكثير الاحرام وثانيا ان حلو الاخبار الدالة على بعض تلك العلة عن هذا الحكم وكونها
 جملة في ذلك لا ينافي ما بين في الحكم المذكور كذا الخبر ومقتضى القاعدة حمل اجمال تلك الاخبار على هذا الخبر على ان الدلالة على ما ذهب اليه القائل بالتعيين لا يحصر
 في هذا الخبر كما توهم بل هو مدلول الاخبار عديدة كما عرفت واما ما نقل عن ابي بن كان ظاهرة ما يبدى وتشييد حجة لوالده فهو في بطلان الظاهر من ان يحتاج
 الى بيان كما لا يخفى على ذوي الافهام والاذهان الا ان شرح ذلك بوجه يظهر منه بطلان كالعيان لكل انشاؤك ولا ان كلامه مبني على التعميم هو
 المشهور في كلام الاصحاب قد عرفت ان النص على خلافه وثانيا انه لا يخفى على من عاين اخبارنا بالاجازة وجاس تلك الدار ان لمستفاد منها على وجه لا يدخله
 الشك لا نكار ان الاشتراح والاختلاف في الصلوة انما هو تكثير واحد لا اكثر وهي التي تخص عليها الناس في صدق الاسلام برهمن من الزمان والاعوام ما عداها فانما
 يزبد استصحابا للعلل المذكورة في الاخبار وان استصحابها في جميع الادوار الاصلية في استصحابها من الافتتاح والحرمة حقيقة في شيء وان سميت بذلك
 مجازا للجملة بالقرينة المتقدمة وقد تقدم لك في صدق الفصل من الروايات الظاهرة في صدق تكثير الاحرام قوله في حقيقة زيادة شئت باجتماع
 ينسوي تكثير الافتتاح قال بعيد وقوله في مرسله الفقيه لان لا يخفى تكثير الافتتاح وقوله في حقيقة البنظر في دلل ان تكثير الافتتاح وفي حقيقة
 زيادة ينسوي تكثير من الافتتاح في جملة من الاخبار ان رسول الله كان واجرا الناس في الصلوة كان يقول للذكر بيم يدا لهما من الزملا غير ذلك من
 فانها صريحة في كون الافتتاح انما هو بوجه واحد والعلل في الاخبار فهو على ذلك جملة القاعدة للمعروفة وثالثا ان ما ذكره تشريع ظاهر لان المعوم تمام قد
 عن الحقيقة قبل كونه هذه العلة الموجبة للزيادة انما هو تكثير واحد يجرى بها وهي المشار اليها بقوله في حرم التكثير ثم قد زاد هذه التكميلات لتكثير العلة
 المذكورة فطاعت حجة في الصلوة كزيادة التوافل في هذا المولد الحسين واطاعة صلوات الله عليهم كما تقدم في بحث الاوقات وجوب ذلك السنة وما دخل
 طاعة التعميم والافتتاح بل هو ذلك وصحة في هذا المكان ويشمل ذلك ما تقدم في حديث الحسين من قوله في حرم السنة بدلتك مثله في حقيقة حصر في
 قضية الحسين ثم الان في ان الحسين لم يكبر الا في السنة فالتكثير في تمام الحديث فطاعت سنة وبعضها ما تقدم في الاخبار من الدلالة على وحد تكثير الاحرام
 وجع فاذا كان المعوم من صلح الشريعة ان التكثير واجب انما هو تكثير واحد وهي التي يعقد بها الصلوة فالزيادة عليه ما تشرع بحسن عجز استصحاب هذه
 التكثير في هذا الموضع لا يوجب جملة هذه المرتبة بل يصححهم باسحابها ما دليل على عدم وجوبها والاستقلال في الصلوة بها كما لا تكثير الاصلية فما
 الاخرة قد اشبهت على اصحابنا بعد زيادة هذه الست حيرة في التكثير سبعا على تكثير الاحرام منها هل هو او لا او اجزا او وسطا فقلوا بالتكثير في ذلك
 بالتأمل في اخبارهم يعلم انها الاطلاق الزيادة وقعت بعد ما كان قد متايبا ندوا وخصا برها وبذلك يظهر لك ما في قياسه ذلك على تنوع
 والتجود فانه قياس مع الفارق في تشبيه غير طابق فان القضية ثمة ثابت معلوم وضاق قوتى واما هنا فقد عرفت على الخبر انه قيام الدليل على التعيين
 في التكثير الاطلاق اما ما ذكره الاصحاب فقد عرفت ان معنى القضية واحد من هذه التي اثارها يريد جعلها تكثيرا لفتتاح لعدم معلومية عملها بعد شروع
 الست معها لا بمعنى القضية بل ان يجعل الاحرام واحدة او ثلث او سبع كما ذكره فانه منه عجيب ما عجب منه قوله وهذا الظاهر من اكثر الاخبار وبعضها كالصحيح في ذلك
 والظاهر انه اذا بدلتك الى حصة الحيلة المتقدمة وقوله فيها اذا افتقت الصلوة فادفع يديك ثم ابسطها باطام ثم كبرتك تكبير ثم قل اللهم انت المالك
 الخبر وفيه ان سياق الخبر انما هو في ذكر الادعية المولفة بين التكثيرات التسع وبين احوال الحديث كما قد مرنا ظاهره كون التعميم وقع بالتكثير الاطلاق هي التي
 افتتحت بها والتكثيران للثلاث بعد ما انما ضا اليها البيان وقوع الدعاء المذكور بعد الثالث لانك قد عرفت من الاخبار المتقدمة وطبقنا انما هو
 تكثير الاحرام فتوهم كون الثالث هنا للاحرام كما ظنت توهم بارادتها العلة في ذلك هو ما ذكرناه ولعل من وضع شبهة ايضا عند ما في حصة زيادة
 قوله ثم ادنى ما يحصر من التكثير في التوبة تكثير واحد وثلث تكثيرا لحسن وسجع فضل قوله في حقيقة الحيلة خص ما يكون من التكثير في الصلوة فالثالث
 تكثير وقوله في رواية اخرى افتقت الصلوة فذكر ان شئت واحد وان شئت ثلث وان شئت سبعا فكل ذلك محذور غير
 انك اذا كنت اماما لم يتجهل الا بتكثير وان كنت خيرا لم يطرح هذا الخبر والغرض منها انما هو بيان الرخصة في هذه التكثيرات الست المستحبة ثم كما
 والاعتقاد على تكثير الافتتاح والاثبات بثلاث منها تكثير الافتتاح نحو ذلك من الاعداد المذكورة الا ان المعنى في يحصل الافتتاح بكل من هذه
 الاعداد فيكون واجبا محض كما ذكرناه وما ذكرناه من اصحابنا لبيان ما قوله وما ذكرناه من ان كلامها قازنتها النية فتوهم تكثير الاحرام
 ان اداوية الصلوة التي قضية انما هي في ذلك وهو نية كونها بتكثير الاحرام قوله لم يرد ذلك في خبر مردود بانه وان لم يرد بهذا العنوان
 ولكن مغاد الاخبار الدالة على الافتتاح تلك التكثير وتسميتها بتكثير الافتتاح كما تقدم ذلك بالتقرير اليك وقد منا وما يوضح ذلك انه من العلوم
 اولا ان الشارع قد جعل التكثير محررا بقوله يحرمها التكثير في طيلها التعميم والتكثير من حيث هو لا يكون محررا ولا موجبا للدخول في الصلوة الا
 اذا اقرن بالقصد المذكور فالمراد بالتكثير الاحرام ويقصد به الافتتاح للصلوة لا يصححها ولا موجبا للافتتاح وبعضه ان العبادات
 موقوفة على القصد والنيات اما قوله ويمكن ان يقال يجوز ايقاع المنايات قبل التابعة وان قادت نية الصلوة الاولى لان الست من الاثر
 المستحبة فيجب مثله قد مرر لماء عرفت من انه في قصد الاولى الافتتاح والدخول في الصلوة فانه يحرم عليه المنايات لما ورد عنهم في تحريمها

في حقيقة البنظر في دلل ان تكثير الافتتاح وفي حقيقة

طاعة

قال شئت
بالأصلية

التكثير

المشهور بين اصحابنا انه يثبت في التكبير رات ذاع يد يديه وينتهي بانتهائه ويرسم بالعبد ذلك قال في المعبر هو قول علماءنا ونحو كلامه
العلامه في المنتهى على ما بانه لا يتحقق فيها بالتكبير لا بذلك وعلى الجرح في القولين وغيرهما مع ان المسئلة قولين اخرين احدهما انه
يبتدئ بالتكبير لانهما او قيل ان يبتدئ بالتكبير عند انهاء الرضع فيكبر عند تمام الرضع ثم يرسل يديه وهذا هو الظاهر من محضر الجليل وحسنه
المنتقى لقوله انما افتتح الصلوة على اداء الرضعات في الصلوة على قولهم عز وجل واذا قرأت القرآن فاستمع له هاديا ولطيفا
لبطائمه كبشلت تكبيرات واجبا بالعلامه عن هذه الرواية يحمل على الانسلاخ من معنى الترخي واما ما مشكوا به من ان الرضع بالتكبير لا يتحقق الا
بذلك فهو جدي لو وجد هذه العبارة في شيء من الخيارات المسئلة وقد تقدم لك ذكرها وان وجد ذلك فاما هذه كلام اصحابنا لا يجتمع فيه وقرب
من محضر الجليل في ذلك محض صفوان المتقدم وقوله اذا كبر الصلوة رفع يديه حتى يكاد تبلغ اذنيه فان المراد اذا ادا التكبير كما تقدم في ذلك على
ان الرضع مقدم على وقوع التكبير واقع عند اداته واما كون التكبير عند انهاء الرضع واحال الارسل فيجملته في ذلك فهو افعلة بل لقول المشهور
ومثله بل لقولنا في الاخيرين وقال العلامة في التذكرة قال ابن سنان راي الصلوة في رفع يديه بجماله وجه من استفتح وظاهره يقتضي
التكبير مع بدء الرضع وانتهائه مع انتهائه وهو واحد وهو لا ينافي حقيقة والاشكال في رفع يديه ثم يكبر عند الارسل هو عبارة بعض علماءنا وظاهر كلامنا ان
التكبير بين الرضع والارسل انما هو قول لا يري ان ظاهر حقيقة الجليل المتقدمة ما عرفت من الدلالة على القول الثالث وقوله في صفة صفوان
ما تقر به اليدين كراهه وهذه الرواية ظاهرة ايضا في القول المشهور وكذا ذكر شيخنا المذكور وان لم تكن التاويل فيها يحمل قوله استفتح على
ارادة الاستفحال على الخبرين الاخرين وبذلك ينطبق على الخبرين المذكورين ويكون الجميع دليلا للقول الثالث واما حملها على ظاهرها فيجوز
لما يقتضيه بناه من الخبرين الاولين الا ان يجاب عن حقيقة الجليل بما ذكره العلامة من حملهم على الانسلاخ من معنى الترخي وعن حقيقة صفوان
بان المراد بقوله اذا كبر انما ابتدئ بالتكبير فيصير ابتداء التكبير بابتداء الرضع كما هو لقول المشهور وبذلك تبقى المسئلة في قال الاشكال
في دليل الضمان الاصل من الطرفين الاول يصح ذهب جميع من اصحابنا استحبابه من الاصابع حين الرضع ونقل المفاضلان عن المرتضى بن الجليل
تفريق الاصابع ونتم ببله ونقل في الذكر عن المعتمد بن البرج وابن ادريس جعله اولك اسند الى الرواية قول ظاهر كلامهم في هذا المقام
ان يتم الاصابع بعضها البعض متفق عليه فيها على الاقدام والخلل في انه هو فيه باضا وتفرقا ولم اقل على دليل في موضع الوفاق ولا في
موضع الخلاف وظاهره ان الاستدلال في اصل المسئلة الى خبرنا حديث قال لكن الاصابع مضمومة كما يسهل فاد من رواية حماد في وصف
صلوة الصلوة في رات خير بان خبرنا انما يشتمل على دفع اليدين في تكبير الاحرام فضلا عن كونها في حال الرضع بمضمومة الاصابع لا بد من
بالرخصة في تكبير الركوع وتكبير السجود واكتفى ايضا في بعض النسخ في عدم ذكره صلا الرواية قال في مقام ابو عبد الله مستعمل القبلة مستعبا
فارسا يديه على قدر ما يبعد فضم الاصابع في الخبر ثانيا وقيل في حال الاسدال على الفخذين وحي فلا دلالة فيه على ما ادعى الا ان
يدعي استحباب تلك الحال الى حال الرضع وفيه من البعد ما لا يخفى وظاهره انه يسهل في ذلك كثر في قول النص اليه بالتفريق في الاصابع والاهتمام والضم حيث
قال لا يمكن الاصابع بموتوى الاصابع قولان وفسر في الخبرين الذين تجا المفسرون وابن البرج وكل ذلك منصوص انتهى نعم ودوى
شيخنا الجليل في كتابه عن زيد الزبيدي كتابه عن علي الحسن الاول انه رآه يصلي فكان اذا كبر في الصلوة الزق اصابع يديه لانهما و
الآية والوسيلة في التكبير او فرج يديه او بين الخنصر ثم يرفع يديه بالتكبير قبالة وجهه ثم يرسل يديه ويلتزم بالفخذين ولا يفرج
بين اصابع يديه فاذا ركع كبر يديه بالتكبير قبالة وجهه ثم يرفع يديه بالتكبير قبالة وجهه ثم يرفع يديه بالتكبير قبالة وجهه ثم يرفع يديه
فلم الاصابع بعضها البعض كانت ويلتزم يديه مع الفخذين ثم يكبر ويرفعها قبالة وجهه كما هي ملتزم في الاصابع فيسجد الحمد في كل ركعة
الاصابع الا انه تضمن تفريق الخنصر دون الاهتمام فهو لا يصلح ان يكون دليلا في المقام وظاهره ان الاصابع في كل ركعة تكبير السجود المسئلة
الرا اجمعت تترد في استنباطها فيست تكبير لاقتراح مع تكبير الاحرام وهو ما اختلف فيه بين اصحابنا من واما الخلاص
في عموم هذا الخبر فيفرض انما هو في الوفاق والخصيص في الفريض بانضمام واصبع مخصوصة من التوافل اجميعها كما هو لقول الاول قول بالاد
صح المحقق في المعبر العلامة ابن ادريس واختاره السيد السند في ذلك وانظروا في المشهور بين اصحابنا من نقل المرتضى في
المسائل الحمدي ان خضها بالفريض ون الوفاق عن ابن الجليل انه خضها بالفريض وقال الشيخ المعتمد في قوله الله قد يسهل التوجيه
في سبع صلوات قال الشيخ في رات ذكر ذلك على الخبرين في رسالتهم ولم يجد به غير مسند وتفصيلها ما ذكره اول كل في ربيعة واول كل
ركعة من صلوات التليد في المفردة من الوتر في اول ركعة من ركعتي الزوال في اول ركعة من فوافل المغرب في اول ركعة من ركعتي
الاحرام في هذه السنة واضع ذكر ما علق بن الحسين في هذا الشيخ يعطى المعتمد الوتر وانتهى قول فينظر ان ما ذكره عن الحسين في
وسالته انما الظاهر من كتاب الفقه في الشك على ما عرفت فيستعز في غير مقام ما تقدم وتخليت قال في ذلك الكتاب كود ثم افصح بالصلوة وقوله
بعد التكبير فانه من السنة الموصية في ست صلوات وهي اول ركعة من صلوات الليل المفردة من الوتر واول ركعة من فوافل المغرب
اول ركعة من ركعتي الزوال اول ركعة من ركعة الاحرام واول ركعة من ركعت الفريض انتهى دراهم الصدوق في كتاب الهداية مرسله
من الظاهر ان من هذا الكتاب كما عرفت في السيد السند في ذلك على ما اختاره من القول الاول بالطلاق الاصاحديت قال قد تقدم لم يثبت
منها في السابق ثم قال في رات في الشك في الفقه عن زيد الشحام قال قلت لابي عبد الله ع في فتاها قال تكبيرتك بجزءك قلت التبع قال في ذلك

وروي بن بابويه في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام انه خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المسجد فوجد الحسن بن علي بن فضال قد تقدم قريبا ثم نقل
حسن الحديث وصححه المتقدمة المشتملة على التكبيرة السابعة والادعية الثلاثة بينها القول ما ذكره من الملاقاة الحديث شاربا في الاخبار
قد منها في الامثلة من المسئلة الثالثة ولنت خبرنا بان كان الامر كما ذكره بالنسبة الى الملاقاة الاخبار الا انه مدخولا به من التحمل في
حل الملاقاة على الفريضة سيما اليومية التي هي الفريضة المتكررة الشائخ المتبادر الى الذهن عند الملاقاة كما صرحوا به في غير موضع سببه ان
جملة منها الماهرة كالصريح في الفريضة كخبرنا العلاء بزيادة هذه التكبيرة من احاديث الحسين بن واخبار الشيخ الطوسي في الفريضة وخبرنا الامام فانها
كذلك وانما لا رجعت الاخبار وتلقاها ما بين التفكير والاعتبار وضمت بعضها لبعض لم يهلك حقها قلنا وقوة ما اخترناه وبذلك يظهر لك
ما ذكره علي بن الحسين بن بابويه في اعتنا على الكتاب المذكور وبعضه ايضا ما رواه السيد الزاهد العابد المجاهد محمد بن علي بن طائوس في كتاب فلاح
الطالب عن الشيخ محمد بن محمد بن همام عن عبد الله بن عمار عن ابن شيمون عن حماد بن عيسى عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال اخرج في صلاة ما لم
بالتوبة والتكبير في قول الرواة والصلوة البليغ المفردة من التورود قد يحزبك فيما سجدت من التلويح ان تكبر تكبيرة لكل ركعتين وظاهر الخبر ان الملاقاة
ثلاثة ما لم يحد الفريضة كما يشير اليه قوله قد يحزبك فيما سجدت من التلويح وقد حمله بن طائوس في الكتاب المذكور على التاكيد في هذه
الثلاثة بعد تخصيصها باستصحاب البيعة موضحا بالمحاق الفريضة وظلنا فلة للفريضة الوترين وذكرنا الاحكام وظاهر ما ترى واقعة التلويح المفيدة
فيهم الوترين في الاستقامة من كتاب الفقه الوضوء وقال شيخنا الميرزا في الحاشية بعد نقله كلام علي بن بابويه للمطابق لزيادة كتاب الفقه كما عرفت
ويمكن حمله على ما ذكرنا الاستصحاب في تلك المواضع لا يفي عن غيرها وفيه ذلك في الدليل الظاهر العموم وقد عرفت ما فيه المسئلة
الخاصة قال شيخنا الشهيد في الذكرى في ابن الجنيب بعد التوبة استحباب تكبيرة سبع وسبعان لله سبحانه والحمد لله سبعا والاله الا
الله سبعا من غير رفع يديه وسبيل الامم وروي زرارة عن الباقر اذ كانت في اول الصلوات بعد الاستسقاء احد وعشرين تكبيرة
ثم نسبت التكبير لجزء انما هو في ظاهر كلامه في نقله من ابن الجنيب انه يستحب مع تكبيرة الاستسقاء في صلاة المشهورة ويمكن حل
التوبة على الكناية عن تكبيرة الاحرام في صلاة فتكون التسعة المذكورة بعد ما وكيف كان فهو مما قلنا عليه الاحكام قال في التعلية و
روي التسعة بعد سبعا والتكبير قال شيخنا الشهيد الثالث في شرحه ما ذكره ابن الجنيب سبعا الى انهم لم ينفقه عليه كما اعترف الحكماء
بذلك ثم قال قد روي في كتاب الفقه عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في حديث تكبيرة الاستسقاء ثم قال قال زرارة فقلت لابي جعفر
عليه السلام قال تكبيرة سبعا والحمد لله سبعا والتكبير عليه ثم تقدر ولعل هذا الخبر هو المستند لما ذكره ابن الجنيب الا ان ابن الجنيب ذكر
التلويح سبعا والحمد لله من ذلك ولعل الخبر عندنا كان كذلك وبوجه ما نقله بعض شايخنا عن بعض الثقات انه روى هذا الخبر عن بعض
الشيخ بعد قوله وسبعا وتلويح سبعا كما ذكره ابن الجنيب اذ عرفت ذلك فاعلم ان ما ذكره في التعلية بعد الانطباع على مذهبه ابن الجنيب
وان كان شيخنا الشهيد الثالث قد فسر به لان ابن الجنيب كما عرفت ذكر التسعة سبعا والتلويح سبعا ومع فزل ان يكون للمفسر من التكبير
سبعا في كلام ابن الجنيب التكبير السبع باضافة تكبيرة الاحرام اليها فلم يذكره في موافقة كلام الاحكام انما اراد التلويح على ما يقررنا
له الا انه ينافيه حرفه التلويح عدم ذكره ولعل المصالح على رواية زرارة المذكورة وشار بقوله تكبيرها الى ما نقل من ابن الجنيب
دعوى الرواية به فانه بعيد عن ظاهر الرواية وكلامنا الانطباع على ظاهر الصحيح المذكورة بحمله التكبير سبعا على تكبيرة الاستسقاء كما
ظهر كرواياتنا ذكر التسعة والتكبير كما في الخبر اقرضه على الانطباع على كلام ابن الجنيب كما فهمه الشارح واما رواية زرارة المذكورة فانصونا
على ما رواه الشيخ في صحيحه الصحيح في ايضا في الصحيح عن زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام اذ انت كبرت في اول صلواتك بعد الاستسقاء اخرج
عشرين تكبيرة ثم فسر التكبير كله ولم تكبر اجزا التكبير الا في تكبير الصلوة كلها والخبر المذكور محمول على الرباعية والمراد بالاستسقاء
تكبيرة واحدة في الاحكام اي اذ كبرت بعد الصلوة عشرين تكبيرة وهي مجموع التكبيرات المستحبة في الرباعية اذ في كل ركعة خمس تكبيرة واحدة
للكوع ولكل سجدة اثنتان فيكون في الاربع الركعات عشرين تكبيرة وتكبير القنوت وهي تمام العدد المذكور فان نسبت جميع التكبيرات
المستحبة في ما ذكرنا اجزا عنها التكبير الاول على زيادة المجلس الى احدى والعشرين المتقدمة ولا ضل في هذا يكون في الثلاثين ست عشرة تكبيرة
وفي الثمانية احدى عشرة في ذلك سبعا تكبيرة الاستسقاء ويؤكد ذلك ان كان واضحا ما رواه في الصحيح والحسن عن معاوية بن عمار عن النبي
ثم قال لا تكبيرة في صلوة الفريضة عشرين تكبيرة منها تكبيرة القنوت خمس واه ايضا عن علي بن ابي حمزة عن ابن المغيرة وفسر من
الحد وعشرين تكبيرة وفي الاحكام وعشرين تكبيرة وفي المضرب ست عشرة تكبيرة وفي العشاء احدى وعشرين تكبيرة وفي الفجر احدى وعشرين
تكبيرة وخمس تكبيرة القنوت في صلوات اقول ظاهر هذه الاخبار طرق الست المستحبة في الرباعية ولعل لم يها في حقيقة زرارة محمول على
الاكتفاء بتلك التكبيرات التي تقدمت ما في هذا الخبرين باعتبارنا اكد هذه التكبيرات بزيادة عليها فانها من سبل الصلوة قبل تلك التسعة
مقدرة لتلك الاعمال المذكورة والله العالم **الفصل الثالث في اقيام وفيه مسائل** **الاول** في قد صرح الاحكام بان اقيام
في الصلوة مختل بمزج القنوت بعد اتمام صلواته قال في المحرر عليه لجام العلماء في تعيين الموضع لركن منه قول فقل عن العلامة
الحكم بركيته كيف اتفق في الموضع الذي لا يتبدل بزيادة فيكون بالتصريح به وقيل ان الركن منه ما اتصل بالركوع ولم ينفصل عنه دليل في
انه تابع لما وقع فيه ومقسم بقسماته في الركبة والوجود والاستحباب هذا القول لا ينفصل عن شيخنا الشهيد في قوله قال ان اقيام

سبعا والتكبير

الفصل الثالث في اقيام وفيه مسائل

الى الصلوة على اداء الصلوة في النية شرط كالنية والقيام في الركبة والقيام في القراءة واجب غير دكن والقيام المتصل بالركوع
دكن فلو ركع جالساً بطلت صلوة وان كان ناسياً القيام من الركوع واجب غير دكن اذ لو هوى من غير رفع وسجد ناسياً لم تبطل صلوته والقيام
في القنوت تابع لنية الاستحباب استشكل ذلك المحقق الشيخ على بان قيام القنوت متصل بقيام القراءة ثم هو في الحقيقة كنية قيام واحد فكيف
يشفع بعضه بالوجوب بعضه بالاستحباب رد بان مجرد اتصاله به مع وجود خواتم التندب فيه لا يدل على الوجوب الحال انه ممتنع
الانقسام الى الوجوب التندب اعترض بان القيام المتصل بالركوع هو عينه لقيام في القراءة اذ لا يجزى اخر بعد ما قطعاً فكيف يجمع فيه الركبة
وعدمها واجيب بان لا يلزم من اتصاله بالركوع كونه للقراءة بل قد يتحقق له ما كان في القراءة فان القيام كاف ان وجب سجود السهو وكذا
لو قرع جالساً ناسياً ثم قام ودفع ناذى الزكن به من غير قراءة على تقدير القراءة والركن منه هو الامر الكلي وهو صادق عليه اسم القيام
متصلاً بالركوع وما زاد على ذلك موصوف بالوجوب لا غير هذا كالوقوف بعرفة من حيث هو كذا من حيث الاستحباب لا يجزى غير هذا
بانه على تقدير اتصاله بالركوع لا يقتضيه زيادة ونقصاً لا غير حتى يثبت بطلان الصلوة اليه فان الركوع دكن قطعاً وهو ما مر من اد
ناقص كل منها مطلقاً من جهة الركوع فلا فائدة في اطلاق الركبة على القيام واجيب بان اسناد البطلان الى مجموع الامر من غير ضار فان ملل
الشرع معمرات الاحكام لا على عقليته فلا يضر اجتماعها وظاهر شيخنا الشهيد الثالث في الروضة انه لا مستند للركبة في القيام الا لاجماع
ولولا لامكن الفتحة في ركبة لان زيادته ونقصانه لا يبطلان الا مع اقترانه بالركوع ومعه يستغنى عن القيام لان الركوع كاف في البطلان
ان يوق قال في الروضة من حيث تدافع المص الاتفاق على ركبة القيام ولم يتحقق كنيته الا مع المصاحبة بالركوع فخصت بذلك اذ لا يمكن
القول بعد ذلك بانه غير دكن مطلقاً لانه لا يصح خلاف الاجماع بل لو قيل بان القيام دكن مطلقاً لم يكن عدم بطلان الصلوة بزيادة
بعض افرادة وبعضها لا يخرج من ركبة فان زيادته ونقصانه قد اغتر في مواضع كثيرة للنقض فليكن هذا منها بل هو اقوى في صريح النص
اقول في التحقيق في القيام بتوفيق الملك العليم وبركة اهل الذكر عليهم الصلوة والسلام ان يقال الاشكال لا يثبت ان القيام في الصلوة في الجملة تمامه
دل على وجوبه الكتاب العزيز والسنة المطهرة اما الاول فقوله عز وجل الذين يذكرون الله قياماً قعوداً وحسن من امرهم عن ابهة عن الجحيم
في هذه الآية قال الصفي بطله قائماً وقعوداً المرض بطله جالساً وعلى جنبه لم الذي ينعض من المرض الذي يصلح حاله ودوى العياش في تفسيره
عن ابهة عن الجحيم قال بغيره يقول في قوله الله تعالى الذين يذكرون الله قياماً قعوداً وقعوداً يعطى لهم بعض على جوبهم قال ام لم يصل
جالساً او وجع في تفسيره التماسه بسند عن علي بن عبيد الله قال في قوله الله تعالى الذين يذكرون الله قياماً قعوداً وقعوداً يعطى لهم بعض على جوبهم قال ام لم يصل
الصلوة فاذا كروا لله قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم ومعنى الآية ان الصلوة بطله قائماً والمرضى بطله قاعداً ومن لم يقدر ان يصلي قاعداً صلته
مضطجاً او بوي يما فهدى رخصته جائت بعد العزيمة واما الثالث فمنه ما رواه الصدوق في تفسيره عن زهري قال قال ابو جعفر
في حديثه في من صلياً فان رسول الله صلى الله عليه واله قال من لم يقم صلياً فلا صلوة له ورداه في في الصلوة والحسن من ذلذه مثله
وردى في في الصلوة عن ابية عن الجحيم عن عبد الله قال قال ام لم يصل من لم يقم صلياً فلا صلوة له ورداه في في البر في
الحسن عن ابية عن الجحيم عن عبد الله قال قال ام لم يصل من لم يقم صلياً فلا صلوة له ورداه في في الصلوة والحسن من ذلذه مثله
الى الجحيم هو اصل الحديث قائمته يستلزم الانتصاب في الاطلاق بذلك عمداً او سهواً وموجب بطلان الصلوة ولو قيل ان لفظ الصلوة له قد استعمل
كثيراً في نفي الحال دون نفي الصفة قلنا لا ريب ان هذا الاستعمال مجازي بخلاف حقيقة اللفظ المذكور في قيام الدليل على المجاز في تلك المواضع لا
يستلزم الخروج عن الحقيقة مطلقاً بل الوجه في اللفظ على حقيقة الى ان يقوم ما عني ذلك سيما مع تأكيد هذين الخبرين بالاخبار الكثيرة
الذات على وجوب القيام كما سطرنا ان شاء الله تعالى نعم بقي الكلام في انه من المعلوم ان القيام ليس بركن في جميع الحالات لان من السنة القراءة او
ابعضها او جلوس في موضع القيام لا يجزى عليه عادة الصلوة ومن جلس في موضع قيام ساهياً او ذله ساهياً لا يبطل صلوته وحي فيمكن ان يقال
بتخصيص الركن بما قارن الركوع خاصة وهو الامر الكلي منه كما تقدم ويجب ان لا يرد ما كان اسناد البطلان الى الركوع بالجواب المتقدم من
جواز اسناد اليه ما عدا ذلك يمكن ان يقال ان القيام كيف اتفق حكمه دكن وعدم البطلان بزيادته ونقصانه مستثنى بالنص فان مع بعضهم بل
انفاهم على كنيته الركوع قد استثنوا مواضع منه لقيام الدليل عليه ما لو سبق للمأموم امامه سهواً بالركوع ثم تبين له انه لم يركع بعد
فانه لا يعود بركع ويخوذ ذلك مما يملك ان شاء الله تعالى لا يقال بالتفصيل الذي ذكره شيخنا الشهيد في رواية فلفظهم من لادله كما ذكرناه هو
الركبة في الجملة واما تعيين موضع الركن منه فغير معلوم والحق في المقام ان يقال لا يثبت في تفسيرهم هذه الاشياء بالادكان وتفسيرهم الركن بانه
ما تطلبه الصلوة عمداً او سهواً والواجب بطله به عمداً لا سهواً او سهواً لم يطلح لا مثله في النصوص مع انهم هذا القاعدة عليهم في تفسير
من المواضع كما عرفت مستغنياً ان شاء الله تعالى فالواجب الوقوف في جنائات الاحكام على النصوص الواردة في كل ما لها العموم والنصوص العامة هذه
القاعدة لا تامة لها ولا فائده والله العالم المستدل في التائيد من المشهورين في اصحاب عز وجوب الاستقلال في القيام بخلاف الاستدلال
في غير ذلك لاذيل الاستدلال سقط فنقل عن الاستدلال في الصلوة انه دكن في جود الاستدلال على الوجه المذكور وان كان مكرهاً استدلال لقائلون بالقول
المشهور بعمدوا الشيخ في الصلوة غير ان الله عز وجل ان على عبد الله قال لا تستند بمخرك وانت بصلته ولا تستند للجد الا ان تكون من بعض النعم
بالنماء الجحيم اليهم المفتوحين ما دلك من غير نحو واخافوا ذلك ان ذلك هو المشهور من معنى القيام ودليل التائيد ومجيته ما دلك

الركبة في الجملة واما تعيين موضع الركن منه فغير معلوم والحق في المقام ان يقال لا يثبت في تفسيرهم هذه الاشياء بالادكان وتفسيرهم الركن بانه ما تطلبه الصلوة عمداً او سهواً والواجب بطله به عمداً لا سهواً او سهواً لم يطلح لا مثله في النصوص مع انهم هذا القاعدة عليهم في تفسير من المواضع كما عرفت مستغنياً ان شاء الله تعالى فالواجب الوقوف في جنائات الاحكام على النصوص الواردة في كل ما لها العموم والنصوص العامة هذه القاعدة لا تامة لها ولا فائده والله العالم المستدل في التائيد من المشهورين في اصحاب عز وجوب الاستقلال في القيام بخلاف الاستدلال في غير ذلك لاذيل الاستدلال سقط فنقل عن الاستدلال في الصلوة انه دكن في جود الاستدلال على الوجه المذكور وان كان مكرهاً استدلال لقائلون بالقول المشهور بعمدوا الشيخ في الصلوة غير ان الله عز وجل ان على عبد الله قال لا تستند بمخرك وانت بصلته ولا تستند للجد الا ان تكون من بعض النعم

للمتقدمة في تعليم الصلوة والذين يدل على القول الثالث ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سئلت عن الرجل هل
يسلم له في بيته من المسجد ويضع يده على المائدة هو قائم من غير من ولا علة فقال لا بأس عن الرجل يكون في صلوة فريضة فيقوم في
الركعتين الاولى من كل صلوة ان يتناول جانب المسجد فينفض رايته من غير ضعف ولا علة قال لا بأس ما رواه الشيخ في الصحيح عن
عبد الله بن جعفر عن ابيه عبد الله قال سئلت عن الرجل يصلي متوكفا على عصى او على حائط فقال لا بأس بالتوكف على عصى الا تكاف على الحائط وعصى
يئس قال سئلت يا عبد الله عن التكاثر في الصلوة على الحائط فقال لا بأس اذا عرفت ذلك فاعلم ان من ذهب الى القول الاول حمل هذه الاخبار على
الاستناد الذي لا يكون فيه اعتمادا صحيحا بان الاستناد والتكاثر في تلك الاخبار اعم مما فيه اعتمادا ولا اعتمادا فيه فيحمل على ما لا اعتماد فيه جعلا بين
الاخبار ومن ذهب الى هذه الروايات لا يخبر حمل صحيحه عبد الله بن نيران على الكراهة والظاهر هو الثالث ويؤيد حمل الاستناد في تلك الاخبار
على ما فيه اعتمادا قوله في صحيحه علي بن جعفر من غير من ولا علة فان من شأن المريض العليل الاعتماد لمزيد الضعف كما لا يخفى يؤيد ما وضعه تائيد
لا يخفى على جملة الاطام فضلا عن ذوي الاعلام والافهام وان لم يقبض له من علمائنا الا علام ان التكاثر لغة يطلق على ما فيه اعتمادا قال الصوفي
في كتاب المحجبة المنيعة كما هو في اقتلاد يستعمل بعين احدها الجوس مع التمكن والثبات في القعود مع تأييد معتدلا على احد الجانبين صرح بذلك
في مادة تكاثر وقال ايضا مادة وكاه وكاه على حائط اعتمد عليه لان قال ابن الاثير في المعاني لا تعرف الا تكاثر الا الميل في القعود معتدلا على احد
الشقين وهو يستعمل في المعنيين جميعا يقال تكاثر اذا استند ظمرا وجنبه الى شيء معتدلا عليه كل من اعتمد على شيء فقد تكاثر عليه فهو في ذلك
التكاثر حقيقة في الاعتماد فالوجه الحمل عليه حتى يقوم قرينة الجواز الخروج عنه ومجرد وجود الخبر الدال على خلاف ذلك ليس من قرين الجواز الموجب
هذه الاخبار على خلاف معناها ووجه مدحها انما عموما في اعتمادا ولا اعتمادا في كل ما يسهل عليه جوابهم عن تلك الاخبار منوعة لما عرفت من كلام اهل اللغة
وعلى هذا فالوجه مقام التفاضل في مجموع الامور والاحتجاج ولا يثبت ان هذه الروايات الثالث فيجب حمل التاويل في تلك الرواية كما تقتضي
فروع الاول فمصرح جمع من الاصحاب منهم السيد السند في كونه بوجوب الاعتماد على الرجلين مع انه في القيام ولم اقبله على دليل الفاضل المصنف
في النسخة انما الاستدلال في كونه للتيا دون الامر والقيام من نصيبا وفيه من ظاهره علة في الذكر كعدم الاستقرار والتاويل في صاحب الشرح
وفي مخرج ايضا فان الاستدلال لا يتوقف على الاعتماد عليه مع ما يوجب الاستدلال بالاعتماد على احد الطرفين واما التاويل فقد صرحوا في الاصول بان لا يجوز
ان يكون دليلا للموجوب بل ان فعلهم عام من ذلك مع انه قد روي الكليني في الصحيح عن محمد بن ابي حمزة عن ابيه قال رايته علي بن الحسين في قضاء
الكتبة في الليل هو يصلي فاقبال القيام حتى جعل تارة يتوكأ على رجله اليمنى وتارة على رجله اليسرى الحديث هو كما ترى ظاهره الدلالة في وضع المقابلة
فيما ذكرناه ولا محاض له سواء ذكره من تلك التعليلات العلية ثم انه لا يخفى ايضا حصول المدافعة بين القولين بوجوب الاعتماد على الرجلين وبين
القولين بوجوب الاعتماد على الحائط والاعتماد على الحائط في هذا القول لا يوجب الاعتماد على الرجلين هنا فانهم قد فسروا الاصل
ثم اذ لم يسطر الاستناد سقط المصنف ومن الظاهر في هذا الحال انه لا اعتماد على الرجلين ولا على الحائط بل الاعتماد على الرجلين في القيام هالم بقرينة مادة مخصوصة
بالظاهر ثم انه من جملة واجبات الصلوة مطلقة بالجملة فان التناقض بين القولين ظاهر كما ترى نعم لو دفع احدك جملة من الارض بالكتبة وانما وضع حرج
واعتمد عليها فلا اشكال في البطلان لوقوعه على خلاف الوجه المتعلق عن صاحب الشريعة امره وفسلا الا انه روي في نسخة كتابه في رايته لاسناد عن عبد الله
بكر بن ابي عبد الله في حديث قال ان رسول الله بعد ما علم ان ثقل كان يصلي هو قائم فرفع احدك جملة حتى انزل الله سبحانه عليها انزلنا عليك في
للتشقق فوضعها والوجه حمل على التخييل بالانكسار كونه المتقدمة والتمسك بالاحاد الدالة على القيام على القدمين قال امين الاسلام الطبرسي في روي ان
الله عز وجل عليه السلام ان كان يرفع احدك جملة في الصلوة ليريد ان ينزل الله سبحانه الاية فوضعها قال انه قد روي ذلك عن عبد الله بن محمد وعنه انما اشار الى هذه الرواية
وقد روي ايضا في نسخة اخرى في المذكرة انه صلى الله عليه السلام كان يقوم على اصابع رجله في الصلوة حتى قوتت فانزل الله تعالى عليه كما بلغته على اجماعكم
ما نزلنا عليك القرآن لتشقق يمكن ان يكون الصلوة كانت مشددة على هذه الكيفيات ثم تخفف ذلك فوجب الاعتماد على الرجلين معا كما عليه
اتفاق الاصحاب غيرهم والله يعلم الثالث في اوله بالاستقلال على تقدير القول المشهور فالظاهر من كلام الاصحاب بطلان الصلوة لو تعذر ذلك
للمؤمن من الصلوة كذا في النسخة في العبادة موجبه للبطلان ويمكن ان يقال ان النقص انما هو عن الاستناد وهو امر خارج عن الصلوة وان كان مقادرا لها
فلا يلزم من التوجه عن الصلوة فضاية ما يلزم من ذلك الا انما فاضلة وتقصص صلوته نظيرا لتقديم في البحث في الصلوة في الثوب للمكان المفصول
ولما حال في النسخة من الاستدلال على البطلان فظنه انه لا يرجح الحائط كيف كان فلا يثبت ان الاحتياط فيها ذكره ولما مع ذلك انما قال في القصة
كما خرج به جملة من الاطام في الثالث يجب مع الاستقلال في ظاهره فيجوز الغاوه وهو غلظه المتقدمة في التخليع التي يستخرجها الظاهر مع فقر كبرها
ويحصل الاخلال بذلك بالاختصاص والميل الى اليقين والاحتياط لا يبعد منتصبا في ذلك ما تقدم في خبره من قوله فقام ابو عبد الله
مستقبلا القبلة منتصبا وقد تقدم ان معنى الانتصاب اقامة الصلوة ان لم يقم صلبه فلا صلوة له وعدم اقامته الصلوة بحمل الجليل الى احد الجانبين
على الوجه المتقدم والاختصاص والاختصاص في الظاهر انه لا يحمل بالانتصاب طريقا لرسول ان كان لا فضل اقامة الصلوة كما تقدم في مرسله حريز من قوله
في تفسيره عز وجل فصل لربك وانحر الصلوة في القيام ان يقم صلبه فيخرجه ونقل عن ابي الصلاح استحباب اداء الصلوة في القعود وروى بعد
المستند بل هذا الخبر كما ترى ظاهره في رد الراجح من جملة من الاصحاب انه لا يجوز تباعدهما بين الرجلين ما يخرج عن حد القيام والظاهر ان
مستندهم في ذلك العرض فان من افش في التباعد بينهما لا يبعد ما نعرفه اقول للمفهم ومن الاخبار كما تقدم في شرح صحيحه حادان نهائية التباعد

بينه لا قدر شبر ولا حذو يفتن لا يزبد على ذلك فانه من المحتمل قربان يكون هذا غاية الترخص في التباعد بينهما وبين البرائة فيقفز الوقوف
ذلك الخاص من الظاهر لا انك لا تجوز الاستعانة في حال التهوؤ في الاعتماد على شيء بينهما في كادلت عليه صحته على وجه المتقدمة ونقل
بعض المتأخرين والظاهر المتفق في حق عداته جعل حكمه حكم الاستناد في حال القيام وفيه لا دليل عليه بل الدليل كما ترى واضح وخلا
المسئلة الثالثة لو عجز عن القيام على الوجه المتقدم فان امكن الصلوة قائما معتمدا فجميعها وبعضها او كيف يمكن وجوبه فان عجز
عن ذلك تنقل الى الجلوس تفصيل هذه الجملة يقع في مواضع الاول الظاهر انه لا خلاف بينهم في انه لو امكنه القيام ولو في بعض الصلوات
وجب يقوم بقدر المكنة متصفا مستقلا او معتمدا ولو مع تعدد الركوع والتجود فانه يبيح عليه القيام في موضعه وان اواء الركوع
وكذا السجود بعد الجلوس ان لا يقطع وجوب احدهما مع مكانه بغيره لا خروجه على بعض هذه الاحكام مادواه الشئ والكيفية في الصحيح
جبل قال سئل باعدا تقدم واحد المرض الذي يصلي صاحبه اذ قال ان الرجل يوءك ويخرج ولكنه علم بغيره اذ قوي فليقم وان بعضهم
يقوله ثم اذا امرتك بشيء فاقوامه ما استطعت وقوله لا يسقط الميسور بالمعسور وما ذكرناه من اتم مع امكان القيام وتعدد الركوع والسجود
فانه يوجب للركوع قائما والتسجود جالسا قد ادى على غير المتفق الاجماع وعلى هذا الوجه في الجلوس والامتناء للركوع والتسجود ولم يقدر على قيامه
او ما في حال القيام ولا ينقل للجلوس في الركوع ويمكن ان يقال انه يجلس في الصورة المذكورة ويلتزم بالركوع الذي هو الامتناء لان الركوع
قد ردت به لا ية وهو عبارة عن طلق الامتناء ولا يختص فيه بكون الامتناء في حال القيام قال في القاموس في كل شيء يخفف من راسه فهو راح
وعلم هذا بكون الامتناء واجبا كما ان القيام واجب في فية في القيام في موضع فاذا اراد الركوع جلس بركب جالس وهذا هو الاوفق بالاصول و
لقد اعد المتقدمة عندهم لان المشهور هو الاول بل ظاهرا من كراهة الاتفاق عليه الثالثة لو عجز بالكلية ولو على بعض الوجوه المتقدمة
الجلوس هو اجماعي فنقل الاجماع على ذلك غير واحد منهم المتفق وقدره ذلك عليه لا خبا والكثير منوها ما صحته جيل المتقدمة قريبا وحسنه الى
حزاة المتقدمة في المسئلة الاولى مادوا الشئ عن محمد بن ابراهيم عن اخيه عن الصادق قال يصلي المريض قائما وان لم يقدر على القيام صلى
جالسا وسنده في الصحيحين الصادق ونقله عن ابيه عن رسول الله انه قال للمريض يصلي قائما فان لم يستطع صلى جالسا في غير ذلك من الاجزاء
وانما الخلاف بين الامامية في حد العجز المسوغ للقعود فالمشهور ان حد العجز عن القيام اصلا وهو مستند الى علمه بنفسه بل الانسان على نفسه
بصيرة ونقل عن الشئ لم يفتي ان حد العجز الذي ينقل منه الى الجلوس لا يمتنع من المشي بمقدار زمان الصلوة واستدل على القول المشهور
ما تقدم من صحته جيل مادوا الشئ في الصحيحين ابن ابي عمير عن ابن اذينة عن اخيه عن ابي بصير انه سئل عن رجل مرض وداه الكلي في الصحيح
والحسن عن ابن اذينة قال كتب الى ابي عبد الله عليه السلام عن رجل مرض الذي يخط صاحب الذي يلع صاحبه فيه الصلوة قائما قال بل لان العلم نفسه
ذلك انه هو علم بنفسه التقريبي فيها انه لو كان للعجز حد معين كما هو مقتضى القول الثالثة لبيت في الجواب لم يجعله واجبا لعل العلم بنفسه الذي هو
عبارة عن القدرة على القيام وعدمها كما هو الظاهر في نحوه مادوا في الصحيحين عن زرارة قال سئل باعدا تقدم عن رجل مرض الذي يخط صاحبه
ويعد الصلوة من قيام فقال بل الانسان على نفسه بصيرة وهو علم بما يطيقه يدل على ما نقل عن الشئ المذكور مادوا الشئ عن سليمان بن جعفر
المروزي قال قال الغيبة المريض انما يصلي قاعدا اذا صاب حاله الى لا يقدر فيها ان يحسن بقدر صلواته ان يفزع قائما وداه في ذلك الا بضعة
بجهاالة الراوي في ثانيا بان ما تضمنته من التحديد غير مطابق للاعتبار فان المصلي قد يتمكن ان يقوم مقدار صلواته ولا يتمكن من المشي بمقدار زمانها
وقد يتمكن من المشي ولا يتمكن من الوقوف قال دها كان ذلك كناية عن العجز عن القيام انتهى قول ما ذكره من الطعن في الخبر بالضعف وميله الى
البيان قد عرفت ما فيه فلا يتم تقدم من ان هذا الايراد غير وارد على المتقدمين الذين لا اثر لهذا الاصطلاح عندهم ولا غيرهم من لا يرى العلم به
ايضا وثانيا ان ما ذكره من رد الخبرها ايضا من منفردا انه وان تبعه فيمن تبعه فان جملة ادبار هذا الاصطلاح من المتأخرين قد علموا
بالجرح وفروا عليه كما سلف ملك في المقام انشاء الله تعالى في الذكر بعد ان اخذ القول المشهور علما بالاجابة المتقدمة محل رواية المروزي
على من يتمكن من القيام اذا قدر على المشي للتلازم بينهما غالبا قال لا يرد جوازا تفكا كما تم قال فخرج لو قدر على القيام ولم يقدر على المشي جوازا
ولو عجز عن القيام مستقر او قدر على القيام ماشيا او مضطرا من غير معاود فخرج على القيام ساكنا معاود او على القعود ولو قدر على معاود نظر
اقربه ترجحه عليه لان الاستقرار دكن في القيام اذ هو لمعهود من صاحب الشرع وقال الفاضل في الشئ لا يصلي قاعدا انتهى وما اخذاه من تقديم
الصلوة جالسا هو ظاهر الحق في الشئ على ايضا في حق عدمه استدلالا بالامانة اقر في حال الصلوة من الاضطراب عرقا وشرا والخشوع الذي
هو روح العبادة وبها يتحقق وفيه ان الاعتماد في تأسيس حكم شرعي على مثل هذه التعليلات مشكل كما اشار اليه في موضع وقال ايضا الشئ
الشاخ في الوقوف لا يعتبر القدرة على المشي بل لو امكن القيام من دون وجب لا يفتقد الدلالة وبما قيل في بشرطه لو اية سليمان المروزي
عن الكاظم في المريض انما يصلي قاعدا اذا صاب حاله الى لا يقدر فيها على المشي مقدار صلواته وحمله الشئ من يتمكن من القيام اذا قدر
المشي للتلازم بينهما غالبا قال لا يرد جوازا تفكا كما تم وفيه نظر لا يفتقد من العام من غير ضرورة مع ان الرواية تدل على ان من قدر على القيام
ماشيا لا يصح انما يصح ان القيام غير مستقر يخرج على القعود مستقرا وهو لختيارا لكم فلا يحتاج الى تكلف البحث عن التلازم بين القيام و
المشي فالباور في ذلك في الجلوس في هذه الصورة محتجا بان الاستقرار دكن في القيام اذ هو لمعهود من صاحب الشرع والخبر حجة عليه
وكون الاستقرار واجبا في القيام لا يستلزم تقديم الجلوس على القيام بدونه فان المشي يرفع وصف القيام وهو الاستقرار والجلوس يرفع

اسمه وفوات الحوصف خاصة بل من فوات الموضوع ومن ثم اتفق الجماعة على ان من قدر على القيام معتدلا على شئ وجب قده ما على الجالس مع فوات
ومفاد القيام وهو على استقلال نعم بالغ لم يخرج القيام ما شيا مستقلا عليه مع العنان ويضعف بان الغالب على كل تقدير وصف من القيام احدهما الاستمرار
والآخر الاستقلال فلا وجه لترجيح الاطلاق نعم يترجح الاول لما تقدم في حجة ترجيح القعود على الشواذ لا معارض لها هنا ولا انه اقرب الى هيئة المصداق
فظهر من ذلك ان التفصيل الجوهري من الملاقاة ترجح المشي عليها والملاقاة القول ترجح المشي عليها فهو جسد وانما نقولنا بطوله بجوده محصور
واحاطة بالمراتب لكلامه في المقام الا ان في ذلك ما ذكر من كون الاستمرار وصفيا للقيام لا لغيره فترعه على ذلك يمكن خدشه بان الظاهر ان
الاستمرار ليس من اوصاف القيام بل هو وصف من اوصاف المصداق معتدلا في حقه فانما كان اوقافا مع الامكان فترجح القيام عليه يحتاج الى دليل
ولا انه يجمع هو موصوف مع القيام والقعود فلا اختصاص له بالقيام نعم جوابه يصلح انما لا تشهد حيث ان ظاهر ذلك انما لا يتحقق فلا على
هذا فالاولى الرجوع الى دلالة النسخ على الحكم المذكور من تقديم الصلوة ما شيا على الصلوة ما شيا مستقرا اتوجه الحق ان الخبر المذكور يحمل على
احدهما ما ذكره شيخنا الشهيدي في الذكرى من ان تقديمه على المشي بقدر الصلوة غالبا وعلى هذا فلا يكون في الخبر هنا فافه للقول المشهور
فان من جعل انما لا يصح قاعدا اذا لم يقدم على القيام وثانيها ما فهمه الاكثر من ان من قدر على المشي مصليا ولم يقدم على القيام مستقرا
فحكمه الصلوة ما شيا دون الصلوة ما شيا الا ان الظاهر هو رجحان الاحمال الثلاثة وبه يظهر قوة ما ذكره في الروض واختاره من القول بتقديم
الصلوة ما شيا على الصلوة ما شيا مستقرا كما هو المنقول عن الشيخ المعين في رده وهو اختياره ايضا على ما نقله عنه في الذكرى كما تقدم في الروض
الا انه بالغ في ذلك ايضا فقال الصلوة بتقديم ما شيا على الصلوة قائما معتدلا والمشهور بين اصحاب هو تقديم القيام مطلقا مستقلا او معتدلا
وانما الخلاف فيما لو يمكن من الصلوة ما شيا هل تقدم على الجالس مستقرا ام لا ومن ذلك ظهر ان في المسئلة اقوالا ثلاثة احدها ما ذهب اليه الشيخ المعين
وشجنا الشهيدي الثالث من انه موقوف على الصلوة ما شيا بعد تقدير الصلوة قائما معتدلا فانه يقدمه على الجالس ثانيا ما نقل عن العلامة من
ترجيح الصلوة ما شيا على الصلوة ما شيا مستقرا معتدلا وثالثها ما ذكره في الذكرى من ترجيح القيام معتدلا مستقرا ثم الجالس مستقرا على الصلوة
ما شيا وهو عكس ما ذهب اليه من الثالث اعلم ان الخبر لا يوجب القعود في سائر المراتب الا تية يتحقق بمحصول الام الشد يد الذي لا يتجمل عادة
ولا يعتبر الخبر الكثرة به صريح غير واحد من الاصحاب في جملة من الابواب هو المفهوم ايضا من ظاهر السنة والكتاب كما انه يجوز الانتقال الى
المرتبة الدنيا مع الخبر عن المرتبة العليا بل هو الاصل في الشد يد كذلك يجوز الانتقال عنها بالخيار الطيب بالبر في المرتبة الدنيا باجلا وجها
كايدل عليه جملة من مسلمة قال شئت باعبد الله من الرجل المراء يذهب جزئيا تيه لا لتمام فيقولون نذاريك شهرا او بعين ليلة مستلقا كذا
نص في خص في ذلك فقال من اضطر غير راغ ولا عاد وموثقة سماعه قال سئل عن الرجل يكون في عينيه الماء فينزع الماء فيستلقى على ظهره
الايام لكثيرا اربعين يوما او اقل واكثر فينتفع من الصلوة الايام وهو على حال فقال لا بأس بذلك ليس شئ مملوم الله الا وقد حله الله في
اليه وما داه الحسين بن بطام في كتابه طائفة بسند عن عبد الله بن الغيرة عن ربع المؤذن قال قلت لابي عبد الله في الرجل اريد ان قدح
عنه فقال استخر الله وافعل فقلت هم يديعون انه ينبغي للرجل ان ينام على ظهره كذا وكذا الا يصح قاعدا قال فعل قوله في الخبر الاول كذلك
يصح على الاستفهام بعد ان ظهر ان ذلك انك يصح ظاهر الخبر لا يجوز العمل بقوله لا لتمام في ترك القيام وان كانوا غير عدول بل فسقة او كفارا والظاهر ان لا
خلاف فيهم بين الاصحاب في هذا الحكم ولا غير من الاحكام قال العلامة في التذكرة لو كان به رمد وهو قادر على القيام فقال العالم بالطب صلى الله عليه وسلم
له ان يرضى بذلك وبه قال ابو حنيفة والثوري قال مالك والشافعي لا يجوز لان ابن عباس لم يرض له العناية في الصلوة مستقرا انتهى في ظاهره
الخلافا لما هو بين العامة دون الخاصة وخبر ابن عباس المشاهير في كلامه هو ان كان ابن عباس لم يرض له العناية في الصلوة مستقرا انتهى في ظاهره
ايام لا يقطر الا مستقرا داويت عينيك ورجوان تبرق فارسل الى بعض الصحابة كان سلمي غير ما يستعينهم في ذلك فقالوا لومت في هذه الايام
ما الذي تضع في الصلوة فترك المعالجة قول الخبر المذكور على ان يعارض ما ذكرناه من اخبارهم ومن البعيد ابعد ان ابن عباس مع عدم علمه بالمسئلة
يستغنى الصحابة مع وجود الحسن والحسين معه وهو عالم بامتنها ووجوب الطاعة لها الواجب انهم مع القعود فانه لا يخص كيفية وجوب
بالجس كيف اتفق نعم يستدل ان يترجى قاريا ويثقف جليته واكاد يتوزك بين التجدين وعند الشهد قدسوا التربع هنا بان يضبط فخذ به
ساقية كهيئة جلوس المراقاة في الصلوة وقد تقدم وجه الاشكال في هذه المسئلة في الفوائد المحققة بالاجابة المذكورة في صدر المقدمة الاطرية
المقتدات للمقتدات في الباب الاول فترد ان شية رجلية بان يفرشها تحتها ويجلس على صدره لا يغير قفا والذكرى وقف عليه من الاخبار والحداد
في هذا الخبر مادروا الشيخ من رجلين ابن عيين عن احمد بن قاتل كان ابنه اذا صلى جالس التربع فاذا ركع شية رجلية مادروا الصدوق عن معاوية بن
اندرسل باعبد الله قال يصلي الرجل وهو جالس مترجع ومبطو الرجلين فقال لا بأس بذلك مادروا الشيخ في الخبرين عن عبد الله بن الغيرة ومعاوية
بن يحيى وعبد بن يحيى عن اصحابهم عن ابي عبد الله في الصلوة فقال صل مترجعا ومدد الرجلين وكيف يمكنك وما دوا في عن معاوية
بن ميسرة ان شابا سئل باعبد الله عن الرجل يمدد رجلية بيزيل به وهو جالس قال لا بأس لا اراه الا قال في المعتل المريض قال الكليني
في حديث آخر يصلي مترجعا وماذا رجلية كذلك واسع وقام الكلام في هذا المقام قد تقدم في الموضوع لما اشارنا الى اننا منسلة ان لا خلافا
في ان القاعدا اذا تمكن من القيام لم يركع فانه يجز عليه القيام ليركع في قيام لما تقدم من ان القيام للمقارن للركوع فكيف تبطل الصلوة بترك ركعها وهو
وج في القدرة عليه يجب الاتيان به والظاهر انه لا يجب الطائفة في هذا القيام قبل الهوى قال الفاضل لا يجزئ بقاء على ان القيام انما يجب

الطمانينة فيلجأ إلى الغزاة وقد سقطت بحمل الوجوب أما إذا فرضت كون الحركتين المتضادتين في الصعود والهبوط بينهما كون فينبغي مراعاة
الفصل بينهما أما إذا افلان ركوع القيام فيكون عن الطمانينة وهذا ركوع قائم وأما إذا افلان معه يتيقن الخروج عن العهد قول فيه ما عرفت في
غيره فقام من عدم صلاحية مثال هذه التصريحات لتأسيس حكم شرعي وتبريد بها فإن الأول من هذه التعليقات خارج عن محل البحث فإن الكلام في وجوب
ذلك من حيث ترتب صحة الصلوة على كمال من حيث حصول الفصل بين الحركتين المتضادتين والثالث على تقدير تسليمه إنما يثبت في صلوة القائم وأما في
صلوة الجالس فيحتاج إلى دليل قياسي أحدهما على الآخر قياس مع الفلاد لأن الصلوة المقاس عليها حال الاختيار والمقبسة حال اضطرابه والثالث غاية
ما يفيد في الأولوية والاحتياط دون الوجوب في دفعه على ما علم في الذكر في لا يحتاج إلى إيراد القرينة هنا لعدم الأمر بتكرارها في الركعة الواحدة وجوباً
ولا نكراً وهو جديدهم قال لو خفف في ركوعه قاعداً قبل الطمانينة وجب كماله بأن يرتفع من غير الاحتياط ولا يلبس إلا نصاباً ثلاثين يدير كوعاً ثم يلبس
بالذكر قائماً لا يركب إلا ركعة واحدة بالبالنصب الواحدة لم يجز لها هنا لعدم سبق كلام تام إلا أن يقول هذا الفصل لا يقدح بالموالات فإن أوجبنا
التعدد في ما يوجب قطعاً ولو خفف بعد الطمانينة قام للاعتدال من الركوع ووجب الطمانينة في الاعتدال لو خفف بعد الاعتدال من الركوع قبل
الطمانينة فيه قام لبطيئة فلو خفف بعد الطمانينة والاعتدال لا يوجب الطمانينة ليجوز قيام كجواز القيام وفي وجوب الطمانينة في هذا
القيام بعد إذا علمنا أنه يحصل الفصل الظاهر بين الحركتين فيجب الطمانينة أنه في كثير من هذه المواضع اشكال لعدم الدليل الواضح فيها
على التام إلا أنه يمكن أن ندركها من تحت القواعد المقررة في أمثال هذه المقامات والله العالم **المسئلة الرابعة** لو عجز عن القعود مستقلاً
فأثر بقدر معتداً أو منحنياً ومع العجز عن ذلك فأنه يصلي مضطجاً مقدماً للجانب الأيمن على اليسار وقيل بالقبض بينهما ومع العجز عن الجانبين
يصلي مستلقياً فيفصل هذه الأدلة ثلاث بينهم في أنه لو عجز عن القعود بجميع وجوهه المستقلة فأنه ينتقل إلى الاضطجاع ويدل عليه زيادة
على الاتفاق عقد من الروايات منها ما تقدم من الروايات التي في تفسير قوله عز وجل الذين يذكر الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ومنها ما
رواه الشيخ في الموثق من جماعة قال سئل عن المريض لا يستطيع الجوس قال فيصلي وهو مضطج وليضع على وجهه شيئاً إذا سجد فأنه يجزي عنه ولو
يكلفه الله ما لا طاقه له وعن عمار في الموثق عن علي بن عبد الله قال قال المريض إذا لم يقدر أن يصلي قاعداً كيف قدر صلى ما أن وجهه فيؤمى إيماء وقيل
يوجه كما يوجه الرجل فيصلي دينام على جنبه الأيمن ثم يؤمى بالصلوة فان لم يقدر أن ينام على جنبه الأيمن فكيف ما قدر فأنه لا يجزئ ويستقبل القبلة
القبلة ثم يؤمى بالصلوة إيماء ودوى الحق في المعبر قال دوى صاحبنا عن حماد عن أبي عبد الله قال قال المريض إذا لم يقدر أن يصلي قاعداً يوجه كما
وجه الرجل فيصلي وينام على جنبه الأيمن ثم يؤمى بالصلوة فان لم يقدر على جنبه الأيمن فكيف ما قدر فأنه لا يجزئ ويستقبل بوجهه القبلة
ثم يؤمى بالصلوة إيماء وهذا الخبر نقله أيضاً الشهيدان في الذكر في الوضوء ظاهر الفاضل الخراساني في الأخيرة أن هذه الرواية دابة
عاماً المذكورة فإن الحق في المعبر سنداً له لا محذوراً وتبعه الشهيدان قالوا بعد وثقة حماد المذكورة وفي متن هذه الرواية اضطراب فقلها
في المعبر بوجه آخر وتبعه قطب ذلك الشهيدان وهو هذا المريض إذا لم يقدر أن يصلي قاعداً يوجه كما يوجه الرجل فيصلي وهذا الوجه تسلّم من
الاضطراب سنداً له لا محذوراً وكذلك في بعض نسخها انتهى فلو وجد ما حكاه وما دوى والحال له على ذلك مع أن الحق في المعبر كثيراً ما ينقل
أخباراً زائدة على ما في الكتب الأدبية من الأصول التي عنده وما ذكره من التعلل بالاضطراب أنه برواية المصنف يسلم من الاضطراب فلا يخفى على
المتتبع لروايات عماد ما في كثير منها من الغريب الاضطراب كما نبهنا عليه غير موضع مما تقدم ونسخ المعبر كذلك كتابي لشهيدين متفقين
على حماد دون عمار وبالحيلة الظاهر عندنا أنه رواية مستقلة متناهية وسنداً ودوى حماد عن النبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
يصلي قائماً فان لم يستطع صلى على جنبه الأيمن فان لم يستطع صلى على جنبه الأيسر فان لم يستطع استلقى ودوى إيماء
جعل وجهه نحو القبلة وجعل سجوده أخفض من ركوعه ودوى في عن محمد بن إبراهيم عن حماد عن أبي عبد الله قال قال المريض قائماً فان لم
يقدر على ذلك صلى قاعداً فان لم يقدر صلى مستلقياً يركب ثم يقر فأنه إذا اراد الركوع فمخض عينية ثم يسبح ثم يفتح عينية ويكون فمخض عينية
دفع داس من الركوع فإذا اراد أن يسجد فمخض عينية ثم يسبح فإذا سجد فمخض عينية فيكون فمخض عينية ودفع داس من السجود ثم يتشهد وينصرف
ودوى في بسند عن محمد بن إبراهيم عن حماد عن أبي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله إذا لم يقدر أن يصلي قائماً فان لم يقدر
ذلك صلى جالساً فان لم يقدر على ذلك صلى مستلقياً يركب ثم يقر فأنه إذا اراد الركوع فمخض عينية ثم يسبح فإذا سجد فمخض عينية فيكون فمخض عينية ودفع
داس من الركوع فإذا اراد أن يسجد فمخض عينية ثم يسبح فإذا سجد فمخض عينية فيكون فمخض عينية ودفع داس من السجود ثم يتشهد وينصرف
في كتابه عن أخبار الرضا عن عبد السلام بن صالح الهروي بأسانيد ثلثة أخرى عن الرضا عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
إذا لم يستطع الرجل أن يصلي قائماً صلى جالساً فان لم يستطع فليصل مستلقياً ناصباً ودليله حال القبلة يؤمى إيماء وقال في كتابه عاملاً
ودوى بن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن محمد بن رسول الله صلى الله عليه وآله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله إذا لم يستطع
الرجل أن يصلي جالساً صلى مضطجاً على جنبه الأيمن ووجه القبلة فان لم يستطع أن يصلي على جنبه الأيمن صلى مستلقياً ودجلاه مما يلي
يؤمى إيماء وبالحيلة فإن أخبار وكلام الأصحاب تنفق على الانتقال إلى الاضطجاع بعد تعدد القعود وأما الخلاف فموضعين المذكورين في
كيفية الاضطجاع التي ينتقل إليها فظاهر الأخبار كعوف وظاهر كلام جملة من الأصحاب في التخيير بين الاضطجاع على الجانب الأيمن والجانب الأيسر
وبدفع الشك في موضعين لم يوافقوا الحق في دفع دفعه في ذكره في المعبر عن عجز عن القعود صلى مضطجاً على جنبه الأيمن مؤمياً وهو مستحب

فان قلنا به لمكن استحبابه في المستحق انما قول لا يخفى ان مودد ما وثقته المذكورة وكذا الزاوية الثانية انما هو وضع شيء على الجهة لا وضع
 الجهة على شيء والاعتماد انما يترتب مع انزاله الاول ظاهر لتبدل ذلك الاستحباب فانه قال بعد ان ذكر حصة الجبل في المتقدمة للمثلية على قوله ان
 يضع جهة على الارض احب اليه ما قلناه ويستفاد من هذه الرواية استحباب وضع الجهة على ما يقع التحجود عليه حال اليماء وبديل عليه جهة
 زرارة عن الجعفر ثم ساق الرواية المتقدمة ثم قال قبل الوجوب لان السجود عبادة من الانشاء ثم ذكر تعديل الذكر كالتقديم ثم قال وبقي
 مضمر سماعة ثم قال في التعديل نظر في الرواية ضعف لان العمل بما تضمنته لحوط انما قول انت خبير بما ذكرناه ان الكلام هنا في مقامين احدهما
 وضع الجهة على ما يقع السجود عليه والثاني وضع ما يقع السجود عليه على الجهة كما اشارنا اليه في المقام من الصورتين المذكورتين وان الصورة الاولى
 نتجت بتجسس الامكان كما عرفت محل الخلاف انما هو الثانية وحسنه الجبل وجهه زرارة المذكورة وان موددها الصورة الاولى والثانية
 كما يظهر من كلامه غاية الامر انما يشترط في الصورة الاولى ان يكون في حصة عبد الرحمن ابن ابي عبد الله البصري والظاهر ان السجود على جهة
 ذكره هو ما صرح به في صدر البحث كما قد تناقله عنه من انه موقوف ان يرفع له شيئا ليحج على وجهه فلا يجوز له اليماء وهاتان الروايتان ربما ظهر
 منها التخيير مع استحباب وضع الجهة على الارض لقوله في الاولى احب الي في الثانية وهو افضل من اليماء وحيث لا يصح حملها على مكان دفع شيء
 يسجد عليه لان ذلك واجب لثبوت تعيين حملها على وضع شيء على الجهة كما تضمنته موثقة سماعة ودينان هذه العبارة كثيرا يروى بها في مقام
 الوجوب كما ذكرنا الاشارة اليه بمثل الادوات في معنى قولهم ان الوقت الاول افضل من انه لا يستلزم حصوله في الوقت الثاني فغير كون
 الصلوة بهذه الكيفية احب اليه افضل ليس على معنى التفضيل هو كثير في الكلام لقولهم السيف امض من العصاد وقوله ما عند الله خير من الله وكن
 القيام ولا ينبغي كون الواجب احب من غيره ما ذكرناه ان مودد الخبر كما عرفت هو ان يضع جهة على الارض ليسجد على الارض او على روضة او
 والوضع على الارض للسجود يقتضيه اعتمادا غالبا لا انه يضع الارض للمروحة والسواك على جهة كما هو مودد اول موثقة سماعة واحدهما غير الاخرى
 وبالحيلة فالظاهر من الخبر انما هو ما قلنا من جعله من ادلة المثلية لا خلافا فيها وهو وجوب رفع ما يسجد عليه اذا امكن كما هو ظاهر ما روينا في
 من مائة تلك العبارة فينبغي ان يذكرناه ومثله في الاخبار غير غير ما ذكرناه في الذكر في موثقة سماعة ولا من احتمال حملها على ذلك في غير
 حد كما عرفت في تمام معناها الظاهر هو وضع شيء على الجهة بقى الكلام في وجوبه وجوب ذلك بالتقرير الذي ذكره فانه محل اشكال لعدم ثبوت الخبر
 الذي ذكره فانما نقف عليه مستندا في كتب الاخبار وانما ينال قلة الفقهاء في كتب الفروع مع ما فيه من الاجمال لما نفع من الاستدلال في الجملة فانما
 من السجود ومتينها هو الانحياز الى ان يضع جهة على الارض باعتماد ومع تقدير هذه الكيفية فيلجأ بعرضها يحتاج الى الدليل ثم قام الدليل في مودة ما اذا امكن
 ان يرفع اليه يسجد عليه كما قد تناقله في الاخبار وبقي البطلان في ذلك يظهر من الرواية على استحبابك لتمام المسئلة الخامسة
 قد صرح صاحبنا في لو تجد عجزا قائما بعد لو تجددت قدره العاجز عن القيام قام وتفصيل هذا الاجمال يقع في مقامين الاول ان من كان يصلي
 قائما فجد له العجز عن القيام فجد من كان يصلي قاعا فجد له العجز عن القعود اضطرر بالجملة فكل من تجد له العجز في مرتبة عليا انتقل الى اقلها
 ثم انه متوكل بتجدد العجز قبل القراءة فانه يقرأ قاعا فان كان في القدرة فلا اشكال في انه يبيد على ما في من القرائة حال القيام وانما الاشكال
 في انه هل يقرؤه في حال الانتقال ام لا ونجما بل قولنا ظاهر المشهور الاول عليه بالحافضة على القرائة في المرتبة العليا ما امكن لا تحال
 المحقق على من حالة القعود فيكون اولى القرائة لكونه اقرب الى ما كان عليه قبل الاشارة لاشترط بالثانية والاستقرار في قراءة القرائة لان
 يستقر الله ثم يقرأ في المشهور في سائر كتيبه الا انه اشكل في ذلك فيقال في انتقال المصلي الى اقل لان تلك الحال اقرب الى ما كان عليه فيشكل
 بان الاستقرار شرط مع القدرة ولم يحصل شبهة عليه واية التكون عن القشاق في المصلحة يريد التقدم قال كيف عن القرائة في مشيه حتى يتقدم
 ثم يقرؤه وقد عمل الاصحاب فيمنعون الرواية انما هو واجب في الروض عن ذلك بان الاستقرار شرط في القرائة مع الاحتياط لا مطلقا وحصوله بعد الانتقال
 الى الاذن بوجوب فوات الحالة العليا الكلية وعلى تقدير القرائة بقوت الوصف خاصة وهو الاستقرار وفوات الوصف اول من فوات الوصف
 والصفة او الموصوف وحده وقد تقدم الكلام على نظيره في الوضوء في الصلوة قائما غير مستقرا والسماستقرا وما الرواية في تقديره لا
 اليها لا تجزئ فيها على محل النزاع بوجه لان الحالتين مشتاتان في الاختيار بخلاف المتان انما قول لا يربك المسئلة خالية من التقيد اشبات
 الاحكام الشرعية بتبطل هذه التعليلا قد عرفت ما فيه في غير موضع مما تقدم الا اننا نقول على سبيل الجادة معهم بناء على قواعدهم ان قول شيخنا في
 الروض بان الاستقرار شرط في القرائة مع الاحتياط صحيح هو هناك ذلك ايضا فان اضطررنا فاما تعلق هنا بالانتقال من حال القيام الى حال القعود
 والشارع قد جعل القعود بمنزلة القيام واما بالنسبة الى القرائة فالواجب براعي فيها شرطها وهو الاستقرار والثالثة فيمنع في ترك القرائة بعد
 الانتقال حتى يستقر حاله واما علوه به لوجوبه في حال الانتقال من ان حال الهوق على من حال القعود فيكون اولى القرائة على ذلك الوجه عندنا
 في تاسيس الاحكام الشرعية هو الاعتماد على النصوص الجلية دون التخرجات العقلية وما ذكره من ان كلامه على التمهيد من ان الاستقرار وصفت
 حسبما قد مر في المسئلة القاضية باليه ما قد بينا ضعفه في تلك المسئلة وقلنا ان الاستقرار واجب في الصلوة وان قادن القرائة والقيام
 نحوها فاقوالا وان كان سببا لغرض من القرائة وكعب جالس وان كان في اثناء الركوع فان كان بعد ذلك وجلس مستقرا لفصل بينه وبين السجود وبذلك
 عن القيام عن الركوع وان لم يمكنه رفع راسه في حاله هو يديه ولو كان قبل ذلك فله الركوع جالسا والاحتياط بما حصل من الركوع وجه ما بيننا
 على ان الركوع هل يتحقق بمجرد الانحياز الى ان يصل ركعاه وكتبه البلاء من التماثنية افعال خارجة ولا يخرج من مستحق الركوع يتحقق بمجرد الانحياز

ويقره

بسم الله الرحمن الرحيم

كالعبد الأبق المذنب بين يديك يا ربك ولا تفت عينا وشما ولا دميئك تراه فان لم يكن تراه فانه يترك ولا تعبت بصلواتك
 بشئ من جوارحك ولا تقرب أصابعك لا تحمك يدك ولا تولع بانفك ولا تشوبك ولا تفضل وانت متلهم ولا يجوز لك الصلوة ومن
 منقبات يكون بصره في موضع سجودك مادامت قائما وناظرا عليك للجزع والهلع والخوف وادغم مع ذلك الى الله عز وجل لا تشك مرة
 على جرك ومرة على الاخرى صل صلوة مودع ترى انك لا تصل ابدا واعلم انك بين يدي الجبار ولا تعبت بشئ من الاشياء ولا تفت بغيرك
 وافزع قلبك وليكن شغلك في صلواتك وارسل يدك الصقها بفخذيك فاذا انتفت الصلوة فكبر للآخره واما بالنسبة الى القعود
 فتقدم في الموضع الرابع من المسئلة الثالثة والثلث العالم **الفصل الرابع** في القراءة والنظر في واجباتها ومسحاتها ولو احتملها
 فيجب لها الكلام فيها في محو ثلثة الاقل في واجباتها وفيه مسائل **الاول** ثلاث نفاذ وقوى في وجوبها ثم اتم الحمد عينا في الصلوة
 الواجبة فذكر كقول الضم والوق الصلوة الباقية وعليه عمل النبي صلى الله عليه وسلم من بعد و به استفاضت اخبارهم بما الخلاف في الركنية وعمل
 فالشهور بل ادعى عليه الشيخ في وقت الاجماع على الصدم ونقله طعن بعض اصحابنا القول بركنيةها ويدل على الشهور وارواه الكليني في تحفي العتيق
 عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد قال ان الله عز وجل فرض الركوع والسجود والقراءة سنة فمن ترك القراءة متعمدا اعاد الصلوة ومن نسي القراءة
 فقد تمت صلواته ولا يثوب عليه رول في الصلوة عن زرارة عن احمد بن محمد وروى في العتيق عن زرارة عن ابي جعفر قال لا يصح
 الصلوة الا من خمسة العلم ورواها وقت القبلة والركوع والسجود ثم قال القراءة سنة والشهادة سنة ولا يفتق السنة العريضة وعادوا في
 في العتيق عن عوف بن عبد الرحمن بن عبد الله قال قلت للرجل يهودي عن القراءة في الركعتين الاوليين فيذكر في الركعتين الاخيرتين انه لم يقرأ
 اتم الركوع والسجود قلت نعم قال اني اكره ان اجعل اول صلواتي اخرها وعن ابي بصير في الموثق قال اذا نسي ان يقرأ في الاولى الثانية اجزا
 لتبج الركوع والسجود وان كانت الفدا ينشون يقرئها فليفتق في صلواته في غير ذلك من الاخبار والدلالة على صحة الصلوة مع نسيانها ودعا
 استدلل به على القول بالركنية باروا محمد بن مسلم في العتيق عن ابي جعفر قال ثلثه عن الذي لا يقرأ فاتحة الكتاب صلواته قال لا صلواته الا
 ان يقرأ بها في سجودها وان كان في سجودها على ترك القراءة على اصحابنا يهوديين فانقدم من الاخبار وعكس في المقام اشكال لم اعثر على من تنبه له ولا نبه
 عليه هو ان الفرض الذي غاها الصلوة بتركه عدا ولسنا ناهوا ما ثبت وجوبه بالكتاب العزيز واما ما ثبت وجوبه بالسنة فهو واجب لا يبطل الصلوة
 بتركه سهوا وبذلك صرح الاضواء اليه تشير مصحح زرارة ومحمد بن مسلم المتقدمات مع انه قد ورد في القرآن العزيز ما يدل على الامر بالقراءة في
 في الصلوة كقوله عز وجل فاقرأ ما تيسر من القرآن علم ان سيكون منكم مرضى واخرون يضربون في الارض يفتقون من فضل الله واخرون
 يقابلون في سبيل الله فاقرأ ما تيسر منه واقبلوا الصلوة وهي ظاهرة فيما ذكرناه وبعض اصحابنا استدلل بالاية على وجوب القراءة في الصلوة
 من حيث دلالة الامر على الوجوب اجمعوا على انها لا يجزئ في غير الصلوة فتجوز فيها وبعض استدلل بالتقرير على وجوب السورة حيث قالوا الا
 للوجوب ما تيسر عام فوجب في كل ما تيسر لكن وجوب الزايد على مقدار الحمد والسورة منقضي الاجماع في وجوب السورة سالما عن المعامير وفيه ما
 سياتي عند ذكر المسئلة ان شاء الله تعالى وبعض هذه الاية ايضا قوله عز وجل وقل للقرآن من قبلا قوله واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله فانهم قد
 استدلووا استحباب الاستعاذه في الصلوة بهذه الاية وبذلك ينبغي ان تكون القراءة فرضية كالركوع والسجود وهذه الايات في دلالة انها على ما قلنا
 لا تقتصر عن ايات الركوع والسجود من قوله عز وجل وادكعوا مع الراكعين وقوله يا ايها الذين امنوا ادكعوا وسجدوا ونحوها وبالجملة فان دلالتها
 على ما ذكرناه اتم من ان يذكر وهل من ذهب الى الركنية نظرا لدلالة هذه الايات فتكون من قبيل الركوع والسجود ورايض الصلوة الا ان الاخبار كما
 عرفت قد حجت بانها ليست بفرضية وان الصلوة لا تبطل بتركها سهوا كالقريض من الركوع والسجود والاشارة ذلك من محرم رجوع اليهم ثم فليس لنا
 الانتقاد والتسليم بعد ثبوت الحكم عنهم ثم ان من الاخبار والدلالة على ما ذكرناه من وجوب القراءة مبيضة محمد بن مسلم الاخرى ورواية ابي بصير
 شلت يا عبد الله عن رجل نسيتم القرآن فقال ان لم يركع فليعد القرآن وعن جماعة في الموثق قال ثلثه عن الرجل يقدم في الصلوة فيسكت فاتحة
 الكتاب قال فليقل استعذ بالله من الشيطان الرجيم انه هو الشيطان العليم ثم يقرأ ما دام لم يركع فانه لا قراءة حتى يبدئ بها في جهرا وخافت وروى في
 باسناده عن الفضل بن شاذان عن الرضا عنه انه قال انما امرنا ان نقرأ في الصلوة ثلاثا يكون القرآن محجورا مستثنا وليكون محفوظا ممدودا
 ولا يصح ان لا يجهر انما ابدع بالحمد ورواها السور لا تلبس شيء من القرآن والكلام جميع فيه من جوامع الخير والحكمة ما جتمع في سورة الحمد الحديث
 قال قال الرضا انما جعل القراءة في الركعتين الاوليين والقسم في الاخيرتين للفرق بين ما فرض الله من عند وبين ما فرضه الرسول صلى الله عليه وسلم
 وروى محمد بن الحسين الرضا في كمال الجازاة النبوية عنه قال وقال صلى الله عليه وسلم كل صلوة لا يركع فيها فاتحة الكتاب فهو خارج عن العبد ذلك من
 الاحبار وتنفذ الكلام في المقام ثلاثا طرق اليه نقص الابرار فيوقف على بيان جملة من الاحكام الاقل قد عرفت فاذكرنا من الاحبار
 مضالفة اتفاق علمائنا الأبرار وجوب الحمد في كل من الشائبة والوق غير ما هو متعين الفاتحة في النافلة الاشهر الا انهم في ذلك نعم لان الصلوة
 كيفية متلقاة من الشرع فيجب الوقوف فيها على ما ثبت نقله عن الشرع ونقل عن مائة مرة كذا انه لا يجزئ في الفاتحة الاصل قبل عليه ان ارد
 الوجوب بالجمعة للصلوة الشرع فهو حق لان الاصل انما يمكن واجبا لم يجز اجزاء وان اراد ما يتم الوجوب الشرعي فيجب تنقيد النافلة فلا بد من القراءة
 وهو الظاهر من كلامه فهو ممدود وسند المنع ما ذكرنا اننا نقول ولو تم ما جرى كونه مجزئ جميع واجبات الصلوة من ذكر الركوع والسجود والشهادة
 ونحوها وانما ظاهر انه لا يثبت منه الشائبة قد صرح اصحابنا في غير خلاف يجوز في الباب انه يجزئ في الصلاة اجمع ولا يصح الصلوة مع الاحلال

ولو جردنا هذه الحروف في التثنية لان الأتيان بها التماثل مع الاتيان بجميع اجزائها فيلزم من الاخلال بالجزء الاخلال بجماد من الحروف التثنية في موضع فانه حروف زيادة احدها الحروف الاخر فاعلم حروف الادغام بمنزلة الاعراب لا يجوز الاخلال به فالأخلال بالادغام اخلال بشيئين ولو فقه نطقت في ان لم يقط الحروف في الادغام وعدم وقوع القرينة على الكيفية التثنية وما ينطلي بالاخلال بحرف بطل ايضا ترك الاعراب المراد ما ينطلي بالحركات لبيان التثنية في الاخلال بين كونه متغيرا للقرينة كضمها وفتحها ولا كفتحها في الجهد ان كان قد ورد في التثنية لان الاعراب كيفية للقرينة وكان واجب بيان مجزئها وجب الاتيان بالاعراب المتعلقين صاحب الشرع وحكي في المعبر عن بعض الجهم هو انه لا يقدح في النص الا بالاعراب التي لا يغير المعنى لصدق القرينة معه قال في ذلك وهو منسوب للمفسر في بعض سائله ثم قال لا يوجب ضعفه ثم قال لا ينبغي ان المراد بالاعراب ما تواتر في القرآن لا ما وافق العربية لان القرينة سنة متبعة وقد فعل جميع من الاصحاب الاجماع على ما تواتر في القرينة السبع وعكس في ذلك عن بعض الاصحاب انتهى من قرأته في الجعفر ويعقوب خلف في كمال العشرة ثم دمج الجواز لثبوت تواترها كتواتر السبع قال المحقق الشيخ طبعه نقل ذلك وهذا لا يقصر عن ثبوت الاجماع بخبر الواحد فيجوز القرينة بها وهو غير جيد لان ذلك يرجع عن اعتبار التواتر قد فعل جردا من تواتر بعض حروف القرينة انما ذكر كتابا في اسم الرجال الذين نقلوا هذه القرينة في كل طبعة وهم يزيدون عما يعبر في التواتر ثم حكى عن جماعة من القراء انهم قالوا ليس المراد بتواتر السبع والعشرين كل ما ورد من هذه القرينات متواتر بل المراد انحصار التواتر في نقل من هذه القرينات فان بعضنا نقل عن السبعة شاذ فضلا عن غيرهم هو شك في ذلك لكن التواتر لا يشبه بغيره كما يشهد به الوجدان وعلى هذا الموالين من تواتر القرينات عتد جري كلام غير من علماء في هذا المجال وهو عند من يرجع عن اخبار الال عليهم صلوات ذي الجلال لا يوجب من الاشكال ان اشهر من في كلامهم ومنا عليه مدارقهم وابرامهم حتى قال شيخنا الشهيد الثالث في شرح الرسالة الاليفية مشيلا القرينات السبع فان الكل من عند الله تعالى نزله بالروح الامين على قلب سيد المرسلين تخفيفا على الامة وهو يتلوه على اهل هذه الملة وفيه اولا ان هذا التواتر المذعون ان ثبت قائما هو من طريق العامة الذين هم القائلون بالثبات والرواية في جميع الطبقات وانما تلقاها غيرهم عنهم واخذوها منهم وثبوت الاحكام الشرعية بنقلها وانما دعوا تواترها لا ينبغي وفيه ثانيا ما ذكره الامام الرازي في تفسيره الكبير حيث قال في تفسيره بعض محقق في اصحابنا قد اتفق الاكثر من على ان القرينات المشهورة منقولة بالتواتر وفيه اشكال لا نأفوق ان هذه القرينات منقولة بالتواتر وان الله حرم المكلفين من هذه القرينات وان كان كذلك كان ترجيح بعضها على بعض وعلى خلاف الحكم الثابت بالتواتر فوجب ان يكون التواتر في ترجيح البعض على البعض مستوجبين للفسوق لم يلزمهم الكفر كما ترى ان كل واحد من هؤلاء القراء يختص بنوع معين من القرينة ويحج الناس عليه بمنعهم عن غيره وان قلنا بعدم التواتر بل بثبوتها من طريق الاخبار فيخرج القرآن عن كونه مفيدا للمعجز والقطع وذلك باطل قطعاً انتهى الجواب عن ذلك بما ذكره شيخنا الشهيد الثالث الذي هو لعل المستندين لهذه المبالاة وهو اشارة اليه سبطه هنا من انه دليل لادبوتها ان كل ما ورد متواتر بل المراد انحصار التواتر لان فيقال الآن من القرينات فان بعضنا نقل عن السبعة شاذ فضلا عن غيرهم كما حققه جماعة من اهل هذا الشأن انتهى مظهر وفيه وجهين احدهما ما ذكره سبطه في الجواب عن ذلك من ان التواتر لا يشبه بغيره كما يشهد به الوجدان فلو كان بعضها متواترا كما قال الصام معلوما على احد لا يشبهها هو نادر كما ذكره والحال ان الامر ليس كذلك وثانيا ما ذكره في شرح الاليفية بما قد نقله عنه فان ظاهر كون جميع تلك القرينات ثابتة عن الله عز وجل بطريق واحد وهو ادعوى من التواتر بالجملة فانه لو كان هناك متواتر من هذه القرينات في الصدر الاول لكان في زمن اولئك القراء او كلها متواترة لم يجر هذا التقصير ذكره من اولئك في حمل منهم الناس على قرأته والمنع من متابعته غير وهذا كما نقل عن النخعيين من التقصير كل منهم فيما ذهب اليه ونسبته غير الالفاظ مع انهم الواسطة في النقل عن العرب بهذا ههنا في النسخا شقة عن كلام العرب في تلك المسائل والاشكال الذي ذكره الذي ثم جاز ايضا في هذا المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام وثالثا وهو العدة ان الواجب لاجاد فادفع ما ذكره فريضة الاسلام في عن زهارة عن الجعفر ثم قال ان القرآن واحد ونزل عن الواحد ولكن الاختلاف يوجب من قبل الرواية ودوي فيه ايضا في الصحيح عن الفضل بن يساق قال قلت لابي عبد الله ان الناس يقولون نزل القرآن على سبعة احرف فقال كذبوا الله ولكنه نزل على حرف واحد من عنده قال قلت له لعل الحديث لك شاذ في كتاب الصلوة بعد نقل الخبرين المذكورين والمقصود منها واحد وهو ان القراءة الصحيحة واحدة الا انه لم يعلم انهم من الحديث الذي روي عنه صحة القرينات جميعا مع اختلافها كما ذكره انتهى في بعض من ذلك ما رواه في ايضا في الصحيح في المعلى بن خنيس قال كنا عند ابي عبد الله ومعه اربعة الرأى فذكر القرآن فقال ابو عبد الله ان كان ابن مسعود لا يقرأ على قرأته فاهو مضافا لبقعة الرأى صال فقال نعم ثم قال ابو عبد الله اما نحن فنقرأه على قرأته في قال في كتاب الواو والمستفاد من هذا الحديث ان القرأته الصحيحة هي قرأته في وانها الموافقة لقرأته اهل البيت الا انها اليوم غير مضمومة عندنا فلم يصل اليها قرأته في جميع الفاظ القرآن انتهى قول لعل كلامه في آخر الحديث انما وقع على سبيل التنزيل والوعاية لربحية الرأى حيث انه معتد العامة في وقته تلا فيلما قاله في حق ابن مسعود وتخليله مع انه عندهم بمنزلة العلية سيما في القراءه والا فانهم لا يتبعون احدا وانما يتبعون لا يبعون ثم اعلم ان العامة قد روي في اخبارهم ان القرآن قد نزل على سبعة احرف كلها شاذ فاب ودعوا تواتر ذلك عندهم واختلفوا في معناه الى ما يبلغ اربعين قولاً أشهرها الحمل على القرينات السبع وقد روي في قدس سره في كتاب الخصال باسناد اليهم ثم قال قال رسول الله الثاني آت من الله عز وجل يقول ان الله يامر ان تقرأ القرآن على حروف واحد فقلت يا رب سمع على امة فقال الله يا مرسا ان تقرأ القرآن على سبعة احرف وفي هذا الحديث

ما روي في الخبر العامة المذكور من أن قد روي في الأحاديث المتقدمة ذكرهم في أن جموعه من التعدد فهذا الخبر يظهر من أن لم يأت عليه تلك الأحاديث
والجمل على التيقن اقرب من حيث وان قيل ايضا حمل السبعة الاحرف في بعض اللغات بعض لغات كما قال ابن الاثير في ما يستعمل في تفسير حديثهم المتقدم
قال زاد المحرر في لغة ابي سجع لغات اى انها مقترنة في القرآن فبعضه بلغة قريش وبعضه بلغة هذا بل بعضه بلغة اليمن وليس معناه ان يكون
في الحرف الواحد سبعة او بعضها انه قد جاء في القرآن ما قرئ بسبعة وعشرة وما بين ذلك قول ابن مسعود اني سمعت لقراء فوجدتهم يتفادون
فاقرأوا كما علمت انما هو مثل قول احدكم وعقال قبل وفيه قول الحق في ذلك هذا احسنها انتهى ثم ان الذي يظهر من الاخبار ايضا هو وجوب القراءة
بهكذا هذه القرائات المشهورة لا من حيث ما ذكره من ثبوتها وقواتها عندهم بل من حيث الاستصلاح والتقية فروى في نسخة في بعض اصحابنا
عن الحسن بن عمارة قال قلت لجليل فداك انما سمع في الايات في القرآن ليس فيهما كما انهم ما دلوا على ان نقرأها كما بلغنا عنكم هذا ثم قال لا اقرأوا كما علمت
فسيجي من يعلمكم وروى في نسخة في سالم بن عبد الله قال قرأ رجل على عبد الله بن حروف ليس على ما يقرء ما الناس فقال ابو عبد الله كفت عن هذه القراءة اقولوا
كما يقرء الناس حتى يقوم العلم الحديث في الجملة فالنظر في الاخبار وفي بعضه البعض يحيط جواز القراءة لتأنيث القرائات وخصه بتيقن وان كانت القراءة
الثانية عندهم انما هو واحد ولذلك ايضا في كلام شيخ الطائفة المتقدمة قد مر في التبيان حيث قال ان المعروف من مذهب الامامية والتطبيع في الجاهل
ودوامهم ان القرآن نزل بحرف واحد على غيرهم فاجمعوا على جواز القراءة بها ما دلوا له القراء وان لا ان يخرجوا في قرائته شاء قرءوا وكروا في غير ذلك فرائه
بعينه انتهى مثله ايضا كلام الشيخ امين الاسلام الطبرسي في كتاب مجمع البيان حيث قال لظاهر من مذهب الامامية انهم جمعوا على القراءة المتداولة بين القراء
وكروا في غير ذلك فرائه مفردة والتابع في اخبارهم ان القرآن نزل بحرف واحد انتهى وكلام هذين الشيخين على ما صرح في ذلك ما دأبوا اصحابنا للتأخير من
تواتر السبع والعشرة على ان ظاهر جملة من علماء العامة وشيوخهم هذا القول انما هو ما ادعى من التواتر ايضا قال الشيخ العلامة شمس الدين محمد بن محمد بن محمد
بن الجوزي انما في نسخة في كتابه في القرائات العشرة على ما نقله بعض شيوخنا المعاصرين كل قرائة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت احد المصالح العثمانية
ولاحتمل اوضح سند هاتين القراءتين الصيغتين التي لا يجوز ردّها ولا حملها على من الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء
كانت عن الامامة السبعة العشرة ام غيرهم من الامامة المنقولين ومختلفين لكن من هذه الاركان الثلاثة المطلق عليها ضعيفة واشدّها اوباهلولة سواء كانت
من السبعة او عن غيرهم هذا هو الصحيح عند ائمة التحقيق من السلف والخلف صح بذلك الامام الحافظ ابو عمرو بن عثمان بن سعيد المدايني في
نسخة عن غير موضع الامام ابو محمد محمد بن ابي طالب كذا في الامام ابو العباس احمد بن محمد بن احمد وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن احد منهم خلا
قال ابو شامة رحمه الله عليه كتابا في المحدثين لا يجوز فلا ينبغي ان يغتر بكل قراءة تغتر الى دلس من هؤلاء الامامة السبعة ويطلق عليها القرائات الصيغ
وان هكذا انزلت الا اذا دخلت في ذلك الضابط لا ينبغي ان يغتر بكل قراءة تغتر الى دلس من هؤلاء الامامة السبعة ويطلق عليها القرائات الصيغ
القراء فذلك لا يخرجهم عن الصفة فان الاعتماد على سماع تلك الاوصاف لا يمن نسبت اليه غير ان هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح
عليه قرائتهم تركن النفس لما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم انتهى هو كما ترى صريح في ان المعيار في الصفة انما هو على ما ذكره من الضابط
لا على مجرد وروده عن السبعة فضلا عن العشرة وان العمل على هذا الضابط المذكور مذهب السلف والخلف فكيف يتم ما دأبوا اصحابنا من
تواتر هذه السبع ويؤيد ذلك ما نقله شيخنا المحدث الصالح الشيخ عبد الله بن ابي الصلوة قال سمعت شيخنا العلامة الزمان واعجوبة الدوران يقول
انما هو الله لا يخشى من كونه تواتر السبع ويقول ان القرائة الصحيحة التي قرأ بها رسول الله انما هي في نسخة ما دأبوا اصحابنا من الضابط لا بغير
ذمتهم من الصلوة الا اذا قرأ ما وقع فيه الاختلاف على كل الوجوه كما لك وملك ومن لم يوسل له غير ذلك انتهى هو جيد وجيه بناء على ما ذكرنا
من البيان والتوجيه ولو افا دققنا به الامامة من القرائات ما يقرء الناس لتيقن عند العمل بما ذكره ثم قولنا فيما دأبوا ايضا استفاضة
الاحبار والتغير والتبدل في جملة من الايات من كلمة باخرى يادة على الاخبار المتكاثرة بوقوع النقص في القرآن والحديث منه كما هو مذهب جملة
من شيوخنا المتقدمين والمتأخرين ومن الاول ما ورد في قوله عز وجل لقد نصرتكم الله سبحانه وتعالى فاعلموا ان الله قد اخذ منكم ميثاقه
انه قرأ ابو بصير عن هذه الاية فقال لم ليس هكذا انزلها الله تعالى وانما نزلت وانتم قليل في الخوف ما كانوا اذلة وفيهم رسول الله صلى الله عليه
وله وما ورد في قوله عز وجل لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والانصاف في الاتصاف في الاتصاف عن الصادق ومن والجميع عليه عن الرضا ثم لقد تاب الله على النبي
المهاجرين والجميع عن الصادق ثم هكذا انزلت في الاتصاف عنه رواه في نسخة في رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام انما تاب الله عليه وما ورد في قوله تعالى
الثلاثة الذين خلفوا حتى شاق عليهم الايام في الاتصاف في الاتصاف عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى واذا لقوا العداوة فاعلموا ان الله قد اخذ منكم ميثاقه
انصافهم مثله قال لو كانوا خلفوا لكانوا في حال طاعة وما ورد في قوله عز وجل له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من امر الله فف
تفسير الصفة عن الصادق ثم ان هذه الاية قرئت عند فقال لقارها الستم عرابا فكيف يكون المعقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه وانما المعقب
من خلفه فقال الرجل جلت فداك كيف هذا فقال انما انزلت له معقبات من خلفه وديق من بين يديه يحفظونه بامر الله ومن ذا الذي يقرء من خط
اليوم من امر الله وهم الملائكة المقربون للموتكون بالناس مثله في تفسير العياشي وانت خبير بان طوا هذه الايات لا تنطق على ما نقلت به هذا
الروايات الا باذن كتاب لتكلمات والتعقبات ونحو ذلك ما ورد في قوله عز وجل فما استمتعتم به منهن فاعلموا انهن حلال فيكم عن الصادق
انما انزلت فما استمتعتم به منهن فاعلموا انهن حلال فيكم ما دأبوا اصحابنا من الضابط لا بغير ذمتهم من الصلوة الا اذا قرأ ما وقع فيه الاختلاف على كل الوجوه كما لك وملك ومن لم يوسل له غير ذلك انتهى هو جيد وجيه بناء على ما ذكرنا
الشيخ في سجع غالب من هذا بل قال في نسخة في بعضه من قول الله عز وجل فاصبروا برواسكم وادخلكم الى الكعبين على الخفض لهم على الضبط قال بل

على الكيفية التي كانت طابقها سلم في رتبة نصوصها عادداً عادداً الصلوة على ما قطع به الاصحاب قال في ذلك وهو جيد ان لم يتداركها قبل الوكوع لا لمطلقا
لان المقروء على خلاف الترتيب ان لم يصدق عليه لم يتوزع لكن لا يخرج بذلك عن كونه قرأاً انتهى وهو جيد ولو كان ناسياً قالوا ينافى القرائة
ما لم يركع وهو على الملاحة بحيث فاته انما يثم اذا لم يمكن التسلط على ابق الفوت المولاه ولا ينفذ عليه اتم القرائة كما هو في الخبر الجليل ثم ختمها
الساقوس الظاهرة لاختلاف بين الخطأ ان من واجبات القرائة اخرج الحروف من مخارجها المقررة والظاهر الوجه فيه هو انه لما كان
القرآن عربياً بلغة العرب فكما اقتضت اللغة العربية وبنيته عليه من اخرج الحروف من مخارجها والتشديد في موضع المقررة والادغام
والمقتضى الوجوه المذكورة في فعلها والاعراب بخود ذلك مما بنيت عليه اللغة المذكورة وكان من اصولها المقررة فانه لا يتأتى به لان الواجب
القرائة باللغة العربية فكما كان من اصولها التي لا تحقق لها الا به فانه يجب على السلك كذلك مثل الجهر والهمس والاستعلاء والاطباق والترتيل
الوقت والتحسين والترقيق ونحوها فانه لا يجب بل هو من المحتسبات قال شيخنا الشهيد الثالث في كتاب وفاء الوفاء في شرح قوله الله يخرج الخروء
من طعنهم ما صورته ويستفاد من تخصيص الوجوب بمראה الخرج والاعراب فيما تقدم عدم وجوب لمراه الصفا المقررة في العربية من الجهر
والهمس والاستعلاء والاطباق ونحوها هو كذلك بل لمراه ذلك مستحب انتهى فقلعه المحقق الاديب في استحسنه ثم قال المحقق المشايخ
التي موضع آخر في تعليل عدم لزوم قراءة القرآن في الصلوة بالترجمة ماصورة يشترع عدم اجزاء ترجمة القرآن مكن من وجوب القرائة بالقرآن
المنقولة فواتر عدم الاجزاء وعدم جواز الاختلال بالحرمان حركة نهائية وعرائية وتشديد ومثلاً واجباً وكذا تبديل الحروف وعدم خراجها
من مخارجها لعدم صدق القرآن في بطل الصلوة الاخر كلامه في ذلك مقامه وعلى هذا الوجه كلام غيرهما ومرجبه لا الفرق بين ما كان من اصول القرائة
التربئية على اللغة العربية وغيره من اصول القرائة بطل الصلوة لعدم صدق الايتان بالقرآن كما ذكره المحقق المذكور في اخر كلامه
يزيد ذلك ايضا ان من عدم اخرج الحروف من مخارجها المقررة وبما خلف المعنى بلخلاف الخسرين كلفه القائلين بالصاد والقاء فانه على الاول
من الضلال وعلى الثاني من باب الظاهر كذا اذا فعله بها المسئلة الثانية اتفق اصحاب من غير خلاف يعرف على تيجوز الاقتصار على
في التوافق في الفريض على الاضطرار كلفه في ضيق الوقت بحيث ان قرأ السورة خرج الوقت وكذا في مكان التعلم وبما الخلاف في وجوب
مع السعة والاختيار وان كان تعلمه فله هو الوجوب به من الشيخ في كتاب الاخبار في ذلك الجمل هو اختيار السيد المفضل بن الحسين في تعليل والى
الاصلاح ابن الهلج وابن ادريس فيهم وعليه كثر المتأخرين وهذا الشيخ في كتاب الاستيعاب هو اختيار ابن الجنييد سلاسل الى الله في القرائة
وعليه جمع من متأخري المتأخرين كاستيد السند في ذلك والفاضل الحارثي في الفقرة وغيرها والواجب لان نقل الاخبار المتعلقة بالمقام وتذيلها بما
يفهم من مضامينها من احكامها يتخذه الحاكم ما هو الا على الاختيار في هذا الجمل اقول وبالله سبحانه التوفيق بلوغ المأمول من الاجابات المذكورة
التي استدلت بها على الاستصحاب ايراد الشيخ في رتبة القصص على عبد الله قال سمعته يقول ان فاتحة الكتاب تجوز وحدها في الفرضية
في القصص عن الجليلين الجليلين الجليلين قال ان فاتحة الكتاب تجوز وحدها في الفرضية اقول هاتان الوايتان من اقواله اذ القولا الاستصحاب عليهما
اعتد في كلفه ما وصراهما برغمه قال في الفرضية ليس العمل بعدم تقدم معهود لا الحقيقة لاستحالة اودته ولا العهد الذي لا تنعاه
فانه لا يكون للاستقرار انتهى الشيخ في حله من الخبرين في التهذيبين على حال الضرورة دون الاختيار وهو في رتبة المقام لما دأبه في
القصص عن الجليلين الجليلين الجليلين قال لا بأس بان يقرأ الرجل في الفرضية فاتحة الكتاب في الركعتين الاولىين اذا ما عجلت به حاجة وتخوف شيئا
وعقبها في الاخبار اخرج قضية اطلاق الخبرين الاولين وتقييد هذا الاخبار رجل الخبرين الاولين على هذه الاخبار كما هو القاعدة وما ذكرها هاتان
العلامتين في المنتهى حيث نقل عن الشيخ الاجتهاد على الاستصحاب في حقيقة الخبرين المذكورين في كلام السيد واجل عنها بالجل على حال الضرورة والاستصحاب
واورد الاخبار الدالة على جواز الاقتصار على الحمد في المالكين المذكورين ومع الاما من ذلك فاحتمال التقية فيها اما لا يرضيه ولا رتبة تقر به
ومن ذلك يظهر لك ضعف الاستدلال بالخبرين المذكورين لقيامها ذكرنا من الاحمالين في البين ومنها حقيقة سعد بن سعد الاشعري عن الج
الحسن الرضا قال سئلته عن رجل قرأ في الركعة الحمد ونصف سورة هل يجزئ في الثانية ان يقرأ الحمد ويقرأ ما بقي من السورة قال نعم الجليل
ثم يقرأ ما بقي من السورة وحقيقة زهر قال قلت لابي جعفر عليه السلام رجل قرأ سورة في ركعة فغلط يدع للفق غلط فيه ويمضي في قراءة ايدع تلك
ويجوزك من الله غير ما قال لك لا بأس به وان قرأ آية فشاء ان يركع بها ركع وصححه اسماعيل بن الفضل قال صلى بنا ابو عبد الله عليه السلام
بفاتحة الكتاب اخرو سورة المائدة فلما سلم التفت لينا فقال ملاك ادرت ان اعلمكم ونحو ذلك ماداه الشيخ في القصص عن حمزة بن زيد قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام يقرأ الرجل السورة الحمد في الركعتين من الفرضية قال لا بأس اذا كانت اكثر من ثلث ايات وهو ان احملت الجمل على تكرار السورة
في الركعتين لان التقيد اكثر من ثلث ايات لا يظهر له معنى الاحتمال الخبر على قسمه السورة في الركعتين واصرح منه ماداه الشيخ في القصص عن ابا
بن عثمان عن ابن جبر عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلته هل يقرأ السورة في الركعتين فقال نعم ايتها كيف شئت في عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل
عن السورة في الركعتين في الركعتين من الفرضية قال نعم اذا كانت ثلث ايات بالانصاف منها في الركعة الاولى النصف الاخر في الركعة الثانية
وهذه الرواية نقلها المحقق في المعجم عن ابن جبر عن ابي عبد الله عليه السلام الظاهرة نقلها عن كتابه عن وصححه علي بن يقطين قال سئل
ابي الحسن عن تقييل السورة فقال كره ذلك ولا بأس به في ثلثة ايات وقد تقدم فيما يدخل في سلك هذه الاخبار وصححه محمد بن مسلم وصححه
الجليلين وحسنه محمد بن موهبة السابقت في الحكم الثالث من المسئلة المتقدمة اقول وهذه الاجابات وان دلت بحجج اخرى منها عليها

ذكره إلا أن باب الاحتمال فيه مفتوح فإن الملاقاة جملتها قابل للميل على التافهة وما هو صريح في الفرضية أو ظاهر فيها فحمل على التقية أقرب
قريب كما بقى الأخبار وبالجملة فإن اتفاق العامة على استحباب التسوية وجوز تبعضها بما أودن الاستناد إليها وأضعف اعتماد عليها إلا أن أصحابنا
سأحمهم لم يتأخضوا عنه لما أخرجوا هذه القواعد المنصوصة عن إمامهم ثم نبذوها وأظهروا حكمها فأنشأوا فيها من غير مقام مما تقدم اتفق على الجمل
في مثل هذه الأقوال ابتداء العالم بحقيقة الحال على هذا فالمراد بقوله نعم في حصة اسمعيل بن الفضل إنما اردت أن أعلمكم بعض جود التبعض التقية
وقوله نعم في حصة علي بن يقطين أن ذلك إنما هو بمعنى التحريم لا المصلحة المصلحة فائدة إصلاح عرفي لما ذكرنا من الكراهة بمعنى التحريم في الأخوان
الأكبرين كما اعترف به جملة من أصحابنا قد تقدم بيانها في غير مقام هذا ما يتعلق بالكلام على الأخبار الدالة على الاستحباب في ما لا دلالة له على
بطلان الوجوب فيها الآية لا معنى قوله نعم وجل أو ما تيسر منه فإن الأمر حقيقة في الوجوب منها حقيقة منصوبين حازم قال قال أبو عبد الله نعم
نعم في المكتوبة باق من سورة ولا أكثر واجباتك عن الآية أنه لا دلالة له على المدعى بوجوبه لا من مودها التحليل لا كما يدل عليه السياق ولأن
الظاهر أن ما يلتزم اسماء موصولة بل كونه حاصل المصلحة قرأ مقدار ما اردتم واجبة وأما الآية فلا تخفى من ضعف
في السند والدلالة لأن في طريقة ما يجهل من عبد الحميد هو غير موثق مع أن التوقيع ما وقع من قراءة القرآن من سورة ولا أكثر من هذه الأكثر مجهول
على الكراهة كما نسبت له فيكون في ذلك حذر من استعمال اللفظ في حقيقته وبما انتهى قول ما ذكر في حصة الآية وإن أمكن التمسك فيها
يلو عليه الكلام إلا أن الظاهر أن الآية لا تصلح هنا للاستدلال لما هي عليه من التشابه وقيام الاحتمال وأما ما ذكر في الجواب عن حقيقة منصوب
في السند الدالة فهو مردود ما لمطمئن من جهة السند ففقدنا منعه عن وثيق محمد بن عبد الحميد والظاهر أنه اعتمد على ذلك على عبارة منه
في مودها كونه جازم قد روي عن أبيه في حاشيته ما حدث قال نعم في حصة محمد بن عبد الحميد بن سالم الطار أبو جعفر روي عبد الحميد بن الحسن بن
عقيلهم وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين أنه وقع كتبه شيخنا الشهيد الثاني في الحاشية هذه عبارة النجاشي وظاهرها أن الموثق الأب لا ابن الفضل
وأنه غير بان ما ذكره ذلك وإن احتمل بالنسبة إلى عبادة منه في حصة الآية لا يتم في عبادة النجاشي لثبوتها العلامة هذه العبارة فإن هذه العبارة
بعضها فكذلك النجاشي وبعد ما لا فضل له كتاب التوكل في نحوه ووجه ترجيح خبره هو مرجع خبره كان كما ينبغي على العارفين بأسلوب الكلام
من الإيمان ولا معنى لرجوع الأول إلى الأب والثالث إلى ابن الفضل للتفكيك للمصنف وهو مع كونه الفضايل من قبيل التقية إلا أن العارفين
أيضاً أن محمد صاحب الترجمة يجمع ما يذكر فيها يرجع إليه الأمع قرينة خلافة هذا عند من في حصة طريق في المنصوبين حازم في الصحيح مع أن محمد
لما دل عليه في الطريق وجرم بتوشقه بجملة من علمائنا بالإعلام منهم لم يزل في الجملة صاحب كتاب الرجال شيخنا الحلي في الوجوه وشيخنا أبو الحسن
في المبغلة وغيرهم ومن مواضع الاشتباه في ذلك ما ذكره النجاشي في ترجمة الحسن بن علي بن النعمان حيث قال الحسن بن النعمان مولى بني هاشم
عليه السلام ثقة ثبت له كتاب فذكر صاحب الحديث كثير الغوايد الخ والسيد السند حيث كتب حاشيته على حقه من هذا الموضع حيث نقل العلامة
فيها هذه العبارة ما صودت استفاد منه بعض مشايخنا وثيقة عندك في ذلك توقف المصنف جعل حديثه في العقول المنهية في بحث التحريم في
المواضع الأربع وقد كان ظهر له توثيقه ولا يبعد استفادته من هذه العبارة انتهى قول الذي قفت عليه كلام أصحابنا من علماء الرجال
وغيرهم هو وثيق الحسن بن علي بن النعمان المذكور ولم يتوقف أحد منهم في ذلك وهو بناء منهم على أنه إذا كانت الترجمة وجعل يجمع ما يذكر
فيها إنما يعود إليه كما هو في كتب الرجال المعول عليها الأمع قرينة خلافة كما اشرنا انفاً اليه في حقه فها هو قدس سره في هذا المقام ظاهر السقوط
عند علمائنا الأعلام وأما المصنف في التذكية من حيث الدلالة فإن النجاشي عن الأكثر مجهول على الكراهة ففقدنا ما وجه به الكراهة وهو الذي
أشار إليه بقوله سنين من قيام الدليل عندنا على جواز القرآن في الفرضية فحمل هذه الرواية ونحوها ما دل على التعميم من القرآن على الكراهة
مدفوع بما سيجي تحقيقه إن شاء الله تعالى في المسئلة من أن المستفاد من الأخبار هو التحريم نعم يمكن توجيه ذلك بغيره وجه قدس سره وهو أن
ظاهر الأخبار الكثيرة الدالة على جواز القرآن هو أنه عبارة عن الجمع بين حودتين بعد الحمد بالبحر الزيادة على سورة ولوا على أيضاً قبول
القرآن لذلك مجرد هذه الرواية كما ذهب إليه البعض فيمكن توجيه الكراهة بفتح باستفادته الروايات واتفاق أصحابنا على جواز العدول عن سورة
إلى أخرى في الجملة وأن اختلفوا في تحديد فانه يدل على جواز قراءة ما زاد على سورة فيجب حمل التعميم هنا كما زاد على الكراهة البتة وبضعف الاعتماد في
الوجوب عليها ومنها حقيقة معوية بن عمار عن أبي عبد الله قال من غلط في سورة فليقره قل هو الله أحد لم يكن خطأ منهم من بعضهم فيجوز قراءة
قل هو الله أحد هذه الصورة وفيه أن هذه الرواية متعاضدة بصحة زيادة قال قلت لأبي جعفر نعم رجل قرأ سورة في ركعة فغلط أبيع المكان الذي
غلط فيه ويحذف في قراءة أو يبيع تلك السورة ويقول في غيرها فقال كل ذلك لا بأس به وإن قرأ آية واحدة فشاها أن يركع بها ركع والاحتمال الجوز
عن الاستدلال قائم من الطرفين وجاز الروايتين ومنها حقيقة محمد بن اسمعيل قال سئل قلت أكون في طريق مكة ففتزل في الصلوة فوضعت
في الأرض بصل المكتوبة على الأرض فقدرت أم الكتاب حذام فضلت على الركعة فقدرت فالتحفة الكتاب السورة فقال إذا خلت فصل على الركعة
المكتوبة وغيرها وإذا قرئت الحمد وسورة أحب إلى ولا ربي الذي فعلت بأحد هذه الرواية إنما استدلل به الحديث الشيخ محمد بن الحسن بن الحر
العاصمي في كتاب الوسائل على الوجوب حيث أنه اختار فيه ذلك في الدلالة على عدم أشبهه قال قدس سره بعد نقلها أقول لا ولا وجوب
المجاذا لجله ترك الويلين قيام وغيره في حقه الرواية إنما هو أن السائل لما سئل أنه إذا غامر من الصلوة على الأرض مع ترك
السورة للخطوة مع الساق في الجملة قرأته السورة فليتها بفتح أحباب نعم إنك إذا خلت الصلوة في الجملة ولا على ليس ذلك دالة على

في القرائة

من حيث المحافظة على السورة وان كان ذلك من ذلك المثل في مفهوم السؤال الاتي هم قد يجيبون بما هو اعظم من السؤال بل قد يجيبون بقوله كل السور
عنه وغيره من الظاهر بل الاظهر ان دلوية الصلوة في العمل فاما من حيث الاجابة على العبادة وفراغ البال الذي هو وجهها وثبوت الاستحباب بها
قوله واذا قرئت الحمد وسورة يعنى صلواتك في العمل فهو حبيب الى فان مر هذه العبادة انما هو الاستحباب منها بجملة من الاخبار قد تضمنت نفى
الباس عن الاقتصاد على الفاتحة لمن اعلمت به حاجته وهو يدل بمفهومه على ثبوت الباس لمن ليس كذلك وفيه دلالة ان ثبوت الباس عن من التحريم وثانيا
ان ما دل على الاستحباب كما تقدم صريح الدلالة على ذلك بمنطوقه والمفهوم لا يضاف الى حقوقه وبما يستدل على الوجوب بالاخبار الدالة على التحريم
عن القرآن في العزيمة بان يقال انه حقيقة في التحريم ولا وجه لغيره من ذلك الامن حيث انه يلزم زيادة واجبة الصلوة عدم وهو بطلان ما فيه ولا
ان ذلك يستلزم على تحريم القرآن فلا يقوم هذا الدليل حجة على من يحكم بالكراهة وثانيا ان العبادة واجبة كانت مستقيمة توقيفية من الشارع فمن
الجامع كون السورة مستقيمة والتعويذ الاثنيان بها ثانيا لكونه خلاف الموقوف شرعا واما ان الشرح يحصل بزيادة الوجوب باعتقاده واجب مشروع
كذلك يحصل باعتقاده زيادة المستحب باعتقاده توقيفه واستحبابه كذلك لان زمان من الازمان واما من حيث كون قرآننا لا يتصل به سؤلنا
بوجوب السورة واستحبابها نعم بهما يمكن الاستدلال على ذلك بالاخبار الدالة على تحريم العدول من سورة التوحيد الى غيرها من سور القرآن المستقيمة
اتفاق جمهور المتأخرين على ذلك من تلك الاخبار حجة الجواب عن بعد الله تعالى قال اذا افتتح صلواتك بقل هو الله احد وان ترد ان تقول غير ما مضى فيها
ولا يخرج الا ان يكون في يوم الجمعة الحديث ميمونة ان لا يضر قال ترجع من كل سورة الامن قل هو الله احد قل ايها الكافرون لا يغزى ذلك من الاخبار الا
انشاء الله تعالى في موضعها واجبة الاستدلال بها انه لا وجوب في السورة هنا لما حرم العدول عنها وليس جوبها انما هي من مجرد الشروع فيها الا ان
المستحب يحل بالشروع فيه الا ما خرج به دليل خامس لا يوجب من العدول عنها وجب تمامها ومقرب للوجوب في السورتين ثبت في غيرها الا ان
بالفضل جواز العدول في غيرهما مع الاتيان بسورة كاملة بعد ذلك لا ينافي اصل الوجوب بل يؤكد وهذا القوي لا يمكن ان يستدل به على الوجوب ان كان
بعض مقدماته لا يخرج من المناقشة ما قرناه وادفعنا نظرك ان تلك المسئلة محل توقف واشكال لان الاحتمال لا ينافي على كل حال فان ما استدلل به على الوجوب
كما عرفت لا ينفذ بالدلالة الواضحة التي يمكن بناء حكم شرعي عليها وما استدلل به على الاستحباب ان كان واضح الدلالة الا ان اتفاق العامة على القول
بمضمونها يضعف الاعتماد عليها في التبع اليها لما استفاضت الاخبار من الامتناع لغيرها ولو في غير مقام لاختلاف الاخبار والله العالم **فروع الاول**
يجوز ترتيب بين الحمد في السورة بتقديم الحمد والاولى السورة فلو اخل عاد السورة بعد ما او غيرها وقد وقع الخلاف في موضعين احدهما انه لو
قدم السورة عامدا لم يطل الصلوة لا يجب استئناف السورة وغيرها ونقض صلواته قولنا من جملة من الاحتياط بالاولى من السورة كونه
الثالثة والتشديد في المسالك والعلامة في التمهيد قد وهو ظاهر المحقق في الشرح على ذلك حيث علق ذلك بثبوت التمهيد للملحق به من
الصلوة المقصود للفتاوى والجملة فالظاهر انه مشهور وظاهر لان غاية المحقق في تبع القائل واخاره في ذلك ولم اقف على مصرح به سواء حيث قال العبد
قول المصنف لو قدم السورة على الحمد عادها او غيرها ما لفظه اطلاق العبادة فيقضي عدم الفرق في ذلك بين العامد والناسد وهو كذلك جزم
الشارح قدس سره بطلان الصلوة مع العدول وغيره ما لفظه اطلاق العبادة فيقضي عدم الفرق في ذلك بين العامد والناسد وهو كذلك جزم
فان ما ذكره هو الذي خرج به جملة من دفعت على كلامه في المسئلة ولم اقف على من مصرح بخلافه سواء في كتابه المذكور في الكلام في الدليل على
البطلان وقد عرفت ما ذكره المحقق في الشرح على ذلك وعلى العلامة في المتن من المنقول عن النتيجة وفعال الائمة لترتيب هذا الاول
انما ثبت توقيفا انتهى وكل من التفتين لا يخلو من النظر في ظاهر كلامه لا يفي على الجرح الماهر الاول فلان التمهيد في المسئلة الا ان يجزى
على المسئلة الاصولية وهو ان الامر بالشروع في السورة بعد الحمد والقول بمقتضى هذا القاعدة عندنا
غير ثابت الا دليل عليه كما تقدم تحقيقه واما الثالثة فمرجعه الى انه لم يأت بالمأمور به على وجهه فيبقى تحت عمدة التكليف فيدان ذلك لا يترك
بطلان الصلوة لا مكان تداركه ما لم يركع فيجبه عليه قرأته تلك السورة او سورة اخرى بعد الحمد ونقض صلواته ولو قيل انه مع عقاده الترتيب على الوجه
الذي لا به يكون مشروفا بطل صلواته مع تقدم التمهيد في ذلك القصد فالجواب انه متى تدارك ذلك قبل الركوع كما ذكرنا فقد حصل اشتغال
الامر بالترتيب انتهى انما وجب الامتناع عن الصلوة وهو القصد فلا يكون موجبا لبطلانها وبما قيل هنا بالتفصيل بين ما اذا كان عازما على عادتها
فتصح الصلوة او لا فتبطل وجه غير ظاهر الثالثة انه لو قدم السورة ساهيا فظاهره الاتفاق على عدم عادة الصلوة وانه يجزى عادة السورة او
غيرها بعد الحمد واما الخلاف في انه هل يجزى عادة الحمد ايضا ام لا قولنا قال المحقق الشرح على من عكس بعد قول المصنف وثانيا لا ينافي لقراءة
ما لفظه ظاهر هذه العبادة وغيرها كقراءة التذكرة وفيه استنباط القرينة من اقلها فيعيد الحمد السورة معاد وهو بعيد لان الحمد اذا وقعت بعد
السورة كانت قرأته في الحقيقة فلا مقتضى لوجوب عادتها بل يجزى عليها ولا يعيد السورة خاصة انتهى وهو جيد وظاهره عبارة كنه في هذا المقام ان هذا
الخلاف في سورة تقديم السورة عامدا والظاهر انه فله من قدس سره فان الموجود في كلامه كما سمعت من كلام المحقق المذكور ان هذا الخلاف انما
هو في سورة التقديم **نائبه** اما التقديم عامدا فهو كما قدمنا بيا نه ثم انه قد مصرح غير احد منهم بان الجاهل منا كالعامد اذ لم يتركه على تقدير
وجوب السورة كما لا يخفى في الثالث قد مصرح الاحتياط به لا يجوز ان يقدم من السور ما يغتفر بقرئته الوقت بان يقدر سورة طويلة مع علمه بان

في القرائة
الاولى السورة
الوقت

على ذى الافهام ورايها ما ذكره من الوجهين بل جميع من الخبرين المتقولين في كلامه واختياره الاحتجاب عنها فان فيه ما عرفت في غير مقام مما سبق انه
ولا كما لم يعم عليه ليل ان انشده بينهم ومن جلا بجل في ثانيا ان الاحتجاب حكم شرعي لا نص اليه لا بدليل واضح ومجرد اختلاف الاخبار وليس بدليل على
ذلك وثالث ان الاحتجاب محاذ لا نص اليه الا بالقرينة ومجرد اختلاف الاخبار وليس من قرين الجاهل ومن المعلوم انه لو لا وجود مصحح علي بن جعفر
في البين لما كان معدن الحكم مقتضى صحة زلة المذكورة والقول بالوجوب كما لا يخفى مما يفتى ان من الجاهل بل هو المتعين ان يجعل التاويل في
صحة علي بن جعفر بان يجعل على التقية وهو مقتضى القاعدة المنسوبة من اهل العامة في مقام اختلاف الاخبار فان العامة كلهم على الاحتجاب كما
هو صحت الجسد على ما نقل في المعبر اليهم عن الفوائد الواردة عن ائمتهم ثم واتخذوا قواعد الاصل لها في الشريعة وعلما تأيد مصحح
زادة بالروايات التي قد تناها وخاصة ما ذكر من المهرية دلالة مصحح علي بن جعفر انه في الضعف والبطان المهر من ان يتكبر وكيف لا يصححه
ولت على ان الاختانية لا يجوز اليهم من الجاهل لا يجوز الاختات فيه وهو هذا وان كان في كلام السائل الا ان الامام قد قرره عليه لاجابه بما
يلما بقده وبدل عليه دلالة بطلان وجوب الاعادة بعد حكمه بكون ذلك نقضا للصالح اذا كانت مخالفة ولا خلاف عن عدو كل واحد من
هذه الوجوه يكفي في الدلالة وانفرد وكيف مع الاجتماع وحج فلا جد له وما ان مصحح علي بن جعفر انه مرد لالة ومن المعلوم ان ترك المستحبات
لا يوجب الامادة من ائمة وسادسها ما ذكره من الاعتقاد بالامكان في الاول منها ان الاصل يجب الخروج عنه مع قيام الدليل
على خلافه وقد عرفت ان القضية المذكورة ومبينة الثانية للاخبار التي معها في الثالثة انه مقتضى ما وضعت ان الالية لا دلالة لها على ما اذا
هذا وانما ما ذكره الفاضل الخراساني في التفسير في هذا المقام حيث انه من تتبع السيد السدكا في عاداته في اغلب الاحكام فترادى تأييد مقالة
بانه من ابراهيم فهو لفظ لا ينبغي في الاحتجاب ان نقص في الرواية بالصادق عليه اي نقص في ايد وانه يجهل حمل الامر الى الاعادة على الاحتجاب
فيكون المراد المبالغة في استحبابه فهو من جملة تشكيكات الضعيفة واحمالا في الضعيفة ولو قامت مثل هذه التكاليف في الاخبار والتجارات
التي تبعد عن مذاق الافكار لم يبق دليل يعتمد عليه لا وللقائل في مقام ان ينفك بعد ذلك الاحتمال مع هذا فانما موضع بطلان ما اعلمته
بوضوح بيان فنقول اما ما ذكره من ظهور لفظ لا ينبغي في الاحتجاب ان راد تصرف الناس هو كذلك ولكن لا ينبغي وان راد في عرفهم
ثم فهو ثم اشد المنع كما لا يخفى على من غاصر بحال الاخبار دجاس لان ذلك لا يلازم بذلك اعتزاجه من علمنا ان البراءة قد خسر في الآن من
الاخبار التي تستعمل لفظ لا ينبغي في الوجوب النعم ما ينبغي على اثنين حديثا والتفتيح في المقام هو ما قد ذكره من ان هذا اللفظ من
الالفاظ المشاهدة في كلامهم فلا يحمل على احد معنيسه الا بقرينة ظاهره في القرينة فيما تقدم من المعنى واختمت من الجواب كما لا يخفى على ذى الالباب
وانما ما ذكره من لفظ نقصان في الصادق فانه مع تسليم صحة فهو مؤيد لما نذيريه وذلك فان المتبادر من النقص في الشيء انما هو عدم الاتيان
فيكون نقص الصلوة عدم الاتيان بها تاما فهو المعنى الذي ينطبق عليه لا مبرا لا عادة كما لا يخفى على من اتخذ الانصاف سمجة وعادة واما حمل
النقص على نقص الثواب كما ذكره فهو معنى جازي خلاف الظم لا يصاد اليه الا مع الملاءمة من الراجح كما لا يخفى على النجاة بالماهر واما حمل الامادة على الاحتجاب
فقد عرفت ما فيه وبالمجمل فقلت اذا رجعت الى القواعد الشرعية الواردة عن القرينة المصطفوية عليهم افضل الصلوة والتقية يظهر ان القول
المشهور هو المؤيد المنصور وان القول الاخر يجهل من الضعف والقصور وانما ما ذكره المحقق في الفروع في حله مصحح علي بن جعفر على التقية
من انه يحكم لان بعض الاحتجاب على القول بضمها فانه في ظاهر هذا الكلام يعطى انه لا يصح حمل الضر على التقية الا اذا كان ذلك الضر ملحا
عند جميع الاحتجاب بحيث لا يقول به قائل في تلك الباب هذا غريب من مثل هذا الحق الضريفة فيكم بصل هو في هذا الخبر واصله هذا الخبر
قاعدة عز عن الاخبار في مقام الاختلاف على التقية مع انها في اختلاف الاخبار هي اصل كل بلية كما نبهنا عليه في مقدمات الكتاب لا يخفى ان الاخبار
المخارجة منهم في الاختلاف في الاحكام لا وجه للاختلاف فيها سكو التقية كما حققناه في مقدمات الكتاب لكن العامل بذلك الخبر المخارج
مخرج التقية انما هو من ثبوته عندهم ولا علم له بكونه خرج مخرج التقية ولهذا وددت الاخبار عنهم فيم بالاختصاص بالعلل بالاخبار والمخارجة
مخرج التقية حتى يعلم بانها انما خرجت كذلك فيكون حكايا بترك العمل بها اذ لم يخلص التقية بها وما نحن فيه من هذا القبيل بالمجمل
فان الاخبار المستفيضة بالترجيح بخالفة العامة في مقام اختلاف الاخبار اعم مما ذكره فانه مقتضى قواعد الخبرين العامة وبخالفة الخبرين
تركه عمل به ولم يعلم به ولهذا ترى الاصحاب في مقام البحث التراجع يستدلوا عدم خبره ويحجبوا الاخبار بالعلل على التقية والله العالم بتدبيرها
الاول قد مر حجة من الاحكام من الحق وان اديق العلامة والشهد وغيرهم بان اقل الجاهل ان يسمع القريب منه تحقيقا او تعديرا
واقل الاختات ان يسمع نفسه لو كان سامعا وادعى عليه لافصالا في المعبر المنتهى الاجماع وقال الشهيد في الذكرى ان الجاهل ان يسمع من قريب
اذا كان يسمع وحده الاختات اسماع نفسه ان يسمع ولا تعديرا قال في المعبر هو اجماع العلماء ولا نالا يسمع لا يعد كلاما ولا قرينة وقال ابن
ادريس في الشرائع ان الجاهل ان يسمع من علي بن ابي طالب ولو علم صوته فوق ذلك لم يطل صلوته وحده الاختات لعله ان تسمع انك
القرائة لعلك لا تسمع ان يسمع اذ انه القرائة فلا صلوة له وان سمع من علي بن ابي طالب في صلاة صليها اذا فعله عاملا بطلت صلوته انتهى
وقال السيد السدكا في حله بعد قول المصنف اقل الجاهل ان يسمع القريب في السمع اذا استمع والاختات ان يسمع نفسه ان يسمع هذا ايضا بط
ربما اوم بظاهر تصديق الجاهل في الاختات في بعض الافراد وهو معلوم بطلان اختصاص الجاهل ببعض الصلوات والاختات ببعض جوبا
واستحبابا بالحق ان الجاهل والاختات حقيقتان متضادتان بمنع تضادهما في شيء من الافراد ولا يحتاج في كشف مدلولهما الى شيء

على الحالة العرفية انما هو ان سماعا ذكره السيد قدس سره من الاعتراض على الضابط المذكور هو انه من عبادة الفاضلين والشهيد عطف الكفا
 فيما هو ثم على الضابط انما هو قولهم قل الجهران يسمع القريب نفسه والاذن من هذا تضاد في الجهر والاختلاف في اسماع
 القريب بان يكون ذلك على مرتبة الاختلاف لان اقله سماع نفسه اكثر اسماع القريب اقل مراتب الجهر كما صرحوا به ووجه فيكون بينهما عموم
 وخصوص من وجه وبصير هذه الصورة مائة الاجتماع والحال ان المعنى ومن التصوُّص المذكور انما هو انما هو الصلوة الجهرية واختلافه وانما
 خبر بان كلام الجماعة المذكورين وان اذ هم في باد النظر ما ذكره الا ان الظاهر ان ما ذكره من تعريف الاختلاف ليس بيا للمرتبة الدنيا منه بل انما
 هو بيان لمحنة حقيقة الاختلاف وانتهى به عما ذكره وان ليس معطوفا على الضابط اليه بل على المصنف والواو للاستيناف في الجملة فالظاهر ان
 انما قصد بذلك بيان معنى الاختلاف وانتهى به عما ذكره عن اسماع الا اننا انفس حقيقة او تقدير او اما ما ذكره عليه فهو وجه شرط الصلوة به كما هو
 عبارة ابن ادریس اليه بشيخه عبارة في المتن حيث قال بعد تحديد الاختلاف بان يسمع نفسه ويصوت لغيره لو كان سماعا وانما حددناه بما قلنا
 لان ما دون ذلك لا ينافي ما ذكرنا وما ذكرنا ما زاد عليه في جهرا انتهى هو ظاهر فان اسماع القريب جهر عند الاختلاف بل الاختلاف خاص باسماع
 وقال المحقق الشيخ علي في عقد الجهر والاختلاف حقيقتان متضادتان كما صرح به المصنف في تعريفين متضادتين في شيء من الادراد ولا
 يحتاج في كشف ذلك لوليهما الاشياء بل على الحالة على العرف ان قال بعد ذكر تعريف المعنى بان قل الجهر اسماع القريب تحقيقا او تقدير او اما صوت
 ويغنيان بزيادة في تدبر وهو يتبين جهر اذ ذلك بان يتبين الظاهر والصوت على الوجه المعهود ثم قال بعد قوله وحده الاختلاف اسماع نفسه
 تحقيقا او تقدير او لا بد من زيادة في تدبر وهو يتبين مع ذلك لاختلافه بان يتبين لاختلاف الصوت وهذه الاصل في هذا الحد على الجهر وليس
 اسماع نفسه منه لان بعض الاختلاف قد يسمعه القريب لا يخرج بذلك عن كونه اختلافا قال شيخنا الشهيد الثالث في الروض وعلما ان الجهر والاختلاف
 كقيمتان متضادتان لا يجتمعان فمادة كتابته عليه في قوله فاقول ان السمع يسمع نفسه غير تحقيقا او تقدير او اكثر ان لا يبلغ اقل الجهر اقل الجهران يسمع
 من قرينه اذا كان صحيح السمع مع اشتغال القراءة على الصوت الموجب تسميته جهر اذ اكثر ان لا يبلغ العلو لم يرد به ما فهم بعضهم ان بين اكثر
 السمع اقل الجهر تضادا فادعوا فسادا لا بد من عدم تعين احدهما للصوت لا مكان استعمال المشترك في جميع الصلوات وهو خلاف الواقع
 لان التخصيص على المشترك انتهى ظاهر كلام هذين الفاضلين انه لا بد في صدق الجهر وحصوله من اشتغال الكلام على الصوت وهذا هو
 الفرق بين الجهر والاختلاف فان اشتمل الكلام على الصوت سمي جهر اسماع القريب او لم يسمع وان لم يشتمل عليه سمي لغيره كما نذكره وبنحو ما ذكره
 الفاضلان المذكوران صرح المحقق ادریس في قوله والظاهر انه قول كاف من تأخر عنها وفيه من مخالفة الكلام او تلك الافضل لا يخفى فاما
 كما عرفت جعلوا اقل مراتب الجهران يسمع من قرب منه اشتمل على صوت او لم يشتمل وان الاختلاف عبارة عن اسماع نفسه اشتمل على صوت او لم يشتمل
 وادعى الفاضلان على ذلك الاجتماع كما تقدم والآن من ذلك ان من قرع في الصلوات الاختلافية بحيث يسمع من قرب منه وان لم يشتمل على
 فان صلواته تبطل بذلك وهو صريح كلام ابن ادریس كما تقدم مع ان صريح كلام هؤلاء المتأخرين هو انه متى كان كذلك فان الصلوة صحيحة
 والعرض ايضا ما ذكره المتأخرون فان جهر سماع القريب مع عدم الاشتغال على الصوت اظاهرة لا يطلق عليه الجهر عرفا وبالجملة فالمتبادر عرفا
 من الجهر هو ما اشتمل على هذا الجهر الذي هو الصوت وان كان خفيا او لم يشتمل عليه فاما لا يوافقنا تاوان سماعه القريب كما ذكرنا في
 المشا الى به اخر كلامه بقوله وربما فهم بعض الخ فقدم عرف وجهه بما تقدم وكيف كان فانه لا يعتد في الاختلاف بما دون اسماع نفسه
 لما عرفت من اخبار المتقدمين من تعين الاختلاف المنقوص عن اسماع نفسه بؤيته ما رواه في تعين الصلوة الحسن عن زرارة عن ابي جعفر
 قال لا يكتب من الدعاء والقراءة الا ما سماع نفسه ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله قال سئل هل يقرء الرجل في صلوة
 وثوبه عليه قال لا بأس بذلك اذا سماع اذنيه الجهرية ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله قال سئل هل يقرء الرجل في صلوة
 له ان يقرء في صلوة ويحرك لسانه في لهو او من غير ان يسمع نفسه قال لا بأس بالتحريك لسانه بقرءة ما قد حمله الشيخ في بعض
 يصح مع قوم لا يقتضيه واستدل عليه بما رواه في حصة عن ذكره قال قال ابو عبد الله بخبرك من القرائن معهم مثل حديث الغر
 اقول في قرينة ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن يقطين قال سئل يا الحسن بن علي عن الرجل يصلي خلف من لا يقتضيه صلاته والاما
 يجهر بالقراءة قال اقر لنفسك وان لم تسمع نفسك فلا بأس بالشأن المشهور في كلامهم انه لا جهر على الناس في موضع الجهر بل الحكم
 يختص بالرجال ادعى عليه الفاضلان والشهيد ان اجماع العلماء في كيفية اسماع نفسه ما تحقيقا او تقدير او لوجهرت ولم يسمعها الا جهر فقد
 صرحوا بصلواتهم للصلاة الا انما هو سماعها قالوا سماعها عند البطلان الذي في العبادة المستند للنفس الظاهر ان مرادهم بانهم كانوا من
 المرأة عود فوجه تسميته عن اسماعها الجهرية وانتهى به عما ذكره انما يدعى على ما ادعوا من كون صوتها عودا وانها منه فبما عن اسماعها الجهرية
 بل الظاهر ان الذي ادعى عليه تكلم فاعلم عليها التسمع العتابة في موضع عديدة ولا سيما في الخاصة في طلب ميراثها والا انما بتلك الخطبة الطولية
 المشهورة كما نقلناها بطولها في كتابنا سلسل الحديث في تعين انما في الحديث وتكلم الناس في مجلس الاثمة هو خلاف ما ذكره ثم انه مع تسليم
 صحة ما ذكره فالنهي انما توجه الى امر خارج عن الصلوة وان كان مقدارا كما تقدم البحث فيه في مسألة الصلوة في المكان والثوب بالمعصوبين
 وبالجملة فان كلامهم هنا لا يخلو عن ضعف لعدم الدليل عليه بل قيام الدليل على خلافه كما عرفت اقول والذوق في هذا المقام من الاختلاف
 ما رواه الشيخ في القوي عن علي بن يقطين عن ابي الحسن الماضي قال سئل عن المرأة تؤم الناس ما حذر دفع صوتها بالقرائة والتكبير فقال بقدر

ما شفع

ما تسمع من علي بن جعفر عن أبيه موسى قال سئلت عن المرأة تومئ الشا ما حذر صوتها بالقراءة والتكبير والقراءة والسمع وما رواه
في قمره الاستاذ عبد الله بن الحسن عن جعفر بن محمد عن أبيه مثله وذلك قال سئلت عن الشا هل عليهن الجهر بالقراءة في الفريضة قال لا
الآن تكون امرأة تومئ الشا فيجهر بقدر ما تسمع قريتها أقول ظاهر هذه الاخبار أنه لا يجهر على الشا كما ذكره الاصحاب إلا إذا كانت تومئ الشا
فانها يجهر ولكن لا يجاوز جهرها اسماع نفسها واللائق الاخبار الأولية تحمل على الجهر في هذه المرتبة وإن كانت في عبارات الفاضلين والشهيد
وابن ادريس كما تقدم من أن الأخت لا تجهر في الصلاة إلا أن النظر في كلام المتأخرين الذين جعلوا المداينة الفرق بين الجهر والأخت
هو وجود الصوت وعدمه لا مانع من جعلها من رتبة الجهر إذا اقترنت بالصوت وإن كان خفياً ويمكن حج الفرق بين حال أمانتها وغيرها باعتبار
الصوت وعدمه بحيث أنها تقرأ في موضعين بقدر ما تسمع نفسها إلا أن في حال أمانتها يكون مقروناً بصوت خفي في غيرها يرفع صوتها
كون ذلك في مقام سماع الأصوات وعدمه فغير معلوم من الاخبار وأما هو من تكلفات الاصحاب في هذا الباب يعني الكلام في أنها لو اجترحت
على ذلك فقضيت الأصل جواز وإن كان خلافه لا فضل كما صرحوا به في مقام عدم سماع الأصوات لهذا بالنسبة للصلاة الجهرية وأما
بالنسبة للصلاة الأختية فالظاهر من كلام الأكثر وجوب الأخت على هذه موضوعة لا ترفع على صريح به إلا أنه يظهر من تخصيصهم
الشابصوت وجوب الجهر على الرجل قيل رتبها لشعر بعض عباراتهم ببشوات القضية لها مطلقاً وقال الحق الأديب في أنه لا دليل على
وجوب الأخت على المرأة في الأختية واختاره جملة ممن تأخر عنه منهم الفاضل الخراساني وشيخنا المجلد كيف كان فالأصول العمل
بالقول المشهور لمصو البرائة اليقينية على تقديره الثالث وجوب الجهر على تقدير القول به أتمامه في القراءة خاصة ولا يجزئ
من ذلك الصلوة لعدم ولما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن يقطين عن أبي الحسن موسى قال سئلت عن الشهادة والقول في الركعة
والسجود والقنوت للرجل أن يجهر به قال إن شاء الله وإن شاء لم يجهر والظاهر أن ذكر هذه الأشياء في الرواية إنما هو للإشارة
فيكون الحكم عاماً لجميع إذا كان الصلوة إلا ما خرج بالدليل منه ومنه القراءة والتسبيح في الأخيرين فإن الحكم فيها ذلك إلا أن ظاهر
الاصحاب وجوب الأخت فيه وفي هذه الأمان أشبهت من جملة من يثابته الزمان القول بوجوب الجهر فيه والكل يميل عن الصواب في
أنشاء الله تحقيق المقام في الفصل الموضوع لهذه المسئلة وبالجمل فالظاهر في خلاف ولا إشكال فيما عدا هذا الموضوع فإن المصنفين
لجهر الأخت بغير سجدة لا ما لم يجهر في هذا الموضوع لما في موثقة أبي بصير من أنه ينبغي للإمام أن يسمع من خلفه كل يقول ولما مومن لا
يسمع الإمام شيئاً تماماً يقول الترابيع لا خلاف بين الاصحاب في معدونية الجاهل في هذا أحد الموضوعين اللذين خصوها بالاستثناء
كلامهم ويدل على ذلك ما تقدم في صحيح زرارة ولو ذكر في الأثناء لم يجز عليه الاستئناف كما صرح به بعض الاصحاب إطلاق العقيدتين المذكورتين
دال عليه أيضاً أن كمال عليه الصلوات المذكور أن ولو خاف في موضع الجهر جهر في موضع الأخت جاهلاً نادياً فلا شيء
عليه صحت صلواته ولا يجزئ إلا خلال بها يجوز سهو لطلاق الرواية والظاهرية لا خلاف في جميع هذه الأحكام الخماس حكم القضاء حكم الأداء
في ذلك بلا خلاف كما ذكره في المتن وأما كان القضاء في ليل ونهار قال في المتن في جميع أهل العلم على الأثر في صلوة النهار إذا قضت في ليل أو
نهار وكل صلوة الليل إذا قضت في الليل جهر بها وإذا قضاها بالتمام جهر بها عندنا وبه قال أبو حنيفة وأبو ثور وابن المنذر قال الشافعي
يسر بها الآخر بقى الكلام فيما اختلف حكمه القاضي والمقضي عنه الرجل يقضي عن المرأة والمرأة تقضي عن الرجل فإن الرجل يجزئ عليه الجهر في الجهر
والمرأة يجزئ عليها الأخت في الجهرية في مقام سماع الأصوات عند الاصحاب فلواردت للمرأة القضاء عن الرجل صلوة الجهرية في مقام يسمع
الاجابة فيقف لقاعدة الأولية وجوب الجهر عليها كما فانت ذلك الرجل مقضي ما صرحوا به من عدم جواز الجهر لها بالنسبة إلى صلواتها
أن يكون الحكم كذلك بالنسبة لهذه الصلوة التي تقضيها عن الغير كذلك لو زاد الرجل أن يقضي عن المرأة صلوة جهرية وجب عليه الأخت
فيها أو يسقط فإن مقضي لقاعدة أنه يقضيها الخفاء الآن الفاشية كانت كذلك مقضي لطلاق الاخبار الدالة على وجوب الجهر في هذه الصلوة
وإن المرأة إنما يجزئها الأخت واستحب خصوصاً في موضع سماع صوتها الأجنبية ذلك مطلقاً هو وجوب الجهر على الإطلاق إذا تضمن
غيره وجودها ولم أقف في هذا المقام على كلام لأحد من علماء الأمام والأقرب إلى ما لا يوافقنا هو اعتبار مجال القاضي لا يقضي عنه ما عرفت
في تقليل كل من المسئلتين هذا كله بناء على قواعد الاصحاب في صريح سماع صوت المرأة ومطلقاً ما ذكرناه واغترناه فلا إشكال في المسئلة فوافل التهاد
الأخت في نوافل الليل الإجماع بالقراءة في المتن هو مذهب علمائنا الجمع أقول وبديل عليه جملة من الاخبار منها ما رواه الشيخ عن الحسن بن
بن فضال عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله قال سئلت في صلوة التهاد والأخت في صلوة الليل الإجماع بالتمام لا يجزئ لها جواز الجهر بها وإن
كان خلافه لا خلاف ما رواه الشيخ في الموثق عنهما عن أبي عبد الله قال سئلت عن الرجل يجهر بقراءة في التطوع بالتمام قال نعم المسئلة
الواحدة اختلاف اصحاب في حكم القرآن بين التوريتين في الفريضة فقال الشيخ في رواية أنه فيها يزبدل في رواية أنه مقسود للصلاة وهو
منه كلامه في رواية أنه ذهب لم يرضى الانتصار ونقل إجماع الفرقة عليه اختياره في المسائل المصرية أيضاً لكن نقل في التذكرة عن
المرتضى القول بالكرامة للقرآن ولعله في موضع آخر من مصنفاته والعلامة اختلف اختياره في هذه المسئلة في كتبه فلما عاين في التحرير
وعدد الخ واليه الشاهد في رسالته واليه ذهبوا بصلاح على ما رأيت في كتابه الكافي حيث قال ولا يجوز أن يقرأ مع فاتحة
الكتاب بعض سورة ولا أكثر من سورة انتهى ممن صرح بذلك الصدوق في حيث قال لا تقرأ بين سورتين في فريضة وأما في النافلة

[illegible]

وقرأ السجدة في الفريضة وبغير السجدة فمؤثقة بما إذا لم ينع موضع السجود فلا يقرها الخ الشك في قال شيخنا الشهيد الثالث في المحل فترفع بها
على القول بالتحريم مكان قرأ العتمة بعد طلعت صلاته بحدوث الشروع في السجدة وان لم ينع موضع السجود فلهذا القول في ذلك ان ظاهر من الاجاد
كما عرفت هو ان العتمة في التحريم بما هو محذور والسجود بعده فانه ان سجد لم يطل ان الصلوة بن زيادة السجدة وان لم يسجد لم يخل الاخلال بالواجب فيكون
بذلك علة لا محال ينعاق فالتوجه في الحقيقة لم يتوجه الى مجرد القراءة بل انما توجه الى قراءة السجدة نعم يتجه ما ذكرناه وجبنا السجدة فانه وحرمنا
الزيادة عليها لان الايمان من قرائتها باعتقاد كونها الواجب هذا المكان مع عدم جواز السجود زيادة واجب ان السجدة بعد ما لا يخل
واجب ان تقتصر عليها الثالث قال في الذكرى لوقرة في العزائم سهو في الفريضة في الرجوع عنها لم يتجاوز النصف وجهها مبنيان على ان الايمان
كالابتداء والا لا يخل ولا وان تجاوز في جواز الرجوع ايضا وجهها من فادى من موضعين احدهما المنع من الرجوع منها مطلقا والثالث المنع من
زيادة سجدة وهو اقرب ان معنا اوى الى السجود ثم تعصيا ويحكم وجوب الرجوع ما لم يتجاوز السجدة وهو قريب ايضا مع فوت العدول مطلقا
ما دام قائما ابن ادريس قال ان دورها ناسيا من صلاته ثم فقه السجود بعدها واطلق انه يجوز قال في الرغوض ان قرأها سهوا فان ذكر قبل
تجاوز السجدة عدل الى غيرها وجوبا سواء تجاوز النصف ام لم يجره اتم الرجوع لو تجاوز النصف تعارض عموم المنع من الرجوع بعد ما المنع من زيادة سجدة
فيجوز للسجود بهما ثم يفضي هل ان لم يذكر تجاوز السجدة في الاعتداد بالسجدة بعد الصلوة لا يتناء المانع او وجوب العدول ملك
ما لم يركع لعدم الاحتداد بالعزيمة في قراءة الصلوة فيجوز السجود بها لعدم حصول المسقط لها وما لم يذكر في الثالثة وعلمنا بان من
ان الاعتماد في تحريم العزيمة على السجود بغير الاجزاء بها قال ابن ادريس ثم نقل قوله المتقدم ذكره اقول لا يخل من المسئلة المذكورة لما كانت
علوية عن النص كبرت فيها الاحتمالات قرا وبدا ما خلفت فيها الامهات فقصا براما الا ان الاقرب الى القواعد الشرعية والضوابط الشرعية
هو انما هو وجوب سورة كاملة لا زيادة عليها او قلنا بالنهي عن العزائم وبطلان الصلوة بها لما عرفت فان الواجب من قرائتها ما هو
العدول عنها متى ذكر ولم يقر السجدة وان يقر غيرها وهذا الزيادة معتبرة في مكان السهو كسائر الزيادة الواقعة في الصلوة مما لا
تبطل الصلوة به تجاوز النصف ام لم يتجاوز وهذا هو الذي اختاروه في الرغوض اما احتمال فيه عدم الرجوع لو تجاوز النصف بناء على
عموم الاخبار لما نفع من جواز العدول من سورة الى اخرى مع تجاوز النصف ففيه ان هذه الاخبار لا وجود لها وانما وقع ذلك في كلام
كاسيما ذكره قريبا انشاء الله تعالى في مسألة العدول وبذلك يظهر لك ما في كلام صاحبك هنا ايضا واد على جرح حيث ان جرحه كما عرفت
اختار ما اعتقده من العدول قبل اتمام السجدة وان تجاوز النصف فاعترض عليه بانه مشكل لاطلاق الاخبار لما نفع من جواز العدول ان
سورة اخرى مع تجاوز النصف انه قد عرفت في بحث صلوة الجمعة بعدم وجود النص المذكور في هذا المقام حيث ان النص ذكر
انه يجب العدول الى سورة الجمعة والمنافقين ما لم يتجاوز نصف السورة فقال قد يستر اما استحباب العدول مع عدم تجاوز النصف في غير
السورتين فلا خلاف فيه بين اصحابنا ان قال واما تنقيح الجواز بعدم تجاوز النصف فلم اقل له مستند واعتني الشهيد في الذكرى
بعد الوقوف عليه ايضا انه قد جرح فابن هذه الاخبار لما نفع من جواز العدول مع تجاوز النصف التي ورد بها الاشكال على جهة وبذلك يظهر
في كلام الذكرى في هذا المقام وعلى ما ذكرناه هنا فالحمل موثقة بما ذكرنا اشرنا اليه انما حملها على السأله وانه يعدل الى سورة اخرى هذا كله
لو ذكر قبل قراءة السجدة واما لوقرة السجدة ايضا ساها ولم يذكر الا بعد قرائتها فاشكال لما ذكره من الاحتمالين في المقام والله العالم الرجوع
الظاهرية لا خلاف في جواز قرائته العزائم في التوافل على ذلك يدل موثقة بما المتقدمه حيث قال فيها لا تقدم في الفريضة اقرب في
التلويح وهو موقوف على اعتقاد زيادة السجدة في التطوع وحيث فاذا قرأ في انشاء القرائة سجدة ثم قام واثم القرائة وركع ولو كانت السجدة في
اخره فقد صح بعضهم بانه بعد السجود يقوم ثم يقر الحمد استحبابا باليكون ركوعه من قرائته واستند في ذلك الى رواية الحلبي المتقدمة
بجملها على تناقذه ونقل عن الشيخ انه يقر الحمد وسورة اياته معها ولو نسي السجدة ركع سجدة اذ ذكر لصحة سجدة بن مسلم بجملة ما على التافلة
كما تقدم وبذلك صح منه من غير خلاف يعرف بعضه ان السجود واجب سقوطه يحتاج الى دليل مجرد التسهو عنه في محله لا يصلح لان
يكون دليلا على السقوط ويخرج النص شاهد على ذلك الخ ما سبق في المتن فيجوز اذ ارفع راسه من السجود ان يكبر واه الشيخ في الصحيح
من عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال اذا قرأت شيئا من العزائم لم يسجد فيها فلا تكبر قبل سجودك ولكن تكبر حين رفع راسك والعزائم
اربعة الحديث ودروي في المتن عن الشيخ انه دروي في الموقوف عن سماعة قال قال ابو عبد الله اذا قرأت السجدة فاسجد ولا تكبر حتى ترفع راسك
وهذه الرواية لم اقل عليها في الوافي ولا في الوسائل في جملة اخبار العزائم مع انها في باب كيفية الصلوة وصفتها والمفروض من ذلك
للمسنون من الزيات والله العالم البحث الثاني في مسألتها المسنون في هذا المقام امور منها الاستعاذة قبل القراءة
في الركعة الاولى من كل صلوة وبذلك على ذلك ما رواه في في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وآله وذكره علماء التوجه بعد تكبير الاحرام ثم قال
ثم يقول اللهم اني اعوذ بك من الشيطان الرجيم ثم قرأ فاتحة الكتاب الكلام هنا يقع في مواضع الاول المشهود انها مستحبة ونقل في الشيخ في الإجماع
متا وقال امين الاسلام الطبرسي في كتاب مجمع البيان والاستعاذة عند التلاوة مستحبة غير واجبة لا خلاف في الصلوة فواجب الصلوة ونقل
في الذكرى عن الشيخ الحلبي القول بالوجوب على قال في الشيخ في العزائم الاصل في جعفر الطوسي قول وجوب السجود للامرية وهو غير صحيح لان
الامر بالتدب تفاقا قد نقل فيه والرواية في الإجماع وقدمه في الكلي من في جعفره قال اذا قرأت بسم الله الرحمن الرحيم فلا بد ان لا

تستعبد الله تعالى في يومه ما ذكره في رواية كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا دخل في صلوة قال الله اكبر بسم الله
الرحمن الرحيم انتهى لا اتمه ان يقول انما كان من ليس بشيطان عليه سبيل فلا يثبت الحكم المذكور من الاستعاذة وقيل ان الامة قد كذبت
مع ان الاخبار على وقوع الاستعاذة منهم في الصلوة والغير منها بالنسبة اليهم ثم انما هو تعليم الشيعة وقامه السنة والجملة فالقول المشهور
هو الظاهر كما لا يخفى قال شيخنا الحلبي في العار بعد نقل كلام شيخنا الشهيد في الذكرى بطلوه المشتمل على بعض الاخبار والفظه ولولا الاخبار
الكثيرة لكان القول بجوب الاستعاذة في كل ركعة تقدر فيها بطل في غير الصلوة عند كل قراءة ولكن الاخبار والكثيرة تدل على الاحتياط في تدل
بطلوه على اختصاصه بالركعة الاولى والاجماع بالنقل والعمل المستقر ومن خالفه ولد الشئ يعلم الاجماع الذي يقوله والدة قدس الله روحه
وهو موافق بلك ان يثبت مصطلح انه انتهى قولنا انما صارت منشأ تقوية القول بالجوب هو عدد ذلك في الآية مطلقا في الصلوة وغيره ما دل
القران للجوب بلا خلاف الا ما يخرج بدليل ما ذكره من ان الاخبار المتكثرة تدل على خلافها الآية فظهر بعد بطلواها انما هو التأسيس
لما دل على الآية حيث تعين الامر بالاستعاذة كما استفتى الله تعالى في الخبر الذي رواه عن الكل في وهو خير من ان يخف عن ابي جعفر عليه السلام
بما يقتضيه في الذي هو في قوة خبره من الاجماع المدعى في المسئلة ما ينافي ذلك واما كون حمل في الصلوة في الركعة الاولى فيدل عليه صحة
الحلية وحسنه المتقدمة لكن لا دلالة على الا حصوله كما ذكره في ستر الشئ في المشهور في كيفية انها اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
شيخنا الشهيد الثالث في شرح النفاية بعد ذكر المسألة وهذه الصيغة محل فاق رواها ابو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقول وهذه الرواية
نقلها في الذكرى قال في الاستدلال على الاستعاذة في الصلوة ابو سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول قل اقرا سورة البقرة
الرحيم قال بعد كلام في البين وصورته ما ذكره الخدري اقول ان الرواية المذكورة عامية كما لا يخفى ونقلها عن الشئ المعين اعوذ بالله السميع العليم
من الشيطان الرجيم نقله عنه في الذكرى عن ابن البراء اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم والذي صلى الله على الامام
في هذا المقام ما رواه الشهيد في الذكرى عن ابن بطون عن معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام في الاستعاذة قال اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم
وذكر الشئ عن جماعة من علماء القوم في الصلوة فينبغي ان يكتب الكتاب قال في نقل استعبد بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو
السميع العليم ثم يقرأ ما دام لم يركع وذكر في الحجة في كتابه في الاستعاذة عن ابن سدي في الموثق قال صليت خلفا لعبد الله في المغرب فتعوذ
باجها واعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم واعوذ بالله ان يحضرن الحديث هذه الرواية نقلها في الذكرى ايضا عن حاتم بن سدي
مثلا الا انه لم يذكر لفظ المغرب الرواية الاولى وافقه ما نقل عن الشئ المعين قال شيخنا الشهيد الثالث في شرح النفاية روى هشام بن سالم عن ابي
عمر استعبد بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم اعوذ بالله ان يحضرن ان الله هو السميع العليم في كتابه في الاستعاذة قال في ما قاله في الذكرى
مذكور الله في الحديث عند قراءة القرآن اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم الحديث مثل رواية في الاستعاذة في الصلاة ما ذهب اليه الشئ
المعينة وقال في كتاب لفظه في شيا ذكر بكثرة الافتتاح وادعيةها ثم افق الصلوة وادعية يدك ثم ذكر بكثرة الافتتاح لان قال
اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم وهذه الرواية ايضا مطابقة لذه الشئ المذكور في الروايتين المذكورتين ويزيد
تأيد ما رواه في كتابه في الاسام عن جعفر بن محمد قال تعوذ بعد التوجه من الشيطان الرجيم تقول اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان
الرجيم الحديث به يمين قوة القول المذكور وان كان خلاف ما هو المشهور والذي قد عرفت انه لا مستند لاثبات الرواية العامة الثالثة
للمشهور بين اصحابنا في نقل الشئ في دعوى الاجماع عليه هو استحباب الاحتياط بالاستعاذة قال شيخنا في الذكرى في تحت الاسرار
بها ولو في الجهرية قال لا اكثر ونقل الشئ في الاجماع من انما قاله روى حاتم بن سدي ثم ساق الرواية بما قد مر ذكرها ثم قال في نقله على الجواز
وقال شيخنا الحلبي في العار بعد نقل رواية سدي في المذكورة من كتابه في الاستعاذة ثم نقل كلام الذكرى في الصلوة في هذا المقام واقول لم
مستند للاسناد الاجماع لم يثبت في الرواية على استحباب الجهر خصوصا للامام ليمانه في المغرب في الظاهر مما اذا وافقه في الروايتين ويؤيد
محمود ما ورد في اجها الامام في سائر الاذكار الا ما خرج في الدليل نعم وروى في صحيفته صفوان قال صليت خلفا لعبد الله في ما كان في
في فاتحة الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كان صلوة لا يجهر فيها ثم يسمي الله الرحمن الرحيم واخفى ما سوى ذلك فانه يدل على استحباب الاحتياط
في الاستعاذة لان قوله ما سؤ ذلك يشهد بما يمكن ان يقول لعله لم يتعذ في تلك الصلوة والاستدلال موافق على الاتيان بها وهو بعيد
اذ تركه في الاستعاذة في الصلوات متولية بعيد لكن دخلها في سؤ ذلك غير معلوم اذ يمكن ان يكون المراد ما سؤ ذلك من القراءة او الفاتحة
بل هو الظاهر من السياق والافعال انما كان يجهر بالتسبيح والتسبيحات والقنوتات وسائر الاذكار والاستعاذة ليست بدلالة القنوت
والا فلهذا لم يرد من قدام الله العالم انه في حجة الحق قال شيخنا الشهيد الثالث في شرح النفاية بعد نقل الصورة المشهورة و
التي في المذكورة في رواية هشام وهي استعبد بالله ما صودته والحض في اعوذ واستعبد واحد قال الجهر عزت بقلان واستعدت في الجاهات
التي في استعبد وافقه لفظ القرآن لان العوذ في هذا المقام ادخل في المعنى وادفع لامثال لو ارد بقوله فاستعدت لكانت دقيقة هي التي في
ولنا شأنها الدلالة على الطلب فوردت بالامر بهذا فاستعدت اي الملبين ان يعيدك فامثال الامر ان يقول استعبد بالله
اي الجاه اليه لان قائله متعذ قد عاذ والجاه والفايل استعبد ليس بجائزا فاما هو الملب ليعاذ به كما يقول استعبد بالله اي الملب خيرة واستعبد
اي الملب بالتمتع واستعبد الملب بغيره لكنه هنا قد حلت في فعل الامر في امثال الجاه في الاستعاذة وبذلك يظن الفرق بين الامثال

بقوله استغفر الله دون استغفار الله لأن المغفرة إنما تكون من الله فيحسن طلبها والالتفات يكون من كلامه فيحسن طلبه فتدبر ذلك فانه لطيف
يظهر منه أن كلام الجوهري ليس بذلك الحسن وقد رده جماعة من المحققين وعرضه شيخنا أبو الحسن الشيخ سليمان بن عبد الله الجرجاني على
الفاويدة النجفية فقال بعد نقل ذلك عنه أقوله لا ينبغي على المتأمل بعين البصيرة أن ما افاده الشيخ قدس سره من النكتة التي سماها دقيقة ظاهرة
الاختلاف كما لا يخفى على باب الكمال لا أنه إذا كان استغفار الله به أن يعيدك فامثال الأمر بقوله استغفر ظاهر لاستغفره لأن معناه المطلب من الله
أن يعيدك لأن التبت والتناء شأنهما الدلالة على الطلب لا يخفى وإنما الامتناع بقوله عود بالله فيظهر ظاهره ألا يجعل هذه الجملة مراداً بها الطلب
والدعاء فاما إذا بقيت على ظاهرها من الاخبار بالالتجاء إلى الله فظاهر عدم تحقق الامتناع بها بالمطلقة من العجز بقوله لأن فائده متعوق قدما
والجاء والقائل استغفر ليس بما أتى وإنما هو طلب العيادة فانه كلام متناهات مختلف النظام إذ ظاهرات القائلين بالفتيل زاد مطلب لا عادة
منه بخلافه لكن دلالة اللفظ الثلاثة على ظاهره قضية التبت والتناء وأما دلالة الأول فينا وعلى آراءه الاثنا الاخبار والامتناع في الأول
أوضح قطعاً كما أنه في معنى ما ذكره على أن معنى استغفار الله لا يجرى من الله تعالى فأن معنى استغفر بالله والمطلبان يعيدك فلا يكون الأول
امتناعاً للثلاثة ولا يجوز فيه من الحكم والتحليل لظهوره أنه إذا كان معناه الأمر ما ذكره النصب مثله في استغفر ضرورة وما عجز عن حكمه فيفضل
بين القائلين في المعنى المأخوذ فيها للترتيب عليه ما تحمله من عدم صلاحية الأول للامتناع فائلاً للمقام وبالله سبحانه انحصار انتهى كلام
شيخنا المذكور ومنهما المجهول بالبسلة في مقام الاختلاف وقد اختلف الأصحاب في ذلك فلهذا هو استحبابه في قول الحمد والسوق
في تركعتين الأولتين والأخيرتين للإمام والمنفرد وقال ابن اديس باختصاص ذلك بالركعتين الأولتين دون الأخيرة فمن فاته لا يجوز الجهر فيها ونقل
عن ابن الجبلي اختصاص ذلك بالإمام وقال ابن البراء بجهرها في ركعتيها الأولى وأما ما ذكره الشيخ في القصة عن صفوان قال صليت خلفه في صلاة العصر
في كل من الحمد والتوبة واختار السيد السند في ذلك القول الأول وأما عليه ما رواه الشيخ في القصة عن صفوان قال صليت خلفه في صلاة العصر
أي ما فاته كان يقرأ في فاتحة الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم فإذا كانت صلوة لا يجهر فيها بالقرآن ثم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وأما ما ذكره الشيخ في القصة
وفي الحسن عن عبد الله بن محمد الكاهلي قال صلى بنا أبو عبد الله عليه السلام في صلاة ركعتين بسم الله الرحمن الرحيم قال قد قرأت في الأصول استحباباً
في الأيم وجوبه دليل من خارج والظاهر عدم اختصاص استحباب الإمام وإن كان ذلك مورد الروايتين لأن المشهور من شعاع الشيعة الجهر
بالبسلة لكونها بسلة مختصة بالانفراد فيقولون أن تقرأت الأخبار عنهم ثم لا تفتي بالجهر بالبسملة وقد ذكرنا في المصباح في الحسن الثالث أنه قال
علامة المؤمن خمس صلوات الخمسين وزيادة الأربعين والخمسين باليمين وتعتبر باليمين والجهر ببسم الله الرحمن الرحيم انتهى وهو جيد لأن ظاهر
الحديثين الأولين مع اختصاصهما بالإمام كما اعترف به أن الجهر تأمونه في الأولتين خاصة أما الأول فتعريب قوله فإذا كان صلوة لا يجهر فيها وقد
عرفت أن انقسام الصلوة إلى جهرية وأخفائية إنما هو باعتبار القراءة في الأولتين وأما الثالثة فتعريب بقوله مرتين يحذف الفريضة مرة في
الغائبة ومرة في السجدة وبعض ذلك عدم معلومية كون الإمام يختار القراءة في الأخيرتين بل الظاهر من الاخبار كما سألنا إنشاء الله تعالى
في علمها مكشوفة لتعريف روعة الجاهل أنهم لما كانوا يسيرون وأن القراءة في هذه المسئلة مرجحة وخبرها إنما خرجت من النجفة لأن كان ذلك
خلاف المشهور عندهم كما يتضح لك إنشاء الله تعالى ذلك الجاهل بموجب ذكرناه فالتحليل المذكور أن لا دلالة له على عموم المدعى لم يبق إلا
ظاهره نظرية من حديث علامة المؤمن وحديث شعاع الشيعة والاستدلال بهما على ذلك لا يخرج من نظرون وأما خلافاً لذلك فأن الأهل
اتما يصرح في الفرد الشايخ المتكثرة هو القراءة في الأولتين دون الأخيرة كما ينظر من الاخبار وإن كان القراءة ترجح في الدوران
في السلام والاشتهار ومن الاخبار أيضاً ما رواه ثقة الاسلام في روضته الكافي في الحسن والقبح عن سليمان بن قيس في خطبة طولية يذكر
فيها أحداث الولاء الذين كانوا قبله فقال قد علمت الولاء قبله أما الغافلون فيهم رسول الله متعبد بالخلافة فاقضين لهم هذه مغيرة من الله
أرايت يا عمر بن الخطاب بمقام إبراهيم فمرد تدلى الموضوع ثم ساق جملة من بدع التثنية إلى أن قال قد الرمت لنا من الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم الحديث
وأما في باب عز علي حجة قال قال علي بن الحسين يا ثماله إن الصلوة إذا أقيمت جاء الشيطان في قرين الإمام فيقول هل لك رغبة فإن قال
نعم ذهب أن قال لا وكله كقضية كان أمام القوم حتى ينصرفوا قال فقلت جعلت فداك اليس يقرؤن القرآن قال بلى ليس حيث تد
يا ثماله إنما هو الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم والظاهر أيضاً من هذه الرواية أنها والقراءة في الأولتين قال في الطائي المراد بقرين الإمام
الملك الموكل به يقول بل الظاهر المراد إنما هو الشيطان الموكل به فإن لكل مكلف ملكاً وشيطاناً موكلين به هذا يهدي به وهذا عن يعقوب
والأئمة الشيطان هو قرينه دون الملك وما رواه في عن صفوان الجليل قال صليت خلفه في صلاة العصر أي ما فاته كان يقرأ في فاتحة الكتاب
صلوة لا يجهر فيها بسم الله الرحمن الرحيم وكان يجهر في السورتين جميعاً ودون ذلك إلى الأعمش عن جعفر بن محمد في حديث شيخنا
الذين قالوا لا يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم وأما في كتاب عيون الاخبار دبا سائيد عن الفضل بن شاذان عن الرضا أنه كان يجهر
ببسم الله الرحمن الرحيم في جميع صلواته بالدليل التهادر بالجملة فان بعض هذه الاخبار بالاطلاق وإن تناول الأخيرتين مع احتياج القراءة
فيها إلا أن على الفرد الشايخ كما أشرفنا إليه يمكن أن يخرج من الجنب على ما نقل عنه بأن الأصل وجوب التخافت بالبسملة في جميعها
بعض من أخرجه الإمام بالتحليل المقتضى المنفرد على الأصل وجوبه منع أن الأصل وجوب التخافت فيها بل الأصل عدمه ومع الأغراض
ذلك فالأصل المذكور يجب الخروج عنه بالدليل وهو ما ذكرنا من الاخبار التي يذكرها أخبار الامام وأما قول ابن اديس باختصاص الحكم

في الصلوة

ما خرج من حرف من حجاب على وجهه تيميم ولا يندرج بعضها في بعضها الآخر كما ذكرنا ان المراد من الترتيل عند اهل اللغة هو الترتيل و
التلاوة على وجه حل الانية جلة من احبابنا وغيرهم وهو ما مر من خبر البرقي وابن ابي عمير المتقدم ذكره وهو ايضا ظاهر الخبر المتقدم فاعلم ان المراد من
في تفسير الحديث يمكن ان يرد في العام عن اهل المؤمنين كما ذكرنا عن ابن عباس في تفسير الوقوف واداء الحروف وان كنت لم اقف على هذه
الرواية مستندة في شيء من كتب الاخبار الا انها في كلامهم وعلى ذلك فلامهم في غاية الاستشهاد وفي بعض الروايات بيان الحروف تمتك به
احبابنا تجويد فسر هذه الوجه الذي سمعته من كلام شيخنا الشهيد الثالث وشيخنا الهمامي مذكورا على وجهه في بعض الروايات المذكورة وان جميع
من تأخر عن شيخنا الاول من الاحباب في تفسير الحديث بذلك حيث فسر على قواعده ومصطلحهم والظاهر عندنا هو ما ذكره اهل اللغة
لاعتقاده بالاخبار المتقدم ذكره ما عدم ثبوت الخبر الدال على ما ذكره اهل التجويد وان تبعهم فيه من تبعهم من احبابنا من يجهل ان يكون
الخبر من طرق العامة وان استدلوا بها في هذا المقام ولشيخنا محمد في الجمل في كلام جيد في المقام نقله عنه ابنه رفع الله مقامهما في دار
السلام قال الترتيل الوجه هو اداء الحروف من الخارج وحفظ احكام الوقوف ان لا يقف على الحركة ولا يصل بالسكون فانها غير ما يبين بان
القرآن واهل العربية والتربيل السجود هو اداء الحروف بصفاتها المحسنة والحفظ الوقوف لتسجتها القراء وبقوتها في الجود والتمسك
انه ان حملنا الترتيل الانية على الوجوب كما هو اداءهم في الامر لقراءنا في الجمل على ما تفقوا على لزوم دعائهم من حفظها الى الوصول والوقف واداء
حقهم من الحركة والسكون والامر منه ومن ترك الوقوف وسط الكلمة اختيارا ومنع الشهيد من السكون على كل كلمة بحيث يحل بالنظم فان
ثبت تحريمه كان ايضا خلافا له ولو حل الامر على التدبيل والامر كان مختصا او شاملا لرعاية الوقوف على الايات ملك كما ذكره جماعة من اكا
اهل التجويد ويشمل ايضا على ما هو دعائهم ما اصطلموا عليه من الوقوف للامم وان تمام والمحسن والكفا والجايز والمجوز والمرخص القبح
لكن لا يثبت استحباب دعائهم ذلك عندك لان تلك الوقوف من مصطلحات المتأخرين ولم تكن في زمان اهل التحقيق عليهم السلام فلا يمكن حمل كلامهم عليه
الا ان يقال غرضه دعائهم الوقوف على ما يحسن من المعنى على ما يفهمه القارئ ولا ينافي هذا حدوث تلك الاصطلاحات بعد ريد ملته
ان هذه الوقوف انما وضعت على حطب من قوم من تفاسير الايات وقد رددت اخبار كثيرة كما سيجيء ان مقابل القليل لا يفهمها الا اهل البيت
الذين نزل عليهم القرآن ويشهد له تأخر كثير من الايات كتبوا فيها ما هو عام من الوقوف بناء على ما فهموه ووددت الاخبار المستفيضة بخلاف ذلك
المعنى كما أنهم كتبوا الوقوف للامم في قوله سبحانه وما يعلم تاويله الا الله على اخر الجلالة لزمهم ان الراغبين في العلم لا يعلمون تاويل المشابهة
وقد رددت الاخبار المستفيضة ان الراغبين هم الامم وهم يعلمون تاويلها مع المتأخرين من مفسر العامة والخاصة رجحوا اكثر
من الايات تفاسير توافق اصطلموا عليه الوقوف واهل الجمع بين المعنيين لورد الاخبار على الوجهين في التيميم بحيث يشمل الوجهين
من كل منهما كما انه برأى في الوقوف تركة تلة الملك بحيث يتبين التثبت في التلاوة وكثرة الملك بحيث يقطع الكلام ويتبدل النظام فيكون الوصول الى الحق
يخرج كونه قاريا فيحرم على المشهور والى الله ترك كثير للفايدة ودعائهم لفواصل البلاغ والنعوين واداء الامم الطاهر من صلوات الله عليهم
والله يعلم حقايق كلامه وانما نقلنا بطوله لمجوده معناه وصحود ذكر الشيخ في القبح عن علي بن جعفر عن اخيه محمد بن يعقوب فاحتمى الكتاب سورة
اخرى في النفس الواحد فقال ان شاء قرع في نفس واحد ان شاء قرع في غير واحد عن اسحق بن عمار عن جعفر بن ابيان رجل من احباب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب
الى ابي بكر بن كلاب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم سكتان اذا فرغ من ام القرآن واذا فرغ من السورة ودوى في عن محمد بن يحيى بن اسناد
له عن ابي عبد الله قال بكرة ان يقرء قل هو الله احد في نفس واحد ومنها ما ذكره جميع من الاحباب من ان يركع في ركعة في الصلوة بورد
المفضل وهي من سور مجتمعة في القرآن فيقرء مقلوبة في القبح وهي من سور مجتمعة في عم ومتوسطة في عم والشاهد وهو سورة ق والفتحي
فقط في الظهرين والمغرب هي من الصغرى في القرآن وانه يركع في صلاة النجاشي الاثنين بسورة هل في المغرب العشاء ليلة الجمعة
بالجمعة والاعاء في الظهرين بالجمعة والمنافقين في خوا قل انهم بالسور القصص ويسر بها في خوا قل الليل بالسور الطوال ويجز
بها وان يقرء في اول صلاة الليل بقل هو الله احد ثلاثين مرة وتفصيل هذه الجملة يتوقف على سبل الكلام في مقامات الاقل لا يخفى
ان ما ذكره وضوان الله عليهم من استحباب القراءة بسور المفصل على التفصيل المذكور لم اجده مستندة في اخبارنا بعد التتبع التام وبذلك
اعتز جلة من محقق متأخر المتأخرين كالسيد السندري في المدارك حيث قال بعد نقل ذلك دليل في اخبارنا ناصح بهذا الاسم ولا تحل
وانما هو الوجه من عمر الخطاب انتهى من اجل ان الظاهر ان احبابنا قد تبعوا في ذلك العامة ولا يخفى ان كلام العامة ايضا هنا لا يخفى من اختلاف
الان المشهور بينهم هو ما ذكره هنا قال في المعظم من القرآن من التجرت الى اخره في الاصح ومن الجائفة والقتال او في عن النوري اد
الصافات والعنق وبارك عن ابن ابي الصنف واقفا عن الدماء واسج اسم ربك الاعلى عن القركا والفتحي عن الخطابي انتهى
وقال في كتاب مجمع البحرين وفي الحديث فضلت بالمفضل قبل سورة الفاتحة ما يقع فيه من الفضل والتبعية بين السور قبل القصص وورد
في اوله فيقول من سورة ق وقبل من سورة الفتح ومن السور فيفضل القرآن من مجمل في القرآن وقصاره من الفتحي في
اخره ومطلوالة في عم ومتوسطة في الخبر المفصل ثمان وستون سورة انتهى قوله بما اشعر كلامه بان الاخبار المذكورة في كلامه
مرقية من طرفنا ولم اقف على من نقلها كان سواد الظاهر انها من طرق العامة وان تناقلها احبابنا في كتب الفردوس نعم وقفت على ذلك في كتاب
دعائم الاسلام الا ان كلامه لم يستند الى رواية حيث قال لا بأس بان يقرء في الخبر بطول المفصل في الظهر والعشاء الاخرة باواسطه

۲۴۳

وَالْأَمْرُ لِلْأَمِيرِ

احمد

يجري عليه المذكور فيها مع امكان التاويل في استدلاله بالجملة على تأكيد الاستحباب له نظائر في الاخبار كما لا يخفى على من جالس خلال الدار واما قوله
 قد لا صلوة له ولا جمعة له فقد ورد في نظير ان من تكلم في اثناء الخطبة فلا جمعة له ولا صلوة لجان المسجد لادنيه ونحو ذلك واما الاعادة
 لو تركها فاقدة وقد ورد في تارك الاذان والاقامة ونحو ذلك على ان الاعادة في رواية صليح اتمتها في صلوة الجمعة ومدعا اعم منها
 ومن الظاهر ان لا تنفذ ليل او حمل الجمعة على الظهر وان امكن الا انه جاز لا يصح اليه الا مع القرينة وبالجملة فالظاهر هو القول المشهور
 وحمل هذه الاخبار على ذكرناه واما العصر فالحديث في استحباب التوريتين المذكورتين والصدوق قد وافق هنا على الاستحباب حيث
 قال لا بأس ان يصلي العشاء والغداة والعصر بغير الجمعة للمنافقين الا ان الافضل ان يصليها بالجمعة والمنافقين المستند هنا في
 استحباب التوريتين المذكورتين ما تقدم في موضع آخر من رد ما في ذلك بالضعف قال الا ان هذا المقام يكفي فيه مثل ذلك منه
 نظر قد تقدم ذكره مراراً مع انه قد تقدم في محبة زكاة انك المنعولة عن كتاب لعل ما يدل على ذلك ايضا ولكنه لم يقف عليه ما ونحو ذلك
 ما تقدم في رواية راجع الى ان في النسخة عن الرضا في طريق خراسان وقال في ذلك بعد نقل كلام الصدوق المتقدم واما بعد استحبابها
 في الجمعة فاختاروا في الشئ ثم نقل في محبة محمد بن مسلم المتقدمة الدالة على انه ليس في الصلوة شيء وقت الجمعة لان قال واما
 الاستحباب في صلوة الظهر فاقف على رواية تدل على بطونها على قول قد تقدم في محبة زكاة المنعولة عن كتاب لعل ما يدل على ان التوريتين في
 الظهر الجمعة اما كانت او غيرهما وكذلك في محبة الخطبة وحسنه التبرع بذلك حيث قال اذا صليت في حكا اربعاء الجهر بالقراءة قال نعم وقال اقرئوا
 بالجمعة والمنافقين يوم الجمعة فانها كما ترى محبة ظاهرة في الظاهر والعجاف استدلال بصلوة التوراة على جواز الجهر بقراءة شيء يجب التنبه عليه
 وهو ان المحقق في نفي فعل بوجوب التوريتين في الظهر والعصر المنعولة عن ابن بابويه كما تقدم انما هو الوجوب في الظهر خاصة
 واستكره هذا القول جملة من المتأخرين من حيث عدم الوقوف عليه الامن بعبادة الحق المذكور وحمله في كس على الغفلة بعد نقل كلام ابن بابويه
 في كذا به الكبير وتقوم من ظاهر قول العطاء للعوام للظهر والعصر والحال ان اخرها صريح في الظاهر خاصة المقام الثالث فيما يتردد
 صلي لاثنين والخمسين المشهور انه يجب ان يقرئها هل على الانسان وقد تقدم في حديث جاء ابن الجهم في المنعولة عن كتاب العيون
 ان التمام كان يقرئ في صلوة الغداة يوم الاثنين ويوم الخميس في الاكل الحمد وهل على الانسان وفي الثانية الحمد وهل يتك حديث الغاشية
 قال وكذا في صلوة الغداة يوم الاثنين ويوم الخميس في الركعة الاولى الحمد وهل على الانسان وفي الثانية الحمد وهل يتك حديث الغاشية فان
 من قرأها في صلوة الغداة يوم الاثنين ويوم الخميس قال الله شربوا يومين وقد حكى من صحابي في صلوة الغداة في الحرس لهما انه كان يقرئ
 في صلوة التوراة التي ذكرناها فلذلك اخبرناهم من بين السور بالذكية هذا الكتاب ثم قال اشار بذلك الى ما تقدم من فضيلة سورة
 التوحيد انا انزلناه وما يقرئ يوم الجمعة وليدتها وما يقرئ في غداة الخميس الاثنين وقد تقدم ذلك في الحديث لما اشار الى روى الشيخ ابو جعفر
 بن شهاب ابو جعفر الطوسي في كتاب الحاشي الصريح على بن عمر العطار قال دخلت على الحسن العسكري يوم الثلث انا فقال لي اركب اس
 قال كرهت الحمد يوم الاثنين قال لي علم ان يحب ان يقرأ الله شرب يوم الاثنين فليقرئ في اول ركعة من صلوة الغداة هل على الانسان ثم قرئ
 ابو الحسن ثم فقام الله شرب ذلك اليوم ولقيه بغيره وسروا وروى في كتاب ثواب الاعمال بسند عن محمد بن جابر عن ابي عن ابيه عن ابو جعفر
 ثم قال من قرئ هل على الانسان في كل غداة خمسين مرة لله تعالى من الحمد لعين ثمان مائة عذراء واربعه آلاف ثوب حوراء من الحمد
 وكان مع محمد صلى الله عليه واله المقام الرابع ماذكر بالنسبة الى اوافل الليل اليها من القرائن بالسور الطوال والقصا والجمعة والاختار
 فاما الاول فلم ينقل على سند من الاخبار وبذلك اعترف في كذا فقال في كذا على رواية تدل بمنطوقها عليه ثم قال دتما امكن الاستدلال
 عليها فيصير محتمل القاسم قال سئل باعبد الله هل يجوز ان يقرئ في صلوة الليل بالسورتين والثلث الخبر وقد تقدم في مسألة حكم المنكر
 في الغرضية واما الثاني فقال في الغرضية قول علماء والجمع ويدل عليه رواة الشيخ الحسن بن علي بن فضال عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
 قال السنة في صلوة التوراة والاختار السنة في صلوة الليل الجهر قال في الاعتبار الرواية وان كانت ضعيفة السند مرسله لكن عمل الاصحاب على
 ذلك انتهى واما استحباب التوحيد في الركعتين الاولى من صلوة الليل فقد تقدم الكلام فيه مشروحا في المقدمة الاولى من مقدمة
 الباب الاول من هذا الكتاب ومنها استحباب الجهر بالظهر في يوم الجمعة اما ما كان او منفردا على الاشهر الاظهر وقد اختلف
 الاصحاب في من بعد الاتفاق على استحباب الجهر في صلوة الجمعة فقيل بالاستحباب كما ذكرناه وهو المشهور قال ابو جعفر بن بابويه بعد نقل
 عن ابن الجهم لا يثبت الاصل انه انما يجهر فيها اذا كانت خطبة فان صلى بها الانسان وحده فحق صلوة الظهر في سائر الايام يخفى فيها القرائن
 كذا في الشرح من صلوة الجمعة بغير خطبة جهر بالقراءة وان انكر ذلك عليه قال السيد المرتضى في الصيا والمفرد بصلوة الظهر يوم الجمعة
 فقد روي انما يجهر بالقراءة استحبابا وروى ان الجهر بها يستحب ان صلاحها مقصود بخطبة او صلاحها اربعا ظهر في جماعة ولا يجزى على المنفرد
 وقال ابن ادریس هذا الثلث هو الذي يقوى في نفسه واعتقده واقفي به لان شغل الذمة بواجب ندب يتجلى الدليل شرعي لا صالة برائة
 الذمة والرواية مختلفة فوجب الرجوع الى الاصل لان الاحتياط يقتضي ان تارك الجهر تخطى صلوة الجهر وليس كذلك الجهر بالقراءة ونقل
 في المعبر عن بعض اصحاب المنع من الجهر مطلقا وقال ان ذلك اشبه بالمدح قول وتحيق كما هو بنقل اخبارها وبيان الجمع بينهما
 كما هو مقتضى سلك انشا الله تعالى في باب صلوة الجمعة ومنها السكوت بعد القراءة كما تقدم في رواية جاء في حكاية صلوة الصادق

المقام الثالث

في القرائن

في القرائن

الحديث بعد قوله الموالاة في القرآنة شرط في صحتها فلو قرع خلاها من غيرها استأنف القرآنة ما صور تما اشترط الموالاة في القرآنة فلا تلتزم بالحقيقة فان كان بولحي في قرآنة وقال مصلوا كما رايتهم في هذا القول لا يخفى في هذا الدليل من الوهن لما خرج به هو في مقام من هذا الشرع وغير من الاصطلاح ان التاتيه في العلم وجوبه بدليل من خارج مستحب واجب قد تقدم بخودك في مسألة الجمهور الاختلاف في شرح قول المصنف في الجهر بالسورة الموحدة في قوله تعالى فمن الشهيد الاستدلال على الوجوب بفعل النتيجة والتاتيه به واجب فقال في ردّه وهو منصف جدا فان التاتيه في العلم وجوبه مستحب واجب كقوله في قوله وعين ما اورده على الشهيد برده على بالجملة فان الموضوع هذا من جملة المواضيع الخطيرة في هذا الشرح كائنه على غير مقام فجله من المواضيع يستعمل به في مواضع اخرى برده على من استدله به نعم يمكن ان يكون ان العبادات ما كانت مثبتة على التوقيف الذي ثبتت من صاحب الشريعة انما هو الموالاة فيقين البراءة من التكليف ثابتة في القرآنة يبين الخروج من هذه الامور وما ذكره الفاضل الخراساني الذي من انما ذكره على جواز قرآنة القرآن في اثبات الصلوة ايضا التمسك بذلك قضية تالم تقف بعد التفتيش في موضع الاخبار على ما يدل على هذا العموم ان ما شتهر بين الاصحاب على وجه لا يكاد يوجد له مخالفا ثم جعلوا في صلوة الصلوة القداء قرآنة القرآن والاول موجود في الاخبار اما الثالثة فلم اقف على ما يدل عليه بعد التفتيش والتفتيش بل انما يدل على الاخبار على خلافه من ان دورى الكليبة والشيخ في موضعين من عبيد بن ذرارة قال سئل ما بعد الله في عن ذكر السورة من الكتاب ما وجوبه في الصلوة مثل قول الواحد فقال ان كنت تدعو بها فلا مانع مفهومه حصول الباس مع عدم قصد الذنوب انما قال ذلك في الشرح في كذا في تاتيف القرآنة مع العهد ويظهر مع التاتيف ان الشيا وهو مشكل ايضا لقول الموالاة الواجبة مع العهد الذي ان فلا يتحقق الامتنان اقول ان لا يمكن ان يوافق القول بوجوب الموالاة في صلاة ما يفيد الاخلال بما بعد بطلان القرآنة فمن ثم وجب الشيخ الاعادة واستيناف القرآنة لا بطلان الصلوة لتوقفه على التذليل قد عرفت فما تقدم في الكلام على كلام الذكر في انه لا دليل على الاطلاق وما حال تهو فان ترك الواجب سهوا في جليل بطلان كذا في الشيخ ولو سكت في ثناء القرآنة بما يرد من العادة فلم فيه تفصيل فان كان لا تدفع على ازالة التذكير بصلوات الان يخرج من كونه صليا وان سكت منه بعد الحاحا حتى يخرج عن كونه قاريا عاد قرآنته ولو خرج عن كونه مصليا بطلت صلوة ولو نوى قطع القرآنة وسكت فقل عن الشيخ الحكم بوجوب عادة الصلوة حيث قال ان نوى ان يقطعها ولم يقطعها بطلت صلوة بنية فعل المنكاه وان نوى قطعها ولم يقره بطلت صلوة وانما مشهور الصحة وادد على الشيخ انه قد ذهب الى عدم بطلان الصلوة بنية فعل المنكاه واعتد به في الذكر بطلان المبطر انانية القطع مع القطع فهو في الحقيقة بنية المنكاه مع فعله ودره في كذا في غير جليل لان السكوت بجمعه في غير جليل ان لم يخرج به عن كونه مصليا ثم قال الاصح ان قطع القرآنة بالسكوت غير مبطل لها سواء حصل معه بنية القطع ام لا الا ان يخرج بالسكوت عن كونه قاريا فاقطع القرآنة وصليا بطل الصلوة انتهى وجب في الجملة فللمسئلة كانت عارية عن التقف والواجب فيها الوقوف على جادة الاحياء وهو كذا في ذكر السيد في الماشا واليه فلفظ الله وادع رضوانه عليه يعضدان الاصل في الصلوة الصلوة حتى يقوم دليل الابطال والله العالم المسئلة الثانية في اختلاف الاصحاب من حكم التامين في الصلوة فيقول بحريمه وبطلان الصلوة به وهو المشهور عنهم كما نقل الشيخان والمقرض وابن زهر والعلامة في الإجماع عليه قال ابن بابويه في بعض النسخ الفقيه ولا يجوز ان يقال بعد فاتحة الكتاب امين لان ذلك كان يقوله النفا ونقل عن ابن الجبلة انه يجوز التامين عقبيه الحمد وغيرها وما الى الحق في المعبر نقله في كذا في شيخنا المعاصر والظاهر ان الحق الاردبيلي كما عبر عنه في غير موضع من الكتاب بذلك واما الاحكام الواردة في المقام فمنها ما داره الكليبة والشيخ في الحسن والصحيح عن جليل بن عبد الله قال اذا كنت خلف امام فقرأ الحمد فضع من قرآنتها ما نقلت الحمد لله رب العالمين ولا تقل امين عن عوية بن وهب في الصحيح قل قلت لا بعد الله في اقول امين اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الصالحين قال هم اليهود والنصارى لم يجز في هذا وعن محمد بن الجليل في الصحيح قال سئل ما بعد الله في اقول اذا فرغت من فاتحة الكتاب امين قال لا وفي المعتبر بعد نقل هذا لتروا في يد جامع البرنطلي عن عبد الكريم بن محمد بن الجليل المذكور عن جليل في الصحيح قال سئل ما بعد الله في اقول الناس في الصلوة جازين يقر فاتحة الكتاب امين قال الحسنها واخصها الصلوة لها ورد الفضل بن الحسن الطبرسي في كتاب مجمع البيان عن الفضل بن يسحاق في سيد الله قال اذا فرغت الفاتحة وقد فرغت من قرآنتها وانت في الصلوة فقل الحمد لله رب العالمين وقال في كتاب عائم الاسلام وديناهم ثم ابتد بعد بسم الله الرحمن الرحيم في كل كفة بفاتحة الكتاب لان قال وحرثوا ان يقال بعد فاتحة الكتاب امين كما يقول العامة لبعضهم في حال انما كانت الصلوة نقولها ومنه عن ابن ابي عمير قال قال رسول الله لا تقولوا في غير موضع على شريعة من يهله حسنة جليل عالم بخطوة القبلة باقدامهم ولم يضر فواتها ما فضل هذا الكتاب لم يكن فتيحة امين هذا مجموع ملخص من اخبار المسئلة والذي يدل على ان القول المشهور هو المولى المنصور محجة جليل او حسنة وهذا الذي يذكره في الاسانيد من حيث اشتمال التند الى البرهان من المصنف عند الاكثر الحسن وعند جمع من اصحابنا في الصحيح وهو الصحيح على الاصل في غير الصحيح حيث اشتمل على النوعين قولها وهو حقيقة في التحريم ونحوها داية الجلية اما محجة جليل فيجوز له التفتيش ويعضد ذلك عدوله في محجة موية بن وهب عن جواب السؤال الما ذكره من تفسيره عن المغضوب عليهم ولا الصالحين باليهود والنصارى وقال الحق في المعبر يمكن ان يقال بالكلية ويصح بارادته من عبيد بن ابي عمير عن جليل ثم ذكر محجة جليل الثانية ثم قال في بعض الروايتين الاولى

يعني روايته بالحلية بان احدهما رواية محمد بن سنان وهو مطعون فيه وليس عبد الكريم في النقل الثقة كابن ابي عمير فيكون رواية الاذن او في
سلامة سندها من الطعن ووجهها ثم لو كانت الروايتان في الصحة جمع بينهما بالاذن والكرهية توفيقا ولا في رواية المنع فتمنع المنع
والبيعة تقتضي الجماع ولا يكون المنع في نفسه مانعا للاخرى لا يخفى عليك ما فيه بعد الاحاطة بالسلفاء ويزيد بيان ان رواية الرواية بالبيعة
وهو جليل قد رددت المنع ايضا هي الرواية الاولى من هذه الروايات المنقولة ولكنه لم ينقلها في كتابه وانما نقل رواية الحلية المروية من المنع بالبطر
الذي فيها محمد بن سنان وعن جامع البريقي بالطريق الذي فيه عبد الكريم وهو عبد الكريم بن عمرو وهو ثقة واقفي في ما يهاذلكه ووجه بناء على ما
ذكرناه من رواية جليل المذكورة الدالة على صحة الروايتين المذكورتين اللتين قد وجه الطعن اليهما فلا ترجح لرواية الترخيص بل
الترجح لرواية المنع المعتضد بالروايتين المذكورتين وغيرها ولا سيما رواية كتاب عام الاسلام لما عرفت فيهما من القرينة مضافا ذلك
الى اشم مرتين الاحصاء على اجماع من جملة منهم كما عرفت ومخالفة العامة القائلين بالاستصحاب مع ان الرواية المبيحة التامة لها و
بقا النزاع في المسئلة عليها لا يقبل احداها عليه من الكراهية فان استعمالها على سبيل التخييل لا يفي الكراهية بل اقل مراتب الاستسكان الاستصحاب
فكيف يمكن جعلها على نحو على كراهية كاذها لغيره بل المحال لظاهرها هو التقية وليشهد له ما عرفت من صحة معوية بن وهب شيخنا اليها
وه في كتابنا للحلية ان قد تضمن الحديث السابع عشر عدم مشروعية قول امين في الصلوة فان عدوله عن جواب السؤال عن قوله
الى تعظيم المصنوب عليهم لا تضالين يعطى التقية وان بعض المخالفين كان حاضرا في المجلس فادهم عليه ان سؤال معوية انما هو عن المراءى
بالمعصية عليهم لا تضالين ودونهم قوله هم اليه هو التصالح على التشريع على المخالفين والمراد ان الذين يقولون امين في الصلوة هم
ونفك اي مستدجون في عداهم ومخبطون في الحقيقة في سلمهم انتهى قول لا يخفى ما في قوله ودونهم قوله هم الخ من اللطف الحسن
في المقام وقال السيد السند في كاشح الشيخ في ذلك على التخييم والابطال اجماع الشيعة فانهم لا يخفون في ان ذلك مبطل للصلوة ونفي
التيمة ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الامميين وقول امين من كلامهم لانها ليست بقرآن ولا دعاء وانما هي اسم للذة عا والاسم غير المسمى
وبما ذكر في الحسن عن جليل عن الجليلين في قوله لا يخفى ما في قوله ودونهم قوله هم الخ من اللطف الحسن
هذه الادلة نظرها اجماع فقد تقدم الكلام فيه مرارا واما ان امين من كلام الامميين لا تسم للذة عا وليست بدعا فتوجه المنع المذكور
بل لظاهره دعاء لقولك اللهم استجب قد صرح بذلك المحقق في الاثمة لوضع من قال ليس قال بعضهم من ان صفة مشلا اسم للفظ
الذي على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا معناه بل لا يصح لان العبد لا يقول صفة مع انه دعاء لا يخفى في باله لفظ اسكت ودونهم ليعلم اصلا
ولو قلت اسم لصحة واستمع واكفف عن الكلام او غير ذلك مما يؤيد في هذا المعنى لفتح فعلنا ان المقصود المحل في اللفظ واما الروايتان في منع
سلامة سندهما انما تضمنتا التي عن هذا اللفظ فيكون محمولا ولا يلزم كون ذلك مبطلا للصلوة لان التي انما قصد الجماع اذا توجه اليها
والوجه من اشرط لها وهو انما يتوجه الى امر خارج عن الصلوة ثم نقل الجليل بن زهر عن التخييم والابطال ثم نقل كلام المحقق في المعبر وروى
ان قال قد تقدم من ذلك كله ان الاجود التخييم دون الابطال ان كان القول بالكراهية محتملا لقصور الروايتين عن اثبات التخييم من حيث
السند كثرة استعمال التي في الكراهية خصوصا مع مقابلته بالندب انتهى قوله بما اختاره في المسئلة من التخييم دون الابطال بصيرة المسئلة
اقول ثلثة ما ينضم هذا القول الى القولين المتقدمين ثم ان كلامه قد ستر لا يفي عنك من نظرا طعنه في اجماع بما اشار اليه وان كان حقا
ولكن لا يخفى على من لاحظ كتابه كثرة تمسكه بالاجماع في غير مقام وذهب عنه بجعل وجهه في جملة من الاحكام وهو من جملة المواضع التي اضطرب
فيها كلامه في هذا الكتاب امانيا فاذ كره من توجه المنع لان امين من كلام الامميين مستند الى ما ذكره المحقق المذكور فان فيه اولا انه مع
تسليمه انما لم يكن مع امين مختصا في اللفظ او مع امين مختصا في اللفظ او مع امين مختصا في اللفظ او مع امين مختصا في اللفظ او مع امين مختصا في اللفظ
والعصر قد يشد والمزدود وما الى اضعاف الواضع في البسيط اسم من اسماء الله او معنا اللهم استجب كذلك مثله فليكن وكذلك فافعل
انتم قال بن الاثير هو اسم سبق على الفع ومعنا اللهم استجب وقيل معناه كذلك فليكن يعني الدعاء وقال في المعبر معناه استجب قال صاحب
الكشاف انه صوت سمي به الفعل الذي هو استجب كان دويدي وجعل هلم اصوات سميت بها الافعال التي هي امرها واسرع واقل انتهى
وقال في كتاب الجبكا المنير وامين بالصلوة في الجماع والمداشع بدليل انه لا يوجد في العربية كلمة على فاعيل معناه اللهم استجب قال ابو حاتم معناه
كذلك وعن البصري انه اسم من اسماء الله تعالى اقول هذه جملة من كلمات اساطين اللغة وارباب العربية الذين يعلمون المعقول وهي متفقة في ان احد
معانيه اللهم استجب واستجب وغيرهما من الالفاظ المذكورة التي ليست بدعا البتة وترجح كلام المحقق المشار اليه على كلامه على نظر على ان
الاذن مما ذكره المحقق المذكور لو لم يرد وجود هذا القسم الذي هو اسم للفعل بالجملة فان كلامه هنا جازم في جميع اسماء الافعال التي وضعت في افعالها
ففي جميع مقاصد ما ذكره من قيل الالفاظ المتراصة مع انه لا خلاف بين اهل العربية في ان اسم الفعل قسم من الافعال المذكورة في كلامهم في المبحث
عنهم في كتبهم وثانيان ان الظاهر من هذه الاخبار التي وردت بالمنع وانتهى عن التامين لوجه لتقصيرهما بذلك الا من حيث كونه كلاما جنبيا نازلا
عن الصلوة مبطلا لها فاقطع وجهها واولا التي عنه مع كونه دعاء كما ادعاه واستفادته الاخبار بجواز الدعاء في الصلوة بل استحبابه مما لا يعقل
له وجه واما ثالثا فان ما نحن عليه رواية جليل بقوله ولا فبح سلامة سندها وقوله ثانيا لقصور الروايتين عن اثبات التخييم من حيث السند
وهذا الله انما هو من حيث اشتغال سندها على ابراهيم بن هاشم وهو منا في ما صرح به في غير موضع من كتابه من الاعتماد على روايته و

الرؤية وهذا الخبر كانا اول ما استدلنا به لصحة الخبر في الجملة فاما ما عليه من الاخبار هو الاتحاد كما عليه في بقية الاخبار
وبوجهه رتبنا بعض السورتين في كلامه في قوس البسملة بينهما في المصاحف هذا من ثم الشهادة في هذا الخبرين للصلوات ما عليه في بقية
وقوله لا انك قد عرفت من عبارة كتاب الفقه عدم الفصل بينهما بالبسملة عند ادق قرائتها معا وما نقله في مجمع البيان عن ابن ابي عمير عدم
تأنيده بالبسملة في مصحفه وقائمان الاستدلال اثباتهما في المصاحف قايما لو كان هذا القرن الموجود بايدنا جميع الامام لم وليس كذلك لان
الاخبار وكلمة الاحكام غيرهم على ما نرجح الخلفاء الثلاثة واما القرن الذي جمعهم عليهم فلم يخرج ولم يظهر احد من يقوم القائم ثم وتقرر انهم
هم على هذا القرن اعلم من ذلك ما تقدم في القرائات السبع وحيث كانت الاخبار على انها سورة واحدة كما عرفت وانما تعرف ان معارف دكة
واحدة مع خبرهم القرآن بين السورتين كما قد منا تحقيقه واوسعنا مضيقه فقد علم ذلك ان وجود البسملة في المصاحف ليس بحجة ويؤيد
نقل مصنفنا في هذا من الموضوعين دون غيرها وان قرائتها في دكة واحدة انما هو من حيث الاتحاد مع التعدد لا يجوز الا على تقدير
جواز القرن وقد انشأنا ذلك واقاما استدلاله على غير من ان رواية المفضل قد تضمنت انها سورة واحدة فمعها مع المصاحف في
السند بناء على اصطلاحهم مع انه قد اوجب عن المجلد استثناءه على كونه منفصلا لا متصلا او المجلد على التقية والظاهر عندنا ذلك انما يخرج
التجوز في المصاحف في غير موضعها اثباتها بالبسملة في المصاحف تيمنا وسودين ويؤيد ذلك ما في عبارة في قيمه ودوايته كما في الحديث
حيث لم يلق على منها انها سورة مع نصهم بكونها سورة واحدة وحاصله انها سورة واحدة باعتبار التسمي في القرن والشهرة على اللسان والادب
فيها في التحقيق سورة واحدة وبذلك يظهر في القول المشهور انه المؤيد للمصور ولذا العالم **المسئلة الرابعة** المشهور بين
جواز العدول عن سورة الى اخرى المبلغ نصفها ويقاوم نصفه على الثلاث في ذلك فانه يحرم بعد بلوغ الحد المذكور في سورتي التوبة
والجدة فانه يحرم العدول عنها بمجرد الشروع فيها لا يكون على الخلاف الا في الجمعة والمنافقين في يوم الجمعة فانه يعدل منها الى السورتين
المذكورتين في المبلغ النصف ويقاوم نصفه على الاشارة تفصيل هذه الجملة يقع في مقامنا ثلاثة الا ان الواجب ان نقل الاخبار المتعلقة بالمسئلة
فاقول فالاول ما رواه الكليني في الشيخ عن عرو بن ابي قال قلت لابي عبد الله ع الرجل يقوم في الصلوة يريد ان يقرأ سورة فيقرأها الله احد
وقال ايها الكافرين فقال يرجع من كل سورة الى قل هو الله احد قل ايها الكافرون والثالثة ما رواه الشيخ عن الجلي في الصحيح قال قلت لابي
عبد الله ع دخل في الصلاة فقرأ سورة قل هو الله احد قال لا بأس من افتتح بسورة ثم بدا له ان يرجع في سورة غيرها فلا الاصل هو الله احد لا يرجع
منها الى غيرها وكذلك قل ايها الكافرون الثالث عن عبيد بن زرارته في الموثق قال قلت لابي عبد الله ع ما كان يقرأ من سورة قل هو الله احد
فاخذ في اخرى قال يرجع الى السورة الاخرى الا ان يقرأه بقل هو الله احد فقلت دخل في الجمعة فاذا ان يقرأ سورة الجمعة فقرأه بقل هو الله احد
قال يعود الى سورة الجمعة الرابع عن عبيد بن زرارته في الموثق ايضا عن ابي عبد الله ع الرجل يريد ان يقرأ السورة فيقرأها الله احد
له ان يرجع ما بينه وبين ثلثها الخامس ما رواه في صحيح الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع الرجل يريد ان يقرأ سورة الجمعة في الجمعة
فيقرأ بقل هو الله احد قال يرجع الى سورة الجمعة وروى الشيخ عن محمد بن ابي نصر في الصحيح مثله السادس ما رواه الشيخ عن الجلي في الصحيح عن
ابي عبد الله ع قال اذا افتتحت صلواتك بقل هو الله احد فادع في سورة اخرى فامض فيها ولا ترجع الا ان يكون في يوم الجمعة فانك ترجع
الى الجمعة والمنافقين فيها السابع ما رواه عبد الله بن جعفر الجعفي في قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن جعفر عن علي بن جعفر عن اخيه
موسى بن جعفر ورواية علي بن جعفر في كتاب المسائل ايضا عن اخيه قال قلت لابي عبد الله ع رجل اراد سورة فقرأها الله احد لا يرجع
نصفها ثم يرجع الى السورة التي اراد قال نعم الم يكن قل هو الله احد قل ايها الكافرون وسئلته عن القرائة في الجمعة ثم يقرأ في السورة
الجمعة واذا احببتك المنافقون وان اخذت في غيرها فان كان قل هو الله احد فاقطعها من اولها فادع اليها بعبادة كتاب المسائل
في السؤال الاول هكذا يصلح له بعد ان يقرأ نصفها ان يرجع الى غيرها من السور ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن علي في الصحيح
وابو الصباح الكندي والجصير كلهم عن ابي عبد الله ع الرجل يقرأ في المكتوبة بنصف سورة ثم يفتي في اخرى حتى يفرغ منها
ثم يذكر قبل ان يركع ولا يقرأ التاسع ما رواه الشيخ في الصحيح عن صالح بن صبيح قال قلت لابي عبد الله ع رجل اراد ان يركع
فقرأ بقل هو الله احد قال يقرأها كعتين ثم يقرأ في السورة العاشر ما رواه الشهيد في الذكرى في كتاب فواد بن زياد في كتاب
ابن النجاشي في الرجل يريد ان يقرأ السورة فيقرأ في اخرى قال يرجع الى التي يريد وان بلغ النصف وهذا الرواية نقلها في الكتاب عن الذكرى الا ان فيها
عن علي بن الحسن عن ابي عبد الله ع الرجل الى آه والذين تفننا عليهم في نسخ الذكرى التي عندها هو ما نقلناه الحادي عشر ما ذكره في كتاب
الفقه الرضا قال قال العالم لا يتجوز بين السورتين في الفريضة وسئل عن رجل يقرأ في المكتوبة بنصف السورة ثم يفتي في اخرى فيقرأ في
يقرأ منها ثم يذكر قبل ان يركع قال لا بأس به وتقرأ صلواتك كلها يوم الجمعة وليلة الجمعة سورة الجمعة والمنافقين وسئل عن رجل ان
وان نسيها او واحدة منها فلا اعادة عليك فان ذكرتها قبل ان يقرأ نصف سورة فادع الى سورة الجمعة فان لم تذكرها الا بعد ما قرئت
نصف سورة فامض في صلواتك الثالثة عشر ما رواه علي بن جعفر في كتاب المسائل عن اخيه قال قلت لابي عبد الله ع الرجل يفتي في السورة فيقرأ نصفها
ثم يفتي في اخرى فيقرأها حتى يعلم انه قد اخطأ هل له ان يرجع في الذي فتح وان كان قد ركع وسجد قال ان كان لم يركع فليس يجب ان
وان ركع فليمض الثالثة عشر ما رواه في كتاب عام الاسلام قال دينا عن جعفر بن محمد عليها السلام انه قال من بدع بالقرآن في

المطابق سورة ثم رأى ان يتركها وياخذ في غيرهما فله ذلك ما لم ياخذ في نصف السورة الاخرى لان يكون بدءه بقل هو الله احد فانه لا يقطعها
 وتلك سورة الجمعة وسورة المنافقين في الجملة لا يقطعها الى غيرها وان بدأ بقل هو الله احد فليقطعها ويرجع الى سورة الجمعة وسورة المنافقين
 في صلاتي الجمعة يخرج بها خاتمة هذا ما حضر من روايات المسئلة والكلام في هذا الاجازة وبيان ما اشتملت عليه من الاحكام يقع في مقام
 ثلثة اقسام في جواز العدول من سورة الى اخرى ما عدا سورة الجمعة والتوحيد فبقول العدل في القصة المذكورة ما لم يبلغ النصف فاما
 جواز العدول ان بلغ النصف هو قول الشيخين والفاصلين فليعتبر المنتهى في غير من كسبه عليه جملة من اصحابنا قال في الزيادة انه المشهور
 ومثل شيخنا الحلي في الجواز قال بانه المشهور واعتبر جملة من اصحابنا منهم الشهيدين في الذكر في الروض كذا من تلحق عنها بعدم وجود النص
 على شيء من معنى القولين قال شيخنا الحلي في كتاب الجواز وعرف جماعة من اصحابنا بان التقيد بمجاورة النصف ولو غلب غير موجود في
 النصوص هو كذلك انتهى في جواز ما عدا روايت كتاب الفقه وكتاب مائمه الاسلام من الروايات المذكورة لادالة في شيء منها على شيء
 من القولين بالكلية حسب ذكره اصحابنا المشار اليهم انما وهذا في الاخبار التي وصل نظيرهم اليها من الكتب الاربعة وغيرها وانما عبارة
 كتاب الفقه فانها دالة على القول الاول والعجيب ان شيخنا الحلي اذ مع تصديقه في كتاب الجواز لنقل عبارة هذا الكتاب شرحها كلمة كلمة
 كيف لم ينته على ذلك بل غاية ما ذكره هناك ان قال الخبر الاخير يدل على اعتبار مجاورة النصف في الجملة انتهى اذ بالخبر الاخير هو الخبر
 المذكورنا ما هو في كاتري يدل على الاعتناء ببلوغ النصف لا على وفاته حيث انه قد قال من قبل ان تقرأ نصف سورة فادرج فان لم تذكر الا بعد
 ما قرئت النصف فامض في موضع لم يرد في الماد في جواز الرجوع وعدمه على بلوغ النصف عدمه فان بلغه مضى في صلاته والادرج و
 الصدوق الذي قد ابيح القول ببلوغ النصف انما استفيد ذلك من عبارة في هذه العبارة وان جعلها في الظاهر خاصة ورتب عليها
 السورة في الظاهر حيث قال ان نسبتها الى سورة الجمعة والمنافقين او واحدة منها في صلاته الظاهر وقرئت غيرها ثم ذكرت فادرج في سورة
 الجمعة والمنافقين ما لم تقرأ نصف السورة فان قرئت نصف سورة فتم السورة واجعلها ركعتين نافلة واحدة ولو كانت وارجع العبارة
 الى معنى واحد هو الاعتناء ببلوغ النصف وهو ما علمنا في كتاب مائمه الاسلام ففهم بمرارة القول في ذلك حيث رتب جان جواز الرجوع
 على عدم التدخل في النصف الاخر من السورة التي قرأها ولو دخل فيه مضى وهذا معنى ما عدا روايه من تجاوزه النصف في الكلام في الاعتناء على
 الكتابين المذكورين اما كتاب الفقه فقد اعتد الكلام فيه غير مرة وانه باعتماد الصدوقين عليه فانها باعباراته لا تقصر عن غير من كتب الاخبار
 وقد نبهت في غير موضع على ان كثير من الاحكام المذكورها المتفقون فلم يصلح ليلها الى المتأخرين فاعترضوا عليهم بعدم وجود الدليل
 على عدم نالها في هذا الكتاب هذا منها فان عبادة في هناك ترى موافقة لبيان الكتاب ان كان اتماما لطلبها على الظاهر خاصة بناء على
 مذهبنا وجوب السورتين فيها وانما كتاب مائمه الاسلام فاخاره صلحنا للتأييد المبته والغرض هنا التنبيه على ما وصل اليه من اخبار المسئلة
 والعجيب ايضا من شيخنا الحلي مع تصديقه لنقل اخبار الكتاب المذكور في البحث فيها ومعانيها وايضا لم يفتقر الى نظر في هذه العبارة ولم
 يتكلم فيها ولو بالاشارة وظاهر كما عرفت من كلامه المنقول انما المجموع على ما ذكره جملة من قد تناقل ذلك عنه وعنهم من عدم وجود نص
 على شيء من ذلك القولين اذ عرفت ذلك فاعلم ان ما دلل عليه عبارة كتاب الفقه وكذا عبارات في معاصم فمادلت الرواية السابعة
 من حكمه بان من زاد قرأ سورة فقد غفر غيرها فانه يجوز له الرجوع الى التوراة ها ولكن ختمت السورة على طولها وان قرأ نصف
 السورة للشرع فيها وكذا الرواية العاشرة والرواية الرابعة وفي هذه الرواية رد ايضا للقول بتجاوز النصف وان ما قبل الثلثين
 كما يشمل بلوغ النصفين ليشمل بلوغ ما زاد على النصف لانه ان يبلغ الثلثين ويدل على جواز الرجوع مطلقا في غير استثنائات
 الرواية الاولى والثانية والثالثة ومثل هذه الاخبار مع تصريح تلك الاخبار بالاحكام كما عرفت مما يدحض رواية كتاب الفقه وبذلك
 ضعف العمل عليها والاستناد في الحكم المذكور اليها وبالجملة فلا اعرف دليلا على هذا القول بل الاخبار كما ترى ظاهرة في خلافه
 على العين والشيخ قدس سره لم يلح في كلام الشيخ المفيد بالتقيد بمجاورة النصف ليدرك له دليلا الا الرواية الثامنة ومن الظاهر انها لا
 دلالة فيها على شيء من التقيد بالكلية وانما غاية ما تدل عليه صحة الصلوة عند العدول بعد النصف في حال النسيان وهو مع
 كون خصوصها بالنسيان لا يقتضيه عدم جواز العدول بعد مجاوزة النصف الا بمفهوم العبارة وهو ما لا يخفى في غير محقق الامور
 واحتمل الشيعة في الذكر في ارجاع قول الشيخ بمجاورة النصف الى القول ببلوغ النصف ليطابق كلام الاكثر قال بجملة من العبارات الدالة
 على بلوغ النصف لفظه فبتين ان لاكثر عبرة والنصف في الشيخ اعتبر مجاوزة النصف ولعل مراده بلوغ النصف انتهى في ذلك ولا اقل
 ذكره جيد بالنسبة الى ادعاءه من ان الاكثر على القول ببلوغ النصف والمخالف انما هو الشيخ خاصة او مع الشيخ المعيند ما على تقدير
 ما قد تناقله من جملة من اصحابنا ان المشهور انما هو مذهب الشيخ فلا وجه له وثانيا انما في فائدة في ارجاع مذهب الشيخ الى قول
 الاكثر بناء على كلامه والحال انه لا دليل عليه في المقام كما اعترف به في صدر كلامه وثالثا ان الشيخ كما عرفت قد ورد الرواية الثامنة
 دليلا على ادعاءه وهو محتمل في العدول مع بلوغ النصف هذا ما ذكره قدس سره الاصل مع عدم تراخي الخصمين وفيه قد وجبه
 كلام الشيخين ومن تبعهما بالبناء على تحريم القرآن قال كما لا يجوز القرآن بين سورتين فكذلك لا يجوز بين السورتين ومعظم الاخرى ولا يخفى
 ما فيه وشيخنا الشهيد الثالث في ظواهرها اختار التقيد ببلوغ النصف استدلالا عليه وفاقا للمحقق الشيخ على بقوله نعم ولا تبطلوا

وبه قال ابن اديب
 الشيخ في كتابه
 باب في قوله
 بعد ذلك في
 الاكثر في قوله

اعمالكم فان الانتقال من حوزة الى اخرى بطل العمل فيمنع ظاهره فان الانتقال المذكور من حيث هو انتقال ليس بباطل العمل الا في حوزة الانتقال
قبل بلوغ النصف بل ظاهره من ابطال العمل ثم هو ساقطه عن درجة الانتفاع وتثبت الثواب عليه بل هو بان يكون فعله كالأصل على هذا لا يتم
الاستدلال بالاية الا اذا ثبت ان الانتقال عن التوبة بوجوبه فافعالها بالكلية وهو غير واضح بل المعلوم خلافه وبعبارة ما ذكرناه
ان بعض المفتين من عمل الابطال على ابطال الاعمال الكفرو النفاق وعلى هذا يدرك ساق الاية وبعض على الاطلاق بالزيادة والتمتع به وعلى
الابطال الملبصين الكبار هذه الوجوه الثلاثة ذكرها في مجمع البيان وبالجملة فالقول المذكور بجواز العمل بعدة القسوم انه لا يوجب له العمل
على ادعاءه لوجوبه فيها بالنقص من المتقدمة الدالة عموما وخصوصا على الرجوع بعد بلوغ النصف كما خصصت بالإجماع والاختلاف
بلوغ النصف ثم ادعى جماعة من الاطباء منهم الشهيد الثلاثة في الوقتين الحق لا رد بغيره في جواز الإجماع على عدم جواز العدول في النصف
فادونه فان كان هو الوجه لا ما ذكره من هذا التحجرات الواهية ووجه يجعل التقوى بطل العمل وثبته والاختلاف دليل على جواز
العدول في النصف فمادونه ويجعل الرواية الرابعة أدلة على جواز العمل فيما بينه وبين ثلث التوبة على الترتيب في النصف الثاني
جمعا بين الاخبار كما ذكر بعض الاعلام الا ان تحقق الإجماع المذكور مشكلا لما عرفت في مقدمات الكتاب من ذلك يظهر كقوة القول
العدول مطلقا للاصالة او المطلق في القرائة لصدقتها بعد العدول ايضا والاختلاف في المتقدمة الصريحة في جواز العدول ولو
بعد مجازة النصف والله العالم **المقام الثالث** في الشهادة بين الاصحاب في جواز العمل بعد عدول من سورتي التوحيد والمجد
غيرهما كما يجب عليه شرعا فيها وجب تمامها صرح به الشيخان والمتقدمون لا يدينونهم وغيرهم ونقل المصنف في الانتفا بالجمع الفرقه عليه
وخالف المحقق في معتبره من جهة الكراهة ونوقت فيه من جهة المستثنى كونه وظاهر الفاضل الخراساني في الذخيرة ايضا التوقف في ذلك
الذي يدل على القول المشهور ما تقدم من الرواية الاولى والثانية والثالثة والتابعة وقال المحقق في معتبره ان نقل
عن السيد المرتضى في **مجمع البحرين** الوجه الكراهة لقوله نعم فاقرنا ما يتيسر من القرآن قال لا تبلغ الرواية قوة تخصيص الاية وضعفها
اما اولها فلا مجال للاية المذكورة وقد حققنا في مقدمات الكتاب عدم جواز الاستدلال بمجلات القرآن ومتشابهاته لا بتفسيرهم
ثانيا فانهم يتسلم دلالته الاية على ما ذكرنا فان الروايات المذكورة لصحة ما صرح بها وتقدمها موجبة لتخصيص الاية وقد خصصوا في
القرآن بما هو قائل عدل من هذه الاخبار كما لا يخفى على من جالس تلك القراءات ما قاله في ان الاية المذكورة مختصة بهم باذا لم يجز
اولم يبلغه فانهم يحرمون العدول بعد التحريم المذكورين على خلاف القولين مع ان الدليل فيما نحن فيه اقوى اظهر مما ذكرناه كونه مخصصا
لغيره لان في الذخيرة حيث قال الاصل في هذا الباب الروايتان السابقتان اعني رواية عمر بن الخطاب في نحره ورواية علي بن ابي طالب في الغرة
ليس بواجب الخ لانه قال والتوقف في هذا المقام في موضعه الا ان مقتضا عدم العدول بتخصيص الاية اليقينية انه في موضع جملته تشكيكية
الواهية لا نه سبق على ما تقدم به مما يثبتناك عليه من عدم دلالة الامر والتواهي في الاخبار على الوجوب التحريم وقد اوضحناه في غير
مقام مما تقدم فنرجع لوقتنا بغير العدول كما هو الاشهر الاظهر في الفقه عدلنا في غير ما نزل بطل صلوته تام غاية ما يترب عليه الاثم خاصة
لم نقف على نص من الاخبار ولا كلام الاصحاب في ذلك الا ان العلامة الفاضل عليه الكرامة حيث قال بعد ان اعترف ايضا بعدم الوثوق
على نص من الاخبار ولا كلام لاحد من الاصحاب في لفظه ولا بعد القول ببطلان العبادة بذلك لان التمسك بالجمع العبادة فيبطلها لان
التمسك عن الرجوع عنها لا يغيره في الحقيقة عن قرأته غير ما مع انه ماوردنا تمامها فعدل عنهما وقرأته تكون اثباتا لما ينقضي عنه
تاركها لما امر به باقيل تحت العهد فبطل عبادته في انه في التمسك هو جيد **المقام الثالث** في جواز العدول من التوحيد والمجد للجمعة
والمنافين وقال المحقق في **مجمع البحرين** في أحكام صلوة الجمعة واذا سبوا الامام في القرأة سورة فليعدل للجمعة والمنافين ما لم يجزوا نصف التوحيد
في سورة المجد التوحيد ظاهر عدم جواز العدول عنها ولولا الجمعة والمنافين ودعيما لهم من كلام المفتي في الانتفا حيث قال فما انفرد
به الامامية حظر الرجوع من سورة الاخلاص روى قلنا ايها الكافرون ايضا اذا ابتلا بها ثم نقل الاجماع عليه ظاهر عموم المنع حيث لم يستثن
ها من السورة بل هو ظاهر الملاقى ابن الجنيد ايضا ويدل على القول المشهور الخبر الثالث من الاخبار المتقدمة والخبر الخامس من الخبر السادس
والتابع وقد تقدم في الرواية التعلية جواز العدول الى التعليل كما ذهب اليه في ظهر الجمعة وقد تقدم بيانها والظاهر الجمع بينهما بين الاخبار
المذكورة بالخبر في مورد الرواية المذكورة وهو مطلق ومنع من ادريس بن العبد الى التعليل بانها على اصلها لا يصل من عدم العمل بخبر الواحد مع
تحريم قطع الصلوة الواجبة ولا ريب ما ذكرنا في القول الثالث فلعل سنده الملاقاة جملته من الاخبار المتقدمة الدالة على انه بالشرع في
التوحيد المجد فانه لا يجوز العدول عنها كالرواية الاولى من الروايات المتقدمة والثانية والثالثة والسؤال الاول من الرواية السابعة وفيه
ان مقتضى القاعدة تقييد الملاقاة هذه الاخبار بالاخبار المتقدمة فانها مفضلة وبفضلها يحكم على المحل بقى الكلام هناك في مواضع الاقول
ان النص في المتقدمة المتعلقة بالمقام الثالث قد دل على عدم جواز العدول عن سورتي التوحيد والمجد لغيرها ونص في هذا المقام انما
دلت على جواز العدول الى سورتي الجمعة والمنافين من التوحيد خاصة واما سورتي المجد فلم يدل على جواز العدول عنها دليل في عموم الاخبار
الدالة على عدم جواز العدول عنها على حاله لا يختص له ولا تخصيصا في وقوعه في الاخبار المتعلقة بالتوحيد والاصحاب قد شاركوا بين التوذي
في جواز العدول عنها الى سورتي الجمعة والمنافين والدليل كما ترى لا يفيض بذلك واستند بعضهم في الجواب عن هذا الاشكال الى التمسك

مضافا الى الملاقاة
اخبار المتقدمة

بالاجماع المركبة هو ان كل من اجاز العدول عن التوحيد اجازه من التوحيد وبعض استدله بطريق الاولوية وضعف الجمع عن البيان نعم بما
 يستفاد ذلك من الرواية السابعة وقوله فيها وان اخذت في غيرهما وان كان قل هو الله احد فاقطعها من اولها وارجم اليها من وجهه لئلا لا تد
 سورة التوحيد في ذلك التعليل ما هو بقطعة الا انه لا يفتن في شيء فان تقييدا لملاقات تلك الاخبار باطلاق هذا الخبر ليس له وجه فيستبدم هذا الخبر
 بالطلاق تلك الاخبار وبالجملة فهمنا اطلاقا من تعادلا وتقييدا احدهما بالآخر لا بد لكن لا بد لتعيين احدهما من ترجيح وذلك يظهر ان التفسير
 عدم جواز العدول عن سورة التوحيد في كل ما هاتين السورتين وكلاهما في ثبوتها انه لا فوق للاحتياط والاشكال انه قد صرح جملة من الخطا
 بل الظاهر انه المشهور بجواز العدول عن سورة التوحيد والتجديد في سورتي الجمعة والمنافقين لا بشرط عدم بلوغ النصف وتجاوزهما كما تقدم
 القولين السابقين وكثير من عباد الله جملة لا تقييد فيه بذلك والاخذ كما عرفت عادية عن هذا التقييد واستدل شيخنا الشهيدي بالثلاثة ومثله
 المحقق الشيخ على ذلك بالجمع بين الرواية التاسعة والاربعين من مصنف الجمعة وقوله قبل هو الله احد فانه يترجمها وكعين ثم يستأنف الروايات المتقدمة
 الدالة على جواز العدول فانه في الرواية السابعة اعتبر فيها عدم بلوغ النصف جمعا بين ما دل على جواز العدول منها كعبادة محمد بن مسلم وغيرهما وبين ما
 دوى عن الصادق ثم ذكر الرواية التاسعة المشار اليها قال فاق العدول من الفريضة لا التافلة بغير ضرورة غير جاز لا في حكم ابطال العمل
 المنع عنه فقلت هذه الرواية على بلوغ النصف الاول محمولة على عدمه انتهى وفيه ان الجمع بين الروايات لا يضر فيما ذكره بل يمكن الجمع
 بينهما بالقياس على هذا الاشارة اليه وهو انما القبول في القول المذكور ضرورة الجمع والجمع يحصل ان ذكرنا ما ذكر من الجمع بالقياس على ظاهر الحديث
 في حيث انه نقل مصنفه محمد بن مسلم الدالة على العدول قال ودوا ايضا يترجمها وكعين ثم يستأنف فاني انك قد عرفت بما قلنا انك دليل من
 الاخبار على هذا التقييد من أصله فالقول به كائنا ما كان قوله لا دليل في ثالثة انه في الأصل على خلاف ما دللنا على العدول لا التافلة بغير ضرورة غير
 بلوغ النصف بل يجوز مطلقا اتباع الاطلاق التصديق بها ان قوله ان العدول في التافلة بغير ضرورة غير جاز اثر مردود بما ذكره ودلت عليه
 الاخبار من العدول لاستدراك الامام وطعن الفريضة لتدارك الاذان والاقامة فان كانت هذه الاشياء من الضرورات التي يجوز لها
 القطع والعدول فكذلك فيما نحن فيه ولا فاشطراط الضرورة في جواز العدول ثم والثالث انه قد صرح المحققان الفاضلان من المحقق
 الشيخ طه وشيخنا الشهيدي بالثلاثة بان جواز العدول من التوحيد والتجديد في السورتين المذكورتين مشروط بكون قرائتها على وجه
 والنيان وحي فلو كان هذا فانه لا يجوز له الرجوع بالطلاق اخبارا والمقام الثالث والظاهر ان مستندهم في ذلك قوله في الرواية الخامسة
 في الرجل يريد ان يقرأ سورة الجمعة في الجمعة فيقرأ قل هو الله احد ونحوها وغيرهما من روايات المسئلة فان ظاهرها ان العدول كان في
 الجمعة وان قرائته التوحيد انما وقع لغير قصد بل هو وفيه ان هذه العبادة كما يمكن ما ذكره كان محتمل العمل على العام ايضا بان يكون قد
 قصدوا ولا الى سورة الجمعة ثم بدله قصد التوحيد على ان ظاهر رواية السابعة شمول العام لقوله بعد الامر بقراءة سورة الجمعة و
 المنافقين وان اخذت في غيرهما الاخره فان اخذت في غيرهما ان يكون عدل او سهوا ونحوها في رواية كتاب عالم الاسلام في
 ما ذكره العلامة الاول والآخر من هنا حيث قال بعد الكلام بالمسئلة والجملة فان المفهوم من الروايات ان المصلحة اذا قرئت سورة التوحيد
 كان في صدق قرائته غيرهما فلا يرجع عنها الا في السورتين وهذا المعنى لا خصوص له بالنسبة بل ينطبق على العام ويصح العمل للفظ عليه
 على ان رواية علي بن جعفر المذكورة انما لا وجه لقصر العمل على النيات الظاهرة وشمولها لعموم العام ايضا بل هي في ظاهرها لا يندفع ما
 يقال من خروج عن مقتضى الاخبار العيصية الصريحة في المنع عن العدول من سورة التوحيد والتجديد ايضا بناء على ما مر من خروج الاحوال
 غير جاز بل ينبغي ان يقتضيه مقتضى العمل المتيقن من حال الناس لانه متيقن الارادة منها ومتفق عليه بين الاحباب لان ذلك مبني على ظهور الاخبار
 في الناس ليكون متيقن الادادة منها بخلاف العام لكونه في خلاف الظاهر منها اما من لا يسلم ظهورها فيه كما هو مقتضى كلام اكثر
 وكون اللفظ محتملا لهما على سواء والخروج فيها عن مقتضى الاخبار العيصية الصريحة في المنع على حال واحد نعم لا يبعد ان الاخبار في
 الناس في ظاهرها في حال العام وهو لا يقتضي الاولوية العدول فيه لا خصوصيته به والكلام فيه فتأمل المقام فانه حتى بالاشكال انما
 انتهى كلامه في مقامه تنبيهات الاول المشهور في كلام الاحباب لا سيما المتأخرين من العلامة ومن تأخره انه مع العدول يجب
 ان يعيد البسملة لان البسملة آية في كل سورة وقد قرئها او لا بنية السورة المعدل عنها فلا محذور في العدول اليها لان البسملة لا يفتقر
 كونها من سورة التوحيد البسملة ايضا بانه يعيدها لو قرأها بعد الحمد من قرآن يقصد بها سورة معينة بعد القصد حيث ان البسملة
 صالحة لكل سورة فلا يفتقر احد السور الى التبيين والقصد به الا احدها وبدونه يعيد بعد القصد جملة من المتأخرين فترعوا
 على هذا اصل تفاصيل في كلامهم فقالوا لا يشترط في الحمد بنية معينة لتعيينها ابتداء فيجوز ملاقاة النية على ما في ذمته وكذا الوعين له
 سورة معينة بنية او شبهه او مناق الوقت الا عن اقصر سورة او لا يعلم الا تلك السورة فانه يقطع القصد بالحمد لان السورة لما كانت
 معينة بتلك الاحباب قصت نية الصلوة ابتداء قرائتها في حكمها كما اقتضت ايقاع كل فعل في محله وان لم يقصد عند الشروع فيه
 قالوا وعلى القصد حيث يفتقر اليه عند الشروع في قرائته السورة وهل يكفي القصد المتقدم على ذلك في جملة الصلوة او لا بلها نظر من
 ان السورة كلفظ مشترك بين اثنين احدهما القديمة وهي حاصلة في الجميع ومن عدم المخالفة بالسورة فلا يؤثر قصد
 والافتقار على موضع اليقين بطريق البرائة واختار الشهيدي في بعض فتاويه الاجزاء في الجميع ونفى عنه البعد في الروايات ولو كان

هذا هو الوجه الثاني في رد ما ذهبوا اليه من ان البسملة لا تكون من اجزاء الصلاة بل هي من اجزاء التسمية

والصحيح هو ان البسملة لا تكون من اجزاء الصلاة بل هي من اجزاء التسمية

مستند البون مختص بالوجهين الاولين من الاجزاء من البسملة سورة فهل يجزئ المقتضى عليها الم يجب لاعادة نظر واستقرب
 الاجزاء والوجه الثاني في رد ما ذهبوا اليه من ان البسملة لا تكون من اجزاء الصلاة بل هي من اجزاء التسمية
 وما وسعوا فيه من تفريع الاحكام وما وقع لهم من النقص والابرام فقد دذم بجملة من افاضل متأخري المتأخرين التراجع انه لا يخفى
 ان الاجزاء المتعلقة بهذا المقام الدالة على القول المشهور كما قدما الاشارة اليها من العدو عن التوحيد والمجد الى سورتي الجمعة والمنافعة
 مودرها انما هو صلوة الجمعة وليس فيها ما يوجب خلاف ذلك الا قوله في الرواية السادسة الا ان يكون في يوم الجمعة حجب حمله على
 صلوة الجمعة كما صحت به بقية اخبار المسئلة حل المطلق على المقيّد وبعبارة ذلك الروايات الدالة على تحريم العدول عن هاتين السورتين
 اعني التوحيد والمجد من غير حجب فصل في القصص على مورد النصوص المتفقين بالمقصود هو صلوة الجمعة خاصة واما ما قيل هنا في ما يرد
 ما ذكرنا من استحباب التسمية في السورتين انما ثبت بالروايات القليلة في صلوة الجمعة خاصة ودون ما رواه وهو قرينة قوية على انقصاها من
 اليها ما انتهى فية انه غلط محض ناشئ من الركون الى ما ذكره في كفايته من نقله عنه واوضحنا في الاخبار الدالة على استحباب السورتين
 المذكورتين في غير صلوة الجمعة من المواضع المذكورة في الاخبار المتقدمة ثمه وبذلك يظهر لك طرفة كلام الاحباب في هذا المقام من
 الخروج عن عادة اخبارهم عليهم السلام فاتهم قد اختلفوا في موضع العدول لزيادة على صلوة الجمعة التي هي مورد الاخبار والمذكورة كما عرفت
 فبعض اثبت هذا الحكم في الظاهر على المحققين اذ ليس من مقتضى المنهج قبله في فية كما تقدم نقله عنه بذلك قال المحققين بنبوته
 في صلوة الجمعة والصح والاشاء قال في ما نقله عنه في الذكر في ان اخذ في سورة وبذلك في غيرها فاقطعها ما لم تقدر بضعها
 الاقل هو المأخذ وقلنا يا ايها الكافرون وان كنت في صلوة الجمعة وظاهرها وظاهرها القول والظاهر ان ما ذهب اليه هؤلاء الفضلاء قد
 نبه على ما ثبت عندهم من المواضع التي يستحب فيها قراءة السورتين المذكورتين فكل موضع ثبت فيه استحباب قراءة هاتين السورتين
 حكوا يجوز العدول عن سورتي التوحيد والمجد اليها بتحصيل الفضيلة في ذلك الموضع وقد تقدم نقله عنهم في محل السورتين المذكورتين
 ونقله عن صاحب المحقق باستحبابهما في هذه المواضع التي نقلت عنه منها فكانتم بنوا الحكم على عموم الاخبار الدالة على استحباب السورتين
 سواء كان ابتداء موضع العدول عن سورتي التوحيد والمجد في صلوة الجمعة او في غيرها من المواضع في صلوة الجمعة فانه لا يجوز
 العدول عنها مطلقا شاملة بالاجزاء السورتين والجمعة والمنافعة وغيرهما وقد ددت باذانها روايات مختصة بالعدول منها الى هاتين
 السورتين في هذا الموضع المخصوص بصلوة الجمعة خاصة فالقول بالعدول وتخصيص تلك الاخبار في غير الجمعة يحتاج الى دليل احكم
 فيما اطلق المحقق الادبي ان ما ذكره يحتاج الى التنية لاشراك البسملة بين السورتين فلا تتعين للسورة الابالية غير واضح لان نية الصلوة
 يكفي لاجزائها بالاتفاق ولو فصلت مع الغفلة والذلول وكيفيه قصد فعلها في الجملة واتباع البسملة بالسورة يعين كونها جزءا لها وذلك
 كان وبالجملة فانما لانتم ان النية مدخل في صيرورة المسئلة جزءا من السورة بل يقتضي بجزء البسملة فقتل في الشيء يصلح لان يكون جزء الكل
 سورة فاذا اتى بقية الاجزاء فقد انجز اجزاء هذه السورة المخصوصة ولا نصادف ذلك ودعوى تميز بسملة كل سورة عن بسملة اخرى
 يحتاج الى دليل ليس فليس لوم ما ذكره للزم ان يكون كل كلمة مشتركة بين سورتين تحتاج الى قصد مثل الحمد لله والظاهر انهم لا
 يقولون به والتحقيق عندك مثال هذا المقام هو ان يقال لاديب انهم لا يختارون في صلاة العدم وان اصل عدم الوجوب في شيء الا مع
 الدليل عليه فلا تكليف لا بعد البيان ولا مؤنفة الا بعد اقامة البرهان وعدم الدليل دليل العدم وما ادعوه هنا من وجوب القصد
 بالبسملة السورة معنية فلو قيل لا بقصد فانه يوجب اعادة التسمية بعد القصد لم يوافق عليه بدليل واضح سوى ما عرفت من التعليل العللي الدال
 لا يشفي العللي لا يبرر العللي مع استفاضة الاخبار عنهم بما بالكوت مما سكت الله والنهي عن تكليف الدليل فيما لم يرد عنهم عليهم السلام فيه
 دليل واضح ومن ذلك ما رواه الشيخ في باب السند في حق ابن عمار عن جعفر عن ابيه ع ان عليا ع كان يقول انما يتب عليك حر لم مع
 الامهات التي تدخل في سجدة الجور كن وغير الجور سواء والامهات مبهات دخل بالنيات لم يدخل في حقها ما حرمت الله واهلها ما هم الله وما
 رواه الشيخ المفيد عن كتاب الجاهل بسند عن امير المؤمنين ع قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا تتركوا ما روي عنكم من
 فرائض فلا تفوتوها وكن لكم سننا فاتبوها وحرم عليكم حرما فلا تتركوها وعفي لكم عن شيئا من فرائضكم فلا تتركوها وما روي في حق من
 خطبة امير المؤمنين وقوله فيها انه قد حدد وذا فلا تتعدوها وفرض فرائض فلا تفوتوها وسكت عن شيئا لم يسكت عنها انسيا فافلا تتركوها
 رحمة من الله لكم فاقبلوها مضافا الى ما روي في الايات القرآنية والسنة النبوية عن القول بغير علم ولا اثر واد من الكتاب والسنة يقولون
 على الله ما لا تعلمون ومن ظلم من افترى على الله كذبا ونحوها من الايات والافراد الكثيرة الدالة على الوقوف والتثبت في الراد اليهم في ما لم
 يرد فيه امر عنهم وفي حد يشبه التريدي المروي في حق الصادق ع اما انه مشر عليهم ان يقولوا بشيئ ما لم يسمعه موتا ونحوه من الاخبار الواردة
 في هذه المسئلة كما لا يخفى على ذي لبصائر ولا فكا ولا ريب في بناء الاحكام الشرعية على هذه الفرضيات الفكرية تخرج من منهاج السنة النبوية
 وانحصار ادلة الاحكام في القرآن العزيز واخبارهم ع الا ان في ما لا يخفى الشهيد الثالث في الروايات بعد البحث في المسئلة بنحو ما قد تناه في هذا المقام
 المتقدم اعترافا على عبارات التمس وهي قوله ومع العدول بعيد البسملة وكذا بعيد ما لو قرأها بعد الحمد من غير قصد سورة بعد القصد ما صودت
 بقية المسئلة اشكاله وان حكمه باعتبار البسملة لو قرئ من غير قصد بعد القصد ان كان مع قرائتها الا بعد لم ينجح القول بالاعادة بل

هذا هو الوجه الثاني في رد ما ذهبوا اليه من ان البسملة لا تكون من اجزاء الصلاة بل هي من اجزاء التسمية

في هذه القرائن بطلان الصلوة التي هي من قرأتها من غير قصد هو بطلان الصلوة لان كان قرأتها ناسيا فقد تقدم القول بان القرائن تخلط لهما ناسيا
 لا طرفة القرائن من داسا القول باعادة البسملة وما بعدها الا غير لا يمتد على تقدير العمد والنسيان والذي ينبغي القطع بفك القرائن على تقدير العمد
 لا يمتد على القرائن الشاهد في ذلك هو الامامة هنا على قرائنها ناسيا انتهى القول في ذلك وان ما ذكره على تقدير القرائن عمد من بطلان الصلوة
 على قرائنها من غير قصد مردود بان لا يمتد على ما ذكره وان حديثه دل على ما سطر وغاية ما يمكن ان يقال بناء على ما سطر العمدية ان قال
 انه ما مودب القصد في البسملة كما عرفت من كلامهم المتقدم انما والامر بالشيء يستلزم النهي عن تركه فان استلزام الامر بالشيء النهي عن تركه لا دليل
 على هذه الدعوى الا في غير محبات لا تصلح لتأسيس الحكم الشرعي ومع تسليم صحة ذلك فان استلزام الامر بالشيء النهي عن تركه الخاص وان
 نهى الجميع منهم لان مذهبه قد ستر العمد كما صرح به في كتابه المشار اليه وبذلك يظهر في ما ذكره وبقي عليه ناسيا ان ما ذكره بناء على
 تقدير القرائن ناسيا انه تقدم القول بان القرائن تخلط لهما ناسيا ما مودب لعادة القرائن من تركه غفلة عجيبة من مثله قد ستره فان حمل البحث
 هنا انما هو الايمان بالبسملة بعد الحمد والقراءة بتلك البسملة بغير قصد والادمن بالبسملة والقراءة بغير قصد بناء على ما سطر
 القصد هو عادة ما قرأ بعد الحمد الذي تقدم في مسئلة وجوب الموالاة انما هو القرائن في خلال ايات الحمد والتسودة وحين
 هذا من ذلك ولم يذكر فيما تقدم القرائن بين سورة الحمد والسورة التي بعدها وغاية ما يلزم هنا هو قرائن القرائن في الصلوة وهو ما
 لا خلاف بينهم في جواز ولا يتعلق به مسئلة وجوب الموالاة التي هي عبارة من ان لا يتركه ولا يفتقره ولا يفتقره غيرهما وجميع ما فرغنا
 هو من فروع وجوب الموالاة ومعد الشك في الذي نقله انما هو الموالاة كما قد تناقله وما نخرج فيه ليس من مسئلة الموالاة
 شيئا وجميع ما ذكرنا ظاهره الحمد لله لا يستلزم عليه الشك المستفاد من الاخبار المتقدمة انه لا فرق في جواز العدول حيث يصح
 بين ان يكون دخول في السورة المعدول عنها بقصد او بغير قصد على الاول فقد يكون عدوله عنها لا بغير قصد ولا بان يبدو
 له العدول الى غير ما في عدول النسيان انما بان يحمله نسيانها على قصد غيرها او غير مقصود بان يتماهى به السهو والنسيان ان يدخل في
 الثانية من غير قصد على الثاني لا فرق بين ان يكون السورة المعدول اليها ما سبق قصد ما لا في هذه صور خسر كما استفاد
 من النصوص المتقدمة اما الصورة الاولى هي ان يقصد سورتين فينبغي له في قصد غيرهما فيكون مستفاد من الرواية الثانية من الرواية
 المتقدمة واما الصورة الثانية وهي ان يقصد سورتين فينبغي له في قصد غيرهما والثالثة وهي ان يقصد سورتين فينبغي له في قصد
 الذمومة الثانية ان يدخل في غيرهما من غير قصد ما استفاد من اطلاق الرواية الثالثة فان قوله فيها ثم يبينه في اخذ في اخرى يجهل
 ان يكون المراد في نفسه ما هو فيه فيعد الى الدخول في اخرى يبينه ما هو فيه فيشرع بطريق السهو والنسيان في اخرى الثانية من هاتين
 الصورتين مستفاد من الرواية الثانية في ثلث عشرة فان قوله فيها ثم يعلم انه قد اخطأ ظاهره ان دخوله في الثانية انما كان عن سهو
 خطأ لا عن عمد يبينه انه استمر به السهو بعد شروع في الاولى الى ان دخل في الثانية وفرغ منها ثم ذكر بعد ذلك والصورة الرابعة وهي
 ان يشرع في السورة لا بطريق القصد بل بعد قصد سورة اخرى فينتقل منها الى ان يدخل في الثانية وهو يعدل عنها الى الاولى المقصود
 او لا مستفاد من اكثر الاخبار اذ الرواية الاولى الثانية والثالثة والرابعة والظهور وشموها لذلك بل هو ظاهر من حيث انها لا اذادة قراءة
 سورة فيها اذ في قرائنها لا بطريق القصد بل بعد قصد سورة اخرى فينتقل منها الى ان يدخل في الثانية وهو يعدل عنها الى الاولى المقصود
 عنه والمعدل اليه كلاما مقصودين ولكن كان المعدول اليه مقصودا قبل المعدول عنه لكن عرض ناسيا فلا يبعد دخولها في السورة
 الاولى ثم يبين من حيث اطلاقها لذلك فيكون هذا الاخبار من حيث اطلاقها لذلك لا شاهد له وان حصلت صورة شاسنة لان فيها
 زيادة اعتبار ليس في الاولى لا بأس به والصورة الخامسة وهي ان يكون شرع في السورة لا بطريق القصد فيبدو له في ثنائها العدول
 الى اخرى لم تكن مقصودة قبل ذلك وانما تشملها الرواية الثانية فان قوله فيها من افق سورة اعم من ان يكون بطريق القصد او
 ذلك على ما سطر من غير قصد وان كان الامر هو الاول بالجملة ففي جميع هذه الصور يصح العدول بغير اشكال والله اعلم
 القول في المستفاد من الاخبار المذكورة بمعونة ما تقدم تحقيقه لا ينبغي الصلوة قصد سورتين معنية قبل البسملة خلافا لما ذهبوا
 بين احابنا في ذلك لان نية الصلوة كافية لاجزائها اجماعا وان فعلت حال الغفلة والذهول فلو جرى لها نية ابتداء على سورة
 اخرى من غير قصد سورتين فقد غير ناسيا ما تحت الصلوة ولم يجر عليه العدول الى سورتين اخرى ان تذكر قبل الركوع للاصل
 حملوا احتمال الحقيقة للاجزاء وهي الاجزاء المتقدمة خصوصا الرواية الثانية وقال الشاهد قد ستر في الذكر بعد ما صرح بوجوب
 ان يقصد بالبسملة سورتين معنية ما مضى لسانه على بسملة وسورة فلا قرب الاجزاء لرواية في بصيرة لابقة ولصدق الاحتياط
 ودوى التي على القياس في الترجع لبيان يقر السورة في غير الرواية العاشرة من الروايات المتقدمة ثم قال قلت هذا
 حسن في كل كلام الاحكام الروايات على ما لم يكن مراد غير هذه السورة لانه اذا غيرها اراده لم يعتد به ولهذا قال يرجع ظاهره فيكون
 التوجه انه في كل كلامه فاصل الفرق بين الصورتين المذكورتين سابقا والجزاء في الصورة الاولى لما ذكره دون الثانية اعني ما يتعلق
 القصد بغير ناسيا فان كان كلامه قد ستره ويعطى وجوب العدول عنها ولو ذكرها قبل الركوع لرواية البرزخية المذكورة حيث جعل
 تعين الرجوع وظهر من ذلك الدلالة على ذلك موثقة عبيد بن نذارة الاولى لثبوتها الامر بالرجوع وقد جعل قد ستره محل جواز

ان تعتد فرائضه فابتدع على ركعتيه احد سجده من ركعتيه فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
وجعل يقول سبحان ربّي الاعلى وبحمدك فلما قال سبحان مرات سكن ذلك الركعة فليدرك جرت به السنة الخامسة عشر وادى ابراهيم بن محمد النخعي في كتاب
الفارغ عن عبادته قال كتب لي المحدثين عتيدوا لاجل السجدة ركعتيه وسجودك فان السجدة صلا الله عليه انه كان اتم الناس صلوة واخطهم
وكان اذا ركع قال سبحان ربّي العظيم بحمدك ثلاث مرات واذا رفع صلاته قال سبحان ربّي العظيم بحمدك ثلاث مرات وسجودك ركعتيه
من شئ فاذا سجد قال سبحان ربّي الاعلى بحمدك ثلاث مرات السجدة عشرة ركعات في كل ركعة ركعتين فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
تقول سبحان ربّي العظيم وبحمدك ثلاث مرات وفي السجود سبحان ربّي الاعلى بحمدك ثلاث ركعات فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
العظيم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ركعتي السجدة قال سبحان ربّي العظيم بحمدك فان قلت سبحان ربّي العظيم بحمدك الله سبحان الله عز وجل
والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في ركعتي السجدة قال سبحان ربّي العظيم بحمدك فان قلت سبحان ربّي العظيم بحمدك الله سبحان الله عز وجل
عن بعض قول سبحان ربّي العظيم وبحمدك الركعتين السجدة عشرة ركعات في كل ركعة ركعتين فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
وقل في ركعتي السجدة بحمدك الركعتين السجدة عشرة ركعات في كل ركعة ركعتين فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
لما قال سبحان ربّي الاعلى وبحمدك اذا ركعتي السجدة عشرة ركعات في كل ركعة ركعتين فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
كلما لا الاكتفاء بكل واحد من ركعتي السجدة عشرة ركعات في كل ركعة ركعتين فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
مع دلالة جملة من الاخبار على ان احدى ركعتي السجدة عشرة ركعات في كل ركعة ركعتين فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
الاربعة والخامسة فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
ما دل على ان احدى ركعتي السجدة عشرة ركعات في كل ركعة ركعتين فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
غير صحيحين بل كل ركعة من ركعتي السجدة عشرة ركعات في كل ركعة ركعتين فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
جعل كل ركعة من ركعتي السجدة عشرة ركعات في كل ركعة ركعتين فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
الثالث حديث انه جعل ركعتي السجدة عشرة ركعات في كل ركعة ركعتين فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
في الخبرين احدى ركعتي السجدة عشرة ركعات في كل ركعة ركعتين فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
واما القول الثالث فاستدل عليه في الخبرين فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
الاستدلال عليه بالخبرين فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
السابع عشر والثامن عشر وكذا حديث واحد من علي بن ابي طالب فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
وفيه ان الثامن لا دلالة فيه على تمام المدي فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
ثلاث ركعات صغريات وكونها خلف السجدة لا يميز خصوصية كونها في الركعة الاولى من الركعتين فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
ايضا الحديث الرابع والخامس بالقياس على الحديثين فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
الحادي عشر وفيه ان احدى ركعتي السجدة عشرة ركعات في كل ركعة ركعتين فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
القول المذكور وجوب ثلث ركعات في كل ركعة ركعتين فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
بمقتضى نقص ثوابها وغايتها ما يفهم منها الفضل والاستحباب لا يان بالزيادة على واحد وحج فلا يكون منطبقا على القول المذكور والاطهر
الاستدلال به بالخبرين احدى ركعتي السجدة عشرة ركعات في كل ركعة ركعتين فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
التي هي نظير ذلك لعلنا نرى ان ركعتي السجدة عشرة ركعات في كل ركعة ركعتين فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
كما لا يخفى في الاصل بان سجدة ليل لاله الا انها محضه بالخبر الثالث لا دلالة على حصول الواجب بواحدة وثلاث صغريات فالواجب حله
على الفضل والاستحباب منه يظهر انه لا دليل للقول المذكور واما القول الخامس فلم اقف له على دليل فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
وهو انه على تقدير القول بطلان الذكر كما هو احد القولين او كون ذلك رخصة وان كان الاصل انما هو التسبيح كما قد مرنا ذكره فاللازم ان
بتسبيح واحد صغري كذا ذكره في ذلك مع انك قد عرفت من جملة من الاخبار ان قل بسجدة ثلث تسبيحات صغريات والواحد انما هو ركعة واحدة
وهذا الاشكال قد تبين في الركعة واحدة لاكتفاء به بمطلق الذكر والواجب عنه وقال بعد نقل جملة من اخبار القولين والتحقق ان لا منافاة
بين هذه الاخبار الصحيحة من الجانبين وان التسبيح في الركعة الواحدة فيكون احدا فاما الواجب في الخبر المذكور لعلنا نرى ان لا منافاة
فاستدلوا على الجواز ذكر الله وهو امر كل ما تاتي من التسبيح والكبر والصغريات المذكورة والمتحدة فيجب الجميع تخيير هذا مع كونه موافقا
للقواعد اصولية جمع من بين الاخبار وهو ان كل واحد من الركعتين التسبيح والكبر والصغريات المذكورة والمتحدة فيجب الجميع تخيير هذا مع كونه موافقا
عن اخف ما يكون من التسبيح في الصلوة فقال ثلث تسبيحات ركعتي السجدة عشرة ركعات في كل ركعة ركعتين فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
لان ذلك اخف الواجب في كل ركعة ركعتين فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك
من بعد الا يخفى تمامه مع دلالة الخبر التاسع الذي هو نظير هذا المعنى على انه لا يميز بين الركعتين في صلاته فاما انظر اليه موضع اعطى من ذلك الموضع فخرج عن ذلك

بالحجرات

الاول

الحجرات

المقتضى على كل صاحب يد من الزكوة ألا يبيع بوجهه ولا يقرضه ونفاه ابن عتيق الفاضل ظاهر البعيد ولا يقربهما به لصحة
الخبرين وصالة الجواز وعموم أن الوضع رتبة الصلوة واستكانة من المصلحة ويتبدل الوضع عند ابتداء دفع المراسم ينتهي بانتهائه وعليه جملة
من العامة انتهى نقل هذا الكلام من الذكرى في كتاب الجمل المتين ونقوه لباسق ظاهره أيضا الميل إلى ذلك وثانيهما في التكبير صاحب الوضع
فأثبت بعض الأصحاب منهم الحديث السيد نعم الله على الخلق في رسالة الغصن وأدعى أن الخبرين المذكورين صحيحان في ذلك وهو عجيبان هما
كما عرفت لم يثبتهما إلا الرضع خاصة ومن بالغ في ذلك والمال الاستدلال على شيخنا الحديث الصالح الشيخ عبد الله بن المحجي الحلبي في بعض أحواله
المسائل أذعى أذعى السيد المزبور من ثم والخبرين في التكبير في دعوى أيضا صحيحان بابويه وصاحب الفخر بذلك وانت خبير بأن الخبرين المذكورين
لا دلالة فيهما على ما ادعى كما عرفت وأما كلام صاحب الفخر فلا يصح في الآن وأما كلامي في بيه فهو بهذه العبارة ثم أرفع راسك من الزكوة وأرفع
يديك واستوقا ثم أقم قل مع الله من الحمد لله رب العالمين ثم ذكر الدلالة على أن قال وهو قول السجود وهو كما ترى خالية من ذلك ومن ذلك
يفهم أن الأقوال في المسئلة ثلثة أحدها نفي الوضع كما هو قول ابن أبي عمير ومن تبعه وثانيها إثباته كما دل عليه الخبران وثالثها القول بالوضع وأما
التكبير الأول والثالث فطروفاً فلهذا تقرير لأن الأول فيه رد الحكم مع وجود النص الضيق الصحيح الدال على ذلك والثالث يختم زيادة اليقين
في النص اثر واحد وهو أنها هي الضيق الحديث الضيق المشاير إليه فلا طائل للاستدلال على ما ادعى بما لا مزيد طائل في النصض إليه
عمدة ما استدلى به التلازم بين الوضع والتكبير قال قدس سره الأول أنه لما ثبت استحباب الوضع ثبت استحباب التكبير لعدم انفكاك الوضع من التكبير
شعرا اذ لم يعمد من الشارع وضع بدون التكبير بما ذكره لزوم وهو الوضع مع رادة التكبير لأن التكبير لازم للوضع تنبيهه على تناقضه ولزومه
للتجاذف العكس انتهى هذه الدعوى نوعاً لعدم دليل على التلازم وعدم وجود الوضع بدون التكبير في غير هذه الصورة لا يصلح دليلاً
أزهو محل النزاع وهل هي خاصة على الإطلاق بالجملة فإن العبارات تشريعية وأثره مدار الورد عن صاحب الشرع ولا يدخل الاستبعاد
العقلية فيها والذي رد وهو ما ترى من الوضع خاصة وما زاد توقف على الدليل ليس فليس بل لا يبعد أن الاتيان بالتكبير في الصورة المذكورة
تشرع لعدم ثبوت التعبد به وبالبجالة فالظاهر هو القول بالوسط من الأقوال الثلاثة المتقدمة على أن احتمال التفتة في الخبرين المذكورين بالنسبة
إلى هذا الحكم غير بعيد كما أشار إليه الشهيد في الذكرى في ما قد من بجانته ويؤيد ذلك ما ذكره شيخنا الجليل حيث قال بعد نقل كلام الذكرى قول
لعل أكثر العامة على استحباب الوضع صاحباً للوضع عند أكثرنا انتهى أقوال من ذلك يعلم أنه لا يبعد حمل الحكم المذكور على التفتة حيث أنه لم
يشتهر هذا الحكم بخلافهم ولا بين متقدمين أصحابهم عليهم السلام وما يؤيد ذلك ما وقف عليه في كتاب المنتظم للشيخ في الفرج الجوزي الخليل في مقام
الطعن على حنفية حيث عذبه جملة من المسائل التي خالفوها أبو حنيفة ورواه الصحاح بإجماعه وقد نقلت تلك المسائل في مقدمته كتاب
سلاسل الحديث في تقييد ابن أبي الحديد في جملة مطاحن أبي حنيفة قال في كتاب المنتظم الخامس يمين دفع اليدين في الزكوة وعند الرضع منه وقال أبو
اليسين في التخصيص في حديث بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلوة رفع يديه حتى يمازى منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعد ما رفع رأسه
من الزكوة إلى أن قال قد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه عليه السلام من عشرين صاياتاً انتهى قول الشيخ في التخصيص في حنفية بالخلاف في هذا الحكم
مؤذن بشهرة الحكم عندهم واتفاق من هذا على الحكم المذكور وقد استفاضت الأخبار بما عليه العامة والأخذ بخلافهم وإن كان في غير مقام تعارض
الأخبار كما لا يخفى على جاسر خلال الدنيا والقطع من ليدية تلك الثمار والله العالم ومنهما ما اشتملت عليه جميعاً مما قد من قوله ثم ركع وملا كفيه من
ركبتيه منفرجات وردد ركبتيه خلفه حتى استوطئ ركبتيه عليه قطرة من ماء أو دهن لم تزل لا ستواء ظهره ومدعقته وغض عينيه ثم سجد
ثلثاً بترتيل فقال الحمد لله العظيم ومجده ثلاث مرات ثم استوى قائماً فلما استمكن من القيام قال مع الله يا رب ثم ركع وهو قائم ورفع يديه بجماديه
ثم سجد الحمد لله العظيم ومجده ثلاث مرات ثم استوى قائماً فلما استمكن من القيام قال مع الله يا رب ثم ركع وهو قائم ورفع يديه بجماديه
أمس عليك توكلت أنت ترى خضع لك قلبه سمع وصبر وشكر وبشرى لمحي ودعى خضوعاً وعظمة وعظاى ما قلته قدماى غير مستمكن ولا مستكبر
ولاستحسان بلى العظيم ومجده ثلاث مرات في ترتيل نصف ركعة بين قدميك بتجليلها فقدرت فيمكن لحنك من كفيك وضع يديك على
ركبتك اليمنى قبل اليسرى وبلغ باطراف أصابعك غير الركبة وفرج أصابعك إذا وضعتها على ركبتيك وأقم صلبك ومدعقك وليكن نظرك
بين قدميك ثم قل مع الله يا رب ثم استوى قائماً فلما استمكن من القيام قال مع الله يا رب ثم ركع وهو قائم ورفع يديه بجماديه
يدك بالتكبير ثم سجد الحمد لله العظيم ومجده ثلاث مرات ثم استوى قائماً فلما استمكن من القيام قال مع الله يا رب ثم ركع وهو قائم ورفع يديه بجماديه
تتمكن لحنك من ركبتيك وتضع يديك اليمنى على ركبتيك اليسرى وبلغ باطراف الأصابع غير الركبة وفرج أصابعك إذا وضعتها على
ركبتك فان وصلت أطراف أصابعك بركبتك اليسرى لركبتك اليمنى ذلك واجتلى أن تتمكن كفيك من ركبتيك فجعل أصابعك في
الركبة وتفرد يديها وأقم صلبك ومدعقك وليكن نظرك إلى ما بين قدميك فإذا اردت أن تسجد فادفع يديك بالتكبير ثم سجد الحمد لله العظيم
وقال في كتاب الفقه الشافعي وإذا ركعت فاقم ركبتيك وحنيك وتفرد يديك اليمنى على ركبتيك اليسرى وبلغ باطراف الأصابع غير الركبة وفرج أصابعك إذا وضعتها على
ظهرك ولا تتكسر راسك وتقل في ركوعك بعد التكبير اللهم لك ركعت لك خشعت وبك اعصمت لك أسلمت عليك توكلت أنت ترى خضع
لك قلبه سمع وصبر وشكر وبشرى لمحي ودعى خضوعاً وعظمة وعظاى ما قلته قدماى غير مستمكن ولا مستكبر ولا مستكبر لله رب العالمين
لا شريك له وبذلك استرجع من ربك العظيم ومجده ثلاث مرات وان شئت سجدت وان شئت سجدت وان شئت سجدت وان شئت سجدت وان شئت سجدت وان شئت سجدت

يكون المثل في وقت القراءة الموضع سجودك في وقت الركوع بين دليلك ثم اعتدلت حتى ترجع كل وضوء منكم الى موضع سجودك مع اثنين منكم
تقوم واقعد اهل الكبرياء والعظمة بقدرت العلماء لا شريك له وبذلك امرت ثم كبروا سجدوا وفي هذا المقام **فوائد الاولى** ما دل
عليه خبر جابر من استحباب التخصيص في الركوع من قبل عليه فيصاحبه من استحباب النظر الى ما بين القدمين وكلامه ثم في كتاب الفقه الرضوي
ورد ما جمع بينهما من التخصيص في ذلك اشار الشيخ في نهج حيث قال ونقص عنك وان لم تفعل فليكن نظرك الى ما بين رجليك وقال في الذكر لا مانعا
فان الناظر الى ما بين قدميك يقرب صورته من صورة المفضل هذا الكلام محتمل المعنيين احدهما ان اطلاق محاد التخصيص على هذه الصورة المشبهة
به مجاز ثانيا ان صورته الناظر الى ما بين قدميه لما كانت شبيهة بصورة الغرض من محاد ان الصادق ثم كان متضا وهذا الاختلاف ان
ذكرهما في كتاب الجملتين واستظهر الاول منهما واستبعد الثالث **الثانية** ان صريح خبر جابر انه لم يترك السجود قائما ولا مضطجرا وانه لو كان
التكبر حال السجود واضح منها في ذلك ما دل في نهج عن علي بن خنيس عن ابي عبد الله يقول كان علي بن الحسين اذا سجد سجد على ركبتيه وهو
يكبر والجمع بالخير جيد قال في الذكر لو كبر في هوية جاز ترك الافضل هو مشكل بعدد ذكر الخبر كما عرفت قال ابن الجعفي في التكميل
قائما ويكون انصاف التكبير مع مستقر سجد اخر الشيخ في تبين هذا بين التكبير قائما فيه تايد ما ذكرناه من الجمع بين الاخبار بالخبر
الا ان ما ذكره ابن الجعفي من امتداد ذلك الى ان يستقر احداهما ذكر بعضهم من انه لا يصح هذا ليطابق الهوى لما ورد ان التكبير جزء من
في الذكر لا ينبغي من التكبير وقد ابقاه ذكره الى تمام الهوى لما روي عن النبي صلى الله عليه واله قال التكبير جزء من الصلاة فانه ما يدل عليه
المحكمة ان تكبيرا واداما امتداده الى هذا المقدار فلا لالة فيه عليه **الثالثة** ظاهر الاخبار المذكورة بل صريحها انه ياتي بالتكبير بعد
الاستقرار قائما وهو المشهور في كلام الاحكام نقل في الذكر عن ظاهر كلام ابن الجعفي في صريح الصلح وابن زمران يقول سمع
الله بن محمد في حال ارتفاعه في الركوع بعد انصافه وهو حال المستند بل الاخبار كما ترى صريحة في ردة التلبعث قد مضت بحجة
زلة الاول بعد السجدة الحمد لله رب العالمين لاخر ذلك ما ذكرناه وكذا ان عطاء الفقه الرضوي بعد السجدة الحمد لله رب العالمين لاخر ذلك ما ذكرناه
مذكورة وهو ظاهر في العموم لجميع المصلين وقد نقل الفاضلان في المعتمد المنتهى الاجماع على استحباب السجدة للمصلي اما ان كان او مومنا
لومض في محض جليل المروية في نهج عن ابي عبد الله عليه السلام قلت ما يقول الرجل خلف الامام اذا قال مع الله بن محمد قال يقول الحمد لله رب
العالمين يخفف من الصوت وسهلا قال في محمل الرجوع الى الامام وج فالتسبب للماموم انما هو الحمد لله رب العالمين خاصة فيمكن تخصيص
الاخبار الاول ولعله بان محمل الرجوع الى الماموم في قول الاخبار المتقدمة الا انه يقتصر في الذكر بعد السجدة الحمد لله رب العالمين
العالمين والظاهر ان الاول اقرب لان فيه ما يوجب الخروج عن الاجماع المدعى في المقام كما عرفت وقال في الخبر ولو قيل استحباب
التعبد خاصة للماموم لم يكن بعيدا لما رواه الكليني عن جليل بن دراج في الصحيح ثم ذكر الرواية وفيه ما عرفت من الاحتمالين في الرواية
وكلامه لا يمتنع تقدير الاحتمال الاول فيه ما عرفت من الخروج عن دعوى الاجماع ان نقول ونقل في الذكر عن الحسين بن سعيد انه
روى باسناده الى الجعفي عن الصادق عليه السلام سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم بحوله وقوته اقوم واقعد اهل الكبرياء والعظمة
والجبروت وذكر ايضا الشيخين مسلم عنه ان الامام سمع الله بن حماد قال من خلفه وبنا لك الحمد وان كان وحده اما او غير قال
سمي الله بن محمد الحمد لله رب العالمين ونقل المحقق في المعتمد عن الشيخ في كتاب الامام والماموم يقول ان الحمد لله رب العالمين اهل الكبرياء
والعظمة بعد السجدة قال في هوية ب علمائنا ثم نقل عن الشافعي يقول الامام والماموم يتبادلوا الحمد عن الحمد روايتان احدهما كما قال
الشافعي والثانية لا يقولها المنفرد في وجوبها عليه روايتان وعن الجعفي يقولها الماموم دون الامام وانكر المعتمد ذلك مستندا
الى اخبار زائدة وان المنقول فيها ما ذكره الشيخ قال في الذكر في الذي انكره في المعتمد فيه قضية الاصل والخبر جابر عليه طريقتا صحيح
والذي هو اصل الخبر واختاره ابن الجعفي ولم يثبت بالمأموم اقول الظاهر ان المحقق لم يقف على الخبر الذي نقله في الذكر فيكون ان كان في
محله وعدم وصول الخبر اليه لعل اليه خالف من ذلك ويعضده ما نقله في الشيخ انه قال لو قال بنا لك الحمد لم تفقد صلواته لانه نوع الحمد
لكن المنقول عن اهل البيت في اول فاته مشهور عدم وصول الرواية له بذلك عن اهل البيت ثم اقول من المحتمل قرينا ايضا حال الخبر المذكور على
التقديرين فقتلما في العامة من استحباب هذا اللفظ اليه يشبه ما نقله فيك عن الشيخ من قوله لكن المنقول عن اهل البيت اولى بالحمل
على التقييد لا يتخص بوجود المتعاضد كما عرفت غير حجة ما صرح به اخبارهم ثم ان الخبر المنقول عندنا بلفظ بنا لك الحمد بغير او ود العامة
مختلفون في ثبوتها وسقوطها بناء على اختلاف رواياتهم في ذلك فمنهم من استقطبها لانها زيادة لا يضرها وهو منقول عن الشافعي والاکثر
منهم على ثبوتها وعلى تقدير ثبوتها فمنهم من ذم انها والعلطف منهم من زعم انها معجزة **الخامسة** لا ينبغي ان سمع من الافعال المتعدية
بنفسها او عدلها باللام ضمينا لغير استحباب فعدي ما يعدي به كما ان قوله نعم لا تمعون الى الملا ولا اهل من معني الصلح الصلح
فعدي على ما في النهاية الاثر به سمع الله بن حماد اجاب حده وتقبله يقال سمع علي بن ابي طالب غرض السائل الاجابة والتقبل
من الحديث التام لانه عودك من دعاء لا يسمع اي استحباب لا يعتد به فكانه غير مسموع **السادسة** قال في الذكر لا يجب للامام
وضع مائة بالذكر في الركوع والرفع ليعلم الماموم لما سبق من استحباب سماع الامام للمامومين ان الماموم فيستر واما المنفرد فخير الا
السمع فانه يجمع على اطلاق الرواية الثالثة انتهى قول اشار بالرواية الى تقدم في محض ذلة الاول من قوله يجمع عليها صوتك

السابعة قال في الذكر ايضا يجوز الصلوة على النية في الركوع والسجود بل يستحب في الصحيح عن عبد الله بن زياد قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام
عن الرجل ينكر النية في الركوع والسجود المكتوبة وكما او سجد ايمض عليه وهو على تلك الحال فقال نعم ان الصلوة على نية الله كنية التبع
والكثير من عشرينات بقدرها ثمانية عشر وكذا ايتهم بيلهم اياها ومن الجبنة كما ذكرنا الله عز وجل والنبي في موضع الصلوة اقول
روى في كتاب ثواب الاعمال عن محمد بن ابي حمزة عن ابيه قال قال ابو جعفر من قال في ركوعه وسجوده وقيامه اللهم صل على محمد وآل محمد
كتب الله له ذلك بمثل الركوع والسجود والقيام ونحوه روى الشيخ في كتاب الا ان فيه وصلى الله على محمد وآل محمد وهذا الخبر هو الاصل في الاستدلال
على الحكم المذكور في المدعى واستحب الصلوة ابتداء في هذا الموضع والاختيار المذكور انما يدل على الاحتياط من حيث ذكره بناء على
ما هو المشهور بينهم من استحباب الصلوة عند ذكره ان كان الاظهر عند القول بالوجوب هذا امر هام حال الركوع وغيره والمدعى انما هو
استحباب الصلوة في الركوع وكذا في السجود والقيام كما دل عليه الخبر المذكور في الشاخص قد صرح به من الاحصاء بكلامه القرآني
في الركوع والسجود قال في المنتهى لا يستحب القراءة في الركوع والسجود وهو فاق لما روي عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
في السجود والجمعة ولا تفعلها فيستفاد كيفية من صاحب الشرع وقد ثبت انه لم يقر فيها فلو كان مستحبا لقلضه وقال يستحب ان يقرأ
في ركوعه لا في موضع جابته لكثرة الخوض فيه وقال في من يكثر قراءة القرآن في الركوع والسجود وقال في الذكر في الركوع والسجود وكذا
يكرهه عند الركوع والسجود وقد روي العامة عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا تفعلها في الركوع والسجود ولا في السجود
ثبت طريقه عند الشيخ رحمه الله وقد روي في قراءة المسبوق مع النية في ركوعه وروى عن حماد عن الصادق في الصلاة من القرآن
لا تقروا كما قال سجد اقول ظاهر كلام اصحابنا في هذا المقام انه لا يستدل بالحكم في اخبارنا وذلك ان العلامة في المنتهى قصر على الخبر
المنقول عن علي مع عزائه بكونه من روايات الجمهور واليه يشار ايضا قوله في الذكر بعد استدلالنا بالشيخ وتوقيفه بالخبر المذكور
لعله ثبت طريقه عند الشيخ اقول والذي قفنا عليه من اخبارنا في هذا الباب هو ما روي في كتابه في الاستدلال عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
عن علي بن ابي حمزة قال لا قراءة في ركوع ولا سجود انما فيها المديحة لله عز وجل ثم المسئلة فاستدل بالمسئلة بل مدحه لله عز وجل ثم اسئلوا
بعد وما روي في الخبر عن التكون من الصلوة من ابا عبد الله عن علي بن ابي حمزة قال سبعة لا يقرؤون القرآن الركوع والسجود وفي الكيفية في الصلاة
والجهد والتفكير والتحصيل اقول ما اشتمل عليه الخبر الاول من استحباب الدعاء في الركوع قد صرح به ابن الجنيد فقال لا بأس بالدعاء فيها بخلاف
الركوع والسجود لا يقرآن والذين يقرآن يرفع يديه في الركوع عن كنيته ولا على الارض في سجوده وروى في كتابه في هذا الخبر
محمد بن هرون الزبلي عن علي بن عبد العزيز عن القاسم بن سلام رفعه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله اني قد نهيته عن القراءة في الركوع
والسجود فاما الركوع صلوا لله فيه واما السجود فاكثروا فيه الدعاء فانه من يستحب لكم اقول والذي يقرئ في هذا الخبر انما هو اصل هذا
الحكم انما هو من العامة لان هذه الاخبار خرجت من جهة النية وبعضها ان روايتها رجال العامة وان هذا الحكم انما ذكره المتأخرون
واشتهر بينهم ولا وجود له في كلام المتقدمين فيما نحن قد عرفنا من اصحابنا القائلين بذلك انما استدلوا بذلك بالخبر الاول وهذا الخبر
الاخير يشار اليه ايضا وكيف كان والاحتياط في ذلك التمسك بما روي في كتابه في هذا الخبر وهو ان ابن الجنيد ذكر في التبع نهاية
الحكم في التبع وفي رواية هشام اشارة اليه لكن روى حمزة بن حمران الحسن بن زياد ثم نقل الخبر وقد تقدم في الموضوع الثالث من المقام
الاول ثم نقل رواية ابا عبد الله في تغليظ قوله ثم قال قال في المعبر الوجه استحبابه لا يحصل معه سلام الا ان يكون اماما وهو محسن ولو
علم من المؤمنين حب الطاعة استحب ايضا التكرار اقول اشارة برواية هشام في الخبر الاول من الاخبار المتقدم في الموضوع الثالث من المقام
المصرح بان السنة ثلث والفضل في سبع وظاهرها في كتابنا لفقه المتقدم من الفضل في التسع والجمع بين الاخبار لا يوجب ان اشكال
الا ان المقام مقام استحباب العاشرة روى في صحيحه في كتابه في الاستدلال عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
موسى قال سئلت عن نفيج الاصابع في الركوع استنه هو قال من شاء فعل من شاء ترك وربما اشعر هذا الخبر بان نفيج الاصابع ليس
بسنة حال الركوع مع دلالة الاخبار المتقدمه وغيرها على استحبابه ولعل المراد انه ليس بسنة مؤكدة وليس من الواجب ان ينفذ من جهة
السنة وبالجملة فالواجب تكاثرها وتكرارها وان بعد لكثرة الاخبار الدالة على استحباب ذلك مع اعتقادها بفتوى الاحكام قال في المنتهى
يستحب المصلح وضع الكفين على عروق الكتفين مفرجة الاصابع عند الركوع وهو مذموم لعمارة كافة الاما روى عن ابن مسعود انه اذا كان في ركوعه
يده يرفع وجهه بين يديه في الركوع قال لا يحرم على الاكثر هو قولنا في الصلوة والفاضل في ظاهر
قوله ابن الجنيد التحريم وحي يمكن البطلان للفقهاء من العبادة والحق فان انتهى عن خارج اقول لم اقف في الاخبار على ما في ذلك بل لا ذكر
لهذه المسئلة بنعي او اثبات فالقول بالتحريم وما فرغ عليه من البطلان لا امر به وجهها في هذا الخبر قد عدله من الافتقار الى
علم ومن تلحقه من مكرهات الركوع وان يركع ويداه تحت ثيابه وقالوا يستحب ان يكونا باردين او في كفة وقال ابن الجنيد لو ركع
وبدا تحت ثيابه جاز ذلك اذا كان عليه من براد ولو لم يكن الاستدلال على ما ذكره برواية عن ابي عبد الله في الرجل يدخل تحت
ثوبه قال ان كان عليه ثوب لم يخرج فلا بأس بنقل من في الصلوة قال يكره داخل اليدين في الكفين وتحت الثياب الملق وروى في هذا ما روي
بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر قال سئلت عن الرجل يصلي ولا يخرج يديه قال لا يخرج يديه في ثوبه اذا لم يخرج فلا بأس في الثالثة روى في

وما كان الله فلا قطع الخريق كتابية في وصية امير المؤمنين عليه السلام لا بن محمد بن حنفية قال الله وان المساجد لله يعني بالمسجد الوحيه
 اليدين والوكيتين والايهامين واما القول الاخر فلم نقوله على ذلك بل ذلك صريح في ذلك ايضا فقال لم نقف في اعتبار الفصل
 على جهة **قوله** **الاولى** **الظاهر** **كل** **الاصحاب** **من** **غير** **خلاف** **يعرف** **انه** **يكفي** **في** **ما** **الوجه** **من** **هذا** **الاشيا** **المكسدة** **ما** **يصدق**
 به الاسم لا يجب الاستيعاب قال في ذلك ولا يعرف فيه خلافا وقال في الذخير ولم نجد قائلًا بخلاف ذلك ثم قال يدل عليه حصول الاشتغال
 بذلك وفي جهة عموم ذرارة المشقة على حصرها بما دونه الصلوة مضافا الى الاصل انه في الجوانب مع تصريحي اكثر كتبه بهذا الحكم
 نورد في المنتهى الكفين فقال هل استيعاب جميع الكفن بالسجود عندك في نردو الحل على الوجه فيحتاج الى دليل او ردو التصريح في خصوصية
 الجبهة والتعبد بالاجزاء في البعض يحتاج الى دليل **الثاني** **هل** **يجوز** **التجود** **على** **ظاهر** **الكفين** **الاطلاق** **الاخبار** **يدل** **على** **ذلك** **لانها** **وردت**
 بلفظ اليدين في بعض الكفين في الاطلاق المفهوم والمتبادر هو بطن الكفين وقد عرفت في غير موضع ما تقدم ان اطلاق الاخبار يجب
 على الاخر والمعصية الشايعة لكثرة وجوب تقييد اطلاق الاخبار بذلك وقال في ذلك والاعتبار بالكفين بباطنهما للتأني وفيه ما
 عرفت في غير مقام وبه صرح هو في غير موضع من ان التأني لا يصح ان يكون دليلا لوجوب حكم من الاحكام وصرح في نية الشهيد
 بعدم الاجتزاء بالظاهر ونقله في الذكر عن اكثر ونقله في غير ظاهر علمائنا الا المرتضى وجوب نطق الارض بباطن راحته وفي المنتهى
 لوجوه كونه كفيلا لا في سجد عليه ما في الاجتزاء بنظر ما ظاهر الابهام في الرجلين فلا قرب عند الجواز انتهى **الثالث** **الظاهر**
 الاكتفاء في الابهام في الظاهر والباطن لاطلاق الاخبار وان كان التجود على وجهها افضل لظاهر خبر جواد وقد تقدم في عبارة ابن ادرين
 التصريح بطريق ابوهاي الرجلين والظاهر انه راد به الاستحباب في قال الشيخ في ط ان وضع بعض اصابع رجله جزءه وقال ابن زهر بن محمد
 الطرف لقدمين وقال ابو الصلاح الطرف اصابع الرجلين ونقل في الذكر عن نهاية الشيخ ذكر الابهام في هذا المقام ودوس الاصابع
 في باب التخييل وجمع بينهما قال في النكتة كانت المساجد لا تقف ان يجامعها في السجود غير ما صرح عليه ان لم يجز التجود وتسمى جبا
 لاتفاق التجود عليها لا يوجبها ثم انه قال في الذكر في الوجه تعين الابهامين نعم لو تعذر السجود عليها لعدمها او قصرها جاز على بقية
 الاصابع انتهى اقول لا ينبغي ان اخبار المسئلة بعض منها بلفظ الابهامين واخر بلفظ الرجلين وحمل مطلقا على مقيدها بقتة القول
 بالابهامين ووجه فلا وجه للقول الاخر ولا دليل عليه **الاول** **يجوز** **قالوا** **ويجوز** **على** **مواضع** **الاعضاء** **بالبقاء** **ثقله** **عليها** **فالو** **تجامل**
 فيها لم يجرى على ان الحائنة لا تحصل الا بهذا القدر اقول الظاهر ان الوجه فيه انما هو من حيث كونه ذلك هو المتبادر من الامر بالسجود على
 الاعضاء ويؤيده ما تقدم في محيطة على بن يقطين عن الكاظم قال يجرى ذلك اذا امكنت جهتك من الارض رواية عن ابن جعفر عن اخيه
 موسى بن جعفر قال سئل عن الرجل يسجد على وجهه ولا يمكن جهته من الارض قال يجرى جهته حتى يتمكن فيضي المحصور عن جهته ولا يرفع
 جهته ويضعها انة الاوقاف الاحتياط فالو يسجد على مثل الصلوة والقطن ويجوز ان يعتمد عليه حتى تثبت الاعضاء ان امكن والا فلا يصح
 عليه لان يعتمد غيره ولا يوجب البغية في الاعتماد بحيث يزيد على ثقل الاعضاء **الحاشية** **استمر** **في** **بيان** **في** **باطنه** **عن** **الارض** **فلا** **اكتفى** **على**
 وجهه ومما يريه ورجليه ووضع جهته على الارض من سطح البحر على ما صرح به العلامة وغيره لا نية حتى ذلك يسجد اقول ان علم الاجزاء
 في الصلوة المذكورة ليس من مداهما فالتلويح عن الارض بل من حيث ان هذه الهيئة والكيفية لا يسمي سجودا وانما يسمي سجودا على وجهه بطلانها
 اما لو وصق بطنه بالارض مع كونه على هيئة الساجد مع وضع باق المساجد على كيفية الواجبة فيها فالظاهر الصحة وان كان خلافا لافضل
 الثالث وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه قد تقدم تحقيق ما يجوز في المسئلة اشارة من المقدمة السادسة في المكان
 ومقتضى هو الارض وما انبثت مما لا يوجب الا القربان خاصة اما الوجهية الضرورة وجع فالو يسجد على كونه ما لم يجرى كونه ما لم يجرى
 وطلق الشيخ في المنع على ما هو حاصله كقول العامة قال في الذكر فان قصد كونه من جنس ما لا يسجد عليه فمرجا بالوافق وان جعل المانع
 نفسا لم يخل كذا العلامة طول بلبيل المنع وانما لا يوجب وضعه على الارض ونحوها فالمشهور الاكتفاء بالمسعى وما يصدق
 الاسم كغيرها من الأفراد الاخر قال في موضع من نية ابن ادرين يتجدد بقدر التمرهم وما يدل على القول المشهور ماداه في في
 التصريح عن زرارة عن احمد عن حماد عن عبد الله قال ابان قصاص اشهر الى طرف الانف مسجد اتى ذلك أصبت به الارض اجزأك وما دونه
 شعرة فقد اجزأ عنه وعن حماد عن عبد الله قال ابان قصاص اشهر الى طرف الانف مسجد اتى ذلك أصبت به الارض اجزأك وما دونه
 في في الصحيح والسنن عن زرارة عن الجعفر قال الجبهة كل ما من قصاص اشهر الى طرف الانف الحاجبين موضع السجود فاما سقط من ذلك
 الى الارض اجزأك مقدار ردهم ومقدار طرف الانملة وما دونه في ياب عن زرارة عن الجعفر قال سئل عن من السجود قال باين
 اشهر الى موضع الحاجبين وضعت منه اجزأك وعن يزيد بن معاوية عن الجعفر قال الجبهة الى الانف اتى ذلك أصبت به الارض اجزأك في السجود
 والتجود عليه كله فضاع ماداه ابن بابويه في الصحيح عن زرارة عن الجعفر قال سئل عن المريض كيف يسجد فقال على خروا وعلى روجه
 او على سواك برفعه اليه هو افضل من الايام انما كره من كره السجود على المرقع من اجل الاوثان التي كانت تعبد من دونه والله وانما لم يعبد
 غير الله فكل ما سجدوا على المرقع وعلى السواك وعلى عود ولم تقف ليقول الاخر على ليل معتد قبل العمل مستند ابن بابويه وابن ادرين ما رواه
 الكليني في الحسن عن زرارة عن الجعفر قال كرواية ذرارة الثانية ثم قال قال استعمال الاجزاء في اقل الواجب ثم اجاب بان طرف الا نملة

في كتاب الحسن بن محبوب

قال قال كثرة التكب في الركوع والتجود افضل او ما تسمع لقول

الركوع والتجود قلت فايتهما افضل كثرة او كثرة الدعاء قال كثرة الدعاء

في التجود وهو لغة الخضوع والاختناء عبارة عن وضع اليدين على الارض وما

الغوايا حقيقة شرعية والتجود بالفتح الواحد وكسرها هم ووجهه

تحدثت جملة من الاخبار في هذا الفصل دالة على وجهه

في الركعة الواحدة عدا وسما

فهي في الركعة

... سبب صحيح الخبر وكثير من الاحتيا

كتاب انما قالوا بلست في لم ينقل القول بقدر الدد

نزل بالذم ولم ينفذ الباب الا

كثير من حمل قوله هذا الجراك مقدار

لا تملكه فحصل لزم اشتمال الخبر على حكم

شأن ذلك المادواه

ببضادق بالو

المستحب في السجود على الألف يشرط له ان يشترط اليه ما يصح السجود فيه ما عليه ما لا يجزئ السجود على ما يصح عليه سائر السجود باقية واحتمل
بعض شايخنا المحققين من متأخري المتأخرين الاكتفاء بما يصح عليه سائر السجود الظاهر ضعفه **ومنها** الدعاء حال السجود ولا سيما
ما لما تورد في الكليين عن عبد الرحمن بن سباع قال قلت لابي عبد الله ع ادعونا لاسجد قال نعم فادعونا للدين والآخره فانه في الدنيا
والآخره وعن عبد الله بن عجلان قال شكوت الى ابي عبد الله ع تفريقا موالنا وما دخل علينا فقال عليك بالدين والثوابت سجد فان قرب ما يكون
العبد الى الله عز وجل هو ساجد قال فقلت ادعوني الفريضة واسمعي حاجتي فقال قد فعل ذلك رسول الله ع فادعوني على قوم باسمائهم واسماء
ابائهم وضلع على عتيقهم بعد ورواه ابن اديس في مستطرفات السرائر من كتابه في فضل علي بن محبوب عن زيدا الشحام عن ابي جعفر ع قال ادع
طلب العز في المكتوبة وانت ساجد يا خير السائلين يا خير المعطين وادعوني في كل وقت من وقتك فانك ذو الفضل العظيم وعن محمد بن
مسلم في الصحيح قال صلى بنا ابو جعفر في طريق مكة فقال هو ساجد وقد كانت ضلعت ناقة لي لاهم الله ع على فلان ناقة قال محمد بن
علي ع عبد الله ع فاجبرته فقال وضلع فقلت نعم قال منك قلت افايد الصلوة فقال لا وعن ابي بصير في الصحيح او الحسن ع في الحديث
قال اذا سمعت تكبروا قل اللهم انك سجدت بك امنت ولك اسلمت عليك توكلت وانت بي محمد وجمعة الذي خلقه وشق سمعه وبصره
للمدب العالمين تبارك الله الذي لا يقين ثم قل سبحان الله الذي لا يعجز احد من خلقه عن شيء من شئ الله ع في الحديث
اجبرني وادفع عني لما انزلت الي من غير فقير بارك الله في العلمين وعن ابي عبد الله ع في الصحيح قال سمعت ابا جعفر ع يقول هو ساجد
اسجد بحق جيبك محمد صلى الله عليه واله لا بد لك من ثياب الجنة وما سجدت ابا عبد الله ع في الحديث الثانية اسجد بحق جيبك محمد صلى الله عليه واله لا بد لك من ثياب الجنة
مؤنة الدنيا وكل هول دون الجنة وقال في الثالثة اسجد بحق جيبك محمد ع لما غفرت لك كثير من الذنوب فقل قل قلت في الحديث
ثم قال في الرابعة اسجد بحق جيبك محمد ع ادخلت الجنة ووصلت من سكانها واما الخليفة من سعة ان النار برحمتك صلى الله عليه واله
في غير ذلك مما هو مذكور في مضافه ومنها استحباب ما يات في التمكن في السجود لتحقيق اثره الذي مدح الله تعالى بقوله عز وجل يا ايها الذين
يؤمنون هم من اثر السجود وروى في السجود عن الصادق ع في الاثر السجود وروى في الحديث السجود وروى في الحديث السجود وروى في الحديث السجود
ان رسول الله صلى الله عليه واله كان يحب ان يمكن جهته من الارض وروى الصدوق في كتاب العلل عن جابر عن ابي جعفر ع قال ان علي بن الحسين
كان اثر السجود في جميع مواضع سجوده فسمي السجود وروى في الحديث السجود وروى في الحديث السجود وروى في الحديث السجود
قال كان لا يفي في موضع سجوده اثار ثابته وكان ينظمها في السنة مرتين وكل مرة خمس ثقبات شتى في الثقبات لذلك وروى في
كتاب عيون الاخبار بسند عن عبد الله بن الفضل عن ابيه ع في حديثه دخل على الحسن ع فخرج جوف عليه السلام قال فاذا اغلام استوي
يلحف اللحم من جبينه ومرتين من كثرة سجود **ومنها** انه يحب المرأة ان ترفع شعرها عن وجهها وان كانت تصيب بعضها الارض لزيادة
التكبير لما رواه علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه قال سئل عن المرأة تقول قصتها فاذا سجدت وقع بعض وجهها على الارض وبعض يغطيها
الشعر في سجود ذلك قال لا تضع وجهها على الارض هذا مع ما دل على عدم وجوب سترها لوجهها بالسجود بل يكفي السجود كما تقدم بيان
وقال ابن الجبلة لا يستحب للمرأة ان تطول قصتها حتى يستر شعرها بعض وجهها على الارض ما يجبر عليه كسفل في الاعضاء قال لا ولم تقف
على مستند واما الوجه فلا يستر وجوب كشفها **ومنها** نظرها حال السجود الى طرف انفسه قال في الذكر في الجملة من الاحكام هو وثق
بعدم وقوفه على مستند وبذلك صح غير ايضا ومستند الذي قف عليه كتاب الفقه الرضوي قال فيكون بصره في وقت السجود الى انفسه
بين السجدين في سجود ذلك في وقت التشهد قول المتأخرون قد نقلوا هذا الحكم وكان استحباب النظر محال التشهد الى سجود واعتروا بعدم
المستند واما علو ذلك بعد كراهة التقيض في الصلوة فانه ابلغ في الخشوع والاقبال على العبادة والخبر المذكور كما ترى صريح في ذلك والظاهر
مستند الحكم عند المتقدمين سيما الصدوقين كما عرفت في غير مقام **ومنها** ان يكون نظرها حال جلوس بين السجدين الى سجود لما عرفت من كتاب
الفقه الرضوي المذكور قال في الذكر بعد تعداد مستحبات السجود **ومنها** ان يكون نظرها حال جلوس بين السجدين الى سجود كما في الحديث
ولما قال ابن البرقي ان الجالس ينظر الى سجود الله هو مؤذن بما ذكرناه انفا كما لا يخفى **ومنها** ما رواه مسدد لموقف لقول الصادق ع فيما تقدم ان
احبنا من اصحابي وضع قدمي كره وضع يديه عن الموقف قد تقدم انه يجوز الارتفاع ولا تخاف من الله وان كان الافضل المشاء وقال
ابن الجبلة لا يمتد ان يكون موضع السجود مشاء بالمقام المصطنع من غير رفع ولا صولة وان كان بين يديه بقدر ربع اصابع مقبوضة جاز ذلك مع
القروية لا الاختيار ولو كان علو مكان السجود كالجدار المثل وميل الماء جاز ما لم يكن في ذلك خوف وقدر في ان تجاوز ربع اصابع مقبوضة
انفق **ومنها** وضع اليدين حال السجود حال المنكبين لقوله ع في محبة زبارة ولا تترك فكيف بك كيتك ولا تدن من وجهك حال منكبيك
اي اجملها بين ذلك حال منكبيك او حال وجهك كما هو ظاهر صحيح ما حديث قال فيه ثم سجد ويطأ كفيه مفهومي الاصابع بين يدي ركبتيه حيال وجهه
وقال عجلان رضي الله عنه في الحديث **ومنها** ان يجلس بعد السجدة الثانية مطشعا على المشهود محبسة الاستراحة وقال ابن الجبلة اذا رفع
واسم من السجدة الثانية في الركعة الاولى والثالثة فاستقامت اليه الارض واليكبر وحده ايسر ثم يقوم فجاد ذلك وقال علي بن بابويه لا بأس ان لا يقف
في انفا فذكر في الذكر في السجود في الركعة الاولى والثالثة فاستقامت اليه الارض واليكبر وحده ايسر ثم يقوم فجاد ذلك وقال علي بن بابويه لا بأس ان لا يقف
الرجع في السجود في الركعة الاولى والثالثة فاستقامت اليه الارض واليكبر وحده ايسر ثم يقوم فجاد ذلك وقال علي بن بابويه لا بأس ان لا يقف

الوجوب اعرضه في كتابه ما رواه الشيخ عن زرارة قال رايت ابا جعفر واباعدا الله عليهما السليم اذا رفع راسهما من التبعة الثانية فمضيا ولم يجلسا
قال التدرج متفقان ثم قال يدل على الاحتياط مضافا الى ما سبق من حديث عبد الحميد بن غواض انه روى ابا جعفر عليه السلام اذا رفع راسه
من التبعة الثانية من الركعة الاولى جلس حتى يطعن ثم يقوم انتهى قول الظاهر ان عقد اذ لم يجل على الاستحباب هو دعوية وذرة المذكورة والذي يظهر
الى انها انما خرجت من التبعة لما رواه الشيخ في بيانه عن الاصمعي بن بنية قال كان امير المؤمنين عليه السلام اذا رفع راسه من التبعة قد خضع
يطعن ثم يقوم فليله يا امير المؤمنين كان من قبلك ابو بكر وعمر اذا رفعوا رؤسهم فمضوا الى على صدورهم كما ينهضون لا يقال
امير المؤمنين عليه السلام انما يفعل ذلك اهل الجاهل الناس انما هذا من توقيف الصلوة ونحوه ما رواه زيد البرقي في كتابه قال سمعت ابا الحسن يقول
اذا رخصت راسك من آخر جلدتك في الصلوة قبل ان تقوم فاجلس جلدتك ثم بادبر كبتك الى الارض قبل يدك وابسط يدك بسطاد
انك عليها ثم فان ذلك وقار للمؤمن الشايع لونه ولا تظلم من سجودك مباددا الى القيام كما يطيش هؤلاء الاقشاب صلاتهم ولا
صاروا حتى في كتاب الخصال بسند معتبر في بيانه عن محمد بن مسلم عن ابيه قال قال امير المؤمنين عليه السلام في الركعتين خذتكن
جواصكم ثم قوموا ان ذلك من فعلنا اما ما رواه الشيخ في بيانه عن رديم قال قلت لابي الحسن الرضا عجلت فذلك اراك اذا صليت رفعت
راسك من السجود في الركعة الاولى والثالثة وتستوي السائم تقوم فضع كما تضع قال لا تنظر والما اصنع انا اصنعوا ما تقومون
والظاهر عندنا ان السائل في هذه الرواية من المخالفين فلذا منعه من الاقتداء به وامر بما هو عليه من المباداة في القيام وعدم الجلوس
الا فلو كان من الشبهة كيف يمنع من العمل باصنع هو عليه السلام والحال انه السنة المأمور بها واما من يجل ذلك فاما هو فانه مأمور به مع انه
ليس بمأمور به عندنا فاما ذلك عندنا فليقل القول بذلك في المنتهى عن جهة المخالفين ولم ينقل خلافا لافندوا يتبعون الشافعي
ورواية عن احمد في الروايتين الاخريتين وفا قال لاكثر القيام من غير جلوس حتى ثبت خروج الخبر المذكور مخرج التبعة انتهى المعارض
لمادت عليه رواية البصير من الاخبار الجلوس بؤكد الروايات لباقيته وبالجمله فان الاخبار المذكورة بعد عمل في ذرة على ما ذكرنا
غيرنا فيه لما ذهب اليه السيد المفسر في مقابلة الانطباق عليه فان منها ما دل على حكاية فعلهم في الجلوس ومنها ما دل على الامر
به وفاقية استدوا به رواية ذرة وقد عرفت الوجه فيهما ومن العجب قول السيد السند قدس سره ويدل على الاحتياط مضافا الى ما سبق
من حديث عبد الحميد بن غواض ذلك فان فعله في ذلك اعم من الوجوب الاحتياط بل يلزم ما ذكره في غير موضع من الاستدلال بالتسعة على الوجوب
وهو دلالة الرواية المذكورة على الوجوب في الدلالة على الاحتياط ومنها التورك في الجلوس بين التبعين في جلسته الاستحباب وكذا
في التشهد كما سيلا انشاء الله تعالى ان يجلس على ذلك الا فيخرج رجله جميعا من تحت ويجعل يده اليسرى على الارض فظاهر قدمه اليه في
قدمه اليسرى ويقف على القدمين في الارض هكذا في الشجرة ومن تبعه من المتأخرين ونقل عن المصباح انه قال يجلس ماشاء بورك
الايمن مع ظاهر قدمه اليسرى على الارض فاعلم ان اليفق على عرقوبه الا فيخرج رجله اليسرى من تحت ويجعل يده اليسرى على الارض فتقبل ركبته سغا
وقال ابن الحميد في الجلوس بين التبعين انه يضع يديه على يديه ولا يقعد على قدميه اصابعها ولا يقع اعضاء الكلي قال في
تورك التشهد يلقى اليه جيعا ووركة الا في ظاهر قدمه اليسرى بالارض لا يجزيه غير ذلك ولو كان في يمين ويجعل باطن ساقه الايمن
على رجله اليسرى باطن فخذ الايمن على عرقوبه الا فيخرج رجله اليسرى من تحت ويجعل يده اليسرى على الارض باطن اصابعها على اياها
ولا يستقبل ركبته جميعا القبلة اقول والذي قفت عليه من الاخبار المتعلقة بذلك ما تقدم في صحيحه حديث قال ثم قد علم في
الا في قد وضع قدمه الايمن على بطن قدمه اليسرى قال استغفر الله ربى واوقاليه ثم كبر وهو على سجدة التبعة الثانية وما تقدم في صحيحه ذكر
قال فاذا قعد في تشهدك فالصق ركبتيك بالارض فخرج بينهما شيئا وليكن ظاهر قدمك اليسرى على الارض فظاهر قدمك اليسرى على الارض
اليسرى واليتك على الارض طرفها باطنها على الارض اياك والقعود على قدميك فتأدى بذلك لا تكون قاعدة على الارض فيكون انما قعد
بعضك على بعض فلا تصب للتشهد الدعاء والظاهر هو القول الاول من الاقوال الثلاثة المتقدم لظاهر هذا الخبر ولا سيما الثالثة قال
في الذكر كفي منها التورك بين التبعين ان يجلس على ذلك الا فيخرج رجله جميعا من تحت ويجعل يده اليسرى على الارض فظاهر قدمه اليه
على باطن قدمه اليسرى ويقف على القدمين في الارض فخرج رجله اليسرى من تحت ويجعل يده اليسرى على الارض فظاهر قدمه اليه
رجله اليسرى يخرجها من تحت ويجعل يده باطنها على الارض ويجعل عليها يكون باطنها على القبلة ويظهر من خبر زرارة عن الباقر ع كراهته
حيث قال اياك والقعود على قدميك فتأدى بذلك لا تكون قاعدة على الارض انما قعد بعضك على بعض انتهى ومنها الدعاء بعد الجلوس
من التبعة الاولى قال في المنتهى انما يجلس عقب التبعة الاولى عاصم بن اذهل عليه السلام فاذا قد تقدم في صحيحه الجمل وحسنه عن ابي عبد الله
واذا رخصت راسك فقل بين التبعين اللهم اغفر لي وارحمني واجزني الدما الخ وقال في كتاب الفقه الرضوي قال بين سجديك اللهم اغفر لي
وارحمني واهدني وعافني قال لما انزلت من خير فقرأ سجدة الثانية وفي صحيحه ما تقدم رفع راسه من السجود فلا استوي السائم قال لا تكر
وقال استغفر الله ربى واوقاليه ثم كبر وهو على سجدة التبعة الثانية ومنها ان يدعوه عند القيام معتد على يديه سابقا بوضع ركبته
وهو ما اختلف فيه بين الاصحاب في الذي قفت عليه من الاخبار المتعلقة في هذا المقام ما رواه الشيخ في صحيحه عن محمد بن مسلم في حديث
قد تقدم قريبا قال واذا اراد ان يقوم رفع ركبته قبل يديه وما رواه في صحيحه عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سجدت ارجل

بأن الأكثر كان يومئذ على القول بالاستحباب كما لا يخفى ما يدل عليه الخبر المذكور من التخييم مقام اختلاف الأخبار كما نضر عليه جملة من أصحابنا رضي الله عنهم
 جمع بين الأخبار وهو جليل هذا الخبر ونحوه في بعض الأخبار أيضا التامع قوله في التخييم مقام اختلاف الأخبار كما نضر عليه جملة من أصحابنا رضي الله عنهم
 الثانية فكثير من جلس الخ فاته بما يشعر بظواهرهم بأن تكبير الوضع من التجدد الثانية قبل أن يستوي حاله وهو خلاف المفهوم بظاهر
 ولا يخفى ونحو ذلك خبره ما ذكره وضعه من التجدد فلا استحواء قال الله أكبر ثم قد عجل جانبه لا يبر قد وضع ظاهرا قد عجل بالظن قد لا يبر
 قال شيخنا المجلسي في البحار في شرح حديث حماد هذا يوم أن التورك بعد التكميل لم يقل به أحد وليس في رواية أخرى مثله قوله في هذه الرواية كما
 ترى شمله وقد مره نظيره في تكبير الأخذ في التجدد الأول فان أكثر الأخبار وهو الذي صرح به لا أكثر منه حال القيام وقيل يجوز بالتكبير عليه البعض
 الأخبار المنتهية ثم إن شيخنا المشار إليه احتمل أن ثمة هنا ليست للترخي الزماني بل التراخي المرتب إلى العنوى المقام الثالث
 في الأحكام وفي مسائل الأولى قد عرفت فيما تقدم استحباب التورك في جلوس الصلوة وبيان كيفية وقدمه صرح الأصحاب بكونه لا قضاء
 فجلوس الصلوة إلا أنه قد وقع الخلاف في حكمه وكيفية فالحق هو بين الأصحاب هو القول فيه بالكرهية بل ادعى الشيخ في فقه عليه الإجماع
 نقل القول بالكرهية المحقق في معتبر عن معوية بن عمار ومحمد بن مسلم عن القداماء ونقل عن الشيخ في فقه والمترجم عن أنها ذهبا إلى عدم الكراهة
 قال في حديث كركي الجوس بن التجدد وبعد الثانية لا فضل أن تجلس متوركا وإن جلس بين التجددين وبعد الثانية مقيما كان أيضا
 جائزا في موضع آخر التورك المسنونة قال لا يقع بين التجددين وقال في يه لا بأس أن يقعد مترجعا ويقع بين التجددين ولا يجوز ذلك
 حال التشهد وفيه الإقواء مكرهه وقال في لا بأس بالاقباض بين التجددين ولا بأس بين الأولى والثانية وبين الثانية والثالثة والرابعة وتركه
 أفضل ويكره أن يشد من تلك الكراهية في حال الجلوس للتشهدين وقد يوجد في بعض كتب أصحابنا ولا يجوز إلا في حال التشهدين وذلك لا بد على
 تقليد الكراهة لا الخلل لأن الشيء إذا كان شديدا لكرهية قبل لا يجوز دفعه في ذلك بالقرين والوهذا يميل كلام العلامة في رواية في حديث قال الأقرب عند
 كراهة الإقواء مكرهه وإن كان في التشهد وكذا ظاهر هذا الكلام هو ثبوت الكراهية في كل جلوس وهو ظاهر التشهدين وبه صرح في يه على ما نقل
 عنه وأكثر الأخبار الآتية انشاء الله تعالى المشقة على الفحص فخصه بين الجلوس بين التجددين والأخبار إنما تقابلت نفيًا وإثباتًا في هذا الموضع
 كما سترك انشاء الله تعالى أما الكلام في الكيفية فقد وقع الخلاف في ذلك بين الفقهاء وأهل اللغة قال في الفتح ألقى الكل على ما عليه
 معتز شامنا ما يبريد قد جاء التهم عن الإقواء الصلوة وهو أن يضع اليه على عقيب بين التجددين وهذا تفسير الفقهاء وأما أهل اللغة
 فالإقواء عند من يلقى الرجل يديه بالارض فينصب يديه ويتساند إلى ظهره وقال ابن الأثير في يه فيه أنه نوع الإقواء الصلوة الأفضا
 أن يلقى اليه بالارض من ينصب يديه ويضع يديه على الأرض كما يقع الكل فيل هو أن يضع اليه على عقيب بين التجددين و
 القول الأول ومنه الحديث أنه لم يكل معيا إذا نه كان يجلس عند الأكل على دركه مستوقا غير متمكن وقال في فقه في جملته تساند
 المعاد وأنه والكل جالس على استه قال المطوق في المغرب لا تقآن يلقى اليه بالارض وينصب يديه ويضع يديه على الأرض كما يقع الكل
 وقال في جملته الإقواء تفسير الفقهاء أن يضع اليه على عقيب بين التجددين وقال في كتاب المصطلح المثير في الإقواء الصلوة اليه بالارض ونصب يديه
 ووضع يديه على الأرض كما يقع الكل في الجوهري الإقواء عند أهل اللغة وأورد نحوه ما تقدم وجعل كان وضع يديه ويتساند
 على ظهره قال ابن القطاع ألقى الكل جالس على اليه وينصب يديه وألقى الرجل جالس تلك الجلسة أنه في فقهنا جملة من كلام أهل اللغة
 مستغنية عن تفسير ما جاء في الكل على النحو المذكور في كلامهم وأما الفقهاء فقالوا المحقق في فقهنا ليعتبر بجلوس بين التجددين متوركا
 فقال في فقهنا الأفضل أن يجلس متوركا ولو جلس قريبا بين التجددين وبعد الثانية تبارك وقال الشافعي وأبو حنيفة يجلس فريشا رواية
 الجعيد الساعك وكيفية التورك أن يجلس على دودك اليسرى يخرج رجله اليسرى ويضع يديه على الأرض ويجعل يديه على
 الأرض وظاهره قوله ليعق على ما تقدم من اليسرى كيفية الإقواء أن يجلس على رجله اليسرى ويخرج رجله اليمنى من تحته وينصب يديه ويجعل يده
 أصابعها الأرض معتد عليها إلى القبلة وقال علم المهكدة يجلس ما ساجد كالتسليم مع ظاهره من هذه اليسرى الأرض فافتحه اليه على عقيب
 لا يبر ينصب طرف يدهم رجلا اليه على الأرض ليستقبل بركبته مع القبلة وما ذكره الشيخ أولى ثم قال في يه بكرة الإقواء بين التجدد
 قاله في الجمل في يه قال معوية بن عمار ومحمد بن مسلم والشافعي وأبو حنيفة أحمد وقال الشيخ بالجواز وإن كان التورك أفضل وبه قال علم
 المهكدة أما ما رواه عن علي بن عيسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تقع بين التجددين وعن أنس قال قال رسول الله إذا رقت أرك
 من التجدد فلا تقع كما يقع الكل من طريق الأخبار وأما الجليل عن عبد الله قال لا تقع بين التجددين أقواء الدليل على أن
 التهم ليس بالضرر ما رواه عبد الله بن علي الجليل عن أبي عبد الله قال لا بأس بالإقواء الصلوة بين التجددين والإقواء أن يعتمد
 بعدد وقدمه على الأرض ثم يجلس على عقيب وقال بعض أهل اللغة هو أن يجلس على اليه ناصبا فانه يه مثل أقواء الكل المعتمد الأول
 لأنه تفسير الفقهاء ويظهر على تقديره وعلى هذا الكلام من أقواله في غيره جوي في المنتهى في يه منه الشهد الذي وبالجمل فكل
 الفقهاء متفق على تفسيره أقواء بما اختار المحققين أنه المعول عليه بين الفقهاء أن يجلس على تقديره في خيار المسئلة والواجب نقلها
 ثم الكلام في المقام بما سخر يتوفى الملك العلم وبركة أهل الذكر عليهم الصلوة والسلام فمن أخبار المسئلة ما تقدم فكل كلام المحقق من رقا
 الجليل في الجليل ما رواه في يه الصحيح عن معوية بن عمار ومحمد بن مسلم والشافعي قالوا لا تقع في الصلوة بين التجددين كما أقوا الكل وما

رواه في كتابه الاخبار عن عمرو بن جميع قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس بالاقعاء في الصلوة بين السجدين وبين الركعة الاولى والثانية
وبين الركعة الثالثة والرابعة واذا جلسك الامام في موضع يجبان يقوم فيه فتجاء ولا يجوز الاقعاء في موضع التشهد من الايمن على ان
المقعى ليس بالجلوس بل بالجلوس على بعض الاقعاء ان يضع الرجل يديه على عقيبته في تشهد فاما الاكل فعليه لا بأس ان رسول الله
صلى الله عليه واله قد اكل معقيا وما رواه ابن دريس في مستطرات السراير نقل عن جابر عن زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام لا بأس بالاقعاء
فيما بين السجدين فلا ينبغي الاقعاء في التشهدين انما التشهد في الجلوس ليس المقصود بالجلوس اذا عرفت ذلك فاعلم ان الاقعاء في الموضع الذي
قد صرح به رواية عمرو بن جميع الا انها دلت على المنع من التشهدين ونفى لباس عما عداها والاقعاء بالمقعى الذي صرح به اهل اللغة
قد اشارت بحجة معوية بن عمار ومحمد بن مسلم والجلوس على التوسعة بين السجدين وحيث يكون كل من المعنيين قد ورد في الاخبار لكن على القول
الذي عرفت على هذا فيمكن الجمع بين الروايات بحمل وايات النهي على الاقعاء المنقول عن اهل اللغة وهو الجلوس على الايمن فاصبا
لتخذه واضعا يده على الارض مثل قعاء الكلب رواية ابو بصير الدالة على النهي عن السجدين وان كانت مطلقة الا ان رواية المشايخ
الثلاثة المتقدمة في الصورة المذكورة قد صرحوا بان هذا المعنى فيحمل رواية ابو بصير عليه في ذلك ودوايات الجواز على الاقعاء بالمقعى
التي عند اللغة كما صرح به رواية عمرو بن جميع ودوايت عميد الله بن علي بن الجلب المتقدمة الدالة على نفي لباس عن السجدين وانما
مطلقة في الاقعاء الا ان لا يجزى حمل على رواية عمرو بن جميع التي اشتركت معها في لباس عن التشهد المذكورة حيث صرح بتفسير
وفي هذا وقوف على ظاهر الروايات من كل من الطرفين وتقييد مجملها بمفصلها وحمل طلقها على مقيدها هذا بالنسبة الى الجلوس بين
السجدين الذي هو مورد اختلاف الاخبار فانها انما تقابلت فيه خاصة واما التشهد فظاهر وايضا على الاخبار والسرير هو
المنع من الاقعاء وليكن كل واحد من الروايتين بالنسبة الى التشهد متخاضة في الاخبار بل فيهما يؤيدها مثل قوله في حجة زرارة الدالة على المنع
عن القعود على قدميه وانما ينادى بذلك لا يكون قاعدا على الارض وانما قد عدا بعضه على بعض فلا يصح التشهد في الدالة فاما قوله في التشهد
من قعدة صوفيه الحكم في هذا الجلوس بين السجدين قال فان العلة المذكورة في التشهد يحصل في غيره فيستدل الحكم اليه بان الذكر
والدالة في التشهد كغيرها بين السجدين كما لا يخفى فلا بد من تشد الحكم ودوايت السرير وان لم يجز في الاقعاء الا انفسه في رواية عمرو
بن جميع فيحمل على تفسيره في نفي الحكم في ان قد تقدم ان ظاهر الاخبار وكلام الاصحاب هو استحباب التوسعة في الجلوس والصلوة على
والوجه في الجواب عن ذلك ما ذكره الشيخ من حمل الاخبار الجواز على التوسعة والجواز ان كان خلاف الافضل ثم ان من المحتمل قريبا ايضا ولعله
الاولى والاربع في المقام حمل وايات نفي لباس عن الاقعاء بمعنى الجلوس على العقبين كما ذكرنا على التقية حيث ان مذهب جماعة من العامة
استحبوا ونقلوا عن ابن عباس انه السنة وعن طاوس قال ايت العباد لله يعطون ذلك عبد الله بن عمرو بن عباس ابن الزبير قال بعض شراح
مصحف المسلم في باب الاقعاء بعد نقل حديث ابن عباس انه سنة علم ان الاقعاء ورد في حديثان نفي هذا الحديث انه سنة وفي حديث
اخر التوسعة رواه الترمذي وغيره من رواية طي عتيق بن واين ما جاء من رواية يونس بن احمد بن حنبل من رواية سمرة واهل هرة والبيهقي في رواية
سمرة وانما ساندوا حكمه اضعيفه وقد اختلف العلماء في حكم الاقعاء وفي نفسه اختلاف كثير لهذه الحادثة والاصواب الذي لا يعلل
عند ان الاقعاء فان احدهما ان ياصق اليديه بالارض ويضع يده على الارض كقضاء الكلب هكذا فسره ابو عبيدة معمر بن
المشتق واصله ابو عبيدة القاسم بن سلام واخرون من اهل اللغة وهذا النوع هو المذكور الذي روي في التوسعة الثلاثة ان يجعل يديه على
عقبه بين السجدين وهذا هو مراد ابن عباس انه سنة وقد نص الشافعي على استحباب الجلوس بين السجدين وحمل حديث ابن عباس
على جهات من المحققين منهم البيهقي والشافعي اخر لقرون قال القاضى قد ورد عن جماعة من الصحابة والتلف كانوا يفعلونه قال
وكذا ما فسره ابن عباس من السنة فافهم عقيبك ليتك في هذا هو الصواب في تفسير حديث ابن عباس قد ذكرنا ان الشافعي على استحباب
بين السجدين انتهى مما ذكرناه يظهر من حمل الاخبار الجواز على التقية وقد عرفت بما قد مر ان المراد بالاقعاء في اخبار الجواز هو الاقعاء
الذي جازوه هذا سنة وهو الجلوس على العقبين معقدا على صدور الرجلين هذا بالنسبة الى ما بين السجدين والافق قد عرفت ان الاقعاء
في التشهد مما لا تخاض للقول بالمنع منه ولا يخفى ان ما ذكره الاصحاب من جواز الاقعاء على كراهة فجلوس الصلوة مع تفسير الاقعاء
بالجلوس على العقبين معقدا على صدور قدميه فافهم في حصة الصلوة بجلوسه على هذه الكيفية وهو شكل ان صدق الجلوس شافيا
او غير فاعلم هذه الكيفية لا يخرج من بعد ما عرفت من الخبر ان المقى ليس بالجلوس الطاق ما ذكره في الفقيه وصرحت به رواية عمرو بن جميع
من عدم الجواز مراد به ظاهرة المبالغة في الكراهة كما صرح بها ابن دريس فان الجلوس على عقبه ليس مع اعتاده على متدبليه لا يصح عليه
انما السكوت صرح به اكثر الروايات في حجب حمل لفظ لا ينبغي في رواية السرير على معنى التحريم وهو اكثر في الاخبار كما تقدم ذكره في غير مقام
وبالحيلة فالدلي على التحريم ما فهمنا من اخبار المسئلة هو كراهة الاقعاء بمعنى الجلوس على الايمن كقضاء الكلب بحمل وايات النهي على هذه
الصورة كما عرفت وما دوايات الجواز في حمله على الاقعاء بالمعنى الثلاثة ولكن روايتنا انما خرجت من خرج التقية ومورد ما بين السجدين
الذي قد عرفت من كلامهم سنة والظاهر هو عدم جاز له عدم صدق الجلوس معه الا في حال التقية وان كان ذلك خلاف ما عليه الاصحاب
كما عرفت والله العالم المسئلة الثانية المشهور بين الاصحاب ان كان موضع سجوده دقلا وجراحة او دم يمنع من السجود عليه

هذا الحديث في نسخة
من نسخة في نسخة
من نسخة في نسخة
من نسخة في نسخة

عليه فان امكن ان يحضر خيرا او يعمل شيئا من طين او خشب نحوها اليسفع التسليم من الجهة ما يقع التجرود عليه جبان تعذر الاستغفار
 بجهته بل من ردف ذلك سجدا على الجبهتين فان تعذر فعله ذقنه وقال الشيخ في كتابه ان كان هناك دقل او جراحة ولم يتمكن من السجود عليه
 على ما جاز به فان لم يتمكن سجد على ذقنه كان جعل الموضع الذي جعله فيه كانه جازا ودينه يصح بعدم وجوب الخيرة والا ونحو
 فيه قال ابن حزم يسجد على ما يجده فان لم يتمكن فعله ذقنه فقدم السجود على الجنبين على الخيرة وقال الشيخ طبري بابويه بخبر
 لا نقل ان كان بجهته علمتة عن السجود سجد على قرنه الايمن من جهته فان عجز فعله قرنه الايسر من جهته فان عجز فعله ظهر كعنه فان عجز
 فعله ذقنه ونحو كلام ابنه الصدوق واما الاخبار التي وقعت عليه في هذه المسئلة فمنها ما رواه الشيخ في الموقوف عن اسحق بن عمار عن بعض
 اصحابه عن مصنف قال خرج في دقل كنت سجد على جانب فراءى ابو عبد الله اثاره فقال هذا نقلت لا استطع ان اسجد من اجل الدقل فانما اسجد خفا
 فقال له لا تفعل ولكن اخضره وجعل الدقل في الخيرة حتى تقع جبهته على الارض ما دوا في عن طين يحمل باسناؤه قال مثل ابو عبد الله
 عن بجهته علمتة لا يقل على السجود عليه قال الشيخ ذقنه على الارض ان الله تبارك وتعالى يقول للاذقان ويحرقن سجدا وما رواه الثقة الجليل
 علي بن ابراهيم في كتابه الموقوف عن ابيه عن الصالح عن اسحق بن عمار قال قلت لابي عبد الله رجلين عيينه قرحة لا يستطيع ان يسجد عليهما
 قال يسجد باين طرف شعرو فان لم يقدر سجد على طلبة الايمن فان لم يقدر فعله على جانب الايسر فان لم يقدر فعله ذقنه فقله ذقنه قال نعم اما
 تعذر كتاب الله عز وجل لا تقرأ الا ذقان سجدا وقال في كتاب الفقه الرضوي ان في جبهته علمتة لا تقدر على السجود ودقل فاحضر خيرة فاذا
 سجدا فجعل الدقل فيهما وان كان على جبهته علمتة لا تقدر على السجود من اجلهما فاسجد على قرنه الايمن فان تعذر عليه فعله قرنه الايسر
 فان تعذر عليه فعله فاسجد على طمحه كرك فان لم تقدر عليه فاسجد على ذقنه كرك فان كان الذي ارتكبه من الذنوب او توالى العلم من قبله اذنته
 عليهم يحرقن للاذقان سجدا الى قولهم وين يدعهم خشوعا هذا ما وقعت عليه من اخبار المسئلة ووصلت عنهما والمذكور في كتاب الاحكام
 منها رواية مصنف في المسئلة على الخيرة فاصلة ومسئلة الكليني عن علي بن محمد المسئلة على الوضع على الذقن من اول الامراض وذا الخراج
 في المعبر بتبعه في كافي تقيم الاستدلال على القول المشهور من الانتقال الى الجنبين بعد تعذر الخيرة في التعليل عقله وقال في المعبر
 بان الجنبين مع الجهة كالعضو الواحد فيقوم لهما المقام والعذر لان السجود على احد الجنبين اشبه بالسجود على الجهة من الايمان
 فان الائمة يسجد مع تعذر الجهة فالجنبين اولى بنقله في كونه اية وجده عليه حيث لم يقف على دليل سواء يسند اليه وانت خيرة
 في الاستناد الى هذه التعليلات العقلية من عدم الصلاحية لتأسيس الاحكام الشرعية كما نبهت عليه في غير مقام مما تقدم والاظهر
 الاستدلال على ذلك بما في موثقة علي بن ابراهيم بن محمد الطجلي الايمن والايسر على الجنبين مجازا واطهر منها عناية كتاب الفقه الرضوي لقننها
 اخذ كلامهم الصدوقين كما عرفت فان المراد بالقدن الايمن والايسر هما الجنبان بلا اشكال لانها اشتملت على الترتيب بينهما فالواجب
 القول به واما السجود على الذقن فاستدل عليه في كتاب صاحب المعبر وغيره بمسئلة الكليني قال في كتابه نقلها والاستدلال بها في
 الرواية وان ضعف سندها لان مضمونها يجمع عليه بين الامتداد وانه كيف يكون مضمونها يجمع عليه بين الاحكام هي قد ردت على الانفا
 من اول الامر على السجود على الذقن والاصحاب قالون بالخيرة او لا ثم مع تعذرهما فالجنبين ثم مع تعذرهما فالذقن فالسجود على الذقن
 انما هو مرتبة ثالثة والرواية التي تليها من اول الامر لكن ضيق الخناق في هذا الاصطلاح الذي هو الفاش اقرب من الصلاح اوجب
 الوقوع في هذه التخللات والخبر حيث كان ضيفا باصطلاحه او بالتسرة العمل به على خلاف قاعدة بما ذكره على انه تركه قد خالف الاصحاب
 في امثال ذلك كما لا يخفى على من له انشيطته وبالمجمل فالظاهر من هذه الاخبار القول بقولنا انها باعتبار بعضها لبعض هو القول بالخيرة ولا
 ان امكن علاج بوايته مضاف ونحو كلامه في كتاب الفقه واما مع تعذر ذلك فالروايات قد ردت من هنا فاما مسئلة الكليني فانها ردت
 على الانتقال الى الذقن واما موثقة الشيخ عن ابيه عن ابيه فقد تضمنت الطجلي الايمن ثم الايسر للذقن واما عبارة كتاب الفقه
 فقد تضمنت القرن الايمن ثم القرن الايسر فان الروايات ان تقف على خاير الذقن فالعمل بها والى من المسئلة المذكورة وينبغي جعل الحاجب هو
 اسحق على الجنبين مجازا لهما بين الخبرين فيتم الاستدلال بهما للقول لكن باعتبار الترتيب كما هو ظاهرهم من الخيرة بين الجنبين بعد المسئلة
 في هذه الاخبار واما ما ذكره في الخبر من قوله لا يتب بين الجنبين لا طلاق الرواية لانه لكن الاولى تقديم الايمن خروج عن خلاف ابن بابويه
 فبعد لم يذكر في هذا البحث كغيره من الاصحاب الا روايته مضاف ومسئلة في وشيئ منها لم يشتمل على الجنبين كما عرفت ووجوب السجود على الجنبين
 انما علمه بعد عكوا انه لا خلاف فيه الا ما نقل عن المعبر زاد عليه بتوقف المراتب من التكليف لثابت عليه فاقوى اية هنا يعتمد في التحريك على
 الطلابة والجملة فان كلامه هنا هو ظاهر كما لا يخفى على النجاشي الماهر ومع عدم امكان الجنبين فالذقن وهو المرتبة الثالثة والروايات تنفقه
 على الجملة وان اختلفت في اقلها واشتملت عليه عبارة كتاب الفقه من السجود على ظهر الكف بعد تعذر الجنبين فهو غير صحيح على ما قلناه
 والمراد بالذقن جميع الجنبين وهو لا يكشفه لاجل السجود عليه صح شيئا الشهيد الثالث بذلك استنادا الى ان الهية ليست من الذقن فيجب
 كشفه لتصل البشرة الى ما يقع السجود عليه قيل لا يجب لطلاق الخبر واختاره سبطه في كتابه في الخيرة ولعله اقرب المراد بالعدم هناك في
 امثال المسئلة الشديدة التي لا تتحمل عادة وان امكن تحملها بعشرا انه مع تعذر جميع ذلك ينتقل الى الائمة كما تقدم في بحث القيام والله العالم
 المسئلة الثالثة قد مر جملته من الاصحاب بكرامة الشيخ في موضع السجود في الصلوة ومن الاخبار في ذلك ما رواه ثقة الاسلام

في البني
 في السجود
 في الخيرة

عدم الوجوب قولنا ذكر من الاشكال في مضمون الخبر جيد الا ان الظاهر على الاتمام بالخالف مع ان القدوة في بعض النوافل كالاستسقاء والغسل والعين مع لعل الشارط جازية ثم انه مما يدل ايضا على الاكتفاء به بمجرد السماع زيادة على الخبر الثالث والخبر التاسع ويؤيد ما دل على الخبر الثالث قولنا بعض اخبار الدلائل المتقدمة او سمعها من قاضي بقدرها وكان السمع قرينة اى تضمنت لها وبالجملة فالأخبار من الطرفين ظاهرة الدلالة على كل من القولين قال في ك بعد ذكر ما دل على السماع وما دل على الاستماع وان في هذه المسئلة من المتوقفين والحق ان الجمع بين اخبار المسئلة داوئين امرين اما ما دل على الامر بالتجويد والسمع على الفضيلة والاستحباب اما ما دل على التخصيص بعد القرينة بالاستماع دون السماع على التقية بل هو مقتضى العامة وهو الراجح والاحتياط لا يخفى ان ارجح قد صرح بجملة من الاصحاب ان الظاهر ان موضع التجويد في هذه الاربعة بعد الفرائض من الالية وهذا المحقق في المعبر ان موضع في حكم التجويد عند قوله نعم واسجد والله ونقله عن الشيخ في وقال في الذكر في موضع التجويد عند التلقيب في جميع الايات والفرائض من الالية في هذا موضع يجزئ فصلت عند يعبدون وهو الذي كونه في قوله واخرج عليه بالاجماع وقال قضية الاصل الغور ونقل في المعبر عن فتاوه قوله نعم واسجد والله واخاره مذها وليس كلام الشيخ صريحا فيه ولا ظاهرا بل ظاهرها قلنا لانه ذكر في اول المسئلة ان موضع التجويد في حكم قوله نعم واسجد والله الذي خلقهم ان كنتم ياه تعبدون ثم قال قوله فاسجدوا لله الذي خلقهم امروا امر يقضي الغور عندنا وذلك يقتضي التجويد عقبة لانه ومن المعلوم ان اخر الالية يعبدون ولان تحمل التجويد في اثناء الالية يؤدي الى الوقوف على الشروط دون الشروط والمستهلك القائل بالحق بقله ان كنتم ياه تعبدون وهو ليس عند القرينة لانه لا خلاف في بين المسلمين انما الخلاف في تأخير التجويد اليها من ان بن عباس الثوري اهل الكوفة والشافعي يذهبون والاول هو المشهور عند الباين فاذا ن ما اخاره في المعبر ولا قال به فان اخرج بالفرد قلنا هذا القدر لا يتحمل الغور والازم وجوب التجويد في اثناء الالية العزم عند صيغة الامر وحدها بعد من اللفظ ولم يقل به احد انه هو جريد وبؤية الخبر الرابع عشر وما ذكره صاحب عام الاسلام من التجويد بعد تمام الايات المشتملة على بعض السجدة ومنها سورة حم فصلت قول لا يخفى ان ظواهر الاخبار التي قد تناهها هو التجويد عند ذكر السجدة لتعلق التجويد بجملة منها على سماع السجدة او قرائتها واستتمامها والمتبادر منها هو لفظ السجدة والحمل على تمام الالية يحتاج الى التقدير في تلك العبارات ان يرد اسماع الية السجدة الى اخرها الا ان ظاهرا لاصحاب الاتفاق على ان يحمل التجويد بعد تمام الالية كما عرفت اليه يشير قول شيخنا الشهيدي في شرحه في الازم وجوب التجويد الى قوله ولم يقل به احد بل الجملة قلنا لا اعرف لاطلاق الاخبار المذكورة بمحض تصاص ما يدعي من الاتفاق في المقام قال شيخنا في كتاب البحار دايته بعض تعليلات شيخنا البهلي في قوله بعض اصحاب بوجوب التجويد عند التلقيب بلفظ السجدة في جميع السجدة الاربعة ولم ار هذا القول في كلام غيره وقد صرح في الذكر بعد القول به ولعله استثناء عن قوله لا يدرك في قوة هذا القول بالنظر لما ذكرناه من التقرير في ان الخروج عنها ظاهرا من الاتفاق على شكله مما تقدم اخلا ذلك القول الواجب للمقام كما اشار اليه شيخنا الشهيدي في ما تقدم من كلامه نعم ظاهرا الخبر التاسع عشر وما ذكره في كتاب عام الاسلام مؤيدا لما ذكره الاصحاب الخاف من اظاهر ما استظهر جملة من الاصحاب ان الظاهر من الحديث غير شرط في هذا التجويد وعليه يدل الخبر الثالث والخبر التاسع والاربعة عشر والثاني والعشرون ونحو هذه الاخبار موثقة بالعبية الى ان قال سئل بان جعفر عن الطائفة السجدة قال ان كانت من العزائم السجدة اسمعتها ومنع الشيخ في نه عن سجود الخايع في الذكر في بن الجيندان ظاهرا واعتبارا الظاهره وبديل عليه الخبر العاشر ونحو ايضا ما رو الشافعي عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن عبد الله قال سئل عن الخايع هل يقرأ القرآن ولا يسجد سجدة اذا سمعت السجدة قال نعم ولا يسجد وحمل الشيخ في الاستسقاء على جواز التلويح وحمله على الاستتمام انما كان غير بعيد بمجوزة يجوزها قراءة القرآن الذي من جملة العزائم ولا يجب عليه التجويد بل السجدة كما انها تقدر وما خبرنا في المسئلة من موضع ضعف عن معاضة ما ذكرناه من الاخبار ولا يعبد عنكم كل الخبرين على التقية فان العلامة قد نقل في المتن عن اكثر المجتهدين ان الظاهر ان من الحديث وما استر العورة والظاهرة من الحديث استقبال القبلة فظاهر اكثر انه لا خلاف في عدم اشتراطها قال في الذكر اما استر العورة واستقبال القبلة فغير شرط وكذا لا يشترط خلوا البدن والثوب عن النجاسة لاطلاق الامر بها فالتقية خلاف لامر كل انتهى قول قد تقدم فيما ذكره في كتاب الدعايم مما رواه عن جعفر عن التفضيل بين ما اذا قرأها وهو جالس فانه يستقبل القبلة قرأها وهو اركب فيخشا فوجه الا ان الكتاب على ما قد ذكرنا لا يصلح اخباره للاستسقاء لانما قضاهما التأييد سيما مع نقل في المتن عن العامة من اشرط الاستقبال فيها فيضعف لا اعتماد عليه في قيد اطلاق الاخبار كلاهما الناس اختلفت لامحاذات بل في المساجد غير المجبهة هل يشترط التجويد عليها ايضا لا وكذا في السجود على المجبهة هل يجب منعها على بعض التجويد عليها الصلوة ام يكفي على شيء كان والخبار المتقدمة كما عرفت مطلقة لا اشعار فيها بالتقييد بشيء مما ذكره في الموضعين المذكورين قال في الذكر في اشرط التجويد على الاعضاء السبعة والاكتفاء بالمجبهة نظرا من انه السجود المعهود ومن صدقه بوضع المجبهة وكذا في السجود على بعض التجويد عليه الصلوة من التعليل هناك بان الناس عند ما يكون ويلبسون وهو مشعر بالتعظيم انتهى قول شاذبا لتعليل المذكور والحداد وان في الصحيح عن هشام بن الحكم انه قال لا يبي عبد الله اخبرني عما يجوز السجود عليه قال يجوز السجود لا يجوز الا على الارض او ما انبتت الارض اما اكل وليس فقال جعلت فداك ما العلة في ذلك قال لان السجود خضوع لله عز وجل فلا بد من يبتغي ان يكون

وجوب السجود على الارض

ما يוכלد بليس لان ابنا الدنيا عبيدا ما يكون ويلتزم بالساجدة في سجوده في عبادة الله عز وجل فلا ينبغي ان يضع وجهه في سجوده على معبود
ابناء الدنيا الذين اغتروا بغير وجهه وعكفوا فمذكوره من التعليل في كل من الموضعين نظرها ما علل به باشتراط بلغة السجود من انه السجود لمعبود
على ملاقة ثم نعم هو معبود بالنسبة الى الصلوة لا مطلقا وبالجملة فانه قد اعترف بصديق السجود بمجرّد وضع وجهه وهو كاف في التمسك
لا ملاقاة الاخبار المذكورة واصله عدم ما زاد حتى يقوم عليه دليل اما الخبر المذكور فورد ايضا انما هو سجود الصلوة وما انضمت من العلة لا
ينبغي ان يكتفى من قبل العلل الحقيقة الى يدور المعول معها وجودا وعدمها ويجوز لها فان هذا العلل انما هي عزوات وبها حكم شرعية
ومناسبة جلية للتقرير في فهمهم وبالجملة فاصالة البرائة اقوى دليل في المقام حتى يقوم الدليل الصريح والبرهان الصحيح الموجب للخروج
عنه اذا لا تكليف الا بعد البيان ولا حجة الا بعد البرهان **التاسع** المشهود بين الاصحاب عدم التكبير لها وقال اكثر العامة بوجوب التكبير
قبلها انما يكتفى بالتكبير عند الرفع ولها امر الشرح في وقت والشهيد المذكور في الوجوب يدل على التكبير ما تقدم في الخبر الاول وقد تضمن الفهم
عن التكبير قبل السجود الامر به حين رفع الرأس والخبر الرابع وفيه ولا تكبير حتى ترفع راسك والخبر الثامن لقوله ثم يرفع راسه ثم يكبر
والخبر التاسع عشر وفيه لا يكبر حتى يسجد ولكن كبر اذا رفع راسه ولعل من يظهر منه القول بوجوب التكبير نظرا الى لفظ الامر به في هذه
الاخبار الا ان ظاهر الخبر الحادي عشر عدم التكبير مطلقا حيث قال فيه ليس فيها تكبير اذا سجد ولا اذا قمت يعني دفعت من السجود ولكن
اذا سجد قلت ما تقول في السجود فانه ظاهر ان لا يكون فيها شيء غير الذكر ونحوه خبر الثامن وقوله فيه واذا سجد فلا يكبر ولا يسلم اذا
رفع وليس في ذلك غير السجود والوجوب على ما علم في الوجوب جمعا به يظهر ضعف قول من ادعى وجوب التكبير المطلق وكيف كان
فلا الاحتياط عدم تركه ثم ان ظاهر الاخبار الدالة عليه انه جعل الرفع وقبل السجود الا ان يجعل على التجوز في العبادة **الثامن** في التكبير
فيها ما يتيسر وفضلها لما تورد منه ما تقدم في الخبر التاسع والخبر الثامن وظاهر الخبر الحادي عشر انه يقول ما يقول في سجود الصلوة
في خبر الثامن ما يتيسر من الدعاء قال في المتن لا يكتفى بوجوبه متابها كقوله او عزف انما كذا ما انكروا واجناك الى ما دعوا
فالعفو والعفو قال في يه وليست بواجب ليصدق الانسان في كل سورة فيها سجدة الا ان الواجب في هذه العزائم الادب مع قال وعن قسري
من هذه العزائم الادب مع فليصدق لعلها متابها كقوله او عزف انما كذا ما انكروا واجناك الى ما دعوا
فصلها في الادوات كلها وان كانت فيما يكون فيها النوافل هو قول الشافعي واحدا في الروايتين ومروى عن الحسن والشافعي سالم
وعكرمه وقال احمد في الرواية الاخرى لا يسجد به قال ابو ثور بن عمر سعيد بن المسيب في سجود قال مالك يكره قراءة السجدة في وقت
المنقح انتهى فظاهر ثلثه بنقل قول العامة خاصة انه لا يخالف في هذا الحكم من احتسابنا ويدل على الحكم المذكور اطلاق اكثر الاخبار
المتقدمة وخصوصا رواية كتاب الدعاء حيث قال من قرأ السجدة او سمعها سجدة في وقت كان ذلك مما يجوز الصلوة ولا يجوز وعندنا طواع
الشمس عند غروبها الا ان الخبر الخامس قد دل على النهي عن السجود اذا كان في تلك الساعات والعلامة في المتن قد خرج على الحكم المذكور
بالطلاق الا ان السجود المتناول الادوات كلها قال لانها ذات سبب في فعلها وقت النهي عن التوافل كقضاء التوافل لراثة ثم اعترض على
بروئية تمام المذكور ثم اجاب بان روايتها فحجية فلا تعارض ثابت بغيرها من الاخبار وانت خبير بان الحكم المذكور لا يخرج من اشكال عدم المعاك
للوثقة المذكورة في اطلاق الاخبار الذي يمكن تقييده بالرواية المذكورة كما هو مقتضى القامعة ورواية كتاب الدعاء لا يبلغ قوة هذا الخبر
الا انها بانضمام اتفاق الاصحاب على القول بعمومها لا تقصر عن مخالفتها مضافا الى ما في روايات عمار مما انتهت عليه غير موضع وبالجملة فقلنا
في الحكم بحال العاشرة الظاهرة في خلاف في حقها ونقلوا الاجماع على ذلك ولو اختلفوا في حقها فانت الفورية فهل يكون اداء وقضاء تلك الذكرى
يقتضاه العزيمة مع الفوات ويقتضي قضاء غيرها انما ذكره الشيخ في وقت لتعلق الامة بالواجب المستحب في حق الشك هل ينوي القضاء ظاهر
لصدق هذا القضاء عليها في المعبر بنحو الاداء لعدم التوقيت وفيه منع لانها واجبة على الفور ووقتها وجود التباينات قد ضلعت في
فلا ينعى بالقضاء الا ذلك انتهى قول فيه ان الظاهر من المار من الوقت للشيء ما كان طرفة بالبيع الايتان به فيه كاقوات الصلوة الخشع نحوها والكا
هنا بالنسبة الى قرينة العزيمة انما هو كونها بسبب الوجوب السجود بحيث عول بها اشتغلت لامتتها بالسجود كالزلزلة فانها بسبب وجوب الصلوة وان
فقد وقته مان الايتان بالصلوة فيجب الصلوة بمصونها او قد خصصنا ان الوقت في الزلزلة هو العصر فيبقى ادعاء مطلقا اذا لوقت لها فكان السجدة
هنا يكون ادعاء مطلقا لعدم التوقيت فيها وقرة العزيمة انما هو بسبب الايتان بها الا ذلك كما ذكرنا لان الايتان بها لا يقع الا بعد مضى القرينة
وانقضاءها وقضية الوقتية في وقوع في اثناء الوقت كما عرفت بذلك يظهر ان ما ذكره في المعبر هو الاقوى للمعبر هذا كله بناء على وجوب الايتان
بنية الوجه كما هو المشهور بينهم وما علمه من اختياره وهو الاصح في المسئلة فالواجب الايتان به مطلقا من غير قصر في نية قضاء الاداء ونظر الزلزلة
في ما ذكرنا الحج ايضا فانه بالاستطاعة يصير واجبا في جميع الاوقات فلا وقت له وجوب الايتان به في خارج بنية القضاء
ونسبة قرينة السجدة الى وجوب السجود كهيئة الاستطاعة الى الحج والزلزلة في الصلوة فيكون الجمع من قبل الاسباب الحاشي عشرة في كل
الذكرى يقتضي السجود بقدر السبب في محل السجود والقيام بالسبب في حال عدم التدخل دوى مجن من مسلم ثم اورد الخبر السابق في الاشكال
في التعدد مع محال السجود ولما علم منه فهو موقوف على ما اشتهر بينهم من امالة عدم تدخل الاحتياط قد عرفت بمسئلة تدخل الافعال في
الطهارة ما يطلع هذا الاصل الاخبار الكثيرة الدالة على انه اذا اجتمعت عليك حقوق الجزاء عنها واحد وامر محمد بن مسلم الذي استند اليه

فلما ذكرنا الشكر على كثرة نعمه لا تعرض فيه لذلك كما لا يخفى على المتتبع وإنما اختاره في الذكر من أجل ما وضع الجبهة عليه من الصلوة والصلوة
فجاءت لفظة الصلاة عدم وجودها بوجوب الخروج عنه ودور بعض الأخبار بحكاية حاله في ذلك لادالة فيه على الصلوة والاختصاص بهذا هو الذي
اليه بالإيمان كلامه وأما ما اختاره من اشتراط وضع المساجد السبعة لأن به يتحقق معنى السجود فحمل أشكال لما تقدم في سجود الثلاثة من
اعتراض بصدق السجود بجبر وضع الجبهة والاختار مطلقاً ونقيضه ما بما زاد على وضع الجبهة مع صدق السجود بذلك يحتاج إلى دليل ودعي
أن السجود لا يتحقق إلا بوضع المساجد السبعة فمنعوه بمخالفة ما اعترض به سابقاً من صدق ذلك بسجود وضع الجبهة قال شيخنا البهائي في كتاب
الحبل المتين: هل يشترط السجود على الأعضاء السبعة لم يكتف بوضع الجبهة كما يحتمل وقطع شيخنا في الذكر بالأول وعلمه بأن صحة السجود يتحقق
وأما وضع الجبهة على الصلوة السجود عليه فالأصل عدم اشتراطه انتهى هو جريد السائق قال شيخنا البهائي عليه السلام كتاب الحبل المتين الحق علمنا
مرح على ندبة سجد الشكر عند سجدة النعم ودفع النقم وقد روي أن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا جاءه شيء يسير سجد سجدتين ثم سجد يوماً قال الفضل
عنه فقال تاني جبريل فقال من صلى عليك مرة صلى الله عليه عشر فخرت سجد الله وروي أن أمير المؤمنين ثم سجد يوم النهر وان شكركم
وحد ذاته في الدنيا قبل ولا يصح السجود لشكر النعمة المتقدمة والظاهر كما قال شيخنا في الذكر أنه لا يتحقق سجدة شكر النعمة وان لم تكن سجدة وقد
روي عن النبي صلى الله عليه وآله قال إذا ذكرت نعمة الله عليكم وقد كنت في موضع لا يراك أحد فالصلوا لأرضي الله عنكم وأرضوا عنه قال شيخنا
فوضع يديك على أسفل بطنك لا يخطئ ذلك ولكن لو وضع يديك على ذلك لخطئته ترى أن ذلك غرض وجدته في أسفل بطنك أنت في قولك تمام بعض
ما ذكره ما تقدم في حديث جابر بن زيد الجعفي عن الباقر عليه السلام في حكاية عمر أبيه عن علي بن الحسين ثم دينة زيارت ما ذكرها وأنها ما دوا في كتاب رواب
الأعلام عن إدريس بن الحارث قال قال أبو عبد الله عليه السلام إنما مؤمن سجد لله سجدة لشكر نعمتي في غير صلاته كسجدته لله عز وجل في كل صلاة
لعمركم أن كل سجدة تسجد لله سجدة لا تسجد لله سجدة إلا سجد لله بها عشرين مائة ألف سنة من غير حساب قال شيخنا في كتاب الصلاة
من السجود قال الفضل وسجدوا لخال السجود وانا انتظم ثم رفع رأسه قال فقلت جعلت فداك رايتك نزلت في سجدة قال في ذكرت نعمة الله قال في
قوله السجود والناظر يجنون ويذهبون قال ثم لم يزل يروي الحديث في غير ذلك من الأخبار الكثيرة المذكورة في كتابها السابعة من الظاهر من كلامه
وكذا من الأخبار أن سجود الشكر المندوب ليس بمتأخر بل مرة واحدة وإن كان التعدد بالفصل تبعية الحديث بين السجدة الأولى أفضل فأن كل من الإخبار
أما اشتمل على سجد واحد وجعله منها دللت على التعدد وذكر في كلام الأصحاب باعتبار السجدة التفكر وما عبرا بالسجدة الشكر والكل منصوب
كما عرفت في التعدد سيما مع توسط التغير فضل البشارة الشائعة قد استفاضت الأخبار باستحباب طاعة السجود ودون في من زيد الشحام
عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال أن العبد إذا سجد فمال السجود نادى بالمسجد أو بولاه طاعوا وعصيت وسجدوا أبيت عن عبد الله بن سنان
عن أبي عبد الله عليه السلام قال لعن الله علي بن أبي حمزة وهو يروي عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألتك قال سألتك قال لعن الله علي بن أبي حمزة
قال الجنة فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله ثم قال نعم فقلت قال له يا عبد الله اعتنا بطول السجود وعن عبد الحميد بن أبي العلاء قال دخلت المسجد الحرام ثم سجد
المنبر إلى أن قال فاذا بالرسول عليه السلام ساجداً فانتظرت له وليلاً فقال السجود على فحمت فضليت ركعات وانصرت وهو ساجد فسللت مولاة فقلت
من قبل أن تاتينا فلما سمع كلامي رفع رأسه الحديث وعن أوشا قال سمعت الرضا عليه السلام يقول ما يكون العبد من الله شاكراً وهو ساجد وذلك
قوله نعم وسجدوا أقرب روي في كتاب الصلاة عن أبي عبد الله عليه السلام يا أبا حمزة عليك بطول السجود فإن ذلك من سنن الأئمة في الصلاة
من الأخبار الكثيرة وقد روي في الأصحاب أن الذي ما يجزئ في سجدة الشكر شكر شكر شكر شكر ذلك شئت ذكر ذلك الشهادة في الذكر في قد روي عدة أخبار
عن الصادق عليه السلام أن العبد إذا سجد قال يا رب يا رب حتى يقطع نفسه لربك أو ربع فوج لبيك ملطقتك الفصل السابع في القنوت وهو لغة
الطاعة والسكون والدعاء والقيام في الصلوة وأما عن الكلام فنقول على ذلك في ذكرنا الأثر في الصلوة والصلوة والعبادة والقيام
وطول القيام وقال الجوهري القنوت الطاعة هذا هو الأصل فيه قوله نعم القانتين والقانتات ثم سجد القيام في الصلوة قنوت أو قسمة فيه
كلام نرفا من المراء هذا كخصوص من موضع معين سواء كان معبراً عن اليمين أم لا ودوناً يطلق على الدعاء مع رفع اليدين والكلام في
هذا الفصل أيضاً ينظم مسائل الأولى المشهورة في الأصحاب استحباب القنوت قال في زينة أنه سنة واجب من تركه عمداً عاود ونقل
عن ظاهر من يعقل القول بوجوبه في الصلوات الخمس ثم روي القول بوجوبه كما هو ظاهر في قال شيخنا أبو الحسن الشافعي سليمان بن عبد الله البصري
ذكر أنه صنع من ذلك القول بالوجوب لم يقف عليها والأصل في هذا الاختلاف اختلاف في ظاهر الأخبار الواردة في المسئلة وينبغي أن يعلم أن
روايات المسئلة على ثلاثة أقسام فمنها ما يدل على القول المشهور ومنها ما يدل على القول الآخر ومنها ما هو محمول على الحمل على كل من القولين
وان كان جملة من المتأخرين قد نظروا في أدلة القول المشهور إلا أنه يحمل من القنوت كما سيظهر لك إنشاء الله ولا بد من الاتيان على جميع أخبار
المسئلة وذكرها ليظهر حقيقة الحال لا أول ما روي ثقة الاسلام والشيخ في الموقوف عن محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عن القنوت في
الصلوات الخمس فقال اقت فممن جميعاً قال سألت أبا عبد الله بعد ذلك عن القنوت فقال له يا ما يجزئ فيه فلا تشك الشافعي ما
روا في عن أبي بصير عن الموقوف قال سألت أبا عبد الله عن القنوت فقال فيما يجزئ فيه فقال قلت لابي سألت أبا عبد الله عن ذلك فقال في القنوت
كلها فقال رحم الله أباي أن يخطئ أو يفسل أو يخرجه بالحق ثم اتوا في شكاً ما ففتيتهم بالثقة الشافعي ما رواه أيضاً عن الحسن بن المغيرة
قال قال أبو عبد الله عليه السلام اقت فممن كل ركعتين في ركعتين وناقلة قبل الركوع الكمال في ما رواه أيضاً عن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح عن أبي عبد

الفصل السابع في القنوت

بل انما الفرق هنا ما ثبت وجوبه بالكتاب العزيز والقنوت قد ثبت بالكتاب دون الصلوة في التشديد فلنا شك في ذلك عليكم بعد التوجه بل
يصل الاشكال به ولو جعل الفرض على الواجب ايضا فان التوجه الذي هو عبادة عن الاقبال على العبادة مستحب جامعا ولا يخرج عن هذا الاشكال
الا بان يجعل الفرض هنا على ما يشمل الواجب المستحب لما اثر وما يوجب من انه يلزم استعمال اللفظ الواحد لتحقيقه بمجازه وهو عند الامير
مردود بما حققناه سابقا واشرفا اليه غير موضع مما تقدم من وقوع ذلك في الاخبار كغيره بل صرح بجوازه شيخنا الشهيد في الذكرى
ايضا كما قد مر في كتاب المهاداة الا انه ايضا لا يخرج من اشكالها استدلاله به شيئا المشار اليه انفا على الواجب بالاية لا يخرج من قوله
الله قانتين قال قدس سره بعد ذكر الآية قال في مجموع البيان قال ابن عباس معناه ما بين والقنوت هو الذي عليه الصلوة على القيام وهو
عن الجعفر والي بعده انهم انهم في الكشف سره بذكر الله قائما ولعله زاد به الذكر في الوقت المخصوص لا مطلق الذكر على تقديره
اشمل اذ المروي عنهما انه في ما بين الذكر والركعة في بعض الاخبار الصحيحة تفسيره بالذكا كما اردناه في رسالتنا المعمولة في المسئلة
يمكن حمله على ما يشمل الذكر ولو جاز انتهى ثم قال في تقرير الاستدلال ولا يجوز حمله على المخصص لانه يجاز اذا القنوت حقيقة شرعية للمصطلح
عليه بين انقضاء كما ذكرناه في رسالتنا القنوتية واجاب جماعة من اصحابنا عن الاستدلال بالاية باحتمال الاختصاص بالوسطى واحتمال ارادة
الطاعة والخشوع واردة الا ذكرا الواجبة في الصلوة ولا يخفى في هذه الاجوبة اما الاول فلا يمتنع مع بعد لا يضرب الاستدلال لعدم
القال بل الفصل اما الاخر فمما يتناهى فانه حقيقة شرعية في المصطلح المتبادر وظواهر الاخبار انتم كلامه يدهم موقفة نظرها او لا
فلم اعرف من العلل للقنوت لغة وهو من قبيل الالفاظ المشبهة التي لا يمكن الاستدلال بها الامع القرينة الشخصية للمراد ليندفع
عنه بذلك وصحة الايراد قوله ان القنوت حقيقة شرعية في المعنى الذي قلنا ان استدل في ثبوت الرواية التي نقلها عن كتاب مجمع البيان
فهم في حتمها ووثيقة الجليل على انهم لم يقف في تغييره عن الصاق في تفسير الآية المذكورة قال قوموا لله قانتين اقبال الرجل على صلوته
محافظة على لا يلهي الا يشغله عنها شيء وذكر الشيخ عن زرارة عن علي بن جعفر في قول الله قوموا لله قانتين قال مطينين واغبين وروى
العلامة ايضا عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله في قوله تعالى قوموا لله قانتين قال اقبال الرجل على صلوته ومحافظة على وقتها وقال في
رواية سماعة قوموا لله قانتين قال هو الذي افهمه من اجله من الاخبار قد اشتملت على تفسيره في خلاف ما اذا عا كيف يتم ما اذا فامن انه حقيقة شرعية
فيما ذكره ودعوا التبادر منوعة اذ شمر استلج القنوت الا ان بين المتن شرعية فيها ذكر لا يدل على انه سراده عز وجل يتامع ما عرفت من
اختلاف الاخبار في تفسير المعنى المراد من الآية ومع تسليم حمل القنوت على الدعاء فان التخصيص ايضا لم يجز الجمل على الفاتحة فانها مشتملة
على الدعاء ايضا اما فانها فان ما ذكره في جواب من حمل الآية على الاختصاص بالصلوة الوسطى من قوله انه مع بعد لا يضرب الاستدلال بحجة
من مثله قدس سره ونسبته ذلك الى البعيد بعيد الصدور منه قدس سره لو ورد وصحة زرارة بذلك كما تقدمت في صدره فقد ما الكتاب
وهو ما واثق في الصحيح عن زرارة عن الجعفر قال قال حافظ على الصلوات والصلوة الوسطى هو صلوة الظهر وهي اول صلوة صلواتها
الله صلواته عليه له وهو وسط النهار ووسط الصلواتين بالتهاد صلوة الغدا وصلوة العصر وقوموا لله قانتين قال انزلت هذه الآية
يوم الجمعة وروى عن النبي صلى الله عليه واله في سفر فقلت فيها وتركمها على حالها في السفر والحضر الحديث وهو كما ترى صحيح صحيح في
القنوت فلما مؤثر به الآية انما وقع في الوسط في الجمعة هذا القائل انما استدل بهذا النص الصحيح الصريح فقابلته بالاستسجاء اما
غفلة او مقابلة للنص الاجتهاد وهو خروج عن منهج السداد والرشاد واما الثالثان قوله مع عدم القابل بالفصل انما لا يخرج من تعجب
لما علم منه في جميع مصنفاته انه اذا مر به دعوا الاجماع لما في نقصه زده والتشيع على مدعية بطله ومنه فكم كيف يخرج اليه هنا فيتميل
به ولكن ينسحق الخناق في المقام او جلي الوقوع في هذا المشاق ولما ما نقل عن ظاهر ابن ابي عمير من القول بالوجوب في صلوة الجمعة فليقل
مستند الخبر الاول عن الاخبار المتقدمة والخبر الثامن والتاسع والجمع كما عرفت محمول على مزيد التأكيد في هذه الفريضة زيادة على ما
يخالف فيه مع احتمال الحمل على النقية كاشير اليه الخبر الثاني وفيه ما يشعر بالظن على الشيعة في زمانهم والشكاية منهم في انهم يدعون اسرار
كما تقدم نظير في اخبار الاوقات وبما حققناه في المقام يظهر لك قوة القول المشهور وانما لو بدأ المنطق على ان نسبة القول بالوجوب
الى الصدوق خرج بحجة العبادة المتقدمة لا يخرج عن اشكال لا مكان حمله على تأكيد الاحتجاب كاحتماله عليه الرواية الواردة بذلك لان ما ذكره
المتقدمين غالبا التعبير بتبون الاخبار وان كان المراد منه خلاف فلما هو ما بين ما يوجب في الاخبار من التاويل بخروج كلامهم انهم ولهذا
ان بعض اصحابنا ذكرا ان القابل بالوجوب غير معلوم كما ذكر المحقق الادريسي وقوله الحق في الملة الحق والذين الشياطين متوجع الصلوة
في كتاب ايات الاحكام والله العالم المسئلة الثانية المشهورة بين الاصحاب ان حمله بعد القراءة وقبل الركوع بل ادعى عليه المنتهوا الاجماع
حيث قال حمل القنوت قبل الركوع وعليه علما اذا نادى ظاهر الحق فحمل على الجمل لا التغيير من فعله قبل الركوع وبعد وان كان الاول افضل لما
دواه الشيخ عن اسمعيل الجعفي وممن يوجب عن الجعفر قال القنوت قبل الركوع وان شئت اجند وقال الشيخ في الجواب عن هذا الخبر انه محمول
على القضا والنقية على ما علمه في العادة في الغدا اقول في الثالثة جديدا مستعرا ان شاء الله تعالى من تحاشيه بما هو مضمون سند اذ لا يرد
على القول المشهور في ايات منها الخبر الثالث والخبر الخامس من الاخبار المتقدمة ومنها ما يحتمل يعقوب بن يقطين قال سئل عبد الله
عن القنوت في التوراة والجفر وما يوجب فيه قبل الركوع او بعد فقال قبل الركوع حين تغرب عن قنوتك فيصير حيا بين يدي من عبد الله

[illegible]

في جماعة وهي الجماعة، ووضعها عن تسعة من الصلوة الكيفية المنعقدة في الصلاة الفرد العبد والماء طهر من الحيض من كان على اسر من غير الصلاة في الجماعة
والصلوة فيها واجب على الأهل فيها قنوتان قنوت في الركعة الأولى قبل الركوع وفي الثانية بعد الركوع أقول هذا الخبر غير الخبر الذي قد تناقروا
عن الغيبة من المسئلة والجمعة جلة أصحابنا المحققين من متأخري المشايخين حيث اضطروا في قول في ثمة من نقل الخبر المذكور وقد
لهذا الرواية من غير ما روي حيث نقلوا أن الخبر الذي نقله عن زرارة قد مر عليه من قبله ومن كان على اسر من غير الصلاة فإن ما بعد من أحكام الجماعة
ودرجة الغسل وجوب القنوتين إنما هو من كلام في خصوص ما أن في قد زاد فيها ومن صحت واحدة فانه ليس في رواية الغيبة كما عرفت قال
في لوقال في حين لا يحضر الغيبة بعد أن اورد القنوت في الركعتين على هذا الوجه فقد روي هذا الرواية من غير ما روي في الخبرين ثم قال
وما ذكره رحمه الله من رواية زيادة بقوله مستند للقول الأول لو كانت متصلة والظاهر من مراده لو كانت متصلة بالامام في الجماعة
أن يكون ذلك قول زيادة فتكون الرواية مقطوعة موقوفة عليه هو فاش بما قلنا من حله من تلك الأحكام على الخروج عن الرواية وهذا ما وقفت
عليه من روايات المسئلة وجلة منها كما ترى على ما ذهب إليه الشيخ الفقيه من تبع جملة منها على القول المشهور بذلك يظهر من كلامه في
في رواية ابن ادریس من الضعف والقصور لا سيما انما اعتد على الروايات المطلقة في القنوت والقول بما ذهب إليه موجب المرجح هذا
الاجماع كما عرفت من جهة ما ذكرتها وفيه من الشائعات لا ينبغي ما قول ابن ادریس بانها اخبار اعادة فهو مبني على أصله الخارج عن مرجع الاستدلال
فان الحسن في هذه الاخبار مع تكررها في الأصول المعتمدة وقول جمهور الطائفة المحقة موجب الحسن فتلك الاخبار التي اعتدوا
في الحال في الجمع واحد ما ذكرناه من اجماع أصحابنا على تلك الاخبار انما هو فيما عدا الجماعة ولما الجمعة فهو عمل النزاع فلا يثبت له التعلق
بالاجماع في الكلام في الجمع بين اخبار هذين القولين فاقول بالله سبحانه التوفيق الى الهدى والخطاة لا يتحقق لا ينبغي انه مع القول
باجزاء القنوت الواحد في الركعة الأولى فانه يلزم طرح الاخبار الخارجة مع صحتها وصحة بعضها كما عرفت وهو مما لا يشخصه حصل
واما مع القول بانها اربعة القنوت المشهورة فانه يمكن ان يقال ان غاية ما تدل عليه تلك الاخبار المقابلة هو شيوع القنوت في الركعة الأولى
ولما بالنسبة الى الركعة الثانية فلا تضرها فيه شيء ولا اثبات بل هو مطلق في ذلك والثانية في الأولى فبذلك الاخبار لا ينافي شيوع
في الثانية بل دليل اخر في ظهري في أحكام الشرعية مما استفيد منه الحكم من غير روايات المسئلة بعضه من بعض غير زرارة على ما ذكرناه
اشاد الحديث المذكور في كتاب المعتمد حيث ان ظاهره في اختيار القول المشهور وقال بعد ان اورد الروايات الدالة على ما ذهب
الشيخ المعتمد في الاستدلال به على المشهور وان كان من حيث فاصرا من مخالفة هذه الاخبار الصحاح الا ان الأولى عدم الخروج عما
عليه لا كثر ما استدلال في اعتبار مع تاييده برأيه من بدل لا قطع هذه الرواية لكفى على ان منها ما يقابل للتأويل والمعارض قابل
له ولما شوبت القنوت في الركعة الأولى بل لا ينافي شيوع الثانية ايضا للدليل اخر اذا كان ظاهر الاخبار مناقيا للظاهر الأول فان الجمع
بين القليل مما امكن اولى من طرح احدهما انتهى واما ذكر قنوت من ان القنوت في جميع الصلوات في الجماعة وغيره في الركعة الثانية الخ
ففيه ولا زيادة على ما عرفت اذا استند في ذلك الى مطلق الروايات الواردة في اليوم فيه فانه مخصوص باجزاء الجماعة فانها خاصية
الخاصة مقدم على العام كما هو القاعلة المتفق عليها بين العلماء والاحلام وان استند في ذلك الى الاخبار ودوت بالجمعة بالموضوع من
عليها ولم يقلها ناقل فيما اعلم وثانيا انه لو فرض جود حديث بذلك بخصوص الجماعة ايضا فان ظاهر صدر رواية البصير في نقله
دعه انه لما خرج مخرج التفتية لا تملك المسئلة السائل ولا عن قنوت الجماعة احاب بانه في الركعة الثانية فلما جاء بانه نقل لنا
حيث انك قلت في الركعة الأولى فلما جاء بانه في الاخرة ولما دأى الغفلة من الحاضر في اسر الى بصيرته في الأولى الثانية في ظاهره سابق
الخير انما انه لم يسل السائل الا انما كان يقية لاجل الحاضر في حج فلو رد من خارج ما يدل علماء اذ ما لوجب جملة حكم هذا الخبر على الغيبة كما لا
ينبغي ثم ان ظاهر الخبر كما ترى ينادي بانه ما اقر القنوت في الركعة الأولى كما تضمنته اخبار الشيخ المعتمد مع انه لم يذكر في الرواية انما
عدا لا لثبوت القنوت في الثانية فلما دأى الفرضية الى البصير بالقنوتين ومن هذا الخبر ينبغي ان تلك الاخبار مخصوصة بهذا
الخبر لا على القول في كثره وانما خرجت عن غير ما خرجت كونه هو الحكم الصحيح في المسئلة بل الغرض من الاخر انما الحكم
الشرعي الذي لا يرد في هذا المقام وبالجملة فان هذا الخبر ما اشتهر عليه من هذا التفصيل حاكم على القولين المذكورين مسقطا لروايات
من البين وبذلك يظهر قوة المشهور وانما لو ثبت للنصوص طرية في كيف تحت طلق اخلا هذه المسئلة على نقد ما ذكرنا
ولم يصل اليه نقد وهذا لم ينقل شيئا منها في كتابه ويؤيد نسبة رواية القنوتين في تفرق من غير ما عرفت مع انها كما عرفت وجوه
في روايات الجعية منها وفي مثل المشهور اذا ترك ترك الراثر لاخر قال الحق في المعتمد الذي يظهر ان الامام يقتضون
اذا صلى جمعة ركعتين ومن عدله يقتضون جلاسا ومنفردا وبذلك روي في بصير الى بصير على عبد الله ما قال في القنوت قبل
الركوع الا الجماعة فان القنوت في الأولى قبل الركوع وفي الاخرة بعد الركوع ثم ذكر رواية سماعة المتقدمة في مصنفه معونة زرارة
ثم روي في عمر بن الخطاب والظاهر ان ذلك وكيفية الجمع بين هذه الاخبار وانما بالامام امام الاصل فيمنع انما اذا صلها امام الا
جمعة فيها قنوتان وعلى هذا حال رواية البصير في جماعة وان صلها في غير مكان كان صلها بجمعة ولم يكن امام الاصل في القنوت واحد في
الركعة الأولى على هذا حال صدر صحيحة معونة بن عمار في رواية عن زرارة عن خطبة في من خطب في الامام في هذه الاخبار

قال كان الذي في الصلاة على الصلوات عشر ركعات وفيها القراءة وليس فيها وهم يفسهون فلو اردوا رسول الله سجدوا فيها الوهم وليس في
قراءة طرأ الشيخ في الصلاة على الصلوات عشر ركعات وفيها القراءة وليس فيها وهم يفسهون فلو اردوا رسول الله سجدوا فيها الوهم وليس في
في نفسه بام الكتاب سورة الى ان قال فاذا سلم الامام قام فجلس في الركعتين لا يقرأ فيها الا ان الصلاة لا يقرأ فيها الا في الركعتين ثم كل ركعة ثم الكتاب سورة
الاخيرتين لا يقرأ فيها انما هو تسبيح تكبير في الركعة الاولى وان ادرك ركعة قرأ فيها خلف الامام فاذا سلم الامام قام فقرأ بام الكتاب سورة
ثم بعد فشهد ثم قام فجلس في الركعتين ليس فيها قراءة ودوي هذه الرواية في بعض زواجره مثله بادي تفاوت لا يحل للبعض اقول لا ينبغي في دولة
هذا الاخبار الفصل من الصلاة في فضلية التسبيح بل يعينه مظهر اماما كان او غيره سيما الحقيقة الاولى وظاهر هذا الاخبار بل صريحها
هو تعين التسبيح دون الافضلية للمؤمنين القراءة والنفي لها الا انها لما اتفقت كلمة الاصحاب على التخيير بينه وبين القراءة وعندهما بعض
الاخبار الانية ان شاء الله تعالى او مندوحة عن تأويلها بما يرجح الى ذلك بحمل النهي على الكراهة والنفي على نفي الافضلية الرجح الى اقلية النوا
في القراءة وكيف كان فهو صريح بالمراد على ما اشتهر بين اصحابنا من امالة القراءة في هذا الموضع وان التسبيح انما هو بدل منها قائم مقامها ايشر
الذي انما يملك في محبة عبده بزيادة ان شاء الله تعالى كما انما يشر له ثم فان قيل من الجائز حمل النهي على التسبيح من تحتم القراءة ووجوبها
فخصه لا نقدر ان يعطى جهة التحم والتعيين كما في الاوليين وكذلك ليس فيهن قراءة يفسهون متعمدة متعمدة قلت فيه اول ان قوله في الحقيقة
الثانية والاربعة انما هو تسبيح وتكبير والاول على حصر الموضع في ذلك يمنع مما ذكرنا ثانيا انه لو كان النهي عن القراءة في الحقيقة بقوله
لا تقرأ مؤكدا بالنون انما هو في الحقيقة قد وجوب القراءة وتحمها دون اصل القراءة لكان ظاهره جوابا لسائل حين قال فما اقول ان يقال له
انك تخير بين القراءة والتسبيح لان يحتمل الجواب بالتسبيح للوزن بتعيينه وبالحيلة فلا لالة هذا الاخبار مع حقيقة اسانيد ما للمدعي المظهر
ان سئل ان اصحابنا في كتبهم المبسوطة لم يملوا وان ذكر بعضهم في اخبار واحد الخامس ما رواه في نسخة بسند صحيح العبد بن عمر بن العجل ان سئل ابا
عبد الله عليه السلام في الركعتين الاخيرتين افضل من القراءة فذكر حديثا للمعراج وصلوة الملائكة خلف النبي صلى الله عليه وآله
الى ان قال ما التسبيح افضل من القراءة لان النبي صلى الله عليه وآله في الركعتين الاخيرتين ذكر ما روى عن عظمته الله عز وجل قد مشى فقال سبحان الله والحمد
لله ولا اله الا الله والله اكبر فلهذا ما التسبيح افضل من القراءة انما روى في كتاب العلل عن محمد بن ابي حمزة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
لا شيء من التسبيح في الاخيرتين افضل من القراءة قال لا ثم لا كان في الاخيرتين ذكر ما روى عن عظمته الله تعالى قد مشى فقال سبحان الله والحمد
لله ولا اله الا الله والله اكبر فلهذا ما التسبيح افضل من القراءة اقول والتقرين في هذين الخبرين ان قضية التعليل عموم الحكم فجميع
المصلين من امام وصاموم ومنفردا الحكم ارجح الى الصلوات من حيث هو محتمل للتسبيح فيها يرجح على القراءة بهذا الوجه ولا سيما الامام حريش
ان الختم يوم سجد كان اماما للملائكة وذلك فان هذا الخبر قد تضمن ايضا السؤال عن علم الجهر قبل ان يسئل عن علمه افضلية التسبيح
وفي الجواب عن علمه الخبر قصر بانه كان اماما يصلي بالملائكة عليه السلام الساج ما رواه في الفقيه عن الزماعة ونحوه في كتاب العلل عنه
قال انما جعل القراءة في الركعتين الاوليين والتسبيح في الاخيرتين للفرق بين ما فرضه نعم من عند وبين ما فرضه من عند الله تعالى والتعريف
ما تقدم من ان قضية التعليل المعموم لكل مصل فكل من المكي الاوليين عام بلا خلاف فكذلك في الاخيرتين بمقتضى الخبرين المذكورين رجوعه الى
الصلوات من حيث هو لان ما رواه الشيخ في التهذيب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قلت في الركعتين الاخيرتين لا تقدر فيها فقل الحمد لله
وسبحان الله والله اكبر هكذا نقله صاحب كتابه استسط منه لفظ الاخيرتين والظاهر انه سهو من قوله قد لا يجب الاستدلال بهذا الخبر بان قوله
لا تقدر فيها ما في انما هو الجملة الحالية من غير ما روى في قوله اذا قلت في حال كونك غير قارئ في هذا الخبر كلام المحقق في المعبر حيث قال وقوله
لا تقدر ليس هنا بل بمعنى كراهة قال غير قارئ انتهى فلو كان شرط ج قوله فقل الحمد لله ولهذا قرأه بالفاء وجود جملة النفع عنها اتينها على ذلك
واجاب بعض مشائنا عن هذا الجواب بان قوله لا تقدر فيها جملة خبرية وقعت صفة الركعتين لانهما معرقتان بلام الجنس وهو قريب المسافة
من التكليات لعدم التوقيت فيه والتعيين كما في قوله ولقد امر على النبي صلى الله عليه وآله في العلامة الزمخشري تفسيره لقوله في قوله لا تقدر
المغضوب عليهم فان قلت كيف يصح ان يكون غير صفة المعرفة وهو لا يعرف وان اضيفت الى المعارف قلت الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه
فهو وكقوله ولقد امر على النبي صلى الله عليه وآله في قوله لا تقدر فيها جملة خبرية وهو لا يعرف وان اضيفت الى المعارف قلت الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه
من ان الاخيرتين لا قراءة فيها بالامالة بل الثابت فيها بالامالة هو التسبيح واما القراءة فموجودة وانما جازت لاشتمالها على التمجيد والثناء
لان اختصاصها بالموضع من حيث هو قراءة كما اشر اليه في محبة عبده بزيادة المروية في يجب قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الركعتين الاخيرتين
من الظهر قال تسبيح وتحميد لله وتغفير لذنبك فان شئت فاتحة الكتاب فلهذا التمجيد غايتها لا مزيد مقامه هو جود نفيش عليه فيكون
جزلا الشوط هو جملة قوله فقل الحمد لله لا تقدر خبرية وقعت صفة للركعتين ووصف ما يتن الركعتين بعدم القراءة فيها مؤذن بموجوبية
القراءة فيها واختاره المحقق الشيخ في كتاب المنسحق جملة لا تقدر ملتبسة قال بعد اذ اذ غير المتيقن كما اقول به جماعة من الاصحاب
منها المحقق في المعبر فقال لا يبيد بعضه غير كراهة قال غير قارئ مع ان القبول في قوله تقدر باذادة الازالة للقراءة والحمد على انهم كلمة تريد اقل
تكلفا ما ذكره والكل خلاف الظاهر لان قال به يستشهد له ترجيح خلاف النهي بدخال فاء الجواب على كلمة قد لو اريد بالنهي لكان حتمها
ان يقترب به ويدفعه بعد التتميم لتعيين كونها الجواب بكثرة الاشاق فيا سلف من هذا الكتاب في قوله ضبط الكتابية الاخبار

فخصوص الود والفاء ففي الغالب يصحف أحدهما بالآخر ويكتب الحديث بأحد هاتين كتابتي في موضع وبالأخرى غير صح من المصنف الواحد
فلا وثوق لهذه الشهادة في مقام التعارض انتهى لا ينبغي عليك أن ما نقلنا من شيخنا المتقدم أقر في الجواب أن طباعته على ما هو المتبادر من حق
الكلام سيما كون الجملة الجزائية هي فعل فأن ما ذكره رحمه الله من الجواب مناعن ذلك وأن العمل إلا أن فسخ هذا الباب يفتدي على دفع الوثوق
بالأخبار والاعتماد عليها فالواجب أيضا إليه ألا مع عدم المنعوخة الشاسع ما رواه الصدوق في الصحيح عن يده عن علي بن جعفر قال ذكرت
خلفاء عام فلا تفرق شيئا في الأولين وأنص لقرئته ولا تفرق شيئا في الآخرين وأن الله عز وجل يقول للمؤمنين وإذا قرئ القرآن
فانصوا له ليصطفى الغرضية خلف الإمام فاستمعوا له وانصوا للعلمكم ترجمون والآخرتان تتبع الأولين وهذه الرواية نقلها ابن إدريس في
في مستطرها السائر ثم تلت بصحيفة من رتبة الأوطى حاصل معنى هذه الرواية التفرقة عن القرئته خلف الإمام إذا دخل محقة أوليته ولا يترك
بالأصا لقرئته والتفرقة عن القرئته في آخرية أيضا من حيث كون الأخيرة في ملائمة فيها ولا في الأخيرة والعلية في التفرقة الأولتين من حيث
كون الأخيرة تبعا للأولتين ومصلحة أنه إذا دخل في أوليته فلا يفرق فيها لأنه الأخيرة والعلية في التفرقة الأولتين من حيث قضية
الافضل في الأخيرة تبعية العاشر ما رواه في كتاب عيون الإخبار ويسند إلى الفخار أنه صح له ضام من المديونة المرفوعة فكان
يسبح في الآخرين يقول بحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر كثر كثر مرات ثم يكتم بدنه ما سقط من بعض الاحباب نحوه لفظ والله
اكبر الحاشي عشر ما رواه المحقق في بر عن زرارة قال سئلت باعبد الله عن الأخيرة من الظهر قال تسبح وتحمدا لله وتستغفر له ثلاث
الثاني عشر ما رواه الشيخ عن محمد بن قيس في الصحيح قال كان في المؤمنين عليهم السلام يقرء في الأولى من صلوة الظهر ست وتسبح في
الآخرتين من صلوة الظهر على نحو من صلوة العشاء الآخرة وكان يقرء في الأولى من صلوة العصر ست وتسبح في الأخيرة على نحو من
صلوة العشاء الثالث عشر ما رواه أيضا في الموقوف عن عماد بن موسى قال سئلت عن الرجل يدرك الإمام وهو
يصلي أربع ركعات وقد صلى الإمام ركعتين قال يفتتح الصلوة فيدخل معه فيقعد ويقرء خلف الركعتين إلى أن قال فإذا سلم الإمام
ركعتين تسبح فيهما وتشهد تسلم الركعتين عشر ما رواه المحقق في بر عن علي بن إمامة قال قرئ في الأولى تسبح في الأخيرة خمس
عشر ما رواه في الكافي أيضا عن زرارة قال قلت لأبي جعفر ما يجرى مجرى من القول في الركعتين الأخيرتين قال أن يقول بحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وترك في هذه جملة من الأخبار وافضل الدلالة في ادعينا جملة منها ما هو بليص في تعيين التسبيح
مكرر وقد نص بعض علماء الإمام بخصوصه جملة قد صرح بالافضل مطلقا كما اشترنا إليه انفا جملة قد تضمنت الأمر بذلك المؤذن
أقبل بالبحان والأفضلية وقد تضمنت حكمية صلواتهم ومن الظاهر أنهم كانوا أئمة في تلك الصلوة لأنهم كانوا أشد مواظبة على سنة الإمام
والناس أشد حرصا ومواظبة على اقتداء بهم ولا سيما صلوة الربو بالمسحكة وصالوة الرضلة لم يبق خزان وهذا كله بحمد الله تعالى لا
يقبل الاحتكاك وبين لا يعتبر به الاستدلال ما رواه في مسند الإمام أبي جعفر عن سالم بن يحيى عن أبي عبد الله قال ذكرت
إمام قوم فعليك أن تفرق في الركعتين الأولتين وعلى الذين خلفك أن يقولوا بحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ثم قيام فإذا في الركعتين
فعل الذين خلفك أن يقرأ فاتحة الكتاب على الإمام لتسبح مثل ما يسبح القوم في الركعتين الأخيرتين وهذا الخبر استدلل به بعض شيوخنا
المحققين عن متأخري المتأخرين والظاهر أن العمل بالاستدلال هو قوله وعلى الإمام أن يسبح آه ورجع هو دليل على افضلية التسبيح بالنسبة
إلى الإمام لا معكم كما هو ظاهر المستدل لذلك أن الفاضل الخبر استدل في الأخير جعل من الأخبار الدالة على افضلية التسبيح للإمام وإياها
ما كان فالظاهر معنى قوله فإذا كان في الركعتين الأخيرتين يعني إذا كان الإمام في الأخيرتين بأن يكون للمأمومين مسبقون بركعتين ففرق
من صلوة خلفه القرئته لأنها أولتان إليهم والواجب عليهم القرئته هنا على الظاهر كما يأتي بيا في محله وقوله أخيرا في الركعتين الأخيرتين
أما أن يتعلق بالظن على قوله على الإمام ويكون معنى قوله مثل ما يسبح القوم إشارة إلى ما تقدم في صد الحديث من التسبيح وقت قرئت
الإمام وحاصلة أنه على الإمام أن يسبح في الأخيرتين مثل التسبيح القوم خلفه في الأولتين وأما أن يتعلق بالفعل بغير التسبيح ويكون المعنى على
الإمام أن يسبح في تلك الركعتين الأخيرتين اللتين على المأمومين المسبقين أن يقرأ فيهما مثل التسبيح المأمومين فيهما لو كانوا غير مسبقين
ولعل المستدل بالرواية على افضلية منكم فالظاهر أن هذا المعنى كيف كان فالظاهر عدم جواز جعل الركعتين الأخيرتين على أن يكون الأخيرتين
بالنسبة إلى الإمام والمأموم لا يستلزم رجحان أولية القرئته فيهما للمؤمنين والتسبيح الإمام كما هو ظاهر اللفظ بناء على ذلك ولا قابل به بالدليل
عليه من خارج والاعتماد في قوله ما إذا كان في الركعتين الأخيرتين شأبه على مجرد هذا الاحتمال لا يخلو عن الاشكال بل الاختلال فاته
يلزم من ذلك حصول المشقة للكلام وهو ما يجب أن يبان عنه كلام الإمام كما لا ينبغي على ذوي الأذهان والافهام السابغ عشر ما رواه
الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عماد عن أبي عبد الله قال قلت ليهو الرجل في الركعتين فيذكر الأخيرة ثم لم يقرء قال ثم الزكوع و
التسبيح قلت نعم قال لا أكره أن يجعل آخر صلوة في أوها استدلل به شيخنا البهاية في كتاب الجملتين على استحباب التسبيح المنفرد
وقال في لف بعد الاستدلال بالخبر المذكور على عدم تعيين القرئته في الأخيرتين لنا سيما في الأولى من رتبة التي من ذلك ما هو
وهذا الحديث كيدل على عدم وجوب القرئته فانه دال على أولية التسبيح فيها كما اختاره ابن أبي عمير هذا ما وقفت عليه من الأخبار والدالة على
القول الأول إقامته على القول الثاني في رواية محمد بن حكيم قال سئلت باعبد الله إمامنا افضل القرئته في الركعتين الأخيرتين أو

في التبيين قال القارئ اضل وانت خير بان هذه الرواية لضعف سندها والخطا عددا القصير من مخالفة ما قد ثبوت من الاخبار ولا سيما على
هذا من هذا المصالح والظلم بل التبيين جعلها على التفتية التي في مخالفتها الاحكام الشرعية راس كل بلية وذلك لان تعيين القارئ في
الاخيرين من هذه المصالح وفان المنقول عن الشافعي ولا يذلل واحد من الروايتين وجوب القارئ في الاخيرين وعن مالك وجوبها في
معظم الصلوات ومن الحسن في كل ركعة وعن الجعفي في القول بالخير مع فضيلة القارئ فالجمل على التفتية لم لا يستعمله انما ذكر شيخنا
في ذكره في المحرر في قوله في المستطاع لقولنا فضيلة القارئ للامام والتبنيح للمامون قال قوله في ذكره ثم قال هذا القول لا يفي عن قوة اذ
يجمع بين الخبرين ان كان بعض الاخبار ياتي عند ذهاب جماعة من محقق المتأخرين الى ترجيح التبنيح معكم وجعلوا الاخبار الدالة على فضيلة القارئ
لامام على التفتية لان الشافعي واحد ويوجب القارئ في الاخيرين ومالك يوجبها في ثلث ركعات من التلبية وابعاضه بخبرين في المهد والتبنيح
وجعلوا التفتية ويرد عليه في التبنيح مع فضيلة القارئ والتفتية بين الامام والمنفرد ثم قال يقل احد من العامة فلا يقبل العمل على التفتية
غير يمكن اخبار التفتية المطلقة على التفتية لقولنا في حيفه انه في نظره من وجوب الاول لا يخفى على من لاحظ الاخبار التي قد ثبوتها وتروى
في كتابها من التحقيق الرشيدي لا معدل عن العمل بها والقول بما دلت عليه هذه الرواية ظاهرا بل هي في مخالفة فلم يبق الا رد ما هو
لعمومها من التفتية وليس بعد العمل بدلت عليه هذه الرواية الا ذلك الاخبار المستفيضة المتكاثرة القليلة الصريحة فيما ادعينا وفيه من
ما لا يفي به محصل لا يقتضيه فانك لا تجد في هذه الرواية التي قالها كما مر وبه وثابتها انتم مع تسليم حجة ما ذكرتم في نقلها من الكتاب
من عدم صريحهم بالافضلية فانه لا ينافي حمل الرواية المذكورة واما لما على التفتية وذلك فانه يمكن حمل الاخبار الفاتحة على التفتية باعتبار ان
المتبادر من اختيار الامر بالفاتحة لامام هو الوجه كما صرح به الفاضل الاديب في ما ياتي من نقل كلامه ولا ينافي لفظ الافضلية ورواية
التبنيح كما في المذكور الدالة على ان القارئ افضل لكم لان الواجب فضل من المندوب لبنة الا فيما استثنى فيكون التفتية باعتبار هذا
الشافعي اتيه وقال في اوقات بعد السؤال عن فضيلة احد الطرفين الظاهر في التفتية هو التفتية مع فضيلة القارئ
كما وقع عليه لولم يمان فضل القارئ في رواية هذا الخبر في كتابه الذي فيه على كشف الحق وفتح الصدق حيث قال وهذا على حيفه
انه يقر في الاخيرين بالفاتحة فقط وهذا افضل وان سجد وسكت كما انه في الخبرين بخلاف ذلك على شيخنا المشار اليه مع وفور الملاحة وربما
يبدل بهذا القول ايضا باراد الجهر في الاحتجاج من التوقيف الخاتمة من الناحية المقدسة في اجوبة الميسرة كتاليه يسئل عن الركعتين
الاخيرتين قد كثرت فيها الروايات فبعض يرى ان قارئهما افضل وبعض يرى فيها التبنيح افضل انما استعمله فاجاب قد نسخ قارئ
ام الكتاب هاتين الركعتين التبنيح والذي نخت التبنيح قول العالم بم كل صلوات لا قارئ فيها احد ج للعليل من يكسر عليه التفتية فيفتوت
بطلان الصلوات عليه انت خير بان هذه الخبرين الجمال والاشكال الذي لا يتكسر على وجه يوقع عليه هذا الجاهل ما هذا شأنه فلا يعتد بما قد ثبوتها
من الاخبار واما القول الثالث وهو التفتية مطلقا من غير تفضيل فلا يفرق عليه من الاخبار سوى رواية علي بن حنبل في قوله في عبد الله قال
عن الركعتين ما صنع فيها قال ان شئت فاقرا فاتحة الكتاب ان شئت فاذا كررت فيها سواء قلت في ذلك افضلها قال الله سواء ان شئت فاقرا
وان شئت فقرأت وانت خير ما جعل عليه من الضعف فلا تضل مخالفة خبر واحد من تلك الاخبار القليلة الصريحة في فضلية التبنيح
فلم يبق الا طرحها اذ جاءها قالها اذا العمل بدلت عليه مستلزم طرح تلك الاخبار وهو لا يتقدم من له ادنى دوية من ذوي الاخبار
والافكار مع امكان حملها على التفتية كما لم يعرف بالقول الثاني كما قابل من العامة في التفتية من حيفه وتبانه مع فضيلة القارئ كما
نقدته وقد قد ثبوتها في مقدار الكتاب الجمل على التفتية لا يتوقف على وجود القائل منهم وبالجملة فانه لم يبق الا طرحها او حملها على التفتية
والا فالعمل بها وان ذهب اليه من ذهب فله عاقبة من الاخبار لا يتوقف به من وقت على ما حققناه ونقدناه من تلك الاخبار السالطة
الاوراد والعلية المنار واما الاستناد في هذا القول الى صحيحه بعيدا عن الرواية لا لانه على فضلية التبنيح شيئا لم يعرفنا فافان قضية
التفتية في رواية القارئ واما التبنيح كادلت عليه الاخبار المستفيضة المتقدمة وربما استدلت بعضهم بهذا القول بتعارض الاخبار والاشكال
فلا يوجب رجحان احد الطرفين على الاخر في التفتية كما وثبتت رواية علي بن حنبل في قوله في عبد الله قال الله سواء ان شئت فاقرا
وان شئت فقرأت وانت خير ما جعل عليه من الضعف فلا تضل مخالفة خبر واحد من تلك الاخبار القليلة الصريحة في فضلية التبنيح
الموقر ما وجدناها لم يجمع في كتابه على انفسها ولا يدعيها كما لا يخفى على من راجع كتبهم في هذا الباب اما القول بالافضلية القارئ لها كما
وهو القول الرابع والخامس لتأويلنا في اختلافنا هذا فهو بلبت المستند اظهر من سابقه ويدل عليه من الاخبار ما رواه الشيخ في
الصحاح عن منصور بن عيسى عن عبد الله قال اذا كنت اماما فاقرا في الركعتين الاولتين بفاتحة الكتاب ان كنت حرك فبعتك فقلت
اولم تضل ما رواه الشيخ في الصحيح عن عروبة بن عمار قال سئلت ابا عبد الله عن القارئ خلف الامام في الركعتين الاخيرتين فقال
الامام يقر بالفاتحة الكتاب من خلفه ليس وما رواه الشيخ عن جميل بن دراج قال سئلت ابا عبد الله عما يقرأ الامام في الركعتين في آخر الصلوة
فقال بفاتحة الكتاب لا يقرأ الذين خلفه ويقرأ القائل اذا صلى وحده فيها بفاتحة الكتاب قول لا يخفى انه مع العمل بهذه الاخبار والقول بما دل عليه
فانه يلزم طرح ما عارضها من الاخبار الدالة على فضلية التبنيح معكم او بالنسبة الى الامام في الرواية الاولى من الروايات المتقدمة والثانية
والثالثة والاربع والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة عشرة والثانية عشرة والتفريبات المذكورة في رواها وفي رد هذه الروايات

طريقة ما من الشائعة لا يخفى ما مع العمل بروايات التسبيح في الخبر المذكورة على التقية لما لا يستعجل فيه ولا ياتي به لعل من خلفه
 من بين يدك لم تعرف انما من ان مذهبه هو الوجه وجوب القراءة وبعينه وان خيرا لان القرائة عندهم افضل من اجل هذا الخبر على
 قريه برك قد استفاضت الاخبار عنهم ثم يعرض الاخبار في مقام الاختلاف على هذا الوجه والاختلاف قد لا يدرك بعض شيوخنا العمل
 على التقية بما في صحيحه منصوصون حازم من لفظ التسعة الى امور فان مفهومه لا يبيع الامام غير التقية للتقية، واما المدوم فيسعد تركها و
 العدل الى التسبيح قول بعضه ان المستفاد من كثير من الاخبار ان اصحابنا كانوا يابسونهم في الجماعة وقد صرح بهذا العمل جملة من اصحابنا
 المحققين من متأخري المتأخرين منهم الفاضل الخراساني في خبره وانما الشيخ حسن في المتن وغيرهما فالوجه الاظهر من اخبار القرائة هو
 العمل على التقية سيما للامام اعظم عليه اقتضاء الاستصلاح بالتقية بالنسبة اليه فكذا اختصه بالقرائة في صحيحه منصوص معوية بن
 عمار وحشر عليه ما هو فاعليه من الشائعة والضرر ومقتضى حلت هذه الاخبار على التقية سلمت اخبار التسبيح وتوجه العمل به من غير محاسن
 ولم يقل احد من العامة بتعيين التسبيح او فضيلة تحميك به الاخبار على التقية بل هو عندهم مطروح واما الاخبار فهي ما عرفت وموافقهم وقضية
 القواعد المنصوصة عنهم في عرض الاخبار في مقام الاختلاف هو عمل اخبار القرائة على التقية خطية قد ردها ما هو باطن من ذلك هو انه اذا لم يكن
 في البلد من يستفتي به الحكم الشرعي فاستنقوا في البلد اخذ بخلافه رواه الشيخ في بعضه في عيون الاخبار ولكن اصحابنا ساء لهم الله تعالى
 اسكنهم عليجانا كانه هناك في غير موضع مما تقدم قد افواهوا هذه القواعد الواردة عنهم واتخذوها دواء لهم ثم باعطوا على قواعدهم
 يرد بها ان يقولوا انما اتخذوها دواء جمع بين الاخبار تيمم في المقام فلهذا وكلام بعض اعلام قال السيد السند في كونه من اخبار القرائة
 بافضلية القرائة مطم والامام كما يظهر من كلامه في اختلاف اصحابنا ان افضل المصلي القرائة والتسبيح فقال الشيخ في الاستبصار
 ان افضل الامام القرائة فانهما متساويان بالنسبة الى المنفرد وقال في رواية واما ما سوا المنفرد والامام والاطلاق بنا يا بويه وابن ابي عمير
 افضلية اجماع الشيخ في افضلية القرائة للامام بما رواه في الصحيح منصوصون حازم عن ابي عبد الله قال اذا كنت اماما فاقر في الركعة
 الاخيرتين بقائمتي لكتابان كنت وعدت فيصعك فعلت ولم تفعل بخبر معوية بن عمار في الصحيح قال قلت يا ابا عبد الله عن القرائة
 خلف الامام في الركعتين الاخيرتين فقال الامام يقر بفاتحة الكتاب من خلفي حتى فاذا كنت وحدك فاقر فيها وان شئت فسخ وعلى القرائة
 المنفرد بما رواه عبد الله بن بكير عن علي بن حنظل عن ابي عبد الله قال قلت عن الركعتين الاخيرتين ما صنع فيها فقال ان شئت فاقر في
 الكتاب فان شئت فذكر الله فيها سوا قال قلت في ذلك افضل فقال هو والله سوا وان شئت فسخ وان شئت فقرأت وهذا الجمع لو كانت
 الاخبار متكافئة من حيث السند لكن الرواية الاخيرة ضعيفة جدا في جملة الروايات من جملة رجالها الحسن بن علي بن فضال وعبد الله
 ابن بكير وما فيهم ان ولو قيل بافضلية القرائة مطم كما يدل عليه لم يصح منصوصون حازم ومعوية بن عمار لم يكن بعيدا عن القواب
 يؤيده رواية حكم بن حكيم قال قلت يا الحسن ايا افضل القرائة في الركعتين والتسبيح قال افضل القرائة افضل ورواية جميل قال قلت
 يا ابا عبد الله عمار عن الامام في الركعتين في آخر الصلوة فقال بفاتحة الكتاب لا يقر الذي خلفه ويقر الرجل حذو اذا صلى فيها فاف
 بالكتاب صحيحه ابن ربهان عن ابي عبد الله قال في الركعتين في التسبيح في الاخيرتين لا تقر فيها فقل الحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله
 الله اكبر لا تأخيه بالجلل لان لا فائده ويكون جملة لا يقر حاله والمغنى اذا فتت في الركعتين الاخيرتين وانت خير قاري فيها فاف
 وكذا وبقولها فانهما في التمتع والاقامة مع اعتقاد غير القرائة لا يجوز كما ذكره صاحبنا بالجملة فلهذا رواية واحدة فلا تترك
 لاجلها الاخبار المستفيضة السليمة السند المؤيدة بعمل اصحابنا في منظر من وجوه الاول ان ما نقله عن الشيخ في حاشية اجماع في
 افضلية القرائة للامام بصحبه منصوصون حازم وعمل ذلك المنفرد برواية علي بن حنظل ليس في محله فان الشيخ بعد ان عنوان الباب في
 التغيير بين القرائة والتسبيح وورد من الروايات الدالة على التغيير بصحبه عبيد بن زرارة ورواية علي بن حنظل الدالين على التساوي
 ثم اورد في خبرنا في الفها في ذلك وهي رواية محمد بن حكيم الترمذي ما هو الى حكم الدالة على افضلية القرائة مطم وجمع بينهما بجل ما
 دل على افضلية القرائة علما اذا كان اماما وحده تلك الروايتين الداليتين على التساوي غير ثم اورد بصحبه منصوصون حازم مسندا لهذا
 المحل بطرفيه من افضلية القرائة للامام والتساوي وغيره والرواية كما ترى في ذلك هذا خلاصة كلام الشيخ في صا وبه يتضح لك
 ما في نقل السيد قدس سره من الحظ ان لا يستعجل في الاخبار الشان ان المفهوم من شيئا كلامه ان الشيخ قد استدلل على افضلية القرائة
 للامام بهذا الرواية الدالة على عموم افضلية القرائة مطم بجل على الامام وعلى التساوي بالمنفرد برواية علي بن حنظل الدالة بتعمومها
 على المساواة مطم مستند الى عموم الذي ادعاه من تلك الصحيحة وادفعها بصحبه معوية بن عمار وهو لم يرد بعد الصدور من مثل هذا
 الفصل المشهور فان الصيحتين المذكورتين يناديان بالتصريح بحكم الامام على حدة من افضلية القرائة وحكم المنفرد فكل من التغيير فابن
 اطلاق افضلية القرائة الذي جعلنا به وادعاه لالة تلك الصيحتين عليه ما تكلفه بعض في الاحتذاء عن غير ان لا يمكن تطبيقها على
 افضلية القرائة مطم ويكون فائدة التفصيل فيها بين الامام والمنفرد فاذا كان في الامام فقل لا يلتفت اليه تكلف نفس لا يعمل
 عليه في رواية علي بن حنظل فانه حلت على المنفرد كانت مؤيدة لما دلت عليه تلك الصيحتان من حكم المنفرد فيها الامانية لها بشا
 على ما ادعاه من عموم افضلية القرائة المنفرد نعم ذلك مدلول رواية محمد بن حكيم الترمذي ما هو الى الحكم ابن حكيم كما رايت في نسخ من مسند

يجمل على المنفرد من رواية
 الحسن بن فضال عن ابي عبد الله
 في خبرنا في الفها في ذلك
 وهو رواية محمد بن حكيم الترمذي
 ما هو الى الحكم ابن حكيم كما رايت في نسخ من مسند

الثالث ظاهر قوله ولو قيل بفضلية القراءة ولعله لندرة القائلين شذوه خفي عنه انه قال في بيان لا اعلم قائل بهذا المذهب هو
حيث انه لما حدث بعد ومن خفي عليه لقول ايضا بذلك شيخنا البهجة حيث انه صرح في كتاب الجملتين انه لم يطبع على قائل بفضلية
القراءة لمنفرد بالرجح انما استدله به علماء اديان من صنف ابن سنان منظوفه من وجوه حيث استدل المثلث اما الاول فلما ذكر بعض
اصحابنا من احتمال كون ابن سنان هو محمد بن عبد الله بن سنان الذي هو معدن كورينها مهمل في كتب الرجال بما ذكره الشيخ في كتاب جلال من
رجال وزم وهو عن محمد بن سنان الزاهري الضعيف انه لا يروي عن الصادق كما ذكره في كتب الرجال شاهد به التبع في هذا المجال قد ورد
دواية محمد بن سنان بقوله طلق عن الصادق في باب كراهة كل النوم من كتاب علل الشرايع ودقيق التصريح به في ثلاث احاديث من كتاب
الاثمة اما الحديث الاول منه ونصه عن الوشاء عن عبد الله بن سنان عن اخيه محمد بن جعفر الصادق ومثله الحديث الثالث من كتاب اللؤلؤ
وفي مقدار الثوب كل علم منه ايضا عن الوشاء عن عبد الله بن سنان قال سمعت محمد بن سنان يحدث عن الصادق في وجع فاعطى من انه موق
ودرت دواية ابن سنان عن الصادق في باب كراهة كل النوم من كتاب علل الشرايع ودقيق التصريح به في ثلاث احاديث من كتاب
الحصن عبد الله بن محمد الزاهري الحمال ان محمد بن عبد الله بن سنان يروي عنه ايضا بلا واسطة والجواب بان محمد بن عبد الله نادى الزاوية
فلا يضر في ليله لا طلاق مدخل بما تناقل في كلامهم ويدور على رؤس اقسامهم من انه اذا قام الاحتمال بطل الاستدلال اما الثاني فان
ما اذا قام الدلالة لا غير واضح البيان ولا ساطع البرهان لانه قد تنسب قد اقطع عن الرواية واستدل به وهو ان كان يعطى ذلك فهو
الا انه بملاحظة ما تقدم في صدق الرواية لاحتمال فيه مجال واسع والرواية هي رواية الشيخ عن ابن سنان عن الجعفر بن محمد عن الصادق
كنت خلف الامام لا تجهر فيها بالقراءة حتى يفرغ وكان الرجل ما مولاه على القرآن فلا يقره خلفه في الاولتين وقال بحزبك التسبيح
الاخيرتين قلت اتي شيء تقول انت قال اقر فاتحه الكتاب كانه رحمه الله بنحو اقتطاعه عن الرواية واعتماد عليه في الاستدلال على
انقطاعه عما قبله في المعصية ان له معنى مستقلا وبما كان وجهه عنده ان السائل لما سئله عما يفعله اعلم من ان يكون اما او ماموما
او صفرا فقال اقر فاتحه الكتاب ذلك على وجهان القراءة مطلقا قال الحق المدق الشيخ حسن في كتابه تنقيح الجاه بعد ذكر الرواية ماموما فقلت
يسبق الفهم في ادى الماوى من غير هذا الجزالة في معنى الخبرين اللذين قبله اشار بهما الى الصيغة عبيد بن زرارة ومصدق جازم ثم قال قد
اعتمد ذلك بعض المتأخرين فاقطعه عن الصدق وادرك في حجة ترجح قراءة الحمد للامام حديثا مستقلا بعد التامل يرى ان ذلك احد
الاحتمالات فيه وانما ترجح المصير لغيره ثم الحق ان اقطع بعض الحديث وافواه عن سائر ما يجرد من استقلاله لاوتحييله كما اتفق لجماعة من
الاصحاب من امر بعيد عن الصواب كمن خطا وقد وقع فيه بسبب الاستدلال لمن لم ينكشف بالتدبر حقيقة الحال انه هو هذا ولا ظهر لنا
على اتصال خبر الرواية بصدورها كما هو المتبادر الى الفهم ان نصه قوله بحزبك التسبيح في الاخيرتين عن القراءة في الاولين خلف الامام اذا
كنت ماموما وحيث تقول السائل اتي شيء تقول انت بحال ان يكون معناه اتي شيء تفعله به انت وتكبره من الاجتناع التسبيح في
الاخيرتين والقراءة فيها وهو على هذا يكون قوله اقر فاتحه الكتاب فضلا عن ان يكون معناه اتي شيء تفعله انت في صلواتك ماموما
خلف هؤلاء من القراءة في الاولين حيث ان اتمامه من لا يصلح الاقتداء به وهذا هو الاظهر في معنى الرواية وهو الذي استظهر
الحديث الكاشاني في الاولى بعد ذكر الاحتمال الاول ايتم ويحتمل ان يكون ايضا اتي شيء تقول انت اتي شيء تفعله انت في الركعتين
الاخيرتين اذا كنت ماموما من الاجتناع في التسبيح والقراءة فيها وحيث فيه دلالة على تحييل ماموم في الركعتين الاخيرتين بين القراءة والتسبيح
مع افضلية القراءة ويحتمل ايضا ان يراد بيان حال المسبوق وانما يحجز به بسبب الامام في الاخيرتين وان كان الماموم مصليا الاولين و
الثانية في تلك الحال غير ان الاول للامام قراءة الحمد وهذا الاحتمال ان ذكرهما في المتن في ياد على الاحتمال الذي صكه عن ذلك البعض
فيما اسلفنا من نقل عبارته وكيف كان وهذه الرواية بما فيها من عترة اثر الاحتمال لا تصلح للاستدلال فانها بتعدد هذه الاحتمالات تكون
من قبيل المتشابهات الخاصة قوله ولا ينفك ذلك ما رواه عبد الله بن علي الحلي في الصحيح في اخر الكلام فان فيه من الجواب بما اشتمل عليه
من الخلل الاضطراب لا يخفى على من اطلع بعين الصواب اما ولا فليصبر لنا فاة في هذه الرواية وانما الجواب به ما ذكره وهذا مقصدا ما اشتمل
اليه انما من عدم الوقوف على تلك الروايات الصحيحة الصريحة المستفيضة المتقدمة فليست شعري كانتا لم تترجم مرة اشتغاله بالعلوم
في تلك الايام في بعض العين عنها ولا تعرض لثبوتها في المقامات ثانيا فان الظاهر من بيان كلامه كما عرفت هو الميل الى افضلية القراءة مطلقا
ولو قيل بفضلية القراءة وقد عرفت مما اسلفناه انه ليس في الاخبار ما يدرك على القول بالرواية محمد بن حكيم الضعيف التمدد في لا تصلح
للاستدلال بناء على اصطلاحه ولا تعمد ما اذا عاد لا يصح منصوص جازم ومعوية ابن عمار فقد عرفت ما فيه واما ثالثا فان ما اذا عاه
من التأييد لاهل الاحكام مع قوله ولا ولو قيل لا يشعر بعدم القائل كما عرفت لا يخلو من التثوين والاضطراب بالجملة فانما لم نقف على قائل
بهذا القول الذي اختاره هنا في الحجة الشهدية في عدم الادلة سوى رواية محمد بن حكيم المدكورة وللعالم وقال الحق الا يبيد في
شعره وبعد الكلام في كيت التسبيح واما التفضيل فلا شك في تفضيل القراءة عليه للامام ليصحبه معوية بن عمار وقال سئل باعبد
عن القراءة ثم ساق الحديث ثم قال ولرواية جليل ثم ذكرها ثم قال ولما ثبت جواز التسبيح للامام ايضا بالاجماع حمل القراءة على الافضل فلا
يدفع كما ويجعل في هذا المنفرد على الجواز فقط لرواية على بن خلفه عن عبد الله بن سنان قال سئلته ثم ساق الرواية قال حله الشيخ وغير

على المنفرد لما مر من ترجيح القرينة للإمام ولرواية منصور بن حازم الثقة ثم اورد ما لا يخفى ما ثم قال لولا الإجماع على التبع للإمام ايضاً لمكان الحمل
على ظاهرهما من وجوب القرينة للإمام متيقناً فحمل على الاحتياط لذلك يفهم من التتوية للمنفرد حيث قال بعد الترتيب للإمام وان كنت ارجح
ذلك لا يبعد ولو به لاختياره للمنفرد ايضاً لفضيلة القاطنة وجوده فاقترع وجود الخلاف في التبع بانه مرة وثلاثة او غيرها ولما البعض من
مثل الامر بالقرينة ومحققة معوية بن عمار بقوله فاقترع فيها ثم الاتيان بان شئت فان سقوت الكلام يدل على ان التبع رخصة وما روي في
رواية محمد بن حكيم قال سئل بالسنن وساق الرواية كما قد ناه ثم قال لا يحتاج الى الحمل على الامام فقط لاحتمال كونها افضل للامام وكان المنفرد
ايضاً افضل لكن دون التبع فان يكون الامر للإمام والتحجيل للمنفرد لما القوله دونه مع عدم صحة ما يدل على التتوية في رواية علي بن خنيس
عمومها المتروك بالادلة لاحتمال التأويل وانتوا قول انظر الى هذا الكلام المختل لنظام والمخل الزمام فانه كما ترى ظاهرة انه لم يفت
شيء من اخبار التبع التي قد منها ما بالكلية وهذا انما استند في مقاضته لاجل القرينة الى الإجماع على التبع وجمع بينه وبين التبع في الظاهر ان السبب
في ذلك ان الذي كتب في مقام البحث من الاخبارتين انما هو هذا الخبر الذي نقلناه ما وذل عليه ما صلحك رواية الجليل الى اجاب عنها
واما الاخبار التي قد منها ما هو مفرقة في مواضع لم يجمع الا في كلامنا في هذا المجال اصحاب النصايف لمزيد الاستحسان والتصنيف
يقنعون بالحضرين ايديهم من كتبهم قبلهم ولا يعطون التأمل حتى في استعلاء الادلة من مظانها وطلبها من اماكنها ومن ثم
وقوعها وقواينه والوجه في مقام التحقيق تعرض نقل جملة ادلة المسئلة والكلام فيها وترجيح ما يرجح والجواب عما دأبه
انتخير ان قوله ولما ثبت جواز التبع للإمام ايضاً بالإجماع الاخر الخال على انه انما اصل التبع تخييراً بالإجماع فلذلك قيل
ان يعكس عليه هذا الدعوى ويقول انه قد دلت صحاح زائدة على التبع عن القرينة مطلقاً والنفي لها والامر بالتبع مخالفة ودل غير
من الاخبار المتقدمة على التبع ايضاً ما عارضها من روايات القرينة قد حمل على التبع بمقتضى القاعدة المنصوصة عن اصحاب
العصمة في مقام تعارض الاخبار فلو الإجماع على القول بالقرينة في المقام لتعين لاقتضاء التبع بمقتضى ذلك الا ان الإجماع على
القرينة واجب لنا القول على التبع على ادل على تعيين التبع والتبع عن القرينة على الفضلية وما اذعينا في المقام هو لا وفوق
بالخبرهم وقواعدهم وبالحجة فان كلامهم في المقام كان مبتدأ على غير ما سطر قائله لفتح والالتباس ضعف كلامه وهو
اظهر لوجه من ان يحتاج الى مزيد بيان لمن انكشف ما ذكرناه من نقل اخبار المسئلة كلاهما ونعتناه من التبعيات لفتنا
والتمهيدات الرائقة والله العالم اذ عرف ذلك فاعلم ان تتحقق البحث في المسئلة وتحقق القول فيها كما هو موقوف على
ذكر مقامات الاول في كيفية التبع المذكور هناك وقد اختلفت الاصحاب في ذلك على احوال احدها الاجتزاء بارجع تسبيحات حازم
الله والمحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثمرة واحد ذهب اليه الشيخ المفيد صاحب مجمع الملتزمين منهم في شئنا الشهد بالشك
في حيث قال انه اصح الاقوال يدل عليه من الاخبار المتقدمة الخبر الخامس السادس والثامن عشر والثاني منها انها تسبح
الله والمحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر يكرر ثلاث مرات ذهب اليه بن بابويه واسند في بر ذكره وكري الحري بن عبد الله الحسيني
من قدما الاحتجاج ونقله عن علي بن بابويه انه قال سئل عن الاخرين اما كانت او ما مواتقوله سبحان الله والمحمد لله ولا اله الا الله والله
اكبر ثلاثاً قال فيكون الواجب عند تسبيحها ان يقرأ بغير الفقه ولو اختار المصلح القول بالتبع مع انه في المنتهى نسب اليه
القول بثلاث تسبيحات فقله عن في الذخير ومثله في الحار الا ان لم اقف عليه في كذا ذكره ولم يذكر لابي المصالح هنا من باب الكلي
وهي علم بما نقله ويدل على هذا القول ما تقدم في الخبر الاول من الاخبار المتقدمة الا ان هذا الخبر قد نقله ابن ادين في مستطاب الشرح
عن حريز بن زارة في موضعين بزيادة في احوالها قد منا نقله عن الصدوق في باب كيفية الصلوة وذاد فيه بعد الله الا الله و
الله اكبر وثانيها في آخر الكتاب فيما سطر فيه من كتاب حريز ولم يذكر فيه التكبيرة في شئنا المحسنة في الخبر بعد نقل ذلك والنسخ القديناها
متفقة على ما ذكرنا ويحتمل ان يكون زادة رداً على الوجهين ودلها حريز في كتابه لكنه بعيد جداً والنظر في زيادة التكبيرة من قبله ومن التسبيح
لان سائر المحررين ردوا هذه الرواية بدون التكبيرة والذوق الفقيه بعد التسبيح فكل تسبيحات ويؤيده انه يستحب في كل
القول بتسبيحات الحريز وذكر هذه الرواية لتوق وهو وجه وجيه قول يدل عليه خبر في الغضائ عن الرضا عليه السلام في ان الله
ثم العجب ان شئنا الشهد بالشك دفع الله وجهه في ذلك وفي حيث انه في من بعد ان اختار القول الاول والثاني لمحو والثالث حازم
واما الرابع فلا لعدم التكبيرة اذ بالثاني القول بالاثني عشر والثالث القول بالاربع القول بالتبع ونحو ذلك فمع العمل به مع
ان رواية اصح روايات المسئلة وما ذكره من القول الثالث والثالث لا يدل عليه كما سطر في شئنا المحسنة في الخبر بعد ان اختار القول
بمطلق الذكر ثم افضل الخيارات التسبيح لا تكثر واصح اخبار وهو مختار قداء المحدثين الا ان من الاخبار الملتزمين على الاسوار حريز بن عبد الله
وقادة قول وهو مذهب سيبويه ايضاً كما قد منا نقله هنا عن لفت وثالثها انها عشر بزيادة التكبيرة على التسبيح المذكور في القول الثالث وهو
مذهب السيد المرتضى والشيخ في الجملة ابن ادين في سائر الابراج ولم نقف على رواية تدل عليه بذلك اعترف جملة من الاحتجاج وادبها
انها اثني عشر تكبيراً للتبع المذكور في الصورة الاولى ثلاثاً وهو من الشخ في رواية والاقتضاد وهو لم نقل عن ظاهر من الاحتجاج
الا انه قال على ما نقله عن في السنة في الاخر التسبيح وهو ان يقول سبحان الله والمحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر سبحان الله

واذا قلنا في كل ما ذكرناه قد اعترضه جميع الاصحاب بهم الدلائل عليه بما رواه ابن ادريس في السائر في باركية الصلوات الا انك قد عرفت ما
فيه وجه الاستدلال بما رواه في كتابه اليون عن ابن ابي عمير الذي صححه من انما الخزان فقال كان يتيقن الاخوين
يقول سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثلاث مرات ثم يركع لان شغف الحليقة ونقل الخبر المذكور في كتاب الجواهر على ما نلفظ
التكبير ثم قال بيان في بعض النسخ زيد في اخرها والله اكبر والموجود في النسخ القديمة والمصحفة كانت قد ابدت التكبير ايضا ان الزيادة
من القناع تبع المشهور انتهى على هذا فيكون الخبر المشهور والمذكور دليلا واخصا على القول الثالث نعم يدل على ذلك ما في كتاب الفقيه
الشيخ حيث قال نعم وفي الركعة الاخوين الحمد ومنه والافصح فيها اثلاثا لا نقول بجان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ويقولها كل
ركعة منها ثلاث مرات خاصة لهم ومنقول عن ابن الجنيدي انها ثلاثا شيئا غير مرتبة قال ما نقله لحن الذي يقال نعم يمكن القول بان التكبير
يتبع وتكبيره قدم ما يشاء واستدل به الجليلي من الاخبار المتقدمة وصححه عبيد بن زياد قال سئلت ابا عبد الله عن الركعتين الاخريتين
من الظهر قال يتبع التكبير وتسعة من نيك وان شئت فقلها الكتاب فانها تتكبد دعاو هذه الرواية اسند ما المحقق في المعتمد في الزيادة
ولم يذكر فيها وان شئت في الاصل والظاهر في رواية اخرى غير رواية عبيد بن زياد وسادسها القول بالتكبير بين الصود الواردة في الاخبار اليه
فهو لا يتكبد الجليلي قال الذين ابو الفضل احمد بن ملاوس صاحب الشرح والمحقق في المعتمد بن جمل القول الاول اولى قال في المعتمد بن جمل نقل القول
الاستدلال بصحة زيادة وهو الخبر الخامس عشر ثم القول بالتبع ونقل عليه صحة زيادة للمتقدمة في الخبر الاول ثم القول بالاشارة في قوله ينقل له
دليلا من ذكره صحة زيادة الا انه اسند الزيادة على الوجه الذي قد مناه ثم صحة الجليلي لوقد مناهها دليلا من الجنيدي في الخبر الثامن ثم قال
اختلف الرواية بينهما افضل فذكر رواية ما سواه وفي اخرى للتبع وفي رواية ان كنت اماما فالقرئة افضل وان كنت في حرك فبعتك فعلت
ام لم تفعل والوجه عندك القول بالجواز في الكل اذ لا ترجيح وان كانت الرواية الاولى طاعة ما ذكر في به احوط لكن ليس بالزاد انتهى ظاهر هذا الكلام
انه جمع التغيير بين روايات القرئة ودوايات التسبيح من غير تفضيل كل بين اخبار صود التسبيح والمنقول عنك بالندبة الى صود التسبيح
ودوايات التسبيح كما ترى علمه والاختلاف في ترجيح القرئة على التسبيح وبالعكس والتفضيل فانه اختار التغيير ولم يكلامه لصق واليه ترجيح
والله القول ما لم يمتنع من تلويح للتأخير من منهم السيد السند في ذلك والمحقق الشيخ من في المتن والفاضل الخراساني في الذخيرة والحدائق الكاشفة
في ترجيح وهو قوي وان كان الاول اولى وما يؤيده اختلاف الاخبار في كيفية ذلك مع جودة اسانيد اكثرها وعدم مجاز الخلل فيها لظهور التغيير
مضافا الى ذلك على السماع الاخر في ذلك من الاخبار مثل قوله في صحة زيارته للمتقدمة انما هو تسبيح وتكبير فذلك في صحة اخرى تسبيح وتكبير
وتكبير ثلاثي صحة عبيد بن زياد وان شئت فقلها الكتاب فانها تتكبد دعاو ومن ذلك يظهر قوة القول الثالث فانه لا اشكال فيه الا من حيث
زيادة التكبير لغوه والاقا فتمتد من السبب التسبيح قد عرفت دليلا في كيفية ثبوت التكبير في القصة المذكورين وينقل عن بعض المتأخرين
التوقف في ذلك بناء على عدم الوقوف في ذلك على نقص بالخصوص والظاهر من بعض ما قلناه وبتماثل اطلاق هذا الصلح المشار اليه ما عدا
اعتبار ترتيب معين وبذلك صرح المحقق في بر ومال اليه بعض المتأخرين لان يمكن حمل ذلك بان اطلاقها يجب تعيين بالاخبار دلالة على عدم
ترتيب معين وبذلك عدم اعتبار ترتيب معين الى ترتيب مضاف الى وجوب تحصيل يقين البرائة من التكليف الثابت بيقين وما ذكرناه
صرح في كبرى فقال لا يلزم ترتيب كافي في صفة زيادة الفقه ذلك اخذ بالمتيقن دفعا في بر لاصل هذا وفيهم من كلام البعض في هذا القول
الاخرين حيث انه استدلال ابن الجنيدي بصحة زيارته المشار اليها وصححه عبيد بن زياد والظاهر تغير ما حدثت في صحيح حماد بن ابي الجنيدي القصة
والتسبيح والتكبير فهو كسائر الاقوال للمتقدمة في التحصيل بان كان مخصوصة وانما يجالها في عدم وجوب الترتيب في بعض النسخ والمنقول عن صاحب الشرح
وكذا كلام المحقق في جواز العمل بكل ادوية المسئلة واما الاستدلال ابن الجنيدي بتلك الصلح المشار اليها فغير مطابق لصريح ما ثبت ان
صحة زيادة عارية عن لفظ التقيد بالوجود في بناء ابن الجنيدي مع زيادة التمهيد الذي عاينها وصححه عبيد بن زياد في صحة التكبير مع زيادة
الاستغفار فيها وبالله التوفيق في ابرامها كما لا يخفى على كل فضلا عن الجليلي ابرامها في صحيحنا الشيخ التنبية عليه هوان ظاهر رواية على بن خنظلة وبما
قلت على قوله مطلق المذكور حيث قال فيها وان شئت فقلها الكتاب ان فاذا ذكرنا لك هذا قد صرح باستفادته جميع من افاضل المتأخرين لكن ردوها
بضعف استدلالهم في صحة لاثباته فلم يقل به احد منهم لذلك ظاهر فينا المصنف وقبله الفاضل الخراساني في الذخيرة للميل الى ذلك ظاهر الخبر المذكور
الا ان ظاهر افاضل المشار اليه التوقف بعد ذلك كما سيأتي في كلامه طامعا في المشار اليه فظاهر الخبر من بذلك حيث قال والذي يظهر من مجموع الاخبار
الاكتفاء بطلان المذكور في الاصل اعتبار التسبيح في الاخبار قلنا نقله عنه ثم قول لا يخفى على من لاحظ اخبار المسئلة وقد قرأناها جميعا انه ليس فيها ما
دعاوهم ذلك الادوية على ابن خنظلة المذكور وهو مع غرض النظر في المناقشة في هذا ما لا يبلغ قوة في مظنة الصلح المذكور على
التسبيح مع انها قابلة للتأويل في العمل على تلك الاخبار ويحمل على التسبيح المذكور في تلك الاخبار ويؤيد ما في اخر الرواية المذكور حيث قال الرواية
في تمام الرواية بعد ان جاء به ما ذكرناه قلت فاني ما قالها والله سواه وان شئت فقلها فانها صريحة في ان التغيير غير ما هو بين القرأة والتسبيح وهو
الحمل المذكور في الجواب الاول على التسبيح بعضه ان يقين البرائة انما يحصل بالتسبيح لذلك استفاضت به الاخبار وقال الفاضل الخراساني في الذخيرة
وهو صحيح مطلق الذي ذكره في ان ذلك اطلاق رواية على ابن خنظلة مع كونه اسنادا له من غير ان يكون في يد من يتوقف في شأنه الا الحسن بن علي
بن فضال وهو يمكن من زيادة الجملة وكذا ابن بكير والواحدة بينهما وبين الامام وان كان مجهولا الا ان ابن بكير من اجتمعت بعضنا

وقد عرفت ظاهر الخبرين يدلان على انهما اتفقا على ما قلنا والله هو العالم **المقام الثالث** لمفهوم من كلام جلد من اصحابنا في الخبرين
في الاجريتين بين الحمد والتسبيح انما هو فاعا على اخيه الماموم في الرباعية واخرية في الثلاثية وذلك فاتهم قد اختلفوا وانما يجب على الماموم
وجعلوا هذا الخلاف شعبة الخلاف في قول الماموم بالنسبة الى الجواز القرائية وعدمه واختلفوا في الاجريتين هنا على اقول نقلها شيخنا
الشيخ في خبرين في التيسر في بيان ما هو الحق المستفاد من اخبار اهل الذكر فيها **الاول** وجوب القرائية بخبريهما وبين التسبيح
كما لو كان منفردا به منية كانت الصلوة واجبة فيه قال وهو قول في الصلوة وابن زهر قال هو صحيح عاينوا اكثرهم وكذا يصح كلام
المصنف في حال الاجرة الماموم خلف الموثوق في جميع الصلوات الى ان قال اما الاجريتان فالاولى ان يقرأ الماموم ويسبح وروى في الخبرين
ذلك **الثاني** استحباب القرائية الحمد بعد الصلاة في الجماعة والاختيارية ونقل في خبرين عن الشيخ فيقول مطلق لم يسنه الى كتاب الذي فيه وكذا
في الجواز لانه في ذلك لا يتم كيد حكم الاجريتين في كلامه فيجوز وجوبه الى اقدم في صدق كلامه من الاولين قال في في اذا تقدم من
هو بشرط الاقامة فلا يقرن خلفه وان كانت جهرية فانصت لقرائته فان خفي عليك قرائته الامام جاز لك ان تقره سواء كانت الصلوة بها
بجهرية فيها بالقرائية فانصت للقرائية وان خفي عليك قرائته الامام قرائته لم تفك وان سمعت المأموم من قرائته الامام جاز لك ان لا تقره
انت بخبري القرائية ويسحبك تقره الحمد وحدها في الجماعة لا يجزئها بالقرائية وان لم يقرأها فليس عليك ان تتوخى في طردها ظاهر كما ترى
فيما قلنا اذا اشار الى الاجريتين بوجه بل جمع ما ذكره من الاحكام بمقتضى الكلام يرجع الى الاولين **الثالث** التحريم في الجهرية بين
قراءة الحمد والتسبيح استحبابا قال في خبر وهو ظاهر جملة منهم العلامة في قول قال في نقل الاقول في مسئلة القرائية خلف الامام
ويظهر من اخبار المسئلة ما هذا القطر ولا فرق في الجمع بين الاخبار استحباب القرائية في الجماعة لا يجمع قرائته ولا يجمعها
مع التمام لقراءة الامام والتحريم في القرائية والتسبيح في الاجريتين الاختيارية وانت خبير بان ظاهر كلامه هو الوجوب في استحباب ذلك
في الاختيارية للجهرية كما نقل عنه فالنقل لا يلزم من النقل في الموضعين المذكورين وباللهمة فكلما يرجع الى القول الاول الا انه خسر
في ذلك الصلوة الاختيارية ظاهر قول الثالثة للمقدمين العموم **الرابع** سقوط القرائية والتسبيح لم ينقل هذا القول في خبرين
في خبرين ادري في خبرين قال اختلفت الرواية في القرائية خلف الماموم الموثوق به فروى انه لا قرائية على الماموم في الاولين في جميع الركعات
في الصلوة سواء كانت الجهرية والاختيارية الا ان يكون صلوة جهرية لم يسمع فيها الماموم قرائته الامام فيقول لنفسه في صوته في الجهرية
الامام بالقرائية ولا يقره وهو شيا ويلزم لقراءته في الصلوة في الامام وروى في الخبرين في الجهرية والاختيارية في الامام قرائته في الركعتين الاجريتين
وروى في خبريهما **الديج** والاول ظاهر ما قدمناه انتهى **الخامس** التحريم في القرائية والتسبيح في السكوت وفضلية الاول ثم الثالث
قول ابن جرير في الوسيلة كما نقله عنه في خبرين في هذا القول لم ينقله في خبرين في كتاب الماموم واذ اذا استكثرا بالامام لم يقره في الاول
فان جهر الامام وسبح نصفه ان خفي قرع وان سحر مثل اللهم فهو مخير وان خاف الامام سحر في نفسه في الاجريتين ان قرع كان نصفه
وان لم يقرع جاز ان سحر كان افضل من السكوت **السادس** استحباب التسبيح في نفسه وحده الله وقراءة الحمد مطلقا نقله في خبرين في التسبيح
في الخبرين في الجهرية وسكتان عينا ته ليست صريحة في ذلك في الاجريتين بل ظاهر في الاولين حيث قال لا يقره الماموم
في صلوة جهر بل يضع لها فان لم يسمع وسبح كاهم به لجهل واذ ان يقرع وان كان في صلوة لخاصة سحر مع نفسه وحده الله في
القرائية الحمد في الجهرية فيه ولا تقرع كما ترى في الاجريتين بل ظاهرهما انها في الاولتين من الصلوة الاختيارية يستحب له التسبيح
في الحمد لله في رواية في قراءة الحمد استحبابه في حال المذكورة ما خاف الفاضل الخراساني في الخبرين من تحريم القرائية في الاجريتين
حيث قال بعد نقل جلد من عاينوا الاحباب في المقام شطرن اخبار المسئلة القرائية خلف الامام مطلقا اذ عرفت هذا فاعلم انه الذي
عنه بالنظر الى هذه الاخبار يحرم القرائية في الاختيارية سواء كانت في الاولتين ام في الاجريتين انتهى قول الظاهر من مثا الخلاف في هذا
الاقوال في المقام هو اختلاف الاخبار عنهم في القرائية خلف الامام واختلفوا في ذلك والافهام من يمنع فيها من القرائية مطلقا
الاولين خاصة والتفصيل بين الجهرية والاختيارية وانت خبير بان ما قدمناه من الاخبار المستفيضة على فضلية التسبيح في الاجريتين شاملة
معموم الماموم والاختيار والادلة على التحريم التساوي وفضلية القرائية كذلك شامل للاخريتين الماموم ايضا ويدل على خصوص الماموم وان
الافضل له التسبيح في الخبرين **السابع** وهو صحيح وروى في ذلك الخبر **الثامن** في الخبرين **الثالث** عشر المستادس عشر بالتسبيح في الجهرية وليس من
اخبار القرائية خلف الذي فرغوا عليها هذا الاختلاف ما يدل على خصوص الاجريتين بل لا تهمل على ذلك ان كان اما هو بالاطلاق دح فقد
تعارضوا في الاطلاق فلا بد من تقييد أحدهما بالآخر والظاهر ان الاخبار الاولى الممهدة في العموم والشمول لوضوح دلالة فيها بالتقريب
الى وشيئا ما بقرائته سيقام مع تأيدها بالاخبار التي اشترى اليها مصححة للامام ومخصوصة دون هذه الاخبار فان من المتحمل فيها قريبا
بل هو ظاهر اختصاص منع بالقرائية بحال كان المتابعة للاولين للامام وهو الموضع الذي تعين فيه القرائية مما وبه انقسمت الصلوة الى
جهرية واختيارية دون الاجريتين لم يتعين فيها القرائية بل كثر خبرها في اوضاعها من اولية التسبيح وايضا فلو اخذوا الامام القرائية كانت قرائته
اختيارية كما هو المجمع عليه ما بينهم فكيف يرتب عليه حكم في التسبيح الماموم ومن يحرم القرائية وعدمه والتفصيل بالتامع وعدمه انفسا
باعتبار ذلك الى الجهرية والاختيارية فاذا وان سلمنا جريان هذه الشقوق فيما اذا اخذ الامام القرائية المرجحة باعتبار انه لا ماضاة

البرائة لتحقيق ذلك هو ما اشترط اليه ووددت ان ذلك مدار قصد المكلف فانه مقصد المكلف الصورة الناقصة من اول الامر وكذا
اليها قبل تمامها فلا ينبغي حصر ما في ذلك من زيادة لا توصف بوجوب الحصول اليه بما في سقوط التكليف لعدم تعلق اليه
هذه الزيادة والعبادات تابعة للمقصود والنيات والاستحباب لعدم الدليل عليه نعم نفس الصورة الكاملة هي الموصوفة بالوجوب لعدم
احدا في ذلك لئلا يتغير بالاستحباب لان هذا الفرد الكامل من لان هذه الزيادة كما هو مقصد المكلف الصورة الزائدة فالواجب هو مجموع
تلك الصورة وما في من الصورة الناقصة ضمن هذه الصورة الكاملة لا يكون مبرا للذمة ما لم يتعلق قصد في موضع التغيير بعائنه سلم
سماها على الركعتين فانها بالتجريد يصح صلاته وان لم يقصد جامع ان لا يكون كذلك وبالجملة فان كلامهم هنا غير منقح وقد تقدم لنا تحقيق ذلك
في كتاب الطهارة في مسألة الشيخ في باب الوضوء **الثاني** انهم من خواص الزايد بالاستحباب مع حكمهم بوجوبه بخير او الوجوب او
الاستحباب كما ان متقابلا من واجب عن ذلك جمع من اصحابنا منهم من يثبتنا الشبهة **الثاني** في الاستحباب على العيق قال بعد ان حرم الوجوب
التغيير بالظن ويتعين الملاقاة الاستحباب على الفرد الزايد بمحصوله على استحبابه عينه كونه افضل للفرد من الواجب وذلك لا ينافي بوجوب
تغييره من جهة تادى الوجوب وهو الاشتغال انتهى اقول وبذلك يظهر الجواب عما اورد السيد السند في كتابه في الامام من ان
ان اريد كون احد الفردين الواجبين اكثر ثوبا من الآخر فلا يحتاج فيه الا انه خرج عن المعنى المصطلح انتهى حاصل الجواب **في الترتيب**
الثاني من الترتيب يدعى لا محذور فيه بعد علمه هو المراد فقد خرج جملة من اجلاء الاصحاب بما اجيب عن ذلك ايضا ما التزم الشق الاول
وجواز ترك التسليم والبدل من جهة تدبره لا ينافي عدم جواز تركه من جهة اخرى هي جهة وجوب التغيير باعتبار كون احد الفردين الواجبين
خاصة ما يلزم الصانع بالوجوب الاستحباب باعتبارين ولا يحتاج فيه انما يتبع انصافه بهما من جهة واحدة وهو غير لازم هنا واجيب عنه بقوله
بناء على ذلك بان الاستحباب يتعلق بالفرد الكامل من فرد الحجة ويجوز تركه لانه لا بد ان لا يقوم مقامه غيره من الكمال غير البدل
الحاصل من فضل الواجب انما هو يدل لهذا الفرد من حيث الوجوب كما من حيث الاستحباب انت خبير بان هذا الجواب راجع في المعنى الى قبله
كما لا ينبغي ان لا يخفى ان ظاهر كلامهم كون محل البحث ومطرح النزاع هو الزايد بعد الاتيان بالصورة الناقصة وقد اشترط في جواب
السؤال الاول عدم حصة بل ينبغي ان يجعل مطرح البحث هو مجموع التبعيات الزايدة وهي اثني عشرة والتبعيات التي بها اقامة الموضوع بالوجوب
التغيير والاستحباب بالذات وانصافها بالذات وانصافها بالاول لكونها احد افراد الواجب التغيير **الثالث** الفرد الكامل في كلام الاصحاب
لا يخرج عن الاجمال بل الاختلاف وان اجبت تحقيق الحال الزايدة على ما ذكرناه في هذا المجال راجع الى ما حققناه في باب الوضوء في مسألة المسح على الرأس
فاننا قد استوفينا ثمة الكلام بما لا يخفى محوله نقض لا ابرام والله الهادي على رضاء **الثالث** لشرع في الزايد على الاول فهل يجب
المقصد ببقاءه على الوجه المأمور به في الواجب من الطمانينة وغيرهما من الهيئات الواجبة ان يجوز تركه وتغييره عن الهيئة الواجبة قبل الاول
لما تقدم من كونه موصوفا بالوجوب لاني انه تركه بالكلية كما مر فيكون المكلف بخيرا ابتداء بين الشرع فيه فيوقعه على وجهه بتركه
ويجوز الثاني لان جواز تركه صلاحه يقتضيه جواز تبعية تغييره عن وصفه مع كونه ذكر الله تعالى بطريق اول فيبقى حاله معلقا بغيره اليه
في اخره فان ما سبق وصفه لواجب حكمه والا فلا ولا قاطع لاحد الامر من قبلنا ذلك هكذا قرئ في من سؤالا وجوابا وقال بعض الفقهاء
لما تفرق بعد نقله من كونه قول لا يعبدان يقال ان قصد الامتثال بالاول فالحق **الثاني** لان الزايد صحيح ليس بواجب لا محذور في تركه
وتغييره بل هو من قبل الاذكار وما دون فيها بالصلوة وعموما وان قصد الامتثال بالفرد الزايد فالحق الاول لعدم تحقق الخروج عن عهده
المطابق لما قص كما حذرنا فيه فاسبق انتهى في هذا الكلام ناظر الى جواب السؤال الاول ولكن لا يخلو عن نظر ذلك لان ما ذكرناه اولنا على
قصد الامتثال بالاول من انه لا محذور في ترك الزايد ولا تغييره فمتى لو كان قصد المكلف من الاتيان بالزايد بحسب الذكر فانه لا محذور في تركه
ولا تغييره من وصفه بالوصف الذي هو الموقوف من المقام كما يعطيه مراعاة حاله في اخره على ما ذكرناه في من لم يأت به على الوجه المأمور به
مع انه قصد ولا امتثال فيه شك لا نتم مع قصد الامتثال بالاول كما لا يكون الزايد لاجبا للحصول اليه او لا كان لا يكون مستحباً
لعدم الدليل عليه **الكرهي** في امثال هذه المقامات القضية المذكورة لا بد ان المكلف لو فعل بعض الاذكار في الصلوة في مقام
لم يعينه المتابع فيه معتقدا لتبعية واستحبابه هناك كان تشرعاً يحضرها البتة وما ذكرنا في انما من ان قصد الامتثال بالفرد الزايد فالحق
الاول لعدم تحقق الخروج عن عهده المطالب بالانقص محقق في مقام الزيادة على ان الناقص كما هو في المسئلة لا يستلزامه مع القطع قبلها
عدم الاتيان بقصد من الفرد الزايد فلا بد ان يوقعه على وجهه ويتركه من غير تغيير الهيئة الواجبة ما لو قطع على الناقص بعد قصد
الفرد الزايد قصد العدل اليه فلم لا يجوز ذلك ما لما في وقصص الحق في المعينة المسئلة الفصل الا تمام بانه يجوز لمن نوى
الانتهاء لاقتضائه على الركعتين ومن نوى الفصل الا تمام ايضا وسخنة في كماله لا يجوز ان يكون هناك وبالجملة فانه قد تلخص مما
ذكرنا ان الاظهر في المقام ان يقال انه متى قصد احد الافراد الزايد وتجاوز الفرد الناقص فالزم وجوب الانهاء لما ذكرناه من قصد
الفرد الناقص زاد عليه قصد قصد العدل لاحد الافراد الزايد وجب ذلك ايضا لان الظاهر ان لا فرق بين قصد الاول والعدل
اليه ثانيا كما صرحوا به في صور التغيير بين الفصل الا تمام وان قصد الزايد مجرد الزايد المذكور فاولى الصفة واما انه يقصد به التبعية
الاول الموطنة بقطع بعد تجاوز المرتبة الاولى قبل بلوغ الحد المرتبة الزايدة فغلبه شك لما ذكرنا في تبعية لا ينبغي ان ماذكر من

الخلاف في المقام ما وقع من النقص لا يبرم الجواب أيضا بالنسبة إلى القدر الزائد على المستحق كح الدار كما تقدم البحث فيه في كتاب الصلاة وكذا
في تكرار التسبيح في الركوع والتجوز بزيادة على القدر المحض مما يتأخر به أقل الوجوب فنقل بعض شايخنا المحققين المتأخرين عن شيخنا الأشهد كوفي
أنه اختار هذا وجوب الزيادة مع أنه خلاف في المسح الزايد على المسح الاستحباب المتفاوت الجواز تركه قال هو مروي عن بعض الأصحاب
واستحسنه قال استقر بيننا الشهيد الثالث في كوفي استحبها الزايد عن أقل الوجوب محتجا بما جاز تركه قال هذا أو قلته فقه طائفة ولو أوقفنا
فالزايد يستحب قطعاً هذا التفصيل حسن لأنه مع التدريج يتأدى الوجوب على جزء فيحتاج إلى إيجاب البلية إلى وليد الأصل يقتضي عن الوجوب
بجلاء ما لو مصدر فقه واحدة فعل الواجب لا بالجمع انتهى قيل عليه أن ذلك مناف لما صرح به قدس سره في هذا المقام من وجوب الزايد
من المحبات كما فسر عليه من حيث وجه في ظاهر المتن الفتوى في التدريج هنا ضروري فينبغي القطع باستحباب الثانية والثالثة من
التسبيحات ونقل عن شيخنا البهائي أنه فرق بين المسح والتسبيح بأنه يجوز في التسبيح قصد استحباب الزايد على الواجب بخلاف المسح فإنه
يجب قصد وجوب الزايد مطلقاً من الزيادة تكرار المسح وهو محقق وتقليله قليل الذي يظهر أن ما ذكره الشهيدان دفع الله مقامهما من التفصيل
للمذكور لا غير عليه لا يبرأ عليه بمسألة التسبيح لا يصح إيهامه ولا يلتزم عليه الظاهر والفرق بين المقامين لا يمكن نقل من شيخنا البهائي بل
حيث أن وجه التخصيص بالنسبة إلى المسح صريح بالنسبة إلى التسبيح فإن القول بالتغيير في التسبيح إنما ادعى ليه ضرورة الجمع بين الاختلاف
في بيان كفيته كما أشار إليه كلامه في ما تقدم في جواب السؤال الأول القول به في المسح إنما نشأ عن إطلاق الأمر إطلاقاً مجزئاً
والمجزئ من أصح وطلبه بجمع الثلث أصح وما بينهما من الأفراد أفراد الكل في الأول مجموع كل واحدة من الصور التي ورد بها التسبيح
وفي الثاني هو كل صورة أو قلها المكلف فمما ذكرنا من تدريجها بقدر ذي الواجب الذي هو مسحة المسح لهذا الجزء الذي قطع عليه إيجاب
المسح على البلية بعد القطع على ذلك الجزء الذي حصل المسح فيه وبرئت الذمة به يحتاج إلى دليل فليس خلاف التسبيحات
أنه مكلف إذا تجاوز الصورة القاصدة قاصداً إيجاب الكل في ضمن أحكام الصور الثلاثة لم يصدق أنه أوجب الكل في ضمن القاصدة حيث أنه لم
بالكلية وإن كان حصولها ضرورياً من حيث الجزئية والعبادات تابعة لمقصود النيات والألم يمكن الأفراد الثلاثة أفراداً للوجوب الكل
بالمرة لأن الصورة الصغرى حاصلتها في ضمنها البسنة وكان مجزئاً لا يتيان بها وإن لم يكن مقصوداً موجباً لحصول الكل في ضمنها وحصول
أنه إن البسنة من التكليف لم يملكنا وفيه رد للاختلاف الدال على وجوبها المحمولة على الوجوب التغيير جمعاً والله أن منتهى الإبرار هو
نوم كون محل الإضافة بالاستحباب الوجوب التغيير هو الزايد على القصور القاصدة كما تقدمت الإشارة إليه إذ على تقديره لو جعل
الحكم الوجوب الاستحباب هو الاتصال والانقطاع تعين هذا الحكم بالاستحباب التتم انقضاء التسبيحة الثانية والثالثة عما قبلها وما ذكرنا
يعلم الكلام أيضاً في تسبيح الركوع والتجويز فإن قلنا أن الواجب فيها هو مجرد الذكر كما هو أحد القولين كان من قبيل المسح فإن قلنا أن الواجب هو
التسبيح لم يصح فإنه يتأخر بناء على ما ذكرنا من حيث التسبيح التغيير بين الأفراد المروية وبين بعضها ما لا في التسبيح في الإبرار علمه
التغيير أيضاً وفيه فقه تقدم نقل الخلاف في التسبيح على تقدير القول به في الركوع والتجويز ما يمتثل في خمسة أقوال **المقام الأول** فوايد
مقدمة يقع بها: **باب** والتمتد الأولى المشهور بين الأصحاب وجوب الترتيب في هذا التسبيح وظاهر إقبالين بالتغيير بين صور
واردة في المقام لا يبرأ لعدم وجوب كل منهما معلوم من دليل أما الأول فيجوز استدلال من القائلين بصورة معينة إلى خبر مخصوص قد ورد بها الوجه
أقول بذلك على القول بذلك على الكيفية الواردة ووقوع الواو من التسبيح والتهيل التمجيد مثلاً وإن كانت للعطف غير الواجب للترتيب
فيها لکنها من كلام الإمام في بيان الكيفية فهي جزء من أجزاء الكيفية المنقولة ليجوز باختلافها وليست من القول به يلزم جواز تقديم العطف
على بعض الواو لعدم الترتيب كما الثاني فيجوز كان مستند الجمع بين الجواهر المختلفة في الكيفية بالزيادة والنقصان فالقديم والتأخر
مؤيداً بالاطراح الصالح لمشار إليها فإن كان عدم الترتيب مجتهداً بناء على ذلك قد صرح به من القائلين بالتغيير المحقق في المقام بذلك يظهر
ما في كلام جليل من الأعلام من الإجماع على هذا المقام قال في كوفي هل يجزئ الترتيب فيه كما في صورة رواية زرارة الظاهر أخذ بالمتيقن ونفاه في
المسألة لا يصلح مع اختلاف الرواية وقال في كافي استقر بالمصنف في معتبر عدم ترتيبه لذكر اختلاف الرواية في تعيينه وهو غير بعيد أن
الأحوط اتباع ما ورد به النقل على ذلك فإنه لا يبرأ منه والشهيد قول لا يجوز أن محل الخلاف في كلامهم غير محمدر فإن الخلاف في المسألة
كما تقدم قد بلغ الستة أقوال هذا الخلاف إنما يترتب على القول بالتغيير خاصة الذي هو أحد تلك الأقوال والأحكام فإن من ذهب إلى
خاصة مستند إلى رواية مخصوصة فإن الواجب عند هو الاتيان بمادى عليه دليله ولا معنى للخلاف فيه بعدم الترتيب المحقق هنا
ذهب إلى عدم الترتيب بحيث تولد بالتغيير قدراً وضخماً وجهه والظاهر أن من خالف المحقق في هذا القول بالترتيب أو أراد الاتيان
الخبر بأحد الروايات الدالة على الترتيب كان يحتاجاً مثلاً صحيحة زرارة الدالة على التسبيح الأربع أو الحقيقة الدالة على التسبيح أو نحو من الأقوال
المتقدمة ولا دليل نه الأحوط على تقدير هذا القول **والثاني** في المشهورين الأصحاب وجوب الاختلاف في تسبيح الآخرين إلى ما
ادعى عليها الإجماع وأصح عليه جملة من الأصحاب منهم الشهيد بحكمي بالتسوية بين وبين البديل ثم قال نفاه ابن دريس للإصلاح علم النص
قلنا عموم الاختلاف في الفريضة كالنصر مع اعتضاد بالاحتياط انتهى وقال في ذلك وذكر جمع من الأصحاب أنجب الاختلاف في هذا الذكر
لتسوية بينه وبين البديل ونفاه ابن دريس للأصل فقد التمسوا جواب عن كوفي أن عموم الاختلاف في الفريضة كالنصر هو غير واضح

ولكن كان الخبر

خبرنا عن السائق ولم يعلم شيئا الا بعد وجوب الجلبوس انتهى قول قال في ذكرى طائفة العبادات للمقدم في الفرع الاول الا في وجوب
التيمم عند تعدد الراتجة للزواتين السابقين الى ما تقدم في الخبر الاول من قوله اذا حجتك الله اجزا وعنده قوله في الخبر الثاني هو خبر
الشيخ في جلي الرجل للتمهيد في الخبرين السابقين في الخبر الاول من قوله اذا حجتك الله اجزا وعنده قوله في الخبر الثاني هو خبر
فهم الاجزاء منها بذلك عن التمهيد في الخبرين السابقين في الخبر الاول من قوله اذا حجتك الله اجزا وعنده قوله في الخبر الثاني هو خبر
المقدم او يا ما كان فلا يتم الاستناد اليه في هذا المقام والحكم كما لا يخفى فاما ذكره من خبره من انه لم يعلم شيئا اصلا فلا يبعد وجوب الجلبوس
بناء على ان الواجب الجلبوس في التمهيد مع سقوط التيمم لا يسقط وجوب الاجزاء كصوابه في امثال هذه المواضع وفيه انه وان تروى
في الظاهر حتى ما ذكره الا ان بناء الاحكام الشرعية على مثل هذه المعلومات العقلية لا يخلو عن مجازة كما تقدمت الاشارة اليه في غير
المراتب قال في كبرى عبادات الصلوة في الاشهر الملهمة صل على محمد وال محمد وسبق في رواية سماه صلى الله عليه وآله فيمكن اختصاصه بالاشهر
كما تقدمت في رواية ويمكن اجزاء مخصوصة الصلوة انتهى اقول قد تقدم في المورد الاول في الرواية الرابعة الصلوة بصيغة اللهم صل على
عليك وال محمد في المورد الثاني في موثقة في بصيرة التمهيد الاول في كتاب الفقه الرضوي في التمهيد الثاني وان هاتان الروايتان
الاخيرتان مشتملتين على جملة من المسحبات زيادة على اللفظ المذكور وقد ذكر الكلي في الصحيح والحسن عن عمرو بن اذينة في جملته
يتضمن المدايح وبدد الصلوة وحكاية صلواته بالملائكة والنبين قال في حكاية التمهيد ثم وحي اليه يا محمد صل على نفسك واهل
بيتك فقال صلى الله عليه وآله على اهل بيته وقد فعلت الفتاة اصفوف الملائكة والنبين فقبل يا محمد سلم عليهم فقال السلام عليكم ورحمة الله
وبركاته الخبر وبالله فان الواجب الصلوة عليه اله وهي كما يحصل بالجملة الانشائية يحصل بالجزئية الى ادبها الا انها كما سئل في تحقيقه قريبا
الله الا ان الاحوط بالاثبات بلفظ اللهم صل على محمد وال محمد لوروده في اكثر الاخبار **القول الثاني** اظهر الاشهر ضافة الصلوة على النبي
الى التمهيد اقصى في المقنع على الشهادتين ولم يذكر الصلوة على النبي ثم قال ادنى ما يجزى من التمهيد ان يقول الشهادتين ويقول بسم
والله ثم يسلم فقال ذلك في كبرى ونقل ذلك في الرواية الثانية لم يذكر الصلوة على النبي في القسم حيث قال اذا وضعت يداك من السجدة
الثانية فتشهد وقول بسم الله والحمد لله والاشهاد بالخبر كما شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهاد ان محمدا عبده ورسوله
ارسله بالحق بشارة ونذير بين يديك الساعة ثم انفض الى الثالثة وقال ابو جعفر بحجج الشهادتين اذا لم يخل الصلوة من الصلوة على محمد وال محمد
فاحد الشهادتين قال في ذلك واستدل عليه من طريق الاحكام بما رواه الشيخ في الصحيح عن ابيه بصيرة زيادة قال قال ابو عبد الله ع من قام الصوم
اعطاء الزكوة وكان الصلوة على النبي من تمام الصلوة لانه من صلواته ولم يرد في الزكوة فلا صوم اذا تركها متعمدا ولا صلوة اذا ترك الصلوة
على النبي فقد يقال ان قصه ما تدل عليه الرواية وجوب الصلوة على النبي والى في الصلوة ما كونه من كل من التمهيد فلا يعلن هذا التشبيه وبما تضمنه
توجه النفي الى الفضيلة والكمال لا الى العترة في الاجماع على عدم توقف صحة الصوم على اخراج الزكوة انتهى اقول في كبرى كتاب فوايد الاعمال بسند
ابو عبد الله ع قال اذا صلى احدكم ولم يصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصليته غير طريق الجنة وروى في كتاب الجمل في رواية في كتاب فوايد الاعمال بسند
احد كونه لم يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصليته غير طريق الجنة وروى في كتاب الجمل في رواية في كتاب فوايد الاعمال بسند
وان من تركها بعد فلا صلوة له وليس ذلك لانه على الوجوب قد دللت باعتبار الاحرف في الصلوة فيمكن ان يقال في الجواب ان الامر بذلك يتأدى الى ان
يهلك اي جزء من الصلوة فلا حيل على وجوبه في التمهيد بخصوصه بل لا اله الا الله بالاشهاد والاعمال في الشيخ قد جعلها من اجزاء الصلوة الواجبة
وان الصلوة تبطل بتركها بعد كما تبطل بترك سائر الاجزاء الواجبة وكان هذه الاخبار وان كانت مجملة بالنسبة الى تعيين محال الصلوة وبما وضعتها
الا ان المار جئنا الى فصل الصلوة المفهومة من الاخبار والمعدودة فيها لم نجد لها موضوعا في الشيخ على ذكرها في التمهيد في رواية في رواية
عبد الملك بن عمر غير هاتين الروايتين المذكورتين في المقام وغاية ما تضمنت تلك الروايات انها قد اشتملت على جملة من المسحبات كجاء
الحكم بوجوبها وجئنا في هذا الموضع فتعين الحمل عليه لئلا يفسد الاحتمال الاستحباب هنا بحال نحن لم نستدل على وجوبها بحجة هذا الروا
التي وردت مشتملة على التمهيد في صحيح المسحبات فيه حتى ينظر في اليه ما ذكره من الامتياز هذا الجمل الله سبحانه تاهرا لا يستعز عليه لا ياتيه انقض من
خلقه ولا من بين يديه ثم اقول من الرواية الظاهرة في الوجوب ما رواه في كافي الصحيح الحسن بن برهم بن هاشم في حديث طويل في المخرج قال في وجوب
في الركعة الثانية ما يجزى اذا انعمت عليك فسم باسم الله والحمد لله ولا اله الا الله والاسماء المحمدي كما شهد الله وحي اليه يا محمد صل
على نفسك واهل بيتك فقال صلى الله عليه وآله على اهل بيته وقد فعلت ثم الفتاة اصفوف الملائكة والرسولين والنبين فقبل يا محمد سلم عليهم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته الحمد لله في تمام العارضة بلخبار التمهيد المستعدة بتمام الصلوة بعد ما ذهب اليه بتمامه في المقام وذلك فان غرضنا
انما هو اثبات الدليل على وجوب الصلوة في التمهيد في ما علم من انكرو وجود الدليل على ذلك واما قيام دليل اخر بارضه بصيرة من قبلنا من الدليلين في
حكم من الاحكام وهو خارج عن التمهيد البحث اما قوله في كافي في هذا التشبيه بما تضمنه النفي الى الفضيلة والكمال آفة فيه ولا ان التشبيه لا يكون
يجوز يكون من كل وجه وانما بان كونه في التشبيه كذا لا يوجب كونه في التشبيه به بل نحن نعم لو كان الواقع في الرواية هو العكس في تشبيه الصلوة
على النبي في الزكوة مع الصوم بغيره ما ذكره فانك اذا قلت فريدا كالا في التشبيه في الشجاعة فان المبالغة والتجوز انما هو من حيث هو جانب التشبيه فهو
الحقيقة على ان الفاضل الحديث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي في الوسائل نقل عن في الفقه معجزة من ائمة والجبيرة ما هذا صورة في قوله ان الصلوة

الافلاج بعد نقل مصيصة زيادة للمتقدم ذكره ولا يخفى ان قول الباقر ^{عليه السلام} صحيح في الحديث الاول كما ذكرته واذكره ذاكر في نفسه وجوب الصلوة سواء
 ذكره باسمه ولقبه او كنيته ويمكن ان يكون الضمير للصلاة اليه كذا في ذلك ولم اظهر في كلامه علمنا قدس الله روحه في ذلك بشيء والاحتيا
 يقينه ما قلنا من العموم وانما الحديث لثبات اليه فاته قال في خلاصة الاذكار لا فرقي بين الاسم واللقب الكنية بل الضمير على الاطلاق انتهى
 ظاهر الخبر ثم يذكر في ظاهر الاول الاحتياط اقول والذي يقر في ظاهر الحديث الفكاك ليل هو التفصيل بانه ان ذكره باسمه لعلمه فلا يخفى
 في الوجوب ان ذكره بغيره من الالقاب الكفيل كان من الالفاظ الذي اشتهرت تسميته بها واشتهر بها وجرت في الالفاظ مثل الرسول
 ورسول الله وابو القاسم ونحو ذلك فهو حقيقة بالاسم لعلمه وان كان غير ذلك من الالفاظ التي يراد منها وليس كذلك مثل خير الخلق وخير البرية
 والمخارفا لظاهر عدم الظن ان الضمير من قبل الثالثة ٢ الثالثة بتعبه له في الوجوب الاستحباب لان المستفاد من الاخبار دخولها
 في كيفية الصلوة عليه ان المراد بالصلوة عليه كما ذكره هو ان يصل عليه الله واهل بيته لا يختصه بالصلوة وحده ودون ذلك كغيره ^{عليه السلام} الله ابن
 ميثم القداح عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} سمع ابي رجلا متعلقا بالبيت هو يقول اللهم صل على محمد فقال له لا ينبغي هذا تظلمنا حقنا قل
 اللهم صل على محمد وال محمد اهل بيته وسجنا ما يدلك على ذلك ايضا بل قد ورد في اخبار المجاهدين مثل في جملة ما ورد ذكره انه في كتاب
 سلاح الحديد في تقييدنا بطلان الحديث منها قوله لا صلوا على النبي ^{عليه السلام} قال يقولون اللهم صل على محمد وتمسكون بلقوله
 اللهم صل على محمد وال محمد رواه ابن حجر الباج في صواعقه حرقه الله بها وهو من النصيب المعادين ومن افخر نصيباتهم انهم معروا
 هذه الاخبار واجعلوا صلوة على غيرهم صلى الله عليه واله وغيره انما لا ينبغي ان يصح جملة منهم ^{عليه السلام} يضم الله في الصلوة اليه كل ذلك
 عدالة وبفضلهم بل يصح بعضهم بالاعتزاز بذلك وانهم انما تركوا هارغة الشيعة حيث انهم يقولون اهل بيته ^{عليه السلام} في الصلوة كما شاع
 في الكتاب المسمى اليه الثالثة تاذي ذلك بذكر الصلوة عليه عليهم كيف اتفق من قولك اللهم صل على محمد وال محمد ولدت في بعض
 او قولك صل على الله عليه صلوات الله عليهم وكذا بدل الال بغيره او اهل بيته كل ذلك من الاخبار والادعية الماثورة عنهم ولا سيما الحقيقة
 العجيبة الصريحة التجديدية وحيث قد وردت في قول سبانه وتعايايتها الذين اصواتوا عليه سلواته اياهم ايدوا صلواتهم
 عليك قد عرفنا كيف الصلوة عليك فقال قولنا اللهم صل على محمد وال محمد كما صليت على ابراهيم والبراهيم وبارك على محمد وال محمد كما باركت
 على ابراهيم والبراهيم انك حديد مجيد فالظن حمله على الفرد لا على الكل من الصلوة عليه هذا الخبر ايضا مروي من طرق القوم كما نقلناه في الكتاب المسمى
 اليه فغاد في هذا الخبر لانه على ما قد مر من دخول الال في كيفية الصلوة عليه عليهم اجمعين الرابع لو سمع ذكره في حال الصلوة ولشغل باياما
 صلواته ولم يصل عليه فالاشهر لظاهر صحة صلواته وانما اقول على القول بالوجوب بما قيل في البطلان بناء على انه ما ورد بالصلوة والحرمان بشي
 يستلزم التوقف عند الخلق التوقف في الجاهل في شرطها او جزئها او حيث ان القاعدة المذكورة لم يقم دليل عندنا على حتمتها كما
 تقدم الكلام فيه في غير موضع لم يثبت الحكم بالبطء بل اقتصر بعض شايخنا المحدثين من متأخري المتأخريين في القاعدة الثانية ايهم فقال ايضا
 ان التوقف في شرطها واجب فيها ليكون مطلقا ولكن الظاهر بعد الخامس ظاهر قوله في صحة زيادة المتقدمة كما ذكرته وذكره ذاكر وجوب
 الغورية بها هو كذا ومن صرح بذلك ايضا الفاضل المحقق المولى محمد صالح المازندراني في شرحه على الاصول حيث قال ثم الظن من بعض الاخبار
 المذكورة حديث تبايع الصلوة على المذكور بالغا التعقيد وهو غوريتهما فلما همل الغوراة على تقدير الوجوب كذا يسقط وكذا الظن هو
 بها لعدم البطلان لعدم التعويل على تلك القاعدة الاصولية تدنيك لا بأس بنقل بعض الاخبار الواردة في فضل الصلوة عليهم بقرابا
 الى الله تعالى اليهم زيادة على ما ذكرناه وتأكيدا لما سطرنا فمنها ما روي في كتابه الصلوة عن هاشم بن سالم عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} قال لا يزال الذعاج مجورا
 حتى يصل على محمد وال محمد وعلى ابي عبد الله ^{عليه السلام} قال من دعا ولم يذكر النبي فوق الدلالة داسه فاذا ذكر النبي رفع الدعاء عن صوف
 الجبال في الصلوة عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} قال كل عايدع الله تعالى به محبي عن السماء حتى يصل على النبي ^{عليه السلام} واله وعن ابن جرير وعن ابيه عن جاله
 قال ابو عبد الله ^{عليه السلام} من كانت له حاجة الى الله فليبدء بالصلوة على محمد وال محمد ثم يسأل حاجته ثم يختم بالصلوة على محمد وال محمد فان الله تعالى
 اكرم من ان يقبل الطرفين ويدع الوسط وان كانت على محمد وال محمد لا يجزئ عنه وعن محمد بن مسلم في الصلوة عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} ان رجلا من النبي
 فقال يا رسول الله صل الله عليه ال اجل لك ثلث صلوات لابل اجعل لك نصفها لابل اجعل لك كلها فقال سوان الله اذا تكفي مؤنة الدنيا
 والاخرة وعن ابي بكر الحضرمي قال حدثني من سمع ابا عبد الله ^{عليه السلام} يقول جادرجل الى رسول الله ^{عليه السلام} فقال اجعل نصف صلواتك قال نعم ثم قال اجعل
 صلواتي كلها قال نعم فلما مضى قال سوان الله كفيهم الدنيا والاخرة اقول المراد بالصلوة في هذين الخبرين الدعاء بجنته كما دعا الله تعالى في حاجته
 صلى على الرسول واله وجعل الصلوة عليه على له صلا واساس الدعاء بنحو عليه كما في الاحبا والاشارة اليه ثانيا الله وعن زرير قال قال
 ابو عبد الله ^{عليه السلام} ان رجلا من رسول الله صلى الله عليه واله فقال يا رسول الله اني جعلت ثلث صلواتك فقال له ذلك افضل فقال اني جعلت كل صلوة
 لك فقال انا كيفيك الله تعالى وجل الهامك من امر دنياك واخرتك فقال له رجل اصلحك الله كيف يجعل صلواته له فقال ابو عبد الله ^{عليه السلام} لا ينبغي
 الله شيئا الا بالصلوة على محمد وال محمد وعن ابي بصير قال سئل ابا عبد الله ^{عليه السلام} ما جعل جعل صلواته كلها له فقال تقدم يدي كل حاجته فلا
 شيء احب اليه من الصلوة عليه ثم يسأل الله حاجته وروي في كتاب ثواب الاموال السنن عن مام بن زهر عن امير المؤمنين ^{عليه السلام} قال الصلوة
 على النبي ^{عليه السلام} نحو ثلث صلوات افضل من عتق رقبة حب رسول الله افضل من هج الاغنياء قال ضربا لسيوف في سبل

كل من صلى على محمد
 وعليه السلام
 في كل صلاة
 من غير ان يذكر
 في كل صلاة
 من غير ان يذكر
 في كل صلاة
 من غير ان يذكر

وعن جابر عن عبد الله قال ان عبد الله لما تكلم في النار سبعت خريفا والخريف بعون سنة ثم نهى الله بحق محمد وال محمد لما رخصته
 فاحسب الله الحريز ان اهل البيت عجلوا على النار قال اطلق امرها ان تكون بحد سلاما قال يارب فاعلمني بها
 قال نعم جنتي سبعين قال فمبلغ جبريل على النار على وجهه فاحسبه فقال الله عز وجل يا محمد انك لم تزل تسبحني
 وجلا لولا ما خلقته به لا طلت هوى انك في النار ولكن رحمتي على نفسك لا تسلك احد بحق محمد واهل بيته الا غفرت له ما كان بينه وبينه و
 غفرت لك اليوم وعن سنان عن عبد الله قال قال رسول الله ذات يوم لا يملؤن من الايشراك قال بلى بل ايات وحي فانك لم تزل تسبحني
 بكل خير فقال اخبرني يا عبد الله فقال امير المؤمنين وما الذي اخرجك يا رسول الله صلى الله عليه واله قال الرجل من اقبل اذا صلى على واتي الصلوة
 على اهل بيته فتحته ابواب السماء وصلى عليه سبعين صلاة ثم تحات عنه الذنوب كالحات الورق من الشجر يقول الله تعالى
 ليتك سعديك يا عبد الله انهم يصلون عليه سبعين صلوة وانا صلى عليه سبعمائة صلاة على ولم يتبع الصلوة على اهل بيته
 كان بينه وبين السماء سبعون سجدة يقول الله جل جلاله لا يتكلم احد بك يا عبد الله لا تصعد وادعائه الا ان يلحق بالتي عثره فلا يزال
 يحسبها حتى يلحق بها اهل بيته وفي هذا الخبر لالة عظمة ما قد ناه ساقا من دخول الال في الصلوة عليه صلى الله عليه واله وعن الرضا من لم
 يقدر على ما يقدر به ذنوبه فليكثر من الصلوة على محمد واله فانها المقدم الذنوب هذا ما لا يخرجك من الاجابة في ذكره كفاية لا
 الا في كل صلاة الله اثبات عظم ولا يقيم والحشر زمرة ثم انه القادر على ايشاء **الفصل العاشر** في التسليم وقد وقع فيه الخلاف
 في مواضع **الاول** في وجوبه واستحبابه **والثاني** في دخوله في الصلوة وخروجها **والثالث** في كفايته **والرابع** في قصره
 الكلام في المقام وتفتيحها بغير تطريق لتقصير الارام يتوقف على سبطين **الموضع الاول** في الوجوب الاستصحاب فذهب المصنف
 المسائل الناصرية والمجدية وبوالصلاح شلار وابو الجبل عقيل القطر الى ذلك وذهب المصنف الى الوجوب لاعتقاده في
 واصلح المصنف العلامة في حق او الشبهة هو المختار وذهب الشيخان وابن البراج وابن اديس الى الاستحباب ليدب جمهم وذهب
 الوجوب وقوع الحرب الذي هو حقيقة في الوجوب الاحيان المستفيضة منها ما تقدم في حجة ابن اذينة او حسنة من حديث المصنف
 قول الله تعالى النبي صلى الله عليه واله وسلم عليهم فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فلو لم يوجبه لكان الاما خرج بالادلة
 ومنها ما تقدم في موثقة على بصيرة مشتملة على التمهيد الطويل من قوله في اخرها ثم سلم وكذا في عباد الفقه من قوله ثم سلم عن مينك الى
 غير ذلك من الاخبار التي تضمنت بالقيام عن نقلها قال الفاضل الخراساني في الذخيرة في ذلك القائلين قال المصنف في الوجوب تابع لقول
 الامر ما في معناه اخبار كثيرة والامر الوجوب فيكون التسليم واجبا فغلبت ما رواه الشيخ في الصحيحين من ان عبد الله قال اذ لم تدر
 صليت او دعاء ام نقصت ام زدت فتمسك سلم ثم اسجد سجدة بغير ركوع الحمد في قد تقدم الحديث عن ابي يعقوب قال سئل
 ابا عبد الله عن رجل صلى ركعتين من المكتوبة فلا يجلس بينهما حتى يركع فقال بتم صلاته ثم يسلم سجدة السهو وهو جالس قبل ان يكتم
 الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة كصححة الحديث وصحة حديث ابن ابي يعقوب ومروسة ابن ابي عمير حسنة زرارة الطويلة
 في حكم الغواية حسنة الجبل لو اردت في صلوة الخوف وحسنة اخرى لزيادة وموثقة بغير موثقة عارود واية ابي بكر الحضرمي في
 رواية الحسين بن ابي العلاء ورواية عبد الله بن ابي يعقوب وعبد الرحمن بن سبابه وغيرهما من الاخبار التي لا مزيد فائدة في نقلها بالاجاز
 ان دلالة الامر اجازة على الوجوب من غير قرينة يلحق به غير واضح وعلى كل تقدير فلا يعدل عن حمل الامر في تلك الاخبار على الاجازة
 جمعا بين الادلة انتهى في ما عرفت فينتهي عن موضوع من ان هذا الامر الذي يفرض من بين كافة الاعمال قد يماثل ما وجب فيخرج
 قائله عن الذين من حيث لا يشعر كما تقدم التنبيه عليه غير مقام ما تقدم والواجب حمل هذه الاوامر على الوجوب كما عليه فيحقق الاصوليين
 ردلت عليه الايات والزوايات المتقدمة في مقدمات الكتاب الى ان يظهر خلافه وما يدعي من ادلة وجوب الاستحباب بيانك الكلام
 عليها في الباب لتكشف هنا تحقيق الخبر انه بنقل كلام صاحبك وبيان ما فيه حيث انتم من اخبار العوالي احتجائي بالتمسك والاستدلال وتقصير
 ما خالفه باطلا لظهور حتمه والخبر انه زيادة على ما استدلنا اليه من الاوامر المشاهدة اليها فنقول قال قدس سره بعد ذكر الاستحباب
 نقله عن جملة من الاحاديث العظم هو المعتمد لنا ان الوجوب يادة تكليف الاصل عدمه وادوا الشيخ في الصحيحين محمد بن مسلم عن ابي عبد الله
 ع انه قال اذا استويت اياك فقل شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم تنص في الصحيحين عن الفضيل
 زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال اذا فرغ من اكد هاتين فقد مضت صلاته وان كان مستجلا في مسجرات ان يفوته سلم واصرت
 اجزاء والمراد الاجزاء في حق الفضيلة والكمال كما في فضيلة ذل الخوف في الصحيحين عن ابي جعفر ع انه سئل عن المأموم يطول
 الامام فتعصر له الحاجة قال تشهد بغيره فيصير فبعد الامام في الموقوف على من يرفع يديه فيقول قل لا اله الا الله ثم صليت بقوم صلوات ففقدت
 للشهادة ثم قلت نيت ان اسلم عليهم فقالوا ما سلمت علينا فقال لم تسلم وانت جالس قلت بل قال لا بأس عليك ولو نيت حتى قالوا لك و
 استقبلتهم بوجهك فقلت تسلم عليهم ورحمة الله وبركاته ويمكن ان يستدل عليه ايضا بصحيفة معاوية بن عمار قال قال ابو عبد الله ع اذا
 فرغ من صلواتك فانت مقام ابراهيم فصل ركعتين واجعله امامك فاقراء فيها قل هو الله احد في الثانية قل يا ايها الكافرون ثم تشهد
 واحدا لله تعاوانا عليه صل على النبي واسئله ان يتقبله منك فان ظاهرا عدم وجوب التسليم في ركعة الطواف والاقبال بالفضل

هذا الخبر صحيح

ويبدل عليه بغيره لوجوب التسليم بطلان الصلوة بطلان المنة بينه وبين التشهد واللام بطلان المنة بطلان المنة فاما عينة واما بطلان
اللام فلا راد في الصحيح عن الجعفر انه سئل عن الرجل يصلي ثم يجلس فيصلي قبل ان يسلم قال تمت صلاته وما رادوا والجلوس في الصلاة
عبد الله بن عبد الله قال اذا التفت في الصلوة مكتوبة من غير فراغ فاعد الصلوة اذا كان في الالتفات فاحشا وان كنت قد تشهد فلا تقعد وما رادوا
ابن عثمان في الموقوف عن الجعفر قال سئل عن الرجل يصلي المكتوبة فيقف فيصلي صلاته ويثني ثم يسلم قبل ان تسلم قال تمت صلاته وان كان عارفا
ثم ارجع فلم تنقو قوته نظر اليه من وجوه الاول ان ما ذكره من الاستدلال الاصل فصيح لا انه يخرج عن الدليل هو ان الارجاء في الارجاء
بالتسليم التي هي حقيقة الوجوب باعترافهم والى اجناس اكثر من ان يملك عليها فاقم الاحتياط قد عرفت منها ما تقدم واستعرف ان شاء الله تعالى
استدلاله بالمصنفين المذكورين فان فيه دولا انهم لا يفتون على ظاهرها ولا يفتون بها الدلالة على عدم وجوب الصلوة على النبي والدة
التشهد مع اجماعهم على ذلك وحيث فكيف يستدلون اليه بها والحاكم في المقامين واحد وثانيا ان غاية ما يدل عليه تمام الصلوة بعد التشهد
هو غير منافي في الحقيقة فاما اختياره فيكون التسليم واجبا خارجا فلا يرد علينا الاستدلال بهما كما لا يخفى على ان الثانية منها وهي
صحة العدة الثلاثة ظاهرة في وجوب التسليم وان كان قد تمت صلاته وبالشهادة هو غير جائز من كونه واجبا خارجا كما لا يخفى ان شاء الله
والمصلحة في الخبرية بالفرغ من التشهد فقد تمت صلاته وان كان مستحجلا في سائر فوته سلم وانصرف من غير ان ياتي بقية الاذكار في سجدة
التي مرت في موثقة بالبرهان في الفقه الرضوي وان كان غير مستحجلا في تلك الاذكار والمولفة مستحجلا في سائر فوته سلم وانصرف من غير ان ياتي بقية الاذكار في سجدة
للمعاني قوله والمراد بالاجزاء في حق الوضوء والكمال من التكليف الذي لا ضرورة في اتيه هذا المجال الثالث ان ما ذكره من صحة
على ابن جعفر فانه لم ينقله عندهم ما رواه في قوله بالملفوظ في لفظ التسليم في التشهد صورته الرواية على ابن جعفر عن اخيه موسى قال سئل
عن الرجل يكون خلف امام فيطول في التشهد فيأخذ البول ويخاف على شيء ان يفوت ويرض له ويخرج كيف يصنع قال يسلم وينصرف والاما
والجواب فنقلنا هذه الصورة التي ذكرناها فبحثنا في جملة جواز الانفراد في الامور مع العدة بذلك يظهر ان هذه الرواية تشمل
صحة العدة الثلاثة للمعقولة فانها لا تعلق على ما يدعيه فهو على كماله كما لا يخفى قول مثل هذه الرواية ايضا صحيحة زرارة عن عبد الله
قال سئل عن رجل يكون خلف امام فيطول في التشهد قال يسلم ويخاف على شيء ان يفوت ويرض له ويخرج كيف يصنع قال يسلم وينصرف والاما
مثله موثقة قال ابن جعفر فانه لا يخفى عن غيبة اذ لا يخفى ان قاعدة في هذا الكتاب في الاخبار الموثقة والحق بضعفها وانما مقتضى ورودت من
طريق الخصم لمن فيها بالتمتع ورد ما فكيف نجزمه بالاستدلال بها هنا هذه الامور ظاهرة على ان معنى هذه الرواية على موثقة بغير
ما توهم به بل هو بلد لالة على نقص ما يدعيه لشبه ذلك ان الغرض من السؤال بما هو ان المصلي بعد ان صلى بالقوم واتيهم صلاته وسلم لم يلق
الى القوم بوجه وسلم عليهم كما هو المستند بوضوح في مقام التقية من التفات الامام الى المأمومين بوجه وقوله انهم عليه بان سلم نفسه
ولهذا قال له الامام لم يسلم وانت جالس قال بل فقال لا بأس عليك لا تاتيه بالواجب الذي اخطى به امر مستحب والالتفات اليهم بوجه ثم قال له ولو
نسيت السلام عليك كتحقوا انك استقبلتهم بوجهك في مقابل ذلك قلت سلام عليكم وحيث فالرواية كسابقة ما عليه له في الحسن استدلاله بصحة
معوية ابن هان فانها اولها من المذمومة الاستناد في التعبد لعدة القائل بالفضل ليس بذلك الفصل ثانيا مكان التجوز بل شيوعه بحكم
التشهد على ما شمل التسليم كما ان يطلق على مجموع تلك الاذكار الطولية اسم التشهد وقوله في الرواية واحمد الله المراد به بعد الصلوة الركعتين
كما لا يخفى **الان** الاستدلال بطلان الصلوة بطلان المنة لو كان واجبا فية ولا ان ما دام ان الملازمة اجاعية فهو خير لمنع لان جملة
من الاحكام لقائلين بالوجوب فيكون هو الكونه واجبا خارجا كما ياتي ذكره انهم يثبتون التشهد في قواعده حيث قال على نقله عنه شيخنا
المحققين وسيانقل كلامنا ان الله وبه يظهر ان دعوى الاجماع مجازفة ولو كان ثمة اجماع لما خفي على شيخنا المشار اليه مع تجرد وسعة بابه
ووفور الخلاصة ثانيا ان ما ذكره من الاخبار ان يرد على من قال بكونه واجبا داخل وخارج وان قلنا بكونه واجبا للكتانقول بكونه خارجا بغيرها
مطلعية بالنسبة الى التسليم انما تقرر فيها بغير الاثبات وقضية دور جملة من الاخبار الدالة على الوجوب كما عرفت وستعرف ان شاء الله تعالى
حاصل الملاقاة هذا الاخبار على تلك فيجب الحكم بعبث الصلوة وان وجب عليه الايمان بالتسليم ثم قال في كتابنا ايضا في رد ما احتج به القائلون
بالوجوب الثالث والاشي والمرتضى وابن بابويه مرسلان عن ابي جعفر عليه السلام انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مقلح الصلوة
وتحريمها التكبيرة تحليها التسليم وقدر في الكلي من دامن على ابن محمد بن عبد الله بن مهمل بن زياد عن جعفر بن محمد الاشعري عن القائل عن علي
عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث وجه الاستدلال ان التسليم وتقع خبر عن التكبيرة فيجب في نسائها بالتشهد واعلم
فلو وقع التكبير بغيره كان المبتدأ اعم وايضا فان الظاهر اداة حصر التكبير لا انه مصدر مضاف الى الصلوة فتناول كل تكبير ايضا واليهما
ولا ان الخبر اذا كان مفردا كان هو المبتدأ بمحض الذي صدق عليه انه تحليل للصلوة يصدق عليه التسليم كذا قرره في المعبر ووجه
او لا يضعف هذا الحديث ما قيل ان هذه الثلاثة هم العدة في ضبط الاحاديث ولو لا علمهم بصحة ما ارسلوه فظ الفثا وثانيا ان
ما قرره في اداة الحصر غير تمام لان من لم يدر على كون الاضافة للعموم وهوهم فان الاضافة كما تكون للاستغراق تكون للجيش للعمود
الذي هو في الخارج كما قرره في جملة الروايات في صحيحه قال بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في رجل صلى الصلوة فاجلس في الركعة
قبل ان يثني ثم عطف قال فيصير في غسل نفسه ثم يرجع فليتم صلاته فان اخو الصلوة التسليم والوجوب ولا الطعن في السند باشراف

أبو بصير بن النخعي وغيره وبأنه من جملة رجاله اشعث بن عيسى وسماعه وهما واقفيان وثاني ما منع الدلالة على الصلوة ان كون التسليم آخر الصلوة لا يقتضيه وجوبه فان لا فعل التسلیم الواجب المندوب ثانياً لأنه متروك الظاهر فلا نعلم بمضمونه قالوا من الاصحاب من يقول ان التسليم من كلامه فيكون مقتضى وجوبه نظر من وجوه الاول ما الجواب عن محرمها التكبيرة تحليها التسليم من ضعف التسند فيه اولاً ما قد منابا في غير موضع من ان الطعن بذلك لا يقوم بحجة على المتقدمين الذين لا اثر لهذا الاصطلاح الذي هو اقرب الى الفساد من الصلوة عندهم ولا يلزم من تركه بطلانه وثانياً استفاضة الاخبار بذلك وان ضعف سندها فان تكررها في اصول المعتمد برواية شاذة اجلاء العصابة لا يقصر عن خبر صحيح باصطلاحهم كما لا يخفى على المنصف ففي حديث الفضل بن شاذان المروي في هذا الصلوة عيون الاخبار انما جعل التسليم تحلياً للصلوة ولم يجعله بدله تكبيرة او تسبيحاً او ضرباً اخر قيل انه لما كان في الدخول في الصلوة يحرم الكلام المخلوقين والتوجه الى الخالق كان تحليها لكلام المخلوقين والانتقال عنها وابتداء المخلوقين بالكلام انما هو التسليم وفي تسبيحة اخرى انما يبدء المخلوقين في الكلام او بالتسليم فانظر الى صراحة هذا الخبر في حصر التسليم ونحوه من تكبير او تسبيح او ضرب اخر وفي كتاب المناقب لابن شهر آشوب عن الجاحزم قال سئل عن ابن الحسين ع ما افتتح الصلوة قال التكبيرة قال ما تحليها قال التسليم وفي عيون الاخبار في ما كتبه في مناقب الامامون قال تحلي الصلوة التسليم في العلل السبعة عن الفضل بن عمر قال سئل باعبد الله ع عن العلة التي من اجلها التسليم في الصلوة الى ان قال فالحاصل تحلي الصلوة التسليم قال لا تكبيرة المملكين وما دونه في الهداية قال الصادق ع في تحلي الصلوة التكبير تحليها التسليم وذكر الشيخ ميرزا قال قال رجل لابي مروان عنيتم ما معنى قول الامام السلام عليكم فقال لا امام بين حم عن الله تعالى يقول يرتجيه لاهل الجماعة ما نلکم من عذاب يوم القيمة وما رواه في كتاب معاني الاخبار عن عبد الله بن الفضل الهاشمي بسند معتبر قال سئل باعبد الله ع عن معنى التسليم في الصلوة فقال التسليم علامة الامن وتحلي الصلوة قلت كيف ذلك جعلت فداك فقال الناس فيها ضلّة سلم عليهم وارادوا متواترة وكانوا اذا دعوهم من شتمهم واذا سلم عليهم لم يامنوهم وذلك خلق في القرب فجعل التسليم علامة للفرج من الصلوة وتحلياً للكلام وانما من ان يدخل في الصلوة ما يفسد ما والتسليم اسم من اسماء الله تعالى وهو واقع في المخلوق المصلّي على المملكين الموكّلين بهذه الاخبار كما ترى ظاهره وان التسليم الذي يحصل به الاذان والتحليل انما هو الصيغة السلام عليكم دون السلام على من جملة من نقله الحديث المذكور الصدوق في العقيقة هو قد استدلل باخبار الفقيهين بضعف في مواضع من شروحه عما ذكره في صفة الصلاة كتابه منها في جلالته موضع فيه الستم وقد تقدم في كتاب الظواهر **الثاني** ما طعن به على دلالته الخبر المذكور من عدم الاستغراق فانه لا يخفى ان التسارع قبل الدخول في الصلوة وتحريم ما كان محلاً في الصلوة هو التسليم ولا ريب ان هذا المعنى ما يقتضيه بناء على فائدة الافاضة للعلوم والاستغراق والمفهوم من كلام علماء هذا الفن في مثال المقام وان كان استعمال الاضافة في كلام المعنيين كما ذكره الا ان قرينة السياق واخبار التعليل بوجوب التسليم والايمان به في الصلوة ولا سيما الخبر الاول انما ينطلق على العموم والاستغراق في هذه الاضافة فيجعل عليه لفته كما لا يخفى فان المنصف تكفيلة لاشارة والمنصف لا يتنفع ولو بالفحاشة والثالث ما طعن به في موثقة الخبر بغير اولاً فما طعن به من ضعف التسند قد عرفت غير مسموع ولا معتمد على نفسه كانت الاخبار الموثقة في بصيرة ضعيفة **الثاني** ما طعن به في هذا الموضوع وغيره وكيف يستدل الموثقين المذكورين المتقدمين كما اشار اليه نفاو لكن لم يفت في غير مقام فيحتاج الى الاستدلال بالموثقات استدلل بها واذ فيها بوجوه تحييرية وقد استدلل بها الخصم بطعن في التسند من جملة المناقشات التي تجرت في هذا الشرح واما ثانياً فان ما ذكره من منع الدلالة ضعفه ان المتسارع الى الفهم التسليم والدخول في القبة من هذه العبارة هو الاثر بالرجوع وانما الصلوة لا يخفى بالشبهة التسليم علامته فيمنع التعليل فان معنى صلواته خرها التسليم ووجع والامر بالانتهاء بتوجه الى الصلوة التي اخرها التسليم نظير ذلك في قوله هذا الكتاب من اذلة الى اخره فان اخره كذا فانه لا ريب ان ذلك لاخر داخل في المأمور بكتابتها وبذلك يتضح ان التسليم في الخبر مأمور بوجوبه لا وجوب كما قرئ على هذا وجب الاستدلال بالخبر لان محل الاستدلال كما توهم مجرد قوله في الخبر فان اخر الصلوة التسليم في قوله **الثاني** ما ذكره بقوله انها متروكة الظن فانه لا اعرف له وجهها كما لا يخفى على الناظر الباهر فان ارد من حيث اشتمال الخبر على الخروج وغسل انفة ثم الرجوع في صلواته فغسله قد ورد الحكم بذلك في عدة الاخبار وبه قال الاصحاب من غير خلاف يعرف بمحطان المصلّي يقطع الصلوة ويزيل النجاسة ثم يرجع في صلواته ويدين على ما مضى لم يستلزم ذلك مطلقاً من خارج والمراد بالخروج هو الخروج من الصلوة وقطعها لاجل ازالة النجاسة وسياق الاخبار في ذلك يجعلها ان شاء الله تعالى **الموضع الثاني** في بيان كونه واجبا خارجا اما وجوبه فلما عرفت في الموضوع المتقدم واما خروجه هو قول جمع من الاصحاب منهم شيخنا الشهيد الثالث في قواعد فان الظاهر منه ذلك حيث قلما عرفت في الموضوع المتقدم واما خروجه قال ان حقيقة زارة في الحديث قبل التسليم قد تمت صلواته وصحة الاخرى في من صلح خسان كان جلس في الرابعة بقدر الشاهد فقد تمت صلواته لا يدرك شيء منها على عدم وجوب التسليم وانما يدل ان على عدم جريته انه تعالى اعترضه بليدة القائل المقدار في شرح النافع بلزوم خرق الاجماع المركب قال لان القائل قائل بانها ما واجب فهو جزء من الصلوة ولهذا حصر الواجب في ثمانية او غير واجب فيكون واحداً من مندوباتها والقول بكونها واجبا غير جزء خرق الاجماع ووجع لا يتم حله المذكور والرواية انه في ما قد قلنا في غير موضع مقام ولا سيما في مقدمات الكتاب من ان هذا الاجماع المتناول في كلامهم والداير على السنن اقلهم لا يقول عليه ليس بدليل

يرجع اليه على انه لو كان نعمة لاجماع على شيخنا المذكور مع سبعة باعه ووفور الملاحة والعجب من جود صاحبك كما قد قلنا على ذلك مع
ضيق لصحتي لاجماع وكثرة الجدل عنده والنزاع وبه صرح الفاضل ابو الفضل الحداد بن طاووس الحسيني صاحب كتاب الشكر حيث نقل عنه ان التلخيص
طابق حاصل الخروج من الصلوة قبله بقوله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين واليه ذهب المحدث الكاشاني في المفااتيح والمحرمات على
المختار والفتح جميع عليه الاخبار كما عرفت فيما تقدم وهو ظاهر صحة الفضلاء الثلاثة المتقدمة بالمقرب الذي كونه ثم يدلل عليه في
قوله في صحة انزل به يعفور عن الجسد الذي فيمنه التشهد الاول حيث قال فليتم صلوته ثم يسلم وصيغته سلمان بن خالد في ذلك ايضا حيث
قال فان لم يذكر حتى يركع فليتم الصلوة حتى اذا فرغ فليسلم فان العطف في الاول على اتمام الصلوة وقوله في الثالثة حتى اذا فرغ فليسلم اوضح
دليل على ذلك الخبر ان كما ترى لان على الوجوب من حيث فيها بالتسليم على صحة الصلوة فلا وجه للجمع بين الجميع الا بهذا القول وتخرج
الصيغتان المذكورتان ونحوهما شاهدا على ذلك ويدل على ذلك ايضا الاخبار والاشياء التي انشاء الله لا لنته على انه بقوله
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد تمت صلوته وانقطعت اثار التسليم بما هو بعد ذلك نعم بما ينقدح هنا اشكال هو ان يقال
اجاد تحليلها بالتسليم كما تقدم تحقيقه هو ان التحليل لا يحصل الا به فلو اتمرت في دخوله وجرى نية ومقتضيه ما اخترته وهو حصول التحليل
بغيره وان وجب لا تيان ولهذا الوجه اعترض الفاضل القدا على شيخنا الشهيد ايضا فيما نقله عنه مما يدل على كونه واجبا خارجا والجواب
عنه ان الذي يقتضيه الجمع بين الادلة في هذا المقام ان التسليم وان كان واجبا خارجا الا انه لا دليل على جواز تعذر فعل المنافي قبله هذا
مع كونه تحليليا بحيث لا يحرمان من الصلوة لا ليجل الكلف الا تيان به الا بعد التسليم لا ينافي ذلك ما لو سبقه الحدث وغلبه النوم
مثلا فانه لا دليل على بطلان صلوته بذلك بل الادلة دالة كما عرفت على الصحة ولم اقف على من ينه هذا الاشكال من القائلين بهذا
القول الجواب عنه هو ما ذكرنا قال الفاضل الخراساني في الذخيرة بعد البحث في المسئلة واختياره القول بالاستصحاب هو المشهور بين علماء
متأخرى الاصحاب صوته وهذا التسليم جزء من الصلوة ام خارج عنها قال المرتضى لم يجد احد من اهل الحديث نصيبا ويقوى عندك من
الصلوة والظاهر هو الثالث وقد تقدمت في هذا البحث وايات كثيرة دالة عليها ويؤيدها ما رواه الشيخ في الصحيحين ان ابا عبد الله
ثم ذكر صحة سلموا البخل المذكورة ثم قال عن الحسين بن علي العلاف سئل باع عبد الله عن الرجل يبيع الوكعتين من المكنونة فلا يجلس
بينهما حتى يركع في الثالثة قال فليتم صلوته ثم يسلم وليسجد سجدة السهو وهو الجالس قبل ان يتكلم ويدل على كونه جزءا رواية ابى بصير
المتقدمة ويزيدنا ايضا في صحة الفضلاء الواردة في صلوة الخوف ولا معدل عن ارتكاب التاويل فيما يدل على الجزئية
لعدم انتهاضه بمقاومة الاخبار الدالة على خروجه عن الصلوة انه في ظاهر كما ترى القول بخروجه واستجابته واليه هذا الميل كلام
شيخنا المحقق في كتاب الجهاد ايضا فيصير قولنا الثالث في المسئلة لان القول المشهور على تقدير الوجوب هو الجزئية والقول الثالث في الخروج
مع الوجوب ظاهر هو انما مع اختياره الاستصحاب كما قد منا نقله عن اختيار الخروج فيصير عنك مستحبا خارجا والظاهر انه اشار بقوله
هنا وقد تقدمت في هذا البحث روايات كثيرة دالة عليها وايات صحة الصلوات مع تحلل الحدث ونحوه قبل التسليم ثم انه من
اخبار الجزئية اخار تحليلها بالتسليم كما لا يخفى الا ان الواجب كما اشارنا اليه انما يخصصها بالخيار لتحلل الحدث ونحوه سهوا
الموضع الثالث في الصيغة الواجبة للخروج بها من الصلوة هل هي السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين او السلام عليكم
قد روي في الثلاث في موضعين الاول في الصيغة الواجبة في التسليم فانها اي الصيغتين فالمشهور انه التسليم عليكم قال في
س قال عليه لوجوبون وذكر في ان السلام علينا لم يوجب احد من القدماء وان القائل بوجوب التسليم يجعلها خارجة وذهب
المحقق في كتبه الثلاثة الى التخيير بين الصيغتين وان الواجب ان تقدم منهما وتبعه العلامة وانكره الشهيد في كرمي فقال
في كرمي انه قول محدث في زمان المحقق وقبله بزمان يفسر نقل الائمة الى ذلك من شرح رسالة سلا وقال اخره في قوى متين الا
انه لا قائل به من القدماء وكيف يخفى عليهم مثله لو كان حقا مع انه قد قال بذلك في الرسالة الالفية والمعة وتعينها الخروج من الصلوة
وانكروا في كرمي قال انه خروج عن اجماع من حيث لا يشعر به قائله والمحقق في المعبر هذا القول الى الشيخ وخلاه الشهيد في هذا
النسبة وذهب المحقق في صاحب المفااتيح الى وجوب السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته وهو ظاهر الشيخ القدا في كثر العرف
الثالث فيما يخرج به المكلف عن الصلوة وقيل بتعيين الخروج بالسلام عليكم وهو قول اكثر القائلين بوجوب التسليم منهم
قال انه يخرج من الصلوة بقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وان وجبا لا تيان بالسلام عليكم بهذا القول وهو
قول صاحب البشرى قال في كرمي قال صاحب البشرى السيد جمال الدين بن طاووس وهو طالع بعلم الحديث وطريقه ورجاله لا
مانع ان يكون الخروج بالسلام علينا وان كان يجب السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بعد الحديث الذي رواه ابن اذنيه
عن الصادق في وصف الصلوة الختم في السماء لما صلى امر ان يقول للملائكة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته الا ان يقال
هذا في الامام دون غيره مما يؤكده رجاله وجوبه رواية زرارة ومحمد بن مسلم عن الباقر قال اذا فرغ من الشهادتين فقد مضت
وان كان مستحبا في امرنا فان يفوته فسلم وانصرف اجزاء وذهب المحقق والعلامة في المستوفى الشهيد في المعة والرسالة
الى التخيير بينهما وانه يخرج من الصلوة بكل منهما ولو جمع بينهما لم يحصل الخروج من المتقدم منها وقد تقدم انكار الشهيد لذلك

في كوفي وقال في بعد البحث عن الصيغة الأولى أوجبها بعض المتأخرين وخبر بينهما وبين السلام عليكم وجعل الثانية منها مستحبة وارتكب
 جواز السلام علينا وعلى عبد الله الصالحين بعد السلام عليكم ولم يذكر ذلك في خبر لا مصنف بل لقائون بوجوب التسليم استحباً ببعضهم
 مقتضى وذهب يحيى بن سعيد القين الخرج بالصيغة الأولى القول المستفاد من الأخبار الواردة في هذا المقام أن السلام المطلق الذي هو
 في أفعال الصلوة واجباً لها وأنها تحيل الصلوة إنما هو السلام عليكم ولكن جملة من الأخبار قد صرح أن المصطلح في الصلوة هو السلام
 علينا وعلى عبد الله الصالحين وهو لغيره التمهيد المستحب من قول بعد صرح أنها تامة الصلوة وتنقطع ويخرج من الصلوة ومن هنا
 الخلاف ونشأ الاشكال الموجب لهذا وهذا القول في خبرنا أن السلام علينا يخرج من الصلوة وقاطعة لها هي أخر أخره التمهيد
 والغنى في ذلك ودور الأمر بالتسليم بقوله مطلق في جملة من الأخبار المحتملة لجملة على السلام علينا وداو أيضاً فيها أن السلام عليكم تحيل
 وأذن بالانصراف عنها وإذا كان محالاً هذا لا لفظ بالموضعين على صفة واحد فبعض منهم خير بين القولين فإيهما أقدم كانت كافية في أداء
 الواجب الخرج من الصلوة وكانت الثانية مستحبة ولخرجون لما روي السلام علينا قاصرة عن إفاضة مدعى الوجوب محالوا الملاق
 الأمر بالتسليم على خصوص السلام عليكم وجعلوها مستحبة وإن كانت مخرجة كما يفهم من كلام صاحب الشرح من الأخبار الواردة في المقام
 موثقة بالبرهان عن أبي عبد الله قال إذا كنت أماً فأتينا التسليم على النخبة وتقول السلام علينا وعلى عبد الله الصالحين فإذا قلت
 ذلك فقد انقطعت الصلوة ثم يؤذن القوم وتقول السلام عليكم وأنت مستقبل القبلة وكذلك إذا كنت وحداً تقول السلام علينا
 وعلى عبد الله الصالحين مثلاً سلمت وأنت أمامك إذا كنت أنت في جماعة فقل مثلاً سلمت سلمت على من يمينك شمالاً الحديث دللت هذا
 الرواية على انقطاع الصلوة وتتمامها بعد قول السلام علينا وذلك يعطى أنها أخر أخره الصلوة وأن التسليم الذي هو السلام عليكم
 واجب خارج كالقرآن وهو الذي يؤذن به ويرضاه إذا كان أماً بقوله السلام عليكم وكذلك إذا كان منفرداً وما هو من ذلك
 رواية أبي كهمش عن أبي عبد الله قال سلمت عن الركعتين الأولىين إذا سلمت فيهما للتشهد فقلت أنا جالس السلام عليكم أنها
 الخيرة وحدها لقد وبركت أنصراف هو قال لا ولكن إذا قلت السلام علينا وعلى عبد الله الصالحين فهو الانصراف ودوامه من أدب
 مستطرات السراير من كتاب النوادر لمحمد بن علي بن محبوب مثله وصيغة التحية قال قال أبو عبد الله كلاً ما ذكرت الله عز وجل
 النخبة فهو من الصلوة فإن قلت السلام علينا وعلى عبد الله الصالحين فقد انصرفت والمراد أن ما يأتي به من الأدكار وذكر النخبة
 فهو من جملة الصلوة ولغيره ما كان مستحباً يخرج يقول السلام علينا فانه يخرج بعد ذلك منها وعن أبي بصير عن أبي عبد الله قال إذا كنت
 أماً فأتينا التسليم على النخبة وتقول السلام علينا وعلى عبد الله الصالحين فإذا قلت ذلك فقد انقطعت الصلوة ثم يؤذن القوم
 الحديث في تمام الحديث وحسنه ميسر عن أبي جعفر قال شئان يفيد الناس بها صلواتهم لأن قال قول الرجل السلام علينا وعلى
 عبد الله الصالحين يعني التسليم الأول روى عن الصادق قال أفسد ابنك على الناس صلواتهم لأن قال وتقول السلام علينا وعلى
 عبد الله الصالحين دللت هذه الأخبار كما ترى على أن هذه الصيغة مخرجة وقاطعة تحية نهواني المكلف به بعد في التمهيد الأول
 انجلت صلواته لأن التمهيد قد وضع بهذا المعنى فجعلها مخرجة قاطعة ولكن علق بها في أخر أخره التمهيد لثلاثة خاصة ويريد بذلك
 تأييد ما رواه في الخصال بسند عن الحسن بن علي بن عبد الله قال لا يقال في التمهيد الأول السلام علينا وعلى عبد الله الصالحين لأن
 تحيل الصلوة هو التسليم إذا قلت هذا فقد سلمت ومعنى التحيل هنا عبادة عن انقطاع الصلوة والخرج منها ومن هنا سرى الوهم
 للمقدم ذكره فأنهم جعلوا معنى المخرج هنا انقطاع الصلوة عبادة عن تمام أفعال الصلوة وجلباتها الداخلية والخارجية وعدم
 الاثم في ترك ما يترك بعد ذلك فعلاً لا يجوز فعله قبل ذلك وليس الأمر كالموت بل إنما معناه تمام أفعال الصلوة ولجرباتها الداخلية
 فيها البطلان تركها للصلوة والمبطل للحديث بينه على المشهور في المعنى الأول الذي هو هو إنما هو القائل في السلام عليكم يعني أنه
 تعلل بهذه الصيغة ما كان محترماً من غير تركها ثم ولا مادة في شيء بالكيفية ومن الأخبار في ذلك موثقة أبي بصير المتقدم في فضل التمهيد
 المشتملة على التمهيد الكامل الجامع للأدكار المستحبة حيث قال بعد تسليماً المستحب فتم بالسلام علينا وعلى عبد الله الصالحين ثم تسلم وهو
 كتاب لفقد لم يرد بعد فأتيت بأن غاية ما استفاد من الأخبار المذكورة بالنسبة إلى السلام علينا وعلى عبد الله الصالحين هو كونها قاطعة
 للصلوة موقلة بها ولا يستفاد وجوب الاتيان اذ ليس بعد هذه الأخبار الدالة على كونها قاطعة ومخرجة إلا تحية حكايتها التمهيد
 على المستحبات العديدة وجعلها في قرن ذلك ولا فالأمر ذكرنا ذلك لعلنا على وجوب التسليم الأخبار الدالة على ذلك وأذن نحو
 ذلك إنما يثبت على السلام عليكم خاصة لا تقاوم شيئاً من هذا السلام علينا كما لا يخفى على من سبق النظر في الأخبار وذاق من لذات تلك
 الثمار فإنه الذكر بعد الكلام في المسئلة وبعد ما فالاحتياط في الدين الاتيان بالصيغتين جميعاً بين القولين وليس يقادح في الصلوة
 بوجوب الوجوب بإدائها بالسلام علينا وعلى عبد الله الصالحين لا بالعكس كما قد علمت بغيره من قول لا مصنف مشهور مؤلف كتب المحققين
 وبعضهم ندد بالسلام علينا ووجوب الصيغة الأخرى أن في المصطفى أحد الصيغتين فالسلام عليكم ووجهه قد وبركا تهجئة بالاجماع
 انتهى هو جدير وجيه متين كما لا يخفى على الحاذق المكين لأن كان قد خالف نفسه فيه بما قد تناقله عن النبي والرسالة والمعنى وفاقاً
 للحق كما تقدم وهو خلاص ما ذهب إليه الفاضل يحيى بن سعيد تبيينها في الأول قد ذكر جملة الأصحاب المستحب للإمام

كتاب الصلوة

حال يتناولها الامم في كراهة الاختلاف في الصلوة بناء على القول بكونه جزءا واجباً فيكون الجواب عنه بما ذكره في كراهية تخصيص اجزاء الصلوة
فيكون الجواب عنه بما ذكره من تخصيص اجزاء الكراهة بالاجزاء والتسليم فيكون التسليم مستثنى من الحكم المذكور بدليل انما المتفرع فقد تضمن
الجزء الرابع انه يسلم واحدة مستقبل القبلة وكذلك ظاهر الخبر السادس والخميس التاسع تضمن انه يسلم تسليمة واحدة عن يمينه والحق الخبر
يدل على التخيير بين ان يسلم عن يمينه خاصة وعن يمينه شماله او واحدة تجاهه والحق الخبر الثالث يدل على التسليم عن ايضاح اليهين و
الشمال لان يحمل على كونهم مأمومين كما هو الاقرب من حيث مداومتهم على الصلوة خلف ثمة ذلك الزمان ووردوا للتسليمين
عن اليهين والشمال في كراهة الاختلاف للمأموم خاصة والاصحاب كالتقدم ذكره وان المتفرع يسلم تسليمة واحدة ويؤم بمؤخر عينيه اليهين
والاجزاء كما ترى غالية من ذلك وقال الحق في المعية الاشارة بمؤخر العين فقد ذكره الشافعي في يده هو من المسحوق عنه واما ايدى ما
داه احد بن محمد بن ابي فضيل بن نسطم في جامعته ذكر الخبر التاسع وانت خبير بان ظاهر الخبر انما هو الايماء بالوجه الى اليهين كما ان الخبر
انفا بالجملة فالاياء بمؤخر العين لا عرف دليله من الاخبار والجملة قد تبينوا الشافعي كما عدهم فالوجه الحسن الظن به والاحبار كما
كما ترى في الكلام في الجمع بين الخبرين الدال على التسليم عن يمينه والاحبار الدالة على التسليم مستقبل القبلة ولا عرف له وجهها الا
التخيير في عرف ذلك فاعلم ان في قاله في الفقيه ثم لم وانت مستقبل القبلة وتميل عينك الى يمينك وان كنت خلف امام تام به فسلم
تجاه القبلة واحدة ودعا على الامام وتسلم على يمينك واحدة وعلى ياك واحدة الا ان يكون عليك ان انسان فلا تسلم عليك الا ان يكون
الحائط فسلم عليك ولا تدع التسليم على يمينك كما على يمينك ولم يكن انتهى قال في المقنع بخبر هذه العبارة وبما كان مستند في ذلك ما رواه
في العلل والاحكام بسند في عن الفضل بن عمر قال سئلت ابا عبد الله عن العلة التي من اجلها وجب التسليم في الصلوة قال لانها تحيل
قلت فلا تلي علة تسلم على اليهين ولا يسلم على اليه قال لان الملك الموكل يكتب الحسنات على اليهين والذي يكتب السيئات على اليه الصلوة
حسنا ليس فيها شيئا فلهذا يسلم على اليهين قلت فلم لا يقال التسليم عليك والملك على اليهين واحد لكن يقال التسليم عليك قال يكون قد
سلم على من ليس عليك او فضل صاحب اليهين عليه بالاياء التي قل لا يكون الايماء بالتسليم بالوجه كله ولكن كان الانف من يصلي وحده وباليز
لم يصلي يقوم قال لان مقعد المملكين من ابن ادم الشذقين فسلح اليهين على الشذق الايمن وتسليم عليه ثبت له صلوته في
صحيحة قلت فسلم يسلم للمأموم ثلثا قال يكون وحده ودعا على الامام ويكون على ملكه وتكون الثانية على من يمينه والمملكين الموكلين
به ويكون الثالثة على من يمينه ولا تكون المملكين به ومن لم يكن على يمينه احد لم يسلم عليك الا ان يكون يمينه على الحائط ويا على
مع خلف الامام فسلم على يمينه قلت فسلم الامام على من يقع قال على ملكه والمأمومين بقول الملائكة كتب سلامة صلوات
لما يفسدها ويقول لمن خلفه سلمته انتم من عذاب الله فقلت فلم صا تحيل الصلوة التسليم قال لا نه تحية المملكين في اقامة الصلوة
يحدث ما ذكره وسجد ما وادبها سلامة العبد يوم القيمة فتقبل اثر اعماله فاذا سلمت له صلوته ولوردت عليه رد ما سواها من الاعمال
الصالحات اقول الظاهر ان هذا الخبر هو مستند في هذا الباب في هذه العبارة من الاحكام الغريبة التي لم نقلها عليه الا ما بالاجابة
فيها الايماء بالانف من يصلي وحده فان المشهور في كلام الاصحاب هو الايماء بمؤخر عينه كما عرفت الذي عليه الاخبار هو التسليم الى القبلة
او الايماء بوجهه الى يمينه كما عرفت على حق الايماء بالانف خاصة لا يخاف من الاشكال فانه لا يمكن ذلك الا مع الايماء بالوجه بحيث
يخفى به الانف ومنها الايماء بالعين للامام والمشهور والاضحى بالوجه والاحبار منها ما دل على ما هو المشهور ومنها على التسليم
الى القبلة ومنها التسليم ثلاثا للمأموم والمشهور والاحبار وكلام الاصحاب متران بالتفصيل المتقدم ومنها استحباب التسليم الى الحائط
اذا كان في جانبك اليسار الا ان عبادة الحديث لا تساعد من هذا الوجه فان ظاهرها التسليم على اليسار اذا كان الحائط على اليهين
واما ما ذكره الشهيد في كراهية التسليم على العبد لنقل عن ابن بابويه انها جلا الحائط على اليسار المصل كما في فقه مصنفات التسليمين
ولا بأس بتابعها لانها ما جليل لا يقولان الا عن ثبت فلا يخفى فيه على الحائط المتنبه اما اولا فلا في الاحكام الشرعية لا
يجوز الاعتماد فيها على مجرد القول ما لم يعلم دليله الا ان يكون مقلدا عاجزا عن استنباط الادلة وتفصيلها ومترتبة من اجل ذلك
وقال الصدوقين باقى حكم من الاحكام الدليل لطلعا عليه لم يصل اليه ولم نقل عليه لا يجوز لنا متابعتها الا ما عرفت من التقليد
وبالجملة فان الفقيه مكلف من الله عز وجل بالعمل بما ثبت عند من الدليل ونحو من القول على الله بغير دليل واجب كان اذ حجت
او حصر او مكروه واما ثانيا فلما لم يرد لنا الصدوق في جملة من المواضع من الاوهام التي تفرق بها وبما شخ به من لم يوافق عليه
اتم التفرع مع انه لم يوافق عليه احد من الاصحاب منها وجوب تأخير خطبة الجمعة ونحو ذلك لانقف عليه كما يقف عليه المنتفع البصير
ولا يثبتك مثل جين اما ثالثا فان الظاهر مستند في هذا الكلام وما تضمنته من الاحكام انما هو هذا الخبر وهو كما ترى لا ينطبق على
ما ذكره في هذا الموضع والله العالم القائل في هذا قد اشرنا فيما تقدم من حكمه الموضع الثالث ان الجعفر صاحب كثر العرف
ذهب الى وجوب التسليم عليك ايها الخبيث ودعه الله وبركاته قال في كثر العرفان في تفسير قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا
سليما استدلى بعض شيوخنا على وجوب التسليم للخروج من الصلوة بما تقدم به شيء من التسليم واجب لا يشي منه في غير التشهد
بواجب يكون وجوبه في الصلوة وهو المطلق اما الاولى في قوله سلوا الدال على الوجوب اما الكبر فلا يجمع وفيه نظر فلو كان

في هذا الايراد

مبطل لا نقاد سئل ان السلام على النبي في كلام الصحوة فثبت العطف انتم لا تقولون انه يخرج من الصلوة بل يخرج غيره ثم قال استدل
بعض شيوخنا المعاصرين على انه يجب اضافة السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته في التشهد الاخير بالتمتع بتقديم قبل عليه ثم خرج
للإجماع لنقل الإجماع على استحبابه ويمكن الجواب بفتح الإجماع على عدم وجوبه المنقول على مشروعيةه وراجحيته وهو عام من الوجوب التذنب
ثم قال بالجملة التي في قوله على طوق الوجود استدل بعض الاخبار وقال الجمهور في الفخر على ما نقله عندي كقول صاحب الفخر قل الخبر
من عمل الصلوة في الفريضة تكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة في الركعتين ثلاث تسبيحات والركوع والتجود وتكبيرة واحدة بين التجدتين و
الشهادتين في الجملة الاولى في الاخير للشهادتين والصلوة على النبي وآله والتسليم السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته قال شيخنا
الشهيد كثر بعد نقل ذلك عنه وهو انتم على انتم من المذهبين التكبيرة الواحدة بين التجدتين ومنها العصر على الشهادتين في كل ركعة
ومنها وجوب التسليم على النبي وآله ما البدل عن القراءة في ربه لا اضطرار صرح بذلك في غير الموضع انتهى قول لا ينبغي منعنا لقول
على ما تامرنا قد تمناه من اخبار المسئلة ومنه الشبهة هو لفظ التسليم فيه وقد عرفت ان مسان الاخبار الواردة بالامر بالتسليم
فانه يخرج وقامح ونحو ذلك لا يتعلق هذه الصيغة المذكورة واخبارنا محل الحديث بعد التشهد صريح في صحة الصلوة وخرج فاق
دليل للوجوب على ذلك **الثالث** قال شيخنا الشهيد بعد البحث في المسئلة ونقل عبارة جملة من الامهات المناقشة فيها كان محلا
للمناقشة عند ما لفظه قوله بالثبات التوفيق هذه المسئلة من تهات الصلوة وقد طال الكلام فيها ولزم منها امور ستة الاولى
القول بتدبيره بعينه كما هو من قبله القداموينا فيه وتواتر النقل عن النبي من قوله السلام عليكم من غير ان ينادي به مع انه امتنا
الامر الواجب وروي الشيخ باسناد الى الجب بصير بطريق موثق قال سمعت ابا عبد الله يقول في الرتل صلى الصبح فاجلس في الركعتين
قل ان يشهد من عنت قال فيخرج ثم يغسل نفسه ثم يرجع فليتم صلوته فان اخر الصلوة التسليم ومثله كثير في جملة الشيخ على الاصل
تحت قول سلفنا امته السلام عليكم عقيب الصلوة داخل في ضروريات الدين واما الشأن في التدبير او الوجوب **الثاني** وجوبه
اما السلام عليكم فلا يجمع الامه واما الصيغة الاخرى فلما امر من الاخبار ان قل لم ينكرها احد من الامامية مع كثرة ما لکن لم يقل
به احد فيما علمته **الثالث** وجوب السلام علينا عينا وقد تقدم القائل فيه خرج عن الإجماع من حيث لا يشعر قائله **الرابع**
وجوب السلام عليكم عينا لا يجمع الامه على فعله وينا فيه ما دل على انقطاع الصلوة بالصيغة الاخرى مما لا سبيل الى ردّه فكيف
بعد الخروج من الصلوة **الخامس** وجوب الصيغتين تحييرا جمعا بين ما دل عليه إجماع الامه واخبار الامامية وهو قوي عتق الا
انه لا قابل به من القدر ما وكيف يخفى عليهم مثله لو كان حقا لساوس وجوب السلام عليكم والثاني تحييره هو قول شيخنا واشنع منه
وجوب احك الصيغتين والتأخر في ردّه بعد هذا كله فالاحتياط بالصيغتين جمعا بين القولين وليس ذلك بقادح في الصلوة بوجه من
الوجوب بادي بالسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين لا بالعكس فانه لم يأت به خبر ولا منصف عنه هو وكثير من كتب الحق ويعتقد
بند السلام علينا وجوب الاخرى ان الجب المصلي الا احك الصيغتين فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته تحجز به بالاجماع انتهى
ظاهره وذن بالتوقف في المسئلة فانه انما على ما صا اليه اخيرا بالاحتياط وانما ثبت بان ما ذكره هو المستفاد من اخبار المسئلة
وقد بعضها الى البعض كما تقدم بمحققه والاخبار الكثيرة التي اشار اليها بالنسبة الى السلام علينا غاية ما كما قد منا حقيقة على انقطاع
الصلوة بعد ما هو لا يتلزم وجوبه بوجه واحد في صحة الصلوة بخلاف الحديث بعد التشهد ما صرح به في استحبابها واما صيغته
السلام عليكم فالذي دل على وجوبها بعد الإجماع المذكور استفاضة الاخبار بالامر بها كما تقدم بينا واما ما ذكره في اوضح الرابع من اضافات
القول بوجوب لفظ السلام عليكم للاخبار الدالة على انقطاع بالصيغة الاخرى فلما يرد على القائلين بالخيرية كما تقدم واما من
يقول بكونه واجبا خارجا عن عرف واما الاشكال اجاز الحديث بذلك فخرجنا فقد تقدم الجواب عنه **السادس** قيل ان الواجب
تقدير الاول بوجوب التسليم هو السلام عليكم خاصة ونقل عن ابن بابويه وابو الحسن عتيد ابن جنيد وقال ابو الصلاح يجب السلام عليكم
ورحمة الله وبركاته ونقل عن ابن زهره وجوب السلام عليكم ورحمة الله وبركاته قال العلامة في المنتهى لو قال السلام عليكم و
الله اعلم ان لم يقل بركاته بغير خلاصه اقول لا ينبغي الاخبار في ذلك مختلفة ايضا في صحيح ابن اذنيه وحسنه المتقدم ذكره في فصل
التشهد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الصلاة على النبي وآله وسلم التسليم عليكم ورحمة الله وبركاته وفي صحيح ابن جعفر وروى
في دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد قال اذا قضيت التشهد فسلم على يمينك عن شمالك تقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم اظهر
استحبابه لربان المنفرد ايضا وفي الخبر الثامن من الاخبار المتقدمة ايضا السلام عليكم خاصة ومثله الخبر الثامن ومنها ما تقدم في حق
يونس بن يعقوب الداعي على انه نزل السلام على من خلفه حيث قال في وان نسبت استقبلتهم بوجهك فقلت ومودع الجميع الامام الا ان الظن
انه لا قالوا بالفرق في كتاب المتقن بعد ذكر التبيين في المسئلة في الحديث والبرهان في المسئلة وان كنت اما ما عنكم وقال التلا
عليكم ثم ولحق وانت مستقبل القبلة ومثل عينك الى يمينك وان لم تكن اما ما يميل اليك الى يمينك وان كنت خلف امام تامة به وسلم
تجاه القبلة واحدة وداعا الامام وسلم على يمينك واحدة وعلى يارك واحدة وهو جاز على ما تقدم نقله عن الفقيه في الظن من الجميع في هذه
وهو ما زاد على السلام عليكم على الفضل والاستحباب كما هو مقتضى القول الاول من الاقوال المتقدمة ويؤيد قولنا السلام المعهود المعكرو

الصلوة
التي فيها

بين كافة الناس والصلوة ما خوذ منه كإشراكه حديث عبد الله بن الفضل الهاشمي المتقدم في الموضع الأول نحوه حديث
الفضل بن شاذان المذكور ثم يفيض المحامد قال فكثير يستحب أن يقصد الإمام التسليم على الأنبياء والأئمة والحفظة والمؤمنين
لذلك ولأنه حضور هؤلاء هو الصيغة صيغة خطاب المأموم بقصد إقبال التسليم الودعي على الإمام فيحصل أن يكون على سبيل الوجوب
قوله إذا حيتهم بحية فحيتوا بأحسن منها ويحتمل أن يكون على سبيل الاستحباب لا بقصد به التحية وإنما الغرض منه الإيدان بالانصراف
من الصلوة كما في خبر جعفر بن محمد عن عمار بن مكي قال سألت أبا عبد الله عن التسليم ما مضى من هذا من الوير ثم استحب أن يرد
للمأموم على المأموم أو روى العامة عن مكي قال سألت أبا عبد الله عن التسليم ما مضى من هذا من الوير ثم استحب أن يرد
بوجوب الرد يكون بالقيام به فيستحب للباقيين وإذا أقر من تسليم المأموم والإمام اجزى لا بد منها وكذلك إذا قر من تسليم المأموم
لتكافؤهم في التحية ويقصد للمأموم الثانية للأنبياء والحفظة والمؤمنين وأما المنفرد فيقصد بتسليمه ذلك ولو أضاف الجميع
إلى ذلك قصد الجميع الملائكة أجمعين ومن على الجانبين من سألوا عن التسليم على الإمام أو غيره من المأمومين على الإمام أو غيره
ثم يسلم على غيره تسليتين وكان يرى أن التسليتين ليسا للرد بل هما لبيان متعلقة بالصلاة ولما كان الرد واجباً في غير
الصلاة لم يكف عنه تسليم الصلوة وأما قدم الرد لأنه واجب مضيق لا هو حق لا دعي لأصحاب يقولون أن التسليمة تؤدى في غير
الرد والتعبد به في الصلوة كما سبق مثله في أجزاء العالمين في حال وقوع الركوع بالتحية من العطف عن وظيفة الصلوة وهذا
يتم حسناً على القول باستحباب التسليم أتماع القول بوجوبه فظاهر لأصحاب أن الأول من المأموم للرد على الإمام والثانية للخروج من الصلوة
ولهذا الحجاج التسليتين ويمكن أن يقال دليل استحباب التسليتين تحققة كون الأولى قد أتم الثانية محضه لا أنه لا يمكن على
أحد كفي بالواحدة من يمينه وكان محضه للرد والخروج من الصلوة وأما شرعية الثانية ليعلم التسليم على الجانبين بصيغة الخطاب
فأدومهم أحد الجانبين يختص به وبقي الجانب الآخر بغير تسليم ولما كان الإمام غالباً ليس على جانب واحد فاختص بالواحدة وكذلك المنفرد
وكذلك الحكم ابن جندب ما تقدم من تسليم الإمام إذا كان في صفته عن جانبه انتهى كلامه في مقامه وهو جديدين إلا أن المناقشة في بعضه
بجلاء ومنه ما تأول به قول ابن بابويه بالتسليم الثلاث للمأموم من قوله كان يرى أن في الظاهر أن ابن بابويه إنما عول على الخبر الذي
قد تناقض من العلل نعم ما ذكره يصحح حكمه لما اشتمل عليه الخبر لما رآه **الناظر** هل يجب نية الخروج على القول بوجوب
التسليم الأظهر لعدم عدم الدليل على ذلك بذلك صرح جملة من حقق متأخري المتأخرين وقال في أنه لم يجد لأصحابنا نصاً فيه
الشيخ في ذلك ينبغي أن ينوى به لذلك وقال في كره وجه القربان نظم السلام يناقض الصلوة في وضعه من حيث هو خطاب لا دليل
من ثم تبطل الصلوة بفعله في أثناءها عاودا وإذا لم يقترن به نية نصرته لا التخليل كان مناقضاً للصلوة مطلقاً ووجه عدم الوجوب
قضية الأصل أن نية الصلوة اشتملت على أن كان مخيراً من أن جميع العبادات لا يتوقف على نية الخروج بالانفصال منها كان في الخروج
لأن مناط النية الإقدام على الأفعال لا التردد لها انتهى أقول أن ما وجهه بعدم الوجوب المذكور من مضائق الأصل في غاية القبح والرد
وما وجهه بوجوبه بصيغة خفيفة لا يصلح التأسيس لأحكام الشرعية فانه وإن كان كما ذكره من كونه خطاباً لا دعيين وأنه تبدل الصلوة
بفعله في أثناءها صحتها إلا أن ذلك لا يستلزم نية التخليل بل إذا المعهوم من الأخبار المتقدمة أن التخرج قد جعله محلاً لغيره من موقوف
المكلف فقد تجاوز من الصلوة قصد ذلك ولم يقصد نواؤه ولم ينوّه وتوقف التخليل على أمرين لا يتيان به يحتاج إلى دليل لا يفيهم
الأخبار المراد وكما عرفت مع ما عرفت فيما قدمناه في غير مقام من الأجاء الدالة على التكوّن عما سكت الله عنه والإيهام لما أبهت الله تعالى
عن تكليف ذلك كلاماً يضاف لذلك كونه مؤثراً بالتوقف في المسئلة حيث لم يرجح شيئاً من الوجهين **الناظر** هل يجوز الاكتفاء بقوله سلام
عليكم صرح المحقق في المعتمد بذلك قال لو قال سلام عليكم ناوياً به الخروج فلا شبهة أنه يجزى لأنه يقع عليه اسم التسليم لا لأنه كلمة وردت في القرآن
صورتها وفيه نظر أيضاً أو لا فلا تنحلاً الوارد عن ملحق الشق ثم قوله لأنه يقع عليه اسم التسليم مردوداً بانه ورد الأمر بالتسليم بقول طلق
في بعض الأخبار إلا أن أكثر الأخبار قد دللت على أن التسليم إنما هو بصيغة السلام عليكم كما عرفت من أخبار التخليل وغيرها مما صرح بهذه الصيغة
وحمل طلق الأخبار على مقتضاها فيقتضيه التخصيص بتلك الصيغة فلا يجزى ما سواه وبالجملة فالأصل في وقوع التسليم الشرعي عليه ما تأني فان
مجرد وروده في القرآن لا يجوز التقيد به في الصلوة ما لم يرد به نص على الخصوص لأن العبادات فوقية وجميع ما ذكرناه من أجل ذلك
ظاهر لا خلاف فيه ختامه بل لا تمام في التعقيب تحقيق القول في بعض مواضع الأول في معناه قال في التعقيب الجواب عن السؤال
وقال في معناه المنع من التعقيب في الصلوة الجواب عن بعد قضائها لأنها الوسيلة وقال الجواب عن التعقيب في الصلوة الجواب عن بعد قضائها
لدعاء أو مسئلة أو نحو قال ابن فارس في الجملان النهاية لا يثير فيه من تعقبه صلوة فهو في صلوة أي قام في صلاة بعد ما يفرغ من الصلوة
وكلام أهل هذه اللغة كما ترى متفق على أنه لا بد من دخول الجالس من مفروقه ونقل عن بعض فقهاء أنه فسره بالاستغفار عقب الصلوة مبداء
أو ذكره ما أشبهه لم يذكر الجالس لعل المراد بما أشبهه ذلك نحو قراءة القرآن وهل يجزى الجالس بعد الصلوة من غير اشتغال بما ذكره تعقيب
ظاهر غاية النهاية ذلك قال شيخنا البهائي في جمل التبيين لم يفرق في كلامه أصابنا قدر الله وأمرهم بكلام شاق في ما هو شأن فيها هو حقيقة
التعقيب شرعاً بحيث لو نذر التعقيب لا يضره ليدلونه بل هو مشتغل بالتعقيب في الوقت الغفلان لا يستحق المنع إذا كان مشتغلاً وقد

في باب التعقيب
في باب التعقيب
في باب التعقيب

فستر بعض المتقون كالجوس وغيره الجوس بكذا الصلوة لنداء او مسئلة وهذا يظهر على الجوس داخله منهم ومعه بكذا الصلوة بالنداء
 قائما ام ساجدا ومصلحا ام يكن ذلك تعقيبا فستر بعضهم اثنان بالاشتغال عقيب الصلوة بدعا او ذكرهما او شغل ذلك لم يذكر الجوس لعل المراد
 بما اشبه له القول المذكور والكلام من خشية الله تعالى والتفكير فيها بعض نعماته والتذكر لمجرد الاله وما هو من هذا القبيل لعل بعد الاشتغال بمجرد
 تلاوة القرآن تعقيبا لم الخلف في كلام الامام بصريح في ذلك والظاهر ان تعقيبا لو قسم اليه لنداء فلا خلاف في صدق التعقيب الجوع المركب منها ورواها
 يلوح ذلك من بعض الاخبار ودون ذلك لانه بعض العلماء على اشتراط الجوس في التعقيب كروى عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 انما امر الله بصلاته الذي صلى فيه الفهر ذكر الله تعالى فطلع الشمس كان له من الاجر كاج بيت الله وما روى عن الصادق عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال صلى في صلته في صلاة الطلوع الشمس كان له من الاجر كاج بيت الله وما روى عن الصادق عن ابي عبد الله عليه السلام
 بل غاية ما تدل عليه كون الجوس مفسدا ايضا اما انه معتبر في مفهوم التعقيب فلا وتر عليه عدم مفارقة مكان الصلوة ودواية الوليد بن الصبح
 عن ابي عبد الله قال تعقيب يبلغ في طلب التزقي من الضربة البلاد يعني بالتعقيب في الصلاة وهذا التعقيب في تعقيب الصلاة في الصلوة
 نقل عن الوليد بن صبح عن بعض رجال السنن كثرهم من اجلاء اصحابنا وهو يعطى بالاشتراط في كون الجوس في المصلح في الطهارة واستقبال
 وهذه الامور انما هي شرط كما لا فقد ورد ان المعتقب ينبغي ان يكون على هيئة الشاهد في استقبال القبلة والتوركع وما روى هشام بن سالم قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام في الخرج وحده ان يكون معتقبا فقال ان كنت على وضوء فانت معتقبا لظاهر امره ثم انما السند في وضوء مثل ثياب المعتقب ان
 معتقب حقيقة وهل يشترط في صدق اسم التعقيب انما فلا ايضا اطلاق التعقيب السابق بقبض العمود وكذا اطلاق رواية ابن صبح في غيرها
 والصريح بالفرض في بعض الروايات لا يقتضي تخصيصها بها والله العالم انتم كلامه في مقامه قال الشهيدي في كونه قد ورد ان التعقيب على
 هيئة الشاهد في استقبال القبلة وفي التوركع فان ما يضر الصلوة بضر التعقيب فهو قول ابي عبد الله عليه السلام في الاخبار كما في انشاء الله في لفظ
 من حيث يتبع فانه عليه السلام قبل ان يشترط رجليه من صلوة الفريضة غفر الله له وما روى ايضا قال من قال في محراب كل صلوة الفريضة
 قبل ان يشترط رجليه استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم في انشاء الله انما لا يمكن حمله على الفرد الاكمل بل جملة فانه لا ينبغي محققه
 في الجوس مشغلا بالنداء والمسئلة والذكر في الصلوة وانما الشك في اشتراطها بالشروط المذكورة من الاستقبال والطهارة والتوركع
 والجوس بحيث لا يصدق مع الاخلال بشي منها وقال شيخنا الجليلي في المدارج في الاجل بعض اصحاب كون الجوس بعد الصلوة بترك
 الهيعة تعقيبا وان لم يتردعا ولا ذكر او لا فترانا وهو بعيد بل الظاهر بتحقق التعقيب بترائه شيئا من الثلاثة بعد الصلوة او قبلها
 على حال الجوس في الاستقبال والطهارة من مكرهاته ورد في بعض التعقيبات ذكر بعض شرائطها كاشيئة فيكون شرطها فيها
 بخصوصها في حال الاختيار وان لم يكن ايضا من المكمل لا يكون استصحابها فيها اشتراط في غيرها والافضل في الاحوط رعاية شروطها
 فينه مطلقا في الامكان انتم كلامه زيد مقامه وهو جيد وشار بقوله ورد في بعض التعقيبات التي ما ذكرنا من الخبرين ونحوها واما
 الشبهة في الرسالة التعلية ونافية الاجبال عليه بالقلبي بقاء على الشاهد عدم الكلام قبله خلا له كما ذكره في الشرح والحديث بل هو
 السابق على طهارته معتقبا انصرف وعدم الاستدبار وعدم من اية المصلحة في مفادته وكل منافحة صحة الصلوة وكما لها قال في شرح
 كله من وظائف الكمال والا فانه يتحقق بدونها انتهى الله العالم الثانية في فضل قدرته لاية واستفاضة الروايات البتة عليه
 ما فيه من مزيد النفع في الدين والدنيا قال الله تعالى فاذا فرغت فانصب المراد انك فادع بقل في جميع البين امعا فاذا فرغت من الصلوة
 المكتوبة فانصب لعل في الدنيا وادع في الدنيا في المسئلة عن مجاهد قاذو النفاق ومقاتل الكلبي هو مروى عن ابي جعفر وعنه ابي عبد الله
 وقال الصدوق هو النداء في دبر الصلوة وانت جالس روي في دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 فانصب في ذلك فادع بقل في النداء بعد الفريضة يا ايك ان تدع فان فضل بعد الفريضة فضل الفريضة على التافله وروى في خبر
 الاسناد عن هارون بن مسلم عن عبد الله بن عبد الله قال كان ابي يقول في قول الله تعالى فاذا فرغت فانصب الى بك فاستمر
 فاذا قضيت الصلوة بعد ان سلم وانت جالس فانصب لعل في الدنيا والآخرة والنداء فاذا فرغت من النداء فادع ليه عز وجل ان يتقبلها
 منك وروى في كاف عن بزي عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلى صلوة فريضة وعقب في اخرى هو ضيف الله وحسن الله تعالى ان
 بكرم ضيفه وذكر في كذا الفقيه في الصحيح عن زائدة عن ابي جعفر قال لنداء بعد الفريضة فضل من الصلوة تنفلا او روى في الفقيه بذلك حيث
 السنة قبل لعل المراد بالتفعل غير التواضع لانه اعم من التعقيب كما ترى انما لا رتبة بعد فريضة الا فانه لا مغرب قد مضى انما لا ينبغي
 من كونه سفرا ولا حضرا فهو جسد روي الشيخ في الصحيح عن الوليد بن صبح عن ابي عبد الله عليه السلام قال التعقيب يبلغ في طلب التزقي من الضربة
 في البلاد يعني بالتعقيب لنداء بعد الصلوة بالنداء بالضربة السفر للجماعة مع ما ورد ان تسعة اعشار التزقي في الجماعة ومع ذلك
 افادة التعقيب يبلغ منها لعل ذلك ان التاجر يكل على طلبه سعيه وجده واجتهاده والمعتقب انما يكل على الله تعالى وقد ورد ان من كان لله
 كان الله له وروى في الفقيه مرسل قال قال الصادق عليه السلام قال صلى صلوة فريضة في التعقيب لنداء فطلع الشمس يبلغ في طلب التزقي من الضربة
 في الاخرة روي عن عبد الله بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما على الناس شيئا الا ان يشهدوا في التعقيب في المعالجة بالزوجة والمدواة فكان المراد
 انهم لا يزلون عملا شق عليهم من المداوة لنداء وانفع لاداءهم منه وروى الشيخ في كتابه في الجاهل من خطب النبي صلى الله عليه وآله في كتابه في الجاهل

منه قوله

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

ولا بأس ببطء الكلام في هذا المقام وإن كان خارجاً عن موضع الكتاب فنقول قد اختلف علماءنا في ذلك مع اتفاقهم على التقدير في التقييد
محمداً بن سنان عن الصادق ع في الأثر الذي عليه العمل في التقييد بتقديم التسبيح قال رئيس المحققين وابن حنبل في ما أخرجه
عنه وطرويات عن أئمة المهكمات لا تخلو من الاختلاف والرواية المعتبرة التي ظاهرها تقديم التسبيح شاملة بالأحاديث لما يفعل
بعد الصلوة وما يفعل عند النوم وهو ما رواه الشيخ الطائفة في باب سبند صحيح عن محمد بن عذافر ثم ساق الحديث كما تقدم ثم قال
الرواية التي ظاهرها تقديم التسبيح على التقييد مختصة بما يفعل عند النوم ثم أورد نقلاً عن الفقيه رواية عليه وفاطمة و
أورد ما بطولها ونحن قد مناهما موضع الحاجة منها ثم قال ولا يخفى أن هذه الرواية غير صحيحة في تقديم التسبيح على التقييد فإن
الاولا تقييد الترتيب بما هو لائق بالجمع على الأصح كما بين في الأصول ثم ظاهراً بتقديم التسبيح على ذلك وكذا الرواية التي
غير صحيحة في تقديم التقييد على التسبيح فإن لفظاً فيهما من كلام الراوي فلم يبق إلا ظاهراً بتقديم التسبيح على التقييد فالتسبيح في الروايتين
إنما بظاهر فبمقتضى حال الثانية على الأولى لا يتحقق سندها وأعضادها ببعض الروايات الضعيفة كما رواه الجبيري عن الصادق
عليه السلام ثم ساق الرواية المتقدمة ثم قال هذه الرواية صحيحة في تقديم التقييد فهي مؤيدة لظاهر لفظ الرواية الضعيفة فحمل
الرواية الأخرى على خلاف ظاهر لفظها ليرفع التساؤل بينهما كما قلنا فإن قلت يمكن العمل بظاهر الروايتين مع العمل الأول على
الذي يفعل بعد الصلوة والثانية على الذي يفعل عند النوم وحج لا يحتاج إلى صرف الثانية عن ظاهرها فلم عدلت عنه وكيف
تقلبه قلت لأن أحد الفريقين بين تسبيح الزهراء ع قبلها حين بل الذي يظهر بعد التسبيح أن كل من الفريقين القائمين بتقديم العمل
وآخره قائل به مطلقاً وقيل بعد الصلوة وقبل النوم فالقول بالتفصيل أحاديث قول ثالث في مقابل الإجماع المركب ما مابت
من أحاديث القول الثالث ما منع والزم منه دفع ما اجتمعت عليه لا مة كما يقال في ذلك البكر الموطوءة ببيعها بالانفاق الكل على عمل
بجلائه ما ليس كذلك كقول بعض النكاح ببعض العيوب الخمسة دون بعض الواقعة كل من الشطرين في شرط كما يخرج من أن لا
ما نع منه مثل القول بفتح الغائب علم قتل المسلم بالذي بعد قول أحد الشطرين بالثاني وتقييد الأول والشرط الثاني
نجواباً عن هذا التفصيل إنما يتقيد به هذا العلم بما قرره والخامس أن حجية الإجماع مسببة عن كشف دخول المعصوم في مخالفتها
وان وافق القائل كل من الشطرين في شرطه وقيل عليه مثل البيع والقتل انتهى قول أن ما ذكره من الطعن على صحة محمد بن عذافر من أنها
غير صحيحة في تقديم التقييد على التسبيح لا شغلها أبوه ولا ريبان فلهذا في بيان الكيفية حجة ظاهرة في الترتيب على القول المذكور في
الخبر كذا في الوضوء البسيط وأما ذكره من عدم إمكان الجمع بين أخبار المسئلة بحل أخبار تقديم التقييد على ما كان بعد الصلوة
وهذا الجمع جيد ولم يرد تقديم التسبيح على ما كان عند النوم من حيث مخالفة الإجماع المركب فضعفت والأجماع على تقديم حجية غير
ثابت تعقيب نوافل شهد رمضان وكذا أورد تقديم التقييد في أخبار النوم كذا رواية هشام ابن سالم المتقدمة وهذا هو المانع
من العمل المذكور لا ما ذكره قدس سر بناء على قصاره على الروايات التي نقلها حيث لم يصلح لأعلامه إلى غيرهما كما عرفت بالجملة
أن صحة محمد بن عذافر رواية الجبيري بظاهرها بل صحتها في القول المشهور وهما مطلقان لا تخصيص فيهما بحال الصلوة
بل الحلقاء شامل للحالين ويعضدها رواية هشام ابن سالم وإن كان مورد ما رواه كتاب المشكوك وهو مطلقاً وأما الرواية
الأخرى الدالة بظاهر الترتيب المذكور على تقديم التسبيح في حال النوم كما خبر على وفاطمة وكذا خبر شمس شهاب بن عبد رب العتيد
الصلوة كما في خبر الفضل الجواب عنها يمكن من وجوه أحدها عدم صراحة العطف بالواو ومن الدلالة على الترتيب أن كان ظاهر الترتيب
المذكور في ذلك إلا أنه ينبغي أن يحل على الأخبار الأخرى للمعصنة بصحة الإسناد وشهادة القول به بين الطائفة المحقة جميعاً من الأخبار
وثانيتها القول بالتصريح كما وثانيتها حمل هذه الأخبار على الثنية ويؤيده أن حديث علي وفاطمة وان رواه الفقيه رسالة إلا أن
لم سند في العلل أن رجاله إنما هم من العامة وابن الأثير في نهجته قد شرح جملة من الفاظه وروى الشيخ أبو علي بن الشيخ الطوسي عن
حمود بن عمار عن الحسن بن علي بن فضال عن محمد بن كثير عن شعب بن الحكم عن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال معقبات لا تحيق قائلهم أو فاعلم
تكبر بعد ثلاثين وثلاثين قال السيرة رضي الله عنهما في فلاح السائل رأيت في تاريخ نيشابور في ترجمة رجاء ابن
حكم بن عبد الرحمن بن النعمان رضي الله عنه قال معقبات وذكر نحوه قال في البحار رواه العامة عن شعب بن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن محمد بن عمار عن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال معقبات لا تحيق قائلهم أو فاعلم
مسلم ثم نقل عن الأئمة في كمال الكمال شرح لفظ معقبات وبالجملة فأنها كان القول بين الطائفة المعصنة المتقدمة هو تقديم
التكبير ثم التقييد ثم التسبيح فلو سلمنا صحة الخلاف على مخالفة ظاهره لا لجملة إلا الثنية لموافقة إياهم لرواياتهم ولا سيما أن طرق الخبر
المذكور رجالهم ونقل قال في الفقيه بناء على صحة لا ينافي العمل على الثنية ثم العجيباً من صاحب حيث قال دجاً ظاهراً من كلام ابن بابويه تقدم
التسبيح على التقييد لم تقف على ما عرفت من كثرة الأخبار الواردة بنى الكتب الأربعة وغيرها وكيف كان فالعمل على المشهور كما
عرفت **الرواية** الأفضل أن يكون التسبيح بالترتيب الحسينية على مشرفها الفضل الصلوة والتقييد ما ذكره في كتاب المصباح
قال دوى عن الصم من أراد الحج من تربة الحسين ع استغفر الله مرة واحدة كتب الله له سبعين مرة ومن أمسك التربة بيد ولم يسجد بها

ولا بأس ببطء الكلام في هذا المقام وإن كان خارجاً عن موضع الكتاب فنقول قد اختلف علماءنا في ذلك مع اتفاقهم على التقديم في التقييد
 صحيحاً من شأنه عن الصادق عليه السلام في الحديث الذي عليه العمل في التقييد المتقدم التقييد السابق قال ربهين الحديثين وابن جنيدي تأخير
 عنه طرقاً وروايات عن أئمة الحكم لا تخلو من الاختلاف والرواية المعتمدة التي ظاهرها تقدم التقييد شاملة بالاطلاق لما يفعل
 بعد الصلوة وما يفعل عند النوم وهي ما رواه الشيخ الحلي في كتابه في بيان ما يجب من التقييد من حديث ساق الحديث كما تقدم ثم قال
 الرواية القوية ظاهرها تقدم التقييد على التقييد مختصة بما يفعل عند النوم ثم اورد نقلاً عن الفقيه رواية علمه وفاطمة
 اورد ما بطولها ونحن قد مناهما موضع الحاجة منها ثم قال ولا يخفى ان هذه الرواية غير صحيحة في تقديم التقييد على التقييد فان
 الواو لا تقدم لترتيب تأويلها لملحق الجمع على الاصح كما بين في الاصول نعم ظاهر التقديم اللغوي يعطى ذلك وكذا الرواية التي
 غير صحيحة في تقديم التقييد على التقييد فان لفظ ثم فيها من كلام الراوي فلم يبق الا ظاهر التقديم اللغوي في التنازع بين الروايتين
 انما يجب الظاهر فيبقى محل الثانية على الاولى لخصه سندها وعضادها ببعض الروايات الضعيفة كما رواه الى بصيرته الصادق
 عليه السلام ثم ساق الرواية المتقدمة ثم قال هذه الرواية صحيحة في تقديم التقييد فهو وثيقة لظاهر لفظ الرواية الصحيحة فحمل
 الرواية الاخرى على خلاف ظاهر لفظها ليرفع التنافي بينهما كما قلنا فان قلت يمكن العمل بظاهر الروايتين معاً على الاول على
 الذي يفعل بعد الصلوة والثانية على الذي يفعل عند النوم ويحتاج الى احتياج الى صرف الثانية عن ظاهرها فلم عدت عنه وكيف
 تقلبه قلت لا في الحد الذي بين تسبيح الزهراء في الحائلي بل الذي يظهر بعد التمتع ان كل من العديدين القائمين بتقديم
 وتأخير ما قل به مكم سواء وقع بعد الصلوة او قبل النوم فالقول بالتفصيل احداث قول ثالث في مقابل الاجماع المركب ما مابقاً
 من احداث القول الثالث اتمامه والزم منه دفع ما اجتمعت عليه الاقوال في ذلك البكر الموطوء به على ما لا اتفاق الكل على
 بخلاف ما ليس كذلك كالقول بفسخ النكاح ببعض العيوب المحتملة دون بعض وافقة كل من الشطرين في شرطه كما في قوله لا
 مانع من مثل القول بفسخ الفايض عدم قتل المسلم بالذي بعد قول أحد الشطرين بالثاني وتقيض الاول والشرط الثالث
 فجوابة ان هذا التفصيل بما يستقيم على مذهبه العامة ما فاقه من الخاصة ان حجية الاجماع مستتب عن كشف عن دخول المعصوم في النكاح
 وان وافق القائل كل من الشطرين في شرطه وقصر عليه مثال البيع والقتل انتهى اقول ان ما ذكره من الطعن على صحة محمد بن عذافر من انها
 غير صحيحة في تقديم التقييد على التسبيح التي سئل عنها ابو ولا ريب ان فعله في بيان الكيفية حجة ظاهرة في الترتيب على النحو المذكور في
 الخبر كافي الوضوء ليلته ونحوه وما ذكره من عدم امكان الجمع بين الخبرين المسئلة بجلل اخبار تقديم التقييد على ما كان بعد الصلوة
 وهذا الجمع جيد لو لم يرد تقدم التسبيح على ما كان عند النوم من حيث مخالفة الاجماع المركب فضعف والاجماع على تقدير حجية غير
 ثابت تعقيب نوافل شهر رمضان وكذا اورد تقدم التقييد في اخبار النوم كما في رواية هشام ابن سالم المتقدمة وهذا هو المانع
 من العمل المذكور لا ما ذكره قدس سر بنا على اقتضائه على الروايات التي نقلها حيث لم يصل اطلاعها الى غيرها كما عرفت وبالجملة
 ان صحة محمد بن عذافر ورواية بله بصير به ظاهران بل صحتان في القول المشهور وهما مطلقتان لا تخصيص فيها بحال الصلوة
 بل الملاحقات لهما لهما في بعضهما رواية هشام ابن سالم وان كان مورد ما النوم ورواية كتاب المشكوك وهو مطلقة واما الرواية
 الاخرى الدالة بظاهر الترتيب لذكرى على تقدم التسبيح في حال التوهم كما في خبره وفاطمة وكذا خبره عن شهاب بن عبد الله بن عبد الله
 الصلوة كما في خبره لفضل الجواب عنها يمكن من وجوه لعدم صراحة العطف بالواو ومن الدلالة على الترتيب ان كان ظاهر الترتيب
 المذكور في ذلك الا انه ينبغي ان يحمل على الاخبار الاخرى المعتمدة بصحة الاسناد وشهرة القول به بين الطائفة المحقة جميعاً من الاخبار
 وثانيها القول بالتمييز كما وثالهم اجمال هذه الاخبار على التقية ويؤيد ان حديث علي وفاطمة وان رواه الفقيه مرسل الا ان
 لم سند في العلل ان رجالة انما هم من العامة وابن الاثير في نهائيه قد شرح جملة من الفاظه وروى الشيخ ابو علي بن الشيخ الطوسي عن
 حوديه عن الحسن بن علي بن خليفة عن محمد بن كثير عن شعبه عن الحكم بن عتيبة عن كعب بن عجرة قال معقبات لا تمنع فانهن او فاعلم
 تكبر بعد ثلاثين وثلاثين قال السيد رضي الله عن ابن طوس في فلاح السائل رايت في تاريخ نيشابور في ترجمة رجالة ان
 حكم ابن عبد الرحمن ان النبي صلى الله عليه وآله قال معقبات وذكر نحوه قال في البحار رواه العامة عن شعبه عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن
 بن ابي ليلى عن كعب بن عجرة مثله الا انهم قد رواه في رواية التسبيح على التقييد التقييد على التقييد لاذ قالوا بهذا الترتيب قال في شرح السنة
 مسلم ثم نقل عن الابن في اكمال الكمال شرح لفظ معقبات وبالجملة فانما كان القول بين الطائفة المعتمدة المتقدمة هو تقديم
 التقييد ثم التقييد ثم التسبيح فلو سلطنا لفظاً مخالفاً لظاهره لاملح له الا التقية لموافقة ايام لرواياتهم ولا سيما ان طريق الخبر
 المذكور رجالة لم ونقل قال في الفقيه بناء على صحة لا ينافي الحمل على التقية ثم العجيب من صاحب حيث قال دما ظهروا من كلام ابن ابي عمير تقدم
 التسبيح على التقييد لم نقل على صحة مع ما عرفت من كثرة الاخبار الواردة في الكتب الاربعة وغيرها وكيف كان فالعمل على المشهور كما
 عرفت **الاول** يعتبر افضل ان يكون التسبيح بالترتبة الحسينية على مشرفها افضل الصلوة والتقية كما ذكره في كتاب المصباح
 قال ردوي عن الحسن من اراد الحج من تربة الحسين ثم استغفر الله مرة واحدة كتب الله له سبعين مرة ومن امسك التسبيح بيده ولم يسبحها

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله اجمعين المصطفى فيما يليق بالصلوة من غير تلقيب وسهوها وشكوكها وتقصير
 الكلام بتوقف على طيف وطالب الأول في قواطعها ما يقطعها عما دوسهوا على الخلاف لا في صحتها ما لا يقطعها الاجماع ومنها ما
 يكون الأفضل تركه وان لم يقطعها واطلاق القطع عليه باعتبار قطع فضله في مقامات ثلثة الأول فيما لم يقطعها عن اوجها والاعتماد
 بين الاصحاب رضى بطلان الصلوة بترك الطهارة عما دوسهوا واذا انما الحكم المذكور اجماعا فتدبر في ذلك الخلاف في بطلان الطهارة
 الطهارة من حدث كبر او اصغر اذا كان عن غير ذلك اجماع على ذلك جملة من الاصحاب منهم العلامة الا ان الكلام بسلام ابن بابويه كحاشية في
 في مسئلة من ترك ركعتين من الصلوة ساهيا فاقترى بما وان بلغ اليقين خلافه ويمكن الحاق هذا الفرع بالتهوية على غير مسئلة من تكلم
 في الصلوة عامدا بعد التسليم بناء على عدم صلوة ثم ظهر نقصانها فاقترى بها او يكون صلوة صحيحة فلا يخالف اجماع المذاهب في المقام انما الخلاف
 فيها واحد ساهيا فاقول المشهور البطلان بل ادعى عليه العلامة في كراهية اجماع فقال انه بطل الصلوة اجماعا وقال في غير لو شرع منظر ثم
 احدث ذلك الصلوة او ناسيا لما بطلت صلوة اجماعا اذا كان عن اختياره ونسب الحق في الغلوط الخمسة لا ان كلام الاصحاب هنا اختلف
 من اجل فان ظاهر كلامهم ان محل الخلاف في المسئلة من احدث في صلوة ساهيا والمتبادر من هذا انه احدث باننا على ان يلقى الصلوة
 بل هو عن كون فيها فهو في الحقيقة متعين للحدث لكن ساه عن الصلوة كن تكلم في الصلوة ساهيا فان كلامه وان كان بطلان الصلوة عن كون في
 الصلوة مع ان القول بصلته من غير التسليم في هذا المقام هو اعادة الصلوة والوضوء والبناء لها هو في سابق الحديث يخرج منه من غير
 لاختياره قال في المتن على ما التمسنا اذ سبق للحدث فان اكثر اصحابنا اوجبوا عليه الاستيناء بعد الطهارة وقال الشيخ في التيسير في المصباح
 اذ سبق للحدث فصح بطلانها وايتان وهكذا باعتبار من نقل عنهما ذلك والظاهر ان مرجع الجميع الى الواحد وهو من احدث غير متعين لذلك في الصلوة
 الملبس يسبق من غير اختياره او بان يسهو عن كونه في الصلوة وقد تقدم منه في التخصيص في باب التيمم من تخصيص الحكم المذكور بالتيمم اذا احدث
 في الصلوة لا عن عمد ثم وسبب الماء فانه يتوضو ويؤتي كيف كان فالواجب الرجوع الى ما ورد في المسئلة من الاخبار عنهما وببيان ما يفهم منها
 في المقام فتقول انما ما يدل على القول المشهور من ماذكر جملة من الاصحاب وهو ان الطهارة شرط في صحة الصلوة فيكون اشافا وما وسبب
 لا نقول على الصلوة فنية لشرطية ومنه رواية ابي بكر الخضر عن ابي جعفر ع بالمشقة قال سئل عن الرجل يكون في صلوة يخرج من تحت القميص
 كيف يضعه قال يخرج ظفيرا من العذرة فليس عليه شيء لم ينقص وضوءه وان كان متاخا بالعذرة فليصلن بيمينه للوضوء وان كان في صلوة
 قطع الصلوة واعاد الوضوء والصلوة وما رواه الشيخ عن الحسن بن جهم قال سالت ابا الحسن ع عن رجل صلى الظهر والصلاة احدث حين جلس
 في المنيعة قال ان كان قال اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله لا يصيد وان لم يشهد قبل ان يحدث فليعد وما رواه في قرابة الاسناد
 عن علي بن جعفر عن حماد بن عمار عن ابي جعفر ع قال سالت عن رجل يكون في صلوة يعلم ان رجليه قد خرجت من ولا يجدي بها ولا يسمع صوتا
 قال يصلي للوضوء ولا يعتد بشيء مما حصل اذا علم ذلك يعني وبعضه يصبر رواية في الصباح الكافي عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يخطئ
 هو في الصلوة فقال ان كان لا يحفظ حذما كان فعليه الوضوء واعادة الصلوة وان كان يستيقن انه لم يحدث فليس عليه وضوء واعادة وما
 رواه في بعض الحسن بن حماد عن ابي عبد الله قال اذا احس الرجل ان ثوبه ملل وهو يصلي فليأخذ ذكرا بطرف ثوبه فيمسح به فانه ان كان بلالا
 يعرف فليوضو وليبدأ الصلوة وان لم يكن بلالا فذلك من الشيطان اتقوا بحججه على ما اذا لم يستيقن من وضوءه واورده على الدليل الاول ان
 المعتمد عدم وقوع شيء من اجزاء الصلوة بعد الطهارة واما اشتراط عدم تحلل الحدث في الاشياء فم فيه ان الصلوة ليست عبادة عن تلك
 الاجزاء بالخصوص من قرأت ورد وكعب وسجود ونحوها بل هي عبارة عن ذلك وعن ما بينهما من الالتفات لقوله ثم فيما تقدم من الاخبار وغيرها
 التكبير وتحليلها التسليم وجوز بعض الافعال الخارجية عنها في ثلثها الدليل كمال الزفاف ونحوه لا يستلزم جواز ما لا دليل عليه في
 اورده على الاخبار الطعن بضعف السند وهو على ما عرفت من طريقنا غير انهم ولا يستدلوا بالقرائن المذكورة ظاهرة في القول المذكور

هذا هو الوجه في بطلان الصلوة

وقواطع الصلوة

القول منها ما ذكره وما لم يذكره ولا يسانى مقتضى صيغة التثنية هو التثنية لان يقوم ما يجب من غير حقيقته لان علاقه بدونه ويرد
صحة زواجر في سياق الكلام جملة من المكرهات مما يشرطنا بكونه في القول في الاول لا تكفر فانما يغفل الجوس لانهم ولا خلاف ولا قطع على قديمك
ولا تفرش راعك وقول في الثانية اذا قامت في الصلوة فليكن بالامثال في صلواتك فانما يجسبك منها ما اقبلت عليك لا تبسبها عليك
لا يرسل ولا يلبسك ولا تحذرت نفسك ولا تشاب ولا تخطو ولا تكفر فلهذا لا يجوز في انتم ولا لا حظ ولا تخرج كما يخرج البعير لا تفتح على قدر
ولا تفرش راعك ولا تفرج اصابعك فان ذلك نقصان في الصلوة الحديث والثاني قوله نقصان في الصلوة واجمع الى كل من هذه الاشياء
المذكورة وهو مؤيد لما حمل على الكراهة والاشياء يشترط في روايته على من جسر المنقول من كتابه بعد قوله لا يصلح ذلك فان فعل فلا يعود
في مؤيد بالكراهة ايضا وبالجملة وان المسئلة لا تخلو من شوب لا شك في قوله وقد وان كان القول بالتصريح كذهب اليه في لا يخلو من قوة والله اعلم
في سيرة التكبير في اللغة هو اخضع وان يخضع الانسان ويطاعه واسد قريبا من الركوع كما يفعل من يريد تعظيم صاحبه فوق نفسه وان يخضع
الانسان لغيره وفي النهاية لا يثبته هو ان يخضع الانسان الى اخوه ما ذكره وقد اختلفت الامم صاحب في تفسيره فانما خلاصه على التعبد عن وضع
اليدين على الشمال بالحق سبحانه وتعالى وهو والتعبدان وبذل على هذا القول ما تقدم من روايته صاحب كتاب عام الاسلام وهو ظاهر في
على من جسر المنقول من كتابه بعد قوله لا يصلح ذلك فان فعل فلا يعود في مؤيد بالكراهة والاشياء يشترط في روايته على من جسر المنقول من كتابه بعد قوله لا يصلح ذلك فان فعل فلا يعود
الوضع فوق السرة او تحتها وبين ان يكون بينهما حاجيل ام لا وبين ان يكون الوضع على الزند وعلى الساعد وقد صرح بالجميع جماعة من
الاصحاب واستشكل الشيخ الاخير انتهى اقول ويدل على الاخير ما تقدم في روايته على من جسر المنقول من كتابه بعد قوله لا يصلح ذلك فان فعل فلا يعود
فلا عذر وبمقتضى استشكل مقتضى ذلك وكيف كان فلا يرب في جواز حال التقية ان ذكر في الحديث ان لا يخلو من قوة والله اعلم في سيرة التكبير في اللغة هو اخضع وان يخضع الانسان ويطاعه واسد قريبا من الركوع كما يفعل من يريد تعظيم صاحبه فوق نفسه وان يخضع
خلع عن العادة فاقه دوى ليعاش في تفسيره عن اصحاب من علموا بسبب الله قال قلت لابيضا الرجل يدع في الصلوة فالاباس ان
ان يقول اسرائيل كافوا اذا دخلوا في الصلوة دخلوا ثمانين كانت موق فانزل الله على نبيك فخذ ما انتك بقوة فلما دخلت الصلوة فدخل فيها
بجلد وقوة ثم ذكرها في طلب الفوز في غلبه بقوة اقول ان في الناس في الخبر المذكور خرج خرج التقية وفيه اشارة الى ان التكبير يصلح
بوضع اليد على الارض كما ذكره وبلى لا يخلو عن غرضه شك في احتمال ان يكون المراد بديته هذا موسق وما ذكره من ثلوث
في اسرائيل يحصل ان يكون واجبا لا تكبير في الصلوة فان التكبير في هيئة القنوت وعلى هذا فالاية والآية التي عندنا لا يخلو بالقوة
الذي هو عبارة عن مع اليد على الفخذ في على قدر يكون خطبا ليقبلا على كون المراد بديته هذا موسق وما ذكره من ثلوث
وعدم التكبير في العالم الثاني الكلام بحرفين فصاعدا ما لم يقرب ولا دعاء ولا خلاف في ذلك بين الاصحاب وقد نقل اتفاقهم على
ذلك مجمع الفنا خلافا للتشديدان وغيرهم وبذل على ذلك جملة من الاخبار منها ما رواه الشيخ في المعجم عن محمد بن مسلم عن ابي بصير عن قال سألت
عنه الرجل يخطو الارض في الصلوة كيف يصنع قال يشغل في الصلوة ويحذف في الصلوة فان تكلم فليعد الصلوة ورواه الشيخ عن
محمد بن مسلم باسناد صحيح وزاد عليه ليس عليه وضوء ما رواه الشيخ في المعجم عن ابي بصير عن محمد بن مسلم عن ابي بصير عن قال سألت
من القوم يصنع المكتوبة فيصير من الارض كيف يصنع قال يخرج فان وجد ماء فاق ان يتكلم فليصل الرعاف ثم بعد فليصل على صلوة
وما رواه الكشي والشيخ عن ابي بصير عن الحسن بن ابي بصير عن قال سألت عن الرجل يصلي الرعاف وهو في الصلوة فقال ان قدر على
ما عنده يمينا وشمالا بين يديه وهو مستقبل القبلة فليصل عنه ثم يصلي ما بين يديه من صلوة وان لم يقدر على ما سبق فليصبر
فقد صلح صلوة وقال الكشي وفي رواية لابي بصير عن ان تكلمت وصوتت وجهك عن القبلة فاعل الصلوة وقد تقدم قريباً في صحة الفضل
بن يسار ورواه ابن حبان في الفوائد ما يدل على ذلك ايضا وتما تحقيق الكلام في المقام يتوقف على رسم مسائل الاولى قد صرح بعضهم بان
الكلام جنس لا يتكلم به سواء كان من خوف واحدا واكثر الا ان ظاهر كلام الاصحاب هنا تقبيلهما بركب من حرفين ففصلنا وظاهرهم
اجماع على ان الحرف الواحد الغير المتكلم لا يسمى كلاما نقل الاصحاب على ذلك جميع منهم العرف في التقية والشهد في كذا في قوله وقد قطع الاصحاب
بعد بطلان الصلوة بالكلام بالحرف الواحد لا لا يسمى كلاما في العرف بل لا في اللغة ايضا لاشتمال الكلام لغتي المركب من حرفين كما ذكره
للرقيق وان ذكر بعضهم انه جنس لا يتكلم به سواء كان من خوف واحدا واكثر لان الاطلاق يتم من الحقيقة انتهى لا يخفى ما فيه فاعلم
اللفظ لا يمكن ان يقال كما تقدمت الاشارة اليه في موضع ان الاحكام المذكورة في الاخبار تنفي على ما هو الغالب المذكور الذي يثبت بان
اليه الاطلاق وهو هنا لما يصدق على ما كان من حرفين فصاعدا ولعل اجماع الاصحاب على الحكم المذكور مبني على ذلك فيقول الكلام
في الحرف الواحد المتكلم من وقوف عن وقوف نحوهم من افعال المعتلة الطرفين وظاهر الاصحاب دعوى صدق الكلام على
تجاذبه وعرف قابل هو كلام غلاهل الحرفية فضلا عن الكلمة لتصفته الاسناد المفيد في عموم الاخبار المتقدمة ويمكن بناؤه على

في قولنا
حرف واحد

الطَّبَّاءُ الثَّانِي

[illegible]

فوق الطلح الصلوة

على ان تقدم الخبر السادس والعشرون والاربعون يكون الانتفات بالبدن معقولين الا بين اليدين الشمال واليمين الصلوة ما تقدم في بحث
 القبلة من موقعها والدلالة على ان يكون من صلى الى غير القبلة فعمل وهو في الصلوة قبل ان يفرج وكان متوجها الى يمين المشرق والمغرب فليقول
 سبحان من يعلم الحديث وهو شامل بالاطراف للظان في الشافعي ومحمد بن حنبل بن عمار بن عبد الله قال قلت للرجل يقوم في صلوة ثم ينظر بعد ما فرغ
 فغير ان قد انصرف عن القبلة يمينا وشمالا قال قد خست صلواته وما بين المشرق والمغرب فله والتغريب فيها ان اذا احسنت بعد ما كان على تلك
 الحال في ما بين اليدين اليسار فتح بعضها بطريق اولي لا شتر الجميع في وجوب التحفة وهو كون ما بين اليدين اليسار على القبلة لغير المعتدل بل ظاهر
 بعض الاخبار ايضا ان القبلة للمعتدل كما تقدم في بحث القبلة وما ذكرنا من هذا الاختيار ينحصر اطلاق الاختيار والدلالة على الاطلاق في الصورة
 المتقدمة بجملة على الجامع وبذلك يظهر ما في كلام الفاضل انحراسا في غير حيث قال انما اجمله من اخبار المسلم اذا عرفت هذا فاعلم
 القبول في الانحراف عن القبلة بكل البدن فهو موجب لجلان الصلوة مطاوان لم يصل الى حد المشرق والتغريب على ما ينطبق حقيقة في ذوات
 المذكورة وعموم غير من الاخبار المذكورة انتهى فان لم اجد به الاطلاق في غير ان يكون من هذا وهو فيه ما عرفت والى ما ذكرنا من التحفة في هذا الصلوة
 بشي كلام في كونه كفاية مأثورة والكان ناسيا وكان ما بين المشرق والمغرب فلا اطلاق لما سئل ان يكون الانتفات بالبدن سهوا او محض اليدين
 اليسار فالله انما اشكال في وجوب الاعادة في الوقت لو وقع بعد الرمي من وجوبه لا تنقض ابيد الله قال اذا صليت وانت على غير القبلة فاستبش
 لثباتك على غير القبلة وان وقت وان فانك الوقت فلا تعد ونحوها على ما تقدم في بحث القبلة وهي شاملة بالاطراف للظان والشافعي في الصلوة
 ويدل على اطلاق جملة من الاخبار المتقدمة خروج منها اذا كان الانتفات الى ما بين اليدين اليسار بالتصور المتقدمه وبقي معناه انما الاشكال في
 وجوب القضاء ومشاو من خواهر الاخبار للشارح اليها فان مقتضاها الاطلاق في الصورة المذكورة لماعرفت من مجموعها ذلك وانما خرج عن حكم
 الصورة الرابعة بالتصور المذكورة وبقي معناه ومن لا يمتنع بعد الرمي المذكورة ونحوها على عدم الاعادة خارج الوقت ومقتضى ما نقل في كونه
 عن المقتضى وبقي الاعادة في الوقت خاصة جملة الانتفات على طين الصلوة الى تلك الجملة هو مقتضى وقت بعد الرمي المذكورة ولا يخرج من قوة الاتان
 الاحتياط في الاعادة وحكم القول بعدم وجوب القضاء بميل كلام التمهيد في وجوبه في كذا ظاهر عبارة كونه المتقدمة القول بوجوب
 القضاء في الوقت خاصة وقيل بوجوب القضاء السادس عشر يكون الانتفات بالبدن سهوا الى اليمين واليسار من خلف
 لا خصوص من القبلة وظاهر التمهيد في سائر المشهور عدم البسملة لاختصار اللفظ ونقل ذلك عن ظاهر الشيخ في باب وهو ظاهر للتحقق فيما تقدم
 من عبارة وقال في كونه ويجوز ان يستدل على بطلان الصلوة بالاستدلال بمطابقة ما رواه زرارة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا انتفات بقطع الصلوة اذا كان حكم
 فانه قيل بالاطراف العامد والناسي الا ان يعارض حديث الرضخ عن الناسي فيصح بهما بجملة على المعاملات قول الله تعالى هذه المعارضة فان
 المتبادر من الخبر المذكور انما هو رفع المأخذة وهو لا ينافي في اللفظ وما ذكره هنا من القول بالتحفة في الناسي اعقاد على الخبر المذكور صريح متفق
 فقالوا ان الفتنة لما رواه ناسيا لم يعد صلواته لقوله رفع عن الحق الخطا والالتفات واستكراهه على غير ما عرفت ثم ان على تقدير بطلان اللفظ هل يختص
 بالوقت بغير وجوب الاعادة في الوقت خاصة او يجب لفتها ايضا قولان وبالأول صريح في كونه في تعدد المبطلات وتعدا القصر عن القبلة ولو قيل
 ولو كان المحض الجانبين المستدبرين اطلت وان كان سهوا الا ان يمتنع التهور في خروج الوقت فلا قضاء فيه على الاقوال التي في ظاهر الفتنة والتمهات
 هو الاعادة كما تقدم في عبارة كونه في ذلك انما لا يقرب لظواهر اطلاق اكثر الاخبار والمتقدمة خصوصا الخبر العاشر والحاد عشر هذا كله في الانتفات في
 البدن ولما الانتفات بالوجه خاصة فغير حوز الاول الانتفات الى محض اليسار واليسار للجمهور بين الاحصاء والانتفات على كراهية وقد تقدم
 فكل كلام صاحب كونه عن بعض مشايخ المعاصرين والله انه غير الحقيقين بن العباس في واحد من الاحصاء ان كان يرى ان الانتفات بالوجه
 فاطع للصلوة كما يقول بعض الخفية قال لا ادري عن الشوق انتقال لا تلتفتوا في صلواتكم فانه لا صلوة للملتفت رواه عبد الله بن سلام قال
 يعمل على الانتفات بكل ركن مستند اطلاق الروايات المتقدمة لذلك كسنة زرارة عن ابي جعفر قال اذا استقبلت القبلة وجهك فلا تقلب
 وجهك عن القبلة ففسد صلواتك الحديث ثم قال وجملة الشيخ التمهيد في كونه على الانتفات بكل البدن ما رواه زرارة في الصحيح انه سمع رجلا يقول
 لا انتفات يقول الانتفات بكل البدن يقطع الصلوة اذا كان بكل وجهه قد يقال ان هذا اللفظ هو مقتضى قوله في رواية الجليلي اعدا الصلوة اذا كان
 الانتفات فاحشا فان الله تعالى لا يتحقق الفاحش بالانتفات بالوجه خاصة الى احد الجانبين اقول فيه اول ان الوجه في كونه هو ما قد نقل من الكتاب
 المذكور اما ما نقله ذكره قد ينسب من الاستلال لذلك القول بصحة زرارة وجوب التمهيد عن الرواية المذكورة والشافعي في ذلك وان كانت سائلة
 الا ان لم يرجع المذكور فيهم ان الامر على ما ذكره فلا يثبت عليه وثانيا انه انما لم يسم القيد الذي ذكره بنا اعلمنا ادعاء من حصول انتفات في
 بالانتفات بالوجه خاصة وهو بعيد مع ان هذا المفهوم مؤيد بما نقل عليه خبر الشافعي عن عطاء الله السديقة من رواية الى اطلاق في رواية المشار
 اليها وان صاحب القول المذكور انما استدل لذلك الرواية العامة وهو جليل لظاهر حسنة زرارة المذكورة ونحوها الخبر الرابع فان النظر بالوجه

في قوله لا انتفات بالوجه خاصة في الخبر المذكور انما هو مقتضى قوله في رواية الجليلي اعدا الصلوة اذا كان الانتفات فاحشا فان الله تعالى لا يتحقق الفاحش بالانتفات بالوجه خاصة الى احد الجانبين اقول فيه اول ان الوجه في كونه هو ما قد نقل من الكتاب المذكور اما ما نقله ذكره قد ينسب من الاستلال لذلك القول بصحة زرارة وجوب التمهيد عن الرواية المذكورة والشافعي في ذلك وان كانت سائلة الا ان لم يرجع المذكور فيهم ان الامر على ما ذكره فلا يثبت عليه وثانيا انه انما لم يسم القيد الذي ذكره بنا اعلمنا ادعاء من حصول انتفات في

فَقَوَّاهُ بِالْحَبَلِ

[illegible]

فما يكون فعله الصلوة

الكلام من الغفل عن النص المذكور وحيثما شئت شملت على الاعادة القصيرة في العلم وليس غيروا ليس فيها في البابية. فحينئذ هو حق بغير ما ذكره من القريب و
 مستحق الكتاب في التطوير في الاصابع والبعث بغير ما يقع موضع سجود أو تقويم الصلوة والصاق ونحو ذلك والمستند هذه الاشياء نحو ما عداها ما ورد في
 صحيح زناد عن أبي بصير قال اذا كنت في الصلوة ضلوك بالاقبال على صلواتك فالتلجيب لك ما قلت عليه لا يصح فيها يدك ولا راسك ولا يمينك ولا يمينك
 نفسك ولا ثيابك لا تقط ولا تكسر فاما بفعلك لك الجوس لا تلم ولا تخفى ولا تفرج كما يفرج البعير لا تضع على قدميك ولا تفرش ذراعيك ولا
 تفرح اصابعك فان ذلك كله نقص في الصلوة ولا تقم الى الصلوة متكاسلا ولا متعائلا ولا متفلا فانه من خلال التفات فان الله قد علم في الغفل
 ان يقوم الصلوة وهم سكارى يعني سكرى قال لنا فممن اذا قاموا الى الصلوة قاموا كالارباقن للناس لا يكون الله الا قليلا لا يتكلم في
 فيه الشايب من الشيطان الشايب معروف وهو مصلته ثابت والاسم الثوبان واما اصله من الشيطان كما هو له لانه انما يكون من قبل الله واسمائه واسترائه عليه
 الى الكسل والنوم واما فعله الى الشيطان لانه الذي يدعو الى اعطاء النفس شهوة او ارادة بالتخدير من الب الذي يولد منه وهو التوسيع في الطعام والشرع فيقبل
 عن الطاعة ويكسل عن الخير انتهى في النظم معروف في غلبه اصله من التخطي وهو التمدد قال في محكيه الشايب في الصلوة لانه استراخ في الصلوة ومغتر في شتمها
 للشعر وكذا ذكره الطحاوي في هذه الصلوة ويؤيد ذلك ما رواه الشيخ في الحسن عن الجليل عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يتأخر في الصلوة ويحط
 قال هو من الشيطان ولا تملكه ثم قال وفي ذلك دلالة على رجحان الترك مع الامكان انتهى واما التكثير فقد تقدم الكلام فيه في كتاب التمام واما
 الاحتياط فقال في النهاية المحرر تحت والايجال ومن حديث ابي بكر فان ركب الى الصلوة كذا وقد خفف النفس من الحديث انه انما في فعله نفسه وهو
 اي من اجل مستوفز يري انما ومن حديث علي اذا صلت لله في الصلوة اذا جالسك ولا تقوى اي تضام وتجمع انتهى وقال في الجمع في حديث الصلي ان
 لا تلم ولا تخفى اي لا تقصم في سجودك بل تقوى كما يقوى الجبر الصلوة وهذا عكس الرتبة فانها تخفى في سجودها ولا تقوى في قول قد علم من ذلك
 ان هذا اللفظ محتمل المعنيين احدهما الجالس من غير تمكن ولا منورك بل يحل في قياما كما لم يد للقيام سرعا والثاني بمعنى التضام في السجود في الخا
 في حال سجودك وفي بعض الخشع ولا تخفى والملازم مدافعة الاخيرين وروى في الكافي عن احمد بن محمد بن عيسى رضى عن ابي عبد الله قال اذا كنت في
 الصلوة فلا تقب بل يمينك ولا راسك ولا ثيابك بالمحسوسات نضلى لان توى حيث تجد فلا بأس بروى الشيخ في ريب عن ابي بصير قال لا يوجب الله
 اذا كنت في الصلوة فاعلم انك بين يدي الله فان كنت لا تراه فاعلم انه يراك فاقبل على صلواتك ولا تخط ولا تقرب ولا تقصص اصابعك ولا تورك
 فان قوما قد عذبوا بنقص الاصابع والتورك في الصلوة الحديث - اقول ان نقص الاصابع بالانفاد بعد النون ثم تضاد الجملة قال في نقص
 اصابعه ضرب بها الضموت وقال في جمع الجرين وانقاض الاصابع بضوئها وافتقارها ونقص اصابعه ضرب بها الضموت ومنه الحديث لا ينقص الرجل الصلوة
 في الصلوة انتهى والتورك فتان منه ما هو منه وهو ما تقدم في بحث السجود والتشهد ومكروه وهو ان يضع يديه على ركبتيه في الصلاة الصلوة انتهى
 وهو قائم وهو ملازم في الجهر في الصلوة في قوله ولا تورك فان الله سبحانه قد عذب قوما على التورك كما ان احدهم يضع يديه على ركبتيه من ملازمة الصلوة
 وروى في نسط في جامعة بايناد عن ابي عبد الله قال اذا كنت في صلواتك فخشع فيها ولا تحدث نفسك ان قد عرفت على ذلك واخضع برقبك و
 لا تلتفت فيها ولا تخر طرفك موضع سجودك وصف قدميك طرحت يديك ولا تورك قال البرقي ثم قال بلغني عن ابي عبد الله ان قوما عذبوا
 لانهم كانوا يتوركون في الصلوة انتهى قال البرقي وروى في قوله في كره ان يسجد الرجل منوركا وهو ان يرفع ركبتيه اذا سجد حتى يفتش في ذلك
 قبله وان يلقى اليه بعقبه في السجود وقال الاخرى التورك في الصلوة ضربان سنة ومكروه اما السنة فانه ينجي جبهته في التشهد الاخرى باليد
 معتد بالارض وهو من وضع الورك عليها والورك ما فوق الخدين وهو سنة واما المكروه فانه يضع يديه على ركبتيه في الصلوة وهو قائم و
 قد نهي عنه انتهى كلام النهاية وقال العلامة في النهاية بركة التورك في الصلوة وهو ان يعتد يديه على ركبتيه وهو الخشع واما المجهول عن ابي بصير ان لا يركب
 يمينه عن الخشع في الصلوة ومن طريق الخاصرة رواه ابي بصير ثم ساق الرواية المتقدمة والشهيد في الغيبة فسر التورك بالاعتماد على السجود الجليل ناز
 وعلى الاخرى في الخشع في بعض خضوع يديه وحكم بركاها معا وروى في كافي عن الحسن بن الحسين القاسمي عن حماد عن ابي عبد الله قال لا يركب الله ان الله كره لكم
 ابنه الزمان اربع عشرة رجلا وخلفه ونهيك عنها كره لكم البعث في الصلوة وروى في رواية قال قال رسول الله ان الله قد كره لكم ست خصال وكرههم لاولها
 من ولدي وابنائهم من بكت البعث في الصلوة والوقت والصوم والتمتع بالصلاة واني ان الساجد جبا والطلع في الدور والضحك بين القبور و
 روى الكليني عن مسدد بن سنان عن ابي عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقصص اصابعك في صلواتك فلما انصرف قال النبي صلى الله عليه وسلم من صلوة
 ومنها ما نفع البول والغايط والريح وعلل بما فيه من سلب الخشوع والتوجه والاقبال الذي هو روح العبادة وبطل على ذلك من الاخبار
 ما رواه الشيخ في القصة عن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله قال لا صلوة لحاق ولا حاقنة وهو بمنزلة من هو في بيان للوجود في رب والذي
 نقله جله من الاصحاب هو ما ذكرناه من قوله ولا حاقنة ونقله في الوافي لحاق ولا لحاق ثم قال بان كلامها بالحاء المحملة في الاولين وفي
 الثاني باد موحدة يعني بالحاق حابس البول والحاق حابس الغايط ثم نقل كلام النهاية بذلك الى ان قال فما يوجد في بعض نسخ كتاب الصلوة

فِي مَا كَرِهَ فِي الصَّلَاةِ

[illegible]

فلا يخبره سلامه وقدم تقدم لنا تحقيق في المسئلة مؤذن بجواز الاكفاء وان كان الاحوط ما ذكره ولا يخفى ان ظاهر الخبرين المذكورين
حصول الاجزاء بالاثبات ظاهر الاية خلافا لوجه الخطاب فيها الى المكلفين ولو كان المسلم صبيا اميتا نفي وجوب الرق عليه وعدم مدحه
استظهر او لم يحل من اصحاب من السند في ذلك وجه في حق وغيرهما وجه فرجه بدخوله تحت عموم الآية ولوردة بعض المجاهدين
فصل بجواز الصلوة في حال كونه في كربة مشروعة في الجملة توقف في الاستصحاب من شرعية خارج القتلون وسبب الاجابة
لشغل بعض القتلون مع عدم الاحتياطية واستجود في حق جوازه واستصحابه لمعوم الا انه لا شك ان المسلم عليه مع دخول في العموم فحاشا
بالرذ استصحاب ان لا يمكن واجبا وذلك الوجوب بالكتابة لا يقدح في بقاء الاستصحاب كجاء في غير الصلوة فان استصحاب ردة الثاني لمحقق اتفاقا
ان لم يوصف بالوجوب حلالا بالامر انتهى والمسئلة على توقف لاد المسئلة خالين من النص وقاس حال الصلوة على خارجها فباسم مع الفارق
ولم يوجب على جميع من الاصحاب وجوب الاستماع بتحقيقا او قد بذا قال في خبره ولم اجدها حلا صحيح بخلافه في غير حال الصلوة وقال في ذلك
وهل يجب على الجيب استماع المسلم تحقيقا او قد بذا قيل نعم الصلوة لعدم صدق التحيز فالرابة وقيل لا وهو ظاهر اختيار المصنف
في رتبة شخصه الخاص لو كان يتخذ الثقة ورواية منصور بن حازم عن ابي عبد الله قال اذا سلم عليك رجل ثم سأل الزانية ثم
قال وفي روايةين خصوص من حيث السند فلا تعويل عليهما انتهى اقول ان لا يخفى ما في كلامه هنا من النقل الظاهر للمهر وذلك فان رتبة
عشار هذه قد استدل بها سابقا على وجوب الرق في الصلوة ووضعها بكونها موثقة كما استدل ايضا بموثقة سماعة ووصفها بذلك
فان كانت الاخبار الموثقة من الامم لا يشرع في صحيح ما ذكره او لا يوجب ان يجب عن الموثقة المذكورة فيعرف ضعف السند عند اختياره خلاف
ما دلل عليه كتابه هناك وصف رواية في مقام الاستدلال بكونها موثقة وفي مقام الاعتراض عنها يكون رتبة في طريقه
عمدة في الخطم الا ان ضيق المقام في هذا الاصطلاح الذي هو الاضداد اقرب من الصلاح اوجب لم انحلال الزمان وعدم الوقوف على فاعل
في المقام وانما محضه مضروب في حازم وليس من عندنا من رتبنا يحصل الاشياء التي يجزى من عبد الله الحيد الذي سبق الكلام معه في حيث
تقوم من ظاهر عبارة صحيحة ترجمته ككبر جلاء قدس سترها على حواشيها ان الوثوق فيها يتأرجح الى ابي وقد اوصفنا فيما نقلناه ولهذا انما
هذا الاصطلاح يصدر من حديثي الصحيح وهو الحق كمالا يخفى على الناس ثم يقع الكلام في مضمون الخبرين المذكورين فانهما ظاهران فيما ذهب
اليه الفضلاء من الثقة فان يفتي الجواب عنهما عند من قال بوجوب الاستماع وكان هذا هو الاولى بالتعرض في المقام الا ان تلك الظروف
التي عكف عليها السهل تناولا لا يخرج عن ضيق الالتزام والتحقيق عندي في المقام ان يقال الظاهر من كلام جعل الاصحاب بوجوب الاستماع
لتحقيقا او قد بذا في الصلوة وغيرها والمخالفة انما استدلوا بخلاف في الصلوة خاصة وبدل على ما ذهب اليه الاصحاب من اطلاق رواية في ذلك
الغلبة وبقيدها انتهى ما رواه في مغاني الاخبار عن عبد الله بن الفضل قال سالت ابا عبد الله عن معنى التسليم في الصلوة قال التسليم علا
اه من وتحليل الصلوة قلت وكيف ذلك جعلك فقال قال كان الناس فيما مضى اذا سلم عليهم وارد امنوا شرة ولا ردة وانه من شرهم
يسلموا امنوا وان لم يردوا لم امن وذلك خلق في الرب الحديث وقد اشتمل صحيح محمد بن مسلم على اسماع ابي جعفر رة وهو في الصلوة فيجوز
فيكون ناويل هذين الخبرين بحمل قوله خفيافي صحيح منصور بن حازم وبينك وبينك في موضع آخر على ما يحصل بما سمع المسلم
غير اجزاء يزيد على ذلك كما في رة قوله في موثقة عمار ولا ترفع صوتك يعني المتي عن رة في الاية ومثل هذا التجوز في الاخبار غير عزيز ولا
بعض الاصحاب رة حملها على الثقة فلا لان الشهودين العامة عدم وجوب الرق نطقا ولعله لا قرب وبقيده ما ذكره شيخنا في كرى من جملة المسائل
التي عدا في المقام قال الثانية لو كان في موضع ثقة رة خفيافي اشار وقد جعل عليه الروايات ان الشاكتان وشارد بالروايتين الى روايتي منصور
وعمار المذكورين وهو جدير ببول الا شك في المقام المشهور بين الاصحاب رة اذا سلم عليه في الصلوة بقوله سلام عليكم
ان يكون الجواب مثله ولا يجوز الجواب عليكم السلام ونسب المرتضى رة الى الشيخ وقال الحق هو من ذهب الاصحاب رة قال الشيخ وهو
وقد تقدم الكلام في ذلك ولم يخالف فيه الا بن كرس رة ومتى في كرا عرف والاصحاب انما نقلوا هنا خلافا من ليس خاصة وكانهم لم يعلموا
على كلام مرتضى قد ولا فهو كمالا لو خناه اتفاقا قال شيخنا التمهيد الثاني رة في حق ولا يقدح في المثل زيادة التيم في عليا في الجواب لمن حذره
لانه ان يردون العكس لانه لو انهم في رة اشكال ومثلهما لو راد في الرتبة بما وجب كونه احسن ووجبا لا شك في نقص الاخبار ان المصل رة
بمثل ما قبل له كافي صحيح محمد بن مسلم وكما قال في صحيح منصور بن حازم وبقيده ما نقلنا في جعفر رة في الرق على محمد بن مسلم بمثل ما قال والاية
وان تضمنت التيم بين المثل والاحسن الا انها محصورة بالاخبار المذكورة ومحملة على ما عدا المصل الذي سلم عليه وهو في الصلوة وجب
الرق عليه لفظا لا خلافا فيه بين الاصحاب رة ونسب في كرى الى علانا فاذ قال في حق ويجوز له ان يرد السلام اذا سلم عليه نطقا ذهب اليه
علانا فاجمع وحمل كلامه على ان الظاهر ان مراده من الجواز في التحريم رة القول بعض العامة وقال في كرى يجب الرق على من لم يرد السلام واذ احتج
بجمله خفيافي احسن منها او ردة في الصلوة وغيرها فانه لفظا ظاهر الاصحاب مجرد الجواز للغيرين الا الذين والظن انهم اذا راد بينا شرعية
وبقي الجواب معلوما من القواعد الشرعية وبالع بعض الاصحاب رة في ذلك فلفظ الصلوة بالادكار ولما رة السلام وهو من مشرب
اجتماع الامر والتمس في الصلوة كما سبق والاصح عدم الاطال به رة رة اقول ان لا ريب ان حل الاخبار التي قد مشاها ظاهرة في الشرعية
بل الوجوب الامر بذلك الذي هو حقيقة في الوجوب في موثقة سماعة وصحيح محمد بن مسلم لرة رة في مضافا الى الامنة وباقي الاخبار قد دل
على المشروعية وكذا انما بان الخبرين الايتين اني موثقة عمار وصحيح منصور والذين على رة خفيافي لا مع عدم الاستماع لا يتحقق الرق كما ذهب
تحقيقا لكان قد كان في الاخبار باستصحاب الابتداء بالسلام وظاهرها افضلية على الرق وان كان الرق واجبا وهذا احد المواضع التي حرم فيها

الصلوة

في الخصال

في تحريم القطع في الصورة المذكورة مع ما عرف من الروايات الدالة على كراهية قطع اليد أو فخذ من غير أن يكون هو في شأبه وإذا ثبت
 في هذه الصورة ثبت فيما سواها بطريق الأولى ولو كان القطع جازياً في حادثة ما لم يوافق احتمال الإذني ولو لم يوافق به إلا أن
 بخلاف سبق الحديث فانه يجوز له القطع من حيث خوف خروجه ثم اتفقوا على أن لا يقطع من غير خلاف يعرف انه يجوز المصلوة أو شيئاً
 وعصرهما بعض الصلوة كقبض العزم وحفظ النفس المحترمة من التلف والضرر وانقاذ العزم وقيل الحجة التي يخافها على نفسه أو حرز المال أو
 قيد بما يضر ضياعه وخوف ضرر الحديث مع امساكه الى غير ذلك والذي وقف عليه من اخبار السند ما رواه في الصحيح عن حزن
 عن ابي عبد الله قال اذا كنت في صلوة الفريضة فرأيت غلاماً ماله قد ابلق او غرس يملك عليه مال او حية تنحوه على فاطمته الصلوة وانزع
 غلامك او غرسك واقتل الحية ورواه في كتابه عن حزن عن ابي عبد الله مثله عن سماعة قال سئل عن الرجل يكون قائماً في
 الصلوة الفريضة فينبو كسب او مائة غنم فيصعق على او يهلكه القطع صلوة ويجوز مناعة ثم يستقبل الصلوة فلك فيكون في الصلوة
 الفريضة فتقطع عليه دابة فخاف ان يذهب او يصبب منها عصباً فقال لا بأس بقطع الصلوة صلوة ويجوز وبه دلي صلوة اقول
 والحديث الاول وان دل على قطع الصلوة الا انه غير صحيح ولا ظاهر في الاعادة من راس بعد الاشارة بذلك الاشياء بل من الجاهل
 بناء على ما مضى الا مع وقوع احد البطلان في البين عند الاستدبار او نحو ذلك وكذا في احاديث الثاني وقول به يعود الى
 صلوة بل هو ظاهر في البناء على ما مضى كما لا يخفى وعلى هذا اصل صدور الخبر الثاني وقوله فيه ثم يستقبل الصلوة ثم اذا استلزم
 احد البطلان وبالحجة فانه غير صحيح فيما ادعاه الاححاب كجدة الاشياء الا ان القطع انما يطلق على الابطال خاصة ولهذا سمي
 مبطلات الصلوة فواضح في عباراتهم وهو غير بعيد هذا من غير هذا اللفظ وقسم المتقدمان القطع بينهما الى الاقسام الخمسة
 في كراهية بطلان الصلوة في مواضع الضرر وقد يجب القطع كما في حفظ العزم والمال المحترمة من التلف وانقاذ العزم من الضيق
 وحيث يضر عليه فلا يضر بطلان الصلوة للضرورة ولا يجب بل يباح قتل الحية التي لا يضر على القطن اذا ما واصل المال
 الذي لا يضر فوضعه وقد بحث كالفهم لا سنداً له الادان والافادة وقرأنا الجملة والمنافقين في الظاهر والجملة الا بتمام ما دام اصل
 وبه وقد بركوا كما في المال الذي لا يضر في فوضعه احتمال التحريم انتهى اقول ما ذكرنا قدس سرها في صورة وجوب القطع من المحرم
 بقطع الصلوة لو ثبت عليه واستمر بطلان صلوة متى علم استلزام الامر بالتي التي عن ضده الخاص من غير موضع من كتابه المذكور
 عدم القول بذلك وبالحجة فالحكم بالقطع لا يضر بل غايه حصول الامم وانما ما ذكرنا في صورتي الا باخذوا كراهية فحل اشكال لان الدليل
 قد دل على تحريم القطع كما قد عنيانه ولا يجوز الخروج عنه لا بدليل ظاهر الدلالة على الجواز وظهور ما ادعاه من الخبرين المذكورين
 منع وما ذكرنا من القبول بالجملة التي لا يجب على القطن اذا ما واصل المال الذي لا يضر فوضعه لا دليل على بطلان الصلوة في الخبرين
 يجوزها على نفسه وانما المال فان التهم من الروايتين كونهما بسندهم وبه يرضى بالحال فوضعه يكون القطع في الموضعين داخلًا تحتها
 وقد اضافنا في هذا الموضع السند السند في له الا انه يرجع الى مواضع الجملة عدم الدليل على تحريم القطع وبخلافه الفاضل الخراساني
 في خبره قال في له بعد نقل القسم الى الاقسام الخمسة من جهة وعدها كما ذكره ويمكن المناقشة في جواز القطع في بعض هذه الصور
 لا تنافي الدليل عليه الا انه يمكن المصير اليها من غير اشتراط دليل التحريم انتهى وفيه تأمل او ضحاً بحمد الله دليل التحريم في
 المقام بالا بطريق البقصر لا يرام ثم اتفق في كراهية ايراد القطع فالاجود التعليل بالتسليم والظلم خصم من المتبادر من الجرافة
 بالكتب الى الصلوات اقامته والله العالم المظهر للشيء للجهل وهو عيان عن زوال الشيء عن القوة المذكورة مع قائم في القوة المحافظة
 لهذا التمسك بالنسبة لثبات عيانته ورواه عن القومين في هذا الحاجة الى المراجعة والتعلم ولا يحصل تحريم التفكير وقد ذكرنا
 قبل المزمع في هذا الموضع الاول والثاني هو في الطوفان وقد يطلق التهور في الاخبار وكلام الاحباب على الصلوات بغير
 كان فالكل في هذا الطلب يقع في مسائل الاولى لا خلاف بين الاحباب في بطلان الصلوات بالاخلال بركن منها وان كان سهواً
 وقد تقدم بيان ذلك في الفصل الاول المشتمل على تعداد افعال الصلوة وتفصيلها في فصول ثم وقع الخلاف في موضعين
 الموضع الاول ان من اخل بالركوع ناسياً فهل يبطل صلوة قبل ان يركع الثانية وهو مذاهب الشيعة والمزيدة والمنفردة وسائر
 والركوع والركوع والركوع وهو المحكم عن ظاهرين ابي عقيل وهو مذاهب جمهور المتأخرين وقال الشيخ في طي فصل الركوع
 الركوع ركن من اركان الصلوة متى تركه عمداً او ناسياً بطلت صلوة اذا كان في الركعتين الاولى من كل صلوة وكذلك اذا كان
 في الثالثة من المغرب وان كان من الركعتين الاخريتين من الركعتين تركه متعمداً بطلت صلوة وان تركه ناسياً وبطلت
 او واحدة منهما اسقط التبعة وقام تركه وتم صلوة انتهى ونقل عنه ذلك ايضا في كتابه الاخبار وقال في فصل التهور من ركعتي
 ط بعد ان قسم التهور على خمسة اقسام وعدها ما بوجبه الاعادة فقال في هذا التهور الذي هو جبه الاعادة من ترك الركوع حتى
 سجدة في اصحابنا من قال بسقط التهور وبعيد الركوع ثم بعد التهور والاول احوط لان هذا الحكم يخص بالركعتين الاخريتين
 ونحوه قال في الجمل والافساد على ما ذكره في له وقال في تركه ناسياً في حالة التهور وجب عليه الاعادة فان لم يدرك حتى
 صلى ركعتين اخرى ودخل في الثالثة ثم ذكر اسقط الركعة الاولى وبني كانه حيلة وكذا ان كان قد ترك الركوع في الثانية وذكر

قطع

فك

في الخصال

في الثالثة

في الثالثة ثم اسقط الثانية وجعل الثالثة ثانية وتم الصلوة وقال ابن الجدي على ما نقله عنه في لف ولو صحت الاول وسهوا في الثانية سهوا لم يمكن اسناد رآه كان ايقن وهو ما جحد انه لم يركع فاذا البناء على الركعة الاولى صححت له رجوع ان يرجع وقرب منه قول علي بن بابويه فانه قال وان ثبت الركوع بعد ما سجدت من الركعة الاولى فاعد صلوتك لا تزداد الركعة تلك الاولى لم يثبت لك صلوتك وان كان الركوع من الركعة الثانية او الثالثة فاحذف التجددتين واجعل الثالثة ثانية او الرابعة فالثالثة كذلك انقله عنه في لف اقول ما ذكره الشيخ في فصل السهو من ط من بعض الاصحاب من القول بالتلفيق مطلق وان كان الاولين حكاه في هي عن الشيخ ابيهم اخبر القائلون بالقول المشهور من الابطال مطلق بان الثالث الركوع حتى يسجد له بان بالامور به على وجهه فيبقى تحت عهدة التكليف الى ان يتحقق الامتثال وما رواه الشيخ في الصحيح من رفاة عن ابي عبد الله قال سئل عن رجل نسي ان يركع حتى يسجد ويصوم قال يستقبل بمن ابي بصير عن ابي عبد الله قال اذا لم يقن الرجل انه ذكره وكعن من الصلوة وقد سجد سجدة من الركوع استأففت الصلوة وعن اسحق بن عمار في اللؤلؤ قال سئل ابا ابراهيم عن الرجل ينسى ان يركع قال يستقبل حتى يضع كل شيء من ذلك موضعه وخبر ابي بصير عن ابي جعفر قال سئل عن الرجل نسي ان يركع قال عليه الاعادة واعرض في له على الدليل الاول فقال ونحوه على الاول ان الامتثال يخلق بالاثبات بالركوع ثم السجود فلا يثبت الاستيناف نعم لو لم يذكر الا بكد التجددتين لجهت البطلان لزيادة الركعة كما هو مدلول الروايتين الاولتين والرواية الثانية ضعيفة السند فلا تنهض حتى في اثبات حكم مخالف للاصل انتهى اقول ظاهر كلام الاصحاب جرحه في هذا المسئلة من غير خلاف يعرف انه من سمي عن الركوع حتى في السجود فانه يبطل صلوته وظاهر السند قدس سترنا المسئلة في هذا الحكم على عموم وضع البطم في صورة ما لو ذكر الركوع في السجدة الاولى او بعد ما قبل الدخول في الثانية بعل التلقين بغير استيناف اذ غايته ما يلزم من زيادة الواجب وهو غير موجب للبطم كانه يسجد في حكم ما لو وقع سهوا الا ان ظاهر اطلاق الاصحاب كما اشترنا اليه او لا انما غايته على الابطال بزيادة الواجب هنا وبوجهه وثقة اصحاب بن عمار ورواية ابي بصير الثانية مما يؤيد كلام السيد السند ان الفهم من كلامهم من غير خلاف يعرف انه لو سمي عن واجب يمكن تداركه ثم تداركه فانه يثبت عليه ما يجب احكاما ثم واجب ان يصحكن سمي عن الحمد حتى قرأ السورة فانه يجب عليه اعادة الحمد ثم السورة بعد ما هو هكذا اما كان نحو ذلك وبدل عليه ملق كتاب الفقه الرضوي حيث قال ثم وان ثبت الحمد حتى قرأت السورة ثم ذكرت قبل ان تركع فاقراء الحمد واعاد السورة وقال في موضع اخر وان ثبت التجدد من الركعة الاولى ثم ذكرت في الثانية من قبل ان تركع فادسل نفسك واسجد هات ثم قم الى الثانية واعد القرأت وهو صحيح فيما دل عليه كلام السيد السند قدس سترنا لا يمكن خروج هذه المسئلة التي نحن فيها عن القاعدة المذكورة بما ذكرنا من حكي اصحاب بن عمار وابي بصير اذ لا معارض لها في البين ويمكن تفيد ما يصحح رفاة ورواية ابي بصير بعد اقل لما عرفت من ظاهر اتفاقهم على اغتفاء زيادة الواجب في مثل ذلك وكيف كان فالعمل بظاهر رواية اسحق بن عمار وابي بصير الثانية طريق الاحتياط احسن الشيخ رة على ما تقدم نقله عندنا على البطم الركعتين الاوليتين والثالثة المخرب فيما ذكرنا من الاخبار وعلى اسقاط الرواية والايمان بالفتاوى الركعتين الاخريتين من الرابعة بما رواه في باب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر فاجعل شك بعد ما يسجد انه لم يركع فان استيقن فليقل التجددتين اللتين لا ركعة فليقبل في صلوته على القيام فان كان لم يستيقن الا بعد ما فرغ وانصرف فليتم صلوته بركعة وسجدة من ولا شيء عليه وفي الصم عن عيسى بن القاسم قال سئل ابا عبد الله عن رجل نسي ركعة من صلوته حتى فرغ منها ثم ذكر انه لم يركع قال يقوم ويكره ويسجد سجدة السهو اقول قد روى في الفقيه رواية محمد بن مسلم بطريق صحيح ومما اوضح مما نقله الشيخ روي عن العلا عن محمد بن مسلم وطريقه في الشيخ الى العلا صحيح عن ابي جعفر في رجل شك بعد ما يسجد انه لم يركع فقال يخفى في صلوته يستيقن انه لم يركع فان استيقن انه لم يركع التجددتين اللتين لا ركعة لها ويبنى على صلوته على القيام فان كان لم يستيقن الا بعد ما فرغ وانصرف فليتم ولهم سجدة من ولا شيء عليه والتمم اذ هذه الرواية التي في هذه الرواية قد سقطت من قلم الشيخ كالا يفتي على من له ان يسطر في يده وقد نهى على ذلك في غير مقام مما تقدم وذكر هذه الرواية ايضا التي ليس في مسطرة فاف السرا من كتاب الحسن بن محبوب عن العلا عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر في رجل شك بعد ما يسجد انه لم يركع قال يبغي على شك حتى يستيقن ولا يخفى عليه فان استيقن لم يستيقن التجددتين اللتين لا ركعة لها ويتم ما بقي من صلوته ولا سهو عليه واجاب المحقق في بر عن رواية الشيخ بان ظاهر ما لا طلاق وهو موقوف ونخصيها بالاخريتين نهي تحرك وزاد في له الظن بضعف السند باثباته على الحكم بن مسكين وهو مجهول وورد على الرواية الثانية بانها غير دالة على مطلوبه وانما تدل على وجوب الايمان بالمتن خاصة وهو لا يذهب اليه بل يوجب الايمان بما بعده انتهى اقول ما ذكره في بر من ان الرواية ظاهر ما لا طلاق وهو موقوف فبعد ان من جملة الاقوال في المسئلة كما عرفت القول بالتلفيق مطلق كما نقله في ط من بعض الاصحاب ونقله في هي عن الشيخ وحدثني فكيف يدعي انه موقوف لا قائل به وماذا ما ذكره من ان يخصها بالاخريتين نهي تحكم فغير انه لا يخفى ان القلم ان ما ذهب اليه الشيخ انما هو وجه جمع بين اخبار المسئلة

فالحكام والشعور

وذلك لما اظهر عنه وعن الشيخ الفقيه كاسيا في التمس من ان كل سهو يلحق الاولين في الاعلاد والافعال فهو موجب لا غناء فجمع بين
هذه الاخبار بمثل اطلاقها في ايات المسئلة الا بطلان على السهو في الاولين او ثالثا في القريب ومما دل على التلقيق وحسن الصلوة على
الاخيرين وهو وجه صحيح وجب في الجمع بين الاخبار بينا على صحة ما ذكره في تلك المسئلة فتم بقي الكلام معني ثبوت تلك المسئلة
هو خارج عما نحن فيه وبذلك يظهر ان طعننا على الشيخ فيما ذكره بانتهككم غير جدي واما ما ذكره في من الطعن في السند فقد
عرف ما فيه في غير موضع فانه على مذهب الشيخ وجلالة المقتدى غير صحيح ولا يعتمد في الكلام في الجمع بين روايات المسئلة و
الشيخ قد جمع بينهما بما عرف وقد اوضحنا ان جمع جدي بناء على ثبوت ما ذكره في تلك المسئلة وبما جدي في غير موضع لما نحن فيه من علم
كما سمعنا من كلام صاحب بن وقال في ذلك بعد ذكر صحة حديث مسلم برواين ومقتضى الرواية الاثنيان بالركوع واستقاط النية
مطلو كما هو احد الاقوال في المسئلة ويمكن الجمع بينهما وبين ما تضمنه الاستنباط من ذلك بالتحقق بين الاخيرين وافضل للاسنان
وقال شيخنا الحلي في البحار واما الصحبة الاولى واثارها الى صحبة محمد بن مسلم برواين الفقيه فلا يمكن العمل بها وترك الاخبار
الكثيرة الدالة على بطلان الصلوة بترك الركوع اذ لا يتصور له جنيته فوجب لبط لا تهاشفتين ان لو لم يذكر له بان يترك الركوع
الصلوة اذ لا يوجب البط فلا بد انما من طرحها او حملها على الجواز وغير ما على الاستصحاب فالعمل بالشهور اولى على كل حال ويمكن
حمل على التاخر لورود مثله فيها وعلى التقدير والشيخ حمله على الاخيرين ولذا قال مع عدم اشعارنا بغيره انتهى وهو جدي الا ان ما
اعتنى به على الشيخ قد عرف جوابه وان جمع الشيخ وجده ان ثبت ما ذكره في تلك المسئلة واما اسناد لال الشيخ بصحة العيص
للتفدية فقد اورد عليه ما تها غير دالة على مطلوبه وانما ندل على وجوب الاثنيان بالنية خاصة وهو لا يذهب اليه بل يوجب بما بعد
وهو جدي وبالجمله فالمسئلة لا تخ من شوب الاشكال والاحتياط فيها مطلوب على كل حال واما ما ذكره الشيخ عن بن بابويه فانه مثاقيل
قد اعترضه من قاضيه يعلم وجود السند في ذلك أقول لا يخفى ان عبارة المقتدى مأخوذة من عبارة كتاب الفقه الرضوي
على التبع الذي قد مرنا ذكره في غير مقام ومنه يعلم ان آثاره الكتاب المذكور وكلامه قال في الكتاب المشار اليه وان ثبت الركوع بعد
ما سجدت من الركعة الاولى فاعاد صلوتك لانه اذ لم يقم على الاولى لم تنص صلوتك وان كان الركوع من الركعة الثانية لوانك انما
فاعدت السجدة بن واجعلها بالنية الثانية الاولى والثالثة والرابعة ثالث انتهى ولا يخفى ما فيه من الغرابة فان للسناد من النصوص
الفنا واني انما ذكره من وجوب المحافظة على الاولى ليعتص صلوتك ثابت للركعتين الاولى وليين الخصوص الاولى وان الثانية كالتالفة
والرابعة قد صحت النصوص بان العدة في كون السهو في الاولين للفرق بين ما فرض لله بين ما فرض رسول
ولعل محسنة هذا الحكم بناء على من يبد التاكيد في المحافظة عليه لما يظهر من بعض النسخ جاز وقد تقدم في صدر هذا
الكتاب وهو ان الله عز وجل اتمنا فرض الصلوة ركعتين لعل عدم المحافظة على الركعة الاولى فلا يقابلها فوسع لهم بزيادة الثانية
وصورة ما رواه في العيون والعلل في علل الفضل بن شاذان المروزي عن الرضا قال اما جعل اصل الصلوة في ركعة واحدة
لان اصل العدة واحد فاذا انقصت عن واحدة فلبث هي صلوة فسلم الله ثم ان العباد لا يؤدون تلك الركعة الواحدة التي لا صلوة
اقل منها بما لا هو انما هو الاقبال عليها فافترضها ركعة اخرى اتم بالثانية ما نقص من الاولى ففرض الله اصل الصلوة ركعتين فسلم
رسول الله ان العباد لا يؤدون هاتين الركعتين بتمام ما امروا به وكما فعل في القصر والعصر والشاء الاخرى ركعتين ليكون
فيها تمام الركعتين الاولين الحديث الموضع الثاني المشهور بين اصحابنا ان من نسى سجدة بن الى ان ركع بعدها بطلت صلوة
وانه لا فرق في ذلك بين الركعتين الاولين والاخيرين وبين قول الشيخ الفقيه والشيخ في نية وابو الصلاح وابن تيمية
والبرد ذهب جمهور المتأخرين وهو المختار وقال الشيخ في الجمل والافاض ان السجدة بن اذا كانت من الاخيرين بنى على الركوع الاول
واعاد السجدة بن ووافى للشهور في موضع اخر من ترك سجدة بن من الركعتين بنى بركع فيما بعد ما اعاد على المذهب الاول
وعلى الثاني بجمل السجدة بن في الثانية لا وتروى على صلوتها واثار بل المذهب الاول الى ما ذكره في الركوع من انه اذا ترك الركوع حتى سجدا غدا
حجة القول للشهور وانه قد اخل بالركع حتى دخل في ركع اخر فان اوجنا عليه الاثنيان بالاول ثم الركوع بعد واتم الصلوات لولا زيادة ركع
ان اوجنا الفرض في صلوتها وحل هذه الزمة نقصان ركع وكلاهما مبطر وبقره قوله لا انشاء الصلوة الا من حسن الظهور والوقت والقبلة
والركوع والتجو وقوله بنى روايه محمد بن مسلم عن احدهما قال ان الله عز وجل فرض الركوع والتجو والقرأة ستة فريض ركعة فتم
اعاد الصلوة ومن نسي القرأة بعد صلوة ولا شيء عليه وموقفه منصور بن حازم قال قلت لابي عبد الله في صلب المكتوبة فكتب انقر
في صلوتي كما قال في الصلوات البس قلنا نعم الركوع والتجو فقلت بل قال فقد تمت صلوتك اذ كنت ناسيا ومعلوم الاول ان نسيان
الركوع والتجو يوجب الاعادة بقرينة المفاصلة ومعلوم الثاني انه بعد تمام التجو لا تتم الصلوة هذا واما القول الاخر فلم ينف على بل
وبذلك اعترف جل من المتأخرين ومتاخرهم وغاية ما تكلف في ذلك الاسناد لان على ذلك وهو ان السجدة بن مساوية للركوع
في جميع الاحكام وقد ثبت جواز التلقيب فيه وضعفه اظهر من ان يحتاج الى بيان وهل هو لا فيا س محض والله العالم المسئلة الثانية لعل
انه لا خلاف بين اصحابنا في بطلان الصلوة بتعدد زياد ركعة فيها انما الخلاف في صورة السهو فالشهور انه ترك من غير فرق

هذا الحديث لا يثبت الركعة الاولى في الركعة الثانية بل يثبت الركعة الاولى في الركعة الاولى

هذا الحديث لا يثبت الركعة الاولى في الركعة الثانية بل يثبت الركعة الاولى في الركعة الاولى

هذا الحديث لا يثبت الركعة الاولى في الركعة الثانية بل يثبت الركعة الاولى في الركعة الاولى

بين الرابعة وغيرها لا يبين ان يجلس عقب الرابعة فقد تشهدت الاما اذا لم يجلس في الرابعة بقدر التشهد فالقول بالعلم انهم
 موضع اتفاق على ما حكاه جمع منهم الفاضلون والشهيدان وغيرهم انما لو جلس المذموم فقد اطلوا الاكثر ومنهم من لم يسمع
 في جملة من كتبوا السيد المرتضى وابن بابويه وغيرهم بالعلم انهم وقال في ط من زاد ركعة في صلوة اعاد وفي اصحابنا من قال
 ان كانت الصلوة رابعة وجلس في الرابعة فقد ار تشهد فلا اعاد عليه والا اول هو الصحيح لان هذا قول من يقول ان الذكر
 في التشهد ليس واجباً انتهى ونحو كلامه في ايضاً وهذا القول الذي نقله الشيخ عن بعض اصحابنا اسند في لف الى ابن الجندب
 واليهما المحقق في بروقه في برفق وجعله المحقق احد قول الشيخ ونسبه في في الى الشيخ في يب وفيه تأمل كما سيأتي في في
 ابن بكس في الشارح من صلى الظهر اربع ركعات وجلس في الرابعة فشهد الشهادتين وصلى على النبي ثم قام ساهياً عن التسليم
 وصلى ركعة خامسة فعليه من وجب التسليم فالصلوة باطله وعلى مذهب من لا يوجبها فلا بد ان يقال ان الصلوة صحيحة
 لا تمان اذا في صائره ركعة لا تبقيا مخرج من صلوة والى هذا يقول ذهب شيخنا ابو جعفر في استنباطه ونعم ما قاله انتهى
 كلامه واسند الى القول المشهور بما رواه الشيخ في الحسن عن زرارة وبكر بن اعين عن ابي جعفر قال اذا استيقن انه زاد
 في صلوة المكنوية لم يجز لها استقبال الصلوة استقبالا ولا من ابي بصير قال قال ابو عبد الله من زاد في صلوة فعلية
 الاعادة اقول ونحو ما في ب من زيد التمام قال مسلم عن الرجل صلى العصر سدر ركعات او خمس ركعات قال ان استيقن
 انه صلى خمسة او ستا قبله لم يثبت احب المحقق في ب على ما ذهب اليه وان نسي ان تشهدت غيره بطل فاذا اجلس قد ار تشهدت فقد
 فصل بين الفرض والزائدة وما رواه الشيخ في الصم عن زرارة عن ابي جعفر قال سالت عن رجل صلى خمسة فقال ان كان جلس
 في الرابعة قد ار تشهدت فقد ثبت صلوة وعن محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عن رجل استيقن بعد ما صلى الظهر انه صلى خمسة فقال
 فكيف استيقن قلت علم ان كان علم انه جلس في الرابعة وصلوات الظهر فانه لو لم يلفظ في الركعة الخامسة ركعة وسجد بين فكونا ركعتين
 نافذ ولا شيء عليه اقول وبطل عليه انهم ما رواه في الصم عن رجل بن دراج عن الصادق انه قال في رجل صلى خمسة
 ان كان جلس في الرابعة فقد ار تشهدت فعليه ان يجلس في الركعة عن محمد بن مسلم في الصم عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل صلى الظهر
 خمسة فقال ان كان لا يدري جلس في الرابعة لم يجلس فيجعل اربع ركعات منها الظهر ويجلس في تشهد ثم يصلي وهو جالس ركعتين و
 اربع سجداً فيصليها الى الخامسة فتكون لا ينجي ما في مضمون هذا الخبر من المخالفات عليه الاصحاب اما اولها فان ظاهر الزيادة
 ان الشك في المجلس عدم محكم حكم المجلس المحقق في صحة الصلوة على القول بدو ولا قابل به فيها اعلم الا انه ربما كان في اوله
 هذه الزيادة اشار بالقول بذلك بناءً على قاعدة التي يهتدي بها في صدر كتابه وفيه تأمل كما لا يخفى على من رجع كتابه وعلم خروجه
 عن هذه القاعدة في مواضع عديدة واما ثانياً فانه اذا جمل اربع ركعات من هذه الخمس الظهر فقد ار تشهدت المذكور في الخبر اما ان
 يكون للفريضة او لا فلا فان كان للفريضة فهو لا يكون الا على جهة القضاء لوقوعه بعد الركعة الزائدة مع ان التشهد الاول مشكوك
 فيه والتشهد المشكوك فيه لا يقضي بعد سجدة لا في سجدة لا في الخبر ان لا يدري جلس بعد الرابعة ام لا فهو انما شك في التشهد او
 في ما قام مقامه وهو المجلس قد ار تشهدت وان كان كذلك فلا بد ان يركع بعد الركعتين من جلوس واحتمال كون تشهد هذه الركعة
 الزائدة التي جعلها نقلاً على قيامه بصلوة الزا حيا ط اذا كانت ركعة من قيام لا تجلوس من الاشكال ثم ان قد اور على الوجه الاول بان
 محقق العصر بالمجلس في تشهد التشهد بالفضل لا يقضي عدم وقوع الزيادة في اثناء الصلوة وعلى الزا بان المراد فيها من المجلس
 بقدر التشهد بالفضل لا قبل شروع هذا الاطلاق وتذكر محقق جلوس بقدر التشهد من دون الايمان بذلك اذ كوفي له قال وبذلك
 صحح الشيخ في محقق قال بعد ركعة زرارة ومحمد بن مسلم الاول ان هذه من الخبرين لا ينافيان ان الخبرين الاولين بيقول وبذلك
 ابي بصير انهم ان من جلس في الرابعة ثم تشهد ثم قام وصلى ركعة لم يجز بركن من اركان الصلوة وانما اخل بالتسليم ولا
 تخلل بالتسليم لا بوجوب اداء الصلوة حسبما قدمناه وقريب منه في ب ايضاً واستحسن هذا القول في كوفي قال ويكون في هذا
 الاخبار دلالة على نوب التسليم اقول ونما يدل على ما ذكره من ايراد التجوز في الاخبار المذكورة محل المجلس بقدر التشهد على
 وقوع التشهد بالفصل صحيح عبد الرحمن بن الخفاف البجلي قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يهتك الثياب من الصلوة مع الامام
 وفي له الاول كيف يصنع اذا اجلس امامه قال لا يجافي ولا يقف من الغزو فاذا كانت الثالثة لا نام وهي الثالثة فليبت خيلال
 اذا قام الامام بقدر ما يشهد ثم يلحق الامام الحديث فانه لا اشكال في ان المراد من هذه العبارة ان اللب وقع للتشهد بالفصل لا بغيره
 وهذه الرواية في منسند الاصحاب في ايجاب التشهد على المسبوق ونحو ذلك ايضاً ملني مؤلفه سماعه الواردة فيمن كافي في الصلوة
 منقر ان دخل الامام المسجد حيث قال فيها وان لم يكن امام عدل فليس على صلوة سجدة واحدة وصلى ركعة اخرى معه فجلس
 قدر ما يقول تشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله ثم يركع ركعة واحدة على ما استطاع الحمد
 واجاب جملة من الاصحاب ردهم في الشيخ في عن الاخبار المذكورة بمحلها على التقية لموافقتها لمذهب كثير من العامة
 مثل ابي حنيفة وغيره قال الشيخ في في في المقام وانما يعبر المجلس بقدر التشهد ابو حنيفة بناء على ان الذكر في

والى اوضح الشبهة
وقال على النكاح

عذر اوسهواستغنى وبالحجة ما ذكره من هذه القاعدة فاق لا اعرف له وجها لما عرف مضافا الى اختلافهم في بعض تلك الاركان
كما سلف في الفصول المتقدمة كما خلاهم في الركن الثاني والركن الثالث ثم ان الاصحاب بناء على ذكره من هذه القاعدة
استثنوا من ذلك مواضع اشار اليها شيخنا الشهيد في الثاني في حق من استثنى من قاعدة العجز بزيادة الركن عند التنبه فان
زيادته اغير بطلان مع عدم الاحتفاظ بها لان الاستدانة الفعلية اقوى من الحكمة وما يستثنى منهم من بطلان الصلوة بالنسبة عن
الركن مواضع الاول التنبه فان زيادتها سهوا غير بطل بطريق اولي اقول وعد التنبه في هذين الموضعين بناء على التنبه
المعاذ في كلا مهم التي هي عبارة عن التصور الفكري والكلام النفسي اما على ما قد تمنا تحقيقه فلا معنى لهذا الكلام الثاني
القيام بركن كبت اتفق كما هو احد الاقوال في المسئلة وهو اختياره ولذا اصرح بالاستثناء كما تقدم ذلك في فصل القيام واما
على من يجعله قيا ما خاشا كالقيام المضار للركوع مثلا فلا استثناء الثالث الركوع كما سياتي التنبه في باب صلوة الجماعة
الحكمه بوجوب إعادة المأموم لو سبق به الامام ساهيا فانه يبعد مع الامام ويخو ما تقدمه واستدركه الثالث فبعضهم يثبت له
ركوعه ان قد لا يفي بركونه بركن فبعضهم يثبت على التنبه على احد القولين ولا يصح ما ياتي به الرابع التنبه اذا اراد سجدة وجعلنا الركن
عبارة عن ساهية التنبه كما هو اختياره ولا يرى وان جعلنا الركن جميع التنبهين كان عدم التنبه بديان الواحدة موجبا للاستثناء من
قاعدة العجز بزيادة الركن بناء على ان المجموع يفوت بغيره بعض اجزائه الخامس لو تيقن للمخاطب ان صلوة كانت نافضة وان لا احتيا
انتم لها فانه يخرج به وان كان التذكير بعد الفزع او قبله على قول كما سياتي التنبه في موضع تحقيق المسئلة ويكون ما ياتي به من الاركان من
التنبه وتكبيره الاخرام مغفرا وور بما فوش في ذلك بان صل من هذا الباب انما يستقيم اذا لم يجز الاخطا صلوة براسها وهو موضع
تأمل وسياتي تحقيق الحال في ذلك التمسك لو زاد ركعتيه هو الآخر القرضية قد جعلنا خراها بقدر التنبه فان صلوة صحته
على احد القولين وان اشتمل على الاركان وقد مضى تحقيق المسئلة السابع لو اتم المسافر جاهلا بوجوب القصير اتفاقا او ناسيا ولم
يلدرك حتى خرج الوقت على اصح القولين فان صلوة صحته والزيادة مغفرة بالنصوص القائمة لو كان في الكون وقصيق وقت
الحاضر قطعها وانى بالخامسة ثم ياتي في صلوة الكون على موضع القطع على اصح القولين في المسئلة وفي جل هذه الصورة من قبل
تعل البحث تامل وان كان قد عدل هاتين في هذا المقام فان محل البحث هو زيادة ركن او نقصان من الصلوة وهذا ليس كذا
صلوة الكون للفقهاء اجبية عن الصلوة اليومية والاثبات بالصلوة اليومية في اثباتها الا انه بعيد من قبل زيادة الركن في
النقص ولا مناسبه له بذلك كالا يخفى التاسع لو سلم على نقص من صلوة ساهيا او طعن اثمته ثم شرع في فرضه اخرى
ياتي بينهما بالنكاح فان المروي عن صاحب الزمان محل الله فجه اتمام الصلوة الاولى بما شرع فيه من الصلوة الثانية وانما
ما زبده من تكبيره الاوامر روى لطيفي في الاحتجاج لمحمد بن عبد الله بن جعفر في اليه يساله عن رجل صلى الظهر ودخل في صلوة
العصر فلما ان صل من صلاة العصر ركعتين استيقن ان صلى الظهر ركعتين كيف يصنع فاجاب ان كان احدث بين الصلوتين خا
ويقطع بها الصلوتين في ادا الصلوتين واذ لم يكن احدث حادثة جعل الركنين الاخيرين تكملة لصلوة الظهر وصلى العصر بعد
ذلك وفي المراتب بالحد ثوبا يقطع الصلوة عذرا سهوا كما لمحدث والاستدبار لا ما يقطعها كالكلام فانه في حكم الثاني في ظاهر
الاخبار وفتاوى الاصحاب في هذه الصورة هو العدول عن العصر الى صلوة الظهر فانه لا يوجب بتمامه من صلوة الظهر ويتم
الصلوة ظهرا فلا زيادة على هذا التقدير واما على تقدير بظاهر الخبر فانه يلزم زيادة الركعتين الاوليين فيجمع ما اشتمل عليه من الاول
والى العمل بمضمون الرواية بما لجمع من الاصحاب في قول ان تطل الثانية بعد الاولى فيتمها ويكمل تطل الاولى ونقص الثانية
وقال في هي ولو نقص من عدد صلواته ساهيا وسلم ثم ذكر نداء اكمال صلوة وسجدته وسوا ذلك ما يقطعها كالكلام فانه لا يوجب
للأصل عذرا سهوا كما لمحدث والاستدبار ان الحجة انها تطل لعدم امكان الاتيان بالثاني من غير خلل في هيئة الصلوة وقول
احدهما ان اد احوال وجهه عن القبلة استقبل الصلوة استقبالا ولو فضل المبط عذرا ساهيا وتطل الفصل فالأقرب عدم البط وبطل
مخرجه عن كونه صليما في مرجع هذا التناول الى العرف ولو ذكر بعد ان شرع في اخرى وتطل الفصل احتج بصلوة الثانية
ويطلب الاولى وان لم يطل عاد الى الاولى ويكون وجود التسليم كعدمه لا سهوا معذرة ورفضه والتنبه والتكبير لئلا يترك في تلك الصلوة
فلا يطلها ولا يجعل بها الثانية لانها لا تقع بنبذة الاولى فلا تعبر بعد عدمه منها ولو كان شرع فيه ثانيا فلا فرق فالأقرب عدم النبذة
لا ينادي في الفرض بنبذة التمل انما قال شيخنا الشهيد في قواعد طعن انه سلم فتوى في فرضه اخرى ثم ذكر نقص الاولى فالمراد في
موضعها واخرج منها لم يحصل في فرضه اخرى الا فكار المطلقة التي لا محل بعد الصلوة ونبذة الوجوب في الثانية لقولهم
مصادفة بخلافه فخرج من باب العدول الى الاولى لا في حكم انتقاد الثانية فهو بعد في الاولى غير لئلا يتركه انما قال شيخنا
الشهيد الثاني في حق عذرا ما يستثنى من القاعدة الثالثة من السكاس من لو سلم على بعض من صلوة ثم شرع في فرضه او
طعن انتم سلم في فرضه اخرى ولما يات بينهما بالنكاح فان المروي عن صاحب الزمان في الاجزاء من الفرضية الاولى وانما
ما زبده من تكبيره الاخرام وهل الى العلم في الاولى بحتم لا يثبت في غير هاتين كان سهوا كما لو صلى العصر طائعا اتصل في الظهر بركعتين

فانها لو لم تكن في الثانية لكانت
في الاولى فيكون في الثانية
تمام الاولى

فصل في حكم السهو

القديم في الاشياء وعدمه هو الاصح لعدم انعقاد الثانية لان صحة الترخيم بناء على تفسير الاسناد من الحكمة بامره جود في على التفسير
 الاصح بكون في الافعال الباقية عدم ايقامها بنيت الثانية انتهى **اقول** ظاهر كلام النسخين القول بمقتضى الخبر لما وجدنا ما لا
 يخفى ان مورد الخبر المذكور هو من صلى الظهر ركعتين ثم ذكر بعد ان صلى العصر ركعتين فاعلم بان يجعل الركعتين الباقيتين في
 الفجرين مضيقين من العصر للظهر وبها يكون ما في يد من الركعتين الاوليين للعصر الواقعين في البين مغنيتين عن ركعتي
 شتاها على تكبير في الاحرام والركوع والتخود فخصيص الاغتفار بتكبير الاحرام في كلامهم خاصة لا اعرف له وجهاً وكانهم بنوا على
 ان الاتمام وقع بالركعتين الاوليين وان الحكم شامل لهما والتحقيق ان الزيادة للركعتين على خلاف مقتضى الاصول الشرعية لا
 اشرنا اليه انما افادت مقتضى الاخبار وكلام الاصحاب لا فرق بين الاثنيان بالظهر على وجه باطل او تركها بالكلية في ان ذكر
 بعد التلبس بصلوة العصر فانه بعد التلبس بصلوة الركعتين الاولى والركعتين الثانية من الركعتين فانه بعد التلبس بصلوة هذه الركعتين
 الى الظهر ايضاً كما في ناوي للصوم قبل الظهر وبعد ما ذكرناه من ان الله عز وجل يجمعها من حيثها من التعليلات لبطالان التمام
 في هذه الصورة يجري ايضاً في عدم الاثنيان بالاولى وان ادعى بالاعتبار فظهر لك فكذلك ايضاً اذا يجوز له الاثنيان بالثانية
 ما لا يراه بالاولى وبالحكمة فانه لا فرق عندي بين الاخرين والواجب ح الاقتصار في العمل بالزيادة على مورد هو من صلى الظهر
 ركعتين وذكر بعد ان صلى من العصر ركعتين فانه ينوي بهما ركعتين الباقيتين من العصر الظهر وبها هو مضيق من ركعتي
 الزيادة ان على اشكال في ذلك والاحتياط لا عادة بعد ذلك طريق السلامة والله العالم **المسئلة الرابعة** لو نقص المصلح مصلو
 ركعتين فزاد فلا يجزئ ثمان ركعتين كركعتي التسليم وقبل فعل الثاني او بعد فعله على الثاني فاما ان يكون ذلك الثاني بطل الصلوة عملاً
 لا سهواً كالكلالة او ثماناً بطلها ما لم يكملها بحدوث ونحوه مما تقدم فبهيما صور **الصورة الاولى** ان يذكر التمام بعد تسليمه وقبل فعل
 الثاني مطلقاً ومطوياً لا خلاف ولا اشكال في وجوب تمام الصلوة بدون اعادته تمسكاً بالاصل الشارح عن المعارض ويجوز من الاجابة
 الصريحة في المقام ومنها ما رواه الشيخ في النسخ عن الحارث بن مغيرة النخعي قال قلت لابي عبد الله ع انا في صلاة الفجر ركعتين
 الا انما فسلمت في الركعتين فاعاد الصلوة فقال فلم اعدتم قد انصرف رسول الله في الركعتين فامم بركعتين الا انتممتم وعن علي بن النعمان
 الرازي في النسخ قال كنت مع اصحابي في السفر انا امامهم وصليت بهم المغرب فسلمت في الركعتين الاوليين فقال اصحابي تماصليتم
 بنا ركعتين فكلهم وكلوني فقالوا ما نحن فنعيد فقلت ولكن لا لعيد واتم بركعتي ثم سرنا فانابت ابا عبد الله ع فقلت له الذي كان
 امرنا فقال لي انت كنت صوب منهم فعاداً انما بعد الصلوة من لا بدري ما صليت وروا في الفقيه عن علي بن النعمان وما رواه في نهج
وكما عن ابي بكر الحضرمي في الحسن قال صليت بالمغرب فلما ان صليت ركعتين سلمت فقال بعضهم تماصليتم ركعتين
 فاعدت فاحسن لم ابعده الله فقال لعلك اعدت فقلت نعم ففعلت قال انما يجزئك ان تقوم وترك ركعتي فاذت في بيت ان رسول
 سمى فسلم في ركعتين ثم ذكر حديث صحيح في التمام لهن فقال ثم قام واضاف اليها ركعتين وما رواه الشيخ في النسخ عن الحسن
 قال سألت ابا عبد الله ع عن رجل نسي ركعتين من صلاته حتى فرغ منها ثم ذكر ان ركعتي **قال** يقوم فركع ويسجد سجدة
 واورد ما الشيخ في موضع اخر بتغيير في السند وفيها وليجد سجدة في السهو وفي الحسن عن الحسن بن الحسن بن عبد الله ع
 قال قلت اجزئ لي الا انما وقد سبقني بركعتي في الفجر فلما سلم وقع في قلبي اني اعدت فلم ازل اذكر الله فمحق طلع الشمس فلما سمع
 نهض فذكرت ان الا انما قد سبقني بركعتي قال فان كنت في مقامك فامم بركعتي وان كنت قد انصرفت فعليك الاعادة وفي الموقوف عن
 الساماني قال سألت ابا عبد الله ع عن رجل صلى ثلاث ركعات وهو بطن انما اربع فلما سلم ذكر ان ثلث قال بئني على صلوة متى ذكر
 وبصل ركعتي فليكن ويسجد سجدة في السهو وقد جازت قال للحديث الكاشاني في الزاوي بعد ذكر الاخبار المنصت لا إعادة الصلوة مثل صحيح
 علي بن النعمان الرازي والحارث بن المغيرة وروا في بكر الحضرمي ما صورته المنصت من هذه الاخبار تحت إعادة الصلوة انهم في
 موضع السهو والتيسر او انما الجبران والامام رخصه وشبهه بان الله عز وجل يرحم من يؤخر بركعة **اقول** لا يخفى ان ظاهر كلامه ان الحكم
 الشرعي بالنسبة الى العالم بالسنة وان من ترك ركعة ساهياً فانه ياتي بها ما لم يحتل احد للبطلان انما هو الاعادة من رأس ان الاتمام
 بالاثنيان بترك الركعة انما هو رخصه والظاهر بعد الاعادة في هذه الاخبار انما وقعت من حيث الجهل بحكم المسئلة والافحكهما
 انما هو الاتمام بما نقصه هذا هو الحكم الشرعي فيها لا ان رخصه ولكن اولئك لم يحكم بحكم المسئلة لم يجدوا في الاعادة من رأس
 ولهذا ان الحكم انك عليهم الاعادة فقال في الاول الجهر الاول ولا اعدتم ونحوه في الخبرين غايه الامر ان مع إعادة الصلوة من رأس
 الاول لا يمكن الحكم بطلان ما في يد من الصلوة المعادة على انك قد عرفت مما تقدم في غير موضع مبتلى مقدسات كتاب الطهارة
 اتمتع الجهل بالحكم الشرعي فالوجه العمل هو الاحتياط والاخطا وهو ياتي في الاعادة المسئلة لا يخفى وانما ياتي الكلام في ابطاله الاول
 وتركه الاتمام لهما وهذا منصرف لموضع الجهل وما قول في صحبه علي بن النعمان انك كنت صوب منهم فعاداً انما هو محمول على ان فعل التفضل
 بمعنى اصل الفعل كما هو شائع في الكلام فلا يبدل على ان ما فعلوه كان صواباً الا ان يخص من حيث الجهل وبالحكمة فان مظهر الخلاف
 بين ما ذكرناه وبين ما ذكره انما هو في التمسك بالان الحكم هو الاتمام هل يجوز له ترك الاتمام والانتقال الى الاعادة ام لا ومقتضى

فصل في حكم السهو

كلام المذكور الاول ومقتضى ما ذكرناه هو الثاني لان غايته ما دلل عليه الاخبار المذكورة وقوع الاعادة جهلا بالصورة التي
ان يذكر النقص بعد فعل الثاني عند الاسهوا كاللزام والشهور عدم وجوب الاعادة وقال الشيخ في يه يجب عليه الاعادة
وهو منقول عن ابي الصلاح الحلبي ونقل في ط قوله عن بعض اصحابنا بوجوب الاعادة في غير التبعية والخيار هو القول المشهور
وقد تم تحقيق المسئلة في المسئلة السادسة من المسائل المحققة بالمقام الثاني من المطلب الاول **الاشكال الثاني** ان يذكر النقص
بعد فعل الثاني عند الاسهوا كما حدث والفعل الكثير الذي يحكي به صورة الصلوة والشهور الا بطلان وجوب الاعادة وقال
ابن بابويه في المنع عما نقله غيره واحدا من اصحابنا ان صلى ركعتين من الفريضة ثم فسد فله في حاجة لك فاضطرب
صلواته فانصرف ولو بلغ الركعتين ولا تعد الصلوة فان اعاد الصلوة في هذه الركعتين لم يفسد فله في حاجة لك فاضطرب
على المشهور وما رواه الشيخ في الصحيح عن جميل قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل صلى ركعتين ثم قام يستقبل قال فابروى على
فذكرت له حديث ذ ع الشمايين فقال ان رسول الله لم يخرج من مكانه ولو برى اس قبل وعن ابي بصير في الموقوف قال سالت
ابا عبد الله ع عن رجل صلى ركعتين فقال ان رسول الله لم يتقبل عن موضعه وعن سماعة في الموقوف عن ابي عبد الله ع حديث قال
قلت اريد من صلي ركعتين فظن انها اربع فسلم وانصرف ثم ذكر بعد ما ذهب ثلثا صلي ركعتين قال يستقبل الصلوة من
اولها قال قلت فانا بال رسول الله لم يتقبل ما تخاف ان لم يوافق من صلواته فقال ان رسول الله لم يخرج من مجلسه فان كان ترك
من مجلسه فليتم فليتم ما نقص من صلواته اذ كان قد حفظ الركعتين الاوليين وعن محمد بن مسلم عن احمد هامة قال سئل عن رجل
فعل الامام في صلواته وقد سبقه ركعة فلما فرغ الامام خرج مع الناس ثم ذكر ان قد فسد ركعة قال يستقبل الصلوة من اولها
لذلك اذ لم يحول وجهه عن القبلة فليتم ان يستقبل الصلوة استقبالا لادروى هذه الرواية في الفقه عن محمد بن مسلم الى قوله
ركعة واحدة وبعض هذه الاخبار ما تقدم من الاخبار التي على قواطع الصلوة وبطلانها بالحديث والجمهور وقال شيخنا الفقيه
في روى وعد الكلبى من مبطلات الصلوة عند اسهوا الاضرب عن الصلوة بكتبت قبل ان يتمها وهو مشعر بموافقة القول
المشهور فثبت في المنع هذا القول الى بولس بن عبد الرحمن خاصة مؤذنا بشذوذ ليس في حمله مع اتالي فلف على موافق له فيها
ذهب اليه لا من المتقدمين ولا من المتأخرين نعم بدل عليه جملة من الاخبار منها ما رواه الشيخ في روى عن ابي جعفر
قال سئل عن رجل صلى بالكوفة ركعتين ثم ذكر وهو بمكة والمدينة او بالبصرة او سيلة من البصرة ان الله صلى ركعتين قال
يصل ركعتين واخاف عنها الشيخ في ثارة بالحمل على صورة الظن دون اليقين وثارة بالحمل على النافذة دون الفريضة وبعد
وهي ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم في القم عن ابي جعفر في روى في الفقه ايقم عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سئل عن
رجل دخل مع الامام في صلواته لمحدثا المتقدم الى قوله ركعة واحدة بدون الزيادة وما رواه في يه عن عبيد بن زرارة في القم
قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل صلى ركعة من الفداة ثم انصرف وخرج في حوائجه ثم ذكر ان صلى ركعة قال فليتم ما بقى وعن
عبيد بن زرارة في الموقوف بعباد الله بن بكر قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يصل ركعة ركعة ثم يصرف ويذهب
ويجئ ثم يذكر بعد ان صلى ركعة قال يضيف اليها ركعة ونقل عن الشيخ انه حل هذه الاخبار على ما اذا لم يحصل الاستدبار ولا
يخفى ما فيه وما رواه الشيخ في الموقوف عن عمار في جملة حديث قال في الرجل يذكر بعد ما قام وتكلم ومعنى في حوائجه انما
صلي ركعتين في الظهر والعصر والمغرب قال يبن في صلواته فيتمها ولو بلغ الركعتين ولا بعد الصلوة ورواه ابن بابويه في
بناو في انه بين هذه الاخبار بحل هذه الاخبار على الجواز وما يقتضيه الاستنباط على الاستحباب واقفاء في هذا الحمل على
من فاقه عنده من الاصحاب واحتل جملة المتأخرين منهم شيخنا المحقق في الفقه وهو جليل الماعرف من ان الحمل على ذلك
لا يوقف على وجود القائل من المخالفين وانما الوجه في ذلك هو ان كان مذهبه في الاصحاب و من المتقدمين والمتأخرين
هو الا بطلان والاعادة كما عرفت ان مذهب بولس من القدماء والكلبي في صحيح الشخان ولم ينقل الخلاف في ذلك الا عن ابن بابويه
ومن الظاهر ان شهر القول بذلك بين المتقدمين مؤذن بكون مذهبهم و يعضده انه في الاحتياط وبالجملة فالعمل على القول
المشهور والاحتياط بالانما في الاعادة اولى والله العالم في روى لوتنى القليم ثم ذكر بعد فعل الثاني عند كالكلام فالشهور
بل الظاهر انه لا خلاف في عدم بطلان الصلوة ولو ذكر بعد فعل الثاني عند اسهوا فالشهور وبطلان الصلوة بناء على القول بوجوب
كما هو المشهور لان الثاني واقع في اثناء الصلوة بناء على القول المذكور ونقل في روى عن جملة انما استشكل بان القليم ليس بركن
فلا تبطل الصلوة بركعة عند اسهوا وان فعل الثاني قال اللهم الا ان يقال بالخصا والخرج من الصلوة فيه وهو في من المنع
ثم اعني منه بان يمكن دفعه بان للفقهاء البطلان على هذا التقدير وليس هو اخلال بالتسليم وانما هو وقوع الثاني في اثناء الصلوة
فان ذلك يخفى فليقبل الفرائع من الاعمال الواجبة وان لم يشعبه ركن كما في حال الشهاد اقول لا يخفى ان كلام جملة
المذكور مشعر بالجواب عن هذا الاعتراض وذلك فان الفهم من ان الا بطلان لا يمكن استناد الى ترك القليم ليس بركن فلا
تبطل الصلوة بركعة اسهوا ولا الى فعل الثاني في هذا المقام لانه موقوف على ان الخروج من الصلوة لا يتحقق الا بالقليم

هذا الحديث يدل على ان الصلوة اذا فسد ركعة واحدة لم يفسد غيرها

بعضها التيميدى كقولهم لو ترك المحرك حتى قرأ التوراة وجب بعد قراءة الحمد إعادة التوراة انتهى ومنها من لم يترك سجدة من
احدها فأنه يتلوا فاما ما لم يركع ثم يقوم ويأتى بما يلزم من قراءة أو تسبيح وهذا الحكم في السجدة الواحدة موضع اتفاق كما نقله عن
واحد ويدل عليه من الاخبار ما رواه الشيخ في الصحيح عن اسمعيل بن جابر عن ابي عبد الله في رجل نسي ان يسجد سجدة
من الثانية فذكر وهو قائم قال يسجد ها اذا ذكرها ما لم يركع فان كان قد ركع فليعض على صلواته فاذا انصرف قضاها واحدا
وليس عليه سهو وانما الخلاف في السجود عن التيميدى فالتيميدى هو ستمائة من المتأخرين انما كالأول في وجوب الرجوع ما لم يركع ونقله في
خبره عن الفقيه في الرسالة الغريبة ومنهم من صرح بوجوب سجدة في التيميدى للقيام الذي زادوه ذهب بن الحسن ان نسيان التيميدى
بعد قيامه الى الركوع بوجوب إعادة الصلوة ونقل ابنه عن ابي الصلاح وبصرى الشيخ الفقيه في المصنف حيث قال ان ترك سجدة
من ركعة واحدة اعاد على كل حال وان نسي في واحدة من ركعات الوضوء قبل الركوع او سجد سجدتين ثم قام احب من رجوع
الى القول الاول بان القيام ان كان انتقالا عن محل لم يعد الى السجدة الواحدة ولا عاد الى التيميدى في سجدتين للقول الثاني بالرجوع الى الاول
على ظلال الصلوة بنسب التيمودى خرج منها ما دل على عدم البناء بنسب التيمودى الواحدة بالخبرين المتقدمين ماعداه والفرق بين التيمودى والتيمودى
بعد الركوع ظاهر لكم بالتحقق الاول والبطالان في الثاني فمكن ان يكون ما قبل الركوع كك انهم وابتدوا القول به وروى في باطلان صحيح
ابن سنان عن ابي عبد الله انه قال اذا نسي شطرا من الصلوة ركوعا وسجدة فاقض الذي فاتك سهوا وروى محمد بن مسلم الصحيح في المصنف
لندرك الركوع بعد التيمودى قال فاتم اذا خاز نذرك مع غفلة التيمودى الذين هم اركع في الصلوة جاز نذرك التيمودى مع غفلة القيام حتى
يظن ان اول التيمودى ويمكن المناقشة في صحيح ابن سنان المذكور بما سباني افضله قرأ التيمودى وكذا في صحيح محمد بن مسلم بان ما دل عليه
من الحكم المذكور خارج عن مقتضى القواعد الشرعية مع ما تضمنها بالاخبار الكثيرة وتقدم الكلام فيها في المسئلة الاولى كما نقله في المصنف
شوبا لا شك ولا حياط فيها مطلوب على كل حال بالرجوع والابتمام ثم لا إعادة من راس وان كان القول الاول لا يخلو من قوة وتمام فخطو
البحث في المقام بنوقف على بيان امور الاول لا كلام في ان لو كان المتيقن التيمودى عاد اليها من غير جلوس واجبة قبلها
انما لو كان النسي احديهما فان كان قد جلس عقبا لاولى واحسان بنية الفصل او لا يثبت فائدة لا كلام في انه لا يجيب للوقوف الى الجلوس قبل التيمودى
انما لو لم يجلس لم يطمأن فليل التيمودى بجلوس وبصرى شيخنا التيمودى في حق وسط التيمودى التيمودى وعلمه في ان بان الجلوس
من افضال الصلوة ولم يأت به مع بقاء محل فليجئ نذركه قال في خبر بعد نقل نحو ذلك عن الرضا بنهم ويمكن المناقشة فيه
القدر الثابت بالجلوس لفواصل بين التيمودى بينهما وقد فات ولا يمكن نذركه لا معطى انتهى وظنني ضعف هذه المناقشة فان ما
ذكره من المحضتين المذكورين لا يدخل لهما في وجوب الجلوس من ان التيمودى والالزم اجبا ما ذكره في الخبرين الذي يجئ نذركه كما معطى وقبل
بعد الوجوب قال في خبره وهو المتيقن في حق استثناء الى ان الفصل بين التيمودى بنحقق القيام ورد بان
الواجب ليس هو مطلق الفصل بل الجلوس لفواصل لم يحصل وباجل فالتيمودى هو قوة القول الاول سيما مع وقفته بالاحياط
الثاني قال في من بناء على ما اخبرنا من وجوب الجلوس في المسئلة المذكورة ولو شئت هل جلس ام لا بقى على الاصل فيجب الجلوس
وان كان حالة الشك قد انتقل عن محله لانه بالقول في التيمودى مع استمرار الشك بصحة محله فأتى به ومثلهما لم يوفق نسيان سجدة وشك
في الاخرى فاتم يجب عليه الا يتيان بهما معا عند الجلوس وان كان ابتداء الشك بعد الانتقال انتهى وهو جسد اما لو تركه بالجلوس
الاستحباب لظنة انتقالي بالتيمودى وان ذلك الجلوس ثما هو جلسة الاستراحة فهل يكفي به وجهان احدهما لا يقتضاه بنية
الصلوة ابتداء كون كل فعل في محله وذلك يقضى كون هذه الجلسة لفصل فلا تضرها التيمودى الظاهرية سهوا بالاستراحة وانما هما
العلم الثاني وجهي الوجوب والتدب فلا يجزي احدهما عن الآخر وقوله انما لكل امرء ما نوى والظاهر هو الاول لما ذكره من التعليل
فائدة عليل بل للاخبار والكثرة الدالة على ان لو دخل في الصلوة بنية الفريضة ثم سهرى وقصد ببعض فعلها التدب انما نافله لم
يضره ذلك بل يبنى على البنية الاولى وقد تقدم تحقيق القول في ذلك في كتاب الطهارة في باب الوضوء في المقامات التي في تحقيق
النية ونقل جلد من الاخبار في المقام ومن تلك الاخبار ما رواه الشيخ عن عبد الله بن ابي يعفور عن ابي عبد الله قال سئلت عن
رجل قام في صلوة الفريضة فجلس ركعة وهو نوى بها نافله قال هي التي فطأها وقال اذا فطأت نوى الفريضة فيدخلك
الشك بعد فطأت في الفريضة على الذي قلت وان كنت دخلت فيها وان نوى لها نافله ثم أتت نوى بعد فريضة فانت في النافله
وانما يجب للعبس من صلوة التي ابتدأ في اول صلوة ونحوها اخبار اخر تقدمت في المقام المشار اليه **الثالث** في الاشكال
والخلاف في ان لو كان قد نسي الركعة او سجد ثم ذكر نسيان التيمودى فأنه يجب إعادة الركعة او السجدة بوجوب التدب ولو فرض ان التيمودى
الاخير وذكره أعاد ثم نسيه وسلم وهذا على القول بوجوب التسليم واحمد ذكره في محله قبل الخروج عن الصلوة وانما على القول بنية
فصل يوجب التيمودى لو تبطل الصلوة لو كان المتيقن التيمودى ويقضى التيمودى الواحدة لو كان المتيقن احدا اشكال ببناء من ان
اخر الصلوة على هذا التيمودى التيمودى ففوت محل التذكرك ومن امكان القول بنوقف الخروج من الصلوة على فعل الثاني او
التيمودى فلو لم يحصل لا يتحقق الخروج من الصلوة بالتيمودى قبل نذركها ووجوب التيمودى لا التسليم حيث وقفا

قبل تمام التمسك لأن قضبة الأضال القصبة وقوعها في عملها أمر متوال كالكلام انتهى في نسيان التمسك إلى أن يسلم وعلى هذا الوجه إن ذكر قيل
 فضل الثاني تدارك للشيء أحمل الصلوة وإن ذكر بعد بطلان الصلوة واليه ذهب ابن أبي نعيم في ناسي التمسك حتى يسلم وقد يمتنع
 جلد من الأصحاب منهم القم بأن فوات عمل هذا الإجراء بالتسليم معفو فمضى منها ما يقضى بتطل الصلوة بما هو ركن وهو جلد
ومنها من نسي التمسك وذكر قبل أن يركع فأنه يرجع له ويبدأ فاقم يائنه بما لم يركع ويرت عليه وهو مما لا خلاف فيه وبذلك
 يجلد من الأخبار ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن سليمان بن خالد قال سالت أبا عبد الله عن الرجل نسي أن يجلس في الركعتين أو
 الأوتنتين فقال إن ذكر قبل أن يركع فليجلس وإن لم يذكر حتى يرفع فليته صلوته حتى إذا فرغ فليسلم ويبعد سجدة في التمسك وعن
 عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله قال سئلته عن الرجل يصلي ركعتين من المكونة فلا يجلس بينهما فقال إن ذكر وهو قائم
 في الثالثة فليجلس إن لم يذكر حتى يركع فليته صلوته ثم يجلس سجدة ثم يجلس سجدة ثم يجلس سجدة وهو خالس قبل أن يتكلم وعن الحلبي عن الصادق والحسن عن أبي
 عبد الله قال إذا نسي في الركعتين من الظهر أو غيرها ولم ينتهدها فماذا كرت ذلك في الركعة الثالثة قبل أن تركع فاحسب شهدة ثم
 فاقم صلوته وإن أنت لم تذكر حتى تركع فامض ثم صلوتك حتى تفرغ فإذا فرغت فاسجد سجدة في التمسك بعد التسليم قبل أن تتكلم
 إلى غير ذلك من الأخبار إلا أنه قريباً التقاليد في ذلك وأعلم أنه ليس في كلام المصنف ما يدل على حكم نسيان التمسك في الركعة الأخيرة
 والأجود نداء الجميع إذا ذكر قبل التسليم وإن قلنا ما سجدنا بالأطلاق الأمر بفعلها وبها يحلها ولو لم يذكر إلا بعد التسليم بطلت
 الصلوة إن كان للشيء التمسك من ركعتين أو ركعة واحدة والتشهد لا إطلاق قوله في صحيح ابن سنان إذا نسي شيء من
 الصلوة ركعاً أو سجدة أو تكبيراً فافض إلى الذي فأنك سهواً وصحبتك محمد بن مسلم عن أحمد بن أبي الرجل يفرغ من صلوته وقد نسي التمسك
 حتى ينصرف قل إن كان قريباً رجع إلى مكانه فتشهد والإطلاق لا يطلب مكاناً نظماً فتشهد به انتهى أقول ما ذكره من قضاء التمسك فيما لو لم
 يذكر إلا بعد التسليم جلد الصحيح محمد بن مسلم المذكور فأنها ظاهرة في التمسك الأخير ما إذا ذكره من قضاء التمسك الواحدة في الصلوة المذكورة
 استناداً إلى صحيح عبد الله بن سنان التي ذكرها فأنه إن التمسك المذكور على إطلاقها غير معمول عليها وكذا أما شأبها كصحيحة حكم بحكم
 عن أبي عبد الله في رجل نسي ركعة أو سجدة أو التمسك منها ثم لم يذكر بعد ذلك قال يقضو ذلك بعينه قلت أبعيد الصلوة قال لا ورثة
 الحلبي عن أبي عبد الله قال إذا نسي من صلوته فذكر قبل أن تسلم أو بعد ما تسلم أو تكلم فأنظر الذي كان نقص من صلوته فأنه
 فات الجميع فلا شيء في الدلالة على قضاء ما نسي من الأضال كأنما كان وإن كان ركعاً ولم يقل بذلك أحد من الأصحاب وإنما
 أوجبوا قضاء أشياء معتبرة مثل التمسك الواحدة والتشهد والفنون وأبطلوا الصلوة بنسيان الركن كالركوع والتجديدين ومبنيين
 فكيف يمكن الاستناد إلى مجرد إطلاق الصحيح المذكور والأخبار المتقدمة الدالة على قضاء التمسك ظاهرة فيما عدا التمسك الأخيرة و
 على هذا يبقى حكم التمسك الأخير خالياً من المسند والدليل على وجوب قضاها والاستناد في ذلك إلى مجرد إطلاق هذه الروايات نحوها
 مع كونهم لا يقولون به مجازاً ومحصنة والأمر القول بغيره بوجوب قضاء ما نسي من الركوع والتكبير نحوها وهم لا يثبتون ذلك قائل
 به إلا ما يظهر من كونه من نفل ذلك عن صاحب البشرى قال بعد ذكر الروايات الثلاث المذكورة وبين طائوس في البشرى بلوح منه
 إرضاء مفهومها وبإيجاز فأنه وإن كان ظاهر الأصحاب عدم الخلاف في القضاء إلا أن الدليل كما عرفت قاصر عن ذلك إذا روي أن
 المتقدمه مورد هذا التمسك ما عدا التمسك الأخيرة وهذه الرواية التي قد استدل بها في ذلك قد عرفت ما فيها فأنه إن كان في ذلك
 بعد ذكر صحيح حكم بن حكيم والظاهر أن المراد بالركعة مجموعها لا نفس الركوع خاصة وبالتمسك منها الفنون والتشهد ونحو ذلك مما لم
 يتم دليل على سقوط نداءه انتهى أقول بل الظاهر أن المراد بالركعة أتمها هي نفس الركوع خاصة حتى به صحيح ابن سنان المذكور وبوجه
 ذكر التمسك بعد ما لو لم يذكرها أو نسيها بعد الأفعال التي لو نسيها لوجب قضاها من ركوع أو سجدة ونحوها من أفعال الصلوة
 المشار إليها بقوله أو التمسك منها وما يستأنس به لذلك صحيح منصور عن الصادق في رجل صلّى فذكر أنه نسي سجدة لا بعد الصلوة
 من سجدة ويبعد هاتين الركعتين المذكورتين بعد ذلك أو الظن أن المراد بالركعة الركوع كما يظهر من مقابلته بالتسكيد
الفائدة الثامنة ظاهر أكثر الأصحاب تدارك التمسك بعد الصلوة بين كون التمسك الأول والاخير نفل الحلة
 بين وبين الصلوة أم قالوا ليس لو نفل الحلة بين الصلوة والتشهد الأول لم يتطل الصلوة لخروجه منها بالتسليم ولو
 نفل بينهما وبين التمسك بطلت صلوته لأن قضبة التمسك بكون بعد التمسك وقوعه قبله كسلام فيكون حله قد
 صلحت الصلوة وأعرضه الحق في بر فقال بعد نفل كلامه وليس بوجه لأن التسليم مع التمسك مشروع فيمنع من قبض التمسك
 لما روي حكم بن حكيم عن الصادق ثم سأل الرواية كما قلناه قال في ذلك بعد نفل كلام بروه وحسن قول الأظهر في الأمر
 بين التمسك بين في المحكم المذكور بناء على ما ذهب إليه من استحباب التسليم هو أن يقال إنما يخرج من الصلوة بالتشهد
 الأخير فإذا نسي لم يخرج فيكون قد أحدث قبل الخروج من الصلوة فينطل صلوته وكان الأولى لا أن يسأل
 التعليل بذلك وإنا استدلنا بالحقيقة لوجوب قضاء التمسك الأخير بوجوب حكمه المذكور من حيث لفظ الشيء
 فيها التمسك بالتشهد فأنه عرف ما فيه وكان له الأولى والأسد لا لا صحيح محمد بن مسلم المتقدمه هذا أو التحقيق كما سيأتي بيانه

الباب الثاني

ان لا دليل على وجوب قضاء التشهد الاول احدث بعد الصلوات لم يجد وجوب قضاء التشهد الثاني لصحة سجدة محمد بن مسلم المذكورة
 احدث ام لم يجد وفيل في كونه من مقتضى التمسك انما نزع في محله الحدك انما التمسك الاول وحكم بابطال الصلوة وحكم بان
 التسليم وقع في محله وان نفي التمسك الاخير فكون الصلوة صحيحة انتهى وفيها ما حكم به من ابطال الصلوة في الصورة الاولى
 ثم ولو قلنا بوجوب قضاء التشهد لادلا الاخبار وكلام الاصحاب على الصحة احدث اوله بحدوث وانما الكلام فيما ادعوه من وجوب
 القضاء وعدمه وقد تقدم في فصل التمسك فقل كلام ابن بابويه وحكم بصحة الصلوة بالحدك بعد دفع رأس من التمسك الاخير
 والاخبار الدالة على ذلك وبيان القول في ذلك فليجزمه **قوله** المشهور بين الاصحاب وجوب قضاء الصلوة على
 النبي اذا صلى عنها المصل وفان موضع نذر كذا ونذر كذا كما بدأ اوله التمسك لولم ينف محل نذر كذا اعني قبل الركوع فانه يجرى
 اليها قالوا لا يصح الفصل بينهما وبين التمسك وانما المص شرعية فضا لعدم النص وردة في كونه بان التمسك يقضي بالنقص فكذا
 البعض لتويزه بين الحجر والكل لا حجة في كونه على وجوب قضاء ما زاد على الدليل المذكور بانما مورب الصلوة على التمسك
 والدة ولم يأت به في عهد التكليف الى ان يخرج منه بفعله واعرضه في كونه بان الصلوة على النبي انما يجرى في التمسك
 وقد فات والقضاء فرض مستأنف فيوقف على الدليل وهو مستأنف قال على ان في وجوب سجدة الاداء خلافا بين الاصحاب
 كما تقدم تحقيقه واعرض الدليل الاول انهم يمنع الملامة قال مع انه لا يقول بالتسوية بين الكل والحجر مطلقا **قوله** وبوجه
 ان الصلوة تقضى ولا تقضى اجزاها مطلقا وانما في كونه كلام ابن تيمية قال بعد استدلاله بالدليلين المذكورين وانما في
 هذه الادلة قياسا وانما هو لفصو قوة المهرية حيث لم يجد نصا صريحا بان اجاب القضاء مستند الى القياس فاحتمل انما في
 يخفى ما فيه **قوله** وانما في هذه المسئلة هو قول ابن تيمية في كونه كلام السيد السند قدس سره فان وثقوا ثبات الاحكام
 الشرعية بحجة القليلات العقلية جاز في احكامه سبحانه فيمكن الاستدلال على القول بالشك في وجوب سجدة عبد الله بن مسعود
 وحكم بن حليم ورواه الحلبي الا انك قد عرفت انه لا قابل بذلك من الاصحاب سوى ما نقل في كونه عن ظاهر ابن طاووس في البشارة
الصلوة الثالثة ما يندرك بعد الصلوة مع سجود اليهود عند الاصحاب رقة وهو التمسك والتشهد للمسيح وانما يذكره بعد
 الركوع فانه يقضيها ويحسد اليهود كما هو جوابه الا انه لا يخلو من الاشكال في كل من الموضوعين وتحقيق الكلام في ذلك يوقف على
 بطلان مقامه في التمسك الشهور في كلامهم ان من ترك سجدة من صلواته لم يذكر حتى ركة فانه يقضيها بعد الصلوة من غير
 ان يجب عليه الاعادة وانما يجب عليه سجود التمسك وقد وقع الخلاف هنا في مواضع ثلاثة **الموضع الاول** في وجوب قضاءها خاصة
 مع صحة الصلوة وهو الذي عليه الاكثر وهذا ينبغي ان يثبت الى ان من كان تسيان التمسك الواحدة من الركعتين الاوليين في
 بعد الصلوة وحكي في كونه عن الشيخ الفقيه في باب ان كل سهو يلحق الاوليين موجب لاعادة الصلوة وكذا الشك
 سواء كان في عددها او في ثبوتها ونقل الشيخ هذا القول عن بعض علمائها وانما قد تقدم انهم من غير ان يوجبوا باعادة الصلوة
 بترك التمسك معني الاوليين والاخيرين بل الذي يدل على القول اليهود صحفا اسمعيل بن حم والابن جبريل لم يقدما في الموضع
 الثاني من مواضع الصورة الثانية وهو ما رواه الشيخ في القصة عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله قال اذا نسي الرجل سجدة وابقن
 انه قد تركها فليجدها بعد ما يتعقل ان يسلم وان كان شاكيا فليسلم ثم يجدها ويبتعد تشهد اخيرا ولا يبينها فقرة فان التمسك
 فقرة القرب والظاهر ان المراد بقوله بعد ما يتعقل اي بعد ما يتبين له ان السلفاء من الاخبار والادلة على وقوع مثل هذا التجوز فوضع
 الكلام الواو عنده واما التجوز في صورة الشك فليجدها بعض الاصحاب على الاحتياط ولا استحباب لما تقرر ان الشك بعد تجاوز
 المحل لا اثر له ولا يظهر حله على التجوز لانه الذي فيه التمسك مخيف انه لا يبقى فقرة وان كان في ذلك التمسك وقع منافرة لذلك
 وما رواه الشيخ عن حماد بن موسى الساباطي في الوثوق عن ابي عبد الله انه سئل عن الرجل ينسى سجدة فذكرها بعد ما قام وركع
قال يجزى في صلواته ولا يسجد حتى يسلم مثل ما فانه قل فان لم يذكر بعد ذلك قال يقضى ما فانه اذا ذكره احتج الشيخ بما رواه
 احمد بن محمد بن ابي نصر في الصحيح قال سأل ابا الحسن عن رجل صلى ركعتين ثم ذكر في الثانية وهو راكع انه ترك سجدة من الاولين فقال
 كان ابو الحسن يقول لا تترك التمسك ولا تترك سجدة واحدة ام اثنتين استقبل الصلوة حتى يعبر لك انما اثنتان وعلى هذه الرواية لا يطبق
 مدعي الشيخ والظاهر ان الراوي روى عن حماد بن موسى بن حمران مرة بنحو ما ذكره الشيخ واخرى بما نقل في كتابه وبعض رواة الشيخ ما رواه حماد بن
 في قرب الاستماع احمد بن محمد بن ابي بصير محدث كتابي فيجب ان لا يقال بعد ان يكون قد حفظ الركوع والتشهد وكيف كان فهذا
 المحلل يخلو عن الاشكال بل الاشكال الموجب لمحض الاستدلال به في الاستدلال وذلك ان قوله في الخبر المذكور ولو لم يذكر
 ام اثنتين محتمل ان يكون المراد ركعة الركعة او الركعتين اي شكك مع ترك التمسك بين ترك الركعة والركعتين وعلى هذا خلا
 اشكال فيما ذكره من الحكم بالاستسقاء الا انه لا يطبق جديدا في الجواب المذكور على ما ذكره من التوال ويجعل ان يكون المراد التمسك
 والتشهد بين القول وترك سجدة وشك في انه هل يسجد شيئا ام لا وعلى هذا الدليل على مراد الشيخ في الجملة اد الشك بعد تجاوز
 المحل لا عبرة به فيكون البطلان انما هو ترك التمسك وعلى هذا المحمل ان يكون الواو في قوله ولم يذكر واحدة او اثنتين معناه وان

وإذا كان في التمسك من غير ان يذكر سجدة واحدة أو اثنتين معناه وانما في كونه كلام ابن تيمية قال بعد استدلاله بالدليلين المذكورين وانما في هذه المسئلة هو قول ابن تيمية في كونه كلام السيد السند قدس سره فان وثقوا ثبات الاحكام الشرعية بحجة القليلات العقلية جاز في احكامه سبحانه فيمكن الاستدلال على القول بالشك في وجوب سجدة عبد الله بن مسعود وحكم بن حليم ورواه الحلبي الا انك قد عرفت انه لا قابل بذلك من الاصحاب سوى ما نقل في كونه عن ظاهر ابن طاووس في البشارة

[illegible]

مجلس اول

مجلس اول

فصل الثانی

رجع الى مكانه فشهدوا بالاطلاق فشهدوا به وعن علي بن حمره قال قال ابو عبد الله ماذا قيل في الركعتين ولم يثبت
فلان قبل ان تركه فاعده وشهدوا ان لم يترك حتى كان في ركعتيه فاصبح في صلواتك كما انت فاذا اصبحت سجدت سجدتين لا ركعتين فبما تم تشهد
التي هي في ذلك فانك احببت جملته من الاصحاح للمول الثاني بالاختار والكثرة المذكورة ان ناسي التشهد حتى برع يجب عليه سجدة واحدة
من غير فرض لذكر التشهد فيها مثل صحاح سليمان بن خالد وعبد الله بن سنان والحلي في التمهيد ما في الموضع الثالث من الصورة الثانية
ويجوز ما رواه في كافي القم والحن عن الفضيل بن يسار عن ابي جعفر في الرجل يصلي ركعتين من المكتوبة ثم يركع فيقوم قبل ان يجلس فيها
قال فليجلس ما لم يركع وقد تمت صلواته وان لم يجز حتى ركب فليصبر في صلواته واذا سلم سجد سجدتين وهو خالص رواها الشيخ في باب
وذكر رجل سجد سجدتين فقرأ نقرتين وما في كما اصاب لما تقدم في صحاح ابن ابي عمير عن النبي عن قيس بن ابي حازم رواه في باب
الحسن عن الحسن بن ابي اسحاق قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يصلي ركعتين من المكتوبة فلا يجلس فيها حتى يركع في الثالثة
قال فليتم صلواته ثم يسلم وليسجد سجدتين وهو خالص قبل ان يتكلم وعن ابي بصير في الموقوف قال سالت عن الرجل يركع في سجدة
يتشهد فيها وعن ابي بصير في الصبر عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يصلي ركعتين من المكتوبة فلا يجلس فيها فقال ان كان ذكره
وهو قائم في الثالثة فليجلس ان لم يذكر حتى يركع فليتم صلواته ثم يسجد سجدتين وهو خالص قبل ان يتكلم وعن الحسن الصبيح عن ابي
عبد الله في الرجل يصلي ركعتين من الوتر فيقوم فليكن التشهد حتى يركع ويذكر وهو راكع قال يجلس من ركوعه ويتشهد ثم يركع في الثالثة
قلت ليس قلت في الركعة اذ لم يركع ما يركع معنى ثم يسجد سجدتين بعد ما يصرف تشهد فيها قال ليس مثل الركعة قول وهذا
الاخبار وان كانت كما ذكره المستدل من الدلالة على حجة سجدة التهم من غير فرض للتشهد الا ان الذي في كلام اولئك الفاضلين بعد
القول مركب من امرين احدهما وجوب قضاء التشهد وثانيهما اقيام تشهد سجدة التهم مقام التشهد المتخفى هذه الاخبار لا تقبل الا بالبرهان
والتحقيق والصواب وان لم يثبت في احد من مشايخنا الاصحاح ان اولئك الجماعة اتفقت على هذا المقام على كتاب الفقه
الروضي حيث قال وان نسبت التشهد في الركعة الثانية فذكرت في الثالثة فارسل نفسك وشهدت ما لم تركع فان ذكرت بعد ركعة
فامض في صلواتك فادسكت سجدة سجدة التهم وشهدت فيها التشهد الذي قد فاك انما في هذا القول هو الظاهر عندنا على ظاهر
خبر الكتاب لاعتد بلك الاخبار الصحيحة الصريحة فانما على كثرتها انما اتفقت حجة سجدة التهم مع اتمام ركعة في مقام البيان فلو كان
قضاء التشهد واجبا لذكر ولو في بعضها واما ما استدلل به القول للشهور فهو محيل من القول واما ما حجة محمد بن مسلم فان مورد هذا
التشهد لا يضر وحمل البحث في الاخبار وكلام الاصحاح انما هو التشهد الاول للتفصيل الواقع في الاخبار وكلامهم في هذا
يكون المذكور قبل الركوع او بعد الركوع واما رواه عن علي بن حمره في ان كان الامور هذا التشهد الاول لان ظاهره ان التشهد الذي بعد
الركعة انما هو تشهد سجدة التهم وانما يقصد به التشهد الذي فانه في الدلالة على خلاف ذلك انما هو التشهد الذي فانه في الدلالة على نفيه
اقرب اذ مرجع ما دلل عليه في ما صرح به عبارة كتاب الفقه المذكورة على ان المقوم من كلامهم ان الواجب هو الايمان بالاختار
المنتهى الا ان سجدة التهم هي مقتضى هذه الرواية على ما تقدم من سجدة التهم على قضاء الاخر فلا يتم الاستدلال بها من
هذه الجهة كيف كان فليكن بناء على ما اخترناه ان يقصد بتشهد في سجدة التهم قضاء التشهد المتخفى اتماما رواه الشيخ عن محمد
بن علي الحلي قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يسهو في الصلوة فبني التشهد قال يرجع فليشهد قلت يسجد سجدة في التهم
قال لا ليس في هذا سجدة التهم فحول على ما اذا ذكر قبل الركوع الموضع الثاني وجوب سجدة التهم في الموضع المذكور
عرفت بكتاب الاخبار بذلك وهو الذي تكلموا فيه في الاخبار وهو الذي صرح به في الاصحاح انما هو بل نقل بعض شرح ابي
الاختلاف فيه بين الاصحاح في قوله في الذكر في لف وكنت الخلاف فيه عن ابن محميد والشيخ في الجمل والاقتضار في ذكر
ابو الصلاح فيما وجب سجدة التهم اقول انما كان مراده قدس سره انما هو في الكاين المذكورين قبل القول في التجوز
الموضع المذكور عن ابن ابي عمير والشيخ في الكاين المذكورين فالظن انه ليس كذلك في ارفق عليه بعد المراجعة والتبصير فقلنا
عنها عدم عد ذلك فيما يجب له سجدة التهم حيث في مواضع ليس فيها من كان الاولى نسبة القول اليها بما نفي عن ابي الصلاح
قال في خبر بعد نقل جملة من الاخبار للتقدم في الدلالة على وجوب سجدة التهم في هذه الصورة وهذه الاخبار وان كانت غير
صريحة في الوجوب بل في كون الامر في اخبارنا حقيقة في الوجوب لكن لا بعد ان يقول في الوجوب على هذه الاخبار بمعونة التمهيد
لكن ذلك لا ينع من شوب الاشكال والنقل وانما هي من جملة تشكيكاته الواهية التي يجب ان تكون وانه لا ضعف لبيوت مقتضاها
وقد اوضحنا في مقام مما تقدم فساد وان فيه خروجا عن الدين من حيث لا يشعر فاوله واما ما رواه الشيخ في الموقوف عن ابن بكير عن
رواية قال سالت ابا جعفر هل يسجد رسول الله سجدة التهم فقال لا ولا يسجد لها فيه فاجاب عنها في حجة بانها يمكن حملها على ان
الشيخ في حفظ صلواته بالتوجه فيها بحيث لا يصد منه التهم وقال وفيه الرواية غير معولة بين الاصحاح فيشكل القول على ما انتم
اقول انما هو الجواب عنها هو حمل الفقه على الامة فانه هو الفقه الحقيقي بمعنى انه لم يسجد هار رسول الله لضعفه عن التهم ولا يسجد
امام بعد السلة المذكورة وفي الخبر المذكور ظاهر الاخبار الدالة على سهو ولا سيما ما دل منها على انه يسجد سجدة في التهم

في وجوب
سجدة التهم
المنتهى

المسألة الثانية لو ساءى عن الركوع فله صوتان يذكر بعد الدخول في السجود والآخر لا يشهد بطلان الصلوة وقد تقدم مراراً
تحقيق المسألة ونقل خلاف الشيخ في ذلك في المسألة الأولى وقد صرح بعض مشايخنا المحققين من متأخري تائيد لا فرق في البطلان
إذا ذكر بعد وضع اليدين كون وضعهما على ما يصح السجود عليه وما لا يصح قال ولو ذكر بعد وضع اليدين سواء كان على ما يصح السجود
عليه لم لا يشهد بطلان الصلوة ثم نقل خلاف الشيخ المشار إليه وعندي في ذلك اشكال فانه لا ريب في ان وضع اليدين على ما يصح السجود
عليه لم يغير ثبوت ولا ضرورة ليس بسجود شرعي بل هو في حكم العدم فكيف يمنع العدم من الركوع ويحكم بطلان الصلوة فان اسندوا الى الإجماع
فغير المقدّم مثل محضر رفاعه عن أبي عبد الله قال سئل عن الرجل يسجد في ركعة حتى يسجد ويقرأ في ركعة يسجد في ركعة يسجد في ركعة
لا ريب في ان المراد بالسجود فيها هو السجود الشرعي فانه هو المتبادر الذي يصرف اليه الاطلاق وابقى قائم صواباً في معنى ساءى عن ركعة
فذاكره متى لم يدخل في ركعة والدخول في الركعة بالسجود على ما لا يصح السجود عليه ثم وبالحمل فانه ان اسندوا الى الإجماع السجود في الصلوة وحكم
بصحته فاذكر صحته لكم لا يقولون بطلان الصلوة فلا معنى للحكم بالبطلان بل الواجب تداول الركوع لبقاء المحل ثم لا نبيان بالسجود الشرعي
الصحيح الثاني ان يدرك بعد الهوى قبل السجود معناه انه تجاوز بالركوع ركعتاً فقدم ذكره في فصل القيام وهو المشهور في كلامهم وهو لا يتحقق
الا بصحة قصد الهوى للركوع عند روح فوجب القيام أولاً ثم الركوع وبدل على وجوب الأنيان بالركوع في الصورة المذكورة ان الدفعة
مشغولة بفعل ولا مانع من عدم تجاوز المحل فيبقى الخطاب في الحال المذكورة وبعض الاطلاق محض عبد الله بن سنان للنفقة عن
أبي عبد الله قال اذا كنت شيئاً من الصلوة ركعتاً وسجدت ركعتاً فالتكبير الذي فاعض الذي فاعض هو الجاهل على صورة الذكر قبل فوات المحل بمعنى
مادى على ان نبيان حتى يفوت المحل موجب لحكم الصلوة وبوجه ما سيجي اليهم من وجوب الأنيان اذا شك في فعله قبل فوات محل
صوت القيا الأولى بمعونة الحكم مقام عدم البطلان استناداً الى الأصل ومقتضى التخييلات المذكورة في هذه الصورة هو حصول التبيان
في حال القيام وبغيره وبين ما ياتي بعدها **الثالث** هي الصورة الثانية يعني المذكور بعد الهوى للسجود وتجاوز قوس الزاكن
ولكن عرض التهوراتما هو بعد الهوى للركوع وقبل الدخول في قوس الزاكن والحكم هنا عدمه هو الرجوع بان يقوم محلياً الى قوس الزاكن
خاصة من غير ان يصاب لانه قد هو في فصل الركوع وانما عرض له التهور بعد ذلك فلا يجب عادة القيام في هذه الصورة
ولكن عرض التهور بعد الدخول في قوس الزاكن وفي المودح اشكال لانه قد حصل الزاكن الركوع في سجود الدخول في قوس الزاكن لان الركوع معناه
عن الاختصاص على الكفة المخصوصة وفلحصول الذكر والعلمانية واجبات خارجة عن حقيقة واسندوا كما هو جبر بزيادة الركوع ومقتضى
ذلك انه يضيء في صلوة حصول الشرح والهوى له بعد القيام ولم يحصل هنا غير الاخلال بالذكر والعلمانية وقد عرفت انها واجبات
خارجية لا يضر تركها سهواً والمحل غير قابل لاسندوا كما الماعرف من ان ذلك موجب لزيادة ركعة في الصلوة والى ما ذكرناه بميل كلام
السيد السندوني في كنهه والفاضل الخراساني في حقه وهو القلم لما عرفت وانما ما ذكره شيخنا ابو الحسن الشيخ سليمان بن عبد الله
البحراني في رسالته الصلوة بتبني هذه الصورة حيث قال ولو كان عرضة يعني التهور بعد وصوله الى حد الزاكن في تحريم الهوى نظراً فلا
اعرف له وجهاً وتلبيد الحديث الشيخ عبد الله بن الخصاصي البحراني في شرحه في الرسالة المذكورة في توجيه ذلك وموافقه على التوقف
في هذه المسألة كلام لا يخفى من التهور ولا اشكال الناشئ عن الاحتجاج وبالحمل فانه عند بحج المسألة ما تقدم ذكره **تبيين** قد تقدم
في الفصل الخامس في الركوع ان من جملة واجبات الركوع ان يقصد بجموعه عن القيام اليه فلو هو على بقصد بل لغيره اخل يحصل بجموعه
الى قوس الزاكن ركوع بل ولو نوى سجود الركوع في تلك الحال فانه لا يجزئ بل يجب عليه ان يقوم منقباً ونوى الهوى له وظاهر الفاضل الخراساني
التوقف في ذلك قال في خبره بعد ذكر وجوب القيام في الصورة الثانية من الصور للنفقة وترجمها قال انه يعمل باسندناك الهوى الى الركوع
فانه واجب ليقع بقصد الركوع ذكر ذلك غير واحد من اصحاب الشرح في اثبات وجوب الهوى المذكور محال الا ان الثبوت بالبرائة من التكلف
الثابت بنفسه اقول لا يخفى ان اللزم ما ذكرناه لو هو في صلوة لتناول شيء حتى تجاوز قوس الزاكن هو بطلان صلوة حصول
الركوع اذ الركوع ليس الاعبار عن الاختصاص حتى يصل بداً ركبة فله حصل وان لم يحصل قصد اليه بالذكر والعلمانية بتأخر واجبات خارجة
ولا اعتناء بتوابع ان العبادات مشروطة بالتوجه الى القصد والنيات فلا يصرف الفعل الى كون عبادة الا بالنية والقصد اليها والاهتمام
فانما هم من ذلك كما تقدم تخفيف في باب الوضوء من كتاب الطهارة وعليه ذلك الاخبار الكثيرة كقوله انما الاعمال بالنيات ونحوه مما تقدم
في الموضع المشار اليه وقد روى الشيخ في عن يحيى بن زكريا الاوروق قال راب بالهوى في صيا قائماً الى جانبه رجل كبير يريد ان يقوم
ومعه غيره فاذا راد ان يقفوا فاعطى ابو الحسن وهو قائم في صلوة فتناول الرجل العصى ثم عاد الى صلوة وهو مؤبد لما ذكرناه ثم روى الثقة
المجمل على بن جعفر كتاباً للساجد ابل عن اخيه موسى قال سالت امرأة تكون في صلوة فاقامتها في صلوة فاقامتها في صلوة فاقامتها في صلوة
فتناولها وقوله في فائز قال لا يخفى في فائز قال شيخنا المجلسي كتاباً لاجار بعد نقل الخبر المذكور في محل وهي فائز يمكن ان يكون ذلك لاسناد
زيادة الركوع على عدم اشتراط التبت في ذلك وظاهر بعض اصحابنا شرطها ثم نقل كلام الشهيد في كراهي الدلائل على وجوب الفصل في الركوع
الى الركوع وروايت زكريا الاوروق قال بعد ما هو هذا يدل على الجواز في محل الاشتراط المذكور ثم قال وذكر العلامته والشهيد وغيرهما الركعة
من غير رد ويمكن الجمع بينهما في هذا الخبر على الفرضين او الكراهة لا عود على النافذة وعلى الجواز والاول اظهر انتهى اقول لا يخفى ان

المتكلم في الشك قال نعم والوتر والمجعة من غير أن أسأله وروى في الخصال في الوتر عن أبي بصير عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال
قال أمير المؤمنين لا يكون التهور في خمس في الوتر والمجعة والركعتين الأولى من كل صلوة وفي الصبح والمغرب وروى الحجة في كتابه في
 الأسناد عن محمد بن خالد الطائي عن الصادق عليه السلام قال سالت عن الرجل يصلي الفجر فلا يذكر ركعتين صلى أو ركعتين قال بعد ذلك
 لم يصلي أصحابنا وأما ما في المغرب قلت له ماذا لو قرأ في الوتر والمجعة وفي المقام فوجد بحسن التنبه عليها **الفائدة الأولى** قد روي
 الشيخ قدس سره عن محمد الساباطي في الوتر قال قلت لأبي عبد الله رجل شك في المغرب فلم يذكر ركعتين صلى أم ثلاثا قال يسلم ثم يقوم فبصفت
 ما يقرأ ركعتين ثم قال هذا والله لا يقضي عن محمد الساباطي **قال** سالت أبا عبد الله عن رجل لم يذكر ركعتين صلى الفجر ركعتين أو ركعتين قال يشهد
 وينصرف ثم يقوم فصلى ركعتين فكان صلى ثلاثا فكانت هذه موطوءا وان صلى اثنتين كانت هذه تمام الصلوة وهذا والله لا يقضي عليه السلام وهذا
 الخبران كما ترى ظاهران في النافاة لما استفاض في الأخبار والمطالع بالافاق أصحابه يعني إرجاءها إلى قائلها وأجاب الشيخ في جواب
 عنها بأن يحتمل أن يكون المراد من شكه ثم غلب على قلبه لا كذا ويكون إضافة الركعة على وجه الاستصحاب وأجاب في صوابها بما شاذ أن
 مخالفان الأخبار كل ما فاة الظاهرة قد اجتمعت على ذلك العمل بها ثم احتل حليما على نافذة الفجر والمغرب ولا يخفى في هذا الحمل من البعد فإن
 المحذور ظاهران في الفريضة فإن قوله وبصليهما ركعتين في الأول وقوله وإن كان صلى ركعتين كانت هذه موطوءا في الثاني يناديان
 ما في المراد بهما الفريضة وكذا قوله في الخبر الثاني كانت هذه تمام الصلوة **قال** في الوتر بعد استبعاد حمل الشك في أحق وقوله ويجعل
 في المغرب وذلك فانه قد حفظ الركعتين واما ما في الثالث فلا يبعد إلا تمام وفي إطلاق حليب القبار والحجرات في أخباره ذلك ثم
 قال ولو كان الزاوي غير غير ركعتين بذلك إلا أن تأخر من لا يوفق بأخباره وقال شيخنا الجاسق في الجار بعد نقل خبر غير الثاني والكلام
 فيه وبالجمله فيشكل التعويل على هذا الخبر الذي هو رواية بنحو الذي قلنا يكون خبر من أخباره خالفا من التوثيق واضطرار اللقط
 هو المعنى في ذلك الأخبار الكثير الضعيف الذي على البعد والاكثار يمكن القول بالخير أو ما قوله يعني أخا الحديثين وهذا والله لا يقضي أبدا
 فعمل معناه أن المحكم بما لا يقضي به العامة تكون أن مثل هذا الشك بوجوب إعادة التمسك **اقول** والأظهر في الخبرين المذكورين هو
 ما قد مرنا ذكره والمحمل على القيمة غير بعيد واستقر معنى الوسايل قال لموافقها جميع العامة وهو جسد وما قوله أنه لا يقضي ثم أبدا
 فالظم أنه إشارة إلى أن هذا الكلام إنما خرج منه مخرج القيمة في المخالفين الأحكام كما قد مرنا به في المقدمة الأولى من مقدمة
 كتاب الطهارة بمعنى أنه يقضي به العامة المذكورة ولا يشبهه البص لما استفاض في أخبارهم من إبطال هذا الشك للصلوة ووجوب إعادة
الفائدة الثانية ان ما دل على الأخبار المذكورة من بطلان الصلوة بالشك في المغرب هو المعروف بين الأصحاب وقد
 تقدم نقل ذلك عن **في** البص إلى أن متى **لنف** والتهديد في كرى فقلنا عن في المنع أنه قال إذا شكك في المغرب فلم ندر في ثلاثا
 في أربع وقد حوزت الشك في شك من الثلاث والأربع فاضفنا ما ركعتين أخرى ولا تغد بالشك وان ذهب إلى الثالث فلم
 وصل ركعتين بأربع سجرات وان جالس قال في كرى **بعض** نقل ذلك وهو نادر وكتاب المنع لا يجزئ في الأربع ذلك منه
 على أن علم أن عموم النص والفنوى يقضي بعدم الفرق في وجوب إعادة في الزيادة والنقصان وبعضه ما رواه الشيخ عن الفضل
قال سالت عن التهور فقال في صلوة المغرب إذا لم تحفظ ما بين الثلاث إلى الأربع فاعاد صلوتك **الثالثة** الظاهر من الروايات
 أن الشك في الفريضة الثمانية والثلاثين مبطل مطلقا واجبه بالأصل أو بالعاد من كصلوة التهور والصبح والمجعة وللعبد من الواجب
 في صلوة الكسوف والصلوة للتندوة شائبة أو ثلاثة ركعات والقوات وبين أن يعلم أنه لو كان الشك في صلوة الكسوف فان كان
 الشك بين الركعة الأولى والثانية وبينهما وبين الثالثة بطلت لا تماثلية وان كان الشك إنما هو في عدد الركعات فان تضمن
 الشك في الركعتين كما لو شك هل هو في ركوع الخامس السادس فانه ان كان في السادس فهو في الركعة الثامنة وان كان في الخامس
 فهو في الركعة الأولى وبطلت أيضا وان حوز ما هو فيه ولكن شك في عدد الركوع فالأشهر الأظهر البناء على الأقل لا على عدم
 فعلى الحقيقة شك في فعل شيء وهو محل فإني بكر ركوع الصلوات اليومية وفي المسئلة قولان نادرا أن أحدهما للقطب التري
 والثاني للسبيل **قال** بن محمد بن طاهر في الشرع قد نقل ما ذكر في وردتها من احتيا لوقوف عليه ما فليجمع إلى الكتاب المذكور
 الوارد ظاهر لا تماثلية والمعنى من كلام الأصحاب هو التخيير في النافذة في شك فيما بين البناء على الأقل والأكثر وان كان
 البناء على الأقل أفضل وحلها على صلوة الوتر والتندوة وان أمكن إلا أنه لا يخلو من بعد ويجعل مخصوص عموم حكم النافذة
 بالأخبار المذكورة فيقال باستثناء الوتر من ذلك وقد نقل بعض مشايخنا المحققين أنه إلى ذلك صار بعض المتأخرين و
 قيل أنه لو كان الوتر مطلقا غالبا على الثلاث فيجوز على الشك بين الاثنين والثلاث إذا الشك بين الواحدة شك في الشفع
 حقيقة والشك بين الثلاث والأربع نادر فيعود شك إلى أنه علم إيقاع الشفع وشك في أنه وقع الوترام لا ولما كانت
 في الوتر صلوة رأسها فإذا شك في إيقاعها يلزمه الأنيان بها وليس من قبل الشك في الركعات انتهى **الخامسة** يعني
 في أن يعلم أن المراد بالشك في هذه المسئلة ما هو أعظم من الظن لمقابلة الشك فيها باليقين كما في صحيح محمد بن مسلم من قوله حتى يبين
 البين في أتمه والتعجيل جلد من الأخبار المنفصلة بالذوايه التي هي بمعنى العلم كاصحج به اهل العلم مثل قوله إذا لم يدر واحدة

فلحمك الشك

میں نے

من اجله الله ثم ذكر الصلوة الاولى وانما خبرنا في هذا الباب من مقتضى القاعدة المنصوصة في الاخبار وكلام الاصحاب
من انه متى شك في شيء قد دخل في غيره فلا يلتزم ولا ما تخرج هو انما مناط الرجوع هو الدخول في ذلك الفعل الاخر وعدمه
حينئذ فان صدق ذلك الغير على مقدار ما في الاضال فما احتيا وفي الثانية جسد الصلوة المذكورة لكنه يرد عليه ان ما احتيا
في التراجع ليس كذلك وان الصلوة التي اوردناها توجبنا وبذلك انما هو مقتضى ذلك الغير على المقدار ما يلحق بالافعال المحدودة
اولا كان الامر بالعكس بالجملة فان التراجعين المذكورين فليست في حكم الصلوة فالفقهاء لم يهاجروا بالشاقيين وانما
اجاب به المحدث الكاشاني في الوافي من غرض هاتين الروايتين حيث قال بعد ذكر الصلوة الاولى او لا ثم الثانية بل في
ما لفظه ان قبل ما الفرق بين النهوض قبل استيفاء القيام والهوى للنجس قبل التسوط له حيث حكم في الاول في حديث البصري
بالايمان بالنجس المبيح على بقائه على وجهه وحكم الثاني هنا بالمضي المقتضى على تجاوز وقت الركوع فلما اقرنا بينهما ان الهوى للنجس
مستلزم للانصاب فعل اخر غير الركوع وقد دخل فيه وتجاوز عن محل الركوع بخلاف النهوض قبل ان يستتم قايما فانه لا شك ان ذلك
بعد فعل اخر انتهى فالظاهر من هذا الاطلا ستلزامه ان لو سلمت حال القيام قبل الهوى للنجس انما ركع ام لا انما هو في
ركوع مع انه لا خلاف في ان لا يوجب عليه الركوع في الصورة المذكورة فكيف يتم ما ذكرناه من ان الانصاب فعل اخر
يمضي مع الدخول فيه وانما تجاوز وقت الركوع وانما فائتافا فان اخرى القيام وغيره بالنسبة الى الركوع انما ثبت لو كان مرتباً
عنه كما هو في سائر الافعال التي يجب المضي فيها بالشك فيها قبلها وهو هنا غير معلوم لجواز ان يكون هذا القيام الذي هو في
الى التجرد انما هو القيام الذي يجب ان ركع عند هذا هو التبيخ وجوب الركوع وشك وهو قائم كما هو مدلول الاخبار وكلام الاصحاب
وبالجملة في وجهه على ما لا يخفى على التامل او ما ما جرى عليه السند المستند من القول بالترتيب المذكورين فاقضى في
صورة الشك في الركوع وقيل هو في التبيخ بان لا يظهر عدم وجوب تداوكه للصلاة التي ذكرها ففيها تداوذاً اشك في التبيخ قد
اخذت القيام ولما ثبت بان قرب وجوب الايمان به فقد عرفت ما فيه وجبت في ذلك من انما انما يخص ذلك الفعل الذي يقتضيه الدخول
فيه بذلك الافعال المصروفة التي اشترانا اليها اتفاقاً كما هو ظاهر الشاهد في روح فوجب الرجوع بالدخول في مقداماتها ولهذا ذهب
جدة كما نقل عن في الموضع الثاني الى وجوب العود ما لم يصر الى حد التجرد حيث انما يخص الفعل الموجب للمضي بذلك الافعال وعلى
هذا فيجب تداوكه في وجهه عبد الرحمن الدالة على المضي في الصورة المذكورة وانما يقول بالعدم لانه لم يثبت ذلك لمقدام تلك
الافعال فيجب المضي في الصورة التي يجب تداوكه في وجهه عبد الرحمن الدالة على الاخرى والقول بهذا تخصيصاً بما يرد من العمل
فيما عدا هذا الموضع باطلاً الاخبار المنقولة من صحاح زيار واسمعيل بن جابر ومخبرها باعتبار صدق الغيبة في مقدام تلك الافعال
وقد جعل في المناظر المضي هو الدخول في الغيبة في تلك المقدامات فهو ان يتم في بابي النظر الا انما بالتام في الاخبار
المذكورة ليس كذلك وذلك فان قوله في صحاح اسمعيل بن جابر وان سلمت الركوع بعد ما سجد فليض ان شك في التجرد بعد
ما قام فليض يدل بمقتضى الشرح الذي هو حجة عند المحققين لعدم المضي قبل ذلك وانما ليس هنا حد بوجوب المضي في الاول قبل التجرد
في الثاني قبل القيام وحجته قوله كل شيء شك فيه مما قد تجاوزه وحل غيره وان كان مطلقاً كما تمسك به النجاشي انما يجب فيه تداوكه
عليه صدر من غير هذا المعنى قد وقع في صحاح زرارة على وجه ظاهر فيها ذكرناه حيث قال يار زارة اذا خرجت من شيء ثم دخلت في غير
فليس بك شيء فان عطف قوله دخلت في غير ثم الدالة على المضي والشرحي يفتقر واسطة بين الدخول والخروج كما هو موجود في تلك
الافعال المحدودة في التراجع والافعال المصروفة عن التبيخ مستلزمة للدخول في غير وانتقل من التبيخ فلا معنى لهذا التراجع والمهم الذي
عليها يتم لو كان المراد ما هو في الافعال ومقداماتها ولعل الاجمال في الاخبار وانما وقع بناء على معلومته الحكم في جوده كما هو
بين الغيبة فانهم بعد من افعال الصلوة وبشرنا بهذه الافعال المشار اليها اتفاقاً بالبحث والتبويب في الكتب القديمة وكذا في
الاصناف وبالجملة فيصحب عبد الرحمن الاول في حجة في هذا الحكم فعمل عليها اجال هذين الخبرين بالتحقيق الذي ذكرناه وانما صحاح
القائمة الدالة على ان متى شك في حال الهوى للنجس انما ركع الذي يرب عنده انما ليس من محل البحث في شيء بل هو محمول على كبر
التي هو كلفة علم ذلك من قرينه الحال والستوال يومئذ وان ذلك حجة وسواء ما ابلغ الاستبعاد عما ذكرنا صحاح الفضيل للفقهاء في
قال قلت لابي عبد الله استم قايماً فلا ادري كيف كان لا قال لي قد ركعت فامض في صلواتك فانما ذلك من الشيطان فانه لا شك
في ان متى شك في الركوع وهو قائم انما يجب عليه الركوع كما دل عليه الاخبار واقفقت عليه كلمة الاصحاب مع انه امر بالمضي
وحكم بان ركع فيسبب شك الى حرج الوساوس ومما يستأنس به لذلك قوله في صحاح الفضيل المذكورة بل قد ركعت وفي صحاح عبد
الرحمن ايضاً قال قد ركع مع ان الامر بالمضي بعد تجاوز الفعل المشكوك لا يستلزم التمام وانما امر بالمجاوز لا قد فعل بل
وقع الامر بذلك تسليماً وتجنباً في التكليف ضارداً لسلطان الشيطان وفي هاتين الروايتين قد حكم بان ركع وهو كناية عن
عدم الالتفات الى الشك بالكلية كما في كثير الشك وهذا العالم الفصل الرابع قد ذكر الاصحاب هنا موضع وقع الخلاف
بيننا في البين منها ان شك في قرينة الفاعلة وهو في الصورة والظاهر ان الشك وجوباً لا فاعلة لعدم تحقق التجاوز المحل فان

هذا هو مقتضى القاعدة المنصوصة في الاخبار وكلام الاصحاب من انه متى شك في شيء قد دخل في غيره فلا يلتزم ولا ما تخرج هو انما مناط الرجوع هو الدخول في ذلك الفعل الاخر وعدمه حينئذ فان صدق ذلك الغير على مقدار ما في الاضال فما احتيا وفي الثانية جسد الصلوة المذكورة لكنه يرد عليه ان ما احتيا في التراجع ليس كذلك وان الصلوة التي اوردناها توجبنا وبذلك انما هو مقتضى ذلك الغير على المقدار ما يلحق بالافعال المحدودة

هذا هو مقتضى القاعدة المنصوصة في الاخبار وكلام الاصحاب من انه متى شك في شيء قد دخل في غيره فلا يلتزم ولا ما تخرج هو انما مناط الرجوع هو الدخول في ذلك الفعل الاخر وعدمه حينئذ فان صدق ذلك الغير على مقدار ما في الاضال فما احتيا وفي الثانية جسد الصلوة المذكورة لكنه يرد عليه ان ما احتيا في التراجع ليس كذلك وان الصلوة التي اوردناها توجبنا وبذلك انما هو مقتضى ذلك الغير على المقدار ما يلحق بالافعال المحدودة

فالحكام الشك

٤٤

القرائة الشاملة لكل من الفاعل والشئ امر واحد يكسده ما تقدم في صحيحه فذاته من قوله شك في القرائة وقد ركع ونقل ابن كثير
 انه قال لا يلتزم ولا يثبت من الشيخ القيد في رسالته الى ولده وهو الاقرب واليه مال في بواضع حيث قال بعد ان نقل عن الشيخ
 القول بوجوب الاعادة ولعل بناء على ان عمل القرائتين واحدا يظهر الاخبار بقطعية هذا الاعتبار واعتق ضيف لك بانه غير متيقن
 فان الاخبار لا تدل على ما ذكر بل ربما لا يخرج من قوله شك في القرائة وقد ركع انه لو ركع لم يضر انتهى القول من المحققين ان
 صاحب بواضع اذا زاد الاخبار والاخبار في القرائة متأوذن بمخاطبة العمل للسورة كالأخبار الدالة على وجوب الحمد وانه لا يقع الصلوة
 الا بها مع دلالة الاخبار على صحتها بترك السورة في مقام العذر والضرورة والثافلة وكذا مع اختلافها في وجوبها واستصحابها
 الغيرية وجواز بعضها فان جميع ذلك مما يدل على المخاطبة التي هي مناط للفق وبالحكمة فان لم يمتنع ضرورة والاوامر الواردة في كل
 منها موقوفة واحكامها للمخاطبة شاهدة ولي هذا القول بميل كلام الفاضل الخراساني في حقه مستند الى ثبوت الغيرية ودلالة الا
 خبار على انها في المناط في التصحيح عدم الرجوع واختاروا بفتحنا المجلس في الجواب مستندا الى الدليل المذكور وقبله ما قيل في
 في شرحه وانما ما استند اليه في من قوله في صحيحه فذاته شك في القرائة وقد ركع من دلالة مفهومه على عدم التصحيح ولو ركع
 فبغيره انه معارض بما اشتمل عليه التصحيح المذكورة وغيره من جعل مناط التصحيح الغيرية وقد بينا ثبوتها بين العمل بالسورة وثانيها
 ما اخبر به في خبره حيث قال حجة القول الاول قوله في صحيحه شك في القرائة وقد ركع فان التقييد بالركوع يقتضي مخاطبة
 حكم ما قبل الركوع له وقد تعلق بهذا الوجه جماعة من اصحابنا وهو ضعف لان التقييد ليس في كلامه بل في كلام الزاوي
 فلا يصلح للاستدلال على شيء سلبا لكن دلالة المفهوم لا تعارض بالمنطوق انتهى ورتبا استدلال بعضهم القول الاول بان القرائة
 ضل فالحكم وهو مردود بما ذكرناه من اثبات الغيرية على انه يطلق على جميع افعال اسم الصلوة. انتهى مع انه غير مانع من المخاطبة في افعالها
 اتفاقا أقول والقول بالفصل في المقام بناء على ما تقدم قد منا تحقيقه من حمل الغير الذي يجب التصحيح فيه على تلك الافعال المعدادة
 هو وجوب الرجوع في الصورة المذكورة وما استدلل به في على ذلك جميع ولا يراد عليه بحدوث الغيرية وقد عرف جوابه وجواب
 صاحب حقه عن المحرر المذكور مدخل بان الاعتقاد في الاستدلال ليس على كلام السائل بل انما هو على جواب الامام فان في
 قوة قوله اذا شك في القرائة وقد ركع فليس من مفهومه الترخي الذي هو حجة عند المحققين انه اذا لم يكن كذلك فلا يضر في الجملة فان
 نظر الى امام السائل على ما ذكره وجواب عنه لم يضر في قوة قوله هو نفسه بذلك وقوله ان دلالة المفهوم لا تعارض بالمنطوق مردود
 بما قل منا تحقيقه من حمل الغيرية في الرواية على تلك الافعال المخصوصة جمعا بين الاخبار كما وخصا بانه وشدة دنا ركانه وبسبب
 القول للشهور وما بعد ما بين هذا القول الاخص وبين ما نقل عن صاحبنا من وجوب العود الى التجدد عند الشك فيه بعد القرائة
 ما لم يركع فقل عن في حق الكلام في الايات في كل من الفاعل والشئ والقول بالمتن ايضا حصول المخاطبة
 وبصريح ابي الفاضل الخراساني في خبره حيث قال بعد نقل كلامي في المقام وما ذكرناه بظهور ان الشك في افعال الحمد او
 السورة بعد التجاوز عنه والتحول في بعض اخر حكمه عدم الالتفات انتهى نفى عنه البعد شيخنا المجلسي في الجواب الا انه قال ويمكن
 ان يقال الرجوع هنا حوط اد القرآن والدعاء غير ممنوع في الصلوة ودخول ذلك في القرآن المنع غير معلوم انتهى
 وللسئلة الاخ من توقفه في الظاهر ان الام لا يبلغ الى هذا القدر ولا تجري في الحروف في الكلمة الواحد انتهى كان يشك في
 اخراج الحرف الاول من الكلمة من غير حبه او تشديده او اعرا به بعد انتقاله الى اخرها وهو بعيد لا اظن احدا يلزمه خصوصا على
 القول بغير الفعل الموجب للتصحيح في تلك الافعال المعدادة خاصة كما هو ظاهر التمهيد بن وتخصيص الغيرية او مع القول
 لمقتضى تلك الافعال واما البلوغ في الغيرية الموجبة للتصحيح في هذا الحد من الايات في السورة الواحدة فشك والاختصاص
 يقتضي الرجوع كما ذكره شيخنا المغنر البه افقا والله العالم ومنها الشك في التجدد هو في التشهد او بعد التشهد
 وقبل الاستكمال قائما ومقتضى ما قدمناه من التحقيق هو عدم الرجوع لان التشهد افعال الصلوة المعدادة مع ثبوت الغيرية
 بالقول فيه وبصريح الشيخ في خط وحل من اصحابنا وظاهر شيخنا التمهيد في كرهى هو الرجوع في الصورة المذكورة
 استنادا الى قوله في صحيحه عبد الرحمن بن ابي عبد الله المتقد من رجل يرض من سجوده فشك قبل ان يسبح فقام فلم يدرك سجودا
 لم يسجد قال يسجد فقامه مطلق في العود الى التجدد قبل استكمال القيام فحمل ما لو كان بعد التجدد شهدا لم يكن قال قدس
 سر في الكتاب المذكور لو شك في التجدد وتشهد وقد فرغ منه ولم يركع او قام ولم يستكمل القيام ياتي به ولكن لو شك في
 التمهيد ياتي به ما لم يستكمل القيام لانه لا عدم فعل كركه وبقاء عمل استدراكه ولو انه عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق في
 رجل يرض من سجوده فشك قبل ان يسبح فقام فلم يدرك سجودا لم يسجد فقال يسجد فقام فقام في رده جلد من الاصحاب
 محل الخبر المذكور على ما ان كان التوضي بعد التجدد من غير التمهيد في البين ولا ريب انه هو ظاهر الخبر المذكور لقوله في الخبر رجل
 يرض من سجوده فشك فان عطف الشك على التوضي بالفاء الفتنية للتصحيح غير ملة ظاهرة في عدم تحلل التمهيد بينهما هذا
 مع دلالة صحيحه فذاته واسم عبد بن جابر على التصحيح بالدخول في الغيرية غيرية التمهيد السجود امر ظاهر في الجملة فالظاهر بعد

هذا هو الوجه في الاستدلال
 على صحة القول الاول
 وهو ان الشك في القرائة
 يقتضي مخاطبة العمل
 بالسورة كالأخبار الدالة
 على وجوب الحمد وانه لا
 يقع الصلوة الا بها مع
 دلالة الاخبار على صحتها
 بترك السورة في مقام
 العذر والضرورة والثافلة
 وكذا مع اختلافها في
 وجوبها واستصحابها
 الغيرية وجواز بعضها
 فان جميع ذلك مما يدل
 على المخاطبة التي هي
 مناط للفق وبالحكمة
 فان لم يمتنع ضرورة
 والاوامر الواردة في كل
 منها موقوفة واحكامها
 للمخاطبة شاهدة ولي
 هذا القول بميل كلام
 الفاضل الخراساني في
 حقه مستند الى ثبوت
 الغيرية ودلالة الا
 خبار على انها في
 المناط في التصحيح
 عدم الرجوع واختاروا
 بفتحنا المجلس في
 الجواب مستندا الى
 الدليل المذكور وقبله
 ما قيل في شرحه وانما
 ما استند اليه في من
 قوله في صحيحه فذاته
 شك في القرائة وقد
 ركع من دلالة مفهومه
 على عدم التصحيح ولو
 ركع فبغيره انه معارض
 بما اشتمل عليه
 التصحيح المذكورة
 وغيره من جعل
 مناط التصحيح
 الغيرية وقد بينا
 ثبوتها بين العمل
 بالسورة وثانيها ما
 اخبر به في خبره
 حيث قال حجة القول
 الاول قوله في
 صحيحه شك في
 القرائة وقد ركع
 فان التقييد
 بالركوع يقتضي
 مخاطبة حكم ما
 قبل الركوع له وقد
 تعلق بهذا الوجه
 جماعة من اصحابنا
 وهو ضعف لان
 التقييد ليس في
 كلامه بل في
 كلام الزاوي فلا
 يصلح للاستدلال
 على شيء سلبا
 لكن دلالة
 المفهوم لا تعارض
 بالمنطوق انتهى
 ورتبا استدلال
 بعضهم القول
 الاول بان
 القرائة ضل
 فالحكم وهو مردود
 بما ذكرناه من
 اثبات الغيرية
 على انه يطلق
 على جميع افعال
 اسم الصلوة
 انتهى مع انه
 غير مانع من
 المخاطبة في
 افعالها اتفاقا
 أقول والقول
 بالفصل في
 المقام بناء على
 ما تقدم قد منا
 تحقيقه من حمل
 الغير الذي يجب
 التصحيح فيه
 على تلك الافعال
 المعدادة هو
 وجوب الرجوع
 في الصورة
 المذكورة وما
 استدلل به في
 على ذلك جميع
 ولا يراد عليه
 بحدوث الغيرية
 وقد عرف
 جوابه وجواب
 صاحب حقه عن
 المحرر المذكور
 مدخل بان
 الاعتقاد في
 الاستدلال ليس
 على كلام
 السائل بل انما
 هو على جواب
 الامام فان في
 قوة قوله اذا
 شك في القرائة
 وقد ركع فليس
 من مفهومه
 الترخي الذي هو
 حجة عند
 المحققين انه اذا
 لم يكن كذلك
 فلا يضر في
 الجملة فان
 نظر الى امام
 السائل على ما
 ذكره وجواب
 عنه لم يضر في
 قوة قوله هو
 نفسه بذلك
 وقوله ان دلالة
 المفهوم لا تعارض
 بالمنطوق مردود
 بما قل منا
 تحقيقه من حمل
 الغيرية في
 الرواية على
 تلك الافعال
 المخصوصة
 جمعا بين
 الاخبار كما
 وخصا بانه
 وشدة دنا
 ركانه وبسبب
 القول للشهور
 وما بعد ما
 بين هذا القول
 الاخص وبين
 ما نقل عن
 صاحبنا من
 وجوب العود
 الى التجدد
 عند الشك فيه
 بعد القرائة
 ما لم يركع
 فقل عن في
 حق الكلام
 في الايات في
 كل من الفاعل
 والشئ والقول
 بالمتن ايضا
 حصول
 المخاطبة
 وبصريح ابي
 الفاضل
 الخراساني
 في خبره
 حيث قال
 بعد نقل
 كلامي في
 المقام وما
 ذكرناه
 بظهور ان
 الشك في
 افعال
 الحمد او
 السورة
 بعد
 التجاوز
 عنه والتحول
 في بعض
 اخر حكمه
 عدم
 الالتفات
 انتهى نفى
 عنه البعد
 شيخنا
 المجلسي
 في الجواب
 الا انه قال
 ويمكن ان
 يقال
 الرجوع
 هنا حوط
 اد القرآن
 والدعاء
 غير
 ممنوع
 في
 الصلوة
 ودخول
 ذلك في
 القرآن
 المنع
 غير
 معلوم
 انتهى
 وللسئلة
 الاخ من
 توقفه
 في
 الظاهر
 ان
 الام لا
 يبلغ
 الى
 هذا
 القدر
 ولا
 تجري
 في
 الحروف
 في
 الكلمة
 الواحد
 انتهى
 كان
 يشك
 في
 اخراج
 الحرف
 الاول
 من
 الكلمة
 من
 غير
 حبه
 او
 تشديده
 او
 اعرا
 به
 بعد
 انتقاله
 الى
 اخرها
 وهو
 بعيد
 لا
 اظن
 احدا
 يلزمه
 خصوصا
 على
 القول
 بغير
 الفعل
 الموجب
 للتصحيح
 في
 تلك
 الافعال
 المعدادة
 خاصة
 كما
 هو
 ظاهر
 التمهيد
 بن
 وتخصيص
 الغيرية
 او
 مع
 القول
 لمقتضى
 تلك
 الافعال
 واما
 البلوغ
 في
 الغيرية
 الموجبة
 للتصحيح
 في
 هذا
 الحد
 من
 الايات
 في
 السورة
 الواحدة
 فشك
 والاختصاص
 يقتضي
 الرجوع
 كما
 ذكره
 شيخنا
 المغنر
 البه
 افقا
 والله
 العالم
 ومنها
 الشك
 في
 التجدد
 هو
 في
 التشهد
 او
 بعد
 التشهد
 وقبل
 الاستكمال
 قائما
 ومقتضى
 ما
 قدمناه
 من
 التحقيق
 هو
 عدم
 الرجوع
 لان
 التشهد
 افعال
 الصلوة
 المعدادة
 مع
 ثبوت
 الغيرية
 بالقول
 فيه
 وبصريح
 الشيخ
 في
 خط
 وحل
 من
 اصحابنا
 وظاهر
 شيخنا
 التمهيد
 في
 كرهى
 هو
 الرجوع
 في
 الصورة
 المذكورة
 استنادا
 الى
 قوله
 في
 صحيحه
 عبد
 الرحمن
 بن
 ابي
 عبد
 الله
 المتقد
 من
 رجل
 يرض
 من
 سجوده
 فشك
 قبل
 ان
 يسبح
 فقام
 فلم
 يدرك
 سجودا
 لم
 يسجد
 قال
 يسجد
 فقامه
 مطلق
 في
 العود
 الى
 التجدد
 قبل
 استكمال
 القيام
 فحمل
 ما
 لو
 كان
 بعد
 التجدد
 شهدا
 لم
 يكن
 قال
 قدس
 سر
 في
 الكتاب
 المذكور
 لو
 شك
 في
 التجدد
 وتشهد
 وقد
 فرغ
 منه
 ولم
 يركع
 او
 قام
 ولم
 يستكمل
 القيام
 ياتي
 به
 ولكن
 لو
 شك
 في
 التمهيد
 ياتي
 به
 ما
 لم
 يستكمل
 القيام
 لانه
 لا
 عدم
 فعل
 كركه
 وبقاء
 عمل
 استدراكه
 ولو
 انه
 عبد
 الرحمن
 بن
 الحجاج
 عن
 الصادق
 في
 رجل
 يرض
 من
 سجوده
 فشك
 قبل
 ان
 يسبح
 فقام
 فلم
 يدرك
 سجودا
 لم
 يسجد
 فقال
 يسجد
 فقام
 فقام
 في
 رده
 جلد
 من
 الاصحاب
 محل
 الخبر
 المذكور
 على
 ما
 ان
 كان
 التوضي
 بعد
 التجدد
 من
 غير
 التمهيد
 في
 البين
 ولا
 ريب
 انه
 هو
 ظاهر
 الخبر
 المذكور
 لقوله
 في
 الخبر
 رجل
 يرض
 من
 سجوده
 فشك
 فان
 عطف
 الشك
 على
 التوضي
 بالفاء
 الفتنية
 للتصحيح
 غير
 ملة
 ظاهرة
 في
 عدم
 تحلل
 التمهيد
 بينهما
 هذا
 مع
 دلالة
 صحيحه
 فذاته
 واسم
 عبد
 بن
 جابر
 على
 التصحيح
 بالدخول
 في
 الغيرية
 غيرية
 التمهيد
 السجود
 امر
 ظاهر
 في
 الجملة
 فالظاهر
 بعد

ما ذكره قد ستره والله العالم **ومنها** الشك في التجويد وهو ما لا يتجود ولم يجد وقد صرح في ذلك بان الاظهر عدم وجوب تداركه بصحة عبد الرحمن بن ابي عبد الله الملقبة الواردة في رجل يخطئ هوى الى التجويد فلا يرجع ام لم يرجع قال قد رجع وقد صرح جده في حق الواجب هو العود ما لم يصير الى حد التجويد وهو الذي استظهرناه فيما تقدم وبما حمل الرواية المذكورة على غير ما ذهب اليه السيد المفسر البصرى ورواه نايبة اقول في صحة اسمعيل بن جابر ان شك في الركوع بعد ما سجد فلبس فان مفهومه انه لو لم يجد فلا يخطئ بل يعود ونحو مفهوم محقق في حد وجوب سجدة محمد بن مسلم المذكورة بين انفا **ومنها** الشك في التجويد والتشهد بعد ان قام واستكمل القيام كذا في شهر الاظهر المصنف لا في القيام فعل اخر يفيض بالتخول فيه حينئذ ان عليه الرجاء بان قال في كرى وبه قال الشيخ في ط ثم نفل عنه انة قال في ية يرجع الى التجويد والتشهد ما لم يرجع اذا شك في صلاته في ك قال هذا القول عن ط حيث قال قال الشيخ في ط يرجع الى التجويد والتشهد ما لم يرجع وهو بعيد جدا انتهى **اقول** وكل من التفتل لا يخلو من خلل وهو اما ما نقله في ك عن ط فليس كذلك بل كلامه فيه صريح في مواضع القول المشهور كذا ذكره في كرى وهذه عبارة في ط وان شك في الفرائض في حال الركوع اوفى الركوع في حال التجويد اوفى التجويد في حال القيام اوفى التشهد الاول وقد قام الى الثالثة فامة لا يلبس واقاما فاعلى كرى عن ية فهو كذلك بالنسبة الى التجويد خاصة دون التشهد حيث قال في الكتاب المذكور فان شك في التجدتين وهو قاعدا قد قام قبل ان يرجع عاد التجدتين ان قال ومن شك في التشهد وهو جالس فالتشهد فان كان في التشهد الاول بعد قيامه الى الثالثة مضى في صلوته وليس عليه شيء ثم ان في كرى بعد ان نفل عن ية القول للمقدم ذكره احتج له بحسنه المجلة عن الصادق في رجل سجد فلم يدرك سجدة او اثنين **قال** بسجدة اخرى المحدث وقد تقدم قال وهو يشمل الشك بعد القيام كما يشمل الشك في الجلوس ثم قال وجوابه لكل على الشك ولما توفيقا بين الاخبار انتهى وهو جدي ونحو قد اشترى الى هذا المجلد بل الرواية المذكورة فيها تقدم فقولنا في ية والتشهد في كرى عن الفاضل تفرق في بعض كلامه بين التجويد والتشهد فاجب الرجوع بالشك في التشهد حال الركوع والتجويد في موضع اخر سوى بينهما في عدم الرجوع وحل على التردد بالشك في التشهد تركه فاسيا لثلاثا بقا قصر كلامه وقد تقدم النقل عن مته انه اوجب العود الى التجويد عند الشك فيه بعد الفرائض ما لم يرجع ولو حمل كلامه على التهور واراد التهور كما حمل عليه كلام الفاضل لكان وجهها ويدل صريحا على وجوب الرجوع بالشك في التجويد بعد القيام قوله في صححة اسمعيل بن جابر المتقدمة وان شك في التجويد بعد ما قام فلبس والله العالم **ومنها** ما لو شك في الفرائض وهو قائم فظاهر شيئا التشهد الثاني في ض البهل الى وجوب الرجوع بناء على تخصيص المصنف بالافعال المندودة المتقدمة التي واجبات الصلوة **قال** قد ستر مقتضى الصحيحين عدم وجوب العود ومفهوم قوله في خبر زيادة قلت شك في الفرائض **قال** بعضي انه لو لم يكن رجع بعد ذلك فيه ما لو كان فانتا وخبر عبد الرحمن بن فضله ايضا فان العود الى الفعل مع الشرع واجب وان لم يكن مقصودا بل ذات قد يفيض العود مع الشرع في المندوب بطريقين اولي ويمكن ان يقال هناك الفنون ليس من افعال الصلوة اليهود فلا بد من الرجوع اليها ثم قال ولا يكاد يوجب هذا الخ احتمال او شك الا وبعضهم قائل من الاصحاب انتهى **اقول** اما ذكره من ان مقتضى الصحيحين يعني صححة زرارة واسمعيل بن جابر ذلك هو جدي من حيث الغيرة وبعضه انه فعل اخر من افعال الصلوة وان لم يكن من الواجبات المندودة واما الاستدلال بصحة زرارة المذكورة في وجوب العود فهو غير ظاهر وذلك فان الظن من سؤال زرارة في هذا الخبر ان يتركب فيها وان مراد بالفرائض والركوع انما هو باعتبار الركعة الاولى التي لا فروع فيها واذا خلا الركعة الثانية وان امكن باعتبار عووم الكلام او اطلاق لكن سياق الخبر يشعر ان المراد انما هو الركعة الاولى والاقل ان يكون ما ذكرناه احتمالا لا يقطع به الاستدلال في هذا الحال واما الاستدلال بخبر عبد الرحمن بن الفضل الذي ذكره فانه لا يظهر ان يقال باعتبار ما تقدم من الفرق بين الافعال وبين مقتضياتها وهي التي اشار اليها هنا بما تباينها من مقصود بالذات من التردد بالتدخل في الافعال بمقتضى التدخل في المقدامات برجح ان الواجب هنا هو المصنف لان الفنون من جهة الافعال وان كان مستحبا على المشهور والرجوع مخصوص بالمقدامات والفنون ليس كذلك والرجوع والمصنف ليس معلقا بالواجب وعدمه بل يتجه هنا انه متجاوز للرجوع من الواجب ان لم يكن مقصودا ذاتيا خارجا من التخصيص بطريق اول بل المناط فيه انما هو اخر تميز الفصل وكونه فعلا مستقلا ليس مقدمة لخبر واجبا كان او مستحبا فرفع الاول لونه لانه ما شك فيه محله ثم ذكر فعله فالتشهور انة كان ركنا اعاد للزم زيادة ركعتي الصلوة وان كان واجبا كالا باس سجدة كان او غير ما قال المصنف في ان شك في سجدة فاني هنا ثم ذكر فعلنا اعاد الصلوة وهو قول ابي الصلاح وابن ابي عتيق ولعله ليقوم بركعة التهمة الواحدة الا ان الدليل على ثبوتها مض بالذلة وبدل عليه على عدم الاطلاق بزيادة التهمة صححة منصور بن حازم عن ابي عبد الله **قال** سئل عن الرجل صلى فذكر انة زاد سجدة فقال لا يبعد الصلوة من سجدة وبعد هاتين ركعتين وموقفة عبيد بن زرارة قال سألنا ابا عبد الله عن الرجل يشك فلم يدرك سجدة فبين ام واحدة فيجدا اخرى ثم استيقن انه زاد سجدة فقال لا والله لا يبعد الصلوة زيادة سجدة وقال لا يبعد صلواته من سجدة وبعد هاتين ركعتين **التالي** لو شك في ما شك

في الخبرين
الاولين
انما هو
باعتبار
الركعة
الاولى
التي لا
فروع
فيها
والثانية
التي
لا
فروع
فيها
او
باعتبار
الركعة
الاولى
التي
لا
فروع
فيها
او
باعتبار
الركعة
الاولى
التي
لا
فروع
فيها

فبعد الاشارة الى انهم اطلقوا البطالان كما صرح به جمل من الاصحاب ان تعد ذلك وظلوا بالاخلال بنظم الصلوة ولا ان الثاني به ليس من انما
الصلوات وقال في خبر بعد نقل ذلك وفيه ما نقل ثم بوقف فحصل الرأى البقير من التكليف على ترك التدارك انتهى واحتمل التكليف في
كرى عدم العلم بناء على ان ذلك الرجوع **فصل في الرجوع** لا ريب ان الاخبار المتقدمة قد اتفقت على الامر بالمصطفى فالواجب هو المصطفى وهو الذي
على الرجوع في غير ذلك لا دليل عليه بل هو خلاف حكم النصوص والعبادات فوقفنا وهذا هو الذي سمي صاحب الشريعة فيها فخرج عنه
من غير ذلك لئلا يشترط محض موجب لبطالان العبادة والله العالم **الثالث** لو شك في الركوع وهو قائم فركع ثم ذكر في اثناء
الركوع انه قد ركع سابقا فالمتصور بين المتأخرين بطلان الصلوة وذهب الكل في كذا والشعخ والمرضى في كذا وليس في كذا انه يرسل نفسه
الى السجود ولا يفتي عليه حجة الاولين انه قد زاد ركوعا اذ ليس رفع الرأس من الركوع وقال في كذا بعد نقل القول الثاني وهو قوله
لا تذرك وان كان بصورة الركوع الا انه في الحقيقة ليس بركعتين بل ركعة واحدة وهو واجب فنادى الهوى
الى السجود به فلا يتحقق الزيادة حمله في ما ذكر بعد رفع رأسه من الركوع فان الزيادة حمله في الركعة لا فناء في الركعة فالتجديد فالتجديد
لانه بعد نقل ذلك ولا ينبغي في هذه التوجيه فيمكن توجيهه بان هذه الزيادة لم تفسد في غير الصلوة ولا في ركعة واحدة من الترتيب لانه
فلا تكون مؤخره مبطله لان تحقق صحة الركوع لا يتوقف على بطلان الركعة الاولى بل هو واجب على هذا الوجه من بعض اوجام ولا
يشكل ذلك بوجوب عادة الهوى في السجود حيث لم يقع بقصد وانما بقصد الركوع لان الاظهر ان ذلك لا يفسد بوجوب عادة كابدل
عليه في بعض حيزه في بعض الاثر في بعضه فاعلمنا على اننا نألفنا بقصد الركعة وقد ظهر بان قوة هذا القول وان كان الانتماء ثم لا
طريق الاحتياط انتهى **اقول** ورجع ما ذكره جمل من المتأخرين في توجيه كلام المتقدمين مما نقلناه وما لم نقله رجع الى وجوب
احدها ان الاحتياط الخاص مشترك بين الركوع والهوى الى السجود وانما يقتضي الاول عن الثاني بالرفع منه ولم يشك ان مجرد قطع
يكون في كونه ركوعا فاذ لا يلزم زيادة الركن وثانها ما ذكره المتقدمين كرى وثانها ما ذكر في كذا وثانها ما ذكر في كذا
الزيادة فان المشاق الى الذين مما دل على ان الزيادة في الصلوة مطلوبة وكذا ما دل على ان زيادة الركوع مبطله غير هذا التوجه من
الزيادة ولا ينبغي ما في الجمع من الوهن والضعف فان بناء الاحكام الشرعية التي استفاضت الايات والروايات بوجوب كونها عن علم
وبين بطلان هذا الخبر في الضعيف والفقير في الاستحسان لا يخلو من الجواز في احكام سبحانه والظاهر ان الحامل لم على اركان هذه
التكليفات في توجيه القول المذكور هو ذاتها كما لا بد من افاهاه لا يسيئون باقوال الشيخ والمرضى في كذا وكذا ولا يخلو
عليها ويكفون في بعضها ان لم يقابلوها بالرد والاعراض وانا **اقول** ان الله لا يفتي من الحق فان كان صاحب كذا اثما افنى
بذلك لنقص صل البر وهو القلة لا من ارباب النصوص فان الحكم في ذلك غير حكم لعدم وصول النقل لينا وعدم وجوب نقله علنا
وان كان اثما لم يخرج استنباط كذا ذهب له غيري فالظاهر من ذلك انه لو كان لهذا الفتوى شهر في كلام غيره من المحاصرين له و
المتقدمين عليه والمتأخرين عنه من المتقدمين لا يمكن الاعتماد عليها كما تقدم التصريح في صدد كتابنا في الفقه الاصولي
في الاجتماع وكيف كان كلام المتأخرين وما عللوا به لا يخرج من قوة كما اعترف به هؤلاء المتألفون في السائلين غير موضع الا انه لعدم النص
في المسئلة فلو اوجب فيها الاحتياط بالانتماء كما ذكره المتألفون بالتحقق ثم الاعادة كما ذكره الاخرين فان المسئلة عند من للتشابهات
الواجب فيها الاحتياط والله العالم **الرابع** قد عرفت ان احاطة القواعد من الحل في الشك هو التسريح في ضل موضوع بعد ذلك
الفصل ركنان او غيرهما في الكلام في التخصيص بافعال مخصوصة ما هو اعم وقد تقدم الكلام فيه وخاضع التجار وفوت الحل بان
يدخل في ركن يكون بعد ذلك الثاني ويكون تدارك مسنونا لتكرار ركن او تكرار جزء من ركن فكيف ان ذكر الركوع حتى رفع رأسه
منه وانقب فاما لو كان الشيان الظاهرية فيه فان تدارك ذلك موجب لتكرار الركوع واما تكرار جزء من الركن فهو كنيان ذكر اركعة
لتجديدها ونذكر بعد الوقوف فان العود الى ركنه بوجوب تكرار الركن لكن بوجوب تكرار جزء منه فان السجدة الواحدة جزء من الركن
وهو التجديدها ونحوه فليس لنا في ذكر الركوع او العود اليه في حق من ينقص الرجوع ولا لنا في الوقوف من الركوع او العود اليه في حق من
الوقوف حتى يسجد لله سجدة وكذا انما في التجديدها حتى رفع رأسه من السجدة الثانية والذكر في احد التجديدها او التجديدها على
الاعضاء السبعة سوى ارجلها او في الجلوس بينهما او احوال الوقوف من السجدة الاولى حتى يسجد ثانيا وكذا
لو شك في شيء من ذلك فليس له الرجوع الى استدراك شيء من ذلك وعدم الدليل على الرجوع اليها او على بطلان الصلوة به كذا ناسيا
وقد وردت جملة من الروايات بخصوص هذه المواضع والله العالم **الخامس** لو شك بعد رفع رأسه من الركوع هل وصل
الى حد الركعة ام لا مع جزء يتحقق الاحتفاء في الجملة ويكون هو بقصد الركوع فالأقرب للعود لا يرجع الى حكم الشك في الركوع
فاما ما قد صرح به الاخبار بوجوب الرجوع اليه وكذا اصبح الاصحاب ومن الاخبار صححه عن ابن الحنفية قال قلت للرجل يشك وهو
قائم فلا بد من ركعة ام لا قال فليس كره واحتمل بعض مشايخنا عدم العود لولا انه لفيل بن يسار قال قلت لابي عبد الله استم قائما
فلا ادرى اركعت ام لا فقال بلى قد ركعت فامض في صلوئك انما ذلك من الشيطان وقد قد منا الكلام في هذا الخبر وانه
لا يصلح لمعاد من ذلك الاخبار لنافته على وجوب الرجوع للعضدة بكلام الاصحاب وبيدنا ان العلم حمله على كثير الشك

ووردت في بعض النسخ...

في الثاني في عهد
الرافدين

فان الغالب ان مثل هذا الشك لا يصد ولا يمتد وقوله انما ذلك من القبطان ظاهر في التأييد لما قلنا من ان الخبر المذكور على
 القيام من التجرّد والتشهد وهو وان كان لا يمتد عن بعد الا انه لصورة الجمع بين الاخبار غير بعيد وكما مثله بل وبعد منه
 في امثال هذه المقامات ولا يمتد في كلام الشيخ والله العالم لمشكلة لا خلاف بين اصحابنا في بطلان الصلوة في
 بالشك في عدد الاولين وقد نقل صاحبنا عن العلامة من بعد عن في هذا الموضع القول بجواز البناء على الاقل قال في
 في حي والشهيد في كرى انقول علما وناجع الا ابا جعفر ابن بابويه فانه قال لو شك بين الركعة والركعتين فله البناء على الاقل
 وتناقل هذه العبارة عن في جملة من تأخر عنهم كصاحبنا وغيره مع انهم نقف عليها في كلامه بل للوجود فيه ما يخالفنا وبطلان
 القول المشهور وهذا الموضع الثاني من مواضع نقول انهم لمختلفة عند في هذا المقام فانه قال في كتاب الفقه والاصل في السهو من
 سهو في الركعتين الاولتين من كل صلوة فغلبه الاعادة ومن شك في المغرب الى اخر ما قد متنا عنه في هذه المسئلة الاولى ولا يخفى
 ان حجة ما نشهره هنا كما ذكره ابي القاسم المشهور بخلفه سلطان في حواشيه على الكتاب انما هو الشك بقرينة بعد العبارة المذكورة
 قال في كذا كذا ان المراد بالشك في عدد الاولين لا كل هو موضع فيها فانه لو كان بينهما من غير الركن او عن الركن فيكون اسندا
 في حجة فليس عليه اعادة الصلوة انتهى اقول ويوضع ذلك قول في اخر العبارة ومعنى الخبر الذي روي ان الفقيه لا يعد الصلوة
 انما هو في الشك والاربع لافي الاولين وهو كما ترى صريح في حكمه بوجوب الاعادة بالشك في الاولتين هذا كلام في الكتاب
 المذكور وقال ايضا في كتاب المنع ان الرندر واحدة صليت ام اثنيت فاعاد الصلوة وروي في ركنه اثنيت وهو كما ترى صريح في
 الفتوى بوجوب الاعادة كما عليه الاصحاب واما نسبة البناء على الاقل الى الرواية في موضع هذه العبارة التي نقلوها عنه
 وسبق المتأخر المتقدم وهذا كلام في الكتابين صريح في موافقة الاصحاب ووجه الروايات الواردة في الباب ما هذا لا يخفى
 عجب من هؤلاء الفضلاء الاطباء نحو ما سينا في الشك ايضاً في المقام ما نقل في كرى عن الشيخ على ابن بابويه انه قال اذا شك
 في الركعة الاولى والثانية اعاد وان شك ثانياً وقيام الثانية في عليا وبجناط بعد التسليم ركعتين فاعاد وان وقع الاولى في عليا
 ولشك في كل ركعة فان يقن بعد التسليم الزيادة لم يقبل التسليم خال بين الركعة والخامسة وان شاعى الاختلاف لا يخفى بين كذا
 قائماً وركعتين جالساً انتهى ثم قال في كرى واحببوا الاصحاب روى على الاعادة ولم ينف له على رواية يدل على ما ذكره من التفصيل اقول
 والذي يدل على القول المشهور وهو المؤيد المتصور جملة من الاخبار المذكورة منها ما رواه الشيخ عن الفضل بن عبد الملك في القفال
 قال اذا لم يحفظ الركعتين الاولتين فاعاد صلواتك وعن ابي بصير في القفال والموقوف عن ابي عبد الله قال اذا سهوت في الركعتين الاولتين
 فاعادها حتى تبتطمأ وعن رفاعتي القفال قال سألت ابا عبد الله عن رجل لا يدري ركعة صلى ام اثنيت قال يبسك وعن الحسن بن علي
 الوشاء قال قال ابو الحسن الرضا في الاعادة في الركعتين الاولتين والسهو في الركعتين الاخريتين وروي الشيخ في القفال عن محمد بن
 مسلم قال سألت ابا جعفر عن رجل ساءت في الركعة الاولى قال يسأف وعن عبيد بن ربيعة قال سألت ابا عبد الله اذا شككت في
 الركعتين الاولتين اعدت عن سماعه في الموقف قال قال اذا سمعت الرجل في الركعتين الاولتين من الظهور والعصر فم بدري واحدة صلى
 اثنيت ضليماً ان يبسك وعن اسمعيل المجعوبين ابي بصير عن ابي بصير في القفال قال سألت ابا عبد الله اذا شككت في ركعة صلى ام اثنيت فاعاد
 فاسبق هذه جملة ما حقه من الاخبار الدالة على القول المشهور في دلائلها واضحه الظهور لا يصح بها خلل ولا قصور الا ان قد ورد
 ان انما بعض الاخبار الدالة على ان البناء على الاقل واستند من نسب بريد القول الى ابن بابويه في البناء على الاقل هذه الاخبار وقد عرفت
 فساد التسليم وتناظرها ولا يبرهن من الاخبار المشار اليها ما رواه الشيخ في الحسن بن الحسين بن ابي العلاء قال سألت ابا عبد الله
 عن رجل لا يدري ركعتين صلى ام واحدة قال يتم وعين عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي ابيهم قال في الرجل لا يدري ركعة صلى ام اثنيت
 قال ينبغي على الركعة وعن ابي عبد الله بن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عن رجل لا يدري ركعتين صلى ام واحدة قال يتم صلواتك
 الشيخ عن هذه الاخبار اولاً بانها اخبار قليلة وما تضمنت الحجة كثر جداً ولا يجوز الصدور عن الاكثر الى الاقل وثانياً بانها على التناقل لا يصح
 فيها يكون الشك في الغرضه قال في كرى بعد نقل ذلك عن هذا الخبر وان كان بعيداً لا بأس بالمصير اليه لبعض هذه الروايات
 من حيث التسند ولو صح سندها لا يمكن القول بالتحريم من البناء على الاقل والاستيفاء كما اخبره ابن بابويه انتهى اقول بل لا يخفى
 في ذلك انما هو هذه الاخبار على النقيض اليهم في اختلاف الاحكام الشرعية صل كل بنية وبدل على ذلك ما رواه مسلم في حقه
 عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت النبي اذا سمع احدكم في صلوة فلم يدري واحدة صلى ام اثنيت فليكن على واحدة وان لم يجد الاثنيت
 صلى ام ثلاثاً فليكن على اثنيت وان لم يدري ثلاثاً فليكن على واحدة فليكن على واحدة صلى ام اثنيت فليكن على واحدة صلى ام اثنيت
 بعد نقل الخبر المذكور وهذا الحديث يشمل على احكام احدها ان لا شك في صلواته فلم يدري كم ركعة صلى ياخذ بالاقل والثاني ان
 على سجدة السهو قبل السلام اما الاول فانه في كل صلاة لا يصح التسليم الى الاقل ويجوز التسليم الى الاقل بغيره كما ذكره من الاحتياط
 وان فرضنا صحة تلك الاخبار وان الحمل على التنبه كما هو انما هو انما هو من اهل العلم لا يرب فيه ولا اشكال وسبب انتم ما فيه
 من بد ايضاح وتأييد لذلك فتوقف الملك المتعال هذا او اما ما ذكره الشيخ ابو الحسن على ابن بابويه وغيره من وصل اليه كلامه

في احكام والشك

11

فالحكم الثالث

رسالة

على الخلاف في تلك المسائل فانه من تمام الاستدلال كما هو بينهم مسلم في مقام البحث والجدال والله العالم المنتهية فانه قد صرح الاصحاح بان الشك انما يصير مع تساوي الطرفين وانما مع الظن باحدهما فانه ينبغي على الظن وعصاه تقديمه لصلوة كانتا وضعت على هذا الوجه المتطوع سوله اقضى الصلوة او افساد وظاهر كلامهم انه لا فرق في حمل الشك على هذا المعنى بين ما اذا شك في الاعداد والافعال وقد عرفت فيما تقدم انه في الافعال حمل اشكال لما قد مناه في المسئلة الثانية وما في الاعداد فاقتر لا اشكال فيه لئلا يلازم الاخبار على المناظر الظن فيها والمرااد بالشك فيها ما هو عبارة عن تساوي طرفي ما شك فيه فلو شك بين الاثنين والثلاث وظن الثلاث في غلبه من غير احتياط ولو شك بين الاربع والخمس وظن الاربع في غلبه من غير وجود التهمة ولو ظن كوننا حاكما كان زاد ركعتين في هذا الخلاف للتقدم في هذه المسئلة وقد وقع في كثير من عبارات الاصحاب التعميم هنا فغلبه الظن وربما اشعر بعدم الاكتفاء به بطلان الظن مع انه خلاف النص والفقهاء كفولهم اذ اوقع وهم على الثلاث فابن علي بن ابي عمير اوقع وهم على الاربع فسلمة وانصر والمرااد بالوهم هنا هو الظن وهو الطرف الرابع ويرجع الى مظهر نرجع احكاما لتعيينه ولا يمكن حمله على معنى الصحيح به في كلام اهل المعقول فانه باطل اجماعا وح فلا وجه للاعتبار ما زاد على مجرد الظن قال في حقه وكان في بعض من عتبه بالغلبة لبيان ان الظن لما كان نكاحا بالنسبة الى الشك والوهم ربه بما هو لا ربح واصناف الصفة في موصوفها بنوع من التكليف المكهور بين الاصحاب انه لا فرق في هذا الحكم بين الاولين والاخرين ولا بين الرواية والثالثة للثبات فان حصل الشك في موضع بوجوب اليك ما لثباته وغلبه الظن على احد الطرفين في غلبه وان تساوى بطلت حتى لو لم يدرك صلى وظن عددا معتبرا في غلبه وكذا لا فرق في ذلك بين الافعال والاعداد في الركعات ونقل ابن ابي عمير ان غلبه الظن انما ينصرف فيما عدا الاولين وان الاولين تبطل الصلوة بالشك فيهما وان غلب الظن قال في حقه لو غلب على غلبة احد ما شك فيه في غلبه لان تحصيل اليقين من كثير من الاحوال فالكفى بالظن تحصيل اليقين فحقا للحج والفسر روى العائمة عن النبي اذ شك احدكم في الصلوة فليطرح حتى ذلك الى الصواب فليبين عليه وعن الصادق ع اذ اوقع وهم على الشك فابن علي ع وان وقع وهم على الاربع فسلمة وانصر ولا فرق بين الشك في الافعال والاعداد ولا بين الاولين والاخرين في ذلك ويظهر من كلام الاصحاب ان ادركت غلبة الظن تعتبر فيما عدا الاولين وان الاولين تبطل الصلوة بالشك فيما وان غلب الظن فان اراده فهو بعيد وخلاف فتوى الاصحاب وخصصهم اجماع الادلة التي واعتمده في ذلك بان ثاب ان يقول ان مخالفة فتوى المعلومين من الاصحاب لا احد في ذلك الذي يمكن الحكم اجماعا وما دعاهم من العوم غير ثابت فانما الخبر الاول عام في باقي الروايات مختص بالاخيرين فممكن الاستدلال على اعتبار الظن في الاولين بما روى الكوفي عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد عن سعد بن سعد عن صفوان عن ابي الحسن قال ان كنت لا تدري كبريتك ولم يقع وهمك على شيء فاعد الصلوة ومقتضى الرواية اعتبار الظن في اعداد الاولين انما هو مختصا بخوما ذكر في خبره ايضا اقول انما قلنا انما ان يقول ان مفهوم هذه الرواية الدالة انه اذ اوقع وهم على شيء فانه لا يبعد ان يفي على غلبة الشامل للاولين في اعدادها ايضا وافعالها بما روى عن بطون الاخبار والفتاوى في المقام الثاني من المسئلة الثانية من هذا المطلب بقريب ما يتناه في ذيل الرواية الاولى منها انما اقله فعرفت معارضة صحيحة المذكورة مخدرة ورواية محمد بن منصور ادك عليه وان وجه الجمع بين الجميع هو تخصيص الروايات المشار اليها بالشك في اعداد كما هو المتفق عليه بين جملة الاجماع وح فالشك في الافعال فيها اعتبر بمطل وانما في تح أحد الطرفين هل ينبغي على الظن الاحتياط له ام لا سواء كان قبل النجاء او بعده وبنيان هو راجع الى ما قد مناه من الاشكال المذكور في اخر المقام الاول من المسئلة الثانية وباجل فانه يجب استثناء الشك في الافعال اذا لا تعلق للاخبار اليها بالافعال بناء على مقتضى الجمع المذكور ثم لا يثبت الاعداد فيها من اليقين فلو شك في عدله ثم ترجع عنه احدا لاعداد بطون الظن فانه لا يجوز البناء على مقتضى الجمع المذكور ثم اليها على ذلك الظن لتصرفها باعتبار العلم واليقين كقوله في صحيح زرارة ع في التي هي احد تلك الروايات من شك في الاولين فاعد حتى يحفظ ويكون على يقين ومن شك في الاخيرين عمل بالوهم فانه صريح كما ترى في البناء على الظن الذي عتبه عنه بالوهم انما هو في الاخيرين وان الاولين لا يثبت فيهما من اليقين فالمرحصول اليقين يجب عليه الاعادة وعلى هذا فتوحلة من الروايات الباقية فانما هي مجرد اظهر في اشراط اليقين في الاولين وهي وان كانت باطلا فها شاملة للافعال والاعداد الا انك تحضها بالاعداد جعابيتها وبين محض زرارة المذكورة وايه محمد بن منصور مما ذكرنا بطل تلك قوة كلام ابن ابي عمير في هذه المسئلة بالنسبة الى اعداد الاولين فانه لا يجوز البناء فيهما على الظن وانما استدلل في ذلك للقول المشهور من مفهوم الرواية التي ذكرها اليقين بجعلها ضربة هذا المقوم بمطلوب هذا الاخبار الصحاح الصريح فيما ذكرنا ورجا يظهر من كلام ابن ابي عمير في سرائر ان حكم المغرب والغداة حكم الاولين في وجوب البناء على اليقين حيث قال في جملة كلامه له والتمهوا للعدل فيه الظن على رؤيتهم فلو لم يسمعوا ما يجب فاداة فلو لم على كل حال وعلمته التهمة في الركعتين في المغرب والغداة وكلام في الكتاب المشار اليه لا يخرج من نوع تشووش واضطراب كلامنا على من راجع ويشير الى ذلك ايضا كلام شيخنا الجليلي في كتاب النجاء حيث قال الاول ان الشك انما يصير مع تساوي الطرفين ومع غلبه الظن عليه وهذا في الاخيرين اجماعا وما في الاولين والقبض والمغرب فلهذا راجع ذلك ونسب الى ظاهر ابن ابي عمير

هذا الخبر لا يثبت في الاولين ولا في الاخيرين ولا في جميعهم ولا في بعضهم

مختص

مختص الحكم بالاخبارين من الزاوية ثم نقل الاحتجاج للشهور وروا بصفاون المتقدمة في كلام السيد السند ثم قال وفيه مفهوم الا
 حبا والواو في امة اذا شكك في المغرب واذا شكك في الفجر فاعدا واشكك في الركعتين الاولتين فاعدا **اقول** اما الاستدلال
 للشهور وروا بصفاون المذكورة فمعرفة ما فيه واما الاستدلال بالنسبة الى المغرب والفجر والركعتين الاولتين بالاخبار والشار
 اليها فهو مبنى على ما نقرر في كلامهم من ان الشك عبارة عن تساوي الاعتقادين وتفاوتها وهو ذلك عن قد قد من ذلك لك
 صدر هذا الطلب ان الشك عندنا صرح به جلة من ائمة الفخامة من هذا الحق ومن الظن وهم قد تفرق في غير مقام ان الواجب مع
 قد الحقيقة الشرعية والعرفية الخاصة الرجوع الى الحقيقة القولية وكلام اهل الفقه كما ترى اعم وح فكا يجوز حمل الشك في
 هذه الاخبار على الحق الذي ذكره يجوز حمل على الظن ايضاً الذي هو احد مستندين في دعوى فلا نفوذ هذه الاخبار في حجة
 مع ما عرف من وجه في الاخبار المتقدمة باسقاط البقن في الاولين في صحة الصلوة فلا يبعد ان تكون الثانية والثالثة
 كذلك وبمحصل الاشكال في هذا المجال للشك الدليل المذكور وسعد الاحتمال اذا عرفت ذلك فاعلم ان المفهوم من التصريح في
 حل الاصحاب و كما اشرنا اليه انما يقع مع حصول الظن والبناء عليه فانه في قوة وقوع التصريح في علم وبقي ان
 صحة او بطلان لا وانه لا احتياط مع ذلك ولم يوجد الخلاف في هذا الحكم الا في كلام الشيخ في الرسالة ومنه ما قلناه في
 المسئلة الثالثة من قوله وان شك ثانياً وتوهم الثانية في علمها ونجاط بعد التسليم بركعتين فاعدا او ما سئل في الشك في
 الشك بين الاثنتين والثلاث من انه اذا حصل الظن بالشك في ركعتين بصلوة الاحتياط وكيفية ما وجد في
 التهور من كان ما خذ انما هو كتاب الفقه الرضوي كما عرفت وهو في انما قد صرح بشكنا الشبهة الثانية بان من عرض له الشك
 في شيء من افعال الصلوة يجب عليه الترتي فان رجع احد الطرفين في علمه وان بقي الشك بل اخرج لزم حكم الشك وانما
 بان الاخبار جارية من ذلك وقبيح ادلالها من غير دليل مشكل وان كان الاحوط ما ذكره والله اعلم **المسئلة** اذا
 شك في الركعتين بين الاثنتين والثلاث فلا شهر الاظهر ان يبقى على الشك وتيمم بركعتين بصلوة الاحتياط الا ان
 اقوال اخر منها البناء على الأقل فنقل عن المرحوم في المسائل الناصرية حيث قال من شك في الاولين استأنف ومثله
 في الاخبار بين علي البقن وفي الاخبار وفي التهور ومنها قول الشيخ علي بن الحسين بن بابويه حيث قال واذا
 وهمك الى الثانية فاضلها رابعة فاذا سلمت صليت ركعتين وحدهما فان ذهب هك الى الأقل فابن علي وشهد
 في كل ركعة ثم اجعل سجدة بين بعد التسليم فان اعتدل وهك فانه خيار ان يثبت على الأقل وتقدمت في كل ركعة وان شئت
 على الأكثر وعلم على ما وصفتنا انما هي ومنها ما نقلوه بزعمهم عن علي بن محبوب في الأقل وفيه ما عرفت مما نقلنا
 تحقيق في المسئلة الرابعة فانه قد صرح فيها انقلناه عنه ثمة بان من شك في الثانية والثالثة او في الثالثة والرابعة اخذ بالا
 كثر واذا سلم اتم ما ظن ان قد قص هو الذي عليه الاصحاب في هذه المسئلة ولم يصرح بما خالفه الا ما اشرنا اليه ثمة من
 موضع الاشتباه الذي كان سبب الارباك لهم هذه الاوهام التحفة والتحقيقات الضعيفة ومنها ما نسب اليه في كتاب القمع
 من القول بالاطال متى خرج من هذا الشك حيث قال سئل عن الصم عن لا بدري شلتين صلى ام ثلاثا قال بعد قيل بان
 ما روى عن رسول الله الفقه لا بعد الصلوة قال انما ذلك في الثلاث والاربع والتسبب فيه ان من غادر ثم لا الكتاب
 الافتاء بمنون الاخبار ولهذا نقل عن الاصحاب في القول بذلك كذا في الكتاب المذكور الا ان الفاضل في الاطلاع على عدم
 الاعادة في صورة الشك في الاخبار بين وهو الموقد بالاخبار كما سبب اني بيانه في تحقيق البحث في هذه المسئلة في مواضع
المرجع الاول قال في كرى واما الشك بين الاثنتين والثلاث فاجزأه مع الاصحاب في مجرى شك بين الثلث والاربع
 ولم يفت فيه على رتبة صحته ونقل فيه عن ابي عقيل فوافوا الاخبار **انما هي** ونحو التهور في حق حيث قال وليس في مسئلة الشك
 بين الاثنتين والثلاث الا ان نص خاص ولكن الاصحاب جرحه شك بين الثلث والاربع ثم نقل عن ابي عقيل كما نقل في كرى و
 ظاهرهما كما في عدم الوقوف على نص صحيح في المسئلة مع ان الشيخ اسند في ريب بما رواه الحسن عن زرارة عن ابيها **قال**
 قلت لرجل لا بدري واحدة صلى ام اثنتين قال بعد رجل لا بدري اثنتين صلى ام ثلاثا قال ان دخله الشك بعد دخول الركعة الثالثة
 مضى في الثالثة ثم صلى الاخرى ولا شيء عليه وسلم وعن غمار بن موير الساباطي قال قال ابو عبد الله كلما دخل عليك من الشك
 في صلواتك فاعلم على اكثر قال فاذا انصرف فاتم ما ظننت بك ففصلت لان السيد السند في ان اعرضه فقال وبني عليه
 ان الركعة الثانية ضيقة السند باسما له على جماعة من الفقيه فلا يضر حجة الركعة الاولى غير ذلك على المطلوب واما نقله على
 البناء على الأقل اذا وقع الشك بعد القول في الثالثة وهي الركعة الثالثة بين الثانية والثالثة لان ذلك شك في الركعة
 هو مبطل انما هي وقد عرفت على هذا التوجيه لحي الحجة المذكورة من تأخر عن الفضلاء بل الركعة الثالثة المذكورة وانما نقلوه
 في الدلالة على القول على التهور وما حصل كلام السيد المذكور في قوله ان دخله الشك في الركعة الثالثة في الثالثة ثم مضى فيها
 على ان الشك عرض له في اول الدخول في تلك الركعة المعبر عنها بالثالثة وهذه الركعة ثالثة اما تكون مترددة بين الثانية

فيما ان الشك في الركعة الثانية والثالثة بين الاثنتين والثلاث

في حكم الشك

والثالث قبل منه الشك قبل الحمل الأولين وهو مطلق فلا يجوز حمل الخبر عليه إمامان يكون مترددة بين الثالث والرابع كما هو ظاهر الخبر فلا يكون من حمل الاستدلال في شيء لأن شك بين الثالث والرابع وقدره ما يلبس على الثالث التي هي الأقل أقول والتقدير ينشأ التهمة التي وجب عليه الاستدلال في الخبر على ما ذكره من وجهين أحدهما قوله ثم صلى الأخرى فانه حمل على الركعة التي سبق له البناء على الثالث وهي التي شك في حال القيام لها رد فيها بالركعة الرابعة وهذا لو كان كان يهيم في نأدي النظر إلى التمسك هو المزمع الأخرى في الخبر إنما هي ركعة الاحتياط كما سيظهر لك أنتم وثانها قوله فان دخله الشك بعد خوله في الثالث فان ظاهر كلام السيد حمل الألف واللام في الثالث على العهد الذي هو أي شك ما من الشك وفي الشك في كون هذه الركعة الثالثة أو رابعة والتحقق أن الأول واللام في العهد الخارج والمراد إتمامه هو الشك المنقول عنه وهو الشك بين الاثنين والثالث حكمه بأنه يضمن في الثالث التي هي الأكثر ويتم بناء البناء على الأكثر والتعبير عن الاحتياط فيها كما يختلف في تأويله هذا المعنى الدلالة عليه فبعضها جعل الاحتياط على عبادة الخبر مطلقا هنا بمعنى أنه يصرح في الرواية بأنه يشهد وبما تم محط بل اعتبره بمثل هذه العبارة للوجه الموقر في الصلوة الأصلية وبعضها قد صرح بالفصل وان تفاوتوا فيهم نادى به كما سيظهر لك أنتم وسنشير في ذلك أنتم ذيل الروايات الأربعة صورة الشك الباقية مثلا ببيان ما قلناه وابطاح ما احتجنا به وح فضعي الخبر المذكور بناء على ما ذكرناه وهو الذي فهم من استدلاله من علمنا وأما الإعلال أن دخل الشك المنقول عنه بعد إكمال الظاهر في الثالث فلهذا بين كوننا ثالثا أو رابعة بمعنى الثالث يعني في الثالث واتمها بهذه الركعة التي شك حال قيامها ثم ارد فيها بالركعة الأخرى التي هي صلوة الاحتياط لأنه يشك بين حال القيام بكونها ثالثة أو رابعة فحصل له الشك فيما تقدم من أنه ركعتان فنكون هذه ثالثة وثالث فتكون هذه رابعة هو شأنه حيث يشك فيما قلناه هل هو ثالثة أو ثالثة فانه يفتقر إلى الثالثة بالمعنى الذي ذكرناه وفي العطف يتم اشعار بذلك غايته الأمر أنه جعل صلوة الاحتياط هنا موصولة ولم يصرح بها ... بوجوب الفصل بينها وبين الصلوة الأصلية مما يؤذن بكونها خارجة عن الصلوة الأصلية ومنه نشأ الاشتباه كما عرفت وما يوضح ما قلناه ما قلناه باظهار اوضح ويضع عنه باور اوضح أولا أن الشك في جميع الصور إنما يطلق على ما تقدم من الصلوة لأنما كان ما ذا قيل شك بين الاثنين والثالث والمراد أن ما قلناه هل هو ثالثة أو ثالثة وكذلك قولك شك بين الثالث والرابع إتمامه معنى أن ما قلناه هل ثالثة أم أربع ولهذا صرح مترددة في حكم وهي ولف بأنه لو قال لا أدري قيا في هذا الثالث والرابعة هو شك بين الاثنين والثالث وهو عين ما شتمك عليه الرواية المذكورة لأنه شك بين الثالث والرابع كما هو وبني عليه ما بنوا عليه من الإبراد وعدم دلالته بالخبر على ما هو المطلوب والمراد قد صرح مترددة في حكم وهو غير مبني بأنه لو قال لا أدري قيا في هذا الخامس والرابعة فانه شك بين الثالث والرابع وأنه يلزم من على الأربع وما تبين على هذا الألف واللام في قوله فان دخله الشك المنقول عنه هو الشك بين الاثنين والثالث وثالثا أنه يلزم بنا على ما قلناه أن الإمام لم يجب عن أصل السؤال بنفي الكربة لأن السائل امتنا سئل عن لم يدركها فثبت على ثلثا فكيف يجيبه الإمام بحكم الثالث والأربع وأنه يعني على الثالث التي هي أقل وكيف سك السائل وقبح بذلك وهو زائد الذي من علمه يتفهم لوجبه السائل وطلب الحج فيها والدلائل وكيف ينسب إلى الإمام العدل عن ذلك ولما مضى في البين وثالثا أن البناء على الأقل في هذه الصورة المنصوص على مطلق الاستدلال ولا دليل عليه وان ظهر من جملة مقام لعدم أصل النظر في الأخبار من الركون البه وخاهاه كما نحمله على التقية كما عرفت انما وسعت الشرح فلا يصح حمل هذه الرواية عليه بالكربة وإذا ثبت بما ذكرناه أن مورد الرواية إتمامه الشك بين الاثنين والثالث وأمر في ذلك البناء على الثالث فانه يحتمل البناء على قوله ثم صلى الأخرى على ركعة الاحتياط والأمر البناء على الأكثر في الصورة المذكورة مع عدم الاحتياط بالكربة وهو بكم إجماعا وبالجمله فان الخبر المذكور يقترب ما أوضحنا في هذه السطور ظاهر الدلالة عليه من القصور ومثلي ذلك ما رواه الخبر في قرب الأسناد عن محمد بن خالد عن العلاء قال قلت لأبي عبد الله رجل صلى ركعتين وشك في الثالث قال يعني على اليقين فإذا فرغ تشهد فقام فصلى ركعة فالحق الكتاب والمراد باليقين هنا ما يحصل به يقين الزيادة وهو البناء على الأكثر فانه ان ظهر القيام كان الاحتياط نافلا وان ظهر انفسا كان الاحتياط معتما وانما حمل اليقين هنا على البناء على الأقل فانه ينافيه الاحتياط المذكور وهذه الرواية من الأخبار التي صرح فيها بفصل الاحتياط بالتمتع الشامل للتكليف تجوزوا الله العالم **الموضع الثاني** قال في ذلك على الكلام المتقدم فلهذا وردت ما يظهر من هذه الرواية بطم الصلوة بالثلاثين والثالث إذا عرض الشك قبل القول في الثالث وبدل عليه ما رواه الشيخ في الصم عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله قال سئل عن الرجل لم يدرك ركعة صلى أم ثلثا قال يبذلك البس فقال لا يبذل الصلوة فقبح قال امتنا ذلك في الثالث والأربع وبضمون هذه الرواية أفنى ابن بابويه في كتاب المغن وأجاب عنها الشيخ في قيب بالحمل على صلوة الغرض بدفعه المحصر للسفاد من قوله امتنا ذلك في الثالث والأربع إلى أن قال وللمسئلة فورية لا شك ولا ريبات الإمام والاحتياط مع الاعادة إذا عرض الشك قبل الدخول في الثالث شرط الاحتياط انتهى أقول لا يخفى أن مقتضى ما ذكره من تفسير الشك بين الاثنين والثالث فان المفهوم من الخبر على

هذا الخبر لا يثبت على ما قلناه بل هو من الروايات التي لا يثبت عليها

هذا ان دخل الشك قبل الدخول في الثالثة لم يضر بل تبطل صلواته وهو ظاهر في الابطال بالشك بين الاثنين والثلاثة
 لانه متى شك بعد التحية الثانية بين كون ماصلا او اثنين او ثلاثا ان الصلوة باطلة بمقتضى ظاهر التعليق ولهذا استدل
 بحجة عبيد بن زرارة الظن في بطلان الصلوة بالشك في الصورة المذكورة وانما على ما ذكرناه من ان هذا الشك الذي وقع
 منه بعد القيام للركعة المذكورة انما هو الشك بين الاثنين والثلاثة فانه لا فرق بين عرض هذا الشك في حال القيام
 او قبله بعد اتمام الركعتين المتيقنات بالشك الثانية فانه يجب العمل به بالبناء على الأكثر والاحتياط كما هو المشهور وان
 ما دل عليه المحقق بمفهومه من انه لو دخل الشك قبل دخوله في الثالثة لم يضر بل تبطل صلواته كما ذكره فانه يجب ان يكتب التمام
 قبل فيه ولهذا ان جملة من تبع السيد السند في الظن في المحكي بما تقدم ذكره اجابوا عن مفهوم ما دل عليه المحكي الوجوب
 لبطلان الصلوة بالشك بين الاثنين والثلاثة بحمل الدخول في الثالثة على ما هو واقع من الدخول فيها اذ في مقتضى ما
 والرفع من التجرى من جملة مقتضى ما تمناه واجاب بعضهم بتفسير المفهوم بما اذا وقع الشك قبل الكمال الا ولتين ولا يخفى في الجح
 من البعد والدخول في هذه العبارة انما خرجت حرج التجوزات التعليق غير مراد منها بمعنى قوله ان دخل في
 الشك بعد دخوله في الثالثة انما هو كناية عن اتمام الاثنين فكأنه قال اذا دخل الشك بعد اكمال الاثنين مضى
 وباب المحاذي الكلام واسع ولعل الاجمال في هذه الرواية في محل من هذا الحكم والحق الاول متبني على معلومته ذلك يؤيد
 عند اصحابهم كما هو الان معلوم بين المتأخرين علماءنا وبالحمل فانه متى ثبت ما حققناه انما هو التمسك بالبناء على حكم الشك
 بين الاثنين والثلاثة والشك فيما مضى به الاصحاب وقد علم اتفاقنا في فتوى ان المداق في العمل في الشك في الاخيرين على
 اتمام الاثنين وايقظ فان القاعدة التجارية في سائر الشكوك المنصوصة لا يفرق فيها بين عرض لشك جالس او قائما وبه
 بظهر ان هذه العبارة انما خرجت حرج التجزؤ كما مثلنا واما لما في الكتاب العزيز والاختار واما ما استدل به من صحفة
 عبيد بن زرارة التي من اجلها استشكل في المسئلة كما صرح به في كلامه فهو ايضا بحمل من الوهن والضعف ما اولا فلما اخبرنا
 من معنى حشر زرارة وبيان دلالتها على حكم المسئلة فتكون مضارضة بهذه الرواية وكذا رواية العلاء التي قد مناهنا عن كتاب
 قريب الاسناد واما ثانيا فلما صرحنا بالروايات الكثيرة لداطلا على وجوب البناء على الأكثر في جميع الشكوك كقوله غار الب
 قد مناهنا عن الشك وان كان السيد المذكور قد ردها بضعف السند بناء على هذا الاصطلاح الغير المعمول ما جرى له
 من الضيق بالوثائق اذا احتاج اليها كما ثبتنا عليه في غير موضع مما تقدم واما ثالثا فلما رخصنا الاخبار التي هي في
 الدالة على ان الاعادة في الاثنين والسهو في الاخيرين وقد تقدم في المقام الثاني من المسئلة الثانية من هذا المطلب
 وح فلا بد من تأويل هذه الرواية والافراج عنها الى قائلها ولكلها مكان من عادة اتمامهم حوله الاسانيد في جميع الحكم
 والمقامات ولا ينظر الى ما شتمك عليه من الرواية من المخالفات والمنافضات وقع في الاشكال الذي اشار اليه من تأمل
 ما ذكرناه في التامل على ذكره فظهر ان ما ذكره الاصحاب هو الحق الذي لا غشاة عليه ولا يابيه الباطل من خلفه ولا من بين
 يديه ولا ظهر في صحفة عبيد بن زرارة المذكورة وهو حمل على الشك قبل اكمال الركعتين كما ذكره جملة من متأخري الاصحاب
 في لسان طائفة العالم **الموضع الثالث** قال في كتابهم على اثر الكلام في سابق هذا الموضع ونقل عن السيد المرتضى في
 المسائل الناصرية انه يجوز البناء على الأقل في جميع هذه الصور وهو الظن من كلام ابن بابويه فيمن لا يحضره التقدير يدل عليه ما رواه
 في اللوق من اسحاق بن عمار قال قال ابو الحسن الاول اذا شكك فابن على يقين قلبك هذا اصل قال نعم وما رواه
 الشيخ في الصم عن عبد الرحمن بن عجاج وعنه عن ابى ابيهم في السهو قال ينبغي على اليقين وباخذ بالخير ومجانا بالصلوة
 كلها ثم نقل كلام الشيخ عليه بن بابويه حقا قد مناهنا عندنا وقال بعد في كبرى ولم ينف على ما اخذتم قال والمسئلة قوتية الاشكال
 الاخر ما قلناه اقول وهذا ما رواه ابىهم هنا حيث ان فيها التخصيص باصطلاحه ما قوى هذا الاشكال عنه في هذا المجال ولكن
 قد عرفنا وشعرنا ان الاشكال بحال الملك للنسأل ولا بأس بالعرض لبيان ما في كلامه ايضا هنا من الاختلال لانه يظهر لك صحة ما ذكره
 وقوة ما قوتناه فقول اما ما نقله عن المرتضى من ان يجوز البناء على الأقل في المنقول عن في الكتاب المذكور انما هو تعين البناء
 على الأقل وهذا هو الذي تنادي به عبارة الكتاب المشار اليه حيث اوجه الناصر قال ومن شك في الاثنين استألفا لقلوب
 ومن شك في الاخيرين بنى على اليقين فقال السيد في هذا مذهبنا وهو التقصير عندنا وهو كما نرى صحيح في تعين البناء على
 الأقل لا يجوز ولا ريب في ضعف هذا القول ان حمل اليقين على البناء على الأقل كما هو الظن من سياق عبارة جله لا في غير طرعا
 للاجابة النكارة الصحيحة الصريحة في احكام هذه الصور على الأكثر وبشبه ان يكون قابله لراجع الاخبار في هذا المجال ولم يحط به في
 البال ولا يخفى ان الناصر جلد السيد المذكور كان من كبره في تدينه على ما شرعا واجاهوا الرتبة فيجب وان في فهمه غالب على فقه العامة
 فالسيد قد جرى قلبه بذلك فغفل عن الاخبار والمشاو اليها واما ما نقله من ابن بابويه فقد عرفنا ما فيه من الكسوف عن ضعف باطنه
 وخاضه واما ما نقله من الاخبار الدالة على البناء على الأقل التي هي معظم الشبهة فظهر في غير هذا المقام ونحوه فلهذا تقدم الجواب

الكتاب من الدلالة على عزه الأيمان على الكتاب المذكور وثبت حجة عندنا وبما حقت في المقام وكشفنا عن هذا الموضع
 التلاوة في كتابه لا يبرهن بظهورك أن المسئلة بحلال خالصة من الإشكال كما وقع من صاحبك ومن سبغ
 معه على ذلك السؤال حيث لم يعطوا التلاوة فيما شرخاه في هذا المجال من أن وقع التلاوة في المقام الموضع الرابع المشهور
 بين الأصحاب رة التحيز في احتياط هذه الصلوة بين ركعة من قيام وركعتين من سجود من قبل عن ابن أبي عقيل والجمهور
 إنما لم يذكر التحيز إنما ذكر الركعتين من جلوس للوجود في سجدة زارة التي في مسند هذا الحكم كما عرفنا تأملوا الركعة من
 قيام وكذلك في رواية قرب الأسماء في سجدة كتاب الفقه على تقدير البناء على الأكثر وهو قنوني الشيخ على ابن الحسين ابن
 بابويه كما عرفنا والمعمد ما دل عليه هذه الأخبار وأما القول بأن الأخران فلم أقف فيما على دليل الموضع الخامس قال في ذلك
 في هذا المقام وأعلم أن ظاهر الأصحاب رة أن كل موضع تعلق فيه الشك بالاشكائين بشرط فيه اكتمال التعليل بين الاحتياط على ما
 سبق من اعتبار سلامة الأولتين وفصل عن بعض الأصحاب رة الإكفاء بالركوع لصديق مسعى الركعة وهو غير واضح قال
 في كرى نعم لو كان ساجدا في الثانية ولما رجع رأسه وتعلق الشك لم يستجد صحة حصول مسعى الركعة وهو غير بعيد
 انتهى **أقول** في صرح بما ذكره شيخنا الشهيد في كرى وانت خبير بأن هنا شيئا جديدا مما قصدت عليه الركعة هل هو عبارة
 عما يدخل في سجدة أو يكفي مجرد الركوع قولان للجمهور وأول وجه صحيح السبيل السند هنا وفيما تقدم في بحث المواقف
 في شرح قول المصنف ولو زال المانع فان أدرك الظاهرة وركعاه وفصل قوله أيضا حيث قال ويجوز أن يكون ركعة من الركعتين
 الثانية كما صرح به في كرى واحتمل الشهيد في كرى الإحصاء بالركوع للشيخين لغة وعرفا ولله العظم وهو بعيد **أقول** ونحن
 فله حقتنا في مقالة المواقف بأن حكمهم يكون الركعة عبارة عما ذكر وهو جدي فنداح إشكال عليهم في مسئلة الشك بين الأربع
 والخمس فيما إذا حصل الشك بعد الركوع وقبل السجدة حيث تأملوا بالصحة في هذه الصورة مع أن لم يأت بالركعة نزعها فلا
 يكون ذلك خلافاً للنص لو أورد في المسئلة والمحقق في أجوبة المسائل البعد أدلة إنما تخلص من هذا الإشكال بالركعة كون الركعة
 عبارة عن مجرد الركوع كما سيأتي **التم** تحقيق المسئلة المذكورة وفصل كلامه في ذلك وثانها أنه على تقدير القول المشهور هل
 تحققوا ركعة بمجرد إتمام ذكر السجدة الثانية أو يوقف على وضع الرأس من السجدة وجمان جزء الأول منها شيخنا الشهيد في
 حصر حيث قال ويجوز أن يكملها إتمام السجدة الثانية وان لم يضع رأسه منها بناء على الظن لأن الوقف ليس جزء من السجدة وإنما هو
 واجب آخر انتهى **وجبه** المشهور الثاني ولهذا اتفق كرى إنما انفاد إليه احتمالاً لأن المقام **المسئلة السابعة** إذا شك بين تلك
 والأربع فالتصور أن يجبا لبناء على الأكثر ويحتاجا بركعة قائماً أو ركعتين جالساً **الف** ومثله السداسية **الف** ومن تبعها عن
 بابويه ومحمد بن الحنفية إنما قال لا يجزئ الشك بين الشك والأربع بين البناء على الأقل ولا احتياط ولا أكثر مع الاحتياط وانت خبير بما
 في هذا الفصل عن ابن بابويه في هذا المقام فانه على قياس ما قلناه من القولات المختلفة والحكايات المختلفة حيث أنه لا وجود لشي
 من ذلك في كتابه بل المرء بالوجود فيه إنما هو ما صرح به الأصحاب كما عرفنا من البناء على الأكثر من غير تردد ولا ذكر لغيره وأخرون شبه
 هذه العبارة اليد باعتبار التوهم الذي يشا من قوله وليس هذه الأخبار مختلفة فلهذا ذكره بعد عن سيان الكلام وخارج عن
 سلك ذلك النظام وبما يجمل فانه هذه القولات في هذه المقامات محل عجب عجاب يتما مع متابعة التحلف للسلف في هذا الباب ففقه
 بمطهرهم مطبقين على درسه وشرحه ومراجعة فكيف اتفق لهم ولما لأمر الغريب ولم يثبتوا حد منهم إلى هذا الوجه المحير افتادوا نقل ذلك
 عن ابن الحنفية فان كلامه لا يحصر بغيره ولا أعلم صحت ولا بطلانه وكيف كان فالمعمد هو القول المشهور وهو المزيد النص للأخبار الأكثر
 ومنها ما رواه في كتابه عن عبد الرحمن بن سيابة قال في السجدة عن ابن عبد الله قال إذا لم تذكر ثلاثاً صليت أم أربعاً ووقع ذلك
 على ثلاث فابن على الشك وان وقع رايك على أربع فابن على الأربع وسلم وانصرف وان اعتدل وهمك فانصرف وصل ركعتين
 وانت جالس وما رواه في كتابه عن الحسن بن أبي عبد الله في حديث قال وان كنت لا تدري ثلاثاً صليت أم أربعاً ووقع ذلك
 بذهب همك إلى شيء وسلم ثم صل ركعتين وانت جالس فقرأ فيها بآية الكتاب ان ذهب همك إلى الثلاث فم فصل الركعة ولا تسجد
 سجدة السهو فان ذهب همك إلى الرابع فلتشهد وسلم ثم سجدة سجدة السهو قال في الوافي فصل الأمر بجلوس السهو في الصلوة
 الأخيرة **لما** أدرك النقص الوهم وبني على حمل على الاستحباب **أقول** وسيأتي تحقيق القول في ذلك في السهو في الصلوة الأخيرة
 في موجبات سجدة السهو انتهى وعن جبل عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله قال فيمن لا يدري ثلاثاً صلى أم أربعاً وهي ذلك
 سواء **قال** فقال إذا اعتدل الوهم في الشك والأربع هو بالخيار ان صلى ركعة وهو قائم وان شأركعتين وأربع سجدة وهو جالس
 جالس وما رواه في **كتاب** عن الحسين بن أبي الحنفية عن ابن عبد الله قال إذا نسئ في الشك والأربع وسلم وصلى
 ركعتين وأربع سجدة بفتح الكتاب هو جالس فمقر في التمسك لا يخفى وربما وجدني بعض السخ بصدداً لذلك من القصد
 وهو معنى التوسط وقال في كتاب الفقه الرضوي وان شكك فلم يدري ثلاثاً صلى أم أربعاً وذهب وهمك إلى الثلاث فاضف
 إليها ركعة من قيام وان اعتدل وهمك فصل ركعتين وانت جالس ومن أخبار المسئلة لا يخرج من الإشكال ما رواه في كتابه

فان شك بين
 الثلاث والأربع
 فليصل ركعة

في احكام الشك

عن محمد بن مسلم قال ان التهمة ما بين الشك والاربعين عليك المنزلة فلم يدرك ثلثا من اصل ام اربعين واعندل شكك قال يقوم فيتم ثم يجلس
ويشهد ويسلم وبصلي ركعتين واربع سجدة وهو خالس وان كان اكثر من الاربع لنتهد وسلم ثم قرأ فاحجز الكتاب وركع وسجدة ثم
قرأ وسجدة ثم سجدة ثم سجدة ثم سجدة وسلم وجهه الاشكال فيه ثم حكم بين شك بين الشك والاربع واعندل شكك باقوم فيتم ثم يجلس ويشهد
وبصلي ركعتين واربع سجدة وهو خالس هو ظاهر في انه ينبغي على الأقل وكذا الاشكال في قوله وان كان اكثر من الاربع في الاربع في
قابل في ايه فان الاحتياط انما هو مع البناء على الاكثر لا مع البناء على الأقل وكذا الاشكال في قوله وان كان اكثر من الاربع في الاربع في
ان مع ترجم احد الطرفين وطعن في زيادة او نقصان في الاحتياط بالكلية وما ذكره في الوافي بالنسبة الى الاول حيث قال انكم
ان بطلان كواحي قوله وبصلي ركعتين لا يفيح الاشكال فان غايته ان مع تساوي طرفي الشك والصورة المذكورة بخبر بين البناء على
الاقول والاكثر ولا قابل في ايه وكيف كان فان الخبر المذكور لا يمكن مسنده عن الامام فواتها هو كلام محمد بن مسلم كان الخطيب
ومن ذلك ما رواه في كتابه **عنه** بصري الموثوق قال سئل عن رجل صلى فله يد يد في الثالثة هو ام في الرابعة قال كانا دعب
وهو اليه ان في الثالثة فله من الرابعة يسلم ويبس في ركعتين ثم يصلي الركعتين ثم يصلي الركعتين ثم يصلي الركعتين ثم يصلي الركعتين ثم يصلي الركعتين
ان في الثالثة ينبغي على الاربع وبصلي صلوة الاحتياط وهو خلاف فتوى اصحابه وخلاف ما عليه غير هذا الخبر من الاخبار
ويمكن تأويله بحمل جوابه على التفصيل بلنا ذهب اليه وهو في خبري عليه وبينه لم يكن كذلك فعمل فيه موجبا لشك في المسئلة وقوله ان
راعى في الثالثة وفي قلبه من الرابعة شيء من غير ما رواه فعمل على الشك في الوجهين والظاهر ان ما ذكره الحديث الكاشف بعد نقله
هذه الرواية حيث قال **هذا** يخرج رزخ بين الفصل والوصل لان سهو بين الطرفين والثالث انما في الاعتراف له وجهها وجهها لثالث
من انه مع طق احد الطرفين فانه يجب البناء عليه ولا احتياط كما ذكره اصحاب حرم الله وعليه ذلك صحيح عبد الرحمن بن مينا بن ابي
العباس صحيحه المجمل او حسنه وغيرها وان تساوى طرفان فالواجب البناء على الاكثر والاحتياط كما هو المشهور وهو الذي
عنه من الفصل وعلى القول الاخر بخبر بينه وبين البناء على الاقل والاثام وهو الذي عني عنه بالوصل ومع هذه الرواية ان
حملت على المختار ولا شك الامر فيها بالاحتياط المذكور وان حملت على المعنى الثاني وان كان خلاف ظاهرها فلا اشكال والفصل
والوصل الذي ذكره محله انما هو في صورة الشك وتساوي الطرفين فانه عنده بخبر بين البناء على الاقل والاحتياط وهو المشهور بالوصل
وبين البناء على الاكثر والاحتياط وما في هذا الخبر لا يخرج عن احد الطرفين المتقدمين لكون رزخا واسطفا في ان زعم ان
ذلك باعتبار قوله وفي قلبه بين الرابعة شيء فانه لا ينبغي ان كل من رزخ احد الطرفين وظنة فانه في قلبه شيء من الطرفين الاخر وهو الشك
عنده باليوم ولكن لا عمل عليه في مقابلة الطق وبالحمل فان كلاه عن موجه ولا واهم واما ما نقل عن ابن الجبلة من القول با
تخييه عن **ق** بنعم فلم اقل على خبر يدل عليه الا انه قال في **ل** استج الغائلون بالفتوى بان فيه جمعا بين ما تضمنت لبا على الاكثر
وبين ما تضمنت البناء على الأقل كصحة زان عن احمدها قال واذا لم يدرك ثلثا من اصل ام اربعين فقل حوزا لشك قام فاضاف اليها
اخرى ولا ينبغي عليها هذا القول لا ينبغي من حجان الا ان الاول احول انتهى **قول** وبالله التوفيق لا ذاك المأمول وبطل المشلول القام
ان هذا الدليل الذي قلنا من الغائبين بالفتوى انما هو من غير غايته على ما هو من الصحة المذكورة فاما دالة على البناء على الأقل
سما جرى له في حقه زان المتقدمة وبدل على ذلك او لان **الف** استج لا اصحاب هذا القول بدليل عقلي انما هي ثم
رده وبطله وانما ان قد نسب هذا القول والاحتجاج بهذا الدليل الى ابن بابويه مع انه ليس في كتابه عين ولا زخا عرف ولكن قد
سره حيث فهم من الرواية المذكورة وقوله فيها فاكملها واضاف اليها اخرى يعني على الشك وقام فاضاف اليها اربعة البناء على الأقل
مع صرحه الاخبار والمتقدمة في البناء على الاكثر جمع بينهما بالفتوى وجعل دليل هذا القول وكان الأولى على هذا ان يقول وبدل على هذا
القول ان فيه جمعا بين الاخبار ولائمة بنسب ذلك الى اصحاب هذا القول واحال كما عرفت ويحقق القول في هذا المقام على وجه يتكشف به
عناوة الاشكال وبفتح هذا الاجمال هو ان لا ينبغي على المتأمل اخبار الاحتياط التي وردت في هذه الصورة المتصورة بعين
الانصاف ان الائمة ثم رتبوا اجملا في التعبير عن ذلك الاحتياط اجمالا **والله** انهم التاظر ما وقع فيه السيد المشار اليه ومن تبعه
من قوم اقر من السامعين وزيادة الضيافة والبلاوة والفهم والكفاء ولهذا ان اصحابنا قد يما وحديثا في الرواية يستدلون بهذه الاخبار
على وجوب الاحتياط في كل صورة من هذه الصور مجمل او مفصلها وموصولها ومفصولها فيقولون الحمل على المفصل والموصول على المفصول
حتى انهم لما توبوا الى السيد استدلوا بوقوع هذا الاشكال وتبعه جملته من تاخره كما هو عادتهم غالبيا مثل الحديث الكاشف والفاضل
المخالف وغيرهما حتى ان الحديث الكاشف في الوافي الى هذه الاخبار الغير المصريح فيها بالمفصل جعلها اصلا وقاعدة كلية وقابلها
بالاخبار الغير مجمعة في المفصل وجعلها قاعدة ثالثة فثبت هنا صاطين وقوى فتحة عنده في ذلك او كما ورد في الاخبار من الروايات
الدالة على البناء على الاكثر بقول مطلق وما ورد منها دالة على البناء على الأقل فنقل في المسئلة المتقدمة وثانيا فقم ذهابا الى ما
ذكره واستدل لانه بهذا الخبر كما صحت من كلام صاحب **ل** واجمع من قبيل البناء على غير ساس فلما عظم فيه الاشياء وكلا
الكتبا من هو عندنا لتأمل فيها ذكرناه ظاهرا لا نهلم والاطماس وقل الحديث المشار اليه في الكتاب المذكور بعد نقل صحيحه زان

عن محمد بن مسلم قال ان التهمة ما بين الشك والاربعين عليك المنزلة فلم يدرك ثلثا من اصل ام اربعين واعندل شكك قال يقوم فيتم ثم يجلس

الباب الثاني

[illegible]

ففي حكم الشك

على ما انقضت اكثر الاخبار من الركعتين من جلوس الله العالم **المسئلة الثامنة** لو شك بين الاثنين والاربع فالتشهد
البناء على الأكثر والاحتياط بركعتين من قيام وبدل عليه جملته من الاخبار ومنها ما رواه الشيخ في القصة عن محمد بن مسلم قال سالت
اباعبد الله عن رجل صلى ركعتين فلا بد من ركعتان في اربع **قال** يسلم ثم يقوم فيصلي ركعتين بفائحة الكتاب فيشهد
بصرف وليس عليه شيء وما رواه في كافي القصة او الحسن **وق** في القصة عن الحلبي عن ابي عبد الله قال اذا لم تدرك اثنين صليت
ام اربعاً ولم يدرك هك الى شيء فسلم ثم صلى ركعتين واربع سجداً تقر فيها بآية القرآن ثم تشهد وسلم فان كنت متصلياً ركعتين
كانت هاتان تمام الاربع وان كنت صلياً الاربع كانت هاتان نافذة وما رواه في كافي ابن ابي جعفر قال سالت ابا عبد الله عن
رجل لا يدري كعتين صلى ام اربعاً قال يتشهد ويسلم ثم يقول فيصلي ركعتين واربع سجداً يقر فيها بفائحة الكتاب ثم يتشهد
ويسلم فان كان صلى اربعاً كانت هاتان نافذة وان كان صلى ركعتين كانتا هاتان تمام الاربع وان تكلم بسجدة من الشهور ومن
زاد في القصص قال فلك من لم يدري اربع هو او اثنين وقلاخر اثنين قال بر كركعتين واربع سجداً وهو قائم بفائحة الكتاب
ويتشهد ولا شيء محدث وعن جليل عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال في رجل لم يدرك ركعتين صلى ام اربعاً وهو بدفع الي
اربع والى الركعتين فقال صلى ركعتين واربع سجداً الحكمة قوله ورويه عن ابي الى الركعتين اى من غير ترجيح ولا ظن
احد ما قال في كتاب الفقه الرضوى وان شك في التائب او الزايف فصل ركعتين من قيام بالحمد وروى الشيخ عن ابي بصير
الموفى عن ابي عبد الله قال اذا لم تدرك اربعاً صليت ام ركعتين فقم واركع اربع ركعات ركعتين ثم سلم بعدهما وحمل الشيخ وتبعته
الشهورنا على ما اذا تكلم ناسياً ولا تجلو من البعد جملته من متأخري المتأخريين حملوها على الاستصحاب من المحتمل فربما ان الامر
بالسجود هنا اتاهم من حيث البناء على الاقل وان الحديث يراى به البناء على الاقل ليكون محمولاً على التقية لما قد مضى من ان العامة
على البناء على الاقل وسجد الشهور كما روي عن جليل عن عبد الرحمن بن عوف وبصرى عن النجاشي في شرح السنن وروح فلا يكون
هذا الخبر من اخبار المسئلة في شيء **مخرج** القصة ونحوه في ذلك ما رواه احمد بن محمد بن خالد البرقي في الحسن عن بكر بن
اعين في الحسن عن ابي جعفر **قال** فلك لم تدرك اربعاً صلى ام اثنين وهو قاعد قال بر كركعتين للقول المشهور
ويحمل قولاً في الخبر هذه المسئلة بين ذلك وبين البناء على الاقل والاحتياط جميعاً بين هذه الروايات مذهب من ما رواه الحلبي عن احمد
قال فلك لمن لم يدرك سالت الخبر المتقدم اه اقول هذا من جملته ما قد تذاكره من فقه وصل الاحتياط الاصيل في الاحتياط لعدم
ذكر الفصل بالتشهد والتسليم بين وبين الصلوة الاصلية واحدها وهذه الرواية هي التي قدمنا الكلام عليها وبينا ان قوله
فيها بفائحة الكتاب قريبة على ان المراد صلوة الاحتياط لا كونها اخيرة الزاوية لما شرحناه انفاً فان التعبير بذلك وقع في جملته من
الروايات كصحیح محمد بن مسلم المذكور في هذه المسئلة وكذا صحیح الجليل المذكورة هنا ايضا ومنهم ما حسنه الجليل المتقدم في صورة
الشك بين الثلث والاربع وعبارة كتابنا تفرد وهو مع هذه الفريضة الظاهرة فيتحقق حملها على الركعتين الاخيرتين وان قرأه القائل
انما هي لكون احد الفردين المختارين بها ولا يخفى عليك ما فيه من التسلف بالجملة فانه انما وقع في هذا الوم من حيث انه ذكر في صحيفه
محمد بن مسلم المذكورين في كلامه الفصل بالتشهد والتسليم والتسليم في هذه الرواية قال بر كركعتين اه ولم يدرك اربعاً
يتشهدا ويسلم فهو بديل على كون هاتين الركعتين من الصلوة الاصلية بانه يكون قد صلى على الاقل وقبله كيف يتم الاستناد الى
سجدة هذه العبادة والحال انه قد وقع التعبير بها في جملته من الروايات التي علم الفصل فيها بقراءة اخرى فلما تذاكره وغايته ما يلزم انما
باعتبار عدم التصحيح بالفصل وعدم وجود قرينة اخرى على اعادة الفصل بجملة لكل من الامر لان انما تكون صريحة او ظاهرة
فيما يدعيه ولهذا ان صاحب جملته بعد نقل رواية في جملته المتقدمة التي هي في الجمال مثل هذه الرواية قال يمكن ان يحمل على البناء على
على الاقل والاكثر ولم يبعد عنه ظهور في الاول ثم لما عرفت وبالجملته فانه مع هذا الاجمال لا يصح الاستناد اليها والى غيرهما في
كان ذلك في ثبات حكم شرعي يخالف للاخبار الصحيحة الصريحة المتكاثرة المصنوعة بقبول اصحاب قديم واحد يعدل من وقع في
هذا الوم من هؤلاء المذكورين ولا ريب ان هذا التعبير هذا الاصل انما نشأ من معلومة الحكم بومئذ ولو مثله في سعة التجوز
في الحسابات كما لا يخفى على من خاض بحور الاسئلة لا وتبع الفلالات بل الواجب حمل اجمالها على ما فصل في غير هذا وكيف كان
فانك قد عرفت ان كلامهم في هذه الروايات انما نشأ من تلك الاخبار المطلقة في البناء على الاقل فانهم اتخذوها كالأدلة
ونحن قد علمنا اجمل الله سبحانه بلياً وزعمنا ان كانا نزال الالتباس لم تر من مثل هذا التحقيق الرضوى في غير ذرنا ومصفتاناً اقتضا
بعين البصيرة وانظر بمجلة غير جلية لظهورك مائة الروايات في الجواب في نقل في القصة عن ابن بابويه في كتاب المنع انه بعد الصلوة
وربما كان منه ما رواه الشيخ في القصة عن محمد بن مسلم وهو على انهم قال سالت عن الرجل لا يدري صلى ركعتين ام اربعاً قال
يعبد الصلوة واجواب عنها ما تقدم من الجواب عن محمد بن عيسى بن زائدة المذكورة في مسئلة الشك بين الاثنين والثلث ويجب
حملها على ما حملت ذلك عليه والشيخ وحملها على الثلث في الجمع والمغرب وبعده ظاهر وقيل **وق** قال بالتعبير هذه الرواية
وهو من غير ما عرفت وقال في الفجاء واحتمل في كرمي وهو في كون البناء على الأكثر وصلوة الاحتياط

مکتبہ اسلامیہ لاہور

وَسَجَّاسُ يَمِينٍ وَأَنْفِ حُطَّاسٍ

في الحجة عرفة

والخفيف

والقول الثاني
في الثاني
والأربع

والخفيف فيكون الأعادة أيضا مجزئة و قال لا يخفى بعد هذا الكلام عن طواهر التصوص ولا يلحق في ذلك ولا يعلم حاصل
 ذلك انهم قبلها انتهى وهو جيد فان التخرج من طواهر تلك الأخبار بل صرح بها الدال على وجوب البناء على الأكثر والأصح
 بما ذكره الخبر لشاذ النادر لا يخرج من مجاز فقه قد سبق في موضع آخر من مسائل الشك بين الأفتين والفتك مع ان المعارض من جهة
 أقل ما هنا وما ذكره هنا السبيلك المسئلة يتما مع دعوى جله منهم عدم الدليل كما عرفت والله العالم **السؤال الثاني** لو شك
 بين الأفتين والفتك والأربع فالتشهور انتهى على الأكثر ويتم صلوة ثم يصلي ركعتين من قيام وركعتين من جلوس ذهب
 الصدوقان والشيخان إلى أنه يبقى على الأربع ويصلي ركعتين من جلوس ونقل عن ابن أبي عمير أن البناء على الأقل ماله يخرج الوقف
 ويدل على القول المشهور ما رواه الكلبية والشيخ عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عن رجل صلى فلم يدرك
 الشك من صلى أم ثلث أم أربع قال يقول فيصلي ركعتين من قيام ويسلم ثم يصلي ركعتين من جلوس ويسلم فان كان صلى أربعاً
 كان ركعتان نافذة والأربع وأنت حبي بأن هذه قد أشكلت على وصل الاحتياط بالبرئ منه مثل ما وقع في حصى ذرارة
 المنقذين الذين صاروا منساقين في التردد ومن تبعه ومعلوم أن الاحتياط هنا ولا يصح الجزئية من حيث ركعتي الجلوس
 زال اليوم المذكور إلا أن اللزوم بمقتضى ما تقدم لو كان صحيحاً ان يكون المحكم في هذه الرواية هو البناء على الأقل ثم إن تمام تلك
 الركعتين من قيام يجعلها من الصلوة الأصلية ثم الاحتياط ركعتين جالساً وهو لا يقول به ولا يلتزمه وأما أنه لا خلاف هنا في
 البناء على الأقل لا على الأكثر مما يثبته من قول الصدوق في التفسير في جميع أفراد الشك وما تقدم من المرتضى في المسائل النافذة
 من البناء على الأقل مع وقد عرفت ما في المجموع والاختلاف المشهور هنا اتفاق الاحتياط وقد عرفت ما هو المشهور وما يدل عليه
 وأما القول المشهور الثاني من الاحتياط بركعة قائماً وركعتين جالساً فقال في كرتي أنه قوي من حيث الاعتبار لا إتماماً تنقذان
 حيث تكون الصلوة ثلثين ويجزئ باحد ما حيث تكون تلك إلا أن القيل والاشتهار به ضرورة ما ذكرنا في حرسه من أبي
 المذكورة مع أنه قد روى عن عبد الرحمن بن الحجاج في النص عن أبي إبراهيم **قال** قلت لأبي عبد الله رجل لا يدري حتى قام ثلثاً أم
 أربعاً فقال يصلي ركعة من قيام ثم يصلي ركعتين وهو جالس وفي كتابنا لفقه الرضوي قاله وإن شكك فلم تدرك ثلثين صلى ركعة
 فإلزام أربعاً فصل ركعة من قيام وركعتين من جلوس وربما استشكل في الرواية المذكورة من حيث يقتضيها السؤال الكاظم عن أبيه كما أشنا
 البدي حيث قال بعد ترسله ابن أبي عمير بما تافاه من حيث الأرسال وذكر التقصير للركعة ما قلناه إلا أن نص الرواية سؤال
 الكاظم عن أبيه على هذا الوجه وهو المسئلة محل اشكال انتهى **أقول** لا يخفى أن العلوم من قاعدة وعادة كانتا على غير موضع
 أنه متى صح سند الرواية جمل على القول بما تقدمته وإن خالف مقتضى قواعد الأصول وأخالف ما هو للعلوم من كلام الأصحاب
 ويجوز ذلك فلا اشكال باعتبار عدم معهودية رواية الكاظم عن أبيه وقد اشتمل كتابا لفقه الرضوي على الرواية عن أبيه في
 مواضع لا تخفى قوله وادعى عن العالم في نحو ذلك ودواياهم من إناهم بعد الموت كبره وبالحمد فان هذا ليس مما يوجب الشك في
 السند باصطلاحه إلا أن نسخ من لا يخفى في هذا الخبر مختلف في بعضها يصلي ركعتين من قيام وفي مسئلة الرواية بتمام اختلاف
 في بعضها عن أبي إبراهيم **قال** قلنا أن كذا النسخ على ما ذكرنا في النسخ يؤيده بالفتن إلى الأول خبر كتابا لفقه وكيف كان فالظاهر
 أن الجمع بين الأخبار المذكورة هو القول بالخير وإن لم يعلم ببقائه بين الأصحاب و إنما على تقدير القول المشهور هل يجوز أن يصلي
 بدل الركعتين جالساً ركعتان أم لا أقوال ثلاثة أحدها القليل لسانه في البلية بل الركعة من قيام أقرب إلى حقيقة المحتمل وهو قول
 والتمهيد قال في حقه والأوسط أقرب وقولاً على النص قول ما ذكره جيد لو لم يكن في المسئلة الأولان في غيرهما المذكورة وقابا القيل
 إلى ما ذكرناه من صحة عبد الرحمن بن الحجاج ورواية كتابا لفقه فالتك هو الأصح لا باعتبار ما ذكره من التعليل فائدة عليل بل من حيث
 الجمع بين الخبرين وإن كان ما ذكرنا مما هو قريح على القول المشهور هل يجب تقديم الركعتين من قيام فيه انتهى أقوال الأول وجوب ذلك
 وهو قول الشيخ المفيد في المقتدر ولم يرضي أحد قوليه الثاني التخيير فنقل عن ظاهر الرضوي في الاستدلال أنك تخم تقديم الركعة
 جالساً وقد نقل بعض الأصحاب كتاباً في الأربع تخم تقديم الركعة من قيام وهو قول الشيخ المفيد في الفهرته والصواب هو الأول
 دل عليه النص في الباب قال بعضنا التفتت إلى ذلك فليس من حق **حق** وأما خسرانهم وأكبر المجاهد من مسائل الشك هنا الأربع
 لأنها مورد النص على ما مر فيهم البولي بها للكل في خبره حكماً واجباً علينا كذا في واجبات الصلوة ومثله الشك بين الأربع
 والخمس في الشك في الركعتين الطلوعين والفتنة والفتنة بخلافه في جيلوه مسائل الشك فانه يقع نادراً ولا يكاد يضغط لغير
 من الفقهاء وهل العلم بحكم ما يجرى من غير ما شرط صحة الصلوة يقع بدون معرفتنا بالاطلاق لم نعرف من ذلك الصلوة فعمل القوية
 بينهما وبين باقي الواجبات والشرائط التي لا تقع بدون معرفتنا بأن في هذا على ذلك الوجه وعدمه لأن الأيمان بالفضل على الوجه
 المأمور به يقتضي الإجابة وإن أكثر التقابله يكون في ابتداء الإسلام عارفين بأحكام الشهادة والشك مع موافقهم على الصلوة
 والسؤال عند عذرهم والأصل عدم عذرهم في الشك وإن كان عذرهم كذا وفي هذا الوجه منظر واضح وللتوقف حال انتهى **أقول**
 والأصح ما ذكره أخيراً بقوله وعدمه في كتابنا ليدل على التحفي في ذمة الجاهل بالأحكام الشرعية وفي مفاوحيها بحاث الكتاب من محمد

في أنه لا يجوز
بعضه بل في الركعتين
جالساً

الصلوة

الحكم في الشك

وفيها على الاحتياط الذي في الصلوة الاولى ركعتين بطلان الشك بين الاثنين والثلاث والاربع والحكم فيها ركعتان
من قيام وركعتان من جلوس منها الشك بين الثلث والاربع والخمس وهو انهم يشتمل على شكين منصوبين فيجب فيها ما يجب فيها
وهو الاحتياط بركعتين او ركعتين جالساً ثم التيمم والتسليم وتظهر بعض فاضل متأخر الميائين في الاحتياط في هذه الصور الشك بما
قد منه يخرجها عن النص فاما انما تضمن حكم كل منها على جهة واختلاف كل منها البناء على الأقل والافضل و
شموله لكل شك وفيه اولاً ان النصوص الواردة في احكام تلك الصور التي اسلفنا في المسائل المتقدمة مطلقاً لا تقيد فيها بحال انفراد او
اجتماع وان كان الاكثر انفراداً فانهما تضمنت من شك بين الثلث والاربع مثلاً فالحكم فيه كذا او كذا والحكم في كل حال ما صل باطلاً
الحالين المذكورين فالشك بين الثلاث والاربع والخمس يصدق عليه انه شك بين الثلث والاربع فيدخل تحت عموم اخباره وان شك
بين الاربع والخمس فيدخل تحت عموم دليله ايضاً وثانياً ان ما دل باطلاً على البناء على الأقل قد اوضحنا فيما تقدم انما خرج مخرج التيقن وانه
غير معمول عليه واشهره كلامهم الاخذ به والعمل عليه غفلة عما ذكرنا من التيقن المتقدم في المسائل ومنها الشك بين الاثنين والخمس والشك
بين الاثنين والثلاث والخمس والشك بين الثلث والخمس قالوا فيه وجه بالبناء على الأقل بناءً على اصاله الصحة ولو لم يزل ما اعاد الصلوة
ففيه وعموم الروايات الدالة على البناء على الأقل ووجهه بالابطال لعدم البناء على احد الطرفين لاستلزام التردد بين محذرين فان
البناء على اكثر موجب للزيادة ومعرض للنقصان والبناء على الأقل معرض للزيادة وتزجج الذخيرة الاول استناد الى الالة المذكورة و
تظهر البطلان لعدم النص الواضح في ذلك وما ذكره من اصاله الصحة كلام شعبي وعن عموم تلك الروايات فغير عرفت ما فيه وما احتج
ما اعاد الصلوة فيه الفقيه في الاستدلال به في غير موضع مع ورود تخصيصه بين الثلاث والاربع كما تقدم في صحة عبيد بن
زراة الواردة بالابطال في صورة الشك بين الاثنين والثلاث حيث قاله الروي البصري لا يبيد الصلوة فقيه اتماد في الشك
والاربع ومثلهما ابيه ما روى في معنى الاخبار بسند عن عبيد الله بن الفضل الهاشمي قال كنت عند ابي عبد الله فدخل
عبيد رجل فسلم عن رجل لم يدرك واحدة صلى ام اثنتين فقال عبيد فقال له فابن ما روى ان الفقيه لا يبيد الصلوة قال اما
ذلك في الثلاث والاربع فقلت جلد من الروايات الدالة على التخصيص فيكون ما قد نادى في المسئلة الشاذة فقلنا عن في
المنع حيث قال وسئل الصادق ع عن رجل لا يدعي اثنين صلى ام ثلاثاً فقال عبيد قبل فابن ما روى عن رسول الله الفقيه لا يبيد الصلوة
قال اتماد في الثلاث والاربع فقلت جلد من الروايات الدالة على التخصيص فيكون مع ذلك الاستناد الى عموم الخبر المذكور كما
صاروا اليه فقلت قال في لفت لو شك بين الاربع وما زاد على الخمس قال ابن ابي عمير ما يقضي ان يضع كماله في الشك بين الاربع
والخمس لا قال يجب سجدة التيمم في موضعين من تكمل دخول الشك عليه اربع ركعات او خمس فاعادها واسئوى وهو في ذلك
حق لا يبدى على اربابها او خسا او ما عداها لم ينف عنهم في ذلك على شيء وما قاله بحمل لان رواه الحلي يدل عليه من حيث الفهم
ولا شك في الزيادة فلا يكون مبطلاً للصلوة لاحراز الحد ولا مقتضى الاحتياط اذا احتياط لا يجب مع شك النقصان فلم يبق
القول بالفتح مع سجدة التيمم مع انه يحتمل لكعادة لان الزيادة مبطله فلا يقين بالبرائة والحمل على المشكوك فيه قياس فلا ينعقد
صورة التصريح انتهى قول وما احتمل اولاً قد مال اليه جلد من الاصحاح فيهم الشبهان ونحوها فالا في الرسالة الصلوة
شرحها الثاني عشران يتعلق الشك بالسادسة فما زاد فيه وجب بالاطم مطم لان زيادة الركن مبطله اجماعاً ومع احتمال الاصل
البرائة من الصلوة التي قد اشغلت الامة فيها يقين وظا صفة ظاهر فان تجوز زيادة الركن لو ازيل حكم كبر من الصور السابقة مع
النقص على احتضاها والاجماع على صحة بعضها واحتمال خروج ذلك عن الحكم بالنقص يدفع باصاله عدم الزيادة والشك في المبطر ووجه
اخر البناء على الأقل لاضالة عدم الزيادة والشك في المبطر ومما خرج البناء على الأقل من اصاله عدم الزيادة والبناء على الاكثر او
الاربع موقوف على النص مخو جبه عن الاصل وهو مفقود هنا وفي الفساد غير معلوم وفيه حذائك اشار اليه بقوله او يحل حكم
حكم ما يتعلق بالخمس فيجوز حيث يجمع ويبطل حيث يبطل ويجب سجدة التيمم في موضع اجتماعهما والى هذا الاحتمال ذهب ابي عمير
من اقدماء واليه والتموه ووجه الشارح الحق وهو الظاهر متكا في ظاهر النص لانه على عدم بطلان الصلوة بحجة
احتمال الزيادة وعموم قوله ثم ولا يطلو انما اكره ان الفقيه لا يبيد الصلوة واطلاق قول الصادق في صحيحه الحلي اذ لم تدار بها اصلها
ام خسام زدت او نقصت فتشهد وسلم وسجد سجدة التيمم انتهى اقول وبالله التوفيق لهذا في سواء الطريق لا يخفى ان ما
استدل به من الالة في الحاف حكم على الشك بالسادسة بتعلمه بالخامسة لا يخلو من شوب لنظر الاشكال اما مستكبر في
النصوص الدالة على عدم بطلان الصلوة بحجة احتمال الزيادة اي زيادة الركن فان اريد بها النصوص الواردة في الشك بين الاربع والخمس
مع البناء على الاربع والخمس مع السند لاحتمال زيادة الخامسة فهو صحيح بالنسبة الى مورد وجعل تعلقه بالسادسة على ذلك قياساً
اخرس فيها ما يدل على زياد من هذه الصورة وان اراد النصوص الواردة في بطلان الصلوة الشك في ثلثة من فليس فيها ما يبيد فانه مع البناء
على الاكثر والاحتياط بما ذكرنا من اتمام الناقص على تقدير احتمال النقص لا يضمن احتمال زيادة الركن لانه مع بناء على الاكثر وان
كان الامر كذلك واقصا صار الاحتياط نافلاً والا كان متمم فلا احتمال فيها لزيادة الركن وليس هنا نصوص واردة بوجه على حصة اتمام

فالحكاية

في هذا الوقت الفصل او الترتيب فوشا في اصل الفصل ولم يجاوز حكمة فتنفي عومات الأدلة وجوبا لاثبات بالفعل ولا يظهر من
 التصور مستثناء تلك الصورة ويشكل تخصيص العومات ببعض المحامل البعيدة لقوله ولا سهوي وهو يخرج عنه احكام الفعل
 والترك فهو جازم بالقل غير شك في الشك ولو كان بعد تجاوز المحل فلا عبرة به ولو كان الشك في ثنائين ولعل هذا هو المعنى الصحيح
 لتلك العبارة بان شك في هذا الوقت في انه هل شك سابقا ام لا فلا يخرج اما ان يكون شاك في هذا الوقت اجمعه وحال التدارك ياتي
 فيا في بل او يقا وزنه فلا ينفذ اليها ولم يبق شك بل ما جازم او ظان بالفعل والترك فيا في حكم ما ولو يتيقن بعد تجاوز المحل حصول
 الشك قبل تجاوز المحل ولم يعمل بمقتضاه فلو كان عامدا بطل صلوة ولو كان سهوا ساهيا فهو جازم الى التهور في الشك وسيا في حكم هذا
 اذا استمر الشك ولو يتيقن الشك والعمل حتى جازم بعد ابطال صلوة ولو كان سهوا يعمل بحكم التهور ولو يتيقن الفعل وكان تاحضره الفصل
 المشكوك فيه الى حصول اليقين بعد ابطال صلوة اجمعه ان جاوز محله وان كان سهوا فلا تبطل صلوة وكذا الكلام لو شك في انه هل
 شك سابقا بين الاثنين والثلاثين والشك والاربع فان ذهب شكه الا ان وانقلب باليقين او القل فلا عبرة به وبما فيهما يتيقن
 او لا يتيقن في الشك في هذا الوقت بين الاثنين والثلاثين والشك والاربع فان ذهب شكه الا ان وانقلب باليقين او القل فلا عبرة به وبما فيهما يتيقن
 فلا يضر به بولي يما يتيقن او لا يتيقن في هذا الوقت بين الاثنين والثلاثين والشك والاربع وكذا الكلام لو شك في ان شكه
 كان في التهمة او التهمة قبل تجاوز المحل او بعده وبما الجملة الزكون الى تلك العبارة الجملة وترك القواعد لفترة الفصل لا يخرج من اشكال
 انتهى كلامه في مقامه **اقول** ما فصله من التحقيق جدير بشئ لكنه من مفهوم العبارة محل صحيح فانه لا يحكي ان الشك
 في الشيء يقتضي تقدم زمان الشك فيه بمعنى انه لا بد ان يكون ان هذا الفعل المشكوك فيه وقع في الزمان المتقدم ام لا غاية الامارة
 بالنسبة الى الشك في الافعال قد يكون الوقت الذي حصل فيه الشك مما يمكن التدارك فيه بان لم يدخل في فعل اخر وقد يكون مما لا
 يمكن التدارك فيه لخوفا في شيء اخر فنعني قوله انه شك بين الاثنين والثلاثين والشك انه لا بد ان يكون هل صلى قبل هذه الحالة التي عرض فيها
 الشك ثنتين او ثلثا وكذا الوقت في التهمة والتجدي بمعنى انه لا بد ان يكون قد حصل منه سابقا سجد او تشهد مثلا فكذا في هذا
 العبارة اجمعه بين ما ذكرنا من اجتماع الشكين مما لا وجه له في البين وهذا المعنى هو الذي رتب عليه الفقهاء الحكم بعدم الالفات
 ثم ان ظاهر عبارة الاصحاب هو كون المشكوك فيه الشك بغير مطلق الشك مقبدا يكون في سجدة او تشهدا وبين الركعات لم يحد ذلك
 حتى يلزم فيه هذا الفصل فانه لا ريب انما يتجسس فيه لو كان كل ما رتب من الاحكام ولا اقل احكاما من الفقهاء يتجسس الخرج من هذه الاحكام
 الظاهر القوي عليها بينهم فضاوفوا في مثل هذا اللفظ الجملة كما قلنا قد سجد بل ظاهر عبارة ائمتنا هو قلنا من الشك المطلق وهذا التقيد
 على عدم الالفات اليه قول مطلق وكلامهم هنا انما هو مجرد فرض احقوا في ظاهر هذا اللفظ واسقطوه لعدم ترتيب حكم شرعي عليه
 بالكلية والله العالم **الفائدة** الشك في موجب لائق فتح اجمعه بمعنى انه شك فيما اوجب الشك من صلوة احتياط او سجد وهو
 وله منها ان يشك بعد الفرض من الصلوة في انه هل في بالفعل الذي اوجب الشك من صلوة احتياط او سجد وهو او لم يات به والقول
 انه لا اشكال في وجوب الاثبات بل يتحقق حصول التلويح في شئ اشتغال الذمة والشك في الخرج من عبادة التكليف مع قاء الوقت كما
 لو شك في الوقت هل صلى ام لا ومنها ان يعلم بعد الصلوة حصول شك منه بوجبه لاحياط مثلا الا انه شك في انه هل بوجبه كعتين
 من قيام او كعتين من سجود التمام هنا هو وجوب الاثبات به تمامه لا الوقت لبرائة اليقين على ذلك ونظيره في الاحكام الشرعية غير من
 ومنه من فاقه في رتبته وشك في كونه اجمعا مثلا فانه يجب عليه الاثبات به تمامه ومنها اما لو شك في ركعات الاحتياط لوفى
 افعالها اوفى عدد سجدي التهور افعالها وهذا الفرع هو الذي يطبق عليه مدلول الخبر المذكور واذ كان الاحتياط بوجبه حقا في هذا الفرع
 وبصورة الشك موجب للتحقق التهور على هذا فلو شك في عدد ركعات الاحتياط ينبغي على الأكثر ويتم ما لم يسلم الزيادة للبطالة والاضيق
 على الأقل فيبقى على التحقيق دائما ولا يلزم احتياط ولا سجود وهو ولو وقع شك في فعل افعالها لم ينفذ الب وان كان في محله بل ينبغي على
 وقوعه وقبل يفي على الأقل في اعداد الركعات وبما بالفعل المشكوك فيه لو لم يجاوز محله وفل عن الحق الولي الادبيلي قدس سره للبل
 البسوعلا لا يبعد من احد التقين سقوط ذلك واصل فناء شغل الذمة ولعموم ما ورد في وجوب التلويح المشكوك فيه وفي هذه الأدلة
 مناقشات سابقا الكلام فيها **الشك** والحكم وان كان ظاهرا لا صاحب الاثبات عليه وكلام الحق المذكور انما هو على جهة الايراد الشك
 للاصحاب الا فهو يخرج به الا ان تصدي لا يخرج من اشتباهه لا احتياط عند الحاجة فيا في الاحتياط على ما ذكره الاصحاب ثم يبعد
 الصلوة من راس وبما الجملة فان ما ذكرنا من هذا الفرع الا خبر هو الذي يطبق عليه الخبر كما ذكرنا والا فلا فساد للفقهاء من حيث وجوب
 التدارك فيها لا يمكن حمل الخبر عليها كما هو ظاهر في محله فلو كان الخبر المذكور باعتبار انه لم يترتب عليه في خصوص هذا الشك شيء
 فلا بد على ما قرينة سائلوا واضع الظاهر ان الشك في موجب التهور بكرة... اجمعه في نفس التهور كان... شك في انه هل
 عرض له سهوا لا وظاهر الاحتياط الاطلاق في انه لا ينفذ اليه وفل شخصنا المثال ايضا هنا... ايضا فقال بعد نقل كلام الا
 صاحب الاطلاق عدم الالفات فيه والتحقيق انه... لا يجوز ذلك الشك بعد الصلوة... اوفى اثباتها وعلى الثاني لا يخرج اما ان يكون
 محل الفصل باقية كما فينا شك... في الفعل يلزم العوام لا في الاول والثالث لا شك انه لا ينفذ اليه لا تدرج الى الشك بعد

كتاب

تجاوز المحل وقد دللنا الاخبار الكثر على عدم الالتفات اليه وما الثاني فمن وجب الى الشك في الفعل قبل تجاوز محله وقد دللنا الاخبار على
الانتيان بالفعل المشكوك فيه ولعل كلام الاصحاب بغير خصوصية في تلك الصورة انتهى **أقول** الظاهر ان كلام الاصحاب
انما انتهى على جعل الشك بطلان التهمة من غير قيد معين ما قلنا في الصورة الاولى ولهذا ان حجة منهم من وجع بعدم الالتفات
ذكرها في فائدة المسئلة بالنسبة الى التهمة ليقدر وقواعليه احكام الشك كما لا يخفى على من راجع مطولا انهم الزاوية الشك في موجب التهمة
بفتح الجيم وله ايضا صور منها ان يقع منه هو بل من تدارك ذلك بعد الصلوة كالتمسك والتجسس مثلا او سجدة التهمة يشك بعد
الصلوة في ان هل في بطلان لا والظن لا اشكال ولا خلاف وجوب الانتيان به بعين ما قلنا من ان الاول من افراد الصورة الثانية ومنها
ان يشك في اثناء التجسس للتسليم والتسليم في التسليم والظن ان بعض فرائض التمسك لا اشكال به انه يجب عليه الانتيان به في حق كان
الحل باقيا وان خشي بان شيئا من هذين الفرعين لا يدخل في مصلدا الخبر المذكور في الاصل الذي احققناه اخبرنا في الصورة الثانية ومنها
ان يشك في عدد سجدة التهمة او افعالها قبل تجاوز المحل فانه يبنى على وقوع الشك في ذلك يستلزم الزيادة فيجب على التمسك هذا الفرد مصلدا
الخبر في هذه الصورة فينبغي انما مشكوك فيه في موجب الشك بكسر الجيم الخ في الشك نفسه والظن انه غير داخل في مصلدا الفعل المذكور ويمكن
فهو في اوله وشك في فعل يجب تداركه كالتجسس قبل القيام به عليه فلهذا في رواية هنا فلو ذكر الشك والمحل باقيا في هذا لو ذكر بعد تجاوز
المحل لا يلتزم له لا يبرح الى الشك بعد تجاوز المحل ولا يخل في بعض الافاضل بان يمكن ان يكون ان هذا الفعل الواجب به الشك بغيره
الفصل الاصل في وجوب لا في هذه الصورة صادرة واجب بالشك فيها في محله تداركه كما فيه وهو قد مر عن ذلك كما ان التمسك الاصلية اذا
سماى عنها وذكر قبل الركوع باقيا هنا لو ذكر بعد الركوع فبقيها بعد الصلوة فكذلك هذه التسعة الواجبية لانتيان بها والتجسس او ذكرها بعد
القيام وقبل الركوع لا يخرج عن حكم الشك في اصل الفعل بل من التمسك بغيره فقد يفتقر في سجدة واجبة والوقت باق فيجب الانتيان
بها ويمكن ان يجازي في شمول ادلة التهمة في افعال الصلوة واجزاها لما نحن فيه من علوم ولا متيقن فان التبادر منها كون تلك الافعال التي عرض
الشك فيها اجزاء حقيقة للصلوة فان قولهم من شك في سجدة فلهذا كذا او من شك في الركوع فلهذا كذا انما ينبغي ادراك الاجزاء الاصلية التي تركت للصلوة
هنا لا مثل هذه التمسك التي انما حصل وجوبها بالشك وفيما نحن فيه لم يحصل اليقين بترك الفصل الاصلية والخبر الحقيقي حتى يجب تداركه في الصلوة او
بعد ما بطلت العمومات بل انما يحصل اليقين بترك فعل وجبة لانتيان به بسبب الشك ودخول مثله في العمومات غير معلوم فيرجع الى حكم الاصل في عدم
لوجوب قضاءه بالفعل بل بحجة فائتة قد مر في غير مقام ان الاحكام المودعة في الاخبار انما تنصرف الى الافراد الشائعة المتكررة الوقوع ولا يبان هذا
الفرض المذكور فائدة انتم الترددوا في ان حكم الشك في افعال الصلوة والتجسس او بالتمسك في افعال الصلوة الاصلية وكيف كان فالمسئلة لا تخلو من غروب
الاشكال والاحوط او اتقوا ذلك الحق في الشك في الاعادة وتمايز على الاشكال ما لو شك في التمسك في حال التمسك ان باقيا هنا حتى فاقه في
في القيام او بعد الركوع فلهذا قد يكون ما يحكم الاجزاء الاصلية فيجب عليه العود في الاول وتبطل الصلوة في الثاني وعلى الوجه الاخر لا يلتزم اليه التمسك
التهمة موجب لشك بفتح الجيم في المخاطبة ويحصل فرض ذلك في مواضع منها ان يهوى فعل في صلوة الاحتياط او في سجدة التهمة والتسليم لمساب
الشك في الصلوة والانتها في الاظهار لا يوجب عليه ذلك سجدة التهمة لان الادلة المذكورة في العلوي وجوب سجدة التهمة غير معلوم شمولها للشك في الصلوة الاحتياطية
سجدة التهمة بل الظاهر اختصاصها باصل الفرائض ومنها ان يهوى فعل من افعال صلوة الاحتياط او سجدة التهمة وذكر في محله التمسك والظن ان الاشكال
في وجوب الانتيان به بمادة التي سجدة في صلوة الاحتياط وذكرها قبل القيام وقبل الشروع في التمسك لانتيان بها فوجه التمسك حتى يقبض التهمة
بل وجوب الانتيان بها انما اذا في اصل الامر بصلوة الاحتياط والامر بسجدة التهمة فان الامر بالتمسك يقتضي الامر بجميع اجزاها وهذا كان في محل الفعل وما اذا
جاوزه عن ذلك لم يخرج عن محله تداركه الفعل المشكوك اذا كان في اصل الصلوة فلهذا يكون الحكم هنا كحكم في وجوب تداركه والتجسس ام لا يظهر من المناظرين
منهم شيئا التمسك في الثاني الاول ونظروا في بعض مشايخنا المتأخرين من متأخري المشايخين معلل ذلك بانهم بعد الشروع في فعل آخر فان علموه به بالامر
الاول والتدارك والعود يحتاج الى دليل وشمول دلائل العود الواردة في الصلوة الاحتياطية منوع والمسئلة لا يخرج من الاشكال ومنها ان يهوى صلوة الاحتياط
وسجدة التهمة الواجبين بسبب الشك فلا يبان في شيء من ذلك بعد الصلوة ثم انه يذكر بعد ذلك هذا التمسك لا يقرب عليه حكم فائدة ان ذكر قبل عود من الجلاء
للصلوة فلا خلاف ولا اشكال في صحة الصلوة وجوب الانتيان به ما كما سيجأ بيان في المطالبين المذكورين انشاء الله تعالى ومع عرض لمبطل هو محل
خلاف كما سيجأ في تحقيق التمسك وان الاظهر اتصافه به فلا يترتب على هذا التمسك حكم التمسك في موجب التمسك بفتح الجيم اي في نفس التمسك
كان يترك التمسك الواصلة والتسليم هو انما يذكر بعد القيام وكان الواجب عليه العود الى ما في فرائض العود والتجسس فان ذكر قبل الركوع اي بعد ان ذكر
بعد تداركه بعد الصلوة مع سجدة التهمة على التمسك ولو كان التمسك من التمسك في موجب الشك في حال القيام ولو بانها سهاوا ثم ذكرها بعد الركوع
بطلت صلوة ومن ذلك يظهر ان لا يترتب على التمسك هنا حكم جديد بل ليس حكمه الا حكم التمسك في موجب الشك في حال القيام وكذا لو شك في ما يجب تداركه بعد الصلوة
من الاجزاء المتسمة التي يجب قضاؤها او يسهو عنها فانه يجب الانتيان بها بعد الذكر انفس لما وقتها مع عرض لمبطل فالظاهر ايضا ان
الانتيان به في تلك المسئلة التامة التهمة في موجب التمسك بفتح الجيم والتسليم في موجب سجدة التهمة وقضاء التمسك والتسليم قد يكون
الرجوع الى الفصل وتداركه في الصلوة ما لم يتجاوز محل التدارك في جميع هذه الصور وتعلق التمسك بنفس الفصل المذكور لواجب انما فاداسم في التمسك
الاول عن نفس الفصل بعد التمسك في الصلوة ثم ذكر بعد ذلك وجب عليه الانتيان به بعد الذكر في الخارج باقيا بيان ذكره في محل التدارك والا فان كان

في احكام الشك

ما يتصور قضاء الاستسقاء التهور في جميع هذه الامور ليس فيه زيادة على الاحكام المقررة قبله وعلى هذا تكون هذه الصورة غير اخلاصا صلافا
التي ذكرنا سابقا ويجعل اذ باعتبار عدم ترتب شيء على خصوص هذا التهور يصدق عليه انه لا يسهو في سبيل ما لا يقرب عليه لان المتبادر من
العبارة المذكورة انه من حيث كونه سهوا في سبيل ما لا يقرب عليه شيء بالكلية بل يكون حكمه حكم ما لا يقرب ثم يسهو بالمرء وعدم الترتب هنا ليس من هذه
الهيئة بل من جهة كونها غير متروكة في فعله بل في فعله من افعال الفعل الذي يقضي به بعد الصلوة وهو التوجه
والتمتع وهو يلحقه ما يلحق افعال الصلوة من الاحكام ظاهر الا صاحبها لعدم اظاهر هذا الخبر واحتمل بعض شائخنا المحققين مساواة الصلوة في
في الاحكام وهو الاحوط انما قولنا في الخبر ولا على الاعادة فانه قد ذكر صاحبنا رضوان الله عليهم فيه احتمالا بين احدهما ما رجحه شيخنا المحقق
وقوله من والده طالب اثرهما من اثر اذا صدر منه شك او سهو مبطل بحيث لا يسهو الاعادة فانه لا يسهو الاعادة ايضا فانه لا يسهو الاعادة في
ان من صحت منفردا ثم وجد الامام فاعاد استحبابا فانه لا يسهو مع امام اخر والظاهر رجحان الاول فان نظم هذه العبارة مع قوله لا يسهو في
في عمل واحد ومقام واحد فميتة على ذلك اذا المعنى الثاني لا مناسبتة في المقام وان كان صحيحا في حد ذاته الا ان الاحوط الاعادة في التهور
الاولى ايضا للتشابه بالخبر عدم يقين هذا المسمى في الخبر ايضا احتمالا لا يخلو من البعد والله العالم **المسئلة الثامنة** لا يخفى
ان ما تقدم في احكام التهور سابق هذا المطلب ما تقدم في هذا المطلب من احكام الشك كونه مخصوصا بالانسان نفسه واقاما يتعلق بالامام
والامور فلم يجز ذلك في البين في شيء من الموضوعين فلا بد من بيان ذلك انما في مقامين **الاول** في الشك الحاصل عما لا خلاف
بين الاصحاب رضوان الله عليهم في رجوع كل من الامام والمأموم الى الآخر لو شك وحفظ عليه الاخر وهو مقطوع به في كلامهم كما نقله غير
واحد من المتأخرين وبذلك عليه زيادة على ما تقدم في سابق هذه المسئلة من صحة خفض وحسنه ما رواه ثقة الاسلام قاسم بن مزروع بن
عزجل عن ابي عبد الله **قال** مثل من صلى باربعة افضل وخمس افضل فخرج اثنا عشر على اتمهم صلواتك وبسبح ثلاث على اتمهم صلواتك
او اربع او يقول هؤلاء اعدوا والامام ما نزل مع احد مما او معتدل اليوم فاجيب عليه **قال** ليس على الامام سهوا فاحفظ عليه من خلفه سهوا
باقا منهم وليس على من خلف الامام اذا لم يشك في الامام ولا يسهو في سبيل ما لا يقرب والفح هو ولا في الركعتين الا في كل صلاة ولا في
نافلة ما اذا اختلف على الامام من خلفه فعليه عليهم في الاحتياط الاعادة والاخذ بالخبر وفي التعليل بايقان عوض لفظ اتفاق وقال فيمن لا يخفى
الفتي في رواية ابراهيم بن ابي اسحاق عن ابي عبد الله عن امام بصيلة باربعة فخرج فليس عليه شك بدرك قوله ولا في نافلة وما رواه الشيخ في باب
في الفقيه عن علي بن جعفر عن اخيه **قال** سألته عن رجل صلى خلف الامام لا يدرك ركعة هل عليه سهو **قال** لا وما رواه الصدوق في الفقيه عن محمد
بن مهدي عن الرضا **قال** الامام يحمل او هام من خلفه الا تكبير الاحرام ونحوه روى الكليني في الشيخ عنه عن محمد بن جعفر عن رضى عن الرضا **قال** الامام يحمل
او هام من خلفه الا تكبير الافتتاح وتحتوى الكلام في هذا المقام يتوقف على بيان امور **احدها** قد عرف مما تقدم ان التهور يطلو
في الاخبار كعمل على التقيد وعلى ما يبعد والمعنى المشهور ولا يسهو في شمول الاخبار المذكورة لكل منهما ولا خلاف في رجوع كل من المأموم والامام
مام عند عرو من الشك الى الاخر مع حفظه في الجملة سواء كان الشك في الركعات او في الاعمال ولا فرق بين الشك الموجب للابطال ولو
كان منفردا ولو موجب للاحتياط كان الشك بين الفلك والاربع مثلا او سجود التهور والشك بين الاربع والحمل الى الاول لا يترتب في صحيحه على ان
جعله يدرك ركعة ونحوه الشك قبل الركعتين وفي الخبر في الغرض مقتضى الاخبار المذكورة انه لا يبطل في الاول ولا احتياط في الثاني ولا يجوز
التهور الثالث وثانيها **قال** في المذرك وكما يرجع الشك من الامام والمأموم الى المتيقن كذا يرجع الظان الى المتيقن والشاك الى الظان انتهى و
يجوز ذلك صرح به غير ايضا قول ما ذكره من رجوع الظان منهما الى المتيقن والشاك الى الظان انتهى وهو ان كان ظاهر الاصحاب في هذا الباب الا انه
الا يخرج من الاشكال عندنا لاعتبار بعين الحق والصواب وذلك فان غايه ما يستفاد من الدليل هو رجوع الشك منهما الى المتيقن وما يرجع الظان
من هذا الى المتيقن فمما ذكره بعض فاضل متأخر في المتأخرين من عدم ثبوت الدليل عليه مع انه معتد به بطله وكون اليقين اقوى من الظن غير
نافع هنا لان قوة اليقين الموجبة لرجوع مخصصه من حصوله اليقين لا غير نعم ان حصل له ظن اقوى لييقن الخبر كان عليه العمل بمقتضا
الا انه خارج عن محل المسئلة واما رجوع الشك الى الظان فاسندوا عليه بان الظن في باب الشك بمنزلة اليقين وفيه ولا انه ان ارد
انه بمنزلة اليقين لم يحصل له الظن فسلم لان الانسان في ناي لا شكوك يبنى على ظنه كما يبنى على يقين ولكن لا يجدي فغالب المقام وان ارد
انه حق كان شاكيا يبنى على ظن غير فلا دليل على صحة وثانيها قوله في الرسالة التي هو مستند الحكم بايقان منهم بخلافه والكافي واما
منهم بخلاف الفقيه **وثالثها** التهور في كلام الاصحاب لا يفرق في رجوع الامام الى المأمومين كون المأموم ذكر او اقر ولا
بين كونه عدلا او فاسقا ولا بين كونه واحدا او متعددا مع اتفاقهم ولا بين حصول الظن بقوله ام لا لا اطلاق التصور لا في شئ من جميع ذلك
وعدم التعرض للتفصيل في شئ منها والاعمال كون المأموم صيا مما يفتقر ان فيه اشكالا وهذا يرجع الى قبول قوله لا اعتداد على قوله في
من الاحكام كقبول الهدية واذا النحول ومثلها وفيه ما فيه والظاهر التمسك في ذلك باطلاق التصور المذكورة وان حصل الظن بقوله
فلا اشكال في رتبة استأثر هذا الحكم بما روى عن التهور في الرجل ينكل على عدله صاحب في العواطف اجمن به عنهما وعن القصبى **قال** نعم الاكر
انك تأثم بالامام اذا صلى خلفه فهو مشكوكا وما عيى المأموم فلا تعويل عليه الا ان يسهو قوله الظن فيدخل في عموم ما رواه في هذا الباب
من القول على النظر **ورابعها** قوله في اخر مسئلة يونس فاذا اختلف على الامام من خلفه فعليه عليهم في الاحتياط الاعادة والاخذ

في احكام الشك

كتاب الأصول

بالحجج كذا في نسخ الكافي وقيل وبعض نسخ الفقيه في الأصول في الاحتياط والاعادة الأخذ بالحجج بتقديم العاطف في
 الاعادة وظاهر الكلام في تقديم الفقه الأولى ان على الجميع في صورة اختلاف المأمومين خلف الامام ولا يقيم مع خلفه الامام لكل
 من الفريقين الاعادة وفيه منا فاما ذكره الاصحاب في كثير من النسخ والاحتياط في الغام انهم وكذا كثير من عواما احكام اليقين والشك واما على الفقيه
 الثانية من تقديم العاطف فان معنى الكلام ان على الامام وعلى كل من المأمومين في صورة اختلافهم ان يعمل كل منهم على ما يقتضيه
 او يقتضيه الاحتياط والاعادة حتى يحصل اليقين في هذه الامور والاحتياط في غيرها والاحتياط في غيرها ليس كلامه مقصودا على الحكم
 المنقول عنه حتى يوق انه لا يلزم الاعادة في الصورة المذكورة على اختلافهم بل هو حكم عام يشمل جميع صور الاختلاف بين الجميع فيعمل بها اذا
 شك الامام او بعض المأمومين بين الواحدة والاخرين فانه يلزم الاعادة وكذلك صورة يجب فيها الاعادة وخاصة لا يخفى انه متى كان
 الامام موقفا او طائفا او شاكفا فالمأموم لا يخرج اثنان يكون ما قال في الواضح الثلاثة فلا اشكال في الاولين واما الثالث فيجب حكمه على
 واثنان يكون مخالفا لثاني كل من الامور الثلاثة فلهذا صرح الأولي ان يكون الامام موقفا او طائفا او شاكفا والحكم هنا هو رجوع المأمومين
 مومين الى الامام سواء كانوا منفقين في الشك او مختلفين الا ان يكونوا مع شكهم موقفين بخلاف يقين الامام فيفردون حاشا ان
 يكون المأموم موقفا والامام شاكفا مع اتفاق المأمومين ولا شك في رجوع الامام الى يقينهم الا ان يكون مع شكهم موقفا بخلاف يقينهم فيرجع
 كل منهم الى يقينه ان يكون الامام موقفا والمأمون موقفا بخلافه فقولنا فيهم او اختلافوا لا خلاف ايضاً في انه يرجع كل منهم الى يقينه
 ان يكون الامام شاكفا والمأمون موقفين مع اختلافهم فلهذا صرح في رسالة يوضح الشك في كلام الاصحاب وجوباً بقراد كل منهم والعمل
 بما يقتضيه شك او يقين لا يمكن رجوع المأمومين مع يقينهم الى شك الامام ولا رجوع الامام الى احد اليقينين لانه ترجيح من غير مرجع نعم
 لو حصل له بالقرائن ظن بقول احد فاعمل بمقتضى ظنه ورجح فلا يفرص للوقوف الذي واقتضى الامام ويفرد الاخر وربما احتمل تخلف الامام
 في الرجوع الى احد اليقينين مع عدم حصول الظن له لعدم قوله ليس على الامام سهو وفيه ما يظهر من الرسالة المذكورة من عدم رجوع الامام
 الى المأمومين الا مع اتفاقهم فيما على رواية الفقيه من قوله باقيا منهم ثم يبقى الكلام على تقديم نسخة تأخير العاطف فانك قد عرفت في الله
 الرابع ان ظاهر الكلام على هذا في وجوب الاعادة على الجميع وهو مخالف لما ذكرناه من الحكم المتفق في هذه الصورة للولي بمومات احكام
 اليقين والشك فان كل منها البناء على ما يقتضيه شك او يقين تخصيص تلك المومات بهذه الرواية يتما مع ضعفها وارسالها الى ما
 الاشكال والاحتياط بالعمل بكل من الاخرين **الخاصة** ان يكون المأمون متيقنين متيقنين مع ظن الامام بخلافهم والمتم في كلام
 الاصحاب رجوع الامام اليهم ومال للحق الا في سبيل ما مضى من دقة وانفراد من المأمومين وقوى بعض شائخنا الحقين من متأخري
 المتأخرين الاول بان الظاهر من قوله لا سهو على الامام عدم رتبة احكام التهور على سهو **قال** لا يخفى على المتتبع ان في الاخبار يطلقون التهور
 على ما يدل الظن كما يظهر من رسالة يوضح على بن جعفر اية التهور في قوله قد عرفت في الامر الثاني ما يوجب كلام الحق المذكور وادعوا
 بالظهور **الخاصة** يتيقن المأمومين مع اختلافهم وظن الامام بخلافهم والاشهر لا يظهر الا في فرد لكل منهم وعمل كل بظنه او يقينه فالتأكد
 في الصورة الواقعة واثبات الاشكال المذكور تمت هذا ايضا والاحتياط في الاعادة بعد ثبات كل منهم بما يلزم من مظهره ويقينه **السابعة**
 اختلاف المأمومين في اليقين وظن الامام باحدهما والظن انه يعمل منها بظنه ويقيناً لوقوعه في ذلك يقين منهم ويفرد المخالفون وظاهر
 الرسالة المتقدمة بناء على نسخة تأخر العاطف وجوب الاعادة على الجميع والاحتياط كما عرفت في العمل بما ذكرناه من اعادة الجميع **الثامنة** يقين
 الامام مع ظن المأمومين بخلافه متيقنين والظن هنا رجوع المأمومين الى يقين الامام وموقف فيه الحق الاورد بسبب ما عرفت في الصورة
 الخامسة ورد بما تقدم من عومات الاخبار والادلة على وجوب متابعة الامام منه خراج منه اليقين اجماعاً فيبقى القلق وفيه ما عرفت انفا كما
 حققنا في الامر الثاني والاحتياط والادلة على وجوب متابعة الامام لا عموم فيها على وجه يشمل هذه الصورة ولو سلم فكما خست باليقين فلهذا
 بانطلق اليقين لما قرب عندهم وذلك عليه الاخبار من قبل الانسان بظنه وادعوا لادليل على القصد يقيناً واستدل شيخنا الشهيد الثاني على
 القول المشهور بما تقدم في رواه محمد بن سهل ورواه محمد بن يحيى من قول الرضا عن الامام بحمل اوها من خلفه والقرينيات اليوم يطلقون في
 الاخبار على القلق لقوله ان ذهب وهلك الى الشك فابن عليهما نحو مما تقدم فيدل الخبران المذكوران على ان الامام يحمل ظنون من خلفه فلا
 عبرة بظنهم يقين الامام وفيه ان ما ذكره قدس سره من اطلاق التهور على الظن في الاخبار وان كان كذلك الا ان اورد في الخبرين المذكورين
 غير معلوم بل الظاهر منهما انما هو التهور والاثم منه ومن الشك وان احمل ارادة الهم منها ومن الظن لكن يشك الاستدلال به على ذلك لما
 ذكرناه **الثامنة** سعت ظن الامام او المأموم مع شك الاخر والتمس في كلام الاصحاب انه يرجع الشاك منها الى القائل واستدل عليه بعض
 مشائخنا الحقين من متأخري المتأخرين بعوم التصور والادلة على عدم اعتبار شك الامام والمأموم **قال** ومننا عوام اخبارنا
 الامام يدل على عدم العبر بظن الامام مع ظن المأموم ولا فائل بالفرق في ذلك بين الامام والمأموم ولا معارض في ذلك الاخبار بل في
 من رسالة يوضح من اشراط اليقين في التجميع اليمدلين فيه شيء يكون صحيحاً في ذلك سوى ما في كذا النص من قوله بانها وانما
 نسخ الفقيه على قوله باقيا مكانه وخالفه لولم لا هو المشهور بين الاصحاب ما عرفت من ان ضعف الاستدلال بضعف الاحتجاج
 بهد سبيل الاحتياط واضح انتهى ما ذكره قدس سره من استدلال القول المشهور بما تكلفه من الدلائل المذكورة لا يخرج من نظرنا

في احكام الشكوك

بها عبال والمصلحة لا يخرج من شوب الاشكال قال الحق الادبى قدس سره ولا يشك في احدهما الى الاخر مع شكه وبقين الاخر واقفا اذا
 خلق الاخر فوايه محتمل لان العقل في نواب الشك حصول بوط قد بمنزلة اليقين وظاهر قول في الرسالة المتقدم مع ايقان العدم وكما تحوّل
 على ما يجب علم ان محمول من العقل او اليقين مع احتمال العدم واحول على الظاهر ان اتما رسلا انتهى **الشك** كون كل من الامام والمأموم
 ظاهرا بخلاف الاخر وظاهر الاحساب هو عدم رجوع احدهما الى الاخر وان كل واحد منهما ينفرد بحكمه ويمكن ترجيح بان المناد من النقص لدا له
 ترجيح احدهما الى صاحبه ان يكون بينهما تناقض في ما خلفا في بعضيات الرجوع اليه ذو مرتبة زائدة ولا يتما الرسالة المذكورة حيث
 قال لا يحفظ عليه من خلفه وتبنا احتمال هذا الشك بوجوب متابعة الامام وهو ضيق في ما عرفت **السادس** يقين الامام وبقين
 محض للمؤمن بخلاف وشك اخرين فالتاكيد منهم يرجع الى يقين الامام للاخبار المتقدمة ونفرد الاخرين للوقوف بخلاف الامام **الثامن**
 شك الامام وبعض المأمومين مختلفين في الشك او متفقين مع يقين بعض المأمومين والاشهر في الظاهر رجوع الامام الى الموقن من المأمومين
 والاشهر في الظاهر رجوع الامام الى الموقن من المأمومين ورجوع المشتاكين من المأمومين الى الامام الا ان مقتضى من رسالة من الشك متعديا
 في ظاهره الى المأمومين والاشهر في الظاهر رجوع الامام الى الموقن من المأمومين ورجوع الشاك من المأمومين الى الامام الا ان مقتضى من رسالة
 بولس المتقدمة عدم رجوع الامام الى المأمومين مع اختلافهم وعدم متابعة المأموم الامام والحال كك قال بعض مشايخنا المحققين
 متاخرين على ما ترى ويمكن حملها على ان المراد بقوله اذ يحفظ عليه من خلفه بايقان يتم من يقين الجميع باس واحد واليقين البعض مع عدم معاضة
 يقين آخرين وحمل قوله اذ اختلف على الامام من خلفه على اختلاف في يقين وبما يحل فيشكل القول على الرسالة البرورة لصعها مع سائر ضمه
 النصوص العديدة وان كان الاحتياط يقتضي العمل بما قلنا ثم اعاد الرجوع لظاهر الرسالة لا سيما على نسخ القديم من قوله بايقان منهم **الثاني**
 ان يشك الامام والمأموم في الشك مع الاتفاق منهم في نوع الشك ولا شهور الاظهر انه يلزمهم جسا حكا ذلك قال في القديم بعد ذكر
 هذه الصورة الاولى ثم الصورة الثانية وان حكم هذه الصورة ما ذكرناه ويجوز من بعض المتأخرين وجوب الاقرار ولخصاص كل من ما يشك
 في الصورة الاولى مع الموافقة في الصورة الثانية ولا وجه التام في ذكر بعضهم انه لا يبعد التغيير بين الايمان والافتراء فيلزم من
 صلوة الاحتياط **الرابع عشر** اشتراك في الشك مع اختلاف في نوع وجود رابطة بين الشكوك والشهور ورجوعها الى ذلك
 الرابطة والعمل على ما اذا شك احدهما بين الاثنين والثالث والاخر بين الثالث والرابع فهما متفقان في تجوز الشك والامام موقن
 بمحتمل الاربع والمأموم موقن بعدم احتمال الثنتين فاذا رجح كل منهما الى يقين الاخر يقين اختيار الشك وح فينبون عليها و
 يقوم الصلوة من غير احتياط وقابل في هذه الصورة باقرار كل من ما يشك ويمكن ان يستأنس به بما يفهم من رسالة بولس من عدم
 رجوع احدهما الى الاخر مع شك الاخر واتما رجوع مع اليقين الا يمكن دفعه بانه ليس الرجوع هذا الا الى ما ايقنا به **الخامس** الصورة
 الثالثة مع عدم الرابطة الخاصة بين الشكين كما اذا شك احدهما بين الاثنين والثالث والاخرين الاربع والخمس والشهور اذ يفرد
 كل منهما بحكم شكه ورجحان وجه عموم النصوص الدالة على حكم شك كل منهما وعدم دخوله ظاهرا في عموم نصوص رجوع احدهما الى الاخر
 ثم انه لا يخفى ان الشهادة لا فرق في هاتين الصورتين بين الركعات والافعال وكذا لا فرق في صورة وجود الرابطة بين كون شك
 احدهما مبطلا ام لا فلا بين كون الرابطة شك ايقام ولا بين اختلاف المأمومين ايضا في الشك الذي يفردوا به واتفاقهم فان
 المدار على وجود الرابطة وعنده فالاول كما لو شك احدهما بين الواحد والثنتين والثالث والاخرين بين الثنتين والثالث فانه يرجع
 الى الشك بين الثنتين والثالث والرابعة هناك وبمحصل المثال الثاني ايضا والثالث كالمثال المتقدم ثم شك احدهما بين الثنتين
 والثالث والاخر بين الثنتين والثالث والرابع فان الرابطة الشك يعملون عليها من غير احتياط الرابع كما اذا شك احدهما بين الواحد والثنتين
 والثالث والاخر بين الثنتين والثالث والرابع والثالث بين الثنتين والثالث والرابع والرابعة فان الرابطة هنا هو الشك بين الثالث والرابع فارجع
 للجميع ليد يعملون بمقتضاه والخامس هو عدم وجود الرابطة مع التعدد كما لو شك احدهم بين الثنتين والثالث والاخرين الاربع والخمس
 واخرين الثنتين والاربع **المقال الثاني** في الشهادة كذا في الاخبار المتعلقة بذلك ثم نسطه الكلام على ما ذكره اصحاب وما يفهم من
 الاخبار في هذا الباب محققين من غير شأنه لهذا في جادة الصواب من الاخبار المشار اليها ما تقدم في المقام **الذي** ومنها ما روى
 الكليني والشيخ طيبي الله هم قديما عن زرارة قال سالت ابا عبد الله عن الامام يضمن صلوة القوم قال لا ومنها ما رواه في الفقيه
 القمي عن زرارة قال سالت احدهما عن رجل صلى يقوم فاخبره انه لم يكن على وضوء قال نعم القوم صلواتهم فانه ليس على الامام ضمان
 وفاروا في الفقيه في الصحيح عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال قلت يا فضل يا امام الصلوة قال لا ليس بضامن ومنها ما رواه ايضا في الكافي
 للكليني عن الحسين بن ابي بصير عن ابي عبد الله قال قلت يا فضل يا امام الصلوة قال لا ليس بضامن ومنها ما رواه في الفقيه
 خلا الامام فقال لا ان الامام ضامن للقراءة وليس يضمن الامام صلوة من خلفه فاما يضمن القراءة وما رواه الشيخ في **باب** في الصحيح
 عن معوية بن وهب قال قلت لابي عبد الله يضمن الامام صلوة القريضة فان هو لا يضمنون اذ يضمن فقال لا يضمن اي يضمن الا ان يضمن
 عم جبا او على غير طهر ما رواه في **باب** والفقيه عن غمار بن موسى التستاهي في الموقن عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يسمي خلف
 الامام بعد ما انقضى الصلوة فلم يقل شيئا ولم يكن ولم يبع ولم يثبته حتى سلم فقال فلما جازت صلوة وليس عليه شيء اذا سمى خلفا تكلم

الصلوة فضلا من تحقق للمأمومة فلا يرجع اليه وقام بها ان يكون المراد باليوم الاثم من الشك والسهو ويكون المتيقن ان فضيلة الجماعة وفوقها
والا لا يقع من المأموم سهو وشك غالباً في الركعات والأفعال لئلا يكبر الإمام له ولا يمتح من بعد وقالنا ان يكون المراد باليوم ما يميل
القلوب والقلوب والسهو وانخص بالسهو كما فهم جماعة فيدل على عدم ترتبه على السهو المأموم كما هو مطلوب المستدل ومنه يظهر عدم بطلان
صلوة المأموم بزيادة الركن سهواً اذا ركع او سجده قبل الإمام او وضع راسه منها قبله فانه يرجع في تلك الصورة ولا يضر بزيادة الركن ورايها ان
يكون المراد ما يسهو عنه من الأذكار وغير تكبيره الاحرام اذ ليس فيها ركن غير ما ركع المراد اذ يثاب عليها مع تركها سهواً واثنان الإمام بما يجازان
المفرد فان غايته لا يضاف على تركها دون اثبات عليها فاعلم ما ذكرنا من الاحتمال فكيف يصح للاستدلال وأما ما وقعنا عليه من الظاهر علمنا
على التيقن على ان الثانية من مانعها ظاهر المتألفات لان وجوب سجود السهو في الأمور التي شكك عليها متناجزة على قول من قال بذلك لكل زيادة
ونقصه وهو خلاف للسهو ودليله لا يمتح من التصحيح كما يستخرج لك التمسك تلك المسئلة هنا وأما ما يدل على القول للسهو من وجوب
سجود السهو بعد وضوء حداسا به المروي بصحيفة عبد الرحمن بن الحجاج ورواية مهنا القصاب منها روايات في القبان وقد تقدم جميع ذلك
وأما احتال حل صحيفة عبد الرحمن بن الحجاج على ان التأمل كان منفردا كما قيل فبيد جلد بل تصحض وأما حمل التهييد في هنا فقدم من كلامه
رواية مهنا على الاستحباب فبيد ان الدليل ليس مخصصا فاعلم ما عرف في هذا الحمل في غير مقام وأما ما ذكره قدام من ان نفى القبان
عام ونفى التهجوا خاصة والحاصل مقدم على العام مع المعارضة برواية عيسى بن عبد الله الهاشمي فبيد ما عرف في تلك الروايات من الأفعال
وقد دل الاحتمال في بعض الحمل على التيقن في آخره وبالحمل فانه متعارض لأخباره فيشكل تركه العمل بالأحكام القابت بالصومات القوية عند
عرض السهو مع احتمال الوقوف بالاحتياط وموتيد بالأخبار الدالة عليه فلا فرق في الاحتياط عدم ترك سجود السهو للمأموم متى عرض له احتلا سبنا
والله العالم **الرابع** لو اخص السهو بالإمام كما لو كنتم ناسيا أو احوال ان المأموم لو نباهه فليشتم بقباه من المتأخرين اختصاصا صحيحا
السهو وذهب الشيخ وجملة من اتبعه الى انه يجب على المأموم مناجزة في سجود السهو وان لم يعرض له السبب بهذا القول قال اكثر العامة استدل
الشيخ بوجوه **أحدها** وجوب مناجزة في سجود السهو متناجزة حال كونه أمانا وسجود السهو متناجزة حال كونه أمانا وسجود السهو متناجزة حال كونه أمانا وسجود السهو متناجزة حال كونه أمانا
الأيتام على ان صلوة المأموم لا تبقى على صلوة الإمام فقد بطل صلوة الإمام مع صحة صلوة المأموم كما لو سبق حدث أو فسق أو كسر
فان ذلك لا يقدح في صحة صلوة المأموم فكلما مع حصول التقصير فيها واستدراكه بالسجود مثلاً فانه لا يسلفه بصدق ذلك الى المأموم
وقاينها ما رواه العامة من عمر بن النخعي انه قال ليس على من خلف الإمام سهو الإمام كافيه وان سهى الإمام فعليه و
على من خلفه رواه الدارقطني في رد بان الخبر من روايات العامة فلا تقوم حجة مع انه عندهم ايقم **وقالتها** موثقة غار
للقلة وهي الثالثة من روايات السجود عندهما على التيقن كما عرف فان القول بذلك مذهب جمهور العامة وأما ما يشير به كلامنا الذخيرة
من القوة وهذا دليل الى مذهب الشيخ لما ذكر من الدليل الأول والثالث فهو من تكليفه الواهية اذا عرف ذلك فاعلم ان التهييد في كونه
قد ذكر في غاي على قول الشيخ في القاعين قال الأول لو اراد المأموم الإمام بسجود السهو وجب عليه السجود وان لم يعلم عرض له السجود على
ان الظن منه انه قد ذكر ما وجب عليه لعدم شرعية التطوع بسجود السهو واعتبره من الحقن الادريجي بانه لا يجهل ان يكون عرض له السجود صلوة
اخرى وذكر في هذا الوقت فلا يجب على المأموم مناجزة واورده عليه بعض مشايخنا الحقن ايقم بالتبني اذا غاب عن مشقة التطوع بهما انه
في عمل الشيخ قال اذا اصحاب كثير ما يميلون الأخبار الواردة بهما مع المعارض ومخالفة للسهو على الاستحباب **اقول** يمكن دفع هذا
الأيراد بان الظن ان حراد الشيخ انما هو عدم مشقة سجود السهو بدون احد الأسباب لعدم دونه في الأخبار وكلام الاصحاب كما ان السجود
بل انما يقع وشرع مع احد الأسباب المذكورة فلا بد عليه حل الاصحاب لهما على الاستحباب باعتبار وجود الأسباب وموجب كلام الاصحاب
صحاب على اصل السهو وصولحه للشيئة لاني نفس السجود في حيث عدم صلوة للشيئة لمعارض ونحوه يحملون السجود على الاستحباب في هذا
لا ياباه كلام التهييد بناء على ما قرأه ثم ذكر جملة الكفرع التي ليس بزيادة ما كثر فائدة مع ما عرف من ضعف القول الذي فرغ عليه **الحال**
قوله عن روايته مهنا القصاب فاسجد بمجملتين ولا يجهل ان يكون من المضاعفة على ان يكون مكانك حتى تاتي بها قال في يرفه
لقد رايت اصحاب رسول الله يهتدون الى المكتوبة يعني كعتى الغريبي يهتدون اليها في القاموس لميل الى انتباه من النوم وتشاط كل سائر
وسعه ويجهل ان يكون على بناء الأجور وعلى هذا فيجمل ان يكون المراد به عدم الخوف عليه من شئ من الناس عليه بالسهو عن الصلوة
لو عدم الخوف من الخلقين لكان في يدهم في ذلك والله العالم **فاشارة** روى الصدوق في التقييد والشيخ في باب عن سماعه
عن ابي عبد الله في رجل سجد الإمام بركعة ثم اومر الإمام فصلى خلفه تلك الركعة ولا يستد يوم الإمام كذا في باب وفي التقييد
يقض تلك الركعة عوض ببيد قال في الوافي ببيد تلك الركعة اي يصليها منفردا استماعا لا قد فائدة مع الإمام انتهى **اقول** لعل
المراد من كلامه ان السجود وقع عن حكم المأموم قبل الإمام مع الإمام بمجملتين أصلاً ثلثا وحيث عليه ركعة واحدة ولكن الإمام
في تلك الحال سهواً فانه رابعة فاحكم المأموم في حال قيام الإمام الخامسة قال ياق بما بقي عليه وهي الركعة التي فائده ولكن لا يبر
عن الأيتان بالاعادة ولا يمتح من بعد فان ظاهر الخبر ان الرجل اكمل صلوة اربعاً مع الإمام وتابعها خامسة التي زادها الإمام
سهواً وح فيشكل امرها عادة تلك الركعة التي تابع الإمام فيها حال سهوه لا تدبر ان يكون صلوة خمساً فان ظاهر الخبر

فالحكام الشك

لا يخبر المشكك منها ما ورد بلفظ الشك ومنها ما ورد بلفظ التهمة والقول بالصوم جلع العمل بالأخبار وإنما التخصيص بالشك فيحتاج إلى التناول
في أخبار التهمة والعمل على الشك واخر اجتمع ظاهر حقيقة التهمة التي هي التيان وهو يحتاج إلى دليل مع انه لا ضرورة لشيء من ذلك ما قلناه ما ينبغي
في أخبار المذكورة من ان العمل في هذا الحكم هو رفع الحرج والتخصيص على الكافرين لان الامانة مقلادة حيث ان ذلك من الشيطان وهو مستلزم لعوده
هنا انما يجزى في الشك والتهمه ومن وافقنا في المقام الفاضل انما ساقى في التخصيص مع اقتضائه من صاحب الجدل انه غالباً فقال واعلم ان ظاهر ما رآه
كثير من الاخبار والقوانين بين الشك والتهمه عدم الالفات اليها بل يقول السكوت في كلامهم يظهر هو ظاهر التصريح في عبارة العبد في كلام القبي
علا من كتب اشعاراً بلخصاص حكم الشك ولا في ينقض عدم الالفات بالتهمه الزكي وعدم الفضل انما كان التهمه موجباً له ولو لم يكن من الاخبار من ينج
بهما بل متى جماعته بخلافها مع تبين بعضهم بقوط بعبود التهمه والفرق بين وبين القضاء على نامل **الفالث** قال في ك ولو كثر
التهمه واجب يستدل بما في محله اولى غير محله وجب لا تيان به ولو كان عن كين وتجاوز محله فلا بد من الامانة متكاملاً على الحكمين المتناول
لكثرة التهمه وفيه الشك من المعارض هل تؤثر الكثرة في سقوط سجدات التهمه قبل ان يتم وهو خبره المذكور في هذا المخرج وقبل لا وهو الاظهر لان افعوا
نذلك عليه الرأيا بان الفتنة وجب التصريح في الصلوة وعدم الالفات الى الشك فيبقى الاوامر للفتنة فيجب فعل موجب سأل من المعارض ان يقول
فهذه من هذا الكلام لا يلام ما قد سبق صدر البحث من اختصاص حكم الشك فان الامانة من ذلك ان كثر التهمه ليس من هذه المسئلة فيبقى على ما سبق
منهذين الفرد من الامانة ان عرضة بياناً هذا بين الفردين بناء على القول بالصوم وفيه ان عبارة قاصرة عن افادة هذا القول وكيف كان فانه على ظاهر
القول بالصوم هل يكون الحكم في هذه بين الطرفين ما ذكر من عدم العمل بوجوب الكثرة فيهما وفيما حكمها على ما كان اذ اخرج يحكم الكثرة فيهما ظاهر كلام
الاول كما خذلت الاشارة اليه في كلام الفاضل انما ساقى وبوجه في كثر كما ذكر السيد السند هنا وما استدلل به السيد من الفتنة فيصوم فلو
على الحكمين المتناول كثر التهمه وفيه معارض بعبود ما دل على التصريح في الصلوة مع الكثرة والقضاء التهمه الشامل لهذا بين الفردين وغيرهما وكيف استجنى
تخصيص عموم اخبار التهمه في غير هذه من الموضوعين واخبار الشك بهذه الاخبار وينص في هذه من الموضوعين مع عدم ظهور الفرق في البين وهل
هو الا تحرك محض وانما ما دل على وجوب الاخطا في افراد التكملة فشا مل باطلا فلو كثر التهمه وفيه وبالمجمل فانه قد صار مناه عن ان عموم
اخبار المصنف في كثر الشك والتهمه الشامل التهمه في كين وغيره ولما كان في محله وفي محله مما يقضى لا يقتضي عموم ما دل على البطلان بالتهمه
عن الركن حتى يخلو او دل على التدارك في المحل والقضاء بعده الشامل لكثرة التهمه وفيه فدعوى تخصيص عموم الاول بالثاني دون العكس راجح
من غير تخرج بل الامر بالعكس لما ثبت في جمله افراد الشك وافراد التهمه في غير الموضوعين المذكورين من تخصيص ادلة تلك الاحكام فليكن مثله في
هذه بين الفردين مؤيداً بما اشتمل عليه التعليل في الاخبار من مزايا حال المكلف وتخصيص الامر عليه وتخصيص شالذ الوسا من المختص
ويملك بقاء تلك ابي ما في كلام شيخنا المجلج حيث اقر من جملته من مال في تخصيص حكم الكثرة بالشك تعال صاحب الجدل ادرك ومن جده حيث
قال بعد الكلام في المقام واختيار حمل الاخبار كلاً على الشك ماصور تدل الاصول بان **يقول** سئل لفظ التهمه في تلك الاخبار والتهمه
للك من علوم وان سلم كونه محمولاً للفتنة حقيق فيه اذ كثر استعمال في المعنى الاخر بل قد لا يمكن فهم احدهما منه الا بالقرينة وشملها
للك معلوم بمعرفة الاخبار الصريحة فيشكل الاستدلال على المعنى الاخر بغيره لا خلاف مع ان حمله عليه بوجوب تخصيصات كثرية يخرج من القول
لو كان ظاهره فيه ادلوت ترك بعض الركنات او الافعال فهو واجب عليه الا تيان به في محله اجاعا ولو ترك ركناً سهواً وفان محله تبطل صلواته اجاعا ولو
كان غير ذلك ياب به بعد الصلوة لو كان متميزاً له فلم يبق للتعميم فائدة الا ب سقوط سجدات التهمه قبل ان يتم فلو كثر التهمه في ذلك التخصيصات الكثرية بعد
من حمل التهمه على خصوص الشك لو كان مبني على استبدال الرقايان الموقوف الصلوة وهو لا ينافي وجوب سجدات التهمه او هو خارج عن الصلوة فظهر
ان من ثم التخصيص لا يحصل لدى التعميم فائدة انتهى **قول** لا يخفى ان ما ذكره وارده واردي على من قال بهذه الاجاعات وافق عليها اجمعها بحجها
شرعية ومع ذلك كله يقول بالصوم واقمن لا يصح هذه الاجاعات ولا بمجملها دليلاً شرعياً فيستبعد على الرقايان ويجعل البحث منوطاً بناو
معلقاً عليها من غير نظر الى خلاف او وفاق فلا بد ان يحق عندنا في المسئلة هو ما قدمناه في سابق هذا المورد او خصها وما قد عواه ان كثر استعمال التهمه
بعض الشك اوجب الاشتراك بين المعنى الحقيقي للتهمه وبين هذا المعنى المشيوع وكثر حتى انه لا يحمل على احدهما الا بالقرينة اذ فان فتح بعض النظر عن الشك
اقروا ان كان الامر كما ذكره الا في التعليل التي اشتمل عليها الاخبار فظهر في عموم فان الغرض من التصريح بالتهمه والشك وعدم الالفات اليها انما
هو رفعه عن حال المكلف وتخصيص الامر عليه بعدم استيلاء الشيطان وتطرق اليه بهذا المعنى بين الشك والتهمه وبما كان اظهر في التهمه كما يشعر
فمن ثم يفي انما بالكلية لثاني عن التهمه في كين حتى تجاوز محله ونحو ذلك وانما قوله مع ان مدلول الرقايان للتصريح في الصلوة الى اخره فظهر ان الحكم
من قولهم فيجب شكته ومبني على صلواته انما هو الكناية عن عدم الالفات الى ما يوجب الشك والتهمه الا تيان بالشك فلو اخطا في الاول او الثاني
بما سبق من محله او بعد نواف محله او ما اوجبه من سجدات وهو ونحوه وبالمجمل فلما رد جعل ذلك حكم العدم كما قد يمكن ثمه سهواً ولا شك في ان
وهذا هو المعنى اللازم لتلك التعليلات المشار اليها انما من التعميم على التعليل وان لا يطع الشيطان في العود اليه وهو التكملة كما لا يخفى على النجباء الماهرين
كان فالحكمه لا يتبع من شوبه لا شك والاحباط مما لا ينبغي تركه بحال وان الله العالم **الواجب** اعلم ان ظاهر الاخبار اصحاب من غير خلاف من
ان حكم الشك مع الكثرة عدم الالفات اليه بالكلية كما قلناه في الاشارة اليه فلو اشتمل على ما يطل ما في غير ذلك الحال من اذ كان والا فالان لا تبطل في بعض
الكثرة بل مبني على صلواته وفيه على وقوع التكملة فيه وان كان محله باقياً ركناً كان او غير ما لم ينزل من الزيادة فيبقى على الصحيح وقد دللنا مؤيداً في ارجاء

هذا هو المعنى الذي عليه
الشيخ في هذا الموضع
والظاهر انما هو
الذي ذكرناه

فَلِحُكْمِ الرَّشَاقِ

[illegible]

وہابیہ کا یہ عقیدہ ہے کہ

هذا الخبر

تخرج ركعتين غير منهما بأخذ الكتاب في آخر صلوة ثم تشهد فان ظهر وان هانين الركعتين اتماها للاحتياط وان كان الاحتياط هنا غير مظهر
 في كلام الاحتياط لان ظاهر الصدق في القبول بذلك وقد قلتم الكلام في ذلك في المسئلة العاشرة وح فيمكن ان يخصم تلك الاحتيا
 بهذا الخبر وكيف كان فالاحتياط يقتضي الوقوف على القول المشهور **الثاني** لو فصل البطلان قبل الاثبات بصلوة الاحتياط فهل يطل الفرضية
 ويحيط الاحتياط ام يبقى على الصحة وجب الاثبات بالاحتياط قولان يلفتان الى ان صلو الاحتياط هل هو من الفرضية المتقدمة ام هو صلوة
 براسها خارجة عن تلك الصلوة فالاول مبنى على الاول والثاني على الثاني والقول بالبطلان منقول عن ظاهر الشيخ العبد وخالفه العلامة
 في **لف** والتميز كرمي الى الثاني ذهب جميع منهم ابن ادریس العلامة في الارشاد وانما ان الاثر في كلام المتأخرين **قال** في كرمي
 ظاهر الفناوى والاخبار وجوب تقبيل الاحتياط للصلوة من غير تحلل حدث او كلام او غير ذلك ورد وجوب تقبيل التهور للكلام قبله ناسيا لما
 قال ابن ادریس لا قبل الصلوة بالحدث قبله يخرج عن الصلوة بالتسليم وهذا من جنس وهو ضعيف لان شرطه ان يكون استدراكا للثبات
 من الصلوة فهو على تقدير وجوبه من الصلوة فيكون الحدث واقعا في الصلوة فيبطلها انما يستدل العلامة في المختلف بما ذهب اليه
 من البطلان بتحلل الحدث بوجوه **احدها** ان الاحتياط معرض لان يكون نماء للصلوة فكما تبطل الصلوة بالحدث فكذلك ينقض الاحتياط
 المحقق فكذلك انما هو مبني عليها **وثانيها** قوله في اخر رواية ابن ابي عمير بالمتقدمة في مسئلة الثالث بين الاثنين والاربع فان كان حلا
 ركعتين كانت هاتان تمام الاربع وان كان صلوا ركعتين هاتان فافلاد وان كنتم قبل بصلوة ركعتين **وقال** في رواية ابي بصير
 المتقدمة ما ذكره في حديثه صلوات او ركعتين فكم قاله والقضاء للتحقيق ايجاب التقبيل بما في تنويع الحدث **ورابعها** قوله في محضة
 زارة المتقدمة اذا لم يدرك في تلك هو اربع قام فاضا فليها اخرجه فان جعل القيام جزءا يقتضي تقبيل قوله بالقرآن هذا حاصل ما استدرك
 به على هذا القول وما يمكن تكلفه من ادلة وردة جملة من متأخري المتأخرين **اقال** الاول فلان شرعية فصل الاحتياط استدراكا للثبات لا يقتضيه
 جزئية من الصلوة مع انه منفصل عنها بما وجب الالفصال والافراد من التنية والتكبير التسليم **واما الثاني** فمع عدم صحة التراتبية فهو غير صحيح
 في المندى لاحتمال ان يكون المراد سجود التهور للكلام الصادر في اثناء الصلوة او اثناء صلو الاحتياط لا الكلام المنقطع بين الصلوة وبين
 ان ترتب السجود عليه من غير سجود اخر مع انه لو سلم تخير لا يلزم منه بطلان الصلوة به **واما الثالث** فبطلان التسليم لا لافناء الجزئية بل
 مع انه قد يفسد بعض العلم وان مجرد الحدث مناف للتحقيق الذي دل عليه الفناء فانما نقول لبس المراد به انما التقبيل لا لانه ذكر في هذا
 الموضع في بعض الاخبار كحديث محمد بن مسلم وحسنه الحلبي ورواية ابن ابي عمير وصدقه ذكر في بعضها في بعض الاخبار اية كحسنه زارة و
 بالجملة فان لا يصحح المتبع ان الفناء في امثال هذه المقام منقطع عن معنى التقبيل **امما الرابع** فانه لا يمتنع ترتيب ما بعدها على السابق ومع تسليم ذلك
 لا يلزم منه بطلان الصلوة بله المبادرة **واما الاول** عند وجوب المبادرة وهو غير محل البحث فاما الرابع فانه لا يمتنع الجزئان وكون مبدأ الترتيب
 بلا فصل مع ان ذلك لا يقتضي الاجتزاع الوجوب وهو غير محل البحث **اقول** والتحقيق ان هذه التعليلات المذكورة مكارف على ما مضى
 ما تدل عليه اخبار الاحتياط وهو وجوب المبادرة به بعد اتمام الصلوة وهو غير وجوبه بطلان ما قلناه بالحدث التجدد بينهما مع ما ورد من تحليل
 الصلوة التسليم وهو عام ونخصه بغير موضع النزاع يحتاج الى دليل ولا يخفى ذلك بظهر قوة ما ذهب اليه ابن ادریس في قوله ايقم ما **واما الخامس**
 الذي ذكره على صحة الصلوة مع تحلل الحدث قبل التسليم بناء على استحباب التسليم كما هو احد الاقوال او كونه واجبا خارجا كما هو الثاني فانها
 مشاملة باطلا فلهذا الوضع وتخصيصه يحتاج الى محقق ليس فليس كيف كان فانه وان كان الرابع لما ذكرناه هو القول بالصحة لان السلسلة
 كانت خالية من النصوص بالخصوص فالأحوط الاثبات بالاحتياط ثم اعاد الصلوة من ثلث ثم اعلم ان العلامة في **لف** او روى عن ابن ادریس
 التأخرين في قوله بعدم الاطلاق بالتحلل المقتضى لجواز التسليم لان الاول يقتضي كونها صلوة منفردة والثاني يقتضي كونها جزءا من ركعتين
 ويمكن فرضه بان التسليم جعل في احكامها معيارا للجزء باعتبار الانفصال الصلوة ولا ينافي ذلك بغيره بجزء في باقي الاحكام **قال** في المالك
 بعد نقل ذلك وهو جيد لو ثبتا لتبين دليل من خارج لكنه غير ثابت بل الدليل قائم على خلافه انتهى وهو جيد **اقول** لا يخفى ان ظاهر
 الاخبار الدالة على ان مع ظهور تمام الصلوة فالاحتياط نافذ ومع ظهور نقصانها فهو متهم هو ان هذه الصلوة ذات جهتين فهو من جهة صلوة
 مستقلة براسها ومن جهة اخرى تكون سادة للنقص الواقع في الصلوة وبالنظر الى هذا الوجه الاخر جواز ابن ادریس التسليم لان الاخبار كما
 سنعرف ان شاء الله تدفعه اذا عرف ذلك فاعلم ان ظاهر الاحتياط قرب الوجهين المتقدمين من صلو الاحتياط على الاجزاء المستقلة فلو ثبت
 او التمهيد او بما صدر على القول بوجوب نقصانها قبل الاثبات بما فيه الوجهان المتقدمان في الاحتياط **قال** في كرمي وادلى به
 بالبطلان عند بعضهم الحكم بالجزئية في خلاف زيادة يشترط فيها ما يشترط في الصلوة حتى الاعادة في الوقت فان فات الوقت ولم يجعل
 قبل بطلان صلو عند بعض الاحتياط لا تملك بان يثبت على وجهها وان كان سهوا لم يطلعه عند ونوى بها القضاء وكانت مرتبة على الفوات في
امامنا كانت وصلوات مستقلة انتهى **اقول** اما ما نقل من الاولوية استنادا الى الحكم بالجزئية فينبغي ان لا يفتى في ذلك لوجوب الحكم
 ببطلان الصلوة بتحلل الاركان بين حلها او لا محل تلافيها اخبر على انه ليس كذلك وبالجملة فانه لا ريب في صحة ما نحن فيه ووجوب الاثبات
 بنا بعد الصلوة حكم اخر واما ما ذكره من كونها مرتبة على الفوات فينبغي ان لا يفتى في ذلك لوجوب الحكم بالجزئية فينبغي ان لا يفتى في ذلك لوجوب الحكم
 كما اقتضا خالية من النصوص فالاحتياط فيها مطلوب وان كان الظاهر هو القول بالصحة كما عرف في ذلك السلسلة والظاهر **الثالث** التهور

صلوة فاذا سلم من التراب سجدة سجدة التهو وكذا ذلك ان تكلم ناسيا في صلوة فليجدها بالتسليم سجدة التهو ولو لم يدركها ازاها سجدة او نطق في
ازداد ركوعا او قعودا او لم يفتي ذلك وكان الشك فيه خاسلا لمجدد تقبض قبة وهو في الصلوة سجدة سجدة التهو وليس له سجدة
التهو موضع في الشك في الصلوة في هذه الثلاثة المواضع والثاني بين مطر او متذركه بالبحر ان اوفيه اعاده وقال فانه لا سلام حتى يعبد
تضمير موضع التهو والوارد في الأخبار مما يجب على الشاهي فيه اعاده الصلوة ومحسنة موضع ثم عدلها وما لا يجب فيها اعاده الصلوة ويجب فيها
سجدة التهو الذي هو في سلم الركعتين ثم يتكلم على ان يحول وجهه وينصرف عن القبلة قال عليه ان يتم صلوة ثم يجدها سجدة التهو والذي
يفتقها في الركعتين وفانه ذلك حتى تكلم في الثالثة فعليه سجدة التهو وقضاء تشهدا اذا فرغ من صلوة والذي لا بد من ركعة في الصلوة ام خسا
عليه سجدة التهو والذي يهوي في بعض صلواته فيكلم بكلام لا ينبغي لمثل الزماني من غيري فله عليه سجدة التهو فانه اراد موضع يجب فيها سجدة
التهو في اخر كلامه وقال الشك في اللبوس وامامها بوجبا بحسب ان سجدة التهو خمسة مواضع من تكلم في الصلوة ساهيا ومنه في الركعتين
فليس ايا من نسي تشهد الاول حتى يركع في الثالثة ومن ترك واحدة من التسبيح حتى يركع فيها بعد من شدة بين الاربع والخمس قال في محله
قال ان من قام في حال قعوده في حال قيام فانه كان عليه سجدة التهو وقال في المحل ما يوجب بحسب ان سجدة التهو اربعة مواضع وان
ما تقدم واسقط للتشهد وقال في سجدة التهو لا يبين ان الصلوة الا في اربعة مواضع احدها ان يكلم في الصلوة ناسيا او القاب اذا سلم في
في الصلوة في غير موضع السلام ناسيا والثالث اذا نسي سجدة واحدة ولا يدرك حتى يركع في الركعة التي بعدها والاربع اذا نسي تشهد الاول ولا يدرك
حتى يركع في الثالثة فان هذه المواضع يجب عليه التسليم في الصلوة ثم سجدة التهو بعد التسليم قال فاما ما عد ذلك فهو كل تهويل في الاذان
ولا يجب عليه سجدة التهو فضلا كان او قولا لا زيادة كان او نقصا ما متحقق كانت او متوهمه وعلى كل حال قال في احتياضا من قال عليه سجدة
التهو كل زيادة ونقصان وفي الاقتصار ومثل ذلك قال السيد المصنف في محله سجدة التهو خمسة مواضع هي نسيان التسليم والتشهد في
الكلام ساهيا وفي القعود حالة القيام وبالعكس في الشك بين الاربع والخمس قال ابو جعفر بن بابويه ولا يجب سجدة التهو الا في
قعود في قيام او قام في حال قعود لترك تشهد او لم يدرك او قعود ثم قال في موضع اخر وان تكلم في صلوة ناسيا فليكن قعودا او قعودا
فانتم صلواتك واسجد سجدة التهو وقال في المنع واعلم ان التهو الذي يجب فيه سجدة التهو هو انك اذا اردت فعلت ففعلت واذا اردت افعل
فعلت قال وروي انه لا يجب عليك سجدة التهو الا ان سهوت في الركعتين الاخيرين لانك اذا شككت في الركعتين اعدت الصلوة و
قال وروى ان سجدة التهو يجب على من ترك تشهد واجبا به سجدة التهو في نسيان التسليم وفي الشك بين القاء الاربع اذا ذهب
وهو في الركعة واجب سلا سجدة التهو في نسيان التسليم والتشهد والكلام ناسيا او قعود في حالة القيام وبالعكس واجبا بالصلوة
على من شك في حال القعود من زيادة ركعة عليه فيلزم ان يتشهد ويسلم ويجدها بالتسليم سجدة التهو وعلى من جلس ساهيا في موضع قيام
وبالعكس على من تكلم ساهيا على الشاهي عن سجدة وعلى من يهوي عن ركعة او اثنتين ويسلم ثم يدرك ذلك قبل ان ينصرف فيلزم التسليم وسجدة
التهو والتسليم وان البراج واجبا بها السيد المرتضى وزاد التسليم في موضع وكذا ابن حزم الا انه اسقط التسليم في غير موضع وجعل سجدة
التهو عن سجدة بين الاخيرين وقال ابن ادرية اختلف اصحابنا فيما يوجب سجدة التهو فذهب بعضهم الى انها اربعة مواضع وقال آخرون
خمس مواضع وقال الباقون الا يكون المحذور في ستة مواضع قال وهو الذي اخرناه لما فيه من الاحتياط لان العباد ان يجنبان محظراتنا
ولا يحاط عليها والمواضع التي علمنا نسيان التسليم والتشهد والكلام ناسيا والتسليم في غير موضع والقعود حالة القيام وبالعكس في الشك
بين الاربع والخمس قال المحقق في المصبر بوجوبها في نسيان التسليم والتشهد والتسليم والكلام والشك بين الاربع والخمس سعي القيام و
القعود ورواه بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى وحكي الزيادة والنقصان والتحلف فيه والتسليم من الجاهلين وليرجع شيئا الى الله
ابن عمير بن الحسين في الجامع بمثل ذلك وحكي القيام والقعود قال العلامة في التهي بوجوبها في الكلام سهوا والتسليم في غير موضع ساهيا
لاولين من الركعتين والثالثة والاولى من الثانية والثالثة بين الاربع والخمس والقعود حالة القيام وبالعكس التهو في الركعة
وفي اثناء السجدة مواضع الكلام ناسيا والتسليم في غير موضع ترك التسليم ناسيا وترك التسليم كك ومن شك بين الاربع
والخمس من شك فلا يدري زاد ونقص هداما وقت عليه من كلام الاصحاب اختلفا فيهم في هذا الباب فالواجب ان ينهي من ذلك فاما ذكر
كلامه ايضا ما اقرن بالاختصار عنهم وذلك عليه الادلة في القيام وذلك في مواضع الاقل الكلام ناسيا والتسليم من الجاهلين والاصحاب
وجوبها بل نقل العلامة في النسخ اجماع الاصحاب عليه الا انه نقل في الذخيرة عن المختلف الذي كره اتمنا فلا خلاف في بابي بوجوب ذلك وان
خبي باهتة فقلت النقل من ابن بابويه قال وان تكلم في صلوة ناسيا فليكن قعودا او قعودا ففعلت واذا اردت افعلت ففعلت واذا اردت افعلت
على وجوب سجدة التهو في خصوص هذا الكلام كما هو ظاهر غير ان لا يطلق الكلام كما انهم لا يصحون من الجاهلين فلهذا الصار في عبادته لم يجر
ظاهر في عدم الكلام فيما يوجب سجدة التهو في اقتصر على ذلك في موضعين الا انه يمكن القول بان كلامه غير ذلك على المحسنة في الموضوعين الذين
وغايته ان يكون مطمئنا للتسليم الى ذلك في موضعين لما شعر من انشاء الله ثم من ذلك لا الاخبار على حجة من المواضع الزائدة عليه فبعد الا
قضاء على ذلك في موضعين والمحسنة فيما يوجب سجدة التهو وما رواه الشيخ في القصص عن عبد الرحمن بن ابي حنيفة قال قال مالك اما عبد الله عن عبد
يتكلم ناسيا في الصلوة يقول اقمو واصفوكم قال يتم صلوة ثم يجدها سجدة التهو فيلزم سجدة التهو فيلزم التسليم فما اوجبه قال بعد والقلم

لوارب القبر منها فاما بصبر عنها من سجدوا وسلموا ونهتوا ونحو ذلك مع التقييد بالتمسك بالحدود الزاوية النجس انما هو كلامه مع ذي
السمكين اوضح القضاة وعناطينهم في كونه لا ما ذكره من الضيق الصحيح البعد عن جادة الطريق حتى انه يجعل ما قابله احتمالا لاحتفاء النجاسة
ليس مما ينبغي بل الرواية المذكورة ظاهرة الدلالة ان المراد انما هو كلامه مع المؤمنين والقائم ان النجاسة على الاستدلال بهذه الرواية انما
هو من النجاسات بعد نحو الاثبات في عدم دليل من الاخبار مع ما عرف من ظهور الدلالة في موثقة غير انما لا يخرج موثقة على خلاف
فانما هو الى هذه الرواية بالتقريب المتقدم في كلام **ل**ف وثانيا ان هذه الرواية قد تضمنت وقوع التهوئة مع اقناعهم على عدم جواز ورود
الاخبار وحملها على القبر وطعنهم على الصدوق وشيخه ابن الوليد حيث جوز ذلك وكيف قبلوها هنا فاما عندنا في الاستدلال
عليها وحكموا بانها سمي وسجدوا لله ما هذا الا من اقص ظاهره لا يخفى على كل ناظر والمقادير لا موثقة غير المتقدم على الحكم المذكور
ظهورها في وقت كانت هو الاول بالابرار والاستدلال بها على الزاد مع اعتضادها بكلامه في كتاب الفقه وقد قلنا ببيانها وادبنا
قوله ولولا الاثبات على هذا الحكم نظر الى دعوى ذلك مع انه في غير موضع من شرحه في امثال هذه الدعاوى ونافق في هذه
الاجامات ولا يتما مع ظهور المخالف هنا كما اعترف به من ان مذهبه ثقة الاسلام في النجاسات هو في التهوئة وهو من قدمها على
ورودها في الدين وهو اعرف من العلماء من رضوان الله عليهم اجمعين في احوال الاحكام في تلك الايام لا تخرجهم فانه **قال** في الكتاب
المذكور في ضمن عدة ما يجب فيه سجدة التهوئة وما لا يجب فاصوره ومنها ما اوضح لا يجب لها سجدة التهوئة ان قال والذي
يسلم في الركعتين الاولتين ثم ذكر فيتم قبل ان يكلم فلا سهو عليه وهو ظاهر الجماعة الذين قد تناذروا في صلب الكلام وخامسا ما ذكر
من التحول على الاستحباب الذي اتخذه ودرجته في هذه الابواب مع ما فيه من التخرج عن جادة الطريق والقضاي والله العالم **السادس**
منك بين الاربع والخمسة قد تقدم تحقيق البحث في ذلك في المسئلة العاشرة في بيان الخلاف في المسئلة ونقل الاخبار الدالة على القول ب
وقد عرف من جملة من الضايف للفقهاء عدم ذكر هذا الموضع في موجبات سجدة التهوئة ولم ينف للثاني على دليل والعلام في **ل**ف انما
استدل لم باصالة البراءة ثم رده بان الاصل يخرج عنه بالدليل المنافي وهو جسد وقد تقدم في المسئلة الثامنة روايته لا يصح للدلالة على
سجدة التهوئة في الثلث بين الاثنين والاربع وقد تقدم تحقيق القول في ذلك **والرابع والخامس** نسيان السجدة الواحدة وذكرها بعد
تجاوز السجدة ونسيان التهجيد وذكره بعد تجاوز السجدة وقد تقدم تحقيق القول في ذلك في المسئلة الرابعة من مسائل المطلب الثاني من هذا
للفصل **السابع** في الثلث بين الثلث والاربع مع غلبة الظن بالاربع قال الصدوق يوجب سجدة التهوئة في الموضع المذكور
في الذكر في السجدة وفي القول بوجوبها في كل مثل ظن الاكثر يوجب عليه **قال** في كرى لو ظن الاكثر بوجوبها سلف ولا يجب معه سجدة
التهوئة ولا فصل ولقد ذكرنا في احاديث الاحتياط هنا ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولو جئنا الصدوقان ولعله رواه اسحق بن عمار
عن ابي عبد الله **قال** اذا ذهب هك الى القيام ابدى كل صلواتي فاسجد سجدة بين يدي ركوع اقف فلك ثم وحك على الاستحباب انتهى **اقول**
روى ثقة الاسلام في **ص** في الصحيح والحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله في حديث قال وان كنت لا تدري ثلثا صليت ام اربعا ولم يذهب هك الى
الاربع فثقله وسلم ثم اسجد سجدة التهوئة وهذا الحديث كما ترى مع محضه صريح فيما ذكره الصدوقان وبما جعل المجوز في ذكر الصدوق
وبما جعل المجوز في ذكره في الذكر من عدم ذكر السجدة بين في هذا الموضع في احاديث الاحتياط وهو صريح في ذلك مع اعتضاده بجبر اسحق بن
عمار المذكور في كلامه ثم هجران الظن ان ما نقله عن الصدوقين في القيام انما استند اليه الى كتاب الفقه الرضوي حيث طرأ في فيه بمعنى محض
الاحكام او حسن المذكور كما هي غلتهما الشرعية وطريقهما المأثورة كما عرفت وشعر في التنقيح فانه وان لم يرد ثلثا صليت ام اربعا ولم يذهب
وهك الى ثني فلم يتم صل ركعتين واربع سجدة وانت جالس في ركنها بآتم القرآن وان ذهب هك الى الثاني فم فصل الركعة الرابعة ولا تسجد سجدة
التهوئة وان ذهب هك الى الاربع فثقله وسلم واسجد سجدة التهوئة انتهى قد ظهر من ذلك انه قد تطلب على حكم محض الحلبي وجسده ورواه اسحق بن
عمار وكلامه في هذا الكتاب فلا مجال للتوقف فيه مع عدم المناقضة وبذلك يظهر في كلام بعض الجاهل في الخارج **قال** بعد ذكر روايته
اسحق بن الحسن الحلبي ومحمضه وان الحكم بذلك لا يخلو من قوة ما نقله ولكن موثقة بان عن ابي العباس ظاهرة في عدم الوجوب فيمكن حملها على الاستحباب
انتهى الرواية التي اشار اليها في ما رواه الروي المذكور عن ابي عبد الله **قال** اذا اردت ثلثا صليت ام اربعا ووقع رايتك على الثلث فابن على الثلث
وان وقع رايتك على الاربع فسلم وان اضرب وان اعتدل وهك فانضرفت وصل ركعتين وانت جالس انت خبير بان غايه هذه الرواية ان تكون مطلقا والقيس
الحكم المذكور فيجب قيدها بالاخبار القديمة مدحها عليها من قبل حل المطلق على القيد فلا منافاة ولا يخفى على الشيخ ان احكام المسئلة الواحدة لا تتعد
اتجمع في خبر واحد وانما اخذ من مجموع اخبارها بقم بعضها الى بعض حمل مطلقا على مقيدها وبجملتها على فصلها واعانها على خاصتها ونحو ذلك
وبما يقتضاه بظهر قوة القول المذكور وان كان خلاف ما هو للجمهور ولا اعتضاده بالدليل المأثور والله العالم **السابع** القيام في موضع
قعود وبالعكس صحيح الصدوق والمحقق سلاوا ابن حجر وابو الصلاح وابن البراج وابن حجر وابن ادريس والعلامة وخالفه النجاشي والكليني
والشيخ ابن باجويه وابن ابي عمير وابن ابي عمير وابن حجر النجاشي والشيخ ابن حجر النجاشي والشيخ ابن حجر النجاشي والشيخ ابن حجر النجاشي
المذكورة والاخبار في المسئلة بينهم ظاهرة الاختلاف اصح في **ل**ف باءه زاد على صلواته ومن زاد على صلواته وجب عليه سجدة التهوئة والقصة في ظاهر
واما الكثرة فلان الثلث في الركعة والتفصيص يقتضي وجوب التهجيد بين ما تقدم فالتبين بما اولى انتهى مما يدل على وجوب الاخبار وما رواه الشيخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِالْأَعْيُنِ نَرَى كَيْفَ يَكُونُ

١٠٠

فشهدوا بأنهم من الذين عرفتوا الصلوات والصلوات في حق الله تعالى وروى في حق الله تعالى من عمل بن خنيس من
 الصادق ع أنه قال من وافق منكم الجمعة فلا يشغل بشيء غير العبادة فإنها من أفضل العبادات وتقول عليهم الرحمة وروى الأصبغ بن نباتة عن
 أمير المؤمنين ع أنه قال ليلة الجمعة ليلة غزاة يومها يوم ازهر من مائة ليلة الجمعة كسب الله له براءة من خطيئة القبر ومن مائة يوم الجمعة
 كسب الله له براءة من النار وعن هشام بن الحكم القتيبي عن الصادق ع أن الرجل يريد بعمل شيئا من الخير مثل الصدقة والقوم ويخون ذلك
 قال بحيث أن يكون ذلك يوم الجمعة فإن العمل يوم الجمعة مضاعف وثلاثون مرة في الخصال بسنده عن النبي قال أن ليلة الجمعة ويوم الجمعة
 أربع وعشرون ساعة لله عز وجل بكل ساعة مائة الف عبث من النار ومن ابن أبي عمير عن غير واحد من السلف قال التبت لنا والصلوات احتسبنا
 ولاثنين لأعدائنا والثلث لثلاثي أمية ربح والأربعاء يوم شرب الدواء والخميس تقصير من الحوائج والجمعة للتعطيل وهو عيد المسلمين وهو أفضل
 من الفطر والأضحية ويوم غد يرمي أفضل الأعياد وهو القامر عشرون ذى الحجة يخرج قائما أهل البيت يوم الجمعة ويقوم القمري يوم الجمعة
 وما من عمل أفضل يوم الجمعة من الصلوة على محمد وآله في غير ذلك من الأخبار وفيما ذكرناه كفاية للذكر في الاعتبار **المطلب الأول** في بيان
 حكم صلوة الجمعة في زمن الغيبة ونقل الأقوال والأخبار وبأن ما هو للشارع الظاهري والأخبار من الأئمة والأخبار والآيات قبل الحوزة في
 المقام تقدم من التحقيق الظاهر ولا خلاف أن ما عسى به من كسب عشارة الأيمان وتقبل بغيرها الظلام فتقول لا ريب أن الظاهر من الأخبار
 حتى كاد أن يكون كالتمسك بالساحد على جميع الأقطار وهو الوجوب الجلي الذي يجلبه الشك منها والانتكاز متى لو حلت في حلة ذاتها من
 الأضمار والاعتبار لأن الشهادة قد دخلت على جل أصحاشا وفي هذه السلسلة من وجهين فاسقطوا بذلك فيها الوجوب الجلي من الذين أحاطوا
 عدم جواز العمل بخبر الواحد فان بعضا منهم منع من العمل به وبعضا توقف في ذلك وتحتج بذلك في الأصول وثانيها من أخذ الأجماع مدركا
 شرعيا كالكتاب والسنة النبوية وجملة دليل امرعيان على الأحكام الشرعية كالكتاب والجمعة في مقامين **الأول** في العمل بخبر الواحد
 فإنما نقول بوضوح الله ثم وهذا منه وعنايته أن لضابطا في كذا الأخبار للصفة من علنا ثانيا الأبرار وان صدق عليها الأخبار الأحاديث بالصفة
 ما نتوان إلا أنما قلنا عندهم من القرآن الذي على حقنا عن الأمة الظاهري كما صرح به جملة من علمنا المتقين منهم مع العلم بالصدق صدق كذا
 وكذا ليلة وعنه في غير هذا ما صرح بذلك المرفوع الذي هو أحد لقول عنك تلك المقالة كما نقله في الحديث لا يخفى أن عمل أصحابنا قد بهم في
 مجملة أخبارهم وأخبارهم إنما هو على هذه الأخبار وبما مدهم إتماما هو عليها وقد قبض الله بغيره بغيره عناية أقواما من أئمتنا
 الصادقين في زمن الأئمة الظاهريين بجمع الأخبار السبعة عنهم ونذكر فيها الأصول المشهورة وهي أربع مائة أصل كما صرح به جملة من
 الأصحاب وآخر من أهل البيت تبديرونها وحفظها العلم بما يحدث من التفتت والحجة بعد غيبه فاتهم وأسلوا بآداب استفادة
 الأحكام التي كانت في زمانهم وزمان نواب قائمهم مشرعة لجزالة الأئمة فالعمل والمذاكر لا يزداد والأصل وأما ما هو على هذه الأخبار كما لا يخفى على
 ذوي البصائر والأخبار ولكنك هنا نقل كلام المحقق الدقيق صاحب المعالم في المقام ونذكر مع طوله وجوده محصولة وإن طال
 به زمان الكلام فقول قال يفتن للدكتور بعد أن ذكر أن خبر الواحد فيه العلم مع انضمام الفرائض اليدوية احتجاجا من الحج عليه ثم ذكر
 أن ما عور من خبر الواحد من الفرائض النبوية للعلم بوجوه التقدير عقلا وهل هو واقع أو لا خلاف بين الأصحاب في ذلك فجمع من المتقدمين
 كالمرضى وابن زهر وابن البراج وابن أبي القحافة وحسنه وهو المتأخرين إلى الأول وهو الأقرب ثم استدلل على ذلك بوجوده ثم ذكر ذلك
 والثاني ثم قال لصورة الثالث اطلب أن قدما ما لا يحصى من الذين غاصوا في الأئمة وأخذوا منهم وأقاربهم على رواية أخبار الأحاديث والآثار
 مجال الرقابة والتقصير من المقول والمدد والنجس عن التقدير والضعف واشتهر ذلك بينهم في كل عصر من تلك الأعصار وفي زمان إمامنا
 إمام لم يقبل عن أحد منهم إنكار ذلك أو معصية إلى خلافه ولا يروى عن الأئمة حديث بعد ذلك مع كثرة الروايات عنهم في متون الأحكام قال
 القتيبي ع أما الأئمة فإخبارهم بقرائنهم ليسوا بأصول الدين وفرعها على أخبار الأحاديث وقرائنهم والأئمة والأصوليون منهم
 كما وجب الطوبى وعنه وافقوا على قبول خبر الواحد في الفروع ولم ينكروا سوى المرفوع ابتاعه لثبته حصل لهم وقد حكى التحقيق عن الشيخ
 سلوة هذا الطريق في الاحتجاج للعمل بأخبار المرتهين عن الأئمة مقتصر عليه ووافق الإجماع على ذلك وذكر أن قدم الأصحاب وجملة منهم
 إذ لم يوافقوا على ما افترق منهم عولوا على القول في أصولهم المعقدة وكثيرا من المدة فبذلك خصهم منهم القوي في ذلك وهذه حججهم
 من زمن النبي إلى زمن الأئمة فلو لا أن العمل بهذه الأخبار جاز لا نكرهه ونجس العمل به وموافقا من أهل الخلاف احتجوا بمثل هذه
 الطريق بآية فقالوا إن الصحابة والتابعين أجروا على ذلك دليل ما نقل عنهم من الاستدلال بخبر الواحد وعلمهم في الوقوع في الخلف
 التي لا تكاد تخصي قد نكرت ذلك من صدق في شاع وفزع بينهم ولم ينكر أحد عليهم وذلك بوجوب العلم الصادق بانقادهم كالقول القوي
 في أن باب العلم القطعي بالأحكام الشرعية التي لم يعلم بالفتوى من الذين أوتوا كتاب الله تعالى في حوزة شاملة قطعا ذلك لوجود من
 أدلتنا لا يفيد غير الحق لفعل السنة للتراث وانقطاع طريق الأطلاع من غير النقل بخبر الواحد وضوح كون أصالة البراءة لا تقيد غير الحق
 وكون الكتاب حق لا يرد فإدخاله استدلالا بالعلم في حكم شرعي كان التكليف فيه بالحق قطعا فمن شأن العلم أن كانت له حجتا معصية فتدبر
 بالقوة والضعف العدول عن القوي هنا إلى الضعيف فيجوز لأربابنا كثير من أخبار الأحاديث يحصل بها من الحق ما لا يحصل من سائر الأدلة
 فيجب تقديم العمل بها في سائر الكلام في الدين فذكر في المقام وتخرج أولئك الأعالم على ما ذهبوا إليه من ذلك القول الشافعي والعليل

بما
هو
صحيح
في
الدين

في
أخبار
الأئمة
العليين

عوضہ

على نحو ما رجع الله بين الفريقين في موقف واحد هنا. برز حجاب كل مكنوم وبعين الظالم من المظلوم وسبعم الذين ظلموا اتفقوا
يقبلون فلا والله الشئ في كل حال وعليه التوكل في البدء والحاد والمثال انتهى الرابع عشر الحديث فكاشا في قوله في المسئلة رسالة
اختار فيها الوجوب الصبي قل في صدر الرسالة المذكورة مقدما على ما علم ابد له الله بروج مندان وجوده بنحو المجتهد منهم من التفتيح رابعة
التي اوردتها اتفق عليه علماء الاسلام في جميع الاقسام وسائر الامصار والافتقار كما صرح به في غدير من الاخبار واتضح
علماء الاسلام طبقة بعد طبقة قاطعون بان الشيء استقر بفعلها على الوجه الصبي طول جوده لثقله سواء في الشيء لا يكون بعده وبذلك
الى اشتراط وجوبها بشرط بوجوب فعلها الا رجل اورد جلا من منتهى اخرى فيما ثابا الذين هم اصحاب المذاهب والاشهاد والاختلاف بين من
القدماء الذين هم لا يجاوزون مدلول الفاظ الكتاب والسنة واخبار اهل البيت فانه لا خلاف بينهم في وجوبها الصبي الحق وعدم سقوطها
اصلا الا للشيء كما لا يخلاف في الفاظ القرآن والحديث في ذلك وانما اختلفت في الشبهة اصحاب الاراء من المتأخرين لما رادوا من ان ذلك
لها من الزمان وقدرها ان لها شرطا اخر غير ما ثبت من الاخبار الصحيحة وان قد لا يوجد والا فلا يكون لها هؤلاء الاخلا او قنا
دون وقت كما قال الشيخ الشهيد ^{عليه السلام} بعد ثبوتها الوجه الصبي بالبرهان الا ان عمل الطائفة على عدم الوجوب الصبي في سائر الاعضاء والامتناع
والفتن وانهم على ان ذلك الشرط انما يخص السلطان العادل ومن نصبه لذلك وكان عنوان السلطان العادل كما صرح به بعضهم
الامام المعصوم فاشترطوا حضوره في انما يترك في بلد اقامته في دولته الحق وادنته لها اذا لم يترك في بلد الاخذ ذلك الحق
ولذلك لما رادوا ان الامنة كانوا يفعلون في دولهم بحققين كانوا يطلبون طائفة وان العامة يسندون عليه بان الاجماع منطقة
الترقي ومشار الفتن والحكمة موجبة لحسم مادة الاختلاف ولين بقدر الامر الامع السلطان فاستقوا هذا الاسناد لا كما استقوا اصل
الاجماع والقول الذي منهم ثم زعموا ذلك كان شرطا لشرعية هذه الصلوة ثم اختلف هؤلاء فيهم من زعم هذا الشرط زمان الحضور
والغيبه حكم بسقوط الصلوة في الغيبه لعدم امكان اشتراطه وهو محل ابن ادرج مرجحا وسلا في غيبه الغيبه ظاهر اوهاما للذين انكروا
عنهما بالرجل والرجلين وانما القينا بالرد بدل لا ختم لا لا والتاويل بما يرجح الى الحق ومنهم من خسر الشرط بزمان التطوير واستفطر في
زمان الغيبه لا متناعه ثم اختلف هؤلاء فيهم من جعل الوجوب حتميا من دون رخصة في تركها فوافوا عليهم هذا هي القدماء الاختلافيين
وساير الامم ومنهم من زعم ان في تركها رخصة وان وجوبها حتمي في وقتها افضل ^{للمعصوم} من غيرها في حق من مضى عنها واجبة بغيرها والجماع
شرد من مشاهيرهم وذلك لما رادوا من ترك اصحابها لغيره في بعض الاوقات كما ذكرنا في الاستثناء وقع لهم من عند ذلك من قبلهم عليهم ولا سيما
الشيخ الطوسي هو قد علم كما سلف عليه السلام الله نعم وكان عنوانه بالغير كما صرح به بعضهم ان الناس ما يختارون في انشاء ما رجع اليه
لها وتعيينها امام الاجلها فاذا فعلوا ذلك وغروا على فعلها تعين على كل من اجتمع له الشرط الاخر حضورها ولا يوسع احد الخلف عنها
لان لا خلاف في كل التغيير حضورها وعدمه ومنهم من زعم ان الاذن العام قائم مقام الاذن الخاص في زمان الغيبه فاشترط فيها
حضور الغيبه لانه نائب الامام على العموم وما دون من قبله في اجراء الاحكام واليه ذهب واحدوا ثنائان من متأخريهم وكل من اصحاب
هؤلاء الا وادعي الاجماع على رابع مع انه لا يسند لاجماع من كتاب ولا سنة ولا خبر وليس لأحد من هذه الدلائل الثلاثة من ولا
اثر انتهى ما اردنا فاعلم من كلام الحديث المتقدم ذكره الخامس عشر شيخنا عواصم بخار الانوار مستخرج لنا في التكم والافاق قال قد ثبت
في كتاب البخاري بعد الطولية وذكر جلة من اخبار المسئلة فيم جلة القول في هذه المسئلة التي تحوي فيها الامام واضطر في هذا الكلام
انه اقر غايها برباب في قوله يمكن الاجماع الذي فيها لربك واحد محال شك في وجوبها على الاعيان في جميع الاحيان والازمان كما في سائر المراتب
الغائبة الكتاب السنة في الجدل يقول لعل وجوب صلوة المعصوم فيكون الغنم في طان بوجود الامام وحضوره واذن فكل من اصحاب العلم
بين اول الدلالة عليها الكثر اجماعهم قبل اجماع من الشيعة ومنهم جماعة ممن تافوا عنه كما هو باهم في سائر المسائل فهو عروهم الوثني وجميع المعطى فيقولون
فاشتهر في الاصقاع ومالك البه الطابع والاجماع عندنا على ما حققه علماءنا في الاصول وهو قول جماعة من الامم يعلم دخول قول المعصوم
في اقوالهم وتعيينها بما هو باعنا ودخل فيهم كاشف من المجتهدين فيهم انما هو قوله قال المعصوم في المعصومين ثم نقل كلامه للوزن بذلك ثم قال والاجماع بهذا
للمعنى لا ريب في حجية على فرض تحققة ولا كلام في ذلك ثم انهم قدس الله اوجهم لما جوا الى الفروع كانت نسوا المستوع في الاصول فاعطوا الاجماع
في اكثر المسائل سواء ظهر الاختلاف فيها ام لا وافق الروايات للقول فيها ام لا حتى ان السيد محمدا عنده واضر به كثيرا ما يدعون الاجماع فها بقر
بالقول به دعوا فاهم عليه قبل من انبأ عنهم وقد يجاز هذا للذي للاجماع قوله لا يخفى في كماله لا في كماله ما لم يلق حديم الاجماع على مسئلة وبذلك يرى
الاجماع على خلافه فيضرب على الحق ان معطلم في الفروع غير ما جاور عليه في الاصول بان يتيموا التمسك عند جماعة من اصحاب الاجماع فها حجية عليه
التصديق كرى وهذا من غير من المجتهدين والعلما انما الصحيح اذ في مقابلة الحائرين رد اعلمهم وقطوب الغيبه من الدلائل التي ظهرت لهم ولا يخفى ان
في زمان الغيبه لا يمكن الاطلاع على الاجماع اذ مع فرض الاطلاع على مذاهب جميع الامم متبع مع فقرهم وانشارهم في اقطار البلاد والعلم يكونهم
مستقربين على مذهب واحد لا حجة فيهم لما عرفت ان المعصومين في الاصول ولا يعلم دخولهم فيها وما بين من انما يجبح على المعصوم ان
يظهر القول بخلاف ما اجعوا عليه لو كان باطلا فلما لم يظهر ظهر انه حق لا يتم سيما اذا كانت في روايات اصحابنا واما بتبطل ما اجعوا
عليه اذ لا خزن بين ان يكون اظهار الخلاف على نقله بوجوبه بعنوان انه قول فغيره وبين ان يكون الخلاف ملوكا عليه بالزواجر الموقفة

في روايات اصحابنا ان قال واجب حضور الاجتماع اثنان من رضى السيد والشيخ ومن غاصرهما ثم تابعهما القوم ومعلوم عدم تحقق
 الاجتماع في زمانهم فانه ما ظفرون عن ثقتهم فليس قد يكون مرادهم بالاجتماع هذا المعنى لكان في قوة خبر مرسل فكيف يرد به الاخبار الصحيحة
 للشيخ من رضى هذا اي يمكن اليه عند الضرورة وفقد دليل الاصل الى ان كلامه زبدية الزاوية جملة من خبرات من وصل اليها كلامهم في
 القول بالوجوب الضيق اصابهم من قال بهذا القول فذلك انما كان قلم الاحتياط لا يفي عليهم الا ان الذي حضر في الان منهم جماعة منهم المحقق
 العلامة محمد باقر الداماد وقال لصديق الكاشاني في رسالة المشار اليها انما الله كان بواجب على فعلنا حتى نيسر له قال وقد صلينا معه في مرة
 ومنهم العلامة السيد الحاج محمد باقر الكاشاني وكان استنادنا الى الخبر السيد ماجد بن هاشم الصادق في الخبر في خطاب فراه من الموابطين عليها اشهر وقد
 صلينا معه زمانا طويلا وكثافي ذلك الا وان تشييد من يركات محض يركو واحبلا وكان يقول مفضي الدليل الوجوب الحتمي ولو ثبت الاجتماع
 على خلافه انتمى وقال ايضا في الرسالة وكان السبلان الجبلان امر محمد زمان ولدا محمد جعفر وامير محمد عز الدين محمد رحيم الله خالي
 مواظبين على هذه الصلوة بمشاهدة لرضا صلوات الله عليه به من الزمان وقد حثنا حدائق الوجوب الضيق في زمان الفقيه رسالة الزاوية وله
 محض في الان انتمى ومنهم المحقق المذوق الشيخ احمد بن يوسف الجرجاني صاحب كتاب باصل مسائل وله في المسئلة رسالة في قدرته فيها
 على الشيخ الفقيه الشيخ سليمان بن علي ابن ابي بليته لما حوز في الجرجاني حبان الشيخ سليمان المذكور كان بد هبلما التحريم في هذه المسئلة و
 كتبها الى ذلك الشيخ المحقق المذكور رسالة في رد ما وضعها ومنهم الشيخ العلامة الشيخ سليمان بن عبد الله الجرجاني ووليد الخدي
 الصالح الشيخ عبد الله صالح الجرجاني وقد جرى بين الشيخ عبد الله المذكور وبين الفاضل الشيخ محمد الفاضل الهندى من علماء اصفهان وكان
 يقول بالتحريم مباحثات في المسئلة وصنف الشيخ المذكور رسالة في الرد عليه فيها سائلة الدقة للفاضل يحريم صلوة الجمعة كذا ذكره
 بعض محققاه ووافقه على الرسالة المذكورة والفاضل الشيخ المولى عبد الله الشيرازي وفله شيخنا المحقق المذوق الشيخ احمد بن الشيخ محمد
 بن يوسف الجرجاني من الشيخ فيم الجرجاني حثنا شرح في البلافة والاخذ من المشهور بلار فيها الجاوار بالمشاهدة لخصم حثنا ومثنا والحدث الشيخ محمد
 بن الحسن الحارثي والشيخ علي بن الشيخ محمد ظاهر الجاوار بالفضلاء اشرف حثنا ومثنا في الفناج وبالمجلة فجله من تراجم شيخنا الشهاب الثاني
 ووقف على سائل من الفضلاء المحققين تكلم على الوجوب الضيق الا انما اثنان ومن قل بالتحريم او الوجوب الضيق كمالا يخفى على من لا يس
 واطلاع على العلماء وسهرهم واحوالهم وانما اطلنا الكلام بفضل كلام هؤلاء الاعلام واسلمه من هبلما هذا القول وان كان خارجا عما هو
 للفصيح والمرام لما ذكره بعض الفضلاء المعاصرين من ضعفه ومثاله لا يليق ان ينسب اليه في هذا المقام حيث قال بعض الفضلاء لئلا من جماعة
 جاهلون وقاصرون او غافلون او متجاهلون مغفلون وهم الذين يقولون وجوب الجمعة في زمن الضيق بالوجوب الضيق منهم من القيد ان يثبت
 فقها ثانيا للفقهاء من والمتأخرين الى الاجتماع على الجمل والعصور والفتنة والفرق ويعتبر بالله من هذا الى اخر كلامه فان فيه اول ان القائلين
 بالوجوب الضيق هم الاكثر من يعرف من كلامنا وكلام شيخنا الشهاب الثاني وغيره وثانيا ان احدا لم يقل ما ذكره من هذه الالفاظ القاهرة في سوء
 الادب غاية ما رتبوا يقولون ان مشا هذا القول بالتحريم هو الضلع عن تتبع الأدلة واعطاء التامل حقة في المسئلة وهذه البس بديع ولا منكر
 كما هو شائع في كلام علماء اشياحنا لاجل على انه قد وقع منهم ما هو اعظم من ذلك كما سيجل بالمحقق والعلامة علي بن ادریس من لقص فيه
 حتى يسهو الى الجهل في جملة من المواضيع ومن شيخنا المفيد في كتاب تصحيح اعتقادات القصد في ورسله التي في الرد عليه في علم جواز التهر
 على المصوم كمالا يخفى على من زجها وهذه سيجية بين العلماء اجازة قد يباوحد يثا وبالمجلة فكلامه دام ظل لايج من غفلة عن تتبع قول
 من نقل عنه القل بالوجوب عدم الاطلاع على ما همهم واقوالهم وعدم اعطاء النظر حقة في أدلة والاخبار كمالا يخفى على من جاس لال الدار
 والنظر من لندى الفاروق في كلامه سلم الله هم منلفات واهبه ليق في التعرض ليالكيم فائدة هذا ذكر من محو من قبل في اجاب هذه الفضايلة
 والصلوة المتعمدة اعرف ذلك فاعلم ان الدليل على هذا القول لخصا في الأدلة والاخبار وهما الثقلان للمأمور بالتمسك بهما عن التيقن لاختلا
 اللذان من اخبرهما بخي من حوال اللبأ والمثال وشكك عنما وقع في الضلأ والكلام هنا يقع في مقامين المقام الاول الابهة الشريعة
 اعنى قوله عز وجل يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وذكروا البيع ذكر خبر لكان كنتم تعلمون والتقريب
 فيها اتفاق الفقهاء على ان المراد بالذكر في الابهة صلوة الجمعة او خطبها اوها معا نقل ذلك عن واحد من العلماء والامر للوجوب على ما تحق
 في الاصول وقد قل منافع مقلدات الكتاب ما يدل على ذلك من الايات القرآنية والاخبار والمصوفا فلا حاجة الى الادلة الاصولية لفظا
 للبحث والتتبع ولا سيما في الامر القرآني في الخلاف بينهم بما تهاوي اوامر المستدركا تقدم ذكره في المقدمات المشار اليها وسيان الابهة
 في اداة الصلوة او ما يشمل الخطبة كانه قال اذا نودي للصلوة فاسعوا الي ذكر الله قال اعلموا وعملوا فانه يوم مضى على المسلمين وثوابا على
 المسلمين على قدر ما مضى عليهم قال وقال ابو جعفر والله لقد بلغني ان اصحاب النبي كانوا يجتمعون للجمعة في يوم الجبل لا يقوم مضى على السجود
 قول الحق ان المراد من الجبل المذكور انما هو وقت صلوة الجمعة ومضيقا لبيان عزال التمسك كما ستاينك الاخبار انتم الله فكم في المقام لا
 التسام فيه كونه من اوقات الصلوة في سائر الايام وقصحت على فطخ العلابين واذا العوايو من الايمان بالصلوة في ذلك الوقت اذ لا سمع
 فيه كلام من حثي انهم كانوا يجتمعون للفرح والصلوة ويقضون اخر اضمم التي ربا متع من الايمان بها في وقتها في يوم الخميس كمال عليه الخبي
 المذكور والمراد بالثناء الاذان او دخول وقتها ذكره المفسرون وروى القصد في يوم سلا قال روى لكان بلدين لئلا اذن المؤذن يوم الجمعة

قال الشيخ الثاني

في صلاة الجمعة في زمانهم فانه ما ظفرون عن ثقتهم فليس قد يكون مرادهم بالاجتماع هذا المعنى لكان في قوة خبر مرسل فكيف يرد به الاخبار الصحيحة للشيخ من رضى هذا اي يمكن اليه عند الضرورة وفقد دليل الاصل الى ان كلامه زبدية الزاوية جملة من خبرات من وصل اليها كلامهم في القول بالوجوب الضيق اصابهم من قال بهذا القول فذلك انما كان قلم الاحتياط لا يفي عليهم الا ان الذي حضر في الان منهم جماعة منهم المحقق العلامة محمد باقر الداماد وقال لصديق الكاشاني في رسالة المشار اليها انما الله كان بواجب على فعلنا حتى نيسر له قال وقد صلينا معه في مرة ومنهم العلامة السيد الحاج محمد باقر الكاشاني وكان استنادنا الى الخبر السيد ماجد بن هاشم الصادق في الخبر في خطاب فراه من الموابطين عليها اشهر وقد صلينا معه زمانا طويلا وكثافي ذلك الا وان تشييد من يركات محض يركو واحبلا وكان يقول مفضي الدليل الوجوب الحتمي ولو ثبت الاجتماع على خلافه انتمى وقال ايضا في الرسالة وكان السبلان الجبلان امر محمد زمان ولدا محمد جعفر وامير محمد عز الدين محمد رحيم الله خالي مواظبين على هذه الصلوة بمشاهدة لرضا صلوات الله عليه به من الزمان وقد حثنا حدائق الوجوب الضيق في زمان الفقيه رسالة الزاوية وله محض في الان انتمى ومنهم المحقق المذوق الشيخ احمد بن يوسف الجرجاني صاحب كتاب باصل مسائل وله في المسئلة رسالة في قدرته فيها على الشيخ الفقيه الشيخ سليمان بن علي ابن ابي بليته لما حوز في الجرجاني حبان الشيخ سليمان المذكور كان بد هبلما التحريم في هذه المسئلة وكتبها الى ذلك الشيخ المحقق المذكور رسالة في رد ما وضعها ومنهم الشيخ العلامة الشيخ سليمان بن عبد الله الجرجاني ووليد الخدي الصالح الشيخ عبد الله صالح الجرجاني وقد جرى بين الشيخ عبد الله المذكور وبين الفاضل الشيخ محمد الفاضل الهندى من علماء اصفهان وكان يقول بالتحريم مباحثات في المسئلة وصنف الشيخ المذكور رسالة في الرد عليه فيها سائلة الدقة للفاضل يحريم صلوة الجمعة كذا ذكره بعض محققاه ووافقه على الرسالة المذكورة والفاضل الشيخ المولى عبد الله الشيرازي وفله شيخنا المحقق المذوق الشيخ احمد بن الشيخ محمد بن يوسف الجرجاني من الشيخ فيم الجرجاني حثنا شرح في البلافة والاخذ من المشهور بلار فيها الجاوار بالمشاهدة لخصم حثنا ومثنا والحدث الشيخ محمد بن الحسن الحارثي والشيخ علي بن الشيخ محمد ظاهر الجاوار بالفضلاء اشرف حثنا ومثنا في الفناج وبالمجلة فجله من تراجم شيخنا الشهاب الثاني ووقف على سائل من الفضلاء المحققين تكلم على الوجوب الضيق الا انما اثنان ومن قل بالتحريم او الوجوب الضيق كمالا يخفى على من لا يس واطلاع على العلماء وسهرهم واحوالهم وانما اطلنا الكلام بفضل كلام هؤلاء الاعلام واسلمه من هبلما هذا القول وان كان خارجا عما هو للفصيح والمرام لما ذكره بعض الفضلاء المعاصرين من ضعفه ومثاله لا يليق ان ينسب اليه في هذا المقام حيث قال بعض الفضلاء لئلا من جماعة جاهلون وقاصرون او غافلون او متجاهلون مغفلون وهم الذين يقولون وجوب الجمعة في زمن الضيق بالوجوب الضيق منهم من القيد ان يثبت فقها ثانيا للفقهاء من والمتأخرين الى الاجتماع على الجمل والعصور والفتنة والفرق ويعتبر بالله من هذا الى اخر كلامه فان فيه اول ان القائلين بالوجوب الضيق هم الاكثر من يعرف من كلامنا وكلام شيخنا الشهاب الثاني وغيره وثانيا ان احدا لم يقل ما ذكره من هذه الالفاظ القاهرة في سوء الادب غاية ما رتبوا يقولون ان مشا هذا القول بالتحريم هو الضلع عن تتبع الأدلة واعطاء التامل حقة في المسئلة وهذه البس بديع ولا منكر كما هو شائع في كلام علماء اشياحنا لاجل على انه قد وقع منهم ما هو اعظم من ذلك كما سيجل بالمحقق والعلامة علي بن ادریس من لقص فيه حتى يسهو الى الجهل في جملة من المواضيع ومن شيخنا المفيد في كتاب تصحيح اعتقادات القصد في ورسله التي في الرد عليه في علم جواز التهر على المصوم كمالا يخفى على من زجها وهذه سيجية بين العلماء اجازة قد يباوحد يثا وبالمجلة فكلامه دام ظل لايج من غفلة عن تتبع قول من نقل عنه القل بالوجوب عدم الاطلاع على ما همهم واقوالهم وعدم اعطاء النظر حقة في أدلة والاخبار كمالا يخفى على من جاس لال الدار والنظر من لندى الفاروق في كلامه سلم الله هم منلفات واهبه ليق في التعرض ليالكيم فائدة هذا ذكر من محو من قبل في اجاب هذه الفضايلة والصلوة المتعمدة اعرف ذلك فاعلم ان الدليل على هذا القول لخصا في الأدلة والاخبار وهما الثقلان للمأمور بالتمسك بهما عن التيقن لاختلا اللذان من اخبرهما بخي من حوال اللبأ والمثال وشكك عنما وقع في الضلأ والكلام هنا يقع في مقامين المقام الاول الابهة الشريعة اعنى قوله عز وجل يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وذكروا البيع ذكر خبر لكان كنتم تعلمون والتقريب فيها اتفاق الفقهاء على ان المراد بالذكر في الابهة صلوة الجمعة او خطبها اوها معا نقل ذلك عن واحد من العلماء والامر للوجوب على ما تحق في الاصول وقد قل منافع مقلدات الكتاب ما يدل على ذلك من الايات القرآنية والاخبار والمصوفا فلا حاجة الى الادلة الاصولية لفظا للبحث والتتبع ولا سيما في الامر القرآني في الخلاف بينهم بما تهاوي اوامر المستدركا تقدم ذكره في المقدمات المشار اليها وسيان الابهة في اداة الصلوة او ما يشمل الخطبة كانه قال اذا نودي للصلوة فاسعوا الي ذكر الله قال اعلموا وعملوا فانه يوم مضى على المسلمين وثوابا على المسلمين على قدر ما مضى عليهم قال وقال ابو جعفر والله لقد بلغني ان اصحاب النبي كانوا يجتمعون للجمعة في يوم الجبل لا يقوم مضى على السجود قول الحق ان المراد من الجبل المذكور انما هو وقت صلوة الجمعة ومضيقا لبيان عزال التمسك كما ستاينك الاخبار انتم الله فكم في المقام لا التسام فيه كونه من اوقات الصلوة في سائر الايام وقصحت على فطخ العلابين واذا العوايو من الايمان بالصلوة في ذلك الوقت اذ لا سمع فيه كلام من حثي انهم كانوا يجتمعون للفرح والصلوة ويقضون اخر اضمم التي ربا متع من الايمان بها في وقتها في يوم الخميس كمال عليه الخبي المذكور والمراد بالثناء الاذان او دخول وقتها ذكره المفسرون وروى القصد في يوم سلا قال روى لكان بلدين لئلا اذن المؤذن يوم الجمعة

في صلاة الجمعة على وجه التحقيق بالابن الشافعي

يأتي مناد حرم البيع قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا إذا قُروا للصلوة فامسكوا الزكوة وذكروا البيع وح
فالمسعود من الآية الذنوة الأمر بالسعي إلى صلوة الجمعة لكل واحد من المؤمنين متى تحقق الأذان لها ودخول وقته وحشوات الأصابع
التعبيد بشرط بلزم عموم الوجوب بالنسبة إلى زمان الضيق والمحضور وقلة ودفع هذا الدليل وجوه من الأبراد أن لا بأس بذلك ما ذكرنا
أوجب بعضها **السادس** أن كلمة إذا أعني موضوعة للعموم لغرض بلزم وجوب السعي إلى تحقق التذلل بل يتحقق بالمرأ وهو عند تحقق
والمجواب عن ذلك أن إذا وان لم تكن موضوعة للعموم لغيره إلا أنه يستفاد منها العموم في أمثال هذه المواضع أمّا بحسب الوضع العرفي وأوجب
القرآن الدلالة عليه كما قالوه في آية الوضوء وأمّا هنا على أن حملها على أنها لا تجعل الكلام خالياً عن الفائدة المصداق وهو ما يجب تنزيه كلامهم
عنه وإيضاحه فائدة لا يخفى أمّا أن يكون المراد بالاجتناب السعي لوجوه العزم أو اجتناب على سبيل العموم أو اجتناب بشرط حضور الإمام أو اجتناب لا سبيل إلى ذلك
لخالفه لأجتماع المسلمين إذ الظاهر أنهم متفقون على أنه ليس المراد من الإيذاء اجتناب السعي لوجوه العزم بل اجتناب تحقيق بلوغ القم المصلوح اطباءهم على أن لا
التكرار وهذا لا يبعد الله سبحانه ظاهر لا يقبل الإنكار وأمّا الثالث فائدة لا سبيل إليه لكونه خلافاً للفظ إلا أنه لا دلالة للفظ عليه لا في قوله
به وتنبؤ به والدليل عن الظاهر يحتاج إلى دليل ظاهر على أنك قد عرفت واستعرفنا أنه لا وجود لهذا الشرط الذي ذكره ولا معنى لهذا الخطاب
الذي أعبر به وح فيعين الثاني وهو المطلوب زاد بعض الأفاضل في الجواب قال وإيضاح الخطاب علم بالنسبة إلى جميع المؤمنين سواء تحقق الشرط
المذكور بالنسبة إليه أم لا فصله عذر التجوز أن لم يكن المراد بالآية التكرار بلزم اجتناب السعي على من لم يتحقق الشرط بالنسبة إليه **والسابع** ولو عرفت بلزم منه
الدوام والتكرار لعدم الغافل بالفصل انتهى وبالحمل فائدة لا يخفى على السامع بل من التحقيق والمصنف لنا طرأ الفكر الصائب أدب أن هذه النافذة
من المناقشات الواهية المضاهية لميل إلى الصكوت وأنه لا ضعف لبيوت إذا لا يخفى على من تأمل سببان السورة المذكورة وفصله مدة جوده والخلافه من
بعد حقا وجوز أن المراضن الأبرار ما هو التكرار والأمر بعدى الزمان والأصناف الأما توفيه هذا المورد من صدق ذلك ولو عرفت الثاني أن الأحكام
معلق على ثبوت الأذن من أين ثبتا لوجوبه والى جوابه بلزم بعض الأفاضل اجتناب متى تحقق الأذن وبلزم منه الاجتناب متى لم يعلم الغافل بالفصل وأما
المسلمين على أن الأذن ليس شرطاً للوجوب المحض بل فائدة التنبؤ على الأذن الحق على فعله لا أكيداً استحباب الأذن لنا حتى ذهب بعضهم إلى وجوبها لنا
وتجمل أن يكون المراد من التذلل دخول الوقت على سبيل الكناية كما ذكره في الكنائس فإن قبل لنا أن خارج ذلك وفعل الله به شفاء من الأذن عدم
السعي عند عدم وجوبه الأذن وبلزم من ذلك انتفاء الوجوب في بعض صور انتفاء الشرط المشاع فيه وبلزم منه عدم الوجوب عند عدم الشرط المذكور
لعدم الغافل بالفصل قلنا إذا حصل الحارضين منطوق الكلام ومفهوماً فلا لفظه مفهوم مطروحاً بالثبات الحقيقي على حق في عمله على القليلين
بالأذن إنما خرج من خارج الضابط بعينه ولا لفظه مفهوم أن لا يكون للقلوب فائدة سوى انتفاء الجزاء وانتفاء شرطه والأمر هنا بناء على ما ذكرنا ليس
كذلك قل شيخنا زين الملة والذين في رسالة الموضوع في المسئلة لا يوجب الأمر بالسعي إلا بعد تحقق الأذن وهو الأول لا مطم والشرط علم عند
عدم شرطه فلزم عدم الأمر بها على قدر عدم الأذن سلمنا لكن الأمر بالسعي إليها مغاير للأمر بغيرها أضرباً عنهم ما كان فلا بدل على المتقرب سلمنا لكن
المحققين على أن الأمر لا بدل على التكرار ففصل الأمثال بفصل آخر وأما قولنا إذا ثبت بالأمر لوجوب حصول المطلوب لأجتماع المسلمين فاطمئنا
من الاحتجاب على أن الوجوب غير مقيد بالأذن وإنما علقه على الأذن حتى على فعله لا حتى ذهب بعضهم إلى وجوبها لها لفظه وكذا القول في
تعلق الأمر بالسعي فافراس بمقد ما هنا على بلوغ وجهه وأوجب السعي لها وجبت هي أيضاً ولا يحسن الأمر بالسعي إليها وإيجاباً مع عدم إيجابها
والاجتماع للمسلمين على عدم وجوبه بدو بنا كما جعوا على أنها متروكة وجبت وجب كرهاً في كل وقت من أوقاتها على الوجه للقرآن ما في التكليف بها
كغيرها من الصلوات اليومية العبادات الواجبة مع ورود الأمر بها مطلقاً كذلك والأول أمر المطلق وإن لم يدل على التكرار لم يدل على الوحدة
فيبقى إثبات التكرار حاصل من خارج بالاجتماع والتصور وسئلوا عليك ما بدل على التكرار حتى انتهى كلامه من هذا مقامه قال شيخنا أغواص
بحار الأنوار في الكتاب المذكور وفيه ما قل بعد ذكر أصل الاعتراض على الذي قد منادى ذكره والى جوابه بلزم بعض الأفاضل اجتناب متى تحقق الأذن و
بلزم منه الاجتناب علم مع أننا قلنا أن الظاهر المراد دخول الوقت التذلل واعتراض وجوهه خيفة أخرى الاعتراض عنها أخرى وبعضها ينقض الاعتراض
على الله فهم في أن الآية إنما نزلت بوجوب صلوة الجمعة والبحث عليها ففصل ما عن إفادة المراد بول إلى الاعتراض على الملك العلوي وبطلان الجواب
عن بعضها مما قرأناه سابقاً في تفسير الآيات ثم أن أمثال ذلك الاعتراضات إنما يحسن ممن لم يبدل في عمره ما به ولا يخفى في حكم من الأحكام
وأما من كان دابة لا سنده لال باقواها والآيات على الأحكام القرينة لا يوجب مثل المناقشة وهل يوجد أوجب لا يمكن المناقشة الاستدلال
به بأمثال ذلك ومن العجايب أنهم يقولون ورد في الخبر أن الذكر رسول الله فيمكن أن يكون المراد بهما السعي إليه ولا يعرفون أن الأخبار الواردة
في تأويل الآيات وبطون الآية لا يستدل بالظاهر ما قد ورد في كثير من الأخبار أن الصلوة رجل والزكوة رجل وأن العدل رسول الله
والإحسان امر المؤمنين وما في الضمير والمنكر والنبي الثلاثة وأمثال ذلك أكثر من أن تحصى شيء منها لا ينافي العمل بظاهرها والاستدلال بها
وقد حققنا معانيها واستقمينا الكلام في مضاعيف هذا الكتاب والله للوفاء للصواب انتهى وهو جيد رشيح وسألني في كلامنا الله الله ما يؤيد
من التحقيق أمثال أن الخطأ بما تمنا بوجوب الموجودين عند التحقيق ولا يشمل من سجد لا بدليل خارج وليس إلا لأجتماع وهو لا يجزئ في موضع
الخلاف والى جواب أن التحقيق كما ذكره غير واحد من المحققين أن الخطأ بوجوبه بوجبه الموجودين إذا كان في اللفظ ما يدل على العموم مثل هذه الآية وقد
حقق في عمله والأجتماع على عدم اختصاص الأحكام بزمانه لا يتحقق على كل مسئلة حتى لا يجزئ في موضع الخلاف بل على هذا التفسير والى

جملا ولا فلا يمكن الاستدلال بالأيات والأخبار على شيء من المسائل الخلافية إذا ورد بلفظ الخلاف وهذا أسفطر على أن التحقيق أن
الأخبار المتقدمة ذكره على عدم اختصاصها بحكام السنة والكتاب بزمان دون زمان وأن حلاله حلالا إلى يوم القيمة وهو أمر حرام إلى يوم القيمة بل
جزء منها لا على أن الخطأ في الغرضية غاملة للوجود من في أيامه ومن ياتي بعدهم رؤيته لا سلام في شيء عن أبي بصير عن أبي عبد الله قال لو كانت
أدلتك البه على رجل ثم مات ذلك الرجل ماتت الأية مات الكتاب السنة ولكنه حتى يخرج من محاسن فيمن معزى وروى الصدوق في كتاب الصلاة عن
الرضا عن أبيه أن رجلا سأل أبا عبد الله ما نال القرآن إلا براد أكثر من الذي لا غنى عنه فقال إن الله لم يجعله لزمان دون زمان وإنما في
ناس فهو على كل زمان جديد وعند كل قوم عظيم يوم القيمة وروى في باب عن أبي عبد الله حين سئل عن أحكام الحجج وأمان المحرم على أن
قال من كان قد مات في غير شرط الله عز وجل التي وصف بها أهلها من محبة التوحي وهو مظلوم فهو مأثور في الجهاد كما أن ذلك لا يحكم الله إلا بالبين
والأخبرين وفرضه عليهم سواء الأمن على أو حادث يكون والأولون والأخرون أيضا في منع المولد شرطا والقرائن عليهم واحدة فيسأل المؤمنون
عن أداء الفرائض كما يسأل الأولون ويحاسبون كما يحاسبون الحديث وروى في عن عمر بن أبي عبد الله أنه حدث قال إن الأية نقل في الرابطة فيكون
اتباع الحديث وهذه الأخبار كما ترى ظاهرة في المراد لا يصح فيها شبهة النفس لا إلا براد قل بعضنا نحن المحققين من متأخري المتقدمين في بعض تحقيقا
اعلم بذلك الله نعم أن ما يدل على وجوب الجمعة مع كتاب الله فيه حيث أمر به المؤمنين بالسعي إلى ذكر الله وتذكير الأبيع بعد انتهاء الصلوة يوم الجمعة
وهذا الأمر يوم جسم إلى يوم القيمة على القول بأن خطاب الشافعية هم الكل ولا كلام فيه وما على القول بأنه يخص الموحدين رخصة فلا ريب أن حكم
له يفسح في رخصة ويؤيد بشرط الظاهر إلى آخر التكليف لا مانع له بعد وضع شروطه في بعض الأوقات من الغيبة للأجاء المنقول مما لا يبين قنا
الأجاء الملقى قناه على اشتراطه بشرط ولا كلام في انقضاء الشرط طحيث انتهى الشرط إنما الكلام في إثبات الاشتراط وهو على حكمه قبله وليس على
المستدل إثبات العلم ويكفيه عدم وجوب دليله وأصله لعدم وهو واضح والأحقة في الوجوب على ما حقق انتهى المراد من نقل كلامه زيد
مقاصد القول وبذلك يظهر ضعف ما ذهب إليه الفاضل المولى محمد باقر الشيرازي في كتاب التفسير من جعل الأية بكورة من المؤيدات لا من الأدلة
لهذا لا يبرأ المذكور في المقام مع ما هو عليه من أن نفاضا ولا نهذا حيث قل قد سرت في الكتاب المذكور بعد كراهية الروايات شاذة الله
على ما اختاره من الوجوب الصبي بقرينة قوله نعم يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة فإذ دعوا إليها فلا تنسوا إلى أن
قال ولا تأجلوها الآية لا يثبت أن يكون في ذلك دليل على نفاذ في ذلك الأية وقبول الشهور بين المحققين أن الخطأ في ذلك القرائة لا تشمل غير الوجوب
في زمن الخطاب إنما يعلم ثبوتها للوجودين وغيرهم بدليل من خارج من الأجماع وغيره وعلى هذا فيجب أن يكون الإيجاب بالنسبة إلى الموحدين في زمن
الخطاب بناء على تحقق شرط الوجوب وهو الأمان الصالح لأمانة الجمعة ولا يلزم وجوبه بالنسبة إلى غير الموحدين إجمالا مع سواء على تحقيق الشرط لا يتم
صلاحتها للثبات كدبره من كونها لا يفي في الشرط إنما في الآية رسالتنا في السئلة وأردنا بدليلها وأجاب عما أورده علينا في المقام وهو غير هذا
الأيراد وكيف كان فاعرف أنه لا يرد له الرابع أكثر منها معلق على التذاه والنداء لها بنوقف على الأمر بها للقطع بأنها لو تركت مشروطة بعد ذلك
لها فبالمعنى المذكور معلق على الأذان وهو لا يفسر لها إذا كانت مأمورا بها ونحو ذلك بدون الشرط المتنازع فيه من الجواب عن ذلك المتنازع
شيخنا زين الدين في الرسالة حيث قال مقتضى الآية أن الأمر بالتسبيح معلق على مطلق التذاه للصلوة الصالح لجميع أفراد وخروج بعض الأفراد بدليل
خارج واشترط بعض الشرط عليه لا ينافي أصل الإطلاق وكل ما لا يدل على غير ما لا بد منه فيحصل المطلوب قال ويمكن دفع الدور وجها آخر
وهو أن المعلق على التذاه هو الأمر الذي على الوجوب والأذان غير منوقف على الوجوب بل على أصل الشرطية في جميع الأمر بل أن الوجوب منوقف على الأذان ولا ينافي
منوقف على الشرطية والشرطية أعني من الوجوب فلا دور وإيضاح أن التذاه المعلق عليه الأمر هو التذاه للصلوة يوم الجمعة نعم من كونها أربع ركعات وهي
الكل المهيوة أو ركعتين وهي الجمعة ولا يشهد في مشروطة التذاه للصلوة يوم الجمعة وحيث ينادى لها بالتسبيح إلى ذكر الله وهي صلوة الجمعة وأصلها
للمنفعة لغيرها وكذا إذا نودي للصلوة عند زوال يوم الجمعة وصلوات الجمعة أو فاسعوا إلى صلوات الجمعة وصلواتها وهذا واضح الدلالة لا شك فيه بل
الشرع قوله فاسعوا إلى ذكر الله ولم يقل فاسعوا إليها لئلا يلزم الإشكال المتقدم انتهى ومنه يعلم الجواب عن وجه الإيراد الخامس أن مطلق التذاه
لها غير لازم في الأمر بالتسبيح بل يستعمل أن يراد به نداء خاص هو حال أو مأمور وقربة للخصي الأمر بالتسبيح على الوجوب لأن أصحاب الأفعالون
بعضهم حال الغيبة بل عليهم القول بالوجوب القصير ومن ثم قيل كثرها الاستحباب والجواز والجواب أيضا إفاء شخص المتقدم ذكره في الرسالة قال
لأننا ناول لا شك أن التذاه للمأمور بالتسبيح مطلق شامل باطلا فله جميع الأوقات التي من جملتها زمان الغيبة فبذلك باطلا لا على الوجوب المتنازع فلا يشهد
الوجوب القصير صلاحيته تمام متاخر والأصحاب يسمعون من مختلف مباهة التمسك على قد يربطه يمكن أن يبق أن الأمر بالسعي المنفص للوجوب لا ينافي
لأن الوجوب القصير مطلق في مطلق الوجوب بل يبدل عليه الأمر من من أفراد فان الأمر لا يدل على وجوب خاص بل على مطلق الشامل للصبي الغيبين
والقصير والكهنة وغيرهم كان أصله على الفرد الأول منها أظهر ويتخصص كل منها في موعده بدليل خارج عن أصل الأمر الذي على ما ذهب إليه الوجوب
بالكلية كما لا يخفى السداد من أن الأمر بالسعي على قبله التذاه المذكور وليس جامعا بحيث يشمل جميع المكلفين للأجماع على أن الوجوب مشروط
بشرط خاص متعلق بالصلوة والجماعة وغيرهما وإذا كان مشروطا بشرط متعلق به صحت في الآية كانت جملة بالتسبيح الدلالة على الوجوب المتنازع فلا يشهد
التم والمجواب ما أفاده شخص المذكور سبحانه والله بالقرب والمجوز قال لأننا نقول مقتضى الأمر المذكور وأطلا ما يدل على وجوبها على كل مؤمن وبقوله
بأن الشرط من خارج وكل شرط يدل على صحتها فيكون مقبولا لهذا الأمر المطلق وما يدل على دليل صحتها في الآية هذه الآية

على

في

في

الكنية

شبهه من طرف أهل البيت في الإحزاب والجمعة والحدود عليها وانما على كل مسلم علم من يفتي والتوجه على تركها بالفتح
 على القلب الذي هو علامة التكرار والعبادة بالله تعالى عليه في كتاب العزيز و تركها ذكر غيرها من الأخبار الموثقة وغيرها من أصول الأئمة النزاع فيها
 لشبهه المأثور في الخبرين والذين في هذه الأخبار مع كونهما شرطاً من شرط الإمام ولا من شرطه لا اعتبار بحضوره في الجواب عن هذا الخبرين فيجب
 يسع المسلم الذي يخالف هذه فتوى واسع مواقع امر الله وسوله وانما يشهد الخبرين على كل مسلم ان يقتصر امره على ما علمه من الخبرين وانما يمكن
 بخلاف بعض العلماء واما امر الله وسوله وخلافه حتى وحرارة اولى بالخلاف الذي في الخبرين عن امره ان يقتصر فتوى ويصير على ما لم ولم يسمع
 الاوّل فليس يتقوى الثاني ان لم يسمع الله ويصالح مثل الله العز وجل فيحصل بهذين الدليلين ان من كان مؤمناً فقد دخل تحت نداء الله
 و امر في الآية الكريمة بهذه القرينة المحظرة ومعه من الاشارة عنها ومن كان مسلماً فقد دخل تحت قول النبي و هو الاشارة بمومن كان عالماً بالله
 دخل تحت قوله ومن يفعل ذلك بغيا لا اشارة عنها فاولئك هم الخاسرون وقوله من تركها على ذلك الوجه جعلي الله على قلبه لان من موضوعه ان
 لم يكن اعم فاحسن لتفسير واحدة من هذه الثلاث وانما الى اسم من هذه الامة اعني الايمان او الاسلام والعقل وادخل تحت مقتضاه وانما
 قسماً اذا كان شئت غود بالله من قبحه التي في سنة التفتة ثم اعني من على نفسه بان دلالة هذه الأخبار ومطلقة فلا ينافي قطعية بشر من دليل خارج
 واجاب بان مقتضى القول على الأصول وجوباً جوازيها على الاطلاق والعمل على مدلولها الى ان يحقق الدليل المقيد وسنبت اشارة الله تعالى
 متحقق ثم اعرض على نفسه ثانياً ما لا يجوز استناد الوجوب في خبر حيث زارة معناه عند الملك الى ان الامامين كتاباً عليه السلام في التايد فيقول
 لزارة وصلا الملك خارج لوجود المنصوص هو اذن الامام واجاب بان المعتبر في هذا الشرط كون امام الجمعة الامام او من نصبه وليس في الخبرين ان
 الامام نصب احد الرجلين اماماً لصلوة الجمعة وانما امرها بصلوة الجماعة من صلها اليه امامهم لو موثقتين وليس في الخبرين ان يلقب على
 غيرهما من الاوامر الواقعة بامر الله وسوله والامة لساير المكلفين فان كان هذا كافياً في الاذن فليكن ذلك الاوامر كافية ويكون كل مكلفاً
 لشرائط الامام من ادائها في نفسها او كل مكلفاً مع ما دونها ولو بالانقياد بغيره كما يقتضيه الاطلاق اذ لا فرق في الشرع بين الامام والامام
 من حيث العمل بمقتضاه وبعينه فالمرحى الرجلين بطريق يشمل الرجلين وغيرهما من المكلفين او من المؤمنين كقوله صلوا جماعة وقول زارة حنا ابو
 عبد الله على صلوة الجمعة فحوله انما عينت عند من غير من بين المكلفين وشبهوا الآية قوله من مكلف ذلك فليست في خبره الله وذلك اخراج من
 موضع الدلالة على تقدير اختصاص المكلفين بظواهرها واذا زارة امرهم كانوا بغيره جماعة ولم يعين احد منهم للامام ولا اختصاصاً له امره بالبحث
 انتهى من الثاني من الاقوال في المسئلة الوجوبية التغييرية والمراد به كما ظلم في كلام الحديث لكاشاني فلهذا بعض اصحاب هذا القول التمسك
 باختصاصه اشارة ما وجع العدل لنا اوضحين الامام لها فاذ اختلفوا ذلك فثبت على كل منكم من اجتمعت الشرائط حضورها والاثبات بما وصير الوجوب
 عينها لان لاحاد الناس التغييرية خصوصاً وعندهم بجماعة الامام والعدد الشرع ومعه الله ان البعض الصحيح يذكرونها في التمسك فكذلك الاشارة
 حيث خرج من قول الصدوق استصحابها حال تغييرها مكان الاجتماع فوالله لا استصحاباً يتأخرون في الاجتماع لها في الحال المذكور ولا ينافي
 الجمعة فانه الاجتماع بجميع الأفعاء فيحقق البدل من الظاهر واستدلوا على هذا القول باحدة اقرباً واقتنوا بغيرهم ان الكتاب والتشريع على الوجوب
 الصبيحي لا اشارة بجماعة الاجتماع المتفق على اشتراط الامام واذ في الوجوب الصبيحي يوجب الى الاجتماع على توقي الوجوب الصبيحي الا زمان نفسه قال شيخنا الشهيد
 الثاني في الموضوع انه في اول الامر قبل اسير النظر وامان الفكر في ادلة السلسلة من الجماعة الغائبين بالتهوي من الغلبة لكلام في المسئلة وذكر
 الابد وحمل من رواية المسئلة والدليل الدال على الوجوبية من الصبيحي والتغييرية وما اتفق المحقق في حال الصبيحي والاجتماع تعين الحمل على التغييرية او الاجتماع
 على عدم الصبيحي لكان لنا عند ذلك انتهى وقال قدس سر في الرخصة بعد الكلام في السلسلة ولو لا اجتماعهم في الاجتماع على عدم الوجوب الصبيحي
 لكان القول في غاية القوة انما في كونها التمسك في الذكر به بسبب الاجتماع قد تخلف بعد اختيار القول للتهوي الى القول بالتحريم في المسئلة وضع
 من ادرك حيث لا يعمل بمقتضى ادلة المذكورة فاللزام هو الوجوب الصبيحي قال في الكتاب المذكور في هذا شرط الوجوب التاسع اذن الامام في كل
 مكان التمسك بالادلة لا في الاماكن والمبطل ما بين يدي عليه ائمة الامامة هذه اصحها الامام ثم وادامع عينه بهذا الزمان في قوله ادها
 قولان استعملوا به قال معظم الاصحاب المجوز اذا امكن الاجتماع والتخطيان وفعل بالمرتب بعد ان الاذن انما اجتمع مع امكانه ما مع عدمه
 فيقطعت عنه ووجه من القرآن والاخبار والعلل ان حثان ولا يفتقد على الثاني ثم نقل عن الفاضل سقوط وجوب التغيير حال التغير وعدمه
 لذلك ثم قال في اخبار كثيرة معتبرة والعلل ان حثان ولا يفتقد على الثاني ثم نقل عن الفاضل سقوط وجوب التغيير حال التغير وعدمه
 الاستصحاب ظل وظاهرها انه لو ان بها كانت خارجة عن الظاهر والاستصحاب بما هو في الاجتماع او بمعنى انما افضل الامر من الواجبين
 على التغيير قال ورتباً في الوجوب الصبيحي حال الغيبة لان قضية التعليم ذلك فالذي انقضت سقوط الوجوب لا ادخل الثاني على عدم الوجوب
 الصبيحي من احوال الاعشاء والامصار ونقل عن الفاضل في الاجتماع وبالحق بعضهم فتوى شرعية اصولاً واداء وهو ظاهر كلام المرتضى وصريح سلاويين
 ادريس وهو القول الثاني من القولين بناء على ان لا يثبت شرط الصبيحي وهو مفقود لان قال وهذا الوجه من وجوبه والزام الوجوب الصبيحي انتهى
 مختصاً وبالحمل فانه مصرحون بان مقتضى الكتاب والسنة هو الوجوب الصبيحي كما عرفت وانما صرح بمقتضى الاجتماع حيث انه احد الادلة الشرعية
 والجميع بينه وبين دليل الكتاب والسنة يقتضي حمل الوجوب التغييرية على حاله المشهور في الكلام معهم في هذا الاجتماع وتجبته وقد عرفت هنا
 حقيقته انما يبطل التسليم والاعتماد عليه في ذلك تأكيلاً لاولاد الله لا لادباء هؤلاء الناجين انما تلقوا هذا الاجتماع من الشيخ والشيخ

القدر
مقديرة

في التمسك بالوجوب
التغييرية

الذين
في قوله تعالى
ما بالذين
التحليل

حلال الضيق ونما يفي الجواز بالمعنى الآخر ولم يرد منه استحبابها بمعنى كونها افضل للذين الواجبين بخير العني للصحة والظاهر ان الله تعالى لا يترك
لا يترك ذلك منفردا على كل حال بالجماع للسلطان بل انما يجمع الشرع فيجب ان ينفذ في كل حال فلهذا لم يترك ان هذا الحكم هو وجوبه فيجب ان كان
الذين لا دليل عليه الا ما ادعوه من الاجماع ولم يرد منهم سوى ما ظهر من عبارة المتكرو ودون ذلك الدلالة على الصحة والظاهر ان الله تعالى
فان قال فيها اذا عرف ضد قال الفاضل ان يفسد وجوب الجماع في حال الضيق ولا يفسد الا استحبابها وظاهرها ان الله تعالى لم يترك ان كان من الله تعالى
الى قوله وفعل فيه الفاضل الاجماع وقد تقدمت اعباءه كمالا ثم قال وفي هذه الصار مع ما اشتمل عليه من المبالغة في عدم ظهور الاجماع
عنه ومن ثم يسلط الفاضل وقد عرفنا محاسنها من غير ان ينفذ ما يفسد في الاجماع وعلى الظاهر من قوله في قوله وفيما قبل بالوجوب
المعنى ان ذلك الظاهر ان عمل الظاهر لا يتم الا في المتأخرين منهم ومن بعضهم لا من الظاهر من كلام المتقدمين الذين هم عدة ففهمنا
الظاهر وما اقصرت على من ذكرنا نحو صفة قوله في ذلك بل اقدم وقوي على مصفاة انهم ولا على باقي مصفاة من ذكرنا في وجود ما انفك في
حضر في من ذلك دليل يكون على ان ذلك من الاحكام المقررة عند المخرج عنها الا واحد منهم لم ينقل في ذلك خلافا كيف يتم للتأخر في الحكم
بجواز ولا يخفى عليك ان مجرد عمل الظاهر على هذا الوجه لا يكون حجة ولا قرينة صالحة مع دلائل الدلالة الفاضلة من الكتاب والسنة على
خلاف ذلك فكيف مع الحضا والفول في قليل منهم والقدح في ذلك بمعلومه من مخالفات مشرك الا انهم ان لم يكن في جانب مخالفات ارجح لما عرفنا
ان الفاضل بالوجوب المعنى ان من الفاضل بالخير مع استلزامها في الوصف انما في كلامه زيد مقامه وهو صحيح فيما قلنا وواضح فيما ادعينا
الثاني ما استند اليه من قوله ان الاجماع مظنة التراجع والاعتناء والمجواب عنه ما افاده بعضنا التمسك بالحق في ما لا ريب
قال وفي ما قال وفي من استند الى ان الاجماع مظنة التراجع الذي لا يندفع الا بالامام العادل ومن نفسه وهذا ما لا ريب عنده حتى بل يفي
رغم من الذين وصفت فان اجتماع المسلمين على طاعة الله تعالى وتوقف على حضور الامام العادل وفي ما في معنا ما قام للاسلام نظام
او تقع له مقام لا يربط حريب من الاجتماع في سائر الصلوات حضور الخلق عرفات وغيرها من الصلوات التي لا يفي فيها في
المؤمنين في هذه من الغرابة بما شرف مقامهم ونضاعت ثوابهم ولم يخل نظامهم بل وجب الخل حال وجوده وحضوره كغيره والاختلاف ازبد
كما لا يخفى على من وقف على سيرة المؤمنين في زمن خلافة من و حال مع الناس اجعلين و حال غير من ائمة الصلوات وانتظام الامر في كل حال
والشقان في زمانهم وبما جملته فالحكمة الباعثة على الامام امر اخر ولا يجرى الاجتماع في حال الصلوة وغيرها من الطاعات انما في قول لا يخفى
عليك ما في الركون الى هذه التعليلات الواهية في مقابلة ما قدمناه من الامة الشريفة والاختيار واليقين وفيها تأكد عليه هذه التركات
وتنزه هذه الخرافات من الجواز في احكام الملك الصلوات ولو تم ما ذكره للزم ترك سائر الاجتماعات والجماعات في سائر الفرائض اليومية وغيرها
من الصلوات الصلوات والاستسقاء والكسوفين والجنائز والصلوات كالتقدم في كلام شيخنا وافعال من وما عندنا من الخبر
من ان وجوب الاجتماع مظنة ذلك دون الجواز اذ لا ينفذ الا في الحضور الواجب مما لا يمتنع ولا يفي من جوع لا نأثر في الفصل
في جميع الاوقات التي حاربنا من تعدد مناف في زمن الضيق ما وقع الاجتماع في هذه الفرائض المحدودة والكثرة مثل ما في الاجتماع الواجب
للحضور اذ لم يوجب عليه مفصلة ولا ضرر وليس لبيان كالحديث على ان الاختيار المنفصل هو وجوب الجماع قد دلت على شرط الوجوب
خوف ضرر وحدوث فتنة كما برر الله قولهم ان لا يخافوا معه فلا جواز فضلا عن الوجوب على اننا نقول بحجته حصول التراجع على شيء لا يقتضيه
عدم شرعية فانه لم يثبت من فعل الكافرين من فعله ان يكون لاصل الحكم الشرعي مدخل فيه ولو كان الامر كما ذكره البطل كبير من الاحكام التي هي اعظم
مناخ من فعل ما اخبر للاسلام عود ولا استقام له عتق ثم لا يخفى عليك ان الحق المذكور ونحوه قد تبين في ذلك علما العامة قال بعض محققين
التأخر من مخالفة الاخبار بين بعد تسمية اشراط حصول الامام او ثباته الى ايجبة واتباعه من مخالفة العتق هذا الاشارة ما سوي ايجبة الحسن
البصير والاذاعي جليل بن ابي فاستجد بن الحسن ابني واحمد بن حنبل في الحكم الاولين عند رعدة مسلم ان الاجتماع مظنة التراجع ومشار
القن والحكمة مقتضية لحسم مادة التراجع الاختلاف ولين بتم الامع السلطان انتهى في خبرنا في عين ما قلناه فقلنا عنهم رضوان الله عليهم الثالث
ما ذكره من ان التراجع والمخالفة من جهة كانوا اجنبوا ائمة الجماعات ومنه ان لا اقر نفوس بالوجه الصغير الذي في قوله الله لا فرق بين الوجوب في
ذلك فكيف انبثت في احدتها ونفوس في اخر وثانيا بالانفص بامانة الجماعة والاذان فانهم كانوا اجنبون لامثال ذلك ابقه فبلى بمقتضى ما ذكره
سقوط ما من الضيق وثالثا بالانفص كما اعترفوا به فبلى سقوطه وعدم مشروعية في زمن الضيق مطم ويزم تعطيل الاحكام فان اجبلة
قد ورد عنهم الاذن بالقضاء بقوله انظر الى من كان منكم قد وى حديثنا ونظر في حالنا وحرانا فامضوا بحكمنا في قلنا عليه كحكمنا
ونحوه من قلنا قد ورد عنهم بما قلناه من الاخبار ما يدل على اذ ان كان قوم في قرى لم ينجب جبا ائمة الصلوات وفي الخبر انما هو اسبغ
يوم الجمعة فليصلوا في جماعة ونحو ذلك مما تقدم وراى مع تسليم قوله في جميع الامم منع دلائل على الشرعية بل هو مع العلم لا يدل
على الخاص قال بعض مشائخنا المحققين والظاهر ان السبب انما هو كسب مادة التراجع في هذه المصلحة ولة الناس الى منصوبين من غير تردد
اعتمادهم على تقليد غير دينهم كما انهم كانوا اجنبون لامانة الجماعة والاذان مع عدم توفيقها على اذن الامام اجماعا وابتها فان حسن الادب في
ان يجمع القوم في جملة امورهم ادى سيدهم وامامهم اذ ان كان فيهم بل غير هذا لا يكون ولا يلزم من ذلك تعطيل الامور وفكرها راسا الخاف
يوسل بهم الامام الا اذا علم ان وجوده وادنه مدخل في شؤني ما نحن فيه فخط الفساد انتهى وبوجه في رواية جاز عن الله من علمه في ذلك اذا

في كلامه في

فلم الحليفة مصر من الا مصادر جمع بالناس ليس لاحد بذلك غير طاعة بل بالظهور على جواز تجب غير الامام له الركن هو شاهد وقد مر حيث
 كونه اما ظاهر او يخفى لا يتقدم الامام او نائبه او احد هما او اتفقت سقوط الفقدان عند عدم حضور واحد هما ولا يتجوز على انك قد
 عرفت من اصل هذا الشرط انما هو من الظاهر تبين فيه من تبينهم وحقا اتمد منها واخبارنا وكلام قدما شائنا فخرنا خال في ذلك الرابع
 ملذكون من رواه عمل بمسلم وقد اجاب عنه شيخنا التمهيد الثاني في الرسالة بوجوده نذكر للعقد منها المحضا احدها انما الظاهر في سند الزاوية ان
 في خبرها الحكمون مسكين وهو محمول وما هذا اشارة الى الحديث لاجله وشهرته بين الا صحاب على وجه العمل بمضمونه بحيث يحسن ضعفه عنده
 فان مدلوله لا يقول به الا كثر وتبين ان الخبر من ذلك الظاهر لا يقتضي الظاهر ان المحضة لا تشق الا باجتماع هؤلاء الاجتماعهم جميعا ليس بشرط
 اجتماعا وانما الخلاف في حضور واحد وهو الامام فابديل عليه الخبر لا يقول به احد وما السند لا يدل عليه خصوصا فان قبل خروج حصو عن
 خروج الاجتماع فيكون هو المختص بل لول الخبر في ذلك على ما لم يجمع عليه باقته قلنا يكون في اطرافه وتما فند مع ضعفه في الفقه اكثر مدلوله لا يخرج
 للسلبين وما الذي يضطره الى العمل بمضمونه هذه الحالة العجيبة في الظاهر ان مدلوله من حيث العدة والسيرة في ذلك اتم ومعارض بالاختار
 القبيحة الدالة على اعتبار المحضة وما ذكره من السيرة في هذا افادته في وجهه من اقل سيرة ولا سيما ان مع قلده رسالة من هذه
 القوادح يمكن حمل على حاله امكان حضور الامام في اجتماعه فند فبسط اعتبارا وجمعا بين الادلة وفيه اطلاق الوجوب فيه الدلال بظاهر
 على الوجوب البصري المشروط عند من اعتبر هذا الحديث بحالة الخصوص وانما حالة الغيبة فلا يعلقون الصلوة اسم الوجوب بل الا اعتبار بناء على
 ذهابها على الوجوب القبيح مع كون المحضة افضل للدين الواجبين تحجير خامسها على الحد في الخبر المذكور على اعتبار حضور قوم من
 الكهنة بما بعد للذكورين انما حضور سبعة وان لم يكن في خبر المذكورين نظر في فساد حمل على ظاهره من اعتبار اعيان المذكورين في
 السلبين على عدم اعتبارهم في هذا التناول شيخنا المتقدم السيرة ابو عبد الله الغيبة في كتابه الا شرائط فقال وعدهم في علة الامام
 والشاهد بين السيرة والنبول لا فائدة لحد قول قد تقدم ذلك في عبارة النبوة من الكتاب المذكور وهذا الوجه عند في قرب الوجوب
 في معنى الخبر فانهم في كثير من اماكن في ذلك في قالب التحليل قريبا للادعاء وان الغرض هنا بيان السيرة في الوجوب بدون ما زاد وما نقص
 فضلة بان الامام بحسب الحادة والظرف في السيرة لا يخرج من هؤلاء من حيث تراض الناس اليه واقامه الحدود بين بدنه من هذه السيرة فحصل
 في المحضة هذا الحد لذلك ثم ذكر وجهها سادسا وهو لا يخفى من كلف وعرض وكثير الجواب فلم يشرع في نقله ثم قال وسأجيب ان العمل بها
 انما يقتضي ان لا يقوم نائب وقامه وهو خلاف اجماع المسلمين وقامتها معارض بما رواه محمد بن مسلم راوى هذا الحديث في الصحيح عن حفص
 قال سألته عن اناس يخشون قربه هل يصلون للمحضة جماعة قال نعم يصلون اربعا اذا لم يكن من يجلب ومفهوم الشرط ان ادراكوا انهم من خطيئة يصلون
 للمحضة وكثيرين وحج عامة فمن يمكنه المحضة الشامل لمنصوب الامام وغيره ومفهوم الشرط محض عند المحققين واذا انقضت رواية الرجل الواحد
 سقط الاسناد لان فكيف مع حصول التزجج لهذا الجانب بمحض طريفة وموافقة لقوله من الاخبار التحفة وغير ذلك انتهى ملخصا اقول وانما
 ما ذكره بعض مشايخنا المحققين من متاع في المناقير من ارادة التيسر دون التخصيص خذف للمنافع خصوصا لفظ مثل كبر وناشرها ما ذكره
 من ان يخصهم بالذكور لخصاص من مطلق الوجوب بام لا حرج في لخصصاص الوجوب للمطلق بام بمعنى ان عدل اجتماع هذه السيرة يكون وجوب المحضة
 وجوبا مطلقا لا يوقف على شرط او لتحقيق جميع شرائط الوجوب وارتفاع جميع موانع حتى الحون عند اجتماعهم فان وجود من هو مولى للقاء وان
 ينضم بالحدود من جهة محضه لا يخلو ذلك عين على الاخر والشاهد من يقتضي بسطة اليد وانقضاء الخوف بخلاف ما لو اجتمعوا منه
 سواء وان كان للعصومة احدى من فانه يجتمع الخوف فلا يحقق الوجوب اذ هو مشروط ببقائه وقد يزداد هذا الجواب ايضا فانظر بيان
 لا ريب ان السلبين المراد من مطلق الوجوب في السيرة محض سقوط عن غيرهم بل ات اجتماع هذه السيرة باعياننا سبيل خلق الوجوب المطلق لكل واحد
 منهم والغير هم من يعلق به الخطاب بوجوب المحضة فليس يخصص السيرة لغيره بالذات الا باياتا لسبب الوجوب المطلق لاحصاء العلوب الوجوب فيها انظر السيرة
 فاعلم فانه من غوامض الاسرار وعبر البين الا تفكار وحادي عشرها ما ذكره وايضا من انه يفيد برسليم ان ذكر اعيان السيرة لبيان معلق الوجوب في
 سبيل مع ما قد عرفت من وضوح فساد لا يدل على انتفاء الوجوب عند انتفاءها الا من حيث المفهوم وهو بعد تسليم انه مفهوم وصف وانما جهة
 وان الخبر محض واجب الطرح عند معارضته ما هو اقوى منه من مناقب الكتاب والسنة وهو ما نأتمنى وهو جليل نفس الخامس سا
 اعني به محله من خبره في ذلك وعبد الملك بالقرية الملقب في كلامهم فان فيه انه لا ريب في ذلك الزمان الذي كان فيه زمان نفيته وخون
 وكانت السيرة لا يتكفون من اقامه المحضة فخرج من الحاشية لا يشرع اياما من الخليفة واما ما ذكره ذلك الوقت والا فمئة النصوص في المناقير
 من الحاشية النصوص من امة القتال لهم لا يجوزون الا قتلاهم وانما يصلون يوم وغيب في يومهم لم يخرجوا عن النجاعة ولم يصلوا فيهم
 نفيته يحصلوننا فاذ لا يصلون معهم ويفرون لا نفسهم فيصبرون من غيرهم وبنما صلو للمحضة معهم بهذا الكيفية ثم صلو على انهارا كثيرين كما
 فعله امير المؤمنين في صلوة خلف النصوص في ذلك فوهنا هو السبب في ترك المحضة يومئذ وهذه الحكمة لشيبة الباعث لنا اخرى صوابا على
 القول بالفتنة في هذه الغيبة فانه طيق ان ترك الاحتجاب لا يمتد لها زمانا اخر انما كان لذلك وليس الامر كما زعموه بل ان السيرة في ذلك ما ذكرناه
 وكانت اقلان في ذلك الوقت الذي علمنا ما ذكره في الخبر من كانت سورة الغيبة اهو وهو الباقر والصادق لم يرضوا للسيرة في تركه بل
 حثهم على فعلها سري في يومهم ولم يرضوا لهم ترك هذه الغيبة المحجلة والها لبا مع مكان الايمان بنا على الوجه المذكور ولخص الكلام ان العامة

الثانية

لغيره من مزبليان مافى لغيره تقدم مارواه فقد لا سلام في الحسن من نزلة عن الخاتم قال عشر كذا كذا من القدر وكذا
من الصغر وكذا القبع وكذا الخريف وكذا العشاء الاخوان ان قال وهو استلوه التي منها الله تهم على المؤمنين في القرآن وموضع الجمع
والله ان قال فرد رسول الله في القوم فيها لسا فر كمن في القدر العشر الاخر وكذا في القوم في القوم والمسا في القوم فيها
ان شرط انفراد الجمع الاصل او من غيره لما اجتمعوا في حال الضيق الشدة من قبل في الشرط والحوادث مع هذا الشرط مع وقوع حضور
الامام كما تقدم بياضه والاجماع قد عرفنا ما هو وما اعتد به في طريق هذا الاجماع والدلالة عليه من قبل النبي والخلفاء من بعده و
الزمع عدمه يكون موجبا للفساد والاختلاف وقد عرفنا ما فيه ايضا فيما تقدم مشروحا مما هو عليه من اجماع حول التنازل الطالب الحق
شك ولا شبهة في ذلك بياضه كما في قوله اولاً انه على تقدير إمكان انفراد مثل هذا الاجماع فلا بد من نقله وسلا من زمان الانشا
الى زمان التلويح والاختلاف ان الكفاية للشيء في الاجماع لا يكون في نفسه بل في حاله فان نقله هذا الاجماع كان له من
والقضاء وعبرها بالنسبة من غير ما بين سيرة الامر فكيف يمكن نقلها فضلاً عن انما يجمع عليها بدون واسطة بل لا بد من وسائط
هي حلومته فمنهم الى من عاين تلك السيرة وليس لنا نقل هذا الاجماع ودليل على ما لا بد من نقله من غير ما بين سيرة الامر فكيف يمكن نقلها فضلاً
التي والخلفاء الراشدين بعد كما هو اشارة هذه الصلوة ويثبتون لها من يقوم بها كما عرفنا من ان البشارة والحقين الثابتين انهم من
الواجبين بالفضل او بالعارض لو باختيار مصطلح مدبره والتدبير والخلفاء من بعدهم لا دلالة للعام على الخاص لولا ذلك على تعين الترتيب
واما الجملة وسقاة الحج وقاضيه فمناجاة الكعبة وامارة الحج ونحو ذلك على الوجوب وشي من ذلك ليس بواجب الا لعارض من عارض
ملك وبالمجمل فانه انما يدل على محال عارض يختلف باختلاف العاين والعاين والزمان والمكان والسكان لا رجحان اصلي شرعي لا
يختلف باختلاف زمانه فانه لا دلالة على الوجوب الشرعي ثم من العجب العجيب عندنا في الباب والباب الذي في كيد شيء من الصواب
اذ غاء الاجماع على سنة من سنن النبي بل على سيرة من سيرة النبي عن مسود في حق وخارجه عليه اهل العصر والفتاوى فيها ناساً من
الابناء الاحاديث يدل على شونها ولولا ابناء وشارة هذا الصواب عن نقلها من جهة التغير حيث كانت مقتضاها الشريعة بغير
الوجوب من غير البولص عليها الشدة الحاجة الى الحكم التي للشيء عليه بالتحقق من فروعها علوانة ليس له من سيرة وسنة مظهر سوى
ما ظهر منهم من الآثار وما سمعوا من اديهم ينادي ان لا شيء من الحق والصواب في اهل الناس الا ما برز من وراء ذلك بالحجة الاستدلال
بعض المحققين من متاخرى لنا آخرين واصل تعين من يشار صلوته لشيء كان من جملة الحديث التي احد ثمانية كان بعد ويدعم التي لم
يجر عليها اقل الغيبة او بالوجوب التي ثبت اكثرها على الاستسكان وملا بمطابق سلاطين الوقت والتصويين من قبلهم من فاضل وامرهم
عن البيهقي في الاستدلال في هذه الفرقة الشاجبة فدلح في بعض الاذهان حيث كان مسلوباً الى سيرة النبي وصان قلوبا عن
التجلى مجله ما هو الحق الواقعي خالصة كماله ومناون قلبه خالياً فكذا انضاف الى ذلك عموم القبة المقتضية لحد من شريعتهم وشبههم تلك
الوظيفة الا سئل ولزم حضورهم جعل اهل الخلاف وجاعا انهم وشتمهم عليها نياماً وامر اهل الله ان يجعل هذه الشبهة في حق من
الى الامام او القصة عليه وعنده ان النبي كلاً من زعمه فاسد وهو جيت نفس وقد لا قلناه مؤكداً اسطرناه وثانيها ما اجاب به بعضنا من المحققين في
الرسالة من انه قد علمه وشبهه بالزم منه عن من فعلنا حال الغيبة وطحا عن هذا القائل فانه القائل في الامام على العوم لقول القم انظر
الى رجل منكم قد روى حديثاً وعرف احكامنا فاضوا به كما نافي قد حصله عليكم كما كالحديث وغيره مما في معناه وكما حاكم من قبله
على العموم التامل للناس بالجملة التي هي طيفه الامام بحاكم القضاء واقامة الحدود وغيره فانه من قبل الصلوة المذكورة بغيره اولى لان
شرطها به اضعف ومن ثم اختلف فيها بخلاف هذه المناصب فانما متوقفة على اذ مطلقاً الى ان قال ومع هذا اكد فدية الامر عندي على مع
الاجماع المذكور على وجه صحيح مدعاهم ثم اظالم بذكر جوه ذلك الثالث انه يلزم من عدم القول به الوجوب الصلوة افضاء
عليه والسوكون لنا الاقولون بذلك اشارة اليه في الذكرى بما قد مضى من نقل عبارته في سد القول الثاني والحوادث عندنا ان نظره وجهه
دليله مني على عدم ثبوت الوجوب الصلوة قد عرفنا بغيره بالانان الشريعة والاختيار الصحيح الصلوة لا ينفذ وثانيها ان ما ذكره بعضنا من
المحققين في الرسالة من انه مع تسليم عدم الوجوب الصلوة ان بعض الاختلاف على الوجوب لمطلق اعني الوجوب لكل الحق لكل واحد من
افراد المنقسم لهما كما للصلي في غيرها وان كان ظاهر في احدهما الا ان الصادر عن موجود وهو الاجماع الذي زعم القائل واتي صارف
عن هذا الفرع الكثير من الاجماع انما فصل على غيره من الافراد والاجماع محض ارادة اصلا في الدين الصلوة والختير فاد ان في الاول في الاخر
وهذا على تقدير انفراد باب القول بالوجوب الصلوة ان قامت عليه الدلالة وكونها على جوازها انما محطاب لكن قد عرفنا ان دليل قائم والقائل
بعدم الاحتجاب موجود ودعوى الاجماع على عدمه منوعة ثم غابرة نقل الاجماع بغير الواحد وهو غير بعيد هنا لان دليل القائل من
الاصوليين مع عدم ظهور الخلاف عندنا من قبله فليس في العمل بمقتضاه وهو منفذ هنا خصوصاً مع ما اطلعنا عليه من ظهور خطائهم
في هذه الدعوى كثيراً وبكيفية في نقل الصلوة الاجماع وظهور خلاف ما نقل في كثير من كتب من الاجماع على ان الكسبي في مفصل السنن
والقدم مع ظهور الاجماع على عدمه جميع الاصحاب بل من السليين ان قال وكيف يحصل النقل بنقل الاجماع في مسئلة ظاهرة الخلاف
واضح الادلة على مخالفة وامامنا الحق لكثير من الاصحاب خصوصاً الرضا في التجميع في الخلاف مع انهما اما انما اخذوا ومقتضاها

بذلك

هو الشرح والتحريم فمن ذلك الحجرة مع وجوبها عليه والجواز على كراهة فمن لم يكن كذلك مع عدم خلاف في أحكام الطهارة والصلوة و
 يجعل حمل أخبار الشيخ على ما إذا كان يؤتمر بالمهاجرين كما يستفاد من مجموع ذرارة المنفعة في اشتراط طهارة الولد التابع
 بالعدالة وهو مما طاع فيها الكلام بين علماء أبا بكر التفتي ونقض الأبرار وصفت فيه الرسائل ونقا رضى فيها الدلائل فلا يجوز أنما
 أرينا للقيام عنده في هذا المبدأ وأعطينا السبل حقنا من الشبان ما لا يبيح لهم ما من علماء ما الأعيان والكلام فيها يقع في
 مقامات الأول لا خلاف بين الأصحاب في اشتراط عدالة أمام الجماعة ومقتضى إجماعهم على ذلك جمع كثير منهم بل يغفل ذلك
 عن بعض المخالفين وهو عبد الله البصري حجة باجاء أهل البيت فان اجتماعهم حجة واحتمال أصحاب على ذلك بقوله عز وجل ولا
 تكونوا الذين ظلموا فتمسكم النار والفساق ظالم لقوله ومن بعد ذلك قوله فظلم نفسه والقيام يكون لأن معنى لو كان هو
 للبل القليل أقول لا يجوز أن غايته ما يدل عليه هذا الدليل هو عدم أمانه الفاسق خاصة وهو أحسن من المذنب الذي اعتبر بالعدالة
 بلعد المعاني الأتية التمس المؤذن بعدم ثبوتها لجهول الحال إجماع والدليل المذكور بشمله والعدالة في الاستدلال على ذلك إنما هي
 الأخبار الواضحة المتعارفة ومنها ما رواه الشيخ عن خلف بن حماد عن رجل عن أبي عبد الله قال لا تصل خلف العلاء وإن كان يقول
 بقولك والمجهول والمجاهر بالفسق وإن كان معنقاً ورواه الصدوق في تفسيره سلاوي قوله ثلث لا يصلي خلفه إلى آخر ما ذكره
 ما رواه الشيخ في الصحيح إلى سعد بن اسمعيل عن أبيه قال قلت للرضا ع رجل يقارن بالتوب وهو عارف بهذا الأمر صلى على
 خلفه قال لا ومعنى يقارن أي يقارب قال في النهاية قارن الذنب وغيره إذا دأب ولا صدق وهو كناية عن فعل الذنوب وما رواه الكشي
 والشيخ في علي بن راشد قال قلت لأبي جعفر ع إن مولى لك لا خلفه فقال لا تصل إلا خلف من يشي بدينه وأمانته
 وما رواه الشيخ عن إبراهيم بن علي المرقزي عن أبي حمزة عن ابن أبي عمير عن الربيع البصري عن جعفر بن محمد أنه سئل عن الفرائض خلف الإمام ع فقال لا أكشف
 أمام تولا ولا وثق به فأنه يجزيك فرائضه فإن أحيد أن تقر أقرهم الخاف فيه فادأجده فاضت قال الله ع وأضو العلكم رجوع قال فقبل
 له فإن لم يكن أقره فاصلي خلفه فإقر أقوال صل قبله ورواه الحديث وما رواه في القمبية عن عبد السلام أمام القوم وادأهم فلهذا وافضلكم
 قال وقال علي أن سر كان تركوا صلواتكم ورواه في كتاب قبيلة الساند في الوفاء عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي قال أن
 أتمكم فذكر كرا لله فافتر من وفود في دينكم وصلواتكم عن أبي ذر وأمامك شفيعك إلى الله عز وجل فلا يجزئ شفيعك سفيها ولا فلفا
 إلى غير ذلك من الأخبار التي يفتي عليها الشيخ في المقارن في بيان معنى العدالة وأتم العبارة غدا أو قل أقوال جلة من علماءنا الأعلام
 رفع أقدامهم في خالقام فقولوا علم أن العدالة لغة مأخوذة من العدل وهو الفضل في الأمور صلة يجوز قبل من العدالة بمعنى الاستواء
 والاستقامة كما قال هذا العدل هذا أي مساو له وعدله الشبان أي شأوا وفي إصلاح أرباب الحكم والعرفان عبارة أن تعديلا في
 النفس قويم أفعالها بحيث لا يضل على بعض نواحيه ذلك أن النفس لها سنانة قوة عاقلة هي مبدأ الفكر والتبيين والثبوت إلى النظر في الحقا
 والتأمل في الدقائق وقوة غضبية هي مبدأ الغضب الشهوة لدفع الضرر والأفهام على الأهوال والثبوت إلى التسلط على الرجال وقوة شهوة
 هي مبدأ طلب الشهوة والالتصام في المآكل والمشرب للناس في سائر الأبدية والشهوات الخمسة وهذه القوى سنانة جبراً أو غير جبراً على حد لها
 انظر في الباقيات وربما اطل بعضها فاعلم بعض الفضيلة البشرية بل هذه القوى لا كل من هذه القوى طرفاً أو سراً فاما القوة
 العاقلة فالعاقلة والبالغة هذه القوة الغضبية الشهوة ونجس والقوة الشهوة البشرية خور الشهوة فالقوة العاقلة تحصل من تعديلها ففضل
 العلم والحكمة والغضبية تحصل من تعديلها ففضلها التجمعة والقوة الشهوة تحصل من تعديلها ففضلها التقية فإحصى هذه الفضائل الثلاث
 التي هي حقا الأوساط وتعد ذلك حصل منها ففضلها رابعة وملكية راسخة هي أفعالها وهي الصبر عنها بالعدل الذي أدى ملكة نفسانية يفض
 عنها المساواة في الأمور الصادرة عن صاحبها وتحت كل واحد من هذه الفضائل الثلاث انفساً من فضائل أخرى وكلها داخل تحت العدالة التي
 ذرارة الكمال وجماع الفضائل على الإجمال وأما في اصطلاح أهل الشريعة الذي هو المضمون الثاني بالبحث فاقول الأول ما هو المشهور
 بين أصحابنا للتأخرين أنها ملكة نفسانية تمت على ملازمة القوى والقوى واحترامها بالملكة عا البشر كذلك من الأحوال النافذة بسبب عكسة
 النحل وصفرة الوجهل عني أن الانصاف بالوصف لا يكون لا بد أن يكون من الملكات الراسخة التي يصر لها وأختلف كلامهم في معنى الشهوة فقبل
 هي اجتناب الكبار والصغار من الخلف الكامل العاقل ونسبة شخصاً الشهيد الثاني إلى جماعة من أجله الأصحاب كالشيخ المفيد والثوري في اصطلاح
 والحكي والفاضل عبد العزيز بن البرج القطر الجي وأبي عبد محمد بن منصور بن ادريس العجلي وأما الفضائل الطبري معاً ذلك من أصحابنا من
 غيره فقبل واجتناب الكبار كما عدم الأصغر على الصغار وعدم كونه أغلب فلا يقيد الصغرة الشاذرة والمخوف بها ما يؤول إليها
 بالعرض وان غايتها الأصل كمال التدوير في التماسق بالشرف في الظاهر الوجهين ونسبة شخصاً إليها في كتاب المحب للمبشرين
 الأصحاب كذا الخلف أقوالهم في الكبار وسبب الكلام فيها التمس في اللغاة الثالث مفضل مشرفاً وقرارة باتباع حاسر العاقلة
 طبعاً بصوابها بل ما تفر عنه النفس من لها حات وبودن دناة النفس حبها كالأكلية أسواً والمجاهرة بالبول في الشوارع وقت سوا
 الشارح كشف أن من الجماعة وقيل زوجة وامد في الحضر ليس الفقير ليس للجدية والمضايقة في البسر الذي لا يناسب حاله وقيل لا
 والأطهر بفسر من ليس أهلاً لذلك إذا كان من شيعه وطنه وخود ذلك ومختلف ذلك بحسب اختلاف الأشخاص والأعضاء والأصناف والمعاداة

في كتاب الشرح
في كتاب العدل

في كتاب العدل

في كتاب العدل
في كتاب العدل

فدوى دل منكم فانما صرح بجلالة الذي اعتبر امر اخر وزاد الاسلام لان الخطاب يمس المسلمين وضمير منكم راجع اليهم فثبت ان الله على الاسلام
القائلين فيكون قوله ذوى عدل لا على صفته بل على حصول الاسلام في امر الله على حجة الاسلام وانما الجاهل قد من شرب في
لك وان اتفقوا من نصيب ذلك من ان غايته ما تدل عليه الابهة الاختلاف باحرارنا على حجة الاسلام فحصل على عدم ظهور النص فيه انت
الادب ان التبادر من لفظ العدالة الفقهية وعرفا وشراطينا بظهور ذلك انتم نعم من الاخبار عبارة عن امر جوهري تحفظه وتبني ولا يمتد اصحابه ان
يصفون فانه ظاهر في ذلك غايته الظهور لا يخرج امر عدل فاذا قبل فلان عدل او ذوا عدل فانه بما يراه من ادبنا او صلحا وجوده توجب صدق هذا
الصنوان عليه وهو كونه معروفا بالصلاح والثقوى والصفات ونحو ذلك وقوله لا ذكرنا ما دوى في نص الامام العسكري عليه السلام من التيقن
قال في قوله نعم واستشهدوا شهيد من رعاكم قال لكونا من المسلمين من كان الله فقام اثباته في المسلمين الحدود بل يثبت شهادة ائمة وجعل
ذلك من التيقن العاجل لهم ومن قوايه نياهم ومن امير المؤمنين في قوله عز وجل من ترضى من التوبة له وقال من ترضون دينه وامانه وصلوا
وعقدوا تحفته فيما يشهد به ويحفظه وتبين في كل صلح امير ولا كل حصل من بين وبالحكمة ما طلاق العدالة على حجة عدم ظهور النص اولا فيهم
من حاشا للفظ ولا ينادي انهم فاهم بالكتابة فاحمل عليه انما هو من قبيل العتبات والاثبات الذي هو بعيد عن العمل عن الحقيقة بل المجاز ولو قلنا
هذه الشايدان التبعة الصلحة في مقابلة الظواهر البادري الا انهم لا يرون دليل على حكم من الاحكام من اصولهم فروع الا لفظ الا وهو قابل
للاحتلال ولا قول الا ولغايل في مجال فدا انقبضوا الحجج على مخالفتهم في الاما من مكرية التوحيد والتوبة اذا قامت مثل هذه الشايدان
الفقهية وهو رضى بما ينادون من الادلة وقالوا ان ما نحن عليه على الرواية المذكورة في حصة هذا المصطلح بآية
وان كان التسديد في بيلان الرواية المذكورة في الفقهية وهو من حجة في ردة مادها لهما فيكون من افوى الحجج عليه واما ان ما
نقله من القول بالا سلام من هو لا في التلا في الذين ذكرهم وان ما علم من التبعة بين لم يجرى في عبادنا باحد الا من جرد بان هو
العدالة وان صرحوا بما ذكره في هذه الكتاب في اشار اليها الا انهم صرحوا في غير ما نقلوه وقد تعارضوا في قولهم فاشايدان والافادة كما يتسلك باقولهم
في هذه الكتب كذلك يتسلك حصة ما قولهم التي يخل بها في غير هذا الكتاب ودعوى انهم صرحوا باحد الا من جرد بانهم صرحوا بذلك انتم نعم في
البين مما نحن نفل جمل من عبارة وصل اليها كلامهم لفت على حقيقة محال وتكون من تعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال فنقول الذي يجوز
اقول شهادة المسلمين وعلمهم ان يكون ظاهر ظاهر الايمان ثم يعرف بالشرع العفاف والصلاح والكف عن البخل والفرج والبذل والفساد ويعرف
باحسانا لكتاب الله الذي اودع الله عليه الامن في شرايح الحق والبراءة والدين والفرار من التوقف وغير ذلك الشايدان فيجب عيونه ويكون معناه الصلوة
لخصص واطبا علمهم حافظا لوائفهم متوقفا ... على خصوص جماعة المسلمين غير مختلف عنهم الا من جرد وعده او عدل قال الشيخ الفقيه العدل من
اكن معروفا بالدين والوع من محارم الله نعم وقال ابن أبي آج العدالة معبرة في حصة القهارة على السلم وتبني الانسان بشروط وهي البلوغ وكمال
العقل والايان واجتناب التبايع اجمع واشفاء التظنة بالعدالة والحسد والمنافسة وقال ابن الجوزي فاذا كان الشاهد من ابا القاسم من اصب
معروف بالدين حجة انهم مشهور بكونه في شهادته ولا بار كتاب كبر ولا مقام على خصمه حسن البصيرة عا لما يما في الاقوال علماء باحكام الشيا
وعنه معروف بحسن على معامل وثمانون بواجب من علم اعمى ولا معروف فابا شرا اهل الباطل ولا التدخل في حلالهم ولا باحرص على الدنيا ولا بظلم
المروءة يما في قول اهل البدع التي توجب على المؤمنين البراءة من اهلها هو من اهل العدالة فيقولون شهادة ائمة وقال الشيخ في ط العدالة في العتبات
ان يكون الانسان متعادلا في الاحوال متساويا في التفرقة هو من كان عدلا في دينه وعدلا في حرقه عدلا في احكامه والعدل في الدين ان يكون مسلما
لا يعرف من شئ من اسباب الفسوق والفرقة ان يكون محسنا في الامور التي تقيط المروءة مثل الاكل في الطرقات ومد الرجل بين الناس ليس التبايع المصنوع
العدل في الاحكام ان يكون انصافا فلا من كان عدلا في جميع ذلك قبله شهادة ائمة من لم يكن عدلا قبله شهادة ائمة من قبل جميع هذه الاقوال الصلحة
وقل قالوا في حق ان العدالة كهيئة فنانة راسخة في النفس ما على ملازمة التقوى والمروءة وبحق باجتناب الكبر والاصرار على الضعاف
انهم ان خبيث بان علم الصلابة ان كل ما ظاهرا للعدالة في القول لثالث الذي سبابي تحفظ ائمة نعم وهو المختار من بين هذه الاقوال وبه يظهر ذلك
صحة ما ذكرناه من خالص قول هؤلاء الثلاثة الذي تقدم النقل عنهم وتصريحهم بجلد من يعرفهم بما ذكرنا من العدالة الذي هي امر فاعل على حجة الاسلام
وخامسا ان ما استدل به من الاخبار معارض بما هو اوضح وصرح مع قبول ما ذكرنا للتأويل والرجوع الى الروايات المذكورة على ما
لغيا محاسنا في جميع ذلك انتم نعم مشرعا من هذا الثالث من الاقوال في المسئلة المتعلبة عن حسن الظاهر هو قول الكشي في
الناظرين مستدين فيه الى صحيح زياره عن ابن ابي عمير والابن ابي عمير انهم اتفقوا من حسن الظاهر بما هو القدر الظاهر لم يعطوا التامل حقيقة
الرواية المذكورة وما تدل عليه كما استكشف عنه نقل الامام ان لكل ناظر ظاهر كلامهم ان المراد بحسن الظاهر ان لا يظهر منه ما يوجب الفسوق
او كتاب الكفا والاصح على الضعاف والناظر بان ظاهري لا يخرج عن القول الثاني فان الغالبين بالا سلام اعبر واعلم ظهوره من
الصحة ائمة بسند في هذا القول الصحيح ابن ابي عمير مع انه في التيقن على غاية معناه كما سنوضح انتم نعم بعيد عن هذا المعنى الذي ذكره من اجل
هذه الاقوال الشايدان وجه اختلاف الذي ذكره في الاصل في السلم هو اهل العدالة والفسوق او خوف فذهب بعضهم الى ان الاصل فيه
العدالة وهذا انما يخرج على نفسه انما لا يخرج الاسلام ظهور القول الثاني ويعرف مستند من الاخبار الواردة في ذلك وقد عرفت وسنعرف
انتم الله الجواب عما ذهبوا الى ان الاصل فيه الفسوق استنادا الى ان الاصل التكليف اشتغال الدعة بالعبادات والتكاليف في الاصل

قال في نسخة اخرى

العدالة شرط في قبول الشهادة على المسلم وبثبت حكمها بالبلوغ والكامل

العدالة شرط في قبول الشهادة على المسلم وبثبت حكمها بالبلوغ والكامل

علم خروج

عدم خروج من عهدتها حتى يعلم فيما مر بها وهذا ما نسب القول الأول لأن الأصل عدم حصول المذكرة المذكورة حتى يحصل الإطلاع عليها ولكن
يحل من الضيق لئلا لا يخبر على حسن الظن بل هو من وحل أضال على التحذير والمشرع عهد التحقيق في المسألة هو القول الثالث وهو الوقت حتى
يعلم أحد الآخرين من علائق أو من هذا هو الالباب بالقرآن الثالث الذي أحقرناه وكيف كان فلتستعمل في نقل الأخبار الواردة في المقام بطلان
صحة ما ذكرنا من هذا الكلام فتقول المقام الثالث في نقل الأخبار الواردة وما نحن بفعل ما وصل إلينا منها بتدوين ما بديل على ما اختاره
وبنادي مما قلناه عاطفين على نقل الأخبار التي استند إليها أولئك الأعلام مدعين لها بما يقضي المقام من قضاة إمام بنوفى الملك الصلح و
بركة أهل الذكوة فتقول من الأخبار التي لا علم ما اختاره محققه عبد الله بن أبي بصير وهذه الروايات رواها الصدوق في الصحيح والشخص في القريب
بطريقين غير صحيحين في الكتابين فتفاوت بالزيادة والنقصان ونحن ننقلها كما نقلها في الوان عن الكتابين مع ما وضع الاختصاص من جعلها
وموضع الاشتراك بمبادل على ذلك فخر يابسه بها عن عبد الله بن أبي بصير قال قلت لأبي عبد الله ع ما تقول من علائق الرجل من المسلمين حتى يقبل شهادته
وعليه فقال إن ضره بالسرة والعفاف وكفى للبلط والفرج والبذ واللبث ويعرف بأخبار الكبار التي رواها الله عليها القام من خبره بالخبر والروايات
عقوب الوالدين والفرار من الوقت وغير ذلك والدلالة على ذلك من غير ما عرفت من وجوب علمهم تركيبه وإظهار عدلهم في الناس يكون منه الفاضل
للصلوات الخمس فإذا وطب عليهم وحققوا من أئمتهم بحصولها للسليمان وإن اختلفت من جماعتهم في حصولها الأمن على فتية فإذا
كان كذلك لا زنا لمصلا عنه حضور الصلوات الخمس فإذا استأمن في قبيلته وحملته قالوا ما رأينا منه إلا خير وأما ما يطالب على الصلوة متظاهرا لا وقتا
مصلا فان ذلك يجب من شهادته وعلائق السليمان ثم وذلك أن الصلوة مع وكفاة للذات ليس يمكن الشهادة على الرجل التي حصلت
إذا كان لا يحضر مصلا وبضاها جماعة السليمان وأما حصل الجماعة والجمع إلى الصلوة لكي يبرهن من يصل من لا يصل ومن يحضره وقت الصلوة من
يضيع ثم ولو لا ذلك لم يكن لأحد أن يشهد على أخيه صلاح إلا أن يصل إلى إصلاحه دين السليمان يجب لأن الحكم جري
من الله ورسوله بالحرف في جوف بئر فقيه فان رسول الله ع لم يبرهن قوما من أئمة لم يبرهن حكم الحجة السليمان وقد كان من
يجب في بيده فم قبل هذه ذلك وكيف قبل شهادة أهل الدين السليمان ثم جري الحكم من الله ومن سؤله فيه بأمر في جوف بئر بالتأثر
وقد كان على قول لا صلوات ولا يصل في المصداق السليمان الأمن على وقال رسول الله ع لأعني من يصل من يصل من رغب عن جماعة
ومن رغب عن جماعة السليمان وجب على السليمان عيبه وسقطت بينهم علائق وجب له ما رغب إلى أمام السليمان انذروا وحذروا فان حضور جماعة
السليمان والأقرب عليه يبرهن من لزوم جماعتهم حرم عليهم عيبه وثبتت علائقهم بقوله لا يخفى أن هذه الروايات قد اختلفت على شقين في حصول
العدالة وإنما عبارة عنها الأول أنه لا بد من ثبوتها من معرفته بالسرة والعفاف وكفى للبلط والفرج إلى آخره والعطف هنا من قبل عطف
الشخص على العام بقبول الإجمال في المقام ولا ريب أن اشتراط معرفته بالكف عن هذه الأشياء يوقف على نوع معاشرة واختيار مطلع على باطن
الأحوال وذلك أنك لا تقول فلان معروف بشيء عند أحد من هذه حاله في ميدان القتال ومنازل الإبطال فإذا كان ممن يقبل الرجال ولا يولي
الذرية موضع القتال ويقاوم التجمان ويصادم القرمان صرح وصفه بالشجاعة عزوان فتاوتها في ما شاة وضعا وهكذا لا تقول فلان معروف
بالطبع الحكمة إلا إذا كان من علم تأخره وبوجوده في حجة في شفاء المرضي والأطلاع على معرفته العمل والأدوار ويحذرك وح فلا يزال
صريح بالحق والصدق في الأيمان والأمانة من جري معروف بكفى للبلط والفرج والبذ واللبث ويعرف بأخبار الكبار التي رواها الله عليها القام من خبره بالخبر والروايات
الجاذبة بين الناس كما لو وقع في يده مال لغريمه أمانة أو مخارة أو حتى ذلك أو حتى يبرهن عن محضه أو نزاع فان اعتدى عليه فإن كان ممن
لا يبعد عنه ذلك الحجة الشريفة والحقا ليس المرعته فهو ولا فلا وما من يحصل الإطلاع على باطن أحواله ووجدان رأى ملازم على
الصلوات والادب والدين لا فناء فقتلا عن أن يكون من الغيبة فهو من قبل جهول الحال لا يصدق عليه أنه يعرف بذلك بل يحصل أن
يكون حك وان لا يكون وقد رأينا في زماننا من هو ملازم للصلوات في شأنا العبادات بل التصديقات ليس بالهشيم وأما الجماعة حتى إذا صار
بغيره بين أحد معاملة الذم والدين وأوقع في يده مال طفل أو سجلا وقت بجهل أو نحو ذلك انقلب إلى حالة أخرى وصار هذه التوصل
بالغلبة والأسبلا وجعل وجهه ممكن فإن تفاوتت في ذلك أفراد الناس باعتبار تفاوتها في الغامات ونحو ذلك فيما إذا اعتك عليه معتد بالآثار
أو سلب المال فريما قبله بأزيد مما اعتك عليه وربما استنكف عن ذلك جهلاء من الناس في الظاهر ولكن يترتب في الغوالم وفصل في شدة العداوة
ولو أن قبل الضيق والعلم والعقول كان هو هو بالجملة فانما تتماخر في أحوال الناس ما لم عليه من هذه الأشياء المذكورة في الخبر حسن وقوعه
وفضو بالابلا والأهتقان في الحاملات والمخاوير والمخاضات فحين ينظر حاله لو كان له على غيره ما لا في القضاء وروايات في بعض حال
في القضاء ولو كان لغريمه مال في القضاء أو كماله في الغنيان اعتك أحد عليه مالا لا يجري منه لو أساء أحدا له وهو فان كان
في جميع ذلك اتما قبل ذلك بالرضا والأفضاء وحسن الحاملة في القضاء والأفضاء والجمع على أقوال الشريعة التي لا ينفرد الغضب المخرج
من تلك الطريقة الصلبة فهو هو ولا فليس بذلك وهذا هو الذي حظه في الخبر بترتبه ذب العيان وعدول الرجل ولا يتأخر في هذا الزمان
وهذا هو الذي يتبادر من العبارة المذكورة أعني قولنا أن العدالة عبارة عن حسن الظاهر أي حسن ما يظهر منه عدلا لا بلاه والأهتقان والاحتياط
بما ذكرنا ونحو ما تخرج روية الرجل على ظاهر الأيمان عللا فاضلا وأجبا لأخا ملاوان لم يظهر منه ما وجب انفسه في الحال ولم
يظهر منه ما وجب منه بالعدالة المذكورة في هذا الخبر فان عدم ظهري ما وجب انفسه لا يبدل على عدم والشرع كما عرفت من الروايات وهو الحكم

هذا أشارة إلى
الاشترائك بين
اشترائك الكتاب
في مدخلها

هشادة الصنف إذا كان عفيفا حاشا ومنها رواية الصادق بن سيابة عن أبي عبد الله عليه السلام في الكاري والملاح والنجال قال لا بأس بهم تقبل شهادة
أدراكا حيا ورواية بن عمار بن حريز عن الرجل يشهد لابنه والابن لا يربى والرجل لا يربى قال لا بأس بذلك إذا كان حريزا ورعا فاعلموا ذلك
عن رجل مات ولا يكون صفاء وكبارا من غير حصة وله خدم وعاملين وعقار كيف يعشرون الورثة بقصد ذلك لم يركب قال إن قام رجل فشهد نفسه
فاسمهم ذلك كله فلا بأس بالتقريب فيما كادكم إلا أصحابان هذا من الأمور الحسنة التي جعلت في آخر عمرهم أو عدل المؤمنين وهو قد فاض ذلك
بالفقه خاصة من لا من تصف ولا يخرج الإسلام ورواية هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قال قال له والوكالة ثابتة حتى يبلغ
الفر من الوكالة بنفسه أو يشاء الفرض عن الوكالة والتقريب نحو ما تقدم حيث أن الوكيل لا ينقل عن الوكالة إلا بعد العلم بالفرق كما صحح به الأصحاب
وهو قد جعل خبر الثقة قائما مقام الشاهد ونظرة الثقة هنا باقون لفظ العدل في الأخبار والفتنة في معنى العدل وصححه محمد بن مسلم عن أبي
جعفر قال وكان الأمر بين الأجر فاشهدوا الرجل إذا علم منه خبر مع بين الشخص في حقوق الناس ورواية محمد بن مسلم قال قدم رجل إلى أمير المؤمنين
بالكوفة فقال إن طلف ابنك بعد ما طهرت من خبثها قبل أن اجتمعها فقال أمير المؤمنين م اشهد رجلين ذوي عدل كما قال الله تعالى لا تألفا
فإن خلافاك ليس بشيء ورواية بن عمار عن أبي جعفر عليه السلام قال شهادة العامة جائزة على أن تستعمل أو تبرئها أو تسئل منها فذلك لا يخبر
العدل على الصبر والعدل الشاهد كما لا يخفى على من راجعها من مظان مثل مسئلة ربيعة لعل الأهل والاطلاق والشهادات والدين ونحوها وإن اختلفت
في تأييد ذلك لاجلها وتقصيلا مرتبا عجز بعضها بانثا هذين قول مطلق ومرتبا عجز بالعدلين ومرتبا عجز بالوصف الذي هو شرط في حصول العدالة
اجالا وتقصيلا ولا يربان ضم الأخبار بعضها إلى بعض حمل مطلقا على مقيدها أو محملها على مقيدتها فيقتضي أن العدالة امر زائد على مجرد الإسلام
والإيمان ولا يخفى البتة أن مقتضى العمل بذلك الأخبار التي استندوا في الاكتفاء بجهد الإسلام إليها طرحت هذه الأخبار مع اعتقادها بالابتداء في
حجبها فتمناه وعمل جمل من مقتضى الأخبار كافتقارها من نفع أخبارهم على أن تلك الأخبار التي استندوا إليها غير واضحة الذكارة كما استنف
عنده الله ثم نقابا للإيمان في المقام يوفى الملك العدل وبركة أهل الذكارة وهما نحن نسوقه في ذلك على التفصيل مذكرا لما لا يخفى صحة وقوة على
دوى لهم من التخصيص فنقول الأولى والثانية صحيحة حريز عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يحسن بالزنا فعدل منهم اثنا عشر
بعدل الأخران قال فقال إذا كانوا أربعة من السبلين ليس يعرفون شهادة الزور اجرت شهادة تمام جبراً وأقيم الحد على الذي شهدوا عليه وأعلمهم
أن يشهدوا بما أبصر وأعلموا على الولي أن يجيز شهادة تمام إلا أن يكونوا صرغين بالفسق ومارواه الصدوق في كتاب الحجج بالأسناد عن علي
بن علف عن أبيه قال قال الصادق حريز عن محمد وقد قلت له يا بن رسول الله أخبرني عن تقبل شهادة من لم تقبل شهادة فقال يا علف كل من
كان على فطرة الإسلام جازت شهادته قال قلت له تقبل شهادة مقرر الذنوب فقال يا علف لو تقبل شهادة للفرض بالذنوب لما قبلت إلا
شهادة الأنبياء والأوصياء ولا تأثم المحضون دون سائر الخلق من لم تربعتك برتكه نبأ الولي شهد عليه شاهدان فهو من أهل الحد والذات في شهادتهما
مقبولة وإن كان في نفسه وضيق الضيق وهذا أن الخبران أظهرهما استدلاله للقول المذكور وإن خفي بأن الخبر الثاني ضيف باصلا حاكم
فلا يصلح للاستدلال ولا يمكن الاحتجاج به إلا أن حيث كان الأمر عند اختلاف ما اصطلى عليه لوردة لئلا لهم وتكفنا الجواب عنهما
لمادة التهمة والجواب عنهما أولاً أنها لا يبلغان قوة في معارضة الخبر التي قد مناهما الخبر بالابتداء للفتنة وقد ورد عنهم في القواعد
للقرعة والضوابط المحترقة التي قردها أرفع اختلاف الأخبار في بعضها على كتاب الله تعالى واغفر ورحي ما خلفه ولا ريب أن الروايات
المنقذة منه هو الفتنة لا بد في اشتراط العدل التي هي امر زائد على مجرد الإسلام كما تقدم ابضا حرو هذا الخبران على خلاف ما دللت عليه
فوجب طرحها ما وردت في قائلنا بمقتضى القاعدة المذكورة ولما باجمل على التقيد التي هي في الأحكام الشرعية أصل كل بلد وبعضه ما ذكره
بعض أصحابنا من أن بعض العامة من أهلها أن الأصل في المسلم العدل وبعضه ابتغى ما ذكره الشيخ في الخلاف من أن البحث عن عدل الذكارة
الشبه ما كان في أيام التتبع والأيام المتعبد والأيام الشاهدين واما هو شيء أحده شريك بن عبد الله فافان حو لو كان شرطاً لاجمع أهل
الخصار على تركه فانه دال بوضوح دلالة على أن قضاء العامة من وقت الصحابة إلى وقت شريك المذكور كانوا على الحكم بالعدل لا بجهد الإسلام
ومن الظاهر أن القضاء والحكم بعد موت النبي إنما كان في أبيهم ومضى ثبت في حجة على ما دل من أخبارنا على جرد الاكتفاء بالإسلام على
التقيد واما ما أبوح في كلام متأخري علماءهم من تفسير العدل بالملك فلعلمه حد ضا خبر من زمن شريك ونحوه كما حدث ذلك لمن تبعهم
من متأخري أصحابنا مع عدم وجوه في كلام متقدميهم وقالوا أن الذي قيل بمادى عليه الخبران المذكوران ونحوهما من أن العدل الزم من
جهد الإسلام فالأمر من ذلك طرحت تلك الأخبار والتقصيلا الصحيح في أن العدل العنارة عن امر زائد على مجرد الإسلام من المقتضى والصلح
والعفاف ونحو ذلك من تلك الأوصاف وكذلك اختلافه لا يذهب من محصل فالجواب حمل الخبرين المذكورين على ما ذكرناه من التقيد
والأظهرهما بموجب تلك القاعدة المنقذة الواضحة وراجعاً إلى خبرين المذكورين بما قد مناهما من الأخبار وذلك أن غاية خبرين
الخبرين أن يكونا مطلقين بالنسبة إلى اشتراط العدل وطريق الجمع في مثل ذلك المقام حمل المطلق على التقيد في ذلك بشرط كلام الحديث الكاشف
في التوجيهات فنقل في أول الباب محض من أبي جعفر المنقذة ثم نقل بعد ما رواه الأديب بالحاج للفتنة في الأساس عن قبول شهادته إذا
لزمه جبن ثم نقل خبر من المذكورين بوشن الأئمة ثم قل ما صوته وجمع بين هذه الأخبار فيقتضي تقدير مطلقاً على مقيد
مما اعتنى به ما سأل الأول من أن العامة للسلوة والمواظبة على الجماعات الأمن على فائدة الذين في معرفة العدل إلى نوع الشكارة مرسله

العلم لا يقتضي الاضاح بالحبوب بلا اذنه بل اذنه في الحبوب بما فيه اشار الى انه لا يجوز ذلك بعبارة موهمة لغيره فقال: كل من ولد على الضمير الاستلا
وعرضه من غير جوارحه ثم اورد في نادى للتشريع ما هو قوله: لا من كون الشاخص به وشهادته فلا بد له على فطر الاسلام ومبخره الا انما
كان الغاصب بغيره من غير ان يفتح سرهم الاخير به ولا صلاح بالكاتب لنا اسلفنا ذكر وجبا خراجي للعلم وحمل العبارة المذكورة
على من علمه وحملها على الكلام في الرواية الاولى وبذلك يظهر لك زيادة على ما قد مرنا من ان كلام السيد السند وقولنا الروايتين سلطان
من المصادر في الجواز الواجب الاستدلال بانحصر في هذا الموضع وغيره لتفصيل انطباق موضع الاستدلال على مقتضى القواعد الحنفية و
القوانين المقررة في الاخبار فمن كان المحرر مخالفا لها وخارجا عنها وجب له وجوب منع الاستناد اليه وان كان صحيح السند صحيح الدلالة لا سيما عند
اخبارهم ببعض الاخبار على كتاب الله ثم ولتة النبوة ولكن عادة اصحاب هذا الاصطلاح ولا سيما السيد صاحب المذرك الذي ان هذا محقق
السند في كمال السند صحيحا في نظرنا لما في من النص من العلم بما قد مرنا التفسير عليه في موضع مما تقدمت وبالحجج الكلام هو انه لا ينعين في هذا
الكتاب اظهره بالطلان من ان يصحاح الى زيادة مما ذكرنا من البيان والله اعلم بالصواب في الكليات وعلما وانما عبارة عمادا وانما صرح
الكتاب كباثرو بعضها صغار وبعضها كبار والكلام هنا يقع في موضعين في الكتاب وعلما انما اختلف كلمة العلماء في تفسير الكبر على
اقوال منسوبة فقال قوم هو كل ذنب فوجد الله عليه العتاب في الكتاب لم يرد وقال اخرون هو كل ذنب ثبت عليها القارح حلا او صرح بالوجوب وقال
طائفة كل حصبة تؤذن بقلة كبرك فالعلماء بالدين وقال جماعة هي كل ذنب علمت به من قبل قاطع وقيل كل ما يؤخذ عليه يؤخذ به في الكتاب
والسند وقيل هو ما نهى الله عنه في سورة النساء من اولها الى قوله ثم ان يجلبوا كتابا من مائة من الذهب وقالوا قومه انما سب الله وقيل
النفس التي حرمت الله وقذف المحصنة واكل مال اليتيم والربوا والفرار من القرض عقوق الوالدين وقيل انما ناسخ بن زيادة التسمية والاتحاد في بطلان الله اى
الظلم فبطل عن ذلك من الأحوال الكثيرة المنسوبة الى العامة والخاصة من هذه الاقوال الاول والقول الثاني المشهور بين اصحابنا بل قال
بعض فاضل متاخر في الجاهل من بعد نبذة هذه القول الى التمهيد بنهاج لم يجد كلامهم احتيا وقول الخويدل على هذا القول جمل من الاخبار
عنها ما رواه ثقة الاسلام في الصحيحين الحسن بن محبوب قال كتب بعض اصحابنا الى ابي الحسن يسأل عن الكتاب كروى ما هي فكيف من اجابها
او علم الله عليه لثاكر عن سيانه اذا كان مؤمنا والتبع للوجوب اكل النفس الحرام وعقوق الوالدين واكل الربا والغرب ببل الحجرة وقذف
المحصنة واكل مال اليتيم والفرار من الزحف قال بعض اصحابنا العاصم بن قوله والتبع للوجوب ما معناه انما اكبر الكتاب واشارت ما حق انما اوجب
الثار لعلنا علمنا ومن السنين ان الاعجاب الحكم من الغفوة الأبد لا يظفر اليه الاختلاف بخلاف الوعيد للطلق فان اخلافه حسن كما ظفر في
الكلام هذه التبع اعطى ما كانت اوجب الثار فلا ينافي ما تقدمت صدر الكتاب من تفسيرها او علم الله عليها التار عن ابي جبريل عن ابي عبد الله
في قول الله ان يجلبوا كتابا من مائة من الذهب عمنكم سيانه قال الكتاب التي اوجب الله عليها الثار ومثله في تفسيرها عن كثير من القواعد الباقية
وما رواه في الغيبة عن عباد بن كبر الثار قال سالت ابا جعفر عن الكتاب فقال كل ما اوجب الله عليه الثار ومنها صحبة ابن ابي جعفر
المقدم وقوله فيها وبعض اصحابنا الكتاب التي اوجب الله عليها بالثار من غير الثار في اخرا فقدم وروى الثقة الجليل على بن جعفر عن ابي
موسى قال سالت عن الكتاب التي قال الله عز وجل ان يجلبوا كتابا من مائة من الذهب عمنكم سيانه قال سالت ابا جعفر عن الكتاب فقال كل ما اوجب الله عليها الثار
واما ما اشتمل على المحصنة عده معان مثل ما رواه في بعض محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال سمعته يقول الكتاب سبع فكل المؤمن متحدا وقذف
المحصنة والفرار من الزحف والغرب ببل الحجرة واكل مال اليتيم ظلما واكل الربا ببل البينة وكل ما اوجب الله عليه الثار وعن عبيد الله بن زياد
في الحسن قال سالت ابا عبد الله عن الكتاب فقال هو في كتاب على سبع الكفر بالله وقيل النفس عقوق الوالدين واكل الربا ببل البينة و
اكل مال اليتيم ظلما والفرار من الزحف والغرب ببل الحجرة قال قلت لهذا الكبر الحاصي قال نعم فكل ما اكل درهم من مال اليتيم ظلما الكرام نزل
الصلوة قال نزل الصلوة فكل ما اكل درهم من الصلوة في الكتاب فقال اي شيء اول ما اكلت فكل الكفر قال فان تاريد الصلوة كافر
بعض من غير ذلك وعن سعد بن سعد قال سمعت ابا عبد الله الصادق يقول الكتاب اثنى عشر من حرم الله والبأس من روح الله والامن من
لكر الله وقيل النفس التي حرمت الله وعقوق الوالدين واكل مال اليتيم ظلما واكل الربا ببل البينة والغرب ببل الحجرة وقذف المحصنة والفرار من
الزحف اقول هذا خبر قد اشتمل على عشر من الكتاب واحتمل بعض الحدباء ان عطف قوله الباس على الصلوة عطف بيان قال لعدم التفسير بينهما
في المعنى اذا فرق بين الباس الغنوط ولا بين الروح والرحمة انتهى وعن ابي بصير عن ابي عبد الله قال سمعت يقول الكتاب سبع منها اقل
النفس عقوق الوالدين واكل مال اليتيم ظلما وقذف المحصنة واكل الربا ببل البينة والفرار من الزحف والغرب ببل الحجرة وعقوق الوالدين واكل مال اليتيم
ظلما قال الغريب الشريفة فاحل قول قوله والغريب الشريفة واحد لحد لحد اذ لا يترقى من المخالفة بين قوله سجدوا التفصيل بكونها اثنا عشر فيمكن
دفع المناقاة بين وجهين ما تقدمت بان مراتب الكتاب تختلف وان التسع المذكورة في هذه الأخبار اكبر مما علمنا ولا ينافي ذلك ان كل ما
او علم الله عليه الثار كبر ويحتمل حل هذه الأخبار الأخيرة على التيقيل لا التحسين بوجوبه اخلا فانهما بعض الافراد الصلوة فيها ووجوبها اقل
من ان ذكر هذه التسع ونحوها انما هي حيث يكون الكبر ما رواه في كتاب عن ابي عبد الله قال اكبر الكتاب سبع اشرك بالله العظيم
وقيل النفس التي حرمت الله والبأس الى بائع واكل مال اليتيم وعقوق الوالدين وقذف المحصنة والفرار من الزحف وانكار ما ازل الله عز وجل
وقد وروى في الغيبة عن عبد العظيم بن عبد الله الحسيني قال حدثني ابو جعفر الثاني قال سمعت ابا يقول سمعت ابا يقول سمعت ابا يقول

في كتاب

الكتاب

و ما رواه
في الكتاب
عن الحلبي
صلى الله عليه
في قول الله
ان يجلبوا
ما نهى عن
نكح عنده
قال في قوله
ثم عليها الثار

في قوله تقسيم الامور الى فاعلى وحكى الى اخر ما قد سناه من كلامه قال في الخبر وارفضا جماعة من المتأخرين وانت خبير بان النصيب
خالفه من بيان خصوص ذلك من جهة الامايفهم من رواه بن جابر وظاهره من جهة الامايفهم من رواه بن جابر وظاهره من جهة الامايفهم من رواه بن جابر
المذكور في الخبر وفيه العزم على القول بان بعض المتقدمين من متأخري المتقدمين وبيانهم ظاهر الجمع بين الروايات والاختيار الوارد فيه هذا
ان العدل والافاضل يكون ارتكاب المعاصي على سبيل التدبير بحيث يكون عامته واقامة مجانباتها عنها بحيث ان صدره شيء نذكر واستغفره قال
سبحانه والذين اذا فعلوا فاحشة او ظلموا انفسهم ذكروا الله واستغفروا الذنوب وهم يصدقون ولو غيبت عن قومه لا يغفروا
ذلك ولم يصريه ذلك مصرى انتهى الثاني من القولين المذكورين ان الذنوب تنقسم الى كبرى وصغرى ونقل عن الشيخ في طوابق
حرفه وانما ضلهم وجهه للتأخير والظن انه لا قرب ولشبهه قوله ان يجنبوا كبرائهم فانهم عندهم كثر عنكم سيئاتكم فاتها ظاهره في ان اجتناب
الكبرى وتجنب الصغرى وانما على من هب الى ان الذنوب كلها اكبرى فلا معنى للايهام في هذا من غير الكبر ولجيب عن ذلك بان من غير ذنبا لاحتفاء
اكثر من الاخر وعدم نفسه لها بحيث لا يملك ذلك الاكبر فضل الاصغر فانه يكثر عنه الاصغر استغفر من الذنوب على ان لا يكون عن ذلك التنبيل والنظر
بشهوة فقلت عن التنبيل وادتك لنظر وهذا الجواب كوفي كثر الحرفان واورده البضاوي في تفسيره ونقله شيخنا البهاقي في كتابه الاربعين واما التام
فيه ثم لا بد من وجه التام في حاشية الكتاب بما هو ظاهره بطلان هذا الجواب حيث انه يلزم من ذلك من كف نفسه عن قتل شخص قطع يده مثلا يكون
مرتكب للصغيرة وتكون مكفرة عند الله لان ابراد الاصغر والاصغر منه وهو في المثال اقل ما يهلك عليه الصغرى لا قطع اليد فيه ما فيه فلهذا اقل
التميز هو جسد وجسد يدل على ذلك ابراه الصديق في القبر سلا قال الصادق من اجنبك لكبار الله عن جميع ذنوبه وذلك قوله الله
عز وجل ان يجنبوا كبرائهم انهم عندهم كثر عنكم سيئاتكم ونحكلم مدحلا كبريا وشهد له ابراهيم قوله نعم الذين يجنبون كبرائهم والافوا حشوا لهم
عبادة عن الصغار اذ وقع خاص منها فقي عن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله قال هو الذنب يلم به الرجل فيك ما شاء الله ثم لم يعد عنه في
تفسيره الا بالذكور وقال الله سبحانه الذنب بعد الذنب يلم به العبد قال في كتاب مجمع البحرين ومطلع التبرين قال ابن عرفة الله عن علي بن ابي طالب
الانسان الشقي في السبع لا يكون له عادة فيقال الله هو يلم به العبد من ذنوب صغار جهالة ثم يتقدم ويستغفر بنوب فيستغفر وفي الحديث اللهم ما بين
المحذرين الذي يخطى من ذنوبهم حذرا لا يخطى من ذنوبهم الاخرة وتستجد الدنيا بما فيه الحد وذا السرة والزنا والغش وحدا الاخرة بما فيه العذاب وعقوب الوالدين
واكل الربا فاذا راد الله ما لا يوجب عليه حذرا ولا عذبا قيل والاستثناء منقطع ويجوز ان يكون الله صغره كبرائهم والافوا حشوا لهم الله تعالى كلامه
ز به اكرامه ويدل على هذا القول ايضا ما ورد في جملة من الاخبار في جواب بعض الاعمال انه يكثر الذنوب ما عدا الكبراء وشهد له ايضا الاخبار الكثيرة في ذلك
على تفسير الكبراء وانما اورد الله عليها التثا وتفضل او عذها في اشياء مخصوصة وما ورد عنه في حديث انما شفاعي لاهل الكبراء من غير رواه
الصادق في القبر سلا عنده الى غير ذلك من الاخبار التي يقف عليها النبيذ ادع في ذلك فاعلم انه متى نالت العدل بارتكاب بعض الذنوب فانه
لا خلاف في انما العود بالتوبة وكان احدى محبة ثم تاب فانه يرجع الى العدل ونقل عن بعض اصحاب عوى الاجماع على ذلك انما الصلوات
ان تجزى اظهار التوبة والندم هل يكون في ذلك ام لا فالله هو على ما ناله بعض اصحابه لا يكون في ذلك مجزى اظهار التوبة اذ لا يؤمن ان يكون له في
الاظهار عرض فاسد لا بد من الاختيار مرة بغلب منها النطق ما نذا صلح سريره وانه صادق في توبته وقبل انه يتبرأ صلاح العمل وانه يكون في
ذلك عمل صالح ولو ذكر او شيع وقبل انه يكون في ذلك تكرار اظهار التوبة والندم ومجزة استمراره على التوبة وهذا يقتضي في المبدأ الى الاكتمال في
قبل التوبة التي يعقب قول الحاكم قبل شاهدك لصديق التوبة لتقصي الحق العدل ضرورة بان المتقصي الحق العدل التوبة للصبر شرعا
لا مطلق التوبة اقول الظاهر من الاخبار الواردة في المقام هو قوة ما ذكر الشيخ من امارات الكيفية والشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال
سالك ابا عبد الله عن المحدود ان ثاب قبل شهادة فقال اذا تاب وتوبته ان رجح عما قال ويكذب نفسه عند الامام وعند المسلمين فاذا فعل
فان على الامام ان يقبل شهادة من بعد ذلك وعن ابي الصلاح الكافي بسند معتبر قال سلك ابا عبد الله عن الصادق عليه السلام قال فاعلم انما
ما توبته قال يكذب نفسه ثاب قبل شهادة فقال نعم وما توبته الشيخ عن ابي الصلاح ابراهيم قال سلك ابا عبد الله عن الصادق عليه السلام
اذا ذكر نفسه ثاب قبل شهادة فقال نعم وما توبته فيمن يونس عن بعض اصحابه عن ابيها قال سالك عن الذي يقبل من الخلف في شهادة من بعد
المحذ اذا تاب قال نعم قلت وما توبته قال يحكي يكذب نفسه عند الامام ويقول قد فعلت على فلا تنوب بما قال وياجملة فان هذا القول هو الظاهر
من هذه الاخبار كما في وان كان سيقا بالنظر الى احوال ابناء الزمان هو القول المشهور وقول ذلك القائل بورد كلام الشيخ بان المتقصي الحق
العدل له التوبة للصبر شرعا لا مجرد التوبة مشهرا لان التوبة للصبر شرعا ما ذكره في هذا القول المشهور من انه لا بد من اجتناب رمة جسد لو كان
ما ذكره مستندا الى دليل شرعي مع اننا لا نقف في الاخبار على ما يدل عليه بل الذي فلتناه من الاخبار بخلافه ما رواه الله العالم
المقام الخامس اعلم انه قد صرح جملة من اصحابنا منهم شيخنا العلامة المجلسي في كتاب البحار وشيخنا ابو الحسن الشيخ سليمان بن
عبد الله العجلي وكلمة الحديث الشيخ عبد الله بن صالح الجواليقي بان العدل لا يشرط في الامانة والشهادة والعقضاء والفتوى امر واحد
باعتبار الا قول الثلاثة في التوبة مشهرا لا مجرد التوبة مشهرا لان التوبة للصبر شرعا ما ذكره في هذا القول المشهور من انه لا بد من اجتناب رمة جسد لو كان
لنا الان عدلا تاملا في الاخبار راجعين الفكر والاعتبار ان العدل لا يشرط في الامانة والشهادة والعقضاء والفتوى امر واحد
المعاصف للعدل ما عبرت لا تدنس عن الامام ثم وجه الشرح في التوبة والامانة ومنصدة للقيام بذلك الزعامه فلا بد من تبيينه

الذين نازلهم فضلو واخذوا اما لو كان الذين بالقياس كان باطن الرجلين لولى بالسرح من ظاهرهما او قال الرضا قال علي بن الحسين م اذا رايتم
الرجل المحب الي اخوه كجاري واضع فمنا اعتنائه صريح فمنا عونه وسياق كلامه وان كان بالتبني على علماء العامة الا انه شامل لمن جلت له
في الاخلال بملك الشرط سيما ما في الرواية المذكورة والتحول في هذا لا يخرجهم مع الانصاف بملك الامور المذكورة وثانيا ما رواه ثقة الاسلام
في حديثه عن ابي عبد الله امير المؤمنين ان كان يقول يا طالب العلم ان العلم ذو فضل عظيم فخراسا للواقع وعنده لبراه من المحل واذنه الفهم
ولسان الصدق وحفظه النفس قلبه حسن الشيء وعقله معرفه الاشياء والامور وبه الرجة ورجله زبارة العلماء وهمة الشلام وحكمة الوجع
ومستقره القملا وقلة العافيه ومركبه الوفاء وسلاطين الكلام وسيفه الرضا وقوسه للاراه وجيشه حيازة العلماء ومثله الاربع زخيرة اجناد
الذوق وبزاده المعروف وما تلو ادعوه ولبله الهدى ورفيقه حجة الاخبار اقول انظر ايده الله ثم الى ما دل عليه هذا الخبر الشريف من جمل هذه
الاخلاق للمكوتية اجزاء من العلم والا ب له واسبابا وعونا فكيف يكتفي بعلم العالم والرجوع اليه والاعتماد في الاحكام الشرعية عليه بغير
انصاف بالعلوم التي يتبعها علم انصاف هذه الاخلاق للمكوتية قال الحق المدقق ملا محمد صالح المازندراني شرحه على الكتاب ما صورته فيهم
على ان العلم اذا لم يقد هذه الفضائل التي بها يظهر ثارها فهو ليس بعلم حقيقي ولا بجسم صاحب عالم الى ان قال بعد شرح الفضائل المذكورة
وهي اربعة وعشرون فضيلة من فضائل العلم من انصف بالعلم وانصف علمه بهذه الفضائل فهو عالم زباني وعلمه نوراني متصل بنور الحق مشاهد
لحالم الوحيد بعين البقير ومن لم ينصف بالعلم او انصف به ولم ينصف علمه بشيء من هذه الفضائل فهو جاهل ظالم لنفسه بعيد عن علم الحق
وعلمه جهل وظلة يهده الى اسفل السافلين وما ينبغي ان يراى كبره متفاد ويجب تفاوت القريكات في العلم والكثرة ويجب ذلك يتفاوت قريهم
وبعد من الحق والكل في مشيئة الله ثم انما قريهم ورحمهم وان شاولوهم وعلمهم انهم في كلامه علك في الخلافة قدامه وهو كجاري صريح فيما
قلنا واصح فيها ادعياه وروى في الكتاب المذكور بسند الى ابي عبد الله قال طلب العلم ثلاثا فاعرفهم باعنائهم وصفائهم فمضت بطلب الجمل
والمرء وصفت بطلبه الا سطوا والمخل وصنف بطلبه للفقه والعلم ايضا صاحب الجمل والمرء مودعنا معرض للقال في اعتدال الرجال ينال
العلم وصفه الجمل وقلة السبل بالتحقيق وتخلي من الورع فذلك الله من هذا خبثه ومرو صاحب الا سطوا والمخل ذو خبث
وملو بطلب على من شغل من انبائه وتواضع للاضياء من دونه فهو لحوالهم هاضم ليدعوا علم فاعني الله على هذا خبثه وقطع من انار
العلماء اتوا وصاحب الفقه والعلم ذكابه وحون وسحر قد يفتن في برسه وقام القلب في حسد سرحل ويخشي جلا داعيا مشفقا
مقبلا على شانه غار فاباهل زمانه من حشاش من وفق اخوانه فقل الله من هذه الركائز واعطاء يوم القيمة امانة الى غيب ذلك من الانصاف
المذكورة في الكتاب المذكور وعبر اقول وح فاذا كانت الاعمال كما ذكره من هذه الصفات الذميمة والاخلاص الغلبا قومية فكيف يكتفي بمجرد
ظاهر الانصاف هذه العلوم التي رتبة وعدم استنباط الحوائج التي لا يجوز الا فذلك به وهل كلام الامام زين العابدين في هذا الخبر
الا لاستعلام هذا الخبر المشار اليه في هذا الخبر من هذا بين الفرقين المشاهدين له في بادئ النظر ولا ريب انهم لا يشاركون في بادئ الامر في الخسوف
والخشوع والانصاف هذه العلوم التي رتبة وبدق الفرق ويجتاج الى مزيد تلفظ وتامل وبؤبؤ ما قلنا ما ذكره الحديث الكاشاني في بعض
رسائله حيث قال ان من اهل الشاملين بسطي شفاة فليقل حرم على الذين لا يعلمون ثم انه ليسوا غلب في الخفاء ولو غلب في الشفاء فذهب على الالبنا
اول ذلك حتى انهم يحسبون انهم هم من اهل الشفاء القسبيين الفريين وكثرة القسبيين التجديين وليس الا فغان بالاذعان فكان الثقل في
نوع الانسان وكلما كان احدا متقابلا من الاخوان كان الاشياء اكثر واشد فان ارباب الرئاسة الدينية امرهم في الغلب غير متين فكان
للمؤمنين وهذه هي السببية الكبرى في الدين والفقه العظيم ليس في السبلين وهو التي اوقعت الجاهلية في الخرج وما لم يكن من سبل الخرج اذ من
الواجب اتباع الانساب للرأس والرأس قد يخفى في فغان الناس ولذلك فاقبال التي شبي حتى تقبل الى اصل الله انتهى وبالحجة فاقبال كان علم الاخلاق
الذي هو عبارة عن تحلي النفس بالفضائل وتخليها من الرذائل احدا فراد العلوم بل هو اصلها واساسها الذي عليه مدارها بل هو راسها
وهو المدح في الايات والاخبار بوجه انما يخشى الله من عباده العلماء وقوله فلو لا نفر من كل فرقة ظانفة ليقفوا في الدين ولينذروا قومهم
اذا رجوا اليهم الاية فان الخشية والانتذار انما يترتب على علوم الاخوان وهذه العلوم التي رتبة وكذلك الاخبار وقد عرفت من الاخبار وكلام
جل من العلماء من هو حال من تلك العلوم او منصف باصدا هاهنا مع تلبس بلباس العلماء الابرار واظهار الخشوع والخضوع والانكسار
وقد دللت الاخبار على الحق عن الركون الى هؤلاء والاختلاع بما يظهر من رذالا غير انما هو الواجب هو الجسد والنفس عن احوال العلماء والقيين
بين الفسلفة والابرار كما نص عليه الخبر المشار اليه من الاخبار التجارية في هذا الضمار وايضا فانه لا يتحقق بنابه هذا العالم وصحة قلبه
ووجوب مناصلة لا يوجد وشروطها ومن جملتها العلم بانصاف بملك الصفات الجبلية والتخلي من كل منفعة وزبذلة الاخبار التي
ملك على الاكتفاء في العقل والجسم الظاهر كما هو الظاهر لا سلام انما مورد هذا الشاهد والامام ولا دلالة فيها على المنع من التائب عن
الذي هو محل البحث في المقام وح فلا معارض لهذا الخبر امثاله فيما اذنيه ولا منافض له فيما قلناه وبذلك يظهر لك ما في كلام ذبنت
الفاضلين من القصور لعدم اعطائهم التامل حق في الاخبار وانما اطال بذلك الشيخ الصالح بعد نقل كلام استاد من المعاضد
مبعضه عليه الله ابن لا ينفور ويخوها وطعن في الخبر المذكور بالشذوذ مع ما عرفت من تلبس بالابواب الواسعة للشار وكلام جمل من
على شال الابرار ومن اراد الوقوف على محنة ما ذكرناه زيادة على ما اعطاه في هذا الكتاب فليرجع الى كتابنا الذر والتجيفة فانه قد لاحظ

هذا الخبر

فان من على من
الفسق من على من
امانة الجاهل

[illegible]

بما وان لم يكن كذلك واقعا لا بد من ثبوتها واقعا والاشكال والكلام جار في جميع ما ينشأ من هذا الحد وارجح ما ذكره انما سوى بحرف
 القليل لا يصح ومن لظهور الادلة على ما قلناه ما رواه ابن ادریس في مسطر فانت التثنية فلا من كتابا لست اري قال قلت لابي جعفر قوم من مواليك
 يجتمعون في حفرة الضلوة فيقتل بعضهم بعضا جاعا عند فقال ان كان الذي يقيم بهم ليس يدينه وبين الله طلبه فليفضل وهو كما ترى ظاهر ذلك لا يصح
 الخ لا فرق الا يجوز لا يمكن علم من حق بنو بزرجمهر او يقطع عنه اطلاقا حصصا ومورد النص بان كان الامامة الا انه جاز في غير هذا المقام
 الذي تقدم ذكره فان قلت انك قد شتمت العدل بهما سبق بحسن الظاهر لهما مع الفسق باطنا وكلامكم هنا يشير بان العدل لا يجوز بحاجتها للفسق
 بل انما الحكم لمن التحويل في الامور الشرعية طرعا بالعدل اذ اعلم من نفسه الفسق قلت لا يخفى ان العدل لا يثبت على المكلف المتصف بما عيها بالعدل
 الى غير من يلزمه فانما بالثبوت به عبارة عن عدم انحصارها في موجب الفسق والخروج عن العدل وهو الذي اشار اليه جميع ابن ابي عمير من انصاف
 بالحق والاعراف الى قولك الا وصفك كما تقدم ايضا حده وبالفن في غير عبارة عن عدم ظهور ما هو موجب الفسق منصف الى معرفته بذلك الا ان
 المذكور في الخبر على ان من ظهر منه ذلك مع كونه واقعا ليس كذلك يكون عدلا في الظاهر يجوز قبول شهادته ولا يتام به وامثال اوله
 واحكامه وقنا وهو فلان كان فاسقا في قلبه من جهة الفحول بخلاف الامور وديانم وبما اخذ بالتحول فيها وان صح انما التماس فهو له
 بفصل ذاته والتاس مع حكمه اخر فظهر من صحة بالتاس على غير طهرها ومتمتع مع اعتقاد الناس منه بالعدل فان صلواتهم تكون صحيحة بحصول شرطها
 المذكور وصالواتهم تكون باطلا لغشوات شرطها بالثبوت البديهي وصحة صلواتهم حلف لا يوجب له جواز الامامة بهم بناء على اعتقادهم منه بالعدل فكذلك ما
 نحن منه ومثلا اليوم في كلام الجماعة المتقدم ذكرهم انهم رتبوا العدل والاعتصاف بها على اعتقاد الغير من مطلبي مثلك وموت تم ومستف
 ونحوهم وعقلوا عنها بالثبوت من ينصف عنها وقد عرفنا ما حققناه ان لنا اعتبارا بالثبوت الى من ينصف بما عيها بالثبوت الى غير من هو لا
 المذكورين ونحوهم ومما يوجب ما ذكرنا انهم صحيفه محمد بن اسماعيل بن بزيع قال مات رجل من اصحابنا ولم يوص فرجع امره الى فاضلي الكوفة
 فنهض عبد الحميد لقيتم بماله وكان الرجل خلف ورثة صغارا ومنا عوجا اري فباع عبد الحميد الماشع فلما اراد بيع الجوارى نصف قلبه بهين
 اذ لم يكن للثبوت له وصيته وكان قيامه بهذا امر الفاضلي فذكر ذلك لابي جعفر فخطب اليه الرجل من اصحابنا ولم يوص الى احد
 ويخلف جوارى فيفيم الفاضلي جلالته البديهي او قال يقوم بذلك رجل متا بنصف قلبه لانهم فرج فضا فيصح ذلك لقيتم فقال اذا كان
 الفقيه مثلك فقتل عبد الحميد فلا باس فان المراد من الماشع في الوثائق والحدود والبرق فاعاد قال سالت عن رجل مات له بنون صغار وكبار ونحوهم
 وصيته ولم يوص له حرم وعقار كيف يضعون الورثة فبعض ذلك للبرق قال ان قام رجل فقتل نفسه فقتله قاسمهم ذلك كله فلا باس
 ولا ريب ان ما نفعته هذا ان الخبر ان من حمله الواضع المشطر فيها العدل لا يفتان الا صاحب لاني هذا من الامور الحسبية التي صحت جوابا عما تاج
 الى التقية لجامع العاريط وهو لثبوتهم ومع تحذره بقوم بما عدل للثبوتين وهما ظاهران في اشراط عدالة الفقيه بل انك في نفسه حلت
 طرعا لا بالنظر الى الغير فانه انما رخص له التحول بشرط الاحتياط اقتصادا به ذلك وبذلك با وضوح تاميد ووشيد ما رفع لثبوت القاهر
 المتبادر من الاخذ بالاحتياط للصريح فيها بالعدل والاشراط لهما في القاهر مثل قوله عز وجل وا شهدوا ذري عدل منكم واولادهم بطاعتها
 بحسب عدلهم واذا شهد عدلهم ونحو ذلك هو انصافنا لثبوت العدل الذي حلت نفسه واذ لا بالنظر الى غيري اذ لا يخفى ان قولنا فلان عدل
 فلان فقتل مثل قولنا فلان عالم ونحوه وجواز ذلك ومن المعلوم في جميع ذلك انما انصافنا هذه الصفات فحلت ذاته غاية الامر اننا قلنا
 علم المكلف والواقع في ذلك وفيه ثلثان بان يكون كذلك في نظر المكلف ان لم يكن واقعا في نفسه كلاً حكمه فليز من اعتقده عدلا لوجب عليه
 من حاله جواز الاخذ به معناه لا يقول شاهد ولا يقول شاهد بل لا يجوز في ذلك وكذا يلزم من اطلع على فسق عدم جواز الاخذ به فاذ كان المراد
 بمن الاخذ بالاحتياط المثار اليها انما هو انصافنا في حد ذاته فكيف يجعل المناط بحصول العدل لا باعتبار الغير كما هو عليه وبما هو عليه ما بنوا على
 المذكور ولا ريب ان في ذلك انما بالثبوت البديهي حد ذاته فانه لا يجوز له العدول فيها هو مشروط بالعدل البديهي ذلك يظهر من كلام
 صاحب المسالك ومن ينصف من الوهن والقصور لا يمتلي فرضه الثاني وهو ما اذا علم الزوج فستمر ما اطلق بخصوصها مع ظهور عدلها من الثاني
 فانه لو هن من بيت الصبيوت وانه لا وهن البتة ومقتضى مجوزها اطلاقا وهنا جازا فلان ومن علم مشق الامامة في الضلوة مع ظهور عدلها
 بين الناس وهكذا اقول فتواه واحكامه وبجميع في البطلان او ضمن ان يحتاج الى بيان عند ذلك في كلامه والاذهان والحجب من شخص الفقيه
 سليمان المتقدم ذكره في رتبة ما لا يتم به ذلك ما في المسالك من غير ايراد دليل يعتمد بيان مسئلة لا يحجج بالتقليد لما في المسالك ونحوه الفاضل الامير
 فالطلاق في الصور بين الفرع وضمن انما الاشكال صح في بطلان انه ولا سيما الجماعة والله العالم بحجج احكامه المقصود الثاني في العدد
 لا خلاف بين الاصحاب كما قلنا غير انما حله من معتقدهم في اعتبار العدل واشراطه صحة صلوة وصحة وجوبها انما الخلاف في اقله وفيه قولان
 احدهما وهو المشهور انه حله الا مام واربعه من المتصفين بالصفات الاربعة وهم قول الشيخ المفيد طر فاضلي وابن الجهم وابن
 ابو عمير وابن ادریس والحق والعدل مدغم فيهما انما سبغ في الوجوب بالحق فحسب في الوجوب التقدير ذهب اليه الشيخ وابن البرج
 وابن زهر وهو المنقول عن الصدوق واليه مال الشبهة المذكور واستدل للقول الاول بالاخذ بالتقريب فيها ان الامر لوجوب ثبوت لا مشروط
 بالخصه بالاقتان عليها والاختيار الكثير في انما تمتنع بطلان الدليل وعندنا ان الاستدلال بالاخذ بهذا المقام محل نظر فان الاخذ بطلانها ليس
 فيها انما فضلنا عن التقدير بالشرط والعدول والكتب وتقييدها باختبار المحسن يرجع الى الاستدلال باختبار المحسن الى الاخذ من حيث هي

من الفسق

في ضلالتهم

الفتوى

هو في الابدان لا في الاستدانة فلو اوجبهما ثم انقضوا الامام واحدا لحد المحبر لهما جعقة وعلوه اولا بالذي عن قطع العمل
 قلنا بان اشترط استلامه العدي فحق بالاصل وان لا يلزم من اشتراط ابداننا اشتراط استلامه كما يجازع وكحد المانع في حق التيمم واعتز
 التخيير في الخلاف بان لا يقر صحابة قال لكتة قضيت للذهب لا تدخل في الجعقة وانفعدت بطريق معلومة فلا يجوز ابطالها الا بيقين اقول
 لا ريب ان ما ذكره هو مقتضى الاحتياط فيجب ان يجعل الدليل هو ذلك لا ما ذكره من هذه التعليل لان الواهب الذي لا يصلح لتأسيس العظم
 الشبهة وقد تقدم في مقدم تلك الكتابات الاحتياط في مثل هذا المقام والجب فانه دليل شرعي كما دلل عليه جملة من الاخبار وموند ابا خبارا لا
 حينا العامة وتمام الاحتياط صلوة الظهر بعد هاتم ان ظاهر عبارة شيخنا في كثر اعتبار احوام الجعقة من الامام والمؤمنين فلو حصل التفرق
 والاقتضا بعد ذلك وجب الامام حيث قال لو احرمت فاقض العدي المحبر ثم جعقة لا تظهر اتم استدلال بان الصلوة انقضت وجب الا تمام مقتضى
 شرطه الوجوه منع اشتراط استدانة العدي واليه يقال في ذلك انه وهو جعقة لا استحباب الدليل المتقدم في هذا الموضع انهم متأكدون رضوان الله
 عليهم وما ذكرناه وما انصتار بقاء واحده الامام او اثنين او انقضاءهم بعد صلوة واحدة فاصح وجوب الا تمام واعتبار بقاء جميع العدي فهو مستو
 الى الشافعي لان الصلوة في كونه وانقضت في اعتبار الركعة في وجوب الا تمام لقول النبي من ادرك ركعة من الجمعة فليصلاها السجدة وركعة من ركعة من تاخر
 صيانة الدلالة على القطع وهو جعقة لا دلالة في ذلك على ان من ادرك ركعة قبل انقضاء الصلوة لم لا يبره بانقضاء الصلوة على العدي
 مع بقاء ذلك العدي سواء اشترط في الصلوة ام لا اتفاقا **الثاني** لو انقضت قبل الامام بالصلوة وانقضت ما بقط العدي الصلوة سقطت
 بجعقة سقوطها بعد عدم عودها وعدم حصول من تنقده به سواء كان في أثناء الخطبة او قبلها او بعدها قبل الدخول في الصلوة فلو عاد وابدأ انقضاهم
 والوقت بان وجب فلو اذلولوا في حق الخطبة في الامام على ما تقدم منها وانما اذلولوا في الفصل ومعناه لحد الوجهين لمحصل متى الخطبة وانما
 عدم اشتراط الموالاة ولو ان غيرهم من ربيع الخطبة لا يعاد الخطبة من داس واستشكل في كونه بانه لا يبره من انقضاهم فانيا لوان شغل بالاعادة فيصير
 ذلك عذر في ذلك الجعقة **الثالث** قال في كونه لو حضر عليه التوجه لغيره فتموا ثم انقضوا الاولون ليرضوا عن الانقضاء قد تم بالواردين قال في
 كونه في كل اثنان من جملة الاولين الامام فكيف تنقده به ونرا ان يرضوا عن الانقضاء اما ان يكون قد انقضى من عدا الامام او يكون ذلك على القول بلعنا ر
 الركعة لا دلالة في غير الركعة بقاء الصلوة كان بقاء الصلوة ولا يكون في حضور العدي الا خوف فائدة تصحيح الصلوة
 انما قولنا لا ينبغي ان هذا الاشكال انما يجزى قولنا بانه لو احرمت الامام مع العدي الصلوة ثم انقضوا الامام مع بعض العدي فانه لا يجب الا تمام جعقة لعدم
 الامام كما هو ظاهر كونه حيث قال في اول السئلة العدي انما هو شرط في الابدان لا في الاستدانة فلو اوجبهما ثم انقضوا الامام احدهما جعقة التيمم عن ابطال
 العمل في الصوم نحوها لعنا في الدروس وبقا كان فيها شعار بانه لو انقضوا الامام مع بعض العدي فانه لا يجب على الباقيين الا تمام جعقة كما يصح بطلان
 هاتوا من بين العدي الاول والآخر لا يظهرون وجهنا والحق في فتح قلدته بوجوب الا تمام جعقة بعد انقضاء احد وان ليروي الواحد سواء
 كان اماما او ماموما وبالجملة فانه استشكله هنا ان كان مبنيا على الفرق بين العدي بن فلا عرف له وجه في البيان وان كان لا يشعر به كلامه القدي فكل
 من خصص الامام بالامام او من بقي معه دون بعض المأمومين فهو محتمل ان كلام الحق في الشرائع كانه في صحيح في خلافه وكن ظاهر كلامه في البيان و
 لذلك شيخنا الشهيد الثاني في السالك صرح بانه مع انقضاء الامام وبقاء العدي كلا او بعضا فاتهم بقدوم اماما بتمهم ان امكن والا فتوا فراده
 وهو صحيح في جواز الا تمام بغير علم مع فائدة **فأقول** بحسن التقييد علمنا في المقام بل هي من اتم المقام وهاتين متى كان العدي المذكور
 شاهدا بوجوب الجعقة وبعدها لا يحصل الوجوب الا لازم من ذلك سقوط الجعقة راسا لا موجه ذلك لا يجب على هؤلاء الخمسة والستة الجعقة لعدم
 حصول الشرط المذكور ومقتضى وجوب العلم في غيرهم لان الوجوب مشروط بحضورهم والحال ان الحضور غير واجب عليهم وهذا خلف
 والوجه في ذلك ان الوجوب العيني مشروط بحضورهم موضع الجعقة ولكن حضور العدي المذكور واجب وجوبا كفايا على كافة المسلمين المتصدين بعبادة
 المكلفين بوجوب الجعقة لا يختص به خمسة دون سبعة فلو اخلوا جميعا بالحضور شملهم الاثم واستحقوا العقاب بترك الواجب المذكور
 فانه متى حضر العدي المذكور سقط بهم الوجوب الكفاي توجه الوجوب العيني الى عامة المكلفين المتصدين بعبادة التكليف بعبادة الفريضة وكذا القول
 فيما لو حدثت الاثم فانه يجب على العدي منهم الحضور في موضع اقلية الجعقة وجوبا كفايا مع بقاء العدي فان اخلوا جميعا شملهم الاثم وان حضر
 واحد منهم صار الوجوب عينا بالنسبة الى كافة المكلفين المقصود **الثاني** في الخطبة وتخفيف الكلام في المقام يتوقف على بسطة في موارد
الاول اجمع الاصحاب واكثر العامة على ان الخطبة شرط في اعتقاد الجعقة قال في المذرك لان النبي خطب الخطبة بين امتنا الا لغير المطان
 فكان بياننا وقد ثبت في الأصول ان بيان الواجب واجب قول من ادركه انما توقف على هذا الامر المعلن ان ليس الا القرن العربي وهو غير مشتمل على
 الامر بالخطبة كما ينبغي ان يكون مراده بالشيخ الازهر والمراد استماع الصلوة وبعده ان دخل الخطبة تحت الصلوة غير ظاهر واحتمال اطلاق
 عليها اعجاز لا يربط عليه البيان انما يرجع الى ما دل عليه اللفظ حقيقة وبقا ومنه ما والاظهر لا سند لان على ذلك بما رواه للحق في المصنفين
 عن جماعة من الفقهاء عن ابي الحسن عن ابي عبد الله قال لا جعقة الا بجملة لا بجملة وتما جعلت وكلمة لكان الخطبة وانيا ان هذا الكلام
 بقص ما تقدم من في بابا لوضوح مسئلة وجوب غسل الوجه من الا على حيث قلدهم بل لا استحباب ثم مد دلالة الوضوءات البيان في ما تقدم
 على الفصل من الاعلى في مفسر الاحمال الا بتمهيد لمع انه متفق ذلك وقد تقدم تحقيق الكلام مع في ذلك في المسئلة المذكورة والتخصيص الرجوع
 في ذلك الى الاخبار فانما ظاهرة الدلالة واضحة الغالب في المطلوب ومنها الزواجر المذكورة وهي صحيحة في المطلوب ويعضدها ما تقدم في الزواجر

في قوله لا يبره بانقضاء الصلوة على العدي

في قوله لا يبره بانقضاء الصلوة على العدي

في قوله لا يبره بانقضاء الصلوة على العدي

في قوله لا يبره بانقضاء الصلوة على العدي

في قوله لا يبره بانقضاء الصلوة على العدي

في حكمه
على خلافه

في حكمه
على خلافه

في حكمه
على خلافه

الاقول

التي قد منها دليل على وجوب صلوة الجمعة وهي الثالثة والخامسة والسادسة عشر والثامنة عشر والتاسعة عشر
وقد صرح الاصحاب بلزومها في امور **الاقول** المتقدم على الصلوة فلو بدأ بالصلوة لم تقع الجمعة قال في المذاهب هذا هو المعروف من
مذهب الاصحاب بل قال في المذاهب ان لا يعرف فيه خلافا قال في فضل النبي والائمة والتحاب والتواضع والاحسان المستفظة الواردة في ذلك كرواية
ابو حنيفة عن ابي عبد الله قال سالت عن خطبة رسول الله قبل الصلوة او بعد فقال قبل الصلوة ثم بصلي التين اقول العجب منه ومن صاحبه التين وهي
عدم الخلاف في المسئلة مع ان الصلوة قد صرح في جملتها في فضل النبي وعظمته والاحسان بالخلق في ذلك فلو وجب تأخير الخطبة عن الصلوة لكانت
ان قلنا بما نريد عذما بنبره من كلامه في ذلك ما ذكر في كتابه من الاخبار بعد ان نقل حديث علي الفضل بن شاذان الذي على وجوب تقديمها و
تأخيرها في العيدين وبيان الصلوة في ذلك حيث قال قال مصنف هذا الكتاب جاء هذا الخبر هكذا في الخطبة في الجمعة والعيد بن بعد الصلوة لا سيما في
الركعتين الاخوان من اول من قدم الخطبتين عثمان بن عفان الى اخيه لا في كتابه من لا يخطب في يوم الجمعة عن عثمان بن عفان عن عثمان بن عفان قال
قال ابو عبد الله اقل من قدم الخطبة على الصلوة يوم الجمعة عثمان لا تقرأ اذا صلى لم يقرأ في خطبته وقرأ وقالوا ما مضى بواظنه وهو لا
يقطع بها وقد احدث ما احدث فلما ذكر ذلك قدم الخطبتين على الصلوة وقال الحديث الكاشاني في التواتر بعد نقل هذا الخبر كان ابي عبد الله الصديق
نسخ الفقه وكان قد وقع في خطبة الجمعة مكان لفظ العيدين هو انهم صاروا ذلك سببا لبروز الصلوة في باب الجمعة وروى عنه في خطبته من
بعض قصائمه الاخرى والعلل ثابتة وقررت ان الخطبة في الجمعة قبل الصلوة وهذا مما لا يختلف فيه احد فيما اظن وقد مضى الاخبار في ذلك والله
اتماورد حديث عثمان بن عفان في هذا الباب مرتين انتهى فكيف كان ما ذكره الصلوة في يوم صحت وغفلت عنه عن المذاهب الاخبار
المستفظة في هذا في صلوة الجمعة ومنها زيادة على الروايتين اللتان ما رواه في يوم في الصحيح الحسن بن محمد بن مسلم قال قال النبي صلى الله
عليه واله اذان بعد الاذان فصعد المنبر فخطب لا يصلي الناس ما دام الامام على المنبر ثم يقعد الامام على المنبر وما يقرأ من
هو الله احد ثم يقوم فيفتح خطبته ثم يقول فيصلي بالناس ثم يقرئهم في الركعة الاولى بالجمعة وفي الثانية بالمناقضين وما رواه ابي
الوفاء عن سماعة قال قال ابو عبد الله في خطبة الناس يوم الجمعة ان يلبس الخيام في القضاء والقصف ويؤدي يدي يمينه او يمينه
ويخطب هو قائم ويحمد الله شئ عليه ثم يوصي بقوى الله ويقرئ سورة من القرآن قصيرة ثم يجلس ثم يقيم فحمد الله ويخطب عليه على رجل وعلى
السجين ويخفف لوزمين والوتمات واذا فرغ من هذا قام المؤذن فقام فصلى الناس ركعتين يقرأ في الاولى بقرعة الجمعة وفي الثانية بقرعة الجمعة
وما رواه في الصحيح عن محمد بن مسلم قال اذا خطب الامام يوم الجمعة فلا ينبغي لاحد ان يحكم حتى يفرغ الامام من خطبته فاذا فرغ الامام من الخطبتين تكلم
بالحسين ان يقيم للصلوة وان سمع القرع لم يسمع اجره وهو محض من اخوة محمد بن مسلم بهذا المعنى وما رواه الشيخ في تهذيبه الصحيح عن عبد الله
ابن سنان عن ابي عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه واله حين قرأ القرآن في ركعة من الخطبة في الخطبة الاولى يقول جبريل يا محمد قل ذلك النسخ
فانزل فصل واتماجت الجمعة ركعتين من اجل الخطبتين فاما صلوة فيقول الامام **الشافعي** القيام حال الخطبة ولا خلاف في وجوبه مع
الامكان ونقل عليه في كراهة الاجماع والمسنود فيه ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن وهب قال قال ابو عبد الله ما ان اول من خطب في مجلس صوته
واسنان الناس في ذلك من وجع كان يركب ويكان يخطب خطبته وهو جالس وخطبه وهو قائم يجلس بينهما ثم قال الخطبة وهو قائم خطبنا يجلس
بينهما جليلا لا يتكلم فيها قدر ما يكون فصل بين الخطبتين وعن عمر بن يزيد في الصحيح عن ابي عبد الله في حديث قال في حديث بين الخطبتين وروى في الخطبة
الجليل على بن ابيهم في تفسيره في الصحيح عن ابن سنان عن ابي بصير انه سئل عن الجمعة كيف يخطب الامام قال يخطب قائما ان الله ثم يقول وتركوا قائما
ولو مضى ما سئلهم جواز الجلوس كما صرح به جليلا من الاصحاب في وجوب الاستئذان في ذلك قال في الخطبة لخطبة السامع الفدوى بطلب صلوة
وصلوة من علم بذلك من المؤمنين انما من لم يعلم بذلك فقد قطعوا بعض صلوة بناء على ان القاهر من حال المسلم حضورا للصل ان يكون
جلوس في حال الخطبة لعدوه ولو فعلوا اذن نجد العلم بعد الصلوة وعدم عبادة وجعلوه مثل صلوة الامام حدثنا فان صلوة من لم يعلم بعبادته
محجوزان عن عبادة العلم بعد الصلوة وفيه ان قيام الدليلا في الحديث في صورة ما اذا علم المؤمن بعد الصلوة على صحة الصلوة لا يسلم الفقه
فيما نحن فيه لعدم الدليل على صحة القول في القيام القائلين كما في البذل لتوقف المرأة اليقينة عليه وفيه اشكال قال في المذاهب وجوب القيام
العلمائين للتأني لا يتأيد من الركعتين وفيه اول ما صرح به وهو غيره من الفقهاء من ان التأني لا يصح لاجل الوجوب كما حقنوه في الاصول لان
صلوة من علم بذلك من المؤمنين انما من لم يعلم بذلك فقد قطعوا بعض صلوة بناء على ان القاهر من حال المسلم حضورا للصل ان يكون
من النقص في الاحتياط فيها واجب وهو لا يحصل الا بما ذكره من العلمائين **الثالث** اتحاد الخطب والامام على ظهر الحجج والبراهين
واشهرها وهو اختيار الزوائد في احكام القرآن وقوله العلماء في التأني في كراهة واخاره في التأني في المذاهب ونقل عن العلماء في
التأني في القول بجواز الخطبة مع الصلاة بانها من الصلوات من غير ان يكون في ركعتين ويجوز الاستئذان بما يمكن في
صلوة واحدة قال في المذاهب بعد نظر في ذلك عند بنو حنيفة على الاقل منع الاضطرار شرعا سلمنا الانفصال لكن لا يقتضي جواز الاضطرار اذ العبد
فيه نقل على الخصوص لعدم تحقق البراءة مع الاثبات في كل الشا في بعد تسليم الاصل قياسا على ما استشكل في ذلك في هذا المقام في المسئلة محل
اشكال لينتظر ان المنقول من فضل النبي والائمة لا يحتاج عدم التمسك منه وقوة في الوظائف الشرعية على العدا والتأني في المنق من
اطلاق الامر بالصلوة في الاذكار والخبر والاشراط بنقله بقوله دليل والدليل لا يقتضي خصوصية المذاهب في الخطبتين والاحتياط في

نظر من وجوب الاضلاع عليه كاسيالي وهو ما يقع الا باسماه ومن كون الوجوب بالخير الى الزمان عن العدد مشرطاً لمكان التمتع كما يشاء
 فلا منافاة وتما قبل بعدم وجوب الاستماع مع ما لا ينافي له وان وجب الاستماع لثبات محل الوجوب فلا يسقط الاستماع على انما هو
 وجوب الاستماع على الخطيب ولا وجوبه مشرطاً لمكان التمتع كما هو وجوب الاضلاع على محض بالعدد لعدم الاولوية نعم سماع الخطيب
 في العترة ولا منافاة بينهما في انهم زادوا وصحت الخطبة كان الكلام لا يعللها ابداً وان حصل الاثم انتهى وقال في المدارك بعد ذكر العلم
 الترتيب في السئلة مشناه اصل عدم الوجوب وان الغرض من الخطبة لا يحصل بدون الاستماع والوجوب اظهر للتأويل عدم تحقق الخروج
 عن العترة بدونه وبوقته ما روي عن النبي اذا طربع صلوته كانت منتهى محبته انتهى وبغيره لا يخفى فانه غاية ما يدل عليه انه هو
 الاستصحاب لا الوجوب والاحتياط لا لا يخفى **الموضع الرابع** اختلاف اصحاب في وقت الخطبة فذهب جماعة منهم للترقيع بان يقتل
 وابو الصلاح الى ان وقتها بعد الزوال فالجواز تقدم فيها عليه واخاره العلماء منسوب في كره الى معظم الاصحاب واليهما له في المدارك
 وقال الشيخ في الخلاف يجوز ان يحط بوقت النفس فاذا زالت صلى الغرض وقال في التمهيد واللبس بغيره للامام اذا قرب من الزوال
 ان يصعد المنبر ياخذ في الخطبة فيقول ما اذا انشأ الخطيبين ذلك التمس فان اذ ان ينزل فصلى بالاذن واخاره ابن البراج وذهب
 ابن حزم الى وجوب صوته للامام للبر بعد ما ان اخط الخطيبين ذلك وان يحط بوقت الخطبة قبل الزوال واخاره المحقق واليه ذهب في الذخيرة
 قال ومما ائمه التمهيد ان استدلت القائلون بالاول بوجوه منها قوله اذ انورد في الصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله فواجب ان
 بعد الانتهاء الذي يجزأه من الزمان اجماعاً فلا يجزأه شئ قبله ومنها صحيح محمد بن مسلم واحسنه قال سألته عن الجمعة قال الاذان واقامته يخرج
 الامام بعد الاذان فصعد المنبر فيخطب ولا يصلي الناس ما دام الامام على المنبر الحديث قالوا وبوقت ان الخطيبين بدل الركعتين فكان لا يجوز ان
 يبدل قبل الزوال فكذلك قبل تحقق البلدية وانما استحباب صلوته ركعتين عند التصلية الزوال وانما يكون ذلك اذا وقت الخطبة بعد الزوال لان
 الجمعة عترة الخطبة فلو وقت الخطبة قبل الزوال تعينها صلوة الجمعة فيبقى استحباب صلوته ركعتين والحال هذا اقول وبديل عليه اربعة ما
 رواه الشيخ في نهج من بعد الله من ميمون عن ابو جعفر قال رسول الله اذا خرج الى الجمعة فقد على المنبر حتى يفرغ من التوديع واجاب الفضل
 الطرساني في الذخيرة عن هذه الأدلة قال والجواب عن الاول بانه موقوف على عدم جواز الاذان يوم الجمعة قبل الزوال وهو محتمل لا ينفك
 سابقاً ان عدم جواز اتيان الاذان قبل دخول وقت الصلوة اتفاق بين علماء الاسلام لا نقول الخطبان بمنى في بعض الصلوة فاذا دخل وقت
 الخطيبين فكل دخل وقت الصلوة على ان هذا الزمان على المتابعين انهم ادعى قولهم في الصلوة بعد الزوال بمقتضى الخطيبين او بما ذكرنا في
 الجواب عن الثاني على ان الخبر على وجوب ما اشتمل عليه بغيره فيذكر الاختلاف في استحبابه فيخطبوا في الاذان في وقت الزوال في يوم جوازه
 قبل دخول وقت الصلوة واما الاخير ان وضعها ظاهراً لا يحتاج الى الاطلاء انتهى اقول لا يخفى ما في هذا الجواب من التحمل البعيد
 التكليف الغير المستلزم اما اولاً فان ما ادعاه من ان الخطيبين بمنى في بعض الصلوة فسد الا ان ما ادعاه من ان لها وقتاً طرفة خارجة
 عن الاوقات المحددة شرعاً اتم التمس لان الاوقات لا يتعارف الظاهر محدودة بضرورة اية لقوله نعم اقم الصلوة لدلوك الشمس للشيخ في صحيحه
 زيارته بزوالها القائل يوم الجمعة وغيره صلي في الجمعة لا ولو كان هنا وقت اخر للخطبة زاد على الاوقات المحددة وقت الاشارة اليه
 في روايات الاوقات على كثرتها وتعدد اسما مع تكرار صلوة الجمعة في جميع الاعمار ولا مصادركا لتساقط اليوم فيه ولا منافاة في هذا
 الوقت لا هذا الخبر معارض بالاخبار واقتضى الاصحاب على انه لا يجوز الاذان الا بعد دخول الوقت كما عرفت به ولم يدعوا بالوقت فيها هو
 الوقت المحدد اية ورأيه وهو زوال الشمس بالذي يدل الظاهر على فاقته وهو المثل الذي ينساق اليه الاطلاء دون هذا الذي نادى ولو
 تساقط وجوده قبل عليه ويكون الخطيبين صلوة لا يقتضي ان يحل وقت احوال المراهقنا بطل وقتنا بالزوال كما يدخل وقت الاربع الركعات لان
 الخطيبين فيها بمنى في الاخبار من الاربع كما اشارت اليه الخبر المشفوعة بان وقت صلوة الجمعة زوال الشمس فان لفظ الصلوة هنا ما ائمه
 الخطيبين لما عرفت مما تقدم من انما صلوة ما دام الامام يحط قدمه فيها ما منع في الصلوة من الامور المنقطة ذكرها في الاخبار
 وكلام الاصحاب ما هو فيه كما يشير اليه قوله على ان هذا الزمان على المتابعين انتهى الى اخره من حمل لفظ الصلوة على حجر الركعتين في هذه الاخبار
 غلط محض فان صلوة الجمعة حينها اطلقت في هذه الاخبار وكلام الاصحاب ثانياً لا يرد في انما هم الخطيبين الا مع الغرض من الصلوة فزعم
 ذلك كلاً لا يخفى على المتأمل للنصف واخيراً فانما فلما نظر ابن ادريس في كتابه لاسيما عن النبي صلى الله عليه وسلم فيكون له انوار قال بعد ذكر حديثه تضمن
 الركعتين اللتين قبل الزوال قال صاحب الكتاب قال ابن ادريس هو احمد بن محمد بن ابي نعيم صاحب الرضاه من ان زاد يصلي الجمعة فليان
 بما وصفناه مما ينبغي للامام ان يفعل فاذا زالت الشمس قبل المؤذن فاذا نزل وخطب الامام وليكن من قوله في الخطبة وادعاه في ذلك ذكره
 هذا كلام ابن ادريس في كتابه وادعاه في غير ما فيه من الدلالة الظاهرة على صحته ما قلناه مما هو المصالح عليه عند كونه الاصحاب من الاذان في
 صلوة الجمعة غيرها اتعا بعد الزوال وكلام هذا التمس الجليل لا يقصر عن حيلنا علم من علم اعتقاد امثاله من ثقات الاصحاب واجلناهم في
 الفتوى الاعلى قول المصومين وبالحكمة فان كلام هذا الفضل عند محض عن التقبيح وان يبعد فيه شيئاً من الجمل في الجواز كما هي
 عادة غلبها واستدل القائلون بالقول الثابت بما رواه الشيخ في الصحيح من عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال كان رسول الله
 بعض الجمعة من زوال الشمس قد شرب وجعل في الظل الاول فيقول جبرئيل يا محمد زالت الشمس فانزل فصل وجعلوا سداً لا ان

في الجمعة

في الجمعة

في الجمعة

مذهب السبيل في المصباح وقال ابن ادریس بما سئل اذا نوى اتمها للثانية لا يترك بشرط انما الاصل في هذه الاعلام بان افعال
للماموم تابعة لما مر فالاطلاق ينصرف الى ما نواه الامام وقد نوى الثانية فنصرف فعل الماموم اليه وقال الحق في الخبر بعد ذكر رواية
حفص بن اليمان ان الله نعم وردها بضعف السند وادركه عرق بها فالاشبه وادركه في التناهي وهو مؤيد باختيار مذهب الشيعي في التناهي
من القول بالاطلاق وفي الخبر على البطالان الذي ذهب اليه القضيح التناهي حتى لم يبق بالتجديدين الا في ما نوه قد زاد ركنا وهو التجديدان
فيبطل صلواتهما كالوزاد وكما قال ويؤيد ذلك ما رواه زرارة وبكر بن اعين عن ابي جعفر قال اذا استيقنت ابتداء في صلواته لكونه بعد
بها واستقبل صلواته استقبالا اذا استيقنت يقيناً ثم نقل نحوها وزاد في صلواته المداويك وجعل البطالان بما قلنا من انفسه عندهم لظن ان
المرجع الى امر واحد فانه متى كانت غير معتد بها لم يزد الركعتين وظاهر التمهيد في كثر اختيار القول بالتحقق في هذه المسألة في غير ما
يصلان نقل عن العبد ردة الزيادة بضعف السند قال ما انفك قلت ليس بجهد العمل بهذه الرواية لا اشتهاها ما بين الاحتساب وعدم وجوب
ما بينها وبين زيادة التحقيق مغفلة في الماموم كالمسجد قبل ما مر وهذا التخصيص يخرج الروايات الدالة على الاطلاق عن الدلالة وانما
ضعف الرواية فلا يصح مع الاستظهار على ان التحقيق في التمهيد قال ان كتاب حفص معتد عليه انتهى واشار بالروايات الدالة على الاطلاق
الى ما اوردته الحق من الروايات الدالة على بطلان الصلوة بزيادة الركعتين في المداويك بصلان ردة الزيادة بضعف السند وانته
لا عبر بها كما ذكر في الخبر والاصح البطالان ان نوى بهما الثانية كما اخبره المصنفات مع القول عن الفصد فنصرف الى الاصل في التناهي و
هو ارجح الى ما قلنا من ان ابن ادریس فظاهر الماثلين بالبطالان هو العموم بمعنى انه متى لم يبق الاصل في صلواته اتم من ان يترك
بهما الثانية ولو نوى بهما شيئا فلهذا اعني من العلامة على مذهب ابن ادریس بما قلنا ذكره والقلم ما اذاعه كل منهما من الانصراف الى
الاول والثانية لا يخرج من نظرنا سبيل التناهي في المقام وح فنكون الاقوال في المسألة ثلاثة البطالان معتمداً والصلوة معتمداً والتخصيص في التناهي
ذهب اليه ابن ادریس والرواية المشار اليها ما رواه الشيخ وابن بابويه عن حفص بن غياث قال سمعت ابا عبد الله يقول في رجل ادرك
الحجزة وقادح من التماسك مع الامام وركع ولم يقدر على التحجيم فقام الامام والتاس في الركعة الثانية وقام هذا احصم فركع الامام ولم يقدر
هذا على الركوع في الركعة الثانية من النظام وقد روي في التحجيم كيف يصنع قال ابو عبد الله اما الركعة الاولى فيجوز عند الركوع فانه يظن
ان سجدة في الركعة الثانية لم يكن له ذلك فلما سجدة في الثانية فان كان نوى ان هذه السجدة هي للركعة الاولى فقد ثبت له الاولى فاذا
سلم الامام قام فصلى ركعة سجدة فيها ثم ينته فسلم فان كان لم يبق ان تكون السجدة للركعة الاولى لم يخرج عن الاولى ولا الثانية وعليه
ان يسجد سجدة في نوى اتمها للركعة الاولى وعليه بعد ذلك ركعة ثانية يسجد فيها فالخلف في سلك عندهما التمسك فلا طعن فيها ولا فائدة
وانما خبر بان الرواية المذكورة لا معارض لها في البين واطرها لا يخرج ضعف السند بعد الاصطلاح الغير المعتمد غير من سيقام ما ذكره
شيخنا الشهيد من شهر الرواية بين الاحتساب الا ان الرواية المذكورة غير صحيحة الدلالة فيها بل تخبر عن الصحة مع زيادة سجدة في الركعة
فانه من غير ان يكون قوله وعليه ان يسجد سجدة في الركعة الاولى انما هو محمول على جواب الشرط بمعنى انه اذا لم يبق ان تكون تلك السجدة للركعة الاولى
فانما لا يخرج من الاولى من الثانية والواجب عليه في الصورة المذكورة ان يسجد في الركعة الاولى من الركعة الاولى من الركعة الاولى من الركعة الاولى
ان يسجد على ان يكون كلاما مستانفا موكداً لما تقدم ويكون حاصل المعنى انه اذا لم يبق ان تكون تلك السجدة التي يسجد لها للركعة الاولى
فانما لا يخرج عن الاولى ولا الثانية بل الواجب عليه من اول الامر ان يسجد في الركعة الاولى من الركعة الاولى من الركعة الاولى من الركعة الاولى
وعليه بعد ذلك ركعة ثانية وبل ذلك يظهر ان الاقوال في المسألة هو القول بالبطالان كما هو المعتمد بين الشافعيين في قولهم
قدم النقل من ابن ادریس صاحب المداويك بانه لو سجدة في الركعة الاولى في الثانية فان ذلك ينصرف الى الاولى وعلى هذا
تصح صلواته في الصورة المذكورة وعلى هذا القول ما لا يخفى التمهيد الثاني في كتاب روض الجنان ونقل ابنه عن الشيخ على وعمله في
الروضة محل الاطلاق على ملق فتنه قال فانه لا يجب لكل فعل من افعال الصلوة سبعة وان كان المصلي مسوقا وانما يعتبر الجميع التبعة
اولها وقد تقدم النقل عن العلامة في الاطلاق معطلا بانصراف الاطلاق الى الركعة الثانية لان افعال الماموم تابعة لافعال الماموم
فالاطلاق ينصرف الى ما نواه الامام وقد نوى الثانية فنصرف فعل الماموم اليه وقد بان وجوب المتابعة لا يصح للمؤمنين للامام متوتا
للماموم كما في كل مسبون ولا يصح فعله في نفسه ولا يصل بقضيه الصلوة اقول لا يخفى ان التعليل الاول ابعث لا يخرج من عند شافعي
قوله لا يجب لكل فعل من افعال الصلوة سبعة على اطلاقه لان هذا الثاني في مقام الاثبات بالفضل في العمل على التبع في العمل الذي
وضع عليه الصلوة اما في غير ذلك من هذه الصور التي سطر التجويد فيها في غير مقلد صاحبها في حله لان يكون للركعة الاولى او الثانية
وان بطلان الصلوة على نقله بجعله للثانية فانه لا يثبت لاحدهما الا مع التبعة وانصراف الاطلاق الى ملق ذمته لو لم يورد عليهم بحسب العبد
في التبعة كما هو واجب من وجوب التبعة الاداء والفضاء والوجوب والاسباب وكما يظهر او عصى او ثبت في الوقع في القها رة الاستباحة
نحو ذلك فانه يقتضي هذا الكلام لو نوى صلى فرب الى الله صلى في ذلك في انصراف الاطلاق الى ملق ذمته ولم لا يقولون لا لا يخفى على
من وصف على كلامهم في محبة التبعة وهذا المعهوم من الرواية المتقدمة حيث ذلك على انه اذا لم يبق تلك السجدة للركعة الاولى الذي هو مقتضى
الثانية وعدم التبعة بالكتابة فانما لا يخرج من الاولى ولا الثانية هو البطالان في الصورة المذكورة ولكن الجماع المذكورين حيث طرحا

لوقا به لضعف سند ما عرضوا من العمل بما حدث عليه وعظم والمتجعد عند ما هو العمل بما حدث عليه لعدم ثبوتها على هذا الاصطلاح الحديث
 وعدم المعارض لينا ولو سلمت من الاحتياط الذي قد منكره حكمتنا بالتصديق اصل المسئلة كما ذهب اليه في الحديث ولكننا عني ظاهره فيه
 لما عرفت **الثاني** في مسجد وكفى الامام زكاه في الثانية وجب عليه التناجس وادرك الجمعة واما صلواته مع الامام فلا
 النكال ولا خلاف في انما الخلاف فيما لو ذكره رافعا فقبل بوجوبه لا غير حذر من مخالفة الامام في الافضل لغيره التناجس وقبل بوجوبه
 وحلف الزائد من تقدم الامام سبوا في ركوع او سجود وقبل بالتخير بين ان يجلس حتى يسجد الامام ويسلم ثم يركع الى التناجس وبين ان
 يقعد ويعدل الى الافراد **الثالث** لو لم يكن من التجوي في ثابته الامام انما حتى قد لا امانا للثبوت في فوات الجمعة
 وعدم اشكال من عدم ادراك الركعة الثانية من ادراكها كما قول وبرج الثاني ان ما تقدم من ان الجنازة والعدد شرط في صحة صلوة الا
 في الاثناء ثم ان قلنا بفوات الجمعة قبل بقائه في الظهور وبساق احتمالا لان وقفا احكاما الثاني ورجا يتوجبان كلاهما صلوة منفردة عن
 الاخرى في الشرايط والاحكام والاصل عدم جواز العدول بالتبني من فرض في الترتيب لكونه لكل امرئ ما نوى وان التباين لا يعتبر في ادراك العباد
 لقوله انما الاعمال بالنيات ودعا بوجوه الاول بان الجهر يظهر مقصود فاذا اجاز العدول من التناجس للعبادة فثبتنا الاول وانما خبرنا في
 هذه التعليلات والنوحيات من عدم الصلاحية لنا سبب الاحكام الشرعية والمصلحة لا يخرج من الاشكال لعدم التعليل في المقام **الرابع** في ترك
 عن التوجع والتجود معا صريح فيمكن منهما ثم يلحق بالامام لما رواه الصدوق في العيص عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابى الحسن
 رجل صلى في جماعة يوم الجمعة فلما ركع الامام الجاه القاسم في جملته وسوانه لم يقدر على ان يركع ولا ان يسجد حتى برغ الفوج رؤسهم
 يركع ثم يسجد ثم يقوم في الصف قال لا بأس بذلك وكذا الحكم فيما لو وزع عن ركوع الاولى فانه يصير حتى يلحق بالامام في الركوع الثانية
 فانه يركع معه متصله الاولى ثم ياتي بالتناجس بعد تسليم الامام اما لو لم يدرك الاولى لم يركع من الاخرة في ادراك الجمعة بذلك وقد
 قولنا ثابتهما للتحقق في الخبر واولهما الجمع من الاصحاب ثم التمهيد في الذكر في التحقيق الصحيح على استناد الى عموم الرواية المذكورة
 قال في الذكر ولو لم يركع بعد رفعه من الثانية فلا فرق في ادراكه ركعة مع الامام كما وان لم يكن فضلا والرواية تشمل وجوب
 التسع انه يلحق بركوع الامام انتهى القول لا يخفى ضعف ما قرره اما التعليل الاول فليل لا يخفى واما الرواية فان ظاهر قوله يقوم في
 الصف هو يدرك الركعة الثانية وكلا الركوع مع الامام فيها فممكن تجسسه ما ذكره بما تقدم من ان الجماعة شرط في الاثناء لا الاستد
 وج فيمكن الاستدلال بعموم ما دل على وجوب الجمعة وتبينها والله العالم **الافضل الرابع** انه لا خلاف بين الاصحاب في انه يدرك
 الجمعة بادره ركعة مع الامام فدل الاثنان على ذلك جملتهم وبدل عليها رواه الشيخ في العيص عن عبد الرحمن بن الترمذي عن ابى عبد الله
 وقال في الحديث في المقام قال اذا ادركت الامام يوم الجمعة وقد سبقه ركعة فاضف اليها ركعة اخرى ويسمونها باذا ادركته وهو يشهد
 مضل اربعا وعن الفضل بن عبد الملك في العيص قال قال ابو عبد الله من ادرك ركعة من الجمعة فقد ادرك الجمعة وما رواه الكليني
 والشيخ عن الحلبي في الصحيح والحسن قال سالت ابا عبد الله عن من يدرك الخطبة يوم الجمعة فقال يجلي ركعتين وان فاشك في الصلوة فلم يدرك
 فليصل لربما قال اذا ادركت الامام قبل ان يركع الركعة الاخرة فقد ادركت الصلوة فان ادرك ركعة بعد ما ركع في الظاهر اربع ركعات
 وما رواه الصدوق عن الحلبي في الصحيح عن محمد بن ابي عبد الله قال اذا ادركت الامام قبل ان يركع الركعة الاخرة فقد ادركت الجمعة وان ادرك
 بعد ما ركع في اربع بمنزلة الظاهر عن الفضل بن عبد الملك في العيص عن ابى عبد الله قال اذا ادركت الرجل ركعة فقد ادرك الجمعة
 وان فاشك فليصل اربعا ولا ينافي ذلك ما رواه الشيخ عن عبد الله بن سنان في العيص عن ابى عبد الله قال لا يكون الجمعة الا لمن ادرك
 الخطبتين فانه يجوز على الفضل والاصحاب جميعا وبالجمل فالحكم المذكور اتفاقا وانما الخلاف في فباية يدرك الركعة فاشتهر رامة يخفى
 بادراك الامام زكاه اربعة اشياء في الخلاف والمركب وكافة المتأخرين وذهب المتأخرون للفتنة وبه كتابي الاضمار الى ان الخبر لا يرد
 تكبر الركوع والظاهر الاول ويدل عليه جملة من الاخبار ومنها ما رواه الصدوق في العيص عن الحلبي عن ابى عبد الله انه قال اذا ادركت
 الامام وقد ركع فركعتين قبل ان يرفع الامام رأسه فقد ادركت الركعة وان رفع رأسه قبل ان يركع فقد فاشك الركعة وما رواه الشيخ في الصحيح
 عن سليمان بن خالد واه الكليني في الصحيح عن ابي عبد الله بن سلمان بن خالد قال قال ابو عبد الله في الرجل اذا ادرك الامام وهو اركع فركعتين
 عليه ثم ركع قبل ان يرفع الامام رأسه فقد ركعتين وما رواه في الفقيه عن ابي اسامة انه سأل عن الرجل انتهى الى الامام وهو اركع فقال اذا
 ركع فقام صليبه ثم ركع فقد ادرك وما رواه في العيص عن عبد الرحمن بن ابى عبد الله قال اذا دخل المسجد والامام اركع فظننت انك ان
 شئت اليه رفع رأسه قبل ان تدركه فركعتين اركع وانما رفع رأسه فاسجد مكانه فاذا اقام فالحق بالصف فاذا اجلس فاجلس مكانك فاذا اقام فالحق
 بالصف ورواه الشيخ عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله في العيص عن ابي عبد الله في العيص عن ابي عبد الله في العيص عن ابي عبد الله في العيص
 والاعاجيب في كبري المخلوق في الصلوة والركوع وعن جابر الجعفي قال قلت لابي جعفر في اتي اؤتم فوما فركع فليدخل الناس وانما اركع فركعتين فقال
 ما اعجب ما فعلت عند انظر مثل ركوعك فان انطعوا او افاؤفك راسك وفي الفقيه قال رجل خطب جعفر في اتي اماما مسلما حتى فاركع بهم واسمع
 اخفان ضالهم وانما اركع فقال اطل ركوعك فان انطعوا او افاؤفك راسك وفي الفقيه قال رجل خطب جعفر في اتي اماما مسلما حتى فاركع بهم واسمع
 الى القول الثاني فهو ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال قال ان تدرك الفوج قبل ان يدرك الامام فركعة فلا تدخل

في الجمعة

في الجمعة

في الجمعة

في بيان الصلوة

عن السائل

السبق بها في الصورة الأولى واليهما ان حصل الاتفاق فيما دعي واحدة فالأقربان والسبق انما يتحقق بهما فان اتفقا فيها دفعوا لحد
 يتحقق الاقتران وان تفادى احد هاهنا حصل سبق. ثم هذا القول هو للمعاملة باعتبار السبق والاقران بعضهم فاط ذلك باعتبار سبق لقيامهما
 مقام ركعتين وبعضهم فاط ذلك بالفرع وان شأنا في غير ذلك وان فطقت احدهما بالسلم حصصه وبذلك الأخير في الجملة فذا ذكرنا
 في المقام حيث لا يضر به شبهة الأيهام قال في التمهيد وطلو ان كلام الاصحاب وصح بعضهم عدم الفرق بين ما اذا علم كل فريق بالأول لا مع
 حصول السلم بالأقربان بعد الفراغ وبشكل بان الأتيان بللما موثقا بحدسك من الفريقين لا يستلزم تكليف الفائز وعدم ثبوت شرطية الوحدة
 على هذا الوجه انتهى وهو جيد وقد تقدم في احوال الصور للتفادى من ما يؤيده وقال شيخنا في بيان ذكر ان الاقتران يتحقق بتكبيره والآخر
 ما لم يفتقد ويتحقق ذلك بشهادة عدلين وينص ذلك بكونهما غير مخاطبين بالجمعة وهما في مكان بعيدا للتكبيرين اقول لا يضر في ذلك وهذا
 الفرض بل ربما علم امكان وقوعه وبشكل التباين حكم شرقي عليه الثالثة الاشياء وله صورتان الأولى ان تكون
 للجمعة السابقة مختلفة لكن حصل الاشياء فهما سواء علم حصول جمعة سابقة معينة واشتبهت بان عرضة التباين بعد العلم بالثبوت او
 علم حصول جمعة سابقة في الجملة ولتعيين والوجوب وجوب الاعادة في الصورة من الذكرين وجود التكليف حصول شرطية التكليف
 وهو موجب لبقاء الكلف تحت عمدة التكليف حتى يتحقق الامتثال واختلف الاصحاب هنا في ان هل الواجب على الفريقين صلوة
 الظهر او للجمعة فلا اكثر على الاول قالوا العلم بوقوع جمعة صحيحة فلا يشترع جمعة اخرى يعقبا الا ان ثبت تركن متعين في الحكم والفرق بينهما في
 الظاهر علمها بعدم حصول البراءة بدون ذلك وذهب الشيخ في ط الى انهم يصلون جمعة مع اشباع الوقت والظهر مع بقائه وعلا بعض
 الاصحاب بان الحكم بوجوب الاعادة علمها بقضيه علم كون الصلوة الواقعة عنهما مقبولة في نظر الشارع قال في ذلك وهذا المتجه لان
 الامر بصلوة الجمعة علم وهو في هذه الصلوة التي ليست مبنية على ذلك متغير معلوم وقوضت الدعة مشغولة بالجمعة يقين اذ هي فرض
 المكلف فلا تيمر الدعة الا يقين الاتيان بما قولهم ان العلم حصل بوقوع جمعة صحيحة فلا يشترع جمعة اخرى مسلم لوعلى وعلم موضعها
 في اتي الفريقين واتم مع جعل موضعها فلا يباذرها بظهر قوة قول الشيخ وعلى الشهور فلو تباعد الفريقان بالانصباب فان خرج احدهما
 عن الشهر وانقاد لجمعة الجمعة لا يمكن ان يكون من تأخرت جمعة المظنون في المص فلا يسوغ فيه جمعة اخرى اما لو خرجوا عن جرحا
 وتباعدوا بالانصباب على سعة الوقت ثبوت علم بالجمعة قطعا الثانية ان تكون للجمعة السابقة متحققة حصول الاشياء بالسبق
 والاقران واختلف الاصحاب في حكم هذه الصورة اية فذهب الشيخ في ط ومن تبعه الى وجوب الاعادة جمعة مع بقاء الوقت لعين ما تقدم
 في سابق هذه الصورة وذهب الى ان جمعة من كبرى الى وجوب الجمع بين الفريقين لأن الواقع ان كان الاقتران فالفرض بالجمعة وان كان
 السبق فالظهر فلا يحصل يقين البراءة بدونها وما يمكن خدشه بل ان ما دقاه من ان السبق من حيث هو يعني بالسبق الى الواقع بقضيه وجوب الظاهر
 اتم واتما بقضيه ذلك مع العلم بان الاحكام الشرعية كما عرف اتمنا في علم الكلف لا على نفس الامر والواقع وح فلو سبقت احدهما مع جعل
 موضعها لم يسطر عند وجوب الجمعة اعرف انفا واحتمل العلامة في ط وجوب الظاهر خاصة لان العلم صحة احديهما للند والاقتران
 جدا مكان خارجا عن العلم والتشكك في شرط الجمعة وهو عدم سبق اخرى بل يكون في التحق عدم العلم بسبق اخرى وبما ذكرنا بظهر قوة ما
 ذهب اليه في هذا اية وان كان الاضنياط فيما ذكر من الجمع بين الفريقين والله العالم المقصود الاستسكان في الوقت اختلنا في الحكم
 في وقت الجمعة او لا واخراقات الاول فلا ظهر الاشارة الى انفس قال الشيخ في ط ومن اصحابنا من اجاز الفرض عند قيام الشمس خفاء
 علم الهدى قال ابن ادریس بعد نقل ذلك عن الشيخ وحل شيخنا سمع من المرتضى في مشافهة من الموجد في مصنفات السيد السند مواضع
 للشهور من عدم جواز ابقائها قبل تحقق الزوال اقول وبذلك على القول المشهور الاخبار المشبهة لا يشترط انشاء الله تعالى واما الاخر فاشك
 بين المتأخرين انه مبتدئ ان يصح بطلان بطلان مثل قال العلامة في التمهيد انتم مذهب علمنا اجمع وقال ابو الصلاح اذا مضى وقت
 الاذان وتخطى ركعتي الفريضة قد فاتوا وقتهم اذا نمازوا او قال الشيخ في ط ان بقي من وقت الظهر قدر خطبتين وركعتين خفيين
 حصص الجمعة وقال ابن ادریس بنيد وقتها بامتداد وقت الظهر واختاره الشهيد في ط وقال الجصني وقتها ساعة من النهار وانت جيب
 بما في حل هذه الاقوال من الاخران عن جادة الاعند اما القول المشهور فانما لا ينفذ على دليل وبذلك اعترض في الذكر في فقال انما
 لا ينفذ لهم على حجة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في هذا الوقت قال ولا دلالة فيه لان الوقت الذي كان يصلي فيه ينقسم عن هذا القدر
 غالباً او قبل احد بالتوقف بذلك التامض واما قول ابن ادریس فالظاهر ضعفه فيه من اطراح الاخبار الصحاح الصريح الاتية
 انشاء الله تعالى واما عبارة الشيخ في ط هي غير خالصة من الاحمال وتقدم الاحتمال فان ان اذ يوقت الفريضة هو الوقت الاضنياطي لهما بل
 على من ذهب الى الفضيل بناء على مثل الاكثر فهو يرجع الى القول المشهور وان اذ الوقت الذي هو مع هو يرجع الى قول ابن ادریس وكيف كان
 قالوا جيباً ولا نقل الاخبار المتعارفة بالمقام وبين ما يظهر منها على وجه يكفى في انبهاام فقول من الاخبار المذكورة ما رواه الشيخ
 في التفتيح عن زرارة قال سمعت ابا جعفر يقول ان من الامور ما مضى منه واما موثقة واذ الوقت وقتان الصلوة فاما هذه التحدة
 فربما تجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبقا آخر الاصلوة للجمعة فان صلوة الجمعة من الامور المعينة انما لها وقت واحد حين تزول وقت العصر
 يوم الجمعة وقت صلوة الظهر ومن عبد الله بن سنان في المصنف عن ابي عبد الله قال قلتم وقت صلوة الجمعة عند الزوال في

في بيان الصلوة

الصلوة

ما سردناه من الأخبار واوضحناه من الديان الظاهر لا على الآداب ولا على الكلام هناك مواضع **الاول** قد صرح جليل
 اصحابنا من القبح انه لو خرج الوقت وقد تلبس بها ولو بالتكبر فاقربها تمامها جعة واجتنبوا طبع بان الوجوب بمحقق باستكمال
 الشرائط فيجب تمامها واورد عليه بان من جملة الشرائط الوقت فلو تحقق التكليف بالفعل فان التكليف يستلزم زمانا بعدد الوقت
 لما ذكر اعتبر الشهيد ومن تأخر عنه ان ادراك ركعة من الوقت لفعله من ادراك من الوقت ركعة فكم ادراك الوقت قال السيد الشارح
 بعد قول المصنف لو خرج الوقت وهو فيها التمام جعة اما ما كان او ما موما اطلت الاعيان بقضيه جوبا كما لها فيجوز التكليف ببلق الوقت
 ولو بالتكبر وبصرح الشيخ وجاز في وجوب التكليف بالتحسين بان الوجوب بمحقق باستكمال الشرائط فيجب تمامها وينبغي عليه ان التكليف بفعل
 موقت يستلزم زمانا بعدد لا متناهي التكليف بالتحسين ولا يشترط فعله في خارج الا ان يثبت من الشارع شرعية فعله في خارج الوقت ومن تأخر
 العلامة ومن تأخر عنه ادراك الركعة في الوقت كالوقت للعدم قوله من ادراك الوقت ركعة فكم ادراك الوقت كله وهو اقل من ذلك
 واختار المصنف ان ما ذكره لا ينبغي ان ما ذكره قد شتره وان يصح من وجه من احدها قوله وينبغي عليه ان التكليف بفعل
 موقت انه فانه ينبغي ان يعلم انهما مقامين **الاول** ان يدخل في الصلوة بانها على امتداد الوقت وسعته ثم يظهر في الثناء عدم ذلك
 والثاني ان يعلم في الصلوة عدم سعة الوقت فهل يجب عليه الدخول فيها والحال انه لا لا الظاهر من كلام المصنف في هذه المقالة انما هو الاول
 فانه قد صرح بالثاني في المقالة الاولى بعد ذلك ان الله لهم واعترضوا من الشارع عليه في وجوب بناء على التكليف فانه متى دخل في الصلوة بناء على
 سعة الوقت واستكمال شرائط الوجوب نظره كان دخوله مشروعا غائبا لا لحرمة انكف بعد ذلك صبيح الوقت من اتمامها وهذا لا يصح الا بعد
 عن وجوب الاتمام كما في غير هذا الموضع ومنه ما لو دخل في صلوة الكسوف وصلى بعضا ثم انجلى الكسوف فان صحته زارة قد صرح به
 اتمام الصلوة وان كان الشهور بين الاصحاحين لوقته لا يستلزم استكمال التكليف بشي بقص وقصره والجمع بين كلامهم
 وبين الرواية لا يحصل الا بالفرق بين الابدال والاسلامه بمعنى انه لا تكليف بذلك قبل الشروع في الفعل اما الوشع بناء على سعة
 الوقت وامتناده ثم ظهر ضيقه عن الاتيان بالصلوة فانه يجب الا تمام كما ذكرنا ذلك عليه في بعض المذكورة فكذا ايضا نحن في صرح فيجب الا تمام
 وقوله في الجواب ان التكليف بفعل موقت يستلزم زمانا بعدد لا متناهي كما في غير هذا الموضع فلو علم صبيح الوقت قبل الدخول فان التكليف بالدخول و
 الحال كذلك يسلم ما ذكرنا اما لو لم يعلم بل دخل بانها على التسعة فانه لا ينبغي عليه هذا الجواب للفرق بينهم بين اصل الدخول في
 الاستلام كما تقدم التصريح به في مسألة العدد فيها الوافق العدد بعد الدخول وثريق الا واحد مثلاً فانهم اوجبوا عليه الا تمام
 جعة وتاثيرهما قوله من ادراك ركعة من الوقت فكم ادراك الوقت كله فانه لا يتيسر الى الفهم ان هذا الخبر من جملة اخبارنا
 لم يثبت كلب الاخبار فيجوز الاستناد اليها في الاحكام الشرعية كما اخبرنا هنا بقوله بعد ذكر الخبر المذكور وهو انما قد صرح في
 المحقق ان الظاهر ان هذا الخبر انما هو من طريق المحققين وليس فيهم اية كلام السيد المذكور في شرح قول المصنف في بحث الاول فان ولو
 زال المانع فان ادرك الظهارة وركعة من الفريضة لزم ادائها حيث انما نقل هذا الخبر من صلاحي الشيخ ثم انظر قوله في شرحه ومن طريق
 الا صحاح شتره وادب الا يصح بن بانه وموقفه عما راى على المذاقين على ان من ادرك من الغداة ركعة قبل طلوع الشمس فقد
 ادرك الغداة وقد تقدم من تأخره وقد تقدم من تأخره في الكلام في هذا والبحث مع اصحابنا في تعميم الحكم مع اختصاص المروية من
 طريقنا بصلح الصبح ثم ظاهره دعوى الاجماع على ما ذكره من العموم وبه يظهر ان السلسلة هنا لا يخرج من الاشكال لعدم التصل العقلة
 في هذا المجال والله سبحانه والواؤه اعلم بحقيقة الحال **الموضع الثاني** لو تيقن او غلب على ظنه قبل الدخول ان الوقت لا يصح
 للصلاة وجب صلوته فظهر صريح به جملة الاصحاب منهم المحقق في تبع وهو ما اشارنا اليه ان التكليف بالصلاة في الوقت في المقالة
 الا تبني السيد السدة هنا بناء على اعترافه على العبادة للنفذ من قال هنا ايتم بعد ذكر عبارة المذكورة هذا اظاهر من ان
 سب من ان من تلبس بالمحقق في الوقت يجب عليه اتمامها فانه يقضي باطلا من حواجز الشروع فيها مع صبيح الوقت واجب عنه بان الشروع
 فيها انما يصح اذا طعن ادراكه جميعه بالان قال ومن ثم ذهب جميع من الاصحاب الى وجوب الدخول في الصلوة متى علم انه يدرك ركعة
 بعد الخطيئة لعموم من ادركه بل صرح العلامة في غير موضع بوجوب الدخول في الصلوة مع ادراك الخطيئة ونكبة الاحرام خاصة وهو بعد
 انتهى اقول وقد قد من ذلك ان حراد الله بالعبادة الاولى انما هو من دخول في الصلوة بناء على سعة الوقت فينبأ او طناً وهذه العبارة
 صريحاً كما نرى انما هو من علم او طناً قبل الدخول صبيح الوقت عن الجحفة فانه يجب عليه الصلوة ظهراً فوضع ذلك المسئلة غير موضع هذه
 المسئلة ويشير الى ذلك كلامه في العبارة الذي ذكره التنازع في المسئلة للنفذ من صورته بقا مهلكا اقال الشيخ اذا انقضت الصلاة فخرج
 وقبها ولم يبق منها جعة وبه قال فالك وقال الشافعي بقاء الوقت شرط فاذ خرج اتمها ظهراً وقال ابو حنيفة شطب لئلا ان الوجوب بمحقق
 باستكمال الشرائط فيجب اتمامها انتهى فان هذا الخلاف ايتى بعبارة في قوله من ادراك الخطيئة بناء على سعة من علم
 بفسقه ولا يتم دخل والحال هذه فدعوى لشارح مناهة الكلام لما سبق وان اطلنا عبارة الاولى يقضي جواز الشروع فيها مع بقاء
 صبيح الوقت ليس في محله وكيف كان فحل كلامه على ما نبهنا به في الثاني في عبارة اوله واطهر بما مع كونه وجهاً واصحاباً صححها
 بقى الكلام فيما ذكره المصنف في هذه المقالة من انه لو تيقن او طناً عدم سعة الوقت فانه لا يشترط له الجعة بل يجب ان يصلح ظهرها او و

لم يثبت

فيما لا ينبغي

قبل الدخول

لعموم قوله

فيما لا ينبغي

الشارح عليه فيا طوبى لذكره من ان قوله من ادرك ركعة من الوقت يتم الجميع الى اخر الكلام فان فيه اولاً ان ظاهر كلام الشارح في القائل
 الشارح يطعن... منع الدخول مع عدم ليقن سعة الوقت واطنه وهو الذي رده الشيخ لذكره هنا حيث قال فله ويشكل بل الواجب
 الوقت بغيره فوعده في الوقت فمع الشك فيه لا يحصل يقين البراءة بالفضل اه فانه ظاهر في عدم جواز الدخول وان يتفرع عن ركعة بل لا يتفرع
 وقد سبغ الجميع كما هو ظاهر كلام الشارح في التقدم وتاماً ما اشترانا البه ان هذا الخبر لم يثبت ورواه من طريقنا فلا يمكن الا اعتماد عليه في
 هذا الحمل ولا غير وان كثر تناقض كلامهم ونداء اوله على رؤس كلامهم وبطلان ذلك ملق هذا الكلام من تكرار هذا الخبر وما يفرع عليه
 من الأحكام وما ذكره من التناقض في المقام بالتحقق الا براه فانه ينادى على ما عرف في حق غيره من ان من ذهب الى وجوب الدخول في
 الصلوة متى علم ادراكه ركعة من الوقت ان استدلال هذا الخبر فله في ما فيه وان استدلال الاجماع كما تقدم عنهم فله في باب الاوقات فتعذر
 ادعاء ما في باطنه وخافه في حق التحقيق فيع ولو يثبت ان الوقت يتسع للخطبة وركعتين خفيفتين وجبت الجمعة قال السيد السند بعد فضل العبادة
 المذكورة القضاة في ذلك يفتن اتساع الوقت والشك في التسعة وعدمها الاصل في بقاء الوقت وبطلان بان الواجب الوقت بغيره فوعده في الوقت
 فمع الشك فيه لا يحصل يقين بالفضل والاستصحاب هنا يفتن في البقاء وهو غير كاف انتهى اقول العجب من قدس سره وتناقض كلامه في هذا
 المقام واضطرار على وجبه لا يمكن الاصلاح فيه والالتزام فان مقتضى كلامه هنا كما سمعت انه لا يشرع الدخول في الصلوة الا مع يقين سعة
 الوقت للخطبة والصلوة وان كانتا متحققتين وجعل ذلك ضابطاً كلياً وقانوناً جلياً مع انه صرح في شرح قول المصنف لو خرج الوقت وهو
 اتها جعته والاكفاء باذنه ركعة كما قد مناه عن ذلك من ادركه من الوقت ركعة ومثل ايضا في شرح قول المصنف وان يقن او علم على ظن ان
 الوقت لا يتسع لذلك فانه قال في طوبى لذكره من كلامه واجب عند بان الشرع انما يشرع لظاهر ادراكه لا لغيره لا يشرع فيها القضاء وانما
 وجب الاكمال مع التلبس بما في الوقت انتهى من ابطال العمل ورواه عن قوله من ادركه من الوقت ركعة يجمع واجب بان هذا الحديث
 مقيد بقيد يشترط في الخارج وهو كون الوقت صالحاً للفضل والقطع بان ما لا يصلح للفضل يمنع وقوعه فيه وفيه نظر فانه ان اراد بصلاته
 الوقت للفضل امكان وقوعه فيه فهو يتحقق هنا وان اراد بغيره فكذلك فلا دليل عليه ومن ثم ذهب جميع من الاحكام الى اخواننا في موضع الشك
 وفيه كما ترى خروج عن ذلك الضابط الكلي الذي قرره سابقاً من انه لا بد من يقين اتساع الوقت للقدار الواجب صحة الدخول وانه لا يجهن
 الظن حيث انه هذا بعد ان اجاب عن الخبر بقبوله بهذا الضابط مستند ذلك وكلفي بحد امكان وبالحجة فان اضطرب كلامه في هذه المقالات تلك
 لا يخفى على الداعل واما ما علل به هنا وجوب الاحكام مع التلبس بما في الوقت من التمسك بطلان العمل فهو ضيق والحق كما قد مناه وهو
 لا يشرع الدخول فيما الا مع يقين سعة الوقت واطنه انه لو ظهر القيق بعد الدخول والحال هذه فوجبه لا تمام عليه انما هو من حيث ان
 اضطرار التسعة انما هو في الابداء لا في الاستدانة فتد خل على التسعة وجبه لا تمام وان كان خارج الوقت لم يكن ما تقدم في الشرط
 الصلوة وما تقدمناه من مثل صلوة الكسوف ومخوضك هذا هو التحقيق في المقام وهو الذي يرجع اليه كلام المحقق وغيره من الاعلام فعليه
 اعقد ورحم عنك فضول الكلام والله سبحانه وتعالى اعلم بحقائق الاحكام **الراجح** لو كان منسحب عليه الجهر ففضل انظر الى حال
 هذه فلو اوجب عليه التسليح الى الجمعة فان ادركها والا اعاد ظهره ولم يخرج ما صنع اولاً في تلك الحال فذلك بغير ما هو الواجب عليه و
 الخطاب به فلا يبرر ذلك من غير عهدة التكليف ان ياتي بالجمعة ان امكن والا فالظاهر انهما بعد فوات الجمعة لا فرق في ذلك بين الجملة
 والقياس ولا بين ان يظهر في نفس الامر عدم الوجوب ام لا صلى الله عليه وآله فاسماً وظهر عدم التمكن من الجمعة فاشكال وظاهره ان لا يتحقق امكان
 العمل بالاجزاء والصلوة ولو لم يكن شراً للجمعة عجزه لكن يرجو اجتماعهما قبل خروجه فيجوز له تجييل الظهر والاجتماع بينهما وان ثبت الجملة
 بعد ذلك ام يجب ان يظهر الحال ويحتمل في ذلك الخاف قد لا ان الواجب بالاصل هو الجمعة وانما يشرع فعل الظهر
 اذا علم عدم التمكن من التوجه للجمعة وتكون في الذخيرة انهم ولما قل ان يقول ان هذا للتسهيل ربما امكن قلبه فيكون بالذلة على الاول السب
 وذلك لان اصالة الجمعة انما هي مع اجتماع شرائطها والحال انما هي غير جمعة وعشر غير انظر ظاهرة لا تخاطب بما في ذلك الوقت فلو
 لو قمتا فيه صححت لذلك وانظرا التمكن وعدمه الى اخر الوقت لا دليل عليه اذ العمل بحسب الوقت في تلك الحال فيكون قد ضيع فرضاً واجباً
 عليه والله اعلم **المطالع الثاني** فمن يجب عليه الجمعة ويرى فيه شره طسعة والاصل في هذه الشرط الاخبار المتكاثرة من الامم
 الاظهار ومنها ما رواه في الاسلام في الصحيح عن ابي بصير محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال ان الله عز وجل فرض في كل سبعة ايام حسناً
 وثلاثين صلوة منها صلوة واجبة على كل مسلم ان يشهد ما الاخص للربيع المملوك والساف والمراة والصبي ما رواه الصدوق عن زرارة في
 الصحيح عن ابي بصير انه قال انما فرض الله من الجمعة حسناً وثلاثين صلوة منها صلوة واجبة فرضها الله في جماعة عزوه هي الجمعة ومنها
 عن شعير بن الصفي عن ابي بصير عن الصادق ع والشيخ ع ومن كان على رأس فرسخين وما رواه الكليني في الصحيح
 او الحسن ورواه ابي القاسم القمي عن ابي بصير عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال ان الله عز وجل فرض في كل سبعة ايام حسناً
 الاصح ومنها ما رواه الشيخ عن منصور بن عيسى عن ابي عبد الله ع في حديث قال الجمعة واجبة على كل احد لا يجذر الناس فيها الا خمسة امراء
 والمملوك والساف والمريض والمجنون والشيخ الكبر والاعرج والساف والمراة والعبد المملوك ومن كان على رأس فرسخين اقرب وقد ظهر من هذا
 الا على الصحيح المريض والمجنون والشيخ الكبر والاعرج والساف والمراة والعبد المملوك ومن كان على رأس فرسخين اقرب وقد ظهر من هذا

الثالث

في صلاة الجمعة

نعم لو

في صلاة الجمعة

بشأنه

وعوم الأخبار الدالة على وجوب الجمعة عليهم لولا هذه الأخبار لقلول بعود الوجوب عليهم بعد الحضور يحتاج إلى دليل قاطع و
الرواية الأولى من هاتين الروايتين ضعيفة السند بالرواية والمنقول عنه فلا تقوم بحديثي تخصيص الأخبار المذكورة الدالة على
التقوط والثانية وإن كانت صحيحة إلا أنها تخص من التخي ومن ثم استشكل في ذلك ومثله الفاضل الخراساني في التمسك بالجمعة
المختصة في المقام ثم البحث الأول قد عرفت ما في دعوى هذه الأجتماعات من الجوازات لكن قد ورد ما يعضد هاتين الخبرين بالتشديد
المسافر أيضا رواه الصدوق في كتاب الأمان في المجلس السادس بسنده عن الباقر قال إنما مسافر صلى الجمعة فبها وجب لها
عطاء الله ما عدا الجمعة للجمعة ورواه في كتاب ثواب الأعمال في الموقف عن معاوية عن الصادق عن أبيه عن مثله وفيه تأييد ظاهر للقول
بالوجوب وإن كان أحسن من الدعوى أيضا والاحتياط يقتضي ما عدم حضوره وهو لا يجمع بين الفرصتين احتياطاً إن حضى وا
المقام الثاني الظاهر أنه لا خلاف بينهم في انعقاد الجمعة فيها عند الزيادة والعيادة والمساfer ما هو له في أصله من كونها من جملة
العهدة التي هو شرط الوجوب والكتبة والحنيفة من انعقاد الجمعة به ويحصل شرط الوجوب لا أمثال الزيادة والظاهر أنه لا خلاف في عدم
انعقاد الجمعة بها وإنما الخلاف عليها لو حضرت وعد من الذي يدل على الحكم الأوله مضافاً إلى الإجماع المذكور الأخبار فهي صحيحة
زائدة وحسنه لا يكون الخطئة والجمعة وصلوة ركعتين على أقل من خمسة رهط والرهط على ملك القضاة مادون العشرين الرجال لا يكون
فيهم امرأة وفي صحيحه مفسور بجميع الثوب يوم الجمعة إذا كانوا خمسة أقل والقوم على ما ذكره في القضاة الرجال دون النساء وقوله في ذلك
حجوا إذا كانوا خمسة نفر قال في القضاة التفرق بالقرابة علة رجال من ثلاثة إلى عشرة وهذه الأخبار كما ترى بالنظر إلى ما نقلت من
كلام أهل اللغة متطلبه الدلالة على أن العدة المشترطة في الجمعة لأن يكونوا من الرجال وأما الكلام بالنسبة إلى الحكم الثاني فظاهر
في اللغة والمتن أنها به هو الوجوب على المرأة لو حضرت قال في عده وهو لا الذين وضع الله عليهم الجمعة حتى حضى وهما الزمهم الدخول فيها وإن
كسبهم ولم يزمهم استماع الخطبة وصلوة ركعتين ومتى لم يحضوا هاءم يجب عليهم وكان عليهم الصلوة أربع ركعات كغيرهم في سائر الأيام
ومقتضاها كما ترى وجوباً على الجميع مع الحضور من غير استثناء واستدل عليه الشيخ في باب رواه بعض المفسرين وهو في بابه وجوب
المرأة ولو حضر فقال بوجوبها على المرأة عند الحضور غير أنها لا تجب من الصلوة وبدل عليه رواه بعض المفسرين وقال في باب إتمام التمام
الحسن من يجب عليه وشك فيه وهو الذكر الحر البالغ العاقل القاص السليم من العمى والعرج والشيخوخة التي لا حراك ... عنها الحاضر ومن
يجب عليه ومن لا يجب عليه ولا تعقد به وهو الصبي والمجنون والعاقل والمراة لكن يجوز لهم فعلها إلا المجنون ومن يشك به ولا يجب
عليه وهو المريض والأعشى والأعرج ومن كان على داس فرضين ومن يجب عليه ولا تعقد به وهو الكافر لأنه لا يملك بالفرع عندنا و
الظن كما ذكره بعض الأصحاب إن مراده بنفي الوجوب في موضع جواز الفعل بنفي الوجوب العيني لأن الجمعة لا تقع مندوبة الجماعات قطعاً
في الصبر بعدم الوجوب على المرأة حيث قال أن وجوب الجمعة عليها محال لما عليه لقائهم فقامه الأمصار وطعن بجوابه بعض المفسرين بضعف
حفظهم من المرأة حتى عند عدم جواز الفعل أيضاً قال في ذلك وهو محتمل لولا رواية ذلك فيهم المقتدرة ثم قال في ذلك وإن الوجوب العيني
منفصل قطعاً عن الجواز بالنسبة إلى كل من سقط عنه الحضور وأما الوجوب التقضي فهو تابع لجواز الفعل فحق تباين الجواز ثبات الوجوب بمعنى
انتهى إلى قول لا حتى انتهى إلى أن ظاهر كلمة الاحتياط وكذا ظاهر رواية بعض المفسرين أنها هو الوجوب العيني بعبارة لا تظاهر
الجميع هو أن السند عن هؤلاء إنما هو السند في كل فوا وحضر وأما الوجوب عينا وتعين عليهم الصلوة جمعة وهذا هو الوجوب التقضي
اختاره لا عرفت وجهاً ثم بقي الكلام في الأفراد المختلف فيها وهو المراهق وما ذكرنا فظهر أن حكم المرأة عدم انعقاد الجمعة بنا وإن يجب عليها
بالحضور كما ذكرنا الشك في ابن إدريس وبعض ذلك ما رواه الجمهور في كتاب قريباً لا سناد عن علي بن حفص عن أخيه الكاظم قال قال الله
عن النساء هل عليهن من صلوة العبد بن و صلوة الجمعة ما على الرجال قال نعم لظاهر جملته على الحضور في موضع الجمعة جبايتهم وبين
الأخبار الدالة على التقوط وثبوته عار واهل الجاهل المتقدم وإن كانت بخصوص المسافر وأما العبد والمسافر لو حضر فقال
الشيخ في الخلاف والمحقق في الصبر ابن إدريس إنما يشك فيهما لأن ما دل على اعتبار العدة مطلقاً فثبتنا وإلها كما يتناول فيهما وهو
جهد إلا أنه لا يتم فيها إذا كان مختصراً في السافرين ولذا زعمه شيخنا الشهيد لما سألني بيانه إنشاء الله تعالى في المقام وذهب جمع من الأصحاب
والأخبار عنهم التخصيص في طائفة من عبارته وإن حرمة وأهلها من بعض كتبهم إنما لا تنفقد بها لا تماماً ليس من أهل من الجمعة
إنما مقتضى من السافر تبعاً لغيره فكيف يكون مبنو عار ولا لو جاز ذلك لجاز انعقادها بالسافرين وإن لم يكن معهم حاضراً وأوجب بان
الفرق بينهما وبين الصبي عدم التكليف في تنصيصهما المسافر والعبد وبيع التبعية الخاص ولا التزام بانعقادها الجماعه بالسافرين في
نظر كما استدل به نعم يمكن منع الملازمة من جواز ذلك مع المنع من انعقادها بجماعة السافرين وهذا هو القهوم من الأخبار وأما ما ذكره
في الذكر من أن الظن أن الاتفاق واقع على صحة الجماعة السافرين وأما ما من الظاهر أن ظاهر الأخبار منصرف لا شفاؤها بان السافر
فرض في السفر إنما هو الظهور دون الجمعة ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله قال قال لنا صلواتي الصلوة
الجمعة فما عدا بعضي خطبة ومعه في الصحيح أيضاً قال سأل عن صلوة الجمعة جماعة من بني خزيمة ومعه في الصحيح أيضاً قال سأل

هذا الخبر صحيح
والظاهر أن الاحتياط يقتضي ما عدم حضوره وهو لا يجمع بين الفرصتين احتياطاً إن حضى وا

تجوز

الاجازة من

وهو

في صلبها الجمعة
التي هي في صلبها الجمعة

وهو ظاهر إطلاق ما قد مناه من رداءه مضاعف لكفني عن الرضا بغير ماله لا بشرط احتمال حمل الكراهة على التحريم في الخبرين للتلقي
وبعضه الزوايا التي قد ما ظاهرا عن رساله شيخنا الشهيد الثاني وان كان الظاهر انهما من طرق العامة وعلى الحكم المذكور في صحيح قال
لا تارة ما مور بالتسوية في الجمع من فرحين فكيف يسي عنها وبذلك يظهر ان ما احتله طالب تراه قريب لا استبعاد فيه الامر من حيث عطف
التميز والافعال ما ذكرنا من الادلة على عطفه والله العالم للمسئلة الشافعية القلم انتم خلافت من الامم صاحب في تحريم البيع بعد
الانقضاء للصلوة يوم الجمعة بل نزل الانواع عليه في الشريعة وكذا وبدل عليه قوله عز وجل اذ اودى للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا لذكر الله و
ذروا البيع فان معافاة الامر بترك البيع بعد الانقضاء فيكون حراما وروى في الفقيه جرسا قال وروى ان كان في المدينه اذا اذن يوم الجمعة ان
مناد حرم البيع حرم البيع لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذ اودى للصلوة يوم الجمعة لا يهر والظاهر ان الزاد بالبيع في الاية ما هو عام منه
ومن انشر الاطلافة في مقامه وبذلك صرح جمل من الامم صاحب واما الخلاف والاشكال في هذا الموضع في مواضع الاول الفهم من كلام
جمله من الامم صاحب منهم العلامة في الشريعة في هذا الموضع في مواضع الاول الفهم من كلام
الزوال اخذ بظاهر الاية فابيع بعد الزوال وقبل الاذان غير محرم قال في التتميم وهو مذهب علماء الامم صاحب ان قال ولا يجوز برك
التسوية على البيع على انما يجمع بل يكون مكرها ونسبلا جلة القاصدين واكثر اهل العلم ونسبنا في ماله واحمد تحريم البيع بعد الزوال
و ظاهره انما هو في حق البيع على الحكم المذكور مع ان في الارشاد على الحكم على الزوال وقال في تحريم اذ اجلس على المبر بعد الاذان و
يكتم بعد الزوال قبل الاذان انتهى قول والا فرب عنده ما ذكره شيخنا في من غا طه ذلك بالزوال فالظاهر ان التسوية في الاية على الاول
انما خرج من خارج الغالب المتكرر من وقوع الاذان متى تحقق الزوال قال في بعد كبر جارية المصالح الدالة على تعليق الحكم على الزوال وانما عطف
الحكم على الزوال لا لتسوية بل لوجوب التسوية والتداعا اعلام بل هو في الوقت فالحق في قوله الاذان عن اول الوقت فادام في قوله في
الشاب لوجود العلم ووجوب التسوية المترتب على دخول الوقت وان كان في الاية مترتبة على الاذان اذ لو فرض عدم الاذان لم يفسد وجوب
التسوية فان التسوية لا يكون شرطا للواحد في كراهة الامم صاحب عطف التحريم على الاذان فظاهر الاية بل صرح بعضهم بالكرهية بعد الزوال قبل الاذان
وهو اوضح دلالة وان كان ما هنا الجود انتهى وهو جيد ومبطل اليه ايقام كلام الحق في الاية في حذو حيث قال وابتع الظاهر ان التسوية
كنايه عن دخول الوقت فلو لم يناد بحرم ايقام وجوب التسوية فلو لم يناد بعد الزوال اشارة الى نفسه الا به احسن من كلام غيره بعد انقضاء التسوية
التحريم ظاهر الاية فانه اذا كان التسوية واجبا كما يدل عليه وورد في الفصل سائما لان الامر بالتسوية للوقت والترتيب على الاية كراهة زبدية
مغامرة وبذلك يظهر ان ما في كلام الفاضل الشرح اساني في التتميم قال في لا يخفى ان المذكور في عبارات الامم صاحب تحريم البيع بعد
الاذان حتى ان الجمع الامم صاحب على عدم تحريم البيع قبل التذرع ولو كان بعد الزوال لم يقل ما قد مناه فدل عن التتميم الى ان قال فما احتاره
في هذا الكتاب من اناطه التحريم بالزوال واخثاره الشارح الفاضل محل تأمل انتهى فان فيه لا مجال للتأمل من هنا الا ان كان باعتبار
مخالفة الاجتماع على تعليق وفيما هو قد عرف ولا سيما ما شرحنا في فقام من حول هذه الاجزاء وبصريح هو انما في كتابي في غير موضع الا في
القول في الادلة في تحقيق ما هو الحق الشفاد منها انما هو فيما ذكره هذا الفاضل المحققان كما لا يخفى على من اعطى اقامته في ذكرنا
فان جمل من وجوهه فيمن كما لا يخفى على المخاد المكين الثاني اختلف الامم صاحب في غير البيع من العقود والايضا في كراهة
والنكاح والطلاق ونحوها فاحتارنا العلامة في وجاؤه بالبيع للتشاك في العلم الموحى اليها في قوله سبحانه هذه ذكركم في كراهة
البيع بالان كراهة لان فله كان كراهة لا يتم كانوا يهبطون الى المدينة من سائر القرى لأجل البيع واشترى وابتع فان ظاهرا لا يهتضمي وجوب
التسوية بعد التذرع على الفور لا من جهة الاستلزام ولا على الفور كما قرر في الاصول بل من جهة الامر بترك البيع والتسوية في التسوية فترتبه اذ لا التسوية
فيكون كراهة فانها كانت اقوى وبعضه ذلك رابطة التسوية للتقدم وان كانت بلفظ الكراهة الا انك قد عرفت ان حملنا على التحريم غير بعيد
قد نك على كراهة التسوية في الحوائج الذي هو من الحقوق ايقام كراهة البيع لبعضهم في المقام وقال المحقق في العبر هل يحرم غير البيع من الحقوق
الا في البيع في المذهب لا خلافا لظاهره من الجمهور ولا خفيها من التتميم بالبيع فلا يبعد في غيره واستشكل في جمل من كتب فظهر العلم في
اليها في الاية قد مناه ذكره ومن ثم قال في جمل من كتب الحائج بالبيع وظهر في ذلك الليل الى ان ذلك والظاهر انه هو المشهور بين المتأخرين وقال
في كراهة لوجوب البيع على المصداق لطلقة الذي هو معناها الاصل كان مستفادا من الاية تحريم غيره ويمكن تعليل التحريم بان الامر
بالتيقن بسلامة التتميم عنده ولا ريب ان التسوية ما هو في حق التتميم من كل ما ينافيه من بيع وغيره هذا اعني وعلى هذا لا يحرم غير البيع
من القبول عن التتميم ما ورد عليه انا بالشبهة الى الاية في حق البيع على مطلق العاوض على الاعيان والمنافع خلاف التسوية في البيع
والعز في الثاني انه خلاف ما ذهب اليه في مواضع من كتابه من ان الامر بالتسوية لا يقتضي التتميم عنده العاوض اقول ولحق
في المقام ان يكون ان المسئلة كانت خالصة من التسوية في حق كان الاحتياط فيها واجبا وهو جانب القول بالتحريم ويخرج ما ذكره من
الوجوب التتميم الدالة على التحريم شاهدا والله العالم الثالث لو كان احدا من القاصدين من لا يجب عليه التسوية في التحريم عليه خلاف
فذهب جمع من المتأخرين الى التحريم واخرون الى الجواز بالنسبة اليه وان حرم بالنسبة الى الاخرين الثاني ذهب المحقق في فقهنا في
اكثرهم جهة الاولين انه معاودة على التحريم وقد نفى سبحانه منها بقوله ولا تقبلوا على الاثم والعدوان وقال في كراهة لو كان

في صلبها الجمعة
التي هي في صلبها الجمعة

المباعدة

لأننا نعلم من لا يطالب بالشيء بغير دليل لا نأخذ على الفاضل التحليل فينبغي التحريم لهؤلاء ثم ولا نأخذ
على الأول والعقدان ثم فوجئنا بالحق عليه بدعي وهو على ما في القول والكلام في هذه المسئلة كل ما فيها فاما غايتها من الغرض الاحتيا
فيها لم يكن ما عرفنا في الواقع البيع في الحال انتهى عنه من قبل بغير دليل وان لم يطل قولنا بنسبنا على ان انتهى في غير العبادات هل يتبعه
هنا دام لا فلهذا لعلنا من اجله من الاحتياط والظن اننا لثمة بين الشاويين اعتقاد بناء على ما نقرر عند من الاصول من ان انتهى في غير
العبادات لا يقتضي ايراد فطره الشيخ من بعض الاحكام من الاحتياط في طوق وابن الجبلي عدم الاعتقاد بناء على ان
التي هي منه في القول والتحقيق عند من هذا اللغز مما اوعدنا في جملة من يرونا سابقا على هذا الكتاب هو ان لا يخفى ان الغاية التي يروا
عليها الكلام في اللغز من ان الحق في العبادات لا يقتضي افساد وان اظهرت ونكرت في كلامهم وتلقوا في كلامهم الا اننا في كثير من عقوب
المعاملات فلا يحكموا بطلانها من حيث انتهى الوارد عنها في الروايات ومن تتج كتاب البيع وكتاب النكاح على كثير من هذا وذلك كبيع الضر والخمر
والعقود وبيع الغرر ونحو ذلك والعقد على الخت الزوجية وابطالها واتما ونحو ذلك وما ذكره من الغاية الشار لها اصطلاح اصولي لا يساعد
عليه الاختيار بان يكون اصلا حكما او قاعدة مطروحة بل المعلوم منها كون الامر كذلك في بعض ومختلفا في آخر كما اشرنا اليه ويحظر بالبال في الجمع بين
الاخبار المتضادة في هذا المجال ان بين ان انتهى الواقع في الاختيار ان كان باعتباره عدم قابلية العقود عليه لا تدخل تحت مقتضى العقد فالتدخل
العقد راسا لا لاشياء التي ذكرناها فان الحكم ان انتهى عنها انما وقع من حيث عدم قابلية الا لا نقول ان ما اوردنا في الباب وان كان لا يملك بل باعتبار
خارج من زمان او مكان او قيد خارج او نحو ذلك مما لا يدخل في اصل الموضوعين فالحكم فيه مذكور من محذور العقدان حصل الا انهما اعتبار
مختلفا انتهى عنه البيع وقد لا يتولد فان انتهى عند وقوع من حيث اركان في بعضه اليهم ح لصد انتهى في ان شئ الموضوعين باعتبار عدم قابلية
للموضوعين في الواقع باعتبار خارج عن ذلك وان اتم باعتبار ايقاعه في ذلك الزمان الذي في ايقاعه في وقت هذا التفصيل بعد ان يفسد العقد
والذي من الجليل ما وقف عليه في كلام شيخنا الشهيد الثاني اعل الله ربه ونور ربه في كتابه في فطره العقد على يد الاخ او اخوت و
اصحابها على العترة والمخالدة واختيارها في مخرج قيل في المسئلة المذكورة بطلان العقد وقيل بالعقود وان التمسد والمخالدة اختيارية ففسد عليه
وقد استدرك الفاضل بالطلان بالتي عنه ووقع في ذلك ما انتهى لا بدق على الفاضل في المعاملات ثم لم يجد ذلك فان قيل انتهى في المعاملات وان
لم يبدل على افساد نفسه لكنه لو اؤد على عدم صلاحية العقوق عليها للنكاح فهو لا على افساد من هذه الجهة كانه من نكاح الاخوت وكما انتهى عن
بيع الضر والتمس في محل النزاع من هذا القبيل قلنا لا يحد له هنا على عدم صلاحية العقوق عليها للنكاح فانما اعتد المحكم صالحته وهذا الصلح
مع الاذن بخلاف الاخوت وبيع الضر فاما لا يصح ان اصلا وصلاحية الاخوت على بعض الوجوه فلو فارق الاخ لا يقدح في التماسك لست اخذنا في
مخالفات بين الاخوت ويخالفها فانما صلاحية للزوجية مع كونها بدلت لخت الزوجية واخبار قد دل على ان من تزوج بها قد عرف انه لا بدل على الفاضل
ففساد الواقع عن هذا التزوج من قبل ما حرم لعارض كالبيع وقت التذلل والذم والعارض هو عدم رضاه الكبير فاذ الحكمه الرضا والتمس
وقد ظهر منه ما ذكرناه من التفصيل باعتبار رجوع انتهى فانه الى الحق عليه وحيث عدم صلاحية للتدخل تحت مقتضى العقد فيكون العقد فاسدا
فاسد او تارة من حيث اخرج فلا يلزم الفساد ومنه ما نحن فيه من مسألة البيع وقت التمسد ومسئلة بين الاخ والاخوات كما اشرنا عليه وتبين
فان انتهى بتاوقع باعتبار اخرج وهو الزمان في الاول وعدم رضا التمسد والمخالدة في الثاني وح فيكون العقد صحيحا في الاول ثم وفي الثاني
صحيحا في الثاني وعنده راد الله له المسئلة الشار في مخرج جلد من الاحتياط في بان الاذان الثاني يوم الجمعة بعد وقوعه في
هنا في موضعين الاول في انه هل يكون حراما المذكور بعده او مكرها في الشيخ في ط اتم كونه وبيعه للحق في المبيع ذهبان لورس في
الاول وهو لك هو بين الشاويين اخرج الفاضلون بالتحريم بان الاتفاق واقع على ان التبع لم يفسد ولا لم يفسد وهو عبادة يتوقف عليها على المشرع
واذا لم يفسد في مكان بعده الاذان للثلاثة وروى في اول من فعله عثمان ونفل عن الشافعي انه قال ما فعله التبع وابوبكر وعمر احب الى وقبل به
ان اول من فعله هو ابو بكر وصحبه البصر بوايد حفص بن غياث ع جعفر بن ابي قال الاذان لثلاث يوم الجمعة بعد وعمر الثاني بالنسبة الى الاذان
والاقامة للوقوفين قال في العترة الاذان الثلاثة بعد وبعض اصحابنا يفسد الاذان التبع شرح للضرورة اذا اقاموا فالتوبة ثالث على
وتب الاذان وسبقناه ثانيا لا يرفع عقبة الاذان الاول وما قبله يكون اقامه والتفاوت لغني فمن قال بانه بدعي اخرج بوايد حفص بن
غياث ثم ذكر الروايات ثم قال لكن حفص المذكور ضعيف وتكرار الاذان غير مهم لا يترك بضعف التظيم في فعله التبع ولم يامر به كان احب بوصف
الكرامه بغيره قال الشيخ وقبل اول من فعله ذلك عثمان وقال عطاء اول فعله مؤبدة قال الشافعي ما فعله التبع وابوبكر وعمر احب الى انتهى كلامه
زهد مقامه وانما يحبر بما فيه من الوهن الذي لا يفي على الفطن التبع فان حجرت كون الاذان ذكر فيضعف التظيم لا وجوب المشرع وعبادة التظيم
كل من اتم لوصلي انسان فريضته او فطرته او زكاة على التوظيف شرها بقصد انها مسطرة او واجب في هذا الزمان او المكان او بغيره خصوصه يرد
بها الشيخ فانه لا خلاف في البدعية والتعريب وانه فعل محرم ما قبله اخرج الزمانات محرم صلوة الحق مع انها عبادة تشفع التظيم لكن
لما اشرنا بقصد التوظيف في هذا الوقت مع عدم ثبوته شرعا حصلت البدعية والتحريم فيها وح هذا الاذان اتفاق كان وعدم فعل التبع ولا احره
ما وجب التحريم كما قلنا من ادركه وبالحجة فان كلامه قدس من هنا عن معتبره عرفت واما ما ذكره حفص بضعف الروايات في ذلك كونه عبادة
لا حاج للاعتناء في السند مع قبول الرواية للتاويل ولما في الاحتياط بان لفظ البدع غير مهم في التحريم فان المراد بالبدع

هذا
سنة
في
الكتاب
في
الكتاب
في
الكتاب

انما قال

في
الكتاب
في
الكتاب
في
الكتاب

لكن حاشية

في الملحق

ما لم تكن في عهد النبي ثم تجدد بعد وهو ينقسم إلى حرم ومكره انتهى وفيه ان الظاهر المتبادر من لفظ البدعة سيما بالنسبة إلى الصلوات انما هو الحرم ولما رواه الشيخ عن زرارة وحديث مسلم والفتح من الصادق ع ان كل بدعة ضلالة وكل ضلالة سبيل إلى الضلال وبالجملة فالأظهر كما عرفت هو التحريم واقراره بحضرة جعفر بن محمد بن علي الثالث فيها على الاذن الواقع للصلاة كما ذكره بعض فاضل متأخري المتأخرين الثاني في تفسير الاذان الثاني فقبل هو ما وقع ثانيا بالزمان بعد الاذان او ما وقع في الوقت من مؤذن واحد او فاصلا ثانيا سواء كان بين بدلي الخطيب او على النار او غيرهما وقبل ما وقع ثانيا بالزمان والاعتدال ان الواقع اولا هو ما مودبه والحكم بحكمه فيكون التحريم متوجها إلى الثاني وقبل ان يكون بين بدلي الخطيب لا في الثاني بل باعتبار الاحداث سواء وقع اولا او ثانيا بالزمان لما رواه الشيخ عن عبد الله بن ميمون عن جعفر عن ابيه قال كان رسول الله اذا خرج إلى الجمعة فعد على المنبر حتى يفرغ المؤذنون وردت بعض سنن الرواية ومعلومها بحسن محمد بن مسلم او جعفر قال سئل عن الجمعة فقال اذان واقام ثم يخرج الامام بعد الاذان فيصعد المنبر فيخطب وهو صبي في استحباب الاذان قبل صعود الامام الذي يكون الحديث عنه وقال ابن ادریس الاذان الثاني ما جعل بعد نزول الامام ثم إلى الاذان الذي عند الزوال وهو قريب فانه لا يقرأ احد ولا يردخبر بالاذان بعد نزول الامام اقول لا فيلما نحن اامين الاسلام الظاهر في كتاب جمع البيان في تفسير قوله اذا قُودى اي اذا اذن لصلوة الجمعة وذلك اذا جلس الامام يوم الجمعة ولم يكن على عهد رسول الله تعالى سواء قال السلب بن زبكان رسول الله مؤذنان احدهما بلال فكان اذا جلس على المنبر اذن على باب المسجد فاذا نزل اقام الصلوة ثم كان ابو بكر كحقيق اذا كان عثمان وكثير الناس وبعثت المنابر اذا اقاموا فاما في التفسير لاوله على سطح داره بالتون وقال له التون وكان يؤذن له عليها فاذا جلس عثمان على المنبر اذن مؤذنه فاذا نزل اقام للصلوة فلم يجب ذلك عليه انتهى ومنه دلالته على ان المراد بالثاني هو ما لو كان بين بدلي الخطيب بعد صعود النبي لا وهو السنون الموقوف فاعلم انه قد تقدم او تاتى يكون بدعي كما هو القول الثالث من الاقوال للفتنة وما اورد عليه بمحمد بن مسلم وان رواية القدرح ضعيفة فانه اشهر الحكم بين الصحابة والائمة بمضمون الرواية الا ان جابر لضعفها بناء على القول بهذا الاصطلاح الحديث واقام جعفر بن محمد بن مسلم فقل على الرخصة والله العالم **المسألة الثانية** في استحباب الجمعة من بعد الاذان فانه لا يقرأ احد ولا يردخبر بالاذان بعد نزول الامام اقول لا فيلما نحن اامين الاسلام الظاهر في كتاب جمع البيان في تفسير قوله اذا قُودى اي اذا اذن لصلوة الجمعة وذلك اذا جلس الامام يوم الجمعة ولم يكن على عهد رسول الله تعالى سواء قال السلب بن زبكان رسول الله مؤذنان احدهما بلال فكان اذا جلس على المنبر اذن على باب المسجد فاذا نزل اقام الصلوة ثم كان ابو بكر كحقيق اذا كان عثمان وكثير الناس وبعثت المنابر اذا اقاموا فاما في التفسير لاوله على سطح داره بالتون وقال له التون وكان يؤذن له عليها فاذا جلس عثمان على المنبر اذن مؤذنه فاذا نزل اقام للصلوة فلم يجب ذلك عليه انتهى ومنه دلالته على ان المراد بالثاني هو ما لو كان بين بدلي الخطيب بعد صعود النبي لا وهو السنون الموقوف فاعلم انه قد تقدم او تاتى يكون بدعي كما هو القول الثالث من الاقوال للفتنة وما اورد عليه بمحمد بن مسلم وان رواية القدرح ضعيفة فانه اشهر الحكم بين الصحابة والائمة بمضمون الرواية الا ان جابر لضعفها بناء على القول بهذا الاصطلاح الحديث واقام جعفر بن محمد بن مسلم فقل على الرخصة والله العالم

المسألة الثالثة في استحباب الجمعة من بعد الاذان فانه لا يقرأ احد ولا يردخبر بالاذان بعد نزول الامام اقول لا فيلما نحن اامين الاسلام الظاهر في كتاب جمع البيان في تفسير قوله اذا قُودى اي اذا اذن لصلوة الجمعة وذلك اذا جلس الامام يوم الجمعة ولم يكن على عهد رسول الله تعالى سواء قال السلب بن زبكان رسول الله مؤذنان احدهما بلال فكان اذا جلس على المنبر اذن على باب المسجد فاذا نزل اقام الصلوة ثم كان ابو بكر كحقيق اذا كان عثمان وكثير الناس وبعثت المنابر اذا اقاموا فاما في التفسير لاوله على سطح داره بالتون وقال له التون وكان يؤذن له عليها فاذا جلس عثمان على المنبر اذن مؤذنه فاذا نزل اقام للصلوة فلم يجب ذلك عليه انتهى ومنه دلالته على ان المراد بالثاني هو ما لو كان بين بدلي الخطيب بعد صعود النبي لا وهو السنون الموقوف فاعلم انه قد تقدم او تاتى يكون بدعي كما هو القول الثالث من الاقوال للفتنة وما اورد عليه بمحمد بن مسلم وان رواية القدرح ضعيفة فانه اشهر الحكم بين الصحابة والائمة بمضمون الرواية الا ان جابر لضعفها بناء على القول بهذا الاصطلاح الحديث واقام جعفر بن محمد بن مسلم فقل على الرخصة والله العالم

المسألة الرابعة في استحباب الجمعة من بعد الاذان فانه لا يقرأ احد ولا يردخبر بالاذان بعد نزول الامام اقول لا فيلما نحن اامين الاسلام الظاهر في كتاب جمع البيان في تفسير قوله اذا قُودى اي اذا اذن لصلوة الجمعة وذلك اذا جلس الامام يوم الجمعة ولم يكن على عهد رسول الله تعالى سواء قال السلب بن زبكان رسول الله مؤذنان احدهما بلال فكان اذا جلس على المنبر اذن على باب المسجد فاذا نزل اقام الصلوة ثم كان ابو بكر كحقيق اذا كان عثمان وكثير الناس وبعثت المنابر اذا اقاموا فاما في التفسير لاوله على سطح داره بالتون وقال له التون وكان يؤذن له عليها فاذا جلس عثمان على المنبر اذن مؤذنه فاذا نزل اقام للصلوة فلم يجب ذلك عليه انتهى ومنه دلالته على ان المراد بالثاني هو ما لو كان بين بدلي الخطيب بعد صعود النبي لا وهو السنون الموقوف فاعلم انه قد تقدم او تاتى يكون بدعي كما هو القول الثالث من الاقوال للفتنة وما اورد عليه بمحمد بن مسلم وان رواية القدرح ضعيفة فانه اشهر الحكم بين الصحابة والائمة بمضمون الرواية الا ان جابر لضعفها بناء على القول بهذا الاصطلاح الحديث واقام جعفر بن محمد بن مسلم فقل على الرخصة والله العالم

المسألة الخامسة في استحباب الجمعة من بعد الاذان فانه لا يقرأ احد ولا يردخبر بالاذان بعد نزول الامام اقول لا فيلما نحن اامين الاسلام الظاهر في كتاب جمع البيان في تفسير قوله اذا قُودى اي اذا اذن لصلوة الجمعة وذلك اذا جلس الامام يوم الجمعة ولم يكن على عهد رسول الله تعالى سواء قال السلب بن زبكان رسول الله مؤذنان احدهما بلال فكان اذا جلس على المنبر اذن على باب المسجد فاذا نزل اقام الصلوة ثم كان ابو بكر كحقيق اذا كان عثمان وكثير الناس وبعثت المنابر اذا اقاموا فاما في التفسير لاوله على سطح داره بالتون وقال له التون وكان يؤذن له عليها فاذا جلس عثمان على المنبر اذن مؤذنه فاذا نزل اقام للصلوة فلم يجب ذلك عليه انتهى ومنه دلالته على ان المراد بالثاني هو ما لو كان بين بدلي الخطيب بعد صعود النبي لا وهو السنون الموقوف فاعلم انه قد تقدم او تاتى يكون بدعي كما هو القول الثالث من الاقوال للفتنة وما اورد عليه بمحمد بن مسلم وان رواية القدرح ضعيفة فانه اشهر الحكم بين الصحابة والائمة بمضمون الرواية الا ان جابر لضعفها بناء على القول بهذا الاصطلاح الحديث واقام جعفر بن محمد بن مسلم فقل على الرخصة والله العالم

قال الشيخ
في نسخة
من نسخة

قال الشيخ
في نسخة
من نسخة

في نسخة من نسخة

الركعات للتفريق فان قدمت التواضع واخرها ما هي ست عشرة ركعة والواجب فعل الاخبار المتعلقة بذلك ليعلم بذلك مستند هذه الاقوال
 فيها ما رواه الشيخ في الصحيح عن يعقوب بن يقطين عن السبد الصالح قال قال مالك عن الطلوع يوم الجمعة قال اذا اردت ان تطلع يوم الجمعة
 غير مفرصك ست ركعات ارتفاع النهار وست ركعات قبل نصف النهار وست ركعات قبل الظهر وست ركعات قبل الغروب وست ركعات قبل الفجر
 في الصحيح عن محمد بن عبد الله قال سئل ابا الحسن عن الطلوع يوم الجمعة قال ست ركعات قبل الظهر وست ركعات قبل الغروب وست ركعات قبل الفجر
 اذا زالت الشمس ست ركعات بعد الظهر فذلك عشرة من سوا الفريضة ورواه في الاستبصار عن ابي نصر قال سئل ابا الحسن في الركعات
 واحتمال سقوط سجدة محمد بن عبد الله من هذا السند قائم لبقه الا ان الارح في ذلك ههنا عندنا بل عند محمد بن اهل هذا الاصطلاح حيث ان السجدة
 الى ابن ابي نصر صحيح مع كونه من اجتهاد العصابة على تصحيح ما يمتنع عنه وموافقة هذا التصحيح لما تقدم وما رواه في يوم عن محمد بن محمد
 ابن ابي نصر قال قال ابو الحسن صلوة النافلة يوم الجمعة ست ركعات بكرة وست ركعات صدر النهار وركعتان اذا زالت الشمس ثم
 صل الفريضة وصل بعد هاتئ ركعات وفي رواية لم يثبت في رساله ابيه له ورواه في نوادر احمد بن محمد بن يعقوب بن عيسى
 وركعتين بعد العصر وعن حمراد بن خازجة قال قال ابو عبد الله انا فاذا كان يوم الجمعة وكلت الشمس من الشروق بمقدارها من المغرب في
 وقد صلوة العصر صليت ست ركعات فاذا انقضى النهار صليت ست ركعات فاذ انقضى ست ركعات صليت ركعتين ثم صليت بعد هاتئ اقول
 النسخ كتابه عن ارتفاع النهار يعني وقت الضحى يوم النسخ النهار اذا علا وروى ابن ادرين في مسطر فاه التبريد فاه عن كتاب حمراد قال قال ابو
 بصير قال قال ابو جعفر ان قدوت يوم الجمعة ان تقبلي عشرة من ركعة فاضل ستا بعد طلوع الشمس وستا قبل الزوال اذا خالت الشمس فاضل
 بين كل ركعتين من نوافلك بالتبلي وركعتين قبل الزوال وست ركعات بعد الجمعة وروى الشيخ في كتابه الجالس بسند عن زهير
 عن ابي عبد الله قال كان ابو عبد الله في صلاة يوم الجمعة في صدر النهار فاذا كان عند زوال الشمس اذن جالس
 جلس ثم اقام وصلى الظهر وكان لا يرى صلوة عند الزوال الا الفريضة اذ ان ذلك وكان يقول هي اول صلوة فرضها الله ثم على العباد صلاة
 الظهر يوم الجمعة مع الزوال وقال رسول الله لكل صلوة اول واخول ولا يشغل سوى صلوة الجمعة و صلوة المغرب و صلوة الفجر و
 صلوة الصيدين فانه لا يقبل بين بدى ذلك نافلة قال وروى ما كان صلى يوم الجمعة ست ركعات اذا ارتفع النهار وبعد ذلك ست ركعات اخرى
 وكان اذا ركعت الشمس في التماس قبل الزوال اذن وصلى ركعتين فما فرغ الامع الزوال لم يتم الصلوة فصلى الظهر وصلى بعد الظهر اربع ركعات
 لم يوفد وصلى ركعتين ثم يتم وصلى العصر اقول ما اشتمل عليه هذا الحديث من تقديم الاذان على الزوال و صلوة ركعتين غريب مخالف
 للاخبار وكلام الاصحاب وكذا الاذان للعصر يوم الجمعة وروى احمد في كتابه العسل عن الفضل بن شاذان عن الرضا قال اتينا
 في صلوة السند يوم الجمعة اربع ركعات فخطبنا ذلك اليوم وقرأ في بيته وبين سائر الايام اقول وهذا ما وقع عليه من الاخبار المذكورة على
 الشرع في ما هو القول المشهور واما ما يمد على التماس عشرة فنهنا ما رواه الشيخ في الصحيح عن سليمان بن خالد قال قلت لابي عبد الله
 النافلة يوم الجمعة قال ست ركعات قبل زوال الشمس وركعتان عند زوالها والقرآن في الاولى بالجمعة وفي الثانية بالمناظرة وبعد الظهر
 ثمان ركعات وعن سعيد الاعرج في الصحيح قال سأل ابا عبد الله عن صلوة النافلة يوم الجمعة فقال ست عشرة ركعة قبل العصر ثم
 قال كان علي في يومنا زاد فهو خير وقال ابي جعفر ان يجلس منها ست ركعات فحسد النهار وست ركعات نصف النهار وصلى الظهر
 بصلى منها اربعة ثم بصلى العصر واما ما يدل على انها اثنتان وعشرون ركعة فهو ما رواه الشيخ في الصحيح عن سعد بن سعد الاشعري عن
 ابي الحسن الرضا قال سئل عن الصلوة يوم الجمعة كم ركعة في الزوال قال ست ركعات بكرة وست ركعات ثلثا عشرة ركعة وست ركعات
 بعد ذلك ثلثي عشرة ركعة وركعتان بعد الزوال فهذه عشرة ركعات وركعتان بعد العصر فهذه اثنتان وعشرون ركعة قال في المغرب
 هذه الواجب افرغ من زيادة ركعتين وهي نادرة وقد تقدم كلام فقير فاه عن نوادر احمد بن محمد بن يعقوب بن زبادة ركعتين بعد العصر وركعتين
 على العصر من المذكور في حديثه وهو مؤيد لهذه الرواية واما ما يدل على ما ذكره الصنفان من التقصيل المنفصل فلهذه عنهما من ارفع
 بصلى عشرين ومع الجمع في وقت واحد بصلى ست عشرة ركعة فهو ما خذ من ذكر الرضا في كتاب الفصح حيث قال لا تصلي يوم الجمعة بعد
 الزوال غير الفريضة والنافلة قبلها او بعدها في نوافل يوم الجمعة زيادة اربع ركعات في ثمان عشرة ركعة يجوز تقديمها في صدر النهار
 وتاخيرها في الجبد صلوة العصر فان استطعت ان تصلي يوم الجمعة اذا طلعت الشمس ركعات واذا انبسطت ست ركعات وقبل المكتوبة ركعتين
 وبعد المكتوبة ست ركعات فاضل فان صليت نوافلا كان يوم الجمعة فلا تصل الا المكتوبة في الكلام في الجمع بين هذه الاخبار والفتوى في
 اللعام على وجه يصح بالالسيان والاشظام والنكاح لا التحريم وحمل الزائد على الأقل على التفضل ولا استحباب تأخيرها في قوله في صحيح
 سعيد الاعرج بعد ذكر ست عشرة ركعة كان على قول ما زاد فهو خير الثاني في وقت التواضع المذكور في هذا الحديث في قوله وقت الصلاة
 والشيخ الشهيد في عمدة وبقية ما حوله من الشاؤون الى استحباب تقديم نوافل الجمعة كلها على الفريضة بان يصلي ستا عند انبساط الشمس ثمان
 عند ارتفاعها وستا قبل الزوال وركعتين بعد الزوال وقال الشهيد حين نزول بسطره بما في تحقيق الزوال والقاهر من كلام الشيخ
 السيد ابن ابي عقيل وابن الجنب استحباب ست منها بين الظهر وبين نفل عن في استحباب تأخير الجمع وليس في كلامه من تأخيرها
 كما سئل عن تأخيرها ولا بأس بفعل جولة من عبادات الاصحاب في الباب ليس في ذلك به القدر مما غشاه والارتياب فيقول قال السيد المرتضى

في التواضع

في التواضع

في التواضع

في التواضع

في التواضع

بصل على عند انبساط الشمس ركعتان فدا استمع التماس على ركعتين فاذا صلى الظهر صلى بعدها
سنة وقال الشيخ في سنة وقدم نوافل الجمعة كلها قبل الزوال هذا هو الافضل في يوم الجمعة خاصة وان صلى سنة ركعتان عند انبساط
الشمس سنة ركعتان عند ارتفاعها وركعتين عند الزوال وسنة ركعتان بين الظهر والعصر لم يكن اتم بهما من ان اخرج جميع النوافل
الى بعد العصر جاز له ذلك الا ان الافضل ما قلنا ومضى ذلك النقص لم يكن قاصدا من نوافل شيا اخرها الى بعد العصر وقال في
بعض يوم الجمعة تقدم نوافل الظهر قبل الزوال وقال في تقديم النوافل يوم الجمعة خاصة قبل الزوال افضل وفي غيرها من النوافل
لا يجوز وبسبب ان صلى سنة ركعتان عند انبساط الشمس سنة ركعتان عند ارتفاعها وسنة ركعتان اذا قرأ من الزوال وركعتين عند
الزوال وان صلى بين الفريضتين سنة ركعتان على ما ورد به بعض الروايات كذا اجماع جاز ان اخرج جميع النوافل الى بعد العصر جاز له
غير ان الافضل ما قلناه وقال الشيخ المفيد وصلى سنة ركعتان عند انبساط الشمس سنة ركعتان ارتفاعها وسنة قبل الزوال وركعتين
حين نزول الشمس بها في حق الزوال ثم قال في موضع اخر وقت نوافل الجمعة في يوم الجمعة قبل الصلوة ولا يابس بتأخيرها الى
بعد العصر ويحذر وقال ابن شميل اذا صلى تلك الشمس صلى فيها وبين الزوال اربع عشرة ركعة وادراك الشمس فلا صلوة الفريضة ثم ينقل
بعد هاتين ركعتان ثم يصلي العصر كك صلاة رسول الله فان خاف الامام اذا نقل ان يتأخر العصر من وقت الظهر في سائر الايام على
العصر بعد الفريضة من الجمعة ثم ينقل بعد هاتين ركعتان هكذا اطلق عن امير المؤمنين اقر بها كان يصوم بين صلوة الجمعة والعصر
وبصلى يوم الجمعة بعد طلوع الشمس بعد العصر وقال ابو الصلاح بسبب تكل مسلم تقديم دخول المسجد لصلوة النوافل بعد الصلوة
وبلغ من حضوره قبل الزوال ان يقدم النوافل على ركعتي الزوال فاذا اذراك الشمس صلها وقال ابن الجبدي الذي مضى عن اهل البيت
من نوافل الجمعة ركعتان مضمومة التماس وسنة ركعتان ما بين ذلك وبين انبساط التماس وركعتان الزوال وبعد الفريضة ثمان ركعات
منها اركعتان نافلة العصر قال ابن البراج بصلى سنة ركعتان عند انبساط الشمس سنة ركعتان ارتفاعها وسنة قبل الزوال وركعتين
تقول الشمس سنة ركعتان وقال الشيخ في باب ما يجرى ان استطاع ان يصلي يوم الجمعة اذا طلعت الشمس سنة ركعتان وادراكها
سنة ركعات وقبل المكتوبة وركعتين بعد المكتوبة سنة ركعات فافضل فان قدمت نوافلك كلها اجوز للجمعة قبل الزوال اخرها الى بعد المكتوبة
فهي سنة عشرة ركعة وتأخيرها افضل من تقديمها اقول وهذه غير عبارة الفقه الرضوي التي قد منها قال ابن في الفتوح ان استطعت
ان تصلي يوم الجمعة اذا طلعت الشمس سنة ركعات وادراكها سنة ركعات قبل المكتوبة وركعتين وبعدها المكتوبة سنة ركعات فافضل
فان قدمت نوافلك كلها يوم الجمعة قبل الزوال او اخرتها الى بعد المكتوبة فهي سنة عشرة ركعة وتأخيرها افضل من تقديمها وفي رواية
زائدة بن اعين وفي رواية ابن بصير تقدم فيها افضل من تأخيرها وهو كما ترى يرجع الى ما قلناه من عبارة كتاب الفقه الرضوي اجماع
الا انه حكم في الكتاب بكون التأخير افضل من التقديم وفي عبارة الفتح نسب فضيلة التأخير الى رواية زرارة وفضيلة التقديم
الى رواية ابن بصير وهذا فان الروايات وان لم يصل اليها ولكن كفي بقوله اليها انه هو الصواب فيها بقوله وما يدل على فضيلة التأخير
ما رواه الشيخ عن عقبة بن مصعب قال سألت ابا عبد الله فقال ايما افضل اقله ركعات يوم الجمعة او صلها بعد الفريضة فق
لا يل تسليمها بعد الفريضة وعن سليمان بن خالد قال قلت لابي عبد الله قد م يوم الجمعة شيئا من الركعات قال نعم سنة ركعات قلت
فايها افضل اقدم الركعات يوم الجمعة ام صلها بعد الفريضة قال يتصلها بعد الفريضة افضل وما يدل على فضيلة التقديم زيادة على
رواية ابن بصير التي اشار اليها في الفتح رواه زرارة في التلخيص فليعلم ان كتاب مجالس الشيخ وما رواه الشيخ في الصحيح من على بن يقطين قال سئلت
ابا الحسن عن التأخر التي يقتضي يوم الجمعة قبل الجمعة افضل او بعد ما قال قبل الصلوة والشيخ قد جمع بين هذه الاخبار بينه على ما ذهب
اليه من فضيلة التقديم بحمل الخبرين الا ولين على ما اذا ذكره الوقت ولم يصلها بعد وعلى الفضيلة في خبري على بن يقطين بان لا يامن
ان يجتمع في يومه ثواب التأخر وهو جسد وبعضه استحباب الجمع بين الفريضة يوم الجمعة وعلم الفضل بالتأخر وكذا الاخبار التي
على ان وقت العصر يوم الجمعة وقت الظهر في سائر الايام الشافعي في وقت ركعتي الزوال هل هو حال الزوال كما يدل عليه الشافعي لم يكن
قبله او بعد قولان ما قلنا منه من كلام السيد المرتضى وعلام الشيخ في نهضة وكلام ابن الجبدي وابي الصلاح هو الاول وظاهر كلام ابن
عقيل الثاني وظاهر كلام الشيخ المفيد وابن البراج الاول اجمع احتمال الحمل على الثاني بان يكون صلوة الركعتين في موضع الشك في الزوال
وعلم بخلافه وما يدل على الاول من الروايات القديمة في اللغات محضه يعقوب بن يقطين ورواية محمد بن عبد الله ورواية محمد بن ابي بصير
ابن خزيمة وصحبه سليمان بن خالد وصحبه سعد بن سعد الا لا شرعي وما يدل على الثاني منها ما رواه ابن بصير فيقول من كتابه
ورواه زرارة في التلخيص عن كتاب مجالس الشيخ وكلامه في كتاب الفقه الرضوي ومنها صحبه على بن جعفر عن اخيه موسى قال سألت عن
الزوال يوم الجمعة ما احده قال اذا قامت الشمس صلى الركعتين فاذا اذراك الشمس صلى الفريضة وما رواه الشيخ عن عبد الله بن عجلان قال قال
ابو حمزة اذا كنت شاكا في الزوال فصل الركعتين فاذا استيقنت الزوال فصل الفريضة وما رواه الكوفي عن ابن ابي عمير قال سألت ابا عبد الله
عن الصلوة يوم الجمعة فقال نه بها غير بل مضيقه اذا انك الشمس فصلها قال قلت اذا انك الشمس صل ركعتين ثم صلها ما قال فقال
ابو عبد الله اما اذا انك الشمس لم اجد في قبل المكتوبة قال القاسم وكان ابن بكير يصلي ركعتين وهو شاذ في الزوال فاذا استيقنت الزوال بدأ

فصل في العتيد

[illegible]

५५

محبوب

روایات

۷ وصلوة الاسوف
فريضة

میتھ

1

۱۰۰

في وجوب
في وجوب
في وجوب

مياقي من نفل بقية العبادة المذكورة التمتع المكيمة الثانية التي هي في كلام الأصحاب بل نفل جلده منهم الأضلاع عليه ان يشترط
في الجملة من في صلوة العيد ما يشترط في الجمعة من الشرط المذكور من قبل تقدمه انما هو في الخلاف انما هو في الخلاف انما هو في الخلاف
انما هو في الخلاف انما هو في الخلاف انما هو في الخلاف انما هو في الخلاف انما هو في الخلاف انما هو في الخلاف انما هو في الخلاف
عن أبي جعفر قال ليس في الفطر ولا في الأضلاع ولا في الأضلاع ولا في الأضلاع ولا في الأضلاع ولا في الأضلاع ولا في الأضلاع ولا في الأضلاع
مسلم عن احمد ما قال ما في الفطر ولا في الأضلاع ولا في الأضلاع ولا في الأضلاع ولا في الأضلاع ولا في الأضلاع ولا في الأضلاع
مع امام في جماعة يوم العيد فلا صلوة له ولا قضاء عليه وما رواه ابن بابويه في الصحيح من زائدة عن أبي جعفر قال لا صلوة يوم الفطر ولا في
الأمع امام عادل ومن سماعه في الموقوف من أبي عبد الله لا صلوة في العيد من الأمع امام وان صليت وحده فلا بأس بخوضه كلام المحقق
وتبين ما جاء من تأخر عنه الا ان جملة من متأخري المتأخرين الذين رثوا عنه في بقية النظر في الأحكام والتأمل التام في أخبارهم وعللهم
في هذا الشرط فهم من استشكلوا وصاروا للسلالة عنده في قالبها لا شكل ومنهم من خالفهم وجرم منع ما ذكره ومنه ذلك عندنا لا وحين هو
احتمال حمل الأيام في الأخبار المذكورة على ما هو من امام العصر في امام الجماعة ولا في هذا المذهب الحديث الكاشاني في الصحيح فانه جعل هذه الايام
متشابهة لتحتمل ارادة العيص منها ولبس في حكمه في احد العيدين وعندنا الاخرين هو ان الظاهر منها انما هو امام الجماعة خاصة قال في بعد
فعل الاستدلال عن مترى مقدمتها في الاخبار وعندي في هذا الاستدلال نظر اذ الظاهر ان المراد بالامام هنا امام الجماعة لا امام الأصل
كما يظهر من تكرار الامام ولغة الجماعة وقوله في صحيح ابن سنان من لم ينفذ جماعة الناس في العيدين فليغتسل وليطيب بما وجد
ليصل وحده كما يهمل في الجماعة وفي مؤلفه سماعه لا صلوة في العيدين الامع الامام وان صليت وحده فلا بأس قال في قدس سر في
روض الجنان ولا مدخل للفقيه حال الغيبة في وجوبه في ذلك الا في اصحاب وان كان ما في الجملة من الدليل فليس هو هنا الا في استحقاق
الفاضل ولعل السمع قد علم وجوبه باحوال العيدين وعلل بخلاف الجمعة ان الواجب التام في الجمعة هو التمام في الجماعة والواجب في الجمعة
في العيدين غير منصوص اذ ليس من غير ما في خبره في غيرها ولبس فلو وجب عينا وهو خلاف الأضلاع فذلك لظاهره ان المراد بالدليل ما ذكره في
الجمعة ان الفقيه يصب من قبله عما كان كالتأنيب الخاص فقد بينا ضعفه فيما سبق واما ما ذكره من ان قولهم ظاهره ان لا منافاة بين
كون الوجوب في الجمعة بخبرنا وفي العيدين عينا اذ انفسه لا دلالة وبالحجة في تخصيص الاملة الذي ذكره على الوجوب بمثل هذه الروايات لا يخرج من اشكال ما
اكتفه من الأضلاع في صياح للتخصيص بقوله لا يفتاه غير من ان الأضلاع انما يكون بجمع العلم القطعي يدخل قول الامام في اقول للجمعة في
هو غير متحقق هنا ومع ذلك فالحرج من كلام الاصحاب مشكل وتبايع في دليل اشكال انتهى وقال في التمهيد بعد ذكره ما ذكره في اوله في
الوجوب ملحق على وجوبه للتأنيب بالتبني فاعلم انه لو صدق على جهة الوجوب وان كان لنا في موضع تأمل ان الامر هنا كذلك فان وجوبه
عليه ثابت باجماع الاصحاب مع ان التمسك باصل علمه بوجوبه عليه وحمل اشكال فاذن القول بعدم الوجوب في غلبة الاشكال والاجتزاع على
حكم بالوجوب مع عدم ظهوره مع وجوبه من الاصحاب لا يخرج من اشكال وطريق الاحتياط واضح وقال شيخنا المجلسي في كتابه البحار بعد نفل كلام
الفاضلين بالاشترط واستدلوا بالامام بالاجماع وبعض الاخبار للتقدم ما في الفطر وفيه نظر اذ التمسك بالامام في هذه الاخبار امام الجماعة
الامام الاصل كما يشعر به من تكرار الامام ولغة الجماعة في بعض الاخبار فاعلم ان ذلك انما هو في حله على هذا وقوله لا صلوة بجملة كاملة كما هو
التأنيب في هذه العبارة وفي صحيح أبي عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله في من لم ينفذ جماعة المسلمين في العيدين فليغتسل وليطيب بما وجد
ليصل وحده كما يهمل في الجماعة وبذلك الوجوب ما دل على وجوبه للتأنيب بالتبني فاعلم انه لو صدق على وجه الوجوب والامر هنا كذلك
وبالحجة ترك هذه الفرضية في صحة بين الاصحاب جرح عظيم مع انه لا ريب في رجحان وجوبه في الوجوب لا دليل عليه ولا لعل الفرقين كافيه
في جميع العبادات كما عرف سابقا اقول معظم الاشكال عند هؤلاء بعد اجمال هذه هو عدم نزع احد هاتين هبالي الوجوب الصحيح في
الجمعة زمان الغيبة بالوجوب الغيبة هنا وانما جسي بان مقتضى حكمهم في العيدين بانما خارجة على خصوصية الجمعة في شرط الوجوب هو
تبعية صلوة العيدين لصلوة الجمعة كيف كانت فان هذا الكلام قد منح به الجمع من حكم بالوجوب التخييري في الجمعة زمان الغيبة والفرق
ان الوجوب الغيبة في حقه فاللزام من ذلك ان كل من اشترط في الجمعة شرطا من حضور امام العصر الاصل او فاشبهه واستفادها امام الجماعة
او وجوبه باعتبارها فانه يخرج من صلوة العيدين وبه يظهر ان كل من قال بالوجوب الغيبة زمان الغيبة في الجمعة فهو قائل ببقاء العيدين في
قال شيخنا المفيد في غيبة في باب صلوة العيدين وهذه الصلوة فرض لازم لجميع من لم ينفذ الجمعة على شرط حضور الامام واستمر على الاقرار
عند عدم حضور الامام وهو كما ترى صحيح فيما قلناه واخرج فيما عنيناه فانه حكم بان صلوة العيدين فرض عيني لكل من لم ينفذ الجمعة وقد
عرف من مذهبنا في الجمعة وشرطها عندنا انما هو امام الجماعة وهي واجبة على من ينفذها باجماع شرائطها التامة التي من جملتها امام الجماعة
ومقتضى ذلك وجوب صلوة العيدين عينا متى حصل ذلك الشرط وقوله في شرط حضور الامام انما هو في بيان الفرق بين الجمعة والجمعة
بحصول الاحتياج في هذه دون ذلك فجعل ذلك الوجوب الاحتياج على حضور الامام وعدم حضوره فهو صلى مع الامام في وجوبه واجبة
ومتى نفذ الصلوة بعد فمضى حجية فزاد في خلاف الجمعة فانه مع عدم الامام سقطت بالكتابة والمراد بالامام في كلامه هو امام الجماعة الذي
قد علم نفي بقاء صلوة الجمعة في ذلك وما ذهب اليه بعض من الاصحاب جماعة فهو بطلان ما ذهب اليه من انما واجبة عينا وان وجد

الوجوب في الغيبة

الأمم وكلت باقي الشرط والأصل في إجماع ما ذكرنا من استحباب ما ذكرنا من استحبابه فلا يخاف عليه إذا أقمه محل الأجر النفع له على ما لم
الأصل فقد عرف ما فيه من كلام مشايخنا المذكورين فإنه تجد وجب كالأجر على الفضل الكبير وهو تد ما ذكرنا من عدم اشتراط امام
الأصل في هذه الصلوة ما نقله من كتاب البخاري في كتاب ثواب الأفعال حيث أنه نقل في خبر عن سلمان الفارسي عن رسول الله في
قوله صلوة أربع ركعات على كفة مخصوصة بعد صلوة العبد ثم قال قدس سره هذا لأن كل ما هو مخالف لأصل ما يقبض ثم يصل الأربعة ركعات
للصلاة فانه من كان امامه مؤقفا لم يذهب وإن لم يكن مفروضا لظلمة لو كان له أن يصل بعد ذلك حتى يزدل الشمس انتهى وهو من شرطنا في
أن صلاة العبد تسبق صلاة الجماعة وأما الجماعة وعلم اشتراط امام الأصل وبطلان ما في دعوى الإجماع على اشتراط هذه الصلوة امام
الأصل مع تضييع هذا العلم الذي هو من أهل الصلوة الأولى الذين عليهم العول يجوز إمام الجماعة ما سمعت وأما احتمال الحمل على صلوة
مستحبة فغير جيد لما سبق من أن لا مستند ولا دليل عليه وان فكر جملهم وبطلان ما في خبره فان علم ذكره ماء احتماله للوجوب الصلي في
هذه الصلوة ابتداء اعتبارا حاله في الأحكام هذه الصلوة على صلوة الجمعة فكذلك حكمها في صلوة الجمعة فانه في هذه الصلوة فلا يثبت من سكون
عن النص في بعضها هو نسيب عن هذه الصلوة وان قالوا بفي الجمعة فهو غلط محض كما أوضحناه في عبارة عذره ومما يوجب ذلك الإخبار لا يشك في
نقله أنه علم فيهم لا مائة لا حكمهم كبقية الصلوة وأما أحكامها وما يصل بالأمم فيها فان جميع ذلك فثبتنا واضحا على أن يأتى من
احكامهم أن يصلوها بغير الصوم لأن الصوم لا يظهر لهذا التسليم كغيره فانه كالأجر على المتأمل النصف ثابته العدة وقد اجمع أصحاب
على اعتباره هنا وبدل عليه محجة الخطي عن أبي عبد الله أنه قال في صلوة العبد إن كان القوم خسنوا وسبغوا فانه يجزئ في الصلوة كما
يضعون يوم الجمعة وروى في كتاب عام السلام عن جعفر بن محمد أنه قال إذا كان القوم خسنوا فصا مع امام في تعليمهم انجموا
الجمعة والعبد ينزل عن ابن جعفر قال قد هبنا في اشتراط الجمعة هنا مع أنه لا يفي في الجمعة بخبر ورد بعض أصحابنا بعدم التسليم أقول
أنكم من كلامكم بحسن وصول التسليم بذلك وان لم يصل اليها حيث قال على ما نقله عن أبي الخ إذا لا يصح مع الإمام ولا مع امرئ من الجماعة
أقضا باقول من سبعة من المؤمنين فصا عدا ولا جمعة باقل من خمسة ولو كان في القياس كانا جميعا سألوا ولكن تقيده من الخلق سبحانه وهو
كان في حق وصول التسليم وقالوا الجماعة وقد علمت جمل من الجماعة أن ذلك لا يقعها الواحدة قال في ظاهره صاحبنا في ظاهرها
في طلقوا مسأله الجماعة في الشرط وفل عن الخطي في التضييع بذلك فثبتنا أنه لم يزل عن أبي الخ أنه صلى في جماعة عدا في جماعة فيقول أنه صلى
جستان وما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر الناس لا يملون من أن لا تخلف جلا يصل العبد في قال لا أخالف التسليم وهو لا بد أن على النع ومن ثم
توقف في كثر ويبي اشتراط ذلك وهو في جملة ما أتى أقول الظاهر أن جميع التعديل المفعول عن الخطي إلى أن العبادات لما كانت توقيفية عن
الشروط وجوباً وندبا واعدة أو اتحاداً أو كونه في ذلك فالواجب الوقوف على ما علم منهم صلوات الله عليهم بقول أو على ما علم من غيرهم من الأخبار
هو حوزة صلوة واحدة في المصنوع أصلا امتداد ما في الفرض ثبوت الثانية ومشروعية في هذه المسألة تترقب على الدليل وهذا الكلام
موجب صحيح أن على الذي بأوجه الدلالة لا يخفى وبه تقيده لأخبار الدلالة على الوجوب فلا يمكن الاستناد إليها في القام وأما الرواية فلا اشكال
في أن ظاهرها هو أنها كانت بعض صلوة العبد بن جماعة والتدبير فيها قالوا لم يخلف في المصنوع من يصل العبد بن من خلف من القصة والجمعة من
الخروج فاجاب بأن لا أخالف التسليم والمراد بالتسليم في هذه الصلوة في الفرض فانه واجب بالتسليم والتؤيد واطلاق التسليم على ما وجب بالتسليم
مشايخ في الأختار كما قد ذكر في فصل غسل الجمعة من كتاب الظواهر لأن المراد بالتسليم في جماعة ما يؤمهم وعلى هذا المعنى في الاستدلال
بالرواية وهو معنى واضح لا غبار عليه وهو هذه الرواية وروى في كتاب عام السلام عن خطبة إمامنا أمير المؤمنين في قوله من يصل
بضعاف الناس يوم العيد في المسجد قال الكروان استن ستمه لم يبق لها رسول الله وروى شيخنا في كتاب الظاهر نقل ما في كتابه صاحبنا محمد
عن محمد بن مسلم قال معصيا بعباد الله ثم يقول قال الناس من لم يجمع الا تخلف من يصل بضعاف الناس في العيدين قال فقال لا أخالف التسليم ونحوه
هذا المعنى يروى في الحسن عن رقا عذ قال معصيا بعباد الله الحديث ومما يوجب ذلك ما تقدم في صحة زكاة من أن يصل مع امام في
جماعة فلا صلوة له ولا قضاء عليه ونحوه في بعض الأخرى وهو شامل باطلا في ذلك لو كان ثمة امام أو كان ولكن فانه الصلوة معصيا وعللنا
له بعض جوابا لا فلا استحباب لأدب فيه نصا وفوق في الصحيحين لا ينشأ من لو شهد جماعة الناس في العيدين فليست عليه في طيب بما وجد
ليصل وحده ونحوه ثم سألني انشاء الله نعم والله في هذه الأخبار وأما لو شهدت الصلوة أمر سوى في البلد الحسن هذا الاطلاق في
هذه الأخبار وإن بن لا صلوة ولا قضاء عليه أو بن فليصل وحده لأن مكان الاجتماع على جماعة سوى كالأجر في شأننا ذكر الشهيد بن تاتونه
من أن هذا الشرط ابتداء مع وجوب الصلوة بن فان كانا مندا وبين أو أحدهما لم يجمع الصلاة فثبتنا دليل على استحباب الجماعة على الصلاة
كما سألنا في صلاة العبد في ذلك أشار في أنه حيث قال بعد نقل الشهيد في قوله لا بد على من ذلك أن يجمع في
في كثره مدعي التضييع في صاحبنا في الأمم لا يجوز له أن يخلف من يعتزل بضعاف الناس في الصلاة أو يرد صاحبنا بن مسلم ثم قال وفل في
عن العامة أن عليا لم يخلف من يصل بالضعفاء وأهل البيت عرفت في وخامسنا في الخطبتان فيهما كلام أصحابنا فقال الشيخ في ذلك باطل
العبد بن وشرطنا في شرط الجماعة سواء في العدة والخطبة في ذلك وهو في قوله بشرطه في العيدين وبه قال ابن أبي عمير في قوله في
حيث قال والخطبتان واجبتان كوجوبهما في الجمعة لا في غيرها خلافاً بين المسلمين في كونها بعد الصلوة أو من قبلها ثم ذكرنا في كتابنا

في صلوة العبد

وخله هلا بعد منه الاطلاع عليها وطرحها من اليدين اذ لو عرف ذلك عالم اتا لم يفتضا اذ كروا استحباب من الاستحباب جماعة مع خذلان
بعض شروط الوجوب على دليل وقائدها استدلال بجركه كما قلنا من حمله على الله في العبرة وقد عرفنا محوينا عنهما مع معارضتها الواسلة
من الاحمال الذي ذكرناه بوجهه في المقام المذكور ان تلوها بالعبادة والاحتمال الضيق لتدبره وغايتها تعلقها بالزوائد هو عمل جمعي الامامية
وصلواتهم لئلا يجاءوا استحبابا حال الغيبة ولا يخفى ما فيه اذ رتبة مشهوره لا اصل له ورب متاصل ليس بشيء يتما مع ورود الاخبار المتقدمة
الذلة على التقييد بالوحدة والافراد في الاتيان بها مع اختلاف شرط الوجوب مع عدم وجود المعارض الصريح بل وجود التوقيف الصريح كما عرف
من مؤلفه عار فكيف يمكن الاتيان بعلمهم وفعلهم في مقابلة هذه الاخبار وحصولها مع موافقة ما فعلوه للعامة كما قلنا من الاشارة اليه
واما اتباع القدماء لئلا ياكل ان ثبت فلعلمه بانه على الوجوب كما هو ظاهر المتقدم من عدم الدليل على اشتراط امام الاصل في وجوبها فتعلم من
اشتراطه ان فعلهم لئلا على جهة الاستحباب سباني ما يوجبها وبالحمل فانها هي لخصنا الاستحباب في الافراد كما هو مفاد الاخبار المتقدمة مع
كونه خلاصا لجميع العامة وكيف كان الاستحباب جماعة انما تجب على ما هو المشهور من اشتراط وجوب العبد من وجوبها عينا امام الاصل ولا
يوجد هذا الشرط محتمل زمان الغيبة ولهذا اقبل القطب الروندي ومثني في مقابلة مناهله عنها ان عمل الاصحاب على الصلوة جماعة استحبابا
زمان الغيبة لا يفتقر عرف انه لا مستند له وانما على ما هو الظاهر من كلام جملته من تحقيق مناهله لآخرين وهو الظاهر ارجح من قال بالوجوب
الصحيح حال الغيبة من المتقدمين حيث اتهم بحصول شرائط الجمعة ثابتة بصلوة العبد من ان صلوة العبد من الغيبة كصلوة الجمعة والجمعة
والامام للشرط فيها انما هو امام الجماعة فيشكل التعلل في جملة هذه هي في مسافة الفرج كما عليه علما اذ ما لنا الان فاقم يصلون جماعة على
في البلد الواحد مع جميعهم هذا القول كما اشار اليه وقولهم باشتراط الوحدة فيها كما في الجمعة لا تمتد حتى يصل في مسافة الفرج بناء على ما ذكرنا
انتم الصلوة ثانيا للمعين ما تفرق في صلوة الجمعة من عدم مشروعية الجمعة الثانية في المسافة المذكورة وربما كان مستد في جواز التعلل
في الصورة المذكورة ما تقدم نقله عن شيخنا الشهيد من ان شرط الوحدة في فرضه مع وجوب الصلوة في فلو كانتا عند يدي او
احدهما لم يمنع التعلل وقيد ان كلام شيخنا المذكور مبنى على اشتراط العصوم في الوجوب الصلوة في الان عند مقتضى فلا يشترط فيها هذا القول
اذ هو مخصوص بالواجبة وما تفرقت عنده الوجوب ومن الغيبة علما باطلان الاخبار المتقدمة انما لا على الوجوب من غير ما يصلح للتعبها
بوجود امام الاصل كما يتصور في حصول باقي الشرط فان الوجوب يكون عينا عند فلا بد من اعتبار الوحدة فيها كما في الجمعة التي
قد حملوا عليها على ان ما لا يخلو من التمسك من مشروعية الجماعة وان كانت مستحبة محل الشك كما عرف وبالحمل فان ما يفعله علماء زماننا من احكامها
عنهم مما لا يرون له وجه مستند على كل من القولين تاضوا على القول الذي من اشتراط الوجوب الصلوة في امام الاصل فكل من في من الغيبة مستحبة
ففيما يقع بشيئ من ذلك فان غايته ما دلل عليه الاخبار هو استحبابها في فرضها فلو كانت مستحبة يتما مع دلالة الاخبار المذكورة على عدم مشروعية الجماعة
في صلوة الان فلو لا في مواضع مخصوصة وليس هذا منها وانما على القول المختار من وجوبها حال الغيبة عينا واعتقادها امام الجماعة حسبما
في الجمعة فانما باستكمال الشرط من وجود الامام وامكان الخطبة والعبد والجماعة والكون في فرض تكون واجبة عينا في اتم وجوب على
كل من في مسافة فرضه التسعي اليها والمخصوص فيها وكيف يتجه حصولها ثانيا بانها على الحال المذكورة ثم لو فرضنا تخلف عن الشخص لحد او لغرض عند
فغايته ما دلل عليه الاخبار انه يصلحها منفردا او بالجمعة فالحكم فيها كما في الجمعة الا انما ازيد هنا استحباب الصلوة في فرضه مع عدم ادراك الجماعة
لو قلنا خصوصها وانما الصلوة جماعة كما انتم في الجمعة الثانية بعدا فاما الواجب كما حرم صلوة العبد ثانيا لجماعة بعد الاتيان بها اولاً
لهذا انما جعل الصلوة بمحافل طوع التمسك بوجهه المطلق ان لم يمسح على يده او اقله العالم للسنة التي لا يفتقر ظاهر الاصحاب للفتان على سقوط صلوة
الصليين عن كل من سقط عنه صلوة الجمعة قال في الذكر انما يجب للعبد على من يجب عليه الجمعة عند علماء الجمع وقال بطريق الاخرين خلافه
قال في ذلك وبدل عليه البراءة التي من وجوب هذه الصلوة على من لا يجب عليه الجمعة الثالثة غايصم للمعارضته لثبوت ما يدل على انهم من
يجب عليه وفيه نظر فكيف لا والاخبار التي قلنا في السنة الاولى ظاهرة الدلالة في العموم فانه لا ريب ان الخطاب فيها ارجح الى جميع المكلفين
فان قولهم صلوة العبد من فرضه وصلوة الكسوف فرضه يعني على كل مكلف لا ما خرج به دليل وارده عنهم والاولى من مثله في صلوة الكسوف التي فرضها
بها مع ان هذا القائل لا يفتقر وجوه فالواجب ان يفتقر على ما دلل على خروجه من هذا العموم ويقوم اعلاه وادناه لا يفتقر خطاب التكليف
الذي في وقت عليه في الاخبار من الاثر المستثناة من الدخول منها المسافر لبعضهم زارة عن لحدتها قال انما صلوة الصليين على القيم ولا صلوة
الا امام وصحبه ويحي الفضل بن شاذان عن ابي عبد الله قال ليس في السفر جمعة ولا فطر ولا اخفى عارواه البر في كتابنا لمحاسن بسند عن
الفضل بن الفضل عن ابي عبد الله قال ليس في السفر جمعة ولا فطر ولا اخفى عارواه البر في كتابنا لمحاسن بسند عن ابي عبد الله قال ليس في السفر جمعة ولا فطر ولا اخفى عارواه البر في كتابنا لمحاسن بسند عن
في كتابنا غايصم السلام عن علي انه قال ليس في السفر جمعة ولا فطر ولا اخفى عارواه البر في كتابنا لمحاسن بسند عن ابي عبد الله قال ليس في السفر جمعة ولا فطر ولا اخفى عارواه البر في كتابنا لمحاسن بسند عن
الفضل بن الفضل عن ابي عبد الله قال ليس في السفر جمعة ولا فطر ولا اخفى عارواه البر في كتابنا لمحاسن بسند عن ابي عبد الله قال ليس في السفر جمعة ولا فطر ولا اخفى عارواه البر في كتابنا لمحاسن بسند عن
والاخرى قال نعم الا انما يوم الفرض حله الشيخ على الاستحباب والاظهر كذا في القول ان يقبل الاستحباب بما اذا شهد المسافر ببلدة يصلح فيها
الصلي فانه يجب له حضوره في الجمعة لا ان يفتقر صلوة العبد في سفره وهذه الرواية انهم مؤلفه جماعة قال سأل عن صلوة العبد قال في السفر
كل الا في الاخرى معنى فالتسليم بوجهه صلوة ولا تكليف في سفره ان هذه الرواية ليست في عدم التسوط من المسافر بل بما كان استثناء الاخرى

في شروطها
في شروطها
في شروطها

من يملك الأصغر طلوع الشمس في حليته خروج الزمان إلى صلوة العبد بكيفية الموعود في كونه يحجبون أخبار الزمان فلا طلعت الشمس
قام فاعسل وقسم ثم ساق الشجر في كنفه خروجه ولم يفتح الأخبار بعد التبع الثام على ما يدل على الامتداد إلى الزوال كما ذكره أبو اعون لهم متدا
غير الإجماع الذي قد اتفقوا مع ظهور الخلاف من جهة التخصيص المتوكلين والحي من السيد السند في أنه مع منافاة ذلك لا صاحب وعد وعما
عليه اتفاقهم في جملة من الأحكام مما لا يخفى على من لدن كتابه مع قيام الأدلة على ما يتحقق في أساليبهم والوجود هنا على ما ذكره من غير دليل
ويجب عند استدلالهم بهذا الخبر والحي بن والحال كما عرفت ثم ربما يشتر إلى ما ذكره من أنشد اذ صرح محمد بن قيس الدالة على قضاء صلوة العبد
مع ثبوت الزوال بعد الزوال لقوله فيها اذ شهد بعد ذلك ثم اشدان انما بالاله لا مستلش بن يوم اسرار الامام بالانظار في ذلك اليوم اذ كانا
شهدا قبل زوال الشمس وان شهد بعد زوال الشمس امر الامام بالانظار ذلك اليوم واخر الصلوة إلى الغد قال في الواقي هكذا وجد في التنج و
الشمس سقط فقتلهم بعد قول في ذلك اليوم أولا ويحوز فلا كفي عندها لظهور انما قول التخصيص مع تسليم صرح ما ذكره فظاهر ما يدل عليه الخبر
ثبوت الامتداد في هذه الصورة واصله مقصور عليها من حيث تصرف عدم امكان الصلوة في ذلك الوقت المذكور في الاخبار لغيره فلا يلزم به حكم
كلياً ولا من المحفل فربما في الخبر المذكور ان حلية واخر الصلوة إلى الغد متأنة لا معطوفة على الجملة الجزائية وحاصل الكلام انه امر بالانظار مع
ثبوت الزوال قبل الزوال بعد الزوال وعلى كل صنف اخر الصلوة إلى الغد لغوات وقتها وبذلك لا بد ان الخبر الذي معه وهو مرفوع عن محمد بن احمد
قال اذ اصبح الناس صياحاً لم ير في الهلال وجاء قوم عدول يشهدون على الزوبة فبلغوا وانخرجوا من الغداة اليها لم يعيدهم فانه لما كان
مطم في كون ثبوت الزوبة قبل الزوال او بعده قال في الواقي بعد ذكر هذا الخبر بعبارة يعني اذ شهد واصدقوا الوقت وعمره يعني بعد الزوال الذي
هو اخر الوقت بقرينة كلامه الاول ولا يخفى عليك ان صرح هذه القافية التي ذكرها في قبل كل من هذين الخبرين موقوف على قيام الدليل على
ما اتفقوا من الامتداد إلى الزوال وقد عرفت انه لا دليل عليه وح فلا يثبت هذه التأويلات واخراج الاخبار عن ظاهرها من غير معارض بعضها
ما ذكرناه من اوراقه في كتاب دعائم الاسلام عن علي بن في الغم لا يرون الهلال فيصيح صياحاً حتى مضى وقت صلوة العبد من اول النهار قال
بفطر من ويخرجون من عند فصلون صلوة العبد من اول النهار وهو بعد طلوع الشمس كما صرح به الاخبار المتقدمه وان التمسك بالشهور اذ انما
انما شهد وابعد حتى ذلك الوقت افطر الناس وتوا صلوة العبد إلى الغد بالجملة فانه لا يظهر ما ذكره من صحة الامتداد إلى الزوال دليل غير الا
إجماع الذي ادعوه وطرح هذه الاخبار التي قلنا تلحق صرح بعضها وادخلها في مقابل هذا الإجماع مما لا يخفى من حيث ما مع ظهور الفتح
في اوجاهتهم كما تقدم وصلوة الجمعة في هذا الإجماع بخصوصه بخلافه التخصيص المذكورين كما اشارنا اليه وحمل تلك الاخبار على معنى شق مع الإجماع
المذكور عن ظاهرها والتخصيص انما في هذه المسئلة نظم ما تقدم في وقت صلوة الجمعة حيث ان اكثر الاحتجاب إلى الامتداد في مثل وممن زاد
على ذلك وجعل عند الامتداد وقت الظهر منهم من خصه ببدء الزوال وهذا هو الوجه بالأخبار كما قد متنا بينه وشيدنا ان كان ذلك صاحبك
في تلك المسئلة للبل إلى ما دل عليه تلك الاخبار التي انما في القول المشهور وهذا الدليل في القول المشهور مع عدم الدليل عليه بل في قيام الدليل على
خلافه وسؤال الفرق من جهة والله العالم المسئلة الشاك في اختلاف الاحتجاب في قضاء صلوة العبد وعدمه لو انك التمس لم فصل الكلية
وكذا الوصل لكن فانه ذلك بعض الحكمين ثم على نقد القول بالفتاوى في الصورة الثانية من قبل فتقوى كنهين ام اوجبا والكلام هنا يقع في مقام
الاول في القضاء وعدمه لو فصل بالكلية قال في القول ثبوت ربه الهلال بعد الزوال افطر وسقطت الصلوة فرضاً وغدا قال في الجند ان
مخلفه لوقت بعد الزوال افطر وغدا إلى العبد فانا ان الوقت قد فات والأصل عدم القضاء فانه انما يجب بامر متجدد ولم يثبت بل قد ورد ان
من فانه مع الامام فلا قضاء عليه ولا شرطها شرط الجمعة ومن شرطها الجمعة بقاء الوقت فكذلك ما ساءها الحاج الفاتكون فليقتضها كما فانه والحجاب
لرأد تلك الصلوة اليوم ويظهر ما عندنا لا خلاف انما وقال التمهيلة كنه ثبوت الزوبة من الغد فان كان الزوال صلب العبد وان كان
بعد سقطت الاعمال القول بالقضاء وقال ابن الجند انما تخففنا لوقت بعد الزوال افطر وغدا إلى العبد لما روى عن النبي انه قال فطركم
يوم فطرهم واصحكم يوم تقصون ومرفقكم يوم مرفون وروى ان ركبنا شهد واعندنا انهم راوا الهلال فاحرم ان يفطروا فاذا اصبحوا ان يفطروا
مصلاتهم وهذه الاخبار لم تثبت من طرفنا انتهى وعلى هذا الوجه كلام غيرهم من المتأخرين بل في مقابلة المسمى كون ذلك متفقاً عليه عندنا اقول لا يجب
منهم ربه فيما ذكره في هذا المقام مع وجود الأدلة على القضاء في الصورة المذكورة وهو ما قد متناه في سابق هذه المسئلة من صحة محمد بن قيس
ومرفوع محمد بن احمد وقاية كتاب الدعائم وط الكلي في البصا القول بان لا يجب ان في قال باب ما يجب على الناس اذ صرح عدم يوم الفطر بعد
ما اصبحوا صائمين ثم اورد الخبرين اللذان بين واما فانه قال ابنه باب ما يجب على الناس ما ذكر الكلي في ثم اورد ما يوجب من قيس ثم قال في خبر
مرفوع ثم اورد مرفوع محمد بن احمد المذكور مؤيداً لذلك بما تقدم في صدر كتابه الثاني في القضاء ولو لم يرد الصلوة مع الجماعه وقلا صطر كلامهم
في هذا المقام فالتزم عدم القضاء قال في تصد قول المصنف ولو لم تكن لم تضي ما صور من اطلاق الخبر في قضى عدم العزم في الصلوة بين كونها فرضاً
او فلاً وفي الغوات بين ان يكون عدا او ليسا وانه لا تخيم صرح في كثره وقال ان سقوط القضاء من هذا كثر الاحتجاب في الشرح في باب من
فانه الصلوة يوم العيد لا يجب عليه القضاء ويجوز ان يصلى ان شاء ركعتين وان شاء اربعاً من عجزان بقصد بها القضاء وقال ابن ادريس يجب
قضاءها وقال ابن ابي عمير حره اذ افاتت بالزم قضاءها الا اذا وصل في حال الخطب وجلس مستحائلاً وقال ابن الجند من فانه وبحق الخطبين
صلاًها اربعاً مصلوات يعني بصلتين ونحوه على ان باب يومه الا انه قال بصلتها بالصلوة والاصح سقوط مصلتين ثم استدل على ذلك بآثار القضاء

في الخبرين المذكورين في وقت صلوة العبد من اول النهار

في الخبرين المذكورين في وقت صلوة العبد من اول النهار

في الخبرين المذكورين في وقت صلوة العبد من اول النهار

في الخبرين المذكورين في وقت صلوة العبد من اول النهار

عن احمد هاء قال سالت عن الكلام الذي تكلم به بين التكبيرين في العيدين فقال ما شئت من الكلام الحسن وفي رواية في حقه من
 لي عبد الله قال في الركعة الاولى ثم بكبر خسا وتيقن بين كل ركعتين الى ان قال في الثانية ثم بكبر اربعاً فبنت بين كل تكبيرين وفي رواية
 بشر بن سعد عن لي عبد الله قال يقول بين كل تكبيرين في دعاء العيدين بين كل تكبيرين اللهم وفي رواية في حقه من علي بن ابي حمزة عن ابي
 ابي عبد الله قال يقول بين كل تكبيرين في صلوة العبد اللهم اهل الكبرياء وفي رواية في حقه من ابي جعفر قال كان امير المؤمنين ع إذا
 كبر في العيدين يقول بين كل تكبيرين اشهد ان لا اله الا الله وفي رواية في حقه من ابي جعفر قال كان امير المؤمنين ع إذا
 في الاخبار كما قد مرنا بين الوجب والاحتساب في رواية الكافي تكبر واحدة وتقول اشهد ان لا اله الا الله ثم تسلي التكبير
 والادعية على اربعين في كتاب الفقه الرضوي تكبر في الاولى سبع تكبيرات وفي الثانية خمس تكبيرات فبنت بين كل تكبيرتين والفتوى ان تقول في
 واما كالتفات ما ذكره من الحاضنة صفة من الاخبار الواردة في مقام البيان خالصة عن ذكر الفتوى مردوداً بما قلنا ان تكون مطلقة
 بالثبوت الاثبات بالفتوى وعدمه لا التمسك بالثبوت على نفسه ومقتضى الجمع بينهما وبين ما ذكرنا من الاخبار هو حمل إطلاقها على هذه الاخبار
 المقيدة كما هو مقتضى لفاعلة المحركة على انه يمكن ان يكون بل الظاهر على طريق الاحتمال ان يكون المقام في تلك الاخبار مقام البيان التام
 بالثبوت لا التكبير كما وكذا خلاف الاخبار كما عرفنا في ذلك وكون بعضها متخارجاً عن حيز التقيد كما قد مرنا ذكره في رواية ابن ابي عمير
 الدالة على ان التكبير في الاولى قبل القراءة وكما تقدم قلنا من الشيخ في الاحتساب وفي الباب عن رواية عبد الملك بن اعين الدالة في التكبير
 على التكبير ان شاء الله وخسا وان شاء خسا وسما عبد الله بن يحيى في ذلك الى وفي رواية في حقه من ابي جعفر قال كان امير المؤمنين ع إذا
 الوجه يكون الغرض من هذه الاخبار والبيان بالثبوت الوجه المذكور لا بالثبوت لا كيفية الصلوة وبعض ذلك ان هذه الروايات التي ذكرها ورواها
 في مقام البيان انما تضمنت التكبير فاحتدون غيره مما ينشأ كيفية الصلوة ومن ذلك يظهر ان المقام هو القول المشهور من الوجوب لوقوع
 الامر به في جملة من هذه الاخبار وان كان بالجملة الصلوة وبعضه يوجب فيها البراءة عليه وبذلك تبين لك ان المقام في كلام الفاضل
 المتعلق سابق في التخصيص حيث اربع صاحب في الاستدلال مقام البيان في تلك الاخبار والخلاف من ذكر الفتوى كما في رواية عبد الله بن
 الرابع جمع الاحتساب على وجوب قراءة سورة بعد الحمد والركعة في ذلك سورة مخصوصة قال في كبراً واما اختلافنا في افضل فضل عن الشيخ
 في قولنا والحمد والثناء لله في الصلاة واي الصلاة واي التبرج واي من ذمة النفس في الاولى والثانية وفي الثانية وفي الثانية وفي الاولى
 الاعلى وفي الثانية الشمس هو قول ابن ابي عمير في الموضع ومن لا يخفى في نفسه وقال في كبراً فقرأ الحمد وسورة ههنا كسائر فرائض ولا
 خلاف في عدم سبق سورة التوحيد في افضل فلهذا جاء في قوله في الاولى والثانية في الثانية وقال اخرون الشمس في الاولى
 والثانية في الثانية وهذا هو المولود مشهور ان قال علي بن ابي عمير في قوله في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى
 الثانية في الثانية الشمس قال في رواية كبراً في الاولى وعلمه في حقه من ابي جعفر قال كان امير المؤمنين ع إذا قال في حقه من ابي جعفر
 في حديث الفاضل في احتسابها ثم نقل القول الثاني وذكره في رواية ما سمعنا ابن جابر عن الباقر ع في قوله في حقه من ابي جعفر
 والعمل على الاول هو سند انتهى ان قول لا يخفى ان هذه التخصيص التي نقلنا دليلها للقول الاول واذا كان كذلك فبما على ذلك
 ان لا اشعار فيها فضلاً عن التصريح والظاهرية بما ذكره هؤلاء المشار اليهم فان للشيخ في كلامهم من افضلية الشمس في الاولى والثانية
 في الثانية وثانيها دليل عليه هذه الرواية هو انه في صلوة العيدين هاتين السورتين واشبههما في القول من غير فرض لا ضلالية
 هاتين السورتين على غير ما ذكرنا في حقه من ابي جعفر في قوله في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى
 علي بن ابي عمير في حقه من ابي جعفر في قوله في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى
 انما عدل عنها الضيف سنداً ما لم يرد في هذا الباب رواية صحيحة تستدل بها هذه الرواية فالحق الى الاستدلال بها على القول المذكور في
 عن الدلالة مجزلة لا تعرف من انما لا خصوصية فيها لثبوت السورتين بلها واما ما جاء من القول في حقه من ابي جعفر في قوله في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى
 ولا تعرف في البيان وظن في كل ركعة والتمسك بذلك وهو محل الخلاف ولا نزاع في اجزاء هذه السورة كيف اتفق ائمة الخلاف في بيان
 الفضل في التوظيف وتخصيص كل ركعة بسورة فكيف يصح هذه الرواية التي في حال جاعلة ولكن حينئذ في هذا لا اصطلاح واجب
 لم الوقوع في امثال ما قلناه من الجواز ان التي يقرأها المناقشات والواجب مقتضى العمل باصطلاحه هو مقتضى التخصيص من الكلام في
 هذه السورة ويخرج شيئاً من القولين كلها ضمنه باصطلاحه وهذا هو احد مفاسد هذا الاصطلاح الذي يجهل مولى الشاهد اقرب من
 الصلاح وكيف كان فلا بد في حقه من الاخبار المتسقة بهذا المقام ما عرفناه في رواية في حقه من ابي جعفر في قوله في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى
 في الثانية في قوله ما سمعنا ابن جابر وفيها ما سمعنا اسم ربك الاعلى في الركعة الاولى وفي الثانية الشمس في حقه من ابي جعفر في قوله في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى
 فالتأنيد دليل القول الثاني كما عرفت ورواية في حقه من ابي جعفر في قوله في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى
 الشمس في حقه من ابي جعفر في قوله في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى
 الاولى هل اسكن حديث الفاضل في الثانية الشمس في حقه من ابي جعفر في قوله في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى
 العبد فكبر في الاولى ثلاث تكبيرات وفي الثانية خمس فرائض ما سمعنا اسم ربك الاعلى وهل اسكن حديث الفاضل في الثانية الشمس في حقه من ابي جعفر في قوله في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى

في حقه من ابي جعفر في قوله في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى

في حقه من ابي جعفر في قوله في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى

في حقه من ابي جعفر في قوله في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى والثانية في الثانية في الاولى

مثلا كان أكثر القنوتين واثنين التكبيرات اذ لا يختلف عن ذلك القنوت الذي بعد التكبير الخامس في الركعة الاولى والذي بعد
 الواحدة في الركعة الثانية حتى اطلاق البنية على الجميع بخلاف ما ذهب اليه الحارثي فاسمى ذلك بكل كلام من عجز به الصار من الاحتياط قال
 في ذلك بعد قول الحق ثم تكبرا بما تقتضيه بهما اربعا يجوز ان تدا كان التكبير اربعا لم يفتقر كون القنوت اربعا بل كان الاطهر ان
 يقول بعد كل تكبير ثم ذكر ان السجدة من الواجب سقوط القنوت بعد الخامسة والاربع الا انه يمكن خدش بيان العمل على خلاف الظاهر لا
 بضابطه الا مع الحاضر ولا معارضه من الاخبار والمعارضه انتهى بكلام الاحتياط وربما استدل على ما ذكرنا من العمل المذكور بما
 الكتاب المتقدم من المشقة على خمسة قنوتات بعد خمسة تكبيرات في الركعة الاولى ولربما في الثانية لان كانا رواه قد اشتمل على تقديم القنوت
 والتكبير على القراءة كما تقدم واشتمل على تكبير سادس بعد التكبيرات الخمس وعنه ما يجمع خلاف ما عليه جل الاحتياط الاخبار والاربع
 امر خارج عما نحن فيه وبالحمل على المسئلة غير خال عن شوبه الامثال والاحوط هو الايتان بالقنوت الخامس والاربع من غير ان يفتقد بل وجوب
 الثانية يقال في كل ركعة بغير ان يفتقد بل وجوب الثانية يقال في الركعة الاولى ولوجها لعدم الثبوت بين التوجه والقنوت انتهى قول ما ذكره هنا من احتياط
 التكبيرات الستة للتوجه في اليومتين في هذه الصلوة زيادة على التكبيرات الموقوفة على التوجه في اليومتين او ايها التكبيرات الستة في كل ركعة
 في كلام غيره من الاحتياط بل ظاهر كلامهم وكذا ان الاحتياط الواردة في بيان الكيفية كما قد مناشط منها انما هو ان يكون تكبير الاحرام ثم يقرأ
 بالتكبير الموقوفة في هذه الصلوة مقدمة على القراءة ثم يقرأ بعد ما جاءها القول الاخر في رواية دعوه به ابن عمار المتقدم في صدر البحث بعد
 فليكن بغير الصلوة ثم فاشهد الكتاب وفي رواية على ابن عمر بكسر ثم يقرأ ثم يكسر في رواية ابن عمر بكسر في الاولى واحدة ثم يقرأ ثم يكسر
 بعد القراءة خمس تكبيرات وفي صحيحه يعقوب بن قيسين بكسر تكبيره بفتحها الصلوة ثم يقرأ ويكسر في رواية ابن عمر بكسر في واحدة بفتح
 فيها الصلوة ثم يقرأ في الكتاب ورواه ثم يكسر حسا وعلى هذا الوجه جلد روايات المسئلة كالا يخفى على من راجعها واهل الكفاية كذا قد مر من
 بحث ونحوها الوايان الوار وفيه بعد ثم التكبير على القراءة وهي متفردة في عدم ذكر هذه التكبيرات التي ادعى استحبابها في هذه الصلوة ثم قد قلنا
 في الفصل الثاني في تكبير الاحرام من الباب الثاني في الصلوة اليومتين من جملة الاحكام في استحباب هذه التكبيرات هو استحبابها في الغرض
 مسلم وكذا في التواتر لم يرد له هنا في ذلك ونحن قد اوضحنا المسئلة في الغام المشار اليه وبيننا ان الاخبار الواردة في هذه التكبيرات وان كانت مطلقة
 لان اطلاقها محمول على الغرضين على اليومتين لثبوتها من الاطلاق وقد تقدم تحقيق الكلام في ذلك مسوقا وكما في الظاهر من نصيب التبرج
 من الفضل بن شاذان عن الرضا في العمل التي رواها عنه قال في الخبر فان قال فلم يجعل سبع في الاولى وخمس في الاخرة ولم يوجبها فقال
 لان التسبيح صلوة الغرضين ان يستفح سبع تكبيرات وجعل في الثانية خمس تكبيرات لان التحريم من التكبير في اليومين لليلة عشر تكبيرات ولو لم يكن
 التكبير في الركعتين جسا ورواها الحديث وهو كما مر في ان هذا التسبيح الموقوفة في هذه الصلوة انما جعلت بسبب الركعة الاولى عوضا عن
 التسبيح الافتتاحية التي في الصلوة اليومتين وقبينة ذلك عدم الايتان بذلك التسبيح الافتتاحية الموقوفة في اليومتين والاربع الجمع بين العوض
 المعوض عنه فليكن جميع بينهما كما ذكره في الرد الفرض في هذا الخبر الصلوة اليومتين وفيها اشعار بما قل من ان اطلاق تلك الاخبار
 دلالة على استحباب التكبير الافتتاحية على الصلوة اليومتين والله العالم الثالث في وجوب رفع اليدين في كل تكبير في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 في كل ركعة من الاحتياط وبذلك عليه ما رواه الشيخ في باب عن يونس قال سئل عن تكبيره لصيدين ارفع يده مع كل تكبير او يجزيه ان يرفع في اول
 تكبيره فقال يرفع يد مع كل تكبير الواحدة قال في ذلك لو نسي التكبير او بعضها حتى رفع يده في ركعة من ركعاته في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 واوله في ركعة واحدة لا تفسد الصلوة الا من خسر الطهور والوقت والقبلة والركوع والتجود وهل يفرض بعد الصلوة اثنتي عشرة ركعة
 في كل ركعة من الاحتياط في ان اذ انت شئ من الصلوة ركوعا او سجودا او تكبرا ثم ذكر في فاصع الذي فلك سهوا وفساه الميم واليخ ومن فات عنه
 في ذكره ما ذكره في الاصل الثاني من المعارض انتهى وظاهر المتن في المسئلة بحث انفسر على نقل القولين وما اسدل به كل منهما
 في البين ولم يرد في شئ منها وقال في الذكر لو نسي التكبير او بعضها حتى رفع يده في ركعة من ركعاته في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 اثنتي عشرة ركعة في كل ركعة من الاحتياط في ان اذ انت شئ من الصلوة ركوعا او سجودا او تكبرا ثم ذكر في فاصع الذي فلك سهوا وفساه الميم واليخ ومن فات عنه
 في ذكره ما ذكره في الاصل الثاني من المعارض انتهى وظاهر المتن في المسئلة بحث انفسر على نقل القولين وما اسدل به كل منهما
 في البين ولم يرد في شئ منها وقال في الذكر لو نسي التكبير او بعضها حتى رفع يده في ركعة من ركعاته في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 اثنتي عشرة ركعة في كل ركعة من الاحتياط في ان اذ انت شئ من الصلوة ركوعا او سجودا او تكبرا ثم ذكر في فاصع الذي فلك سهوا وفساه الميم واليخ ومن فات عنه
 في ذكره ما ذكره في الاصل الثاني من المعارض انتهى وظاهر المتن في المسئلة بحث انفسر على نقل القولين وما اسدل به كل منهما

٧ مناطق وأعمال في قول الله ثم يترربها دعوت بهما والحقا ٧ كما هو حال القويين واليافيد بغيره الخ حرام بالتكريرات من مختلفه

۱۰

من الطلب الثاني في التهور من كتاب الصلوة فان جميع الاخبار المشار اليها فلا شك في كونه على قضاء ما نسب من الافضل كما انما كان
فان كان كذلك لم يقل به احد منهم وانما اوجبوا قضاء اشياء معتبرة كالتشهد والتبجيل والولادة والفتوى بالادلة المتأخرة المتأخرة ذلك و
بطلان الصلوة بنسيان الركن كالركوع والتجديدين وباعمالها فانما على اطلاعها في محمول عليها فلا يمكن الاستناد اليها ومن ذلك يعلم قوة
ما ذهب اليه الحق وغيره من عدم وجوب القضاء لعدم الدليل الاصح على ذلك مضافا الى اصابة العدم والله العالم وهل يجب سجدة التهور
لنسيان التكبير هنا خلا وبعض اصحاب ابن الجوزي بذلك في على ما نقله عن في الحق ولو لم ينعى بعض التكبيرات رجع فتمت ما لم يركع وان تجاوز
الركوع وابقى بالركعة سجدة التهور انتهى وجعل في كره الاحتمال في وجوبها بوجوب سجدة التهور بناء على ان ذلك الوجوب في
اليومين لهذه السجدة وهو قول ابن الجوزي انتهى انما هي سجدة واحدة لو قلنا بتعدد الذكر على القراءة في الاولى كما هو احد المولدين فليس التكبير حتى
قرأ في اليوم بعد التهور محله وقال في كره وليس بجيد وجوب سجدة واحدة على اختلاف المولدين لا يمكن في الجملة ولذلك كان التكبير
في الثانية وثانها في الروايات المتقدمة لتأخره عن القراءة في الركعتين اقل احوالها ان يقتضي سجدة واحدة في الثانية كما وجب
استدراكه وتوقف في اعادته القراءة من حيث عدم وقوعها في محله وصدق القراءة قال في كره والاول اعادتها في حال ولو ذكر في الثانية فخطاها
ولم يدر استأنف القراءة ولا يقتضي التكبير عند نافي الركوع كما في من تعيد هذه الصلوة ولا قلنا بقضاء التكبير واسئلة كره فالفتوى تابع والظاهر
الاستقبال فيها لا يتم احوال مما يجب منه الاستقبال وكذا اعتبر فيه شرط الصلوة انتهى كلامه من زيد مقامه **الشيء** سمي لادراك بعض
التكبيرات مع الامام دخل مصرا فان ركع الامام فان امكنه الاثنان بدو بالفتوى تحتها والحق بالامام في الركوع فلا اشكال والافان قلنا لا اشكال
في التكبير والفتوى فانه يركع مع الامام اذا يجوز له زواله للثابت الواجب لاجل احرمه وبان قلنا بالوجوب فيها كما هو المختار فله قول الشيخ
فيما تقدم فانه يتابع هنا ويقضي بعد الغرض واما مع عدم العمل بهذا القول فانه يحمل النسخ من الافئدة في هذه الصورة اعني اذا علم عدم الحق
بغيره فلا بد ان يعلم انه يمكن الجمع بين المتابع وبين التكبير فانه ينوي لا يفرد ويجعل جواز الافئدة وليسقط الفتوى وبان بالتكبير ولا بد
بان الاصل عدم سقوطه من الحلف بفعل غيره الا فيما دل عليه الدليل ومما مع قوله وجوبها اسقطه مع عدم امكان الاثنان بدو بوجوب
قضاء بعد التكميل حتى لو ادركه الامام راكعا كثر ودخل مصرا وجبنا بالركعة عنده ولا يجب لقضاء وفيه ما عرفت وبعبارة ايضا انما
وان كانت الواجب الا ان وجبها للشيخ من الصلوة من حيث هي صلوة بخلاف التكبير والفتوى فانه ما واجبنا ومن جملة اجزاء الصلوة الواجب
لان كلامنا متي على القول بالوجوب فكيف نضع الصلوة مع فوات بعض اجزائها على وسقوطه بفعل الغير قد عرفت انه توقف على الدليل
والمسئلة لا تخ من شوبه لا اشكال لعدم الدليل الواضح في هذا الجدل والله العالم **الشيء** اعني قال في كره لا يحمل الامام هنا التكبير والفتوى
القراءة ويجعل محل الدعاء ويكفي عن دعاء المأمومين وهذا المرافع منه على نفس لو قلنا بالاقول فيه مدعا للمأموم فلا بأس سوا كان بلما
الامام او غيره وعدم تحمل الامام الفتوى في اليومين بدل بطريق الاولى لعدم محله هنا انتهى اقول قد عرفت انما ان سقوط الواجب من
الحلف بفعل غيره يتوقف على الدليل وهو قد عرفت بعدم الوقوف هنا على نفس ما ذكر من احتمال تحمل الامام الفتوى بعيدا سيما
مع ما ذكر من الاول في اخر كلامه **الشيء** اعني قال في كره ايته لوش في علة في على الأقل لانه لا ينعى في انتخاب الخلاف في الشك
في الاولين المبطل للصلوة هنا العقل ان قبل بوجوبه ولو دلل بعد فعله انه كان قد كتب ثم رجع لم ينعى وكذا الشك في الضيق انتهى
وهو جسد الا ان ما ذكر من الاحتمال في اختيار الخلاف في الشك في الاولين المبطل للصلوة هنا جعل نظرا لما قد مضى من ان العقل
المبطل في الاولين انما هو الشك في اعداد الركعات لا في سائر الواجبات وح فلا وجه لهذا الاحتمال في المقام والله اعلم **الباحث الثالث**
في سنن هذه الصلوة وما يلحق بها فانها الامار بها الا في مكة المحظرة وعليه اجماع على اثنائها واكثر العامة ومثله القاضي به فانه
الحكيومها كما رواه الشيخ في الصحيحين معوية بن عمار عن ابي جبريل الله ان رسول الله كان يخرج حتى ينظر الى افاق التملو وقال لا
تصلين يومئذ على نبط ولا باريد وما رواه في صحيح ابن جبريل عن ابي جبريل الله قال على اهل الامصار ان يسيروا من اهل
في الصلوات الا اهل مكة فانهم يصلون في المسجد الحرام ورواه في الصحيحين عن ابي جبريل عن ابي جبريل الله قال على اهل الامصار ان يسيروا من اهل
ايث الرازي عن ابي جبريل الله قال قبل لرسول الله يوم الفطر او يوم الاحق لو صلينا في مسجدك فقال ان لا حبان ابر الى التملو وما
رواه في الصحيحين عن ابن رباب عن ابي جبريل الله قال لا ينبغي ان يصلي صلوة العيد في مسجدك ولا في بيت ائمتنا في العترة
او في مكان باريد وما رواه في صحيح ابن جبريل عن ابي جبريل الله قال اني ابي بالحرم يوم الفطر فاحرم بدعائهم قال هذا يوم كان
رسول الله يحب ان ينظر قبل افاق التملو ويضع جهنم على الارض وما رواه في الصحيحين عن ابي جبريل عن ابي جبريل الله عن ابي جبريل
ان كان اذا خرج يوم الفطر ولا حتى ان ياتي بطنه يصلي عليها يقول هذا يوم كان رسول الله يخرج فيخرج حتى ياتي لافاق التملو
ثم يضع جهنم على الارض ورواه في كتابه الاقبال قال روى بن ابي قرق في كتابه باسناد الى سليمان بن حفص عن ابي جبريل الله قال الصلوة يوم
العيد لا يكون على الصلوة سقلا ولا التملو ولا حتى ابن الجوزي في مسجد مكة شرفها الله مسجد المدينة ومكة معوية بن عمار وكذا ثبت
الرازي ومكة الحلي ومكة بن ردة ولو كان هناك عدد من مطروخين او رجل او نحوها فلا بأس بصلواتها في المسجد فاما التملو
من يخرج ومنها التملو على الارض ومن غيرهما مما يقع التملو عليه اذ لا يرد لقلنا انما هو ما قبله بدل ما تقدم من مسجد الحلي ومكة

في سنن هذه الصلوة
وما يلحق بها

الفضل ويظهر من جهة معوية بن عمار استخار الصلوة على الأرض بحيث لا يكون عليه ثياب طلاء ولا يدنو ولا يخلو بل يكون مباحرا
للأرض في قيامه وجلسه ونحوها ما رواه في معوية بن عمار عن أبي عبد الله في حديثه أنه سئل عن صلوة العيد في ركعتان إلى أن قال
ويخرج إلى أين حيث ينظر إلى أفان السماء ولا يعتدل على حصي ولا يسجد عليه وقد كان رسول الله يخرج إلى البقيع فيصلي بالناس
وما رواه في كتابه عن محمد بن الحسن بن الوليد باسناد عن أبي عبد الله قال إن رسول الله كان يخرج حتى ينظر إلى أفان
السماء وقال لا مضلين يومئذ على بلربا ولباط يعين صلوة العيد وقال في كتابه فقد روي عن الصادق إذا أردت الصلوة فابرنحس السماء
وقم على الأرض ولا تقم على غير هذا وقول من شبه على هذا الحكم من أصحابنا رضي الله عنهم أن يقول المؤمن عونا إذا كان والأفان مرفوعة لا أفان
ولا أفان من غير النحس الصلوة ثلثا وبديل على ذلك ما رواه في الغنم الصحيح عن اسمعيل بن جابر عن أبي عبد الله قال قلت له إن
صلوة العيد ينزل فيها أدان وقامه قال ليس فيها أدان ولا أقامه ولكنها باقية الصلوة تلك حران وليس فيها من أدان ولا يحل من صوته
فكن يصح ذلك ما رواه في غيره من طريقين يصعد عليه فيخطب للناس ثم ينزل والاختار بقاءه ليس فيها أدان ولا أقامه كغيره فذلكم جملتها
قال في تركه لا أدان لصلوة العيد بل يقول للمؤذن الصلوة فليجوز فيها بأصنافها خبرا ومبذرا وفيها بأصنافها حضرا وأصواتا وقال بن
أبي عمير يقول الصلوة جماعة ولم ينف على مناداة وطأ الأصحاب كما ذكره في تركه أن الفناء بذلك لحكم الناس بالخروج إلى المصلى لا أنه
أجوز في الأدان الذي يحصل به الإعلام بالوقت ومقتضى ذلك أن يكون قبل القيام للصلوة بل في أوّل الخروج إليها ولا ينافي ذلك
ما ورد في صحيح زرارة عن الباقر من قوله ليس فيها أدان ولا أقامه إذا نهما طلوع الشمس فالأطالع يخرجون فيجمع بينهم فيصلي
ذلك بكل من الأمرين استظهارا وتأكيدا للشرعية لمحل واحد كغيره في الأخبار كما لا يخفى على من جالس خلال الدار حتى قال في
في بعض تلك المواضع أن هذا مما يزيد تأكيداً وتقوية ويجعل الأمر على من كان ظاهراً وباطناً الذي يخرج منه طلوع الشمس
يعني على ما بالوقت الشرعي لما روي عن اسمعيل بن جابر عن أبي عبد الله في حديثه أنه سئل عن صلوة العيد في ركعتين أو ركعة واحدة
القيام فادأ بالموذن ذلك كبراً لا مقام تكبيرة الأحرام ودخلهم في الصلوة ولي هذه أمال بعض محقق متأخري المتأخرين ومنها التوجه
بجمل العمل متطياً لأدبنا في أبيه متعباً شتاء كان أو قسطاً أما الفصل فلما تقدم من الأخبار في باب الاعتناء من كتابنا فلهذا ومن
ذلك ما رواه الشيخ في الموفق عن عمار قال سئلت أبا عبد الله عن الرجل ينسوي أن يغسل يوم العيد حتى يعتلي قال إن كان في وقت غلظه
أن يغسل ويعبد الصلوة فإن مضى الوقت فقد جازت صلواته ومن ذلك ما رواه الشيخ في الغنم عن عبد الله بن عثمان عن أبي عبد الله قال
من لم يشهد جماعة الناس يوم العيد فليغسل ولبس طيب بما وجد وجعلت له طيباً وحله كما يصلي في الجماعة أو قال وحده وإن كان عند
كل مسجد أي خذوا منكم التي ترون بها للصلوة في الجماعات والأعياد وقال الرضا في كتابه فقد روي عن الصادق يوم الصلوة
اعتسل ووطيت ونشطوا ليس نظف ثيابك وأطعم شياً قبل أن يخرج إلى الجماعة فإذا أردت الصلوة فابرنحس السماء وقم على الأرض
ولا تقم على غير هذا وأكن من ذلك الله غلظاً ومنها خروج ما شياها من ثيابها داعياً بذلك شور عليه التكبيرة والوقار معقلاً شائلاً أو
قائماً منزهاً بوجهه وبديل على هذه الأحكام حديث خروج الرضا إلى صلوة العيد بأمر المأمون له أنه وهو مشغل على سنن علي
وهو حريص في تركه من كتب الصدوق وفيها ما حضري العيد بغير المأمون له في الرضا به سئل أن يركب بجحش العيد ويقتلي إلى
أن قال نعم يا أمير المؤمنين إن اغتيتي من ذلك فهو أحسن إلى وإن لم تغتبي فخرج رسول الله وأمر المؤمنين فقال المأمون له
أخرج كيف شئت وأمر المأمون له القواد والناس أن يركبوا ويسكروا إلى باب أبي الحسن فقال حدثني ياسر الخادم أنه قيل للناس لا يركبوا
في القواد والسطوح والفتاء والصبان واجتمع القواد والجند على باب أبي الحسن فلما طلع العيد التمس قام فاعتسل وتيمم بغير ماء من
قلن التي لم فاقمنا على صدره ووطأ بين كنفه وشعرته قال يجمع مواله أفعلا ثم أخذ بيده عكازاً ثم خرج ونحن بين يديه وهو حاف
قد شمره روي له في نصف الشان وعليه ثياب بيضاء مشرقة فلتا مشرقة مشابة في يده رفع رأسه إلى السماء وكبر أربع تكبيرات فخلل البنان
السماء والحيطان بمخاوبه والقواد والناس على الباب وقد تهبتوا ولبسوا التسليح ورتبوا بأحسن زينة فلما طلعنا عليهم بهذه الصلوة
وطلع الرضا وقف على الباب وقف ثم قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر على ما هذا الله أكبر على ما رزقنا من بهمة الأنعام ولله
الله على ما أفاضنا من نعمها أصواتنا قال ياسر بن هرم عزت حرو بالبكاء والتعجب والصياح لما نظر إلى أبي الحسن ثم وسط القواد عن ذلك
ووموا بخفافهم لما رأوا أبا الحسن خافوا وكان يمشي ويقف على كل عرش خطوات وكبر تلك تكبيرات قال فخلل البنان السماء والأرض و
والجبال تخاوبه وصارت حرو وخجوة واحدة من البكاء وبلغ المأمون ذلك فقال له الفضل ابن سهل ذو الرضا سئلت يا أمير المؤمنين إن بلغ
الرضا من الضيق على هذا السبل أفن يركب الناس والوآحان فسل ان يرجع فيبحث البهائم المأمون له من قبله الرجوع فلهي أبو الحسن ثم تجدد فلبس
ركب ورجع وفي هذا الخبر الشريف جملته من القواد منها أن رسول الله هو علياً كما يخرج جان بهذه الكهفية ومنها استخاراً في شهر ربيع الأول
أكل من الأمام والمأمون والمشي خافياً للكل البهائم والتمس على القواد المذكور وهذا هو الشد في التعم لا ما اشهر من التعم كما قد منا تحقيقهم
في بحث لباس من كتاب الصلوة ومنها أن يكون الغمام بيضاء من الغطن ومنها مشى الأمام وبه عكاز وقد روي نحوه عن الرسول في
في الغنم عن اسمعيل بن مسلم عن القم عن أبيه قال كان رسول الله غنم في أسفل عكازاً ثم خرجنا في العيد فيخطب بها

في ركعتين أو ركعة واحدة
في ركعتين أو ركعة واحدة
في ركعتين أو ركعة واحدة

في ركعتين أو ركعة واحدة
في ركعتين أو ركعة واحدة
في ركعتين أو ركعة واحدة

والعلم الاختصاص بالامام وطه الحبيب استصحابا لغيره ومما الاشغال بالتكبر والتعالي في طريقه مما ذكرنا وغيره مما تقدم ويكفي الشئ
ومما لا يوقن حال التكبر وروى في كتاب دعاء الامام السلام عن جعفر بن محمد انه قال وينبغي ان يخرج الى العيدان بلبس احسن ثيابه ويطلب باحسن
طيبه وقال عز وجل يا ايها آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد قال ذلك في العيدين والجمعة وينبغي للامام ان يلبس يوم العيدين بردا او ابيض
شائما كان او قاتطا او من على ان كان يمشي في حرم موطن خافيا ويحلق بغيره بلبس البس وكان يقول انما موطن الله نعم واحبان اكون فيها
خافيا يوم الفطر ويوم القدر ويوم الجمعة واذا افاد من قبله او اشد حياءه انتهى ما نقلناه من كتاب الدعاء في صحيح محمد بن مسلم لا بد من العارذ
اليوم ويوم الاحق والفطر فاما الجمعة فانه يخرج بغير غمامة ويرى وجهه الحلي قلبه بخير صلوة العيدين بغير غمامة قال نعم والعمامة راحة والى
ظاهرها العموم للامام والامام وفي صحيحه عونه وينبغي للامام ان يلبس يوم العيدين بردا ويقدم شائما كان او قاتطا وفي نفسه العياشي
ينسب عن ابي عبد الله في قول الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد قال لا بد من العيدين والجمعة وفي صحيحه عبد الله بن سنان عنده قال
معصية قول كان رسول الله بغير غمامة في العيدين شائما كان او قاتطا ويلبس برده وكل يلبس للامام ان يخرج بالبردة في الجمعة والجمعة
اي بغير غمامة للامام ان يلبس حله ويقيم ولعل المراد بالحلة هنا الرداء حيث ان الحلة الشهيرة لا تكون الا من الحرير كما صرحوا به ومنها الدعاء
الى المصلي من طريق العود منه من الغزير الظاهر من الاخبار الاستصحاب مطلق وروى في الصحيحين التكرير ان النبي كان اذا خرج الى العيد
لم يرجع على الطريق الذي بدا منه باخذ في طريق غيره وروى في عن موسى بن عمران في صحيحه قال قلت للرضا ع ان الناس روي ان رسول الله
كان اذا اخذ في طريق رجعي في غير فقال هكذا كان رسول الله يفعل وهكذا انا افعل وهكذا افاضل فانه اذا رزق لك وكان التيق بقول هذا
ارزق العباد وروى في كتاب دعاء الامام السلام عن رسول الله انه كان اذا انصرف من الصلاة الى العيد لم يغير على الطريق الذي خرج عليه
ومما ان يلطم قبل خروجه يوم الفطر ويعد رجوعه في الاضحية والافضل في الاول ان يكون افطاره على حلوه فيخرج عليه ومما ان يلطم
في يوم الفطر ويعد رجوعه في الاضحية والافضل في الاول ان يكون افطاره على حلوه فيخرج عليه ومما ان يلطم في يوم الفطر ويعد رجوعه في الاضحية
والافضل في الثاني الاكل من اخضره فيها مقامات الاول في القرن بين العيدين بالافطار في الاول قبل الخروج وفي الثاني بعد الرجوع
وبدل عليه صحيحه عن زرارة المروزي في الصحيحين عن ابي جعفر قال لا يخرج يوم الفطر حتى يلطم شيئا ولا تاكل يوم الاضحية الا من هديك و
صحيحك ان قوب عليه وان لم تفعل فعد وقال وقال ابو جعفر كان اصبر المؤمنين لا ياكل يوم الاضحية شيئا حتى ياكل من اخضره ولا يخرج
يوم الفطر حتى يلطم ويؤدى الفطر قال وكل فعل نحن وروى في في الصحيحين والحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله قال اطم يوم الفطر قبل
ان يخرج الى المصلي وروى فيه وفي الصحيحين عن جراح الداهي عن ابي عبد الله قال اطم يوم الفطر قبل ان يخرج الى المصلي وروى ان تصلي
تلم يوم الاضحية حتى ينصرف الامام وروى في الصحيحين عن الحلبي عن ابي عبد الله قال اطم يوم الفطر قبل ان يخرج الى المصلي ولا يلطم يوم الاضحية حتى يخرج
وروى في في الموقوف عن سفيان عن ابي عبد الله قال اكل قبل الخروج يوم العيد وان لم تاكل فلا بأس اقول يعني عيدا لعل تقدم
في الاخبار للعام الثاني فيما يجب الا افطار عليه في الفطر وروى الشيخان في صحيحه عن علي بن محمد عن التوفلي قال قال ابي الحسن في الفطر
يوم الفطر على لبن وتمو فقال جمع بكرو سنة وفي كتاب الاقبال وروى في في حقه باسناده عن الرجل قال كل ثياب يوم الفطر فان حصل له قوم
من المؤمنين فاطعمهم مثل ذلك وفي كتاب الفقه الرضوي والذي يجب الا افطار عليه يوم الفطر الزيت والتمر وروى عن العامة الا افطاروا
فقط على التكرير وروى افضل ما يفطر عليه لبن قمر الحسين قال في في صحيحه يوم الفطر الا افطار على الحلوه لما روي ان النبي كان ياكل قبل
خروجه قمر لبن او سحبا او كشي او اقل ولا يجوز الا افطار على التربة الحسينية الا بفصلا لا يستفاد من كان بفصلا كعبه من الايام الله
وقال في كثر من الاضحية يجب الا افطار على الحلوه لما روي ان النبي كان ياكل قبل خروجه في الفطر قمر لبن او سحبا او كشي او اقل
اقل او كشي ولو افطر على التربة الحسينية صلوات الله على مشرفها الصلوة والسلام لعله يرضى والا فلا يلزم الاضحية ولا افضل الا افطار على
الحلوة وافضل التكرير وروى في صحيحه تربة الحسين والاول اظم لشدة الزيادة وتحريم التلبس على الاطلاق الا ما خرج بالدليل من التي به
الاستشفاء انتهى اقول اما ما ذكره من الا افطار على الحلوه فمطلق فلم افهمه على خبر والذي وقف عليه من الاخبار ان الذي على الفطر
ونبغي كتاب الفقه الرضوي اما التكرير فذكره الشهيد كما عرفت ولعله استند فيه الى ما روي عن الحسين بن بابويه الذي قد عرفت انه ضعیف غالباً
بما اذا كان هذا الكتاب ولعله كان في الرسالة المذكورة او اذكره احد من الفقهاء من فذكره الشهيد كآء وكيف كان فالمستند فيه هو هذا الكتاب
وبه يظهر ما في اعين بعض من اخرى لما خرج على الشهيد بعدم وجود المستند فيه ولعل من غير الحلوه يقول مطلقا ما ذكر من التمر
ونحوه هنا على القليل والزيادة التي ضلوا عن النبي قال لظاهر انها من طريق العامة التي لا الاستدلال بها بحث لم يخبرهم في الرداء
الذي ذكرناه فان قيل بعلل التبع لم انت عليها في كتاب اخبارنا وابتد فان بعض حقيق مناخرى في الصحيحين احتجنا بانما استندنا الى العامة التي لا
في التي به الحسينية على مشرفها افضل الصلوة والتحية فالتقائ الاضحية الاستصحاب على جواز الاكل منها الفصد الاستشفاء وعاء الا
حمله من الاخبار اما الخلاف في الاكل لغيره فمطلوب حمله من الاخبار للمع الا انه روي الجواز في العيد كما عرفت من رواية التوفلي المشددة وروى
كتاب الفقه وروى في افطار يوم عاشوراء قال شفعنا الحبيب على طهر الله فله في كتاب التجار واما الاكل بمحض التبع فاقول عدم الجواز للتبع
في بعض الاخبار وعموم بعضها لكن وروى في بعض الاخبار جواز افطار العيد ووافطار يوم عاشوراء وبه وجوه فيها بعض الاخبار

في كتاب الفقه الرضوي في باب ما روي عن النبي في يوم الفطر
قال لا يخرج من بيته الا بلبس احسن ثيابه ويطلب باحسن طيبه
وروى في كتاب دعاء الامام السلام عن جعفر بن محمد انه قال وينبغي ان يخرج الى العيدان بلبس احسن ثيابه ويطلب باحسن طيبه

في كتاب الفقه الرضوي في باب ما روي عن النبي في يوم الفطر
قال لا يخرج من بيته الا بلبس احسن ثيابه ويطلب باحسن طيبه
وروى في كتاب دعاء الامام السلام عن جعفر بن محمد انه قال وينبغي ان يخرج الى العيدان بلبس احسن ثيابه ويطلب باحسن طيبه

في كتاب الفقه الرضوي في باب ما روي عن النبي في يوم الفطر
قال لا يخرج من بيته الا بلبس احسن ثيابه ويطلب باحسن طيبه
وروى في كتاب دعاء الامام السلام عن جعفر بن محمد انه قال وينبغي ان يخرج الى العيدان بلبس احسن ثيابه ويطلب باحسن طيبه

ولا يخرج من قوة ولا حياطة في الترتيب إلا أن يكون له مرض يحصل الاستشفاء وقال الحقوقي الأردبيلي به جلة ذكر المسئلة لا بد أن يكون بعضه
 الاستشفاء ولا يحرم ولم يحصل الشفاء كما في رواية أبي يحيى وبدل عليه غيرها بغيره وقد نقل كله يوم عاشوراء بعد العصر كذا في الافظان
 يوم العيدين ولم يثبت صحة فلا توكل الاستشفاء وظاهر كلامه قدس سره في جوابه في هذا الموضوعين لصحة الشفاء على هذا الأصل
 حيث أنه قد تسر من القائلين بدو الكف من عليه وظاهر كلام القاصدين في شجنا الجلبتي القول بمضمون الخبرين والظاهر أنه لو كان ما
 وذلك الأخبار مطلقا لعل بها مقدم كما هو القاعدة وكلامه قدس سره منق على الفاعل هذا الأصل في كماله هو المعروف من طريقه والظاهر
 الرواية المشار إليها في الجواز يوم عاشوراء هو ما ذكره الشيخ في التمهيد قال يجب صوم هذا العشر فإذا كان يوم العاشر من صوم
 والتربية إلى صلاصة ثم يتناول شيئا من التربة ولم يذكر شجنا الجلبتي في كتاب الجوار دليلًا سوا هذا في هذا الحكم ومن الأخبار الواردة
 في المسئلة ما رواه في كتاب كامل الزيارات عن أحدهما قال قلت لماعقل في طين قبر الحسين قال يجر على الناس كل محرم ويجعل لهم
 كل محرم ولكن العيب منه مثل المحصن ولا يجوز جملة المقدار وإن لم يكن بقصد الاستشفاء ومنها ما رواه فيه أنه يسند من سمع
 من عمران عن أبي عبد الله قال كل طين حرم على بني آدم ما حلا طين قبر أبي عبد الله من أكله من وجع شفاء الله وكتاب في الجوار بقصد
 الشفاء إلا أنه غير صحيح بل لا يفي المنع من غيره ومنها ما رواه في كتاب دعوات الرازي عن سعد بن عبد الله أنه قال من أكل طين قبر الحسين
 ع شفي برفك ما أكل من محرمات وهو صحيح في التحريم إلا بقصد الاستشفاء ويمكن تفهيد بالأخبار المتقدمة ومنها ما رواه في كتاب العلل
 عن أبي بصير عن إسماعيل بن عمار قال قال أبو عبد الله الطين حرام أكله كل من أكله ثم مات فيه لم أصل عليه إلا طين القبر من أكله
 بشهوة لم يكن فيه شفاء ورواه الكليني في الكافي وابن قولويه في كتاب كامل الزيارات عن الكليني ومما حرم أكل طين القبر قال في غلة
 من كل داء ومن أكله بشهوة لم يكن فيه شفاء وليس فيه دلالة على تحريم بل ولا ظاهرة على التحريم بقصد الشفاء كما هو محل الخلاف والظاهر أن فيه شفاء
 من كل داء سقطت من قلم صاحب العلل ومن بعض الروايات حيث أنها الألب بيان الخبر ورواية الشيخين المذكورين هنا وهذا هي الرواية التي
 أشار إليها الحقوقي الأردبيلي نور الله رحمه الله وأدعى أنه لما على التحريم إلا بقصد الاستشفاء وأما في الجوار في الأخبار المتقدمة فلا لها على التحريم
 مطم وإن كان للثبوت لا بقصد الشفاء ولا على حد فينا ولا ظاهرة في ذلك كما عرفت الأردبيلي قد عرفت قيام الاحتياط بقيد هاور وروايت
 التوقيف وكتاب الفقه الرضوي ومختار في الجواز للثبوت ورواية الصباح في يوم عاشوراء وقضيت الجمع بين أخبار المسئلة بقيد ما يذهب
 دلالة على التحريم باطلا فرفض الحكم بالتحريم على ما على الموضع الثلاثة المذكورة فيما قد مناه من الأخبار والاحتياط لا يخفى والله العليم
 ومنها التكبير في الفطر عتق أربع صلوات أو لها المغرب وأخرها صلوة العيد وضعت الصدوق في هذه الصلوات الأربع صلوة الظهر وضعت أبو عبد
 النوار في بقية في الأصح عتق خمس عشر صلوة أو لها ظهر يوم التخرين كان مني وفي الأمصار عتق عشر صلوة أو لها ما تقدمت وقصص هذه الجمل
 يقع في مواضع الأول اختلاف أصحابنا في وجوب هذا التكبير واستحبابه في عيد الفطر ولا يخفى فضل من المرفق القول بالوجوب والشهور
 الاستحباب وبدل على ما ذهب إليه المرفق من الوجوب في الفطر الأربعة لغير قول عروة وحمل والتكبير والله على ما هلكه وروى قدس سره في كتاب
 الخصال بإسناده عن الأعمش عن جعفر بن محمد في كتاب شرائع الدين قال والتكبير في العيد واجب ما في الفطر في خمس صلوات قبلها بين
 صلوة المغرب ليل الفطر لصلوة العصر يوم الفطر وهو أن يقول الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر لله الحمد الله أكبر على ما هدينا والحمد
 لله على ما أدينا يا فطر الله عز وجل وتكبروا الله على ما هديناكم الحمد والتكبير في صلاة فطر الأربعة بهذا التكبير الواقع في الفطر والأوامر القرآنية
 للوجوب بإجماعنا أما ما قام الدليل على خلافه في بعضه فمضى في الخبر بالوجوب بغير منعه ما رواه الصدوق في كتاب عيون الأخبار عن الفضل
 بن شاذان عن الرضا أنه كئيل المأمون والتكبير في العيد واجب في الفطر بحد خمس صلوات قبلها في المغرب ليل الفطر ورواه الحسن
 بن شعبان في كتاب فضل لقول رسول الله قال لا بعد نقل القول بالاستحباب عن أكثر أصحابنا والوجوب عن المرفق في الفطر والظاهر
 وقف عليه في هذه المسئلة رواه سعيد النقاش قال قال أبو عبد الله أما إن في الفطر تكبير ولكن منون قال قلت وابن هو قال في ليلة
 الفطر في المغرب وضوء الأخر وفي صلوة الفجر وصلوة العيد ثم يقطع قال قلت كيف تقول الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر
 وشكركم الله أكبر على ما هدينا وهو قوله سبحانه ثم ولكم المدة وتكبروا الله على ما هدينا وهي مرتبة في الاستحباب وبني العمل بها في كفاية
 التكبير وحمل وان ضعف سندها لا سيما الأصل في هذا الحكم انتهى ولا يخفى عليك ما فيه أما إذا قلنا ادعاء من الذي وقف عليه أنها هو
 هذه الرواية وأما الأصل في هذا الحكم مع ما عرفت مما تقدمنا من الروايات في هذه المسئلة ومن رواياتنا بغير ما رواه فقه الإسلام في في
 الضميمة والخمس عن معوية بن عمار عن أبي عبد الله قال تكبر ليلة الفطر ومجمل الفطر تكبير في العشر الأول العشر من شهر رمضان
 في الأمصار في الأصح والرماد استحباب التكبير أو وجوب في هذا الموضع كما في ذلك الموضع ولا يلزم فيه اتحاد الكيفية وأما ما تقدمنا فان ما ذكره من
 أن هذه الرواية هي الأصل في هذا الحكم وأنه ينبغي العمل بها وإن ضعف سندها أمّا الجاه البهيم في الخفاء في هذا الأصل الذي هو
 الضاد اقرب من الصلاح وذلك فان الخبر الضعيف عندنا ليس دليل شرعي ومن عادة وفائدة رد الأخبار الضعيفة في كتابه وموجب ذلك
 أنه لا يصلح لتأسيس الأحكام الشرعية ولا يجوز بناؤها عليه من قاعدة تقديم العمل بالثبوت الأصلية على الأخبار الضعيفة فكيف خرج من
 قاعدها وأما احتج بهذه الرواية التي هي كسب المكتوب ولذا لا بد من التيقن مضاهية على أنك قد عرفت وجود الأخبار في الحكم

جله من الزوايا قد صحت بالاستصحاب بعد انقضاء مثل في حجة علي بن جعفر عن اخيه قال سألته عن التوافل ايام التشريق هل هي اكبر قال
نعم لان نسي فلا بأس في موطنه غير المتقدم من الموضع الثاني واجبة في كل صلوة فريضة او نافلة ايام التشريق وفي رواية عن جعفر بن فضال
باسناده الى علي بن ابي حمزة عن النعمان بن علي عن علي بن مخلوع عن ابي اناس في حجة داود بن فرقد قال قال ابو عبد الله التكبير في كل فريضة وليس في
التوافل اكبر ايام التشريق ما يدل على نفي ذلك والجمع بين هذه التعصبات والزوايا ان التقيد بمبدأ لا يخرج عن اشكال الا ان محل هذه التعصبات على نفي
الوجوب والاخبار المتقدم على تأكيد الاستصحاب لا ان ذلك لا يوافق حرام الاستصحاب ان التكبير عندهم بعد الفريضة او النافلة انما هو من
بعد الاستصحاب وبوجوبه يكون النفي في التعصبات المذكورة متوجها الى نفي التوطين مع ما وان كان ما ذكرناه من الجمع موافقا لما نقله في الصحيح
من ابن الجعد وجملة من اصحابنا نقلوا الاخبار المذكورة مع ما هي عليه من التعارض لم ينعروا الوجه بالجمع بينهما وبالحجة فانهم من الاخبار
هو ما ذكره ابن الجعد من الاستصحاب عقيب النافلة وحجج النفي في حجة داود بن فرقد على نفي ما ذكره الاستصحاب مثل الفريضة وما على
القول ان التكبير لا يستلزم الاستصحاب بالفريضة فيشكل الجمع بين اخبار السلسلة كما عرفت هذا وانما عموم الاستصحاب في هذا التكبير للرجاء والافتقار
والحصول جملة او منفرد اقل في كونه وهذا التكبير مستحب للمنفرد والجامع والحاضر والسافر والبدوي والروي والحر والصيد والذكر والانثى والحر
قائم وهو مكلف ومن الاخبار المتقدمة تلك ما رواه الشيخ في نيب عن جعفر بن عياض عن جعفر بن ابي عمير قال قال علي بن ابي حمزة عن ابي بصير
في ايام التشريق في دير الصلوة وعلى من صلى وحده وعلى من صلى بطوعة او عن علي بن جعفر في التعصبات عن اخيه موسى قال سئل عن التوافل
عليه التكبير ايام التشريق قال نعم ولا يجزئ قال وسألته عن الرجل يصلي وحده هل عليه تكبير ايام التشريق هل عليه التكبير قال نعم فان نسي
فلا بأس قال وسئل عن التكبير ايام التشريق هل يرفع فيه اليدين ام لا قال برفع يده شيئا او يجزئها ودوى هذا الخبر بما ذكره الحسين بن محبوب في قرب
الاسناد عن علي بن جعفر عن اخيه موسى في الصحيح مثله ولونب حتى قام من موضعه ليخطب الا ثانيا بسلامه رواه الشيخ في الوشاح عن عمار
الشاهي عن ابي عبد الله قال سئل عن الرجل ينسى ان يكبر ايام التشريق قال ان نسي حتى قام من موضعه فليس عليه شيء الا ان نسي في الصلاة
من كلام الاستصحاب فيجب ان يظهر فيه مخالفة ان اول التكبير في الصلاة يظهر يوم التفرق تام خمس عشرة صلوة وهو عذاه يوم الثلاثاء وعشرين
كان يعني ناسكا وعظما سلك وعشر صلوات اخرى اذ اليوم الثاني عشرين كان من اهل الامصار او فريضة يوم الثالث عشرين منى قال بعض
محقق متأخرين لما عرفت هذا انما اقرت بما روي ولم يقل به احد من العامة فان احدا منهم لم يفرق بين منى ومن غيرها ومع هذا اولى عند
اكثرهم صلوات الفريضة يوم عرفة واليوم عند الشاخي وجامعة العمر من ايام التشريق وعند ابي جعفر منهم العصر من يوم النحر وفي قول اخر
للاشاخي يكبر من المغرب ليلة النحر في التعصبات من ايام التشريق وقال جمع منهم من الظهر يوم النحر في الظهر يوم النحر في احوال اخر شاذة
انهم وبالحجة فان المنفرد عليه عندنا هو محمد بن الوفاء ولا واما ما ذكره الا ان بعض الاخبار الواردة في المسئلة وما ظهر من انما
فلا بأس بسلط اخبار المسئلة الواردة في ذلك عندهم كما كان موافقا او مخالفا لاجل بيده الوقوف على ما نصت منه الاحكام فلا يحتاج الى
عادني كتاب الحج وان كان هو الا ان بالمقام فنقول من الاخبار الواردة في ذلك ما رواه ثقة الاسلام والشيخ في الصحيح ولكن عن ذواته
قال قلت لابي جعفر في التكبير ايام التشريق في دير الصلوة فقال التكبير متى في دير خمس عشرة صلوة وفي سائر الامصار في دير عشر صلوة واول
التكبير في دير صلوة الظهر يوم النحر يقول فيه الله اكبر اجمع ما تقدم في الموضع الثالث ثم قال في التوافل في دير عشر صلوات في سائر الامصار
لا تارة انما التماس في النحر الاول امسك اهل الامصار عن التكبير كبر اهل منى ما داموا على النحر الاخير وما رواه ثقة الاسلام علي بن ابي حمزة
في الكافي في الصحيح والحسن بن محمد بن مسلم قال سئل ابا عبد الله عن قول الله عز وجل واذكروا الله في ايام معد وذات قال التكبير في ايام
التشريق صلوة الظهر من يوم النحر الى صلوة الفجر من اليوم الثالث وفي الامصار عشر صلوات فاذا انقضى النحر الاول امسك اهل الامصار
حين اقام يعني فقل بها الظهر والعصر في هذه الزاوية فذلك على انهم في اليوم الثالث عشر وصل بها الظهر والعصر فليكن
فيه زيادة فريضة هي الظهر والعصر في خمسة عشر لحدوده وما رواه في صحيح النعمان بن عمار عن ابي عبد الله قال التكبير
ايام التشريق من صلوة الظهر يوم النحر الى صلوة الظهر من ايام التشريق ان كانت اتمت منى وان كانت خرجت فليس عليه التكبير والتكبير ان
تقول الله اكبر الحديث وقد تقدم في الموضع الثالث في كلام صاحب كذا وهذه الزاوية بهذه الصورة في صحيح النعمان ان لفظ الظهر لا يخرج
الفجر كما هو للوجود في صحيح نيب ولهذا ان صاحبنا لو اقيمتا بزيادة التهاديب وعليه فلا اشكال في التكبير المذكور وما رواه الشيخ
في صحيحه عن ابي اناس قال سئل ابا عبد الله عن التكبير في الحج من اي يوم يبذل به وفي التجموع بقطعة وهو منى وسائر الامصار وسه
او منى ابي فقال التكبير في كل صلاة عقيب صلوة التهاديب في صلوة الظهر من يوم النحر وان اقام العصر كبر وان اقام المغرب لم يكبر و
التكبير بالاصوات يوم عرفة من صلوة الفجر الى النحر الاول صلوة الظهر من سائر التشريق وهذه الزاوية فيها من الاشكال مثله ما تقدم في صحيح
محمد بن مسلم من زيادة فريضة في نيب قال بعض المحققين من متأخري المتأخرين في الجواب عن الخبرين المذكورين فيجب ان يكون المراد ان من
نظر في النحر الاول من منى من صلوة الظهر من منى فالحسين بن النعمان وان اقام الى ان صلاتها فليكن بعد ما يتم ولا يفتاد ان كان مراده البيت
الاخير فيجب ان يكون هذا في النحر الاخير من منى في دير الاخير الى صلوة الظهر فليكن بعد ما يتم اما ان يفتد لكونه من جميع منى
الاستصحاب بالفتنة في هذا واقفا انتهى اقول وانما ان يكون هو محل على الفتنة كما اشار اليه فائدة لا وجه له المخالفة مع انفا في

۞ **فِي صَلَواتِ**

بها الناس ان الشمس القمر يطان من ايات الله سبحانه بارع مطبعا له لا ينكفان لموت احد ولا يحزنون فلا انكسفا واوحاه منهما فاضل
ثم نزل فخطب بالناس صلوة الكسوف وروى في ذلك عن سلمان الدليمي عن ابي عبد الله قال ان الزاد الله ان نزل الا من امر الملك ان يخرج ليعرفها
فخرجت بها هلالا فاذ كان ذلك فما صنع قال صل صلوة الكسوف ونحو ذلك ما سألني قريبا انني سمعت في صلوة الرقعة واما في غير هذه الاسباب
التي لا تلتزم من فان الشمس هو الوجوب لجميع الاخوان بها ثم يوفى بالضعف في القليل والزيادة في الكثير واما في صلوة الرقعة واما في صلوة الكسوف
وسلا واما في البراج واما في ادريس واما في وجهي المتأخرين ونزل الشيخ في قتل الجوع الفقرة عليه وقال الشيخ في صلوة الكسوف والزيادة والرجوع في صلوة
الشديد في غير وجوب لا يجوز ان يكون على كل حال ونحوه قال في وقال كتابا يحمل صلوة الكسوف في بعض ارباعه مواضع عند كسوف الشمس في وقت
الغمر والزيادة والرجوع في صلوة الكسوف عليه وقال ابن حجر وقد تقدم الفصل عن ابي الصلاح انهم ينعرضون في الكسوفين وقال الشيخ في صلوة الكسوف
الشمس في وقت غمره واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
الخوف والظلمة الشديدة في صلوة الكسوف عليه وقال ابن حجر وقد تقدم الفصل عن ابي الصلاح انهم ينعرضون في الكسوفين وقال الشيخ في صلوة الكسوف
الشمس في وقت غمره واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
والاستدلال عليها بالاجماع والاختار واما في الايات فلها صورتيها في الزلزلة ونحوها في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
حيث قال يلزم الصلوة عند كل نحو منقوع وكذا ابن زهره واما ابو الصلاح فلم ينعرض في الكسوفين لنافي الاصحاب وحيث قال في الاخبار كروا في
عمر بن اذينة عن ربه طم سا في الزوايا في صلوة الكسوف في ان قال القائل في الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف
جميعين الثلاثة الرجا في خوفه ومنهم من قال الرياح العظيمة وقال الرضا الرياح الصوف واطلق الفيلد الرياح الزاوية الظلمة الشديدة في صلوة الكسوف
ابن البراج واما في ادريس في صلوة الكسوف عليه وذكرها الشيخ في التاديب في الايات في خوفه وذكر الشيخ في الفاضل في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
من الاصحاب ما رواه زرارة وحمد بن مسلم ثم قال في الزوايا كروا في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف
القول بالاصحاب فيما عدا الكسوفين والزيادة من الرياح العظيمة والاختار واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف
في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
فصلها وانما خبره بان مجرد ذكر بعض الاسباب وعدم ذكر غيرها لا يثبت في القول بالانحصار لا سيما في التخصيص الذي وقع منه في صلوة
يدعي الاجماع كما عرفنا فانما يوجد قولنا لا يصح في الاصحاب ولا يصح في الاخصاء لا لا من ذلك بل ولا من ذلك في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
بالاصحاب في تلك المواضع في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
وجود القول بالاصحاب في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
في التخصيص عن زرارة وحمد بن مسلم قال لا يصح في ارباب هذه الرياح والظلمة التي تكون في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
او في فصل لصلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
تكون في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
احدها ان صلوة كسوف الشمس القمر والرجعة والزيادة واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
وهو الفضل واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
صلواتها ما لم يخف ان يذهب من القريض وفي كتاب الفقه الرضوي واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
زكوا الارواح فصل صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
والا ينكسرون وما كان مثل ذلك كما يقتضي في صلوة كسوف الشمس القمر والرجعة والزيادة واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
اخبارنا ان عمل الاصحاب وفيهم من اوجبنا على الحكم به اقول قد عرف في غير موضع مما تقدم ما في مثل هذا الكلام الواجب الذي هو
كسوف الشمس والقمر والرجعة والزيادة واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
فاخرة عندنا عن اثبات الاحكام في جميع الاجواب وح فلا معنى لما قلناه في جمل من الموضع ورده عليهم كما لا يخفى على من راجع
الكتاب والقرآن المراد بالاختلاف ما يحصل من الخوف لخاصة الناس قال في له ولو كسف بعض الكواكب او كسف بعض الكواكب لخاصة الناس
كما بين ان الزلزلة واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
واعلم ان لا يشعرون بذلك واحتمل في ذلك الوجوب لا فيهما من الاختلاف والاختلاف في الاصول فاطمة الوجوب بما يحصل من الخوف لخاصة الناس قال في له ولو كسف بعض الكواكب او كسف بعض الكواكب لخاصة الناس
حيث واشارنا الى الزوايا في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
في الكسوفين هو ايضا واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
في الشاعة التي تنكشف عند طلوع الشمس عند غروبها في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما
مثل قولها في صلوة كسوف الشمس واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما من احوالها في صلوة الكسوف واهل الزلزلة واهل غلبتها عند ذلك من ربح مغلظة وغيرهما

دفعہ

أبته حسنا ذلك عليه بصحة المذكورة وبعضه ابقه قول الرضا في كتاب الفقه الرضوي وان العمل في الصلاة فقف وعلى هذا يمكن
الفرق بين ما اذا تيقن من الوقت قبل الترتيب في الصلاة وبين ما اذا دخل بانما على أقسامه وتيقن القيق في الأثناء وبخبر كلام الأصحاب
بالأول بل الظاهر انه هو الذي هو ح فلا منافاة في الصحة المذكورة لما صرح به لأن مورد ما جاز في ذلك في الأثناء وبما تجوز في غير ما بين
الأبدا والاسلام من هذه الوقت انما يكون شرط في الأبداء في الاستسلام وقد مر ظاهره في فصل صلاة الجمعة وما ذكره لم يظهر على وجه
هذا الترتيب الذي ذكره السيد السند وان تبصر فيه غيره مما هي عادتهم غالباً اذا عرف ذلك فاعلم انه قال في المصباح الخامس لوضا في وقت الكون
ادراكه وكعبه يجب وفي وجوبه ما مع قصور الوقت عن اخف صلوة وتردد في المني حيث قال الخامس لو تيقن وقت الكون حتى لا بد
ركعه لم يجب ولو ادركها فالوجه الوجوب لأن ادراك الركعة بمنزلة ادراك الصلاة فاعلم انه قال في السادس لو قصرت وقت عن اقل صلوة يمكن لم يجب على
الشك اقول لا يخفى ان ما ذكره اعطاه الله حقه بما من التردد في عبارة القع والاشكال في عبارة تقي فان الظاهر ان وجهه هو ما اشارنا
اليه فانما من ان هذه الأيات من كون وغيره هل في من قبل الأوقات فحينها ما يعتبر في الوقت من سببه لا يقع الفرق بين من قبل
الاسباب فبكي وجوده في الجملة وقد عرفت ان مقتضى القاعدة المتقدمة بناء على الأول مع عدم الوجوب ومقتضى إطلاق الاختصاص
على الثاني الوجوب فبحصول التماس بين القاعدة المذكورة وإطلاق الاختصاص يحصل التردد والاشكال لأن قولنا بوجوبها بالادراك
وعدمه مع عدم ادراكها انما يجب على القول بالتوقيت وصحح كلامه في المقام التردد والتوقف في ذلك كما وضعنا والجمع بين هذين القولين
الوجه من مقتضى ان ما ذكره من التعليل على ادراك ركعة استلزام ما اظهره من قولهم من ادرك ركعة فقد ادرك الوقت مع الاستمرار عن التفتيش
في صحة وشيئة فافهم الكلام فيه انما يصرف الى الصلوة البتة كما هو مورد الخبر المذكور والنجابة الى غير هذا الوجه من الاشكال والله اعلم
المسئلة التي اعتمدت على جمل من الاصحاب بان وقت الزلزلة ملة العزم لا يصلحها اذا وان سكنت وهو قول العظم منهم وحكم الشهد
في وقت قولنا بانها مفسدة بعد سكوتها بنية القضاء والاول اطلاق الأمر الثاني من التفتيش الدال على ان جرت حصولها سبب لوجوب الفعل
من غير ان يكون موقفاً زمانياً بل ذلك ظهر من ذلك على ما نقله عنه في كرتي حيث قال ومثله فيه الفاضل لمنا فانه
للقواعد الاصولية من امتناع التكليف بفعل في زمان لا بعده فان هذا الشك انما يجزى لوقولنا بان الزلزلة وقت للصلاة واما على تقدير
جملنا سبباً كما هو الظاهر من كلامهم فلا وجه له قال في ذلك والحي من غير ان يترك الزلزلة الصلوة ثم قال وبما تجوز كل اية بقصر وقتها عن العبادة
يكون وقتها دائماً اما ما يقصر عن فعلها وقتها دون وقت فان وقتها ملة الفصل فان قصر في فعلها ثم ورد عليها بنية بشكل بان لا يلزم من عدم حصول
زمان الا بد من مقدار للصلاة كونها موقفاً بل الحق ان التوقيت انما ثبت اذا ورد التعيين بتجدد زمان الفعل وبدونه يكون وقت العزم
وهو جدير وبظهر ان كل اية في هذه المسئلة لا تخفى من نوع غفلة او نسيان وفيه ما قد منا نقله عنهم من قولهم ان وقت الزلزلة العزم يصلح
اذا وان سكنت فان مقتضى كون وقتها العزم الزلزلة انما هي من قبل الاسباب فبكي حصولك ظالك او قصورك وجب الا لا ينال بها وانتقلت الى زمانها
الى ان ياتي بها لا تقدر لها بوقت ولا تحد بد لها بحد ومقتضى قولهم يصلحها اذا وان سكنت انما من قبل الاوقات لان الأول والقضاء انما
يطلقان في مقام التوقيت فحقى انما لا يفرق بين الوقت سوي اذ وفي خارج قضاء فصد والعبادة وبغيرها لا يجزى عن ملائمة واجابنا في الشيخ
على ان ذلك في بعض حواشيه مما يتحقق ما ذكرناه من المثال بل يزيد في الاشكال ولما كان لا يبعد ما منع فعلها وجب الصلوة كون ما بعد
صالحاً لا يبعد ما يبعد من التكليف ما لم يفرق حكم الأول مستحباً لا تنافي في التناول عند دوي فيها القور وبما من حيث ان فعلها خارج وقتها
انما كان بسبب القصر في التاخير على قلدها وفي ذلك جمع بين القواعد المتقدمة وهي توقيت هذه الصلوة مع قصر وقتها واعتبار سعة الوقت
لفعل العبادة انتهى ولتب شعير بما قد قيل في التوقيت في هذه الصلوة واي جيز لعلها بل اطلاق الاخبار كما عرفت على خلافه فانه مؤيد
بالسببية وان الزلزلة من قبل الاسباب لهذه الصلوة كما عرفت مما قد منا ووجب في الدعاء الاجماع على التوقيت مع انما هم على انما يستدل
العمرو لا اعتدال بما ذكره من هذا الكلام الفصل الزمان لا يفرق في مجموع فان ظاهراً ان العرض من ارتكاب هذه التكليف هو الوجه بين القواعد المتقدمة
وقد عرفت ان لا مسند لهذه القواعد لا يخرج اصطلاحهم على وجه ذلك في الأصول التي سوا عليها ودونها فان ما ذكره من قاعدة توقيت هذه الصلوة
مع قصر وقتها لا دليل عليه بل الدليل واضح في خلاف ذلك اشارنا اليه انما اذ في اطلاق الاخبار انما هو السببية دون التوقيت وما ذكره من قاعدة
اعتبار سعة الوقت بناء على ما ذكره من امتناع التكليف في زمان لا بعده فقد عرفت انما لا دليل عليه ونظير هذه القاعدة مسئلة من استطاع
الجمع ثم يادر في عام استطاعه ومات في الطهر فان المثل بينهم سقوط القضاء لعدم استقرار الجمع في وقتهم وهو كون هذه التوقيت
الذي يادونه الى ان مات لا يبع الجمع ولا يجمع وقوع التكليف فيه لذلك فهو راجع الى هذه المسئلة مع ان ظاهراً الاخبار وبه قال الشافعيان
وعندهم وجوب القضاء انما مضى القضاء استناداً الى هذه القاعدة العقلية مع ان النصوص على خلافها فحينها وجب عليه وهو مؤيد لما ذكرناه
من عدم جواز الاعفاء على هذه القواعد الاصولية وانما المذكور على النصوص المحصورة في السنة النبوية وان كان المشهور بينهم تقديم الأدلة
العقلية على الأدلة المتبعة كما نقلناه في مقدمه كتاب الكتاب والله الهادي الى جادة الصواب وقال الشافعي في كرتي وحكم الاصحاب بان الزلزلة
مضي اداء طولاً لعمراً بمعنى التوسعة فان الظاهر وجوب الأمر هنا على القور بل هي معنى بنية الأداء وان اقبل بالقور بنية بعد ما وعبر انتهى
قال في اد بعد نقل ذلك وما ذكره احوط وان امكن المناقشة فيه باننا ما يدل على القور بنية هنا على الخصوص والأمر العام لا يقتضي القور بنية

قال في بيانها انما هو وجهه هو ما اشارنا اليه فانما من ان هذه الأيات من كون وغيره هل في من قبل الأوقات فحينها ما يعتبر في الوقت من سببه لا يقع الفرق بين من قبل الاسباب فبكي وجوده في الجملة وقد عرفت ان مقتضى القاعدة المتقدمة بناء على الأول مع عدم الوجوب ومقتضى إطلاق الاختصاص على الثاني الوجوب فبحصول التماس بين القاعدة المذكورة وإطلاق الاختصاص يحصل التردد والاشكال لأن قولنا بوجوبها بالادراك وعدمه مع عدم ادراكها انما يجب على القول بالتوقيت وصحح كلامه في المقام التردد والتوقف في ذلك كما وضعنا والجمع بين هذين القولين الوجه من مقتضى ان ما ذكره من التعليل على ادراك ركعة استلزام ما اظهره من قولهم من ادرك ركعة فقد ادرك الوقت مع الاستمرار عن التفتيش في صحة وشيئة فافهم الكلام فيه انما يصرف الى الصلوة البتة كما هو مورد الخبر المذكور والنجابة الى غير هذا الوجه من الاشكال والله اعلم المسئلة التي اعتمدت على جمل من الاصحاب بان وقت الزلزلة ملة العزم لا يصلحها اذا وان سكنت وهو قول العظم منهم وحكم الشهد في وقت قولنا بانها مفسدة بعد سكوتها بنية القضاء والاول اطلاق الأمر الثاني من التفتيش الدال على ان جرت حصولها سبب لوجوب الفعل من غير ان يكون موقفاً زمانياً بل ذلك ظهر من ذلك على ما نقله عنه في كرتي حيث قال ومثله فيه الفاضل لمنا فانه للقواعد الاصولية من امتناع التكليف بفعل في زمان لا بعده فان هذا الشك انما يجزى لوقولنا بان الزلزلة وقت للصلاة واما على تقدير جملنا سبباً كما هو الظاهر من كلامهم فلا وجه له قال في ذلك والحي من غير ان يترك الزلزلة الصلوة ثم قال وبما تجوز كل اية بقصر وقتها عن العبادة يكون وقتها دائماً اما ما يقصر عن فعلها وقتها دون وقت فان وقتها ملة الفصل فان قصر في فعلها ثم ورد عليها بنية بشكل بان لا يلزم من عدم حصول زمان الا بد من مقدار للصلاة كونها موقفاً بل الحق ان التوقيت انما ثبت اذا ورد التعيين بتجدد زمان الفعل وبدونه يكون وقت العزم وهو جدير وبظهر ان كل اية في هذه المسئلة لا تخفى من نوع غفلة او نسيان وفيه ما قد منا نقله عنهم من قولهم ان وقت الزلزلة العزم يصلح اذا وان سكنت فان مقتضى كون وقتها العزم الزلزلة انما هي من قبل الاسباب فبكي حصولك ظالك او قصورك وجب الا لا ينال بها وانتقلت الى زمانها الى ان ياتي بها لا تقدر لها بوقت ولا تحد بد لها بحد ومقتضى قولهم يصلحها اذا وان سكنت انما من قبل الاوقات لان الأول والقضاء انما يطلقان في مقام التوقيت فحقى انما لا يفرق بين الوقت سوي اذ وفي خارج قضاء فصد والعبادة وبغيرها لا يجزى عن ملائمة واجابنا في الشيخ على ان ذلك في بعض حواشيه مما يتحقق ما ذكرناه من المثال بل يزيد في الاشكال ولما كان لا يبعد ما منع فعلها وجب الصلوة كون ما بعد صالحاً لا يبعد ما يبعد من التكليف ما لم يفرق حكم الأول مستحباً لا تنافي في التناول عند دوي فيها القور وبما من حيث ان فعلها خارج وقتها انما كان بسبب القصر في التاخير على قلدها وفي ذلك جمع بين القواعد المتقدمة وهي توقيت هذه الصلوة مع قصر وقتها واعتبار سعة الوقت لفعل العبادة انتهى ولتب شعير بما قد قيل في التوقيت في هذه الصلوة واي جيز لعلها بل اطلاق الاخبار كما عرفت على خلافه فانه مؤيد بالسببية وان الزلزلة من قبل الاسباب لهذه الصلوة كما عرفت مما قد منا ووجب في الدعاء الاجماع على التوقيت مع انما هم على انما يستدل العمرو لا اعتدال بما ذكره من هذا الكلام الفصل الزمان لا يفرق في مجموع فان ظاهراً ان العرض من ارتكاب هذه التكليف هو الوجه بين القواعد المتقدمة وقد عرفت ان لا مسند لهذه القواعد لا يخرج اصطلاحهم على وجه ذلك في الأصول التي سوا عليها ودونها فان ما ذكره من قاعدة توقيت هذه الصلوة مع قصر وقتها لا دليل عليه بل الدليل واضح في خلاف ذلك اشارنا اليه انما اذ في اطلاق الاخبار انما هو السببية دون التوقيت وما ذكره من قاعدة اعتبار سعة الوقت بناء على ما ذكره من امتناع التكليف في زمان لا بعده فقد عرفت انما لا دليل عليه ونظير هذه القاعدة مسئلة من استطاع الجمع ثم يادر في عام استطاعه ومات في الطهر فان المثل بينهم سقوط القضاء لعدم استقرار الجمع في وقتهم وهو كون هذه التوقيت الذي يادونه الى ان مات لا يبع الجمع ولا يجمع وقوع التكليف فيه لذلك فهو راجع الى هذه المسئلة مع ان ظاهراً الاخبار وبه قال الشافعيان وعندهم وجوب القضاء انما مضى القضاء استناداً الى هذه القاعدة العقلية مع ان النصوص على خلافها فحينها وجب عليه وهو مؤيد لما ذكرناه من عدم جواز الاعفاء على هذه القواعد الاصولية وانما المذكور على النصوص المحصورة في السنة النبوية وان كان المشهور بينهم تقديم الأدلة العقلية على الأدلة المتبعة كما نقلناه في مقدمه كتاب الكتاب والله الهادي الى جادة الصواب وقال الشافعي في كرتي وحكم الاصحاب بان الزلزلة مضي اداء طولاً لعمراً بمعنى التوسعة فان الظاهر وجوب الأمر هنا على القور بل هي معنى بنية الأداء وان اقبل بالقور بنية بعد ما وعبر انتهى قال في اد بعد نقل ذلك وما ذكره احوط وان امكن المناقشة فيه باننا ما يدل على القور بنية هنا على الخصوص والأمر العام لا يقتضي القور بنية

فلا بعدان يكون الخفيف في الصلوة لولي وان وجبت الا عاذا والجلوس لو فرغ قبل الاجل على احد الصلوات او سقطت على القول المشهور
 حذر من خروج الوقت قبل الاتمام كذا قيل وهو مني على ان يخرج الوقت قبل الاتمام يجب قطع وقد بينا سابقا ضعفه وان الواجب هو
 الا تمام في الصلوة المذكورة والله العالم الرابع في قول في صحيح زرارة ومحمد بن مسلم وكان يحدث ان في هذا الكهف والنجح الا ان يكون اماما
 على من خلفه استحبابا لتطول في الصلوة بقراءة السور الطول الا في الجماعة لو كان يشي ذلك على من خلفه وبكل من يحكم بفتح الاصحاب اما
 الاول فيدل عليه مضافا الى هذا النص ما تقدم من كلام الرضا في كتاب الفقه ورواية كتاب دعائم الاسلام ورواية في بصير المتقدم ذلك كله
 وقد دللنا ورواية في بصير المذكورة ايضا على استحباب التلويح في ركوعه مثل قراءة وكوحه وسجودا وانه في كتاب الفقه وطول
 في القراء والركوع والتجويد ما دللنا في ركوعه في رواية كتاب الدعائم وبني قيس ذلك لسبب الوقت كما صرح ببعضهم ايضا واما الثاني فيدل
 عليه مضافا الى الرواية المذكورة بخبر صلوة الجماعة فليها استيفاض بالامر بالتحقيق والاستيعاب محال للمؤمنين فان فهم الضعيف وصفا
 الجماعة ونحوها الا انه قد روي في غير هذا الخبر قال كوفي عن محمد بن عيسى عن محمد بن ابي بكر عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في كتاب الفقه وطول
 وروي الشيخ في باب يسند من القائل عن جعفر عن ابي عبد الله قال انكفت الشمس من رسول الله ففعل بالثامن ركعتين وطول حتى غشى على
 القوم من كان في صلاة من طول القيام وظاهر الحديث الشيخ محمد بن الحسن نحو العالم في الوسائل العمل بهذا الخبر بحيث قال بابا استحبابا طالة الكسوف
 بقدره حتى لا تمام ثم ارد النص من المذكور ولجميع من صحبه زرارة ومحمد بن مسلم شيئا بل لم يفل من هذا الوضع المتعلق بهذا الحكم في كتابه بالكلية
 واتخذ كرونا ما يعلق بكيفية الصلوة باب كيفية صلوة الكسوف وهو غفلة من غلاب وبالحمد فالجميع بين الروايات هنا لا يخرج من اشكال يتامع
 لضعفاء صحبه زرارة ومحمد بن مسلم باخبار الجماعة للشفقة بالامر بالتحقيق وعدم الاطالة في ركوعه محال للمؤمنين الا ان يتي باختصاص في ذلك
 بما في هذه الصلوة بخصوصها لاجل بسطها على قلة الكسوف وفيه ما فيه الله العالم الخامس انه يشهد من الاخبار المتقدمة استحبابا للكل
 عند الرقوع من كل ركوع الا الخامس والعاشر فانه يقول سمع الله من حمد ويجعل هذا التكبير من خصوصيات هذه الصلوة وانما يقتضيه
 قنوتان والجميع متاخران من هذه الروايات في البيان قال الشيخ الفنون على الخامس والعاشر فانه على العاشر في ذلك
 ولرفعه على ما اخذنا في قوله ان كان ركوعه انتم يقف على ما اخذنا ولو بالتسليم الخامس والعاشر فانه على العاشر في ذلك ولرفعه وان لم
 يفت الا في الخامسة والعاشرة فهو جاز في ركوعه وان ارد من حيث لا يفكر او با حاصره هو كذا ولعل هذا هو كون هذه الصلوة في
 الحقيقة ركعتين فالقول في الثاني ومن استحبات هذه الصلوة ايضا الخبر قال في المنتهى انه قد ذهب على ما رواه في كتاب الدعائم وقد تقدم ذلك في
 زرارة ومحمد بن مسلم ومن استحباتها ايضا ان يكون بارز تحت السماء لما في القصص المشار اليها من قوله فان استطعت ان تكون صلواتك بارزا لا
 يجتنب بيت فاضل الا ان جمل من الاخبار قد دلل على الفزع الى المساجد في جميع ابي بصير قال انكفت الشمس فاعلموا انكفت في شهر رمضان
 فوب وقال ان كان في انكفت الشمس الفجر فافزعوا الى المساجد وفي كتاب النجاشي باسناده عن محمد بن عمار عن الصادق في ان الزلزلة و
 الكسوف والرياح لها ثلثة من علامات الساعة فاذا رايتم شيئا من ذلك فذكروا قيام الساعة وافزعوا الى مساجدكم ويمكن الجمع بان الفزع
 الى المساجد لا يسلم في الصلوة تحت سقوف المساجد بل يمكن ان يصلي على سطوح المساجد وفي فضائها البارز من غير سقف هذا
 اذا كانت مستقيمة كما هو الا ان صار موعدا واما على ما هو المشتهر في المساجد من جعلها مكسوفة فلا اشكال وبني ان جعل هذه
 الاحكام وان كان موردها صلوة الكسوف الا ان المفهوم من الاخبار ان صلوة الكسوف هي الصلوة في سائر الاوقات لجميع الاحكام الشرعية
 على صلوة الكسوف فترتب على الصلوة بغير الكسوف من الايات الا تطويل فان ظاهرا لا اختيارا خصوصا صلوة الكسوف في كل ركعة مما يدل
 على ان صلوة هذه الايات هي صلوة الكسوف صحبه زرارة ومحمد بن مسلم عاقلنا لا يجعفر في هذه الروايات والقلم التي تكون هل يصلي لها
 فقال كل خارج من السماء من ظله اورد في فروع فصل له صلوة الكسوف حتى يسكن وروي في كتاب الدعائم عن جعفر بن محمد انه قال
 يصلي في الركعة والزلزلة والرياح العظيمة والظلمة والابحار وما كان مثل ذلك كما يصلي في صلوة كسوف الشمس والشمس سودا ومن
 استحبات هذه الصلوة ايضا الجماعة قال في كراهية قول عليا شاذ في الجمع وبدل عليه ما تقدم في صحيح زرارة من قوله صلى الله عليه وسلم
 وعلى بالثامن قد غشى على بعض القوم وابى ذلك اقدم من العرف وقد تقدمت رواية روح بن عبد الرحمن الذي على انها يصلي جماعة في
 جماعة ونحوها ورواية يحيى بن حمزة الشاذلي عن الرضا قال مثلت عن صلوة الكسوف يصلي جماعة او فرادى قال اني ذلك شئت وقد
 دللنا ورواية في ابي بصير في قوله في كراهية قول عليا شاذ في الجمع وبدل عليه ما تقدم في صحيح زرارة من قوله صلى الله عليه وسلم
 فضلا فرادى ويمكن حمل كلامهما على ما حملت عليه رواية ابي بصير ومن ناكذ الجماعة مع الاحداث وعدم مع الصلوة قال في كراهية انما اذا
 في ناكذ الجماعة مع احتراق البعض من جماعة بالوفاء وان اذ انفي استحباب الجماعة وجميع الفرائض طوليا بابل للفتح وخرج الشهيد في
 ان يجوز اقتداء المفترض بالمتفعل في هذه الصلوة وبالعكس كالبومية فان ذلك ومثله في الدعاء وهو حسن اقول ان مرادهم اجزاء
 حكم البومية فيها فوصلت فرادى فانه يستحب اعادة الجماعة لو وجدت الجماعة اما ما كان او ما موافا في هذه الصلوة فها هي الصورة التي
 يمكن فيها اقتداء المفترض بالمتفعل وبالعكس فاستجبر بان يقع قطع النظر عن القاعدة المشهورة في كلامهم من ان اطلاق الاخبار انما ينصرف الى
 الاشرار المتكثرة المتكررة دون العادة وصلوة الايات بالنسبة الى الصلوة البومية من هذا القبيل فان اطلاق القول ان جمل من اخبار ذلك

وكانوا يفتون في هذه الرواية من غير ان يفتوا في غيرها من الروايات

المسئلة ظاهر في البوينة بخصوصها مثل صحيح سليمان بن خالد قال سعلنا باعبدا فسلمة عن رجل دخل السجدة وافتح الصلوة فبينما هو قائم يجتلي اذن اللؤذ وقام الصلوة قال فيسجد ركعتين ثم تسانف الصلوة مع الامام السجدة في جلسته من تلك الاخبار فقام الصلوة وفتحت الصلوة ولا فاما ما تكون في البوينة وبالحمد فسيان اكثر تلك الاخبار ظاهر في البوينة ورجل ما اطلق على الباقي يمكن وبه يظهر ان دعوى من في تلك الصلوة لا يخرج من اشكال تفرج لو ادرك المأموم من الركوع الاول والذي صحح يجمع من اصحابهم المحقق في الموضع فترجى من كتب في ذلك في كوفي هو فوات تلك الركعة المشقة على الركوعات الخمسة فلا يجوز له الدخول فيها بل يصبر على ان يسجد بقوم ويدخل بعد في اول قيامه والوجه في ذلك هو لزوم السجدة للركعة مع الدخول بعد فوات الركوعات وهو انما يتخلف المأموم عن الامام ان تدرك الركعة بعد سجود الامام وانما يتخلف الركوع ان رفض الركوع وسجد بسجود الامام ونفل عن متركة احتل بركعة جواز الدخول مصدق هذا الحال فاذا سجد الامام لم يسجد بل هو ينظر في الامام الى ان يقوم فاذا ركع الامام اولى الثانية ترك مع من ركعات الاولى فاذا انتهى الى العظام من النسبة لم يسجد ثم لم يحج بالامام ويتم الركعات قبل سجود الثانية قال في ذلك ويشكل فيه بخلاف المأموم عن الامام في ركعتين وهو التجدد بان من غير ضرورة ولا دليل على جواز اولى لا يجزى على من تأمل كلامهم في المقام وما وقع لهم من النقص الابرام وما هو عليه من الاختلاف والتناقض في هذا المقام والتحقيق ان الكلام في هذه المسئلة وجواز الدخول في الصورة المفردة من عدمه مبنى على مسئلة اخرى وهو انه هل يجوز للمأموم التخطف عن الامام لغير عذر بركعتين ام لا يجوز ذلك والذي صحح بسجدة منهم في باب صلوة الجماعة هو الجواز ومن صحح بذلك الشهيد في كوفي حيث قال ولا يتحقق فوات القدوة بفوات الركعتين عندنا وفي كوفي فوات القدوة بطلان القدوة بالثاني بركعتين والمروقي بقاؤ القدوة ورواه عبد الرحمن عن ابي الحسن فيمن لم يركع ساهيا حتى انقطع الامام للسجدة اتركه ويحكي به انتهى ومن ترك ذلك كلامهم في روضة قوله عندنا مؤذن يدعو على التمام المذكور وقال المحقق الشيخ في رسالته للجسر في ركوعه خلف المأموم بركعتين واكثر فيمنقطع القدوة وقال الشيخ الجواد في حاشية الرسالة المذكورة تعليلا للحكم المذكور ما لفظه فينا وندوا انما بعد ذلك يحتاج الى دليل والاصل عدمه ولو ادرك عبد الرحمن ثم ساق الزاوية المذكورة ثم نفل التوقف عن متركة وسجد بعده بناء على ما ذكره من الدليل فانك خبير بما ينبغي على ما ذكره من ان المأموم يجوز له الدخول في صلوة الكسوف بعد صدق ركوع بل ركعتين او اكثر ثم يتابع الامام حتى اذا سجد الامام اتم ما بقي عليه من الركوعات وان فاته للثانية في السجدة ثم لم يلحق ببقي الركعة الثانية بعد السجدة وكذا يفعل في الركعة الثانية اذا فاته شيء من ركوعات السجدة السابعة لعلنا كان مذهبه عدم جواز التخطف عن الامام بركعتين مع هذا من الدخول فيها في الصورة المذكورة الا انه انما علة ذلك بعدم الدليل على جواز التخطف والتضم ان يقابلها بان الاصل الجواز وعدم الابطال بالتخطف حتى يقوم دليل على خلافه كما سمعت من كلام الشماخ في حاشية الرسالة والاظهر عندنا في المسئلة الفرع عليها وجوب التنازل بعد وعلم جواز التخطف بركعتين عذر رفضه لان اكثرنا انما لا نل ان الزاوية التي استدل بها المورد هذا العذر وهو سهو المأموم وهذا غير محل للنزاع فالاستناد اليها في عموم الحكم لا يخرج من مجاز فزواتنا فان حجة زارة الواردة في حكم السبوق والتبريق في كل ركعة من ادرك ما في الكتاب وسورة فان لم يدرك السورة فانه اجزاؤه في الكتاب وصححه مع من يركع في اول صلوة وهو اول صلوة التبريق فلا يملكه حتى يقرأ أهل يقضي القراءة في موضع صلوة قال في موضع ما ذكره فانه ما ظاهره ان في وجوب التنازل بعد وعلم جواز التخطف عن الركوع وان كان للاشتغال بواجب كالقراءة للفرد فيها فان الاجتزاء بركعات الكتاب كما تضمنته الزاوية الاولى وعدم اكمال الامام كما تضمنته الثانية اتمامه ولحق رفع الامام من الركوع قبل اتمام القراءة والدخول مصدق الركوع والثانية قد تضمنت في الزاوية الثانية بالكتب وفي بعضها في آخر الصلوة كما تضمنت على ادراك الركوع مصدق فاذا امتنع التخطف وان كان لاجل الاشتغال بواجب فكيف يجوز ذلك مع ما ذكره في قوله وبذلك يظهر ان ما ذكره لا يخرج من غفلته عن اعطاء التامل حتى في ملاحظة الادلة وما قالنا فان شيخنا قد خالف قوله وناظر في نفسه فافاد منا نقله عنه مما ظاهره دعوى الاجماع كما اشارنا اليه افاضنا بابا مجمعا بما ذكره هنا في صلوة الايات حيث صحح بالجمع من الدخول تبعا للفاصلين كما قد مرنا ذكره في الصورة للفرد عندنا من لزوم التخطف عن الامام بركعتين او اكثر فقال بطلان كصورة المسئلة ما لم يصره ان قلنا بلنا بطلانها فلا صحح عدم سلامه الا في الاستسلاء عندنا من انما التخطف عن الامام او يجزى الامام الركوع لانه انما يتبعه قبل ان يسجد مع الامام لم المحدثين الاول وان رفض الركوعات وسجد بسجود الامام لم يركع الثاني لان قال فان قيل ولا يركع المأموم ما بقي عليه ثم يسجد ثم يلحق الامام فما بقي عليه من الركوعات وليس في هذا التخطف عن الامام بعد خبر قاض في الاصل انما سئل قلنا ان من قال ان التخطف عن الامام يقع فيه فوات الركعتين ضل من هبة لا يتبع هذا ومن اغفر ذلك فاما فيكون عندنا ضرورة كالمراد ولا ضرورة هنا في بستان المأموم السيد الخ كلامه فانظر الى حاله في هذا الموضع فانه قد تناقضه عن كلامه في بابا مجمعا في الدلالة على جواز التخطف بركعتين او اكثر وان كان لا عذر له في قوله هذا ان التخطف بركعتين مخصص في قولنا انما الجواز مع الضرورة او البطلان وشار بالمراد الى ما ورد في صحيح عبد الله بن بن الحجاج عن ابي الحسن في رجل صلى في جماعة ولم يسجد في الركعة الاولى والامام التماسا لم يسجد واسئلوا عنه فقلت على ان يركع ولا يسجد حتى يرفع القوم رؤسهم اركع ثم يسجد ثم يقوم في الصف قال لا بأس وهذا كما ترى مثل صحيح المفيد في ان مورد هذا العذر مما اوغضا في المقام وكشفنا عنه ثوابه بما لا يسبق اليه سابق من علمنا اننا اعلام في هذا الموضع فانه لا يجوز له الدخول مع الامام بعد فوات شيء من الركوعات في الركعة الاولى خوفا من الوقوع في العذر والمذكور بل يصبر على ان يسجد ويقوم للركعة الثانية ولو ادركه في الثانية لم يدخل معه عدل الى الاضراء والله اعلم **الباب الثالث في الاحكام وما يتبعها في المقام** قد تقدمنا الكلام في الاحكام في البصير المفيد ما

٧ الشهيد

۷. وهو

وفي الكلام فيما يتعلق بهذه الصلوة في مواضع الأول قد مرح الأصحاب بأثر الحصول الكسوف في وقت غرضه حاضر فان تعين وقتها
تعين تلازم اجتماعاً ثم يصلي بعدها ما أتبع وتبين ان مقتضى ما تقدمت الحاضرة قالوا انها اتم في نظر الشارع وقال في كرى ان خلافه فهو
ان اتبع الوقتان فالشئ الذي يعنى في الايمان بآيتهما شاء وقاها من لا يحسن القطع لا يجوز ان يصليها في وقت غرضه حتى يصلي الغرض ولو كان
في صلوة الكسوف دخل عليه وقت الغرض فليقطعها وقيل الغرض ثم يبنى على ما فصل من صلوة الكسوف انتهى وهو اختيار الشافعي
حيث قال ان مدة اصلوة الكسوف ودخل عليه وقت الغرض فليقطعها وصل الغرض ثم رجع وتم صلوة ومثل في الآية قال فيه باستبان صلوة
كذلك في الخ وفعل هذا القول فيه عن ابني بابويه وابن البراج واختار في ذلك القول المشهور قال انما واجبان اجتماعهما ممتنع فحين
المكلف بينهما ما ولنا انهما انبجعا من مانت من الأمر بتقديم الغرض ثم بعد ذلك من مسلم عن احدهما قال سئل عن صلوة الكسوف في وقت
الغرض فقال ابدأ بالغرض وبين ما انت من الأمر بتقديم الكسوف كصحة محمد بن مسلم وبريد بن معوية عن ابي جعفر ولي عبد الله قال اذا
وقع الكسوف وبعض هذه الايات صلواتها ما لا تخوف ان يذهب وقت الغرض فان تخوف فابدأ بالغرض واقطع ما كنت فيه من صلوة الكسوف
فادأ فرغ من الغرض فارجع الى حيث كنت قطعاً واحسب ما مضى انتهى اقول لا يخفى ان ما قلنا من عبارة في حين لا يحسن ما أخذ من
كتاب الفقه الرضوي وان كان بائناً في اللفظ حيث قال في ولا تصلها في الغرض فاذا كنت فيها ودخل عليك وقت الغرض فليقطعها وصل الغرض
ثم يبنى على ما فصلت من صلوة الكسوف ومن ذلك يعلم ان مسئلة الصدوق وكذا ابو في قرشاً لهما هو الكتاب المذكور على ما مر من سابقاً
امثالاً لا حقا ثم ومن اخبارنا على زيادة على ما ذكرنا في حق محمد بن مسلم المتقدم نقلها من صاحب ثقة لما ذكره منها في الحديث
وفى صلوة الليل فوصل صلوة الكسوف قبل صلوة الليل ومنها ما رواه الشيخ في القم عن ابي ايوب ابراهيم بن عثمان عن ابي جعفر عليه السلام قال
سئل عن صلوة الكسوف قبل ان تغيب الشمس يخفى فوات الغرض فقال انقطعوا وصلوا صلوة الغرض وعودوا الى صلواتكم وعن محمد بن مسلم
في الصحيح قال قلت لأبي عبد الله جعلت فداك في الصلاة بالليل بالليل قبل الغروب قبل العشاء الاخرة فان صلينا الكسوف خشنا ان لغوينا الغرض فقال
لو انشئت ذلك فاطلع صلواتك وافترق بركتك ثم عدتها فقلت فان كان الكسوف اخر الليل فصلينا صلوة الكسوف فاننا صلوة الليل ما بينا
بذلك قال صلوة الكسوف وافترق صلوة الليل حين يقع وقال في كتاب دعاء الاسلام وعرف جعفر بن محمد انه قال في وقت في صلوة الكسوف
حتى دخل عليه وقت صلوة قال يؤخرها ويؤخر في صلوة الكسوف حتى يصير الى آخر الوقت فان خاف فوات الوقت قطعها وصل الغرض ولو
ادنا كسوفاً في كسوف الكسوف في صلوة الغرض قبل صلوة الكسوف اقول وبسبب من هذه الاخبار ربحنا من هذا انما لا يخفى
ان في صحيح محمد بن مسلم في صلوة الكسوف هو وجوب الغرض في حال عدم الوقت وكذا في كلامه في كتاب الفقه الرضوي حيث نرى اولاً عن
صلوة الكسوف في وقت الغرض حتى يقطع الغرض واجب قطعاً متى دخل عليه وقت الغرض وهو فيها وان يصلي الغرض ولا وهو عن
في كماله وفي صحيح محمد بن مسلم وبريد بن معوية هو تقديم صلوة الكسوف في حال عدم الوقتين الى ان يضيئ وقت الحاضرة والعجبان في
قليل هذه الصحاح في كتابه ثم عقيباً بهذه الفتوى ووجه التمسك بغير ما قلنا ولم يجب عن الزيادة المذكورة بشي مع ظهور خلاف ما افنى
بهولها ان صاحبنا في هذا المقام في بعض كلامه مقلداً لمجوز القطع بل وجوبه اذا دخل وقت الغرض وهو وجوبه جلياً فان الزيادة
التي اوردناها في كتابه في هذا المعنى عن محمد بن مسلم وصحبه في الأمر بصلوة الكسوف ما لا يخفى ان يذهب عند الغرض وادنا انما
صلوة الكسوف في حال هذه فلا وجوب قطعاً بل يجوز ان اقول قد عرفت ان مسئلة الصدوق في هذه الفتوى انما هو كتاب
الفقه الرضوي في صحيحه في كتابه بين هذه الفتوى وهذه الزيادة مع ما عرفت لا يخفى من هذا فاعلمنا قرره في صدر كتابه من القاعدة ويظهر بالكتاب
العليل والفتوى الكسوف في الجمع بين هذه الاخبار على وجه سند في هذه المناقشة عن الصدوق ويزول به التناقض بين اخبار المقام انتهى
لا ريب في ذلك ولا في صحيح محمد بن مسلم وعبارة كتاب الفقه الرضوي على ما ذهب اليه الصدوق من وجوب تقديم الحاضرة في حال السعة
واما صحة محمد بن مسلم وصحبه ابي ايوب فظاهر انهم مع خوف فوات فضيلة الوقت قطع صلوة الكسوف لو شئوا فيها وبسبب ما بالفرق
وهو ظاهر في تأييد ما دلل عليه صحيح محمد بن مسلم الاول في عبارة كتاب الفقه الرضوي قال شيخنا الشهيد في كتابه بعد ان اورد هذا من الحديث
الاخير بن ابي خنيس محمد بن مسلم وابي ايوب ولعل الجماعة يمتثلون فيها تكون الزيادة على التقديم مع السعة وعلى القطع مع دخول
الوقت والبناء وهي صحيحة ان ان دلالتها على ذلك غير صحيحة انتهى اقول في مسئلة الجماعة خصوصاً الصدوق وقيل انما هو عبارة
كتاب الفقه الرضوي في بل هو من عبارة الصدوق وقيل في معرفت وكيف كان فان كلامهما مؤيد بما ذكرنا من التأييد وان لم تكونا صحيحتين
في الحكم المذكور الا ان رواية محمد بن مسلم الاول في عبارة كتاب الفقه الرضوي في ذلك وجه قوي في المقام الا في صحيح محمد بن مسلم
بركاً بحصر الحاضرة في ما يطبقها على هذه الاخبار على ما قلنا في وقت الغرض فيها على وقت الفضيلة كما عرفت به صحيحه الثاني وصحبه
ابي ايوب جماعة بين الاخبار وجهها قد متنايباً وشهدنا انما كانه وبنا في مجتثاً لا وفات من اطلاق الوقت في كثير من الاخبار على
وقت الفضيلة حتى يصلي الغرض والتمسك في الحقيقة في صحيح محمد بن مسلم الاول في قوله تعالى بالامر بالهدى الى الصلوة في الفتوى
المذكورة ولا حجة في الوجوب وايد ذلك الصحاحان الاخرين في دلالتها على قطع صلوة الكسوف في حال قطع الفضيلة اول الوقت
بلغت الامور الظاهرة في الوجوب في هذه الصحاح الثمانية على ما ذكرنا في البحث في باقي اخبار المسئلة على معنى واحد ليس هو سجد بل هو

في صحيح محمد بن مسلم في كتابه في هذا المعنى عن محمد بن مسلم وصحبه في الأمر بصلوة الكسوف ما لا يخفى ان يذهب عند الغرض وادنا انما صلوة الكسوف في حال هذه فلا وجوب قطعاً بل يجوز ان اقول قد عرفت ان مسئلة الصدوق في هذه الفتوى انما هو كتاب الفقه الرضوي في صحيحه في كتابه بين هذه الفتوى وهذه الزيادة مع ما عرفت لا يخفى من هذا فاعلمنا قرره في صدر كتابه من القاعدة ويظهر بالكتاب العليل والفتوى الكسوف في الجمع بين هذه الاخبار على وجه سند في هذه المناقشة عن الصدوق ويزول به التناقض بين اخبار المقام انتهى لا ريب في ذلك ولا في صحيح محمد بن مسلم وعبارة كتاب الفقه الرضوي على ما ذهب اليه الصدوق من وجوب تقديم الحاضرة في حال السعة وامّا صحة محمد بن مسلم وصحبه ابي ايوب فظاهر انهم مع خوف فوات فضيلة الوقت قطع صلوة الكسوف لو شئوا فيها وبسبب ما بالفرق وهو ظاهر في تأييد ما دلل عليه صحيح محمد بن مسلم الاول في عبارة كتاب الفقه الرضوي قال شيخنا الشهيد في كتابه بعد ان اورد هذا من الحديث الاخير بن ابي خنيس محمد بن مسلم وابي ايوب ولعل الجماعة يمتثلون فيها تكون الزيادة على التقديم مع السعة وعلى القطع مع دخول الوقت والبناء وهي صحيحة ان ان دلالتها على ذلك غير صحيحة انتهى اقول في مسئلة الجماعة خصوصاً الصدوق وقيل انما هو عبارة كتاب الفقه الرضوي في بل هو من عبارة الصدوق وقيل في معرفت وكيف كان فان كلامهما مؤيد بما ذكرنا من التأييد وان لم تكونا صحيحتين في الحكم المذكور الا ان رواية محمد بن مسلم الاول في عبارة كتاب الفقه الرضوي في ذلك وجه قوي في المقام الا في صحيح محمد بن مسلم بركاً بحصر الحاضرة في ما يطبقها على هذه الاخبار على ما قلنا في وقت الغرض فيها على وقت الفضيلة كما عرفت به صحيحه الثاني وصحبه ابي ايوب جماعة بين الاخبار وجهها قد متنايباً وشهدنا انما كانه وبنا في مجتثاً لا وفات من اطلاق الوقت في كثير من الاخبار على وقت الفضيلة حتى يصلي الغرض والتمسك في الحقيقة في صحيح محمد بن مسلم الاول في قوله تعالى بالامر بالهدى الى الصلوة في الفتوى المذكورة ولا حجة في الوجوب وايد ذلك الصحاحان الاخرين في دلالتها على قطع صلوة الكسوف في حال قطع الفضيلة اول الوقت بلغت الامور الظاهرة في الوجوب في هذه الصحاح الثمانية على ما ذكرنا في البحث في باقي اخبار المسئلة على معنى واحد ليس هو سجد بل هو

الأشياء التي تحقّق العاشر من شهر ربيع الأول وروى أصحابنا عن علامان الهدي كون الشمس في نصف الأول من شهر رمضان في إذا اجتمع الكسوف والعبد فان كانت صلوة العبد فافعل قدم الكسوف وإن كانت فرضية كما حرم من النقص في الفرض نعم فقدم على خطبة العبد بن أن قلنا بأخبارنا كما هو المشهور انتهى الرابع قال في كوفي أنه هل بشرط في صلوة الكسوف اشباع الوقت مجيهاً لم يكن يكمل سجدة فيهما لم يكن من الركوع لا ينبغي ركعتين وشرا في هذه الصلوة فام لا حلال من نسيب فلا بشرط شيء من ذلك فتكون كالزكاة إلا أن هذا الاحتياط مرفوض بين الأصحاب ومن أوجبها جزيه اليومية فغلبت الركعتين خروج اليومية بالنقص فلا بعد على غيرها انتهى قول لا ينبغي أن احتفالاً الآخر و إن كان مرفوضاً بين الأصحاب إلا أنه هو الظاهر من إطلاق أخبار الباب كما تقدم بيته من الكلام فبهذه الاحتياط السهلة الشائعة من البحث في الاحتياط قال في كوفي أنهم لو جمعت أيمان فصاعداً في وقت واحد كالكسوف والزكاة للظلمة فإن اشبع الوقت للجمع مخير في التقديم ويمكن وجوب تقديم الكسوف على الأيات لشك بعض الأصحاب في وجوبها وتعليم الزكاة على الأيات لأن دليل وجوبها أقوى ولو انتفع لصلواتها فضاء على وكانت الصلوة أكثر من أيسر لما حصل قوتاً هنا تقديم الكسوف ثم الزكاة ثم يجزى في باقي الأيات ولا يقتضي ما لا يتبع له إلا على احتياط عدم اشتراط سعة الوقت للصلوة في الأيات ولو توسع الواحد لا يفي إلا قرب تقديم الكسوف للأجاء عليه وفي وجوب صلوة الزكاة هنا أدلة وقضاة وجهان على قول الأصحاب بأن اشباع الوقت ليس شرطاً بصلواتها من بعد قضاها وكذا الكلام في باقي الأيات انتهى فالتأخر بها التمام والختام قال فمن لا يفسر القيد في الصلاة ذكرها الفضل بن شاذان الباقوري عن الرضا قال إنما جعلت للكسوف صلوة لأنها من أيات الله فلم لا بد رعاها لوجهين أحدهما حب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها عند ذلك بشرف عظم شرفها وبغيرهم مكرهاً كما صرح عن قول النبي حين مضى نحو إلى الله عز وجل وأما جعلت عشر ركعات لأن أصل الصلوة التي في وقتها من الشاء أو كافي اليوم والليله فها هي عشر ركعات فخصت تلك الركعات ههنا وأما جعل فيها التسبيح لا لأن تكون صلوة فيها ركوع أو فيها سجود ولا ن تحفوا صلواتهم بعبادة التمجيد والخصوع وأما جعلت أربع سجدة لأن كل صلوة نفس سجودها عن أربع سجدة لا تكون صلوة لأن أقل الفرض من التمجيد في الصلوة لا يكون إلا أربع سجدة وأما جعلت بلد الركوع سجدة لأن الصلوة قائماً افضل من الصلوة قاعداً لأن العشاء ثم ركعتين كسوف والأعلى لتأجل السجدة في وقتها وجعلت الصلوة التي فرضها الله لها تسلياً لعلها تفرح من الأمور وهو الكسوف فلما تعبدت الصلاة لتغير العمل ودوى ففعل السلام في وقتها والاشباع على بن ابراهيم في تفسيره بإسنادهم عن علي بن الحسين ثم قال إن من الأيات التي قد رآها الله للناس محتاجاً لجون البدر البدر الذي خلق الله بين السماء والأرض قال وإن الله قد قدره ما تحاروا النفس والفرح والفرح والكواكب وقد قدره كل على الفلك ثم وكل بالفلك ملكاً معه سبعون ألف ملك ثم يهبطون الفلك فإذا رآه ودارت الشمس والنور والفرح والكواكب معه فزنت في منالها التي قد رآها الله فخلق فيها الجوهرة وليلتها إذا ذكر في ذنوبها وأراد الله أن يسلمهم بآية من آياته لم يملك للوكل بالفلك أن يزيل الفلك الذي عليه جوارح الشمس والفرح والتجمع والكواكب فبأمر الملك أو تلك التسعين ألف ملك أن يزيلوه عن جوارحهم بلونه فسمي الشمس في ذلك البحر الذي يجري في الفلك قال فطرس بن عدينا وابتغى لونا فإذا أراد الله أن يعظم الأية طس الشمس في البحر على ما يحب الله أن يحرق خلقه بالآية قال وذلك عند انكشاف الشمس قال ويكن يفعل بالعلم فإذا أراد الله أن يجعلها أربقها إلى البحر أن أزال الملك للوكل بالفلك أن يرد الفلك إلى جوارح فبأمر الفلك فخرج الشمس إلى البحر بنا قال فخرج من الماء وهي كدرة وقال والفرش ذلك قال ثم قال على بن الحسين ثم أما إذا لا يفرج لها ويذهب من هاتين الأيتين إلا من كان من شعبنا فإذا كان في قافله الله ثم ثم أوجسوا البيوت وأبوا الوافي هناك كلام بعد كرهنا الحنفية كتاباً لروى عنه جزيه على هذا أو مثاله من أراد فليجهد والله يدبر شئنا المجلوبة حيث أشار الله عز وجل عنه بقوله كناب الفجار وقبائل أولي البصر بكل الأرض والفرح والأحوط في مثاله فزاد في خبرها وعدم انكارها وروى علياً عليه السلام في ما روى ذلك في أخبارنا كثر انتهى وقال الصدوق في الفقيه بعد نقل خبره عن علي بن الحسين ثم أن الذي يخبر به التجو من الكسوف فيبقى كتاباً كرهه ليس من هذا الكسوف في شيء وأما يجب التفرج إلى المساجد والصلوة عند رؤيتها لا ثم مثله في النظر وشبهه في المشاهدة كما أن الكسوف الوافيها ذكره سداً لها بين ما واجب فيه التفرج إلى المساجد والصلوة لا أنه حب الأيات الشائعة وحك الزلازل والرياح والظلم وهي أيات تشبه أيات الشاعة وأمرنا بذلك القامر والرجوع لا الله نعم ذكره انتهى قال شيخنا المجلسي في الجواهر ذلك عنه وملا في متين إذا روي وقوع الكسوفين غير الوقت الذي يمكن وقوعهما عند المجئ بالكسوف والخسوف في يوم شهادة الحسين وليلته وماروي أنه يقع عند ظهور القائم من الكسوفين في غير ما هنا ويحصل أيضاً أن ينفق عند ما أكتفون ما وروى في الخبرين وشاهدناه مراراً يحصل أن يكون ثمة في خاصية على الفقيه حيث قال يحصل أن يكون غير مما يقع في بعض الأوقات على خلاف قول المجتهدين وشاهدناه مراراً يحصل أن يكون ما ذكره فهو ما ذكره المجتهدون ولا استغادي أن يقد الله حكمها بحيث يصيب الشمس تجمع مع الظلمة حادثة والظلمة الأرض يحصل الكسوف والخسوف لطاف العباد ورجعوا إلى ربهم ويتبدل كروابها أيات الشاعة كما قال الله تعالى إذا الشمس كورت وإذا النجوم انكدرت انتهى أقول ما ذكره من مشاهدة الكسوف والخسوف على خلاف قول المجتهدين لا يخرج من غرضه فانه لم ينقل مثل ذلك إلا في مقام المناجاة الغريبة كخداة الحسين وقبام القائم ويحتمل كما وقع في كلامه وتقدم في كلام الشهيد في كرهه والله العالم وروى في بقي عن عبد القادر بن زكريا عن أبي عبد الله قال إن الحوت الذي يهل الأرض أسيرة نفسها فتملأ الأرض بفوقه فارسل الله إليها صوتاً أصغر من صوتها وأكثر من قوتها فخل في خباياهم فصعق منك ذلك أربعين يوماً ثم إن الله نعم رأف به ورحم وخرج فإذا أراد الله أن يبارئ الزلزلة يبعث

روى الشيخان في الصحيحين
عن أبي عبد الله عليه السلام
أنه قال إذا وقع الكسوف
فليصلي الرجل ركعتين
يقرأ في الأولى الحمد
وفي الثانية قل هو الله
أعظم

وینا

المفرد

فانما غاملا من هذا كذا اصحابنا مع الشيخ نجيب الدين سجد الفاضل في الحق على ملا باس ابن ادريس بن علي بن جعفر الاصحاب ان صلى عليه وعلى
 خصله سجد بوجهه وجللته عليه ويكون هو مستند القبله ثم حكم بان الاظهر ان الله تعالى جعله على ذلك من اجل انه افضل من غيره وانما
 كماله في الدنيا قال في الحق بعد ذلك الحكم المذكور وجعل الضلع على من وجب عليه قوته في حق الحار ويا فضل فانه فضل وبصلب جلد
 بوزن بالفضل والكفن ومنها القيام مع القدرة اجزاء مع العجز بصلب الحار لا يمكن قال في كوفي بعد عوفى لا جاع على وجوبه بل هو الركن الاظهر
 لان النبي والاخرة والحقما بصلبها فاما والتاسي فاجب خصوصاً في الضلوة لغول النبي صلواتها راقبوني اضلي وان الاصل بعد
 شغل الذم لم يعلم البرائة الا بالقيام فيعتان انتهى والكلام فيه ما عرفت في الاول قوله السلام التحريم لان ذلك لا ينافي في الاكفاء
 بصلوة العاجز مع وجود من يمكنه القيام اشكال من صدور الضلوة او اجنب للثبوت في ذلك الصلوة ومن فيها وجود من ياتي بالصلوة الخ
 ويرجع في ذلك الثاني محلاً بان الاصل عدم السقوط بغير الضلوة الكاملة وجعل الاول احتمالاً وظاهر في كوفي وكذا الفاضل المحرر اسد في التخيير
 التوضيح هو كذا لعدم الدليل الواضح في اللقاع ومنها وجب التمرع الامكان على خلاف من خرج من تقديم اعتباره قال لا تدرعوا وقال في كوفي الا
 وجوب بغير العجز مع الامكان الصافي انما هو الضلوة وبحكم التاسي ثم قال وقال الفاضل ليس الترخي في صلوة الجنان لا تهاذله على انما
 عندنا قال قلت لا ريب انما الترخي صلوة وان اشكك على الدخا فيه حل محله عموم الضلوة وبما عرفت وجوب القيام والاستقبال فيها انتهى لا يجوز
 في كلامه قد مر من الوهن وظرف النفاضة انه بان الاطلاق ان من تحققت الاستدلال على الوجوب بالانكشاف لسان الضلوة والتاسي
 محارفة محض في الاحكام الشرعية المطلوب فيها التوبة بالادلة القطعية دون حجة التخييل فان كان قولاً على الله بنبي علم وقدا سفاضة
 الايات والروايات بالتي عنده من ذلك يظهر ان الاستدلال في جميع هذه الاحكام ان من الاتفاق والاجماع الذي ينعونه فان جميع ما ذكره في
 التعليك السليمان وان جرى الخلاف فيها على ما جوف عليه السلف لا يصح لتاسيس الاحكام الشرعية وليس المقام لدليل شرعي يمكن التمسك به سوى
 الاحتياط فانه في مواضع الاشياء واجب كماله منا تخفيف في غير مقام قال في كوفي وجوب زالة البحث عنه وعن غيره من الاصل وانما دعاء ونهية
 البحث بالنسبة الى المحل ومن ثم صحت الضلوة مع الشك في مقامه فاما حكم من اطلاق التعميم بالصلوة التي يشر فيها ذلك والاحتياط ولو لم يشر في هذا
 على نص لا فتوى انتهى اقول ضعفنا وجه الثاني اظهر من ان يحتاج الى بيان سبب ما عرفت فيها قلناه مما ظاهره الاتفاق عليه في هذا المكان
 وبذلك تأيد اما هو في نفسه ليس بغير وجوب والصلوة على الجنان من غير ضرورة قال نعم اتموه تكبير وشيخ في دليله كتابه في شرح في ذلك وما في نسخة المحل
 الواردة في حيزان الضلوة حين نفي التمسك حين نطلع قال اتموه استغفار ومنها وجوب الاستقبال باليت بان بوضع رأسه على من يمين المصلي قال
 ابن حمره بحث لواصل على غير ما كان باراء الفيل وعمل بالتاسي بالنسبة وعلم فيمن المخرج من العبد يد ويدوا في ذلك الاستدلال عليه بما رواه
 الشيخ في الوثوق عن حماد عن ابي عبد الله اسئل عن ميت صلى عليه فلما سلم السلام فاذا الميت مقبوض جلا قال يترى وقضاء الضلوة وان كان قد حمل
 ليقين فاذا دفن فقل منتهى الضلوة عليه وهو مدفون والحكم المذكور مما اخلاف بينهم لكن ينبغي ان يعلم ان ذلك اتموه بالنسبة الى غير الاموم ولا
 منهم من تقيهم بصورة الامكان ولو أخذت كل صلوة الذي بعده وانما سفلوا فقام في صلوة الصلوة على الميت بعد صلواتها ومنها انهم حتى ابدانهم لا يجوز
 الضلوة عليه الا بعد غسله وتكفيله ان يتعد الكفن فانه يصل في غير وضوء وشعره وبغسل عليه والحكم الاول مما ظاهره الاتفاق عليه قال في كوفي هذا قول
 الضلوة كافراً لان النبي هكذا افضل وهكذا الصحابة والتابعون فيكون الاتفاق بخلافه شرعاً اخرها والاظهر الاستدلال على عدم الجواز في الصورة
 المذكورة هو وجوب الاحتياط في مقام الاشياء محال بين وحام بين وشبهات بين ذلك ويجوز بالحكم الشرعي في التمسك هو الوقوف عن الفتوى والعمل
 بالاحتياط في مقام العمل وقدر ذلك النبي وح لا يحوط وجوبه ان لا يصلي عليه الا بعد غسله والتكفين واما الحكم الثاني فيدل عليه ما رواه الشيخ في
 الوثوق عن حماد عن موسى الشافعي قال قلت لا في عبادة الله ما تقول في قوم كانوا في سفرهم مشغول على ساحل البحر فاذا هم رجلان قد انقطع الجودهم عن العمل
 اذ ركع يصلون عليه وهو غريب وليس فضل ثوب بكنونه به قال بغيره بوضع في الحرة ووضع اللبن على عودته فليس عودته اللبن ويجوز بصلب عليه ثم
 قال قلت فلا يصلي على الميت الكليل وما رواه في عن حماد بن مسلم عن رجل من اهل البحر قال قلت لا في الحسن الوضوء قوم كس بهم لم يكن يجر فرجوا ميتون على
 الشط فاذا هم رجل ميت غريب ليس لهم الامانة هل ميت يزعمون ليس لهم فضل يؤيدون الرجل فليصل عليه وهو غريب فقال اذ لم يقدر واعلى
 ثوب يوارون به عودته فليصه ولقبره ويضعوه في الحرة ويوارون عودته بلين واجزاء او تراب ثم يصلون عليه ثم يوارونه في قبره فليصلوا
 عليه وهو مدفون بعد ما دفن قال لا يجوز ذلك لاحد سوا رسول الله فلا يصلي على المدفون وحكي الغريب ومقتضى اطلاق الامر بالنسبة علم فانه
 بوجود الثاني ذكر الشهيد في كوفي ان امكن سره ثوب على عليه قبل الوضع في اللحد فيكون الثاني معتبراً بالوجوب والزوايا الثانية في ذلك العلم وان كان
 اطلاق الاول يرد فمما ذكره ان كان قال في كوفي بعد نفل الحرام كوفي ولا ريب في الجواز نعم يمكن المناقشة في الوجوب المقام الثاني في المشتبهات ومنها
 ان بعض الامم عند وسط الرجل وصد الماء على الشهيد وقال الشيخ في الاستسنان ان يشفع عند الاسراء وصد الرجل ويدل على الاول ما رواه الشيخ
 في الحسن عن عبد الله بن النعمان عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال قال امير المؤمنين عليه السلام في رجل مات في يوم فموت وسلمها ويكون مما يبايحه فاداسه
 على الرجل الميت على وسطه وعن جابر عن ابي جعفر قال كان رسول الله يقوم من الرجل عبياً الى السرة ومن النساء دون ذلك قبل الصلوة وبدل على ما ذهب
 اليه الشيخ ما رواه قبله الكوفي عن موسى بن بكر عن ابي الحسن قال اذا صلى على الميت فقم عند راسه واذا صلى على الرجل فقم عند صدره والشيخ في
 بصل الصلوة في هذا الخبر على الوسط والراس على الصدر قال لا تدع بين عن النبي باسم ما لجأ وراه الاظهر الجمع بالخبر في هذا استحب العلماء والعلماء

في كوفي

لو تكبير

جميعاً فرفع يديه واجهته في الدعاء ورحم عليه وقال في كتابه لفعل الزيادة فان لم يرفع يديه على الجنازة حتى يدين اليه فلا بأس ان يضل
 بعد ما دفن هذه جملة ما حصل في من اخبار السلسلة وهي ظاهرة الاشكال لما بيننا من التناقض في هذا المجال وما ذهب اليه الاصحاح في وجوب
 الجمع بينهما لا يخرج من الاشكال والاختلال اما ما ذكره الشيخان ومن تبعهما فاعلم وجوب التمسك بذكره في التقدير باليوم والليله وكذا قول سائر
 القائلين بالاقامه وقول ابن الحبيب فان الجمع خالف من الدليل وقلا عريف بذلك الفنا صلات في القه وتسمى واما ما ذكره متفق الخ من محل اخبا السلسلة
 من دفن يديه صلوة فوجب الصلوة عليه في محل اخبا المنع على من جعل قبلة في ظاهره ومقتضى قرار الوارد في الصلوة على المقلوب راسه في موضع رحله فيدل
 على المنع وان لم يدر في يديه صلوة لان كل على صلوة باطل ذكر لم يعمل عليه بالكلية في المعارضه با حقال محل الصلوة في اخبا الجواز على مجرد الدعاء
 كما يدل عليه مقتضى زيادة وراد ابن جعفر المذكور فان واما ما ذكره بعضهم من محل اخبا المنع على الذكر اهذوح تجوز الصلوة عليه في الذكر اهذوا كان اليه
 فدل على عدمه الاضطرار لصلوة عليه علما بالاخبا العامة المذكورة على وجوب الصلوة على اليه من غير استثناء وان المعارض المذكور يصف عن المعارضه
 فيه ما لا يضر من اركان الاحكام للوجه في الاخبار المتماثل على الاثر المذكورة السابقة وهي التي ينادي فيها الاطلاق دون القرض لزيادة الفائدة التي
 ربما لا توجد لا يجرى الاحتال واما ما ذكره في المعنى مثال اليه من عدم الوجوب بعد الدفن وان جاز ذلك فليس فيه بغيره اخبا المنع ولا بيان الوجه
 بهما مع كونها ظاهرة بل بعضها صريح في المنع وح قوله بالجواز علما باخبا الجواز مع معارضتها باخبا المنع من غير ان يجمع بينهما لوجه نعم فيما كان التناقض
 الى ان اخبار المنع من جهة السند لا يخاف من الضعف التي ذكرها ولعلها لا وجه فيها فالدرك على ما ذهب اليه صاحب المنع على ان ما يدل به في المعنى علم
 الوجوب في هذا المقام على ما لا يعقد عليه ان كان الاثر في التمسك باصالة عدم حتى يقوم دليل الوجوب لان اخبا الصلوة المطلقة لا عموم فيها على وجه
 يشمل محل الصلوة عرفت وبالحمل فان محل واثبات الجواز على مجرد الدعاء غير بعيد لما عرفت من المعنى المنفصل حين الاثر السلسلة بعد لا يخرج من شوب
 الاشكال ولا احتياط بقصره في الصلوة على من صلى عليه ولا فيمنع على مجرد الدعاء على من لم يعمل عليه بل على من صلى عليه ايضاً فاعلم **المسئلة الثالثة**
 هل يصح الاحتياط بصلوات الله ^{عليه} ثمانية ثلثات في الاموم بعض التكبيرات ثم بعد ذلك لا يركع ولا يركع لوسب الامام بعض التكبيرات استحق اعادته مع الامام فالكلام
 هنا في موضعين الاول من فاه بعض التكبيرات مع الامام والحكم فيه كما ذكره من قبل عليه جل من اخبا منها ما رواه الصدوق والشيخ في الصحيح
 عن الحلبي عن ابي عبد الله قال ان ادرك الرجل التكبير والتكبيرين من الصلوة على الميت فليقتض ما بقي متتابعاً وما روى في التكبير عن بعض ابن الصم قال
 سئل ابا عبد الله عن الرجل يدرك من الصلوة على الميت تكبيرة قال نعم ما بقي من خلفه من التكبيرين ياد القائلين عن رجل عن ابي جعفر قال سمعت يقول في الجليل
 مع الامام في الجنازة تكبيرة او تكبيرين فقال نعم انك تكبيران في التكبيرين فان كان لوركهم وقفت من تكبير على القبر اقول نعم انما اشهر
 هذه الخبر يجوز الصلوة على الميت بعد الدفن وان كان فاعلم على عليه في الظاهر من قوله كبر على القبر يعني التكبير في الصلوة وهو كبرنا عن الصلوة الكاملة فالحال
 وقع في خبره في جمل من الاخبار ولا مجال لمحل الصلوة هنا على مجرد الدعاء كما ذكرناه في المسئلة المنفصلة فان هذا الاحوال الجبري لو كان التكبير بلفظ
 الصلوة التي معنا فافهم انها هو الدعاء لا لفظ التكبير في الخبر على ما ذكرناه في المسئلة المنفصلة فان هذا الاحوال الجبري لو كان التكبير بلفظ
 فانه لا يعمل عليه حيث ان الظاهر ان هؤلاء الذين دفعوه فافهم انها هي الصلوة عليه التبر واما احتمال كون التكبير على القبر في الصورة المذكورة
 كما في صورة فوات بعض التكبيرات مع الامام فالظن بوجهه وعن الحلبي في الصحيح عن ابي عبد الله قال اذا ادرك الرجل التكبير والتكبيرين من الصلوة على
 الميت فليقتض ما بقي متتابعاً وعن هذا التمام قال سئل ابا عبد الله عن رجل من اخبا اذا فاته الرجل من التكبير او التثنان او التثالث قال يكبر
 ما فاته وحمل مطلق هذه الاخبار على مقتضاها فيقتضي الاثبات بالتكبير الثلاث واما من غير ذلك كالموقوف في كتابه لفعل الزيادة فافهم انها هي الصلوة
 التكبير في دفع الجنازة فليقتض عليها تمام الخمس انك مستقبل القبلة ووجه التمسك بالجليل على ابن جعفر عن عنده كتاب الجليل في قوله عليه السلام في جعفر
 عن الرجل يدرك تكبير او اثنين على ميت كيف يصنع قال يتم ما بقي من تكبير ينادي دفعه ويحذف ما رواه الشيخ عن ابي عبد الله في قوله عليه السلام
 عن ابي عبد الله ان علياً كان يقول لا يقض على مناسبا من تكبير الجنازة في بعض النسخ ما بقي فقد حمله الشيخ في النهاية على القضاء مع الدعاء قال لا
 المتأخر من هذا بعض من دون فصل بالدعاء كما ثبت وقال في التوبة وفيه بعد ولاولى ان يحمل على عدم الوجوب في قول وبوبه الاتفاق على الوجوب في
 ولا ريب ان هذا مطلق الوجوب عن هذا الصلوة الفوم على الجنازة قال في ذكره بعد كونه من حمله الشيخ على الفضل الخاص وهو القضاء مشفوعاً بالجليل
 لا الفضل المتتابع فليقتض عليه بغيره وجوب الدعاء محمول من الشايعين ولا يرد في جواز ذلك ما ياتي عليه بل يمكن وجوبه في التكبير
 لعموم ادلة الوجوب وعموم قول الشيخ صلوا وما فاته من فافضو في محل واداباً استحق على غير المتكبر من الدعاء فيجوز منها وعليه يحمل قول الشيخ في
 رواه الحلبي فليقتض ما بقي متتابعاً الى ان قال بعد ذكره واد القائلين في هذا الخبر ولا من غير هذا عادة التي ورد فيها ايضاً في ذلك قوله في جعفر في المقام فليقتض
 حيث قال وقال الاكثر ان امكن الدعاء فليقتض بالكلية ولا يكبر ولا من غير هذا عادة التي ورد فيها ايضاً في ذلك قوله في جعفر في المقام فليقتض
 كتابه واداباً ومقتضى يشك بان ظاهر الاخبار المذكورة بالنظر في محل مطالعها على مقتضاها هو التكبير لا ما امكن الاثبات بالادكار بل وقوع ما
 ينافي ذلك من الجهد والاختلاف عن النبي والقبلة لا يمكن والتكبير كما ذكره يحتاج الى دليل واضح وما استدل به من العموم على وجه يشمل محل
 البحث ثم كبر في الدعاء فليقتض ما بقي متتابعاً الى ان قال بعد ذكره واد القائلين في هذا الخبر ولا من غير هذا عادة التي ورد فيها ايضاً في ذلك قوله في جعفر في المقام فليقتض
 اليه انفا من اقصية الوجوب الكفاي سقوط الوجوب في الصلوة المذكورة وببطلانها لا شمول لادلة الوجوب بموضع البحث كما ذكرناه واما حصوله

اشعار وانه انما لا ينجى بالاشغال بالذماء فغير ان العلم من الزاوية بعد انما مل فيها التكبير على الحق القبر بعد الذين انما هو صورة ما لم يدرك التكبير
الامام بالكلية انما اوصفناه انما لا تدرك بعضها وقضى البعض شيئا بعد الذين حتى يلقى الله او يلقى له مبلغ الخصال الذي وكيف كان فاعلموا
فيما ذكره ورضي الله العالم الثاني قال في الذكر في الموسم بكتيرة فضا اعلام متعديا لهم واجز او لو كان ناسبا او ظاهرا فلا اثم واعادها معه
ليدرك فضيلة الجماعة وفي اعادتها العاد من مخرجها المساء واللبوس في عدم اعادتها لادولتها ان كان زيارتها كفضائها ومن انما ذكر
الله تعالى فلا تبطل الصلوة بذكره وقال في كتابه في الرض وسبغت للمأموم اعادتها ما سبق به من التكبير على الامام ظاهرا او باطنا ليدرك فضيلة الجماعة
كما يرجع اليه اليوم منه ولو تركه او رفع يده ولا يقطع بذلك القدوة ولو كان متعمدا في الاعادة اشكال من ان التكبير كغيره فادته كفضائهم ومن
كونه ذكر الله تعالى ولا يبان عدم العرف هنا اولى وهو راجع لما في الذكر في الامانة من اخرج في العام عدم العرف في الذكر في ظاهره انما هو فحشا فقص
الوجهين للوجهين للاشكال وقال في ذلك بعد قول النص اذا سبق للمأموم بكتيرة او ما زاد اسبغت له اعادتها مع الامام مالم يظفر ان سبغت بها
او ظنت انه كبر انما لو قد استمرت اياها حتى بلغه الامام ويا ثم في الاخير قول وهذا احتمال ثالث زائد على ما في الذكر في الرض قال في ذلك بعد
ذكر حكم الثاني للظان وانما يما يبعد ان مع الامام وحكم العام وانما يستمر متافيا حتى بلغه الامام مخافا المسالك مالم يظفر في الحكمين معا
اشكال خصوصا الثاني لان التكبير الواقع على هذا الوجه من عند الله في العبادة يفضي لفساد بل قيل ويجوز الاعادة مع العمل كان حيث كان
لم تبطل الصلوة بذلك فيقول كفي ان الصلوة خالصة من النص جميع ما ذكر فيها من التعليلات معلول لا يمكن الاعادة عليه واستشكال حسن ذلك
في عمل من ثم ان الغايل انما لا يثبت في الاخير اقتصار على نقل الا قول والله العالم **المسئلة الثانية** في التكبير للكهوين الا صلبه انما هو حصر جنازة في اثناء
الصلوة على اخرى تعتبر بين قطع الصلوة الاولى واستئناف صلوة واحدة عليها وبين ان يتم الصلوة على الاولى وبنا فاعلم على الثاني في الصلوة
والشيخ في كتابه هو المشهور قال في الجنب على ما نقل عنه يجوز للامام جميعها ان يتم على الثانية خيرا وان شاء ان يؤتى اهل القبلى باخذها و
يتم على الثانية خيرا السائل المتأخرون على القول الاول مبارزه الكلب في الصحيحين على بن جعفر عن احمد بن موسى بن جعفر في يوم كنى واما
جنازة تكبير او تكبيرين ووضعت معا اخرى قال ان شاء او كوا لا حتى يفرغوا من التكبير على الاخير وان شاء او رغو الاولى واما في التكبير على
الاخير في كل ذلك لا بأس به قال في الذكر في الزاوية فاصحة الدلالة من افادة المتأخر انما هو ان ما في من تكبير الاولى نحو الجنازة انما هو
من تكبير الاولى فيكون رايين تركها انما لا حتى يكملوا على الاخير وبين رضاء من مكانها والاقام على الاخير ولكن هذا لا يلائم على ابطال الصلوة
على الاولى فاعلم مع محرم قطع العبادة الواجب في قول ما ذكره قدس سرى في بيان معنى ظاهر الزاوية حيث هو قد اقله وفي ذلك حمله من متاخرى المتأخرى
والصحيح مستحب في هذا المقام وان غفلت عنه علمنا فينا انما اعلام ان المتقدمين بها الصدوقين اقتصارهم في هذا الحكم واستندوا الى اعتبار
كتاب الله الرض وهو منصوص عنهم في هذا وجوزوا في هذا حيث انه قد صرح بذلك وقد عرف في غيره موضع مما قد مناه فيمنع من اتيهم
امثالهما في ايات ان كثير من الاحكام التي ذكرها المتأخرون واعرض عنهم المتأخرون بعدم وجوب التمسك لثافتان مستلها فلما في ذلك من هذا الحكم
ومن حمل ذلك هذه المسئلة ان المتأخرين لما نقلوا الحكم المذكور عن كلام المتقدمين ولم يصل اليهم مما نقلوا دلالة عليه الا هذه العبارة في حمله
للتقدمين فيما نقلوه عنهم واعرضوها بما عرفوا ونحو ان دليلهم ليس في عبارة الكتاب المذكور حيث قال وان كنت غفلة على الجنازة فحيات آخرى
فصل على صلوة واحدة تجزئ تكبيرات وان شئت استأنف على الثانية والصدوق في الفقيه قد اخذ معنى العبادة المذكورة فقال ومن كنى على جنازة
تكبير او تكبيرين فوضعت جنازة اخرى معها فان شئت ان علمها حتى تكبيرات وان شاء فخرج من الاولى واستأنف الصلوة على الثانية انتهى
محض على بن جعفر في المذكورة ظاهرة في هذه الجاهل الجنب منطبق عليه في ذلك ولعل المشهور انما هو العبادة المذكورة وظلال كلام الشيخ في كتابه
الاخبار والقول بالتشريك اية كما هو من هاهنا الجنب حيث انه جدان نقل وظهر جازا المتقدم من ابي جعفر الدلالة على التكبير على الميت استعملوا فيها
وسجا وحسا واربعاً قال ما نصه من الحديث بان التكبير على الميت ثلاث مائة مرة لا يجزئ الا تكبيرات ويجوز ان يكون تكبير من فضل النبي بذلك لا بد من تكبير
على جنازة واحدة او اثنين فكان يجاء باخرى فينبغي من حيث التمسك بحديث انما كان كبر زاول على التكبيرات وذلك مما جاز على ما سبق
فيما بعد ان لم يتم انتهى وما حوزناه في المقام بطلان ان في المسئلة قولين احدهما القول بالتكبير كما ذهب اليه الجنب وهو ظاهر الشيخ في ما عرف
وعليه نقل محض على بن جعفر المذكور الثاني القول بالتكبيرين القطع والاستئناف عليه ما والاقام على الاولى ثم الصلوة على الثانية وهو القول
المشهور ومستلها ما عرف من كلامه في كتابه في الفقه والقول بالتكبيرين الاخيرين المذكورين في هذين الخبرين جمع بين الدليلين ثم انه على
نظير القول بالتشريك فان قلنا انما لا يكتفى بذكر الادعية كبقا نفق من غير موظف فخرجت فلا اشكال وان قلنا بالقول للمسلم في التوظيف
لكل تكبير بوظيفه خصوصاً فانه يجب الا يبان بعد كل تكبير من التكبير ان للشرك بوظيفه الصلوة من الادعية والادكار فلو كان با ازالة الثاني
بعد تكبيرين وقع التشريك في الثاني فاعلم بعد هذا بوظيفة الاولى بلغة المؤمنين وبوظيفة الثانية بالنهي عن التكبير اذ لو ما ذكره النبي
في الذكر في اخر عبارة المتأخرين قطع العبادة الواجب فاعلم من في الذكر في اتم ما ذكره من محرم قطع العبادة الواجب
ووافقه في حد من المتأخرين لم يحكموا على محرم القطع هنا الا ضرورة فغيره سلم ان عدا ما يقول عليه في هذا الكتاب هو الاجماع وهو في تمام
موضع التمسك واما الاستدلال في قوله ولا يبطلوا فغيره في تمام كتاب الثاني للباحث في الفقه فيقول ويحصل ما ذكره قدس سرى في عبارة كتاب الله
التي هي مستند القول المشهور في جواز القطع فاعلم من محرم قطع الواجب مع عدم الدليل عليه في مقام الدليل على عتق على

فان في الصلوة اليوم تفرقة فانه يحرم قطعها كما تقدم بحكم في كتاب الصلوة وما علا ذلك فلا عرف له دليل بل الدليل على خلافه في غير هذا المقام واضح السبل والله اعلم المسئلة الثانية هل يقرأ في الصلاة ما رواه في كتاب الصلوة وما علا ذلك فلا عرف له دليل بل الدليل على خلافه في غير هذا المقام واضح السبل والله اعلم المسئلة الثالثة هل يقرأ في الصلاة ما رواه في كتاب الصلوة وما علا ذلك فلا عرف له دليل بل الدليل على خلافه في غير هذا المقام واضح السبل والله اعلم المسئلة الرابعة هل يقرأ في الصلاة ما رواه في كتاب الصلوة وما علا ذلك فلا عرف له دليل بل الدليل على خلافه في غير هذا المقام واضح السبل والله اعلم المسئلة الخامسة هل يقرأ في الصلاة ما رواه في كتاب الصلوة وما علا ذلك فلا عرف له دليل بل الدليل على خلافه في غير هذا المقام واضح السبل والله اعلم المسئلة السادسة هل يقرأ في الصلاة ما رواه في كتاب الصلوة وما علا ذلك فلا عرف له دليل بل الدليل على خلافه في غير هذا المقام واضح السبل والله اعلم المسئلة السابعة هل يقرأ في الصلاة ما رواه في كتاب الصلوة وما علا ذلك فلا عرف له دليل بل الدليل على خلافه في غير هذا المقام واضح السبل والله اعلم المسئلة الثامنة هل يقرأ في الصلاة ما رواه في كتاب الصلوة وما علا ذلك فلا عرف له دليل بل الدليل على خلافه في غير هذا المقام واضح السبل والله اعلم المسئلة التاسعة هل يقرأ في الصلاة ما رواه في كتاب الصلوة وما علا ذلك فلا عرف له دليل بل الدليل على خلافه في غير هذا المقام واضح السبل والله اعلم المسئلة العاشرة هل يقرأ في الصلاة ما رواه في كتاب الصلوة وما علا ذلك فلا عرف له دليل بل الدليل على خلافه في غير هذا المقام واضح السبل والله اعلم المسئلة العاشرة هل يقرأ في الصلاة ما رواه في كتاب الصلوة وما علا ذلك فلا عرف له دليل بل الدليل على خلافه في غير هذا المقام واضح السبل والله اعلم

الأمم انك تعلم ان لا علم له لا يقدر على ان يجيئ بالماء الا انما نحننا به فاصبح الماء مبدون **السابع** ومن المستحبات ان يقبل الماء
 في الصلاة قبل الصلوة فيحصل الذي عليه يسهل على بشاره وبالعكس قد تقدم في الخبر الاول والثاني والثالث **والرابع** عشر
 وقال شيخنا الشهيد الثاني في ترويضه لو جعل مع ذلك اعلاه اسفله ظاهره باطنه كان حنا وبني تحولا حتى يتيقن انما في ما لا يخفى على
 المتأمل والظاهر من الاخبار ان القبول اما هو من الامام مرة واحدة بعد الصلوة وصعود المنبر الا ان في كلام الاصحاح من هنا نوع شوش
 واضطراب فان بعضهم ذكروا ان هذا القبول بعد الفراغ من الخطبة ولعل هذا الفاضل نظر الى ظ الخبر الثالث وقوله قبول النبي ردوا
 استسقى يعني افرغ من الخطبة وفيه مع كونه من كلام السائل ان المراد به انما هو اذا زاد الاستسقاء كما يظهر من الاخبار السابقة
 وقال الشيخ القيد وسلا وابن التراج يقول الامام رداه ثلث مرات بعد الفراغ من الصلوة وبعد الصعود على المنبر بعد الفراغ من الخطبة
 ومنه ما سطره لك انتم قم من ان هذا اذان نوهي بادي لذي قبل الغطاء التاتل حقه لا اترجع عندنا ما مل في امر واحد كما سطره عليه في
 طائفة للماموم وفي اختلاف خصه بالامام وقال في ص ولا فرق في ذلك بين الامام وغيره من ثم اطلق المصنف والشيخ قول باخفاصه
 بالامام وتبع الحق في بيع والعلشان بوجها **الاصح** الا شرا في انهم اقول ويحقيق القام اما بالنسبة وفي القبول فان المشاف من الا
 ان بعد الفراغ من الصلوة وصعود الامام المنبر قبل الخطبة ومن الاخبار انما هو في ذلك الخبر الاول وقوله فيه فاذا انتهى الى المقطع
 صلب بالناس كعبدن بغير اذان ولا قامة ثم يصعد المنبر بقلبه ذاه الشيخ وقوله في الخبر الرابع عشر يصعد بالناس كعبدن ثم يستلم ويصعد
 المنبر فيقبل رداه واما قوله في الخبر الثاني فاذا سلم الامام قلب توبه فوجه الخ فالمراد منه بعد صعود المنبر وان كان صعود المنبر غير مذكور
 في الخبر الا ان اطلاقه وحجوه على الخبرين لليفصل بين المذكورين حل الطول على المقيد ولا يخفى ان الخبر المذكور في حله اذ لا يخفى من اجاز
 بالنسبة الى ما فصله باقي الاخبار واما قوله في الحديث السابع يصعد كعبدن ويصعد فاعلم فانهم في خبر آخر ثاني سابع من نفس الطائفة
 بل خبر من المتقدمين بمعنى انه بعد ان يصعد كعبدن ويصعد المنبر بقلبه ذاه وبالحج فان ذكر القلب بعد الصلوة لا ينافي صعود المنبر
 الصلوة والقلب بعد الصعود اذ العبدية المذكورة صادقة بذلك وليس هناك بين الفراغ وصعود المنبر حتى يلزم ان يبق المتبادر من الحديث
 العبدية القريبة فانهما في اذ كونه قريبه عن عبيده كما لا يخفى واما بالنسبة الى الخصائص الامام بذلك او شمول الحكم للماموم فلا يخفى
 ان البناء على ما ذكرنا من حمل مطلق الاخبار على مقيدها يكون ذلك تحفظا بالامام واثباته في الماموم يحتاج الى دليل وليس فليس
 ومع العمل باطلاق هذه الخبرين وعدم تقييدها بالخبرين **الثامن** استغيا بالقلب مرتين بعد الصلوة اما ما كان او ماموما
 واثباتها بعد صعود المنبر بالنسبة الى الامام الا ان مقتضى القاعدة المعول عليها انما هو الاول والله العالم **الثامن** من مادل عليه خبر
 الاول من تكبر الامام الى القبلة مائة مرة ثم يسبح غرضه مائة سجدة وعن بارة مهمل مائة فليقبل ثم يستقبل الناس فجل الله مائة سجدة
 هو المشهور بين الاصحاح يد قال الشيخ واتباعه وقال الشيخ القيد يكبر الى القبلة مائة ويسبح الى اليمين مائة ويحمد الى اليسار
 مائة ويشغفر عند استقبال الناس مائة ونظر ذلك في كنه من الصلح وسلا وابن التراج والشيخان قد اتفقا في التكبر والتسبح
 واختلفا بعد ذلك فالشيخ القيد جعل التهليل الى اليسار مائة ثم التحميد عند استقبال الناس مائة كما هو المشهور والشيخ القيد لا يفتي
 الى اليسار التحميد وعند استقبال الناس لا يستغفار ولا يركع التهليل بالكتابة والصدوق وافق الشيخين في التكبر والتسبح الى القبلة و
 اليمين وخالف الشيخ الطوسي في التهليل والتحيم فكل فيهما حجتان الشيخ جعل التهليل الى اليسار والتحيم عند استقبال الناس وهو جعل التحميد
 الى اليسار والتهليل عند استقبال الناس انتخير باننا نفقه في هذا المقام الا على الرواية الاولى وهي صحيحة في القول المشهور وصحابة كتاب الفقه
 الرصو ونحو الكتاب لا يخلو من الضلط وما نقلناه هنا صوره في المتن الذي يخصه والظم انما بالخبر من الضلط والظم ان ما ذهب
 اليه الصدوق انما اخذه من الكتاب على التبع الذي عرفه غالبنا وكيف كان فالظاهر هو القول المشهور بان الاصحاح قد ذكرنا وما نابعه
 المامومين للا مام في هذه الاذكار ومنهم الشيخ القيد في غير من قارعه واما انهم يلتفتون معصية الى هذه التوبة كما يلتفت فلم
 افع عليه في كلامهم وظاهرها هو لما ينفرد في هذه الاذكار وكذا في رفع الصوت ببارع من انما ينفرد بها بعون في التكبير بدون رفع الصوت
 والنقص الذي هو مستند هذا الحكم وهو الخبر الاول وكذا الخبر الرابع عشر خال من ذلك بل ظا لا خصا بالامام **التاسع** ما اشكك
 عليه الرواية الاولى من انه بعد الاذكار المذكورة يرفع يده مدهعو ثم يلعون الظم انه هو المراد بالاستسقاء في الاخبار وكذا التفسير في
 بالخطبة فان المراد انما هو هذا الدعاء والتهليل والتسبح الهججانه وهذا اوقع في عبارة الاصحاح ثم تحط وبنا في السؤال الا ان
 خطبة طوع الشهورة في الاستسقاء نزل على استغيا بالخطبة بالمعنى المشهور في النكاح كلام من الاخرين جاز ومنه يفهم تقدم الذكر
 على الخطبة وهو مذهب ابن عتيق والشيخ وابن حرق وهو انهم بين المتأخرين ونبغ الذكوى القول بان الذكر بعد الخطبة الى المشهور فانه
 قال في الكتاب المشهور ان هذا لا بعد الخطبتين وقال ابن الجعفي والشيخ وابن حرق قبلهما وفي تعليم الصالحين خال لانه يصعد المنبر
 فيقبل رداه ثم ياتي بالاذكار قل ثم يرفع يده ويدعو ويرد ذكر الخطبة بعد ذلك وظاهره ان هذه الاذكار تفعل على المنبر فكانت من
 جملة الخطبة ولو فصل ذلك جاز انتهى وفي النهاية ان كلا الاخرين جاز انهم ان ظاهر الخبر الخامس لا كفاية بامان الناس ومن المتأخرين في الدعاء
 كعاد عليه خبر الاول ولعل الوجه التحسين جبا بين الخبرين المذكورين وقد صحح جملة من الاصحاح بان الفضل في الخطبة والدعاء هو المأمور

مُتَدَوِّه

مارواه عن جعفر بن محمد عن علي بن الريان وفي القتيبي عن علي بن الريان قال كتب لي الاخضر الاخير عن رجل
صل صلوته جعفر ركعتين ثم فعله من الركعتين الاخريتين خاجدا ويقطع ذلك بحدوث حدث يجوز له ان يتيمها اذا فرغ من حاجته وان
قام عن محله لم لا يجنب بذلك الا ان يستأنف الصلوة ويصلي الاربع ركعات في مقام واحد فليقبل ان يقطع عن ذلك امر لا بد منه
فليقطع ثم يجمع فليبين على ما بقي منها انتم نعم **الثامن عشر** مارواه في نسخة عن ابيان قال سمعت ابا عبد الله يقول من كان مستحيا لم يقطع
صلوة جعفر حرة ثم يقضي التسبيح وهو ذا هي حواشي **الاربع عشر** مارواه في القتيبي عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال اذا كنت مستحيا
فضل صلوته جعفر حرة ثم اقض التسبيح **الخامس عشر** مارواه في نسخة عن الحسن بن محبوب عن جعفر قال قال رسول الله في اخو حجة من صلوته جعفر
يامن لبس القم والوقار يامر: فليقطع بالحد وتكرمه بامان لا ينبغي التسبيح الا له بامر جعفر كل شيء علمه ياد التعمد والحق والفضل
ياد القدرة والكرم استلك معا فليقطع من عرشك ومنه الى الرحمن من كتابك وباسمك الاعظم الاعلى وكلما لك الثمان ان يصلي على
محمد وآل محمد وان فعل في كذا او كذا **السادس عشر** مارواه الثقة الجليل احمد بن ابي طالب في كتابه في الاحتجاج قال ينادي من
صاحب الزمان في آل محمد بن عبد الله بن جعفر المحمدي في جواب مسائل حيث سئل عن صلوته جعفر في السجدة السابعة في قيام اربع ركعات
وذكر في حاله اخرى قد صار فيها من هذه الصلوة هل يصيد ما فانه من التسبيح في الحالة التي ذكره ام يحارب في صلوته التوقيع اذا سجد في حاله من
ذلك ثم ذكر في حاله اخرى قضى ما فاذ في الحالة التي ذكره ورواه الشيخ في كتاب الغيبة باسناده **السابع عشر** مارواه في كتابه في الحديث
ابن محمد بن عبد الله بن جعفر المحمدي عن صاحب الزمان انك تكتب تسليما عن صلوته جعفر بن ابي طالب في ان اوقاما افضل ان يصلي فيه وهل فيها
قوت وان كان في ركعة منها فاجاب بغيره او فانه يصدر منها من يوم الجمعة وفي اعيانها شت واتي وقت صلاتها من ليل او نهار او
حاضر والقوت فيها فتواتان في الثانية قبل الركوع وفي الرابعة بعدا وسئل عن صلوته جعفر في الشكر هل يصلي ام لا فاجاب بجواز ذلك
الثامن عشر ما ذكره الرضا في كتاب الفطر الزماني قال عليك بصلوة جعفر بن ابي طالب فان فيها فضلا كثيرا وقد روى ابو بصير عن ابي
عبد الله انه قال من صلى صلوته جعفر كل يوم لا تكتب عليه السيئات ويكتب له بكل تسبيح فيها حسنة ورفع له درجة فان لم يطق كل يوم ففيه
كل حسنة فان لم يطق ففي كل شهر فان لم يطق ففي كل سنة فانك ان صليتها محي عنك ذنوبك ولو كانت مثل رمل غائب او مثل رند البحر وصل
اقى وقت شت من ليل او نهار ما لم يكن في وقت فربما وان شت حسنتها من ثوابك وان كتبت صلاتك حرة ثم قضيت التسبيح فاذا اراد
ان يصلي فافض الصلوة بتكبير واحدة ثم اقرأ في اولها بقا لفظ الكتاب والعاديات وفي الثانية اذ انزلت وفي الثالثة اذ اجاب عن الله
وفي الرابعة قل هو الله احد وان شئت كلها بقل هو الله وان تسجد التسبيح في ركوعك او سجدة او في قيامك فاقض حيث ذكره على
حال تكون تقول بعد القراءة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة وتقول في ركوعك عشر مرات واداسون في قيامك
عشر مرات وفي سجودك وبين السجدة ثنتين عشر فاذا ارادت راسك تقول عشر اقبل ان تفيض فذلك خمس سبعون مرة ثم تقوم في الثانية
وتضع مثل ذلك ثم تسجد وتسلم وقدم في ركعتين ثم تقوم ويصلي ركعتين اخريتين على ما وصفت لك فيكون التسبيح والتسليم والتسجد
والتكبير في اربع ركعات اقوى من احدى ركعة ويصلي بها معنى شت ومعنى ما خلف عليك فان في ذلك فضلا كثيرا فان افرغت تدعو بهذا الدعاء ثم
ساق الدعاء **الثامن عشر** مارواه في كتابه عن الاخبار عن جابر بن ابي الصفا انه حكى في حديثه صلوته الرضا ونقل انه كان
يصلي آخر الليل اربع ركعات جعفر يستلم في كل ركعتين ويقت في كل ركعتين في الثانية قبل الركوع وبعد التسبيح ويجنب بها من صلوته الليل
الحسين هذا ما احتج به من الروايات المتعلقة بهذه الصلوة والكلام فيها يقع في مواضع **الاول** ان اكل الاخبار المذكورة في المقام ذلك
على ان التسبيح حال القيام بعد القراءة وان صورته سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وهو المشهور بين اصحابه فبالرؤية
وابن ادريس وابن الجعفي والمناخوري قد عدل الخبر لثاني على كونه قبل القراءة والله اكبر اللغو ما هو مذكور في الخبر ظاهر في القتيبي العمل
بالجمل المذكور في الموضوعين حيث قال في الكتاب المذكور بعد نقل الخبر لشارب المذهب قد روى ان التسبيح في صلوته جعفر بعد القراءة وان رتب التسبيح
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فياتي بعد ذلك في اخذ المصلي فهو مصلي جابر له انتهى وظاهر الجمع بين الاخبار القتيبي في الموضوعين
وهو جسد الا ان الاصول والاولى العمل بالقول المشهور لكثرة الاخبار بتأخير التسبيح عن القراءة وانما الصورة المشهورة دون هذه الصورة التي
نقلنا في خبرنا الثاني **الثاني** اخلاف اصحاب في زماننا المشهورة بقر في الاول بعد الحمد للولادة وفي الثانية والعاديات وفي الثالثة
التسبيح في الرابعة التوحيد وهو اختيار السبل المصنف واما الجسد والصدق واما السلاج واما ابن بابويه
فقر في الاول والعاديات وفي الثانية الزماني وفي الثالثة بن محمد بن علي بن ابي حمزة جعفر بن ابي عبد الله في قوله تعالى والحمد لله
في الجمع وعن ابن ابي عمير في الاول قوله وفي الثانية القصص في الثالثة العاديات وفي الرابعة قل هو الله احد وقول والحمد لله على
الشهور من الاخبار المتقدمة الخبر الرابع وما سبقت انتم في خبره لفضل بن عمر عن ابي عبد الله في قوله تعالى والحمد لله احد وقول والحمد لله
جعفر في الركعة الاولى الحمد واذا اراد في الثانية الحمد والعاديات وفي الثالثة الحمد واذا اجاب وفي الرابعة الحمد وقل هو الله احد الحمد والله
بدل على ما ذهب اليه الشيخ على بن الحسين بن بابويه في الخبر الثامن عشر كما في ما عدل لاسر دة ومنه اخذ عن ابنه في هذا الموضوع وغيره واما القول
بالباقين فلم ينف لهما على مستند والذي روي به الاخبار هو ما عرفت من القول المشهور وقول علي بن بابويه وفي الخبر الثالث بقر في كل ركعة

والركعتين فالتعاقب فصل الصلوة بعد الفراغ إلى الخلق غير ذلك من الأخبار التي يصبغون بشرها المقام الشيخ بعد ذكر الأضحية المتقدمة
على خبر الصريح قال فالوجه في هذه الأخبار وما جرى مجراها أنه لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان ولو كان في غيره
لما ذكره ولم يرد أنه لا يجوز أن يتقبل على الأفراد وأجمع على هذا التأويل لما رواه عن زيادة ومحمد بن مسلم والفضل بن القيس والرسول الله
الصلوة في رمضان تأكله بالليل جماعة فقالوا إن النبي كان إذا صلى العشاء الأخيرة انصرف إلى منزله ثم يخرج من آخر الليل إلى المسجد فيقوم فيصلي
فخرج في أول ليلة من شهر رمضان لم يصلي كما كان يصلي فاصطفاً ثلاثين خلفه من بعدهم إلى بيته ففعلوا ذلك ليل في تمام في اليوم الرابع
على خبر في هذا الشهر قالوا إنهم علموا أن الشهر من رمضان بالليل في شهر رمضان الكفاية في صلاة العشاء العتيق بدعة لا فلا تجوز الصلاة
شهر رمضان لصلوة الليل ولا لصلوة الصلوة العتيق فان ذلك معبأة إلا أن كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار ثم نزل وهو يقول لعل
في شخص من كثير بدعة إلا أن يرى أنما انكر الصلوة في شهر رمضان انكر الجماعة فيها ولم ينكر نفس الصلوة ولو كان نفس الصلوة منكراً لم يكن
لأنه لا ينكر الجماعة عز وجل من هذا التأويل جلد من أفاضل متأخري الساجدين بالبعد وهو كذا وفيه إيماء أن الرواية التي أوردها مؤلفها إنما هي جماعة
في صلوة الليل في الصلوة التي هي عمل الجاهل حتى يتم قوله انكر الجماعة فيها ولم ينكر الصلوة فان الصلوة التي اجتمعوا خلفها إنما هي صلوة الليل
كما هو ظاهر سابق الخبر في ذلك فلا يخفى وأورد كمال الحنفى والعلماء في المختلف قد أجاب عن محض عبد الله بن سنان يجوز أن يكون السؤال وقع
عن التأويل الزاجنة هل يزيد في شهر رمضان أو لا فأجاب بعد الزيادة فانه نفل عن ابن الجبلة قال وقد روى عن أهل البيت زيادة في صلوة الليل
على ما كان عليها الأسلاف في غيره أربع ركعات ثم ثمة اثني عشر ركعة وهذا التأويل إنما لا يخرج من بعد أن كان أقل من الأول وقال المحرك الخاشع
طالب قرأه في الرواية بعد نقل أخبار الطرفين أقول من حاول أن لا يبعد في التأويل كثيراً لا بد من أحداً يحدثين بالتأويل أن يجعل حديث الأئمة
على التفسير وحديث النبي على تنقيح كوننا سنتم موقفه وطمعنا لا يفتي فيهما كالتأويل هو قبل أن كانت فيه من التلويح التي من اجتماع وقوى
عليها فعلها كما يشعر به حديث مسلم وغيره وهو أن كان يصلي العشاء الأربعة أقل بعداً مما تقدم وجب البعد ما بالليل في أخبار العول المشهورة فإن
تكاثرها واستغفارها بل ربما يفتي في رواها معنى اجاباً لا تفصيل كما لا يخفى على من راجعها بعد خبري وجهاً كلا خرج التفسير سماً أقل منها فبعض القائلين
قد بما وجدنا في الآثار ما بالليل في حل أخبار العول بنفها على نفي التأكيد فبعض الأخبار قد تضاد مع فعل النبي لما وعدته فعله
الأخبار ظاهرها أن النبي لم يفعل ذلك مدة حياته وذلك الأخبار قد تكاثرت وتفاضلت بأن كان يصليها ولا معنى للجمع بالتاكيد وعلمه بل
ليس إلا أن يجمع لأخبار أحاديث الطرفين وروحاً الأخرى بين وبين الجماعة فالسنة من مشكلات المسائل والله يعلم كلام صاحب الحديث وإن كان
قد وقع بعد ذلك القول المشهور بما ذكره من الوجوه وبعض المحققين من متأخري الساجدين القائلين بالقول المتكامل الأخبار والدالة على نفي
هذه الآثار على التفسير قال لا يهاجموا فبعض رواه العامة في صحيح البخاري أنه قبل لعائشة كيف كانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان
فقال ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربع ركعات ثم يصلي أربعاً ثم يصلي ثلثاً قال ولهذا جعل ابن طاووس من
جملة هؤلاء الأخبار التي ينبغي متابعتها في رواية ابن مطهر من نكدها في الرواية والدعاء عليهم ورواها بوجه الله ما حرم سابقاً من حديث جابر
وأما تلك الأخبار التي يجمع كقولنا ذلك فإنه العامرة إنما يقولون بالتأويل وهي عند أكثرهم كما ذكرنا سابقاً استماتة ركعة في كل
ليلة عشر ركعة بعد العشاء وعند مالك في كل ليلة ثلثون ركعة بعد العشاء والله أعلم بما خلاها خالفنا لما في تلك الأخبار مع أن في بعضها
تلك الأخبار ذكرت أشياء معينة ليدانها العامة كما هو واضح على من تأمل فيها فلا يناسب حملها على التفسير ومن أحتمل ذلك فيها لم يلاحظها حتى
ملاحظتها انتهى وأشار بزيادة ابن مطهر في ما رواه الشيخ عن أحمد بن محمد بن مطهر قال كتب إلى أبي محمد أن رجلاً روى عن أبيه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة شهر رمضان على ما كان يصلي في سائر الأيام فوقع كذب فعلى الله فاه صلى في كل ليلة من شهر رمضان
عشرين ركعة على عشرين من الشهر الحديث وسألت تماماً ثم سمعته وقد روى الكوفي هذا الخبر أيضاً بهذا اللفظ في نكدها في الرواية وفيه أسهل
أن ما دل عليه هذا الخبر معارضة مما تقدم فقله عن الحق في الخبر من نكدها في جعفر بن مانع عن النبي أن سمن هذا الصلوة ثم ذكر أنه
أنما كان يصلي صلوة الليل خاصة وبذلك يظهر لك قوة الإشكال الذي استرنا إليه اتفاقاً ما أحدث جابر بن عبد الله أشار إليه فهو ما رواه عن أبي
عبد الله أنه قال إن أصحابنا هؤلاء يروون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان قد زاد في صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان
لأبعد من حصول الخلف من أصحابه يومئذ إنما كان لعدم ثبوت الشريعة عندهم وبحال كلامهم في قوله وقد زاد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج
خرج التفسير النفل والأضحية معنى كقولهم أصحابنا مع عدم علمهم بقوله ومن الخليل قريباً في خبر أحمد بن محمد بن مطهر الخليل على ما ذكرنا
من أن نكدها في الرواية والدعاء عليهم إنما وقع تقريباً لا ظاهراً ذلك الرجل ما هو مما يظهر خلافه وبما جملته في الكلام واسع في المقام وبما
الاحتمال غير متعلق كما لا يخفى على ذوي الألفاف والأمر هنا باعتبار تعارض الأخبار مع بين الاستصحاب والتحريم وطريق الاختصاص
في مشكله التي في ذلك أنه بكل شهر على أصحابنا أخبار الاستصحاب الله العالم للمقام الثاني في كيفية هذه الصلوة وقد ذكرنا
روحاً صورتها في الأولى أن يصلي في عشرين ليلة من كل ليلة عشرين ركعة ثمان منها بجلل المغرب اثني عشر ركعة بعد العشاء والأخوة هذا هو
المشهور بين أصحابنا حتى الفجر في الثمانية من ذلك وبين جعل اثني عشر ركعة بين العشاءين وثمان بعد العشاء وأخبار المحقق في
المعتبر يدل على المشهور رواية أبي بصير عن أبي عبد الله وفيها فصل بالزيادة في رمضان فقال أكرهت أن يجعل في رمضان عشرين ليلة

تصلي في كل ليلة عشرين ركعة ثمان ركعات قبل العشاء وعشرين ركعة بعد العشاء ما كنت غفيرا قبل ذلك وفي رواية احمد بن محمد بن عمار
الرواية في الكافي عن ابي حمزة صل في شهر رمضان عشرين ليلة كل ليلة عشرين ركعة ثمان ركعات قبل العشاء وثمان ركعات بعد العشاء الا في
في رواية مسعدة بن صدقة عن ابي عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله في كل ليلة عشرين ركعة ثمان ركعات قبل العشاء وثمان ركعات بعد العشاء
ركعات قبل العشاء وثمان ركعات بعد العشاء الا في شهر رمضان صل في كل ليلة عشرين ركعة ثمان ركعات قبل العشاء وثمان ركعات بعد العشاء
ثمان ركعات قبل العشاء وثمان ركعات بعد العشاء وفي رواية احمد بن محمد بن سليمان عن عمار من الاصحاب ورواه الحسن بن علي عكر في ذلك موثقة جماعة
قال سلمة عن رمضان الى ان قال كان يصلي قبل ذلك من هذه العشرين اثني عشر ركعة بين المغرب والعشاء وثمان ركعات بعد العشاء والحدوث
واصحاب الهول الثاني قالوا بالخير جماعة بين الاخبار والآلة وبين هذه الموثقة والاطهر العمل بالخبر والذكر في كل ليلة عشرين ركعة ثمان ركعات قبل العشاء
الاصحاب بنا واحدا من اجل الموثقة المذكورة على وجه اخر غير الخبر هذا بالتدليل ما فصل في العشرين ليلة واحدة ما يصلي في العشرين ليلة واحدة ما يصلي في العشرين ليلة واحدة
ركعة في كل ليلة وقد اختلف هناك في تقسيم هذه الثلاثين فلهذا رواه بصيها ثمان ركعات قبل العشاء وثمان ركعات بعد العشاء وثمان ركعات بعد العشاء
الشهر من نفل عن ابي الصلاح وابن التبراج انه يصلي اثني عشر ركعة بعد الحرب والبيان في العشاء وخمس المصنف بين الصلوات بين والذكر بعد كل
على الاول وهو المشهور قول الصادق في رواية ابي بصير هي الاولى من روايتي الموثقة متين فاذا دخل الصلوات الاخرى فصل ثلاثين ركعة في كل
ليلة ثمان ركعات قبل العشاء وثمان ركعات بعد العشاء في قول ابي بصير في خبر الحسن بن علي عن ابيه وفي العشر الاخرى ثمان ركعات
بين المغرب والعشاء وثمان ركعات بين العشاء والعشاء في قول ابي الحسن في رواية احمد بن محمد بن سليمان عن عمار من اصحابنا في
كان في ليلة الاثنين وعشرين زائدة صلوة فضلي ثمان ركعات بعد الحرب وثمان ركعات بعد العشاء الا في شهر رمضان صل في كل ليلة عشرين ركعة ثمان ركعات
فمنه قول ابي حمزة في رواية احمد بن محمد بن عبد الله في رواية مسعدة وتصل في الصلوات الاخرى في كل ليلة ثلاثين ركعة اثني عشر منها بعد الحرب
وثمان ركعات قبل العشاء الا في شهر رمضان صل في كل ليلة عشرين ركعة ثمان ركعات قبل العشاء وثمان ركعات بعد العشاء الا في شهر رمضان صل في كل ليلة عشرين ركعة
تمام الالف منها ركعة في الليلة السابعة عشر وما تدر في ليلة ثلث وعشرين وما تدر في ليلة ثلث وعشرين هذه احدهم الصور بين الشارها
انما ونسب الهول على هذه الصورة في الذكر الى طائفة من اصحابنا وفي الشهر الى اكثر الاصحاب الصورة الثانية فيها في الذكر الى
الكثير الاصحاب على هذه الصورة ربنا الشيخ الدعوى المحض بالركعات في الصلوات وهو انه يقتصر في ليلة الاخرى على المائة في كل ليلة منها
على هذا اختلف عليه ثمانون ركعة وظاهر هذه الآلة في تقديم الصورة الاولى قالوا ويقر بها على الشهر في الكيفية يصلي في كل حجة عشر ركعات
اربعا منها يصلونها على ثمان ركعات يصلونها فاطمة واربعاً يصلون جعفر رضي الله عنه في ليلة الخوصجة من الشهر يصلي عشرين ركعة يصلونها على
وفي عشرين ليلة التسعة عشر يصلونها فاطمة والستة في هذه الصورة في رواية الفضل المتقدمة اعرفت ذلك فاعلم انما لا تنفك في الروايات
الواردة في هذا الباب على ما يقتضي هذه الكيفية على التفصيل الذي ذكره الا اصحابنا يزيدوا خلافاً فاعلم اينما الا انه يمكن حصول ذلك
من مجموعها باعتبار ما بعضها الى بعض قال الشهيد في كونه المشهور انها الف ركعة زيادة على التي اتفقوا عليها من صلوات عن العشاء وعلى التي اتفقوا عليها
واسمى ابن غار عن ابي الحسن وسامعاً من مهران عن العشاء وروى الشرح في الكلام بان هو لا قدر ولا كلف ولا يحسن على الوجه الذي ذكره الاصحاب
مع ان الامر ليس كذلك فان رواية جليل بن صالح انما تضمنت استحباب الاكثر من الصلوة في شهر رمضان وعشرين في اليوم والليلتين عشرين
بصلوات الف ركعة في اليوم والليلتين ورواية علي بن حمزة عارضة عن زيادة المائتين في ليلة الاخرى ورواية اسحق بن عمار انما تضمنت ذلك كالتأني
في ليلة الاخرى ورواية ابن مطهر في قوله ثمان ركعات في الكافي وبما تضمنت اسقاط المائة من ليلة سبع عشرة وفي موثقة سماعة صلوة ما تدر ركعة لكل من
ليلة سبع عشرة وفي عشرين وفي شهر رمضان زيادة على ذلك ورواية مسعدة مثل رواية ابن مطهر في ذكر التوافل الموثقة كما ذكره الاصحاب الا انه
اسقط ما تدر ركعة في ليلة سبع عشرة ومما ذكره انهم موقوف على سماعة وفي رواية ابي بصير اربعة ركعات في شهر رمضان تمام عشرين يوماً من
الشهر ما تدر ركعة في الليلة التي روي فيها ما روي في رواية احمد بن محمد بن سليمان عن عمار من اصحابنا في كل ليلة عشرين ركعة ثمان ركعات قبل العشاء
واحد وعشرين وثلاث وعشرين من العدة المتقدمة وذكره الاقتصار في كل منها على ما تدر ركعة وبوجوبه قد نفى من الالف ثمانون ركعة وهو
بغير ما كان يقر في ليلة خبر الفضل المتقدم واما رواية الفضل المذكورة فانها ظاهرة في الصورة الثانية كما قلنا من ذكره الا انها تجل في تقسيم
العشرين والثلاثين وقد عرفت الاختلاف في الموضوعين مضاً وفي هذا الجمل الكلام في روايات المسئلة وما اشكك عليه به يظهر ما ذكره الا انه
وجد المسئلة ما ذكره الاصحاب من الكيفية في الصورة الاولى واما الثانية فليس في مستندها الا جلال الذي ذكرناه والا فاعلم
انما لا يخفى قال السيد ان هذا لما اريد به رضى الدين طاهر الله عرقه في كتاب لا يتال نفعاً من الرسالة الترتيبية في العبد
طبياً الله محمداً صل في العشرين ليلة كل ليلة عشرين ركعة ثمان ركعات بين العشاء والعشاء وثمان ركعات بعد العشاء وثمان ركعات بعد العشاء
كل ليلة ثلاثين ركعة وبصلي في هذا التي ليلة في ليلة سبع عشرة وليلة احد وعشرين وليلة ثلث وعشرين في كل ليلة مائة ركعة وذلك تمام
الالف ركعة قال وهو رواية احمد بن ابي قرط في كتابه عمل شهر رمضان فيها اسئلة عن ابي بن مهران عن مولانا الجواد في ظاهر هذا الكلام كما روي
وردوا في الكيفية ويحذف ذلك ما ذكره شيخنا المصنف في حقه كتابه مسائل في صلاة قال اول ليلة من شهر رمضان مضان فيها الا
بصلوة داخل شهر رمضان وهي الف ركعة من اول الشهر الى اخره من غير ان يعرف في الاصول عن الصادق في قوله في الاخرة في اول الشهر

الحج بن حاتم عن مزارع المروزي عن القتيبي قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا اراد احدكم شيئا فليصل ركعتين ثم ليحمد الله وليسبحه وعلى اهل بيته
 وسلوة ويقول اللهم ان كان هذا الامر خيرا في ديني وموئلاي فليسر لي وفيه وان كان غير ذلك فاصرفه عني فليقل الله وليمكنه وعلى اهل بيته
 وان شئت قرأت في ما قل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون التحريم بمضمونه بنفاوث بين ما يجازي عن ابي جعفر وهذا الحسن قريب من
 الحسن الاول بل الظاهر ان ما انا غائب الي واحد صحيح خيرا الاول على هذا او منها ما ورد بمعنى طلب العزم على ما فيه الخير كقوله مؤلفه
 ابن اسباط قال قل لا اله الا الله حسنا حسبك فذلك ما ترى اخذوا اذ لم يجز ان طرقتنا نحن بعد بلا محض قال اخرج برأ ولا عليك
 ان تاتي مسجد رسول الله ومقبلي ركعتين في غير وقت فبعضهم ثم تسبح لله مائة مرة وحرمة ثم تنظر فان عزم الله لك على الخير موقفا للحسن
 بن علي ابن فضال كمثل الحسن بن الجهم ايا الحسن لا بن اسباط فقال ما يروي له ابن اسباط خاص عن الحسن جبارك لغيره والى معنى
 واخبره بن جابر بن الربيع فقال فان السجدة في غير وقت صلوة الفريضة فصل ركعتين واستغفر الله مائة مرة ثم انظر اني يقع في قلبك
 فاعلم به وهذا التلاوة الحاشي تكون بالصلوة والدعاء واما يكون بالدعاء خاصة كما روي في الفقه عن معاوية بن ميسرة عن ابي عبد الله
 قال ما استغفر الله عبد سبعمائة مرة هذه الاستغارة الامراء الله بالخير يقول يا ابا بصير الشافعي وبما اسع الشافعي وبما اسع الشافعي
 وبما اسع الزاجين وبما احكم الحاكمين صلى على محمد واهل بيته وخزني في كذا وكذا وفي بعضه جاز عن ناجية عن الصادق اذا كان اراد شراء
 الصلوات والاذابة او الخبايا المحفزة او الشئ البيبي استغفر الله عشرين مرة سبع مرات فاذا كان امر اجبا استغفر الله فيه مائة مرة الا انه
 يحتمل ان يكون في هذه الاخبار بما تقدم بان يكون هذا الدعاء مضافا الى الصلوة ومنها ما ورد بمعنى طلب تقوى ما فيه الخير وهذا هو المعروف
 الان بين الناس لكن لا بد ههنا من انضمام شئ الى آخر الصلوة والدعاء معا والى الدعاء وحده من الرقاع او البنادق او فتح المصحف واخذ
 السجدة او القرعة او الاخذ من لسان المشاور فمن الاخبار الواردة بذلك ما رواه الكليني في الشيخ عن هرون بن حارجه عن ابي عبد الله عليه السلام وفيه
 الشيخ المفيد وابن طاووس ورواه بطاوس بعبارة اخرى انه قال اذا اردت امر فخذ رقع فاكب ثلثه منها بسم الله الرحمن الرحيم خيرة من الله
 العزيز الحكيم لعل ان ابن فاذن فاعمل وفي ثلث منها بسم الله الرحمن الرحيم خيرة من الله العزيز الحكيم لعل ان ابن فاذن لا تفعل ثم صنعها تحت
 مصلا او ثم صل ركعتين فاذا فرغت فاسجد سجدة وقل فيها مائة مرة استغفر الله بحد خيرة عظيمة ثم اسجد جالسا وقل اللهم خول واخوتي في
 جميع اموري في برهتك وعافيتك ثم ضرب بيدك الى الرقاع فوشها واخرج واحدة واحدة فان خرجت ثلث متواليات افضل فافعل الامر
 الذي تريد وان خرجت ثلث متواليات لا تفعل فلا تفعل وان خرجت واحدة واحدة والآخرى لا تفعل فافعل من الرقاع الى حسن فانظر
 فاعلم به ودع السادة لا يحتاج اليها ومنها ما رواه الكليني في الشيخ عن علي بن محمد بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال بعض اصحابه قد سألني عن امر معين
 ولا يجوز له ان ينادي بكف بضع قال ورتك قال فقال له كيف قال اولها جنة نفسك ثم كذب ركعتين في واحدة لا وفي واحدة نعم وبعدها
 في سجدتين من طين ثم صل ركعتين واجعلها تحت خيك وقل يا الله اني استأذني في امره هذا وان خير مستشارا روي عن ابي عبد الله عليه السلام
 ما فيه صلاح وحسن عافيتك ثم ادخل يدك فان كان فيها نعم فافعل وان كان فيها فاعمل هكذا استأذني في الرقاع والبنادق والقرعة وذكرها ابن ابي
 رضاء الذين على بن طاهر خط الله حرفه في رسالة الاستخارة انواعا على يد في الاستخارة بالرقاع والبنادق والقرعة وذكرها ابن ابي
 تمام الامكار ورواها من اصحابنا الاخبار وشيوخنا الاخبار ولا روافد مملعون مثل زعموا فلا يلتفت الى ما اخبرنا به وقال
 والخاصون من اصحابنا ما يختارون في كتب هذه الاما اختارناه ولا يذكرون البنادق والرقاع والقرعة الا في كتب البنادق دون كتب القرعة وذكرها
 الشيخان وابن البراج لم يذكروها في كتبهم الفقهية ووافقه المحقق هنا فقال واما الرقاع وما يضمنه افضل ولا تفعل فهو خير الشدوخا
 غيره بما قال في الذكر والاعراب ادبر الاستخارة بالرقاع لا ما خذ مع استنهارها بين الاصحاب علم رادها سواء ومن حكا حذوه
 كالشيخ نجم الدين قال وكيف تكون شاذة وقد رواها الحديث في كتبهم والمتفق في مستفادهم وقد تصفوا لشد العالم العابد صاحب الكتاب
 الظاهرة والناظر الباهرة روى الدين النجاشي ابو الحسن على بن طاووس بحسنة كتابا في الاستخارات واعقد فيه على رواية الرقاع وذكر من
 آثارها وتحتاج الى عزاء الله تعالى وقال اذا اتوا في الامر بالرقاع فهو خير محض فان تولى الله فذلك الامر شر محض وان تفرق في الشئ
 والشر مؤثر فاعلم انما على ان من ذلك يجب ترتيبها انتم من الاستخارات الاستخارة بالاحد قال في الذكر ولو كان هذه مشهورة في
 العصور الماضية قبل ان تاتي السبل لكبر الخا بد روى الدين بن محمد بن محمد الا وحسن الحجا وبالشهد المقدس لفردي من وقد وبنها عنه
 وجميع مردياته عن علي بن مشايخنا الشيخ الكبير الفاضل جالدين بن المطهر عن والده رضي الله عنه من السبل روى الدين بن عيسى صاحب
 الامر عليه الصلوة والسلام بقرع الفاضل عشر اقله ثلث وود مرة ثم بقرع العذر عشر ثم يقول هذا الدعاء ثلاثا اللهم اني استخيرك لصلك بما قبل
 الامور ويستشيرك بحسن ظني بك في الما مول والحدود اللهم ان كان الامر لعلنا في ما قد نيت جالدين الحجا وبوداه وحقق بالكونا من ايامه
 وبنا بقرع في الدعاء في خيرة ترد ثم صود لولا ففضلنا امر من الدعاء انما امرنا في ما تاتي الله ثم استخيرك بحدك خيرة في عافيتك ثم تقضي
 على عطف من استخيرة وتضر حاجاتك كما عده تلك الفاضل وجاها افضل وان كان فردا لا تفعل او بالعكس ثم قال في الذكر وهو قال ابن طاووس
 في كتاب الاستخارات وجدك بخطا في الصالح الرضا الا وى محمد بن محمد بحسنة صالحة الله سيدنا وشرفنا ما هذا لفظ من الشافعيين
 او من بعضهم الله ثم تلهق بعد عشر مرات واما انزلنا عشر مرات ثم يقول وذكر الدعاء الا انه قال عطف المحذور اللهم ان كان امره هذا فليطعني

والأمام بحجب فإذا انقضت الخطبة مضاعفوا تبارك وتعالى وتفرقوا انتهى أقول وهذا الكلام قد دل على حيلة من الأحكام ما ذكره كلام علماءنا
 والأعلام ومنها أن يذكر في هذا المقام ولا علم منصوصهم فمنها الغرائز والظن أنه لا خلاف في تقديم التوحيد بعد الحمد وأما الخلاف في أنه
 الكرسي في آيات القرآن وتقدم أحدهما على الآخر في التصريح أن كان العطف فيه بالواو التي هي لملحق الجمع إلا أن الترتيب للترتيب وقم
 بتقدم آية الكرسي على آيات القرآن وبصريح ابن ادريس فيمنع أن بالعكس أي رتبة على ما نقل عن عبد الله بن عمر في كل واحدة منهما الحمد مرة وقبل
 هو الله جل وعز وآية الكرسي عشر مرات وآيات القرآن عشرة مرات وإن كان بذلك فيكون أحسن أو قبلها آيات القرآن قال في المختلف وهذا يدل على
 أن الواو مضبوطة بها هنا الترتيب والجمع رتبة بالواو وكذا أسلافه والواو الصلاح وابن التاج وكذا الشيخ المفيد فاتهم قالوا في كل واحد
 منهما الحمد مرة وسورة الأخلاق عشر مرات وآيات القرآن عشرة مرات قال في المختلف في قصد الواو هنا الترتيب شأن للشيء خلافة ولا فلا وكذا
 فالأولى الأيمان بالترتيب الذي استدل عليه الرواية لا محالة كون الترتيب المذكور فيه منظورا للحكمة لا فعلها وإن عثر فيه بالواو فإن
 مشقة كلامهم غير منصوص في ذكر الجماعة في هذه الصلوة والمخبر في العزارة وهذا قال العلامة في المختلف بعد نقل عبارة
 المذكورة ولم يصل إلينا حديث يعقد عليه يضمن الجماعة فيها ولا يخطئ بل الذي ورد صفة الصلوة والبقاء بعدها أقول من المحتمل
 قريباً أن أخذ الخطبة من فعل الترتيب يوم غد يرمي فانه خطبة في ذلك اليوم وأحرى بالتصالح وإن يهتدى بعضهم ببعض واحد الصلوة
 من كونهم كان ذلك اليوم في الصلوة في الصلوة جماعة فلا يعرف له مستند أصلاً بل ياتي في باب صلوة الجماعة الشبهة
 ما يظهر من كونها بعدة محرمات وأما ما نشئت به بعض المتأخرين من الاستدلال على الجماعة في هذه الصلوة بأمرهم أن ينادى في
 الصلوة جماعة فقد أولئك الأخبار الواردة في يوم الغد مخالفة عن ذكر هذه الصلوة في ذلك الموضع وثالثاً أن البناء بهذه العبارة
 كان متعارفاً في جملة الناس وأعلامهم بذلك لخصوا وإن لم تكن شعبة صلوة كما لا يخفى على من جالس خلال الدار ونصيح مع الأخبار من
 الخلف أن مذموباً بالصلاح القول بجواز الجماعة في غير يوم الغد منقطع فذكرها في صلوة بناء على ذلك والله العالم الثالث صلوة أقل
 في غير ذلك أذكره الأخبار لا يتكلم في محقق الأمرين أحدهما أن يكون المراد بما ذكره الشيخ في المصباح حيث قال وبسبب فيه يعني في أول
 في صلوة فاطمة ثم روى أنها أوجع ركعات مثل صلوة أمير المؤمنين كل ركعة بالحمد مرة وحسين مرة قل هو الله أحد إلا أن الشيخ نقل قبل
 كلامه هذا أن ذلك اليوم يوم تروى فاطمة فمن المحتمل قريباً أن نقل الشيخ هذه الصلوة لأجل تناسبها لرواية نزل عليه وهذا المذهب
 الكوفي حيث قال وفي أول يوم من ذبحته تروى على فاطمة وحصل فيه صلوة فاطمة وعلى هذا أقل وجه لكون هذه الصلوة سبباً أن كثير منهم
 عد صلوة فاطمة مع هذه الصلوة وثالثاً أن يكون المراد ما نقله شيخنا الحلي عن عطاء الله مرقاة في الجار من ورود بعض الأخبار بصلوة
 ركعتين في هذا اليوم قبل الزوال بصف ساعة يكفي في صلوة العبد ولو لم يزل هذا الاحتمال أوفى بالصحة في هذا المقام وإن كان لم يذكر هذه الصلوة
 أكثر علماءنا الأعلام في صلوة يوم السبت وصلوة ليلة الجمعة فدل ذلك على أنها في الإسلام في الكافي عن علي بن محمد رضى قال قال
 أبو عبد الله يوم سبعة وعشرين من رجب في يوم رسول الله من صلى فيه حتى وقت شاة اثنتي عشرة ركعة يقرأ في كل ركعة الحمد لله وحده وفي
 أشرك به شيئاً أربع مائة ألف حسنة ولا يدعو شيئاً إلا استجاب له الحمد وقد روى هذه الرواية الشيخ نقلاً عن الكافي والشيخ المفيد في نسخة
 وكتاب سائر الشبهة لكن بدون قوله والمعوذات الشك كل واحدة أربع مائة حسنة سقط من المتن لأن الشيخ روى هذه الصلوة بعينها
 في المصباح مع ما نقله بعد ما عان الزمان بن الصلت عن أبي جعفر الثاني بما هذه صورة ما قال صام أبو جعفر لما كان بغيره يوم السبت
 من رجب وبوم سبع وعشرين منه صام جميع حشمه وأمرنا أن يصلي هذه الصلوة التي هي عشرة ركعات يقرأ في كل ركعة الحمد وسورة
 فاذا قرئت قرأت الحمد ربنا وفلا هو الله لحدراً رباً أو قل لا إله إلا الله والله أكبر وسبحان الله والحمد لله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي
 العظيم أو قل لا أشرك به شيئاً أربعاً ولا أشرك به شيئاً أحد الربا ومن هذه الرواية يعلم أن المراد بالمعوذات الشك في الرواية المتقدمة هي
 التوحيد مع المعوذتين وأما صلوة ليلة السبت في ثمان وعشرين ركعة والظن أن المستند في ذكره الشيخ في المصباح في ليلة السبت من
 رجب حيث روى عن داود بن سرجان عن أبي عبد الله قال يصلي ليلة السبت من رجب اثنتي عشرة ركعة يقرأ في كل ركعة الحمد وسورة فاذا قرئت
 من الصلوة قرأت بعد ذلك الحمد والمعوذتين وسورة الأخلاق وآية الكرسي أربع مائة حسنة وثلاثون سجدة لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر
 أربع مائة حسنة ثم يقول الله أكبر لا أشرك به شيئاً وما شاء الله لا قوة إلا بالله العلي العظيم ويقول في ليلة سبع وعشرين مثلاً قال بعض مشايخنا الحنفية
 من متأخري لنا سائرنا والظاهر أن قوله ويقول الحق من تقرة الحديث وإن المراد بجمع الصلوة والأقوال وعلى هذا انتهى صلوة يوم يوم الثلاثاء
 البهية الذكر وكذا زيادة آية الكرسي غير مناهضة في مثال هذه الأشياء انتهى وفيه أن طه هذه العبارة بناء على التسليم كونها من الحديث أمّا
 هو قول هذه الأدلة لا نفس الصلوة والأظهر أن المراد بصلوة ليلة السبت المذكورة إنما هو صلاة ركعة في المصباح أي مرسلاً عن أبي جعفر الثاني
 أنه قال أنه رجب ليلة سبع وعشرين من رجب في يوم رسول الله في صلواتها وإن لم يصلها فإنها من الصلوات فيها من
 شيعتنا على سنين مستقبل وما العمل فيها قال إذا صلياً بها فاختفت في محضك ثم استغفرت شاعة شئت من الليل لا قبل الزوال أصلي
 ثلثي عشر ركعة يقرأ في كل ركعة الحمد وسورة من خلف الفصل فاذا سلمت في كل صلاة طس بعد التسليم وقرأت الحمد سبعاً والمعوذتين سبعاً
 في كل ركعة وقبلها آيات القرآن عشرة مرات وآيات القرآن عشرة مرات وآيات القرآن عشرة مرات وآيات القرآن عشرة مرات وآيات القرآن عشرة مرات

والأمام بحجب فإذا انقضت الخطبة مضاعفوا تبارك وتعالى وتفرقوا انتهى

والأمام بحجب فإذا انقضت الخطبة مضاعفوا تبارك وتعالى وتفرقوا انتهى

والأمام بحجب فإذا انقضت الخطبة مضاعفوا تبارك وتعالى وتفرقوا انتهى

بالاصلي كما ذكرنا وقع في عبادتنا الصلوة للاختلاف في العارض كالمرتبة وسياق حكمه انما في المذاهب اثنان الخلاف في المعنى عليه السلام
 الا عند جميع وقت الصلوة فدل على اختلاف في حكمه لا محض لظاهر اختلاف الاخبار في هذا الباب فالتام انما لا يجب القضاء عليه وعن بعض اصحاب
 ان بعض اوقات الاقتران افاقان وانما افاقان لانه انما افاقان في الصدوق في المنع ولعلم ان المعنى عليه يقضى جميع ما فانه من الصلوات وروى
 ليس على المعنى ان يقضى الصلوة اليوم الذي افاقان فيه الصلاة التي افاقان فيها روى في بعض صلواته ثلثة ايام وروى في بعض الصلوات التي افاقان فيها
 في وقتها وهو كما ذكرنا في اختياره جميع ما فانه والحج من قبل من روى انه جازا روي لفضل عليه جميع ما فانه اسند الاقوال
 الباقية في الرواية ولم يفرق من سقوط القضاء بالكلية مع انه المشهور وهو الذي يظهر من الاخبار انما لا يظهر هو القول المشهور
 وبطل عليه من الاخبار ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي بصير بن نوح قال كنت انا في الحسني اجد اسئلة عن المعنى عليه يوما او اكثر هل يقضى ما فانه
 من الصلوة ام لا فقلت لا يقضى الصوم ولا يقضى الصلوة وعن الحلبي في الصحيح عن ابي عبد الله قال سئل عن المريض هل يقضى اذا اغشى عليه قال لا
 الصلوة التي افاقان فيها وعن غيره في الصحيح عن ابي عبد الله قال يقضى الصلوة التي افاقان فيها وعن ابن عمر بن ابي بصير قال سئل عن المعنى
 عليه يوما او اكثر هل يقضى ما فانه من الصلوة ام لا فقلت لا يقضى الصوم ولا يقضى الصلوة ورواه في الصحيح عن علي بن ابي بصير ورواه
 فيه وكذا عليه الله عليه فانه اول ما احدثه عن ابي بصير في الموثق او الصحيح والضعيف بالنظر في اختلاف في ابي بصير عن احدهما قال سئل
 عن المريض يغشى عليه ثم يقضى قال يقضى الصلوة التي ادرك وفيها وعلى ابي عبد الله قال سئل عن رجل اغشى عليه اياما لم يصل
 ثم افاقان يصل ما فانه قال لا شيء عليه وعن غيره في الصحيح عن الحسن وهو جليل قال سئل انما جعفر عن المريض يقضى الصلوة من يومه اذا اغشى عليه
 قال لا يوجب في الصحيح على ابن سلمان وهو جليل قال كنت انا في الفقيه ليجوز الحسن اسئلة عن المعنى عليه يوما او اكثر هل يقضى ما فانه من الصلوة
 ام لا فقلت لا يقضى الصوم ولا يقضى الصلوة وما رواه الكوفي والشيخ في الصحيح عن الحسن عن حفص بن ابي جعفر عن ابي عبد الله قال سئل
 يقول في المعنى عليه قال عليه الله عليه فانه اول ما احدثه عن ابي بصير في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر في الرجل يغشى عليه اياما قال لا يعيد شيئا
 من صلواته وعن عبد بن سنان في الصحيح عن الحسن عن ابي عبد الله قال كنت انا في الفقيه ليجوز الحسن اسئلة عن المعنى عليه يوما او اكثر هل يقضى ما فانه من الصلوة
 سئلنا باعبد الله عن الرجل يغشى عليه يوما الى الليل ثم يقضى قال ان افاقان قبل غروب الشمس فليقض عليه قضاء يومه هذا فان اغشى عليه اياما
 ذوات عدة فليس عليه ان يقضى الا اياما من افاقان قبل غروب الا فليس عليه قضاء وعن ابي بصير في الموثق او الصحيح والضعيف كما
 تقدم عن ابي عبد الله قال سئل عن الرجل يغشى عليه اياما ثم يقضى قبل غروب الشمس قال يصح في الظاهر العصر من الليل اذا افاقان قبل الصبح
 فضا صلوة الليل وعن عبد بن سنان في الصحيح عن الحسن عن ابي عبد الله قال كنت انا في الفقيه ليجوز الحسن اسئلة عن المعنى عليه يوما او اكثر هل يقضى ما فانه من الصلوة
 بعضهم يقضى صلوة يومه الذي افاقان فيه وقال بعضهم يقضى ثلثة ايام وبلغ ما سئل عن ذلك وقال بعضهم انه لا قضاء عليه فقلت يقضى صلوة اليوم
 الذي يقضى فيه وروى الصدوق في نسخة كتابه في الصحيح عن الفضل بن شاذان عن الرضا في حديث قال وكلنا عليه
 عليه مثل المعنى عليه في يومه لانه فلا يجب عليه قضاء الصلوة كما قال الله تعالى الصلوة هو اعذله وروى في كتاب
 قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن جعفر بن محمد عن ابي جعفر قال سئل عن المريض يغشى عليه اياما ثم يقضى ما فانه من الصلوة
 من الصلوة قال يقضى صلوة ذلك اليوم وقال الرضا في كتابه في الصحيح عن الفضل بن شاذان عن الرضا في حديث قال وكلنا عليه
 التي افاقان في وقتها وروى الصدوق في كتابه في الصحيح عن الحسن عن ابي عبد الله قال كنت انا في الفقيه ليجوز الحسن اسئلة عن المعنى عليه يوما او اكثر هل يقضى ما فانه من الصلوة
 واكثر من ذلك في بعض صلواته وروى الصدوق في كتابه في الصحيح عن الحسن عن ابي عبد الله قال كنت انا في الفقيه ليجوز الحسن اسئلة عن المعنى عليه يوما او اكثر هل يقضى ما فانه من الصلوة
 عن رجل عليه من امره ان يصلي ورواه غيره في الصحيح عن ابي عبد الله قال كنت انا في الفقيه ليجوز الحسن اسئلة عن المعنى عليه يوما او اكثر هل يقضى ما فانه من الصلوة
 جعل مفعله هذا ما رواه غيره في الصحيح عن الفضل بن شاذان عن الرضا في حديث قال وكلنا عليه
 في الصحيح عن حفص بن ابي عبد الله قال سئل عن المعنى عليه قال يقضى صلوة يومه وعن سئل في الموثق قال سئل عن المريض يغشى عليه اياما قال لا يعيد شيئا
 ثلثة ايام فليس عليه قضاء وان اغشى عليه ثلثة اياما فليقض الصلوة من يومه وعن حفص بن ابي جعفر في الصحيح عن ابي عبد الله قال كنت انا في الفقيه ليجوز الحسن اسئلة عن المعنى عليه يوما او اكثر هل يقضى ما فانه من الصلوة
 ثلثة ايام وروى عن حفص بن ابي جعفر في الصحيح عن ابي عبد الله قال كنت انا في الفقيه ليجوز الحسن اسئلة عن المعنى عليه يوما او اكثر هل يقضى ما فانه من الصلوة
 قلت لا يجزى عن رجل اغشى عليه في بعض صلواته من صلواته قال يقضى منها ثلثة ايام وعن الحسن قال سئل عن المريض يغشى عليه اياما قال لا يعيد شيئا
 على الصلوة قتال انا انما ولد في فضل لك وفي الحسن او الصحيح عن ابراهيم بن هاشم عن محمد بن منصور بن حازم عن ابي عبد الله قال كنت انا في الفقيه ليجوز الحسن اسئلة عن المعنى عليه يوما او اكثر هل يقضى ما فانه من الصلوة
 في المعنى عليه ثلثة ايام وروى غيره في الصحيح عن الفضل بن شاذان عن الرضا في حديث قال وكلنا عليه
 قال كل شيء ترك من صلواته من اغشى عليه فيه فافضله في الحسن عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سئل عن الرجل يغشى عليه اياما ثم يقضى
 قال يقضى ما فانه يرد في الاول ويقيم في البقية وفي الصحيح عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله قال كنت انا في الفقيه ليجوز الحسن اسئلة عن المعنى عليه يوما او اكثر هل يقضى ما فانه من الصلوة
 في الصحيح عن ابي عبد الله قال سئل عن المعنى عليه اياما ثم يقضى من الصلوة قال يقضى ما فانه من الصلوة شذوذ في الذكر عن ابن ابي عمير
 بن جابر قال سئل عن رجل اغشى عليه في بعض صلواته من صلواته فقال لا يعيد شيئا من صلواته ونقل في الذكر عن ابن ابي عمير
 انه قال روى ان يقضى صلوة شهر الحول وهذه الرواية لم يصل اليها لو كان فانما يذكر في الصحيح وقبل الصدوق في الفقيه وهو المشهور وهو جليل

الأخبار على الاستصحاب كما ثبت به في كسوف وفلكه منصوص بن حازم الأول وان لغاؤك من شبه الحجج او التهم او التثنية او اليوم الواحد
 من يتبين الفضل والاستصحاب فلا في القبول واما الاخبار التي رويت في الغرض عليه ان يقضي جميع ما قلناه وما روى انه يقضي صلوة شهر وما روى
 انه يقضي ثلاثة ايام في صحيحه ولكن على الاستصحاب لا على الايجاب والاصل ان القضاء عليه انتهى والعجبان هذا الكلام في القبول مع انه كما
 قلناه من عبارة المنع احتراز وجوب قضاء جميع ما قلناه وهذا من نوادر الاتفاق في اختلاف الفتن في مسئلة واحدة وان كان ذلك
 كثير في كلام الجهاديين من اصحابنا رضوان الله عليهم عليهم السلام في قولهم قد مضى غير واحد من اصحابنا ردة بما روي في الكافر الا حيلة من حكمه
 ومن منتهى الاسلام ولا غيرهم من المخالفين فان الحكم في هؤلاء جميعا هو انهم بعد الاستنفار والرجوع الى الدين الحق يجب عليهم قضاء ما قلناه
 واختلفوا في من واجبه انما كان محصيا من ذمهم فلا عارة عليهم فيه انما الاول معلوم الاول ان الله تعالى وجوب قضاء افانك لتام الحجة
 وخرج الكافر الا حيلة بدليل محقق في ما قلناه داخل تحت العموم واما الثاني فلا اخبار المستنفضة الذم على ذلك ومنها ما رواه ثقة الاسلام
 الشيخ في الصحيح والحق عن زرارة وبكره والفضل وعبد بن مسلم وبريد بن الحارث عن ابي جعفر في رواية عبد الله بن ابي عمير في بعض
 هذه الاوهام المذكورة وللجهد والعناية في قدر تيمم بنبوب ويعرف هذا امر وجب عليه بعد كل صلوة صلاها او صوم اوزكوه او حج
 وليس عليه عادة شيء من ذلك قال ليس عليه عادة شيء من ذلك غير انك لا بد ان يؤديا لا توضع الزكوة في غير موضعها واما موضعها
 فلو لاها ومنها ما رواه الكليني في الصحيح والحق عن ابن اذينة قال كذب الى ابو عبد الله ان كل عمل عليه انما يصيب في خلاصته او حال نصيبه
 من الله عليه عرف هذا الامر فانه يوجب عليه مكنته الا الزكوة فانه يعيد حاله او يضعها في غير موضعها واما موضعها اهل الولاية بذوات الصلوة
 والصوم فليس عليه قضاء واما ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن يعقوب بن عبد الله في حديث قال فيه روى عن كل عمل عليه وهو في
 كل نصيبه من الله عليه وقرره بالولاية فانه يوجب عليه الا الزكوة لان قال واما الصلوة والحج والقيام فليس عليه قضاء ومنها ما رواه
 الشيخ في الحديث عن عبد الله بن ابي قال سليمان بن خالد في رواية عبد الله وانا جالس في منبره عرف هذا الامر اصيل في كل يوم صلواته انما في
 كل منبر في حاله فان الحال التي كانت عليها اعظم من ترك ما ترك من الصلوة اقول ظاهر هذا الخبر عدم وجوب قضاء ما تركه حال صلاته
 بل هو ما صحح به الاصحاب من وجوب قضاء ما تركه كما عرف ونبينا التمهيد في الذكرى قد نقل هذا الخبر في كتاب الحج والعمرة عن عمار كذا رنه ثم قلنا
 هذا الحديث مع ندوه وضعف سند لا يهضم خصما للعموم مع قوله السابق بان يكون سليمان يقضي صلاته التي صلاها وما روى في الحديث
 نقله لان لا اعتقاد في حكم من لم يصل لها فنه في بعض الامور يكون في قول الامام من ترك ما ترك من شرائطها او افعالها او اجزائها لا دلالة فيه على عدم
 بناء الفاتحة حقيقة في الحال او في التمام واستشكل من ذلك سقوط القضاة عن حلي منهم او صام لاختلال الشرائط والاركان والكل بعد
 لا لا الاخبار العتيقة بخارج على خلافها وسفاد من هذه الاخبار ترتب الثواب على تلك الاعمال بعد الدخول في الامان وان كانت باطلا
 مثلا منه سبحانه لرجوعه الى الذم هياحي وبطلانها سابقا لبيانها في ترتيب الثواب عليها اجمالا لان الثواب هنا انها هو تقضية الاستحباب
 في الصلوة والحال انما هي صحة ما عرف قبل وصحة الفضلاء المنفذة من بدل على عدم الفرق في الحكم المذكور بين من يحكم بالسلامة من فرق الحجة
 في الفرق بينهما وبين الخواارج كما هو مذهب متقدمي الاصحاب بدستغاضت الاخبار كما قلنا قد ذكره في كتاب الطهارة والحكم بالسلامة للخالفين يتنازع
 كلام جلة من المتأخرين غفلت عن التعمق في الاخبار والنظر فيها بعين الفكر والاعتبار وسبيل من يربط بين المسئلة انهم في كتاب الحج الثاني
 في اصحاب رضوان الله عليهم بانه لو حصل الاعاوغ بفعل الكف كثر بالسكرو شره الى ان قد وجب القضاء واستدل في الذكرى الى الاصحاب
 استدلاله بانه مستحب عن فضل قال في الدلالة ولا اعتقاد في ذلك على النصوص المتضمنة لوجوب قضاء الفوات المتأول لرجوعها الى الله
 في الفاضل الحراساني في الذخيرة واعلم ان ظاهر الدلالة عدم الفرق بين ان يكون الاعاوغ من غير فعله او ذكر الشهادة او نواحي بقوله وجب
 القضاء واستدل الى الاصحاب والحق عليه عموما صحة انتهى وظاهر الحجة في الحكم المذكور وسنعر من ماضيه انهم قالوا ولو اكل غدا
 لم يكونه مقصدا لا غدا لوجب عليه قضاء ما يفوت من الصلوة بخلاف الاعاوغ قال في ذلك الوجه فيه اطلاق النصوص المتضمنة لسقوط القضاة
 في غير وجهه القضاة عن الغرض عليه ثم قال ولو لم يكون القضاء موجبا لا غدا قبل وجب القضاء كشاول السكر ولو شرب الراه
 والخصم وسقوط الولد فغير قضاء لوجب عليه القضاء في كل العموم وبه قطع الشهيدان وقرقا بين ذلك تناول العهد بالمقتضى لا غدا
 سقوط القضاء عنها غير الارض ولو خفف بخلاف الغرض عليه وفي هذا الفرق نظر انتهى اقول وبالله سبحانه الشفعة لا رب تربي جميع هذه
 ومن المذكورة قد تعارض فيها اطلاق الاخبار الدالة على سقوط القضاء عن الغرض عليه ينزل على الشهير الاظهر واطلاق الاخبار الدالة على
 بقاء القضاء على ما فانه صلوة فنيب الحد الاطلاقين بالآخر يحتاج الى ترجيح الآن الظاهر من الاخبار الاغوية بالنظر الى ما دل عليه جلة منها
 ان سقوط القضاء عن الغرض عليه انما هو من حيث اصله والله سبحانه لا يبدل لك المنزلة في حجة اعدا وعنده تخلي صحيحه حصص بن الجني من
 ما غلب الله عليه قال الله اولى بالعدو وفي حسن عبد الله بن العنبر كل غلب الله عليه فليس على صاحبه شيء ونحوه في صحيحه على ابن
 ابي ربيعة القتيبي ورواه موسى بن بكر الصفي مجتبي ان هذا الحد هو اعدل الكلام والابواب التي يفتح منها الباب هو انما اختص من
 والقضاة وحج يجب شيئا اطلاق اخبار القضاة ينافي هذا المقام في جميع ما ذكره من الافراد التي تناقض فيها الاطلاقات المذكورة
 جميع ظاهرة كما ذكر في ان سقوط القضاء عن الغرض عليه انما هو بخبر من حيث كون الاعاوغ من قبله سبحانه وفعله بعينه ورجحنا في

٧٠٧ وبتحقيقه من اهل التبت ان من جند من كذبا صريا المحرمية ثم كما انهم خارج اقول هذا الخبر لها مثالا فما خرج بناء على حكم الحاشية فيهم

الاغناء يحصل من قبل الملك بغير ان كان عن جهل ليس يجب بل حكمه ما لو تمت له ذلك من وجوب القضاء ومن هذا التقابل الذي قد
 انه من القوا عدل الكلبة والقوا ليط الهبة بهم اي وجوب القضاء على الخاضع القضاء لو كان عروضا من قبلنا اثير بل لا وان كان ظاهر
 الاصحاب خلا فعلا باطلا ان اخبارنا يحسن كما ذكره السبل المذكور هذا مع انهم صرحوا في غير مقام بان الاحكام المودعة في الاختصاصات
 ومحل على الافراد الشاهدة المتكررة فانها في بقاءها الاطلاق دون الغرض من الشادة الوقوع وبذلك يظهر لك ما في كلام الفاضل المحترق
 المتضمن في المسئلة الاولى وكلام السيد في الثانية جريا على كلام الاصحاب في الباب اسلفنا جاعة من متاخر في الاصحاب من الوجوب للقضاء
 الذي يكون للشارب غير عاوية او اكر عليه واضطر اليه محاجة وفيه ما عرفت من مقدار الحكم في سقوط القضاء عن المعنى عليه هو كون الاغناء
 من قبله سبحانه فكلما كان كذلك فانه لا قضاء وما لم يكن كذلك فالواجب القضاء فعلا باطلا ان اخبارنا وجوب القضاء لعدم الخصم في اموتها ذلك
 بما ذكرناه من عدم انصراف اطلاق الحكم بسقوط القضاء عن المعنى على هذه الافراد الشادة الوقوع والله العالم الثالث قال في الذكر بعد ان ذكرنا
 وجهه مما وجب القضاء التوم السبوع شربا قدما لفظه لو كان التوم على خلاف العادة فالظن العام بالاغناء وقد ثبت عليه في انتمى
 اقول لا يخفى ان الاخبار الواردة بوجوب قضاء التام لما نام عنه شاملا ما طلقنا هذا القول المذكور فلا يعرف لا سنا ثابدا ليل مسقدا
 ومن الاخبار المشار اليها ما رواه الشيخ في الصحيح عن زارة عن ابي جعفر قال سئل عن رجل صلى كعبتين ظهر لهما ونسي صلوة لم يصلها او نام
 عنها قال يقضيها اذ ذكرها في اي سأل عن ذلك ما من ليل او نهار في الصحيح عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله قال سئل ان
 بعثني العترة فلم يبق حتى يمضي نصف الليل فليقض صلوة لم يصلها الله لي غير ذلك من الاخبار وبدل على ذلك اطلاق الاخبار والذات على ان
 من فاشترى بغيره يوم او غيره فانه يجب عليه قضاءها وهي كبرية ومنها صحيح حماد بن عثمان انه سئل ابا عبد الله عن رجل فاشترى من الصلوة
 فذكر عند طلوع الشمس وعند غروبها قال فليصل حين يذكر صحيح معاوية بن عمار قال سمعت ابا عبد الله يقول خمس صلوات لا تترك على حال
 الى ان قال في هذا المحسن المذكورة واذ انت فصل اذكرت وصححة زارة او حسنة الطويلة الواردة في ترتيب القوايت وغيرها من الاخبار
 الكبرية ومن هنا صرح الاصحاب ضوان الله بوجوب قضاء كل ما فاشترى الوضوء او غيرها من الصلوات او غيرها من الاشياء الا ما استثنى
 مما تقدم ذكره والله العالم **المسئلة الثانية** لا خلاف بين الاصحاب من ان من ترك الصلوة مستحلا تركها فان كان من ولد علي فطره
 الاسلام فانه يقتل من غير سنانة لا تتركه لا تتركه ما علم شوته من الذين ضرورة ومن حكم المردة العظمى القتل وان تابا لان الاخبار
 كما تقدم جملتها في القتل من الاول من مقدم ما في هذا الكتاب دللت على الكفر من غير قيد الاستحلال وقد تبيين الكلام في ذلك في
 الوضع المشار اليه وبينا ان لا مانع من حمل الكفر على المعنى الحقيقي قالوا في حكم استحلال الصلوة استحلال شرط جميع عليها لظهوره ووجوه
 كالتوسع دون الخلف فيه كسلب الفاحش وجوب الطائفة وكما ثبت في ذلك على الفرق بين ضروري الدين وضروري الدين والذهب والافنتين
 الفاحش وجوب الطائفة لا خلاف فيه عندنا واما الخلاف فيهما بين العامة والخاصة والفرق المذكور لا يخرج من اشكال لعدم ظهور
 الدليل عليه كمن كان هذا الحكم مخفى بالرجل دون المرأة فانه لا يقتل بل يشك ان ابنتها فاشترى بغيرها وقامت الصلوة حتى شوب
 او قوت وان كان النازك مستحلا ملكا بان كان كافرا لم اسلم استقبلا ولا فان امتنع قتل وان كثر لم يكن مستحلا عرفان عاوية فان غلب
 ثالثه قتل على قول وقيل انما يقتل في الزانية والخلاف هنا متبع على الخلاف في اصحاب الكبر واليه يقتلون في الثالث او اربع
 لتخصيص المسئلة محل اخر ولا خلاف في ان المردة فطرها كان او ملكا اذ رجع الى الاسلام فانه يقضون ما نردتوا المسئلة في عموم الاخبار
 الذات على وجوب قضاء القوايت يخرج ما خرج للدليل وبقي الباقي وهذا الحكم واضح في المرتد الملى والمرأة مسلمة ملكة وفطره فانه لا اشكال
 ولا خلاف في قبول ثوبتهما متى تابا واما الخلاف في الرجل المرتد اذا كان فطرها هل قبل قبوله ام لا اقول ثالثه الاول
 وهو المشهور مما صرح به شيخنا الشهيد الثاني في كتاب الميراث من المسالك عدم قبولها ما علم قال في الوضع المذكور من الكتاب المشار
 واتا عدم قبولها ما علم فلهذا ذلك فعلا باطلا ان الاخبار والحق قبولها فيما بينه وبين الله ثم حذر من التكليف بما لا يطاق انتهى و
 بذلك يظهر ما في كلام بعض مشايخنا اللغاة من حيث ادعى ان المشهور هو قبولها اظهر الثاني قبولها ما علم باطنا وظاهرا وهو منقول عن ابن
 الجبجد الثالث قبولها باطنا وعدم قبولها اظاهرا وهو اختيار شيخنا الشهيد الثاني كما سمعت من كلامه وعليه جمل من المتأخرين وهو
 الظاهر عندنا ويجمع بين ادلة المسئلة وزول عنها الاختلاف في غير مجمل الحكم التي اوجبت الزدة من القتل وبينونة الزوجة
 وقسمه اموال على الورثة ويصح عبادا فيهما بينه وبين الله سبحانه وتقبل من لو اتفق ذلك قبل القتل وبما لا يوجب حجة القول المشهور
 الاخبار مثل قول ابي جعفر في حديثه عن مسلم وقد سئل عن المرتد فقال من رغب عن الاسلام وكفر بها انزل الله نعم على محمد بن عبد
 اسلام فلا يؤبد له وقد وجب قتله وبانت عنه امره وقسمه على ما نزل على ولده وقول ابي عبد الله في موثقه عن الشامي في كل مسلم
 بين المسلمين ارتد عن الاسلام ومحمد فلهذا يؤبد وكذا به فان عدم مباح لكل من سمع ذلك منه وامر امتدائه من يوم ارتد فلا يفر به
 ويقسم ماله على ورثته ولعننا امرنا علة لم يوفى عنها زوجها وعلى الامان ان يقتل ولا يشك في وجوبها غيرهما من الاخبار وظاهرها عدم
 القبول مطلقا لجرم جرم البتة الاحكام المذكورة حجة القول بالقبول باطنا وعدم مظاهر كما هو المختار الصحيح بين الاخبار المذكورة و
 وبين ما دل على قبول التوبة من الابن الفرائد ولا اخبار التوبة ومن الابن قوله عز وجل من يفعل ذلك بلى اناما بضلع في العتاب

في
 القتل
 من
 قبل
 الملك
 بغير
 ان
 كان
 عن
 جهل
 ليس
 يجب
 بل
 حكمه
 ما
 لو
 تمت
 له
 ذلك
 من
 وجوب
 القضاء
 ومن
 هذا
 التقابل
 الذي
 قد

صلوة المحصر التي هي الغائبة للضرورة فذكر هذا التفصيل فيها بالثالث الرابع والخامس خرج التمثيل الثاني لوقولنا بالثبوت بطلانها هو
الشبهة وقلنا بوجوب الجهر والاضحاف في الحكم في هذه الفريضة للضرورة الجهر والاضحاف اشكال والظن من كلام جلد من الاحكام
هنا التيمم من قرب والاذن من غير حرج الثالث لو صدقت الفاشية المحصورة في وقتها لم يكن ركعا ولو كان العبد معلوما كان نسي في
جهرتين مثلا صلى ثلاثا ثلاثا ان كانتا من صلوة المحصر وان كانتا من السجدة فلهما اثنتان وعلى هذا الوجه لو نسي ثلث فرائض جهر ولا وما
لو لم يكن العبد معلوما فتدعى على الوجه المذكور حتى يجل على طرفة لواء الرابع لو فاته فريضة مع حرائ لا يعلم صلاة فاقوا او اكرحت حتى يطلب
على طرفة لواء قال في ذلك وهو مقطوع بيقين كلام الاحكام لا ينفذ على غيره من المحصر من يضيئ ذلك حتى جازى قدس سره في الروض ثم قال والظن
من الجاهل عديم ان لا يصدق عليه كمال نعم ورد ذلك في قضاء التوافل الموقوفة فروي عن ابي جابر ان سجد ابراهيم عجل الله له الفناء ان على موافق كثيرة فقلنا
افضلنا فقلنا لا يصحها فقال في ذلك وهو طلب ما هو احوى بالاستعمال في غالب الشك قاله الجوهري وذكر عبد الله بن مسعود
في رجل فاته من التوافل ما لا يدرك ما هو من كثر في كفه حتى قال يصح حتى لا يدرك حتى ان كثر يقولون قد قضى ما عليه قال في الذكر
وبذلك بنى المحققين سجع الشيخ على ان من عليه فرائض لا يعلم كنهها يقضي حتى يثبت القوة ومن باب اتيانها بالادنى على الاعلى وغيره نظر لان
كون التوافل في مرتبة بوجوبه لا يوجب فيها ولا كفاؤه بالامر السهل فلا يلزم منه تحديد الحكم الى ما هو احوى وهو الفرائض لا يوجب
بل الامر بالعكس فان الاكفاء بالظن في الفرائض الواجب له لوجبه لشغل الذمة بقضائها لا كفاؤه في التوافل التي ليست بجزء من الصلاة بالادنى انما
قال في ذلك ويمكن الجواب عن بيان الشيخ في هذا استدلال بالرواية على وجوب القضاء الى ان يجل على الظن الوفاء لا على الاكفاء بالظن فانه يمكن
في عدم اعتباره ما زاد عليه عدم تحقق الفوات فلا يلزم منه وجوب فضله الفريضة كذلك انتهى والتحقيق ان ثبوت انما كانتا من الصلاة غير
مخصوصة فالواجب فيها العمل بالاحتياط كما اشرنا اليه في غير موضع مما تقدم ووجه انه لا ريب ان الذمة مشغولة بالفريضة بيقين ولا
تبى اليقين الا دله من جميع ذلك وحديث كانت الفريضة في هذه الفتوة الفريضة غير معلومة لمقدار كذا في ثبوتها بيقين البراءة لا يحصل الا
بالفضل بما يقابل لكثرة الفاشية فان كان الفاشية قد بلغت في الكثرة الى حد لا يدرك ما قدره فحينئذ يكون الفضل كذلك وورد ذلك في التافله
مع انها مستحبة وقا الفريضة بحث على الاتيان بالمسحوق على وجه يحصل بيقين القيام بالوظائف الشرعية والاشارة الى ذلك في كلف بالفرائض الواجب
الموجب لشغل الذمة فان حصل بيقين البراءة فيها اتم وطلب الوجه للوجوب الخروج من المؤاخاة فيها العظم واتم وبالحكمة كلام الشيخ رضوان الله عليه
لا يخفى من قوة واجوب البينات فاشات واستدل بها بالاسلم من نظرهما مقال ونقل عن العلامة قدس سره في الذكر الاكفاء بقضاء ما يتحقق فوالله
قال في المذكور وهو متجه لا صالة البراءة من التكليف بالفضل مع عدم تحقق الفوات ولان الظاهر من حال السلم انه لا يترك الصلاة ويؤتيه حشر
ذمارة والفضل عن الجهر في ذلك ما سبق استيفت او شكك في وقت صلواتك انك لو سلمها اصلها وان شكك بعد ما خرج وقت الفوات فلهذا حل
حائل فلا اعاده عليك من شك حتى تسبق وان استيفت فعلك ان تسلم كما في اتي حال كنت انتهى وهو حجة من حيث الاعتناء بالان التفتي
ما قد مناه ذكره المسئلة لا خلاف بين علماء الفريضة في ثبوت الحواشي بعضها على بعض واما الفوات فالشبهة بين احكامها بين
وجوب الترتيب بينها اذا عمل بها بل غل الفاضلان في الحشر والتميز لا جاع عليه وحكي التمهيد في الذكر عن بعض الاحكام من صنف في المناظرة
والمواسعة القول بالا سحابا استدلالا وتكون بقوله من فاته فريضة فليقضها كما فاته والنزاع في هذا انه يجب ان يثبته الادراك في الغنى
ومارواه التيمم عن ذمارة عن الجعفر في التفتي قال اذا نسي صلوة او صلواتها بغير سنو وكان عليك صلوات فابدأ بالاولى واذا نسيها
واتم ثم صلها ثم صل ما اجدها باقائه اكل صلوة وعن محمد بن مسلم في التفتي قال سلم الله عن رجل صلى الصلوة او وجبها لم
والجوهري والثلاثة ثم ذكر بعد ذلك قال ينظر في وقتها ويقيم بعد ذلك في كل صلوة صلوة فبصلها بغير ان حتى يقضى صلواته واجابة في الذكر عن
المجرب لا قبل بعدم حصر الروايات وانما هي ثابتة قال والظن انما هو من الحاشية سلمنا لكن الغنى والتشبيه للمناظرة من جميع الجهات بحيث يشمل هذه
الاوصاف الاعتبارية غير واضح ثم اورد على صحيح ذمارة بان الامر باخبارنا غير واضح الدلالة على الوجوب الى ان قال وللوظيفة هذه المسئلة طريق
وطريق الاحتياط معاير الترتيب هو المذكور في راجع الخبر الاول فثبت واما ما ذكره في رد المجرب الثاني فقد عرف ما ينبغي في غير موضع مما تقدم و
بالجمل فان الحكم مما لا اشكال فيه انما القول الذي حكاه في الذكر عن بعض الاحكام فلم ينفذ على دليل الا انه قال في الذكر ان قال للمرجل الاخبار
وكلام الاحكام على الاحتياط ثم قال وهو حل جيد مردود باننا نعلم بين الجماعة ان قال فان قبله على ما مضى فلهذا لا يوجب فيها من توافل في ذلك
فلا ينبغي في الفضل كالقيام قلنا فاشارة معارضة انما صلوات وجب عتبه فليقض من غيرها اذا والا من مخطئ جسد
والثاني مبق على الحديث النبوي المتقدم وقد عرف ما فيه بالحكمة فان الحكم مما لا اشكال فيه بالحكمة لا يوجب اما لا اشكال ولا خلاف مع جمل ولا
سقوط وبقطع متفق في الروي ولده في الشرح والبرهنة من التاخير منهم التمهيد وهو ظاهر العلامة في القواعد والوجوه ان الروايات في
لوجوب الترتيب لا تتناول الجاهل ضلولا ظاهرا فيكون منعها بالاصل واستدل عليه في الذكر بامتناع التكليف بالحال واستلزام التكرار الفضل
له الحرج الشك في وجوب الترتيب لا مكان الا مثالا بالتكرار والحصل في خبر صحيح العلامة في الدرر والارشاد وعلى هذا الوجه على من فاته المظهر والمهر
من يومين وجمل الثابت ان يصح ظهرا بين عصرين او عصرين بين ظهرين يحصل الترتيب بينهما على تقدير سبق كل منهما ولو جازعها ما عذب
من ثالث صلى المغرب بعدها ولو كان منها مثله صلى التسع قبلها وبعدها ولو انضم اليها جمع صلى التسع عشر قبلها ولو اقبل الثابت

۷ منها واران كانت صلوة الحضرة

الآمن الولد قال في الذخيرة فلف بهم من هذا الكلام وقوع الخلاف في وقوع الصلوة عن الميت ثم في عدم احضار صبي قضاء الولد عن والده
وسبب ما يدل على النفاق انما منتهى وقوع الصلوة عن الميت وعدم احضار صبي بالولد فلا عن كلام الشهيد ولعل الخلاف
الذي يفهم من هذا الخصوص بالعامة او مستدلى ببعض الاخبار الخاصة بالشهادة والشهاد وغيرهم من لا يرون مخالفة فادعوني الاجماع
ثم ذكر السيد ان الصلوة مدين وكل من يقض عن الميت اما ان الصلوة تنفذ في نفسه اربعة احاديث الاول ما رواه حماد عن ابن
عبد الله في اخباره من لقائه واداء وقت الصلوة فلا يؤخر حتى يصل او اسيرج منها فانه اذا بن الثاني ما ذكره ابن بابويه باب
اداء المسافر اذ جاء وقت الصلوة فلا يؤخرها حتى يصلها واستخرج منها فانها الثالث ما رواه ابن بابويه كتابها الاضاحيا باسناد لا
يحتج به في حديث الاذان لما سئل بالبيت الى قوله ثم قال حتى علم الصلوة قال الله عز وجل من اجل جلاله فمنها على عبادك وجعلها على عبادك
بفتح الالف الرابع ما رواه حماد عن عبد الله بن زراره عن ابي جعفر قال قل له رجل عليه من الصلوة فلم يقضه فأتى ان يدركه الصبح ولم يصل صلوة
ليسته فلك قال يؤخر الصلوة ويصلي صلوة ليسته فلك واما قضاءه الذي عن الميت فلقضية المحقق باسناد رسول الله ان ابي اوكثر من غيرنا
استخارني ان يسطيع ان يخرج من عندنا ففعل ذلك فقال له ارايت لو كان على ابيك دين ففرضت فيه ففعلت ذلك نعم قال فدين الله حق بالقضاء
قال السيد يدل على ان القضاء عن الميت شرع ناهي صفوان بن يحيى وعبد الله بن حبيب وعلي بن نعمان في دين الله احرم ان من مات منهم لم يقض
من بقى ~~صلى~~ ويصوم عنه ويحج عنه ما دام حيا فان صاحبا ويقض صفوان كان في له ما يدل على قضاء كل يوم في ليلة حيا من ثمانية ركعات وهو لا يدين
اعيان مشايخ الاصحاب الرواة عن الامامة قال السيد انك اذا اعتبرك في الاحكام الشرعية وجعلت الاخبار فيها مخالفة حتى ضعف الاجل والبر
سوقيا لمخالفة والصلوة على من الاموات تدور فيها مجموع اخبار لم يرد خبر واحد بخلافها من العلوم ان هذا لا يتم في الدين لا يخرج شرع
بقضاء او تركه فاذا وجد مقتضى لم يجعل مانع علم موافقة ذلك الحكم الا انه في كلامه بذكره الخلل كما امره ومقامه اذا عرفت ذلك فاعلم ان
محقق الكلام في هذا المقام وتفصيل ما اشتمل عليه جمل هذه الاخبار الواردة عنهم في الاحاطة بما فيها من فرض ابرام يقضي بها في مسائل الاول
السنن من هذه الاخبار وكذا من كلام علماءنا الاثر من غير خلاف يعرف جواز الصلوة عن الميت بان يصل بنا بعبادة عنك ان يجوز ان يحج بنا بعبادة عنك
لغيره ثم جعل قواها واورها هذا بالنسبة الى الصلوة المستحبة واكثر الاخبار المتقدمة انما خرجت هذا المخرج واما الواجب فانه يجوز ان يصلها
منها بعبادة وان لم يكن ولذا لا يبرأ الا ان الفاضل الخراساني في الذخيرة قال ان التوكيد لك لربك مشهور في كتب العلماء واما الشهرة بين اصحابنا
الشافعية والشيعة في كتب السابقين قضاء الولي عن الميت حسب التام وهو جسد بقى الاشكال هنا في انه هل يجب جواز القضاء في الوجه الاما
لو لم يكن ذم الميت مشغولا بالعبادة كالصلوة اليومية بان يصلها عنه وان علم فراغ ذمته من ان لا يظهر الحجة على ذلك وعليه من بعض
من مشايخنا في بلادنا الجرجاني حتى ان الرجل منهم يوصي بعبادة ربه من خاصا في العبادة والصلوة اليومية عن على يوم العبادة وشاهدنا جمل
من العلماء يعلون بذلك الصادق من غير توقف ولا شكروا الظاهر ان عدم ما استدلوا به على ذلك حكاية صفوان من محبي المفسد ثم لو اطاع
على من توقف في هذا الحكم وناقش فيه الا الفاضل محمد باقر الخراساني في الذخيرة فانه قال بعد ذكر هذا الفرع المذكور وقد جمل من
الاخبار التي قد منها ما لا صور ويترقب اشكال نظر الى ان شرعية العبادة ان تحتاج الى توفيق شرعي وليس هي من العز الالحادي ذلك بحيث يثبت
ناب التوقف والاشكال فان الاخبار المذكورة غير واضحة الدلالة على العموم ولو سلم لا يبعد ان يكون المراد بالصلوة فيها الصلوة المستحبة بالنسبة
الى المكلف بناء على ان لفظ الصلوة موضوع للتعريف الشرعي لا لطبيعة الا كان معلوما وان كان الامر كذلك كان يحصل ان كل صلوة تقع شرعا
ان يفعل المكلف فلان يجعل للميت فلا يشفاد منه يجوز واما فقه صفوان ففلا ذكره الجاشي بغيره وفي الشيخ اطلق ذكره ولم يذكره سندا
وطريقا والمباح في مثل امثال هذه الحكميات التي لو لم يكن التعريف الاصل من ابرادها تأسس حكم شرعي شائع غالب فيها لا يعتبر يحصل نوع شك في
صحة الاستناد الى الامر المذكور فيحتمل ان يكون في المتكلم حتى يقع الله بهل لم يبرهن مع هذا التام وهو جسد ولا ذلك يميل كلامه بهذا الجلب قد مر
في كتاب الفجار والظاهر عندك هو العدم وان كان ظاهر كلامهم ما طالبوا بها انما هو التوقف والاشكال لعدم وقوعهم على دليل صريح في ثبوت
هذا الحكم وعدمه في الحال مع انه قد روي الشيخ في الموثق عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال سئل عن امرأة عرضت في شهر رمضان فافتت في ثوب
فاوصني ان اقضي عنها قال هل يثبت من رمضان فقلت لا ما ثبت عليه قال لا تقضي عنها فان الله لم يجعل عليها فقلت فاني اشبه ان اقضي عنها فلا
فيما قال يقضي عنها لا يجعل الله عليها فان قيل ان موثر الزاوية مخصوص بالصوم فلا يبعد ان يغيره لا بد لي قلنا موضع الاستدلال في الخبر انما هو قوله
في الجواب بعد فهم من القضاء في الصورة المذكورة للوؤن بالتحريم وعلى هذا الطريق بان الله لم يجعل عليها المؤذن ان القضاء كما انما كان انما
يكون لما ثبت في الذم واشتغل به وكان مخاطبا من قبله سبحانه ثم تأكيده ذلك بعد اجماع السائل بالاشهاد ان الكثرة يكون له تقضي شيئا
لم يجعل الله عليها او بالجملة فان هذا الخبر كما يظهر المذلة واضحا لما في ان القضاء عن الغير لا يشرع الا مع استقرار الاداء في ذمته مصفا
الى ما عرفت في كلام الفاضل المتقدم من ان العبادة منية على التوقيف بثبوتها وعدمها والكتاب هنا موجب هذا الخبر انما هو العدم ولم يفت
على من ثبت الاستدلال بالخبر المذكور في هذا المقام مع انه كما مر في مواضع الدلالة فيها دعائه ولا معارض له في البين الا كما يبرهن صفوان المذكور
ومن التهمة صورها عن المعارضة من جهات عدلها والله اعلم المسئلة التي كانت قد تقدمت ان الاظهر الاظهر جواز التوب على القاضي
عز في مع العلم بالدين ما لو كان القضاء عن الغير فيجب ذلك بجمعة ان لا يستبرأ بنفسه عن الميت اثنان او ثلاثا ثم تلاه فعدوا وحل

بالنسبة إلى الصلوة والصوم هذا ما لا مغي له عند المحقق لأنه متى سلم تلك القاعدة تكفي في استلزام ذكر الدليل وإن كان الدليل
إلى أصل التكليف فالواجب عليه طلب الدليل في كل فرد من أفراد الأجزاء وإن تجاوز الأجزاء في علم من الأغالي والأفعل من الأفعال
التي يتفرع عنها ذلك المخرج بدل على جواز الأجزاء فيه بخصوصه فلا فلا ولا إزاء بل من قبل أو انتفى هذا الباب لا أدى إلى إطراده في جميع أنواع
للمعاملات من البيع والمضامات والسلفاء ونحو ذلك فليست في كل فرد مما يجزئ هذه الحقوق وردت في غيره والأجزاء يجوز
أن يدخل البيع ونحوه من تلك المعاملات لأن العلة والحال في الجميع المتألف من الكل مع أنه لا يرد أن يكون هو ولا غيره في أن الدار في جميع
المعاملات إنما هو على ما يدخل بذلك الفرد الذي يرد أجزائه تلك المعاملة عليه جملتها أو أجزائها القاصية وينظم به في جملتها أو أجزائها القاصية
الآن يقوم على المنع دليل من خارج وهذه قاعدة كلية لجميع المعاملات فلا نسلم أو قال ما لم يرد جواز ذلك في محل البتة فانه لحالها
الأنباء في دليل على أن منعه لا أراجه في نفسه فهو صحيح بما ذكرناه ولو لم يكن له المخرج وقائلاً أن التهمة لم يسلط على جرحه للأجاء
وإنما استدلوا إلى عموم ما حل على الأجزاء في الأعمال المتأخره أو دونه ناقضاً للإمامية لأنه قال وهذه المقدمة داخل في عموم الاستحباب
على الأعمال المتأخره عموم لذلك الاستحباب مع أنه دليل على عموم الدلالة على الاستحباب على الأعمال المتأخره ثم قال ولا يخفى أنها أحد
من الإمامية واستدلوا إلى عموم الأدلة وقائلاً إلى الأجاء وهذا هو الواقع والمجاز في جميع المعاملات فإن هذه القواعد كما أنها متفق
عليها بين الأصحاب مضمونة في جميع أبواب المعاملات من أجزائه وغيرها فالمدعى لا يخرج فرد من أفراد بعض تلك القواعد عليه إمام الدليل
ومن الأخبار الدالة على هذه القاعدة بالنسبة إلى العبارة ما رواه الحسن بن محبوب في كتابه في مناقب العترة في جوهه العاشر قال وأما
تفسير الأجزاء فاجارة الإنسان نفسه وما يملكه أو يملكه من قربة أو دابة أو ثوبه بوجه لخلال من جهات الأجزاء أو بوجه
أو دونه أو أرضه أو شيئاً يملكه فيها ينتفع به من وجهه الشافع أو العمل بنفسه أو دونه وعلوه أو أحده من غير أن يكون وكبلاً للوالي إلى أن
وكل من جوفه أو جوفه مملكه أو يملكه من كافر أو مؤمن أو مملكه أو سوطه على ما مرناه مما يجوز للأجزاء فيه كمال على مملوكه أو كسبه أو شيء
بعض الحديثين من أفاضل متأخري الحديث بعد نقل هذا الخبر يقول فيمد الله على جواز اجارة الإنسان من يملكه من قربة أو دابة أو ثوبه
لعمل العبادات إلى أن قال وبأجله السلفاء منها جواز أن يستأجر كل على وإن يؤمن نفسه من كل أحد كل عمل إلا ما أوجب الدليل القاطن وما أوجب
ثم إن قوله على أن هذا النوع فهو حمله إلا أنه كفى بما قلناه المطلوب يتم بما قلناه ولحكمناه وأما قلنا فلا أن قوله ثم ما ذكره في تحليل علمه
هذا الحكم المحقق سقيم عليه لا يرد تحليله وكلام شيخنا الشهيد قدس سره هذا حق لا ريب فيه وصعد فلا يشهد في شيء مما ذكره قدس سره من الاستحباب
على الصلوة والصوم إنما هو في ذلك العلماء وأهل الفتوى العارفين بوجوب قضائهما الخافين من ضمانهما وحرمانهما الوكلاء أو بكونهما فائت
بوصون بهما ولكن لما كانوا أجهل بدينهم عليه إلى حال الحيوة تمام الاحتياط أو دونه وقضائهم أو بكونهم يقع ذلك ولا يشترط فائت من أحد ما يجملوا والتعلق
الذين لا يملكون بالصلوة صحة كانت أو باطله في خصوصهم أو بعد موتهم فغير وارد لأنهم لما ذكرنا بكونهم أو بكونهم أو بكونهم أو بكونهم على ذلك من
غير فحص ولا وصية قضائهما الجملهم وقلة ما لا يتم بالدين فكيف يكون ذلك حاصلاً إلى الافتقار إلى هذه السلة والفتوى بها واستظهار العمل
بها على أن ما كان شيئاً الشارعية أجازها بالتشكيك في شهر الاستحباب على الصلوة وأنه لا يشترط استظهار الاستحباب على الحج لا بالنسبة إلى الفتوى
هذه السلة وبذلك ناكه لما ذكرناه من كلام شيخنا المذكور وقوله خاف من بعدهم قوم لطرف بهم التقصير في آخره مما يدل على استظهار الوصية
بالصلوة والاستحباب إن علمنا في الوقت الأخير أن كل من لا يملكون العلماء والعارفين بما يعرفون وجوبه عليهم فتكونهم عن القيام بالواجبات فضلاً
عن التسليم للوظيفة في ذلك اللقاع فالكلام أولاً وأخيراً على العلم والعارفين لما أوجب من عدم السلة والجاهلين وبأجله مكلهم وقد مر
البر بوجوبه بعد علمه كلام شيخنا المذكور وأولى بالرجوع إليهم أن من تأخر في هذا السلة وإن كان من جهة أخرى الحديث الكاشاني طاب ثراه
في كتابه لم يأت به حيث قال في آخره الخاتمة التي لا يجاز من الكمال المذكور بعد ذلك فوصل إلى الميت أو بالصلوة والصوم والصدقة والحج مما هو
وأما العبادات الواجبة عليه التي فائدة ما شاب منها المال كالحج يجوز الاستحباب لا يجوز التبع به عند بلانفتق الإجماع وأما البدن في الحنفية الصلوة
والصيام ففي التصوي فيه ما عند أهل الناس به وفلاهما التبيين عليه الأظهر جواز التبع به من غير إجماع ولا يجوز الاستحباب لها الشهور
وفيه قد فقهنا في هذه علم حجة العباس حتى يقاس على الحج أو على التبع به وعدم شوبه الأجزاء بسبباً ولا ركباً إذ لم يثبت أن كل من قال بجواز الصلوة
لغيره قال بجواز الاستحباب فما كيف كان فلا يجيب إقامته بالعبادات البدنية المختصة لم يتبع ولا يستحباباً إلا مع الوصية إلى استكمالها قال في كتابه
الحاشية المكاسب بعد كلام في الغام والذم يظهر أن ما يميز فيه القرب لا يجوز أخذ الأجرة عليه وطهارة الأضلاع فإن التهمة مضمونة لما يثبت
على الصلوة دون ما يجزئها إلى أن يجوز منه الأخذ أن يعطى على وجه الاسترضاء والهدية أو لا فرقاً من بين المال ويخوذلك من غير شرط وأما ما ذكر
فيه ذلك بل يكون العرض منه صدور الفصل على أن جاز في يجوز أخذ الأجرة عليه علم الشرط فيها الصورة العبادات وما لا يجزئ الاستحباب للحج مع كونه
من القسم الأول فلا تارة أوجب بعد الاستحباب فيه فليست له التهمة فانه أجاز أخذ المال لغيره في الظاهر حتى يتمكن من الحج ولا فرق في حوزة
في الظاهر بأن يصد من صاحب المال وإن ثبت أن التائب أخذ الأجرة ولكن من الحج أمكنه التقرب كما لو لم يكن أخذ الأجرة من غير شرط ولا يقول
أن ذلك يثبت على سبيل الاسترضاء للغيره أما الصلوة والصوم لم يثبت جواز الاستحباب لها التهمة فيه نظر من وجوه الأول أن ما ذكره في الكلام الأول
من أن جواز الاستحباب لفعل الغير ودوناً لا ينافي في إقامته أن فلا يلتزم في خصوص الاستحباب للصلوة والصيام لا يصح للمنافية ومن ذلك ما ذكره

وجوابه في خصوص كل عمل فصل براد الاستسجار عليه حتى يثبت هذا التصريح العامة كما ينبغي في غير الجارية من الماعولات وقابله الله ذلك والصدق
قد مر في التمهيد عن عبد الله بن جبريل عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله في رجل يحمل عليه صبا مافي نذر فلا يفوق قال يعلى من صوم عند كل يوم من
وهي صبيحة للطلوع للرؤفة مارية من ومنه الاراد وثالثا التفضي بالحق ايضا كما سياتي بيانه الثاني ما ذكر في كلامه الثاني بقوله والله
بظهر ان ما اجبر فيه التفرع لا يجوز اخذ الاجرة عليه الخ فان قيل ما ذكرنا في الوجه الاول ورد التصريح بالصوم وكذا في الحج
وما عند ربك الحج فسياتي بيان بطلان ما ذهبنا اليه من ان كان الصلة في عدم جواز الاستسجار ذلك فانه لا يجوز وان اوصى الميت بذلك
لان الاستسجار متى كان باطلا لطلوع الصلاة والاحكام لا يثبت لاجل ذلك اجرة فالوجه في غير من وعده فلكون باطلا مع انه قد استثنى اول
كما مر في هفت والثاني ان لقائل ان يقول افضل المستاجر عليه هو الصلوة المفترضة بها الى الله سبحانه فانها هي المفترضة في وقتها المستاجر
فلا جرم في مقابلة الحج للصلاة خاصة لخص منافاة الاجرة للفرج والفرج لطيف يحتاج الى مزيد قائل وقو صحت الصلاة وشقها على
فقد منها كون الفعل خالصا لله سبحانه ومنها كون اداء او قضاء عن نفسه او غيره تعالى واجرة وكل من هذه القبو الأخيرة غير ما انزل الله
الأحكام والاجرة فيها حتى فيها نعم ولا بالذات باراء الفصل الثاني في التباينة عن زيد مثلا بمعنى انه استسجروا على التباينة عن زيد في الأبناء
بمكة الفريضة بما فقد الفريضة على حاله وفي حله لا يخلو للأجر في الأمر حيث كونه في الفعل المستاجر عليه ولو اشترط في التباينة عن الغير التفرع
زبادة على التفرع في حله لا يخلو للأجر في الأمر حيث كونه في الفعل المستاجر عليه ولو اشترط في التباينة عن الغير التفرع
الحاصل عليها والباعث عليها مع التفرع هو هذا التبع الذي ورد له ذلك نظائر الفرع توجب فع الاستسجار مثل الصلوة لأجل الاستسجار
وصلوة الاستسجار وصلوة المخاض وصلوة طلب الولد طلب الرزق ومحمد ذلك فما كان الباعث عليه هذه الاعراض فان اصل الصلوة
مقصود بها وجهه سبحانه ومنه في البسج شانه ولكن الحاصل عليه واحد هذه الامور المذكورة ويحتمل ما معنى انما بان بالصلاة المخاض
الله سبحانه لأجل هذا الغرض الحاصل فيها فان قيل ان هذا مما قام الدليل على صحته ورواؤه في الخصم انما امتنع بان الصلوة بالاجرة
مناك للفرج والاحلاص بالله سبحانه حيث ان الحاصل عليها انما هو الاجرة دون قصد وجهه سبحانه ومقتضى فعله المذكور لا يصح شيء من هذه
الصلوة بالكلية فان الباعث عليها امور اخر كما مر مع ان الفرع قد ورد بحتمها وليس الوجه في ذلك الا ما قلناه من ان هذه الاسباب في
اسباب خاملة على الاثبات بالصلوة المخاض مثل مجرى في مسئلة الاجارة فلا فرق في ذلك وبينها فان ورد التصريح بالحق في هذه الامور
وليس واضح في بطلان ما ذهبنا اليه في الاستسجار على الصلوة وح كما يقع ان يكون الحاصل على العبادة احد هذه الامور ويجوز ان يكون الحاصل
احد الأمور والاقتناع بها الثالث ما ذكره بقوله وما جواز الاستسجار على الحج مع ما ذكره في القسم الاول الخ فان فيه اولاً من المتأخر الواقع ان
يكون الاستسجار من البهائم او من مكره وهو ما لا يجزئ في هذه التيمم المذكور وانما المذكور فلا يكون ما ذكره كطابع الحق ان ظاهر التصريح
كلمة الحكم هو كونه للحق في الفعل بمقتضى ما ذكره وثالثا انه يمكن ان يكون الوجه في الحج في الصلوة بان يقضى الدين الاجرة ويصرف
فيما بعد الاستسجار ولا ياتي بالصلاة الا بعد قلة الأجرة اذا اجازة لا تقتضي نفور في كمالها ولا يظهر الا شروح فيمكن التفرع بها كما لو كان التحليل في
هذه المسئلة وثالثا ان قوله او نقول ان ذلك على سبيل الاستسجار وليس في معناه لفرض المسئلة او لا فان المفروض الاستسجار في كل
صحة في كل كلامه فكيف يجعله يتجاوز المدفوع من الاجرة على سبيل الاستسجار والفرق بين الامرين اوضح واخبر وبالله التوفيق
بناء على انما كان الشرع على مثل هذه الترخيمات البعيدة والتمسك بالادلة الشرعية في الال والتفتت باب القبول والغال ولم يبلغ المجهلون
الذين قلنا في من الشيع عليهم في رسائله ومصنفاته في مثل هذه الترخيمات الواهية الباردة والتمسك بالبينة الشاذة والله العالم
المسئلة الثانية التي ينبغي على من يتبع كلام الاصحاب في هذا الباب ما وقع لهم من الاختلاف في الفاضل في المقضي عند ما الاول قد مر في
الاكثرية الاول لا كره في الذكر كجعله في تلك عنهم وكانهم جعلوا بازا وجوه لا يتم فروا بيننا وبيننا في الاخبار خالف عن التخصيص كما
اطلعنا من الجهد وابن زهره في قوله في اخبار الجوه ذكر الصلوة في ذكره المصنفون ولا بأس به اخضا على المتيقن ان كان القول بجوم
كل ما ذكرنا في احكامه انما ياتي اقول قال ابن الجهد والعليل اذا وجبت عليه صلوة فلوها عن وعظا الى ان مات قضاء
عنده لانه يقضي عنه جنة الاسلام والصلوات بغيره فان جعل بدل كل ركعتين مثلا اجراه فان لم يقدر لكل اربع فان لم يقدر فكل الصلوة
الركعة واما الصلوة لليل والصلوة افضل وعن المرتضى نحو ذلك وظاهرها مع التخيير بين القضاء والصلوة التخصيص بما فان عن العليل
في مرض موذ وقال ابن زهره ومن مات وعليه صلوة وجب على وليه قضاءها وان تصدق عن كل ركعتين بعد اجرة الى ان مات ذكره ابن الجهد
احتياطاً للأجاء وطريق الأخبار في الظاهر التخيير بين القضاء والصلوة مع عموم الفوائد دون التخصيص بما فان حرز الموت والجميع متفقون على
الولي بقوله مطلق وقال ابن ادريس وجوب القضاء على وليه لا كره من الذكر ان ما وجب على العليل فاخوه عن لوفاد حتى مات ولا يقضي عنه
الا الصلوة الفا متفق حال مرض مؤخر حسب بعضه في ذلك في طر حبيب الدين يحيى بن سعيد والتمهيد في اللغة وهو صحيح في التخصيص بما فان حرز
لثون وان الفاضل هو الولي وهو الاكر من الذكر ان ما الثاني في فطر الشحدين وابن الجهد وابن القاسم وابن حرز والصلوات في كل ركعة اجمع
ما قال الميت وهو ظاهر كلام ابن زهره المندم فط ما قدمنا فلهذا ابن الجهد والمرضى وابن ادريس ويحتمل في سبيل والتمهيد في اللغة وهو التخصيص
بما فان حرز الموت وقال المرتضى في كتابه يقول الشحدين وقال في المسائل البغدادية المنسوبة الى سؤل جمال الدين بن حاتم شحيرة الذي يظهر

بالحسن المذكور وهو في الخبر حيث حدثنا في القام كما هو الغالب عليه في كل الأحكام تليها **الاول** لو وقف بجدار باب المسجد هو
مضيق بحيث يشاهد الواضع خلفه الباب أحكام **اول** المؤمن الذي في المسجد يصح صلوته للحاكم للباب يشاهده من في المسجد صلوته
يمنه وبار من الصف الثاني ثم ذلك لو وقف خلف الباب قد صرح بذلك الشيخ رحمه الله من الاحتياط في الصلاة في النبي حيث قال لو وقف
خارج المسجد بجدار الباب هو مضيق يشاهد المؤمن في المسجد يصح صلوته ولو صلي قوم غرضه وشماله يصح صلوته لا يبرون
من يرى الامام ولو وقف بين يدي هذا الصف صفاخر من بين الباب ويشاهد من في المسجد يصح صلوته ثم في نحو ذلك صرح في المدارك
ابن تيمية وقوله في الحكم الاول فقال بعد نقل ما ذكره في الثاني من جماعة من الاصحاب ما لفظه واحكم الثاني جميع ما الحكم الاول فلهذا
ذكر غير واحد من الاصحاب كالشيخ ومن غيره هو متجهان في الاجماع على ان يشاهد بعض المؤمنين يكفي مسلم والا كان في الحكم المذكور ان كان
نظر الى قوله الامم كان يجب ان يبان ظاهره قصي القصر على صلوته من كان بجدار الباب وجعل بعضهم هذا الصرح اضافيا بالنسبة الى
الصف الثاني فيقتل عن بين الباب بشاره وفيه عدل من القام يحتاج الى دليل انتهى قول الشيخ الظاهر ان منشاء التهمة الخاصة هو تخصيص
المشاهدة التي هي شرط في صحة القدوة بمشاهدة الانسان من يكون قد اتم برون من على يمينه وبار والذي يعمل الباب من المؤمنين يشاهده كما
او المؤمن الذي في المسجد فيصح صلوته وانما على من يمينه وبار فانهم يشاهدون قدامهم الجدار المسجد فيصل صلوته ثم ان شرط المشاهدة
ومشاهدة من على جنبه غير كاف في هذه الاصل واسطى الصف الاول على وجهه من طرفه الامام فانه يلزم بطلان صلوته حيث
انهم لا يشاهدون قدامهم ومشاهدة من على الجنب يمينه وبار غير كاف في هذا القائل يلزم من نحو ذلك لو استطال الصف الثاني والاشارة
نراة على الصفوف خلفه من كان الذي يعلقه هذه الزيادة بجدار واحد من المؤمنين فانه يلزم بطلان هذه الزيادة لعدم وجوب المؤمنين
قدامهم وعدم الاكتفاء بمشاهدة من على الجنب انهم من قوله الامم كان يجب ان يبان الباب يمين من الصف ولا من المؤمنين لان عبارة الجنب هنا
كلها متضمنة على الصف حيث قال واقصفت كان اهل صلوته يصلون امامهم وبين الصف الذي يفتديهم قد ما لا يتخطى وليس ذلك لهم
يصلون فان كان بينهم ستر اجل رافض تلك لم يصلوا الامم كان حبال الباب وفيه الكلام كما ذكره من شرطه احداهما ان لا يكون بين الصفين
من البعد ما لا يتخطى والثاني ان لا يكون بينهم ستر ولا جدار كالصف الذي يقوم عن يمين الباب بشاره فانه لا ريب في بطلان صلوته لعدم
المشاهدة ثم استثنى الصف الذي يقوم بجدار الباب يحصل الشرط المذكور فيه بمشاهدة من على الجانبين في المسجد ومشاهدة من على يمينه ذلك انما
ويشاهدون هكذا وبالجمل في قوله ثم ذكر في هذه الصورة هو بطلان الصلوة في الصفين المذكورين اللذين وضعاها ولا انفسه بل في مدحها ايضا
وقول بعض المؤمنين خلفه كاساطين بحيث ان لا يستوان في قبله فهو كبري من قدام من المؤمنين وانما يرى من على يمينه وبار واللازم
بمقتضى ما ذهب اليه بطلان صلوته مع ان جميع الجبل على ان لا يباس بالصفين بين الاساطين وبالجمل فاذكره قد مر انما هو مقبل الا وهام
البعد والتشكيك في الغرض السديدة والله العالم الثاني الاشارة الى ظاهر علم اشراط هذا الشرط في حق المشرع في هذا الاصل مع كماله ويدل على ذلك
مضافا الى الاصل وهو ما علم من تناول الصحاح الثلاثة من ان اصل في هذا الحكم هذه الصورة ما رواه الشيخ في اللوح عن عمار قال مثلنا بالجلد
عن الرجل يصلي بالقوم وحلفوا انهم انما يصلي خلفه قال نعم ان كان اسفل منهم قلت فان يفتق وينت خائفا او طرعا قال لا يباس قال
ابن ادريس في سرائر وقد وردت رخصت ان يصلي بين يمينه وبين الامام حائطه والاول اظهر واتح وهو لا يزال مساواة التشارح الى هذا
الشرط وهو جسد على اصله الاصيل الثالث لو لم يشاهد بعض المؤمنين الامام ومشاهدة من يشاهده ولو بوساطة عينية في صحة القدوة
والاعطال صلوته الصفون الاخر مع كثرة الصف حيث اتمام لا يشاهدون الامام وهو معلوم البطلان قال في التمهيد لا يعرف في خلا
والخير اتقاد على بطلان القدوة بالخال في الشار من جدار ونحوه لا يجزئ للمؤمنين بعضهم ببعض في الجمل فالاصل وعموم الادلة يقتضي
صحة القدوة في الصورة المذكورة معضا الى دعوى الاتفاق على ذلك الرابع فقل عن ابي الصلاح وابن زهر المنع من جلولة التمهيد امام
والما موم قال في كفا ان اراد به ما لا يمكن تحمله من ذلك كان جيدا لا طلاقا فيصح فزارة الشفاعة وان لم يصرفه هذا القيد طولا بالادلة
على الاطلاق وقال في الذكر في منع الوصال وابن زهر من جلولة التمهيد في زارة الشفاعة في جملتها على الايجاب قول ان مكة في جملتها
الفاصلين هو تفسير البطلان بطلان القدوة لا بغيره في جملتها في جملتها على الايجاب قول ان مكة في جملتها
الخبر المذكور ان لا بد من تواجد الصفين بعضهما مع بعض هكذا مع الامام بان لا يزيد ما بين موقفا الصف الذي قدامه على مسطحة جسد الاش
خل سجود وان هذا هو الذي يتخطى عادة وما زاد عليه هو متجاوز لا يتخطى ولا يري ان القدر افضل بين الصفين وبين الامام والصف فلهذا حصلت
الزيادة في المسافة الضخمة وانتهى الى ما لا يتخطى بذلك يظهر ان كلامنا هنا يرجع الى ما ذكره من كفا قد مضى انما هو جسد عند من على الخبر المذكور
كما يشي الى الجمل صاحب له ومن يشاره كما يشي الى صاحب المذكور كما يشي الى صاحب المذكور بين الاساطين مع المشاهدة واتصال الصفون لقوله في صحيح
الجلد لا يرى بالصفين بين الاساطين باسا وقال في كتابنا في هذا الموضوع في الرابع قال وقال لا يرى بالصفين بين الاساطين باسا وهو يشمل
ما لو كانت الاساطين معتزلة بين الصفين لو احدثوا بين الصفين وفيه دلالة على ان لا يفرق لوقوف خلف الاساطين وان كان ما عدا من
روية الامام اذا رأى المؤمنين الذين يرون الامام او من يراه وما ذكرنا صرح في الذكر في جملتها في جملتها بين الاساطين مع المشاهدة
واتصال الصفون لقوله لا يرى بالصفين بين الاساطين باسا وبذلك يظهر ما في كلام العلامة من اجل الله كرام في الشئ حيث قال ويكره ان المؤمنين

تَجِدُ الْإِسْلَامَ قَالَةً لِلْعَالَمِينَ

مصلو كذا فيها لو كانت فيها الضمان والايام وتقصير هذا الاجمال يحتاج الى بسطة في مقامات ثلثة الاول في وجوب شرط الاتهام بالام
سنة اما وجوب شرط الاتهام فلا بد من ذلك بكون منفردا يجب عليه وان يجب عليه غيره وهو ما لا خلاف فيه حتى قال في التكملة انه قول كل من جهة
عنه الصلوة ما مضى له من الامام فانما يقتضيه ما استدلوا على ذلك بعدم الدليل على سقوط القرارة بكون ذلك فنكون القول
الملك على وجوب القرارة فانه على وجه محال للثبوت ولا يخفى ما فيه الا ان الحكم لا كان جازما ظاهره الاثبات على وجه معلوم من ذلك من خلال التمسك
من اصحابنا ومن مضى الى توقف ثبوت البرائة عليه ووجوب الاحتياط اليه فحجب العمل به وتعيين الامام بما يكون باسره وصفه بكون ايضا
بالاشارة اليه بهذا الحاضر اعلم استعماله لشرائط الامانة ولو افترضنا محاضره على هذه الناحية لاعتبرنا في جميع الاشارة على الامم بفتح
الاقتداء والعكس فيلزم نظر بمخالفه لاخطة في حال الثبوت هذا الحاضر مع كون زبدة هذا النظر في قيد المحض وظهور كون دعوى ابيهم من حيث انه هو
المحاضر بالنظر في نية كون زبدة امه ظهورا له هو بطلان الحق في امثاله والنظر والتوقف اتموه من حيث علم النص الدليل في المسئلة قال في
الذكر في نظره ان يقول المطلق لزوجنا اسماعيل بن زيد بن طلحة او غير ذلك لا يوجب اليقين في جازم يقول بصلح هذا القرض وهل بشرط في الحكم بنية الامانة
ظاهره محاسب لعدم بل قال العلامة لوصية بنته الانفراد مع علمه بان من خلفه باثباته حتى عند علمه ان ثلثة افعال الامام مساوية لافعال الفرد
في الكثرة والاحكام فلا وجه لاعتبارها بغير احد من الاخر وهو جازم وظاهره ما جازم في جملتهم بان الثواب لا يترتب على صلوة الامام الا مع
ولو تحققت الصلوة به وهو لا يعلم حتى في غير الصلوة فهل يكون حكمه كحكم غيره في نوى الانفراد فلا يترتب عليه الثواب وحكم من نوى الجماعة
فترتب اشكاله لا انه لا يعلم من غير محضه ومنه لا وجه لاعتباره بالثواب او خالفه في ذلك الثواب في وجوب شرط الامانة في الجاهل
الواجب لاحكامه استظهر جازم من اصحابنا عدم ذلك في الصلوة في نفس الامر وهي حاصله وخرج التمسك بالوجوب بنية الواجب فيه
بحسب تفاسير في بابا لوضوح من كتابنا لظلاله في بحث نية القام انما في هذا المحل اثنان فقال كل منهما كانت الامانة فانه حكم بصلوة فما ولو
فان كل منهما كانت مأمورة بصلوة كل منهما والوجوب الاول ان كلا منهما انما يجمع الافعال الواجب من قرارة وغيرهما ولو لم يكن لشي من
الواجبات فلا وجه لبطلان صلواته تيمنا بالامانة كما منافاة فيها الصلوة للقرارة فلا تؤثر بطلانها وفي الثاني ان تدخل كل منهما بالقرارة انما
فيصل صلواته الاصل في ذلك مضى الى ما ذكرناه مما وضع الدلالة على الحكم المذكور ورواه الشيخ عن السكوني عن ابي عبد الله عن ابي حمزة
عن علي صلوات الله عليه قال في رجلين احدهما كانت امامه والاخر كانت امامه ان صلواتهما ثالثة فلا فائدة فان كل واحد منهما كانت
انتم بك فقال صلواتهما فافسدت لبيت افعلا ورواه الصدوق في التقيين عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عن علي بن ابي حمزة عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق
الصلوة الثانية قال كان اخبار كل منهما بالايام بالاخر فيصير الاقرار على التقيين فلا يقبل الا الاخر ولا يبعد الصلوة بصلواته في ذلك
عنه باثباته ومع في مقابلة النص المذكور على البطلان قال في الداركة وهو جازم لو كانت الرواية بصلواته لاثبات الحكم لكانت مضبوطة جدا لاقول لا يثبت
وان كانت مضبوطة بهذا الاصطلاح الحديث الا تضعها في محله لا محاسب بها اذا كان في الحكم المذكور وهو قد جرى على هذه القاعدة في غير
موضع فغيره ان خالف نفسه في مواضع اخر كما هو ظاهر الجمل فان المحرم محمول عليه وانما حصله من فالحجج من عند علمه بهذا القرض ان اجتهاد
تحقق في مقابلة النص وانما ذكر في الداركة حيث قال ويمكن ان يبين من شرائط الايقام ان يثبت للمأموم قيام الامام ووظائف الصلوة التي من
جملتها القرارة في سبقت بغير الامام فان دخل كل منهما في الصلوة على هذا الوجه كان كحكم دخولهما مشرعا ولو لم يتجسس عدم قبول كل منهما بان يثبت ذلك على
صورة الاخبار بالحدث وان انتفى ذلك تفتي الحكم بالبطلان وان لم يحصل الاخبار على هذا الوجه يمكن تنزيل الرواية وكلام الاصحاب على نص في ذلك
ذكره الشيخ على انه لا يخرج عما ذكره من الدخول على الوجه التشرعي الا ان ما ذكره من انتفاء عدم قبول اخبار كل منهما بان يثبت ذلك تم بما خبر المذكور و
قياسا على صورة الاخبار بالحدث فيلزم مع الفارق اذ من الجملة خروج هذا الخبر من تلك القاعدة وكوقع امثاله ذلك في الفوائد المحترمة
والصواب للبرهان من انتفاء خبره بطلان كونه وبره في بعض الخبائ في بعض رواياتنا ما هو وجوب التخصيص في الاستثناء مع اتفاقهم على ذلك غير
شاك في ذلك ان يكون ما نحن منه من قبيل ذلك وقد انقضت الروايات وكلام الاصحاب على ان كل شيء على اصل الظهارة حتى نعظم التماسد وعي علمه بغير
البقي بالشك مع انهم قد خرجوا عن هاتين القاعدة في مواضع منها البطلان المشبه بعد البطلان قبل الاستبراء فلهذا حكموا بغيره ونفصل في الظاهر وهو
خروج من القاعدة بطلان المذكورين ونحوه البطلان المشبه بعد المجتابة وقبل البطلان من الحكم بغيره ونفصل في الظاهر وامثال ذلك مما يفتي
عليه المتبع وبما جملته فالعمل على القول بالشك وعدم الالتفات الى هذه القرضات والاستبعادات في مقابلة النص في قال في الداركة ولا يخفى ان
وقوع الاختلاف على ما لو جسد رجلا فانه لا يكاد يتحقق الا في حال الثبوت والايام بثبات ظاهر القام الثالث في اثناء الصلوة لم يكن فيها المصطفى
الامانة والايام وقلنا صرح جازم من اصحابنا باثبات صلواته في هذا الحال قالوا لان الشك ان كان في اثناء الصلوة لم يكن فيها المصطفى
الايام وهو ظاهر لطل الانفراد والامانة لحو ازان بكون كل منهما قد نوى الايقام بصلواته فبطل الثبوت من راسها وبتنوع العدول بطلان
الثبوت وان كان بعد الفرج لم يحصل منها البقيين بافعال الصلوة وفصل الصلوة في الفدرة ففعل بالبطلان ان عرضا لشك في اثناء
الصلوة لانه لا يمكنها المصطفى على الانفراد ولا على الاجتماع وتردد فيما اذا شك بعد الفرج لا يشك بعد الاثناء ومن عدم اليقين بالثبوت
في بافعال الصلوة وفصل الثبوت في الذكره ففصله اخرج قال يمكن ان يبين ان كان الشك في الاثناء وهو في محل القرارة لم يفسد ما
فيه اخلال بالصلوة فلو انفراد وصحت الصلوة لانه ان كان نوى للامانة في نية الانفراد وان كان نوى لايام فالحصول عن جازم

على المتأمل فيها خدعة لا تخفى عليه حجة ما ذكرناه ووضوح ما اوضحناه ويجب من ذلك ان يدخلوا حكم الاخير بين الامور في هذه الاشياء
وتقوم في سلك هذا الخلاف وقد اوضحنا في الفصل الثامن من فصول الباب الثاني في الفتاوى البهيمية وما يلحق بها فله يرجع اليه
محقق الحال وانما الاشكال في العالم فرج لو كان الامام من لا يقتدر به وجبت القرينة على الامام لا تنصرف وحكم المنفرد ذلك وقد قلنا
تخصيص الكلام في هذه المسئلة في القصة المذكورة في اول هذه المصداق الثاني قد ذكرنا من الاحتمال انه لا يجب للامام التسليم حال قرينة الامام
في الاختصاص وهو جسد وبدل عليه الخبر الثالث عشر ومعه على ابن جعفر المذكور في بدله ولا يجب القول باسحابنا للشعيرة ولو كانت
الفتوى جهرية وانفت لقرينة الامام اذا امكن الجمع بينهما كما في الخبر السابق وبما قبل ما ذكرناه ظاهر الا ان من وجوب الانصاف فينبغي
حل الخبر المذكور على التسليم والذكر اقل من ان يكون في نفسك وفيك الظاهر انما ملازمة بين الانصاف التي هو عبارة عن التسامع وبين
الذكر والتسليم لان كان خفيًا لا يظهر ولا يسمع لان بين ان الانصاف عبارة عن التسليم والتسليم لا يتحقق الا بانصاف من انصاف مع امته
يمكن اطلاق التسليم العرفي على هذه القصة التي يكون التسليم فيها خفيًا لا يسمع وفي رواية انه لا يجب التكليف بالذكر من التسليم ويحوي القلب
خاصة واقفاهما لفظ خرج مخرج الباطن في الانصاف فلهذا يخرج بعض الاخبار عن القرينة الا خفيًا لا يسمع بل في السان في لهو انه وعبر عنه قارة
معه من لم يسمع من لا يسمع من الله يخرج له لا كنت معهم من القرينة مثل حديث النفس القائل من قلنا يخرج القرينة على الامام فهل يتجلى في الاستماع
او غدا الاستماع لم لا يتم بل يتجلى الاستماع لعدم اليقين من سبب ان القرينة فلا وجبها هنا وانما غدا التوجه في التمسك استصحابه لان يكون
وفى قرينة الامام وبشكل ذلك عن التسامع قال في الذكر وهل يجب لدواعي الاستماع اعني غدا التوجه في التمسك الاستماع نعم لو كان يشك في
الاستماع عن التسامع امكن استصحاب تركه وقطع العلم بانه لا يستعمل بالترتيب لوقر والامام في الموضوع الذي سوتنا له القرينة فيها
وفرغ قبل الامام استصحابه ان يبقى ابتداءها عند فراغ الامام ويركع بعد ها وبدل عليه ما رواه الكافي عن ذرارة في الوقتي فلا سئل ما بين
هذا للامام كون مصفا فرج قبل ان يفرغ قال فامسك له وجهك لله وان عليه فاذا فرغ فارقوا الابد واركع قال في الذكر وفيه دليل على استصحاب التسليم
في الاشياء وعلى جواز القرينة خلف الامام اقول قد عرفت من الاخبار المتقدمة وهو مجموع اخبار المسئلة انه لا يجوز القرينة للامام الا في صورة
واحدة وهي فيما اذا كانت الفتوى جهرية ولو لم يسمع للامام ولو لم يسمع فانه لا يجب له القرينة وهذا الحديث ولو كان مع الامام لا يجب حمله على ما علم من
خارج من جواز القرينة للامام وهو في القصة المذكورة اوقف صورة خلافه فيكون المراد بالامام هنا وان اطلق هو الامام الذي يجب
القرينة خلفه ولهذا ان الحديث الكاشف في نظم هذا الخبر في اخبار الفتوى خلف من لا يفتي به كما رواه في الكافي وبعب عن اسحق ابن عمار في الوقتي
في من مثل ابا عبد الله قال استعمل خلف من لا يفتي به فاذ فرغ من قرأ في وقتي ولم يفرغ هو قال سمع حتى يفرغ وما رواه الشيخ في الوقتي عن عمر بن
خطيب عن ابي عبد الله قال قلت له اكون مع الامام فارجع من قرأ سورة قال فامسك له وجهك لله وان عليه حتى يفرغ وهذا الحديث مثل موثقة
ذرارة المذكورة وبما قبلها في الظاهر ان هذه الاخبار الثلاثة اتمت ما خرجت بالنسبة الى الفتوى خلف الامام لا يفتي به وهو الغالب المتكرر به من عندنا وان جاز
في اطراف الخبرين المذكورين الفتوى خلف من يفتي به في الفتوى المذكورة والله اعلم المسئلة الثانية استعمل الظاهر ان لا خلاف بين اصحابنا
في وجوب اعتبار الامام في الافعال حتى قال في الخبرين عليه اتفاق العلماء ولقوله وانما جعل الامام ليؤتم به وقال في الثاني من اجل
الامام واجبه وهو قول اهل العلم قال في امتناع جعل الامام ليؤتم به فلا راع فاركعوا وادعوا امجد فاسجدوا وظاهر كلامها ظاهرها ان لا دليل على
هذا الحكم بطله سوى ما جاء في هذه الخبرين المتماثلين فاما في توقف عليه بعد التسليم في اخبارنا واول ذلك انهم اشاروا في الخبرين وقرنوا الخبرين
في كلامهم باقتضائه من عدم تقدم الامام على الامام وعلى هذا فاضد مع المساواة ولم نجد لهم على هذا التفسير دليل مع ان للمبادر من القصة
والمرن انما هي التاخر والتقدم باصالة عدم الوجوب وصدق النجاة عند الضرر فيضعف لا يصلح لتاسيس حكم شرعي الا ان ظاهر كلام الصلة
المذكور هنا يقتضي التحقق في صورة السأ وان ثبت قال ان من المؤمنين من لا صلوة له وهو الذي يتبع الامام في كل شيء ويركع بعده ويسجد بعده
ويرفع من فاعله وحيث كان من رباب التصوي فالحظ انه لا يقول الا مع وصوله من السأ بهذا هذا اليقين في الافعال وانما الاقول فاما اذا
تكرر الاحوال فوجب لنا اعتبارها اجزاء فلو قلنا الامام هو الذي يفتي بصلوة ولا يربط في التحقق مع تآخره بآذان الامام وانما الاشكال والمحلان
في المقارنة فيقبل بالسمع وبمعنى في الدلالة والخبر وعلمه في الخبرين بالشك في تحقيق النجاة عند الالتحاق فلا يحصل اليقين بالبراءة
من التكليف لثابت قال وسند دل عليه ابقه بقول النبي لذكره وكفى واما في الفاء فظاهر في التعقيب وانما خبرنا في الدليل المتأني من الوهن
واما الاول فمرسلا في النبوة لا يتحقق وبما لنا مبدئية على التوقف وليد من صاحب الشريعة في انما الفتوى جماعة في صورة المقارنة وهو
حيث لا اشترط في الخبرين في كتاب فربا لا سند لبدن من على ابن جعفر عن اخيه قال سالت عن الرجل يصلي ان لا يذكر قبل الامام قال لا يكره الا مع
الامام فان ذكره قبله اعاد التكبير فان ظاهرها جواز المقارنة وقوله شيخنا الحلي في كتابها لغير الخبر المذكور ويحتمل بالبال العلم ان الظاهر ان محض خبر
ليس على ما فهمه شيخنا المشاور الذي يظهر من قوله لا يكره الا مع الامام ان المراد انما لا يدخل في الصلوة ولا يدخل في الامام في الصلوة ولو لا
فالمعتمد ليس المراد بها التسليم حكيم الامام بخلاف ما يؤولهم بل المعتمد مع الامام وحصول الامانة لا لا يوسى الامام بالتكبير لانه في هذه الامانة
وقوله فان ذكره قبله اعاد لا يدل على انه لو ذكره في وقتي فانه مخير من هذين القولين بالذكر انما هو من حيث كونها التسامع المتكررة في المقارنة
امر فلو دلت في التوراة لقدم لو انما هو فلاجل ذلك بين الكلام فيها في الخبرين بالجملة فالمسئلة لا يخرج من انما ما ذكرنا والاحتياط عندنا في امثال ذلك

في الاستماع

في الامام

في الامام

في الامام

واجب على كل حال وامتناع غير تكبير الاحكام من الاقوال فقولان الوجوب اختياره التخييد في جملة من كتبنا والهدم واختاره الصلوات وجلدنا من آخر
عنه والظاهر انه التخييد واختاره صاحب الحد ارك واجتبه على ذلك باصالة البراءة من هذا التكليف ولا تلو وجبنا لما بعده من الواجب على الامام
بما يمكن الماموم من مناصبه والفتاوى منقبة بالاجماع فالتقدم مثله وتكليفه لما موم بتأخير التكرار ان يعلم وقوعه من الامام بصحة
بل ربما كان مفوتاً للقدوة انتهى وهو جسد وكما كان فيمن لم يعلم ان وجوبه شرط المناجزة في الافعال لا بمعنى تباطؤ التمدد مع التقدم
مطلب الظاهر لخصه لا لبطالان بل اذ اضيق صلواته كذلك فلو تقدم ركوعه ولو سجد او رخصاً منها في استمراره اي بقاءه على حال حتى يلحقه الامام
وعن الشيخ في كماله بالطلان حيث قال من فارق الامام لم يربط بطلان صلواته وتفصيل الكلام في المقام على ما يستفاد من اخبارهم هو ان
بنو ارباب الله في كلام الاصحاب هو انه لو تقدم الماموم في الركوع او السجود او الوقوف منها فان كان عاملاً مستمراً حتى لا يرجع وان كان ساهياً راجع
ومستدماً في ذلك الجمع بين روايتيهما انما لا بد من عدم الرجوع بجله على العمل والى الروايات الكثيرة التي لا بد من الرجوع بجله على العمل
تبعا للشيخ وفيما ذكره من ذلك ورد بعد ما شاذ من روايات السلسلة في التفصيل وامكان حمل ما دل على الرجوع على الاحتجاب وظاهر كلام
الاصحاب في وجوبه الحمل هو انه مع الرجوع حال دفع رأسه عما يلزم زيادة الركوع عمدا وامتناع التهوؤ فالأولان زيا هو وهو معتبر وفيه انهم قد
صحبوا بان زيادة الركوع مبطل عمدا وهو ما فلا وجه لهذا التفصيل والواجب لا نفل ما وقفنا عليه من اخبار السلسلة ثم الكلام في ما جاء في الله
سبحانه فيمن سجد من فضله الهداية الى الصواب في هذا الباب في جميع الأبواب فنقول من الاخبار المذكورة ما رواه الشيخ في الصحيح عن
عبد الله بن العتيق وهو عن احمد بن العصابة على الصحيح ما يسمع عنه عن غياث بن ابراهيم بن القضاة الثوري قال سئل ابو عبد الله عن الرجل يرفع
راسه من الركوع قبل ان يركع الامام او بعد من ركع اذا بطل الامام ويرفع راسه معه قال لا وما رواه الشيخ في الموقوف عن الحسن بن علي بن فضال قال كنت
الى الرضا يكون خلف امام يات به يركع قبل ان يركع الامام وهو يركع الامام فذكره فلما رآه لم يركع راسه ثم اعاد الركوع مع الامام ايضا فذكر
صلواته بجزالة الركعة فكتب يتم صلواته ولا يفسد ما صنع صلواته وعن محمد بن علي بن فضال عن ابي الحسن قال قلت له اسجد مع الامام وادفع راسك
قبله بعد قال اعدوا بعد وعن علي بن يقطين قال قلت لابي الحسن عن الرجل يركع مع الامام فيقف به ثم يرفع راسه قبل الامام قال يفسد ركوعه
معدور وفي القصة عن محمد بن سهل الأشعري عن ابي عبد الله عن الحسن بن فضال عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
القصير عن الفضيل عن ابي عبد الله قال سئل عن رجل صلى مع امام يات به يركع قبل ان يركع الامام ويرفع راسه ثم اعاد الركوع مع الامام ايضا فذكر
قال فليجهد وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن قال سئل عن الرجل يركع مع امام فيقف به ثم يركع الامام
وسمى الرجل وهو خلفه ثم رجع حتى رفع الامام راسه وانحط للرجوع لم يركع الامام والقوم في سجودهم او كيف يصنع قال يركع ثم يخطو ويتم
صلواته معهم ولا شيء عليه او تفردت فاعلم ان اخبار السلسلة المذكورة لا تساعد على ما ذكره من الكلام المتفق عليهم انما على اطلاقه ويخبر
تفصيل ما يستفاد منها في صور الاول فلو تقدم الماموم في الركوع من الركوع وكذا من السجود والحكم بطلان الرجوع وجوبا او استحبابا عاملا كان او
ناسيا او واجبا ذلك دلالة صحيحة على ان يقطن ويحضر بركتي الفضل ودلالة سهل وموقفة غياث الذي لا بد من الرجوع ومورد ما ورد في ذلك
الرجوع من الركوع في بعض من السجود وبعض في بعض من الركوع وما العدم والفتان وموقفة غياث الذي لا بد من الرجوع ومورد ما ورد في ذلك
الاخبار هو مطلق ايضا شاملا للعدو والفتان والشيخ ومن بعدهما هو المشهور بين الاصحاب وان جعلوا بين ما وبين تلك الاخبار بجله على العمل
حمل تلك الاخبار على الناسي لا انما عرف من الحكم في الظاهر ما طرأ من الضعف عنها من معارضة تلك الاخبار وحمل الاخبار على الاحتجاب من
ثم حصل التيقن ببدية العبارة للفتنة من بطلان وجوب الاحتجاب في الثانية صورة فلو تقدم الماموم في الركوع والسجود والظاهر ان الفضيل يبين ذلك
فان نقلنا عمدا فالاحوط لا عادة للصلوة بطلانها كما ذكر الاصحاب فانما لم ننفق في القصص على ما دل على ما ذكره الاصحاب فاما قد تناقله
عنهم من جعل الحكم هنا في الركوع ومورد الروايات التي فكرناها في الصلوة لا ولي اخاهم والرجوع وهو غير المأمور به وجلدنا من الاصحاب فيفسد
في هذه الصلوة بان كان هذا الماموم الركوع حال قراءة الامام فانما بطلان الصلوة لوجوب الوقوف عليه والظاهر ان في ذلك الحال
وان كان بعد لقراءة فقلوا عن الشيخ في بطلان الصلوة حيث ذهب الى ان من فارق الامام لم يربط بطلان صلواته وتفصيل الكلام في المقام على ما يستفاد من اخبارهم هو ان
وما لجله منهم الى الصلوات وان لم يكن الامم خاضعا لرجوع بعض فاضل متأخر في المتأخرين البطلان من حيث ان الفعل وقع من تبا عنه فيكون ظاهرا
غيره بركتي للتمدد والرجوع اليه ثابتا بل لم زيادة الركوع الواجب عمدا وهو مبطل للصلوة والتعليل المذكور وان كان لا يجز من المناجزة
الا ان الاحوط ما ذكره لما قد تناه الشاذ صورة فلو تقدم الماموم سهوا او غفلة منه بهوى الامام فيسجد في صورة الهوى للركوع ولو تقدم
الحسن بن علي بن فضال المذكورة وموردها الركوع والاصحاب يعموا الحكم في السجود اليه وكانهم بنوا عدم ظهوره في الركوع فلو
الحكم في السجود من باب تلخيص المناط الظاهر في حاله من الاحكام وهو غير بعيد الا ان الاحوط فعلى الحكم على مؤ
الرواية والاحتياط في الهوى للسجود بالعادة بطلان الامام كما ذكره ومورد الرواية اليه وان كان الظن ان الروايات اليه ترجع اليه
شذرك الجميع في عدم التمسك والحدود لهذا يعرف من الاصحاب بيننا هنا وفي اكثر الاحكام وقال في المذكور اما الرجوع مع التبا
فيدل عليه ما رواه الشيخ عن محمد بن ابي جعفر عن الحسن بن علي بن فضال ثم سأل الرواية جميعا قد تناه ثم قال وهذه الرواية اليه
عن الفضيل لا يسن في رجالنا من قد ينفق في شأنه الحسن بن علي بن فضال وقد قال الشيخ انه كان جليل القدر عظيم الخلق زاهدا قنفذ

والشرائط

في بيان ما في كتابه من شرائط

روا يظن كان خصيصا بالوصف والحق عليه الفخامة وقال انه كان فطحيما يرجع الى الحق رضي الله عنه انتهى اقول لا يخفى ما في شئ من هذا
ذكو من الخروج عن قاعدة اصطلاح من الوهن الثاني عن ضبط المختار في العمل بهذا الاصطلاح كما قد مضى الاشارة اليه في غير موضع
قد اخبرنا ابراهيم بن هاشم التي هي في غير موضع من كتابه عن عند صاحب هذا الاصطلاح بل عدها في الصحيح جلة من وقع له في كتابه في
اضطرار في حديث علي بن الحسن بن فضال فيما بين ان يرد موطن عليه هذا الوفاق اختيارا وما بين ان يقبله اذا وافق مراده ولم يشر
بمثل هذا الكلام الذي ذكره علماء الرجال في خبره وملاحقه والثقل عليه في ذلك اوقع له في مسع ابن عبد الملك ما بين ان يعتد به في
الصحيح فارة وفي الحسن اخرى ورواه ثالثا ووجه بالضعف وجعل الكلام ان كان التوثيق موجبا للعمل بالأخبار الموثقة حيث ما كانت وفي
التي حكم ورويت ولا معنى لرد هاهنا من هذه الجهة والافلاصفي هذا الكلام المخل الزمان ومثاله ما جرى له في غير مقام وهذا المحقق بهذا
الرجل بل قد ذكر علماء الرجال في امثال من الواقفة والخطبة امثال هذا الكلام لا يخفى على من لاحظ كتاب الرجال مع انه يرد احاديثا غامضا
ونظرا جوعا على الحق سبحانه والموثوقين في لا يفيد فائدة والله العالم فرفع الامام عن لا يقبل في برفع المأموم راسه
من الركوع والتجويد قبل عامدا لولنا استمر على حاله حتى بلغ الامام ولا يعود اليه كذا كون في الصدقة الاولى لا ترفع فرفع راسه
موضعه ولم يرد من رجوعه في بناءه ركن في صلوة الثاني لكون المأموم الرجوع بناء على القول بوجوده عليه انما في صورة التبان كما هو
الشهود او مطلقا كما هو احد الاحتمالين في القول الآخر فهل يطل صلواته لا وجهان احدهما نعم لان التقيد به والمأموم في الرجوع ولو كان
به مستغنيا فبقيت هذه الخطاب وثانيها لا لان الرجوع لمضاهي الغائب لا يكون جزء من الصلوة ولا ترفع به رجوعه يصح حكم المثل للمدعي
عليه الا ان لا يرفع السجدة خالفه من التقى الاحتمالين الثالث قال في الفتن لو تقدم على الامام ركنين ثم ركع قبل امامه ثم مضى قبله
بطل صلواته ولا يقيم بل الحكم ما قد منا وقال الثاني لو تقدم ركنين بطل صلواته انتهى اقول قد عرف ان تقدم المأموم في الركوع و
التجويد على غيره من صلواته وجدا لا شك في السجدة ولكنه قد سرت بناء على انه هو الشهود عندهم من اجزاء التقدم في الركوع حجة في الوضع منه
وكذا ان التجويد حصل الحكم فيما لو تقدم ركنين مثل الحكم فيما لو تقدم ركنين وفيه اتفق تسليم وجوب الدليل في تلك السجدة والدلالة على جواز التقدم
بركن فالحكم في الركنين به قياسا لوجاهل بطل الخائب وتنفذ الفقد وبالنسبة عن الامام بقدر ركن ام لا ظاهر الشهيد في الذكر في باب جماعة العلم
قال قد سرت لوسى المحققون بطلان صدق صلواته ان يما وجب عليه التقوى بالامام سواء ضل ذلك عمدا او سهوا او اضر وقتا في العجز ولا
يخفى في قول القدره فبذلك ركن ولا اكثر عندنا وفي الذكر في بطلان القدره بالتأخير ركن ولم يرد بقاء القدره روا عبد الرحمن عن ابي
الحسن فمن لم يركع ساهيا ثم ذكر مضمون الخبر الذي قد قلناه انتهى اقول لا يخفى ان الدليل لخص من الذي فلا يهضم حجة على العموم وكذا
ما اشار اليه انه من غلبة الجمع فارة اشارة الى محقق عبد الرحمن ابن الحاج عن ابي الحسن في رجل صلى في جماعة يوم الجمعة فترك الامام
الحجاء التماس في جلا رواه اسطوانة فيم يقدر على ان يركع ولا ان يجرد حتى رفع القوم رؤسهم اركع ثم يجرد ثم يقوم في الصف قال لا بأس
بمورد هذا الخبر في حال الضم ورواه العذر كما لو اقبل المذكور وقد تقدم منه قد سرت في باب صلوة الايات ما يتألف من هذا الكلام كما قلنا
ذكره ثم وحققنا للامام بما ارفع عنه عشاوة الابهام والتمسك في من ينفع النصوص في جلة من المؤد وهو القول بوجوده في الصلوة وعدم
الظلم من الامام ركن ففي محققه معويدين وهب عن ابي عبد الله في الرجل يدرك اخر صلوة الامام وهي اول صلوة الرجل فلا يجهله
حتى يركع فيصلي اخر ان في اخر صلوة قال نعم وفي محقق زياره في المسبوقين وسلك بطلان انهم في المسئلة المذكورة قال فيها رفع
فيها ادرك خلف الامام في نفسه بام الكتاب وسورة فان لم يدرك السورة فاما اجزاء ام الكتاب بحدوث والتفريق بينهما ان الظاهر قوله
في الاولة فلا يجهله حتى يركع ومن قوله في الثاني فان لم يدرك السورة فاما اجزاء ام الكتاب بحدوث والتفريق بينهما ان الظاهر قوله
تلقه فارة الركوع مع الامام ولو جاز التقدم عند ولو يركع في صلاة عود فيكون هذا الكلام معنى لا يرد في القرآن ولا ولا يلحق في الركوع كخبر
التجويد او بعد السجدة بكونه تقدم في قول القدره بالاحلال بل لا ينعين ركنين ويحتمل ان الركنين انما ينعين في ثواب القدره الركوع
فان سبقك الامام بركعة او ركعتين فارق في الركعتين الاولى من من صلواتك السجدة وسورة فان لم تكن السورة اجزاء السجدة في كتاب عام الامام
عن امير المؤمنين في قال ادسبوا لحدكم الامام شيئا من الصلوة فليجعل ما يدرك مع الامام اول صلوة ويترك فيما بين وبين نفسه امهله
الامام وروى غيره عن ابي جعفر في رجل يركع على ما قال ادرك الامام وقله من ركعتين فاجعل ما ادرك مع اول صلواتك فارق لنفسه في اجزاء
الكتاب وسورة ان امهله الامام لولا ادرك ان فخر والتفريق بينهما ما عرفت والله العالم المسئلة العاشرة من شرائط توافيق نظم الصلوات
في الاصل لما في هذه الركعات فارجع الى التمسك في اي ان تكون صلوة الامام والمأموم من نوع واحد فلو اختلفا نوعا كما هو مبني وصاله
الايات او الصلوات او بالعبادين او بالعباد او بالانفلا وما اختلفا في نصف كل فخر في بالمتنقل وبالعكس في التمسك فاما مانع منه ولا يشرط
التوافق عند الركعات على الاظهر خلاف الصدوق في كتابه في نظم الصلوات في الفهم في مواضع الاقول
احتمل شيئا الشهيد في الذكر على جواز الاضداد في البوابة وصالوة الكوف وبالعكس في نحو في العبد من بقوله في اقتباس الامام امام المؤمنين
في خبره هو غير حاصل مع الاختلاف في قول قد عرفت انما هذا الخبر ليس من طريقنا وانما هو من طريق العامة وان سئل في امثال هذه
المقامات يتابع علم الدليل من اخبار اهل البيت والظاهر في الاستدلال على منع ذلك بان العبادة مبني على التوفيق من صاحب الشريعة

في بيان ما في كتابه من شرائط

لصلوة الامام قبل الامام ولو شهد معه ثم انتقل الى ان يكمل صلوة وبسبب عدم انقضاء وقتها فلو انكسرت في غير محلها فصل الصلاة
بين الغار وفي الحال والصبر حتى يكمل الامام فيقوم الى الامام وهو افضل للامام ان ينظر بالاستلام فراغ الماموم ليس به فان
علم الماموم بذلك قام بعد الشهادتين الى الامام انتهى وصححه الشيخ في التهذيب الذكر في ايقاعه وما ذكر كتابا فيهما من الافضل في هذه المواضع
لرافعه على دليل التتابع المشهور عدم وجوب بقاء الامام المافر في مجلسه الى ان يتم الماموم المقيم خلافا للرضي وظاهره ان
قال المرفعي رضي الله عنه في المجلس على ما نقل في الخ لو دخل المقيم في صلوة مافر وجب عليه ان لا ينقل من الصلوة بعد سلامه
الا بعد ان يتم المقيم صلوة وافضله في المجلس على ما نقل في الرضي واختلفا في نسبة الظاهر الى الجنب فقد نقله شيخنا الشهيد الثاني في الرضي ثم اتى
في الخلاف اختيار الاستصحاب فلهذا في الشيخ وابن ادریس وبحث في اية قوله صلى الله عليه وسلم في الصلاة على الجنب ان ينظر الى الجنب فيقول
يكون دليلها ما رواه في الكتاب عن علي بن بصير في الموقوف عن ابي عبد الله قال انما رجل ام قوم ما فعله ان بقعد بعدا لتعليم ولا يخرج من ذلك
الموضع حتى يتم آلهي سبقوا صلواتهم ذلك على كل امام واجبا اذا علم ان منهم مسبوفا فان علم ان ليس بهم مسبوفا بالصلوة فليذهب حيث شا
الا ان موبد المروا به كاترين اتماهوا السوء وقد ورد ما يدل على جواز القيام بالقبلة في العلم الانتظار لظهوره الشيخ عن عقار الشا باط في الموقوف
قال مثلك ليل عبد الله عن الرجل يصلي يقوم فيدخل في صلوة بعد ما قامه صلى الله عليه وسلم او اكثر من ذلك فاذا فرغ الامام من صلوة وسلم يجوز له وهو
امام ان يقوم من موضعه قبل ان يفرغ من دخل في صلوة قال في الرضي على احوال الكلام المتقدم نقله عنه صفوان بن ابي عمير خلافا للرضي وابن الجبنة
ما ذكرنا من الفصل ان في الصلواتين المختلفتين صلاة او صلوة السبوت وانما يختلفا سقرا وحسنا فاذا افتد بمصلي الصبح بالظهر فحكم حكمه ان لا يركع
المافر بالخاضر مثله اقتداء بمصلي الغرب بالصفا فانه يجلس بعد الثالثة للتهجد والتسليم والافضل له الانتظار به بغير تركه حتى يتقبل المصلي هذا للاحداث
شهادتها فانما ان الاقلاء بخلاف مصلي الصبح مع الظهر والمافر مع الحاضرة فانه يتشهد مع الامام ويضع يان ليدعها فانما ان الاقلاء من ثم يتأخر
الماموم السبوت للتهجد مع بقاء القدرة انما في المسحورين والاصحاب كرا هذا لقيام الخاص بالمافر وكذا بالعكس فذكره في الرضي والشيخ
في الخلاف وابو الصلاح وابن ادریس والمحقق في المعبر والعلامة ونقل في الشيخ عن ابن ابي عمير قال لا يجوز اما من المقيم المصلي بالعكس وقال
الشيخ في المصلي لا يجوز ان يصلي المافر خلف المقيم وحله من الاصحاب كالشيخ في طائفة الرواة بنحوه في المجلس لم يردوا في قسم المذكور ايتام المافر بالخاضر كذا في
المحقق في راجع حيث فرض في حله المذكور على قيام الخاص بالمافر وهو ظاهر لسلا ايتام بخلاف في المجلس في علم الكرام في الصورة المذكورة
وانتجبه بليقة قد تقدم في موقفة الفضيل ابن عبد الملك الشيخ من امامنا الحضر بالمافر بالعكس في الروايات المتقدمة كحديث جابر بن عبد الله
في الرواية في نسخة الشيخان الا حول ذلك على جواز ايتام المافر بالخاضر من غير كراهة وكذا اردنا في نسخة في على الان غايه ما نقله عليه هو الجواز وان لم يرد
فيها الذكر المذكور وهو لا ينافي ما دلل على الكراهة في موقفة المذكورة ومثلها في مصنفنا في بصيرة فانها دلل على اقراره بصل المافر مع المقيم وصاحب الحديث
اختار الجواز بلا كراهة موقفة الفضيل ابن عبد الملك عان بطريقه اود ابن الحسين وهو واقفي صاحب لد ادرك حيث اختار الكراهة اعلم من
الموقفة المذكورة حيث ان مذهب طائفة من علم الموقوف في قسم الضعيف فقال وهذه الرواية مصدقة الاسناد اذ ليس في طريقها مطعون فليس سوى جابر بن عبد الله
وقد وثقه التجاني قال انه كان يصحب الفضيل ابن عبد الملك وان له كتابا يرويه عنه من اصحابنا لكن قال الشيخ وان عقدة انه كان واقفيا ولا
يسجل ان يكون الاصل في هذا الظن من الشيخ كلام ابن عقدة وهو غير ملتزم به بل في الشيخ والتجاني على انه كان زيدا جارا ودينا واقفا على ذلك فان
اقول انظر ما ياتي في فقهنا من سري في الخروج من اصطلاح من هذا الكلام الضعيف العلة التحفظ ما اذا كان ما ذكره من كون الشيخ انما اخذ الظن
من ابن عقدة ويقتضيه من غير ان يشك فيه مع كون حجة تحريم غير صحيح انه هو موجب للظن في الشيخ فليس من شرو الفتح فيه من جهة انه قدح
في الرواية وبنيهم في الخلاف المذهب الصحيح من غير ان يكون ذلك معلوما عنه ولا ثابتا له بغير التقليد لغيره وان كان محتمل لا يعقد عليه وهو مما
التي في طائفة والشيخ ولا تنسب اليه وما ثابته فلا تان ان نقله في جميع النسخ على التعديل لما ذكره من اطلاق التجاني على ما روي عليه المعلق حيث
ان تباه العلامة على الظاهر فلا أقل من الجمع بينهما بان بعدا لحدوث الموقوف الذي هو من قسم الضعيف عنه ولهذا ان العلامة في تحاشيه
بعد نقل الموقوف المذكور في الاقوى عند التوقف وللشهور بين اصحاب هذا الاصطلاح هو على وجهه في الموقوف وبالجمل قد عرف في
في موضع اتفق في سري لا رابط له بوجه اليها ولا ضابطه يعقد عليها بل كلامه مختلف باختلاف اختياره وارادته وانما خاض بعضه
لذا عرف ذلك فاعلم ان ما نقلوه من ان الشيخ على ابن ابي عمير العبارة للفقهاء من جهة غير مشهورة لرسالة لم ينقلها احد في المقام وانت قد
عرفت مما قلناه في غير مقام ان اكثر عبارات في الرسالة انما هو من كتاب الفقه الرضوي ومضمون هذه العبارة وان كان موجودا في الكتاب
المذكور وان بعد ما يدل على انه ليس المراد بها ما نقله منها من التحريم بل المراد بها الجواز قال الكرام في حديثه موقفة الفضيل ابن عبد الله
حيث قال وعلم ان الفقه لا يجوز له ان يصلي خلف المقيم ولا يصلي المقيم خلف المقيم فان ابيك يقوم لا يجزى له ان يصلي معهم فقتلهم وكنهين
وسلم وامض لمخالفك ان شأ الى ان قال وان كنت متماصلا خلف المقيم فقتلهم بعد ركعتين فاذا سلم قم واقيم صلواتك انما وهو بخاري
طبق ما ذكره موقفة الفضيل المذكورة فان تصد الكلام ذال على التحريم الا ان من غير ما يكف عن كون ذلك على جهة الكراهة المذكورة ويمكن ان يقال
عن الشيخ على ابن ابي عمير بناء على ما ذكرنا من اخذه غالبا من كتاب الفقه اخذوه من صدر القبله من غير اثبات الى اخذوا فداؤوا ولا يخالفنا عليه
الاصحاب في لالة التمسك قد عرف في جواز اخذ الفقه من مثله وان اخذوا الفقه من عدا او كتبوا ما اخذوا للتقبل بل في الفقه فكذلك

الثاني في الرض واصل الصلوة بان اوصلوا من غير فريضة فهو بائنا في التذلل لا مثالا لما مر به على وجه يخرج من الجماعة ولو نوى الفريضة لم يخرج
خارجا ولو نوى هداما من سلم ثم نزل الواب ثم قال ولما روي ان الله قسم بيننا وبينكم ما بيننا وبينكم من الفضل ما اوصلنا ما اوصلنا في الداركة الوجه الثاني عن
الشبهة المذكورة في الرض المذكورة ورواه بائنا بعد جذا والرواية لا تدل على وجه اقول قد تقدم ان الرواية محتملة لان يكون الخبر
في قوله يصل معهم ويجعلنا الفريضة ان يجعل الصلوة المعادة جماعة في الفريضة التي صلوا اول الصلوة عنها من الفريضة والصلوة وهو وجه
والعمل على الصلوة الذي هو من الخبر وان كان محتملا الا ان ضرورة الفريضة بعد تمام ما نال من التامة فريضة غيره وهو فائنا لا يخرج هذا الخبر
لا يخرج من الاستكمال سماع قيام ما ذكرنا من الاحتمال وعلى وجه جعلنا بعد ذلك الخبر المذكور ورواية ان الله قسمنا ما بيننا وبينكم من الفضل لا يقتضي به
وجوب كل منهما ما اوصلنا ما اوصلنا بل الصلوة انما شرع عز شانه لا عاده واما سبب اقله الجماعة لا يختار فيها يختار ما اختارها
الله هذا غايها بدل عليه الخبر المذكور وهو لا يقتضي ما ادعاه والله العارف ومنها الذي من الامام لما تقدم من رواية البخاري ورواية
الفقه الرضوي وقد علمنا التمسك من مستحبات الجماعة وذكر فضيلة القرب في الخبرين المذكورين من الصلوة لا ولا يقتضي فضيلة
الا فريضة ومنها اقامة الصلوة واعتدالها وبسبب استحبابها مؤكدا وكذا سبب الفرج الوافي في الصلوة روى الصدوق في القريب في الصحيح
عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر في حديث قال قال رسول الله اقيموا صفوفكم فاني اريك من خلقي كما اريك من بين يدي ولا تخلفوا
في خلف الله بين قلوبكم وروى عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال قال رسول الله سقوا بين صفوفكم وحاذروا بين مناكم لا يخلو عليكم الشيطان
وروى في كتاب قوام الاعمال في الموفى عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال قال رسول الله يا ايها الناس اقيموا صفوفكم وامسحوا بكم كرا
يكون فيكم خللا ولا تخلفوا خلف الله بين قلوبكم الا واني اريك من خلقي وروى في كتاب البصائر في الصحيح عن محمد بن مسلم قال قال ابي جعفر في الرواية
في المسجد تكون الصفوف تختلف فيها الناس فاميل اليه شيا حتى اقبل فلا يخلو من الاشارة رسول الله قال يا ايها الناس اريك بين يدي فليقتل صفوك
او خلفا لئن الله بين قلوبكم ومن الكتاب المذكور عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال قلت له انا صلي في مسجد لنا فربما كان الصفوف ملو فيه
انقطاع فامشي اليه فيجاني حتى اتمه قال نعم كان رسول الله قال اريك من خلقي كما اريك من بين يدي لئن الله بين
قلوبكم ومن الكتاب المذكور عن ابي عبد الله في الصحيح عن ابي عبد الله قال ان رسول الله قال اقيموا صفوفكم فاني اريك من خلقي كما اريك من
بين يدي ولا تخلفوا خلف الله بين قلوبكم ومن الكتاب المذكور عن ابي عبد الله في الصحيح عن ابي عبد الله قال سمعت رسول الله يقول اقيموا صفوفكم
اذ اركبتم خلا ولا عليكم ان تخذلوا ورائك اذا وجدت صفقا في الصفوف فتم الصف الذي خلفك واكثر من صف فافتم الصف الذي قد امله هو
خبر ثم قال ان رسول الله قال اقيموا صفوفكم فاني انظر اليكم من خلفي لئن الله بين قلوبكم وروى في كتاب عام الاسلام عن رسول الله
قال سقوا صفوفكم وحاذروا بين مناكم ولا تخلفوا خلف الله بين قلوبكم وروى في كتاب عام الاسلام عن رسول الله
واحدتها خذتم عن رسول الله تخط الشيطان للصفوف واجد فيها خلا تخط اولاد الغنم بين كبارها التي اقول وروى في كتاب عام الاسلام
كان رسول الله يسوي صفوفنا كما يسوي لتلح وقال اقيموا صفوفكم فاني اريك من خلقي وروى في كتاب عام الاسلام عن رسول الله
تمام الصلوة وكان يسبح مناكم في الصلوة ويقول استوا ولا تخلفوا خلف الله بين قلوبكم وروى في كتاب عام الاسلام عن رسول الله
في التباينة سقوا صفوفكم ولا تخلفوا خلف الله بين قلوبكم وروى في كتاب عام الاسلام عن رسول الله
صفوفكم واخلفا لئن الله بين وجوهكم يريد ان كلهم يصرف وجهه عن الاخر فيوقع يدهم في التباينة في الوجه على الوجه من اثر الموت والافسار وقيل
تحويلها الى الابد باروقيل يصورها صور اخرى انت خبر بان ظاهر الخبر الاول من اخبار البصائر جواز الشئ حال الصلوة لاجل اقامة الصف اذا ارام
مختلفين في الوقوف فلقا وتاخر او يضيئان بقية بعض وهذا لقائنا في القالب الثاني في افعال الصلوة من وجوب القلابة على
الماموم حال القرائة وان نزل عند الامام القرائة وظهر الخبر الثاني من الاخبار المذكورة ان من اقام الصلوة لتمام الصف لو كان فاصلا فلو
فامشي اليه فيجاني بدل على ان النقصان في جانبنا اليه من الجانبين موفى المصلي والفلو كان محاذيا في الوقوف لم يجز في الشئ اليه على جانب
نحو هذا خبر في عتاب قال في الذكر على وجوده في الصف فله الشئ اليه وان كان في غير الصف الا خبره لا كراهة هذا في الصف ان الصفوف
لا يتم فصر واجبت تركوا ذلك الفريضة لو امكن الوصول بغير احدى اركان كان اولي اقول واطلاق الخبرين المذكورين بدل على ما ذكره لان الصفوف
الواقعة اتم واصف في الخبرين اعم من ان يكون بغير فاصلة او بفاصلة من قبل يصلح ان يتقدم الى الثاني او الثالث او ياتوا ورواه في جانب
الصف الا خبر قال اذا راي خلفا فلا بأس وظهر الحديث المرسل في باب حديث كتاب قوام الاعمال وخبر كتاب الدعاء ان اقامه الصفوف و
استواها بالمحاذاة بين المناكب من المامومين ومنه يعلم تحديق المساواة في الوقوف بين الامام والمأموم مع اتحاد الماموم والتقدم مع القاء
وقد تقدم في كلام الاصحاب تحديق ذلك بالاعقاب ومع رؤس الامايع وقد عرفت ان الاستدلال ومنها تقارب الصفوف بعضها من بعض قال
في الذكر وبسبب تقارب الصفوف فلا يزيد ما بينهما على مسطحة الجسد اذا سجد رفته زارة عن ابي جعفر وقد روي خبره في ذكره في اقول
وقد قدما ان ظاهر الخبر المذكور وكذا غيره مما ورد في الصفوف ان التقدم بهذا المقدار على وجه الوجوب والتقدير بهذا المقدار فلو زاد على
ذلك بسلك القعدة لا في الرواية قد اشكك على النبي عن النبي عدا بين الامام والمأموم وبين المامومين بعضهم مع بعض بما لا يجزى وان تباين ما
يجزى الذي يجوز التباين به قدر مسطحة الجسد لان حال السجود والاصحاب لما حلو الرواية فيها اشكك عليهم من تحديق البعد على الاستحباب

هذا الخبر في الصحيحين
في صحيح البخاري
في صحيح مسلم
في صحيح الترمذي
في صحيح ابن ماجه
في صحيح احمد
في صحيح ابن خزيمة
في صحيح ابن حبان
في صحيح ابن عساکر
في صحيح ابن الاثير
في صحيح ابن الجوزي
في صحيح ابن القيم
في صحيح ابن كثير
في صحيح ابن باز
في صحيح ابن عثيمين
في صحيح ابن رجب
في صحيح ابن تيمية
في صحيح ابن القيم
في صحيح ابن كثير
في صحيح ابن باز
في صحيح ابن عثيمين
في صحيح ابن رجب
في صحيح ابن تيمية

حسب التمس من معارفهم الى العرف والعادة فترى عليه ما ذكره هنا من الاستحباب ومن على بظاهر الخبر المذکور كما هو خذاه اتفاقاً فانه يصح
الخذل بين الصنفين ما لا يجوز فلو زاد على ذلك بطلت القدوة ومنها ان يستحب للمأموم اذا فرغ من قرائته قبل الامام في موضع يجوز له
القرآن في كل يوم اذ لم يسمع ولو هم به فانه في قراءته قبل الامام فانه يستحب له ان يستحب حتى يفرغ الامام ولما اتم ان يحسب ان
فرغ الامام قراءته وكم بعد ما روى الشيخ في الموقوف عن محمد بن ابي شعيب عن ابي عبد الله قال قلت له ان يكون مع الامام فافرغ قبل ان يفرغ من قرائته
قال فاقم السجدة وحدها فاقم عليه حتى يفرغ ثم اذا فرغ قال سلك ابا عبد الله عن الامام ان يكون معه من القرائة قبل ان يفرغ قال فامسك
بنيته فاجعل الله واني عليه فاذا فرغ فافرغ الابد واكره وقد ورد في ذلك في الصلوة خلف المأخوذ ان اذا فرغ المأموم من قرائته قبل الامام فانه يستحب له ان
المذکورين وروى الكليني في الكافي في الموقوف عن الحسن بن عمار عن سئل ابا عبد الله قال صلى خلف من لا يقرأ في صلاة فافترغ من قرائته ثم فرغ هو قال
الشيخ حتى يفرغ وروى في كتابنا في الحسن بن عمار عن سئل ابا عبد الله ان عندنا مصلي لا يصلي فيه وله مصلي او امام خلفه اقامته قال
فرا افرغ قال نعم فقلت ان السجدة قبل ان يركع سبع وكبر اتمها هو غير ذلك السجدة وكبر وهل اقول وبذلك صحح الاحتجاب حتى قال في التمس لو فرغ
المأموم من القرائة قبل الامام استحب له ان يستحب الى ان يفرغ الامام ويركع مسجدة ويستحب له ان يبقى لبنة فاذا ركع الامام فامر ما وركع معه وقال في الذكر لو
فرغ يفرغ قبل استحب له ان يبقى لبنة لم يقرأها عند فرغ الامام ليركع من قرائته ثم ذكر في هذا زارة وقال فيه دليل على استحباب الشيخ في الاشارة وعلى جواز القرائة
الامام ثم قال وكذا استحب بقراءة البقرة خلف من لا يقتل به انتهى والظاهر انه يقف على رواية التمس في الصلوة في المذکورين والمجمل
على الشيخ في الخبرين الامرين للمذکورين في الصلوة خلف المأخوذ قوله حتى كتاب لفعل المصلي بعد ركعة الصلوة خلف المأخوذ ان يقتل به وان لم يقتل به فافرغ منها
لانته غير مؤمن فاذا فرغ من القرائة اتمها حتى يفرغ من ركوعه ولا يفتح الى ان يركع انتهى وكذا استحب للمأموم في الصلوة الاحتجاب ويحرم
وقد تقدم ذكر ذلك والدليل عليه في المسئلة القاصدة هي ان افضل الامام ان يصلي بصلوة اضعف من خلفه ولا يخبر به من خلفه ومنها
رواه الشيخ في القصد وروى عن الحسن بن عمار عن ابي عبد الله قال ينبغي للمأمون ان يكون صلوة على اضعف من خلفه ورواه الشيخ في باب مسائل المتكوفين
جعفر بن ابي عن علي ورواه في مرسل عن علي قال لو ما فرغت عليه يجب قبلي ان قال يا علي اذا صليت فصل صلوة اضعف من خلفك الحديث ورواه
رواق في الكافي في الصحيح عن عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله قال صلى رسول الله عليه وآله في الصلوة في الركعتين الاخيرتين فالتصريف
قال له الناس يا رسول الله احديث في الصلوة شيء فقال وما ذلك قالوا اخففت في الركعتين الاخيرتين فقال لهم اما سمعتم صرخ الصبي ورواه في كتاب علة الدعاء
ثم قال وفي حديث اخر حيث ان يستعمل بمحاطرة ابيه وقال في كتابنا لفعل كان معاذ يوم في مسجد على عهد رسول الله وبطيل القرائة فانه قد فرغ من
سورة طه ففره الرجل لتسرع صلى ثم ركع واحد فبلغ ذلك الشيخ فضحالى معاذ فقال يا معاذ يا ك ان تكون فانا عليك بالتمس صغرها واذناها
وفي كتاب حج البلاغة في عمارة الاشرع من الله اذا فكت في صلواتك فلا تكن متفرقا ولا مضطربا فان في الناس من يده العلة وله الخابند فلا تسلك
الله سبحانه وتعالى الى الذين كتب عليهم فقال صلى بهم كصلوة اضعفهم وكن بالمؤمنين رجما وقال في كتاب لفعل الوسمه واذ اصابك ففقه في الصلوة
واد اكن وحده ففعل فانها العبادة وقال في الذكر استحب للمأموم مخفية الصلوة والافاضار على السور والفساد والتسبيح في الركوع والتسجود ثلثا لا يزيد
ثم نقل رواية الحسن بن عمار في القصد ثم قال ولو احسن دخل لبعض المأمومين استحب التحفيف فيه من ذلك ثم نقل صحيح عبد الله بن عثمان في كتاب الصبي
وبالجملة فاحكم له كذا واذن في تساوتهم واستثنى بعض الاحتجاب من ذلك ما اذا علم منهم حب الطويل ولا باس به لان الظاهر من الاخبار هو انها
حالهم في الاستحباب لا غير اضعفهم وخواتمهم فاذا اجابوا ذلك فلا منافاة فيما دلل عليه النص من المذكورة ومنها ان لا يفضل الامام
ان لا يقوم من مقام بعد التسليم حتى يتم من خلفه صلوة وقد تقدم الكلام في ذلك في خطبة في السئلة العاشرة من الاخبار الواردة في زيادة علي ما
قدما معاد واه الشيخ في الصحيح عن اسمعيل بن عبد الخاق قال سمعت رسول الله يقول لا ينبغي للمأمون ان يقوم اذا صلى حتى يقضى كل من خلفه فافدا منه من الصلوة
وملأه في الكافي في الصحيح عن الحسن بن علي عن ابي عبد الله قال لا ينبغي ان يسلم حتى يتم من خلفه الصلوة الحديث ورواه في الفقه عن حفص
بن الجهمي في الصحيح عن ابي عبد الله قال ينبغي للمأمون ان يجلس حتى يتم من خلفه صلواتهم ورواه في باب في الموقوف عن سماعة قال ينبغي للمأمون ان
يلت قبل ان يتكلم احد حتى يرى ان من خلفه قد اتموا صلواتهم ثم يصرح هو وعن ابي بكر الصري قال قال ابو عبد الله اذا صليت يقوم فاقعد
بعد عمتهم وان لم تقعد فقل ثم اقل موثقا والذلة على جواز قيامه من موضعه وانصرفه قبل ان يتم من خلفه ومن اخبار السئلة ابقه قوله في
كتاب لفعل الوسمه نقله عن العالم قال لا ينبغي للمأمون ان يقوم من خلفه الصلوة اقول رجا اشرع ظاهر هذا الخبر وظاهر موثقا
وكذا ظاهر صحيح الخبرين احسن رواية استحب البقاء بعد التسليم على هيئة الصلوة فلا يتكلم ولا يلتفت حتى يتم من خلفه والذلة ذكره الاحتجاب كما هو ان لا
يقوم من خلفه ما شرع به هذا الاخبار اخص من ذلك وهو ان لا يقوم من خلفه الصلوة الا بعد ان يسمع من خلفه كما يقول من الاذكار ولا سيما التمس والتمس ولا
يتموه شيئا وبدل عليه ورواه الشيخ في باب عن ابي عبد الله قال ينبغي للمأمون ان يسمع من خلفه كما يقول ولا ينبغي ان خلفه
بمعنى شيا ما يقول ويتأهب الى بعض الاقدام الفاسدة والاهام القارعة من هذا الخبر وجوب الجهر في الخبرين على الامام بنزله في لفظة الجهر
في الاخبار قد تظاهروا ورواه بعض الوجوب ولا ينبغي معنى الخبر ومنه ان لا يركع الا ان قد ورد فيها انه معنى الاستحباب والكره
هو ظاهر الاستعمال العرفي ونحن قد حققنا في غير موضع مما تقدم ان هذه الظن في الاخبار من اللفاظ للتأنيد وانه لا يحمل على احد الخبرين في
الاخبار الا بقرينة مؤيد بذلك فان ذلك ان مقتضى كون اللفظ كما ذكرتم مع لصحكم بان الحكم في الكتاب هو الاحتياط وجوب الجهر في الخبرين

المؤكد لا مطلق الا سحاب ولا يخفى ما فيه من البعد وقال الفاضل الخراساني في النسخة والاقر في الجمع بين الاخبار بان يثبت امامته في الفرضين
ولكن الافضل تركها معناه حكيمة لا بدور مداركها لا ساند وبنات عليها بعد على الروايات الاخيرة وطعن في رواية حماد وابن بكير بصغاف السند و
اختار ما ذهب اليه الرضا في ابن الجبلي كجواز امامته في التوافر دون الفرضين ثم قال ويشهد لهذا القول ما رواه ابن بابويه الصحيح عن
وزاره عن رجل عن حماد في قوله في الرواية المنقولة الدالة على ان المراه لا تامة الا على الميت اقول والذي يخطر بالبال الحليل ان ما اشكك عليه الرواية
الاخيرة من التفضيل بين التافله والمكونية فيجوز في الاولى دون الثانية فلما رد بالتافله والمكونية اما هو الجماعة المستحقة والجماعة الواجبة
فليكون كل من التافله والمكونية صفة للجماعة لا للمكونية كما هو وجه فلما رد بالجماعة التافله اي المستحقة كالصلوة اليومية لا سحاب الجماعة
هنا والمراد بالجماعة الواجبة كالجمعة والعيدين فانه لا يجوز امامته في هذه الا في اجتماعها فلو كان في الاجتماع والجمعة والعيدين تكون الاخبار في
ما جعل في الاخبار في قوله الدالة على القول المشهور والاسد لا في هذه الاخبار على ما ادعوه من جعل كل من التافله والمكونية صفة للصلوة
وهو في مشايخنا لا يجوز العمل على ذلك يجوز العمل على جعلها صفة للجماعة اي الجماعة المستحقة والجماعة الواجبة ولا ينافي ذلك اطلاق المكونية في
المكونية بمعنى الموضع الواجبة كما في قوله عز وجل كتب عليكم الصيام اي فرض في قوله كتب عليكم اذ احضرت احدكم الموت اي فرض وقوله ان الصلوة كما
على المؤمنين كتابا موقوتا ان كتاب هناك مصلد بمعنى القول اي مكنو باي فرض وضو بالجمعة فان المكونية بمعنى الموضع وهي كما يمكن جعلها صفة
للصلوة يمكن ان تكون صفة للجماعة والذين يرجح ما قلنا من العمل المذكور وجوه احدها ان جميعا بين اخبار المسئلة لا ينافيها واجتماعها على ما
قلنا من جواز امامته في المراه في الصلوة اليومية والجمع بين الاخبار على وجه لا يلحق منها شيء اولى من اطلاق بعضها كما هو اللازم من اذهب اليه لانها من
جواز امامته في اليومية ولا ينافي ما قلنا من الاخبار المنقولة الا صحتها رواه وسياق التامد الله تعالى وجها لجماعة المؤمنين لا ينافيها انه قد روي في
التفسير قال الحسن بن زياد الصنف مثل ابو عبد الله كيف ضل الناس على الجنازة اذا لم يكن معهم رجل فاقبلت جميعا صفا واحدا ولا تغفل عن
مهم امره قيل في صلوة المكونية يات بعضهم بعضها قال نعم وهو كما روي في امامته في الصلوة اليومية والرواية كذا في من روي ان النبي صلى
عليه وسلم كان يقرأ في كل صلاة يقرأ بها في يومه وعمله عليه بعد هذه الرواية صحيحة على بن جعفر المنقولة ورواية علي بن يقطين وهو قد اعترف
بذلك في صحيحه على بن جعفر انه بعد ان حضر في رواية حماد وعبد الله بن بكير قال نعم يمكن الاستدلال عليه بما رواه الشيخ في الصحيح على ابن
جعفر ثم ساق الصحيح فقدمناه ولا يخفى ان مع العمل بهذه الاخبار والاخرى مبنا على جعل المكونية فيها على الصلوة المكونية كما ينعون فان الاقدام طرح
فلك الاخبار والدالة على الجواز اسامع ما عرفت من كثرتها وصحتها بعضها واعضاءها بالثبوت بين الاصحاب بل دعوى الاجماع والجمع بين الصحيحين هما
امكن اولى من طرح احد هما واساؤنا ان السناد من الاخبار كما قلنا من ضعف في المسئلة الاولى من الطلب الا قد هو حرج الجماعة في التافله على
الامام لا يثبت في غير نقاش الاصحاب في وان كان ظاهر كلام السيد المذكور في اختيار الجواز لا اتا فلو وضعنا بطلانه وهدمنا بيننا روح فني حملنا
هذه الاخبار على ما يذهب من جواز امامته في التافله دون الفرضين ثم تخالفنا تلك الاخبار والكثرة المعصية باقناع الاصحاب لذلك في حرجهم
الجماعة في التافله هذه الاخبار والدالة هنا على جواز امامته في اليومية والجمعة مع ما عرفت من شهر القول بما بين الاصحاب بل ادعى عليه الاجماع وفي
حملنا هذه الاخبار على المعنى الذي ذكرناه فلا خاض ولا شك في البين وروايتنا في التافله والاختلاف بين الصحابين وتكون هذه الاخبار الثلاثة التي او
اكدناها موافقة للشهرة في الشئ وعلى تقدير ما ذكره تكون مغايرة كما عرفت باختبار القطر بين مع كون عمل الاصحاب كما عرفت اما هو على تلك الاخبار في
الموضعين ومن اجل ذلك ثبت في الخبرين ما بين سلمان بن خالد والحلي في القذوذ والتدرة كما عرفت وبذلك خرج العلامة في التفسير ابقه وهو جسد
الا ان ما حملنا ما عليه اجود لان فيه عملا للطلبين بحسب الامكان من غير طرح شيء في البين وانما انما تحل التافله هنا على صلوة التافله كما يذهب
فلا يخفى اما ان يرد بان التافله التي استفتيتم في حرج الجماعة في التافله وهو صلوة الاستسقاء والصلوات كما رويها وانه يجوز امامته في هاتين الصلوات
كما يذهب في بعضها الشبهة الثانية في الروض من الاتفاق عليه او يرد بها مطلق التافله واسبقه رتبة كما يذهب من صاحب حكيمة الجبل الاول ابد بعد من
اخبار الصلواتين المذكورتين مضافا الى ما عرفت من عدم ثبوت ذلك في صلوة الصلواتين والثاني مما يلزم من تفضيل التافله على التافله حيث انه يوجب
لهم من الامامة في الجاهل ما لا يجوز مثله للرجال مع ان المعهود من الشرع خلافه لنفسائهم في جميع الموارد وكيف كان كما قيل في ارضه الصناعات فانه وان
لم يكن ما ذكرنا في هذه الاخبار من المعنى المذكور معناه او من جملة او صحتها فلا اقل من ان يكون مساويا كما ذكره وهو كاف في دفع الاستدلال واما
صحة زيادة التي قلنا ان التفسير فاعلمنا على التفسير وكذا ناكل ما دل على النفع من امامته المراه لان جل العامة على النفع من امامته لكن كراهه
عند بعض من جملة الذين في الفرضين دون التافله كما هو قول الرضا في القول بالجواز في الفرضين كما هو المشهور عندنا قول الشافعي خاصة واحد
في صلواته لو ثبت بين جماعة من المؤمنين واما القول بالكره فقل عن عائشة وام سلمة وعما والخوري والاذاعي واسحق والي نور واحد في الروايات الاخرى
ويؤيده ما لا وحكمه نافع وعمر بن عبد العزيز واما القول بالتفصيل كما ذهب اليه الرضا في فقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في التافله فانه ومن ذلك يظهر ان
جل العامة على القول بالنفع من امامته وان كان كراهه عند بعض من جملة الذين في الفرضين وهو وجهه في الجمع بين اخبار المسئلة وان اذ انما ملك
بعض الحق والاضاف وجدت ان لا سبب الاضطراب في هذه الاخبار وهو هو والاختلاف في التفسير التي عمت بها الجبل وصاروا على سبب في
في الاختلاف في الاحكام الشرعية وشهرة الحكمة الصلوات لا في الجواز من اظهر الحجج كون ذلك مذهبه صلوات الله عليهم في التافله لا في التافله
في موضع واحد العالم المسئلة الثانية من القرائن في الامامة المذكورة والقباه والفرقة والانسان ان ام مثله وتفضل هذه الجملة بغير طرح

بالشروع في حديث آخر وان كانوا في السواء فاصبحهم بها انتهى والفقهاء اختلفوا في هذه الرواية المرفوعة هذا في العمل اثار المرفوعة وان
لا ريب فيما قلناه من قوله ما وروى اذا ناسوا فاصبحهم وحسبوا ما بعد ما ذكره الصلاة في الحج من ان في حين الوجود لا يرد على عباد
الله ثم بذلك الشخص في حديث ابراهيم بن اسحق اللبني الوارد في طهارة المؤمنين وطهارة الصلوة في الفصل وغيره حيث قال لا بعد كسر
الطينين وهما الطينين والخيشنة المذكوران في صدر الخبر ثم عملوا به في ذلك الطينين فمن جرب طينتك ولو ترك طينك لم يضر على خلعك المرفوعة بطنك
ما عملوا بذلك الصلوة والاداء امانة الى احد لا شهدوا الشهادتين ولا صاموا ولا صلوا ولا ذكروا ولا حجوا ولا شهروا حكم في الصور اية يا ابراهيم ليس
شيء اعظم على المؤمنين من ان يبرء صورة حنة في عدو من اعداء الله عز وجل والمؤمن لا يعلم ان تلك الصورة من طين المؤمنين ومن اجاب انتهى وليس
الى ذلك ما وروى من ان النبي طلب من الله سبحانه ان يقر عليه جبريل في ارساله في صورة دجسه الجلي وكان من اجل الناس صورة وبذلك يظهر
ما في كلام الحق من الغنى ثم انه لا يخفى ان التقديم في هذه المراتب تقديم وفصل واصحاب لاحتم واجاب كاصح به غيره واحدهم في الصلاة
في التذكرة قال وهذا كله تقديم اصحاب لا تقديم اشتراط واجاب فلو قلنا المقبول جاز ولا نعلم فيه خلافا انتهى **المسئلة الخامسة** الظاهر
الاختلاف بين الاصحاب في ان الله يعلمهم في الاستسابة في الاذان او عرض الامام عارض يمنع من اتمام الصلوة فانه يثبت من يتم بهم
الصلوة والا استسباب لما هوون وكذا يثبت لو كان مقصدا والمأموم متمم والذبح وقتت عليه من الاخبار في المقام الاول ما رواه الشيخ
الثالث عشر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رجل احق قوما فصلي بهم ركعة ثم مات قال يقرأ من رجل اخر ويعدون
ما لو كعدوا ويخرجون الميت خلفهم ويقتل من شه الشا في ما رواه في الكافي في الصحيح عن معوية بن عمار قال سئلت ابا عبد الله ع عن الرجل ياتي
المسجد وهم في الصلوة وقد سبق الامام بركعة او اكثر فيقبلها ياخذ بيده فيكون احدى القوم اليه فيقدم فقال يتم صلوة القوم ثم يجلس حتى
اذافرغوا من التسليم بوي اتم بهم بيده عن اليمين والشمال ويكون الذي اوحى اليهم بيده التسليم والقضاء صلواتهم واثم هو ما كان فانه وبقى
عليه الثالث ما رواه في القبر من سلا قال قال ابي امير المؤمنين ما كان من امام تقدم في الصلوة وهو جنب فاسبا اواحد حدثنا ورعا قال في
الحاجة في بطنه فيجلب ثوبه على نفسه ثم ينصرف ولما اخذ بيد رجل فليصل مكانه ثم يتوضأ ولهم ما سبقه من الصلوة فان كان جنباً لم يغسل
وليفصل الصلوة كلها الرابع ما رواه في الكافي ودين من مسلمة في جعفر عن ابي عبد الله ع ان عليا كان يقول لا يقطع الصلوة الزمان
ولا الفجر لا الدم من وجد انقلب ياخذ بيد رجل من القوم من الصف فيقدمه يعني اذا كان اماماً الخامسة ما رواه في بعض طرقه من زيد
عن جعفر عن ابيه قال سئلت عن رجل اتم الصلوة ثم دخل في رجل اخر فاصاب يد غاف بعد ما صلى ركعة او ركعتين فقدم رجلاً من قد فادركه او ركعتان قال يتم
بهم الصلوة ثم يقدم رجلاً فيسلم بهم ويقوم هوفت صلوة الشا كل ما رواه في بعض طرقه من زيد عن جعفر عن ابيه قال سئلت عن رجل اتم الصلوة ثم دخل في رجل اخر
الامام وهو في الصلوة لم يبلغ ان يقدم الامم من شهاد الا فانه السابع ما رواه عن سليمان بن خالد في الصحيح قال سئلت ابا عبد الله ع عن الرجل
ياتي القوم فيجدونهم يقدم رجلاً فليسلم بركعة كيف يصنع فقال لا يقدم رجلاً سبق ركعة ولكن ياخذ بيده فيقدمه الشا من ما رواه في
الصحيح عن معوية بن مصرية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينبغي للامام ان يحدث ان يقدم الامم من شهاد الا فانه فان عبد الله بن سنان روى
عنه فقال اذا اتم صلواتهم فليوم اليهم يمشوا وشمالا فليصبروا ثم ليكمل هو ما فانه من صلوة الشا كل ما رواه في الصحيح عن جعفر بن محمد عن
الصحيح عنه في رجل اتم قوما على غير وضوء فأنصرف فقدم رجلاً ولم يدرك المقدم ما صلى الامام قبله قال يذكر من خلفه العاشر ما رواه
في الكافي وسبعين زرارة قال سئلت ابا عبد الله ع عن رجل اتم قوما على وضوء فأنصرف واخذ بيد رجل واحد ولم يركع ولم يعلم
قل ما صلى القوم فلا يصلي بهم فان اخطأ مسح القوم ويصلي على ملوة الذي كان قبله الحادي عشر ما رواه في الكافي والصحيح عن زرارة في
الصحيح قال ذلك لا يجزئ رجل واحد قوم في صلواتهم وهو لا يبرأ صلوة فاحد امامهم ياخذ بيده تلك الرجل فيقدمه فيصلي بهم ثم يجلس بهم ثم
يجلس وهو لا يبرأ صلوة فقال لا ينبغي للرجل ان يدخل قوم في صلواتهم وهو لا يبرأ صلوة بل ينبغي ان يبرأ صلوة فان كان قد صلى فانته
صلوة خوفي والا فلا يجزئ من القوم صلواتهم وان لم يبرأ الشا في عشر ما رواه في بعض طرقه من زيد عن جعفر عن ابيه قال سئلت
امام احل فأنصرف ولم يقدم احدا ما حال القوم قال لا صلوة لهم الا اماماً فليقدم بعضهم فليسلم بهم ما بقي منها ولم يثبت صلوات الشا في عشر
ما رواه في الصحيح عن زرارة عن ابي عبد الله ع قال سئلت عن رجل صلى يقوم ركعتين ثم اخبرهم انهم ليس على وضوء قال يتم القوم صلواتهم لا تلبس على الامام
ضمان الرابع عشر ما رواه في الصحيح عن ابي العباس البقاعي عن ابي عبد الله ع قال لا يؤتم الحصى المسافر ولا المسافر الحصى فان
ابلى ثوب من ذلك فام قوما اخرين فاذا اتم الركعتين سلم ثم اخذ بيد بعضهم فليسلم فاتهم الحديث الخامسة عشر ما رواه في كتابه الا احتجاج من سئل
في الخبر في الشا حصة المقدم فقال لا يجزئ ان القامة لروى عن العالم انه سئل عن امام قوم صلى بهم بعض صلواتهم وحل حدث كذا في بعض
خلفه فقال يؤخرون ويقدم بعضهم ويتم صلواتهم ويصل من مست التوقيع ليس على من خاه الا غسل اليد اذا لم يحدث ما يقطع الصلوة ثم صلواتهم القوم
الحديث اذا عرف ذلك فاعلم ان الكلام في هذه الاخبار يقع في مواضع احدها الفهم من هذه الاخبار ان مواضع الاستسباب من الامام او
المأمومين في صور الاول موت الامام الثاني الخبر الاول والخبر الخامس عشر الثاني في صورة دخول الصلوة على غير طهارة دنيا ناكافته
الخبر الثالث التاسع والعاشر والثالث عشر الثالثة صورة ما لو احل الامام في الصلوة وعليه بدل الخبر الثاني والثالث والرابع
بحال التكبير وهو الوجه في البطل على ما لا يحتمل القبر عليه او الكا في عن خروج الحديث والثامن الثاني والخامس عشر الثاني في

البحر الجاهل ما لو اصابه الزمان لم يكن مسئلة الا بالثاني وعليه بدلت الخبر الخاسر فيما كان الامام مسافرا كما بدلت عليه الخبر الرابع عشر هذه المواضع
 الخمسة مورد النصوص في الاستنباط والاصحاب قلد ذكرها للاعتناء بمطالعة الموت وفلوا الاجماع عليه قال في كنهه بقوله نعم واذ امانت الامام او
 اعني عليه اسبغ من يمين يمين الصلوة وقدا جمع الاصحاب على ان الامام اذا مات او اعني عليه يجب للمأمومين استنابته من يمين يمين الصلوة كما ظلم
 جماعة منهم العلامة في التذكرة وبدلت عليه روايات ثم اورد الخبر الاول خاصه وموقوفه كما عرفت امتا هو الموت والقلم انهم سوا على ان الاعاء في
 تلك الحال في حكم الموت بل ظاهر كلام جملة منهم عروضا لما في الامام بقوله مطلق وهو جسد من حيث الاعضاء الا انه بالنسبة الى عدم التعليق عليه
 لا يخلو من شواكشكال وقائمه قال في المذكرة بعد الاستدلال بالخبر الثاني عشر ومقتضى الرواية وجوب الاستنابة الا ان العلامة في
 التذكرة نقل اجماع على انشاء الوجوب وعلى هذا فيمكن حمل الرواية على ان المتعلق بها الكمال والفضيلة لا الصلوة والمسئلة على زيادة انتهى
 اقول الظاهر ان مقتضى خبره زيادة وهو الخبر الثالث عشر فانه ظاهر في جواز الانفراد مضافا الى اجماع في المقام وجب عليه حمل خبره على خبر
 على ذلك الاستنباط كما بقوله الاصحاب بانهم علم الوقوف على الصحة المذكورة كاصلاح في الشئ والفاصل الخبر السابق في الذخيرة فانهم استنبطوا
 في ناويل محقق على ان يجرى مجرى اعل الفضية والاستنباط الى ما صرحوا به من جواز انفراد المأموم عن الامام مع وجوده فضع عدمه اولى وسيله
 معاني هذا الدليل عند ذكر المسئلة المذكورة والظاهر انما هو الاستدلال بصحة زيادة المذكورة فانها ظاهرة في جواز ان تمام منفرد بن وثالثا فانه
 اصحاب بالتركه ان يستتاب المسبوق سواء كانت الاستنابة من الامام او المأمومين ووجه التركا انه اجمع بين ما دل على الجواز كخبر الثاني
 وعبر الخبر الثامن وما دل على المنع كخبر السادس السابع وصدرت خبر الثامن من قبله صح اصحابنا يجوز استنابته من يمين يمين من المأمومين
 قال العلامة في المتن لو استناب من جاء بعد حدث الامام فالوجه جواز بناء على الأصل ولا تجوز استنابة التابع فبعض اولى انتهى اقول لا يخفى ما
 في هذا التقبل وكانه غفل عن الاخبار الواردة من هذا القبيل وهي الرواية الثامنة والعاشره فان ظاهر الخبر المذكور ما ذكره فان قوله اخذ بيد رجل
 واصطلمه فله مد يد الى ان يلبس من المأمومين وانما ادخله الامام بعد اعتلاله في هذه الرواية لا يصلي الفرم وظاهره انه يقتضي من حيث قطع الامام كما
 بدلت عليه قوله في الخبر العاشر بنى على صلوة الذي كان قبله وانه انما يصلي بهم ذلك الفدر الثاني خاصه وهو حكم غريب لرويه جملته في الاحكام
 نظير فان هذه الصلوة بالنسبة الى هذا القتل اتمها في عبارة عن مجرد الاكدار وان اشتمل على ذكره وسجودا فانها ثابت بصلوة حقيقة اذ المعنى
 من الخبرين المذكورين انه يدخل معهم من حيث اصل الامام ويخرج معهم من غير ان يزيد شيئا على صلواتهم وانما يوجب عليهم كذا ما كانا
 ولور كونه واحدا ومن هذا حصل الاستغناء في احتمال الخبرين المذكورين على استنابة بعض المأمومين من الموقوفين كما عرفت من نظم هذين الخبرين
 اولهما مع احاديث المسبوقين على في المدارك ومثلها صاحب الوسايل بعد بل يبرر من غير لان المسبوق الداخل في الصلوة قبل اعتلال
 الامام غافرا بصلواته او ان دخوله في اي ركعة لا تصلي بصلواتهم ومع عدم علمه فالواجب عليه الاشارة بالانتياب لواجب عليه شرعا فلا معنى لقوله
 وان اخطأ سبغ الفرم به ولا لقوله بنى على صلوة الذي قبله ولا معنى لانه قبله ولا معنى لانه قبله ولا معنى لانه قبله ولا معنى لانه قبله
 من الصلوة لم يدخله الامام الا بعد اعتلاله وهو صحيح عبارة العلامة المتقدمة فهو انما يندب في الصلوة من حيث قطع الاول انصرف عن كثير
 اتم هذا الداخل بالمأمومين في الركعتين الاخريتين خاصه وهكذا قال في المتن ايضا لو استخلف من لا يدري في صلوة فلو وجدته يتبع على البغين
 فان وافق بحق ولا سبغ الفرم به فارجع اليهم ثم نقل اقول اعد عليه من العلم ثم اتبعه بزيادة رواية للتقدم في الحكم المذكور في غايه الغرض انه
 اقف على من افصح عن الكلام في الاستنابة المذكورة والله اعلم وانما اعني الظاهر ان لا فرق بين اعتلال الامام وخروجه هو المأمومين من يمين يمين
 او بتقديم شخص من المأمومين من له اهلية الامانة من غير استخلاف او باق طائفة بامام او باق بعضهم بنفرد بعض قال في المتن لو قدم بعض
 القوائف اما ما وصلى الاخرين منفردين جاز لان لم انفرد مع وجود الامام فعلم اولى اقول فيه انه منى على مسئلة جواز انفراد المأموم
 من غير هذه كما تقدمت الاشارة اليه في كلامه وسبب ما فيه انشاء الله ثم والظاهر الاستدلال على ذلك بما ذكرنا في الصحة زيادة وهي الخبر الثالث
 عشر من جواز صلواتهم فرادى بعد اعتلال الامام مع الاخبار الدالة على جواز الاستنابة بل اصحابها فاذا كان الامر جائزين للجميع جاز ذلك
 بالنسبة الى البعض في جميع ما ذكرنا من الصور وخامسها ملل في الخبر الثاني الوارد في استنابة المسبوق وكذا في الخبر الثامن على ان يصلي كما
 صلوة المأمومين بوجوب اليهم به عن اليقين والتمثيل معني التمام بهم ثم ما فاخره في الخبر الخامس على انه يقدم رجلا منهم فيسلم بهم ثم يقوم
 هو ويتم ما بقوله والجميع بين الاخبار يقتضي التحسين في الامر بن وقال العلامة في المتن ولو انتظر واحق بفرع وسلم بهم لم يستبعد جوازه وقيل بان
 جواز ذلك في صلوة المخوف انتهى اقول بثبوت ذلك في صلوة الخوف لا يسلو جوازه هنا بما بعد ورد النص بالحكم في هذه الصلوة بالخصوص كما
 عرفت والله اعلم في سادسها ان الخبر الرابع عشر قد دل على انه بعد قيام صلوة الامام يقدم من يمين المأمومين صلواتهم والقلم ان لا فرق بين
 ان يقدم الامام او يقدموا انفسهم من يتخارون من المأمومين وهل يجرى هذا الحكم في المسبوقين بان يمين بعضهم بعضا فضاء صلوة
 الامام وقياسهم لما بقى عليهم من الصلوة اشكال فلا في المذكرة ومقتضى انه في المأخر بالماضي في الصلوة القصيرة وجب على الامام اتمام
 صلواته بعد تسليم الامام منفردا او مقفلا بيمين صاحبه في الافلاء كانه صورة الاستخلاف مع عروضا ليطول وربما ظهروا في كلام العلامة في
 الخبر المذكور في جواز الامانة على هذا الوجه حيث قال ولو سبق الامام اثنين ففي اتمام احداهما ايضا حجب بعد تسليم الامام اشكال وكيف
 كان فالظاهر انما هو انما في الاستخلاف انتهى اقول ينبغي ان يعلم ان هذا هو رأي احدنا ان يقتل جماعة من الخاصين بمسافر ولا يرد عليه

فصل في
 في الصلاة

حضرت

الامام من عليه والا تهرع بعد تسليم الامام و اتم صلوة ثم تغل في غير الغالبين في الجوار بعد التكبير وقبض يدهما بجوار الاخرين اقول وكثير
الكلام في المقام بما لا يحكم حوله انهم ينفردوا بالارحام ان الشافعي من اخبار المشايخ هو ثبوت التقيد بالدخول مع الامام في هذه الصورة ان كانت
الأكبر واما البحث والاشكال وحمل الخلاف في وجوب تجديد التكبير وكيفية الارحام وعلمه واما انما اذكر الاخبار التي وقفت عليها في هذه المسئلة
مدني لا لكل منها ما يروى في الله سبحانه فممنها ما استقامت في هذا وهو التوفيق الى الصواب فاحمد من ذلك المقام في هذه الاواب اقول من انما
المدكورة رواية المصلي بتكبير من ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سبقك الامام بركعة فادركه وقدر راسه فاسجد معه ولا تشد يداك ولا تهرع في السجدة
هو جواز الدخول واستجابته وحصول فضيلة الجماعة بذلك لكننا جعلنا بالتسليم الاستئناف وعلمه بل واما ظاهر من ان المراد اتمه هو جواز الدخول
في السجدة لا انه ينوي في تكبير بدخول في السجدة ولعل في قوله لا تشد يداك ما يثير الى ذلك بمعنى انك لا تشد ذلك دخولا في السجدة وان احتمل
ايضا ان يكون المعنى تلك لا تشد يداك بحيث تجعلها ركعة فادرك ذلك التجدد في محل قوله فادركه يعني كونه معه ودخول في السجدة وكيف كان
فانما هذا الاجمال وسلك الاحتمال فحفظ عن ردة الاستدلال ومنها ما لو قلنا انما قال ذلك لابي عبد الله عن رجل ادرك الامام وهو جالس بعد
الركعتين قال يفتح الصلوة ولا يقعد مع الامام حتى يقوم وظاهر هذه الرواية انه يكره الارحام المعبر عنه بالافتتاح وبغيره في الصلوة مع حال
جلوسه في التشهد ولكن لا يجلس معه بعد التكبير والدخول بل يقي قائله ان ينهض الامام وهذه الرواية خارجة من محل البحث لان المقصود من الرواية
لربما يثنى زيدا من ذكر او واجب ومنها الاشكال انما هو من ذلك وح فلو رآه خارجا من المبنى لعدم التولية لانه يثنى من المؤلن ومنها ما
معه يثنى بشرح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا جاء الرجل مباديا والامام واقع اجزا يتكبر في الصلاة في السجدة والركوع ومن ادرك الامام وهو جالس
سجد معه ولم يصبه بها ومن ادرك الامام وهو في الركعة الثانية فادركه ففضل الجماعة ومن ادركه فقدر راسه من السجدة الاخرة وهو في السجدة
فادرك الجماعة وليس عليه اذان ولا اقامه ومن ادركه وقبله لم عليه الا اذان ولا اقامه اقول يمكن ان يستدل في الشيخ بهذا الخبر بان لا يثنى ان
الظاهر من قوله من ادركه اي نوى وكبر معه ودخل في الصلوة وقلة على ان دخل معه وهو ساجد سجد معه ولم يصبه بها واستمر معه في الصلوة
من دخل معه بعد رفع راسه من السجدة الاخرة فانه يثنى في صلوة بعد تسليم الامام ولو كان مائة يثنى من وجوب عادة التثنية والتكبير فالحال وجوب
ذكر في الكلام ان المقام مقام البيان وليس عليه ما في ذلك يمكن ان يقر رواية المصلي المتقدمة فانما ذلك على الدخول معه بعد التثنية والتكبير
المعبر عنه بقوله فادركه لان هذا هو ظاهر معنى هذا اللفظ كما عرفه ويشترط في التثنية لا عادة التثنية وتكبير الارحام ومقام البيان بنفسه ولو كان وليا
وبما يحل فانه حيث كان ظاهرا لفظ المدرك وراعي قوله ومضى ادركه هو ما ذكرنا من الكناية عن الدخول معه بعد التثنية وتكبير الارحام فانه لا مانع
من تحته ما يثبته عليه من تكبير الاستدلال بالشيخ وهو رواية المصلي بالتثنية لانه لا يكره ولا معنى لمحل هذا اللفظ على معنى الوصول الى الامام
ذلك الحال وان لم يكن ويدخل معه لا تهرع منها في لا يقبله الدخول في التسليم وكما علمه القوم الا ان الشيخ قد روى هذه الرواية بل في قوله اجزاء
كبيرة واحدة لدخوله في الصلوة والركوع خاضع ومافلتنا به هذه الكيفية انما هو من رواية صاحب الفقيه وحمل في الرواية ان تكون هذه الزيادة من كلام
صاحب الفقيه وح فحفظ الاستدلال بما دل على هذه الرواية وصاحبها لو سأل قدينا في الجمع بناء على ان الرواية واصلها الاظهر منها رواه ابي عبد
الرحمن ابن ابي عبد الله البصري عن ابي عبد الله عليه السلام وفيها قال واذا وجدك الامام ساجدا فاصبر مكانك حتى يرفع راسه وان كان قاعلا فعد وان كان
قائما فاقول آمين ظاهر هذه الرواية الدخول مع في الصلوة وانما في كان الدخول وهو ساجدا لم يتابع في التجدد مع كونه في الصلاة في السجدة
مع حق دخل معه بعد رفع راسه من الركوع ويشكل الجمع بينهما في ذلك الا في فهمنا الا ان هذا الخبر يدل على دخوله حال التجدد وخبر الحلة على
دخوله قبل التجدد وهذا لا يصح للفرق وجواز التجدد فيما اذا دخل قبل وعلم الجواز فيما اذا دخل حال التجدد اللهم الا ان يثبت ان رواية المصلي قد دل على
انه لا يثبت بذلك التجدد وح يكون وجوده كعدمه وظاهر التثنية لا ضرورة في الاثبات بتمامه من هذا الخبر وح يكون الجمع بينهما في الخبر بين الاثبات بالجموع
وعلمه ومنها ما لو قلنا ان الشافعي من ابي عبد الله في الركعة الاولى والامام وهو قاعد للتشهد وليس خلفه احد من احد من يمينه قال لا يتقدم الامام
ولا يتأخر الرجل ولكن يقعد الذي يدخل معه خلف الامام فاذا سلم الامام قام الرجل قائم صلوة اقول ظاهر الخبر انما يدخوله في هذا الحال يدرك
فضيلة الجماعة وان لم يدرك من الصلوة شيئا لم يكن حكمه للمأموم حقيقة ولهذا منعه من التقدم وتأخر الرجل الذي في جنبه لان هذا لا يدخل في الجملة
حقبة من وجوبه في الصلاة خلف الامام للوجوب للتقدم الامام وتأخر المأمومين خلفه فانه لم يكن في ظاهر الخبر كذا لانه على هذا الخبر لا
قوله فاذا سلم الامام قام الرجل قائم صلوة ظاهر في ذلك لانه على الاعن ادبا لتكبر الاول وان كان قلدا فواجبا وهو التشهد ومن ثم اتجه في ظاهر
الشيخ في الصورة الثالثة والاربعة واقصر هنا كالحق والعلامة وغيرها للوقوف المذكورة كما قلنا من ادركه وصاحبه انما هو في الرواية المذكورة
من حيث التسديد والادلة الا انه لا يخفى ان موقفنا للتقدم المذكور على التمام مع الامام في مثل هذه الصورة الا ان يقر بالفرق بين
التشهد الاول والثاني فيى بالمناجزة القابلة عما دل عليه هذه الوقف دون الاول كما دل عليه الموقف للتقدم ومنها ما رواه الصدوق في
الفقيه عن عبد الله عليه السلام قال كان منصور بن حازم يقول اذا انبأ الامام وهو جالس فجلسي ركعتين فكبر ثم اجلس فاذا اتممت فكبيري هو ظاهر في ذلك
على القول للشهود والرواية وان كانت غير مسلمة الامام الا ان التمس من حال الغالب المذكور لكونه من اجل فئات الاصحاب انما لا يقول الا عن نفسه من
من الامام وبوقته انما أراد الصدوق في الثاني كتابه وح فنبه في المسئلة في قائلها الاشكال ولعل في نسخة موقفنا الاول عن الجوار في التشهد مع الامام في
هذه الصورة انما هو لاجل البقاء على التكبير الاول وعدم الاحتياج الى اغادة التكبير ثانيا في هذه الرواية على ان في الباطل بالتقدم مع الامام

انهم من ركنين حيث انهم لا ينفصلان عن التصحيح المذكورة الحكم في ذلك اذ القلم منها انما هو ما عدا الصورة الفرضية فمقطع الفرضية
خرج هذه الصورة من مورد التصحيح واذا بعد ذلك النقل الاشارة الى العلة وهي تحصيل فضيلة الجماعة او بدم الركعة وبمقطعها
استدلوا بفضيلة الجماعة وعدم دليل على محرم قطع الفرضية بحيث يشمل على البحث وجد استدلوا بفضيلة الجماعة في الدلالة والتميز عنها الاول والقلم است
الاحكام الثالث لو كان الدخول امام الاصل قالوا ان قطع الفرضية وبدخل معه قاله الشيخ ويخرج من الاحتجاب علقه بان له الزيادة لوجبه
ثلاثة الالتماس بمشاهدة الحروف به وتزود منه الفاضلان من حيث كمال الزيادة كما ذكره ومن عموم الثاني من قطع الصلوة وفي الخ جزم بعدم قطع الصلوة
لفولهم ولا يطلوا الخا لذكره سليمان بن خالد ومما عدا المقدمين والتحقيق ان الاخبار المنقولة التي هي العمدة في هذه المسئلة عامة لا مام اصل
وهي والقرن يجتزى هذه اعتبارها الذي ذكره لا وجد له في الفرضية فلو كان الدخول اماما مخالفا وهو في الفرضية فلو كان الدخول اماما مخالفا
النقل لا يقطع ما بل يدخل معه الظاهر خلاف ذلك انما الخلاف في هذا الوجه الامام لا التيام في موضع الشهادة بل يثبتها في مقام يقوم او يقوم
معوي يثبت قائما وظاهر الشيخ وجاعدا الاول وظاهر الشيخ على ابن بابويه الخا في قوله لو كان الامام ممن لا يقتل به وفلسفه المام لم يجز
له قطع الفرضية بل يدخل معه في صلوة يقيم هو في نفسه فاذ فرغ سلم وتابعه فلا فان وافق حال الشهادة حال قيام الاول فليقتصر في الشهادة على التمام
والصلوة على التمام والرد وبمقطع مع الامام لا يقطعها لولا ذلك لامة في كتاب لفقه الرضا بل القلم ان الشيخ المزبور بما اخبرنا
من الكتاب المذكور كما لا يخفى على من اقبلها ولكن لفظها لفظا وكما قبل هذه العبارة فان العلامة في الخ في موضع اخر نقلنا عن الشيخ المذكور
عن عبارة الكتاب هو قيل ما عرف في موضع مما وسنرف انما من اخذ الشيخ المزبور عبارة الكتاب ليشارة اليه واقتابها وكيف كان فطريق الجمع
بين الكلامين وهو يرجع الى الجمع بين الخبرين المذكورين هو ما ذكره في الخ من ان تمكن المام من تخفيف الشهادة في التسليم والايان بها
بالسوجب الاقام مع الامام والشهادة وسلم قائما لضرورة القيد فاشيع ذلك فاشارة والله العالم **المسئلة الثانية** بعد ذلك شخنا العلامة ابو
الحسن الشيخ سليمان بن عبد الله البصري طاب الله ثراه في رسالة الشيخية الصلوة في جواز الاقتران بين علم جاشت فوجرا وبدينه نظروا وسوجه الحق
الشيخ على الشيخ وبعض المتأخرين يجوز ولا يخفى من قوة انتهى ولزيت على وجه القوة التي اخبرنا في حواشي سائله كما جرى عليه غالب في حواشيه قال
ثلاثة الخا في الصلوة شخنا الشيخ عبد الله بن صالح فليس في شرحه على الوسيلة المذكورة بعد قوله بنظر بيان وجه النقل من الفقرة بنشأن ان الانك
غافل فكون صلواته محصورة بكون الاقتران به محكما ومن ان طهارة التوب والبدن واجبة الصلوة مع العلم وصلوة المام محتبة بصلوة الامام فكون
في ثوبه او بدنه قال قاتر ثم بعد قوله المانع على المانع ما نقلنا من قوله لا يخفى من قوة ما لفظه لما مر وعدم صلاحه للمعاذ في
ان كان الاحتياط على الاحتياط انتهى قوله لا يخفى ما في كلام شخنا القارح المذكور وما ذكره من التسليم لعليل الظاهر القصور كما يظهر لك انتم غايه الظهور
وعلى انساب هذا المقام ويدخل في ذلك هذا النظام ما وقف عليه من عدة من قبله بالاجاب لبعض الاعلام حيث قال انما هذه صورة لوراء المام في اثناء
الصلوة في ثوب الامام بجلت فيه معوقتها فمن يجوز الاقتران في ذلك الحال لا وهل يجب عليه اعلاما لا ولو لم يكن له في ذلك العلم الا انه لا يجب
عليه العلم الا انه لا يجوز له الاقتران في ثوبه في جليله الا في فردا على ما مضى بعد من راس كل مسؤل ما صورته بالاجابة العلم الا في فردا الا في
ويبقى على قولنا الامام انتهى قوله وبالله سبحانه التوفيق لاذراك كل ما مولد وينسول انما ذكره هذا الجيب من وجوب الاعلام في هذه الصورة فله يوجب العلم
جواز الله تعالى الامامة لوجه مسائل السيد الشهيد مستحسن المدة طاب ثراه مستند الى كونه من نواب الامر بالمعروف ولا يخفى ما فيه اما اوله فلان
الاصول عدم دايرة الامر بالمعروف ولا تشمل عدم توجه الخطا الى الجاهل والاعاقل والتاسي كما ذكره فلا يعرف ولا منكرا بالنسبة اليها وثانيها في
الاخبار على خلافه فان جملة ما وفقت عليه من الاخبار المتعلقة بوجوب ثبات هذه المسئلة تزد ما ذكره وبطل ما حذروه ومنها صححه عبد الله بن
عن ابو عبد الله ان الباقر غسل ويقتل عن جسد له يصيب الماء فيقبل له فقال ما عليك لو سك ودوابه عجزا من علم عن احدهما قال الله
عنه: **وتميل يرى في ثوبه خبيثا** فما هو بصلي فقال لا يؤذي حتى ينصرف وهي صريحة في المطا خائبة عن جهات الصواب ورواه عبد الله بن بكير والرواية في
الكتاب قريب الا سنادا قال سئل ابا عبد الله عن رجل اغار ثوبا رجلا بصلي فيه وهو لا يصلي فقال لا يصلي فقلت فان علم فلا يبدد والمشفاد من هذه الا
خبار كراهية فضلا عن جوازه فكيف لا يوجب ولو ثبت ان كبره من الاخبار اذ اعرف ذلك فنقول بالثبت الى اصل المسئلة وما وقع فيها من القولين يجوز
الاقتران والمانع ان الظاهر ان القول بالمانع هنا مبني على مسئلة اخرى وهي ان من صلي في القياس جهاهلا بها فاضل يكون صلواته والحال هذه صححه الامام
الشهيد والثاني وان كان غير معاصدا لا مؤاخذا من حيث العمل وهو مرجح الى ان يكون صححه ظاهر باطلا واقعا والظن ان هذا القول بوجه المانع من
الايقاع من كان بدنه او ثوبه نجسا او اقتران في الاشارة كما ذكره الجيب المنقار لثبات بطلان الصلوة عند المام وان كانت صححه ظاهر اعتد الامام
بكل جملة خرج في عدم جواز الاقتران ووجوب الاقتران في الاشارة الى ان الظن عند بعض هذه المسئلة انما هو القول الاول اما اذ قلنا فلهذا تخفف في
كتابنا الظاهر ان الحكم بالظاهرة والنجاسة والحل والحرم من وجوه البس موطا بالواقع ونفس الامر وانما نوبت على نظر الخلاف في صحة العمل
عليه فالظاهر كراهيها ما لا يملكه جلا قاه النجاسة وان كان لا ينفذها الا بالامانة النجاسة واقعا يقابلها الجي وهو ما علم المكلف جلا قاه النجاسة
لما لا ينفذ النجاسة وان لم يعلم بها خرج فاذا حصل المكلف في ثوب لم يعلم صلا قاه النجاسة لم يمتثل في بدنه فلهذا مثل امر الشارع به ولم يكون صلواته
محصورة بوجوبه للثواب بغير شك ولا ارباب واما خائفا فلما اسلفنا من الاخبار المذكورة على المانع من الاخبار بالنجاسة وان كان في اثناء الصلوة
ولو كان الامر كما يقو من كون وصف النجاسة والظاهرة ونحوها انما هو باعتبار الواقع ونفس الامر وان تلبس المكلف بالنجاسة جهاهلا لموجب

في قوله لا يؤذي حتى ينصرف وهي صريحة في المطا خائبة عن جهات الصواب ورواه عبد الله بن بكير والرواية في الكتاب قريب الا سنادا قال سئل ابا عبد الله عن رجل اغار ثوبا رجلا بصلي فيه وهو لا يصلي فقال لا يصلي فقلت فان علم فلا يبدد والمشفاد من هذه الاخبار كراهية فضلا عن جوازه فكيف لا يوجب ولو ثبت ان كبره من الاخبار اذ اعرف ذلك فنقول بالثبت الى اصل المسئلة وما وقع فيها من القولين يجوز الاقتران والمانع ان الظاهر ان القول بالمانع هنا مبني على مسئلة اخرى وهي ان من صلي في القياس جهاهلا بها فاضل يكون صلواته والحال هذه صححه الامام الشهيد والثاني وان كان غير معاصدا لا مؤاخذا من حيث العمل وهو مرجح الى ان يكون صححه ظاهر باطلا واقعا والظن ان هذا القول بوجه المانع من الايقاع من كان بدنه او ثوبه نجسا او اقتران في الاشارة كما ذكره الجيب المنقار لثبات بطلان الصلوة عند المام وان كانت صححه ظاهر اعتد الامام بكل جملة خرج في عدم جواز الاقتران ووجوب الاقتران في الاشارة الى ان الظن عند بعض هذه المسئلة انما هو القول الاول اما اذ قلنا فلهذا تخفف في كتابنا الظاهر ان الحكم بالظاهرة والنجاسة والحل والحرم من وجوه البس موطا بالواقع ونفس الامر وانما نوبت على نظر الخلاف في صحة العمل عليه فالظاهر كراهيها ما لا يملكه جلا قاه النجاسة وان كان لا ينفذها الا بالامانة النجاسة واقعا يقابلها الجي وهو ما علم المكلف جلا قاه النجاسة لما لا ينفذ النجاسة وان لم يعلم بها خرج فاذا حصل المكلف في ثوب لم يعلم صلا قاه النجاسة لم يمتثل في بدنه فلهذا مثل امر الشارع به ولم يكون صلواته محصورة بوجوبه للثواب بغير شك ولا ارباب واما خائفا فلما اسلفنا من الاخبار المذكورة على المانع من الاخبار بالنجاسة وان كان في اثناء الصلوة ولو كان الامر كما يقو من كون وصف النجاسة والظاهرة ونحوها انما هو باعتبار الواقع ونفس الامر وان تلبس المكلف بالنجاسة جهاهلا لموجب

فصلون لانفسهم ركعتين ويحفظون وينصرفون وبأى احوالهم الباقون فصلون مع الثابتين ثم يقوم الى الثالثة فيصلي بهم فكون للامام
والقوم الثابتين ثم يقعدون فيشهدون وينصرفون معهم ثم يقوم احوالهم والامام فاعيد فصلون الثالث ويثبتون معه ثم يكمل ويصلون ورواه
علي بن جعفر في كتابه وكذا في غيره من كتبنا ما رواه العباس بن جعفر عن ابيه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
واحدة باء العدو والآخر خلفه فيصلي بهم ثم يقبض قائما ويصلون هم تمام الركعتين ثم يكمل بعضهم على بعض ثم تاتي الطائفة الاخرى خلفه فيصلي
بهم ركعتين ويصلون هم ركعتين فيكون الاولين قرائنهم والآخرين قرائنهم ومنها ما رواه فيه ابنة عن زرارة وحده عن سلم عن ابي جعفر قال اذا حضر الصلوة
في الخوف فقرأها الامام فقرأين فقرأه مقبلة على عدوهم وقرأه خلفه كما قال الله تعالى فليكن بهم ثم يقبض بهم ركعتين ثم يقوم بعد من يصحح ما يوضع راسه في سجدة
فيصل قائما ويقوم الذين صلوا خلفه ركعتين فيصلي كل انسان منهم لنفسه ركعتين ثم يكمل بعضهم على بعض ثم يذهبون الى احوالهم فيقومون مقامهم ويحفظون
الاخرون والامام قائم فيكون ويذهبون في الصلوة خلفه فيصلي بهم ركعتين ثم يكمل فكون الاولين استفتاح الصلوة بالكبر والآخرين التسليم من
الامام فلا سلم الامام قام كل انسان من الطائفة الاخرى فيصلي لنفسه ركعتين واحدة فمك للامام ركعتان وكل من القوم ركعتان واحدة في جماعة ولا خلاف
وحدا في الحديث هذه جملة ما روينا في الخبر والوارد في السكون والكلام يقع في هذا المقام في مواضع الاول في سبب التيمم بذلك الوقاع
عليه محمد بن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال استخفنا التيمم في الذكر في الصلوة في سبب التيمم بذلك ففعل لان القائل كان في سجدة فيصلي ركعتين حمراء
كل وقاع وقبل كانت الصلوة ركعتين فلقوا على ارجلهم الجلود والحزن لثلاثين قال صاحب الجمع قبل سبب وقاع كلف في الوقتهم وقبل الوقاع اسم شجرة
كانت في موضع الغزوة قال وقتها سلم في التيمم بان الصلوة ركعتين ففعلوا عليها التحرف وهي على ثلاثة اميال من المدينة عند بني راد وما
هكذا ففعل صاحب جمع البلدان بالالف قاله ابن حجر وبين هذه الفترة اربع سنين وثلاثين ايام وقبل ذلك الوقاع في سبب التيمم ركعتين حمراء ففعل
ونافلت انظارهم ففعلوا على ارجلهم الجلود والحزن لثلاثين قال صاحب الجمع قبل سبب وقاع كلف في الوقتهم وقبل الوقاع اسم شجرة
بالقرينة لمحضرها كان خائرا في شغل يد كبر الله تعالى لاجل حسنهم ولا ولا اجد لان فيه عظمة للصلوة وقراة ركعتين الاقل انهم وان لم يحضرها
كثير من المؤمنين واذا انظرهم ففعلوا على ارجلهم الجلود والحزن لثلاثين قال صاحب الجمع قبل سبب وقاع كلف في الوقتهم وقبل الوقاع اسم شجرة
الى القرائن لا طلاق والاخبار المذكورة وشملها لكل من الاخرين مع عدم حصول ما ياتي بصحة الصلوة في البين وامانا بالبتة في التيمم فان ظاهر صحتها
لترجس الامام جدا قام صلواته ان يتم للمامون صلواتهم ثم يكمل عليهم وظاهر ما اخبرنا التسليم خاصة وهي وان كانت مطلقة بالبتة الى التسليم
ان يصح في سجدة عبد الرحمن ان صلى الله عليه في الركعة بعد تمام صلواته وسلم عليهم قبل تمام صلواتهم ثم قاموا فاقاموا ما بقي عليهم وكذا اظهر صاحب
زرارة الثابت ان الامام سلم بعد تمام صلواتهم ثم قام كل رجل منهم لا تمام صلواته وهو ابنة ظاهر سجدة زرارة وحده عن سلم المنفردة فيصلي
الصياحي ثم ظاهر ظاهر قربة لاسناد الاولين ثمانية من احوال الامام في التيمم ان يدركه فيه حيث قال فيها فاذا فعل التيمم
قاموا فصلوا الثابتين لانفسهم ثم يقعدون فيشهدون وينصرفون معهم ثم يكمل بعضهم على بعض ثم يذهبون الى احوالهم فيقومون مقامهم ويحفظون
ظاهر هذا ذلك ابنة وهل الوجوه في الجمع بين الاخبار هنا الغير بين ما دللنا عليه من احوالهم واوضحناه الا ان سجدة السجدة في سجدة لا بد
من حملها على بعض الروايات الفصل في ظاهر كلامه في كونه هو متعلق تأخير التيمم الى ان تفرغ الفرض الثابتين اباين بطول فيه حيث يدركون
بسك وبذلك متى في نفع فلا عن الاصل فقال الشهور ان الامام اذا صلى بالثابتين الركعة الباقية طول تشهد حتى يتم الثابتين ويكملهم
ثم نقل ابن الجوزي انه قال اذا كان الامام قد سبقه بالتسليم لم يرج من مكانه حتى يسلموا وانصرفوا الجاهل وقال ابن ادريس في منفر صلوته في خوف
بعد دخول الفرض الثابتين وصلواتهم مع الامام ركعتين ثابته فاذا جلس للتشهد قاموا فصلوا ركعتين لحيى ومجاشي ثم جلسوا معه فسلم بهم ثم انصرفوا
بشأنه وقد روي انه اذا جلس الامام للثابتين تشهد وسلم ثم قام من خلفه فصلوا الركعة الاخرى فصلوا على انفسهم وما ذكرناه او كما هو الاظهر في
الذهب في الصحيح من احوالهم وفيه ما عرفت من ان اكثر الاخبار وعصاها الى التسليم قبل اتمام الفرض الثابتين ولا دليل على ما ذهبوا
الا ظاهر وان قرب لاسناد وكيف كان فالتحاشي هو القهر بين ابي سلمة فلم يولوا ينظرهم والله العاقل الثالث هل يجب على الفرض الاو بنية الا
فقد عرفت مفارقات الامام لا وجها اختاروا لها التيمم في سبب الثاني في كونه لحيى الاولون بوجوب الافراد وجوب بنية كل واحد واجب وما نقلت
من عدم جواز مفارقة الامام بنية الافراد واورد على الاول منع وجوب بنية كل واحد على الوجهين معا اتماما ثانيا مع اطلاق
بنية الافراد اما اذا اختلفت بنية الركعة الاولى خاصة فلا واجبة الاخرون بالاصل وانفصلا ما ضلوا به بنية الاقيام اقوية والتحقق بناء على ما عرفت
من معنى البنية كحقيقته في غير موضع فيجوز بنية الوضوء وبنية الصلوة ان هذا الكلام سوي وجوازا لا وجه ولا اثر ينعني به فان من الصلوة ان
هذا المصلي مع علمه باحكام هذه الصلوة وكيفية اتمامها في فساد بنية الركعة الاولى وهو في الثابتين ففعل حكم المنفرد بنية الافراد
لربوه كما اوردك مع الامام ركعتين ثم قام ثم بعد ففعل الامام فان الاقيام واحكامه من وجوب الخاصية ومحوها هو بالتسليم الى الركعة الثانية كما في
الى هذه الركعة خاصة ان لا لعدم نص في الاخبار في شيء من ذلك وقد نقلت في اخبار السبب ما يدل على ذلك فواب الجماعة عباد ذلك الامام
الاخير فلا بعد في الله سبحانه حصول ثواب الجماعة بنية في هذه الركعة كما انركب لثواب الجماعة بنية في هذه الركعة بنية في هذه الركعة
في الركعة الثابتين لكونها في اخبار السبب الذي قد عرفت انركب لثواب الجماعة بنية في هذه الركعة كما انركب لثواب الجماعة بنية في هذه الركعة
افئاما الثابتين في الركعة الثابتين كما وان استقلوا بالفراشة والافعال فيحصل لهم ثواب الاقيام ويرجعون الى الامام في التيمم ولا يثبتون الافراد

المرقون وهو ان الجند الساج قد صرح بالحق في القربان هذه الصلوة على ان صلوة الجماعة في ثلاث اشياء انفراد المؤمن وقوع الامام للمؤمن
حتى يتم وامانه القاعدة بالقيام واعين من ذلك اما بالنسبة الى الاول فقال انه لا يخفى ان انفراد المؤمن انما يحصل له بالانفراد على قول الشيخ من المنع
من المفارقة بخلاف الاختيار اما ان سؤنا ما مضى كما هو المهور فلا يخفى ان انفراد المؤمن لصلوة الجماعة لا يتم الا ان يقول بوجوب الانفراد هنا فيجب
فخصص انفراد المؤمن في هذه الصلوة كما دل ذلك عليه صاحب عبد الرحمن المتقدم حيث قال في جوابه في بيان ان الانفراد لا يتم على القول بالانفراد
ثم يقوم بعد ذلك ويقول صلواتهم انتهى قوله لا يخفى ان انفراد المؤمن لصلوة الجماعة فان ما ذكره من جواز انفراد المؤمن بالامام حتى يتم مع
اختياره اعرف عليه لان ذلك لا محل له في هذه المسئلة والبيان المسبوق على انفراد المؤمن على ان الامام متى تمت صلوة سلم ولم ينظر في ان
اقام الامام مع غيره في ذلك على ان افضل ان يفارق مصلاته حتى يتم التسليم صلوة وانما قوله على انفراد المؤمن في هذه الصلوة بخلافه عليه
عبد الرحمن فان ظاهره ان لا يمكن لانفراد المؤمن لصلوة الجماعة انما هو ظاهر لما عرف مما تقدم في الوضع الثاني من ذلك لا ظاهره وان قيل لا ما ذكره
الاختصاص في قوله هو القول بالانفراد في هذه المسئلة انتهى قوله لا يخفى ان انفراد المؤمن لصلوة الجماعة فان ما ذكره من جواز انفراد المؤمن بالامام حتى يتم مع
عليه كما عرف وهذا يجوز ذلك لما ذكرنا وهو ظاهر في الفرق وبالحجة فان كلامه هذا لا يخرج من عامل لما عرف وانما قوله لو ذكرنا في هذا الكلام في وجه الفرق
تمت الامام قائما بصلوة ركعتين بالانفراد الاولى واقامها الصلوة ثم انصرفت الى الموقف اصطفاها وابتان الظاهر الثاني في كلام
الذكرين واما بالنسبة الى الثالث فانه قال واما امامه القاعد بالقيام فاما يخفى ان انفراد المؤمن لصلوة الجماعة في الركعة الثانية كما اذا استقلوا
بالفرار والاضلاع كما صرح به العلامة في الحق بقوله في صفة زوايا فصل الاولين التكبير فتتاح الصلوة ولا يخرج التسليم قال ومع الانفراد لا يحصل
لهم ذلك وهو احتياج ضيف للشيخ في ذلك الرواية يعني بان الامام بوقع السلام بعد فراغ من التسليم من غير انظارهم وعلى هذا ما يمكن من قوله و
لا يخرج من انهم حضروه مع الامام والاحتياج انفراد الفرق الثانية عند مفارقة الامام كالأولى كما هو ظاهر الشيخ في قوله وصلى على من هو في الوسيلة لقوله في
صحة عبد الرحمن المتقدم ثم يثبت بعد ذلك ما مضى فاما فصلوا انفسهم وكذا وسلم بعضهم على بعض لا يتم لا معي القدر ومع الاستقلال بالفرار والاضلاع لا
حصول ثواب الاقيام وسقوط التوهم في الركعة الثانية ان قلنا بقوله على الامام وليس في الركعة الثانية ما يدعي عليه فكان منفي بالاصل انما كان
زبد مقامه وهو جسد وانما قلناه بطوله لتأنيده في ذلك من ذكره في الوضع الرابع المتقدم من جملته في الفرق الاولى فكل الشيخ واكثر الاحتجاب انهم
بوجوب اخذ السلاح في الصلوة استنادا الى قوله عز وجل ولي اخذ واحد منهم والامر المطلق للوجوب من غير ان يجهدوا في جعله في السلاح
حالا للامر على الارشاد لما اخذ السلاح من الاستظهار في التقطع من الصلوة وما ذكره ابن الجوزي في بعد ذلك من ان ذلك يترد الحق في الواقع
والعسر وفلن ادر يشر انما اخذ السلاح على لفظ اثنين ولا بأس به لما فيه من زيادة الاحتراس والحفاظة الا ان الحكم بالوجوب لا يخرج من اشكال
الا ان يلحق الضرورة اليه الثاني قال الشيخ في بكونه ان يكون السلاح شيئا لا يمكن معه من الصلوة والركوع والتجويد كما هو حال التبريد والمخزنا
لا يمنع من التجويد على الوجهين فانه لا يبعد في ذلك عنه ولا في بيان نفوذ ان احتاج الى اخذ وجب ولو كان يمكن وما وان لم يجز لغيره من اخذ لانه
يمنع عن استيفاء الافعال الواجبة انتهى وهو جسد ويمكن على بعد جعل الركعة الثانية في كلامه على التزم الثالث لا منع التماس على السلاح
من اخذه في الصلوة لما تقدم في مقدمه اللبس من ثبوت العفو عن حيا لا تتم الصلوة فيه من غير عدم قيام الدليل على طهارة المحل ولو قلنا في غير
الى التوب وجب عليهم ان يمكن الركعة الاولى لخذ السلاح في مقام وجوبه بطل صلوة لا اخذه ليس شرط في الصلوة ولا في غيرها وانما
هو واجب بمنفصل عنها ولو منع من ذلك الافعال كزيادة الاختنا في الركوع كره لانه الخامس قال في الذكر فيجوز في اخذ الصلوة في ركعة
الفرقان والظن والظن والظن مع بناءها اختيارا واضطرارا لا يتسلف الاكثر فلو احتاج الى الكبر فليقل بطل صلوة لا في ذلك
يجوز له اسناد عنان فرس وجده البكر او قلابا لا يتم فعل الحاجة انتهى السادس قال في الذكر لا فرق في جواز الفرض مع الخوف بين الركعة
التاء لحصول الغرض في الجيب وابن الجوزي قال في بعض ما كل من اجل السلاح من الجاهل كان او عبد لدون التاء في الحرب ولعله لعدم مخالفتهم
بالقتال والخوف فاقابند في الجاهل بالركعة الثانية وقصص ام ائمن انتهى لا يخرج من ذلك اشكال لعدم التصرف في هذا الجاهل السابع قال
في الكتاب المذكور انهم لو عرفوا الخوف في اثناء صلوة الامن اتموا ركعتين ولو عجز عن الركوع والتجويد امتتا بالايما لمكان الفرض ووجود الغرض ولو امن في نشأ
صلوة الخوف ثم اعدا ان كان حاضرا وكيفية سواء كان حاضرا او مسافرا ولا فرق بين ان يكون قد استند او لم يستند وروى في ذلك الشيخ في طو صلا ركعة
مع شاة الخوف ثم من تركه صل على الارض وان صل على الارض متاركة فله شاة الخوف فليقل بطل صلوة لا اخذه ليس شرط في الصلوة ولا في غيرها وانما
الصلوة في الجاهل فان استند بها بطل صلوة ولا اثر في التمسك مع الحاجة الى الاستدبار كونه موضع ضرورة والشرط معتبر مع الاختيار انتهى
المسئلة الثامنة في صلوة الخوف المذكورة في كلام الاحصاء صلوة على الفل قالوا قد ورد ان النبي صلى الله عليه وآله قال في رواية الحسن عن ابي
بكر عن فضل النبي صلى الله عليه وآله ان يصلي الامام بالفرقة الاولى مجموع الصلوة والآخرى بحسبهم ثم يؤمهم بهم ثم يصلي به
بالظن في الاخرى نفلا له وفرضه الم قل في هذا وهذا يدل على جواز الفرض خلف الشغل وشرطه ان يكون العدو ضعيفا بخلاف هجومه وامكان اقل
السبلين فرقتين لا ازيد وكونه بخلاف جهة القبلة قال في الذكر فيجوز بين هذه الصلوة وذات الرقاع وترتج هذه اذا كان في السبلين قوة فله
يجب لا تنافي في الفرق الحارسة بطول ثبوت المصلية ونحو ذات الرقاع اذا كان الامر بالعكس منها صلوة عشان وقد نقلنا الشيخ في هذا

6.12

على اقل ما يجب فيه التقصير متعمداً انما هو ما يقع عليه من غير ان يقص على نقل اخبار الائمة خاصة فغيره ولا انما لا يخفى ان ما
اليمن من الاخبار المطلقة المتواترة لم يكن في الباب الا في ما شاع وجود الاخبار المتقدمة كاخبار الفهم الثاني من اخبار الاربعين فان مقتضى القاعدة حمل
المطلوب من الاخبار على التقيد ويدرؤد الاستناد الى اطلاق الاخبار المذكورة فانها موقوفة على الكتاب والاياب وبعضها على اخبار القائلين كما
تقدم توضيحاً وثانياً ما قلنا من الاشارة اليه من ذلك لاجل من ذلك الاخبار على ان مسافة القائلين وبياض يوم او بردين اقل ما يجب فيه التقصير
من ذلك ما تقدم بمصدر المسئلة ^{المقام الاول} من قوله في مؤلفه الصبي بن الفهم او حنيفة اربعة وعشرون ميلاً وقوله في رواية الفضل بن شاذان
الثقلان مشقة اربعة اثنا عشر ميلاً في ثمانية ايام من ذلك ولا اكثر لان ثمانية ايام في يوم الكتاب ومن ذلك رواية عبد الوحي بن النخاس فلا يلزم
له في كراهي ما يقتضي فيه الصلوة فلا جرت التفسير بياض يوم الكتاب وقد تقدم في الموود الثاني من موارد المسئلة ^{المقام الثاني} ومعه وعوبه بن حبيب
المتقدم في الفهم الثاني من اقام اخبار الاربعين قال في لا يجب على الله احد ما يقتضي فيه المشافرة قال برهاناً واهباً وبرد جانيماً ومحمد بن الحسن
الشيخ في رواية اخرى بن غار وهذا الاخبار كلها في موضع واحد ان اقل مسافة التقصير ثمانية ايام في يوم واحد وهو بياض يوم واحد وانما ما ابدى على ذلك بياض
الاشعار وظاهر الثانيان فكيف من اخبار المسئلة وبالحكمة قال في هذا القول من هذا القائل للمشار اليه المتأخر وقع غفل عن التذنب في الاخبار والاشعار
على ظاهر تلك الاخبار والله اعلم ^{الموضع الثاني} في بيان ما هو المختار من الاقوال المتقدمة وذكر الدليل عليه زيادة على ما ذكرنا من جلال ادلة
ما سواه فتعرف فيما اشرنا اليه سابقاً في نقل الاقوال المتقدمة من الفهم من اخبارهم وهو الذي يجمع في هذا المقام من غير مقتضى ما شاع
التقصير ولا يلزم هو ان المسافة التي تقتضيها الوجبة للتقصير التي لا يجب في اقل منها هي ثمانية ايام في يوم واحد انما هي ان تكون في الذهاب خاصة او في الارجاء
من الذهاب والاياب وعلى الاول دللتنا اخبار الفهم الثاني من اقام اخبار المسئلة وعلى الثاني دللتنا اخبار الفهم الثاني من اخبار الاربعين فانها في
الدلالة ان فصل الاربعين مع اعادة الرجوع يجب عليه التقصير كما فصل القائلين للمسئلة في سفر شرعي لا يقطع الا باحدا لقواطع الاية ان الله الله
وبذلك اخبار الفهم الثاني من اخبار الاربعين وهي اخبار عرفات ومن الاخبار الدالة على ذلك زيادة على ما تقدمت عن مسئلة صفوان قال في مسئلة
عن رجل خرج من بستان ببلد دير بستان بلخي رجلاً على راسه ميل فلم يزل يبعث حتى بلغ القهروان وهي اربعة ايام من بستان فليطير اذا زاد الرجوع ويقتصر على ذلك
يقصر ولا يقطع لانه خرج من منزله وليس يريد ان يشر ثمانية ايام في سفره فخرج من بستان بلخي صاحب في بعض القرين فتدلى بالوجه الذي بلغه
ولو انما خرج من منزله يريد ان يشر فان اذهباً وجانيماً كان عليه ان ينوي من الليل سراً والافطار والحديث وهو كاف في ظاهره ان فصل الاربعين
على وجه الرجوع فصل القائلين موجب للتقصير الرجوع فيه كما في مطلق كتاب اخبار الفهم الثاني من اقام اخبار الاربعين وهو في
وجوب التقصير عليه في القوة المذكورة لا محالة لاحتمال التقصير فيه وجوبه منها ما رواه الصدوق في كتابه لعل عن اسحق بن عمار قال سئلت ابا
الحسن موسى بن جعفر عن قوم خرجوا في سفر فماتوا في موضع الذي يجب عليهم فيه التقصير فماتوا في ذلك اياماً لا بدرون هل يمضون في سفرهم او ينصرفون هل ينفذون
او اربعة ايام من غير سفر فماتوا في موضع الذي يجب عليهم فيه التقصير فماتوا في ذلك اياماً لا بدرون هل يمضون في سفرهم او ينصرفون هل ينفذون
يقولون الصلوة او يقتلهم فماتوا في موضع الذي يجب عليهم فيه التقصير فماتوا في ذلك اياماً لا بدرون هل يمضون في سفرهم او ينصرفون هل ينفذون
فرايح فليقتلوا الصلوة ما قاموا فامضوا فليقتلوا ثم قال في ذلك هل يندرك كيف صار هكذا فليقتلوا لا ادرى في ذلك التقصير في البردين ولا يكون التقصير
في اقل من ذلك فلما كانوا قد ساروا يريدوا ان ينصرفوا يريدوا ان يمشوا فماتوا في موضع الذي يجب عليهم فيه التقصير فماتوا في ذلك اياماً لا بدرون هل يمضون في سفرهم او ينصرفون هل ينفذون
الصلوة فليقتلوا الصلوة في موضع الذي لا يسمعون فيه اذان مصرم الذي قد خرجوا منه قال في الحاشية في ذلك اللوح لانه لا يتكلم في مسرعة
السرعة فيهم في السفر فليست اجابات العلة في مقامهم دون البريد ساروا وهكذا ورواه في في الحاشية في ذلك اللوح لانه لا يتكلم في مسرعة
اما قوله هل يندرك الى اخره فلم ينفذوا في التقصير في هذا الخبر يتوقف على بيان مسئلة اخرى وهي ان شرط وجوب التقصير في سائر ايام السفر
فصل المسافة وعدم العدد عند ان تحصل المسافة فلو فصل المسافة وسافر ثم رجع عن عمره وتردد قبل بلوغ المسافة وجب عليه الاقام للاختلاف
الفرق المذكور اما لو كان بعد بلوغ المسافة فانه يترتب على التقصير على كل حال بلا خلاف ولا شك في ذلك وهذا الخبر من ادلة مسئلة وجب كانت المسئلة
مع اعادة الرجوع في حكم القائلين المسئلة كذا كونه في عليه السلام بين ما اذا حصل التردد بعد بلوغ اربعة ايام من بستان ما اذا حصل قبل ذلك فواجب
عليه البقاء على التقصير في الاول لان المسافة لم تحصل ثم تبين في ذلك في التعليل بانه بعد بلوغ الاربعين وترددوا الا ان فصل المسافة وهو البريدان
حاصل ما بالفتي على تقدم الاول ان جازت الرقعة او بالرجوع الى البلد الذي هو يريد او في تقصير المسافة بردين مطلقاً من الذهاب والاياب بخلاف
ما اذا كانوا اقل من اربعة ايام فانه على تقدير الرجوع لم يحصل مسافة التقصير في البردين التي هي اقل ما يقتضي فيه التقصير كما في ظاهر الدلالة في السفر
ولما راد غار عن سعد بن الفضل في الزيادة وهو ظاهر في رد القول انما اتم الظهور حيث ان الرجوع المعتبر في التقصير حاصل في اليوم كما اقره و
ظاهره اربعة ايام في رجل من ادى التقصير في حجة فصل الاربعين حيث ان حصل التقصير في البردين لا اقل من ذلك وان الفهم يتوقف على ما لا بد من قطع
الاربعة من حيث حصول القائلين بانضمام الرجوع ولو لم يافر فافى في حجة التقصير في المقام ومنها ما يحكي في ولادة الاية ان شاء الله تعالى في بيان الشرط
الثالث وبالحكمة فليست بما شرعناه واضعناه واصحنا الظهور كالنور على القور لا يضيئها فتور ولا فطور ومنه يظهر ان خلافاً من مخالفتهم في
المسئلة انما نشأ من عدم لفظه التام حجة في الاخبار والنتيجة انما وامعان النظر فيها بعين الاعتبار كما لا يخفى على من لاحظ اقوالهم رضوان الله عليهم
في كثير من المواضع ومنها جميع ذلك الاستحالة في التقصير في الاقتصار على ما حضر بين ايديهم من نقل من نقل من تأخر الكتب الاستدلال

من شك ان ما ذكره من غير ان الحق في جوابه ان هذا الذي قطع المسافة على هذا الوجه لا يكون مسافرا حتى ينفصل من مخرجه من منزله او قرى
ثمانية فراسخ فادامت له ثمانية فراسخ كان مسافرا لحصول المسافة المقصودة من الايام وبقيت اليها ما بقى من هذا بان كان وعلى هذا قوله
فليتم الصلوة بعرض قبل بلوغ الثمانية ومن الخلل ان مراده بهذه العبارة ان يكون مسافرا حتى ينفصل من مخرجه من منزله او قرى ثمانية فراسخ وحيث ان
من قرى على قرية على الوجه المذكور ليس بغير شرط بوجبه للتقصير وانما يكون مسافرا حتى ينفصل من مخرجه من منزله او قرى ثمانية فراسخ وحيث ان
يقصد خروجه من منزله ذلك هو ليس مسافرا فليتم الصلوة في هذا السفر الذي على هذه الكيفية يبلغ ثمانية فراسخ او ازيد الى ان ينظر الى ما دل عليه
الحديث الثاني من جهة التقصير بعد الثمانية التي هي اتم من حصول الذهاب بعدها وعلمه بوجبه ما ذكره قدس سره في هذا الاصل ان ذلك الخبر على هذا والله اعلم
المسألة الثالثة من الشروط استكمال التقصير المذكور يجب ان يكون فضلا عما ذكره من انهما فيهما فلو عد قبل بلوغ ذلك او تردد في السفر
كنظر الوقت ونحوه وجب عليه الاقام وان سار مسافة او ازيد بهذه الكيفية الا ان قصد العود فيجب عليه الرجوع الى الايام مسافة فان بقيت
وبعد على ذلك اية ما نقلت من رواية الشيخ بن عمار بالتقريب المذكور ذيلها ومورد هذا للتردد وبذلك عليه اية ما رواه الشيخ في الصحيح من رواية
قال قلت لابي عبد الله اني خرجت من الكوفة في سفينة الى قصر ابن هبيرة وهو من الكوفة على نحو عشرين فرسخا في الماء فترددت في ذلك قصر الصلوة
ثم بدلت في الليل الى الرجوع الى الكوفة فلم ادر اصيل في رجوعي بالتقصير او تمام فقلت كان ينبغي ان اصنع فقال ان كنت سررت في يومك الذي خرجت فيه فريدا
فكان عليك حين رجعت ان تقصير بالتقصير لانك كنت مسافرا الى ان تغيرت في ذلك قال وان كنت في شهر في يومك الذي خرجت فيه فريدا فقلت عليك
ان تقصير كل صلاة صليتها في يومك ذلك بالتقصير بتمام من قبل ان ترمي من مكانك ذلك لانك لم تبلغ الموضع الذي يجوز فيه التقصير حتى رجعت فوجب
عليك فضلا ما نصحت وعلينا ان تتم الصلوة حتى نصل الى منزلك ومورد هذه الرواية الرجوع عن التوبة السابقة والحج من جملتها
الاصحاب منهم صاحب المذاهب انهم ذكروا هذا الشرط ولم يوردوا عليه دليل حتى قالوا انما هذا من اجابته في التوبة بعد فعل ذلك حتى لا يفتنهم
عند غيرهم واخبرنا عن امير المؤمنين عليه السلام في رواية اخرى ان من غار للملقة من اهل ظاهر في الدلالة على ذلك وفيها دلالة على بطلان قوله في قوله
بالحجوز في فضلا لا رجة كصاحب له ومن سبقه بالتقريب الذي ذكرناه في معزير واليه تصفوا في ذكر الشرط الثاني وترد على ما باليت في هذا الشرط فقلنا
لأنه قلنا من كلامه سابقا ان التقصير الواجب في هذه الشروط المذكورة في الاصحاب ومنها هذا الشرط يعني استكمال التقصير وانما هو في فضل
القائمه الفراسخ دون الاربع لمحو ان الاتمام عندهم فيها وجب ففرض كلامه في فضل القائمه ثم رجع عن فضله او تردد قبل بلوغها ثم وان كان ما لا يبر
اربعة فراسخ فان زاد ما يبلغ القائمه فان الواجب عليه الاتمام مع ان الخبرين المذكورين اللذين هما سند هذا الشرط ظاهران بل احصى في انهم
حصل العدول عن المسافة التي توجب اليها فضلا الا في حصول الرجوع الى بلد فالواجب عليه التقصير ان يغير الى بلد ومنها ما
على ان المسافة يحصل بالقائمه للفتنة فيها حتى انهم ردوا هذا القول لا تقاوم على كون استقرار الفصد شرط في الوجوب مع ان هذه اذ استقرار الشرط
الا ان الصلوة واجبة من حيث عدم التوبة والروايات والاطلاع عليها ولكن عند التسامح ولا يمتنع من جرحه فروع الا في اوله ولا يصح
تقصير قبل الرجوع عن نيته والى تردد فيها قصي اهل حجب عليه الاعادة من رجوع او تردد في المشهور الثاني لانه صلى صلوة ما مورايها شرعا وقضية
امتثال الامر الاجزاء وبذلك عليه اية ما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة قال قال ابي عبد الله عن الرجل يخرج في سفر ويبلغ فخل عليه الوقت
وقد خرج من القري على امره فقصوا انصرفوا فافترقوا فخرج في خارج فلم يطق الخروج ما يصنع في الصلوة الى ان كان صلا ركعتين قال قلت صلواته
ولا يصح قال في رواية في ذيل هذا الخبر يشبه ان يكون قد سقط لفظ مع الفوم بعد جرح كاهو في التوبة وذهب الشيخ في الاستسار الى انه يصح مع بقا
الوقت واستدل عليه بما رواه عن علي بن حنفيل وزيد بن ابي عمير في الصلوة ويذا ان او يرد ذهابا او يرد جملتها الى ان قال وان كان قصي
ترجع عن نيته اعاد الصلوة وحل صحفة زرارة على ما اذا الرجوع عن نيته بل يكون عاد ما عليها البواقي خبر الذي استدل به كذا نقله عن الرواية ثم
رده بالبعد والتمسك عنه انها هو حل الخبر المذكور على خروج الوقت جمعا بينه وبين رواية الرزوي في جملتها على بقاء الوقت وهذا هو السبب في المسألة
فانه جعل ذلك وجها جمع بين خبري المالكين من قاضيه للذلول بعد فعل رواية الرزوي وهي ضعيفة جدا في الرواية ولو صححت لوجب حلها على الاستسار
اقول وبعض هذه الرواية صحيحة وليد الملقاة من وجهه قلنا في حيث لوقف عليها في المقام مع تفهينا الجمل من هذه الاحكام وقلنا في بعض
من ما خرج من مشايخنا المحققين وحلها على الاستسار اية ولا يخفى ما فيها من اشتغال عليه الرواية من الصلوة حكم المذكور كقوله فان عليك
ان تقصير كل صلاة صليتها في يومك ذلك بالتقصير بتمام من قبل ان ترمي اي تخرج من مكانك فان التاكيد في القضاء فورا بفعله على البوابة كما يتك
بظاهر الخبر هو الذي خشيناه في مسألة القضاء كما نقلت من وجوب العود به مقرر ما عليه الوجوب بقوله وجب عليك لا يلام الاستسار في ظاهره
ان صحته الصلوة قصي قبل بلوغ المسافة وقبل الرجوع عن الفصد كانتا امر فادام الرجوع الى ان يبلغ المسافة وورقما حلت على ان المقصود هو ما
صلته قصي في حال الرجوع فقط بقرينة ان التوالف فيها من حال الرجوع كما اشار اليه الواضح في قوله في بعض خواشيه وتبين ان القاهر من
الخبر ان ذلك حكم كلي بالبدن في الرجوع عن الفصد قبل بلوغ التوبة وبعد ولا يخفى ما فيه بالتسوية والوجوب ما ذكره في المتن من ان قوله من
قبل ان ترمي ان معناه من قبل ان تنتهي عن السفر من المكان الذي بداهته الرجوع وكيف كان فالمسألة لا من شوب الاشكال والاحتياط فالحال لازم على
كل حال وان كان غاد لك عليه صحفة زرارة هو الا وفي بعضه الروايات الشرعية الا ان هذه الروايات مع ما عليه من الضعف والفتن هذه نافية لذلك ولا
يخبر في الاصل على ما عليه وبعض مشايخنا المحققين من مشايخنا الذين احتجوا على هذه الرواية ورواها في الرواية على التوبة والله اعلم **المسألة الرابعة**

على التقسيم بالاقامة في البلد كما سطره لك ان شاء الله تعالى الا ان كان من جلد القوام في الجمل ولو يخص ما ذكرناه حسن ملة في هذا المكان كما
ذكره بعض الفقهاء وكيف كان فالقلام هنا يقع ومقامات ثلاثة الاولى في بقعة الاقامه عشر او اقل من ذلك في اقل من ايام السفر فيكون على وجهين
احدهما ان يقصد المسافر في بقعة الاقامه عشر فالتجيب عليه القام وعلى هذا يكون القام المذكور شرطاً في استمرار السفر حتى لا يشترط في
استمرار قصد الاقامه ان لا يقصر بقعة الاقامه عشر فهذا هو مدلول الاخبار الاجتهاد وانما ان ينوي مسافراً لا يميز على اقامه العشر في اثباتها فلو نوى
مسافراً ثمانية فراجع مثلاً لكن بعينه اقامه عشر في اثباتها فان هذا لا يجوز له التقصير بل فرضه القام من وقت وجده لا يفيده اقامه العشر في الاثناء
لو حصل قصد المسافرة على هذا القام في وجوب التقصير والتجيز في وجوب الاقامه هنا عدم تحقق قصد المسافرة في وقتها واما في الاول فالأخبار وقد
صريح غير واحد من اصحاب بانه لا فرق في ثبوت المقام الموجب لقطع المسافر بذلك في بلد او قرية او بلاد بين العاظم على استمرار السفر بل المقام
وعنه ومن اخذ المسألة للشارع والهدام رواه في الكافي وبه عن زرارة في الصحيح عن جعفر قال قلت له اريد من قدام بلدة الى متى ينبغي ان يكون مقفلاً
ومتو بغيره ان يتم قال اذا دخلت ارضاً فايقنت ان لك بها مقاماً لعشر ايام فاقم الصلوة فان لم تدرك مقامك بها فتولد الخوخ او بعد فقل
ما بينك وبين ان يحضر شهر فاذا تم لك شهر فاقم الصلوة وان اردت ان تخرج من هنا فقل ما بينك وبين ان يحضر شهر فاذا تم لك شهر فاقم الصلوة وان اردت ان تخرج من هنا فقل ما بينك وبين ان يحضر شهر فاذا
مسلم ابا عبد الله وانا سمع الشافعي اقراناً حدث نفسه باقامه عشر ايام قال فليتم الصلوة وان لم يدرك مقامك بها فقل ما بينك وبين ان يحضر شهر فاذا تم لك شهر فاقم الصلوة وان اردت ان تخرج من هنا فقل ما بينك وبين ان يحضر شهر فاذا
وان كان اقامه او صلوة واحدة فقال له حرم الله عليك انك قلت حاشا قال قلت فذلك قال ان تخرج فقل ما بينك وبين ان يحضر شهر فاذا تم لك شهر فاقم الصلوة وان اردت ان تخرج من هنا فقل ما بينك وبين ان يحضر شهر فاذا
منصور بن حازم في الصحيح عن ابي عبد الله قال سمعت يقول اذا انكبت ليلة فانهضت المقام عشر ايام فاقم الصلوة فان ذكر جاهد اقل من ذلك فليقل عليه شهر
واما ما رواه في الفقيه في الصحيح عن معوية بن وهب عن ابي عبد الله انه قال اذا دخلت بلداً وانت تريد المقام عشر ايام فاقم الصلوة حين تقدم وحين
اردت المقام دون العشر فقل وان امنت فتولد غداً اخرج وبعد غد اخرج على عشر فقل ما بينك وبين ان يحضر شهر فاذا تم لك شهر فاقم الصلوة فانك
ان دخلت بلدة او يوم شهر رمضان ولست اريد اقيم عشر ايام فقل ما بينك وبين ان يحضر شهر فاذا تم لك شهر فاقم الصلوة فانك
واحد الا اقرب فطرب واذا افطرت فطرب وما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم قال سألت عن المسافر يقدم الارض فقال ان حلة خذ ان يقيم عشر ايام فليتم
وان قال اليوم اخرج ولا يدري فليقص بينه وبين شهر وان مضى شهر فليتم ولا يتم في اقل من عشر ايام الا بركة والمدنية حاشا فليتم وما رواه في
الفقيه في الصحيح عن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله انك كنت في بلد فدخلت المدينة ان اقيم بها عشر ايام فاقم الصلوة فقلت له انك
لا اقيم بها فاقم ايام اقم فقل انك دخلت المدينة فسلمت بها صلوة فربطت واحدة بتمام فليسلم ان تقصر حتى تخرج منها فان كنت حزيناً
على بيتك لمقام ولم تصل بها صلوة فربطت بتمام حتى بذلك ان لا يقيم فانت في ذلك الحال بالخيار ان شئت فانو المقام عشر ايام وان لم تنو المقام عشر
تقص ما بينك وبين شهر فاذا مضى لك شهر فاقم الصلوة وما رواه في الكافي في الصحيح عن علي بن جعفر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن الرجل يدرى شهره
في السفر فيمضي الايام في المكان عليه صوم فالا حجة يجمع على مقام عشر ايام فاذا اجمع على مقام عشر ايام صام واقم الصلوة قال وسلك عن الرجل يدرى
عليه ايام شهر رمضان وهو مسافر فربطه اقامه الايام في المكان قال لا حجة يجمع على مقام عشر ايام وما رواه في الصحيح في الصحيح عن علي بن
يظن عن ابي الحسن قال سألت عن الرجل يخرج في سفر ثم يبدله الاقامه وهو في صلوة قال يتم اذا بدله الاقامه وروى الشيخ في بعض النسخين سهل
عن ابي عبد الله قال سألت ابا الحسن عن الرجل يخرج في سفر ثم يبدله الاقامه وهو في صلوة قال يتم اذا بدله الاقامه وروى الشيخ في بعض النسخين سهل
يقع هنا في مواضع **الاول** المشهور في كلام الاصحاب بشرط التوالى في هذه العشرة بمعنى انه لا يخرج من ذلك المثل الى محل آخر حتى وانما اخرج الى
مادون ذلك فالظن ان خلافه ولا اشكال في جوازها من الشفا من الاخبار وكلام علي بن ابي حمزة في وجه لا بدخلة الشك والاكراه من بعض
على المسألة بغير قاطع ولا يربط التام حقيقة في هذه المواضع ان الحد والشرع لكل بلدة عبارة عن معنى سماع اذانها ورواها واما جلد انما هو
الذي يحصل به الترخيص من جميع اهلها واما الشهر في هذه الاوقات المتاخمة والاربعه المتغيره من ان اقام في بلدة او قرية فلا يجوز له الخروج من سواها
المحيط بها او عن حدودها واما من الفلز وعدم اعطاء النظر حقه من التام في الاخبار وكلام الاصحاب كما سطره لك ان شاء الله تعالى
عنا ان كره في الباب ثم اتوا اصحابنا على اشتراط التوالى في العشرة بان ذلك هو المتبادر من الاخبار قال السيد الاستدليل الله عز وجل في الحديث
وهل يشترط في العشرة التوالى لا يخرج منها الى محل آخر حتى ام لا يظهر اشتراط لانه المتبادر من النص وبد قطع الشهادة في البيان وجلي قدس سره في جمل من
وقال في بعض فوائد ابدان صحيح باعتبار ذلك وما يوجد في بعض الفتاوى من ان الخروج المحل مع التوالى في الاقامه لانه لو لم يكن في حصة الاقامه
وان لم يبق اقامه عشر متأنه لا حقيقة له ولو ظف عليه من كلام احد من المحققين الذين جبروا فيهم بحكم باطل الصريح لو كان ذلك في نفسه من اقل
الاقامه بحيث صاحب هذه الشهادة اقامه العشرة لم يعد بقعة الاقامه وان كان باقي على النص لعدم تجزئ باقامه العشرة للتوالى فان الخروج الى
بوجبا مخفوفاً عليها ونبت في ابتلائها بطلانها انتهى كلامه وهو جسد لكن ينبغي الرجوع في صلوات الاقامه الى العرف فلا يقدح فيها الخروج الى بعض البلدات
والاربع المتصلة بالبلد مع صدق الاقامه فيها عاين في كلام السبل للشارع اقول انما يظن من هذا الكلام الذي نسب له فواته قد صرح بغير رسالة
التي في هذه المسألة المتعاقبات في الأفكار وهو لا في بطلان ما فوه من قديمنا التعلل عنه من القول بطلان الاقامه بالخروج الى خارج سور البلد ونحوها
الحق الايدي ان شاء الله عز وجل في شرح الارشاد وهو يشترط في بقعة الاقامه بلان يكون بحيث لا يخرج الى محل آخر حتى ولو كان في مسافة قريبة
الى العرف بحيث ين انهم في هذا البلد فلا يشترط التميز في البناء وبين والاسواق البعيدة من منى له وغير ذلك قد صرح في الشهادة في بيان بالاول الى

اعطاه الفهم فتمت في تنبغ الأدلة والأطالع عليها فهو معذور من جهة ولا غيره معذور من أخرى ما عدا الله وأيام بلطفه وكرمه ثم ما ذكره
في ذلك وكذا في الشئ من تصور الرواية من حيث التسامع انتخبنا أمثالها براهيم بن هاشم الذي قد علم حديثه في الصحيح جلد من أصحابه هذا
الاصطلاح وتلقاه بالتبوت جلد على أمثالها المحمود وبذلك صرح هذا الفاضلان ابقي في غير مقام مما لا يخفى ما فيه من الجواز فذوال الله العالم
الرابع قال في المدارك إذا سبق بينه المقام ببلد عشر أيام على الوصول إليه ففي نقطاع السفر بما ينقطع بالوصول إلى بلد من مشاهد تجدد
وسمى الأذان وجنان أظهرهما البقاء على التقصير إلى أن يصل البلد ويؤى لمقام فينا لآلة لأن مسافر فيعلوب حكمه إلى أن يحصل ما ينقطع لا كما
ولو خرج من موضع الإقامة إلى أن يفي تخصصه يخرج ولو بجفاء المجلدان أو الأذان الوجنان والمجته هنا اعتبار الوصول إلى محل التخصيص
بحال من سلم سالك الصادق فقال له رجل يريد السفر فخرج من قصره فقام إذا قوارى من البيوت وهو يتناول من خرج من موضع الإقامة كما ينبغي
من خرج من بلد انتهى قوله لا يخفى أن المفهوم من الخبر بخلافه على التخصيص بتمام الأذان وعدمه والحقا عن من ويلد البيوت وعدمه وكذا ما صرح
بما لا يخفى كما تقدم من أن قاروى الإقامة في بلد لا يفتقر التردد في واجبه ما لم يبلغ محل التخصيص هو أن حدود البلد شرعا من جميع نواحيها هي
هذه الأوضاع المذكورة وأن المتوطن في البلد لو أضاف السفر منها وجب عليه الإتمام إلى المحل المذكور وهو عبارة عن الخفاء من الآخرين المذكورين وكذا
لو رجع من سفر فأنه يجب عليه التقصير إلى المحل المذكور الذي هو عبارة عن مبلغ الأذان وربه من خلف المجلدان وماذا أجمعه لا من حيث هنا
حدود البلد شرعا إلى ذلك الموضع مما عرفه وفيه ذلك أن القيم بها المتوطن فيها الآياتم اختلفوا هنا في الدخول إليها من غير أهلها أو قصد نية
الإقامة قبل الوصول إليها فهل يصير حكمها حكم صاحبها بل لا يتم متى سمع الأذان أو رأى من عند جدران البلد لا حتى يدخل البلد ويؤى لآلة
بها ظاهر مما قدمه السيد السند وقوله جلد في الروض الثاني وبالاولى صرح المحقق الأردبيلي في شرح الإرشاد وهو الأظهر لما قدمناه في صدر
الكتاب وأما ما ذكر السيد هنا من الاحتجاج على ما ذهب إليه فيكون بطريق الاعتراض عليه أما أولا فلا مانع من أن يظهر منه ما اختاره من قولهم
مسافر فمات النقص بدعي تحجته في ذلك حدود البلد مع نية الإقامة التي حصلت منه قبل الدخول فاضطررر لأخلاق عندهم واعتبار هذه النية
في حال الخروج فكذلك حال الدخول فاستدل أنه بما ذكره لا يخرج عن المضادة وأما ما ذكره جلد قدس سره في الروض من أنه يتوقف كونها حكم بلقي
كل وجب لورج فيها عن نية الإقامة قبل الصلوة تماما وما به حكمها يرجع إلى التقصير وان أقام فيها ليأما وساوت غيرها من مواضع القرية فيه
ما ذكره المحقق الأردبيلي رحمه الله قوله حيث قال أن حكم كل موضع الإقامة حكم البلد يندى السفر هنا كما ينبغي في البلد بالوصول إلى محل التخصيص وحصل
بالخروج من غير فرق وهو ظاهر وعلم كون حكم البلد باعتبار التردد لورج عن نية الإقامة قبل الصلوة تماما يرجع إلى التقصير ليس بما يتوقف ذلك على
التسارع لا لآلة ما حصل بالنية فعني كون حكم كل بلد باعتبار التردد لورج حكمها حكم البلد ما دام متصفا بذلك الوصف وهو ظاهر انتهى و
هو جلد وجبه كما لا يخفى على الفطن القدير وماتنا في أن ما حكم به من التجا واعتبار الوصول إلى محل التخصيص في شخص الخروج دون مجرد الخروج من البلد
لرواية محمد بن مسلم باعتبار شمولها للقيم كصاحب البلد فهو الذي فيها يخرج منه وجاز فيها نية عتقه فاق محمد بن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله قال كنت
في الموضع الذي يسمع فيه الأذان فأتيت فأن كنت في الموضع الذي لا يسمع فيه الأذان ففقدت من سفره مثل ذلك شاملة باطلا قولنا هذا من الغرضين بحال
كل من الدخول والخروج فاق قوله أنا أقدم من سفره مثل ذلك شامل من قدم بنية الإقامة متى سمع الأذان وجب عليه القيام وهو وجه السيد قد
صرح في رواية محمد بن مسلم بشمولها للفطن والغريب المقيم بالبيت إلى خفاء المجلدان لو أراد الخروج وبلغه مثل ذلك في صدره محمد بن عبد الله بن سنان بالبيت
لأن الأذان لا يسمع فيه إلا في الموضع الذي لا يسمع فيه الأذان ففقدت من سفره مثل ذلك شاملة باطلا قولنا هذا من الغرضين بحال
في القادم من البلد ومن القادم الغريب الذي يريد الإقامة فيها لأن إطلاق القدوم بالبيت إلى الغريب لقادم إذا أقام ثم لم يلبس بمنع فخره لا عرفا بل
قد ورد هذا التقيد كذلك في صحيح زرارة عن أبي جعفر من قوله أنا من قدم بنية الإقامة لا يفتقر إلى أن يكون مقصداً الحديث وح فكان رواية محمد بن مسلم التي
أورد هادئة على مشاركة القيم لصاحب البلد وجوب إتمام حال الخروج إلى المحل المذكور ثم التقصير كذلك محمد بن عبد الله بن سنان ذلك على أنظرها
على الخالفين بالتقريب المتقدم ومثل ذلك صحيح محمد بن عثمان لم يتر في كتابنا الحسن عن أبي عبد الله قال إذا سمع الأذان أقم المسافر فاما ما سأل
باطلا قولنا هذا من سفره إلى بلد سواء كان بلد أو بلدة عزم الإقامة منها قبل دخوله أو قبل أن وجه الفرق بين حالة الدخول والخروج ظاهر في
صدق الإقامة عليه في الثاني دون الأول فاق في حال الدخول مسافر إلى أن يدخل البلد كما ذكره سابقا قلنا قد تقدم في أول البحث أن حدود البلد
من محل التخصيص كما أوجهاه من الأخبار وكلام الأصحاب لا يخفى بالوصول إلى البيوت وابقه فتوى محمد بن مسلم صدق صدره محمد بن سنان القوارى في
الأذان على الفرقين باعتبار الخروج حيا اعز فيه في رواية محمد بن مسلم بالبيت إلى المجلدان ثم ذلك في غير ما قلناه وإذا قدم من سفره مثل ذلك دخل
مضى الفرج لآلة قال إذا كنت في الموضع الذي يسمع فيه الأذان ففقدت من سفره مثل ذلك شاملة باطلا قولنا هذا من الغرضين بحال
من سفره مثل ذلك من أهل البلد لآلة أو ثوبا الإقامة بما كانه قال هذا الحكم لا فرق فيه بين الدخول والخروج للدخول والخروج ثم يخرج منه الداخل
الغير الفاضل للإقامة بالبلد حال دخوله لا تمسافر وان محجة له الفصل جلد قوله وبقي ما عدا ذلك من إطلاق الخبر والله العالم الخ أصس قال
في التبيين لو عزم على إقامة ليلة في مكان ينفل فيه من قرية إلى قرية ولم يعرف على الإقامة واحدة منها ليلة التي يسقط حكم السفر فيها لم يسقط حكم سفره
لأنه لم ينو الإقامة في بلد بعينه بل في بلد بعينه فلو نقل في سفره من محل الإقامة إلى الدار أو بعد فذلك ومحسن قوله ظاهر أنه لم يقصد بنية الإقامة في موضع من تلك القرى
فانتهى على الأمر وان إذا قام في قرية منها على ثلاثين يوما لآلة وقبل لبقه على السفر واستجاب على عدم نية الإقامة مع أن قد تقدم في نصيب جلد من

الأصحاب منهم الشيخ فيما تقدم من عبارته في التتبع في فرع الشرط الثالث بأنه يفتى في كل من المشافرة أو تفتى الطريق بعد قطع أربعة فراسخ بفنقل
حكم في القام ومقتضى ذلك أنه هنا كذلك إلا أنه قد قلنا أن ظاهر الأخبار وكلام جليل من الأصحاب كما بينهما عليه في الشرط الرابع هو احتشاد ذلك
بالأفام من البلد بمعنى أنه إذا دخل بلد أو لم يدرى بالبلد أو قام به بل قال اليوم أخرج أو عدا ونحو ذلك فإن الواجب عليه استصحاب التقصير لمقتضى ثلثين يوماً
وهذا هو الذي عليه الأخبار للفقهاء من غير ما أفتى في هذا الحكم في حجة السفر كما تقدم في غير ذلك من كلام الشيخ فلا يعرف له دليل واضح فأن قيل
منفوض عليكم بنية الإقامة عشرة أيام التي هي أحد الفواضع في سفر كان أو بلد كما تقدم فمضي على الأصحاب بأنه لا فرق في قطعها السفر بين كونها في بلد أو في
من الأرض ونحو ذلك مع أن الأخبار التي استندتم إليها في تخصيص الثلاثين بالبلد هي بعضها أخبار الأقدمين عشرين أو قد اشترك على المحكمين فهل مقتضى
ما ذكرتم أنه لا ينقطع سفره بأقامة عشرة أيام البلد دون الطريق قلنا ليس الأمر كما ظنت فإن من جملة الأخبار المتقدم في الشرط الرابع هو ما هو ظاهر
في قطع بنية الإقامة للسفر ولو كان في الطريق مثل صحبه على ابن جعفر وصحبه على ابن يقطين ورواية محمد بن مهمل عن أبيه فإن إطلاقنا شامل للبلد
الطريق بل الظاهر منها إجماعاً صحبه على ابن يقطين ورواية محمد بن مهمل عن أبيه أمّا هو الإقامة في السفر حيث قال في صحبه على ابن يقطين سأل عن رجل خرج
خمس فراسخ من بلد الإقامة وهو في صلوته أو يقضي فاليوم ويخوضها الزيادة المذكورة فإن المتبادر منها كون ذلك في الطريق حيث أنه لا أشعار فيها بالبلد
بالبلد بوجوبه وان صدق عنوان السفر على من كان في البلد ولو لم يدرى الإقامة ثم أتى في موضع من الإقامة في أحد فخر هذا الوتران وثبت عليه خروج
من الإقامة في الموضع الأول من الخلاف في الخروج إلى محل التخصيص مادونه وما زاد عليه **الشيخ** فإنه لا يملك ذلك فخرجت أن تبدأ الإقامة بقطع
السفر المذكور وعلى هذا فيقتصر الحكم بقعوده إلى التقصير بعد الصلوة على القام إلى قصد ما فيه جديلة بشرح فينا القصر ولوجع إلى موضع في الإقامة
بعد إنشاء السفر والوصول إلى محل التخصيص لطلب حاجته أو أخذ شيء لم يتم مع عدم عدوله عن السفر بخلاف ما لو وجع إلى بلد لذلك ولو بدأ
عن السفر إلى الموضعين انتهى وهو حيث لا التزم من أتى لطلب حاجته أو أخذ شيء لم يتم مع عدم عدوله عن السفر بخلاف ما لو وجع إلى بلد لذلك ولو بدأ
هذا التبعيض الإقامة والصلوة تماماً فانه ينقطع السفر وجب البقاء على القام حتى يزعم المسافر وظاهره الاتفاق عليه وعليه ذلك صحبه على ابن
الاستدانة الله تعالى فربما علم أنهم قد خرجوا من الإقامة في كلام السيد السند فلا عجب أن قدس الله روحهما بأشراط التوكل في العشر من جملة ما خرج
في ضمنها إلا ما دون المسافر ولو إلى محل التخصيص قطع أقامته ومقتضى بطلان الإقامة بطلان الصلوة تماماً والرجوع إلى التقصير وإن كان قد قطع
تماماً بذلك التبعيض أو لأمر أن صحبه على ولا الحضانة بالثبات الأصحاب لث على وجوب البقاء على القام بعد بنية الإقامة والصلوة تماماً إلى أن
يقصد المسافر والداض من المحكمين ظاهرة لأن مقتضى الحكم الأول هو وجوب إتمام بعد النية والصلوة تماماً إلى أن يقصد المسافر وهو أمر
أن يخرج في ضمن العشرة ولا يخرج ومقتضى الحكم الثاني الحكم ببطلان الإقامة بالخروج صلوا لم يصلي يمكن أن يكون في الجواب فيفسد الإطلاق الأول
بالحكم الثاني بمخالفته بشرط وجوب الإقامة وأما شرط ثلثين يوماً والصلوة تماماً وعدم الخروج من موضع الإقامة على الوجه المذكور في كلام
ويجوز أن يحد وجوب الأمر على القام إلى الصلوة لا إلى النية بمعنى أن يبق أن تبدأ الإقامة قبل انقضاء وقتها وبطلان التقصير المذكور بالخروج
من موضع الإقامة وجب البقاء على القام تماماً هو في الصلوة تماماً بعد تلك النية فلهذا نص في الصلوة بعد تلك النية بشرط عدم إتمام القام
هـ مما لا وجه للاتفاق راسخ في كلام والذي قد سرر حجباً بعرض الإشكال المذكور حيث أنه ظاهر أن ذلك لا يوجب إتمام الكلام جواباً عنه وهو حيث
الآن الذي يظهر من الخلاف في المسألة وإن من جملة الأقوال أنها هو البقاء على القام حتى يقصد المسافر وهو الذي رده شيخنا الشهيد الثاني فيقال
من كلامه وذكره بعض أحد من المحققين المعقدين هو أن مراد الغالب بانقطاع بنية الإقامة أمّا هو وجوب الرجوع إلى التقصير إلا أن كان هذا القول
معارضاً لما ذكره شيخنا المصنف في رده هذه المسألة المذكورة كما لا يخفى والله اعلم **المسألة الثانية** في الملك الذي ينفق به السفر
وقد وقع الخلاف هنا فيما ينقطع السفر من حرم الملك أو خصوص منزله فالشيخ يورد بين المتأخرين الأكثراً بجواز الملك ولو اتخذ واحدة بشرط الاستيلاء
في تلك الليلة ستة أشهر وذهب آخرون إلى اشتراط المنزل قال الشيخ في النهاية ومن خرج إلى قصد مكان كان فيها موضع يزره ولو سوطه وجب عليه
القام وإن لم يكن فيها منسكبة لم يجب عليه التقصير هو ظاهر في اعتبار المنزل وأما بالتبني إلى الاستيطان فهو مطلق وقال ابن التراز في كتاب الكامل
من كانت له قرية فيها موضع لسوطه كان له التقصير بحجارة التبايد وقال أبو الفضل وإن دخل معمر الدف فله فيه عليه القام ولو صلوة واحدة وهذه
العبارة إن كانها مشككة في التقيد خاصة وعدم تقييد الاستيطان بالثبوت الأشهر بل هي مطلقة في ذلك وقال الشيخ إذا سافر في طريقه بغيره أو على ماله ولو كان
له أصهار أو زوجة فله عليهم ولزموا المقام عشرة أيام حتى قدسوا عليه القام وقد بينا الجمع بينهما وهو أن ما روي أنه إن كان منزله أو بيته عماراً
أسوطه ستة أشهر مثله هذه الأضلاع الأضلاع الواردة في المسألة فالواجب وأذكر الأخبار مدنية ما يظهر منها ثم عطف الكلام على كلام الأصحاب
في القام فأقول وبالله سبحانه الشكر بلوغ المأوى الأول من الأخبار المذكورة في التعميل بين الفضل قال سالك الأب عبد الله من جلاس من أرضها
ينزل في موضع من تلك قرى أو بيوتها في الصلوة وإن كنت في غير أرضك فقل قول ظاهر في كل شيء أن تقيم مجرد الوصول إلى الأملاك المذكورة سواء كان
بها منزهة أو لم يكن أسوطها سابقاً ثم يحسب من فضل الإقامة ثم رقبه الشك في ردها إلى البرزخ فيقال سالك الرضاء عن القول بخروج إلى بيوتهم في اليومين
والثلاثة فيقصر لهم قال في المسألة كذلك فيمنع من منعه من السفر فيها ما قلناه في عدم اعتبار بنية الإقامة وروى هذه الرواية في كتاب غرر الحقائق
عن أصحابنا محمد بن أبي نصر قال سالك الرضاء عن القول بخروج إلى بيوتهم في اليومين والثلاثة ثم أبقوا في مكانهم مناهي صحبه الشك
تري **المسألة الثالثة** صحبه عبد الرحمن بن الحجاج قال في ذلك لا يبي عبد الله الرضاء يكون له القيل بعض ما يرب من بعض ما يقيم في مكانه أو يقيم في مكانه

هذا هو الذي عليه الأخبار للفقهاء من غير ما أفتى في هذا الحكم في حجة السفر كما تقدم في غير ذلك من كلام الشيخ فلا يعرف له دليل واضح فأن قيل

هذا هو الذي عليه الأخبار للفقهاء من غير ما أفتى في هذا الحكم في حجة السفر كما تقدم في غير ذلك من كلام الشيخ فلا يعرف له دليل واضح فأن قيل

بانتھن

بالاستدلال وتحقيق الكلام في المقام ان بن ظاهر الا صحابة الهدى في بعض الاخبار المذكورة كعصبة عمار بن مروان وموثة عبد بن زرارة ان السفر
الحرم موجب للاقام في ان يكون حرم في حد ذاته او باعتبار ما يتبعه عليه ومن الاول الفارق من الزحف والحارب عن غير مخرج فلو
على الوفاء وعدو من ذلك اية تارك لمحضه وجوبه عليه ومن اية الامم عن مولد المرأة الناشئة والناكث لم يها قبل على طاعة
العطب وان كانت الغاية حثا كان يكون السفر الحج والزيارة مثلاً ومن كل سفر استلزم ترك واجبة سبأ ما فيه من الثاني المسافر
لفعل الطريق او لقتل رجل مسلم او لا ضرر يقوم مسلمين او نحو ذلك وقد علم في المدارك ومثل صاحب التبيين الابن والناشئة في القسم الثاني
والثاني المذكور اطلاق التقيد كلام الصحابة عدم الفرق في السفر الحرم بين من كان غايته سفر معصية كفاصل قطع الطريق بسيفه والعدو
الفاسدين بسفرهم للتشاور والاباء او كان نفس سفره معصية كالفارق من الزحف والحارب عن غير مخرج فلو كان فدا لا يخفى
ان معنى السفر لانه غايته معصية ان يكون هناك امران ثابتان في الوجود الحاد في حد ذاته مقدم على الآخر والا فمقتضى عليه فان الغاية متناهية
في الوجود عن ذل الغاية مثلاً من سافر لقتل رجل بدينه فان السفر يحصل اولاً ثم تلك الغاية التي يتبعها فالتسليم هو لا حقيقة فحرم باعتبار
تلك الغاية عليه بهذا يظهر ان سفر المرأة الفاصلة به التشويز ليس كذلك لان سفرها بهذا المعنى ان حرم من اصله والتشويز لا يصلح هنا لان يكون من
الغايات التي تنبئ على السفر بعد وقوعه في سائر الاسفار التي غايتها حرمته بل هو حاصل من اذخر وجهها عن طاعة الزوج غايته الامران التقدي كما
من حيث هو قائم قبل هذا التقيد والمراد ان من جملة السفر الحرم في حد ذاته سفر المرأة اذا كانت قاصدة بالتشويز فان حرم سفرها ليس بحرم وبذلك
يظهر ان هذا من الغرض من اتمامها من القسم الاول كما ذكرنا وقال شيخنا الشهيد الثاني في الروض او حال هذه الافراد يقتضي المنع من خروج كل تارك للتو
بسفره لا بشرط ان ياتي الفاعل الموجه لعدم التخصيص اذا كان غايته مباحة فانه لم يرد من اتمامه عن المعصية لبيد ترك الواجب فلا فرق بين استلزام سفر الفاعل
ترك صلوة الجمعة ونحوها وبين استلزام تركه عن غيرها كعلم العلم الواجب كونه بل هو في الوجوب قوي وهذا يقتضي عدم التخصيص الا لا وحده التقيد
طلوعه من القوس في ذلك لا يدرك على ادخاله في القسم ولا على مطلق العاصم واما تداع على السفر الذي غايته المعصية فلا سبب في الاستدلال بغيره
يشكل بان رواية عمار بن مروان التي في الاصل في هذا الباب فتناول مطلق العاصم وكذا التعليل المشفاد من رواية عبد بن زرارة والاشاعرة المتفول من
بعضه لكن لا يخفى ان تارك الواجب كالتعميم ونحوه انما يكون عاصياً بنفسه التوك لا بالسفر الا اذا كان مضاداً للواجب وقتلنا باقتضاء الامر بالتي
التي من هذه الناحية الظاهر عدم الاقتضاء كما هو اختياره قلنا سر مع ان القصاص بين التعميم والسفر غير متحقق في اكثر الاوقات فاذ كره من
ان ادخل في القسم يقتضي عدم التخصيص الا لا وحده الثاني عن جدينا في قوله التحقيق في هذا المقام ان بن لا يخفى ان القهوم من الاخبار للفقهاء
وهو صريح في رواية ابي سعيد الخراساني وعمر بن محمد الفرائدي حرم السفر واباحه اتمامه على الفصل في هذه الاخبار للسفينة المذكورة على ان
الاعمال بالاثبات لا يحصى استلزام السفر لغير حرمته كترك الواجب مثلاً ولم يرد في محضره بانه فضلاً عن قصد ومنه يظهر ان علمه سفر تارك الجمعة من قبل
السفر الحرم ليس محله بناء على ما ذكره في تلك المسئلة من حيث انه مسلم لتفويت الواجب فانه انما يتبناه على نبوت تلك الفعلة من الاصولية من ان
الامر بالتي يسلم التي من هذه الناحية كما في على ما قد مر من ان القهوم في تلك المسئلة من حيث انه مسلم لتفويت الواجب فانه انما يتبناه على نبوت تلك الفعلة من الاصولية من ان
الاخبار المتقدمة من طاعة هو دوران القهوم مدار اليقين والفساد بل ذلك السفر ان قصد به امر حرمته كالفارق من الزحف والحارب عن غير مخرج مع امكان الوفاء
او التشويز والاباء او قصد غايته حرمته من غير اعتبار كماله مثلاً المتقدمة من القهوم ووجوب الاقام واما الوسائل من ترك الواجب لم يحط بها ولكن لا يخفى
به الفساد فانه لا يصح في القهوم نعم لو كان هو المقصود من السفر وتعلق به اليقين وقد ثبت حرمته في حد ذاته او باعتبار ما يتبعه عليه فلا اشكال فينا ذكره من وجوب
الانجام وبذلك يظهر ما في كلام شيخنا المتقدم ذكره من عدم ورود ما ذكرناه لاحاطة في التقيد عند ما ذكره سبط السيد السند وهو بذلك ما قلناه ما عدا
بدي هذا المقام من ان المعصية في السفر ابتداء واستلامه فلو قصد المعصية ابتداءً ثم ولوج منها في أثناء السفر اصبحت المسافحة فان بلغ الباقي مسافراً
فقد لا يلقه وظاهرهم الا فتان هنا على الحكم المذكور حيث ان ذلك ثابت في الاشكال من هذا من جملة ذلك فانه بعد التوجه من المعصية فاصلاً لتمام
فلا بد فيه من المسافرة واما لو كان سفره مباحاً ثم قصد المعصية في الاشياء انقطع وتخصر وجب عليه اتمام ما دام على ذلك الفساد ولو رجع عن ذلك
الفساد في فساد الاول وغيره من الفساد المباح رجع الى التقصير هل اعتبر هنا في رجوعه الى التقصير كون الباقي مسافراً فلو رجع وبقطع الصلوة
في الفؤاد لطلان المسافرة الاولى بقصد المعصية فافتقر في رجوعه الى التقصير الى قصد مسافرة جديدة وقبل لا وهو ظاهر المحقق في الخبر والاصلاح من
التفريق وبطع في الذكر واستدل عليه بان المانع من التقصير انما كان المعصية وقد ذلت قاله في المدارك وهو حجة في بعض الاخبار ولا عليه
اقول الظاهر ان ما اشار اليه المذكور في ما رواه الشيخ عن بعض اهل الصكر قال خرج عن ابي الحسن ان صاحب القيد بقصر ما دام على الجلالة فاذا اعد
عن الجلالة اتم فلا راجع اليها فتم في قاله في التقيد ولو ان مسافراً من يجب عليه التقصير من اتم طريقه الى قصد وجوبه عليه اتمام لطلب التقيد فان رجع من
سببه الى الطريق عليه في رجوعه التقصير والتم ان كلامه من اوقع لغيره الجنب المذكور وظاهره حل الجادة في التقيد على المحقق في الجادة التي تبتدئ ولو لم تكن
لاخر الشارع فانه يقتضي ما دل كذلك وان عدل عن ذلك اتم ووجه الاستدلال بالرواية المذكورة هو الامر بالتقصير بعد التوجه الى الجادة وهو اتم من ان يكون
الباقي مسافراً او قد ثبت في محله فتم تقدم المسافرة ويمكن الاستدلال اية على القول الثاني بزيادة على الرواية المذكورة ببعضه في ولا الفتنة في الشرط
الثالث حيث انتهت امره بالتقصير بعد رجوعه عن السفر من كان ساراً في يومه ذلك بربطه على اتم التي يملكها بالاصحاح في الرجوع وتلخيص
المسافرة من ان يظهر قوة القول المشهور في هذا المعنى ان لا يعلم في ذلك فاعلم في اخبار المسئلة في ان لا ينجح ظاهره من الاشكال لحد ما رواه الشيخ في صحيح

في المسئلة المذكورة في هذا المقام ان بن ظاهر الا صحابة الهدى في بعض الاخبار المذكورة كعصبة عمار بن مروان وموثة عبد بن زرارة ان السفر الحرم موجب للاقام في ان يكون حرم في حد ذاته او باعتبار ما يتبعه عليه ومن الاول الفارق من الزحف والحارب عن غير مخرج فلو على الوفاء وعدو من ذلك اية تارك لمحضه وجوبه عليه ومن اية الامم عن مولد المرأة الناشئة والناكث لم يها قبل على طاعة العطب وان كانت الغاية حثا كان يكون السفر الحج والزيارة مثلاً ومن كل سفر استلزم ترك واجبة سبأ ما فيه من الثاني المسافر لفعل الطريق او لقتل رجل مسلم او لا ضرر يقوم مسلمين او نحو ذلك وقد علم في المدارك ومثل صاحب التبيين الابن والناشئة في القسم الثاني والناشئة في القسم الثاني والناشئة في القسم الثاني

الحكم مثله وقطع العلامة في جملته من كثير والتبديل في الذكر على ما لا بد من ذلك انما يحصل غالباً بالسرقة الثالثة التي لم يخلل فيها اقامته تلك العشرة
 واصحابه ادرى من يخطئ في اكثر من ثلث ضاقت ثم قال ان صاحب القصر من الكارين والملاحين يجب عليهم الاتمام بنفسه وخرجه الى السفر ان ضمهم
 تقوم مقام كثر من لا ضغينة عن سفره كثر من حضره واستغنى بالاعمال في الحج الاتمام في ذي الضغينة وغيره من جعل السفر له ولغيره الثانية ولم
 تنف هذه الاقوال على مستلزمين من ادعاء كل منهم العرف على ما ذكره والواجب بالنظر في الاخبار اعادة صدق الاسم وكون السفر له فانه هو
 المستفاد منها ولا دلالة على ما ذكره من اعتبار الكثرة فضلاً عن صدقها بلهاتين او الثلث والله اعلم الثاني اعلم ان المقصود من كلام جملته من الا
 صحاب في القصة بحدود الكثرة التي يثبت عليها وجوب الاتمام هو ان يسافر ثلث مرات بحيث ينقطع سفره بعد الاولى والثانية اما بالوصول الى
 بلد اولي موضع جرم فيه الاقامته ثم يتجدد بعد الصلوة تماماً اعزم السفر ولا يفصل بين هذه القصاصات لثلاث باقامة عشرة في بلد ومدة في بلد
 مع نيته اقامته فانه يجب عليه اتمام في القصة الثالثة ويبقى الحكم مستمراً ان يقيم عشرة على احد الوجهين المتقدمين والذي عليه الشيخ و
 جملته من يثبت في تمام الاتمام او يكفاه او يكفاه في القصة اتمامه اقامته العشرة في بلد واحد والحق في الثاني والاصل من وجهها اقامته العشرة في
 في غير بلد عشرة ثم انما سفره قصر فيه فالظاهر ان ذلك ان ظاهر اصحاب الاقوال على اقامته العشرة في بلد واحد فاطمأن في السفر وموجب للنفق في
 الصلوة والحق في الثاني ومن تأخر عن ما باق اقامته العشرة في بلد يتهافتا في غير بلد ايته فلو نواها في غير بلد واتم في غير بلد ثم سافر قصر
 الاصل وان لم يزم الاقامته كذا فيهم من صاحب بلد واحد ومن تأخر عن الاقامته عند الاقامته عشرين عن غير من تقلد ما قلنا في يوم عشرة كاملة باليترا لا تجزئ البتة
 الصلوة تماماً وان لم يزم الاقامته كذا فيهم من صاحب بلد واحد ومن تأخر عن الاقامته عند الاقامته عشرين عن غير من تقلد ما قلنا في يوم عشرة كاملة باليترا لا تجزئ البتة
 العشرة الحاصلة بعد الفرض في ثلثين يوماً اي معتدرا بين يومين في غير بلد متقددا او عادياً على السفر لغيرهم يكون ما بعد الاثنتين المذكورة في حكم اقامته
 العشرة في يومين وجوب الاتمام وانقطاع السفر على هذا اذا بطل اتمام كثر السفر بناه بوجوه القول بلزوم البطلان بهذا الوجه حتى ان بعضهم قال يكون قصر
 مطلقاً في ثلثين يوماً على كون قصر هذا المصنف منزلة نيته اقامته العشرة في بلد واحد والحق في الثاني والاصل من وجهها اقامته العشرة في بلد واحد
 هو اتمام عشرة في بلد فاضطره من صوموا ثم ليلا وتوقف في هذا الحكم من اصل جملته من افاضل متأخري المتأخرين اوله فينا علم السيد السند في
 المداولة وتبعه الفاضل الخراساني والحدث الكاشاني واستدل اصحابه فيما ذكره من اصل الحكم وهو انقطاع اتمام كثر السفر باقامة عشرة في بلد
 بخلافه الشيخ من عبد الله بن سنان عن علي بن عبد الله قال لا بد من الاستقامة في منزلة الاخرة اتمام او قصر في سفره بالثبوت او بالليل وعليه صرح
 شهر مضل وان كان له مقام في البلد يذهب اليه عشرة ايام واكثر في قصر في سفره واكثر في قصر في سفره وان كان له مقام في البلد يذهب اليه عشرة ايام
 فيما بها مضل وان كان له مقام في البلد يذهب اليه عشرة ايام واكثر في قصر في سفره واكثر في قصر في سفره وان كان له مقام في البلد يذهب اليه عشرة ايام
 خسر الصادق على اليوم او اليومين في غير ذلك على ما يهونه اما اذا ملاق مورد هذا المكاري وهذا الحق في الخبر اخصاً من الحكم بالمكاري
 وفي غيره من الخارج قولاً وهو هجوم الفائل وقال بعض مشرح الفتاوى اعتدلاً اعتماداً في الشرائع حيث لم يقله غيره ولعل المصنف سمع من معاصريه في ذلك
 صحت واقتاناً فانها انما تضمنت اقامة العشرة في البلد الذي يذهب اليه والمداولة اقامة العشرة في بلد واحد والثالث فان ظاهر الخبر المذكور انه اذا كان
 له اقامة في البلد الذي يذهب اليه قصر في سفره اليه والاصل من ذلك التقصير قبل الاقامة بل يجب ان يفرغ عليها واجمع ذلك خارج عن محكمات
 يقولون بد الصلوة في القصة يدعى هذه الرواية في الصحيح بخلافها في المكاري في السفر في منزلة الاخرة اتمام او قصر في سفره بالثبوت او بالليل وعليه صرح
 صانع القليل وعليه صرح شهر مضل وان كان له مقام في البلد يذهب اليه عشرة ايام واكثر في قصر في سفره واكثر في قصر في سفره وان كان له مقام في البلد يذهب اليه عشرة ايام
 او اكثر في قصر في سفره واكثر في قصر في سفره وان كان له مقام في البلد يذهب اليه عشرة ايام واكثر في قصر في سفره واكثر في قصر في سفره وان كان له مقام في البلد يذهب اليه عشرة ايام
 القصص على اقامته في ولا فائل به بل هو اشتراك لا ومتاورد في المسئلة ايضاً رواية بوش عن بعض جاله عن علي بن عبد الله قال سألته عن رجل من المكاري
 الذي يصوم ويقيم قلاً اياماً مكروا اقام في منزله وفي البلد الذي دخله اقل من عشرة ايام وجب عليه الصيام والقيام وان كان مقامه في منزله او في
 البلد الذي دخله اكثر من عشرة ايام فعليه التقصير لا فطر وهذه الرواية مع ضعف سندها وان كانت في الاشكال المتقدمة الا انها تضمنت الرجوع الى التقصير
 بالامانة في غير بلد ايضاً قد عرف من كلامهم كاهو الشهود بين المتقدمين التخصيص في بلد واحد وبالحمل فان الاخبار المتصاحفة لا تستفاد من وجوب الاتمام على المكاري
 ونحو ذلك الا في الحدودة في الاخبار ومقتضاها بثبوت الحكم واستمراره ما دام الاسم باقياً والصادق به جارية والخروج عنها يملكون الخبرين مع ما عرفت
 من الاشكال المتقدمة فيها مشكل ويخرج دعوى اتفاق اصحاب خلوهم من الدليل وهو اشكل ثم لو كان هذا الخبر ان موافقين لكلام الاصحاب
 ومعضلين باقتناعهم على امر واحد لقوى الاعتماد عليها في تخصيص تلك الاخبار والشارع اليها الا ان كثر ما عرفت ليس كذلك واما ما ذكره في الاجابة
 من ان العمل بمصنف ابن سنان على رواية الصلوة في غير بعيد قال واستوجب ذلك بعض افاضل المتأخرين ولم يبرح مخالفة الشهود وقالوا اعتبار مثل هذه
 القصة لا وجه لها في حق احد ولكن قاعدة اصحاب هذا الاصطلاح المحدث هو التماثل على صحة السند وان كان من الرواية بخلاف المقتضى في قواعد الشرع
 والاصول الشرعية وهو لا يخرج من الجواز فكيف يمكن العمل بالخبر المذكور وقد تضمنت زيادة على ما تقدمناه اتمه في خامسنا اقل قصر في سفره بالثبوت
 وصام شهر مضل مع ان مقتضى الاخبار المعتبرة ان التقصير لازم لا فطر او قصر في سفره واشكل من ذلك لزوم هذا الحكم ففيها
 اقل من خمسة ايام في الرواية الصادق على اقامته يوم واحد بقصر في سفره ويصوم وهل يلتزم خلافه في الرواية في التقصير والصواب في الخبرين ذلك فكيف يمكن
 العمل بالخبرين مع مقتضى هذه الاحكام المخارجه عن مقتضى الاصول والقواعد واما ما ذكره الفاضل المتقدم من ان ايراد الصلوة لها في كتاب

كما لا يخفى على السامع البصير لا بد من جعل خبره لا يفتقر للمعاينة سدا ومتنا في اللفظ كما لا يخفى وغرض من هذه التعميم بيان القصد الى ما تضمنه رواية بولس
من حيث محسنه سند رواية الفقيه كما يشير اليه قوله اخبرنا بالجملة بعد بيان ما ذكرناه من حال الشك في ما منع من العمل بمضمون الخبر الاخير عاونا وباحصر
الاخير في رواية بولس في بيان حال الشك ما تقدم من صحة سند رواية الفقيه وهو من القسف والتكلف بكان غير خفي على السامع وتامنا ان لا يكون
من حل الواو في محضه فقه فخره وبصرف على انها محضه ولو سقطوا الالف من قلم القاسم وان سقطت بعد وكلفه الاشكال الثاني من حيث ما نسبنا لفرضه على
الاقامتين كما تقدم الا ان الاشكال الثالث من الاشكال المذكورة على رواية الشيخ باق بحال فان ظاهر العبارة المذكورة ومقتضاها هو انما هو انما هو انما هو انما هو
المقام في البلد الذي به ذهب اليه لاداءه فلا فائدة من منزله لا على حصول اللغز وتمامه بالفعل والمراعاة بالاسد لا اذ اقلها هو الثاني لا و فائدة عليه
الرواية غير مرد بالاعتقاد وهو المراد لا دلالة لنا عليه ولكن هذا انما لا يفتقر قلة سرعة البصر ثالثا ان ما ذكره في الاعتقاد عن سقوط قوله وبصرفه في
التي في محضه الفقيه من رواية الشيخ حيث انه موضع الاسد لا و بولس كما حصل الاختلاف في جوابه من التكلفات الحجة والحقائق الشديدة ولو قامت
هذه التكلفات في الروايات الست ابواب الاسد لان الحكم ان يقدم بريد وما هو اقل غرضه وبتدليل مثل هذه الدعوى بجد ليل خصمه
فهل عليه دليل في نفس ما يحتاج اليه ويزيادة ما يصح به وبرد عليه ويحذف ذلك كما لا يخفى على النصف ومن ذلك انما هو قوله من ورة امكن
استنباط ما هو مضمون من قوله وان كان له مقام لا اخر مشيما بذكره في حاشية الكتاب ان قوله في الخبر وان كان له مقام في البلد الذي به
المير عرق ايام شامل باطلا في البلد هو وطنه وغيره فان فيه انما لا يخفى على العارفين بالاسباب الكلام ان التبادر من هذه العبارة والمشارف
منها انما هو بلد الاقامة الخارجية عن وطنه والعبارة الظاهرة اذا اردت ذلك انما هو بوجه البعد وهذا اظهر من نظريتين الانصاف وجمنا
التعصب والاعتدال واما ما ذكره من الجواب عن الاشكال ما استعمل عليه المحققان من حكم الحس من وجهه بان المراد بالتقصير في التدار
بغير ذلك التواضع التواضع وان كان فيهم الفرق بينه فهو مثل تاويله المتقدمة التي قد عرفت بما ذكرناه انما هو غير مضمون من الذي بهجرت مثل
هذه التاويلات الشاذة البائرة والحقائق التصفية الشاذة التي قد عرفت انما هو لا يخفى في امثالها الباب لا تسد باب الاسد لا وعللا انما هو
المتوابع بالجملة فان ما اطال به هذا الفصل قد سترت به لغير المشهور ظاهر القصور واضح الفطور وان كان بغيره انما هو كالتواضع في الطور في الظهور
نعم ربما لاح من صحيح هشام ابن سالم المشار اليه في كلامه وقوله فيها الكاري في الجمال الذي يختلف وليس له مقام بتم الصلوة وبصوم
شهر معناه ما ذكره انما هو تلك ظاهرة في ذلك بل ربما كان الظاهر منها انما هو بيان ان هؤلاء الذين عادت في الاختلاف كلنا عرض لهم من
يكفي عدالتهم ليس لهم تاخير عن ذلك ولا يوقف عنه كما يشير اليه قوله في رواية اسحق ابن عمار المتقدمة كلنا جازم في شيء اختلفوا فيه يجب عليهم في
الصلوة والصوم وان اقاموا عشرة اوزاع مع عدم وجود من يكرى دوايمهم ولا يخفى على الناظر فيها هو القاعدة التجارية الا ان الكاري كثيرا ما يتوقف
في محله او البلد الذي به ذهب اليه عشرة وبذلك صحح شيخنا المجلد في الجارية فقال وقيل مكار لا يقيم في بلده او البلد الذي به ذهب اليه عشرة ايام
انتهى وهو جليل يد بعينه الاشكال وكيف كان فالاحتياط في امثال هذه المواضع طريق السلامة والله اعلم المستأمن من الشروط المتقدمة ان
يتواري عن البيوت بمعنى انه لا يراه احد من كان عند البيوت التي هي اخر خطرة البلد ويخفى عليه اذن البلد والمراد كناية احد هاهنا ترخص العفو
والانقضاء من الاتمام الى التقصير بالاصل في هذين الشرطين ما رواه الشيخ في التلخيص عظم الله قدرهم في الصحيح عن محمد بن مسلم قال قلت لابي
عبد الله رجل يريد السفر متى يقصر في البيوت وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عنه قال سألته عن التقصير قال اذا كنت
في الموضع الذي تسمع الاذان قائم واذا كنت في الموضع الذي لا تسمع الاذان فيه بقصر واد اقلت من سفره فشد ذلك وما رواه البرقي في الحسن في الصحيح
عن جابر عن عثمان عن رجل عن ابي عبد الله قال اذا سمع الاذان اتم المسافر وقالبه في كتابه لغيره الوضوء وان كان اكثر من يرد في التقصير اجلس اذا غاب عنك
اذان مصرتك وان كنت في شهر مضان فخرجت من منزلك قبل طلوع الفجر الى السفر فطرب اذا غاب عنك اذان مصرتك وقد تقدم في رواية اسحق ابن عمار المتقدمة
من كتابه لعل في المقام الثاني في بيان ما هو المختار من الاقوال في مسافة الاربعين الفارس في قوله فيها ليس قد بلغ الموضع الذي لا يسمعون فيه اذان
مصرهم الذي خرجوا منه الى آخره مما يؤذن بكون خلف الاذان موجبا للتخصيص ما ذكرناه من التقصير في التخصيص في الخبرين المذكورين هو احد الاقوال في
المسألة جعابها خبر اخبارها المذكورة وهو المشهور بين اصحابنا سيما المتأخريين الا انهم عبروا عنها بجملة جدران البلد بمعنى انه لا يجب عليه التقصير
حتى يظهر عن جدران البلد الذي خرج منه او يخفى عليه فانها او قبل بجملة ما معا ونقل عن الرضا في التلخيص وشبهه شيخنا الشهيد الثاني في
المشهورين المتأخرين في قوله ابن بابويه اذا خرجت من منزلك فقص الى ان تعود اليه واعبر الشيخ المفيد وسلا الاذان خاصة وقال ابن ادريس
عقاد عند حمله الاذان المتوسط دون الجدران وعن الصدوق في التلخيص انما اعبر خفاء المحيطان قوله لا يخفى ان الظاهر من صحيح محمد بن مسلم في
وقوله فيها اذا توارى عن البيوت انما هو بمعنى اذا جدد المسافر بالقرب في الارض على جملة ابراه اهل البيوت والمراد بالتواري عن البيوت انما هو البيوت
بلفظ معناه كما في قوله عز وجل واسئل القرية اهل القرية هذا هو ظاهر اللفظ في باب الاشكال وبه يقرب مقتضى هذا الخبر نحوه من خبر خلف الاذان
فان توارى المسافر من اهل البلد وخلف الاذان متعاربان ولا يرضى التفاوت بينهما فلا فائدة من الاذان في الشرح على التريب كما هو كقولك عرفا
وتبادرا واما ما ذكره في محله من حل الخفاء البيوت عن المسافر فلو لم يزل في البيوت على معنى قوله في البيوت عن رفع كونه خلافا
ظاهر للفظ المذكور لا يخفى ما فيه من التفاوت انما حشر بين العلامة من المذكورين فانه بعد ان يخفى عليه سماع الاذان لا يخفى عليه جدران البلد

الآية من أن ذلك كما هو ظاهر من تأمل السبب في اختلاف أقاليمها واختلاف الأقسام في البحر بين لغز المسألة بعضهم جمع بالتصريح ذكره الله تعالى
 بناء على القول الثاني من أشكاله من بعض كل من في التبع في التلاوة ومن تبعها جوار بين الخبرين بتفصيل كل منهما بالأخر فيزم ارتكاب التخصيص
 في كل منهما وهو بعيد جداً بقرينة الكفاية بأحد هاتين كل من الخبرين فهو في قوة تأخير البيان عن وقت الحاجة وإنما من ذهب إلى الاعتقاد على
 الأذان المتوسط دون التواري فلهذا لم يدر في أنه وكونه أصبغ الاعتباره الأذان المتوسط مع اختلاف البيوت والمجذبان في سرعة انخفاض وعديها
 بحيث يرى بعضها من أزيد من فرسخ وللنقاوت الفاحش بين خفاء الأذان والمجذبان كما اشترى الله تعالى وأحق هو ما ذكرناه من التخصيص بناء على أن
 الحكي الذي فقهه من الخبرين ما نفل عن التبع على ابن بابويه فقبل أن وجه الاعتقاد على ما رواه ابنه الصدوق في الفقيه من سلك حيث قال وقد
 عن الله أنه قال إذا خرج من منزلك فقم على أن تعود إليه فإذ في الدعوى ولو صححت كان الجمع بالتصريح قبل الوصول إلى أحد المنهاج مقتضى لكن مقتضاها
 غير معلوم انتهى أقول ومثل هذه الرواية ما رواه الشيخ في الموق في طين يقطع عن أبي الحسن في الرجل ياف في شهر رمضان اضطر من منزله قال إذا
 حلت في منزله الليل بالسر فاعلم إذا خرج من منزله الخبر يمكن أن يكون مثلاً ما رواه في الخامس في التبع عن حماد بن عثمان عن رجل عن أبي
 عبد الله في الرجل يخرج ما قرأ قال بقصر إذا خرج من البيوت بحل البيوت على البيت الشافعي مع إمكان حملها على بيوت البلد والمرا من المخرج
 منها التواري لصحة في الترخيص جميعاً بيننا وبين روايات السند ولعله الأقرب لهذا ولا يخفى عليك أن ما صرح به الشيخ في المكارم في الخبرين
 في كتابه لفعل الرضا حيث قال في أن خرج من منزلك فقم على أن تعود إليه ومنه يعلم أن مسئلة أنما هو الكتاب المذكور على الطريق
 التي عرفنا في غير مقام مما تقدم وعلى إنشاء الله تعالى وبذلك يظهر لك قوة ما ذهب إليه الشيخ المذكور لا في هذه الروايات المذكورة عليه
 ولا وجه الجمع بينهما وبين ما دل من الأخبار المتقدمة على أنما التخصيص يعمل الترخيص إنما ذكر في الخبرين من التخصيص قبل وصوله إلى أحد
 المجذبان حيث لفعل التخصيص في آية التفرقة بين التخصيص في الأرض الذي هو عبارة عن التفرقة بين ما يكون ما دل على هذه الأخبار
 مخالفاً لظاهر الآية واختيار الترخيص بوصول أحد المنهاج ومنه ما وافقه لنا في ترجيح ذلك على هذه الأخبار لا سيما حمل هذه الأخبار
 على التخصيص كما أحفل بعض أصحابنا بقوله الأرحج وإن لم يعلم الغالب منهم بذلك وكيف كان فالقول للعدول في المسألة ما قدمنا ذكره أو لا والله
 الصواب في بيان الأول قال في المدارك وذكر الفارح أن الخبرين في رتبة المجذبان لا يشبه ومقتضى الرواية التواري من البيوت والنظم مقتضى
 وجود احتمال بينهما وبينها وإن كان قليلاً وانت لا يفترق بينهما بعد ذلك لصدق التواري ولا وفكر التخصيص أن البلد لو كانت في علمه موطأ وهذه
 أعرفنا بالأسانيد فلهذا لم يمتثل قولاً بالكفاية بالتواري في التخصيص فكان لا بد من الخبرين هكذا في بعض نسخ الكتاب في بعضها ومقتضى الرواية
 التواري من البيوت والنظم أن معناه استناره عنها بحيث لا يرعى من كان في البلد وذكر التخصيص أن ما تقدم والنظم الأول في التقدمة
 التي خرجت عند أول الثابتين فثبت العدول مما ذكرنا أو لا وقد وقع له مثل ذلك في مواضع من شرحنا في مسئلة الفرائض في منلوها للجهل بكونه
 بعد فكرنا من التخصيص في العلم للفرط والوهل ويجعل قولاً بالكفاية بالتواري في التخصيص مقتضى أنما ينطبق على التقدمة الأولى التي عدل عنها وهو قد أصح
 هذا الوضع وغفل عن ذلك وبيان ذلك أن الظاهر من المسئلة عليه هذه التقدمة الأخيرة يرجع إلى ما أخرناه في معنى الرواية وإن المراد منها خفاء
 الشافعي من أهل البلد لا خفاء البلد عن الشافعي فقولنا بعد ذلك عن التخصيص اعتباراً بالأسانيد في البلد لا يكون في علمه موطأ ولا وفكر التخصيص
 أنما اقتضى على التقدمة القديمة التي أن يرى ببيان الأخيرة وقوله استناره عنها بحيث لا يرعى من كان في البلد هو الاستنار كما ينبغي ولو وجد
 الخائل إلا أنه لا يلهي هذه المسئلة عن العبارة في هذه العبارة وجعل هذه العبارة بهذا المعنى في العبارة الأولى كما لا يخفى وكيف كان فانه
 ينبغي أن يعلم أن المراد من قوله إذا توارى قناه التواري والخفاء بالقرب في الأرض والتبعية بها والبلد عن البلد كادك عليه الآية التفسيرية التي
 كيف اتفق كما لو فهمه فإن قوله عز وجل إذا ضربتم في الأرض لذهبوهن من الأرض لذهبوهن من الأرض لذهبوهن من الأرض لذهبوهن من الأرض لذهبوهن من الأرض
 البعد لأن النصوص الواردة في محله لا يخص قد وحلت جبال الآية وإن المراد من قوله لذهبوهن من الأرض لذهبوهن من الأرض لذهبوهن من الأرض لذهبوهن من الأرض
 وهذا هو المعنى الذي فهمه الأصحاب ضوان الله من الخبر المذكور ولو لم يزل هذا لوم الذي في قوله لذهبوهن من الأرض لذهبوهن من الأرض لذهبوهن من الأرض لذهبوهن من الأرض
 بهذه الأخبار وضع قاعدة كلية وبيناها بعبارة جلية تترتب عليها حكم التفسير والقيام ذهاباً وهو أنما خفاء الشافعي من أهل البلد وخفاء الأذان
 عليه واما وجود مخالطة الذي قد يكون وقلاً يكون وقد بعد وقد قرب مع عدم الدليل عليه فلا يصح أن يكون ضابطاً كلياً ولا قانوناً
 جلياً وباجل فأن ذكر قد ستر لا يخرج عن مجازة أو غفلة والله العالم الثاني قد صرح جلية من الأصحاب بأنه لا عبرة بأعلام البلد
 كالمنارة والقلاع والقباب قالوا ولا عبرة لجماع الأذان المرط في العلم كما أنه لا عبرة بالأذان المرط في الانخفاض في قولنا والجميع مما لا يثبت
 به حمل الروايات المتقدمة على ما هو الغالب المعروف ثم اتهم صرحوا بأنه بأن ما دل على خبرنا أنما خفاء البيوت وخفاء الأذان
 المراد به بيوت البلد وأذانها بالنسبة إلى القرية والبلد الصغيرة أو الوسطة وإذا لو كان البلد كبيراً مستندة قالوا وهي التي استندت عليها بحيث لا يخرج
 عن القاعدة فاتهم حملها على ما حكم فيها بالنسبة إلى نفاذ في مسافة الترخيص التي هي عبارة عن خفاء الأذان والمجذبان عند التفرقة منها
 فقالوا أن الاعتبار في خفاء الأذان والمجذبان الموجب للتخصيص من غير خفاء البلد إلا أن تكون مستندة على الوجه المذكور فالخبرين جدران
 المحلة وكذا إذا كان محلاً لم يفرق في هذا الفرق والتفصيل ولا في اعتبار المحلة بل يعلل بعقل عليه ولو يصح حملهم بالدليل على ذلك و
 كانه امر مسلم بينهم بل ربما دل ظواهر الأخبار المتقدمة على رده نظر إلى اطلاقاتها وعمومها وبعضلة تلك آية مؤيدة لفتاوى ابن أبي عمير عن الشافعي

فشرط القصر

٢٣٣

عن سبب الباطنة ان كان بقصر الصلوة حين يخرج من الكوفة في اول صلوة تخضر والتقريب منها ان لا يربان الكوفة كانت من البلدان التي
 المتعددة والمخرج في بلدانها بقصر الصلوة بعد الخروج منها والخروج منها وان كان محب ما ينال في يادى النظر جلا الا انك بموعونا
 من الايمان ان حدود البلد عبارة عن ما ينال في محل التخرج من ارض الخروج منها هو الوصول الى ذلك المكان ولو كان الحكم كما ذكره
 من الاعتبار بالهجرة في البلد المتعددة والحدود ان هذه البلد كذلك لا التخرج منها وانما على الحكم بها بل ينبغي ان يقتصر بالهجرة
 وروى البرقي في الناس في الصحيح عن خالد بن عوف عن رجل عن ابي عبد الله قال: المسافر يقتصر حتى يدخل مصر والتقريب منه كما تقدم من ان
 يدخل مصر الوصول الى اول حدوده وهو مجاوز محل التخرج اختلفا فانه كانا كانت حدود البلد منه بل الى المكان المشار اليه فدخلوا
 يصدف دخول مصر كما هو ظاهر ومن الظاهر ان لفظ مصر يقابل على البلدان للتعدي دون مصر والبلدان الصغار ولذا قالوا للكونة
 والبصرة مصرين كما وقع في الاخبار وكلام اهل اللغة وكثير ما فهم في كلامهم سمي بما يوصلون اليه من الامصار والمصر ولو
 كان الامر كما يدعون من الاعتبار بالهجرة في البلد المتعددة ليجعل اختلفا في التقدير ما ذكره بل غايته اعتبار الهجرة والحدود اذا ما اوردوا وبنجد
 على ان الامم كما ذكره في التورع كما في هذه البلد المتعددة فالواجب انما الهجرة لحدودها في حكم من اقام عشرة في بلد واحدة من
 التخرج لم يجز لم يجز ان يخرج من التخرج منها وانما في اصلية الاقامة بذلك نيت يخرج في الهجرة فلهذا لا يجوز له الخروج الى سائر
 الجاهل الخارج عن هذا المقدار بالتسليم لحدوده وهو مع كونه في حوايه في ذلك المسئلة موجب للخروج في منع المسافر المقدم من التخرج في
 البلد المتعددة من الجاهل ومطالبة كاهو الغالب الذي عليه كما في التماس مع انه في يظهر له اذ ولا خيب في الاخبار في جميع عموم البلوف به مضاعفا
 الى الصالة بانه التخرج عنه وبالحاجة فان ما صرح به من هذا الفصل لا يخرج من الاشكال كما عرفت والله اعلم الا انك قد عرفت الكلام
 في هذا التخرج حال الذهاب ما فيه من الخلاف بين اصحابنا من اهل البيت والاباء وقد اختلفوا في حكم الايام وظاهر القولين المشهورين
 بين المتأخرين هو كون ذلك في الذهاب والايام لان التخرج الذي هو المذهب احد المتأخرين بالقول المشهور بين المتأخرين ذهب الى ما ذهب اليه
 الشيخ علي بن بابويه وابن الجببر من القول بالتقريب في السفر وقد عرفت الاختلاف في الذهاب بين مذهبنا ومذهبهم والشيخ المذكور قد ذهب الى الحق في
 التخرج في مواضع المتقدمين في الذهاب وهو لا كلفا باحد الامرين خالفهم في الذهاب فذهب الى وجوب التقصير في جميع الاذان واحدا في المداورة
 على وجهه في نسيان قال في المداورة بعد نيل عبارة الحق في ذلك ما اخبره للمرة في حكم العود اظهره لاقوال السئلة لقوله في رواية ابن سنان التخرج
 واداءت من سفره مثل ذلك وانما الركعتين المص هنا باحد الامرين كما عرفت في الذهاب لا انقضاء التخلي هنا على اعتبار غيره المجددان والظاهر عتيد
 بالتخلي الذهاب ما تقدم من التخرج على الايام بين المتقدمين وجعلها من ايام ذلك وامتناع الايام هو ما ذهب اليه الشيخ علي بن بابويه ومن تصدقنا
 على الاول ما عرفت وعلى الثاني الاخبار للمكانة التي قدمناها في التخلي في جميع احوالها من مقامات الشرائع فانها صحيحة وكما في مقامات
 الكلام على ما قلناه والاصحاب ضوان الله عليهم لم يردوا ما تقدمنا ذكره وكما اوردوا بعض ذلك واجابوا عن ما نقلوه منها من ذلك ما اجابوا
 في التورع حيث قال في جميع ما ذهب اليه من اعتبارها معادها ما وايضا كما قلنا فاعلم علم وخالف هذا جازما حيث جعلوا نهاية التقصير في
 التخرج استثناء الاخبار تدل على استمرار التقصير في دخول التخرج ولا يصح فيها بل في زمان ماديون الخلفاء في حكم التخرج انتهى وهو راجع الى ما اجاب به
 الكلام في التخرج حيث قال بعلان اورد مصنف العيصي مؤلفا سمي بن عمار المراد بهما الوصول الى موضع جميع الاذان ويرى المجددان فان من وصل
 الى هذا الموضع يخرج من حكم المسافر يكون بمنزلة من يصل الى التخرج وفيه ان جاز من اخبار المسئلة التي قلنا انها قدمت حيث بوجوب التقصير بعد دخول
 البلد فيصير الاقام على ذلك كمثل قوله في مؤلفه سمي بن عمار التي ذكرها الرجل يكون مسافرا ثم يقدم فدخل بيوت الكوفة ايتى الصلوة لم يكون مقصرا
 حتى يدخل اهله قال بل يكون مقصرا حتى يدخل اهله وفي مصنفه يوعون بن عمار قال: ان اهل مكة اذا اذنوا للبيت ودخلوا من اهلهم اعدوا اذوا ودخلوا
 منزلة مقصرا وادخوها مصفرا والحج والعمرة في وجوب التقصير في البلد ما لم يدخل منزلة تكليفية مذكورة من التحويل المذكور وما جاب
 للمداورة ومثله الفاضل الشراسبي القائل في الجمع بين هذه الاخبار وبين غير مصنف ابن سنان في القول بالتخرج بعد وصوله الى محل التخرج في تمام
 الاذان الذي هو مورد الرواية المذكورة فانه يقتضي بين المصنف والاصحاب ان يدخل منزلة وفيه ان طواهر الاخبار المذكورة ظاهرة بل يصح في وجوب التقصير
 ما لم يدخل منزلة ولا يستقام مؤلفا من بكر المقتدر في هذا الاظهر ان قولنا فاعلم ما ذهب اليه مصنف ابن سنان المذكور بمنطوقها هو وجوب التقصير في الرجوع
 الى ان يبع الاذان وهو مورد التمسح مع الاذان اتم والمخاض منها حصلت بها المنهوم ولا ريب في ضعف معارضته للمنهوم للمنطوق سيما اذا قلنا هذا
 المنطوق جردا وان عليه من جهة فكل من اطاعها هو الذي بان الغرض من الرواية انما قلنا في المنطوق دون المنهوم وان المراد ان المسافر يقتصر في هذه
 الغاية وان مقصرا بعد ما سبق هذا على تقدير ما ذهب اليه المصنف المذكور بعد صدها كما قلنا في الاشارة اليه واما مع ثبوتها وان ذلك على ما ذكره
 في لا يفي وثبوت بعد معارضته اقتراح المذكورة ودرجها في هذا المذكور على التقدير لان مذهبنا كثر الغاية كما ذهب اليه جاز من اصحابنا هو ان لا
 لا يبع مقصرا الى ان يصل الى الموضع الذي يستأمن فيه المصنف في قوله الا ان بعضهم ايتى بغير محل هذه الاخبار وعلى التقدير كما يظهر من صاحبنا لوسائل و
 انما ان الامر بالهجرة انبسط ذكره وكيف كان فالظاهر عندنا من الاخبار هو ما عرفت في ذلك فاعلم انما قلنا من ذكر هذه الشروط السبعة المذكورة وهذا
 بطلان كلياتان وهو انه في كل هذه الشروط فليجوز الاجماع على ان في مواضع فذلك القصص وكلام الاصحاب على استثنائها ومنها اجاها لاهل الحكم
 مع استحالة الشرط للوجوب للمصنف على الاظهر منها الناس وقد خرج الوقت ومنها من كان في احوالها من الاربعين والعشرون في الشائبان

عن سبب الباطنة ان كان بقصر الصلوة حين يخرج من الكوفة في اول صلوة تخضر والتقريب منها ان لا يربان الكوفة كانت من البلدان التي
 المتعددة والمخرج في بلدانها بقصر الصلوة بعد الخروج منها والخروج منها وان كان محب ما ينال في يادى النظر جلا الا انك بموعونا
 من الايمان ان حدود البلد عبارة عن ما ينال في محل التخرج من ارض الخروج منها هو الوصول الى ذلك المكان ولو كان الحكم كما ذكره
 من الاعتبار بالهجرة في البلد المتعددة والحدود ان هذه البلد كذلك لا التخرج منها وانما على الحكم بها بل ينبغي ان يقتصر بالهجرة
 وروى البرقي في الناس في الصحيح عن خالد بن عوف عن رجل عن ابي عبد الله قال: المسافر يقتصر حتى يدخل مصر والتقريب منه كما تقدم من ان
 يدخل مصر الوصول الى اول حدوده وهو مجاوز محل التخرج اختلفا فانه كانا كانت حدود البلد منه بل الى المكان المشار اليه فدخلوا
 يصدف دخول مصر كما هو ظاهر ومن الظاهر ان لفظ مصر يقابل على البلدان للتعدي دون مصر والبلدان الصغار ولذا قالوا للكونة
 والبصرة مصرين كما وقع في الاخبار وكلام اهل اللغة وكثير ما فهم في كلامهم سمي بما يوصلون اليه من الامصار والمصر ولو
 كان الامر كما يدعون من الاعتبار بالهجرة في البلد المتعددة ليجعل اختلفا في التقدير ما ذكره بل غايته اعتبار الهجرة والحدود اذا ما اوردوا وبنجد
 على ان الامم كما ذكره في التورع كما في هذه البلد المتعددة فالواجب انما الهجرة لحدودها في حكم من اقام عشرة في بلد واحدة من
 التخرج لم يجز لم يجز ان يخرج من التخرج منها وانما في اصلية الاقامة بذلك نيت يخرج في الهجرة فلهذا لا يجوز له الخروج الى سائر
 الجاهل الخارج عن هذا المقدار بالتسليم لحدوده وهو مع كونه في حوايه في ذلك المسئلة موجب للخروج في منع المسافر المقدم من التخرج في
 البلد المتعددة من الجاهل ومطالبة كاهو الغالب الذي عليه كما في التماس مع انه في يظهر له اذ ولا خيب في الاخبار في جميع عموم البلوف به مضاعفا
 الى الصالة بانه التخرج عنه وبالحاجة فان ما صرح به من هذا الفصل لا يخرج من الاشكال كما عرفت والله اعلم الا انك قد عرفت الكلام
 في هذا التخرج حال الذهاب ما فيه من الخلاف بين اصحابنا من اهل البيت والاباء وقد اختلفوا في حكم الايام وظاهر القولين المشهورين
 بين المتأخرين هو كون ذلك في الذهاب والايام لان التخرج الذي هو المذهب احد المتأخرين بالقول المشهور بين المتأخرين ذهب الى ما ذهب اليه
 الشيخ علي بن بابويه وابن الجببر من القول بالتقريب في السفر وقد عرفت الاختلاف في الذهاب بين مذهبنا ومذهبهم والشيخ المذكور قد ذهب الى الحق في
 التخرج في مواضع المتقدمين في الذهاب وهو لا كلفا باحد الامرين خالفهم في الذهاب فذهب الى وجوب التقصير في جميع الاذان واحدا في المداورة
 على وجهه في نسيان قال في المداورة بعد نيل عبارة الحق في ذلك ما اخبره للمرة في حكم العود اظهره لاقوال السئلة لقوله في رواية ابن سنان التخرج
 واداءت من سفره مثل ذلك وانما الركعتين المص هنا باحد الامرين كما عرفت في الذهاب لا انقضاء التخلي هنا على اعتبار غيره المجددان والظاهر عتيد
 بالتخلي الذهاب ما تقدم من التخرج على الايام بين المتقدمين وجعلها من ايام ذلك وامتناع الايام هو ما ذهب اليه الشيخ علي بن بابويه ومن تصدقنا
 على الاول ما عرفت وعلى الثاني الاخبار للمكانة التي قدمناها في التخلي في جميع احوالها من مقامات الشرائع فانها صحيحة وكما في مقامات
 الكلام على ما قلناه والاصحاب ضوان الله عليهم لم يردوا ما تقدمنا ذكره وكما اوردوا بعض ذلك واجابوا عن ما نقلوه منها من ذلك ما اجابوا
 في التورع حيث قال في جميع ما ذهب اليه من اعتبارها معادها ما وايضا كما قلنا فاعلم علم وخالف هذا جازما حيث جعلوا نهاية التقصير في
 التخرج استثناء الاخبار تدل على استمرار التقصير في دخول التخرج ولا يصح فيها بل في زمان ماديون الخلفاء في حكم التخرج انتهى وهو راجع الى ما اجاب به
 الكلام في التخرج حيث قال بعلان اورد مصنف العيصي مؤلفا سمي بن عمار المراد بهما الوصول الى موضع جميع الاذان ويرى المجددان فان من وصل
 الى هذا الموضع يخرج من حكم المسافر يكون بمنزلة من يصل الى التخرج وفيه ان جاز من اخبار المسئلة التي قلنا انها قدمت حيث بوجوب التقصير بعد دخول
 البلد فيصير الاقام على ذلك كمثل قوله في مؤلفه سمي بن عمار التي ذكرها الرجل يكون مسافرا ثم يقدم فدخل بيوت الكوفة ايتى الصلوة لم يكون مقصرا
 حتى يدخل اهله قال بل يكون مقصرا حتى يدخل اهله وفي مصنفه يوعون بن عمار قال: ان اهل مكة اذا اذنوا للبيت ودخلوا من اهلهم اعدوا اذوا ودخلوا
 منزلة مقصرا وادخوها مصفرا والحج والعمرة في وجوب التقصير في البلد ما لم يدخل منزلة تكليفية مذكورة من التحويل المذكور وما جاب
 للمداورة ومثله الفاضل الشراسبي القائل في الجمع بين هذه الاخبار وبين غير مصنف ابن سنان في القول بالتخرج بعد وصوله الى محل التخرج في تمام
 الاذان الذي هو مورد الرواية المذكورة فانه يقتضي بين المصنف والاصحاب ان يدخل منزلة وفيه ان طواهر الاخبار المذكورة ظاهرة بل يصح في وجوب التقصير
 ما لم يدخل منزلة ولا يستقام مؤلفا من بكر المقتدر في هذا الاظهر ان قولنا فاعلم ما ذهب اليه مصنف ابن سنان المذكور بمنطوقها هو وجوب التقصير في الرجوع
 الى ان يبع الاذان وهو مورد التمسح مع الاذان اتم والمخاض منها حصلت بها المنهوم ولا ريب في ضعف معارضته للمنهوم للمنطوق سيما اذا قلنا هذا
 المنطوق جردا وان عليه من جهة فكل من اطاعها هو الذي بان الغرض من الرواية انما قلنا في المنطوق دون المنهوم وان المراد ان المسافر يقتصر في هذه
 الغاية وان مقصرا بعد ما سبق هذا على تقدير ما ذهب اليه المصنف المذكور بعد صدها كما قلنا في الاشارة اليه واما مع ثبوتها وان ذلك على ما ذكره
 في لا يفي وثبوت بعد معارضته اقتراح المذكورة ودرجها في هذا المذكور على التقدير لان مذهبنا كثر الغاية كما ذهب اليه جاز من اصحابنا هو ان لا
 لا يبع مقصرا الى ان يصل الى الموضع الذي يستأمن فيه المصنف في قوله الا ان بعضهم ايتى بغير محل هذه الاخبار وعلى التقدير كما يظهر من صاحبنا لوسائل و
 انما ان الامر بالهجرة انبسط ذكره وكيف كان فالظاهر عندنا من الاخبار هو ما عرفت في ذلك فاعلم انما قلنا من ذكر هذه الشروط السبعة المذكورة وهذا
 بطلان كلياتان وهو انه في كل هذه الشروط فليجوز الاجماع على ان في مواضع فذلك القصص وكلام الاصحاب على استثنائها ومنها اجاها لاهل الحكم
 مع استحالة الشرط للوجوب للمصنف على الاظهر منها الناس وقد خرج الوقت ومنها من كان في احوالها من الاربعين والعشرون في الشائبان

قال سلك الرضا عن القائلين بمكة والبيت في عصره او انما قاله قمر الزمان على مقام عشرة الشايع والخبرين رواه عن قائل سلك الرضا عن هذا
ان اصحابنا اختلفوا في الحرم بين بعضهم بقصرهم وبقصرهم يتيم واثابهم على زواجرهم واثابها اصحابنا في القام وذكر عبد الله بن حبيب واثابهم
قال رحمه الله بن حبيب ثم قال لا يكون الا في القام على اقامه عشرة ايام وصل التوافل ما شئت قال ابن حبيب وكان حجتان باخرى لا تمام **القام**
والعشر وكذا حجة موصية في كتاب الملوك قاله في عبد الله مكة والمدينة كسائر البلدان قال نعم قلت روي عنك بعض اصحابنا
انك قلت لم اتوا بالبيت بجوف قال ان اصحابكم هؤلاء كانوا يقدرون يخرجون عن الصلوة فكم هلك لم فلا قلنا انما قول رواه عمار بن
موسى الروية في كتاب كامل الزيارات لابن قولونه قال سلك ابن عبد الله عن القائلين في الحجاز قال ليس الصلوة الا في الحرم لا في القصر لا في التوافل
هذا ما وثقه عليه اخبار الملة وانت خبير بان هذه الاخبار السبعة الاخرى من الادلة الدالة على ما ذهب اليه الصدوق ومن قال بمكة قلنا قد
سره في كتاب التفسير بعد ذكر الزواجر اربعة ما هذا المظهر قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله بعد ذلك ان يجرى على اقامه عشرة ايام في هذه النوازل
حتى يتم وقصر يوم ذلك ما رواه محمد بن اسمعيل بن يزيع ثم سأل الرواية وهي الخامسة والعشرون وقال في كتابنا هذا جمل فصل صحة هذا الخبر
وهو الاصل ما ظهر من بيان النبي الانسان في حرمهم مقام عشرة ايام ويتم ولا ينجون من مقام عشرة ايام فيصير ليس ما يقوله غير اهل الاستنبار
يشق ان يتم في هذه المواضع على كل حال انتهى اقول قد عرفنا ما حققناه سابقا ان اخبار القصر اثنى اخرجت خاصة على القصر كاذب البهت
سره وتاويل الا مصاب لما اقبلت منا فقلنا عنهم بعد رواية البعد من مضامين اكثر مما ذكرنا في الحواشي ابل غير مستقيمة كالا يحق على من اقبل التامل
حقه فيها قدمناه واثاب في تاولي خبر القام بل ذكره وفيه اوله ان لا يحق ان اخبار التي اسند والنهاية وجوب القصر في هذه المواضع
الحرم ان خاصة في المعارض اثنى اخرجت اخبار الحرم ومنه ما وجوب القصر في المواضع المذكورة مع ان اخبار القام التي وردت في الحرم
الاخرى لا معارض في الاخبار على خبر فاس على القصر فيها الا على اخر غار وهو ان لا يكون من الاخبار الملقاة في التواتر المحاور المحيية وهو
مع المحسن لا لا في الحجاز مع بقا الاخبار الكوفة بل معارض بالكلية واشتغال على خلاف ما صح به الاصحاب استفاضت به الاخبار كاسية
انشاء الله تعالى من صلوة التوافل مردود بضعفه وندوره وعلما قيامه بجوارض ذلك الاخبار العشرة القصيرة في الاقام في الحجاز الشريف معانها
الى ما عرفت في روايات غار من قديم في الغرائب في اخباره واشتغال كاطن عليه في الرواية في غير موضع بذلك وكيف كان فالكون في المعارض في الاخبار
القام فيها بالكلية في اثنى اخرجت عن اخبار القام منها فان استدلنا اخبار القصر الملقاة في هذه الروايات فمقتضى القاعدة في هذا حالها في هذه الروايات
فلا يتم الاستناد اليها كالا يحق على ذوا الافكار وثانيا ان لا يولد هذا وان امكن في بعض الاخبار الملقاة كالحج من المذكورين في كلامه الا انه لا يتم
في جملتها كاخبار يتم ولعلنا واحة وقوله في مورد لورث بعبارة او نحوها اما مقتضى ما نذكره في هذه الرواية فاذ ذكره قدس سره لا يصلح ان يكون
حاصلها في الاشكال بجميع اخبار الملة والقام ما تقدم من القريب في الرواية الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة بالجملة فان
الحق الذي لا شك فيه ولا حرج في هذه الاخبار الواردة في هذه السلسلة متضادة لا يمكن حمل بعضها على بعضها الا بما ذكره قدس سره من تاولي
روايات القام بنية اقامه العشر ولا ما ذكره الاصحاب من تاولي روايات القصر فيكون احد في الحجاز ولو محض زيادة على ما تقدم ان المفهوم من حجة
على من من زيارته على بن حبيب بل المارد من القصر فيها ورد به من الاخبار اثنى اخرجت ما كان عزه كسائر المواضع الا مع بنية اقامه من الزاد من الاقام
فيها ورد به من الاخبار اثنى اخرجت ما كان عزه كسائر المواضع الا مع بنية اقامه من الزاد من الاقام فيها ورد به من الاخبار اثنى اخرجت ما كان عزه كسائر المواضع
ان القصر حكم مشهور في تلك المواضع كما يقولون بدو من اخبار القام التقيد بنية اقامه كما يقول الصدوق ومع ان ذلك حكم عام في جميع الاماكن كما
لا معنى للاختلاف بين اصحابنا الذين في وفهم حتى ان بعضهم يفتار القصر بنية عن القام وبعضهم يبالعكس لما اضاف على بن من زيارته بذلك ووثقه
على بن من زيارته على بن حبيب وكان حجتان باخرى لا تمام اما على الاول فلا تخرج من اخبار احد في الواجب المحي لا وجوب خلتا فلا باب
صاحبه الى الحجاز مع ان الاقام افضل وارجح فكيف بعدد عندك للصلوة وللجرح واما على الثاني فلان الاقام بنية اقامه لا ينافي القصر مع
عدم البنية المذكورة من حجة حتى يثبت من بخار احدها الى مخالفة من بخار الاخر وكان لا معنى له على بن حبيب وكان حجتان باخرى لا تمام اما على الاول
على ذوا البصائر والافهام وح فلا بد من النظر في المرجحات لاخبار احد الطرفين فيكون العمل عليه في البين والقام ان القصر في اخبار الاقام لوجوه الاول
محض على بن من زيارته بالقرابة الذي تقدم في هذا وهو عرض الاختلاف بومئذ على الاقام و امره بالاقام فان قيل ان رواية على بن حبيب قد تضمنت ان
عرض القصر على الزواجر ومع ذلك منع من الاقام الا مع اقامه عشرة ايام قلت يمكن الجواب عن ذلك بعد الاقام في عدم معارض روايته على بن حبيب المحي
على بن من زيارته من حيث الاستدلال بان في ان قد ورد عنهم انه اذا اذن الى حديث عن اولهم وحديث عن اخوهم او عن واحد منهم ثم ان عتبة بن مالك ما يوجب ان
يؤخذ بالآخر في الموضوعين روي ذلك في نسخة الاسلام في الكافي من الخبرين خلس قال قلت لابي عبد الله اذا جاء حديث عن اولكم وحديث عن اخوكم
اخذ فقال خذ واجب حتى يبلغكم من اخي خذ ما يقوله وروي في حديث اخي عنه انه قال لبعض اصحابنا اربك لو حدثك مجدي
العلم ثم حجت من قابل خذ ذلك بخلافه فقلت تاخذ قال كنت اخذ بالآخر قلنا في رحمة الله ويؤيد ذلك ترجح الرضا في علي عبد الله بن حبيب في
رواية على بن حبيب بعد ان نقل عنه انه يتم وفيه اشعار يكون على الحق في ذلك وان الامر بالقصر هنا انما هو في الثاني ان اخبار القصر في هذه المواضع
اقرب الى موافقة القصر لان القصر هنا من خواص مذهب الشيعة العامة بين معاني القصر مع ما بين حجت مع افضلته
القصر مع كون المعلوم عندهم من مذهب الشيعة وجوب القصر في غير هذا المساروح فكما ورد مما يذهب على الحكم القصر وعدم جواز القصر في هذه المواضع

في كتاب التفسير
في كتاب التفسير
في كتاب التفسير

في كتاب التفسير
في كتاب التفسير
في كتاب التفسير

والكبا فذلك له من غير من غير فذلك فالتوفان في زمن فوج ثم تفتح بعد اصحاب كسرى والقنابن المنذر ثم غير زياد ابن
ابو سفيان فذلك له جليل فذلك وكانت الكوفة ومجدها في زمن فوج فقال لهم يا مفضل الحديث وما رواه في الكتاب عنه من غير من غير فذلك
ان كان يقوم على باب المسجد ثم يري بهم فقع في موضع القنابن فيقول ذلك من المسجد وكان يقول قد نفع من اساس المسجد مثل ما نفع في
تسعة وما رواه شيخنا الجليل رحمه الله في كتاب الجار فذلك عن كتاب لزيد الكسرى في حديثه الى ابي عبد الله في حديثه في فضل مسجد الكوفة
قال في الخبر ولقد قسم النبي عشر الف ذراع وما رواه في الكتاب المذكور انهم عن جديفة في حديثه في فضل مسجد الكوفة من اساسه الا سائر الاوثر
عشر الف ذراع وان البركة من علي في عشر مائة من الجواب جند وما رواه في الكتاب من و هب بن خضر عن ابي بصير عن ابي عبد الله في حديثه في فضل
اذا قام رة البيت احرام الى اساسه مسجد الرسول الى اساسه مسجد الكوفة الى اساسه في موضع القنابن وح في فضل مسجد الكوفة
على المسجد هل يكون الحكم فيما خرج عن المسجد الا ان تعلم دخوله في هذه الحدود والمذكورة في هذه الروايات حكمها للمجد اشكال من دلالة هذه الروايات
على كونها من المسجد من احكامها بل محل اللفظ الوارد عنهم في الفقه المعروف يومئذ بين كافة الناس ولوا بد ما زاد على ذلك كان ينبغي بيان الحاد
حد من الاحكام الخاص من تاريخ البيان وقوله ذلك جعل الثبوت في زمانه من مسجد الكوفة لان ما هو الموجب لان من تاريخه من المؤمنين في
من الظاهر انهم يثبتون الناس في ذلك الوقت والاسواق ونحوها فانها كلها واقعة في تلك الحدود والمشرع في التوقيف فيها والبول والقطوع واذا
القباسات ونحو ذلك مما يجب اجتنابه في الساجد ولما رافق احد من اصحابنا من على كلام للنقص من هذا الاشكال وقد نقل في بعض من ان يرد من الاخوان
حين تشرق في الاحكام السابقة بذلك المكان ان بعض العلماء الجاهلين في الفقه لا يرون في تلك القنابن من غير من غير فذلك
وحكم في بعض الاخوان انهم عن بعض علماء ذلك الزمان انهم عن بعض من القنابن من المسجد بالجهة التي فيها بابها لغير دون سائر الجهات قال وهو الذي يروي
القنابن وكنت كان فالأحوط لا تقتصر على هذا المسجد المروي الان وقد تقدم الكلام في هذا المقام انهم في التذنب المحي بالاحتكام الذي في المسجد من
الخواص المتعلمة في اساسه في المكان والله سبحانه العار وقوله في الحاشية المقدسة على مشرفه افضل القنابن والاسلام وقد اختلف في ذلك كلام احكامنا
وضوان الله عليهم وقد تقدم النقل عن المحقق في كتابه المشار اليه انما ان جعل البلد محلا للقيام والمشهور بين اصحابنا الاختصاص على الحار والارضا
الروايات الواردة هنا فمنها ما هو بلفظ الحار وهي الرواية الرابعة ومنها ما هو بلفظ الحرم وهي الرواية الاولى والثالثة عشرة والعشرون ومنها ما
هو بلفظ عند القبر وهي الرواية الحادية والعشرون والثانية والعشرون والثالثة والعشرون ونقل عن المحقق في الكتاب المشار اليه انما ان جعل
فيها هذا الجاهل من الاتمام في مجموع البلد الى الاخبار الواردة بلفظ حرم الحسين قالوا قد ينجح فراسخ واربع فراسخ والكل حرم و
تقارون في الفضيلة انتهى ونفي عنه البعد شيخنا الجليل رحمه الله في الجار ثم نقل شرط من الاخبار الواردة في نقله الحرم وفي بعضها فرسخ
في فرسخ من اربع جوانب القبر في بعض احواله فرسخ من اربعة جوانب القبر في جلد المروان في الجار واية تضعق ان فرسخ من كل جانب ولكن النقل
مشرك في بعضه قد تقدم ان قدس سره قال والا حوط ابقاع الصلوة في الحار واذ اوقتها في غير موضعها والنصر اقول والا قرب عنده هو الموقود
المشهور وحل الحرم في تلك الروايات على الحار باعتبار اربعة اخص فراد الحرم وشرها وبوقته الروايات الدالة على ان عند القبر فان اطلاق اللفظ
على البلد لا يخرج من البعد واتاع الحار هو قريب وان كان المتبادر من ذلك هو ما كان تحت القبة الشريف خاصة الا ان ادخل الحار تحت هذا
اللفظ مقام الجمع بين الاخبار غير بعيد ولا مستحالة في البلد وبوقته ما ورد في بعض الاخبار عن ابي عبد الله ان قال قرب الحسين في عشرين
ذراعا عشرين ذراعا اكثر وضعت من رباحي المجتهد من معراج اللامعة في الحديث واطهر في ذلك تاييد ان وجوب الفرض ثابت على المافر
بما يقين لا يرتفع الا بدليل ثابت مثله في الشبهة الشريف وهو الحار الشريف ثابت مما ذكرنا من الادلة والاجتماع صدق اللفظ الفلاني
عليه انا في غير من ما كان البلد فلا ان المناط ح اما هو محض احكام كون المراد بالحرم هنا مطلق حرمه واحكاما على الحار على ما رواه رسول
المشهد واحكاما القنابن عند ما اشتمل البلد وكل هذه الاحكام لا ولا سيما الاخر في غاية البعد والخروج عن الظاهر المتبادر فخرج من غير في
الفرض هذه الاحكام لا يخرج من حار وقد ظاهرة واما الجاهل الشريف فقال ابن ادریس ما فارسور البلد عليه لان ذلك هو الحار حقيقته
لان الحار في لسان العرب الموضع المطاف الذي يحار منه الماء وقد كوشنا الشهيد ان في هذا الموضع حار الماء امر الموقر لسنه الله باطلا في قبر
الحسين في تفسيره فكان لا يبعد انتهى وقال شيخنا الجليل في كتاب الجار بعد فضل كلام ابن ادریس المذكور واول ذهب بعضهم الى ان الحار مجموع
القصص المقدس وبعضهم الى ان القبة السابعة وبعضهم الى ان الروضة المقدسة مع الحائط بها من العمارات المقدسة من الزوان والمثل والنحو اخرها
والاظهر عندهم ان مجموع القصص القديم لا ما تجتهد منه في الدولة الصغوية شيئا لله اذ كانهم والذبح يظهر في من الفرائض وسعد من فاش في تلك البلاد الشريف
ان قد يفتن القصص من جهة القبلة ولا من الكمين ولا من الشمال بل انما يريد من خلاف جهة القبلة وكلما انخفض من القصص وما دخل فيه من العمارات
هو القصص القديم وما ارتفع منه فهو خارج عنه ولعلكم اعلموا كونه كذلك لانه ابر القديم من المسجد وبد والتقبل المتفول من ابن ادریس في ينطبق على هذا
في شموله لغير ان القصص من الجهات الثلاثة اشكال انتهى كلام شيخنا المذكور واول قد خبر في من اني من علماء تلك البلد وسكنوا في تلك
منه من الزمان لما تفرقت بتقبل تلك الاعتياد فاول من في كلام شيخنا المذكور ونقله عنهم في القصص في ذلك القبلة فقال ان سبب ذلك ان هذا
المسجد لم يجمع الموجود ان في ظهر القبة السابعة لم يكن قبلها فاما احلث فيما يقرب من مائتي سنة فاما احد شوه آخر واحكاما القصص من تلك الجهة
التي مثل ما في جهات ان ما اختار شيخنا المتقدم ذكره من تحديد الحار الشريف وانه عبارة عن القصص لاصحوا القبة السابعة وما اشتمل

والأحكام واسمها من تأخر من عدم التبدل في المداورة وشخصها المصلحة في الخارج وغيرها من المفهوم من كلام شخصنا الشهيد في القدوس
والبيان وجوبه لتفرض لذلك في التفتير لكن صريح في البيان بآية لا يخرج من المصلحة والظاهر أن مرادهم بالتفرض في القصر والأحكام أخذ
ذلك من قعود آية المصنوع وهو ما به كتبهم بقوله للمصلحة مثلاً أصح من كذا إلى قوله التي هي عبارة عن الكلام النفساني المصنوع في الفكر ولا فلا
ربما لا يلبس له اعتبار ذلك بل لا يمكن بدون فرض في عدم انعكاسه عند توجبه التفتير في شيء من أفعال المصنوع في الفكر ولهذا قيل
لو كان الله العمل بغير تفتير كان تكليفاً بالباطل وهذه هي التفتير الحقيقية كما تقدمت تحقيقه في غير مقام من مباحث التفتير والظاهر أن مرادهم بها
بعد من تفتير أحدنا بالشيء الذي لا تقوم مغللاً جازية الرجوع إلى القصر والاحتياط وحمل الحدود ولا يبين عليه للتوقف على الأحكام وكذا
هو في القصر جازية الحدود إلى القيام بالربط على الركعتين مستحباً للثبوت لا في الأفعال وكان المراد الاثبات بآية ما كلفنا تفويضاً فيهم من ظاهر
العبارة لا شكل ذلك فيما لو دخل بغير الأحكام ثم سلم على الركعتين ساهياً أو دخل بغيره القصر ثم سلم على الركعتين الأخيرتين ساهياً فإن الحكم
بالقصر بناء على التفتير في الاثبات بما هو الواقع في أحدهما مفكك لأن الظاهر أن الكلف وان كان حيزاً بين الفردين إلا أنه باختار واحد هو مقصود
بما لا مثلاً به من غير عدول عنه في عمل الحدود يثبت في حقه وبترتيب عليه أحكام من الأبطال بزيادة ما يكون زيادة مطلوبة ونقصان
ما نقصاً مثلاً لأن الحكم بالتفتير بناء على استحباب التكليم فيما لو سلم بغيره الأحكام ثم سلم على الثالث ساهياً فإنه قد وجد المصلحة
المقصودة في ضمن هذه الثالث كذا وان كانت غير مقصودة فتكون حيزاً بين الفردين إلا أنه باختار واحد هو مقصود
وفضل ما يطلعه بعد ذلك فإنه تكون صلوة صحيحاً باعتبار اشتغالها بالاعتقولة المقصودة في الجملة والحكم بالتفتير في أمثال ذلك خارج عن مقتضى
القواعد والأصول المقررة وبذلك يظهر لك ما في كلام المحقق الأردبيلي في شرح الإرشاد حيث قال الظاهر أنه لو نوى القيام ثم سلم على الركعتين
الأولتين ساهياً أو أحدث بعد التفتير وصل من غير من لبطولات فانه تكون صلوة صحيحاً ورجح كلامه في الجزء الثاني من إكمال الأحكام في غير هذا الباب
وان لم يكن مقصوداً ولا حركته حال دخوله في الصلوة إلى الفراغ منها وبطلانها ظهر من أن يذكر أن العبادات ثابته للصلوة وأقيمت ولكل من
أفادها الأحكام خاصة مثبتة على ذلك كما لا يخفى على من تأمل القواعد المستفادة من كلام الأصحاب في هذا الباب والله العالم **السادس**
قد ورد لبعض الأصحاب شكاً في هذا المقام وما شاكله من كل موضع حكم فيه بالتفتير واجبين مع ارجحيت أحداهما كما حكم بالتفتير بين الكتب
والفنا تحفي الأخيرتين مع الحكم بأفضلية التفتير والتفتير بين الظهر والجمعة بأفضلية الجمعة والحكم بالتفتير في الاستحباب بين الماء والحجار
مع عدم التعدي بأفضلية الماء ونحو ذلك وقد تقدم الكلام في بيان الأشكال المذكورة والجواب عنه والبحث في ذلك في الفصل الثامن من محكم
الأخيرتين من الباب الثاني وببحث آية الوضوء من كتاب التكملة وغيرها فلا يرجع إليه من جهة الوقوف عليه **السابع** قد صرح
بجمله من متأخري المتأخرين منهم المحقق الأردبيلي والفاضل الخراساني وشخصنا المجلد بأن الظاهر بقاء التفتير فوائده هذه لا يمكنه
في تفتيره قضائها بين الأحكام والقصر وان وقع القضاء في خارجها العموم من فائده صلوة فليقضها كما فائده ثم احتلوا بقاء القصر أحقاً و
جعل بعضهم أحوطاً ما لو اردن يقصر فيها ما فات في خارجها فظاهرهم عدم التفتير في المذكور **الثامن** قال في المنتهى من عليه صلوة فائده
بجانب له الأحكام في هذه المواطن الأقرب نعم عللاً بالعموم وكان والدیه يمتنع ذلك لقوله لا صلوة لمن عليه صلوة ولأن من عليه فربضه
لا يجوز له فعل التفتير انتهى وقد نقل هذا القول عن والده العلامة متجاعة وردوه بالضعف وهو كذب بناء على ما هو المشهور بين المتأخرين من جواز
الواسعة في القضاء واما على كلام جهل المتقدمين من القول بالمصانعة كما تقدمت تحقيقه في جملة فائده لا يشع له الاثبات بالحاضرة مع أنه آخر
وقتها في أي مكان كان وكيف كان هذا القول لا يظهر له وجه على كل من القولين فإن ظاهره جواز الصلوة قصر أو تمام مع من الركعتين الأخيرتين
حيث تمام نافله وسجدة وهي غير مشروطة على فربضه واجبه وبقية عموم الأخبار الدالة على التفتير في الأعلى القصر فيما نحن فيه مع اتامه ما ذكر
من الاستحباب بل هي آيات الركعتين باختاراً الأحكام يكون من قبل الواجب بالجملة فالظاهر أن كلامه لا وجه له بعد عليه **التاسع** لو ضاع الوقت
الآن من أربع ركعات فقبل بوجوب القصر لضعف الصلواتان في الوقت واستظهرت التبدل في المداورة والفاضل الخراساني في التفتير وقبل جواز
بالقصر تماماً بما لو كانت لأخصاصها بمقدار الأربع ركعات من آخر الوقت وقضاء الظهر والظاهر ضعفه أن أخصاصها بهذا المقدار بما اتفق عليه
بقين الاثبات بما لو جاء وليس كذلك وقبل يجوز الأحكام في العصر لعموم من أدرك بعضاً من صلاة الظهر قصر أو لا ثم جعل العصر تماماً وان وقع بعضها
خارج الوقت لعموم الخبر المذكور وضعفه في المداورة بآية وان تحقق بذلك أدراك الصلوة إلا أنه لا يجوز قبله اختياراً الأفضلية تأخر الصلوة
عن وقتها المبين لما شرعنا في الله العالم المستعمل في العبادة اختلافاً صحابياً فيما دخل عليه الوقت في الحضر ثم سافر قبل الصلوة حتى تجاوز
محل التفتير فقبل بوجوب الأحكام عليه مع اعتبار الجواز للموجب ونقل ذلك عن جمع من الأصحاب منهم من يذهب إلى اعتبار الوقت في المنع واختار
العلامة في جملة من كبر وشخصنا التفتير في المسالك ونقل في الزمخشري أنه لا خلاف في هذه المسئلة والمسئلة الآتية هو المشهور بين المتأخرين
ثم نقل بقية الأقوال التي في المصنفين معاً وقال بعد ذلك والمسئلة من اشكل الأبواب وظاهره التوقف في الحكم هنا وقبل بوجوب التفتير باعتبار الجواز
الأداء ونقل عن الشيخ القندوباني إدره في السبل المرفوعة في المصباح والفتي على بن الحسين بن بابويه وجمع من الأصحاب منهم المحقق وهو اختيار
جمع من أفاضل متأخري المتأخرين وقبل بالتفتير بين سعة الوقت وعدمها فان وسع القيام وجب والأصح قصر ولو ثبت هذا القول في التفتير
في التفتير وهو موضع من المبسوط وهو اختيار الصدوق في الفقه قبل بالفتي في نقله من التفتير في هذا ما وقف عليه من الأقوال في المسئلة

[illegible]

فصل في المسافر

[illegible]

